

11

رقم	09
الكتاب	تاريخ



إهداء 2005  
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية  
القاهرة



مكتبة الجامعة  
رقم ١٢٩٧٥٩

١٢٩٧٥٩  
رقم المكتبة

چرا بنویسید که کتاب بقیه

صفت فرم ۲۲۶ شیم Q

مستخرج است





الجزء الثاني من فيض الاله المالك في حل ألفاظ عدة السالك وعدة  
التاسك للعالم العلامة الحبر الجبر الفهامة السيد  
بركان بن المرحوم السيد محمد بركت الشاي  
البقاي المكي متعنا الله بحياته  
ونفعنا بعالمه  
آمين

وبهاش بقية القنالمذكور

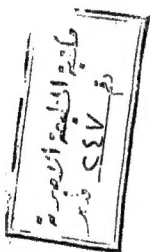
لا يجوز لاحد فاوناطبع هذا الكتاب بغير اذن مؤلفه وكل من تعدى وطبعه  
بغير اذنه يعامل على حسب قانون المطبوعات

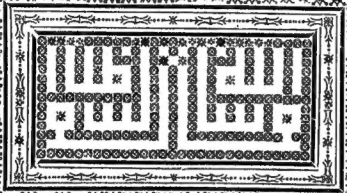
الطبعة الاولى

بالطبعة الكبرى الاميرية يولاق مصر الخمية

سنة ١٣١١

هجريه





(بسم الله الرحمن الرحيم)

## (كتاب البيع)

## (كتاب البيع)

ولا يبيع الا بايجاب  
وقول فالايجاب قول  
البائع أو وكيله بعينه

وهو لغة مقابلة شئ بشئ ومنه قول الشاعر

ما بعتمكم مبهجتي الا نوصلكم \* ولا أسلمها الا بد

وشرعاً مقابلة مال بمال على وجه مخصوص ويطلق البيع على قسم الشراء وهو عقيلك بشئ على وجه مخصوص والشرا حقلك ذلك وعلى العقد المركب منهما وهو المراد بالترجئة والاصل فيه قبيل الاجماع آيات فله تعالى وأحل الله البيع وقوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم قال في النهاية وأظهر قولاً ما منارضى الله تعالى عنه أن هذه الآية عامة تتناول كل بيع الا ما خرج لدليل فانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وعلم بين الحاضر أني فدل عدم سائته على أن الاصل في البيع الحلل وهو مقتضى الآية والثاني أنها مجملة والسنة معينة لها وأخبار كثير يرسل النبي صلى الله عليه وسلم أي الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور أي لا غش فيه ولا خيانة روى الحاكم وصححه وخبرنا البيع عن تراض وأما أفراد الله من البيع فظنرا لاصله وهو أنه مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وأما جمعة في بعض البارات كقول أبي شجاع كتاب البيوع فهو بمعنى الأنواع (و) أركله كما في المجموع ثلاثة وهي في الحقيقة ستة وأما زدها إلى الثلاثة اختصاراً وهي عاقداً يبيع ومشتري ومعهود عليه من ومن وصيغة وقد صرح المصنف فقال (لا يبيع) أي البيع (الا بايجاب) من البائع (وقبول) من المشتري وهي مستلزمة له ما لا يعود عليه وهو الثمن والمثمن فاشتمل كلامه على الستة بالزوم لانه يازم من الايجاب البائع والمبيع و يازم من القبول المشتري والثمن وقد بين المصنف كيفية الايجاب على سبيل التفريع والتفصيل فقال (فالايجاب) هو (قول البائع) المسالك للبيوع (أو) قول (وكيله) أي القائم مقامه (بعينه) أي بكذا وكذا وهذا مبيع منك بكذا أو أنا بابعه لك بكذا

بشيء الاسنوي وغيره وأقضى به والمال إلى ربحه الله تعالى قياسا على الطلاق (أو) يقول البائع في صيغته  
 (ملكيتك) أي الشيء المبيع فالأولى حذف الضمير لأنه لم يتقدمه مرجع إلا أن يقال إنه مع ما قدم من  
 السياق وعبارة المنهاج كبعتك وملكك أنته والواو فيها بمعنى أو التي للتوابع وفي بعض النسخ حذف  
 الضمير ومثل ملكك وهيتك كذا بكذا ويعبر عن هذه الهمزة بالهتات الثواب وهي بيع الملقى فيشترط  
 فيها ما يشترط فيه ويصح من البائع صيغة الشراء كقوله لأشترى أشترى كذا بكذا ولوع أن شئت وإن تقدم  
 على الإيجاب وكذا جعلته لك كذا ناويا البيع (والقبول هو قول المشتري) المثلث لنفسه (أو) قول  
 (وكيله اشترى) أو غلقت أو أوفقت أو فلت أو أخذت أو أشتت أي كذا بكذا وإن تقدم على الإيجاب  
 كعبي بكذا أي بعني ذاك بكذا وإنما اشترطت الصيغة في صحة البيع لأنه منوط بالرضا فلا بد من بين لفظ يدل  
 على التبدل في جانب البائع فلا تظاهر وعلى التمثل في جانب المشتري غير أن حان في صحته إنما البيع  
 عن تراض والراضى فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يصح البيع بالمعاطاة أي من غير صيغة ورد كل  
 ما أخذ منه أي بالمعاطاة وبذلك أن تأني وقيل بتعديها في كل ما عتق فيه بيعا كعبي ولحم بخلاف غيره  
 كالذواب والعقار واختاره النووي (ويجوز) أي يصح (أن تقدم لفظ المشتري) على الإيجاب  
 وذلك (مثل أن يقول) المشتري (اشترى) منك كذا (يكذا فيقول) له البائع (بعتك) أي ذلك الشيء  
 الذي اشترى به بكذا (ويجوز) أي يصح (أن يقول) المشتري البائع (بعتي) هذا (يكذا فيقول)  
 البائع له (بعتك) بكذا (فهذه) اللفاظ الصادرة من البائع والمشتري (كلها صريحة) في البيع والشراء فلا  
 تحتاج إلى تسمية البيع والشراء (ويشهد) البيع (أي أيضا بالكتابة) أي كما عقد باللفظ الصريح حال كونها  
 معصومة (مع التوبة) لأن اللفظ إذا احتل البيع وغيره احتاج إلى توبة عنه وقيل بالكتابة بقوله  
 (مثل خذ) أي وذلك مثل قول البائع للمشتري خذ ذلك الشيء بكذا (أو) يقول البائع له (جعله) أي ذلك  
 الشيء (لك بكذا) أي بشئ معلوم (ويؤى) البائع (بذلك) أي بهذا اللفظ المذكور (البيع فيقول) المشتري  
 بما وقع عليه البيع (فان لم يشؤ) البائع (به) أي بهذا اللفظ السابق المحتمل البيع وغيره (البيع فليس بشئ)  
 فهو لغو فوجب على المشتري دفع ما كانا كان باقيا أو بدله أن تلقى تحت يده بقوله فان لم يشؤ فله شرطية  
 والبيع مفعول به بلفعها وجوابا لقوله فليس بشئ ووجب قربة بالتألف لكونه فعلا جامدا واسم ليس مستتر  
 يعود على اللفظ الخالي عن التسمية أي ليس اللفظ الصادر من البائع المحتمل البيع وغيره الخالي عن التسمية بشئ  
 أي ليس معتبرا بل هو لغو فلا معنى للتسمية المذكورة ولما فرغ المصنف من بيان الإيجاب والقبول شرع  
 في بيان ما شوق إليه صحتها فقال (ويجب) أي يشترط في صحة عقد البيع كسبر من العقود ولو بكتابة  
 أو إشارة أخرى شرط منها أن لا يطول الفصل بين الإيجاب أو وكيله (و) بين (القبول) من  
 المشتري أو وكيله (عرفا) وضابط الطول بين لفظيهما أو إشارة لهما أو لفظ أحدهما أو كتابة أو إشارة الآخر  
 هو ما أشعر بأعراضه من القبول بخلاف البسير وهو بضابط الطول بل بان يشعر بالأعراض المذكور ومنها  
 أن لا يتخللها كلام أجنبى عن العقد من يريد أن يسهل ولا يسهل لأن فيه أعراضا عن القبول والمراد  
 بالكلام الأجنبى هو الذي لا تعلق له بالمقدور سيرا بان لم يكن له مقتضا ولا من مصالحه ولا من مستحباته  
 كما سبر من ذلك صاحب الأنوار فلو قال المشتري بعد تقديم الإيجاب بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قبلت صح وهذا التأييد على طريقة الرافعي أما على ما صحبه الإمام النووي في  
 باب النكاح فهو غير مستحب لكنه غير مضر كافي للنكاح وقد يفرق بان النكاح يحتاج له أكثر فلا  
 يلزم من عدم استحبابه ثم خروجه من خلاف من أبطله بعدم استحبابه هنا ومنها أن يثقل كل منهما باللفظ  
 بحيث يستعمل من يقره بان لم يستعمل صاحبه ويشترط أيضا أن يكون الأول باقيا على كونه أهلا إلى وجود

أو ملكتك والقبول  
 هو قول المشتري  
 أو وكيله اشترى  
 أو غلقت أو فلت  
 ويجوز أن تقدم لفظ  
 المشتري مثل أن  
 يقول اشترى بكذا  
 فيقول بعتك ويجوز  
 أن يقول بعني بكذا  
 فيقول بعتك فهذه  
 كلها صريحة بتعقد  
 أيضا بالكتابة مع  
 التوبة مثل خذ بكذا  
 أو جعلته لك بكذا  
 وينوي بذلك البيع  
 فيقبل فان لم يشؤ  
 البيع فليس بشئ  
 ويجب أن لا يطول  
 الفصل بين الإيجاب  
 والقبول عرفا

الشيء الآخر أن يكون القبول عن صدره الطلوع فاقبل غيره في حياته أو بعد موته قبل قبوله لم يقبل  
 ثم لو قبل وكب في حياته قال ابن الرفعة يظهر حخته بناء على الأصح من وقوع الملك ابتداء ولو كل حال شيخ  
 الاسلام والأقرب خلافه. ومنه أن توافق أي الإيجاب والقبول معن فلأوجب الف صحة قبل  
 بألف مكسورة أو عكسه أو قبل نصه بضم سمانه إلى صم العقد ومنها عدم تعليق الاشتباه بالعقد وعدم  
 تأنيث فلو قال إن مات إلى فقد بعثك هذا أو بعثك شهر لم يصح لأن الأول اشتمل على التعليق والثاني على  
 التأنيث وكل منهما مناف للنية (واشارة الأخرس) المفهمة من كل منهما أو من لهما كتابته (كلفظ الناطق)  
 فيما تقدم سواء كان العقد بالشارب به مالياً أو غيره للضرورة (تنبيه) إشارة الأخرس معتبرة في العقود  
 والفسوخ والتقارير والدعاوى والخلف والنذر وغير ذلك التي بطلان الصلاة والشهادة والحنث في اليمين  
 على ترك الكلام فليست فيها كالناطق ولهذا خص بهما في صلاته ولم تبطل ولا تصح الشهادة عند الحائض  
 بالإشارة لأنه يحتاج لها الصلاة لا تبطل إلا بالكلام الحقيقي ولا يبحث إلا بالكلام فإذا حلف أن لا تكلم  
 فلا يبحث بالإشارة لأنها لا تسمى كلاماً ماعرفاً فان فهمها كل أحد فصرحاً أو ألقين وحده فكتابة  
 وحيث قد فيحتاج إلى إشارة أخرى ثم ذكر شروط العاقدتين فقال (وشروط البائعين) أي البائع والمشتري  
 وسماهما بائعين تغليبا والشرط مقدم متضاف إضافة جنسية فيع لانه ذكر شرطاً خمسة لهما فكانه قال  
 وشروط الخ فلا اعتراض أحدهما (البلوغ) فلا يصح عقده من غير البالغ ولو لمهما (د) ثابتهما (العقل)  
 فلا يصح من الجنون لأنهم بالسمان أهل العيانة (و) ثابتهما (عدم الرق) فلا يصح من فيه رق (و) رابعهما  
 (عدم الحجر) سواء كان الحجر لاجل الفس أو كان في أعيان ماله وعدم الصحة فيه وفيما قبله حتى الغير فالأول  
 طبق السيد والثاني لاجل حق الغرماء أو كان للفسق لانه عبارة لا غنية كالصبي والجنون وقصد المصنف  
 بذ كرماء كالأصاحب مثلي والأفلاخ غير بالشد لا تستغنى عن التصريح بمحاذ كراهته إذا لم يكن العاقد شديداً فلا  
 ينزل العقد مطلقاً فيبطل بحسب الصحة والجنون والمحذور عليه بفلس أو سقفة وقدر به الزور  
 في منهاجه فقال بشرط العاقد الرشيد (و) خامسها (عدم الإكراه بغير حق) فلا يصح عقد مكره على بيع ماله  
 بغير حق لعدم رضاه قال تعالى إلا أن تكون تجارة عن تراض منك ومكروه يصح إذا كان بحق كان توجه عليه  
 بيع ماله لو فادينه أو شراء ماله أسلم إليه فيه فأكراهه الحاكم عليه ولو باع مال غيره أكراهه عليه صح  
 كتحريمه في الطلاق لأنه أبلغ في الأذن (ويشترط) زيادة على الشروط السابقة (الاسلام) فيمن يشتري  
 (هـ) ولو بالو كلفه (مصحف) بضم الميم ومثل المصحف كتاب الحديث أو كتب فيها آثار السلف والمراد بالمصحف  
 ما فيه قرآن وإن قل ثم يتسامح بتلك الكافر الدراهم التي علمت من القرآن الحاجة إلى ذلك ويطعن بها  
 فيما يظهر ما عتبه البلوى أيضاً من شراء أهل الذمة الدور وقد كتبت فسقة هاشمي من القرآن فيكون  
 معتقراً للمساخمة به غالباً لا يقصد به القرآنية كما هو الواقع بالزينة بد كراهه مع أنها تفرق في التجاسة تنسبه  
 على ذلك الزكشي في فرع عن الكافر من وضعه على المصحف لتجليده كماله ابن عبد السلام وإن  
 ربحه إسلامه بخلاف تمكنه من القراءة لما في تمكنه من الاستيلاء عليه في حالة التجليده من الأهانة ويكره  
 بيع المصحف بلا حاجة لا شراء (و) يشتري له (عبد مسلم لا يعتق) ذلك العبد (عليه) أي على من اشتري له  
 لما في ملك الكافر المصحف ونحوه من الأهانة والإذلال لل مسلم وقد قال تعالى وإن يجعل الله للكافرين على  
 المؤمنين سبيلاً بخلاف من يعتق عليه كأيه أو ابنه فيصح لا يشاء إذا لم يعدم استقرار ملكه (و) يشترط  
 أيضاً (عدم الحرب) في شراء السلاح من سيف ورمح ونشاب ونورس ودرع ولو عبر المستضيف إلى الحرب ليجل  
 الخيل أيضاً فلا يصح شرائها لأن الحرب في عبثه لقتالناقتله ماله معصية فيكون غيرة مدور على تسليمه  
 شرعاً واحتري بعدم الحربية عن أهل الذمة فإنه يصح بيعه لهم لأنهم في حقتنا فهو كبيعهم من مسلم وبيعه

واشارة الأخرس  
 كلفظ الناطق وشروط  
 البائعين البلوغ  
 والعقل وعدم الرق  
 وعدم الحجر وعدم  
 الإكراه بغير حق  
 ويشترط الاسلام  
 فيمن يشتري له مصحف  
 أو عبده مسلم لا يعتق  
 عليه والحرية في  
 شراء السلاح

للبايعين وقاطع الطريق فانه مكروه ويصح كراء الذي مسلم اعلى عمل بعمله بنفسه لكنه يؤمر بازالة  
 الملك عن منفعه ولما انتقل كلامه السابق في شرط العاقد على عدم صحة بيع الرقيق وكان الكلام  
 هناك مجملا زادها تفصيلا وتقييده فقال (فان اذن السيد البايع في التجارة تصرف العبد) حيثئذ (بحسب  
 الاذن له) لان المتع من صحة بيعه انما كان حق السيد كما تقدم عند عدم الاذن فاذا اذن ارتفع المنع ونقل  
 الرافعي الاجماع على ذلك واذا تصرف العبد حيثئذ فليكن تصرفه على وفق الاذن وبحسبه لا شعده لان  
 تصرفه مستفاد منه فاشبهه وكيل وعامل القراض فاذا اذن له في التجارة باع واشترى وفعل كل ما كان  
 من لوازمها كنشر الثوب وطيه وجعل المتاع والرد بالعيب والخاصة في عهدة البيع لانه هو المباشر للعقد  
 فاذا قيد السيد التجارة بنوع من المال تقيدت به فلا يتجر في غيره او قندها بزمان او بمكان لم يتجر في غيره  
 واشترى بالمال عن الصبي فقد تقدم الكلام عليه وهو انه لا يصح بيعه ولا شراؤه والامة في جميع ذلك كالعبد  
 ولو اذن للمأذون لم ينزل له التصرف في البلد الذي انتقل اليه الا ما خص الاذن بالبلد الاول (ولا يجوز)  
 أي ولا يصح (لاحد معامله عبد) بأي نوع كان من أنواع البيع (الا أن يعلم) أي العامل له (أن سيده اذنه) في ذلك  
 (سنة) الجار والمجرور متعلق بـ يعلم (أو) علم الاذن له في التصرف (يقول السيد) انه ما اذن له في  
 التصرف في مالي بالبيع وغيره (ولا يقبل فيه) أي في البيع ونحوه (قول العبد) ان سيدي اذن لي في البيع  
 ونحوه لانه يدعي لنفسه امر او الاصل علمه نعم يقبل قوله في الحجر عليه وان اشكره السيد لانه العاقد  
 والعقد باطل بزعمه قال المتروك ولو عزل العبد نفسه لم ينزل لان التصرف حق السيد فلم يقدر على ابطاله  
 (والعبد لا يملك شيئا وان ملكه سيده) على الصحيح كالأعلى بالارث وبفعله غير السيد لانه مملوك فاشبهه  
 اليهبة قاله وما معه ملك السيد (واذا انعقد البيع) أي ثبت وصح باسقاط الاركان والشروط (ثبت)  
 حيثئذ (لكل من البائع والمشتري خيار المجلس) أي يجلس العقد (مالم يتفرقا) أي كل منهما أو أحدهما مع  
 بقاؤه لا تحرف في مجلسه أي ثبت له ما اختار المجلس مدة عدم تفرقه ما ابدانها (أو) مالم (يختارا) أي كل منهما  
 (الامضاء) للعقد أي الزم ومحال كونهما متفقين على ذلك الزم (جميعا) أي أن يقول كل منهما اخترت  
 لزوم العقد ويقول جميعا اختيارنا واختارنا امضاءه وزومه أو يقولنا امضاءه أو جزمناه أو جزمنا ذلك  
 فلو اختار أحدهما امضاءه سقط خياره دون الآخر ولو قال أحدهما اختارنا وأخبرنا فقال الآخر اخترت  
 انقطع أيضا خيارهما فان سكت لم يقطع خيار الساكس ويقطع خيار القائل على الأصح وقوله (أو)  
 يقضيه أي العقد (أحدهما) معطوف على قوله مالم يتفرقا والتقدير مالم يتفرقا أو مالم يقضيه أحدهما  
 بأن يقول أحدهما سخط العقد أو أطلته فحيثئذ يقطع ويبقى الخيار للآخر وهو الذي لم يقضيه قال صلى  
 الله عليه وسلم البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما لا أستر استر رواد الشيطان ويقول قال في  
 المجموع منصوب بأو بتقدير الآن أو إلى أن ولو كان معطوفا لزمه فقال أو يقل وخيار المجلس ثبت في  
 كل بيع وان استعقب عتقا كثيرا بعينه ساه على أن الملك في زمن الخيار موقوف فلا يحكم بعقده حتى  
 يلزم العقد وأقر هذه القاعدة كثيرة كروى وسلم ورواية وشريك وصح ومعاوضة على غير منفعة أو دم  
 عبودية شواب وغير ذلك لا في بيع عبده ولا في بيع ضمي لان مقصودهما العتق ولا في حواله ولا في قسمة  
 غير ذوات جعلها ليعلم عدم تبادلها فيه هذا تمام الكلام على خيار المجلس وأشار إلى القسم الثاني وهو خيار  
 الشرط بقوله (ولكل من البائع والمشتري شرط الخيار في البيع ثلاثة أيام فادونها) أي الثلاثة وهو صادق  
 اليوم أو يومين لا أن يمين الثلاثة متصلة هذا الثلاثة بالشرط متوالية فلو شرط لمدة مجهولة أو اطلقا  
 الشرط بأن قال بشرط الخيار أو كانت المدة معلومة لكنها زادت على الثلاثة فلا يصح الشرط وذلك لخبر  
 (الصحفيين عن ابن عمر قال) كرز رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يتخذ في البيوع فقبل له من بايعت

فان اذن السيد  
 البايع في التجارة  
 تصرف العبد بحسب  
 الاذن له ولا يجوز  
 لاحد معامله عبد  
 الا أن يعلم أن سيده  
 اذنه سنة أو يقول  
 السيد ولا يقبل فيه  
 قول العبد والعبد  
 لا يملك شيئا وان ملكه  
 سيده وإذا انعقد  
 البيع ثبت لكل من  
 البائع والمشتري  
 خيار المجلس مالم  
 يتفرقا أو يختارا  
 الامضاء جميعا أو  
 يقضيه أحدهما  
 ولكل من البائع  
 والمشتري شرط الخيار  
 في البيع ثلاثة أيام  
 فادونها

فقل لا خلاصة وإلا البيع في بائنا حسن بلفظ اذا بايعت فقل لا خلاصة ثم أنت بالخيار في سلعة ابتعنا ثلاثة أيام وفي رواية لا بد لقطع عن غير فعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد ثلاثة أيام وخلاصة بكسر الخاء المتجمة وبالهاء الواحدة العين والخديعة قال في الروضة كاصلها اشترى في الشرع أن قول لا خلاصة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام (٢) والواقعة في انطباق الاشتراط من المشتري وقيل به الاشتراط من البائع ويصدق ذلك بالاشتراط منهما معا كما أشار إليه بقوله (لهما) أي للتبايعين (أو لاحدهما) شرطه دون الآخر ولا يجني لان الحاجة قد تدعو إلى ذلك وإذا ثبت للاجنبي فلا يثبت بان هو في حقه على الأصح ولكن إذا مات الاجنبي في هذه الخيار يثبت بان هو من جهته ويدخل في ذلك ما لو شرطه الوكيل الاجنبي بان الموكل فانه ينتقل عت الاجنبي الوكيل لا للموكل على الأصح في الروضة وبكل حال لا بد من اجتماعهما عليه ولو شرط في العقد الخيار من الغد بطل العقد والادى إلى جواز بيعه لزومه ولو شرط لاحد العاقلين يوم وللا آخر يومان جاز لا لم ير على الثلاثة ثم استثنى المصنف من جواز شرط الخيار لهما ولا أحدهما قوله (الاذا كان العقد أي عقدا البيع ناشئا) أي من عقدي بيع (بحر فيه) أي في هذا العقد على المتبايعين (التفرق قبل القبض) للبيع أمامان الجانبين معا أو من أحدهما فقط وذلك (كأن) بيع (الربا) كأن (البيع) فإذا بيع ذهب بذهب اشترط في صحة بيعه القبض قبل التفرق فلا يصح فيه شرط الخيار ثلاثة أيام ولا أقل منها لانهما ولا من أحدهما فشرطه فيفسد العقد وإذا أسلم رجل مائة ريال في عشرة أراد بتر مثلا اشترط في صحة عقد السلم قبض المائة في المجلس أي مجلس العقد قبل التفرق (ثم إذا كان الخيار للبائع) حال كونه مفترضا بالشرط (وحده) أي بدون شرطه للمشتري فأشار المصنف إلى جواب إذا بقوله (فالبيع في زمن الخيار ملكه) أي ملك البائع وكنه لم يخرج عن ملكه فيكون له أكسائه وزوائده كالنخل والبض والخمرة ومهر الحارية والمطوأة تهبه ويكون عليه النفقة والقطر (وان كان) الخيار (للمشتري) حال كونه مفترضا بالشرط (وحده) أي بدون شرط البائع له (فالبيع) حيث نذر في زمن الخيار ملكه أي ملك المشتري فيكون له وعليه ما تقدم من الزوائد والنفقة إلى آخر ما تقدم (وان كان) الخيار (لهما فالمالك فيه) أي في زمن الخيار (موقوف) لانهما متساويان بالنسبة له فعمل المالك لاحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح فوجب القول حيث شذبه ما هو موقوف بينهما (ان تم البيع) أي ثبت لزوم (تبين لنا أنه) أي البيع (كان ملكا للمشتري) من حين العقد مع توافقه من قوائمه كنفوذ عتق وحل وطه (وان فسخ البيع) أي عقده (تبين) أي ظهر (أنه) أي البيع (كان ملكا للبائع) بمعنى أنه لم يخرج عن ملكه أي فهو باق على ملكه وحيث حكمنا في البيع لاحدهما حكمنا في الملك للآخر وحيت وقفنا ملكه وقفنا الملك في الثمن فن تبين ملكا للمبيع له ملك الثمن لصاحبه وقد انتهى الكلام على ما تقدم من الصيغة وشروطها وشروط المتعاقدين وقد أشار إلى أن شروط المبيع فقال

فصل في البيع سواء كان بربوا أو غير ربوي (شروط خمسة) وسبق في باب الربا بادية على هذه الخمسة تختص به أحدها (أن يكون طاهرا) أي طاهرا العين أو مستحبا بطه بالفسل ثانياً أن يكون (منقضا) لان بذل المال فحبالا منقضا عنه سفة وأكله من أكل أموال الناس بالباطل وقد قال تعالى ولا تأكلوا أموالكم بتكم بالباطل بالثاء أن يكون (مقدورا على تسليمه) أي تسليم البائع البيع للمشتري وعلى تسليمه البائع قادر على التسليم ولو لم يكن البائع قادرا على التسليم كان يكون البيع عند ظلم غاصبه هو والمشتري من المالك قادر على انتزاعه من الغاصب صح البيع والتسليم من البائع والتسليم من المشتري فهو في الاول مصدر مضاف للقول بعد حذف الفاعل وفي الثاني كذلك أي تسلم المشتري المبيع أي استلامه أمامان البائع أو من هو تحت يده وانما شرط هذا الشرط ليوثق بمحصل العوض من الجانب الآخر ولان الانتفاع بالمبيع

لهما أو لاحدهما  
الاذا كان العقد  
مما يحرم فيه التفرق  
قبل القبض كافي  
الربا والسلم ثم اذا كان  
الخيار للبائع وحده  
فالبيع في زمن الخيار  
ملكه وان كان  
للمشتري وحده فالبيع  
في زمن الخيار ملكه  
وان كان لهما فالمالك  
فيهما موقوف ان تم  
البيع تبين لنا أنه  
كان ملكا للمشتري  
وان فسخ البيع تبين  
أنه كان ملكا للبائع  
فصل في البيع  
شروط خمسة أن يكون  
طاهرا متقضا عليه  
مقدورا على تسليمه

(٢) قوله والواقعة  
في انطباق الاشتراط  
الخ كذا بالاصل  
والعنى على والواقعة  
في الخبر عبارة عن  
الاشتراط الخ اه  
معجمه

يتوقف على التسليم المذكور رابعها أن يكون (مألو كاله عقد) وهو البائع (أو مألو كالمن) أى الشخص  
 (ناب العاقد عنه) في العقدان وكل المالكات شخصاً بعقد البيع ولو قال وأن يكون العاقد عليه ولاية لشمل  
 المالك والوكيل واستغنى عن قوله أو مألو كلن ناب العاقد عنه خامسها أن يكون البيع (معاوماً) للعاقدين  
 عينا وقد راو وصفه قدرا من الغرر لما روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر ثم شرع  
 المصنف في ذكره زات هذه الشروط فقال مفرطاً على الشرط الأول (فلا يصح بيع عين نجسة كالكلب)  
 والسر حين يضرهما من الاعيان النجسة وان أمكن طهره بفض أفرادها كالخمر بالاستحالة وجلبا للمنة  
 بالبيع لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكلب وقال إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير وماهما  
 الشيطان والمعنى في المذكورات نجاسة عينها فالحق بها باقى نجس العين (أو) بيع عين (متنجسة) للحال أنه  
 (ليمكن تطهيرها) أى بالغسل وذلك (كالبنو) (كاللبن) المانع (مثلاً) أى وتغيرهما عما لم هو متنجس ولم  
 يكن نظيره لأنه في معنى نجس العين يجتمع تقدير الطهارة بالغسل وذلك كالصنغ والاجر المجهون بالزبل  
 بخلاف دار بنيت بالنجس وأرض محدثة وقت عليه وشم وان وجبت ازالته بخلافه بغيره وقوع  
 النجس انبا عاصاً الحاجة لذلك ويغيره ما لا يتغير في غيره ولا أثر لا مكان طهر الماء القليل بالمكثرة لأنه  
 كالماء يمكن تطهيره بالقتل وعصاره الخ على المنهاج ويجزى الخلاف في بيع الماء النجس لأن نظيره يمكن  
 بالمكثرة وأشار بعضهم إلى الجزم بالبائع وقال أنه ليس بظاهر بل يستحيل بيلوغه فثنين من صفة النجاسة إلى  
 الطهارة كالخمر تحلل (فإن أمكن) تطهير النجسة (كوب متنجس) أو بساط متنجس وما أشبه ذلك وقوله  
 (جائز) أى يباحه لأن البيع وارد على التوب وهو طاهر والنجاسة مجاوزة لمخلات قدح في صحة البيع جواب  
 الشرط (تنبيه) من مات وخلف ورثته كالأهال النوى الأصح أنه يقسم بينهم باعتبار الرقعة عند من  
 يرى الأهلية قال الدارمي وليست بها (ولا يصح بيع ما لا يتنفع به) هذا محتمل فالشرط الثاني وعدم  
 محتمله ما أنسته أولفته وذلك (كالخمرات) التي لا تنفع وهي صغار دواب الأرض كحيت وعقرب وفأرة  
 بالهزل لا غنى الحيوان مقرها وجمعها قران وأما فارة المسك فبالهزم وز كمقرها وجمعها خفسا ما إذا  
 لا تنفع فيها بقابل بالمال وإن ذكر لها منافع في الخواص بخلاف ما ينفع كصنعة آكله وعلق لنفحة  
 امتصاص الدم وقيل القتال (فائدة) مما حارب السع العقرب شرب ماء الرحلة ولا يصح بيع سباع لا تنفع  
 كاسد وثب وغر وما يذ كرم أن لها منافع في اقتناء الماوت لها من الهبة والسياسة فليس من المنافع المعتبرة  
 للقتال (و) كزجة خطلة فإنه لا تنفع فيها فلا يصح بيعها ولا تعلقها لوان كانت تعذب انضمامها إلى غيرها  
 وكذا الحيات منها ومن الزبيب لا تنفع أيضاً لما قد يعرض لها من النفع جهان وضع الحية في الفخ لصيد  
 لأن هذه منفعة لا تقصد ولا فرق بين زمان الرخص وزمان الغلاء وثبوته بذلك عدم الضمان إذ أخذ من  
 مال الغير فثقل عليه إذا مال به وإن كان آخذ به بعد غا صا فله رد (و) كزالات الملاهي المحرمة  
 كطنبور ومنه ما روى أن قول رضاضها بضم الأءى مكرهاً لا تنفع بها شرعاً (ولا يصح (بيع ما) أى الذى  
 أوشى (لا يقدر) البائع (على تسليمه) حسا وقد تقدم الكلام على إضافة هذا المصدر والتسليم ليس قيد بل  
 المدار على التسليم ولومن المشتري ويدل لذلك الاستدراك الآتى في كلامه وهو قوله لكن فالتعير بالتسليم  
 أولى وقد مثل ذلك بقوله (كعبداً أبى) أى هارب من سيده (فائدة) يقال أبى أبى كضرب بوعلم  
 به (و) كطمر طائر) فالحق (و) كز (مغصوب) فلا يصح بيع المذكور لعدم القدرة على تسليمها وقوله  
 (لكن إن باع المغصوب بمن) أى لمن (يقدر) على انتزاعه وأخذ من يد الغاصب (جائز) لو صبح بيعه لتيسر  
 وصول المشتري إلى العين المبيعة التى هو مقصود البيع هو استدراك على قوله ولا يصح بيع ما لا يقدر على  
 تسليمه فاشترى ذلك إلى أن التسليم ليس يقيد كالمثلما ساقبل المدار والقدرة على التسليم (فإن تبين) بعد العقد

مألو كاله عقد أولن  
 ناب العاقد عنه معافوا  
 فلا يصح بيع عين  
 نجسة كالكلب  
 أو متنجسة وليمكن  
 تطهيرها كاللبن  
 والدهن مثلاً فإن  
 أمكن صكوب  
 متنجس جاز ولا يصح  
 بيع ما لا يتنفع به  
 كالخمرات وجبة  
 خطرة وآلات الملاهي  
 المحرمة ولا يصح ما لا  
 يقدر على تسليمه  
 كعبداً أبى وطير طائر  
 ومغصوب لكن إن  
 باع المغصوب بمن  
 يقدر جاز فإن تبين





ختند بخلاف ما يظن تغيره كلمة تيسر فسادها نظر الغالب ويشترط كونها كرا لا و صاف عند  
 العقد كما قاله اللوردي وغيره (ولو باع عزمة) يتغير توين لا شاقتمالي ما بعده أى صرة (حطه ونحوها)  
 أى نحو الحطه كعزمة شعيرة أو ذرة أو قول أو خور أو لوز أو دقيق (وهى) أى والحال أنها (مشاهدة)  
 للتعاقرين أو لأحدهما (ولم يعلم) بالبناء للجهول (كيلها) وهى جله حالية والرابط الضمير نائب الفاعل  
 لأنه عائد على صاحب الحال وهو العرمة المذ كوروه يمكن قرا مقادير بالبناء للفاعل وأقر الضمير للبيتر  
 فيه باعتبار أن أو لا يلفظ كل أى ولم يعلم كل منهما أو أخذهما كيلها فالعرمة فى هذا المثال مبيعة وأشار  
 إلى العكس بقوله (أو باع شيئا) كذا يفتلا (بعرمة) أى صرة (فضة مشاهدة) لهما فالعرمة متضافة  
 إلى الفضة (ولم يعلم وزنها) أى العرمة المذ كورة والكلام على الفعل هنا كالكلام عليه ولا ولا الجملة  
 حالسة أيضا وأشار إلى جواب الشرط والمعطوف والمعطوف عليه بقوله (جاز) أى البيع المذ كور  
 أو لا أو باع فالعرمة المذ كورة هنا فى الأول والعكس كما مر أكتفا على روى اعتمادا على أن الغالب  
 أن أبرأه تلك لا تختلف وتعرف جلته برؤيه بظاهره فان تخالفا أى الظاهر والباطن ثبت التباين بخلاف  
 ضربة نحو سفر رجل و زمان و بطيخ لا يكتفى فيها ما مرل لا يضمن رؤيه بجميع كل واحد لانه باع فى العادة  
 عددا وان غلب عدم تفاوتها فان رؤى أحد سباعى فهو بطيخة كان كبسب الغائب كتابه للصديق يرى  
 أحد وجهيه وكذا تراب الأرض ومن ثم لم يباعه قدر زراع طولا وعرضا من أرض لم يبع لأن تراب الأرض  
 مختلف وان كان الشيء البيع مما لا يستدل برؤيه بعضه على باقية فضيه تفصيل فان كان المرئى صوانا  
 بكنهه أو له ويجوز منه الباقى كقشر الزمان والبصيص وقشر قصب السكر الأعلى وطلع الخنق والقطن  
 بعد تفحصه والقشر السفلى وهى التى تكسر عند الأكل وكذا الملبان لم تنقد كقشره بالخوز واللوز  
 كقشر ربه وان كان معلوم المقصود مستورا لان صلاحه فى بقاءه فيه ولا يبيع بيع الب واحد فيها  
 لان تسليمه يمكن الأيكس القشر فضيه تغيير لعين المبيع ولورأى المبيع من وراء قارور وهو فيها لم يكتف  
 لان المعرفة التامة لا تحصل إلا به ولا يتعلق صلاحه بكونه فيها بخلاف الحكم يرى فى الماء الصافى يجوز  
 بيعه وكذلك الأرض بما هوامها صاف لان الماء من صلاحها فلا يمنع معرفتها وقد قال ببيعة البيع شئ  
 يراعى سراً أنه جاز لضعف البصر ونحوه كما يقع كثيرا لان ذلك مما يقوى البصر فلا يمنع العرمة بل يزيدها  
 والرؤيه فى كل شئ بحسب ما يليق به فى شراء العار يشترط رؤيه الميوت والسقوف والسطوح والجدران  
 داخلا وخارجا والمستقيم والبالوعة وفى البساتين رؤيه الأشجار والجدران والأرض ومسبل الماء وفى  
 العبد والامة رؤيه الوجه والذنين وما عدا العوزة من البدن وتختص الجارية برؤيه الشعور وفى الدواب  
 رؤيه شقها ومؤثرها وقوائمها ورفع الأكل والسرج والجمل يضم الجمل هو ما وضع على ظهر الفرس  
 أى رفع ما ذكر من ظهر الدابة المبيعة وفى الثوب المطاوى يشرفه فان كان الثوب المذ كور صفيقا كالدياج  
 المنقوش اشترطت رؤيه وجهيه كالسوط وان كان رقيقا كالكرماس كفت رؤيه أحد وجهيه وفى شراء  
 الحصف والكتب قلبت الأوراق واحدة واحدة لاختلاف المنطوط ورؤيه جمعها فى الورق الباسط  
 رؤيه جميع الظاهات (ولو انصاع الأعمى) (أو شراؤه وطرقه) أى طريق جميعه وشراؤه فيما لا يبيع  
 منه (التوكيل) فيها (ويصع سله) سواء كان مسليا أو مسلما له وان عي قبل قبضه (بعض فى ذمته)  
 ولو كل من يقبض عنه أو يقبضه رأى من مال السليم والمسلم فيه لان السلم بعد الوصف لا الرؤيه ثم لو  
 كان الأعمى رأى قبل عمامتها لا يتغير إلى وقت العقد صح بيعه أياه وكذا انصاع بيعه لانه انصاع امره وربه  
 وحبته والأصح حصة كتابته عند تقليد العتق وه أن يشتري نفسه وأن يقبل الكتابة على نفسه لعلها  
 فصل فى الرأى بالقبض مع كسر الرأى بالقبض مع المذ والتعبد من واو ويكتب بهما أو بالياء وهولفة

ولو باع عرمة حطه  
 ونحوها وهى مشاهدة  
 ولم يعلم كيلها أو باع  
 شيئا بعرمة فضة  
 مشاهدة ولم يعلم  
 وزنها جاز ولا يبيع  
 بيع الأعمى وشراؤه  
 وطريقه التوكيل  
 ويصع سله بعض  
 فى ذمته

فصل فى الرأى

الزيادة وشرا عاقد على عوض مخصوص غير معلوم التماس في معيار الشرع حالة العقد ومع تأخير  
في البذل أو أحدهما والأصل في تحريمه قبل الإجماع آيات كآية وأحل الله البيع وحرم الربا وكآية  
ودروا ما بيني من الربا وأخبار كغير مسلم لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كل الزاني وموكله وكنهه وشاهده  
وهو ثلاثة أنواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة أحد العوضين على الآخر وربا البس وهو البيع مع  
تأخير قبضه ما أو قبض أحدهما وربا النسبة وهو البيع لأجل وزاد التولي رباه وهو رب القرص حيث  
يرضعا في المستقبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرباسعون بابا ليس هائل أن يشك الرجل أمه  
(لا يحرم) الربا (الافى بالمطعومات) (الافى الذهب والفضة) ولو غير مضروبين كخلى وتبرج خلف العروض  
كفلوس وإن راجت وذلك لعله الغنية الثابتة بغير عنها يجوز هبة الأمان غالباً وهي منتقاة عن العروض  
والدليل على حرمة الربا بمباد كرماء ومسلم عن عباد بن الصامت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهي عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والمخ بالمخ إلا مساوياً  
عينا بعين فإن زان فقد أربى نص فيسه على الذهب والفضة وكمن المطعومات أربعة أشياء لم يحن بها غيرها  
كأسيا في سانه فيحن بالبر والشعير ما في معناها من مائرا الحبوب كلقول والأرزو والمزاة لأن المقصود من  
البر والشعير التفتوت وما ذكر في معناه ويطبق بالتمر ما في معناه من الزبيب والتين لأن المقصود من التمر  
التفكه والتاديم وما ذكر في معناه ويطبق بالمخ ما في معناه كالسقمونيا والعنبر لأن المقصود من المخ  
الاصلاح وما ذكر في معناه (والعلة في تحريم) ربا (المطعومات العلم) دون غيره ودون اعتبار الكيل والوزن  
معه وهو قول الشافعي رضي الله عنه في الجديد لارواه مسلم عن عجز بن عبد الله قال كنت مع رسول الله  
الله صلى الله عليه وسلم يقول الطعام بالطعام مثلاً على علق الحكم باسم الطعام كل حكم المعلق باسم الزاني  
في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأكلوا منها شيئاً ولأنه طعمه لا تميم وإن  
شاركهم فيه غيرهم فخرج ما اختص به المعلن كالحكم أو البهائم كالفشيش والتين والنوى فلا ربا في شيء  
من ذلك هذا ما دللت عليه خصوص الشافعي وأصحابه وبصر جمع وقضيته أن ما اشترك فيه إلا دميون  
والبهائم يروى وإن كان أكل البهائم الأغلب فقول الملوذي بالنسبة لهذه الحكم فيما اشترك كفيه للأغلب  
محمول على ما قصد لطم البهائم كلف رطب قدناً كلها لا تميون لحاجة كمثل به هو (والله) (في تحريم)  
ربا (الذهب والفضة كونهما قيم الأشياء) أي أن الأشياء لا تحصل ولا توجد إلا بها وفي بيع بعضها  
بعض تضيق للأمان فلا خلاف في كلامه ما تبر والمضروب والحلي والأواني المتخذة منها ما وجد والردى  
والصبيح والنكسر ولا تظن زيادة القيمة بسبب الصنعة حتى لو اشترى دينار بن ذهب موصوعاً اعتبر القائل  
ولو كانت قيمته أضعاف الذنات بسبب الصنعة ونجحت الفلوس وإن راجت رواج النقود لا تنفاه الثنية  
كحاصر وقيل إن علة إراقها للوزن فتستدلى إلى كل موزون كالجديد والخاص كاستدلى إلى الممول من  
الذهب والفضة وقد سلم أنهما لا تعدى فلا ركا في غيرهما من الحديد وغيره فالقائد كرماء المصنف  
فقط دون غيرها (فأنا) يسع مطعوم مطعوم من جنسه كبير يد أي وكذهب ذهب (اشتراط في) همة  
(يسع ثلاثة أرو) (١) الأول (المائة) ينتمى في القدر بقينا تأخر حرج هذا القيد ما يردى بواجبه من أقال فلا  
يصح وإن حاسوا البهائم بالمائة حالة البيع والمحل بالمائة كحققة المفاضلة (و) الثاني (التفاضل  
قبل التفرق) والمراد بالتفاضل ما بين القبض حتى لو كان العوض معينا كني الاستقلال بالقبض ويكنى  
قبض نادون العاقد وهما المجلس وكذا قض وارته بعد موته بالمجلس ولو تفاضل البعض صح فيه فقط (وإن  
كان بغير جنسه كبيع) (برشعر) أي وذهب بفضة (اشتراط في) همة البيع (شرطان) فقط هما الحلول  
والتفاضل قبل التفرق أي تفرق المتبايعين (وإن) حيثن (التفاضل) ومثل الحبوب المختلفة الجنس أدقها

لا يحرم الا في  
المطعومات والذهب  
والفضة والعلة في  
تحريم المطعومات  
العلم وفي تحريم الذهب  
والفضة كونهما قيم  
الاشياء فأذا يسع  
مطعوم مطعوم من  
جنسه كبير اشتراط  
في بيعه ثلاثة أمور  
المائة والتفاضل  
قبل التفرق وإن كان  
بغير جنسه كبير بشر  
اشتراط شرطان الحلول  
والتفاضل قبل  
التفرق فإذا التفاضل

(١) قوله ثلاثة  
أمور ذكر منها  
شرطين وسقط  
الثالث وهو الحلول  
من النسخة التي  
بأيد بناتر اه

فيجوز فيها التفاضل بالشروطين السابقين فيجوز بيع دقيق البرد دقيق الشعير وغيره بمختلفة الجنس متعده  
كذلك أنواع البرقهى جنس واحد وما يقرر علم انلو بيع طعام غيره كشفا أو ثوب أو غير طعام وليس  
تقدير لم يشترط شيء من الثلاثة (وان باع نقلا بجنسه كذهب بذهب) وقضة بقضة (اشترط) في صحة بيعه  
(الشروط المتقدمة) وهي المائلة والتفاضل والخلول وقد تقدمت في بيع الطعام بجنسه (وان باع نقدا  
بغير جنسه كذهب بقضة) أو كبير بشعير (اشترط) في صحة بيعه (الشروط) وهما الخلول والتفاضل وقد  
تقدم ان يضاف بيع الطعام بالطعام من غير جنسه (وجاز التفاضل) بينهما في القدر كمن قال من ذهب عشرة  
من الفضة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف الجنس فبيعوا كيف شئتم اذا كانا يديا سديا حيث وجد  
التفاضل فشرقا فقبله بطل العقد ولو تفاضا بعض كل واحد من العوضين ثم تفرقا بطل العقد في غير  
المقبوض وفي المقبوض قولان يفرق الصفقة قال الراعي والتوى هنا والتاخير في المجلس قبل التفاضل  
بما لا يفرق يبطل العقد وهذا كله ان اتفق العوضان في علمه الرابوقد اشار الى مقابله بقوله (وان باع)  
النقص (مطعوما) كبر (نقد) كذهب (صح) البيع (مطلقا) أى عن جميع الشروط السابقة والمعنى انه  
لا يشترط شيء من الشروط السابقة بل يصح مطلقا واذا لم يوجب عقد ذلك شيء من الجانبين كان  
أولى في الصحة مما اذا وجد من ذلك شيء كسب بغير فانه لم يوجب العقد بوي أصلا وكتوب بدينار فان  
الدينار بوي والتوب ليس بوي فلا يشترط في مثل هذا شيء من شروط الرابا السابقة كما مر به المصنف  
وكان مقتضى ما سلكه المصنف أولا في قوله فانما بيع مطعوم مطعوماً أن يقول بعد موافق بيع نقدي بجنسه وان  
بيع بغير جنسه وان بيع مطعوم صدق بقرائه هذا لا فعال بالنسبة لا فعول في الجميع أو بالنسبة لفاعل  
في الجميع والحامل له على التاخير في التاخير انما هو مجرد التفتن (ويعتبر التفاضل في) البيع (الكيل بالكيل)  
وان يستند الكيل به كقصه وان اختلفا وزنا (د) بعتري في البيع (الموزون بالوزن) وان اختلفا كسلولو  
بالبقيان أى كل من كيل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فان معياره عندنا الكيل ولو بغيرا لآلة التي  
كيل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبغيرا لآلة المعروفة في الكيل الآن وكذا يقال في الوزن والحاصل  
ان المائلة معتبرة بكيل في مكيل غالب عادة الحجاز في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووزن في موزنه أى  
موزون غالبها أى عادة الحجاز كما ساقى في كلام المصنف لظهور أنه صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وأقره  
ثم فرغ المصنف على اعتبار الكيل في المكيل وعلى اعتبار الوزن في الموزون فقال (فلا يصح) بيع (رطل بر  
رطل) رادا كان تفاوت الكيل (لكن حرمه لان هذا غير عادة الحجاز لان المائلة معتبرة بقبه بالكيل  
كما ساقى وفي بعض النسخ بعد قوله تفاوت لو كيل وهي أنسب من تركها لوجود نظيره بعد قوله لوزن  
(ويجوز) بيع (ادرب بارديون تفاوت) وزنا (الوزن) لان معيار الشرع القى به المائلة هو الكيل  
كما ساقى في تفاوته بالوزن غير فاح ولا يجوز بيع صير من الفضة بقدر هامن الأخرى كيلا اذا كانت  
تفاوت في الوزن لان المائلة معتبرة بالوزن لا بالكيل ويجوز بيع رطل فضة برطل منها وان تفاوت كيلا  
قال صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والوزن بالوزن والحلطة بالحلطة كيلا بكيل وروي مسلم انه صلى الله عليه  
وسلم حال لاتيهما الذهب بالذهب ولا أوزن بالوزن الا اذا وزن ذلك على أن المعتبر في التقدير التساوي  
في الوزن (والمراد) بقول المصنف يعتبر المكيل بالكيل والموزون بالوزن (ما كان يوزن أو) كان (يكال في)  
غالب عادة (الحجاز في عهد) صلى الله عليه وسلم فلما حدث للناس خلافه فلا اعتبار به (فان جهل حاله) أولم  
يكن في عهده صلى الله عليه وسلم أو كان لو لم يكن بالحجاز أو استعمل الكيل والوزن فيهما سواء ولم يستغلفيه  
(اعتبر) ساهل (جاء البيع) وان كان المبيع أكبر زمانا من كجوز وبعض اعتبر فيه الوزن اذ لم يعد الكيل  
بالحجاز فيهما أكبر زمانا من الايمان كمثلته كالأوزان ووزنه فعادة البيع (وان كان) المبيع الأروبي

وان باع نقدا بجنسه  
كذهب بذهب اشترط  
الشروط المتقدمة  
وان باع بغير جنسه  
كذهب بقضة اشترط  
الشروط ونحو  
التفاضل وان باع  
مطعوما مطلقا بقدر  
صح مطلقا ويثبت  
التفاضل في المكيل  
بالكيل والموزون  
بالوزن فلا يصح رطل  
بر رطل رادا كانا  
تفاوت بالكيل ويجوز  
ادرب بارديون  
تفاوت لوزن والوزن  
ما كان يوزن أو يكال  
في الحجاز في عهده  
صلى الله عليه وسلم  
فان جهل حاله اعتبر  
بسلط البيع وان  
كان

(عما لا وزن ولا كمال) في العادة ولا يحاق له (كالقضاء) بكسر القاف مع المد أقص من شيهما واحده قضاء  
بالمد أيضا وهي تشمل الخبار والجور والتقوس كاف المصباح (و) كذا السفرجل ولا ترج فان كلاً من هذه  
الثلاثة ليس له حالة يحاق بل هي رطبة فيئذ (لم يصح بيع بعضها بيع) ومثل المد كوراث غيب  
لم يترتب فلا يصح رطب برطب بفتح الراءين ولا يحاق للجهل لأن بالمائة وقت الحاقف وفي بعض النسخ  
استقاط قوله كالفداء وما بعده والاقتصار على قوله لم يصح الذي هو الجواب وما في بعض النسخ من الزيادة  
تكون جلة اعتراضية بين الشرط وجوابه قصد به التوضيح والبيان وانما لم يصح بيع ما ذكر بعضه بعض  
لانه لا يسيل الى تجو بر البيع فيه عند فان فيه تساهلا ولا يحتمل مثله في الراء والوزن والكيل فيه غير معتاد  
ويستثنى من ذلك الجوز والبض فان الاصح فيها الجواز ومباهرهما الوزن وان كانا لا وزن وان كانا لا ان عاده  
(انواع) الشخص (برايه) أو نقدا بنقد (جرافا) أي بغير كيل فهو بثلاث الجيم (لم يصح) البيع للجهل  
بالمائة (وان ظهر من بعد) أي من بعد العقل (ساويهما) في الثمن والميزان اتفاقا في الكيل كبيع  
أو كدين بدين مثلاً فلا يصح البيع لما ذكره في مسلم من نه صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر  
التي لا يعل كبله أو يصح بيع صبرة من الطعام يثقلها كبل بكيل أو مكابله ووزن بالوزن أو  
موازنة ان خرجت سواء بعد في كلام المصنف مبني على الضم مقطوع عن الاضافة لفظاً مع تنه معناه (وانما)  
تعتبر المائة (بين الراءين) حالة الكمال) لما خصه الترمذي وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن  
بيع الرطب بالتمر أي يقص الرطب اذا بيعس قالوا نعم فنهي عن ذلك وأشار به عليه الصلاة والسلام الى أن  
المائة في ذلك انما تعتبر عند الحاقف وهو حالة الكمال وقد فرغ المصنف على هذه الحالة المذكورة فقال  
(حالة كمال التمرة الحاقف) وهي بالنسبة للمائة لا بالنسبة الى التمر راس وإذا كان الحاقف المسد كور هو حالة  
الكمال التمرة الشاملة لكل ثمره فاجاب بقوله (فلا يصح) بيع (رطب برطب) بضم الراء من الفاء في كلامه  
واقعة في جواب اذا المقدره كما علت (أو) بيع (رطب بتركنا) لا يصح بيع (غيب بغيب) (أو) بيع غيب  
(بريب وان قال) أي كل من بيع الرطب بالرطب أو بيع الغيب بالغيب وخرجنا مثلاً من المسمى من الجهل  
بالمائة حالة العقد لأن هذه الحالة ليست حالة كماله كما علم محاسن (فان) كان الرطب والغيب (لم يجز منه)  
تم ولا زيب) أي في مسئلة الرطب والغيب وهو لو نشر مررت فأشار الى الجواب بقوله (لم يصح) بيع  
بعضه بعض (للعلة السابقة) وهي فقد حالة الكمال التي يعتبر فيها المائة وللهي عنه في حديث الترمذي  
السابق وهو قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أي يقص الرطب اذا بيعس فقالوا  
نعم وألحق بالرطب فيما ذكر وهو عدم صحة بيع بعضه بعض طرى اللحم فلا يصح بطريه ولا بقديم من حسنه  
وبساع قديمه بقديمه بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن اذا علت ان المائة انما تعتبر حالة الكمال وان كمال التمرة  
هو الحاقف ومن جلة ذلك الحاقف كماله كونه حيا جازاً دون سائر أحواله ككونه دقيقاً ومبلاً أو غير  
ذلك فتنبه للمثلية المنسبة على التمر والزيب في هذا الحكم وقد ذكرها المصنف فقال (ولا يصح دقيق بدقيق)  
أي عند اتحاد الجنس كدقيق بر دقيق بر تفاوته في النعومة والخشونة المانع من المثلية ولا بدقيق بيم (لانه)  
أصل الدقيق فكيف كان دقيق بر دقيق بر (ولا) يصح (خبر بخبر) أي ان اتحاد الجنس كخبر بر خبر بر فان  
اختلف الجنس كتخبر بر خبر بر غير جاز ومثل الخبر الجين والشابق النون مع القصر ويجوز فيه المد أيضاً  
(ولا) يصح (خالص) بماد كرا (عشوب) أي مخلوط بغيره كدقيق بر خالص بدقيق بر مخلوط بدقيق شعير وكان  
بلين وفي أحدهما ماء (ولا) يصح (مطبوخ) من اللحم والحل واللين وغيرهما ومثل الطبخ القلي كسهم  
والشئ كالبيض والعقد كالديس والسكر (خ) بماد كرا أي من غير طبخ (ولا) يصح مطبوخ من هذه الاشياء  
(عطبوخ) منها للجهل بالمائة في جميع ما تقدم بسبب تفاوت الدقيق في النعومة كأمه والخبر بتأثير النار

عما لا وزن ولا  
يصح كالفداء  
والسفرجل والارجح  
لم يصح بيع بعضها  
ببعض فلا يصح برايه  
برافا لم يصح وان  
ظهر من بعد ساويهما  
وانما تعتبر المائة  
حالة الكمال حالة  
كمال التمرة الحاقف  
فلا يصح رطب  
برطب أو رطب بقر  
وكذا غيب أو زيب  
وان تبايناً فان لم  
يجز منه تم ولا  
زيب لم يصح بيع  
بعضه بعض ولا يصح  
دقيق بدقيق ولا  
دقيق بيم ولا خبر بخبر  
ولا خالص عشوب  
ولا مطبوخ في مولا  
عطبوخ

قوة وضعها وعدم انضمامها ثم استقيم من عموم عدم صحة بيع المطبوخ قالوا أو المطبوخ فقال (الآن  
يحتق) أي الآن يكون طابعه ضعيفا بل تكون ناره التمييز كما قال المصنف (كثير العسل) أي من الشمع  
وهذا التمييز في الغالب والكثير لا يكون إلا بالنار (و) كتمييز (السمن) أي من اللبن فإنه لا يصير له دسم إلا  
بدخوله النار قليلا لاجل أن تنفصل السمن عن اللبن فيذهب منه اللبن ويبقى السمن صافيا خبيثا بعض كل  
منهما بعض حيثئذ لا نارة التمييز لطيفة أما قبل التمييز فلا يجوز للجهل بالمعالة وقد أشار المصنف إلى قاعدة  
وهي أنه إذا جاع عقد جنسار بويامن الجائين وليس تابعا إلاضافة إلى المقصود واختلاف المبيع جنسا أو نوعا  
أو صفة منهما أو من أحدهما بان اشتمل أحدهما على جنسين أو نوعين أو وصفتين اشتمل الآخر عليهما أو على  
أحدهما فقط وقد شمل المصنف الأخير بقوله (ولا يجوز) أي ولا يصح بيع (مدجوعة ودرهم) وهما المبيعان  
وهما جنسان والآخر هو الثمن المصرح به بقوله (بدرهمين أو بعدين) أي أو بدينار درهم فقد اشتمل المبيع على  
أحدهما في الطرف الآخر فقط وهو الثمن في الأول وعليهما جمعا في الثاني فقد وافق التمثيل للقاعدة المذكورة  
أو لا متساو شرطا (ولا يجوز) بيع (مدونوب بعدين) أي لا نه اشتمل المبيع على مافي الطرف الآخر هو ذر المذ  
في المبيع والمدين في الثمن وذ كر التوبيزا في مقابل بشئ من المدين (ولا) بيع (درهم ونوب بدرهمين) لأنه  
ذ كر جنس الدرهم في المبيع وهو مذ كور في الثمن يلفظ بدرهمين وكل منهما روي والجهو وهي اسم لنوع من  
أنوع تمر المدينة النبوية ويقال لشجرة لينة تكسر اللام وسكون الحصة وبدل على أن الجوهرة اسم لهذا النوع  
إضافة للمداليه لأن الجوهرة المعروفة لا تكال وممدجوة لا يقول لها وإنما اسمحة اصطلاحية ولم يذكر  
المصنف اختلافهما نوعا أو صفة وقد شملهما في الإسلام بقوله ويكسودوي ممتيزين بمثلهما أو  
بأحدهما وقيمة الردي مدون قيمة الجيد كاهو الغالب قال الحنفي عليه هذا يصح لاختلاف الصفة والنوع  
بجسب اعتبارا لمعتبر بلان الجودة والزيادة صفتين للنوع والنوع كثر معقلى أو ريفي فكل عقد اشتمل على  
ما ذكره هو باطل بغير مسلم عن فضلة بن عبيد قال أي النبي صلى الله عليه وسلم قلادة فيها خرز ذهب تباع  
بستعة دنانير فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالذهب الذي في القلادة ففزع وحده ثم قال الذهب بالذهب وزنا  
بوزن وفي رواية لا تباع حتى تفصل ولأن قضية اشتمال أحد طرفي العقد على ما لى مختلفين توزيع مافي  
الآخر عليهما اعتبارا بالقيمة كما في بيع شخص مشقوق وسيف وقيمة الشقص مائة وقيمة السيف خمسون  
فإن الشفيع بأخذ الشقص بثلثي الثمن والتوزيع هنا يؤدي إلى المفاضلة أو إلى الجهل بالمعالة ففي بيع  
مدود درهم بعدين إن كانت قيمة المدا الذي مع الدرهم أكثر أو أقل منه لمزمت المفاضلة أو مثله لمز الجهمل  
بالمعالة فلو كانت قيمته درهمين فالمدون ثلثا طرفه فيقابل له ثلثا المدين أو نصف درهم فالمدون ثلث طرفه فيقابل له  
ثلث المدين فنزكم المفاضلة أو مثله فالمعالة تتجهو لأنها تعقد التقويم وهو تخمين قد يخطئ وتعدا العقد  
هنا بتعدا البائع أو المشتري كاختلاف بتعدد تفصيل العقدان جعل في بيع مدود درهمين ثلثا المدا الذي  
مقابل المدا والدرهم والدرهم في مقابل الدرهم أو المدون لم يشتمل أحد الجانبين العقد على شيء مما اشتمل عليه  
الآخر كببيع دينار ودرهم بصاع برصاع شعير أو بصاع بر شعير وبيع دينار صحيح وآخر مكسر بصاع  
تمر ريفي بصاع معقلى أو بصاعين ريفي أو معقلى جاز قال شيخ الإسلام فلها ذنبت على الأصل وهو المنهاج  
جسلا لا يرد ذلك أما لو كان الروى تابعا لا إضافة إلى المقصود كببيع دافها برصاع عذب بثلثها فصيح كما  
ذكره شيخ الإسلام في شرح الروض وغيره (ولا يصح بيع اللحم) ولو لم يملك ورا (الحيوان) ولو غير جنسه  
أو غير ما كوله كان بيع لحمه بشر يقرأ أو بل أو جزار فإن بيعه باطل اللهم عن ذلك رواه الترمذي مسندا  
ومن سلا إضافة تقوم بطله عند الشافعي رضي الله عنه والشهم والالية والسنام والكبد والطحال  
والقلب والجذبل البياض كاللحم أما الجذبل بعد البياض والعظم فيجوز ولا فرق بين أن يكون الحيوان غنما أو

الآن يحتق كتمييز  
العسل والسمن ولا  
يجوز مدجوعة ودرهم  
بدرهمين أو بعدين  
ولا مدونوب بعدين  
ولا درهم ونوب  
بدرهمين ولا يصح  
بيع اللحم بالحيوان

امتثال الله أعلم **فصل** في بيعته مامع البطلان وهو الغالب فيماتى عنه لان انتهى عن  
 الشيء يقتضى الفساد غالباً وامع عدمه بان يصح البيع مع الحرمة كما ساقى ذلك وبدأ بالاول فقال (لا يصح  
 بيع نتاج النخيل) ويسمى بيع جبل الحيلة بفتح الهمزة والموحدة والظاهر من كلام المصنف ان البيع هو  
 نفس نتاج النخيل وهو كذلك حيث مثل ذلك بقوله (كقوله) أى الشخص البائع (اذا وادت ناقتي) أى  
 انفصل منها الولد (و) انفصل (ولدها) فقد بعثك الولد أى وانما الولد لانه بيع مالىس عمله ولا ماله ولا مقدور  
 على تسليمه وقدرى الشيخان عن ابن عمر رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحيلة  
 وفسره أبو عبيدة وأهل اللغة بأنه بيع نتاج النخيل (ولا يصح أيضاً) ان يبيع شيئاً ويؤجل الثمن أى عن  
 ذلك الشيء المبيع (الثالث) أى زمن نتاج النخيل فالنتاج بكسر النون مصدر بمعنى اسم المفعول من تسمية  
 المفعول بالمصدر ويقال ثبت الناقة بالبناء للمفعول تساجاً أى ولدت ومثل هذا يقال في جبل الحيلة أى انه  
 مصدر بمعنى اسم المفعول فبيعه نحو زمن وجهين والحيلة جمع حابل كناق وقسقة ولا يقال جبل لغير  
 الا آدميات لانجازاً فعدم صحة البيع في الاول لانه بيع مالىس عمله ولا مقدور على تسليمه وفى الثانى لانه  
 الى أجل مجهول (ولا يصح بيع) (الملازمة) وهى ان يلى بضئ الميم وكسرها أى بالمرء لانه يكون مطوياً وفى  
 ظلمة ثم يشترى به على أن لا يحسن اذ ارأه كفاه بلسه عن رؤيته أو يقول اذا لمسته فقد بعثك كفاه بلسه  
 عن الصيغة أو يبيعه شيئاً على انه متى لسه لزم وانقطع خيار الجاهل وغيره وهذا الشرط مفسد لعقد البيع ان  
 وجبت صيغته وكذلك صورتان الساقتان باطلتان لتفقد الصيغة وعدم الرؤية (ولا يصح مع المناذرة)  
 بالمجة بان يجعل البائع والمشتري التبع نفسه بها كفاه عن الصيغة فيقول أحدهما أسد البئى لى  
 بغيره فاحسبنا الآخر أو يقول بعثك هذا كذا على انى اذا نبذته اليك لزم البيع وانقطع خيار فعدم  
 الصحة في هذا بصورة لعدم الصيغة وللشرط الفاسد ولانتهى عنه في الصحيحين (ولا يصح بيع الحصة)  
 وهو ان يقول بعثك من هذا لا ثواب ما تقع عليه هذا الحصة أو يقول بعثك ولك أولى اختياراً رويها  
 أو يجعل المتبايعان الرضى بها وعدم الصحة فيه للجبل بالمبيع أو زمن اختياراً وعدم الصيغة (ولا يصح بيع  
 بيعتين في بيعه) واحسب (بعثك هذا بالق نقد أو بالدين مؤجلاً) اسنة مثلاً فخبنا ما شئت أو أشاء  
 للجبل بالعوض والتهنى عنه واما الترمذى وقال حسن صحيح (أو) كقوله (بعثك ثوبى بالق على ان تبغى  
 عبدك بخصمائه) وعدم الصحة في هذا الشرط الفاسد (ولا يصح بيع وشرط) لانه صلى الله عليه وسلم  
 عن بيع وشرط كشرط قرض أو بيع وذلك (مثل) بعثك ذا العبد بالق بشرط ان تقرضنى مائة أو على  
 ان تبغى دارك بكذا وعدم الصحة في هذا الكونه جعل الالف ورفق العقد الثانى عن اشتراطه فاسد بطل  
 مقابلتهن الثمن وهو مجهول وفصل الكل مجهول لا ثم اذا قدم عليهما بفساد الاول صح والا فلا كما صحه في  
 المجموع قالوا وفى قوله بيع وشرط بمعنى مع أى مع وكذلك الواو فى قوله (وبيع وشرط فى صور) تذكر  
 وهى خارجة عن الضابط وقد أشار الى الصور بقوله (وهى) أى الصورة أى احداها (شرط الاجل فى الثمن) اذا  
 كان فى النفس لقوله تعالى اذا نيا شتم دين الى أجل مسعى فاكسبوه وهذا الشرط يمحتمل ان يكون من  
 المشتري أو من البائع أو منهما وانما صححت هذه الصورة (بشرط ان يكون الاجل معلوماً) كالى رجب مثلاً  
 فلا يصح التأجيل بأجل مجهول كقصدوم زيد ويحجى المطر (و) بشرط (ان يرهن به) أى بالثمن أى الكائن  
 فى الذمة كاهو القرض (رهنا) غير المبيع سواء كان الثمن حالاً أو مؤجلاً لا يحتاج العقد الى التوثيق بذلك  
 لقوله تعالى فرهان عقوبة ما انا شرط رهن المبيع فلا يصح لانه لم يدخل فى ذلك المشتري الا بعد الفساد  
 (أن) بشرط (ان يضمنه) أى المشتري (به) أى بالثمن (زيد) مثلاً لا كى يحتاج العقد الى التوثيق بالرهن  
 يحتاج الى التوثيق بالكفيل ولا بد من تعيين الرهن والكفيل والمعتبى في تعيين الرهن المشاهدة أو الصفة

**فصل** في لايصح  
 بيع نتاج النخيل  
 كقوله اذا ولدت ناقتي  
 وولدها فقد بعثك  
 الولد ولا ان يبيع  
 شيئاً ويؤجل الثمن  
 لذلك ولا الملازمة  
 ولا المناذرة ولا الحصة  
 ولا بيعتين في بيعه  
 كبعثك هذا بالق  
 نقسداً أو بالدين  
 مؤجلاً أو بعثك  
 ثوبى بالق على ان  
 تبغى عبدك  
 بخصمائه ولا يصح  
 وشرط مثل بشرط  
 ان تقرضنى مائة  
 ويصح بيع وشرط  
 فى صور وهى شرط  
 الاجل فى الثمن  
 بشرط ان يكون  
 الاجل معلوماً وان  
 يرهن به رهناً أو  
 ان يضمنه به زيد

كايستبر وصف المسلم فيه الصفات وفي الكفيل المشاهدة أو المعرفة بالاسم والتسبب ولا يكفي الوصف بأنه رجل موسر مرفقة ولعل المصنف لم يكتب بالرجل عن الكفيل إشارة إلى هذه التفرقة بينهما (أو بشرط أن يعق) المشتري (العبد المبيع) أو انحصار هذا الشرط لما رواه الشيطان من شراء عاتكة لبريرة بشرط العتق والولاة لم يشكر عليه الصلاة والسلام الا بشرط الولاة وشوف الشارع إلى العتق ما لم يكن سواء أطلق العتق أو كان عن المشتري أو عن البائع وللبائع كغيره مطالبة المشتري بالعتق وبشرط لصحة هذا الشرط أن يكون العتق المشروطاً بغيره بشرط اعتاقه بعد شرط بطل البيع فانه في المجموع قطعاً وفهمهم قوله العبد المبيع انه لا بد من عتق جميع العبد فلو باع بعضه بشرط اعتاقه أي البعض لم يصح كما حكى عن بعض أهل اليمن ولعل توجيهه أن الذي ورد النص به إنما هو عتق الكل فهذه الشروط السابقة يصح معها البيع لو ورد النص بها وغالباً تكون مصلحة العقد البيع وهذا شرط آخر لصحة البيع أيضاً لكنهم من مقتضيات العقد وقد أشاد بهaque قوله (أو بشرط) أي البائع أو المشتري أو كل منهما (ما) أي شيئاً أو الذي (يقضيه) العقد كالعبد المبيع كان به قول بعتك العبد مثلاً بشرط انه اذا ظهر به عيب اردته عليك وقوله (ونحوه) مجرور بالعطف على مدخله الكاف ونحوه والذ كور القبض كان يبيعه العبد بشرط القبض أي من المشتري والاقاض أي من البائع والاتقاع كان يبيعه العبد بشرط ان المشتري يفتقه بالمبيع فان التعرض لهذه المذ كور أن لا يضرب في صحة العقد كأن عدم التعرض لها لا ينفع والحاصل ان الشروط خمسة أقساماً يقضيها العقد مطلقاً كلذ كور من الرد بالعيب ونحوه وما لا يقضيها لكن يتعلق بمصلحته كالاجل ونحوه وما لا يقضيها أيضاً ولا يتعلق بمصلحته ولا يتعلق به غرض بورث تنازعا كشرط أن لا يأكل الا الهريسة ولا يلبس الا الخنزوماً شبه ذلك وما لا يقضيها ولا يتعلق بمصلحته ولكن يتعلق به غرض بورث التنازع بعد العقد وهذا قد يكون عقاقود يكون غير كشرط أن لا يطأ الحاربه المبيعه وان لا ينصرف فيها بالبيع أو يقرضه المشتري ما نه ونحو ذلك فهذا الاخير فاسد مفسد للعقد والربعة الاولى غير مفسدة لكن منها ما هو معتبر كشرط العتق وما هو غير معتبر كشرط أن لا يأكل الا الهريسة ولا يلبس الا الخنز قال الرازي هكذا قاله الامام والغزالي لكن في الثقة انه لو شرط ما يقضي التزام المبيع بلان لم يباع بشرط أن يصلي التوافل ويصوم شهر اخر رمضان أو يصلي الفرائض في أوائل أوقاتها فانها تفسد العقد لانه واجب المبيع واجب قال وقضيه فساد العقد في مسئلة الهريسة والخنز انتهت (فان باع) حيواناً أو غيره (وشروط البراءة من العيوب) في المبيع (صح) البيع (وبرى) البائع (من) كل عيب باطن في الحيوان لم يعلم به البائع وفي نسخ ان لم يعلم به (ولا يبرأ) أي البائع (عما سواء) أي بما سوى العيب الباطن بالحيوان الذي لم يعلمه البائع وذلك هو العيب الظاهر في الحيوان والعيب في غيره مطلقاً والعيب الباطن بالحيوان الذي علمه البائع قال العيب الباطن قيداً وفي الحيوان قيد ثان ولم يعلمه قيد ثالث فخرج القيد الاول للظاهر في الحيوان فلا يبرأ البائع منه علمه أم لا ولا يبرأ عن عيب في غيره الحيوان مطلقاً كالعقار والنبات وهو محتمل للحيوان ونخرج بالقيد الثالث وهو عدم العلم بالعيب المذ كور العيب الباطن الذي علمه البائع ويراد قيد رابع على هذه الثلاثة وهو وجود العيب في الحيوان حال العقد فلا يبرأ عن عيب فيه لكن حدث بعد البيع وقيل القبض مطلقاً سواء كان ظاهراً أم باطناً علمه أو جهله لا نصراً فالشرط إلى ما كان موجد داخل العقد والاصل في ذلك ما رواه البيهقي وصححه ابن ابن عمر باع عبداً له بشاناً فدرهم البراءة فقال له المشتري وهو زيد بن ثابت بهدا ولم نسبه لي فاختصمنا إلى عثمان ف قضى على ابن عمر ان يحلف لقد باعه العبد وما بدا به علمه فأني أن يحلف وارجميع العبد فباعه بألف وخمسمائة ثل قضاء عثمان على البراءة في صورة الحيوان المذ كور وقد وافق اجتهداه فيها اجتهدا الشافعي رضي الله عنه وقال الحيوان يشتد في الصحة والسقم وتحول طبائعه فقيل ان ينقل عن عيب فني أن ظاهره رأي فيحتاج

أو ان يعق العبد  
المبيع أو شرط  
ما يقضيه العقد  
كالرد بالعيب  
ونحوه فان باع بشرط  
البراءة من العيوب  
صح ويرى من كل  
عيب باطن في  
الحيوان لم يعلم به  
البائع ولا يبرأ عما  
سواء

البائع فيه الى شرط البراءة لئلا يترتب لزوم البيع فيما لا يعلمه من الخلق دون ما يعلمه مطلقا في حيوان أو غيره  
 لتيسر فيه وما لا يعلم من الظاهر فيها التدرج مخفاه عليه أو من الخلق في غير الحيوان كالجزر والوراد  
 الغالب عدم تغيره بخلاف الحيوان ولو شرط البراءة عن عيب عنه فإن كان مما لا يعلم كزنا سرقة أو باقى  
 يرى منه لاندكرها اعلام وان كان مما يعلم كبرص فان أراد ما به فكذلك والا فلا يدرك منه لتفاوت  
 الاغراض باختلاف قدره ومحلّه (ولا يصح بيع العروين) بفتح العين والراء بضم العين واسكان الراء وقد  
 مثله بقوله (بان يشتري سلعة) من شخص (ويُدفع درهمه) له مثلا (على انه) أى المشتري المدافع (ان  
 رضى بالسلعة) التى اشتراها أو أتم الشراء (فالدهرم) المأخوذ يكون (من) جملة (الثمن والا) أى وان لم  
 يرض بالسلعة بان يتم الشراء (فهو) أى الدرهم (يكون للبائع نجاة) وهبة من المشتري أى بلا مقابل  
 وقوله نجاة هكذا بالنسب خبر يكون المقدره يعنى ان المشتري لا بدوان بأقصد اللقطة فهو من تمام الصيغة  
 واجلة الاسمين المتبدا وان خبر في محل جزم جواب لان الشرطية المدغم في لا النافية واقرنت بالفاء لما ذكر  
 فقد روى أو داود وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العروان  
 بضم العين وسكون الراء ثالثة وعدم صحة البيع في هذا الاشتغال العقد على شرط الرد والهبة ان لم يرض  
 بالسلعة (ولو فرق) البائع (بين الجارية وولدها قبل من التميز) لوضف لفظ من لكان أولى لان الممار  
 على التميز سواء بلغ سنه وهو سبع سنين أم لا وقوله (يباع أوهبة) متعلق بشرق وجواب وقوله (بطل العقد)  
 أى العقد المذكور وهو عقد البيع أو عقد الهبة وانما قيد التفريق بالبيع أو بالهبة ليخرج التفريق  
 بينهما كالتفريق بالوصية والعق والوقف فإنه لا يطل عقد ذلك لان المعق يحسن والوصية قد لا تقتضى  
 التفريق بوضعه فاعل الموت يكون بعد زمان التميز على تفصيل في الوصية والوقف كذلك وهو واضح وانما غاير  
 المصنف في التعبير في خصوص هذه الصورة من مور بطلان البيع فيما قد دمع ان الكل أى كل  
 الامثلة السابقة مشتركة في عدم صحة البيع فكان المناسب أن يقول مثل ما تقدم ولا يصح تفريق الامة  
 وولدها قبل السبب في التصريح بالاطلاق الاهتمام والاعتناء في شأن هذه الصورة انقطاعا عما التفريق  
 المذكور ونظروا ولو ربيت الام تفسير من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينهما وبين أجنه يوم القيامة  
 حسنة الترمذى وصححه الحاكم على شرط مسلم فيتنصرون المجوز عن تسليمه شرعا وأم الام عند عدم  
 الام كالا م ولو اجتمعنا رعت الام في التفريق دونها ولو اجتمع الاب والام حرم التفريق بينهما أى بين  
 الولد والام دون الاب لان حق الام كدليل تقديمها في الحضانة والاب كالام وان علا ذلك بعد الام فاذا  
 لم يصح لها اب وان لا أم أم في الحداث والاجداد أوجه ثالثا يجوز في الاجداد دون الحداث قال بعض  
 المتأخرين والذي يظهر المنع (و) أما (بعد التميز فيصح) التفريق ببيع وغيره ولا يحرم لاستقلال الولد  
 حينئذ فلا يحتاج الى الام وأما سائر المحارم فلا يحرم التفريق بينهما ولا يفرغ المصنف من القسم الاول  
 وهو ما نهى من هبة يعبر عنه في القسم الثاني وهو ما نهى عن بيعه نهى تحريم مع هبة البيع لان  
 النهى عنه لم يرجع لثبات العقد بل لانه خارج عنه فلذلك لم يقتض النهى بالاطلاق في العدة بل  
 يصح مع التحريم فقل (ويحرم ان يبيع حاضر لباد) والحاضر ما كن الحاضرة والبادى ما كن البادية  
 وصورة ذلك (بان يقول الحاضر) أى القسم في بلد البيع فيشمل المدينة والقرية والريف وهو أرض  
 فيما رجع وخسب وهذا خلاف البادية ومتعلق القول المذكور بقوله (للبدوى) والمراد منه المنسوب  
 للبادية وهو (الذى قدم) الى البلد حال كونه ملتبسا (بسلعة) يبيعها في البلد وهي مقيدة بقوله (وهي) أى  
 السلعة كانه (محتاجا) الناس (النهاى البلد) كالطعام وان يظهر بيعه سعة بالبلد لقلته وألعموم  
 وجوده ورضى السعر أو لكبر البلد ومقول القول قوله (لا يبيع الآن) أى في هذا الزمن الحاضر

ولا يصح بيع العروين  
 بان يشتري سلعة ويدفع  
 درهمها على انه ان  
 رضى بالسلعة  
 فالدرهم من الثمن  
 والا فهو يكون للبائع  
 نجاة ولو فرق بين  
 الجارية وولدها قبل  
 من التميز يبيع أوهبة  
 بطل العقد يفسد  
 التميز فيصح ويحرم  
 أن يبيع حاضر لباد  
 بان يقول الحاضر  
 للبدوى الذى قد  
 بسلعة وهي مما يحتاج  
 اليها في البلد لا يبيع  
 الآن



(حتى) أي إلى أن (أي يبيعها) أي الساعة (لأن) مع طول المدة شيئاً (قليلاً قليلاً) على التدريج (فمن غل) وان  
بعته الآن فليس للشيء فيه فأنتم تلخص الفن بل أتركه عندى إلى آخر ما تقدم في حقه البالغ إلى ما قاله وأما  
حرم هذا خبر الصحيح لا يبيع حاضر لباد زاد مسلم دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض والمعنى في  
النهى عن ذلك ما يؤدى إليه من التصديق على الناس بخلاف ما لو بدأ البادى بذلك بأن قال أتركه عندى  
لبيعه تدرجاً أو أفتي عوم الحاجة إليه كان لم يحجج إليه إلا نادراً أو عمت قصد البادى بيعه تدرجاً فإنه  
الحاضر أن يفوضه إليه أو قصد بيعه ما لا يقال أي الحاضر للبادى أتركه عندى لا يبيع كذلك أي  
حالاً فلا يحرم البيع المذكور لفساد العلة الباعثة على التحريم لأنه لم يضر بالناس ولا سبل إلى منع المالك  
منه لما فيه من الأضرار به والنهى في ذلك وفيما يأتي للتحريم فيما يتركه العالم به ويصع على من أن  
النهى لغيره عن ذات العقد (و) يحرم (أن تلقى الركان للشرع منهم خارج البلد وهم طائفة يحملون  
متاعاً إلى البلد (فيضروهم) أي من تلقاهم (بكساد ماعهم من المتاع) والطعام وغيرهما مما يربى  
في البلد وأما خبرهم بما ذكر (ليست منيهم يغبن) وهم لا يعرفون السعر بالبلاد وان يقصد التلقي كان  
خرج لحوصله لا لأمرهم واشترى منهم غير ما قالوا وان علموا الغبن لشراهم الصحيحين لا نقوا الركان للبيع  
وفي رواية للخزاري لا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق فن تلقوها فاصحاب السلعة بالخيار وأما  
كونه على الفور فبإساعى خيار العيب والمعنى في ذلك احتمال غبنهم سواء أخبر المشتري كذا أم لم يخبر  
فإن اشتراهم منهم بطلهم أو غير بطلهم لكن بعد قديمهم أو قبله وبعد معرفتهم بالسعر أو قبله أو اشتراهم به أو  
بما كثر لا تحريم لا تنقضاء التفرير ولا خيار لا تنقضاء المعنى السابق (و) يحرم (أن يسوم) الرجل السلعة  
المعروضة للبيع (على سوم أخيه) في الأسلاك خبر الصحيحين لا يسوم الرجل على سوم أخيه وهو خير بمعنى  
النهى والمعنى فيه إلا إذا أودع الرجل والاخ ليس بالتقيد بل الأول لأنه الغالب والثاني للرقعة والعطف عليه  
وسرعة أمثاله فغيرها من مثلها وقد مثل ذلك بقوله (بأن يزيد في السلعة بعد استقرار الثمن) ويكون السوم  
المذكور كسر محاباً بأن يقول لمن أخذ شيئاً يشتريه بكذا زده على صاحبه حتى أبيعك خيراً منه بهذا الثمن وهذا  
المثال هو مصدق لما أتى أو أقل منه أو يقول للملك استرده لا شريه منك بأكثر وهذا زائد على ما في المتن  
ويكون من فروع السوم لأنه صادق بما قاله المصنف وهذه الصورة وتخرج بقوله بعد استقرار الثمن ما يطاق  
به على من يزيد كالأدلة فلا يحرم (و) يحرم على الرجل (أن يبيع) السلعة (على بيع أخيه) أي في الإسلام  
والتقيد به للغالب كما تقدم وذلك في زمن خيار المجلس أو الشرط بغير إندائه وقد مثله بقوله (بأن يقول للمشتري  
افسخ) هذا (البيع وأنا أبيعك) بمن (أرخص) أي أقل (منه) أي من هذا الثمن أو أبيعك مثل هذا  
المبيع ومثل البيع في هذا غير ممن بقية العقود كالإجارة والعارية (و) يحرم على الشخص (أن ينص)   
بضم الجيم من باب نصير وهو لغة الأثر بآئنا الما فيه من الأثر بالرغبة يقال نجش الطائر أي أنار من مكانه وفي  
بعض العبارات فهم من باب ضرب بوقدمته المصنف بقوله (بأن يزيد في السلعة) المعروضة للبيع (وهو غير  
راغب فيها) أي بشرائها أي السلعة بل (الغير) أي بشرائها (غيره) أي يورى غيره به بالرغبة فيها غير  
ذلك الغير فما حينئذ يشتريها فإذا اتخذ فيها أو اشتراها فلا خيار له لتقصير به بل البعث والمعنى في تحريمه  
الإيذاء (و) يحرم على الرجل (أن يبيع الغنمين) أي لمن (يتخذ) أي الغنم المبيع (خبراً) ومثل الغنم  
الربط والخزوا الحنطة والشعير بأن يعلم ذلك عنه أو فتنه فإن شك فيه أو توهمه منه فالبيع مكر وموآخا  
حرم أو كراهة بسبب له صفة محققة أو مظنونة أو له صفة مشكوك فيها أو متوهمة ومثل الجمر فيمأ ذكر  
التبذير فانه ماس على آخر جماع الأسكار في كل روى الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم لعن شارها وأساقها  
وبائتها ومبتاعها وأعاصرها ومعتصرها وحاملها وانجولة إليه وأكل ثمنها فممن من هذا الحديث حرمة

حتى أبيعها قليلاً  
قليلاً بمن غل  
وأن تلقى الركان  
فيضروهم بكساد  
ما معهم من المتاع  
ليست منيهم يغبن  
وأن يسوم على سوم  
أخيه بأن يزيد في  
السلعة بعد استقرار  
الثمن وأن يبيع على  
بيع أخيه بأن يقول  
للمشتري افسخ البيع  
وأنا أبيعك بأرخص  
منه وأن ينص بأن  
يزيد في السلعة وهو  
غير راغب فيها  
ليغيرها غيره وأن  
يبيع الغنم بمن  
يتخذ خبراً

سبها على ما تقتضيه من التفضيل (فان باع) الشخص (في هذه الصور) الثلاث (الحزمة كلها) أي التي  
تقتضت من أول البيع انتهى عنه أي خارج عن ذات العقد أي هذا قوله الحزمة متصفة مؤكدة للصور  
وجواب الشرط قوله (صحيح البيع) لما علمت من أن انتهى فيها وفي قبلها من الصور راجع لعق خارج  
عن ذات العقد وهو الاضرار أو الايذاء (وان جمع) الشخص (في عقد واحد) من البيع لأن الكلام فيه  
ويقرر بتمها في دين (ما يجوز) أو يصح إيراد العقد عليه (وما لا يجوز) إيراد عليه أي ولا يصح أيضا وهذا  
معنى قول شيخ الإسلام وان باع في صفقة واحدة حلاوح ما أو أشار المصنف إلى هذا بقوله (مثل عبده وعبد  
غيره) في صفقة واحدة فالأول وهو عبد ملحق بجوز ويحل بيعه والثاني وهو عبد غير ملحق بجوز ولا يحل  
بيعه بغير إذن صاحبه ومثل العبد في ذلك الحر كعبد حر وهذا مثال له وهو مقوم وقد أشار إلى ما ليس  
مستقوما بقوله (أو) مثل (خر وخل) فان الخمر لا يقدّر خلا على الصحيح عند النور ودرجته تعالى ثم يقوم  
ولا يقوم باعتبار قيمته عن علم يرى لها قيمة وجواب الشرط قوله (صحيح) أي البيع (فيما يجوز) بيعه (بصفته)  
أي قسط ما يجوز بيعه بحسبته حال كونه القسط محسوبا (من الثمن) باعتبار قيمتهما سواء علم الحال أم  
جهل وأجاز البيع ويقدّر الخمر عند البيع خلا ولا يقدّر الحر بريقا فان كانت قيمتهما ثلثمائة واثني مائة  
وخسين وقيمة العبد المملوك مائة نقصت من الثمن خمسون (وبطل) البيع (فيما لا يجوز) فيه البيع اعطاء  
لكل واحد منهما ما يحكمه كالمواضع أو باو شقة صامتة فوفا فان الشفعة تثبت في الشقص دون الثوب وأيضا  
فالصفقة اشتملت على صحيح وفاسد فالانصاف التصحيح في الصحيح وقصر الفساد على الفاسد ومثلا وذلك بما  
إذا شهد عدل وفاسد لا يقضي برد الشهادة بل تقبل من العادل وترتد عن الفاسق وقضية قوله بغير إذن أنه  
لو باع عبده وعبد غيره فإنه يثن واحد وهو ظاهر كلام الروضة حيث في العصة فيها على علة البطلان  
في أصل المسئلة فان ثلثها بالجمع بين حلال وحرام صحيح وان ثلثها بالجهة فلا يصح لأن حصص كل واحد  
مجهولة والأصح في العلم هو الجمع بين حلال وحرام لكن الأصح في التصحيح والجمع هو البطلان (ولتشتري  
النيار) فورا في هذا (ان جهل الحال) بين القسيع والاجارة لتبعض الصفقة عليه فان علم الحال فلا خيار  
له كالمواشيت عيبا يعلم عيبه أما البائع فلا خيار له وان لم يعلمه إلا الحصة لتبعده حيث باع ما لا يملكه وطمع  
في غنمه (وان جمع) الشخص في عقد البيع (عقد يثنى الحكم) سواء كان العقدان لا زمن كالبيع  
والاجارة وقد أشار إليه بالنال حيث قال (كبيعتك عبيدي وأجرتك داري سنة بكذا) فان حكم البيع  
والاجارة يختلف باختلاف ليس يقيد بل مثله المصدان فيه كالشركة والقراض (أو زوجتك ابنتي وبعتك  
عبيدا بكذا) البيع (وقسط) أي وزع (العروض علم ما) أي على العبد المبيع وعلى الدار الموردة  
باعتبار قيمتهما أي قيمة البيع وقيمة المؤجر من حيث الاجرة وأما في صورة القراض والشركة فيوزع الربح  
عليهما باعتبار المقدار ولو حذف المصنف لفظة عقد يثنى لشم ما اذا باع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما  
دون الآخر كان يقول كمال في المباح ولو جمع في صفقة يثنى الحكم ومثال تقسيط العوض عليهما  
باعتبار القيمة في البيع والاجارة إذا كانت الاجرة قدر نصف قيمة البيع جعل ثلث المسمى اجرة وثلثه غنما  
وفي البيع والنكاح وزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل ثم إذا كانت حصصة النكاح فماذا فزوج  
ابنته بمهر مثلها فاكثر فذلك الثوان كان أقل فقال في المجموع وجبه مهر المثل بلا خلاف (تسعة) يتعدد  
العقد هنا بتفصيل الثمن كبيعتك هذا بالف وهذه بمائة ويتعدد بتعدد البائع وان اتحد المشتري والمبيع كما  
لو باع رجلان عبيدا من رجل وكذا بتعدد المشتري نحو بعتك ههنا بكذا فقبلا على الاظهر والعبرة  
بالو كيد لأن أحكام العقد تتعلق به لا بالمال وكل فالو وكل واحد اثنين يتعدا كبا عقدين ولو وكل واحدا  
فقد عد كل عقدا واحدا وكذا في صورة الشراء

فان باع في هذه  
الصور الحزمة كلها  
صحيح البيع وان جمع  
في عقد واحد  
ما يجوز وما لا يجوز  
مثل عبده وعبد  
غيره أو خر وخل  
صحيح فيما يجوز بقسطه  
من الثمن وبطل فيما  
لا يجوز وللشترى  
الخيار ان جهل الحال  
وان جمع عقدين  
مختلفي الحكم كبيعتك  
عبيدي وأجرتك  
داري سنة بكذا أو  
زوجتك ابنتي  
وبعتك عبيدا بكذا  
صحيح وقسط العوض  
عليهما

**فصل** في خيار القيمة وهو ما يشترط على شيء موقوف للحصول نشأ ذلك الظن من التزام شرطه  
أو قضا عرفي أو تقرير قضي ولم يذكر المصنف القسم الأول وذكر الثاني والثالث فقال (أنه بالسلعة) التي  
يريد بيعها (عياره) أي البائع (أن يبينه) أي العيب المشتري بذلك القيمة (فإن لم يبينه) أي ما عمله  
من عيب السلعة (فقد غش) المشتري وهو منى عنه فلا يجوز ارتكابه لقوله صلى الله عليه وسلم من غشنا  
ليس منا أي ليس على طرقتنا (والبيع صحيح) هنا مرتبط بقوله فقد غش أي فلا يلزم من الغش عدم الصحة  
فلذلك صرح المصنف قال في زيادة الروضة ويجب على غير البائع من علمه أعلام المشتري وصحة البيع  
في هذا لاجتماع شروطه ويستدل لصحته بغيره وأما الشك من قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار  
ما لم يشقرا فإن صدقا وينابورك لهما في بيعهما وان كذبا وكما لم يحتج به ركنه علمه فالحكم على البيع  
بمباق البركة يقتضي صحته (فإذا اطلع المشتري على عيب) أي المبيع (كان ذلك العيب) (عند البائع) (الجهة  
من كان واسمها) وخبرها صفة لعيب (فله) أي للمشتري (الرد) أي رد المبيع المعب ان لم يرض به وقد بقي ذلك  
العيب فإن رضي به فلا يجب رده أو لم يرض به لكنه زال قبل الفسخ فلا رد أيضا أما رد العيب المخسار  
فبالإجماع ولما روت عائشة رضي الله تعالى عنها أنها ابتاع غلاما فقام عنده ما ساء له ثم وجد فيه عيبا  
(١) فخاضه النبي صلى الله عليه وسلم فرده صححه الترمذي والحاكم ولأن الغالب السلامة فغلب على الظن  
أن المشتري بذل المال بمقابلة السلم فإذا ظهر له العيب تداركه ما رده على البائع وأما ما حدث قبل القبض  
فلا نال المبيع في تلك الحالة من ضمان البائع وقد ذكر المصنف ضابطا للعيب لعدم استيعابه فقال (وضابطه)  
أي ضابط العيب هو (ما نقص العين) بخلاف التام فهو متعذر من غير تشديد وهو أقصر من التشديد  
قال الله تعالى لم يمتصوكم شيئا (أو) نقص (القيمة) أي قيمة المبيع (نقصا يفتقر به) أي إلى النقص (غرض  
صحيح) الحال أن (الغالب في مثل ذلك المبيع عدمه) إذا الغالب في الأعيان السلامة مخرج بالقد  
الأول قطع أصعب زائدة وفلقة بسيرة من تخلف أو ساق لا تؤثر شيئا ولا تقوت غرضه فلا خيار به وبالثاني  
ما لا يغلب فيه ما ذكر قطع سن في الفكيك كبير وشيو به في أوام في الأمة فلا خيار به وإن قصت القيمة به  
ففرع في أو شترى فلوسا فاطل السلطان التعامل بها قبل القبض فليس يعيب خلافاً في حنفية وأشار  
المصنف إلى أمثلة العيب المذكور مرقعا فقال (فردان بان العبد) ونحوه من البهائم (خصيا) أي  
مخصبا وهو الذي سلبت أشتاهما أو قطع معهما الوعاء والذي ذكر أم لا نقصه المفقوت لغرض من الفصل فإنه  
يصلح للملاصقة له الخاص وإن زادت قيمته باعتبار آخر وهذا العيب مما يغلب في جنس المبيع عدمه  
والخصاص امرأ لا ما كوله صغير لطيف لجه في زمن معتدل وهو عيب في الأول مطلقا أما في غيره فلا يكون  
عيبا إلا أن غلب في جنس المبيع عدمه وانظر هل هو من البكائر أو الأصغار قال ابن قاسم الظاهر أن من  
البكائر (أو) بان العبد (سارقا) من غير دار الحرج لأنه غيمة ومن غير مال سدد الغصوب لو جوب رده إليه  
ونسبته مسرفة نظر الصورة ولا فرق في السرقة بين الاختصاصات وغيرها سواء تكرر منه ذلك أو لا ذكر  
كان السارق أو أنثى صغيرا أو كبيرا خلافاً للظاهر وفي الصغير (أو) كان العبد المبيع (بول في القراض  
وهو) أي والحال أنه (كبير) أي بان بلغ سبع سنين فأكبر لأنه حينئذ يحذف المعتاد بخلاف ما دونها فلا  
يرد لأنه غير محذوف المعتاد لفرق بين الذي ذكره والأنثى (فلو اطلع) المشتري (على العيب) المذكور (بعد  
تلف المبيع) حسا كان مات العبد أو قبل أو تلف الثوب أو كل الطعام أو شربا عن خرج عن قبول  
النقل من شخص إلى شخص كما إذا اعتق العبد أو ألقا بالحارية وأوقف المكان (تعين) على المشتري أخذ  
(الأرض) لتعذر الدبر فوات المبيع والأرض جزء من الثمن نسبت إليه كسبة ما نقص المبيع من القيمة إلى  
تعملها لو كان سليما والأصح اعتبار أقل قيمة المبيع من حين العقد إلى حين القبض فيعتبر النقص الحاصل

**فصل** أن علم  
بالسلعة عياره  
أن يبينه فإن لم يبينه  
فقد غش والبيع  
صحيح فإذا اطلع المشتري  
على عيب كان عند  
البائع فله الرد  
وضابطه ما نقص  
العين أو القيمة نقصا  
يفوت به غرض صحيح  
والغالب في مثل ذلك  
المبيع عدمه فبد  
أن بان العبد خصيا  
أو سارقا أو بول في  
القراض وهو كبير فلو  
اطلع على العيب  
بعد تلف المبيع  
تعين الأرض

(١) قوله في خاصه  
التي كذا بالاصل  
وله سقط لفظ عند  
أي لخاصه المشتري  
البائع عند النبي  
صلى الله عليه وسلم  
أه معصمه

بينهما كذا كره في المباح وصرح به في ذلك فاقطعه وذكر في الروضة وأصلها قهراً إذا تلف الثمن حيث قال أنه  
 يا ختمه له أو قيمته أعلى ما كان من يوم العقد إلى القبض ولا فرق بينهما قال الأسوي اعتباراً واعتباراً للنقص  
 الحاصل بينهما غير أن ليس يتكافأ في أصوله المبسوطة أصلاً فضلاً عن اختياره ولأن النقص الحاصل قبل  
 القبض إذا قبل القبض لا يثبت به خيار للشري فكذا البائع انتهى والذي في المحرر والشرح والروضة  
 هنا اعتبار أقل قمتي يوم العقد والقبض فقط وسمى المأخوذاً ثلثاً المتعلقة بالأرض وهو النقص (أو) أطلع  
 على العيب (بعد زوال الملاءمة) أي عن المشتري إلى غيره (بيع أو غيره) كاعتاقه أو وقفه إماماً وأستودع  
 الأمانة أو هبة بلا ثواب (لم يكن له) أي للشري (طلب الأرض لأن) أي بعد زوال المبيع عنه فلا له ما يمس  
 من الرقعة ولا يبيعها له أو يتمكن من ردّه وقيل أن غير جمع في المبيع إذا زال ملكه عنه بالبيع وأطلع على  
 العيب بعد زواله عنه وانتقل إلى غيره لانهما استدراك الظلامة الواقعة منه ببيعها لغيره وروجع إلى غيره كما روجع  
 عليه البائع فعلى هذا يرجع بالأرض في مسئلة ما إذا زال عنه ما به بالهبة بلا ثواب لأن الزوال المذكور لا استدراك  
 فيه ولا تزويج لانه قد وهبه بالما قبل بخلافه بالبيع (فإن رجع) المبيع إليه (بعد ذلك) أي بعد زواله عنه  
 إمامية أو برديع أو أقاله أو شره (فله) أي للشري الأول الذي وجد بالمبيع عيباً (الرد) على البائع  
 بسبب العيب المتقدم الذي وجدته المشتري من عند البائع لانه قد ما كنهه فإذا تعلق به حق لازم كما لو رهنه ثم  
 عرف العيب فلا رد في المال وهل يأخذ الأرض فإن علمناه باستدراك الظلامة فقم وان علمناه بتوقع  
 العود فلا وعلى هذا فلو تمكن من الردّة ولو حصل اليأس أخذ الأرض كما أنه لم يحدث عند المشتري عيب  
 غير العيب القديم (وان حدث عند المشتري عيب) آخر غير العيب المتقدم كاسرة أو البول (تعين) على  
 المشتري أخذ الأرض من البائع لأجل العيب القديم (وامتنع الرد) القهري لما فيه من الإضرار بالبائع  
 والضرر لا يزال بالضرر (فإن رضی البائع بالعيب) الحادث (لم يكن للشري طلب الأرض) للعيب القديم بل  
 يقال له أمان تردّه وأما أن تقنع به ولا شيء لك لأن المانع من الردّه هو رضر البائع قد زال برضاة بفسار كقول  
 يحدث فيه عيب ولو لم يوافق على الردع الأرض الحادث ولا المسألة مع الأرض القديم فعل لما فيه من الجمع  
 بين الصلحتين وهما أمان الحاسنين وان تنازعا فيما يفعل منهما ما يجب من طلب أمساك البيع مع أرض القديم  
 باتفاقاً كان أو مشترياً لما فيه من تقرر العقد ولأن الرجوع بأرض القديم مسند إلى أصل العقد لأن قضيته  
 أن لا يستقر به جميع الثمن الألفي مقابلها للسلام بخلاف أرض الحادث فإنه أدخل شيء جديد لم يكن في العقد  
 وهذا كله في غير البيع الربوي أما إذا بيع ربوي بكل من أحد الدين وزنه مائة بمائة من جنسه ثم  
 ظهر به عيب جديد وقد حدث به عيب عند من الأصح أن ينفسخ البيع ويرد مع أرض الحادث ولم يلزم  
 الرابحاً بالمقابل بين الحسنى والثمن وهما متماثلان والعيب الحادث مضمون عليه كعيب المأخوذ على جهة  
 السوم فعليه غرامة هذا إن كان العيب الحادث لا يتوقف عليه الموقوف على العيب القديم وقد أشار إلى  
 مقابلة فقال (فإن كان العيب الحادث لا يعرف العيب القديم إلا به ككسر البطين) المدد في بعض أطرافه  
 ويسمى البطين عند أهل الجوارز بالحصب (أو) كسر البيض من النعامة (وتجوهما) هما مستور بالقتير  
 كلجوز والور والمان فعيبه الداخل تحت قشره لا يعرف إلا بالكسر فحينئذ (لم ينفع) العيب الحادث  
 (الرد) أي رد البائع بفضله القديم على بائعه هذا إذا قصر في الحادث على ما لا بد منه لأجل معرفة القديم  
 (فإن زاد) الحادث (على ما) أي قدر (تمكن المعرفة) أي معرفة العيب القديم (به) أي بذلك القدر الذي زيد  
 عليه كان كسر من البطين فمقدار راحة البدن تأتي بمعرفة العيب الداخل فيه باعتدال أربعين مثلاً فقد  
 تعدى المشتري في هذا الكسر (فلارد) أي سقط الرقعة للهري كفاً في سائر العيوب ما يمس الباطن  
 والبطين المدد كله فيرجع بجميع غنمه نص عليه الشافعي رضي الله عنه اثنين فساد العقد ولورده على غير

أو بعد زوال الملك  
 عنه يبيع أو غيره لم  
 يكن له طلب الأرض  
 الآن فإن رجع  
 بعد ذلك فله الردوان  
 حدث عند المشتري  
 عيب تعين وامتنع  
 الرد فإن رضی البائع  
 بالعيب لم يكن للشري  
 طلب الأرض فإن  
 كان العيب الحادث  
 لا يعرف العيب  
 القديم إلا به  
 ككسر البطين  
 والبيض وتجوها  
 لم ينفع الرد فإن زاد  
 على ما تمكن المعرفة  
 به فلا رد

متقوم وقيل استدراكا للسلامة (وشرط الرد) بالعيب ولو بالتصريح (أن يكون) حاصل (على الفور) فيبطل  
 بالتأخير بلا عذر وأما خبر مسلم من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فقبل على الغالب من أن التصريح  
 لا يتطهر إلا بثلاثة أيام لاحالة نقص الدين قبل علمها على اختلاف اللقب والماوى وأوغري ذلك (ويشهد  
 في طريقه) ونهايه إلى الخصم والقاضى أن كل الرد إليه عند فضل الخصم (عدين) أو عدل أو يمين كما قال ابن  
 الرقعة لأن العدلين عنده على ميل الاحتياط في هذا الباب ومال في الشفعة على عدم الاكتفاء وما صرح  
 به المصنف من الاستدراك إلى الغرض المصريح به وعلى القسح لكن كلام الرافعي في الشفعة يقتضى أنه  
 يشهد على طالب القسح وهو خلاف الرابع والرابع هو ما اقتضاه كلام المصنف من أن الاستدراك على نفس  
 القسح لقد رتبته على القسح بحضور الشهود فثالثا خبره حيث يتضمن الرضا (فلا عرف العيب) أى عيب المبيع  
 (وهو بصلى) أى وهو متلبس بالصلاة بأن أخبر به أحدهم ففهم من إطلاقهم الصلاة أنه لا فرق بين كونها  
 فرضا أو نفلا كما يؤخذ من كلامه في باب الشفعة ويجوز اعتبار عاداته في الصلاة تطويلا وغيره وفي قدر  
 التدلل وإن خالف عادة غيره فلا يندرج على ما صرح بالاعراض أو لا وتعتبر عاداته بالزيادة عليه تطويلا أو  
 قدرا بعد العلم بالعيب بشره بذلك أى بالاعراض وإن لم يرض على عادة غيره (أو) عرفه وهو (بأكل) أى متلبس  
 به وهو أحد معني المضارع وهو الحال لأنه الظاهر من لفظ المضارع وهو الأكل بالفعل قال في النهاية  
 أو قبل ذلك وقد دخل وقته قال الشيخ غير أن حضر بالفعل أو قريبا حضوره (أو) عرفه وهو (يقضى حاجته)  
 من بول أو غائط أو هماغا (أو) عرفه (ببلا) أى في دخول وقته فهذه أعمار في عدم الرد فوراً (أو) أنه  
 التأخير إلى زوال العارض) المذكور لعدم التقصير حيث يفرض الصلاة (الفرغ منها على حسب عادته  
 كما هو عارض الأكل كذلك وهكذا يقال فيما بعد نعم إن أمكنه السير لبلا كلفه لم يعذر في التأخير  
 حيث لا فرق بين الليل والنهار أى أنا أمكنه السير فيها بلا كلفه لم يعذر في التأخير كما قاله في المطلب ونقل  
 نحوه في الكفاية عن النقة وقد أشار المصنف إلى جواز شرط التأخير فقال (بشرط ترك الاستعمال)  
 للبائع الذى ظهر به العيب المذكور مع اطلاعه عليه (و) ترك (الانتفاع) بالمبيع المذكور بأن لا يركب  
 الغابة ولا يلبس الثوب وأن لا يستخدم العبد كقوله له ناولنى كذا وإن لم يتقبل أو استعمله كان أعطاه  
 الكون من غير طلب فأخذه ثم رده بخلاف مجرد أخذ من غير رده لأن وضعه بيده كوضعه بالارض (فإن)  
 أنحر) الرده حال كونه (متمكنا) منه (سقط الرد) أى القهرى لأن الأصل في البيع الزوم فإذا أمكنه الرد  
 وقصر لزمه حكمه ولا يتوقف على حضور الخصم والقاضى (أو) سقط (الارض) أى أرض العيب أى سقط  
 ما يقابل من الثمن فلا يطلب البائع به لأشعار التأخير بالرضوان لأن الرده هو حقه الأصلي والارض إنما تعدل  
 إليه الضرورة فلا يثبت للقصر ولما فرغ المصنف من القسم الثاني من أقسام خيار النقص وهو ما نشأ  
 الظن فيه من العرف أخذ ذكر القسم الثالث وهو ما نشأ الظن فيه من التغير بالفعل وقدرع المصنف  
 في حكمه فقال (وتحرم التصريح) وهى من قولهم صرى الماعى الحوض إذا جمعه تسمى الصراة محفلة  
 أيضا كما في رواية البخارى من اشترى محفلة وهى بالتشديد من المحفل وهو الجمع ومنه قيل بالجمع محفل  
 (وهى) أن يشد البائع أخلاف البهيمة من التمر أو غيرها جامع خلقه بكسر الميم وسكون اللام سواء كانت  
 ما كوة اللحم أم لا وهى حلة الضرع (و) يترك حلبها أياما لغيره بكرة اللبن) وهذا معناها شرعا وأما  
 معناه اللغة فهو أن يربط حلة الضرع لجمع اللبن والأصل في تفرعها خبر الحبيصين لا نصرا والأبل  
 والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك أى بعد التهي فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها وقيس بالأبل والغنم غيرها مما يجمع  
 التديس وتصروا وزن تركوا على حد قوله تعالى فلا تتركوا أنفسكم من صرى الماعى في الحوض إذا جمعه  
 كما تقدم فالويل يشد التصريح به لتسيان أو نحوه في ثبوت الخيار وجهان في الشرحين والروضا أحدهما المنع

وشرط الرد أن يكون  
 على الفور ويشهد  
 في طريقه عدلين  
 فلا عرف العيب وهو  
 بصلى أى كل أو  
 يقضى حاجته أو  
 لبلا أنه التأخير إلى  
 زوال العارض بشرط  
 ترك الاستعمال  
 والانتفاع فإن أخر  
 متمكنا سقط الرد  
 والارض وتحسرم  
 التصريح وهى أن  
 يشد البائع أخلاف  
 البهيمة ويترك حلبها  
 أياما لغيره بكرة  
 اللبن

وبه جزم الفلاني والحاوي الصغير لعدم التلبس وأصحهما عند القاضي والبقوي ثبوته لحصول الضرر  
ورجحه الأذري وقال انه قضية نص الامم والهيمة تسمى مصراة فيحرم العقد عليها مع المد (فاذا اطلع عليه)  
أي على ما ذكر من الشد والربط (المشتري) أي فاذا ظهر للمشتري أن الهيمة مصراة فصدأ أو عدا (قوله الرذ)  
أي رد البهمة للمصراة على البائع ردا (مطلقا) سواء جلب الدين أو لا وقد فسّر المصنف الاطلاق بقوله (فان  
كان الرذ بعد جلبها) الحال أن (الدين) قد تلف رد) معها على البائع (صاعا) كأنها من غر) أي أخذ الصاع  
المدكور (بدل الدين) المتلف أي في مقابلته (ان كان الحيوان ما كولا) سواء كان من النعم أم لا كعلم بما  
هر لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم من اشترى مصراة أتى آخر ما تقدم وقضية كلام المصنف أن  
يرد معها صاعا وان كان اشترى اها بصاع وهو كذلك وأفهم أيضا انه اذا رد قبل الحلب لا يرد شيئا وهو واضح  
وانه اذا رد بعد ولو بعد تلف الدين لا يتعين رد الثمر وهو كذلك لانهم اذا ردوا صاعا على رد الدين جاز من غير صاع  
تمر ولو ردوا صاعا على غيره من قوت أو غيره جاز وليس البائع اجبار على رد الدين لان ما حدث بعد العقد حدث  
في ملكه ولا للمشتري رده على البائع قهرا لذهاب طراوته وسينفذ لابن صاع غر وأفهم كلامه أيضا انه  
يرد الصاع وان كان المحبوب من الدين دون الصاع أو أكثر ولا يتقدر بغير الدين وسواء زادت قيمته على قيمة  
الدين أم لا وهو كذلك لاطلاق الحديث وأفهم ان المصراة اذا تعددت يتعدد الصاع به بتداهن في كل مصراة  
صاع وهو مقتضى اطلاق غيره وهو يحكي عن الشافعي رضي الله عنه وهو واضح ما غرر لما كولا فانه لا يرد  
معشبا اذا رده سواء كان آدميا أو غيره أما لا تدعى فلان ليس له لا يقتضيه عنه غالباً أو ما غيره كالان فانه  
نيس (و يلقى بالنصرية) أي بالمصراة (في الرد تخمير وجه الجارية) هذا هو الملق والمحقق به هو النصرية  
بمعنى المصراة الجامع بينهما هو الرذ كور بسبب التفرار الفعلي (وتسوي بالشر) سطوف على تخمير  
(وتخوها) أي تخوها التخمير والتسوي يدكس ما لفظا وألحى وارساله عند البيع أو الاجارة ليضلل  
للمشتري والمستأجر ككرة الماء لخلق من التلبس بخلاف ما لو طرخ ثوب العبد بالماء أو ألبسه ثوب  
الكنابة ليضل للمشتري انه كاتب فربح في شرائه بزيادة الثمن فليس له الرضا وجده غير كاتبه قصيره  
بالمحتاج وقلة العث عن حاله وتخوها التخمير أيضا تزويج الوحيه أيضا حتى يكون في غاية السمن أو دهنه  
بالسمن متلاح حتى يكون له لعان والتسويد كالتجديد أي تليده لاجل جعله مسترسلا فالتسويد تخوي ويدل على  
قوة المبيع ومثله التخمير ثبتت الخيار للمشتري في جميع ما ذكر (ويلزم البائع أن يخبر) المشتري (في  
بيع المراجعة) من الربح وهو الزاد فهو يادقوهي عقدي في الثمن فيه عن الثمن المبيع الاول مع زيادته وقوله (بالعيب  
الذي حدث عنده) أي المشتري الاول وهو البائع الثاني متعلق بخبره والموصول مع صفة العيب  
وقد بين المصنف بيع المراجعة بقوله (فيقول) أي المشتري الاول وهو البائع الا ان للمشتري الثاني  
(اشترته) أي هذا المبيع (بعشرة مثلا) أي أو عاثة توبعته كما اشترت أي بطله ورجع مدبرهم لكل  
عشرة أو في كل عشرة أو رجعه ما زده بالفرنسية بمعنى ما قبله فكانه قال بمائة وعشرة في مسئلة  
المائة (لكن حدث عندي في العيب الفلاني) كالقول أو السرقة أو غيرها مما تقدم ذكره ومثل هذا  
أن يقول ظهر به عيب قديم ورشيت به ولا فرق بين ما يحدث باقة سماو به أو بجناة ولا بين ما ينقص القيمة  
أو ينقص العين فقط كقصص رقيق (و يلزمه (أن يبين) له (الاجل) أي كونه الثمن الذي وقع عليه عقد  
الشراء مؤجلا إلى شهر أو شهرين كل منهما ما يكون معلوما كبيع الاول أو جاري الاول أو التماسه وقوله  
(أيضا) مفعول مطلق أي كما يلزمه الاخبار بالعيب المذكور رأى الذي حدث عنده أو كان قديما وانما يلزمه  
ما تقدم لان المشتري يستقدم أماته فيما يخبر به من ذلك لاعتداله بظنه فيخبر صادقا بذلك ولان الاغراض

فاذا اطلع عليه  
المشتري قبل الرذ مطلقا  
فان كان الرذ بعد  
جلبها والدين نافذة  
صاعا من غر بدل الدين  
ان كان الحيوان  
ما كولا ويلتزم  
بالنصرية في الرد  
تخمير وجه الجارية  
وتسويد الشعر  
وتخوها وما يلزم  
البائع أن يخبر في  
بيع المراجعة بالعيب  
الذي حدث عنده  
فيقول اشترته  
بعشرة مثلا لكن  
حدث عندي في عيبه  
العيب الفلاني وأن  
بين الاجل أيضا

تختلف بذلك لان الاجل يقابله قسط من الثمن والعيب الحادث تنقص القيمة به عما كان حين الشراء فلو ترك  
الاخبار بشئ من ذلك فالبيع صحيح لكن للشترى الخيار لتدليس البائع عليه يترك ماوجب (تنبيه)  
كان على المصنف ان يذكر الحاطة ايضا من الحط وهو النقص وتسمى مواضعه وذلك كقول من ذكر لغيره  
بعثتك بعاشر ثوب وحط دما زده فيقبل ويحط من كل أحد عشر واحدا كما ان البيع في المراجعة واحد من  
أحد عشر ويدخل في بيعت بعاشر ثوب عنه الذي استقرت عليه العقد فقط

(فصل في بيع الثمار ببيع الثمرة) حال كونها منفردة (وحدها) وحال كونها مستقرة (على الشجرة)  
فيه تفصيل ذكره بقوله (ان كان ذلك البيع قبل بدو) أي ظهور (الصلاح لم يجز) ولم يصح (الابشرط  
القطع) من البائع ولا يجوز مطلقا عنه ولا بشرط الا بشأسماء كانت الاشجار للشترى أم البائع أم لغيرهما  
ولا فرق بين أن تحرق العادة بقطعه قبل بدو الصلاح كأن يكون يلا شديدة البرد بحيث لا ينهي غيرها  
الى الحلاوة اعتاد أهلها كل الحصر أم لا (وان كان) البيع (بعده) أي بعد بدو الصلاح (جاز مطلقا)  
أي من غير شرط وبشرط قطعه أو بقاءه غير الشئ واللفظ لمسلم لا يتبعوا الثمر حتى يبدو صلاحه وفي  
رواية لا يتبعوا الثمر حتى يبدو صلاحها فهي موافقة لفظ البخاري في صلاحها ومخالفة في لا يتبعوا  
ولفظ البخاري لا يتبعوا الثمر حتى يبدو صلاحها أي فيجوز بعده وهو صادق بكل من الاحوال الثلاثة  
والعنى الفارق بينهما أمن العاهة بعده غالبا وقيل تسرع انه الا فان تضعفه فيقوت ببقاء الثمن وبه يشعر  
قوله صلى الله عليه وسلم أرأيت ان منع الثمرة فغير يستحل أحدكم مال أخيه (وبدو الصلاح) فحيثما وكل  
(هو أن يطيبأ كله فيا ثلاثين) كالعنب وعلامة طيبأ كلما ن يأخذ في العن وأن يجري فيه الماء  
وكالفواصة وعلامة طيبأ ثلثين (لا) كالبوا كزبرج وعلامة طيبأ اشتداد بان تبا لمها المقصود منه  
وفي الورد افتتاحه ويكنى بدو صلاح بعضه حيث كان متعديا لجنس والبستان وواختلفت انواعه كما هو  
ظاهر كلام الرافعي وقياس على التأخير خلافا لظاهر كلام القاضي أي الطيب (أو) هو أن (يأخذ) أي  
بشرع (بالتلون فيما) أي في الثمر الذي (تتلون) بحمرة أو سودا أو صفرة كبنج وعنب ومشمش وإجاص  
بكسر الهمزة وتشديدا لحجم الفالج والعناب راجع العصرة والمشمش راجع الى الثمرة والاجاص راجع  
للسود والاجاص هو المعروف بالقراصصة فهذه الرجوع المذكور على سبيل الكف والتشريح المخطوط وقيل  
البيع راجع للجمع ولا مانع منه والاول أعده هذا حكم ببيع الثمرة فقط وأشار الى بيع الثمرة مع الشجرة  
بقوله (واذا باع) المالك (الشجرة وغرتها باع) البيع (صحيح) من غير شرط القطع (لان الثمر تابع للاصل وهو  
غير متعرض للعاهة ولم يروى الشئان من قوله صلى الله عليه وسلم من باع غنلا قد أرث فثمرتها للبائع إلا أن  
يشترط المتاع دل الحديث على جواز ادخالها في البيع من غير تفصيل بين شرط القطع وعدمه وقد يدخل  
في عموم كلامه في قوله وان باع الشجرة وغرتها البطح حتى يصح بيعه مع أصله من غير شرط القطع وهو  
ما يجنبه الرافعي رجاء الله تعالى لان المنقول عن الامام والغزالي رجاء الله تعالى أنه لا يضمن شرط القطع  
لان البطح مع أصوله متعرض للعاهة بخلاف الشجرة مع الثمرة فلو باع البطح مع الارض استغنى عن شرط  
القطع فالارض كالشجرة قال في الروضة والباذنجان ونحوه كالبطيخ انتهى ومقتضاه أنه لا يباع ولومع  
أصله لا بشرط القطع وأنه لا يستغنى عن الشرط المذكور لان بيع مع الارض أيا معه بشرط قطعه لم  
يصح لمافيه من التصبر عليه في ملكه (والزرع الاخضر) مبتدأ والخبر هو قول المصنف (كالثمره قبل  
بدو الصلاح) وأشار الى وجه الشبه بقوله (لا يجوز) البيع ولا يصح فيه (الابشرط القطع) أي فهو مثل  
الثمره قبل بدو الصلاح أي في وجوب القطع (وبعد اشتداد الحب يجوز) وهو ان المصنف بالزرع الاخضر  
ماعدل الشجر فيشعل القول سواء كانت تحمض مرارا أو مرة واحدة ومرا اده بالجزء الحصة أي يجوز ويصح

(فصل في بيع  
الثمره وحدها على  
الشجرة ان كان  
قبل بدو الصلاح لم  
يجز الابشرط القطع  
وان كان بعده جاز  
مطلقا وبدو الصلاح  
هو أن يطيبأ كله  
في ثلاثين أو يأخذ  
بالتلون فيما ثلاثين  
واذا باع الشجرة  
وغرتها جاز من غير  
شرط القطع والزرع  
الاخضر كالثمره  
قبل بدو الصلاح  
لا يجوز الابشرط  
القطع وبعد اشتداد  
الحب يجوز

البيع يباع (مطلقاً) أي بشرط القطع أو الإبقاء أو لا بشرط قطعه وإبقائه (ولا يجوز) أي ولا يصح (بيع الحب) حال كونه مستورا (في سنبله) الذي ليس من صلاحه وذلك كبر ومسموع ومن وجب سواه بيع وحده أو مع أصله لاستتاره مقصوده بخلاف الحب والكرنب وقصب السكر لان ما ستر من ذلك غير مقصود غالباً (ولا) بيع (الجوزو) لا بيع (الوزو) لا بيع (الباقلا) بتشديد اللام مع القصر وبالدمع تخفيفها وقوله (الاخضر) مفعول لكل من هذه الثلاثة أي الجوزو الاخضر وما بعده محال كون ذلك مستورا (في القشرين) أي قشري الجوزو والوزو والبقلا لاستتار كل واحد عما ذكر في قشره كاستتار البز في سنبله وليس ذلك مقصوداً بل المقصود نفس الثمرة والحب وقسواً أي بيع على الأرض أو على الشجر ثم لم ينعقد الاصل من قشري الوز يجازيه في الأعلى لانه حينئذ كوالصحب في المجموع أي لان قشر الوز قبل انفصاله يكون طرايزاً فبكل حينئذ وأما ما اشتد فيه فصبر خشباً فلا يقصد بالكل ولذلك تجرد ما لم يقطع شيئاً في حال ربطه بالقشرة السفلى للبيع وأما الجوز فقشرته السفلى والعليا لا تصد بالكل لمرارة العليا واليوسه السفلى عند اشتدادها فصبر خشباً كالقشرة السفلى من الوز عند الاشتداد والله أعلم

**فصل في أحكام البيع قبل القبض (المبيع قبل قبضه) أي قبض المشتري المبيع فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وهو الضمير العائد على المبيع بعد حذف فاعله كما علمت لان المشتري صفته القبض وصفة البائع الا قباض فالبيع مبتدأ والظرف متعلق بحذف حاله على رأي سيده وبه واخبر قوله (من ضمان البائع) ومعناه أنه لو تلف ما قبضه لم يفسخ العقد وسقط الثمن كما سيأتي في كلامه ومثل التلف في الانسباخ والاتلاف من بائع وأجنبي كما أشارنا إلى ذلك بقوله (فان تلف) البيع بنفسه أي بلا فعل فاعل بل بآفته مما هو (أو تلفه) أي المبيع (البائع) فإشارنا إلى الجواب أي جواب الشرط بقوله (انفسخ البيع) أي عقده في صورتين لعدم قبضه (وسقط الثمن) عن المشتري فلا يباطل به تلف مقابله هذا اذا تلف بنفسه وأما اذا تلفه البائع فلا انفسخ المبيع مضمون عليه بالثمن فإذا تلفه مسقط الثمن حتى لو باع بعضه بعد واعتق باقيه قبل القبض وهو موسر عتق وانفسخ البيع وسقط الثمن (وان تلفه المشتري) بغير حق (استقر عليه الثمن) وان جهل أنه المبيع كما كل المالك طعامه المغصوب ضيفاً للقاصب ولو جاهلاً أنه طعامه فان القاصب يبرأ بذلك أما اتلافه بغير كسب أو قود وكره أو المشتري الامام فليس بقبض وقوله (و يكون اتلافه قبضاً له) من تبع على قوله استقر عليه الثمن فهو معطوف عليه عطف السبب على السبب أو اللان على المزموم لانه ما تلف الاملكه (وان تلفه أجنبي لم ينفسخ) البيع (بل يجزأ المشتري) بسبب ذلك (بين أن يقسم) عقد البيع لقوات غرضه في العين لقيام البديل مقام المبيع وهذا الخيار على التراخي كما اقتضاه كلام الفقهاء واذا استقر الفسخ (في حينئذ) بغير (لاجنبي) المتلف المبيع (القيمة للبائع) أي قيمة ما تلفه (أو) (بجني) أي عقد البيع فالقدر المنسل من أن والفعل معطوف على المصدر كذلك أي المأخوذ من أن والفعل أي ويجزأ بين الفسخ وبين الاجازة (و يعطى الثمن) للبائع ان اجاز العقد (و يفرم الاجنبي القيمة) للمشتري فان لم يقطع الثمن لم يسقط البائع حسمه لاجله (واذا اشترى) شخص (شيئاً) من عقاراً ومنقول وقوله (لم يجز) أي ولم يصح (أن يبيعه حتى يقبضه) أي حتى يقبض المشتري ذلك الشيء الذي اشتراه هو جواب اذا ومثل عدم صحة بيعه سائر التصرفات فلا يصح جعله أجرة ولا راس مال سلم ولا غرض ذلك ولو قال لم يصح أن تصرف فيه المشتري لكان أعم ولو كان ذلك التصرف واقعا على البائع كهبه وكتابة وإجازة فلا تنفذ هذه التصرفات قبل قبض ذلك المبيع النجى عن بيع المبيع قبل قبضه في الصحيحين وغيرها واضعف المالك ويقاس على البيع الواقع في الحديث غيره مما عقدت ومحل منع بيع المبيع من البائع اذا لم يكن بعين المقابل أو بعينها تلف أو كان في الذمة والافهوا قاله بالنظر البيع فيصح ومن لم يعلم صحة بيع المبيع قبل قبضه الثمن فلا يصح البائع التصرف**

مطلقاً ولا يجوز بيع الحب في سنبله ولا الجوزو والوزو والبقلا الاخضر في القشرين

### فصل

المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان تلف أو تلفه البائع انفسخ البيع وسقط الثمن وان تلفه المشتري استقر عليه الثمن ويكون اتلافه قبضاً له وان تلفه أجنبي لم ينفسخ بل يخصر المشتري بين أن يفسخ فيفرم الاجنبي القيمة للبائع أو يجزئ يعطى الثمن ويفرم الاجنبي القيمة واذا اشترى شيئاً لم يجز أن يبيعه حتى يقبضه



وهي قبل قبضه من المشتري في جميع ما تقدم الامع المشتري اذا كان بعين المقابل ومثل منع التصرفات  
 المالبغة غيرهما من القرب كالتمسك به والهبة والهبة غير ذات الثواب نعم يجوز عتقه وتزويجه واستلاده  
 لتسوف الشارع له وجعل منع رهنه من كل منهما أي البائع والمشتري اذا رهن بالمقابل أي الذي علمه وكان  
 لكل منهما حق الحبس أي حبس المبيع لاجل تسليم المشتري له الثمن الخال والمشتري له حبس الثمن اذا لم  
 يسلمه البائع المبيع والاجاز أي بان كان بنفس المقابل مع كونه له حق الحبس ورهنه حينئذ جائز على الاصح  
 المنصوص قال الصيرفي والعتمد عدم صحة الرهن مطلقا سواء كان بعين المقابل أو غيره وسواء كان له حق  
 الحبس أم لا لصنف الملك وقد أشار المصنف الى جواز تصرف البائع مع المشتري قبل القبض والعكس اذا  
 كان بعين المقابل فقال (لكن للبائع اذا كان الثمن في الذمة أن يستبدل عنه) أي عن ذلك الثمن المذكور  
 (قبل قبضه) من المشتري سواء كان موافقا للثمن في علته الرأى ومخالفا وهذا الذي ذكره المصنف يسمى  
 استبدال الاليس هو مما نحن فيه من التصرف فيه بعينه قبل القبض فهذا الاستبدال كصورى لاحقيق وقد  
 بين ما أشار اليه بقوله (مثل أن يبيع شيئا بثلثين هو (دراهم فيعتاض عنها) أي عن الدراهم (ذهباً أو ثوباً)  
 لكن يشترط في صحة الاستبدال المذكور قبض العوضين في المجلس قبل التفرق في صورة اتفاق العوضين  
 في علته الرأى لا يحصل الرافق في صورة اختلافهما كسكته الثوب بالدراهم أو بالذنانير فلا يشترط القبض  
 فيه لعدم الاتحاد المذكور فإبقاء الامر أنه يشترط تعين الثوب الذي هو عوض عن الدراهم في المجلس قبل  
 التفرق كجوابه أو بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس وقوله (ونحو ذلك) راجع لهذا المثال  
 أي نحو البيع بالدراهم الخ أي مثل الدراهم غيرهما مثل الثوب غيره (والقبض) حال كونه مستقرا وواقعا  
 (في) بيع (ما يتقبل) يكون (بالنقل) أي قبضه يحصل بالنقل من مكان إلى مكان آخر فالقبض مبتدأ وفيما  
 ينقل متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأي سيده على تقدير المضاف المذكور وجعله ما يتقبل صليها لا  
 محل لها من الاعراب والنقل متعلق بمحذوف كجملته هو الخبر عن المبتدأ لا كجمله الجوزي فجعل قوله  
 فيما ينقل خبرا عن هو مقدره والوجه خبر عن المبتدأ وهذا غير صحيح لان الكلام لا يتيمه فتقدير كلامه  
 والقبض الذي ينقل ضمان العدة من البائع الى المشتري وبقي جوازا لتصرف في البيع هو فيما ينقل  
 بالنقل فكلامه يشهد بتعلق النقل بالفعل قبله وهذا لا معنى له لان القبض في المنقول لا يكون فيما ينقل كما  
 هو مقتضى كلامه بل القبض فيه يكون بقله كالحالات الا أن يكون هذا من غلط السامع فتأمل ثم مثل  
 المصنف ذلك القبض المذكور في كلامه بقوله (مثل) بيع (القمح) أي البر (و) بيع (الشعير) والسفينة  
 والحيوان مع تفرسخ السفينة المشحونة بالامعة نظير العرف في ذلك روى الشيخان عن ابن عمر كان يشتري  
 الطعام من افاقتهما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حتى تشبهه وقبس الطعام غيره هذا اذا نقله الى  
 مكان لا يخضع ببائع كشارع أو دار المشتري أو يختص به لكن نقله بذاته في النقل القبض وفي هذه الصورة  
 يكون البائع مع حصول القبض معبر الى المكان الذي أتى في النقل اليه القبض فان لم يأت في النقل  
 لم يحصل القبض المقتضى للتصرف وان حصل لضمان اليد كذا ضمان العقد (و) القبض (في) بيع (ما) أي  
 شيء خفيف (يتناول) أي يمكن أخذه (باليد) وقوله (التناول) مر فوع على الخبر عن المبتدأ المقدر بعد الواو  
 العاطفة لأن قوله وفيما يتناول معطوف على فيما ينقل ولما دخل المصنف الباء على الخبر هنا كساقته لكان  
 أوضح وأنسب والمعنى عليها والتقدير والقبض في بيع ما يتناول باليد يكون يتناول أي يحصل قبضه بتناوله  
 وأخذه باليد فالخبر والجرح ومرتعلق بمحذوف حال من المبتدأ السابق على رأي سيده أي حال كون القبض  
 حاصل والمستقر او واقعا في بيع ما يتناول الخ فهو على تقدير مضاف وما تكرر موصوفة بجملة يتناول صفة لها  
 وباليد متعلق به هذا الفعل الواقع صفة وقد علمت الخبر وقد رأيت زيادة الباق بعض النسخ وهي أوضح

لكن للبائع اذا كان  
 الثمن في الذمة أن  
 يستبدل عنه قبل  
 قبضه مثل أن يبيع  
 دراهم فيعتاض عنها  
 ذهباً أو ثوباً ونحو ذلك  
 والقبض فيما ينقل  
 بالنقل مثل القمح  
 والشعير وفيما يتناول  
 باليد التناول

وأنت كملت وقد بين المصنف أمثلة ما يتناول فقال (مثل الثوب) المبيع (و) مثل (الكتاب) فمثل قبل لم يتبادر  
 محذوف أي وذلك مثل هذا المثال ونحوه مما يمكن أخذها من الذهب والفضة والطائر والواو والاعتبر  
 والمسك وغير ذلك لما روى الشيطان من ثوبه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل ثوبه ومثل التناول  
 وضع البائع المبيع الخفيف بين يدي المشتري فهو قبض وقبض الجزء الشائع يكون قبض الجميع والزيادة  
 على هذا الجزء أمانة بيد القابض (و) القبض حال كونه مستقرا (في سواهما) أي في غيرهما بمثل وقبض  
 ما يتناول (القطعة) أي يحصل بها وهو على تقدير الباء أيضا كملت أي يحصل بالقطعة بين المبيع والمشتري  
 أي بأن يمكنه البائع منه وبسبب الفتح وأن يفرغ من متاع غيره أي غير المشتري وذلك (مثل) بيع (الدار  
 والأرض) والاختيار المكتبة والتمتار المبيعة عليها قبل أو أن الحناذل ثم فرع المصنف على ما تقدم فيما يحصل به  
 القبض فقال (فان قال البائع) مال نفسه بمن حال كالمعلم من السابق للمشتري (لا أسلم المبيع) لك (حتى  
 أقبض الثمن وقال المشتري) للبائع (لا أسلم لك) (الثمن حتى أقبض المبيع) ولم يتحقق كل واحد منهما فوات  
 المقابل بل التنازع في مجرد الاستدعاء في جواب لو تفصيل ذكره بقوله (فان كان الثمن في الذمة الزم البائع  
 بالتسليم) أي تسليم المبيع للمشتري وقوله (أولا) ظرف متعلق بالصدر البائع نائب فاعل الفعل المبني للمجهول  
 أي أزم الحاكم البائع تسليم المبيع للمشتري قبل تسليم الثمن لأنه في الذمة ورضى البائع بكونه في الذمة  
 أي ذمة المشتري وأما أزم البائع بذلك لانه يتصرف في الثمن بالحوالة به وعليه والاعتراض عنه فذلك  
 أجبر على تسليم المبيع ليصرف فيه المشتري بما ذكر (ثم) بعد تسليم البائع المبيع (بإزم المشتري بالتسليم)  
 أي تسليم الثمن المذكور للبائع بعده في الحال إذا كان نوعه حاضرا معه في المجلس لانه واجب عليه ولا مانع فإذا  
 أقبل أو غاب ماله إلى مسافة القصير كان له أن يفسخ البيع ولا يكلف الصبر إلى حضوره للشفة ولا تناع العين  
 ويوفي من شهاه وإسماوت الثمن أو زادت عليه وهل يقتصر هذا الفسخ إلى توسط حجر الحاك عليه أم يستقل به  
 البائع وجهان وقال الرازي الذي يدل عليه كلام الأصحاب تعريضاً ولو باعوا افتقاراً انتهى وحديثه فقد  
 وجب حجر الفس مع كون المال زائداً على الدين وإن لم يفسد ولا غاب ماله المسافة المذكرة بخر عليه  
 الحاكم في جميع أمواله حتى يسلم الثمن للبائع خشية أن يتصرف فيه بما يفتقر على البائع حقه وهذا الحجر هو  
 المسمى بالغريب ولا يتوقف على ضيق المال ولا يتمكن فيه البائع من الرجوع إلى العين هذا كله إذا كان  
 الثمن في الذمة (وإن كان الثمن معنا) نقداً أو عوضاً كان حال اشتريه بعين هذه الدراهم (الزناً) أي البائع  
 والمشتري (معاً) وصورته ذلك المذكور في قوله (بأن يؤخرها) أي البائع والمشتري من جهة الحاكم  
 (فيسلم) أي كل من البائع والمشتري العوضين وهما الثمن والمثل (إلى عدل ثم) بعد التسليم المذكور منهما  
 (العدل) يطالب بالاعطاء (ف) يعطى كل واحد منهما ما حقه (فيسلم الثمن للبائع والمبيع للمشتري ولا يضرهما  
 البداية أو أحدهما لأن القصد الوصول إلى حقه ما هو حاصل بالبداهة إلى واحد كان أما إذا باع مال غيره  
 بولاه أو وكالة فلا اختيار عليه لانه لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن (ف) فرع (للمشتري) استقلاله بقبض  
 المبيع إن كان الثمن مؤجلاً وإن حل أو كان حالاً كله أو بعضه وسلم الحال استحقاقه فان لم يسلمه بان لم يسلم  
 شيئاً أو وسلم بعضه لم يستقل به فيه فان استقل به لم يهرده لان البائع يستحق حبه ولا ينفذ أحصر فيه  
 لكنه يدخل في ضمانة ليطالب به أن يخرج مستحقاً ويستقر عنه عليه (ف) فصل (في اختلاف المتبايعين  
 إذا اتفقا) أي البائع والمشتري أو ثابتهما أو وارانهما أو أحدهما ونائب الآخر أو وارانهما أو ثاب أحدهما  
 ووارث الآخر (على صحة العقد واختلاف في كفته) أي العقد وهي كون الثمن مؤجلاً أو حالاً بدليل  
 التصور المذكور وقوله (بأن قال البائع) أو ثابته إلى آخر ما تقدم للمشتري أو ثابته كذلك (باعتك) أي (بمن  
 حال) لا مؤجل (فقال) أي المشتري (بل بعثنيه بمن مؤجل) فأنهما اتفقا على صحة العقد واشتلفا فيه واقع

مثل الثوب والكتاب  
 وفي سواهما القطعة  
 مثل الدار والأرض  
 فلو قال البائع لا أسلم  
 المبيع حتى أقبض  
 الثمن وقال المشتري  
 لا أسلم الثمن حتى  
 أقبض المبيع فان  
 سكن الثمن في الذمة  
 أزم البائع بالتسليم  
 أو لا ثم لم يزم المشتري  
 بالتسليم وإن كان  
 الثمن معنا الزمامة  
 بأن يؤخر فيسلمها  
 إلى عدل ثم العدل  
 يعطى كل واحد  
 منهما حقه  
 فصل إذا اتفقا  
 على صحة العقد  
 واختلاف في كفته  
 بأن قال البائع بعثك  
 بمن حال فقال بل  
 بعثنيه بمن مؤجل

عليه العقد من كون الثمن حالا وموطلا (أو) قال البائع (بعتك) الشيء (بعشرة فقال) المشتري (بل) بعينه  
(نحسبه) وهذا مثال للاختلاف قدر الثمن والذي قبله في اختلاف الصفة وهي الحلول والتأجيل (أو) قال  
البائع (بعتك) الشيء (بشرط أن يبيع) لي أو مطلقا (فقال) المشتري (بل) بعينه (بلا خيار وما أشبه ذلك)  
كالاختلاف في الصفة والتكسیر كان يقول البائع بعتك بعشرة صحفة فيقول المشتري بل بعشرة تمكسرة  
وكالاختلاف في الجنس كان يقول البائع بعتك بعشرة قد نافر فيقول المشتري بل بعشرة قد نافر (أو) الخال أنه  
(لم يكن ثمينة) لاحدهما أو لكل منهما قيمة وتعارضتا بل تؤخر خاترا يفتن (بمخالفة) أي مالكا للعقد من  
البائع والمشتري أو لاقام مقامهما كما تقدم التنبيه عليه فيبدأ (البائع) بالثمن لأن جابيه أقوى لأن المبيع  
يعود إليه بعد الفسخ المرتب على التصالح ولأن ما كره على الثمن قد تم بالعقد وما لم يتم على المبيع لا يتم  
الالتزام به وحمل ذلك إذا كان المبيع معناه الثمن في الذم فتفي العكس يبدأ بالمشتري وفيه إذا كانا معنيين  
أو في الغنة يسويان فيقدر أحدهما أن يمتد في الباعة بأهملوا الباعة بالمشتري على سبيل التدب لا على  
طريق الوجوب لحصول المقصود بكل منهما (فيقول) البائع في عينه (والله ما بعتك بكذا) كعشرة مثلاً  
(ولقد بعتك بكذا) كخمس عشرة مثلاً وما أشبه ذلك (ثم يقول المشتري) في عينه (والله ما اشتريت بكذا)  
كخمس عشرة مثلاً كورة (ولقد اشتريت بكذا) كالعشرة (وهي عين واحدة) من البائع والمشتري (يجمع فيها)  
بين النقي والاثبات أي (بين نفي قول صاحب والاثبات قوله) أي قول نفسه (وقد تم التي) استحباباً لأنها الأصل  
أدعى عين المدعى عليه (فإذا تخالفا) أي المتبايعان فيستظرو بفصل فذلك قال (فإن تراضيا) أي المتصالحان  
(بعد ذلك) أي بعد التوافق فلا فسخ للعقد بل يبقى على حاله ويقعلان ما تراضيا عليه أي من دفع المشتري  
ما طلبه البائع أو رضا البائع عما يقوله المشتري (والأى) وإن لم يتراضيا بعد التصالح على شيء بل في التنازع  
بينهما فاشترى إلى الجواب بقوله (يفسخها) أي العقد المذکور كورأي يفسخه كل منهما (أو) يفسخه  
(أحدهما) لأنه فسخ جزئاً استدراكاً للطلاقة ما شبهه الفسخ بالسلب (أو) يفسخه (الحاكم) قطعاً للتنازع بينهما  
وإذا حصل الفسخ فكل واحد منهما يرد بما قبضه من العوضين على الآخر ليصل كل منهما إلى حقه فإن كان  
قد حصل لأحد العوضين تلف حسي كالوثق أو شرعي كالبيع والوقف فعليه البذل وهو القيمة وتعتبر يوم  
التلف في المتقوم وفي المثل أي أيضاً على الأصح عند الموردي هذا إذا اتفقا على صحة العقد وأشار إلى مقابله  
بقوله (فلو ادعى أحدهما) أي أحدهما الباعين (شياً يقتضي) أي ذلك الشيء (أن البيع وقع) وحصل حال  
كونه (فاًسداً) كأن ادعى اشتراكه على شرطاً فاسداً كان قال اشتريت برزق خمر أو نمن بجوهول أو بشرط خيلاء  
أربعة أيام (وكتب الآخر صدق مدعي الصفة) أي صحة العقد (بمينه) سواء كان بائعاً أو مشترياً إلا أن الظاهر  
من حال المكلف اجتناب المقدس للعقد ليصون نفسه عن العبث ويستثنى من ذلك ما إذا باع ذراعاً من أرض  
بما لم يذكرها فيها فادعى البائع أنه أراد ذراعاً معناه البند العقد وادعى المشتري الإشاعة لمصع فارح  
الاحتمالين في الرخصة تصديق البائع ونفي البيع من عقودها ما وضه أن اختلاف عقداً هل وقع العقد صحيحاً  
أو فاسداً فالقول قول مدعي الصحة فيه أيضاً (ولو جاءه) المشتري أو وكيله (بمبيع) معيب ليرده على البائع  
بعبه الموجود فيه (فقال) البائع (ليس) الذي أنتبه (هو الذي بعتك صدقاً البائع بيمينه) لأن الأصل  
مضى العقد على السلامة من العيب والمشتري يدعي رقبه فلا يصدق على القاعداً السابقة وهي تصديق  
مدعي الصحة وهو البائع هنا (ولو اختلفا) أي البائع والمشتري (في عيب يمكن حدوثه عند المشتري) كعيب  
المعدوم غيره (فقال البائع) المشتري (حدث العيب عندك) لا عندى (وقال المشتري) بل كان العيب عندك  
أي لم يحدث عندى بل حدث عندك أي البائع (صدق البائع) لدفع الرد عليه (بيمينه) على جنب جوابه  
لأن الأصل لزوم ما يفتقد

أو بعتك بعشرة فقال  
بل بخمسة أو بعتك  
بشرط الخيار فقال  
بل بسلامة خيار وما  
أشبه ذلك ولم يكن  
ثمينة بخلافه  
البائع فيقول والله ما  
بعتك بكذا ولقد بعتك  
بكذا ثم يقول المشتري  
والله ما اشتريت بكذا  
ولقد اشتريت بكذا  
وهي عين واحدة  
يجمع فيها بين نفي  
قول صاحبه واثبات  
قوله ويقدم النقي  
فإذا تخالفا فإن  
تراضيا بعد ذلك  
فلا فسخ للعقد  
والإفساخ فله أو  
أحدهما أو الحاكم  
فلو ادعى أحدهما  
شياً يقتضي أن البيع  
وقع فاسداً وكذب  
الآخر صدق مدعي  
الصحة بيمينه ولو جاءه  
يجيب لردّه فقال  
ليس هو الذي بعتك  
صدق البائع بيمينه  
ولو اختلفا في عيب  
يمكن حدوثه عند  
المشتري فقال البائع  
حدث العيب عندك  
وقال المشتري بل  
كان العيب عندك  
صدق البائع بيمينه

### باب السلم

وقال في السلف فهو ما يعني واحد يسمى هذا العقد هما التسليم رأس المال في المجلس وتقدمه أي على المسلم فيه فلا يؤثر عن مجلس العقد والاصل فيه قبل الاجماع آية يأبى الله المتقين أن يؤثروا بما فيهم من غيرهم قال ابن عباس بالسلم وخبر الصحيبين من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم وأجمعت الأمة على جواز السلم فيما كمال أو وزن وقدين المصنف تعرفه وحقيقته فقال (هو أي السلم) بيع شيء (موصوف في الزمة) أي بلفظ السلم لأنه بلفظ البيع بيع لاسم على ما مجمعه الشنخا لكن نقل الاستوى فيه اضطرابا وقال الفتوى على ترجيح أن السلم وعزاه للنص وغيره واختاره السبكي وغيره والتحقيق أنه بيع نظرا للفظ السلم نظرا للمعنى فلا منافاة بين النص وغيره (ويشترطه) أي في السلم أي يشترط في محله (مع شروط البيع) السابقة في باب (أمور) أي شروط سبعة (أحدها) أي أحد الأمور يعني الشروط (قبض الثمن في المجلس) المعبر عنه في بعض العبارات برأس مال السلم كالقبض في باب الربا (وان لم يعرف قدره بالعدد وهذا الشرط خاص برأس مال السلم فلا بد من قبضه في مجلس عقد السلم قبل التفرق كما تقدم بخلاف الثمن في باب البيع فلا يشترط قبضه فيه بل لو كان في الزمة كتحقق في محله البيع الأمر (الثاني) من الأمور (كون المسلم فيه) وهو المقابل للثمن (دينا) أي في الزمة أي ذمة المسلم إليه يحضر وقت حلول الأجل (ويجوز) أي يصح السلم (حالا ومؤجلا) بأن يصرح بهما أو بالثمن قبل النص والاجماع وأما الحال فبالأدنى لعدم عن الغرر ولا ينقض بالكتابة لأن الأجل فيها لا يوجب لعدم قدرة الترفيق والحال شاف ذلك وقوله (إلى أجل معلوم) شرط في محله مؤجلا والمراد أن يعلم كل منهما أي المسلم والمسلم إليه أو يعلمه عدلان غيرهما أو عدل أو تروا ومن كفار كوقت ديسع الأول أو عيسد رهضان أو جادى الأولى أو الثانية وإذا أطلق كل من العبد وجادى فيحصل على الأول الذي يلبسه من العبدين أو جادين لتحقق الاسم ويخرج بذلك المجهول كالمخضاد أو في شهر كذاف لا يصح ذكر المصنف بحسب قوله دينا بقوله (فأقول) أسلت اليك هذه الدراهم في هذا العبد لم يجز) أي لم يصح العقد فقد شرط وهو كونه دينا لأن العبد المذکور ليس ديناريا بل هو من ولا يصح جعله سبعا لاختلاف الصيغة الأمر (الثالث) من الأمور التي سبق ذكرها (إذا أسلم) الشخص (في موضع لا يصح للتسليم) أي تسليم المسلم فيه وذلك (مثل الأرض البرية) أي الخالية عن العمران فانها لا تصلح للتسليم إذا وقع عقد السلم فيها (أو) كان الموضع (يصح للتسليم) (لكن لنقله) أي المسلم فيه (إليه) أي إلى هذا الموضع الصالح (مؤنة اشترط) حيث شرط (بيان موضع التسليم) لتفاوت الأغراض فبما إذا من الأمكنة في ذلك وأمان كان الموضع صالحا للتسليم ولا مؤنة له لعله أو كان السلم فلا يشترط فيه بيان موضعه وحين محل العقد التسليم وان عيناه غيره تعين والمراد جعل العقد ذلك المحل لذلك المحل بعينه (وشرط المسلم فيه كونه معلوم القدر كيلا) أي من جهة كونه مكسلا (أو) كونه معلوم القدر (وزنا) أي في السلم فيه الموزن أي من جهة مؤنة (أو) كونه معلوم القدر (عددا) أي في السلم فيه المعداد (أو) كان السلم فيه معلوم القدر (ذرا) أي في السلم فيه المذرو وعقول المصنف كلاهما وما به منصوص على التميز المحول عن الخفاف وهو قدر والتقدير كونه أي المسلم فيه معلوما قدر كيه لقوات النسبة الاقناعية عن المضاف وهو كليل المضاف اليه وهو الضمير ثم حذف المضاف واتصل المضاف اليه وهو الضمير بقدر فصار كونه معلوما قدره فانتمت النسبة الاقناعية فاقى بالمضاف الذي هو كليل وذهب على التميز بهذا ما ظهر في موضع هذا التميز وقد ذكر في بعض العبارات غير موضع وقوله (عقد السلم) من تمام الشرط أي وشرط المسلم فيه علم بقدره كيلا كعشرة أو راد بر وآلة الكيل معلومة لتعاقدين وهكذا يقال في البقية فالقدر هو الآلة التي يكال بها ووزن ما يوزن بها وهذه الآلة هي المعروفة والمؤنة

### باب السلم

هو بيع موصوف في الزمة ويشترط فيه شروط البيع أمور أحدها قبض الثمن في المجلس وان لم يعرف قدره الثاني كون المسلم فيه دينا ويجوز حالا ومؤجلا إلى أجل معلوم فأقول أسلت اليك هذه الدراهم في هذا العبد لم يجز الثالث إذا أسلم في موضع لا يصح للتسليم أو بوضع لكن لنقله الممونة اشترط بيان موضع التسليم وشرط المسلم فيه كونه معلوم القدر كيلا أو وزنا أو عددا أو ذرا بما يقدر معلوم

والمعادة وقد أشار إلى ذلك بقوله (فلو قال) شخص أسلمت إليك عشرة دراهم (تفهذه الصخرة) أي بقدرها (جوزا) وغيره لمحو زن (أو) أسلمت إليك هذه الدراهم للمعاومة (بقدار مل هذا الزنيل) را وغيره مما يكال (و) الحال أنه (لا يعرف وزنها) أي الصخرة أي لا يعرف قدر وزنها كثرة وقلة هذا راجع لثالث الأول (ولا) يعرف قدر (مابيع الزنيل) من البر ويقوم بمما كمال خواب لو قال إلى آخر قوله (لبيع) أي عقد السلم لتقدير الشرط وهو العلم بتقدير الالة المذكورة فإن زينة الصخرة محبولة القدر وكذلك مابيعه الزنيل وكأنه على المصنف أن يقول والرابع كون السلم فيه إلى آخره كما قال الثاني والثالث وأشار إلى الخلف من بقوله (وإن يكون) أي السلم فيه (مقدورا عليه عند وجوب التسليم) أي تسليم المسلم فيه وذلك في السلم الحال يكون بالعقد وفي المؤجل بحال الاجل فلأول سلم في منقطع عند الحلول كل رطب في الشتاء لم يصح لعدم القدرة على التسليم وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وانما صرح به هنا مع الاعتناء عنه بقوله أول الباب مع شروط البيع ليرتب عليه قوله (مأمون الانقطاع) أي ويشترط في السلم فيه أن يكون مأمون الانقطاع أي بأن يمكن تحصيله بلا مشقة عظيمة وهذا هو الشرط السادس (فإن كان) السلم فيه (عزير الوجود) هذا مفرع على قوله مأمون الانقطاع (كما) السلم في (جارية أو بنتها أو أختها) فإن وجود الجارية و بنتها أو أختها يمكن تحصيلها لكن بمشقة عظيمة وقد ذكر ضمن الباب كورة (أو) كان السلم فيه (لا يؤمن انقطاعه) أي أن انقطاعه غير مأمون بأن يكثر انقطاعه وذلك (كما) السلم في (عمرة نخلة بعينها) أي نخلة معينة من نخيل كثيرا وعمره بستان بعينها وأقرب به صغيرة أو حطة ضيعة بعينها وجواب قوله فإن كان إلى آخر قوله (ليجوز) أي عقد السلم عليها لعدم أمن السلامة فيها لا احتمال نزول آفة عليها فينقطع المسلم فيه حينئذ ومثل ذلك ما لو أدى استقصاوصفه الذي لا بد منه إلى عزه الوجود كالسلم في لؤلؤ كبار وياقوت وأما في الصغار فيجوز السلم فيها كيلا ووزن وهي ما تطلب للدواي والكمالات بن قال الماوردي ويجوز السلم في البور بخلاف العقيق لاختلاف أبحاره (و) بشرط في حصة السلم (أن يمكن ضبطه) أي السلم نفسه (بالصفات) وذلك (كالا) أي كدقيق بر وشعر وذرة وغير ذلك من الأدقة فانها تنضبط بالصفة كدقيق بر فانه يكون ناعما وخشنا وهكذا غيره (و) كالمناقات (من السمن والعسل والخل والبن (و) كالحياوان ما كولا وغيره (و) كالحصم (و) كالقطن والحديد والاختشاب ونحو ذلك مما ينضبط بالصفات كالغزل والابرسم والصوف والوبر والرصاص (فيشترط) في حصة السلم فيما ذكر (ضبطه بالصفات التي يختلف بها الغرض) أي غرض المتعاقدين وقد فزع المصنف على ما ذكره من الامثلة المنضبطة بالصفات على غير اللق والتسليم المرتب فقال (فيقول) المسلم للمسلم اليه (أسلمت إليك) كذا (في عبد تركي أو وري أو هندتي والترك نسبة إلى أرض الترك وهم جبل معروف ذكر تركي بيان لنوعه وقد وصفه بقوله (ايض) فهو مجرور بالفتحة النافية عن الكسرة وقوله (رباعي السن) أي أن عمره مقدارا ربع سنين أو خماسي السن أي أن خمس سنين أو عظم بقوله (طوله كذا) مبتدأ وخبر أي أن طوله مقدارا ثلاثة أذرع وأذرعين أو ثلاثة أشبار أو شبرين وهذا بيان لقيادته وطول وقصره والذي قبله بيان لسنونه وعمده الأول بيان لصفته يابضا وسودا والأمر في بيان السن على التقرب فالو شرط كونه أن سبع سنين مثلا فلا زيادة ولا نقصان ليجوز لتدور الظفر به والرجوع في الاحتلام إلى القول العبيد كذا في السن إن كان بالغاً ولقول سنده أن والى الإسلام والأقرب جمع إلى النخاسين فتعتبر ظنونه وقوله (وسميه كذا) جملة من مبتدأ وخبر أيضا معطوفة على قوله طوله كذا أي كونه مسميا أي ضمن الجنة وغليظها وقوله (ونحوه) ليصح قراءته بالنصب على أنه مفعول محذوف أي وبه كذا السلم نحو قوله يرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف أي ونحوه ما تقدم بهجب ذكره ويأتيه وذلك كالعرض وكان ذكر في الجارية بالسلم فيها التسوية والبركة فيجب كذا في بيعها على الأصح

فقال زينة هذه  
الصخرة جوزا  
مل هذا الزنيل  
برا ولا يعرف وزنها  
ولا مابيع الزنيل  
ليصح وإن يكون  
مقدورا عليه عند  
وجوب التسليم  
مأمون الانقطاع  
فإن كان عزير  
الوجود كجارية أو بنتها  
أو أختها أو لا يؤمن  
انقطاعه كعمرة نخلة  
بعينها ليجوز أن يمكن  
ضبطه بالصفات  
كالادقة والمناقات  
والحيوان والحصم  
والقطن والحديد  
والاختشاب ونحوه  
ذلك فيشترط ضبطه  
بالصفات التي يختلف  
بها الغرض فيقول  
أسلمت إليك في عبد  
تركي ايض رباعي  
السن طوله كذا  
وسميه كذا ونحوه

لاختلاف الغرض به ما فيها وما ذكر في كلام المصنف في بعض أفراد الحيوان ومثال السلم في الماشعات كأن  
تقول أسلمت البك كذا في عشرة أوطال شهده هو ما ركب من عسل وشمع خالصة فيكون شبيها بالتمز فيه  
النوى وكان تقول أسلمت البك كذا في عشرة أوطال خل غرا وخل عنباً وخل زبيب ولودخل الماء في خل  
التمز وخل الزبيب لانه من قوامه وغير ذلك من الماشعات التي لا تنضب بلا صفات ويصح السلم في أقط وجبن  
كل منها ما يصب مع اللبن المقصود الملح والنفحة لانهما من مصالحه وكذا يقال في الحيوان والرقيق ما قيل  
في الرقيق من ذكر النوع والسمن لا اللون واللقد ولا يسترطذ كرهما ولا فرق في الحيوان والرقيق من الذي ذكر  
والأخى وشروط اللحم ذكر النوع كلهم بقرعرا بوجواميس أو لحم ضأن أو موزد كخصي رضيع معاف  
جذعاً وضدها أي التي خل قطيع راع نقي ويذكر في لحم غير الطير والصيد كونه طرياً أو قد بدا لهما أو غيره ثم  
ان قول المصنف كسلبت اللحم في محل نصب مقول القول (ولا يجوز) السلم فيما لا ينضب بالصفات كسلم  
(في الجواهر ولا في) الأشياء (المتخلطات) التي تكون أجزأها مقصودة وهي غير مضبوطة (كالهريسة)  
فانها مركبة من قح ولحم وما هو أجزأها مقصودة لا تنضب بالصفة والكثرة (و) كذا الغالية هي مركبة من  
مسك وعبر وعود وكافور كذا في الروضة كصلها وفي تحرير النوى ذكر أقدارها وأوضاعها ومثل المذكورات  
(الخلطاف) وهي مركبة من ظهارة وبطانة وحشوش والعبارة لا تفي بذلك أقدارها وأوضاعها ومثل المذكورات  
المعاجين والرقاق والحلاوى (وكذا) لا يصح السلم (ما اختلأ أعلاه وأسفله) بدقة وضدها (كزارة) وهي  
التي يوقد فيها ما يؤخذ من النور وحقيقتها أن تضع من طين ومقدارها في الارتفاع شبراً وشبران تقر بها  
ثم تحرق في النار كالقنار وفي رأسها مسرحة من ذاتها تسع أوقية أو أوقيتين من الزيت وقد تركت الآن  
وهي على هيئة الشعبدان (و) كذا برزق من الطين أيضاً كالقنم والكوز والطست فان أعلى ما ذكر تارة  
يكون أعرض من أسفله وتارة بالعكس (وما) أي المسلم فيه الذي (دخلته نار فوّه كالخبر والشواء) أي  
اللعن الذي يشوى على النار فلا يصح السلم في كل مخبوز ومطبوخ وشوى ولاختلاف الغرض باختلاف  
تأثير النار فيه وتعدد الضبط إذا لم يكن ضبط ذلك بالصفة بخلاف ما ينضب تأثيره كالهسل المصفي بها  
والشعشع والسكر والبقا تسفل الدبس والبابا لم يجمع القصر فيصحم السلم فيها كالأمثله المذكورة  
في عدم صحة السلم فيه القوة تأثير النار فيها رؤس السليوان فلا يصح السلم فيها لأنها تجمع أجناساً مقصودة ولا  
تنضب بالوصف ومقتضاها العظم وهو غير مقصود (ولا يجوز) بيع المسلم فيه قبضه لانه مبيع وحكمه  
حكم المبيع وقد تقدم في بابيه أنه لا يصح التصرف فيه قبل قبضه بغير العتق (ولا يجوز) الاستبدال أي  
الاعتراض (عنه) بأن يأخذ غيره بدلاً عنه كأن يأخذ بدل البر الشعير مثلاً لا متناع الاعتراض عن المسلم فيه  
كأمر في باب البيع (وإذا حضره) أي أحضر المسلم إليه المسلم فيه حال كونه (مثل مائشتر) أي مماثلة  
وموافقاً لما وصفه (أو) أحضره حال كونه (أجود) أو أعظم علم شرطه (وجب) على المسلم (قبوله) أمافي  
الاول فلا تعلق حقه أو أمافي الثاني فلا ن ظاهر حاله أنه لم يجد سبيلاً إلى براء الذمة إلا بالذلل فعدم قبوله نعمت  
منه ولو أحضر أردأ منه باق بقبوله لانه زول عن حقه ولم يجب التضربه بذلك والكلام على هذا الباب واسع  
جدا وقد أقصر المصنف على المقصود عنه والله أعلم **فصل في أحكام القرض** ولو شبهه بالسلم في الضابط  
الذكر وجهه لمحقاقه ترجمه به فصل بل هو نوع منه إذ كل منهما يسمى سلفاً وهو يفتح الخلف أشهر من  
كسره أو يطلق اسم المعنى الذي القرض وهه دراجع في الاقراض وهو لغة بمعنى القطع فقل اقترضت  
النجاسة أي قطعتم أو أزلتم أي قبل شرعاً إلى المعنى المشار إليه والمناسبة بين المعنى اللغوي والشرع أن القرض  
يقطع من ماله قطعة القرض وقد أشار المصنف إلى حكمه فقال (القرض) وهو تعليق الشيء على أن ترد أي  
المقرض مثله وهو مبتدأ والخبر قوله (مندوب إليه) أي يطلب فله لأن فيه إجماعاً على كشف ربه فهو أفضل

ولا يجوز في الجواهر  
ولا في المتخلطات  
كالهريسة والغالية  
والخفاف وكذا ما  
اختلف أعلاه  
أسفله كزارة وبريق  
وما دخلته نار فوّه  
كالخبر والشواء ولا  
يجوز بيع المسلم فيه  
قبض قبضه ولا  
الاستبدال عنه وإذا  
أحضر مثل ما شرط  
أو أجود وجب  
قبوله  
فصل في القرض  
مندوب إليه

من درهم الصدقة التي قد لا يكون فيه ذلك ولما ورد أنه صلى الله عليه وسلم رأى إليه المراءى على باب الجنة أن درهم الصدقة بعشر وتودرهم القرض بمائة عشر وروى الشوابد ليل الفضل وذلك عليه جبريل لما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن زيادة نوابه إليه ليقع الاقراض محتاجا في الغالب وأركنه أركان البيع كما علم مما يأتي ويحصل (بالإيجاب وقبول) صريحا كان الإيجاب (مثلا أقرضتك هذا) أو (مثلا أسلفتك) أو ملكته مثله أو كاتبة كخذه عنه نعم القرض الحكيم كالإقراض على القبط المحتاج وإطعام الجائع وكسوة العاقر لا يفتقر إلى إيجاب وقبول وأما قول المصنف مثل أقرضتك أنه لا يحصر لصيغ الإيجاب كما حصر صاحب المنهاج صيغة بقوله وصيغته أقرضتك إلى آخر عبارته هناك وقد أشار المصنف إلى ضابطه بقوله (و يجوز قرض كل ما يجوز فيه السلم) معينا أو موصوفا للصحة نبوته في النعمة بخلاف ما لا يجوز السلم فيه لا يصح إقراضه لأن ما لا يضبط أو يندرج وجوده يتعدى أو يتعسر رتبته فلم يجوز إقراضه نصف (١) عقار أو قرض أو أراض أو غير ذلك من الحوائج إليه وفي الكافي يجوز عددا (و لا يجوز نسيئة) أي القرض (شرط الاجل) فإن كان المقرض ملبا أو شرط المقرض أجله لقرض صحيحه كمن نهى فسد العتق أو ما إذا كان الاجل لا لقرض صحيح أوله والمقرض غير ملبا فلما شرط وضع العقد (ولا يجوز) بشرط منعه (شرط منعه) لقرض وذلك (كرد الأجود) كان قبول المقرض لقرض أقرضتك هذا الدرهم بشرط أن تدعي دراهم أجود منها كدعوى عن مكسر فان الصحيح أجود منه أو كدعوى على المقرض وذلك لقول فضالة بن عبيد رضى الله تعالى عنه كل قرض جزعناه فهو باول المعنى فيه ان موضوع القرض الا إذا شرط فيه نسيئة حقا خرج عن موضوعه فصح منه (أو) قال المقرض للمقرض أقرضتك (على أن تدعي عليه) أي على المقرض (المقرض أو جود) كرد الصحيح عن المكسر مثلا (من غير شرط جاز) وحسن لمافي خبره وسلم ان خياركم أحسنكم قضاء ولا يكره القرض أخذ ذنك (وبجوز) الإقراض (بشرط الرهن) أي بان يعطى المقرض للمقرض رهنا على ما يأخذ (وبشرط) (الضامن) أي ان المقرض يأتي بمن يضمنه على أن يرد ما اقترضه ويجوز بشرط كتمان واشهاد لانه أو ثبوت ثبوتات لا منافع زائدة فلا مقرض انما هو المقرض ثم الفسخ على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وان كان له الرجوع بلا شرط لانه عقليا (و يجب) على المقرض (رد المثل) في المقرض المثل لانه أقرب إلى الحق ويرد للمقرض مالا صوره فمثل حقيقة في المثل ويجازي المقوم وهذا هو معنى الصورة وذلك كالحيوان غير مسلم أنه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر أو ربد بعبا وقال أن خياركم أحسنكم قضاء قال باي أعظمين البكر لانه ان سبع سنين والبكر هو التي من الابل فأراد المصنف بالمثل حقيقة وصورة (وان أخذ) المقرض (عنه) أي نسيئة (عوضا) عن الشيء المقرض (جاز) لاستقراره ويأتي فيه ما تقدم في باب البيع قبل قبضه من أنما استبدل موافقا في عمله أو بال اشتراط قبض العوض في المجلس وإذا استبدل مالا موافقا في عمله أو بال اشتراط التعيين في المجلس ولم يشترط القبض فيه ولا التعيين في العقد (وان أقرض) أي المقرض شيئا في بلد أو ضمير البازر هو المفعول والفعل مستر بعد على المقرض (ثم قضيه) أي إلى المقرض المقرض (في بلد آخر) أي في غير محل الإقراض (نسيئة) أي أن المقرض (الدين) للمقرض أي يجب عليه أن يدفع الشيء الذي اقترضه للمقرض (ان كان) ذلك الشيء المقرض بصيغة اسم المفعول (ذهبا أو) كان (فضة ونحوهما) أي غيرهما مالا مؤتمنة ثقله نفعه (وان كان لحله) أي الشيء المقرض محل الإقراض (مؤتمنة) وذلك (نحو حنطة وشعير فلا) أي لا يلزم المقرض الدفع للمقرض لما يلزم عليه في ثقله محل الإقراض من المؤتمنة في ثقلها المقرض لجواز الاعتراض عنه بخلاف نظيره في السلم وبخلاف مالا مؤتمنة ثقله أو ثقله مؤتمنة وتحملة المقرض ثم أشرى المصنف عن قوله

يا حبيب وقبول منل  
 أقرفضنا وأسلمتك  
 ويجوز قرض كل  
 ما يجوز فيه السلم  
 ولا يجوز فيه شرط  
 الاحل ولا شرط بحر  
 منفعة كذا الاجود  
 أو على أن يعفي  
 عيبك لأنه ربا  
 فان رد عليه القرض  
 أو ومن غير شرط  
 جاز ويجوز بشرط  
 الرهن والضامن  
 ويجب رد المثل وان  
 أخذ عنه عوضا  
 جاز وان أقرضه  
 ثم قبضه في بلد آخر  
 رزقه المفقون كان  
 ذهابا وأفضو ونحوهما  
 وان كان لغير مؤنة  
 نحو حنطة وشعير  
 فلا

(۱) قوله نصف عقار  
كذا في الاصل وليكرر  
او معصية

فلا يقتضى لعدم لزوم الحمل فقال (بل تازمه) أى تازم المقرض (القيمة) حينئذ أى قيمة الشيء المقرض عند  
تحمل المؤنة فالضرب أفاضل الحمل غير واجب عليه فى هذه الحالة والقيمة مسكوت عنها فى بنى  
الاتقال أى انتقال المقرض اليها فبطلت سببها إذا لم يعمل المقرض المؤنة كما عرفت وهذا القيمة لفصل  
للاختلاف حتى لو عاد إلى مكان الاقتراض امتنع رد القيمة والمطالبة بالمثل ولو اختلفا فيها فالقول قول الدافع  
ولو غفر المسلم بالمسلم إليه فى موضع التسليم وللنقل مودة امتنع مطالبته بالقيمة لأن المسلم فيه لا يعتاض عنه  
بخلاف المقرض وأقله أعلم

### باب الرهن

هو لغة الثبوت والجلس ومنه الحالة الراهنة وشرعا جعل عين مالية وثيقة بين يستوفى منها عند مدروفاً له  
والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فمن مقبوضة قال القاضي معناه فارهوا واقتضوا منه مصدر جعل  
جزءا للشرط بالفاعلية مجرى الامر كقوله تعالى فخر ربيعة وخبر العيصين أنه صلى الله عليه وسلم رهن  
درعه عندهم وى قاله أبو النخعي على ثلاثين صاعا من شعير له والوثائق بالحق ثلاثين شاة وروى  
وهذان قاله هاتين وثقتا بالحدوث الاخران ثلوثا بالافلاس (لا يصح) أى الرهن (الامن) شخص (مطلق  
التصرف) بان يكون بالغاعا فلا يرشد فلا يرهن الصبي والمجنون والسفيه أى لا يصح الرهن منه بل عدم  
حصة تصرفهم ولهذه العلة يمنع جعل كل واحد منهم رهنا أيضا (ولا يصح) الرهن أيضا (للابدين لزوم)  
ولو كان متفعة فالدين قيد كونه لازما قيد أيضا فلا يصح الرهن بعين ولا بمنفعة لانها ليست ديناً ولو مضمونة  
كغصن يومعة لانها لا تستوفى من غن المرهون وذلك بخلاف لفرض الرهن عند البيع وفاق حصة  
ضمان الترتو ناشتر كافي التوثيق بان ضمانها لا يجوز له تنقل الى ضرر دواهم المحرر في المرهون وتجوز للارز  
نجوم الكتابة فانها دين لكنها غير لازمة كما سألنى وقد بين المصنف الدين اللازم الذى يصح الرهن به فقال  
(كائن) أى البيع بعد قبضه (و) كذا المقرض) أى الشيء المقرض فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل وارش  
الجنابة فكل من ادين لازم فيه من البائع في مقابلة الدين ويرهن المقرض في مقابلة الشيء المقرض والجنبة  
عليه في مقابلة ارض الجنابة ثم عطف على قوله لازم قوله (أو يؤول) ذلك الدين (في لزوم) وذلك (كائن) حال  
كونه مستقرا (في مقابلة) فانه آيل الى الزوم باختيار لزوم العقد سواء كان اختيارا لهما أم لا بشرى فلا يصح  
الرهن بنجوم الكتابة لان الرهن للتوثيق والمكاتبه الفسخ متى شاء فتسقط به النجوم فلامع في ثبوتها ولا يجعل  
بهالة قبل الفراغ من العمل وان شرع فيه لان لها مقبضتها فيسقط به العمل وان لم يجاعل إن فسختها وحده  
اجزئ العمل (فان لم يزم الدين بعد) أى بعد أخذ من المرتهن وذلك (مثل أن يرهن) أى يأخذ المرتهن رهنا  
على ما سبقه (في المستقبل) (لم يصح) الرهن أى عقده لانه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالشهادة  
وكذلك نفقة الزوجة المستقبل فلا يصح أخذ الرهن عليه لعدم لزومها لانها قد تسقط قبل مجي العدة وقد  
عبر المصنف عن الركن بالشرط تجوزا لجامع أن كلامهم ما توفى عليه فمصلحة الرهن عليه فمصلحة (وشرطه) أى  
شرط حصة الرهن (لإيجاب) من الرهن (وقبول) من المرتهن لانه عقدين اثنين على مال فافتقر اليهما كالبيع  
فما فيهما ما تقدم في البيع فلا يعود ولا إعادة وهما أحداز كاه واثباتا عاقدان ومهرتهن وقد مر شرطهما  
أول البابين كونهما مطلقا للتصرف واثباتهما مرهون ومهرتهن وقد مر شرط المرهون وهو كونه  
دينا لزاما أو يلا الى الزوم وشرط المرهون كونه عينا يصح بيعها وقد صرح المصنف بهذا الشرط فيما يأتي  
فلا يصح رهن دين ولو عين هو عليه لانه غير مقدور على تسليمه ولا رهن منفعة كان يرهن سكنى داره لانه  
المنفعة تلف فلا يحصل بها استيفاء ولا رهن عين لا يصح بيعها كوقف ومكاتب وأم ولد فهذا ثلاثون وض

بل تازمه القيمة

### باب الرهن

لا يصح الامن مطلقا  
التصرف ولا يصح  
لابدين لازم كائن  
والقرض أو يؤول الى  
القرض كائن في مده  
ان يشار فان لم يزم الدين  
بعد مثل أن يرهن  
على ما سبقه  
لم يصح وشرطه إيجاب  
وقبول



اليها الصيغة للصرح بها في قوله ايجاب وقبول فتصير الجمله اربعة وفي الحقيقة هي ستة لان العاقد تحتها اثنان  
 راهن ومرتهن والمرهون والمرهون به فهذه اربعة والصيغة هي ايجاب وقبول الجمله ستة وقد تقدم شرط  
 الصيغة في باب البيع وهو اتصال القبول بالايجاب وعدم التعليق وعدم التأقت برمن ووافقهما كما مر  
 ذلك في باب (ولا يلزم) أي الرهن (الابتنض) الذي تقدم سابقه في البيع لانه عقد ادافق ويحتاج الى  
 القبول فلا يلزمه الا بالقبض من المرتين (بأن الرهن) فيه ولو كان في يد المرتين حتى لو رهن وديعة عند  
 مودع أو موصوفا عند غائب ومضى زمن إمكان قبضها لم يلزم الرهن حتى بأن لا يراه الرهن في قبضه لان  
 اليد كانت من غير جهة الرهن ولم يقع تفويض للقبض عنه وانما كان اللزوم متوقفا على القبض (فيجوز  
 للرهن نفسه) أي عقد الرهن (قبل القبض) من المرتين أو الاقباض من الرهن ومعان ذلك اذا لم  
 يعرض مانع فلا وزن فيه أو أقبض من أو أنجي عليه لم يجز قبضه والزم انما هو في حق الرهن لا في حق  
 المرتين وأما هو فقد نفى حقه جائز فله نفسه متى شاء (واذا لم) عقد الرهن بمحصل القبض بالذات  
 المذكور أو الاقباض من الرهن ففيه تفصيل ذكره بقوله (فان اتفقا) أي الرهن والمرتهن (على أن  
 يوضع) الرهن (عند أحدهما) أماندا الرهن وأماندا المرتين (أو) عند (ثالث) سواء كان عدلا  
 أو فاسقا (وضع) أي الرهن أي تركه عن علم اتفقا على وضعه عنده لان الحق في ذلك لهما فلهما اتفقا عليه  
 فعل ولا بد أن يكون من اتفقا على الوضع عنده أهلا لوضع يد عليه فلا يوضع المسلم والمصنف عند الكافر  
 ولا السلاح عند الحربي ولا الجارية عند رجل غير محرم لها إلا أن تكون حرة لا تستهي أو يكون ثقة  
 عنده زوجته أو أمته أو نسوة ثقات بحيث يوثق على الجارية من القيد بها (والا) أي وان لم يتفقا بأن  
 حصل بينهما التنازع فإن يقول الرهن يكون عندي وتحت يدي ويقول المرتين يكون عندي وتحت يدي  
 أو عند شخص آخر لان كلامهما لا يثبت إلا بخلافه أو قد أشار المصنف الى جوابان المدغم في لا التافيه فقال  
 (وضعه الحاكم عند عدل) يراه قطعا للتنازع ويكون نائب عن المرتين وليس له أن يسلبه لاحدهما بدون إذن  
 الآخر فان فعل ضمن (وشروط المرهون أن يكون عينا يجوز بيعها) وتقدم الكلام على هذا الشرط فيما  
 سبق والمراد بالحوال الصلة أي يصح بيعها في الحال ان كان الدين حالا وعند حمله ان كان مؤجلا فخرج  
 بهذا القيد المتافع فلا يصح رهنها وتقدم الكلام عليها أيضا وذلك لانها تتلف شيئا فشيئا فلا يمكن تسليمها  
 وخرج بقوله عينا أيضا الدين فلا يصح رهنه لانه غير مقدور على تسليمه ومحل هذا في ابتداء أمان في الدوام كما  
 لو حتى بان على المرهون فالأرض في ذمته يكون مرهونا على الاسم فلا يبرأ منه وخرج أيضا ما يجوز  
 بيعه من الاعيان كلش والوقف وأما الولد والمكاتب فلا يجوز رهن كل واحد من ذكر كما مر لان غرض  
 الرهن استيفاء الحق من الثمن أي غن المرهون عند الحاجة وما ذكره من الاستيفاء المذكور منه لعدم صحة  
 بيعه (ولا ينطق شيء من الرهن حتى يقضى جميع الدين) كقول الحبس للبيع وعق المكاتب لانه وثيقة  
 بجميع أجزائه الدين كالمشادة فانها لو وثيقة بجميع أجزاء الدين فلا بد من كون كل من الشاهدين يشهد  
 بجميع الشيء المدعى به فلا يكفي شهادة كل منهما بنفسه وينفذ ببيع المرتين ولو بدون الرهن لان الحق له  
 وهو جازم من جهة وبراهن الدين بأداء أو إبراء أو حواله أو غيره لا يبرأ من نفسه وينفذ أيضا بلفظه  
 بأقمة مساوية أو بقتصاع من جنابه تنبيهه فدينه بقبض المرهون دون بعض بأمر منها أن يتسدد  
 مستحق الدين ومنها أن تعدد العقد وان اتحد الرهن والمرتهن ومنها أن تعدد من عليه الدين ومنها أن  
 تعدد ورثته من عليه الدين فان تركه تصدق رهنه بدينه وينفذ بقبض كل واحد بأداء مخصوص من الدين  
 (وليس للرهن) المتبض (أن ينصرف فيه) أي في الرهن (عنا يسطل حق المرتين) وينتقل الملك في الرهن  
 الى غيره وقد مثل المصنف لما يحصل فيه التصرف المذكور أي المزيل للثب بقوله (كبيع) للمرهن

ولا يلزم الا بالقبض  
 بأن الرهن فيجوز  
 للرهن نفسه قبل  
 القبض واذا لم  
 فان اتفقا على أن  
 يوضع عند أحدهما  
 أو ثالث ووضع والا  
 وضعه الحاكم عند  
 عدل وشرط المرهون  
 أن يكون عينا يجوز  
 بيعها ولا ينفك شيء  
 من الرهن حتى يقضى  
 جميع الدين وليس  
 للرهن أن ينصرف  
 فيه عنا يسطل حق  
 المرتين كبيع

(وهبة) له لان ذلك ينزل الرهن وكوقفه ورهنه عند رجل آخر فأما رهنه عند رجل آخر فيلزم عليه من اجتهد  
 المرتهن مع أن حقه متعلق بعين الرهن فقط والوقف ينزل الملك عنه فيقبض حق المرتهن أيضا فانوات ملك  
 المرهون ثم عطف على قوله بما يسطل حق المرتهن قوله (أو) كان التصرف (ينقص قيمته) أي المرهون وذلك  
 (كالكس) للثوب المرهون اذا كان مما ينقص بالكس (و) كالأوطه للرهنه اذا كانت أمة ولو كانت  
 نسيئة لا تحبس ثم ان التمثيل بالأوطه لا ينقص القيمة لا يصح لانها اذا حلت صارت أم ولد فيستع من الأوطه  
 خوفا من الاحمال فيمن تحبيل وسد الباب في غيرها وان كان المراد بالأوطه الزوج والتمثيل به صحيح حينئذ  
 فإنه ينقص قيمته لان الرغبة في الخلقة فوق الرغبة في المزرقة وهذا التصرف المذكور من الراهن بغير  
 اذن المرتهن ومن لم يتقدم في المنع اجارته والذين حال أو يحل قبل انقضاء مملته لان ذلك ينقص القيمة  
 ويقلل الرغبة فيه فان كان الذين يحل يسد مدنة الاجارة أو منع فراغها جازت الاجارة ويجوز التصرف  
 المذكور مع المرتهن ومع غيره ما ذهبه ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات لتضر بالمرتهن به الا عتاق موسى  
 وابلاذ فيه فذان تشبهانها بما سراه اعتاق أحد الشر يكن نصيبه الى نصيب الآخر لقوة العتق حالا أو  
 ما لا مع بقا معاق الوثيقة بغرم القيمة (ويجوز) الراهن التصرف فيه (بما) أي بصرف (لا يضر) المرتهن  
 (كر كس) للذابة (وسكنى) للدار المرهونة لخبر البضاري الظاهر بركب شقيقته اذا كان مرهونا وليس له  
 التصرف بالبناء والغراس في أرض مرهونة لانها ينقصان قيمة الأرض (ولا يجوز رهنه بدين آخر ولو)  
 كان الرهن المذكور رهن (عند المرتهن) والغاية للتعميم لا لرد أي لا فرق في عدم صحة رهن المرهون بين أن  
 يرهن عند اجنبي أو يرهن عند المرتهن بدين آخر غير الاول أو أمرا للنسخيز يادقوله قال الجوهري وفي نسخة  
 بخط المؤلف بغير ولو المعنى على الزيادة وتكون للتعظيم كما علمت (وعلى الراهن) المالك (مؤنة الرهن) بمعنى  
 المرهون وذلك كقفقة رفيق وكسونه وعلاف دابة وأجرة سقى الخيل وجداد شغل وتحفيها وما كان حفظ  
 وأجرة البيت والاسمبل الذي يحفظ فيه المرهون اذا لم يتبرع به المرتهن (ويلازم) بالبناء للجهول أي الراهن  
 (بما) أي بالمؤنفة (صيانة) وحفظ (خلق المرتهن) عن التلف (وله) أي للراهن (زوائده) أي المرهون أي  
 الاشياء التي تنفصل منه وذلك (كله وغرة) شجرة وله انفصل منه وبض ولا يكون أي المنفصل رهننا معا  
 لاصله بخلاف الزيادة المنصلة فانها تكون رهننا معا لانه لا يمكن انفصالها ككبر شجرة وكاسين في الحيوان  
 (وابن هلك) المرهون (عند المرتهن) بلا شرط لم يلزمه (أي المرتهن) (شي) لانه أمين والراهن تحت يده أمانة نظير  
 الراهن من رهنه أي من ضمانه رواه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشئخين وقد جادل المصنف عدم  
 التفريط بقوله (أو) هلك الرهن (تفريط) أي من المرتهن أو امتنع من رده بعد البراءة من الذين يخبوا بان  
 المقدرة بعد أو العاطفة قوله (ضمنه) المرتهن أي ضمن المرتهن المرهون المتناف بمذكرة كتنصيره (ولا يسقط  
 بشفه) أي الراهن بغير سبب كان تلف باقفة مساوية وقوله (شي من الذين) لانه وثيقة بالدين فيبقى الذين على  
 حاله ثم أشار المصنف الى ما يترتب على الاتفاق من التنازع بين الراهن والمرتهن فقال (والقول في القيمة  
 قوله) أي المرتهن فيما اذا ألقفه وتنازعا أي الراهن والمرتهن في قدره فاصدق المرتهن يمينه في قدرها  
 ويصدق في دعوى تلف ما بذ كرسبه فان ذكر كرسبه فقصه التفصيل الا في في الوديعة (و) القول (في)  
 دعوى (الرد قول الراهن) لان يد المرتهن على العين المرهونة ليست ناسبة عن يد المالك بدليل أنه لا يجوز  
 أن يستنبع فيما غلامه بل هي مشغلة لغرض نفسه وهو ممكن من إقامة البينة على ادعائه فلذلك لم  
 يقبل قوله في هذا (وفاته الراهن يسع العين) المرهونة (عند الحاجة) وهي تعدل الوفاء من الراهن وهو  
 محتاج (الى وفاء الحق) الذي هو على الراهن بأن حل الاجل واستنبط ابن الرفعة من ذلك أنه لا يجب على  
 الراهن وفاء الدين من غير الرهن ولو طلبه المرتهن وقد رد عليه الراهن وصرح بما لا مام في النهاية واستشكله

وهبة أو ينقص قيمته  
 كالكس والأوطه ويجوز  
 بما لا يضر كركوب  
 وسكنى ولا يجوز  
 رهنه بدين آخر ولو  
 عند المرتهن وعلى  
 الراهن مؤنة الرهن  
 ويلزمه صيانة خلق  
 المرتهن وله زوائده  
 كل غرة وإن هلك  
 عند المرتهن بلا  
 تفريط لم يلزمه شيء  
 أو سقرط ضمنه ولا  
 يسقط بشفه شيء من  
 الدين والقول في  
 القيمة قوله وفي الرد  
 قول الراهن وفائدة  
 الرهن يسع العين  
 عند الحاجة الى  
 وفاء الحق

الشيخ عز الدين بن عبد السلام في مختصرها بآخر الحق الواجب غضاؤه على الفور (فان امتنع الراهن منه) أي من البيع عند طلب المرتن البيع (أزمه) أي أزاله (الحاكم) بأحد أمرين وقد بينه بقوله (أما الوفاء) أي وفاء الدين (أو البيع) أي بيع المهرين أي فهو مختارين هذين الأمرين فأبى ما فعله فقد أتى بالمقصود فلما روي الجرح والواقع بعد ما يتعلق بقوله أزمه الحاكم وقوله أو البيع مطوف على الوفاء (فإذا أصر) أي الراهن على الامتناع من البيع (باعها) أي أبيع المهرية (الحاكم) جبر عليه حتى يستوفي حقه دفعا للضرر فإن كان الراهن غائبا أثبت ذلك عند الحاكم فبيعه عليه ويعطى المرتن حقه ويقوم الحاكم مقام الراهن الغائب في ذلك دفعا للضرر كما هو فإن لم يكن حاكم ولم يكن منه فله سبعة نفسه يكن نظير عمل من له عليه دين وهو واحد (تنبه) ولو وطى المرتن الحارية للرهوة بشبهة أو دونها لم يهره مهران عذرت كانت كرهها أو جهلت التحريم كتحريمه لا تعقل ثم إن كان وطؤها بلا شبهة منه حدث له زنا ولا يقبل دعواه الجهل بقصر الوطى والولد يرقى غير نسب والابن كان وطؤها لابنهم مقبضه كان جهل محرره أو أن له فيه الراهن أقرب باسلامه أو نشأ بعيدا عن العلماء فلا يحسد ويقبل دعواه الجهل بينه والولد ترسيب لاحق به للشبهة فهو عليه قيمة الولد كما كانت له وشه الرق عليه والله أعلم

### باب التفليس

وهو لغة التئداه على المفلس وشهره بصفة الإفلاس المأخوذ من القاضى التي هي أخس الاموال وشرا جعل الحاكم المدينون مفلسا بغيره من التصرف في ماله والاصل فيه ما روي الدارقطني وصححه الحاكم إسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم جبر على معاد يباع المدين في دين كان عليه وقسمه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ليس لكم الا ذلك وروى الدارقطني والحاكم وصححه أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا أفلس الرجل ووجد البائع سلعته بعته فهو أحق بها من غرمائه (إذا أزمه) أي الشخص ولو رقيقا ما ذناله فاجبر عليه بالقاضى للسيدة وقول المصنف (دين) أي لا دى فاعل الفعل قبله فلا يجبر دينه تعالى غير فوري كذا مر طلق وكذا أنه لم يعرض بسببها ولا دين غير لازم كبحر ككتابته سكن المدين من إسقاطه وقول المصنف (حال) ضعفه بن فهو قيد أيضا لأن لفظ دين عند الإطلاق رادعته دين الأذى وقد علمت تحت زور خرج بالمال المؤجل فلا يجبر به عليه لأنه لا يطلب به وقوله (فطوبى له) قد نال فلا يجبر عليه عند عدم الطلب في كلام المصنف حذف بعض التصدير وهو كون الدين لازما وقد علمت تحت زور سابقا كون الدين زائدا على ماله ولو باق لم يفتقر جبره إذا القديم ما إذا كان أقبل وخبواب أقوله (فادى الاعسار) وأنكر غرماء ذلك فينظر ويقض في هذه الدعوى كما أشار إليه بقوله (فان عهد) أي علم (له) أي لمن ادعى ذلك (مال) وقوله (حبس حتى يقضى دينه على) دعوى (اعساره) جواب إن الشرطية لأن الاصل قضاء المال بشرط بينة الاعسار زائد على أهلية الشهادة خبره الباطن بطول حوار وكثرة مجالسة ومخالطة فانه لا موري يخفى ولا يعرف تفصيله إلا بالمثال ذلك ثم إن عرف القاضى انصاف البينة بذلك فلا يظهر فان لم يعرف اعتمد على اخبارهم بأنهم بهذه المصفة فإذا طلب انخصم بينهم مع البينة السد كور تحلف وجوبا وإذا كان غريبا وكل القاضى به من بحث عن حاله فإذا غلب على ظنه اعسار شبهه عند القاضى (والا) أي وان لم يعهد ويعمل له مال وجواب إن المسد غمة في لا النافعة قوة (حلف) على نفي المال ولا بينة بذلك وحلف في الحال من غير أن تضي مدقة عقب بسماع البينة (و) انثبت اعساره بالبينة كافي الحيلة الأولى أو باليمين كافي الحيلة الثانية (خلى سبيله) أي تركه بلا حبس وينظر (إلى أن يوسر) أي يشف باليسار ولا يلزمه غرمه حينئذ لله تعالى فان كان ذو عسرة فقنطرة

فان امتنع الراهن  
منه أزمه الحاكم  
بالوفاء أو البيع فإذا  
أصر باعها الحاكم  
باب التفليس

إذا أزمه دين حال  
فطوبى له فادى  
الاعسار فان عهد  
مال حبس حتى يقضى  
دينه على اعساره  
والاحلف وشلى  
سبيله الخان يوسر

الحمية إلى اليسار فهو مصدر مبي يحق اليسار (فان كان له مال) أي بول البسه كالمقار والامتعة  
والهاتم وجب عليه أن يوفى منه إذا طلبه الغريم فان لم يشعل أزمه الحاك بالتوفية فان أسير (وامتنع من  
الوقاع باع الحاك) أي باع المال الذي هو عنده من العقار وغيره جبرا (ووفى) الدين (عنه) وظاهر كلام  
المصنف أن البيع المذكور متعين لوفاء الدين فمن امتنع من الوفاء وليس كذلك والذي في راية الزمسة  
عن الأصحاب أن الحاك كالمخيار إن شاء باعه عليه بغير إذنه وإن شاء أكرهه على بيعه وعره رطابس وغيره  
حتى يبيعه انتهى وهذا في غير الوالد أما الوالد فلا يجس على دين الولد على الأصح (فان لم يف ماله) الذي تحصل  
واجمعت من بيع الحاك (بدينه) فان بقى بعد توزيع المال على الغرماشي من الدين (وسأل هو أو) سأل  
(وكيله أو) سأل (غرمائه) أو أوليهم كآ وليتهم (الحاك الخبير) أي عليه جواب الشرط قوله (يجز) أي الحاك  
المسؤول (عليه) وجوبه عند الطلب المذكور وجواز عدم السؤال وقد يجب على الحاك كالمخبر من غير  
طلب وذلك فيما إذا كان الدين الموجب للخبير لسجدة أو سعة عمارة كالنقراو كالمسلمين فمن مات دور أو ماله  
مال على الفلاس فقوله للمصنف فان لم يف حلة شرطية والفعل يجوز ويجزف الباسم وفي يقي وبدن متعلق  
به وقوله وسأل هو الخ حلة حالية والحاك كمفعول أول أسأل لانه ينصب منه ولين والخبير هو الثاني وحلة خبر  
جواب إن الشرطية كالمسبق ودليل الخبر حديثه ماذا السابق وكلام المصنف يشهد أنه لا يمكن له مال لا يخبر  
عليه موقوف فيه الرافعي وقال مجرد الدين يكفي لجواز الخبر منعا من التصرف فيما قد يحدث له باصطبات  
وانتهاب وظفر ركاز وغير ذلك يقول المصنف أو سأل غرمائه في شأن الدين الذي يكون سيلف الخبير هو دين  
الادعي لادين الله وقد تقدم الكلام عليه وإن لفظ دين مشعر بذلك كآمنه عليه سابقا (فان خبر) أي  
القاضي عليه بان نادى عليه بالافلاس ليحذر الناس من معاملته فيقول للمنادي الحاك كم يجز على فلان بن  
فلان أو جزء المنادى في ماله يقدمه على جميع الغرما وهذا سلة لا واجب وجواب قوله فان خبر قوله (لم ينفذ  
تصرفه) أي المفسل الذي سخر عليه (في المال) الذي دخل تحت الخبر لا في النعمة أو ما تصرفه فيما بان يبيع شيئا  
في خدمته أو يشتري شيئاً فيصبح ويتنظر للعامل فلن الخبر عنه ويصنع نكاحه في النعمة وطلاقه وخلعه إذا  
كان زوجا أو سأل على عين أو دين فان كان أجنبيا أو زوجة ص حله على الدين دون العين ويصنع إقراره  
في حقهم بعين أو جنابة ولو بعدا لخر أو دين أو سند وجوبه لما قبل الخبر كما يصح ذلك في حقه ويدخل تحت الخبر  
ما اكتسبه بعد الخبر أو وصى بشئ نظرا المقصود بالخبر المقضي بشموله للمعاهد أيضا إلا إذا كان الموصى به أبا له  
ودخل تحت يده فانه يعتق عليه ولا تعلق للغرما به ومثل الوصية الهبة لم يذكر وبصح تديره ووصيته  
لتعلقه ما عدا الموت فلا يضر أن بالغرماء وله رد المبيع بالعيب إذا كان بالرد بغطاة ومصلحة تعود عليه لأن  
الرد المذكور ليس تصرفا مستندا حتى يتنوع بل هو تابع للتصرف السابق على الخبر فان لم يكن بالرد بغطاة امتنع  
الرد المذكور بخلاف الفسخ أو الإجازة في زمن الخياو فيجوز ولو على خلاف القبطه أترزل العقد ويصح  
أيضا منه الاستيلاد كآ ذكره الرافعي في الخلاصة وقد وجه القياس على جبر السفة والمرض وكل منهما يصح  
استيلاده ولا يصح قياسه على جبر الرهن حيث يتنوع استيلاد الرهن والفرق أن جبر الرهن أقوى من جبر  
الفلس بدليل إخراج مؤن التجهيز من أموال الفلاس دون العين المرهونة ونشد يكون الاستيلاد مستثنى  
من عدم صحة تصرف الفلاس المضرب الغرماء ثم شرع المصنف بذلك حكمه مؤنة للفلس بعد الخبر عليه فقال  
(و ينفق) أي الحاك (كم عليه) أي الخبير وعليه (وعلى عياله) الذين تازمه نفقتهم من زوجاته وفر وعه وأصوله  
أقل ما يكفيهم ومثل عياله المذكورين الملهو لذكره كآ وأنثى ولو جمعة حتى يباع وتستر نفقة المذكورين  
إلى أن يباع للمال المحجور عليه ومضى يوم قسم المال بين الغرما مع ليلته ذلك اليوم مالم يمتدق به حق آخر  
كرهن وجنابة أو ما إذا تعلق به ذلك كان يكون جميع ماله مرهونا فلا ينفق عليه ولا على عياله منه وإنما

فان كان له مال  
وامتنع من الوفاء باع  
الحاك كم ووفى عنه  
فان لم يف ماله دينه  
وسأل هو أو وكيله  
أو غرمائه الحاك كم  
الخبر سخر عليه فان  
سخر لم ينفذ تصرفه  
في المال وينفق عليه  
وعلى عياله



عقد البيع لانه يتعلق بحق المرتين (أو مثل أن خطأت) تلك العن المبعة له (شيء) (أجود) منها كان كذا برأ حجاز بالخطأ بيمصري فيمنع الرجوع فيها (وتحذف) كان كان المبيع عبد أو جنى على شخص عبدا أو خطا فان إجنانه يتعلق برقبته فيقتص منه في صورة العمد ويبيع في صورة الخطأ لأجل أن يعطى قيمته لولي المبتغي عليه وكان كاتب العبد الذي اشتراه ثم جهر على السيد فليس للبائع أخذ العبد المكاتب ومثله لا بدالة الماتى اشتراه قبل الجهر (ويترك للفلس دست ثوب يليق به) وتقدم شرح ذلك (و) يترك له (قوت عياله) الذين تلتزمه نفقتهم من الأصول والقرع والرويات (يوم القسمة) أى قسمة المال على مستحقه لانه موسر فى أوله لا يزيد عليه اذ لا ضبط بعده وذكر الغزالي أنه يترك له مسكن ذلك اليوم أيضا قال الراغب (٢) لقياس النفقة وان لم يتعرض لغيره انتهى ومثل يوم القسمة ليلته في ترك ما ذكر وإقنه أعلم

### باب الجبر

هو لغة المنع وشرعا المنع من التصرفات المالية وهذا التعبير أنسب من التعبير بالأصطلاح لأن المنع من التصرف المذكور أمر شرعى لا يدخل للأصطلاح فيه والأصل فيه أمانة أو ألتام أو ألهام وآية فان كان الذى عليه الحق سقما أو ضعفا أو لا يستطيع أن يعمل هو فليعمل وليه العدل وقسر الشافعي السقيا بالمبذر والضعف بالصبي والكبير المختل والذى لا يستطيع أن يعمل بالمغلوب على عقله والجبر نوعان نوع شرع أصله الغير كالجهر على الفلس للغرما والراهن للزهن في المروهن ولأجل هذا ذكر المصنف هذا الباب عقب باب السابق والمرضى لأجل الورثة في ثلثي ماله والعبد لسيدته والمكاتب لسيدته والله تعالى والمرئى للسلبين ولها أبواب تقدم بعضها كعدم صحة تصرف الراهن لحق المرتين وعدم صحة تصرف المغلس لحق الغرما وعدم صحة تصرف العبد بغير إذن سيده وسأيت بقية الأبواب فالجهر على المريض باق فى الوصية والجهر على المكاتب باق فى باب العتق والجهر على المرتد باق فى الحدود ونوع شرع لمصلحة المحجور عليه نفسه وقد أشار المصنف بقوله (لا يجوز تصرف الصبي والمجنون فى ماله) أى سقظا عن الضياع فالصبي القائم بالشخص ذكرنا كان أو أنثى ولو عجزا يسلب العبارة والولاية أى فى المعاملة كالبيع وفى الذين يكسر المال كالإسلام أى فلا يصح إسلامه لتوقفه على التكليف وإسلام سيده ناعلى رضى الله عنه وهو وصى لكون الأحكام قبل الهجرة كانت منوطة بالتميز ثم أبطلت بالتكليف بل قال الامام أحمد أنه كان بالغ قبل الإسلام بخلاف الأفعال فيعقب برمتها التملك بالاحتطاب ونحوه وكالعبد الواقع من مجزى وأذن فى دخول وإصال هدية من مجزى أو من ويستمر ذلك إلى البلوغ والمجنون كذلك أى يسلب العبارة والولاية فلا يصح الإسلام منه ولا ارتداد ولا معاملته كما تقدم ولا تصح ولا يشه فى النكاح ولا فى الأيمان أى تنفذ وصيته على أولاده لغيره وتنتفى عنه ولا اله إلتام أى فلا يصح أن يكون المجنون موسرا له على الإلتام أو قسما عليهم وينزل أذناجن (وتصرف لهما) أى للصبي والمجنون (الولى وهو) أى الذى تصرف لهما بطريق الولاية عليهم أو يسمى ذلك الولى ولى مال ومصدق هو قوله (الأب) وهذا الإجماع (أو أوالجدة) هو (أب الأب عند عدمه) قياسا على ولاية النكاح ويشترط ظهوره عند التما وهل يشترط تبرأه أو جهان قال فى الروضتين فى الاكتفاء بالعبدالة الظاهرة وذكر بعض شراح التنبيه أن فى هذا كراهة أهل الدين فتصيح أنه لا بد من إثبات عدالتها ولا يشترط فى ولاية الأب والجدة العدالة الباطنية بل يكفي بعد التما الظاهرة ولو فوضفقتها ولا يشترط إسلامهما إلا أن يكون الولد مسلما وأوفى كلام المصنف ليست التحير بل هى معنى الواو لأن المقصود بجبر ذكر الأولياء على سبيل العدد ومن المعلوم أن

أو خلطت بأجود ونحو ذلك ويترك للفلس دست ثوب يليق به وقوت عياله يوم القسمة

### (باب الجبر)

لا يجوز تصرف الصبي والمجنون فى مالههما وتصرف لهما الولى وهو الأب أو أوالجدة أب الأب عند عدمه

(٢) قوله وقياس النفقة كذا بالأصل ولعل فيه سقطا والأصل وقاسه على النفقة ونحوه اهـ مصححه

الجذب ما بعده لا يلبى مع وجود الالب والمعنى أن كل واحد من المذكورين معدود من الأولياء (ثم) بعد الالب  
والجذب (الوصي) أي أنا آخر موهبة عن أوصاء من قبلها المقام الوصي (ثم) بعد الوصي (الحاكم)  
الشرعي فالوصي مقدم على الحاكم الشرعي وقوله (أو أئمنه) معطوف على الحاكم أو أئمنه القدير فكل  
منهما مؤثر عن الوصي والدليل على ثبوت الأولياء للحاكم خبر السلطان ولي من الأولياء رواه الترمذي  
وحسنه والحاكم وصححه والمراد بما كمل الصبي المولى عليه فإن كان يلدو ما يلدو قولي ماله قاضي بلد  
المال بالنظر لتصرفه فيه بالمصلحة والحفظ والتعهد بان يديه له خوف عليه من السرقة أو من النهب أما  
بالنظر لاستتماله فالولاية عليه لها كمل الصبي ووقع للاستوى عز وما يخالف ذلك إلى الرخصة وأصلها  
فاحذر ونص عليه شيخ الإسلام (ويستصرف) أي الولي عن ذكر (لهما) أي الصبي والمجنون (بالعقبة) أي  
المنفعة التي تعود عليهم ما بان يكون على وجه المصلحة والحفظ وذلك كان يسع عقاره إذا كان قبل الخراج  
ورغب فيه أكثر من غن مثله وهو مجبى عنه ثلثه بعض ذلك الثمن وله يسعه حاجة مثل أن لا يجده ما يصرفه  
عليه من نفقة وكسوة وقصرت عنه من الوفاء عنهم ما لم يجدهم يقرضه ويرى المصلحة فيه (فان نادى) أي  
الولي مطلقا (أنه أنفق عليه) أي على المذكور من الصبي والمجنون وقوله (ماله) مقبوله لا تنفق أي ادعى  
أنه أنفق عليه ماله الذي وضعه تحت يده (أو ادعى أنه تلف) أي المال باقية مما يولد فالحجاب قوله (قبل)  
أي قبل ادعاء ذلك ثلاثين لأنه أمين ولو بعد زله كما عتده السبكي آخر الآية عند تصرف نائب الشرع  
قاله شيخ الإسلام قال لا يصير عليه المقتداته كالوصي فيقبل قول الصبي بيمينه بعد البلوغ إذا ادعى عليه  
أنه تصرف بمصلحة وذلك عند عدم اليقينة للولي بالبلوغ المدعى فاضيا كان أو غيره (أو ادعى  
واحد من الأولياء (أنه دفعه) أي المال إليه) أي إلى الصبي أو المجنون الذي بلغ رشده والذي أفاق من  
المجنون (فلا) أي فلا يقبل قوله بالدفع له لسهولة اليقينة عند الدفع إليه فإذا لم يشهد عليه عند الدفع له  
فيكون مفترطاً بنزله الأشهاد فيثبت لا يقبل قوله في الدفع إليه (فانادى) أي (أو أفاق) المجنون حال  
كون كل منهم (أرشدا) وقد صور الرشدي بقوله (بان بلغ) أي الصبي حال كونه (مصلحا) أي (مصلحا)  
(إمالة) وظاهر كلام المصنف أن الضمير في بلغ عائد على الصبي حيث أفرأ الضمير فيه وهو المناسب لأن  
البلوغ يناسب الصبي وأما المجنون فيناسبه الأفاقية وإن كان في تصوير الرشدي الشامل لهما مقصور والظاهر  
أن الأفاقية مقاسة على البلوغ بان يقال وأفاق المجنون مصلحا رشده وماله ودل على هذا قوله (ولا أفاق)  
وأفاد المصنف أن الرشده هو صلاح الدين والمال وذلك بان يفعل الطاعات ويتجنب المحرمات والمعاصي ولا  
يسذمه بتشييعه باحتلال غن فاحش وتفسر الرشديا كرهه عندما ما نال الشافي خلافاً إلى حنيفة  
وما لا حيث اعتبر صلاح المال فقط ومال إليه ابن عبد السلام واعتراض الأول بان الرشدي الآية تكرر  
في سياق الآيات فلا تهم وأجيب بأنهم في سياق الشرط قطع وأيضاً الرشدي مجموع أمرين لا كل واحد  
يجري وحاصل القول عليه عندنا أنه متى كمل كل منهما هو بهذه الصفة (انفك الخرج عنه) أي عن كل منهما  
أي الصبي والمجنون ولا يتوقف على ذلك القاضي فكل القاضي فينفك بغير القاضي (ولا يسم  
إليه المال) أي إلى الذي يحجر عليه من الصبي والمجنون قبل رشده (بالاختبار) أي الامتحان واختبار  
كل أحد يكون (فيما يليق به قبل البلوغ) فهذا الظرف متعلق بقوله ولا يسم إليه المال أي بالفعل المعنى  
فيستبرأ ولا تاجر بما كسبه أي مشاحة في شأن معاملته ويسلم له المال لما كسب ليعتد والعقد هو الولي  
ويختبر ولد الزارع زراعة ونفقة عليها أي الزراعة بأن سقق على القوم بمصالح الزرع كطهر والحصد  
والحفظ والمرأة تتجنن بامر غزل ووصون أطعمة عن فحشه كفارة وإنما اعتبر تسليم المال إليه قبل البلوغ  
الآية وابتلوا البنات والابناء بالاختبار واليتم حقيقة ما يقع على غير البالغ والاختبار المذكور يكون

ثم الوصي ثم الحاكم  
أو أئمنه أو تصرف  
لهما بالعقبة فان  
ادعى أنه أنفق ماله  
أو تلف قبل أو أنه  
دفعه إليه فلا إذا  
بلغ أو أفاق رشدا  
بان بلغ مصلحا رشدا  
وماله انفك الخرج عنه  
ولا يسم إليه المال  
الا بالاختبار فيما يليق  
به قبل البلوغ

في الدين أيضا وذلك كاقبال المحرم وعلمه على العبادات وتجنب المعاصي والمخدرات وتوقي الشهات قال في  
 الروضة وصلاح الكافر في دينه مما هو صلاح عندهم ونظر حاله في المال على ما يليق به فيقتصر بالمعصاة في  
 البيع والشراء والمختر في بما يتعلق بحرفته ونحو ذلك ويشترط تكرار الاختيار مرة أو مرتين أو أكثر لانه  
 قد يصيب في الاول اتفاقا فلا بد من زيادة تعيد التنبؤ برشدهم (وان بلغ) الصبي (أو أفاق) المخنون غير رشيد بان  
 كان كل منهما (مفسدا في دينه) بان واطب على الزنا وعلى شرب الخمر وأضر على صغيرة كالنظر الى المرأة  
 الأجنبية (أو) كان مفسدا في (ماله) بان يذركل منها في مالها فجواب الشرط قوله (استديم) المحرم عليه أي  
 على المذكور من الصبي والمجنون أي وفي الصبي والمجنون بعد البلوغ الخ والافاقه مع الافساد المذكور  
 هو وليس ما قبل البلوغ وقبل الافاقه فالتصرف في مالهما هو أي الولي المذكور لا غيره ودليل الاستدامة  
 المذكور بعبه قوله تعالى فان استستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم وهذا الخبر بالنسبة للسفيه وأما  
 حجر الصبي والمجنون فقدر تقع بالبلوغ والافاقه فاستدام جنس الحجر لخصوصه (ولا يجوز تصرفه) أي  
 المذكور من الصبي والمجنون في هذه الحالة أي ولا يعتقد فالمراد من عدم الجواز عدم صحة التصرف في الحرمة  
 فقط مع نفوقه (لا يبيع ولا غيره) من سائر التصرفات المالية (سواء أذن الولي) فيه (أم لا) لهجوم الآية  
 السابقة وهي فان استستم كما مر لان الناس هو العلم ويسمى من بلغ سنها ولم يحرم عليه وأيه بالسفيه  
 المهمل وهو محرم عليه شرعا لا حسا (فان أذن) الولي (له) أي بان ذكر من الصبي والمجنون في هذه الحالة (في  
 النكاح صرح) في النكاح المأذون فيه لانه ليس المقصد منه المال (فان بلغ) أي الصبي حال كونه (رشيدا) أي  
 مصلا في دينه وماله (ثم يذركل ماله) بعد ذلك فيما لا منفعة فيه بان ألقاه في بحر مثلا وجواب قوله فان بلغ الخ قوله  
 (حجر عليه الحاكم) فقط أي لا غيره كما قال المصنف (الاولي) لانه لم يجده عليه ولا بعدوا الحجر عليه بنفسه من غير  
 الحاكم على الاصح وعلمه لو عا د رشدا لم ينقل الحجر الا بالحاكم فالولي عليه في هذه الحالة هو الحاكم الذي حجر  
 عليه (وان فسق) أي بعد بلوغه رشدا ولم يذركل ماله (لم يعد عليه الحجر) لان الاولين لم يحرموا على الفسقة  
 وفارق ما قبله بان التبذير يقتضي به تضييع المال بخلاف الفسق (والبلوغ) به يكون في الذكر والانثى  
 (بالاحتلام) أي بخروج المني في نوم أو جماع أو غيرهما فالمراد على ان خروج المذكور وان لم يوجب الفصل  
 كل أحسن بخروج المني في قصبه المذكور وعصبه بحيث مثلا لم يخرج فانه يحكم ببلوغه ولا يجب عليه الفصل  
 الا اذا ظهر وبرز خارج القصبه وفي الحديث رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم والدليل على البلوغ بالاحتلام  
 قوله تعالى واذ بالبلغ الاطفال منك الحلم والحلم الاحتلام وهو لغة ما يراه النائم والمراد به هنا خروج المني في نوم  
 أو نقطة جماع أو غيرهما وكان وقت الامناه كال تسع سنين قرية بالاستقراء قال شيخ الاسلام والتظاهر أنها  
 قريه بكلم الحليض (أو) يكون (بانسكال خمس عشرة سنة) قرية لا لتحديد بتقدير من عمر وضعت على  
 التي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأما ابن أربع عشرة سنة فلم يخرج في ولم يرى بلغت وعرضت عليه يوم  
 الخندق وأما ابن خمس عشرة سنة فأجازني روا في بلغت روا ابن حبان وأصله في الصحاح من وبتدأوا هامن  
 انهصال جماع الولد (أو) يكون البلوغ (بالحيض والحبل) أما بالحيض فبالاجماع وأما بالحبل فهو (في) حق  
 (الجارية) أي الاتي والحبل علامة وأمارته على بلوغها بالامتناع فليس بلوغا لانه مسبق بالانزال فيصعب بعد  
 الوضع بالبلوغ قبله بسة أشهر وشي لان أقل مدة الحمل ستة أشهر فاذا كملت مطلقة فأنب ولد يلحق بالزوج  
 حكمتا يلوغها قبل الطلاق والله أعلم

وان بلغ أو أفاق  
 مفسدا في دينه  
 أو ماله استديم  
 الحجر عليه ولا يجوز  
 تصرفه لا يبيع ولا  
 غيره سواء أذن  
 الولي أم لا فان أذن  
 له في النكاح  
 صرح فان بلغ رشيدا  
 ثم يذركل ماله  
 الحاكم لا الولي وان  
 فسق لم يعد عليه  
 الحجر والبلوغ  
 بالاحتلام أو بانسكال  
 خمس عشرة سنة أو  
 بالحيض والحبل  
 في الجارية

### باب الحوالة

### باب الحوالة

هي بفتح الحاء الأصح من كسرهما وهي في اللغة التحول والانتقال وفي الشرع عقد يقتضي نقل دين من ذمة



الى ذمة و يطلق على انتقاله من ذمة الى أخرى والاصل فيها قبل الاجماع خبر المصنفين مطلق الفقه عظم واذا  
 أصبح أحدكم على ملى فليتبّع باسكان التام أي فليحتسب كل رواه هكذا البيهقي والحوالة يبيع دين بدين يجوز  
 للعاية وقيل هي استيفاء فكذا المحتال استوفى ما كان له في ذمة المحيل وأقرضه للعال عليه أركانها ستة  
 كما أشار اليها المصنف بقوله (يشترط فيها) أي في صحتها (رضاء المحيل) وهو الركن الأول وهو من عليه الدين  
 للمحتال (و) الثاني (قبول المحتال) وهو صاحب الدين الذي على المحيل (دون) اشترط (رضاء المحتال عليه)  
 وهو الركن الثالث الذي عليه دين المحيل والرابع الصيغة وهي ايجاب وقبول أي ايجاب من المحيل  
 وقبول من المحتال والسادس الدين أي الدين الذي هو على المحتال عليه ودين المحتال على المحيل كما علم مما  
 مر أفتوا المصنف لم يصرح بهذين الركنين أي الصيغة والدين لكنهما مأخوذان عنه بطريق الزوم كما  
 هو ظاهر وقد أشار الى ذلك بقوله (ولا تصح) أي الحوالة (على من لا دين عليه) أي لا للمحيل على المحتال عليه  
 ولا للمحتال على المحيل وهذا هو الركن السادس المأخوذ منه بطريق الزوم وهذا ينافي أن الحوالة يبيع  
 أي ليس للمحتال عليه شيء يحصل عوضا عن حق المحيل ومن قال انما استيفاء يقول بصحتها وكان المحتال  
 استوفاه من المحيل وأقرضه للعال عليه وهو في الحقيقة ضمان لا يبرأ منه المحتال عليه بمعنى أنه ضمن  
 المال للمحتال فلا يدين تسلمه كالضامن (وتصح) الحوالة بدين (الزوم) للمحتال (على دين لازم) للمحيل على  
 المحتال عليه ولو كان ما لا وذلك كمن ابيع بعد الزوم أو قبله فتصح الحوالة بهو عليه لا لاعتراض  
 عنه ولا عليه كدين السلم ودين الجعالة قبل اقرض من العمل وصحة الحوالة المذكورة منطوقة عن التقييد  
 بكون الدين المذكورين متفق السبب أو مختلفيه ولا فرق فيما بين كونهما مطلقين أو مقترنين وقد  
 قيد المصنف صحة الحوالة المذكورة بقوله (بشرط العلم) أي علم المحتال والمحيل (بما يحال به) أي بما يحال  
 (عليه) لأن الجهول لا يبيع بمعنى القول بانه يبيع ولا استيفاءه على القول به (و) بشرط العلم (بتساوئهما)  
 أي الدين المذكورين وهما دين المحتال به ودينه (جنسا) كذهب وقضة (وقدرا) كعشرتم مثلا (و) بشرط  
 العلم بالدينين (صحة وتكسيرا وحالوا وأحلا) فالقول المصنف وصفة عطفها على جنسا وجعل قوله وصحة  
 وتكسيرا الخ أمثلة لها المكان أنسب بمقابلها لأن الصحة وما بعدها راجع الى الصفة أي صفة الدين كما  
 فصل غيره والمراد العلم بالتساوي في الواقع وعند المتعاقدين واتما اشترط هذا الشرط في صحة الحوالة لأنها  
 ليست على حقيقة المعاوضات وهي معاوضة أرفاق يجوزت للعاية فاعتبر فيها الاتفاق والعلم بما ذكر  
 كافي اقرض فلا تصح مع الجهل بما يحال به أو عليه كليل الذب ولا مع اختلافهما قدرا أو وصفا أو جنسا  
 ولا مع الجهل بتساوئهما فاعلم أنه لو كان يسكر على زيد خمسة ولز يدعى عمرو عشرة فالدين يذكران بمخمسة  
 منها صح ولو كان باحد الدينين توثيق برهن أو ضمان لم يوثق في صحة الحوالة ولم ينتقل الدين بصفة التوثيق بل  
 يسقط التوثيق بل يبرأ الضامن وينتقل الرهن بها (ويبرأها) أي الحوالة (المحيل من دين المحتال) يبرأ  
 (المحتال عليه من دين المحيل ويقول حق المحتال) أي تطلره (الذمة المحتال عليه) وقد نقل الماوردي الاجماع  
 على ذلك (فان تعذر على المحتال أخذه) أي الدين المحتال به على المحتال عليه (ل) لاجل (فلس المحتال عليه أو)  
 تعذرا أخذه (بجنه) أي ما سكره الدين المذكور (أو) تعذرا أخذه (لغير ذلك) أي غير ما ذكر من الفلس  
 والجد وذلك كلوت فاشترى جوابات الشرطية بقوله (لم يرجع) أي المحتال (الى المحيل) كما لو أخذ  
 عوضا عن الدين وتلف في يده وان شرط يساره أي المحتال عليه أو جهله فانه لا يرجع على المحيل كمن اشترى  
 شاة هو مغرور فيه واتلما علم

يشترط فيه ارضا  
 المحيل وقبول المحتال  
 دون رضا المحتال عليه  
 ولا تصح على من  
 لا دين عليه وتصح  
 بدين لازم على دين  
 لازم بشرط العلم  
 بما يحال به وعليه  
 وتساوئهما جنسا  
 وقدرا وصحة  
 وتكسيرا وحالوا  
 وأحلا و يبرأ بها  
 المحيل من دين المحتال  
 والمحتال عليه من  
 دين المحيل ويقول  
 حق المحتال الى ذمة  
 المحتال عليه فان  
 تعذر على المحتال  
 أخذه لفلس المحتال  
 عليه أو بجنه أو  
 غير ذلك لم يرجع  
 الى المحيل

باب الضمان

باب الضمان

هولة الالتزام وشرعا يقال لالتزام دين ثابت في ذمة الغير أو احصا لعين مضمونة أو بدن من يستحق حضوره

ويقال للمصدق القدي يحصل به ذلك ويسمى الملتزم لذلك ضامنا وزعميا وكفيلًا وغير ذلك والاصل في ذلك قبل  
 الإجماع أخبار كثير الرعي غارم رواه الترمذي وحسنه وابن جابر وعنه وخبرنا كما يمسند صحيح أنه  
 صلى الله عليه وسلم يحمل عن رجل عشرة دنانير والضمان مشتق من التضمين وأركله خمسة ضامن  
 ومضون له ومضون عنه ومضون وصيغة فالمضون له هو صاحب الدين والمضون عنه من عليه الدين  
 والمضون هو الدين نفسه والصيغة هي قول الضامن للمضون له ضمانت لك المال الذي الت على زيدها كما تعلم  
 من كلام المصنف وقد أشارا المنصفي في الاول بقوله (يصح ضمان من يصح تصرفه في ماله) أي مال نفسه  
 أي الضامن بأن يكون من أهل التبرع وهذا الشرط في الضامن الذي هو الركن الاول فاضافة ضمان الى من  
 من اضافة المصدر الى فاعله وقد فرغ على مفهوم هذا الشرط فقال (فلا يصح الضمان من صبي ومجنون)  
 لعدم أهليتهما للتبرع الذي هو الشرط في الضامن (و) لامن (سفيه) سحر عليه لعدم تصرفه في ماله (و) لا  
 من (عبد لم يأنه سيده) في الضمان لعدم أهليته للتبرع وشمل اطلاقه العبد لقن والمدير وأما الولد  
 والمأذون له في التجارة وغيره وأما من بعضه حر فإن لم يكن ينعون بالسيد مائة أو كان وضمن في نو به السيد  
 فكفيرة وإن ضمن في غيره صاع والمكاتب بلاذن كالقن وبلاذن على قولين في تبرعائه والاصح الضمة وهو  
 مقتضى اطلاق المصنف ودخل في اطلاقه الاخر من التي تنهم اشارته فيصح ضمانها بها وسائر تصرفاته  
 وكذلك السكران المتعدي بسكره في الاصح وبشرط فيه أيضا الاختيار ليخرج المكره فلا يصح ضمانه  
 ولو كان عبداً كرهه سيده (و) يصح الضمان (من مجبور عليه بفلس) كما يصح شراؤه بثمن في ذمته  
 ويطلب اذا أيسر بعد ذلك بخبر ونص من السفيه الذي لم يجبر عليه (و) يصح الضمان من (عبد أذن له  
 سيده) في الضمان ومثله المكاتب عند الاذن وبذنه فلا كافر وقد أشار الى الركن الثاني مع شرطه فقال  
 (وبشرط) لصحة الضمان (معرفة المضون له) وهو الركن الثاني وهو من له المال والمصدر في كلامه مضاف  
 الى المفعول أي معرفة الضامن عين المضون له لتفاوت الناس في استيفاء الدين تسليم ولا تشديد أفتى ابن  
 الصلاح بأن معرفة وكيله كعرفته وابن عبد السلام وغيره بخلافه قال شيخ الاسلام وهو الوجه (ولا يشترط  
 رضاه) أي المضون له لأن الضمان محض التزام لم يوضع على قواعد المعاهدات وأشار الى الركن الثالث  
 وهو المضون عنه ومن عليه الدين فقال (ولا يشترط (رضاه المضون عنه) ان يجوز أداؤه دين الغير بغير اذنه  
 فالترامه في الذمة أو الى الجواز زيد على صحة الضمان عن الميت ما رواه الشيخان وهو أنه صلى الله عليه وسلم  
 أثنى بجنائزته لصلبي عليهما فقال هل ترك من شيء قالوا لا قال فهل عليه دين قالوا نعم ثلاثمائة دينار قال صلوا على  
 أخيكم فقال أبو قتادة صل علي، وعلى دينه صلى عليه (ولا يشترط (معرفة) كالأب يشترط رضاه وأشار الى  
 الركن الرابع مع شرطه وهو الدين المضون مع شرطه المذكور فقال (ويشترط أن يكون المضون ديناً ثابتاً  
 معلوماً) فقدرنا وجهاً وصيغة وعينا فلا يصح الضمان قبل ثبوته كنفقة القذلة وثبته فلا يسبغه كالشهادة  
 أي فلا يسبق الضمان الدين لأن الدين يجب في الضمان وموجب له فلا يتقدم على موجب وسببه وهو  
 الدين كما أن الشهادة لا يصح تقديمها على موجبها وسببها الذي هو دعوى المدعى وشمل كلام المصنف بقوم  
 الكتابة فثبتاً ما تعلق ولكن لا تؤهل الى الزوم بحال ولا يصح ضمانها كما لا يصح الرهن بها وخبرنا بالمعلوم المحمول  
 فلا يصح ضمانه لانه آتيات ما في التمة بعقد فاشبه البيع والاجارة ويصح ضمانه بل لا يلائم ما معلوم العدد  
 والسن والرجوع في اللون والصقة الى الغالب بثمن ابل البلد ولان الضمان تاولا البراءة والبراءة من صحت  
 فكذلك ضمانها وليس من المجهول مال الوضمن من واحد الى عشرة فانه يصح له دم وجهه ويكون ضمانه فيه  
 لتسعة على الاصح عند النزوي وعبر المصنف بقوله دينا ولم يعبر بقوله سقاوان كان يشمل الاعيان المضونة  
 وهي مما يصح ضمانها قصد الاخراج نحو القصاص وجد القذف فانه لا يسمى دينا ولا يصح ضمانه وهو داخل

يصح ضمان من يصح  
 تصرفه في ماله فلا  
 يصح الضمان من  
 صبي ومجنون وسفيه  
 وعبد لم يأنه له  
 سيده ويصح من  
 مجبور عليه بفلس  
 وعبد أذن له  
 سيده ويشترط  
 معرفة المضون له  
 ولا يشترط رضاه  
 ولارضاه المضون  
 عنه ولا معرفته  
 ويشترط أن يكون  
 المضون ديناً ثابتاً  
 معلوماً

فيحتاج من غيره إلى رد بقيد يخرج ما دخل فيه محاذ كـ كان يقول أن يكون المضمون ديناً بائناً يبرح به الإنسان على غيره وما ذكرنا لا يصح التبرع به على أحد وقد أشار المصنف إلى الركن الخامس بقوله (وأن يأتي) أي الضامن (بلفظ) صريح أو كناية أو ما يقوم مقامه من الكتابة مع التنية وإشارته الأخرى الفهمه وقد وصفنا اللفظ الذي يأتي به الضامن بقوله (يقضي) أي يستلزم ذلك اللفظ الصادر من الضامن (الالتزام) أي التزام الضامن للبال المضمون في ذمته أي يدل ذلك اللفظ عليه ويشعر به وذلك (كضمت دينك) الذي على فلان) أو بجملة (ونحو ذلك) كتقدمته والتزمته وهما الالتقاط صريحة لذكر المال فيها وأذا لم يذكر المال فهي كناية فإذا تولى المال وعرف قدره صرحوا بالأفلا (ولا يجوز تعليقه) أي الضمان (على شرط مثل إذا جاء شهر رمضان فقد ضمنت) أي المال الذي لك على فلان أو بشرط براءة أصيل لخالفه مقتضاه ولا يصح توقيفه نحو أنا ضامن ما على فلان في شهر فلان مضى برئت (ويصح ضمان الدرك) وهو التنية أي المطالبة سمي بذلك لالتزامه الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله ومطالبتة به والدرك بفتح الراء وسكونها ويسمى أيضاً ضمان العهد لأن الحاجة تدعو إلى معاملة من لا يعرفه ورعاً يخرج مباحه مستحقاً فاحتمل إلى التوق في معاملة ذلك ولكن انما يصح هذا الضمان المذكور (بعدم قبض الثمن) لأنه حينئذ يدخل في ضمان البائع وبالعكس أي بعدم قبض المشتري للمبيع (وهو أن يضمن) شخص (للمشتري الثمن) إن خرج المبيع مستحقاً (أو) خرج (معييباً) ورد وأن يضمن للبائع المبيع إن خرج الثمن مستحقاً وصيغة ضمان الدرك أن يقول الضامن ضمنت عهدك الثمن أو دركه أو خلاصته منه أو يضمن الثمن إن خرج المبيع معيباً ويضمن المشتري للبائع إن خرج الثمن مستحقاً وهذا مستثنى من كون المضمون بائناً وإن كان هذا ضمان الدرك والمستثنى منه ضمان دين لكنه لما كان يؤدى إلى ضمان الدين يتعلق العين المضمونة فلا يطلب به إلا ما صح استثناءه حيث يضمن ضمان الدين التائب بهذا الاعتبار وشرط في المضمون أيضاً كونه لازماً ولو لا كونه بعد لزومه أو قبله فيصح ضمانه في هذا اختياراً لأنه أي إلى الالتزام بنفسه ولا يصح ضمان المجهول من الجنس والقدر والصفة سواء المستقر وغيره كدين السلم وعن المبيع قبل قبضه وتقدم أنه يستثنى من المجهول المذكور ما دل الدية وقد مر الكلام عليه قبل هذا مع غلبة عدم صحة ضمان المجهول (والضمون له) وهو صاحب الدين (مطالبة الضامن) ومطالبة (المضمون عنه) وهو الأصل الذي عليه الدين بأن يطالب بها جميعاً أو يطالب أي بمائها بالجميع أو يطالب أحدها بما يرضاه والآخر بما يقبضه أما الضامن فلغير الرعي غارم وأما الأصل فلأن الدين باق (فإن ضمن عن الضامن ضامن آخر) بأن قال ذلك الآخر أنا ضمن المضمون عنه عن هذا الضامن أي بدلا عنه فيكون الضامن حينئذ اثنين فالظاهر أن عن اسم عنى البدل وقوله (طالب) أي الدائن الذي هو المضمون له (الكل) فهو له بالفعل قبله والجملة جواب للشرط أي طالب الدائن كل من الضامتين والأصل أي الدين ما جابعا وما على الانفراد أي كل واحد على انفراد ممكن الدين وبعبارة كما تقدم (فإن طالب) صاحب الدين (الضامن) فللضامن مطالبة الأصل) أي الذي عليه الدين (بقتلضيه) أي بخلصه أي بغيره من مضاف بالفعل والمفعول محذوف (أن ضمن) الضامن (بأنه) أي المضمون عنه وجواب الشرط محذوف دل عليه المتقدم أي فللضامن مطالبة الأصل بخلاف ما إذا لم يطالبه فإنه لم يوجه عليه غطاب ولم يقرضه (فإن أبرأ) أي مستحق الدين (الأصيل) أي الذي عليه الدين (رأ الضامن) من الضامن (وإن أبرأ) أي المضمون له (الضامن) من الضامن (لم يبرأ الأصل) من الدين فلصاحب الدين مطالبتة وانما يرى الضامن حينئذ لرفع الغمة بسبب إسقاط المضمون له الضامن وأما الأصل فيبقى عليه المسال بهما لأن إسقاط التوبة لا يسقط الدين كل من وضامن الضامن بالنسبة إلى الضامن كالضامن بالنسبة إلى الأصل فإذا برى الضامن يرى ضامنه وإذا برى ضامنه لم يبرأ هو أي الأصل (فإن قضى) أي أدى

وأن يأتي بلفظ  
يقضي الالتزام  
كضمت دينك أو  
تحملت ونحو ذلك  
ولا يجوز تعليقه  
على شرط مثل  
إذا جاء رمضان  
فقد ضمنت ويصح  
ضمان الدرك بعد  
قبض الثمن وهو أن  
يضمن للمشتري الثمن  
إن خرج المبيع  
مستحقاً أو معيباً  
والضمون له مطالبة  
الضامن والمضمون  
عنه فإن ضمن عن  
الضامن ضامن آخر  
طالب الكل فإن  
طالب الضامن  
فبالضامن مطالبة  
الأصيل بخلصه  
أن ضمن بأنه فإن  
أبرأ الأصل برئ  
الضامن وإن أبرأ  
الضامن لم يبرأ  
الأصيل فإن قضى

(الضامن الدين) المضمون (رجع) أى الضامن المؤدى (به) أى بما أدا من الدين (على الأصل إن كان)  
 أى الضامن (ضمن) الدين (بأذنه) أى المضمون عنه أى وأدى بأذنه أيضاً لأنه صرف ماله إلى منفعة  
 الغير بأمره فأشبه ما إذا قال علف دابتي فعلقها أو أدى بغير أذنه لأن الأذن في الضمان أذن بجائز تب  
 عليه من الأداة ولا نذمته قلنا استغلت بالدين (والأ) أى وإن لم يكن ضمن بأذنه (فلا) رجوع له على  
 المدين الذى هو المضمون عنه لأنه متبرع بإعطائه الدين للمضمون له (سواء قضاءه) أى أداه (بأذنه أم لا) أى  
 أم لم يكن بأذنه بأن أعطاه من تلقاء نفسه متبرعاً لأن الأداة عليه الضمان ولم يأذن نفسه نعم أن أذن في  
 الأداة بشرط الرجوع رجوع ومن أدى دين غيره بأذنه ولا ضمان رجوع وإن لم يشترط الرجوع العرف  
 بخلاف ما إذا بدلا أذن لأنه متبرع (ولا يصح ضمان الأعيان كلفصوب) أى كضمان رد ماله كوهكذا  
 بقية الأعيان فالمراد ضمان رد ماله كالأعيان كانت في يد غيره ومضمونة عليه (و) كذا العوارى جمع عارية  
 أى عين معارف فلا يصح ضمان ردّها وهذا مفهوم قوله سابقاً بشرط المضمون كونه ديناً ما يتاوضع كقالتها  
 أى كفالة ردّها إلى مالكها أو إذا ردّها الكفيل برئ من الكفالة فإن تذر ردّها هاهنا عليه فمقتضى وجهان  
 كالوجهين في وجوب الغرم على الأصل إذا مات المكفول وساقى بيان الوجهين من الوجهين فإن أوجسنا  
 فهل يجب في الفصوب أقصى القيم أو قوته يوم التلف لعدم تعدد الكفيل وجهان قال في زيادة الرخصة  
 الثاني أقوى أمالو ضمن قيمته إذا تلفت فبأنه يغوى على غرامة الكفيل عند موت المكفول له أن قلنا نعم  
 صح والأفلا وهو الصحيح لأن القيمة قبل التلف في العين غير واجبة وأما إذا لم تكن العين مضمونة على من  
 هي في يده كالوديعة والمال في يد الشريك ولو كسب الوصى فلا يصح ضمانه قطعاً لأنها غير مضمونة  
 الرد أو واجب فيها الفعلية أي بين الوديعة وبين مالكها بان يسلمه مفتاح المكان ويقع له الباب (وتصح  
 الكفالة يدين من عليه مال) لحق الله تعالى تركه كفارة أو لا دوى ولو دعيه وافتع من أداها فبكفاله  
 كفالة يدين أى يكفل احضاره بحسب الحكم (أو) تكون الكفالة (يدين من عليه عقوبة لا دوى) وذلك  
 (كالقصاص وحدا القذف) وكالتعزير لأنه حق لازم فاشبهه المال لكن (بأذن المكفول) ولو بناه  
 والاتفاق مقصود هاهنا احضاره لانه لا يبره الحضور مع الكفيل حينئذ فلذلك توقفت صحته على الأذن  
 (وإن كان عليه) أى على الأدنى (حدا لله) وفي نسخة حد لله بغير ألف قبل لفظ الحلالة وهي صحيحة أيضاً  
 وجواب الشرط قوله (فلا تصح) الكفالة أى كفالة من عليه حق الله تعالى وذلك كدخرو زنا وسرقة  
 وتهازل به المتعلقة بالأذى لأن الأمور من يسترها والسي في اسقاطها ما أمكن وإن تحتم استيفؤها كما  
 اعتمد المرئى الكبير خلافاً لبعضهم ولا تصح الكفالة يدين من عليه دين لا يصح ضمانه كنجوم الكتابة  
 (ثم إذا صححت الكفالة) أى عقده فهو جود أركانها السابقة أول الباب وهي كفيل ومكفول وصيغة فلم  
 يتقص منها إلا المال لأن القصد هنا احضار البدين فقط لا المال وقول المصنف (فاطلق) بالبناء لفاً فعل وهو  
 يعود على العاقد سواء كان الكفيل أو المكفول والمفعول محذوف أى العقد عن الأجل ويدل لهذا  
 قول المصنف فيما يأتى وإن شرط أجلاً ويحتمل قرأته بالبناء للفعول ويكون الغم فيه عما شاعى العقد  
 أى أطلق العقد عن تقيده بالأجل والوجه الفعلية معطوفة على الجمله الشرطية لأن أوجه هذه الفقه مجرد  
 العطف مع ما قبله من الترتيب والقسمة لأن الإطلاق واقع بعد الصلة المذكورة ولا يكون مقبداً  
 عليه لأن إطلاق العقد عمداً لا يكون إلا بعد صحته والتعقيب لازم هنا لأنه إذا خلا العقد المذكور عن  
 التقييد بالأجل في الحال ثم أراد أن يقيد به عند ذلك بالأجل فلا ينعى به بل ينصرف الحال كإسائى في كلامه  
 فظهر من هذا أن التعقب هنا فائدة وليست الفاعلية السببية مع العطف وإن كان الكثير في ذلك مثل قوله  
 تعالى خلق فسوى لأنهم إذا دخلت على جملة ماضوية كانت السببية غالبة بالهاضما ظهر والله أعلم ثم أشار

الضامن الدين  
 رجوع به على  
 الأصل إن كان  
 ضمن بأذنه والأفلا  
 سواء قضاه بأذنه أم لا  
 ولا يصح ضمان  
 الأعيان كلفصوب  
 والعوارى وتصح  
 الكفالة سدن من  
 عليه مال أو يدين  
 من عليه عقوبة  
 لا دوى كالقصاص  
 وحدا القذف بآذن  
 المكفول وإن كان  
 عليه حداً فلا  
 تصح ثم إذا صححت  
 الكفالة فاطلق

المصنف في جواب اذا الشرطية بقوله (طوب) أي الكفيل (به) أي باحضاره عند المكفول له (في الحال) لان كل عقد صحيح حالاً أو مؤجلاً اذا اطلق كمن حالاً كالعوض في البيع والاجارة (وان شرط) أي الكفيل (أجلاً) معلوماً له ما فأنشأ في جواب ان بقوله (طوب) أي الكفيل (به) أي بالمكفول أي طوب باحضاره (عند) حلول الاجل وان انقطع خبره أي المكفول (لم يطالب) أي الكفيل (به) أي بالمكفول أي باحضاره عند المكفول له (حق يعرف) الكفيل (مكانه) أي اخل الذي حل فيه فاذا عرف محله وسهل عليه احضاره وجب عليه الاحضار بخلاف ما اذا لم يعرف محله أو عرفه ولم يسهل عليه الاحضار لم يجب عليه احضاره عند انقطاع الخبر لعدم إمكان احضاره واذا عرف محله وجب عليه احضاره سواء كان في مسافة القصراً وفوقها بشرط أمن الطريق وليس ثمن عنه منه (و) لكن اذا عرف محله (بجمل مدة الذهاب والعود) أي الرجوع من المكان الذي هو فيه (فان لم يحضره) أي أن لم يحضر الكفيل المكفول (حسب) حتى يحضره لانه قادر على احضاره ويستحسنه الى أن يحضره (ولا تازمه غرامة ما عليه) من المال أو لعين المكفولة أي لا يترتب له مال كما (وان مات المكفول سقطت الكفالة) لان الاحضار منوط بالحياة لانه الذي يخطر بالبال وقيل يطالب الكفيل بما عليه من الحق وقيد بالقاضي بما لنا تكفل بعد شئ به (لكن ان طوب باحضاره) أي المكفول الذي قد مات (قبل الدفن) لاجل (أن يشهد على عينه) كودانه اذا تمحّل الشاهد عليه كذا. ولم يعرف اسمه ونسبه قال في المطلب ونظر اشتراط ان الوارث اذا اشترطنا ذن المكفول وظاهر أن محله فيعتبر اذنه والا فاعتبار ذن وليه وقوله (وأمكنه) أي الكفيل (ذلك) أي الاحضار المذكور أو اوفيه الحال والجهة الحالية وتكون قدنا في الجواب بعد هاهو قوله (لزمه) أي الكفيل (احضاره) وصورت ذلك كانه يكون على شخص دين وهناك شهود على صورته ولم يعرف اسمه ونسبه ثم مات فأراد صاحب الدين أن يحضره للقاضي ليشهد الشهود على صورته خوفاً من ضياع حقه فيمكنه شخص ويشهد في كلام المصنف بضم أوله وفتح ثالثة والله أعلم

### باب الشركة

بكسر الشين واسكان الراء وفتح الشين مع كسر الراء واسكانها وهي لفظة الاختلاط وشرعاً عبوت الحق في شئ اثنين فأكثر على جهة التمتع بهذا والاولى أن يقال هي عقد يقتضي ثبوت ذلك والاصل فيما قبل الاجماع خبر السائب بن زيد أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث أي قبل البعثة فهو مصدر مجيء معناها والمراد منها بعثة نبي صلى الله عليه وسلم الى سائر الامم واقتصر بشركته بعد المبعث وخبر يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فانا خانه فرجعت بينهما رواهما أبو داود وصحح اسنادهما والمراد بالفرج من ع البركة من مالهما وأركانها خمسة عاقدان ومعهود عليه وعمل وصيغة وقد أشار المصنف الى الركن الاول بقوله (تصح) أي الشركة (من كل) شخص (جائر للتصرف) مع مثله وهما أي الجائر للتصرف مع مثله العاقدان للشركة فقد أشار الى ما مع هذا الشرط فلا تصح من صبي ومجنون ولا من مقبى حج عليه في ماله ومجته من الجائر المذكور بالاجماع لان كل واحد من الشريكين متصرف في ماله بحق المثل وفي مال الشريكة بالذنه فهو وكيل عن صاحبه في التصرف وهو كله (وهي) أي الشركة مطلقة (أنواع) أربعة شركة أمدان بأن يشركا أي اثنان ليكون بينهما كسبهما يدهما متساوية كان أو متفاوتا مع اتفاق الحرفة كخطاطين أو اختلافهما كخياط ورفاء وشركة مفاوضة بفتح الواو من تفاوض في الحديث شرعاً ليه جميعاً ولا بأن يشتركا ليكون بينهما كسبهما يدهما متساوية أو متفاوتا وعلم ما يفرم بسبب غصب أو غيره وشركة وجوباً بأن يشتركا ليكون بينهما نسباً أو تفاوتاً ربح ما يشترياه بموئيل أو حالاً

طوب به في الحال  
وان شرط أجلاً  
طوب به عند  
الاجل وان انقطع  
خبره لم يطالب به  
حتى يعرف مكانه  
وعجل مدة الذهاب  
والعود فان لم يحضره  
حسب ولا تازمه  
غرامة ما عليه وان  
مات المكفول  
سقطت الكفالة  
لكن ان طوب  
باحضاره قبل  
الدفن لان يشهد  
على عينه وأمكنه  
ذلك لزم احضاره

### باب الشركة

تصح من كل جائر  
التصرف وهي  
أنواع

ثم بيعانه وشركة عنان بكسر العين على المشهور من عن الشيء تظهر أو من عنان الغاية لاستواء الشرير يكن في ولائه الفسخ والتصرف واستحقاق الرجوع على قدر مالهما كاستواء طرفي العنان وقد اقتصر المصنف عليها فقال (واعتصم منها) أي من هذه الأربعة (شركة العنان) خاصة دون غيرها من بقية الأنواع الثلاثة المتقدمة وهي باطلة لأنها مشتركة في غير مال كالشركة في احتطاب واصطيد وكثرة الفرز في الأسهميا مشتركة المفوضت من أن تباين المفاوضة وفيها مال شركة العنان بصحت وقد أشار المصنف إلى أن الركن الثاني مع ضابط شركة العنان فقال (وهي أن يائي كل واحد منهما) أي الشخصين البالغين العاقلين المختارين عند ائادة اشتراهما (بمال) فالجارو البحر ورمثعلق يائي بخلاف الذي قبله فهو متعلق بمحذوف صفة ولو احدث على قاعدة أن القروفي والبحر ورات تكون أحوال الأبعد المصارف وصفات بعد التكرات كما هالان واحد انكرة والمعنى أن كل شخص ممن ذكر يحضر المال ويهتبه لاجل الشركة مع رجل آخر بالصفة السابقة وهذا ما بعدهم والمعقود عليه (وتصم) أي الشركة (على النقود) أي الذهب والفضة (و) تصم أيضا على كل مثلي ولو تباين اغلخص الشركة بالنقد المضروب بخلاف القراض فإنه يختص به أما صحة الشركة على النقود في الاجماع وأما على المثلي فلاه أنا خلط بمثله ارتفع معه التميز فأشبهه النقادين بخلاف المتقومات فلا تجوز الشركة عليها لأنه لا يمكن الخلط فيها لأنه رعايتانف مال أحدهما يبقى مال الآخر فلا يمكن قسمته بينهما وتظاهر اطلاقه جزاء الشركة على النقود ولو كانت مغشوشة قال في العدة وهو الفتوى وإن استقر في البلد وواجهها وصحة في زواياها وروضة وماذ كرمين منع الشركة في المتقروض إذا كان على الوجه المتقدم بأن آخر جاما لين وعقدت الشركة عليهما فلورر نامتقوما واشترياه فمقدمكاشما وذلك بالبلغ من الخلط فإذا انضم اليه الاذن في التصرف تم العقد وحصل (ويشترط) لصحة على الوجه الذي تقدم (أن يخلط المالان) المعقود عليهما قبل العقد (ببعض لا يميزان) ليتحقق معنى الشركة بأن لا يعرف كل واحد منهما ولا يميز عن الآخر (و) يشترط لصحة أيضا (أن يكون مال أحدهما من جنس مال الآخر ومن) صقته كذهب مع ذهب وفضة مع فضة وكبر بر وشعر بشعر فإذا اختلفا جنسا كبر بشعر وذهب بفضة فلا يصح ولو حذف المصنف هذا الشرط لكان أخصراه مستغنى عنه بما قبله لأنه يلزم من شرط صحة اختلاط المالين وعدم تميز أحدهما من الآخر كون المالين من جنس واحد أو يقدم هذا على ما قبله بأن يقول ويشترط لصحة الشركة أن يكون مال أحدهما من جنس الآخر ثم يقول ويشترط لصحة الشركة أيضا أن يخلط المالان قبل العقد الخ لأنه لا يلزم من كونهما من جنس واحد أن يخلط قبل العقد ذلك يحتاج إلى أن يقول ويخلط أي المالان أو يقدم هذا الآخر فتأمل منصفاه وقوله (فلو كان لهما) أي أحدا الشرير يكن (ذهب ولهما) أي الشريك الآخر (فضة أو) كان (لهما حطة ولهما شعر أو) كان (لهما) نقد (صحيح ولهما) نقد (مكسر) مقرر على مفهوم الشرط المذكور والمالان الأولان لا اختلاف الجنس والاخير لا اختلاف الصفة وقوله (ليرد يصح) جوابا للشرطية ومن صور الاختلاف المضار باختلاف نوع النقد ولا يفرض اختلاف القيمة ومن اختلاف الصفة اختلاف البرقي الباسن والجره ككبيرا بيض وبر آخر كبر الحجاز والايض كبر مصر وفي بعض النسخ ذكر الروا بدل أو أو الظاهر أنها بمعنى أولان القصدان المال المخالط أمانا يكون مختلفا بالجنس أو بالصفة أو بالتوقع بخلاف الواو فاتها تقيدا لاجتماع الامثلة وليس هذا مقصودا وعدم الصفة في جميع ما ذكر لان التميز (أ) وإن عسر في بعضها يخلط برأبيض بر آخر وقد أشار المصنف إلى الركن الثالث وهو العمل بقوله (ويشترط) لصحة الشركة أي لصحة التصرف في المال المشترك (أن ياذن كل منهما) أي كل واحد منهما (للمشرك) (الآخر في التصرف) في المال المعقود عليه الشامل للمال نفس الاذن وهو المقصود لان مال الآخر تصرف فيه بطريق الملكية فإن أذن أحدهما تصرف الآخر في الكل والاذن في نصيبه فقط أي

واعتصم منها شركة العنان وهي أن يائي كل واحد منهما بمال وتصح على النقود وعلى كل مثلي ويشترط أن يخلط المالان بحيث لا يميزان وأن يكون مال أحدهما من جنس مال الآخر وصقته فلو كان لهما ذهب ولهذا فضة أو لهذا حطة ولهذا شعر أو لهذا صحيح ولهذا مكسر ليصح ويشترط أن ياذن كل منهما للآخر في التصرف

(د) قوله لان التميز وإن عسر كذا بالاصل وانظر الخبر ولعل الاصل لان التميز موجود وإن عسر الخ وجوه اذ معصمه

نصيب الاذن وتعتبر المصنف بالاذن في التصرف كغير المنهاج وغير في الرخصة وأصلها بلطف يدل على  
 الاذن في التصرف والتجارة وقد فرع على شرط صحة التصرف بالاذن قوله (فتصرف كل منهما) أي  
 الشريك (بالنظر) فيما يصلح للمال المشترك (والاحتياط) فيه فهو عطف تفسير على النظر أي فلا يبيع  
 بغير فاحش ولا يشترى ولا يبيع الاند بالبلد ولا يبيعه إذا كان فيه ضرر عليهما وقد فرع المصنف على  
 مفهوم هذا القيد فقال (فلا يسافر) أي أحد الشريكين (به) أي للمال المشترك لأن السفر فيه خطر (ولا  
 يبيع) أي الواحد المذكور شيئاً (ب) بمن (أو جمل) قصيراً كان الأجل أم طويلاً فالمعنى من التغرير بمال الغير  
 وهو الشريك وكذلك لا يبيع بمن المثل وهناك راغب يزاد قبله من اضرار الشريك ولا يكلف أن يكون  
 تصرفه بالقطعة وهو شرط ما يقع فيه مع عاجله بالمال فالمعنى من العسر عليه والمشفقة فيبني حيث أن  
 يفسر النظر والاحتياط في كلام المصنف بالمصلحة قال في الرخصة وأصلها فلو باع بغير فاحش لم يصح  
 نصيب شريكه وفي نصيه قولان في تفريق الصفة فإن لم تفرقها وقتلنا عدم الصحة في الجميع بقى المبيع على  
 ملاكهما أو الشركة بمجالها وان قلنا بالتفريق أي بجهة البيع في نصيبهما فنقصت الشركة في المبيع وصار  
 مشتركا بين المشتري والشريك وان اشتري بالعين نظر ان كان الشراء بالعين فكلا باع وان اشتري في النقطة لم  
 يقع للشريك وعليه وزن الفهم من خالص ماله (ولا يشترط) لصاحبها (تساوى المالكين في القدر بل ثبتت  
 الشركة مع التفاوت بينهما فلا محذور فيه بأن يكون لأحدهما ثلث وللآخر ثلثان (ويكون) حيث دل (ب) مع  
 في المال المشترك (و) يكون (الخسران) فيه مشتركاً (لأحدهما) حال كونهما موزعين على قدر المالكين باعتبار  
 القيمة لا الأجزاء وان تفاوتت الشريكان في العمل والمراد قد درهما باعتبار القيمة لا باعتبار المثل فلو كان  
 لأحدهما الرب فبح قيمته ما تفرق ولا خرب قيمته تحسبون فالرب بينهما الثلثين والثلث (فان شرطاً) أي  
 الشريكان (ذلك) المذكورين كون الرب والخسران على قدر المالكين بأن شرطاً أن لصاحب المائتين ثلثا  
 ثلثين ولصاحب المائتين ثلثاً ويقاس على ذلك الخسران بأن يجعل على صاحب المائة ثلثان من الخسران  
 وعلى صاحب المائتين ثلثه منه أو شرطاً التساوي فيهما مع التفاوت وقد صرح المصنف بجواب الشرط  
 فقال (بطان) الشركة خلفاً لذلك موضوعاً لكل منهما على الأثر بجزء عمله في القراض القاسم  
 (فان عزل أحدهما) أي أحد الشريكين المأذون به (عن التصرف انعزل) جواب لان والجار والجور  
 متعلق بعزل فلا ينفذ تصرفه أي المعزول بعد ذلك وفي نسخة فان عزل أحدهما الآخر اخرج والمعنى واحد  
 لا اختلاف في الزيادة وصورة العزل أن يقول أحدهما الآخر عزلتك أو لا تصرف في نصبي (والشريك  
 الآخر) (العازل) (التصرف) في المالكين ماله بطريق الملكية وما لا يشترط في الاذن لأنه بقوله المذكور لم  
 يعزل بل تصرفه في كل ما عطل ولا يعزل إلا المخاطب ويستتر تصرفه (إلى أن يعزله صاحبه) المعزول لان  
 الاذن في التصرف كان باقياً ثم يعزل بعزل صاحبه فإلى متعلقة بالفعل المقدر وفي نسخة لا أن يعزله  
 صاحبه فالمستثنى منه هو التصرف أي ما التصرف في كل زمن الا في زمن العزل فليس لهذا في الحقيقة  
 المستثنى منه هو عموم الأحوال والأزمان يصح أن تكون الاعنى الى فروع الى نسخة الى وهو قريب غير  
 بعيد والمعنى على كل من النسختين ظاهر (ولكل منهما) أي الشريكين (فمخضها) أي الشركة لأنها عقد  
 جاتر فان حقيقة التوكيل والتوكيل أي لأن كلا منهما وكيل عن الآخر في التصرف اذا أذن كل منهما للآخر  
 فالأذن موكل للأذن وهو وكيل عنه وهو أي الأذن وكيل عن المأذون اذا أذن له في التصرف فصار كل  
 منهما وكيلاً وموكلًا ختمة فذلك واحد منهما أن يقول فسخت عقد الشركة وأبطالتم وتفسختم عنهما  
 ويعوت أحدهما ويخبر عنهما أو أحدهما بالاعمال كذلك هذا كله حكم شركة الغنم وأشار الى حكم  
 شركة الإبدان فقال (وأما شركة الإبدان فهي باطلة) فذكر أمارة ما لا يلتزمها أقدم في قوله انما يصح منها

فتصرف كل منهما  
 بالنظر والاحتياط فلا  
 يسافره ولا يبيع  
 بموجل ولا يشترط  
 تساوى المالكين  
 ويكون الرب مع  
 والخسران بينهما  
 على قدر المالكين فان  
 شرطاً ذلك بطلت فان  
 عزل أحدهما عن  
 التصرف انعزل  
 والاخر لا تصرف الى  
 أن يعزله صاحبه  
 ولكل منهما فسختها  
 وأما شركة الإبدان  
 فهي باطلة

شركة العنان خاصة دون بقية أنواع الشركة وقدمثل المصنف شركة الأبدان الباطلة بقوله (شركة  
الجالين) ولواثنين فالجميع ليس بقيد أو برأيه ما فوق الواحد فتشمل الاثنين والثلاثة والأكثر  
(و) (غيرهم) أي وكشركة غيرهم (من ذوي) أي أصحاب (الحرف) والصنائع (على أن يكون الكسب)  
المفصل منهم بأبدانهم منقسماً بينهم) متساوياً ومتفاضلاً ووجه بطلانها أن كل واحد منهم يزيده  
ومنافعه فيقتضي بقاؤه (وشركة الوجوه) شركة (المفاوضة) أيضاً باطلتان كبطلان شركة الأبدان  
ووجه بطلان شركة الوجوه أنه ليس بينهما مال مشترك يرجع إليه عند المفاضلة فمن اشترى منهما شيئاً  
كان له وجه وعليه خسرانه حيث ذكركان عليه أن يذكر الثلاثة متواليين يقول وبقيّة أنواع الشركة باطلة  
وفصل هذين النوعين عما قبلهما هو أنه يختلف فيما وان فيها ما قولاً بالحق ولكنه ضعف مع أنه ليس  
هناك قول بالحق إلا في شركة المفاوضة أن كان فيما مال دونها فما اشترى شركة العنان صحّت والا فلا ووجه  
بطلان شركة المفاوضة ما اشقت عليهم من أنواع الفرور الجاهلات

### باب الوكالة

يفتح الواو وكسرها وهي في اللغة الحفظ والتقبض وشراؤها قبض شخص أمره إلى آخر فيما قبل النيابة  
ليفعله في حياته والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فابعدوا حكمكم أهلها لا يتخير العصمين أنه صلى الله  
عليه وسلم بعث السعاة لاختيار مكة وحديث عروة الباقري الآتي في أثناء الباب وقوله صلى الله عليه وسلم  
لجابر بن أريادان تروج إلى خير إذا أتيت وكيلي تخذمنه خمسة عشر وسقاراً ما أبو داود لم يضعه وانعقد  
الإجماع على جوازها والحاجة داعية إليها فهي جائزة قال القاضي وغيره أنها مندوب إليها لقوله تعالى  
وتعاونوا على البر والتقوى وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فهو موصوفه بكونه عامل من المثل وأشار  
إلى الأول والثاني مع شرطهما فقال (يشترط في الموكل والوكيل) وهما الـ كن الأول والثاني (أن يكونا  
جائزاً للتصرف) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر نائب عن الفاعل الفعل قبله وهذا هو محل الشرطية  
وقوله (فيموكل فيه) هو الـ كن الثالث فإن لم يكن كذلك لم يكن كل منهما صاعداً ولا مجتوزاً فلا يصح  
أن يكون كل منهما موكلاً ولا وكيلاً لعدم صحة ما شترت عليه الشيء الموكل فيه لأنه إذا لم يكن له قدرة على  
التصرف لنفسه فلغيره أولى بهذا في الوكيل وكذلك الموكل يشترط فيه أن يكون قادراً على تنفيذ ما وكل  
فيغيره فإن لم يكن قادراً على تنفيذه نفسه فلا يصح أن وكل فيغيره لأنه حيث ذكرك غير جائز للتصرف فيما  
وكل فيه فالخامس أن الصبي والمجنون لا يصح أن يكون كل منهما موكلاً ولا غير ولو كان الغير بالغاً فلا لأنه  
غير قادر على التصرف فيه بنفسه فلا يوكل فيه ولا وكيلاً لأنه غير جائز للتصرف بنفسه فمن غيره بالأولى ثم  
استثنى المصنف عدم صحة وكيل غير جائز للتصرف قوله (وتصح وكالة الصبي في الأذن في دخول  
الدار) فوكالة في كلامه اسم مصدر بمعنى المصدر وهو التوكيل مضافة إلى المفعول أي يصح توكله عن  
غيره لأنه هو المتوكل والقاعل مخدوف أي يوكل الولي أياماً في الأذن المذكور بيان بقوله الولي وكذلك  
بان تأذن لمن أراد الدخول في الدار فهو وكيل في الأذن فقط لا في التصرف المالي لأنه يعتمد عليه في ذلك  
حيث كان أميناً من غير تكبر ومن أضافة اسم المصدر إلى الفاعل أيضاً بناء على أنه يصح أن يوكل غيره  
في الأذن في الدخول وفي اتصال الهدية إذا تجز كما يعلم مما يأتي بعد في الشرح وفي هذه الصورة لا يصح أن  
يسائر ذلك لنفسه (و) تصح وكنته في كل (الهدية) بأن يقول الولي أيضاً هذا الشيء أو ماله إلى فلان  
وسلمه فحينئذ يملكها المهدى إليه بالقبض ويصرف فيها على ما أولاهم قالت له أهداني سيدي لك  
فيصرفه وطوره اعتمد على أخبارنا بشرط أمانتها أيضاً أي كما يشترط أمانة الصبي ولو رقيقاً بان لم يعرف

شركة الجالين  
وغيرهم من ذوي  
الحرف على أن يكون  
الكسب بينهم  
وشركة الوجوه  
والمفاوضة أيضاً  
باطلتان

### باب الوكالة

يشترط في الموكل  
والوكيل أن يكونا  
جائزاً للتصرف فيما  
وكل فيه وتصح وكالة  
الصبي في الأذن في  
دخول الدار والهدية



بالكذب ولو لم يقر بيمينه على كذبه فينتدصدق عليه أنه لم يصح مباشرة لما ذكر من الأذن وإيصال  
 الهندية ويجوز للصبي أن توكل في الأذن والإيصال المذكور إذا عجز ولم تلق به المباشرة فيكون موكلًا  
 والمساعدة تشهد له ونظام كلامه أنه لا يكون الاوكل وقد عطلت سابقا أنه تصح اضافته وكلاهما إضافة  
 اسم المصدر إلى فاعله في هذا يكون موكلًا او كيلا وقيل فافهم (و) تصح وكالة (العبد في قبول النكاح) بغير إذن  
 سيده لا في إيجابه وإن لم يصح أن يباشر ذلك لنفسه من غير إذن سيده لما يترتب عليه من إبطال المهر والنفقة  
 وأما لو كلفه الغير فلا ينفقه ضرر ومثل المذكور أن في استثنائهما من الضابط المتضمن للمرأة فيصح أن  
 توكل في طلاق غيره ولو لم يصح أن يباشر طلاق نفسها بنفسها وكذا في طلاق نفسها إن فوت منه زوجها إليها  
 على خلاف في أنه تقوى أو قتل أو يستنى أيضا زيادة على ما ذكر مسائل أخر يصح فيها التوكيل عن الغير  
 وإن لم يصح أن يباشر نفسه منها السفيه يصح توكله عن غيره في قبول نكاح بغير إذن وليه ومنها توكل  
 كافر عن مسلم في شراء عبيد مسلم في طلاق مسلمة ومنها توكل معسر عن موسر في تزويج أمته ومنها غير  
 ذلك ويستثنى من عدم صحته كسبل غير جائز التصرف مسائل أيضا منها الإعي بالنسبة إلى العقود  
 ومستحق قصاص الأطراف وحدها القنفذ فهو له يصح توكلهم لغيرهم ولا تصح منهم المباشرة ومنها لو  
 وكل المحرم حلالا في العقد بعد التحلل أو أطلق صح التوكيل ومنها لو وكل حلال محرما في التوكيل في  
 التزويج أو وكل رجل امرأه أو توكل رجل حلالا عنه أو مطلقا في تزويج أمته أو وكل البائع المشتري في أن يوكل  
 من يقض الدين منه فإنه يصح في هذه الصور الثلاث التوكيل من الوكيل مع عدم صحة مباشرة وفي  
 الحقيقة لاستثناء في هذه الثلاث لأن الوكيل الثاني وكيلا عن الموكل لا وكيلا عن الوكيل وإذا كان  
 كذلك فلم يوكل أن يباشر موكل فيه وهما مسائل يصح فيها المباشرة للشيء الموكل فيه ولا يصح فيه  
 التوكيل وذلك كالأخ إذا أذنت له اشتد في التزويج ونهته عن التوكيل فلا يصح له أن يوكل غيره ويباشر  
 ذلك بنفسه وكذلك في حق غيره حيث لا يوكل في كسر الباب وكلو كليل القادر على تنفيذ ما وكل فيه والعبد  
 المأذون له وقدر غل المصنف من الكلام على الموكل والوكيل ثم ذكر ما يتوكل فيه فقل (و) يجوز التوكيل  
 في العقود كعقد بيع وهبة وزهد ونكاح وضمان وصحالة وصية وقول الوكيل في هذه الثلاثة الأخيرة  
 كما في المطلب جعلت موكلتي ضامنا لك وأموضيا لك بكذا وأأجلت عليك عدي من كذا على فلان عاله  
 عليه (و) في (الفسوخ) كقالة وريديب ويصح في قبض وإقباض الدين أو لعين مضمونة أو غير مضمونة  
 على ما جزم به في الأنوار قال لكن إقباضها لغير مال كها بغيره مضمون والقرار على الثاني وقال المتولي وغيره  
 لا يصح التوكيل في إقباضها لأفليس له دفعها لغير مال كها وقضية كلام الجوزجري أنه يصح أن وكل أحدا  
 من عياله للعرف (و) يصح التوكيل (في الطلاق) وفي (العتق) وهما من باب الحلول الأول لحل العصمة  
 والثاني لحل الرقبة فالقول يصح التوكيل في العقود وفي الحلول لشمهما (و) يصح التوكيل  
 في إثبات الحقوق بالوصى (و) في (استيفائها) ممن هي عليه بعد إتمام المالية (و) تصح الوكالة  
 في قليل المباحات كالصيد والحشيش والمياه بان يوكل رجل غيره الجائر التصرف بقله الصيد  
 أو الحشيش والمياه أو أسية الأرض المتيقن بقله الوكيل من أرض مباحة للوكيل لأن ذلك أحد  
 أسباب الملك كالشراء فيملكه الموكل إذا قصده الوكيل بذلك هذا كله في حقوق الأحرار وقد أشارنا لهذا  
 بقوله (و) أمّا حقوق الله تعالى ففيها تفصيل ذكره المصنف بقوله (فان كانت عبادة) كصلاة وطهارة  
 حدث (ليجوز) أن يوكل الشخص غيره في فعلها ثم استثنى من العبادة المطلقة قوله (الافى بقرعة الزكاة)  
 أي والكفارة فإنه يصح التوكيل فيها المقدم في بابها فانها وإن كانت عبادة دينية لكنها تقبل النيابة ومثل  
 الزكاة فيماد كصدقة التطوع (و) (الا في الحج) أو العمرة ويندرج فيه لو أنعه من ركعتي الطواف ونظيره

والعبد في قبول  
 النكاح ويجوز  
 التوكيل في العقود  
 والفسوخ وفي الطلاق  
 والعتق وفي إثبات  
 الحقوق واستيفائها  
 وفي قليل المباحات  
 كالصيد والحشيش  
 والمياه وأمّا حقوق  
 الله تعالى فان كانت  
 عبادة لم يجز الا في  
 بقرعة الزكاة وفي  
 الحج

لما تقدم في باب إضافته بصح التوكيل فيه من المصوب عن الميت بأن وكل الوصي رجلا يبيع عنه ما  
بالجواز يكون من باب الاجازة واما تبرعاً عن الميت (و) الا في ذبح الاضحية (أي والعققة والهدى لما تقدم  
في أبواب كل من المذكورات) (وان كان) حق الله (حداً) أي حدقف وزنا وشرب خمر (جاء) التوكيل في  
استيفائه (ولو في غيبة الموكل لقوله عليه الصلاة والسلام أغدأ أبس الى امرأته فأن اعترفت فارحها  
وقوله (دون اثباته) أي الحد المذكور متعلق بجواز التوكيل فيه لئلا ينعى على الدر والمساخمة  
والعفو وذلك بأن يقول شخص لا تروكك في ثياب زنا فلان أو اثبات شره بالخر وقد أشار المصنف  
الى الركن الرابع للعبر عنه بقوله (وشروطها) أي شرط صحة الوكالة (الايجاب) من الموكل بأن يأتي  
(باللفظ) الدال على الرضا من الموكل بتصرف الفقرة فان كل أحد عن من التصرف في حق غيره وأشار  
الى شرط الصفة بقوله (من غير تطبيق لها) أي لصفتها ولكلة فالاثان باللفظ شرط للركن وهو الايجاب  
فأراد المصنف بالشرط ما لا بد منه فيمثل الركن فخط الشرطية هو اللفظ فان علق كقوله اذا قدم زيد  
أو جاز من الشهر فقهه وكذلك بكذا أو أنت وكلي فيه لم يصح عقدها حينئذ كسائر العقود التي لا يصح  
تعليقها وذلك (كوكك) بكذا أو فوضته اليك (أو) يقول الموكل للوكيل (بيع هذا الثوب) أو اعطني  
هذا العبد ونحوهما حال الرافعي وهذا لا يكاد يسمى ايجاباً وانما هو أمر والايجاب وككك انتهى والمشهور  
أن الأمر متضمن للايجاب لانه أبلغ من الايجاب (و) شرطها أيضاً (القبول) من الوكيل (ما) (باللفظ أو  
الفعل) وقيد بين المصنف المراد من الفعل بقوله (وهو امتثال ما وكل فيه) فلما دارى القبول على عدم  
الردوان أو كره الموكل (ولا يشترط التوفي القبول) ولا القبول في المجلس اذا التوكيل رفع انجر كاحاة  
الطعام ومن ثم لو تصرف غيره عالم بالوكالة صح كإلحاق مال مورثاً فاحسبه فيان متنازلاً لم يحصل انه يكتفي  
اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر كافي للوديعة (فان تجزها) أي صيغة الوكيل الموكلة من الايجاب  
والقبول وقوله (وعلى التصرف في شرط) عطف على تجزها وجواب الشرط قوله (جاء) وذلك (كقوله)  
أي الموكل (وككك) في بيع كذا (و) لكن (لا يبيع الى) هلال (شهر) كذا ونظيره لا اكتشاف لا يبيع الا  
بعد شهر فلا يتصرف الا بعد حصول الشرط وتصح الوكالة مؤقتة كقوله وككك الى شهر (وليس للوكيل  
أن يوكل) أحد أقساما وكل فيه (الا بانه) أي الموكل لان الموكل لم يرض بتصرف غيره ولا ضرورة كإلحاق  
(أو) الا لان (كان) الشيء الذي وكل فيه (عملاً يتولاه بنفسه) لكونه لا يحسنه ولا يلبق به فيوكل فيه  
فالمعبر البار في قوله عملاً يتولاه رجلاً لا يرضى لشيء الموكل فيه والمستتر يرجع للوكيل (أو) كان الموكل فيه  
(عملاً) أي من شيء لا يتمكن (فعله) (منه) أي من الوكيل وقد علق عدم الامكان المذكور بقوله (لكثرته)  
أي كثرة الشيء الموكل فيه فان الوكيل في هذه الحالة لا يمكنه القيام به بل لابد له من معين لانه يشق عليه  
تفاديه متقلاً لا يحتمل عادة كإلحاق واضح فله حينئذ التوكيل عن موكله دون نفسه لان التقوى يرضى لئله  
انما يقضيه الاستتابة ومن ثم لو كان الموكل جاهلاً امتنع قوله كإلحاقه كلام الرمي وقال الاسنوي  
انه ظاهر (وليس له) أي الوكيل (أن يبيع ما وكل فيه لنفسه أو) يبيعه (لانه الصغير) وذلك لاختلال  
أمر الايجاب والقبول بالتحادهما والتمتع بهما أيضاً ومثل الان الصغير ولذا المجنون والسفيه وهذا  
اذا كان ولعاً من ذكر أو أماناً كان من ذكر في ولاية غيره وقدرة الموكل الفتن ونهاه عن الزيادة جازاً لبيع  
له لا تقام الاتحاد والتمتع (ولا) يبيع أن يبيع الموكل فيه (بدون) أي بأقل من (من مثله) وبعبارة غيره  
ولا يبيع فاحش وهو لا يحتمل غالباً في المعاملة كدريهين في عشرة اذا نفوس تسع به بخلاف البسبر  
كدريهين فيها وبعبارة فتح الوهب يبيع ما يباو عشرة تسعة محتمل وبعبارة غيره محتمل (ولا) يبيع في  
صوره لبيع المطلق (من مؤجل) ولولا كثر من غير ان لا لان المعتاد غالباً لم يلزم ان يطر في التسبئة

وقد ذبح الاضحية  
وان كان حاد اجاز  
في استيفائه دون  
اثباته وشروطها  
الايجاب باللفظ من  
غير تعليق لها  
كوككك أو بيع  
هذا الثوب والقبول  
باللفظ أو الفعل  
وهو امتثال ما وكل  
فيه ولا يشترط  
الفور في القبول  
فان تجزها وعلق  
التصرف على شرط  
جاز كقوله وككك  
ولا يبيع الى شهر  
وليس للوكيل أن  
يوكل الا بانه أو كان  
عملاً يتولاه بنفسه  
أو عملاً يتمكن منه  
لكثرته وليس له أن  
يبيع ما وكل فيه  
نفسه أو لاتبه  
الصغير ولا بدون  
تجن مثله ولا يؤجل

(ولا) يبيع في البيع المذكور (بغير نقد البلد) الذي وقع فيه البيع بالاذن لإزالة القرينة العرفية عليه فان سافر بموكل في بيعه لبلد لا اذن له بحجزه يعمد الا بقصد البلد الاذون في او امره بقصد البلد يتعامل به أهلها بما لا يتعدا ذلك وأعرض لإزالة القرينة العرفية عليه فان تعدد زعمه البيع بالاذن فان تساوى في الاتعم والاختيار باع بهما كما قاله الامام والغزالي ويحمل الامتناع بالعرض في غير ما يقصد للتجارة والاجازة كالقراض كما يحتمل الزركشي وغيره فان قيد بشئ مما تقدم صح البيع حيث شذوذ قد اشار الى ذلك بشو (ولا ان ياذن) أي الموكل (له) أي للوكيل (في ذلك) المذكور من دون حق التل ومابهده (ولو نص) بمعنى عين الموكل (له) أي للوكيل وقوله (على جنس الثمن) متعلق بنص (نخالق لم يصح البيع) ويضمن المبيع حيث لا يجوز له بغيره يوم التسليم ولو في مثلي كاذر الرافعي فان تلف ولم يصح العقد طالب المشتري بالتسليم في المثلي والقيمة في المتقوم وان صح العقد تعدى الوكيل بالتسليم طالبه بالثمن أو بالبدل المذكور وله مطالبة الوكيل في صورة العطلان ان تعذر تسليمه لمن لا يستحقه يبيع ما طل فيستردمان كان بائنا وله حينئذ سعه بالاذن السابق وقض الثمن ويده عليه أمانة فان لم يسق كان طر حقا في الضمان وقراره على المشتري فلو في كلام مشربطة وقوله نخالق معطوف على جملة نص له الخ جوابا لوجه التقييد بقدر معل المصنف لذلك قوله (كبيع) التوب مثلا (بالف درهم فباع بالف دينار) فالحق بطل وقد علمنا الحكم المترتب على بطلانه (وان نص) أي للموكل (على القدر) أي قدر الثمن (فزاد) الوكيل عليه (من الجنس) أي جنس الثمن (صح) البيع ونكث (كبيع) العبد مثلا (بالف درهم فباع بالفين) منبأ له زاد خبرا ومنفعة تعود على الموكل (الانتهاء) الموكل عن هذا زيادة فلا يصح البيع للخالفه (ولو قال) الموكل للوكيل (اشترى بمائة فاشترى) أي شيئا يساويها) يعني أن ذلك الشيء يساوي المائة وقوله (بدون مائة) متعلق باشترى وقوله (صح) جوابا لولاه حصل غرضه وزاد خبرا ولا مانع من ذلك (وان اشترى) الوكيل (بمائتين) أي شيئا (يساوي) ذلك الشيء (بمائتين فلا) يصح الشراء للخالفه في الثمن لانه اشترى بمائتين ما يساويها بلا اذن في زيادة الثمن على المائة (وان قال) الموكل للوكيل (اشتر بهذا الدينار) ووصفها بصفتين بان بين نوعها وغيره والا يصح التوكيل (فاشترى به) أي بالدينار (شائين) بالصفتين المذكورتين ذلك ما لو اشترى شاة كذلك ولو با (تساوى كل واحدة) منهما (دينارا) (صح) الشراء لوجود الفائدة له (وكانتا) أي الشاتان (للكل) لانه قد صدق الشراء بعين ماله وقد اذن له بشرائه شاة بهذا الدينار فاشترى شاتين كل واحدة تساوي دينار دينار فقد اذن في بيع جميع ما طل به الموكل فاشترى به ما اذا أمره ببيع شاة بدرهم فاشترى بها نصف درهم روى الترمذي باسناد صحيح عن عروة البارقي قال دفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار اشترى له شاة فاشترى به شاتين فبعها احدهما بدينار وجئت بالشاة والدينار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرته ما كان من أمري فقال بارك الله في صفقة عيناك فقررته النبي صلى الله عليه وسلم على شرائها وازن العقد فيهما (فان لم تساوكل واحدة) منهما (دينارا) (يصح) العقد أي عقد الشراء للخالفه ولانه كسر المنة على الموكل كل ذلك حيث كان بعين مال الموكل وهو الدينار فان كان الشراء في المنة وقع للوكيل (وان قال) الموكل (بيع هذا التوب مثلا (زيد فباع لغيره لم يحجز) أي لم يصح البيع لغيره بما قصد ادائه به ولان مال زيد قد يكون أقرب الى الحل وأبعد عن الشهة وروى غيره بتخصيصه بذلك البيع ولو باع لوكيله في الرخصة البيان انه لا يصح لكن قال في المطالب انه لو قدم القبول وصرح بالسماحة صرح بلا اشكال ولو قال بيع زيد بمائة لم يحجز ان يبيعه بأكثر منها قطع الاداء بما أراد ارفاقه بخلاف ما لو قال اشتر عصفلا بمائة فانه يحجز وشراؤه باقل وفرق الماوردي بانه في البيع ممنوع من قبض ما زاد على المائة فلا يجوز قبض ما منه عن عصفور البشرا مما مور بدفع مائة ودفع الوكيل به عن المأذونه

ولا يغير نقد البلد  
الا أن ياذن له في ذلك  
ولو نص له على جنس  
الثمن نخالق لم يصح  
البيع كبيع بالف  
درهم فباع بالدينار  
وان نص على القدر  
فزاد من الجنس صح  
كبيع بالف درهم  
فباع بالفين الا انهاء  
ولو قال اشترى بمائة  
فاشترى ما يساويها  
بدون مائة صح وان  
اشترى بمائتين  
ما يساوي مائتين  
فلا وان قال اشترى بهذا  
الدينار فاشترى  
به شاتين تساوي كل  
واحدة دينار صح  
وكانت الوكيل فان لم  
تساوكل واحدة  
دينارا لم يصح وان  
قال بيع زيد بمائة  
لغيره لم يحجز

جائز (وان قال) الموكل للوكيل (اشتره هذا الثوب فاشتره) الوكيل (فرضه) الموكل (معيافه)  
 أى الموكيل (الرد) على البائع لانه المباشر للشراء ولو كمل كذلك لانه المالك ولم يكن للوكيل الرد فربما  
 لا يرضى الموكل به فتتدرأ لانه فوري ويقع الشراء لفرضه وقيل لا يرد الوكيل لانه قطع احتجاده  
 بتعيينه قال ابن الرقعة ومحل الخلاف اذا لم يعين له الثمن أيضا فان عنه فلا رد قطعا (أو) قاله (اشترى يا)  
 وأطلقه (لم يجز) للوكيل (شراء) ثوب (معيب) وان ساءى أكثر عما اشتراه لان الاطلاق يحمل على  
 السلامة من المعيب فإذا اشتراه فاشترى ما بطل واطهار من عدم الجواز عدم الصحة وهذا هو المتبادر هنا  
 خلافا لما يقتضيه تعبير الجوزى من صحة شراء الثوب بالمعيب حيث قال ولا ينبغي أن يفهم من عدم الجواز  
 عدم الصحة أى بل يصح شراء الثوب بالمعيب في هذه المسئلة والتي قبلها هو قول المصنف وان قال اشتره هذا  
 الثوب فاشتره فهو جده معيافه لادأى صح الشراء ولكن له الرد فان قوله اشترى بيا على ما قبلها في صحة  
 الشراء وانت شير بان المسئلة السابقة حصل فيها تعين الثوب وقد اشترى ما هو ما قد أخذ على الشراء في  
 الثوب وهو لا يحمل الاعلى السلامة فشرأ المعيب باطل لانه يجب عليه مراعاة الاحتياط للوكل كما يؤخذ  
 من شيخ الاسلام والمتأخر وأما ما قاله من التحصيص في مسائل فهو في غير هذا الباب فتأمل (ويشترط) لصحة  
 الوكالة زيادة على ما علم مما تقدم من كونه مملوكا أو كافرا أو بالانابة (كون الموكل فيه معلوما) لهما (ولو)  
 كان العلم حاصل (من بعض الوجوه) تقليلا للرد ولا يشترط علمه من كل وجه (فأقول) الموكل  
 للوكيل (وكتك في بيع مالى) في (عق عبيدى) وفي نسخة بالجمع وهي أنسب لقابلية الجمع عبا عنه  
 وهو قوله (و) في (طلاق زوجاتى) وأشار الى جواب لوقوله (صح) أى عقد الوكالة ولا بد أن يكون له مال  
 وزوجات وان لم يكن كل من ماله وعبيده وزوجاته معلوما بالجنس والقدر والصفة ولكنه معلوم من جهة  
 نسبتهم اليه وهذا معنى قوله من وجه أى من طريق نقله الزفرية كما مر (أو) قال الموكل للوكيل (وكتك في)  
 كل قليل وكثير من أموري أوفضت اليك كل شئ (أو) يبيع بعض مالى أو قال وكتك في (كل أموري)  
 وجواب الموقدر تعدد قوله أو قال قوله (لم يبيع) التوكيل في هذه الصور الواقعة بعد الإلخ لان في ذلك غشرا  
 عظيما لا ضرورة الى احتماله بخلاف ما لو قال أبرئ فلا ناعن شئ من مالى فيصعب ويرتفع عن أقل شئ منه  
 صرح به المؤلف وغيره (ويدالوكيل بدأمانة) على المال الموكل فيه ولو يجعل لانه قائم مقام الموكل فكانت  
 يده كيد ولان الوكالة عقد رفاق والتمنان يقر عنهما مع أن المطاوعة اعانة المسلمين بعضهم لبعض وليس  
 لكل أحد قدرة على تنفيذ أشغاله وأعماله لذلك شرعت رقابة الناس ولو يجعل كاسبق وقد فرغ المصنف  
 على كون يدالوكيل بدأمانة فقال (فما يشفعه) من المال الموكل فيه (بلا تفرط) منه (لا يضمنه) فإذا  
 قُوط وتعدى كان استعماله من أو وضعها في غير زمن مثلها من كسائر الامانة لا ينزعزل (والقول) مبتدأ  
 سأل خير (في دعوى الهلاك) للوكل فيه (و) في (الرد) أى على الموكل أى رد الموكل فيه عليه (و) في (ما)  
 يدعى عليه) أى على الوكيل (من انبائية) فى الموكل فيه ثم أشار الى خبر المبتدأ بقوله (قوله) أى فالقول في هذه  
 المذكورات قول الوكيل يمينه فكل جار من هذه المجزورات متعلق بالقول أما في صورة الهلاك فقياسا  
 على الموضع وغيره من الامانة وأما في دعوى الرد على الموكل فلا نه اتخذه بخلاف ما اذا رد على رسول الموكل  
 مثلا فلا يصدق فيه لانه لم يأتمنه بل المصدق الرسول وأما الخيانة فلان الاصل عدلها (ولكل منهما) أى  
 الموكل والوكيل (الفسخ) لعقد الوكالة لانه عقد جائز من الطرفين مثل الشركة ولان في الزامها ضررا على  
 الوكيل لانه فلا يشرع غشنى الموكل فيه وقوله (مق شاه) أى كل منهما ظرف زمان متعلق بالفسخ فتزفع  
 حالا من غير توقف على علم الغائب منها بسبب ارتفاعها (فان عزله) أى عزل الموكل الوكيل بان قال عزله  
 أو فسخت الوكالة أو بطلت أو رفعتها (و) الحاصل أن الوكيل المعزول (لم يعلم بالعزل فنصرف) فيما لو كمل فيه

وان قال اشتره هذا  
 الثوب فاشتره فهو جده  
 معيافه لادأى واشتر  
 ثوبا بالمعيب شراء  
 معيب ويشترط  
 كون الموكل فيه  
 معلوما وليس بعض  
 الوجوه فلا قال  
 وكتك في بيع مالى  
 وعق عبيدى  
 وطلاق زوجاتى  
 صح أو في كل قليل  
 وكثير أو في كل أموري  
 لم يبيع ويدالوكيل  
 بدأمانة فما يشفع  
 منه بلا تفرط  
 لا يضمنه والقول في  
 دعوى الهلاك والرأه  
 ويدعى عليه من  
 انبائية قوله ولكل  
 منهما الفسخ متى  
 شاهدان عزله ولم يعلم  
 بالعزل فنصرف

بيع أو غيره (لما يصح التصرف) المذكور لانه غير مال التصرف في الواقع ولا نظر الظاهر ولا ارتفاع الأذن بالعزل ولا توقف الاعتزال على علمه كالأب يتوقف طلاق المرأة على علمها به فيجمع أن كلامنا مرفوع عقد محتاج إلى الرضا والفرق بينه وبين القاضي حيث توقف انعزاله على بلوغ الغالبه بالعزل تعلق المصالح الكلية بعلمه (وان مات أحدهما أو جن) سواء طال زمن الجنون أو قصر (أو أغمي عليه انفسخت) جواب لقوله وان مات الخ أي انفسخت الوكالة حال لانه حيث لا يملك للموكل التصرف لنفسه فلا يملك من هو من جهته كالأول فإنه تصرف من جهة الموكل وقد خرج عن أهلية التوكيل التي هي شرط في صحة الوكالة فلذلك بطلت لا تساخفها بحد كروتنفسخ بعد انكارها بلا غرض له فيه بخلاف انكاره لها نسباً أو لغرض كخفافها من ظالم وتنفسخ برزوال الشرط كل من الموكل والوكيل كل من طرأ على كل الزم أو جبر القس أو السفه وبرزوال الملتصق كعن محمل التصرف كما هو ذلك أو منفعة كبيع ووقف لزوال الولاية أو إيجار ما وكل في بيعه وغير ذلك مما هو في فتح الوهاب وغيره والله أعلم

### \* (باب الوديعة) \*

ومناسبة ذكرها عقب الوكالة ظاهرة وهي أن كلام الوكيل والوديعة أمين لا يضمن إلا بالتعدي ومناسبة ذكر الوكالة عقب الشركة كذلك أي أن كلام الشريكين وكيل عن الآخر في التصرف بعد الأذن نفسه يقال الوديعة على الإبداء وعلى العين المودعة من ودع الشيء بدع إذا سكن لأنها مكنة عند الوديعة وقبل من قولهم فلا تن في دعة أي في راحة لا تنافي راحة الوديعة ومراعاة الأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى إن الله بما هم كرم أن تؤذوا الأمانات إلى أهلها وخبراً إذا أمانة إلى من أتممها ولا تخن من خائن رواه الترمذي وقالة حسن غريب قال على شرط مسلم ولأن الناس ساجدة لها بل ضرورة والإبداء هو التوكيل الخاص في حفظ المال لأن معناه شراؤها أو المال الموضوع عند الغير ليحفظ فخرج ما ليس على كالمخسر وغيره كالسراج فلا يصح إبداءه على خلاف فيه فقد قال البارزي بحصة إبداء كل ما يثبت فيه جميع أحكام الوديعة كالضمان عند التفریط أي وإن لم يكن مالا أو قول الجرجري واستوفى لها بقوله تعالى إن الله راحمكم أن تؤذوا الأمانات لا تخن ما فيه لأن التعديل على أنه ليس دليلاً لأننا لا نمنع من قبلنا وليس كذلك لأن الآية ترتب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في جوف الكعبة وإذا كان الأمر كذلك فالمناسب التعديل بالليل لا الاستئناس غاية الأمر أن يقال إن في هذه الآية عموماً والاستدلال العام صحيح لا غبار فيه والصبر بعوم اللفظ لا يخصص السبب وهو رد المقتضى إلى سادته الكعبة كافي قوله صلى الله عليه وسلم في مقام الاستدلال على البداهة الصفا عند ادق الشيء ابتداءً عباد الله به وأركن ما يعني الإبداء أربعة ووديعة بمعنى العين المودعة وصيغة مودع ووديعة وكما هو تخمين كلام المصنف وقيل بأنها مذكرة المودع والوديعة مع شئ شرطها فقال (لتصح الوديعة) بمعنى الإبداء كما مر (الامن) شخص (ياثر) (التصرف) وهو البالغ العاقل الحر الرشيد وقد فرغ المصنف على مفهوم هذا الشرط فقال (فإن أودع صبي أو سفیه) أو مجنون (عند) شخص (بالغ شياً) وأشار إلى جواب أن الشرطية بقوله (فلا يقبله) أي لا يقبل البالغ الذي المودع عن ذكر (فإن يقبله) أي يقبل البالغ ذلك الشيء المودع عن ذكر (دخل في ضمانه) حيث يدفعه إذا تلف لانه وضع يده عليه بغير إذن معتبر (ولا يبرأ) الوديعة المذكورة من الضمان (لا يدفعه) أي الشيء المودع (وليه) أي ولو من ذكر من الضمان والسفيه والمجنون (فلورده لصبي أو مجنوناً) من الضمان لانه دخل في ضمانه ما خذ به من لا يصح تصرفه أي إذا أخذ به وجعل الإبداء فان أخذ على وجه السببه ليحفظه وتوابعه من الهالك كان يكون الرمن زمن نهب فلا ضمان حيث لا إذا

لما يصح التصرف وإن  
مات أحدهما أو  
جن أو أغمي عليه  
انفسخت

باب الوديعة  
لتصح الوديعة إلا  
من جاز التصرف  
فإن أودع صبي  
أو سفیه عند بالغ  
شياً فلا يقبله فإن  
قبله دخل في  
ضمانه ولا يبرأ  
البدفعه ولوله فلا  
رد له لصبي أو مجنوناً

نافي الشيء المردود على الصبي ونحوه فيضمنه المودع الزاد عليه لما علمت من أنه لا يراى إلا بالرد على الولي  
 وأشار المصنف إلى العكس فقال (وان أودع) شخص (بالغ عند) نحو (صبي) كجنون (فتلف) الشيء المودع  
 عند الصبي (تقرط) كان قرح الباب فخرت البابة مثلاً فتلفت بسبب قرح الباب (أو) تلف (بغيره) أى  
 بغير تقرط كما في معجوبة ترت على الشيء المودع فينتز (لضمنه الصبي) المودع لأنه لا يلزمه حفظه فأشبهه  
 ما لو تركه عند بالغ من غير أن يستحفظه (فان تلفه) أى تلف الصبي الشيء المودع عنده بالتعدي (ضمنه)  
 أى ضمن الصبي المودع عنده بسبب التعدي لأن المودع بالكسر لم يسلطه على انلاقه فلا يلزمه بقله  
 عنده بلا تعدل لا يلزمه الحفظ كما هو ظاهر أن ضمان التلف إنما يكون في مقول أى مقابل بقال ولو قيل  
 وضمن الصبي في هذه الصورة بطريق القياس على ما لو تلف شيئاً بلا استحقاق فيكون من باب خطاب  
 الوضع وهو رد المسببات بأسبابها كما هو معروف (ومن يجوز عن حفظ الوديعة حرم عليه قبولها) لأنه  
 يعرضها للتلف (وان قدر) عليه (و) الحال أنه (لم يثق بأمانة نفسه) أى مع جهل المالك بحاله (و) الحال  
 أنه قد (خاف) على نفسه (أن يخون) فيها فالجواب بقوله (كره له أخذها) خشية انخباته فيها حال ان الرفعة إلا  
 أن يعلم بحاله المالك فلا يجوز ولا يكره ولا يندع صحيح والوديعة أمانة فقلنا التصريح بآثار التصريح بمقصود  
 على الأثر ونصريح المصنف بالكره تبع فيه المتهاج وعبارته الحرر ولا ينبغي وفي الروضة جهان من  
 غير ترجيح (فان وثق) بأمانة (نفسه) وقدر على حفظها خوفاً بالشرط قوله (استحب) له أخذها إن لم  
 يتعن عليه أخذها بان كان هناك من يقوم بحفظها ولا تعين عليه أخذها وحفظها خوفاً من أخذ ظالم  
 لها أو سارق لكن لا يجوز على اتلاف منفعته ومنفعة حرز مجاناً ودليل الاستصحاب المذكور خير مسلم ان  
 الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه أى في الاسلام والعون بمعنى الاعانة (ثم يلزمه) أى الوديعة  
 (الحفظ) أى حفظ الوديعة (في حرزها) وهو مختلف باختلاف الوديعة فكل شيء له حرز يليق به  
 (فان أراد) الوديع (السفر أو خاف الموت) أو خاف ريقاً في البقعة أو أشراف الحرز على الخراب ولم  
 يجد غير موصو به في خوف الموت كان مرض من مرضاً خوفاً كالإسهال اللانم أو ألجى المطبة أو غيرهما  
 من الأمراض الخفية أو كان حبس للقتل وقد ذكر المصنف جواباً بقوله (فليردها) أى الوديعة في  
 الحالين (إلى صاحبها) وأولى وكيفية قبضها أو مطلقاً هذا إن وجد ما ذكر وأشار إلى مفهومه بقوله (فان لم  
 يجد موصو به) (وكيله) لفيتة أو لتواربه أو حبسه أو تعذر الوصول إليه وجوابان الشرطية قوله  
 (سلمها) أى الوديعة (إلى الحاكم) لقيامه مقام صاحبها عند فقدان مقدم كرهه وعليه أخذها هذا  
 إذا وجد الحاكم وأشار إلى مفهومه بقوله (فان فقد) أى الحاكم (ف) سلمها (إلى أمين) ولا يكلف تأخير  
 السفر فان سلمها إلى الأمين مع وجود الحاكم ضمن لأن أمانتها لم تقطع بها باختلاف الواحد من الرعية  
 قال الماوردي ولو كان الحاكم غير مأمون كان وجوده كعدمه ولو دفنها في دار سكنها وأعلمها بتمام مقام  
 دفعها إليه (فان لم يفعل) ماتت من الراد المذكور (فان لم يوص بها) لم ترك (أو سافر بها ضحياً)  
 لامتعتها القوت إذا وارت بعقد ظاهر السيد وعدها لنفسه فتوقه فان لم يفعل مات ولم يوص بها  
 مفرع على الحالة الثانية وهي قوله أو خاف الموت وقوله أو سافر بها مفرع على الحالة الأولى وهي قوله  
 فان أراد السفر على سبيل القربى والنشر للشوش كما هو معروف وقوله ضحياً جلة من فصل وفاعل  
 مستر يعود على الوديعة في محل جزم جوابان الشرطية (الآن يموت فجأة) أو قتل غيلة أو شدة بعد هذا  
 مستثنى من قوله ضحياً (أو) الآن (يقع في السبلاد نهب أو حريق) بالنسبة إلى السفر (و) الحال  
 أنه (لم يتمكن) فيها (من شيء من ذلك) المذكور (فسافر بها) أى فإنه لا يضمن حينئذ بترك الإبقاء  
 ولا السفر بالشرط المتقدم وهو أن يجوز عن الراد إلى المالك أو إلى وكيله ويجز عن الراد إلى الحاكم وعن

وإن أودع بالغ عند  
 صبي فتلف بتقرط  
 أو بغيره لم يضمنه  
 الصبي فان تلفه  
 ضمنه ومن يجوز عن  
 حفظ الوديعة حرم  
 عليه قبولها وإن  
 قد روى لم يثق بأمانة  
 نفسه وخاف ان  
 يخون كره له أخذها  
 فان وثق بنفسه  
 استحب ثم يلزمه  
 الحفظ في حرزها  
 فان أراد السفر أو  
 خاف الموت فليردها  
 إلى صاحبها فان لم  
 يجد موصو به أو وكيله سلمها  
 إلى الحاكم  
 فان فقد فإلى  
 أمين فان لم يفعل  
 مات ولم يوص بها  
 أو سافر بها ضحياً  
 أن يموت فجأة أو يقع  
 في السبلاد نهب  
 أو حريق ولم يتمكن  
 من شيء من ذلك  
 فسافر بها

الايداع عند تأمين العجز عن ذلك المذكور فلا ضمان ومحل الضمان فيما تقدم في غير القاضى أما هو اذا مات ولو جرد مال اليتيم في تركته فلا ضمانه وان لم يوص به لانه آمن الشرع بخلاف سائر الانواع لعموم ولايته قاله ابن الصلاح قال السبكي وهذا نصريح بمنع ضمان عدم اصابته ليس بغير طوارئ انما تمت عن مرض وهو الوجه (ومضى طلبها المالك) أى متى طلب المالك الوديع من الوديع أمون وكيله (لزمه) أى الوديع (الرد) وقد صور المصنف لزوم الرد بقوله (بان يخلى يده) أى المالك (ويشها) أى الوديع بان يرفع الوديع نفسه عنها وليس المراد أنه يلزمه جعلها له (فان آخر) الوديع الرد لذ كور (بلا عذر) ضمنها التقصيره أما اذا كان التأخير بعذر كان طالبها ينفى جزمه الجليل وعلى بخرانه لا يأتى فتح الباب الذى هو محيط بها فى ذلك الوقت أو كان مشغولا بصلاته أو قضاء حاجة أو فى حرام أو على طعام الى غير ذلك من الاعذار المسقطه للضمان منه ومضى جواب بان الشرطية بعد المعاطف الآتية (أو أودعها عند غيره بلا سفر) منه (و) الحال أنه (لا ضرورة) الى الايداع المذكور (أو خلطها) أى الوديعة (بماله) أى الوديع (أو للودع) أيضا خلطها بصور الجمال على قوله (بحيث لا يميز) الخلو لا يعضه عن بعض سواء كان الخلط للوديع أو كان للودع أى صاحب الوديعة كما علم من كلام المصنف بخلاف ما لا يتجسد له ولم تنقص الوديعة بهذا الخلط (أو أخرجها) أى الوديع (من الجر) لئلا يتفجع بها) كالنوع الخارج الدائن مكانها ليركبها أو أخذ الداراهم ليصرفها فى حاجته أو أخذ التوب ليلبسها (فلم يتفجع بها ضمنها) لان الخارج على هذا التقصد خيانة (أو حفظها فى دون حرزها) ضمنها لانه مضيع لها بالنظر لان مكانها أحرز عما نقلت اليه (أو قال له المالك) أحفظها فى هذا الحرز (لكونه حصينا) فوضعتها فى مكان (دونه) أى أقل فى الحرز عما أمره أن يضعها فيه (وهو) أى ذلك المكان الذى وضعها فيه (حرزها أيضا) أى كان الذى أمره أن يضعها فيه هو حرز وقد صرح المصنف بجواب بان الشرطية بقوله (ضمنها) أى ضمن الوديع الوديعة فى جميع هذه الصور وتقدير ناسبتها ضمنها بعد المعاطف المتقدمة ليس بجواب أو اتعمله ويجعل القائمه لطلوع العهد بعد الجواب عن الشرط وانما ضمن الوديع فى هذه الصور لعدم رضا المالك بذكر ولو وضع الوديعة فى مثل الحرز الاول أو أعلى منه فى الحرز فلا ضمان له ياداه لحفظ فى الثانية وللثالثة فى الاولى ويحمل التعين فى صورته على تقدير الحرز به دون التخصيص الذى لا غرض فيه كإدخاله فى أراضى زراعة الحنطة يجوز أن يزرع فيها ما ضرره مثل ضررها اللهم إلا أن يتلف النسي المودع بسبب النقل كإدخاله فى البيت المنقول إليه فإنه يضمن لان التلف جاه من المخالفة ولو قال أحفظها فى هذا البيت ولا تتقلها فإن نقل من غير إذن ضمن ولو كان المنقول اليه أحرز لانيه من المخالفة من غير حاجة وان نقل لضرورة غارة أو غرق أو نحوها لم يضمن ان كان المنقول اليه حرزها ولا بأس بكونه دون الاول حيث لم يجد أحرز منه ولو ترك النقل فى هذه الحالة ضمن لان الظاهر أنه قصد التاني عن النقل فوعا من الاحتياط فإذ عارضت ضرورة احتياط بالنقل ولو قال لا تتقلها وان حدثت ضرورة فحدثت ضرورة ولم يتقل لم يضمن كما لو قال لغرمه أئلف ما فى أئلفه (ولكل منهما) أى المودع والوديع (الفسخ) لعقد الوديعة (مضى) أى أراد كل واحد منهما ذلك لان عقدها يترتب من الطرفين وقد عارض لهما اللزوم كإدخاله فى أراضى زراعة الحنطة بامانة نفسه ولم يوجد غيره ماله كما يخاف عليها من النهب وكان الزمن زمن نهب كما تقدم تفصيله وتعتبر المصنف بفسخ يقتضى أنها عقد وهو الموافق لاطلاق الجمهور وقيل انها مجرد نذر كقوله الراعى (فان مات أحدهما) أى المودع أو الوديع (أو ضمن) أى أحدهما (أو انعى عليه) أى على أحدهما لم يضمن الاخذ المذكور كلاهما المفهوم بالاول وجواب بان الشرطية بقوله (انفسخت) أى الوديعة أى عقدها بناء على ما عر من أنها عقد هو كذلك على أنها مجرد نذر ان فى الحفظ فالمودع يعرض هذه الاشياء ليطل ذاته

ومضى طلبها المالك  
لزمه الرد بان يخلى يده  
ويشها فان آخر بلا  
عذرا أو أودعها عند  
غيره بلا سفر ولا  
ضرورة أو خلطها  
بماله أو للودع  
أيضا بحيث لا يميز  
أو أخرجها من الحرز  
ليتنفع بها فلم يفتنع  
بها ضمنها أو حفظها  
فى دون حرزها أو قال  
له المالك أحفظها  
فى هذا الحرز  
فوضعتها فى دونه وهو  
حرزها أيضا ضمنها  
ولكل منهما الفسخ  
مضى شاء فان مات  
أحدهما أو جرح أو  
أنعى عليه انفسخت

والوديعة يخرج عن أهلية الحفظ وأما على أنها عقد فعقد هاء أو كيل خاص والوكالة عقد يائز من الطرفين لكل منهما فسخها ولو عزل الوديعة نفسه فقبض موجهان يخرجان على الخلاف السابق في كونها عقداً أم مجرد دانث إن قلنا الثاني فالعزل لقولنا أن في تناول طعامه للضيفان فقال بعضهم عزلت نفسه فهو لغو (وبد المودع) بفتح الدال بمعنى الوديعة (يدأ مائة) فيصدق بعلمه يمينته لأنه أمين (والقول) مبتدأ (في أصل الوديعة) إذا أعطاه المالك فالحار والمجرور متعلق بالمصدر (أو) القول (في الرد) على من أقره (أو في التلف) إذا خادعاه الوديعة ونسبها للبستنا (قوله) أما في الصورة الأولى فلا بد من الأصل عدم الإيداع وأما في الثانية فلا بد من ثبوت قبض قوله أي الوديعة عليه وأما في الثالثة ففسرها إقامة اليمين على التلف سواء ادعى التلف بسبب ظاهر أو خفي وقدرع المصنف على هذا الأصل على طريق ألف والتشريع المرتب فقال (فلو قال) الوديعة (مأ أو دعني شيئاً) فقد أنكر أصل الإيداع (أو) قال أو دعني لكن (يردتها إليك) هذا أقره منتهى بأصل الإيداع وفيه دعوى الرد (أو) قال الوديعة (تلتف) الوديعة (بلا تفرط) معنى فيها (صدق) الوديعة في هذه المسائل (يمينه) لأن القول قوله وقد أشار المصنف إلى الصيغة المركبة من الإيجاب والقبول مع شرطها فقال (ويشترط لفظ من المودع) يدل على الاستحسان سواء كان بصيغة العقد أو ذلك (كاستودعتك) هذا الشيء (أو استودعتك) عليه أو بغير صيغته كاحفظه أو هو وديعة عندك (ولا يشترط القبول) لفظان من المودع بفتح الميم يعني الوديعة بل الشرط عدم الرد كما تقدم في الوكالة فذلك قال (بل يكفي القبض) من غير لفظ كالوكالة انتهى قول كمال كاتدم والله أعلم

### باب العارية

يشترط باليأس وقد تخفف وهي اسم للعارية وتطلق على نفس العقد من عاراً إذا ذهب وبها بسرعة وقيل من التعار وهو التناوب فتناولها وانتقلها من يدالي يدوي تناولها من الناس في الانتفاع بها ياباً بعد يد وهي شرعا بإباحة المنافع والشرط الثاني في الأصل فيما قبل الإجماع قوله تعالى ويمنعون الماعون فسرهم دور المفسرين بما يجيب عن الجوابين بعضهم من بعض وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم استعار فرساً من أي طلبة فركبه والحاجة داعية إليها وقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان من كلفته أرض فلم يها أي فليعروها ونقل ابن الصباغ الإجماع على استحبابها وأد كلنا أربعة مستعرو ومعيرو ومعار ووضيفة وكلها تعلم من كلام المصنف وقد أشار إلى المعبر بقوله (تصح) أكل العارية (من كل) شخص (جائز التصرف) وهو البالغ العاقل الرشيد ويشترط فيه اختيار أيضاً لأن العارية تبرع بإباحة المنفعة فلا تصح من صبي ومجنون لعدم صحة عبارتهما ولأن مكاتب بغير إذن سيده ولأن مجبور عليه بسفه وفلس لعدم صحة تصرفهما ولا يشترط في حق المعير أن يكون مالكا للعين وأشار إلى ذلك بقوله (مالك للنفعة) فقط سواء كان مالكا للعين أم لا وروى حاملي المنفعة دون العين (ولو) كان ملكه لها (بأجرة) أو وصية فجوز لكل منهما أن يعبر كما يجوز له أخذ العوض بعقد الأجرة وقد وقع اضطراب في مسئلة الوصية وقد أطلق الرافعي الجواز هنا لكنه قال في باب الوصية إن استقرت الوصية بمدة بقاء العين أو قدرت بمدة معينة كسهر كان تعليقاً وإن قال أو صبت للثمن فنافعه مستحباتك ونحوه فأباحة لا تعليق وفي جواز إعارته هذا وجهان ولم يجمع منهما شيئاً وأما الموقوف عليه فله أن يعبر به إن كان الوقف مطلقاً فإن قال ليسكنهم علم الصبيان في القرية فلا قاله القول أو أرى في المهمات على اشتراط ملك المنفعة إعارته لأخصيه والهدى المتذوكر وإعارته لأمام أرض بيت المال وقد نازع في هذا الإيراد خرجنا بآثار ملك المنفعة المستعير فليس له أن يعبر فإن أخذته جاز قال المالوردي فإن لم يسم له من يعبر فالأول باق على عاربه وهو المعبر الثاني والضمير باق عليه وله

وبد المودع يدا مائة  
والقول في أصل  
الإيداع أو في الرد أو في  
التلف أو في التلف  
مأ أو دعني شيئاً أو  
يردتها إليك أو تلفت  
بلا تفرط صدق

يمينه ويشترط لفظ من  
المودع كاستودعتك  
أو استحفظت ولا  
يشترط القبول بل  
يكفي القبض

### باب العارية

تصح من كل جائز  
التصرف مالك للنفعة  
ولو بأجرة



الرجوع وان سجد انكس الحكم اه وأما المستعير فشرطه أن يكون صالحا للتبرع عليه كاذكره الغزالي  
قال الرازي فكانه أراد التبرع بقصد الإلصاق والبيعة لهما أهلية التبرع والاحسان مع أهلا يوجب  
منهما ولا يعار قال في الكفاية ومقتضى صحة استعارة الشيء صحة قبوله الهبة قال وكيف تصح استعارته  
مع كونه سبيحنا وكذلك يزعم في النظار بعدم صحتها وذكر الماوردي في الخرج قوله اه وسعه عليه  
في المهمات وقد أشار المصنف الى ما يشترط في المعار بقوله (ويجوز اعادة كل ما يقتنع به مع بقائه)  
منفعة مباحة بان يستفيد المستعير منفعة من الشيء المعار وهو الاكثر أو يستفيد عينه كما لو استعار ثوبا  
ليأخذ ردها ونسلها أو شجرة ثيابا خذرها فلا يعار ما لا ينتفع به كخمار زمن ولا يصح اعادة ما يحرم من الانتفاع به  
كأداة لهو وفرس وسلاح طرقي وكما مقتضاها لخدمة رجل غير محرم لها من يحرم نظره اليها لحوق الفتنه  
أما غير المشتمل للصغر أو قبح الجسم في الروضة فصحا عازتها وفي الشرح الصغير منها وقال الانسوي التجه  
العصف في الصغير دون القصة اه قال شيخ الاسلام وكالقصة الكبيرة غير المشتملة ولا يعار المعلوم ونحوه  
من كل ما لا يتيقن عنه لان الانتفاع اعماها باستهلاكه فانتفى المعنى المقصود من الاعارة ولا يشترط تعيين  
المعار لذلك قال أعرف في دابة فقال له المعبر عنه ما شئت من دوابي محت وتكره كراهة تزيه اعادة واستعاره فزع  
أصله لخدمة معار واستعاره كافر مسلح صليبهما عن الاهانة والاذلال والمعار الذي يتيقن عنه مع  
الانتفاع المذكور كدراودا ولا يمتد على الله عليه وسلم استعار من صفوان درعا فقال ان غيبا لمحمد فقال لا بل  
عارية مضومة زروا وأوداود بسند صحيح **تنبيه** يجوز اعادة التقديس للزمن بهما أو للضرب على  
صورهما من قال بالتحجول على الإطلاق وعدم التقيد بمكان أو الخلاف فيه أو ما عند التقيد كما  
علمت فلا خلاف فيه وقد أشار المصنف الى الصفة مع شرطها بقوله (بشرط لفظ من أحدهما) أي  
لا تصح العارية الا من أحد المتعاقدين بان يقول المستعير للمعار في الشيء الفلاني: يا فلان اعارني هذا  
أو غيره ولو بكتاة أو يقول المعبر لشخص خذ هذه الدابة أو تنفع بها خذها المستعير ولو بغير لفظ ولو نأخر  
أحدهما عن الآخر كما في الإباحة ولا يكتفي بالفعل من الطرفين حتى لو أضافا فإلزامه فيها فلا يكون  
ذلك عارية (ويقتنع) المستعير حينئذ (به) أي بالمستعار (بحسب الاذن له) عن غيره المستوفى للشرط  
السابقه أي على وقته وقدره (فيقتل) المستعير بالمعار الشيء (المأذون فيه) ولا يزيد عليه (أو) يفعل  
(مثله) أي مثل المأذون فيه في الضرر لا يزيد (أو) يفعل (دونه) أي المأذون فيه أي أقل من المأذون فيه  
ضررا (الا أن ينهأ) المعبر (عن الغير) أي غير الذي عينه المعبر فلا يفعله حينئذ انبعاثهم وان كان  
ضرره كضرر المأذون فيه أو دونه لعدم رضائهم (فان قال) المعبر (أزرع) في الأرض التي أعزها لك  
(حططة حاز) للمستعير من غير شيء أن يزرعها (الشعر) لانه أخف من الحططة في الضرر ومثله القول  
(للاعكده) أي بان قال المعبر للمستعير أزرع الشعر أو القول في الأرض المعارة فلا يجوز له أن يزرعها برا  
لان البر أعظم ضررا من الشعر في الأرض (فان قال) المعبر للمستعير (أزرع وأطلق) الاذن في الزرع  
(زرع) المستعير (ما شاء) أي ما أريد زرع لا إطلاق اللفظ (فان رجع) للمعبر عن الاذن المطلق (قبل وقت  
الحصاد) لأزرع المأذون فيه أي قبل اشتداد الحب فالحجاب قوله (في) أي أزرع في الأرض التي رجع فيها  
صاحبها (الى) أو ان (الحصاد لكن) لا يزرعه الصبر بجانب بل يبقى (بأجرة تلزم) للمستعير (ان أذن) اذا  
(مطلقا) في أزرع (و) تتيقن العارية مسخرة (بغيرها) أي بغير الأجرة (ان أذن) في الانتفاع (في) شيء  
(معين فزرعه) أي أزرع ذلك الشيء المعين للحططة والشعر لرضاه الى تلك الغاية وهذا التوصل من المصنف  
أوجه من الإطلاق أي أقوى منه حكاه القاضي حسين ومضى عليه في التنبيه وسعه المصنف وظاهر  
الروضة كصلها والنهائج وجوب الاجرة مطلقا انما أباح المنفعة وقت الرجوع قصار كالأعمال دابة الى

ويجوز اعادة كل  
ما يقتنع به مع بقاء  
عينه بشرط لفظ  
من أحدهما  
ويقتنع به بحسب  
الاذن له فيحصل  
المأذون فيه أو مثله  
أو دونه الآن ينهأ  
عن الغير فان قال  
أزرع حططة حاز  
الشعر لا عكسه فان  
قال أزرع وأطلق  
زرع ما شاء فان رجع  
قبل وقت الحصاد  
بقي الى الحصاد لكن  
بأجرة تلزم ان أذن  
مطلقا وبغيرها ان  
أذن في معين فزرعه

بلد ثم رجع في الطريق فعليه نقل متاعه الى مقصد باجر ثلث وحمل الاقلام الى الحصاد ما لم يقصر كما اذا  
 تأخر الاداء لم يسبب حراً ورأى وقتها نظراً أو قصر المدد المتعينة أو أكل الجراد أو سقبت ثانياً ما اذا قصر كان  
 عين العرمة ولم يدرك لتقصيره متأخراً الزرعة قطع مجانا واقعه أعلم (وان قال) المعبر (اغرست) الارض شجراً  
 (أو) قاله (ابن عليا) بناءً سواء أطلق أو عين لم يقبض أو غرس (ثم) بعد الاذن (رجع) في الارض للمأذون  
 فيها ما ذكر من الغرس والبناء في الجواب تفصيل أشار اليه بقوله (فان كان المعبر) قد شرط عليه (أي على  
 المستعبر) (القطع) أي قطع الغراس أو قطع البناء أي هدمه بجواب ان الثانية قوله (قطع) أي الغراس أي قطعه  
 المستعبر يعني أنه يجب عليه ذلك عدا بالشرط كما في تسوية الارض فان امتنع قطعه المعبر فاجله في محل جزم  
 جواب ان الثانية وهي وجوبها بجواب ان الاولى (فان لم يشترط) المعبر المذكور القطع للغراس والهدم للبناء  
 (و) الحال أنه قد (اختار المستعبر القطع) للذ كور (قطع) أي الغراس أو البناء مجانا ولم يمتنع تسوية الارض  
 لانه قطع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه وظاهر أن محل لزوم التسوية في الحفر الحاصلة بالقطع دون  
 الحاصلة بالبناء والغرس لحدوثها بالاستعمال فيه عليه السبكي وغيره (وان لم يتخير) المستعبر القطع لما ذكر  
 بان اختيار الاقامة فقد صرح المصنف بجواب ان بقوله (فالمعبر بالثلاثين بقبضه) أي الغراس (باجرة)  
 للارض المستعبر تلذ كره دفعها للمستعبر (و) بين قطعه أي الغراس والبناء (و) على المعبر حيث (ضمن)  
 ارض ما نقص من الغراس (ب) سبب (القطع) لان قبضه واقفاً على سابقه أعظم من قبضه مقاولاً لانه لا يتنفع  
 به بعد القطع ابتداءً بل تقل الرغبة فيه حيث تدور الموت لولمدة القصة انما هو المعبر بسبب اختياره  
 القطع فها ان المذ كور تان في كلام المصنف خصلتان وبقيت خصل ثالثة وهي تلكه أي المعبر بعد قد  
 بقبضه مستحق القطع حين القتل وقطعه بضم الغراس لنفسه وهو قدر التفاوت بين قبضه قائماً وقبضه  
 (ب) قبضه لو استعار للغراس أو البناء لم يكن له ذلك لانه امر واحد لا يوقع ما غرس أو بناء لم يكن له اعادته الا  
 باذن جديداً لان صرح به بالتجديد مر بعد أخرى ولما فرغ من بيان كيف يتناولون اللفظ الدال عليها شرع  
 في بيان أنها غير لازمة مطلقاً سواء كانت عارية أرض أو غيرها وسواء كانت مطلقة أو مؤقتة فهي اجازة من  
 الطرفين والتي دخلت الاشارة بقوله (وله) أي المعبر (الرجوع في الاعارة) المعينة وغيرها (متى شاء) أي في أي  
 زمن اراد الرجوع فيه سواء كانت مطلقة أو مؤقتة ولوقبل فراغ المدة لانها مضرة لا يلبس بها الا لازم ويؤخذ  
 من هذا انها هاجمت المعبر وحنونه وانما هي والجر عليه وجوب المستعبر وبصره الاصحاب وانما مات  
 المستعبر وجب على ورثته الرد وان لم يطل بالمعبر فانه الرافعي وقد استثنى المصنف من جواز الرجوع في  
 العارية للذ كورة قوله (الا أن يعبر) الشخص (أرض الدفن) فيها أي دفن الموت فيها ان وضع في القبر ورد  
 عليه التراب وأما ما وضع فيه ولم يوار بالتراب فيجوز الرجوع عنها وانما قضى كلام الشيخين خلافه (مالم  
 يبل) الميت أي مدة عدم بلاءه فان بلى وصارت اجازة الرجوع فيها حيث تدور لوقب عجب الذنب وانما امتنع  
 الرجوع في صورة وضعه في القبر وستره بالتراب بحفاظة على حرمة وصورة رجوعه في البلى مع أن العارية  
 قلنا انتهت بانها مسمى أن المعبر قد أدت في تكرار الدفن وافا رجوع قبل المواراة ثم لم يمتنع مؤثره محقره  
 ولا يلزم المستعبر العلم أي رد التراب في الحفرة حتى تتساوى الارض (والعارية مضمونة فانما تلفت) يد  
 المستعبر (بغير الاستعمال للمأذون فيه ولو) كان التلقف (بغير تقييد) من المستعبر كان تلفت با قسمه لونه  
 وجواب الشرط قوله (ضمنها) أي ضمن المستعبر الوديعة لانها مال يجب رده الى مالكه فيضمن عند التلف  
 كلاً ما خذ على نسيلا السوم وحيث ضعف ضمناها يكون (بقيتها يوم التلف) بدلاً وأرسلنا على اليد  
 ما أخذت حتى تؤدها وما يؤدودا والحاكم وصححه على شرط الحارثي وبضمن التالف بالقيمة وان كان  
 مثلياً كخشب وجزر على ما جزمه في الاقاروا اقتضاء كلام جمع وقال ابن عسرون بضمن المثلي بالمثل وجرى

وان قال اغرس أو ابن  
 عليها ثم رجع فان  
 كان المعبر شرط عليه  
 القطع قطع فان لم يشترط  
 واختار المستعبر القطع  
 قطع وان لم يتخير  
 فالمعبر بالثلاثين  
 بقبضه باجرة وبين  
 قطعه وضمن أرض  
 ما نقص بالقطع وله  
 الرجوع في الاعارة  
 متى شاء الا أن يعبر  
 أرض الدفن ما لم يبل  
 والعارية مضمونة  
 فانما تلفت بغير  
 الاستعمال للمأذون  
 فيه ولو تغير تقييد  
 ضمناها بقيتها يوم التلف

عليه السبكي وهو الوجه (فان تلفت بالاستعمال الأذن فيه لم يضمن) للأذن فيه كان بحق الثوب بالنس له أو انصق أو ركب الدابة أو جل عليها على العادة حتى تلفت بذلك أو تخرق أو عرحت الدابة وموتة الرذائي رد المار على المستعير من مالكه أو من نحو مكران رد عليه فان رد على المالك فالثمن عليه كالورد عليه المكتري ونحوه رد مائة فقلنا رد المالك لان من حقوق المالك وخالف القاضي فقال انما على المستعير (وليس له) أي المستعير (أن يعير) التي المار بغير اذن المعير لانه ليس مالك المحل المنفعة وانقله علم

### باب الغصب

فان تلفت بالاستعمال للأذن فيه لم يضمن وليس له أن يعير

### باب الغصب

هو الاستيلاء على حق الغير بعد اوائله غصب شياً له قيمة وان تلفت لزمنه رد على الأذن يعرب على رد تلف حيوان أو مال معصوم مثل أن غصب لوصفته على خرق سفينة في وسط البحر وفيها مال لغير الغاصب أو حيوان معصوم

هو كبره من الكار واشترط البغى بالغصب وبانصافه بالاصل في تحريمه قبل الاجاع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي لا يأكل بعضكم مال بعض بالباطل وأخبار كثيران دماكم وأموالكم وأعرضكم عليكم حرام رواد الشيطان وفي الصحيحين من غصب شياً من أرض وفي رواية من غصب قبيل شياً من أرض طوقه من سبع أرضين هولة أخذنا شئ ظلمنا وقيل أخذ ظلمنا جهاراً وشرعاً ما أشار إليه المصنف بقوله (هو) أي الغصب (الاستيلاء على حق الغير) ولو كان ذلك الاستيلاء منفعة كإقامة من قعد عسداً وسوقاً وغير مال ككلب نافع وزبل حال كون ذلك الاستيلاء (عدواناً) أي تعدياً وظلماً أي بالحق فلو عير به بدل قوله عدواناً لكان أولى كما عير به في الروضة وتبعه شيخ الإسلام لا يرد عليه مسئلة فأنهم من صور الغصب مع أنها غير داخل في تعريفه وهي ما لو أخذنا من غيره بظن ماله فانه غصب وان لم يكن فيه اثم وعدوان وقول الرافعي يجيب عن تعبيره بالعدوان كالمصنف ان التاب في هذه حكم الغصب لاحقيته منوع وهو ناظر الى أن الغصب يقتضي الأثم مطلقاً وليس مرادوا أن كل غاصب لاقى غصب شياً له قيمة ولو حقره كما قال المصنف (وان قلت) تلك القيمة كان يساوي خمسة من الفلوس (زمنه رد) أي لزمن الغاصب لرد الغصب وبالد كور وان لم يكن مقولاً سواء كان مالا كحبة برأى لا ككلب نافع وزبل وخسر لخبر على اليد ما أخذت حتى تؤده فلزم رد لا يتوقف على وجود قيمة له وان كان كلامه شديد تشديد وجوب الرد بما كان له قيمة قالوا في ترك التشديد بعبارة شيخ الإسلام وعلى الغاصب رد الغصب ثم قال وضمن مقول تلف وقول المصنف زمنه رد أي ان يتي ويتك من ردع ولو عير في ردع أضاع فتيته والمردود عليه هو المالك أو وكيله في ذلك فلو غصب من المودع أو من المستأمن والمرتهن برئ بالرد إليه في الأصح وقيل لا يبرأ الا بالرد الى المالك ولو غصب من المنتظم برأ بالردع اليه وان غصب من المستعير والمستأمن في برأه بالردع اليه وجهان لانهما ما ذنبلهما من جهة المالك لكنهما ضامنان أما ان لم يتمكن من الرد فيمنع من رد نقد أشار إلى حكمه بقوله (الأن يترتب على رد تلف حيوان أو) تلف (مال) وقد قيد بها بقوله (معصومين) وقد مثل لثالث أي لا يبرم رد من ذكر فقال (مثل أن غصب) أي مثل غصبه (لوصا من الخشب) (فسره) الغاصب أي دقه بالسهم (على خرق سفينة) أي نهاده في وسط البحر) قد وجد (فيها) أي في السفينة (مال لغير الغاصب أو) وجد فيها (حيوان معصوم) أي يحترم ومثل السفينة البناء كان غصب خشبة ووضعها في حصار بني عليها وخفف من نزع كل من الخشبة واللوح تلف المالك أو تلف الحيوان المعصوم فلا يبرم الغاصب الرد فيه بل المالك إلى أن يزول الخرق كان فصل السفينة في الشط وتزيمه القيمة للحيوان ومعنى كون القيمة للحيوان أنه اذا رد إليه الغاصب ردعها ان بقيت والا قبلها لانما عا أخذها للحيوان والصحيح أنه ملكه ما تلفت قرض وخرج بالمعصوم غيره كالخرب وماله ومثل الحربي المرتد وتاركة الصلاة بعد أمر الامام بها والرافعي المحسن ولو رقيقاً كان التقى بدار الحرب بغيره واقتصر وخرج يكون السفينة في البحر كونها على الارض أو على الشط أو كان الخرق في أعلاها فيخرج اللوح المذكور وما أفاده

المصنف من نزع الفرح اذا كان فيها مال للغاصب بطريق المفهوم هو ما نقله الرافي عن الامام وحكي تصحيح  
مقابل ابن الصباغ وغيره قال النووي والاصح عند الاكثرين ما صححه ابن الصباغ وفي معنى مال الغاصب من  
علم الغاصب قبل الوضع وقد اشار الى مقابل قوله سابقا من غصب شيئا الخ فقال (فان تلف) الغصوب  
(عنده) أي عند الغاصب بما قد سألوه (أو تلفه) الغاصب فقهه تفصيل ذكره بقوله (فان كان) الغصوب  
(مثلا ضمنه) الغاصب (بمثله) والمثل ما حصره كيلا أو وزن وجاز السلب فيه كما لم يقل وزن وبمثاس يضم  
الزوت أشهر من كسره وهاوسك وقطن وان لم ينزع حبه ودقيقه وبمثاله كما قاله ابن الصلاح والضممان بالمثل  
لا يتعين اعتدلي عليكم الخ ولانه أقرب الى التالف وما عدا ذلك متقوم كللزوع والمعدود وما لا يجوز السلم  
فيه كيجوز وغالية ومعيب (فان تعذر ذلك المثل) بان فقد حيا أو شرا كان لم يوجد مكان الغصب ولا حوا اليه  
أو وجد باكثر من غن مثله (فيضمن) بالقيمة (حال كونها) (أكثرها) أي أكثر قيمة (كانت) أي حصلت  
ووجدت حال كونها مستقرة (من) وقت (الغصب) وحال كونها مستقرة (الى تعذر المثل) والمراد انه يضمن  
ما كثر قيم المكان الذي حل به المثل من حين غصبه الى حين فقد المثل لان وجود المثل كبقاء العين في لزوم  
تسليمه فانه ذلك أي أقصى القيم كافي بالتقوم ولا تنظر الى ما بعد الفقد كالانظر الى ما بعد تلف المتقوم صورة  
المسئلة اذا لم يكن المثل مفقودا عند التلف كاصور ما حرر والاضمن بالاكثر من الغصب الى التالف (وان كان)  
المغصوب (مستقوما) تلف بنفسه بآفة أو انلاف حيوانا كان أو غيره ولو لم يكن مستقولا (ضمنه) الغاصب  
له (بقيته) حال كونها (أكثرها) أي قيمة (كانت) أي حصلت ووجدت حال كونها مستقرة (من) وقت  
(الغصب) ومنتهية (الى التلف) أي تلف ما له قيمة وايضا عبارة المصنف انه يضمن باقي قيمه أي أكثرها  
حال كون ذلك الاقصى محسوبا من حين الغصب الى حين التلف فضمنان المتقوم مثل ضمنان المثل الآن  
المثل يعتبر الاقصى فيه الى فقد المثل والمتقوم يعتبر الاقصى فيه الى التلف فلا إشكال فيضمن المتقوم بقصى  
القيم ولو زادنا الاقصى على دية الحر ترجحه الرعية حال الزيادة فيضمن الزائد والعبر في ذلك تقدم مكان  
التلف ان لم يتلفه والا فبقية كما قال في الكفاية باعتبار نقدا كثر الامكنة ~~في~~ تسببه قول المصنف وان كان  
متقوما يقر بكسر الواو لانه اسم فاعل أي فاقبها تقوم وبعضهم يقتضيه ان يكون اسم مفعول أي وقع  
عليه التقويم من الغير وهو غير صحيح لانه مأخوذ من تقوم كتعلم وهو قاصر واسم المفعول لا يثنى الا من متعد  
وقد اشار المصنف الى ضمنان ما زاد على الاقصى حال كونه مفقودا فقال (حق) أي في الزاد) المغصوب (عند  
الغاصب بان ضمنه) أي علفه علفا حسنا بان كان حيوانا أو اصلغ غنما على الاطعمة اللذيذة فلمزوجه بالدم  
ان كان آمسيا كترقيق قسمين وزادت قيمته بسبب ذلك وقوله (لزمه قيمته) جواب للواقعة بعد حتى أي لزم  
الغاصب قيمة المغصوب المسن أي لزمه أقصى قيمه حال كونه (متمسكا وما هو ل بعد ذلك) أي بعد السمن  
(أم لا) أي لم يزل بان تلف في حال ضمنه ومحل الضمان باقي القيمة اذا كان المغصوب عبدا أم المنةمة  
فالاصح انها تضمن في كل بعض من أبعاض المنةمة بقره مثلها فيه (فان اختلفا) أي المالك والغاصب (في)  
قدر القيمة) أي بعد اتفاق ما على تلفه أو حلف الغاصب عليه (أو اختلفا في التلف) فاشار الى الجواب  
بقوله (فالقول) فيها (قول الغاصب) يمينه اما في الاولى فلان الاصل براءة المنةمة أي ذمة الغاصب من  
الزيادة أو ما في الثانية فلانه قد يكون صادقا ولا يجوز عن البيعة فيخلد عليه الحبس لو لم تصدقه فيغير منه حلفه  
بدله من مثل أو قيمة لساكنه لا يجوز عن الوصول اليه يمين الغاصب (أو اختلفا في الرد) لعين المغصوبة  
(في القول) (قول المالك) فيصدق في عدم الرد لان الاصل عدم الرد (وان رده) أي رد الغاصب الغصوب  
حال كونه (ناقص العين) كان غصب جهنا كزيت أو غلاء فقصص عنه دون قيمته كأن كان رطلا يساوي  
درهما فصار بعد الغصب يساوي درهمين (أو رد محال كونه ناقصا) (القيمة) لأجل (عيب) حدث به كان

فان تلف عند ما أو  
ألفه فان كان مثليا  
ضمنه بمثله فان  
تعذر ذلك المثل  
فبالقيمة أكثر ما كانت  
من الغصب الى تعذر  
المثل وان كان  
متقوما ضمنه بقيته  
أكثر ما كانت من  
الغصب الى التلف  
حتى لو زاد عند  
الغاصب بان ضمنه  
لزمه قيمته مينا  
سواء هزل بعد ذلك  
أم لا فان اختلفا في  
قدر القيمة أو في التلف  
فالقول قول الغاصب  
أو في الرد فقول  
المالك وان رده ناقص  
العين أو القيمة لعيب

نقص الاغلاص فحتى صار يساوي نصف درهم بعد ان كان يساوي درهم او لم ينقص ووزنه (أو) رده حال كونه (باقصهما) أي العين والقيمة كما لو كان صاعا يساوي درهم فارجع باغلاصه الى نصف صاع يساوي أقل من نصف درهم و أشار الى جواب ان الشرطية بقوله (ضمن الارش) أي ارض نقص العين في الاول مع وجوب رد ما بقي منها وضمن ارض القيمة في الثاني وضمن ارض نقص القيمة وارض نقص ما ذهبن العين مع لزوم رد الباقي من العين وضمن ارض نقص القيمة في ههنا ان كان هنالك نقص لقيمة الباقي كما لو كان المنصوب صاعا يساوي درهم فارجع باغلاصه الى نصف صاع يساوي أقل من نصف درهم كما في سابقا فان لم ينقص قيمة الباقي فلا ارض وان لم ينقص واحد منهما فلا شيء غير الرد (وان رده) قد نقصت القيمة أي قيمة المنصوب (ب) سبب (المنقص السهم) أي نزوه عما كان بان كان يساوي المنصوب عشرين درهما فنزل الى عشرة مثالا لكساد جنس المنصوب وقوله (فقط) أي لا سبب آخر غير الانخفاض المذكور وهذا محذور لوزنه سابقا وان رده ناقص القيمة لعب وجواب الشرط قوله (لم يلزمه شيء وان كان له) أي للمنصوب (منفعة) تقابل باجرة تكاد رداية (ضمن أجره للسدة التي قام) المنصوب فيها وهو (في سد ما انتفع) الغاصب (به أم لا) لان المنافع متقومة كالاعيان سواء كان مع ذلك ارض نقص أم لا وبعض باجرة مثله سابقا قبل النقص ومعيبا بعده فان تفاوتت الاخر في المدة ضمنت كل مدتها تقابلها أو كان صانع وجب أجرة اعلاها ان لم يكن جمعا ولا فاجر تبليغ كنياسة وسراقة وتعليم قرآن (لكن لا يلزمه) أي الغاصب (مهر الجارية المنصوبة بالوطء) زيادة على الاجرة التي تلزمه في مضى مدة تقابل باجرة وقد قد اوطء بقوله (وهي غير مطوعة) له أي بان كانت نائمة أو مكروه عليه فان كانت مطوعة عليه فلا مهر لها لما رواه الشيخان من قوله صلى الله عليه وسلم لا مهر لبق و كذا رايه من تنقعات على ردتها ولو كانت بكر ارضه ارض بكارتم لمع مهر نيب وأما فوات منفعة البضع على مالكها من غير ان يطأها الغاصب لاشي فيه ومثل فوات منفعة البضع فوات منفعة المصلين كان غضب ناحية من المصدق أو كله المفهوم بالاولى بان منع الناس من دخولهم المسجد فلا ضمان فيه ولا يلزمه شيء سوى الاثم وأما ما شغل بائنة ومنعت الناس من الصلاة فله أجره مثل في حدائق مثل من استدانه الى انتهائه بشرط في ضمان وضع الانتع فيه ان لا تكون مصلحة في وضعها وان لا يعتاد وضعه فيه بخلاف متاع يحتاج نحو المصلى أو المعتكف لوضعه فيه ثم اشار المصنف الى مخاطبة المثل بقوله (والمثل) ما حصره كبل أو وزن وجاز فيه (سلم) وتقدم الكلام عليه أول الباب مع امثله و اشار الى بعض الامثلة من ذلك فقال (كالجوب) من البر والسعي والذرة وغير ذلك من أنواع الجوب (و) كذا التقود وغير ذلك من أنواع الثليات كالخمس والقطن والصوف والعب وسائر القوا كه الرطبة وأما القروان يبين ثقلان بلا خلاف ومن المثل المسك والكاكفور والصابون المذكور في كلامه يشمل المعيب وقد اتفق ابن الصلاح بانه ليس يمثلي وان الواجب فيه قيمته ولا يشمل التبر المختلط بشعر فانه لا يجوز السلم فيه كجسده الشيخ في التنبيه مع انه مثل بعض المثل (والتقوم) بكسر الواو لا بقصها خلافا لمن وجهه وقد تقدم الكلام على الكسر والفتح في التنبيه السابق والتقوم مبتدأ وان غير قوله (غير ذلك) أي ان المتقوم هو ما عدا المثل وهو ما لم يحصره كبل أو وزن ولم يجوز السلم فيه وذلك (كالحبوان) عا فلا تكن كالرفق وغيره (و) كالمختلطات بعضها بعض مثل المركبات من أجزاء (كالهرسة) المركبة من لحم وبر وما تقدم الكلام على ذلك تفصيلا ثم اشار المصنف الى مخاطبة الضمان فقال (وكل يد ترتب على بد الغصب فحسب) أي ثقل البد المترتبة على ما ذكر (بد ضمان سواء علمت) أي البد الثانية (بالغصب) أي بان علم ان ما استولت عليه مده هو منصوب (أم لا) أي لم يعلم بذلك لثبوتها على مال الغير بلا استحقاق ولا ادن والجهل ليس بسقط للضمان

أو ناقصهما ضمن

الارض وان رده

ونقصت القيمة

بانخفاض السعر

فقط لم يلزمه شيء

وان كان له منفعة

ضمن أجره للدة التي

قام في يده سواء

انتفع به أم لا لكن

لا يلزمه مهر الجارية

المنصوبة الا بالوطء

غير مطوعة والمثل

ما حصره كبل أو وزن

وجاز فيه السلم كالجوب

والتقود وغير ذلك

والمقوم غير ذلك

كالحبوان والمختلطات

كالهرسة وكل يد

ترتب على بد الغصب

فحسب بد ضمان سواء

علمت بالغصب أم لا

كان اشتري شخص من الغاصب المصوب فيدعي عليه يد ضمان ووطء المشتري الجارية المقصودة كوطء الغاصب في الحسد والمهر وارث البكارة فيصد الزاني ويجب على الواطئ المهران لم تكن زانية وارث البكارة (والثالث ان يضمن الاول) الذي هو الغاصب (و) ان يضمن (الثاني) الذي تلقى المثل فيضمن الغاصب (لكن لو كانت اليد الثانية عاملة بالغصب أو) كانت (جاهلة أو) الخال انما في أصلها (هي) أي البدن صورة الجاهل (يد ضمان) وقعدتوا بقوله (كغصب من غاصب أو) كإعارة به (من الغاصب فكل من الغاصب الثاني والمستعير من الغاصب الاول يد ضمانة ومثلها المشتري منه (أو لم تكن) يد ضمان (و) (لكن) باشرت الاتلاف) أي اتلاف المصوب كالوديع كان أودع الغاصب المصوب عند شخص فتعدى الوديع بالاتلاف هذه الوديع وقدر فرع المصنف على هذا لصور التلافي فقال (فقرار الضمان على الثاني) أما في الاول فليصدق حد الغصب عليه وأما في الثانية فلا نعتقها مني على الضمان ولم يصدر من الغاصب تقريره وأما في الثالثة فلا نالاتلاف أقوى في الضمان من بدالعارة وقد قرر المصنف قرار الضمان على الثاني بقوله (أي إذا غرمه الثالث) أي المالك المصوب (لا يرجع) الثاني (على الاول) الذي هو الغاصب (وان غرم) الثالث (الاول) وهو الغاصب (رجع) أي الاول الغارم (عليه) أي على الثاني لانه هو الذي باشر بالاتلاف لان المباشر للقول مقدم على السبب (وتتبعه) الظاهر ان ان في قوله لكن ان كانت اليد الثانية عاملة في آخره شرطية جوابهم المحذور وحل عليه ما قبله فتكون قيد في تضمن المالك الثاني أي فلا مالك ان يضمن الثاني ان كانت يد عاملة أو كانت جاهلة فلا الضمين وأما قوله فقرار الضمان على الثاني فهو تقرير على الصور الثلاث المتقدمة كما لا يخفى وليس جوابا لان واقعه أعلم ثم أخذ محقق زرقه عاملة فقال (وان جهلت) بدل الثاني (الغصب) أي جهلت كون المأخوذ من الاول غصبا (و) الخال انما يد امانة لا يد ضمان (كبدل وديعة) فلو بان بقوله (فاقرار) في الضمان (على الاول) وهو الغاصب (وان غرم الاول) وهو الغاصب (فلا) أي فلا يرجع على الثاني لان الضمان على الاول والثاني بديد امانة (وان غصب كلبا فيه منفعة) أي المراساة أو الصيد (أو غصب بطلمية) (أو لم يدبغه) (أو) غصب (خمران ذبي أو) غصا بها (من مسلم وهي محترمة) بان عصرت بقصدان تكون خلا والاحسن في تعريضها ان يقال هي التي عصرت لا بقصدان تجري كما قاله الرافعي في موضع وقال الاول في موضع آخر لكن الثاني أحسن لانه يندرج تحتها صورة أخرى وهي ما اذا عصرت واطلق العصف فهي محترمة أيضا وصرح المصنف بجواب ان الشرطية بقوله (رمة) أي الغاصب (الرذ) في هذه الصور للغصب على المصوب منه لا يتفادح أصحابها بل مع عموم قوله صلى الله عليه وسلم على البدن ما أخذت حتى تؤدبه أي يستمر عليه ضمان المصوب اليان يرد على من أخذ منه أمالك الكلب الذي لا منفعه فيه فلا يجوز ائقنا أو لم يؤدبه أو لم يؤدبه من قوله صلى الله عليه وسلم من أقتى كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية ولا أرض نقص من أجره كل يوم فبراطان وقال الامام واجب الاصحاح على انه مني تخريم ثم ان قول المصنف من ذبي أي لم يظلمها فالحكم السابق مرتب على عدم اظهارها أو ما اذا أظهرها للبيع أو غيره اريقتم لم يردوا عليه وأما خبرنا لم التي لست بمحترمة فيصير اراقتنا أيضا لان النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا بالحقه باراقة خور كانت عنده لا تنال من تخريمها (فان اتلف) الغاصب (ذلك) أي المأذون من هذا الثلاث (لم يضمنه) لا تليس بحال ولا قيمة لها (فاذا دبغ) الغاصب (الجلد) الذي غصبه من مالك (أو) تخللت النجرة التي غصبها (فهما) أي الجلد والنجرة التي تخللت (لغصوب منه) لانهم افرع ما اختص به فبضمهم الغاصب ولو غصب عصيرا فتمت ثم تخلل رده للمالك لانه عين ماله مع ارض لنقصه بان كانت قيمته انقص من قيمة العصور لم يرد به فان لم تنقص عن قيمته فلا شيء عليه غير ارفادان تخمر ولم يتخلل رده مثله عصيرا وزم الغاصب في هذه الصور اراقة والله أعلم

والثالث ان يضمن الاول والثاني لكن لو كانت اليد الثانية عاملة بالغصب أو جاهلة وهي يد ضمان كغصب أو عارية أو لم تكن وباشرت الاتلاف فقرار الضمان على الثاني أي اذا غرمه المالك لا يرجع على الاول وان غرم الاول يرجع عليه وان جهلت الغصب وهي بد امانة كوديعه فالقرار على الاول وان غرم الاول فلا وان غصب كلبا فيه منفعة أو غصب بطلمية أو خمران ذبي أو من مسلم وهي محترمة رمة الرذ فان اتلف ذلك لم يضمنه فاذا دبغ الجلد أو تخللت النجرة فهما للغصب منه

## باب الشفعة

وهي باسكان الفناء وحكي ضمها من الشفاعة وهي لغة الضم وشرعا هي تلك قوري بنيت للشرىك القديم على الشرىك الحادث فيما لا يعوض والاصل فيها خبر البخاري عن جابر رضي الله عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وفي رواية في أرض أربع أوحاط والمعنى فيه دفع ضرر زمونة القسمة واستحداث المرافق كالمصعد والنور والرفعة في الحصة الصائرة إليه والربيع المنزل والحائط البستان أركانها ثلاثة أخذوا أخوهما أخوته والصبيغة انما تحجب في القمل وكلها تعلم من كلام المصنف فقد أشار إلى المأخوذ بقوله (انما تحجب) أي الشفعة والجواب معناه الثبوت (في جزئ من شعاع من أرض) فهي مسفة بلز على ما استبر من ان الظروف والجبر ورات بعد التكرارات صفات وبعد المعارف أحوال وتابع الأرض ملحق بها كالشجر والتمرغبر المؤبر والبناء وبوابهم من أبواب وغيرها لا في منقول لأنه لا يبق دائما والعقاري في قنبا بضر بالشاركة فيه ولا شفعة في علوشترك يعنى منه حصصه دون قراره فان بيع مع قواره وهو السفلى ثبت فيها الشفعة بالسفلى وقد وصف المصنف الأرض بقوله (تحتل القسمة) بأن يتفق بها بعد القسمة من الوجه الذي كان يتفق بها قبل القسمة فلا تثبت في طاحون وحام فهذه الجملة الفعلة في محل جروسة لأرض أو متعلق القسمة محذوف أي بين الشركاء وقوله (اذما ملكت) ظرف متعلق بقوله انما تحجب أي ثبت فيما تدم اذما ملكت تلك الأرض المذكورة (بمعاضة) فالجار والجبر ومرتعلق بقوله ملكت وذلك كبسع ومهر وعوض وخلق وصلى دم (فياخذها) أي الحصة الصائرة إليه والمناسبات يقول فياخذها أي الجزء (الشريك) ان كان شرىكاً مع غيره فقط (أو) يأخذها أي على تفسير ضميرها في كلامه بالحقه وتقدم ان المناسب يقول فياخذها أي الجزء (الشركة) ان كانوا متعددين وذلك المأخوذ موزع على قدر حصصهم ويكون أخذها (بالعوض الذي استقر عليه العقد) أي عقد بيع الحصة من زيادة أو نقصان في مدة الجار ويشترط لتلك الشفعة ان يكون الثمن معلوما بالشفع ولا يشترط ذلك في طلبها (والقول قول المشتري) بينهما حيث اختلف هو والشفيع (في قدره) وانما كان القول قوله لأنه أعلم بما له ولأن الأصل بقا حلكه فلا يترفع من مخالفة البيينة وصورة الاختلاف المذكور ان الشفيع ادعى على المشتري انه اشتراه بعشرة فادعى المشتري انه اشتراه بمقدراً آخر أكثر مما ادعاه الشفيع كخمس عشرة فان نكل المشتري عن اليمين حلف الشفيع انه بعشرون وأخذها حلف عليه فلا شفعة فيما لم يملك وان جرى سبب الملك كالجعل قبل الفراغ من العمل ولا فيما ملك بغير عوض كالتبويص ووجهه بالاثواب وقد أشار المصنف إلى الصيغة بقوله (ويشترط) عند الأخذ بالشفعة (اللفظ الدال على التملك) مثل اللفظ ما يقوم مقامه من الكتابة أو إشارة إلى ان السلف المفهوم وذلك (كتملك) الشقص (وأخذت بالشفعة) مع قبض مشتري الثمن قبض البائع حتى لو امتنع المشتري من قبضه نكل الشفيع بينهما أو رفع الأمر إلى الحاكم فلو أنكر المشتري وضع الشفيع الثمن بين يديه صدق المشتري بالنسبة لبقاء الثمن في جهة الشفيع وصدق الشفيع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لأنها تثبت بالبائع والمشتري بربها سقطت بآدم بآدم الشفيع وأما ما نصنف إلى ما يملك به الشقص المشفوع بقوله (ويجب مع ذلك) أي مع اللفظ الدال على التملك (أو التسليم العوض) من الشفيع للمشتري (أو رضاه) أي رضا المشتري (يكونه) أي العوض مستقر (في ذمة الشفيع) بشرط عدم الرأب ذلك معاوضة والمالك لا يتوقف على القبض وفيل لا بد من القبض لأن رضا المشتري بدونه وعدوه هو لا يلزم الوفاة (أو) بقضاء القاضي له (أي الشفيع) (بالشفعة) أي يحكم القاضي له ما إذا حضر الشفيع مجلسه وأثبت حقه

## (باب الشفعة)

انما يجب في جزئ  
شعاع من أرض  
تحتل القسمة اذا  
ملكك بمعاوضة  
فياخذها الشريك  
أو الشرىك بالعوض  
الذي استقر عليه  
العقد والقول قول  
المشتري في قدره  
ويشترط اللفظ  
كتملك أو أخذت  
بالشفعة ويجب مع  
ذلك اما تسليم  
العوض أو رضاه  
يكونه في ذمة  
الشفيع أو بقضاه  
القاضي له بالشفعة

عندم طلبه (خيتند) أى حين أذحصل واحد من هذين الامور الثلاثة (عكك) الشفيع المشفوع (فان كان ما نفعه المشتري) الملك البائع من الثمن (مثليا) كبحر فقد (دفع) الشفيع له (مثله) أى ان تسر (والا) أى وان لم يكن مثليا كعقد التوب أو كان ولم تسر بان فقد حسا وشرا عاين وجدا كثر من غن مثله وجواب ان المدعى فى فلاشعة قوله (فقيته) أى قيمة الشقص المشفوع بدفعها الشفيع للمشتري لانها مثلية فى المعنى وتعتبر هذه القيمة (حال البيع) الاحال استقرار العقد وانقطاع انذار ولو قال حال العقد لشمل النكاح والخلع وغيرها من العقود وانما اعتبر القيمة حال البيع لان وقت ثبوت الشفعة ولان ما زاد اذ فى ملك الاخر دونه وبذلك علم ان الماخوذية فى النكاح والخلع مهر المثل ويجب فى المنفعة متعة مثلها لاهم مثلها لانها الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها القيمة فى كلامه مبتدأ والخبر محذوف تقديره يدفعها الشفيع للمشتري كما سر فى حل الثمن والجله من المبتدأ والخبر المحذوف فى محل جر جواب لان المدعى فى فلاشعة كآمر أيضا ولو كان الجواب جملة تامة قرن بالقام (اما الملك المقسوم) أى المقابل للقسمه فاما شرطه وسأى جوابها بعد فى قوله فلاشعة لما روى البخارى عن جابر قال يا ابا عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فى كل ما يقسم فاذا وقعت الحسد ودور صرف الطرق فلاشعة وعن ابن شريح تخرج قول بشير بن الجبار المصنف وكذا المقابل ان لم يكن الطريق بينهما فاذا واختاره الرواى وقد مثل المصنف الملك المقسوم بقوله (كالبنا والقراس اذا بيعا) أى كل من البنا والقراس حال كونهما (منفردين) عن متبوعهما ولو تفصيل الثمن كان قال له بعتك الشجر بكذا والارض بكذا فلاشعة فيه ما هو ظاهر لانها متقولا فاشبه العبد وهى لا تبى فى المتقول وقوله (أو ما يبطل بالقسمه منفعة المقصودة) منه معطوف على قوله اما الملك المقسوم أى أو ما يبطل بالقسمه أى فلاشعة فيه كسأى فى الجواب وذلك (كالبتر والطريق) المشتركتين (الضيق) كل منهما بحيث لا يمكن ان يجعل البترين أو طريقين وهذا مقصود قبل القسمه فاذا يبطل ذلك المقصود منه بعد فلاشعة بناء على الاصح فى عمله مشروعية الشفعة وهو دفع الضرر الناشئ عن القسمتين مؤثما واقرادما تصير اليها الحصص من احداث المرافق كالبوابة والسهم وغير ذلك وعلى هذا فلا تبى الا فيما يجبر فيه الشريك على القسمه وضابطه ما حصل منه بعد قسمة العين المقصود منه قبلها كالبتر الكبيرة التى يمكن جعلها بترين والطريق الواسعة التى يمكن جعلها طريقين بخلاف ما ليس كذلك كفى مثال المصنف وقيل ان عمله مشروعية الشفعة سواء المشاركة وعليه فثبت فى كل عقار وقول المصنف فيما تقدم الضيق بالبرصة لكل من البتر والطريق وكان القياس ان يقول الضيقين أو الضيقين لانهما متحققان بطابق المتعوت وهو هنا متعدد لانه معطوف ومعطوف على وحجاب عنه بانه رأى فى افراد الضيقين لفظ ال لانها اسم موصول وضيق اسم فاعل من ضاق يضيق فهو ضيق وأصله ضيق مثل سيد وميت فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو واو ادغمت الياء فى الياض كآثرى فلذلك أول الضيق فيه بكل فى حل الثمن هذا ما ظهر فى توجيه الاخر ادولس نعمتا سببا لما يازم عليه من حذف الفاعل وهو لا يجوز تودرى فيما تقدم به بكل منهما حل المعنى وليس من باب حذف الفاعل بل الفاعل ضمير يعود الى ال كما علمت ويمكن على بعد ان يقال ان الضيق صفة للطريق وحذف صفة البتر لدلالة الثانى عليه وان كان هذا قليلا وقد اختار بعض الصحابة والكثير الحذف من الثانى لدلالة الاول عليه وعلى هذا فلاشكال فى كلامه تأمل وانما علم وقوله (أو ما ملك بغير معاوضة) معطوف على الاول أيضا لان المعاطيف اذا تكررت كانت بغير حرف مرتب كانت معطوفة على الاول كأنها وقلم مثل المصنف ما ذكره بقوله (كلو هو) بلا ثواب أى والموروث والموصى به فلاشعة فيه فهذا جواب مجمل كالمسند كمرقيا لان ما ذكره على موضع الشفعة من الموهوب وما بعده على ان يأخذ

خيتند ملك فان  
كان ما نفعه المشتري  
مثليا دفع مثله والا  
فقيته حال البيع  
أما الملك المقسوم  
كالبنا والقراس اذا  
بيعا منفردين أو  
ما يبطل بالقسمه  
منفعته المقصودة  
كالبتر والطريق  
الضيق أو ما ملك بغير  
معاوضة كلو هو



الشفع الشقص بخانه للثلاث وما ذكر ملكه حاصل بغير عوض وذل ومنث مائة قدم في العطف قوله (أو ما لم  
 يعلم قدره) أي بان جهل ثم لما نزع المصنف من ذكر هذه المايطف صرح بجواب أم أو ما عطف على  
 مدخوله انقال (فلا شفعة فيه) أي فيما ذكر من هذا السائل وأما قدرنا فيما تقدم عقب كل مقطوع فلا  
 شفعة ليس بجوابنا عاها ونجمل لقائمة طول الكلام وبعدها الجواب عن شرطه وصورة عدم العلم بالنسبة  
 المسقط للشفعة ان يشتري الشخص بجزاف ثم يتلف الثمن أو كان المشتري غافلا لم يعلم قدره فيما (وإن بيع  
 البناء والغراس مع الأرض أخذه) أي الشفع المذكور من البناء والغراس (بالشفعة تعالى) أي للأرض  
 المشتركة مع تابعها المذكور لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق قضى بالشفعة في كل شركة ربح  
 أو خسارة والربح يتناول البناء لأن المزايا المنزل والخائض يتناول الأشجار لأن المزايا النسبانية ويقوم  
 من قولهم تبعاعدم ثبوت الشفعة فبإيجاب البناء والغراس وإيجاب الأرض تعالى الجمل على بيع  
 الأرض هو بيع البناء والغراس والأرض تابعة لها في البيع بخلاف بيعها تفالها كما هي صورتها لأن  
 أي فهم تابعان للأرض في الشفعة وتقتل الجورى لتبعها لأرض لهما مقتضى لعدم الشفعة فيما  
 حيث كانا متبوعين والأرض تابعة بقوله فيما يوجب البناء والغراس مع الأرض غير ظاهر لأن مع تدخل  
 على المتبوع فقال جاء الوزير مع السلطان ولا يقال جاء السلطان مع الوزير وأنت تجد قد أدخل مع على  
 الأرض فيقتضي ذلك أن تكون الأرض متبوعة والبناء والغراس تابعين مع أن القصد جعل الأرض  
 تابعة للبناء والغراس متبوعين وقد قال في آخر عبارته وهو أشبه الوجهين في الرافعي قال أي الرافعي  
 لأن الأرض تابعة والغراس متبوع والأولى في التمسك ما مثلناه سابقا وهو أن يبيع الغراس والبناء  
 ويبيع الأرض تعالى ما عطف على ما علم (والشفعة) أي طلبها يكون (على الفرد) كما دللنا عليه في ذلك  
 لأن الشفعة حتى ثبت دفع الضرر فإذا علم الشفع بالبيع (فليبادر) المطلبها (على العادة) ولو لو يكره  
 بعد عمله أو رفع الأمر إلى الحاكم فليعدوا أو نسب إلى تقصير في الطلب حفظ حقه من طلبها وما لا خلاف  
 كما تقدم تطرؤ ذلك في الدعا على الباطل متساويان في هذا الحكم (فإن آخر) طلبها (بلا عذر) من الاعتذار  
 الآتية (سقطت) الشفعة انقصصه (الآن يكون الثمن مؤجلا فخير) الشفع حينئذ ينجم له مع  
 أخذ الشقص حالا ومن سبه إلى المحل بكسر الحاء على الحلول ثم أخذ من قد أشار إلى ذلك بقوله (فإن شاء  
 محل) الثمن أي أعطاه حالا (وأخذ) النقص المشفوع (وإن شاء صبر حتى يحل) الاجل (ويأخذ) الشقص  
 بعد دفع الثمن للشترى ولا يحل حقه بالتأخير وإن حل الاجل عوت لما يؤخذ منه فكذلك أي بخير دعنا  
 للضرر من الجائز لأنه لو جاز الأخذ بالوحد لأضر بالمؤخذه لاختلاف القدم وإن أزم بالاختصاص  
 بظهور من الحال أضر بالشفع لأن الاجل يقابله قسطن الثمن وعلم بذلك أن المؤخذه لو رضى بشفعة  
 الشفع لم يختر وهو الأصح (ولو بلغه) أي الشفع (الخبر) أي أن الشريك تنصرف في حصته ما تقدم من  
 بيع وخلع ونكاح وغير ذلك مما يقابل بعوض (وهو) أي الشفع (مرض) مرضا لا بقدر أن يسبي معه  
 وبطلانها (أو) هو (محبوس) حبسا لا يقدر على إزالته (فليوكل) أي فيلزمه التوكيل حيث ثل جود عذر  
 من هذا الاعتذار أن قدر على التوكيل لاه طريق موصل إلى الأخذ بها ولا يلزمه الجفوف بنفسه (فإن لم  
 يفعل) أي لو كمل مع القدرة عليه (بطلت) الشفعة أي بطل الطلب لها فإن عجز عن التوكيل وجب عليه  
 الأشهاد فإن لم يشهد مع القدرة عليه فكذلك أي لتقصيره وكان على المصنف أن يذكر وجوب الأشهاد  
 بعد العجز عن التوكيل فإنه قد اقتصر على حكم العجز عن التوكيل في قوله (فإن لم يقدر) الشفع على  
 التوكيل بان يوجب من يوكله وسبق جوابان بعدهما أو تقدم أن المصنف أدخل في ذكرهما قد عتد عدم  
 القدرة على التوكيل (أو) فقد عليه لكن (كان) الخبر به بالبيع (مسيا أو) كان عريض لكن (كان) غريفة

أو ما لم يعلم قدرته  
 فلا شفعة فيه وإن  
 بيع البناء والغراس  
 مع الأرض أخذه  
 بالشفعة تعالى لها  
 والشفعة على الفرد  
 فليبادر على العادة  
 فإن أخر ولا عذر  
 سقطت الآن يكون  
 الثمن مؤجلا فخير فإن  
 شاء محل وأخذوا  
 شاء صبر حتى يحل  
 وبأخذ ولو بلغه الخبر  
 وهو مرض أو  
 محبوس فليوكل  
 فإن لم يفعل بطلت  
 فإن لم يقدر أو كان  
 مسيا أو غريفة

أي لا ونقبحر لمعلم قبوله لكونه فاسقا (أو) أخيرا يبيع المذكور من يقبل خبره (وهو) أي الشفيع (مسافر فصار) على العادة (في ماله) أي طلب حق الشفعة وقد أتى بالجواب الموعود به عن هذه الصور فقال (فهو) أي الشفيع باق (على شفعته) أي على طلبه القيام وحصول عذره (وان تصرف المشتري) فيما اشتراه (فبني) فيه (أو غرس) شجرا (تخيرا للشفيع بين غلثما) أي الشقص الذي (بناء) المشتري أو غرسه (بالقيمة) متعلق بثلث أي ثلثه بقيمته (وبين قلعه) لثالث الشيء الذي يباه أو غرسه (وضمن ارشه) أي المفلوع لأن قيمته بعد قلعه تنقص عن قيمته قبله فيضن ارش النقص وهو القدر الذي يحصل به التفاوت بين قيمته قبل قلعه وقيمه قائما (وان وهب المشتري الشقص) الذي علكه من الشريك بالثمن (أو) وقته أو باعه أو رده (أي المشتري على بائعه وهو الشريك) بسبب (العيب) الذي كان فيه عند البائع له وجوب الشرط قوله (قله) أي الشفيع (أن يفسخ ما فعله المشتري) من هذا التصرفات ويحصل لخصه بأخذه ممن هو عنده سواء كان فيه شفعة كبيع أم لا توقف هبة لانسحقه سابق (وله) أي للشفيع (ان) يأخذ من المشتري الثاني بما (أي بالثمن) الذي (اشتراه) به وصورة كان باع أحد الشريكين حصته لم يدرم بأهنا يذيلهم ومثلا فلا شريك الآخر إلا أخذ من المشتري الثاني الذي هو عمر ولا نه رعا كان أقل من الثمن الذي اشتري به زيد أو من جنس هو عليه أسير وأسهل ويفهم من قوله أنه أن يفسخ وله أن يأخذ الخصة التصرفات المقدمة من المشتري وهو ظاهر لمصاديقه المألو يفهم أيضا من تعبيره بالفسخ عدم ارتداعها من أصلها وهو كذلك لكن قال في المطلب أن ذلك يكون في الأخذ بالشفعة ولا يحتاج إلى حكم ما كأي فيحصل بالنظر الواحد وهو غلثك بالشفعة لخل والعقد (فان مات الشفيع) قبل الأخذ بالشفعة لعذر من الاعتذار السابقة (فالورثتها الأخذ بها) لانها حق مالي لازم فيقتل اليهم كاره بالبيع فلا يبيع بموم قوله عليه الصلاة والسلام من خلف حقا فلورثته وشبب لهم على قدر ذمهم لا على عذر ذمهم (فان عفا بعضهم) أي بعض الورثة (أخذوا بالقول الكل أو يدعون) الأخذ وليس لهم الاقتصار على أخذ حصته لما فيه من اضرار المشتري بالشفيع وهذا كما اذا ثبت الشفعة ابتداء للشريكين فيعفو أحدهما فان الآخر ما أن يأخذ الجميع أو يدع واقه أعلم

أو وهو مسافر فصار  
فطلبه فهو على شفعته  
وان تصرف المشتري  
فبني أو غرس تخير  
الشفيع بين ثلث  
ما يباه بالقيمة وبين  
قلعه وضمن ارشه  
وان وهب المشتري  
الشقص أو وقفه أو  
باعه أو رده بالعيب فله  
أن يفسخ ما فعله  
المشتري وله أن أخذ  
من المشتري الثاني  
بما اشتراه فان مات  
الشفيع فالورثته  
الأخذ بها فان عفا  
بعضهم أخذوا بالقول  
الكل أو يدعون

### باب القراض

مشتق من القرض وهو القطع سمي بذلك لان المالك قطع للعامل قطعة من الربح ويسمى أيضا مضاربة كاصرح به النهج ومقارضة والاصل فيه الإجماع والحاجة داعية اليه ويقال للمالك على الاول مقارض بكسر الراء للعامل مقارض بفتحها ويقال للعامل على الثاني مضارب بكسر الراء لانه الذي يضرب بالمال قال ابن الرعة ولم يشتقوا للمالك منها اسما واحتج لها ما وردى بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تنقروا فضلا من ربكم وياته صلى الله عليه وسلم ضارب يذبحتم مالها إلى الشام وأخذت معة بعد ما مسيرة والقراض أخذ ما يأتى أو كبل مالك يجعل ماله سدا آخر تجر فيه والربح مشترك بينهما وأركه ستة مائة وعامل وعمل ورجح وصيغة ومال وكلها تؤخذ من كلام المصنف فأشار إلى المالك والعامل والمال بقوله (وهو) أي القراض شرا (ان يدفع) المالك (الذي رجل) وهو العامل (مالا يتجر فيه) يباعوا شرا أو يكون (الرجح بينهما) وهذا ضابط للقراض لكنه يحمل وسيأتي في كلامه تفصيله فلا يصح جعله لاحدهما ولا بد أن يكون الرجح مع المالك بالجزئية كتصفه ثلث فلا يصح على أن لاحدهما مئة أو ميهما بالرجح أو على أن لغرضهما من شئ القدم كونه لهما والمشرط لهما أن أحدهما كالشروط لا يفسخ معة في الثانية دون الاولى وكذلك لا يصح على أن لاحدهما شركة أو نصيبا فيه للجهل بحصة العامل أو على أن لاحدهما عشرة

أوربح صنف لعدم العلم بالزمانية وانه قد لا يربح غير المشرقة أو غير ربح ذلك الصنف فيقولوا أحدهما يجتمع  
الربح ثم أشار إلى شرط المالك والاهل فقال (فيجوز) أي فيصم وينفذ عقد القراض (من) كل شخص  
(جائز التصرف) في مال نفسه ان كان مالكا أو مال غيره ان كان وليا أبا أو جدا أو وصيا أو قيا مخرج هذا  
التقدير السفيه فلا يصح القراض منه لانه غير جائز التصرف وقوله (مع جائز التصرف) شرط في العامل  
أيضا كما هو شرط في المالك فلا يصح ان يكون السفيه قابلا لعقد القراض وقد أشار إلى الصيغة المركبة من  
الاجاب والقبول وهي الركن الرابع وقد عبر المصنف عنه بالشرط حيث قال (وشرطه) أي شرط نضجة  
القراض (الاجاب) أي من المالك كقارضتك وعاملتك وضاربتك وخذ هذه الدراهم (قبول) من العامل  
لفظا فلا يكفي الشروع في العمل مع السكوت وراى هذا الشرط ما لا بد منه فدخل فيه الركن وبشرط  
انصال القبول بالاجاب وعدم التعليق وعدم التأقت وقد أشار إلى شرط الركن السادس وهو المال  
بقوله (وكون المال) المعقود عليه (نقدا) أي وشرط صحة القراض ان يكون المال الذي يقع عليه عقد  
القراض نقدا رهم أو دنابر وان أطلقه السلطان ولم يتعامل به أهل تلك الناحية لان من شأنه الرابح فلا  
يصح على عرض ولو لولا صاوغا اشتراط هذا الشرط لان عقد القراض غير من حيث ان العمل فيه غير مضبوط  
والربح غير وثوقه وانما جاز للمحاجة فاختص بعاسهل التجارة فيه وتزوج غالباً وهو كونه نقداً (وكونه  
خالصاً) من الغش فلا يصح على مفشوش ولو راجعاً لانه اخذ لوجه نعم ان كان غشياً منسباً لم يجز لانه  
الطوري وكونه (مضروباً) فلا يصح على تبرؤي وهذا معلوم من كون المال نقداً لانه اسم للضرب فخرج  
غيره من أول الامر لكن صرح به المصنف تأكيداً لكونه (معلوم القدر) حساً وصفة فلا يصح على المجهول  
جنساً وقتداً أو وصفاً لان عقد مضمون على جواز الفسخ ورد رأس المال على حاله وقسم الربح على  
ما شرط والمجهول يتعدى معه ذلك وكونه (مميماً) فلا يصح على غير معين كان فارضه على ما في النسخة من  
دين أو غيره نعم فارضه على تقديف نعمته ثم عينه في المجلس صح خلافاً لمعنى وسواهم عدم صحة المقارضة  
على الدين أو فارض المديون أو غيره لان معنى النسخة لا يمين الا قبض صحح كما ذاع عنه في المجلس ثم قبضه كما  
في الاستدراك المذكور وكون المال (مسلماً) أي يعطى ويدفع (إلى العامل) ليصرفه فلا يصح  
القراض بشرط كون المال بيد غير العامل كالمالك لئلا يوفى منه عن ما اشتراه العامل لانه قد لا يجد  
عنده الحاجة فهذه الشروط شرط والمال بشرط أيضاً في هذا المال أن يكون (مجزئ معلوم الربح) وذلك  
الجزء المعلوم (كالنصف والثلث) أي كشرطهما فلا يصح القراض على عروض ثم شرع في بيان محترز  
ما تقدم من القيود السابقة في حد القراض فقال (فلا يصح) القراض (على عروض) هذا محترز قوله أن  
يكون المال نقداً وتقدم بعض الكلام عليه أولاً لانه قد يقد (و) لا على (مفشوش) من الدراهم والدينابر  
هذا محترز قوله خالصاً (و) لا على (سبكية) ذهب أو فضة هذا محترز قوله مضروباً وتقدم بعض الكلام  
عليه أيضاً (ولا) يجوز (على شرط) أن يكون المال عند المالك هذا محترز قوله مسلماً إلى العامل وتقدم  
الكلام عليه أيضاً (ولا) يجوز (على شرط) أن لا أحدهما ربح صنف معين) كأن يقول الربح  
التياب ولولربح الدواب وألربح ما تشتره بالدراهم ولولربح ما تشتره بالدينابر لان أحداً من الصنف قد  
لا يربح فيقولوا أحدهما يجمع الربح دون الآخر كما هو (ولا) يجوز على شرط (ان لا أحدهما عشرة  
دراهم) لانه قد لا يربح الا عشرة فينبى الاتر بلائى (ولا) يجوز (على شرط) (ان الربح) ككله  
لا أحدهما) اما هو المالك أو العامل وذلك كأن يقول قارضتك على ان الربح كله أو لكلاً لان وضع  
القراض يقتضى الاشتراك في الربح وشرط اختصاص أحدهما ينافى مقتضى العقد فيبطل واصل هذا  
كما نقل عن ابن سريج ان كل لفظة كانت بالصفة لعقد من العقود جعل إطلاقها عليه فإن وصل بها مائتان

فيجوز من جائز  
التصرف مع جائز  
التصرف وشرطه  
اجاب وقبول وكون  
المال نقداً وكونه  
خالصاً مضروباً معلوم  
القدر معيناً مسلماً  
إلى العامل مجزئ معلوم  
من الربح كالنصف  
والثلث فلا يصح  
على عروض  
ومفشوش وسبكية  
ولا على شرط أن  
يكون المال عند  
المالك ولا على أن  
لا أحدهما ربح  
صنف معين ولأن  
لا أحدهما عشرة  
دراهم ولا على أن  
الربح كله لا أحدهما

مقتضاء بطل (ولا يجوز) (على) شرط (أن المال يعمل معه) أي مع العامل وهذا محقق بشرط منوى  
وملاحظ وهو أن يفرد العامل لئتمكن من العمل متى شاء فلا يصح شرط على غيره معه لأن انقسام العمل  
يقتضي انقسام المأجر وصح شرط اعانة مالك المال له في العمل ولا بد للمالك لأنه مال فحل عمله تبعاً للمال  
ولأن ذلك لا يمنع استقلال العامل وشرطه أن يكون معلوماً برؤية أو وصف وان شرطت نفقته عليه جائز  
(ووظيفة العامل التجارة ونوابها) بما يتعلق بها (بالنظر إليها) (والاحتياط) في أمرها (فلا يبيع ولا  
يشترى بغير فاحش) وهذا تفريع على قواعد الفسوخ وكذلك قوله (ولا ينسب) أي ولا يبيع شيئاً بغير  
مؤجل أي بلا إذن فيها أما بالاذن فيجوز كل من الفسخ والنسبة كما سيأتي في كلامه (ولا يجوز) (أن  
يسافر) العامل بالمال (بلا إذن) لأن فيه خطراً أو تعريضاً للمالك والتلف فلا سفر به ضمنه أما بالاذن  
فيجوز لكن لا يجوز في السفر إلا بمقتضى شرطه ولا يجوز في ذلك إلا بغيره ولا بد من شرطه ولا بد من شرطه ولا بد من شرطه  
فإنه لا يرفع بفعل مقدر وتقديره ولا يجوز في ذلك إلا بغيره ولا بد من شرطه ولا بد من شرطه ولا بد من شرطه  
ذلك فيجوز عن العامل فله بغير إذن وهذا الوجهان مستويان فلا أولوية لأحد على الآخر لأن حذف أحد  
الطرفين حاصل على كل حال وقد يقال إن الوجه الثاني أرجح لعدم زيادة عليه بخلافه على الأول فتقدر  
مع الفعل المحذوف فبصرف المحذوف على الأول شيئين وعلى الثاني شيئاً واحداً والله أعلم بذلك بأن لا يكون منه  
نفسه لاحضاراً ولا سفر إلا أنه تخصيص من الربح فلا يفسد شيئاً آخر ويصح عليه من آمن بعتق على المالك  
لأن فيه تقوى تارأس المال وهذا إذا كان بغير إذن ولا خلاف بين كافر (فلا يشرط) (المالك) (عليه) أي  
على العامل ماله عليه (ولا يشرط) (فقط) (بها) (ويجوز) (ها) (أو) شرط عليه (أن  
يشترى غزلاً ينسجه ويبيعه) لأن الطعن ومأمعه أعمال لا تنسج تجاراً بل هي أعمال مضبوطة يستأجر  
عالمها فلا يحتاج للقراض عليها المشق على جهالة الوضعية للعاجز هي تدفعه بالاجرة عليها كما عرفت (أو)  
شرط عليه (أن لا تصرف إلا في كذا) كان يقوله لا تشتري هذه السلعة ولا تصرف إلا فيما يملك وجوده  
كما قال المصنف (و) (الحال) (هو) (عزراً) (وجود) (كامل) (البقي) (أو) شرط عليه (أن لا يعمل إلا بهذا) كقول  
لا يبيع إلا به ولا تشتري إلا منه وأشار إلى جوابه في قوله (فسد) أي القراض أي عقده (وحيث فسد)  
القراض لفقد ما اعتبر فيه (فسد تصرف العامل) لما تضمنه العقد من حصول الأذن كإمارة في الوكالة  
ويكون العمل من العامل معصوباً (باجرة المثل) على المالك لأنه لا يعمل بمجاناً وقد فاته المسمى فيرجع بالاجرة  
المذكورة عليه لا ما دخل على هذا العمل إلا ما دعا بالمسمى وحيث فسد فلا يذهب عمله هندراً ومحل لزوم  
الاجرة إذا لم يعلم بالفساد والافلاش في الرضا به العمل بمجاناً كما يؤخذ من التعليل المتقدم (إلا إذا حال  
المالك الربح كسقط) ويكون الربح كله للمالك لأنه غامض (فلاشئ للعامل) لأنه لا غير شرط ما عفى  
شيء وقيل يستحق الاجرة كافي سائر أسباب الفساد وظاهر من العامل إذا اشتري في النعمة ونوى نفسه  
فأرجح أنه لا يملكه والاجرة على المالك (ومضى فسخته) أي عقده القراض (أحدهما) أما المالك أو  
العامل (أو حين) أي الاحد المذكور (أو أغنى عليه انفسخ العقد) لأنه عقد جائز من الطرفين  
كعقد الوكالة والعامل بمنزلة الوكيل والمالك بمنزلة الموكل وكذا انفسخ باسترجاع المالك بخلاف  
استرجاع الموكل ما وكل في بيعه لأنه بشرط أن يكون المال بيد العامل هنا بخلاف الوكيل وحيث انفسخ  
القراض (فإن العامل تنفيض رأس المال) أي رد ما في أصله بأن يجمعه على وصفه وإن كان قد باعه  
بشبهه على غير صفته أو لم يكن ربحاً لأنه في عهده رد رأس المال كما أخذ هذا أن يطلب المالك الاستيفاء أو  
التنفيض والافلاش به ذلك والحاصل أنه إذا كان رأس المال ذهباً وما في يده ليس من جنسه وجب رد ما  
الذهب أو كل رأس المال صحيحاً وما في يده مكسراً فكذا وبالعكس أولاً وثانياً (والقول قول العامل)

ولا على أن المالك  
يعمل معه ووظيفة  
العامل التجارة  
ونوابها بالنظر  
والاحتياط فلا يبيع  
ولا يشتري بغير فاحش  
ولا ينسب ولا أن يسافر  
بلا إذن ويحذف ذلك  
فلا يشرط عليه  
أن يشتري حنطة  
فيطن ويخبز أو أن  
يشترى غزلاً ينسجه  
ويبيعه أو أن  
لا تصرف إلا في كذا  
وهو عزير الوجود  
كأنليل البقي أو أن  
لا يعمل إلا بهذا  
فسد وحيث فسد  
نفذ تصرف العامل  
باجرة المثل إلا إذا  
قال المالك الربح  
كأنليل البقي ويكون  
الربح كله للمالك  
فلاشئ للعامل  
ومضى فسخته أحدهما  
أو حين أو أغنى  
عليه انفسخ العقد  
فإن العامل تنفيض  
رأس المال والقول  
قول العامل

بينه (في قدر رأس المال) لأن الأصل عدم دفع الرأب على ما قاله وهذا عند الاختلاف بينهما (و) القول قوله كذلك أي بينه (في رده) على مالكه لأنه اتفق على كلودع بخلاف نظيره في المرتين والمستأجر لانهما قبضا العين لنفسه نفسها والعامل قبضا المنفعة للمالك وانتفاعه بالعمل والقول قوله في عدم الرجوع وفي قدره فصدق في ذلك ولو افقته فيما لو ادا الأصل (و) القول قوله (فيما يدي من هلاله) أي تلف لانه ما مومن فان ذكرسيه فهو على التفصيل المار في باب الوديعة فمن أراد تحقيقه فليرجع اليه (و) القول قوله (فيما يدي عليهم من خيانه) كان يقول له المالك اشتريت هذا العبد بعد ان نهيته عن شرائه لان الأصل عدمها (وان اختلفنا في قدر الرجوع المشروط) للعامل كان قال شرطت لي النصف فقال المالك بل الثلث مثلا (مخالفا) كاختلاف المتباينين في قدر الثمن واذا اختلفا كان جميع الرجوع للمالك والعامل آخر ما مثل لما عمل وان زاد على ما ادعاه العامل وقبل لا يتحقق الرائد وكن ذلك بعد التسخير كما لو ختم باب الاختلاف في كيفية العقد ولو اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل أيضا بينه وأوفي انه وكيل أو مقارض بفتح الراء صدق المالك بينه ولا أجر عليه للعامل (ولا يملك العامل حصته من الرجوع بالقسمة) لا ينظر وزرع لا لتمام ملكها بانها هور كان شريك في المال فيكون النقص الحادث بعد ذلك محسوبا عليهما وليس كذلك لكنه انما يستقر ملكه بالقسمة ان قض رأس المال وفسخ العقد حتى لو حصل بعد القسمة نقص جبر بالرجع المقسوم وعليكها ويستمر في ملكه أيضا بخوض المال والتسخير بلا قسمة والله تعالى أعلم

### باب المساقاة

ما يؤخذ من السقي المحتاج اليه فيما غالب الامة أنفع أعمالها وأكثرها مودة والأصل فيها قبل الإجماع خير الصنعة من أهل على الله وسلم عامل أهل خبر وفي رواية الجرم وخبر فخلها أو أرضها بشرط ما يخرج منها من ثمرا وزرع والعنق فيها انصاف الاشجار فلا يحسن تعدها ولا يشترع له ومن يحسن يشترع فلا يملك اشجارا فيصالح ذلك إلى الاستعمال وهذا إلى العمل ولو اكرى المالك منته الاجرة في الحال وقد لا يحصل ثمن من الشجر وبها ونهاون العامل فدعت الحاجة إلى تجوز ما وهي أخذ ما ياتي في معاملة الشجر غير على شجر بهم بسقي وغيره الثمر لها وأركانها ستة عقدان مال وعامل وعمل وثمر وصيغة ومورد وكلها تؤخذ من كلام المصنف وقد أشار إلى العاقدين بقوله (نصح أي المساقاة بمن) أي من شخص (نصح قراضه) وهو جازر التصرف في المال مع مثله لانها معاملة على المال فاعتبر فيها ذلك كالأجارة ومن نصح قراضه هو هذا مال الشجر فهذان ركنا واحدا بطريق الصراحة وهو المالك والشجر والاخر وهو العامل بطريق المزوم لانه يار من المساقاة وهو المالك من شهدها ويؤخذ منته أيضا وجوب الصيغة لانه اذا وجد العقدان وجدت الصيغة لانها لا يثبت لهما وأشار إلى الرابع وهو المورد أي محل العمل بقوله (على كرم) أي على العمل فيه بالسقي والله سبحانه يعوذ نفعه على الاشجار والكرم اسم لشجر العنب كما هو مصطلح عليه عند أهلها وما في اللغة فهو اسم للرجل الكريم الذي يشتق منه الكرم يسكون إلى اخيه ومن الكرم يفتحها وهو وصف للرجل الكريم لا للشجر المذكور كما قال عليه الصلاة والسلام لا تسوا العنب بالكرم لما علمت من اناسم للرجل الكريم وانما أطلق على العنب كرم لانه العنب اذا تخمر وشربه الشخص فيسكر واذا سكر نشأ منه السكر بمفعول الكاف والراء فاطملا على العنب اطلما تاجازيا والعلاقة القروم العادي بالوسائط السابقة والله أعلم ثم عطف على هذا المورد موردا آخر فقال (و) على (نخل خاصة) أي لا تصح المساقاة الاعلى هذين الشجرين استغلا أي على العمل فيهما الشجر السابق والنخل اسم لشجر الرطب والقر وهو أنواع كثيرة كالعنب وكان المناسيب للمصنف أن يقدم النخل على العنب لانه أفضل ولا نه لم يذكر في القرآن

في قدر رأس المال وفي رده وفيما يدي هلاله وفيما يدي عليهم من خيانه وان اختلفا في قدر الرجوع المشروط مخالفا ولا يملك العامل حصته من الرجوع بالقسمة

### باب المساقاة

نصح ممن نصح قراضه على كرم ونخل خاصة

الامقيد عليه وقد اشتهر على السنة الناس وليس بحديثا كرموا عيانكم الخلل المعطى في الحصل اى  
 الجلبى الخلة مشبهة بالثمن وهو الشجر الطيبة وانما نطعت لا تخلف وتشرب برأسها بخلاف حبة العنب  
 فانها مشبهة بعين الرجال الصفة البارزة عن المسوحة العنب التي في آخر العقد بارزة عن اخواتها  
 وقوله (مغروسين) حال منهما اى حال كونهما مغروسين ولا يقال صاحب الحال نكرته فلا تصح الحالية لانا  
 نقول هو معرفة لانهما عالمان على الثمرتين المعروفتين والغرس شرط في صحة عقد المساقاة وهذا الشرط  
 يستفاد من جعلهما حالين لان الحال قيد التقيد اى ان صحة المساقاة عليها مشروطة بالغرس فلا تصح  
 على ما لم يغرس ويشترط فيها ايضا كونهما امرئين معينين بيد العامل لم يبد صلاح غيره سواء اظهر أم لا  
 فلا تصح على غير هذا وعنب استقلال كثر ونفاح ومشمس وصنوبر ويطبخ لانه يغير تعهدا ويخلو عن  
 العوض مع انه ليس بمعنى الخلل ولا على غير معنى ولا على منهم كاحد الساتين كفى سائر عقود المعاوضة  
 ولا على كونه يبدىه العامل كان جعل يبدىه لئلا يكفى القراض ولا على ودى يقرسه العامل  
 ويتعهدهما الثمرة بينهما كالمسألة بذرايزه ولان القراض ليس من عمل المساقاة فضمه اليه يفسد هاولا  
 على ما بد صلاح غيره لقوات معظم الاعمال وقوله (الى مسدة) يبقى فيها الشجر ويغرس غالبا اشار الى الركن  
 الثالث وهو العمل مع شرطه وهو قوله الى مسدة يبقى الخ فالجار والجارى مرتبطان بقوله تصح المساقاة وكذلك قوله  
 على كرم بقوله اولا على كرم الى هنا فادخل العمل والمقدور كيفية الصفة اى ان يقول المالك للعامل  
 ساقيتك على هذا الكرم او على هذا الخصل المرقى كل منهما المتعاقدين الخ ما مر من الشرط المذكور على  
 انك تتعهد ولا تصفها او ثلثا فيقول العامل قبلت وقد صرح المصنف بذلك المفعول به فقال (يجز معلوم)  
 بقدر ما يلزم من ذلك الجز يكون (من الثمرة) المساقى عليها (كلش وربع كلقراض) اى يشترط عليه  
 بذلك اشتراطا كشرطه في باب القراض يجامع العمل في كل وفهم من قوله كلش انما جعل لمن الثمرة  
 أصلها معينة كشر مثلا او غير تفصلات معينة لا يصح وهو ظاهر وفهم من اطلاقه الجز انه لا فرق  
 بين كونه قليلا وكثيرا (و) ان كان العامل هنا (على حصته من الثمرة بالظهور) اى ظهور الثمرة  
 بخلافه في القراض لا على حصته الا بالقسمة كما تقدم ذلك في بابها ولا يتوقف ملكه لذلك الجز على القسمة  
 قياسا على المالك والفرق بين ما هنا وبين القراض حيث لا يملكه هناك الا بالقسمة بخلاف ما هنا ان القسمة  
 هنا لا تجعل وقاية للاصل بخلافها ثم قايما لراس المال وقيل لا يملك الا بالقسمة قياسا على القراض وقد  
 عرفت الفرق بينهما فعلى الاول على العامل ان كانت حصته ان كانت فصلا او قلنا بصحة الخلطة في غير المواشى  
 وهو الاظهر لانهم لم يملكه عليها وعلى الثانى يخرج زكاة الجميع من الثمرة وهل هي محسوبة من نصيب  
 المالك أم من نصيبه افسه طريقا احدها ما حكاه القولين كفى القراض والثانية قاطعة بانهم من  
 نصيبهما والفرق ان المالك المخصص ببعض المال كوى وهو الاصل اختص يحصل الزكاة من الكل  
 بخلاف مال الانتجار فانه المخصص بشئ من الثمرة لم يجب عليه من كذا جميعها كذا ذكره في الكفاية ولا  
 يجب في عقد المساقاة تفصيل اعماله بل يكفي ذكرها مجمل هذا انما يوجد عرف فان وجدنا بعض وقد  
 بين المصنف ما هو على العامل وما هو على المالك فقال (ووظيفته) اى العامل (ان يعمل ما فيه صلاح الثمرة)  
 اى يكون ذلك على العامل لا على المالك وذلك (كتقير) الخلل وهو وضع بعض طلع ذرعى طلع اثنى  
 وقد يستغنى عنه لكنهم اختلفوا في كونه فصل الهوام من الذكور اليها (و) كراستى) موعظ على تلقيح  
 اى ان يثر بغير وقاية ما يجرى الماء الى الانتجار في الوقت المعتاد وينفخ رأس الساقية ويسمى بها عند  
 الطاحنة الى ذلك (وتقير نحو ساقية) كثر اى يجرى الماء من تلقين ونحوه (وقطع حشيش مقير) كقطع  
 جريد مقير طينا كان او يابس او قضبان مقير فالثمرة (و) قطع (نحوه) اى الحشيش كالملاح اجاجين

مغروسين الى مدة  
 يبقى فيها الشجر ويغرس  
 غالبا يجز معاوضتهم  
 الثمرة ككثا وربع  
 كالقراض ويملك  
 حصته من الثمرة  
 بالظهور ووظيفته  
 أن يعمل ما فيه صلاح  
 الثمرة كتقير  
 وسقى وتقيح نحو  
 ساقية وقطع حشيش  
 مقير ونحوه

يقف فيه الماء حول الشجرة قبل شربه شبهت بأجانات القسيل جمع اجانة فتعريش اللعب ان جرت به العادة  
وهو ان يصبأ عوادا ويظلمها ويرفعه عليها وحفظ الثمر على الشجر وفي البسدر عن السرقة والشسن  
والطبور بان يجعل كل عقود في وعاء يشبه المالك كصورة وجدنا الثمر في أي قطعها وتجب فيها فان كل  
ذلك على العامل وان لم تجر عانق في هذا المذ كورات أولها الحفظ في البسدر الى هنا وعلى المالك ما يحفظ  
الاصل) أي أصل الثمرة وهو الشجر وقد صرح المصنف بحفظ الأصل فقال (كبناصاط) البستان  
(د) كاحفر نهر) يغرق النون والهاء (وغمر) أي غمر ما ذكر من البناء والحفر عما يعود دفعه على الأصل  
وكل من: الحائط المذ كور وحفر النهر يعود دفعه على الأصل وهو الشجر لان الجدار يحفظه وكذلك  
حفر النهر يعود دفعه على الشجر لاجل ان تسقى ومن ذلك اصلاح ما انهار رأى سقط من النهر لاقتضاه العرف  
ذلك وعليه أيضا الامعان وان تكررت كل سنة قطع التلقيع وعلى المالك أيضا آلات الحفر والاتي  
يسائرهما العامل كل فاس والمعلول والمسحاة وتوضوها انباء للعرف في جميع ذلك (والعامل أمين) فقيامه  
من الهلاك كعامل القراض لان المالك قد اتفهما (فان ثبتت خيائته) عند المالك بان ظهرت عليه  
قرائن تدل على خيائته أو رآه المالك يخونه أو شجاره أو شهدت بنقبة وجواب الشرط قوله (ضم اليه) أي  
الى العامل المذ كور خصوصا (مشرفا) بلا حظه ويستمر على ذلك الى أن يتم العمل (لان المسافة لازمة لمن  
الجانين (ليس لاحدهما) أي ليس للمالك على انفراد ولا للعامل كذلك ولا لهما في قسمها) نفى (كلا جارة)  
في الزرع من الجانين (فان لم يحفظ) العامل المذ كور (بالمشرف) المطلع عليه في حال العمل والملاحظة  
(استؤجر عليه) أي استأجر لهما على هذا الذي ثبتت خيائته من ماله وقوله (من يعمل عنه) مرفوع  
على كونه تابعاً للفعل قبله اذا كانت المسافة واردة على القمعة كان كونه واردة على العين فظاهر  
أنه لا يتكرر عليه بل ثبت له الخيار وحيد فله الفسخ والعامل أجرة عمله وقمته لم يقع العمل مسلخا لم يظهر  
أثره ولا تنفس المسافة اجتمع المالك بل تستروا بأخذ العامل نصيبه لقيام وارث المالك مقامه

**فصل في المزارعة** والخبرة (العمل في الأرض) بمعنى المعاملة عليها فالعمل مبتدأ وفي الأرض متعلق  
بمحدوف حال من العمل أي حال كونه واقعاً في الأرض والخبر هو الجملة الشرطية في كلامه وقوله (بعض  
ما يخرج منها) متعلق بالعمل وقد بين الجملة الشرطية الواقعة في قول (ان كان البسدر من المالك) أي  
مالك الأرض التي هي محل العمل وجواب ان الشرطية قوله (سمى) أي العمل المذ كور (مزارعة) وهي  
المذ كورة في الترجمة نفى في الحقيقة كذا المالك العامل لزوجه الأرض بعض ما يخرج منها كصنف  
أو ثلث مثلاً (أو) كان البذر (من العامل سمي) أي العمل في الأرض (مخبرة) بالبناء المعجزة فالقوله  
فالمهمة مأخوذة من الخبر وهو الاكل كذا في الصحاح والا كثر معنى النبات وفي الحديث نستحب الخبير  
أي تقطع النبات ونأكله وقيل من الخيار وهي الأرض الرخوة وقيل من خير لان النبي صلى الله عليه وسلم  
عامل أهلها فهذا الخبر أقوى لهذه العلة والخبرة في الحقيقة كذا المالك العامل لزوجه الأرض بعض ما يخرج منها كصنف  
هنا الى الأرض من إضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل أي كذا المالك العامل الأرض بمعنى اكره لها  
من مال كهايد من عند ماى العامل معلوم كصنف مثلاً يدفعه أي العامل للمالك نظيراً لتقاعه فيها (وهما  
باطلتان) أي المزارعة والخبرة التي عنهما في الصحيحين أي صحيح البخاري وصحيح مسلم فالتبني عن المزارعة  
في خبر مسلم والتي عن الخبرة في صحيح البخاري وصيغة التي الواردة في الخبرة كافي للعمري نقلان  
سنة أبي داود ومن لم يذو الخبرة فلان من تجرب من القوم يرويه واختار النووي من جهة الدليل صحة الخبرة  
والمزارعة بطلان المندرجين في خبره والخبر والخبر وأما جواز من الاحاديث الصحيحة فيها استثنى من عدم صحة

وعلى المالك ما يحفظ  
الاصل كبناصاط  
وحفر نهر ونحوه  
والعامل أمين فان  
ثبتت خيائته ضم  
اليه مشرف لان المسافة  
لازمة ليس لاحدهما  
ففسخها كلاجارة فان لم  
ينصقظ بالمشرف  
استؤجر عليه من  
يعمل عنه

**فصل في المزارعة**  
العمل في الأرض ببعض  
ما يخرج منها ان  
كان البسدر من المالك  
سمى مزارعة أو من  
العامل سمي مخبر  
وهما باطلتان

المزارعة مسئلة أشار اليها بقوله (الآن يكون بين الخليل وشجر العنب بياض) أي أرض لازرع فيها ولا  
شجرة (وان ذكر) أي البياض (في حديثه) تصح المزارعة عليه أي على البياض (بمعنا المسافة على الخليل)  
وشجر العنب ليس افرادا لشجر بالسقي والبياض بالمعارة وعلى ذلك فالحلوا عامه الذي صلى الله عليه وسلم  
أهل خيبر على شرط الثمر والزرع فتنصم ولو عبر المصنف بالشجر أولا في قوله بين الخليل وثاني في قوله تبع  
للمسافة على الخليل لكان أعم ليشمل شجر العنب فيكون التعبير في الأول هكذا الآن يكون بين الشجر  
بياض وفي الثاني تبع المسافة على الشجر فلذلك قدره عقب عبارة أولا وثانيا وقد أخذنا المصنف صحة  
المزارعة غاية فقال (وان تفاوت المشروط) للعامل (في المسافة والمزارعة) الساجدة في ذلك ومن باب أولى اذا  
تساوى كان بشرط في التفاوت للعامل في المسافة نصف الثمر وربع الزرع والتساوى كنصف الثمر ونصف  
الزرع متلا فثبت تصح المزارعة كما مر في باب المسافة وجه المزارعة حينئذ مشروطة بشرط صرح بها  
المصنف فقال (بشرط أن يتعدا العامل في الأرض والخليل) أي بأن يكون عامل المسافة هو عامل المزارعة  
وان تعدد كان ساقى عقدت زراعهم بمقدار واحد مع لان افراد كل واحد منهما بعامل يخرج المزارعة عن كونها  
تابعة ويؤدي الى اختلاط العمل أي فلا بد من اتحاد العقد فلا يصح تعدد (و) بشرط أن (يعسر افراد الخليل  
بالسقي) (وانفراد) (البياض بالمعارة) لا تتقاع الخليل والعنب بسقي الأرض فان أمكن الافراد لم تكن المزارعة  
على الأرض لا تتقاع المطحجة وتقدم أن الأولى التعبير بالشجر لعم (و) بشرط أن (يقدم لفظ المسافة) في  
حال العقد لفصل التبعية وانما وجب تقديم المسافة على المزارعة لتقع المزارعة تبعا لها (فيقول) المالك  
في هذه الصيغة (ساقيتك) على هذا الانحياز ربع ما يخرج من حقله (وزارعتك) على الأرض نصف ما يخرج  
منها فيقول للعامل قبلها وشجوها فتصدق بها الشرط المذكور سابقا وهو اتحاد العقد والترتيب أي تأخير  
لفظ المزارعة عن لفظ المسافة (و) بشرط (أن لا يفصل بينهما) أي بين لفظهما لا يفصل بينهما بمقدار  
العقد فيصيران عقدين والشرط اتحادهما عقدا فالتبعية لا تحصل الامع الاتصال فلا قال ساقيتك على  
الشجر بالنصف فقال قلت ثم قال زارعتك على الأرض بالنصف بل يصح العقد له وأما أي التبعية بسبب  
الفصل المذكور بينهما وان حصل تقدم لفظ المسافة (ولا يجوز المخاربة) تبعا لعدم ورودها كذلك واختار  
النووي من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقا بعبارة ابن المنذر وغيره قال والا حديث مؤلة على ما اذا  
شرط واحد زرع قطعة معينة ولا سخر أخرى والمذهب بما تقرر ويحجب عن الدليل المنجز لهما بما جده في  
المزارعة على جوارها تما وهذا أيضا طرق مجوزة لافراد المزارعة ولا أجرة منها أن يكثرى المالك العامل  
بنصف البذر ومنفعة الأرض شائعين أو نصف البذر ويعبر نصف الأرض شائعين ليزرع له باقي ما  
البذر في باقي الأرض فيكون لكل منهما نصف المثل شائعا لان العامل استحق من منفعتها بقدر نصيبه من  
البذر والمالك من منفعتها بقدر نصيبه من ذلك ومنها أن يقرض المالك العامل نصف البذر ويؤجره نصف  
الأرض بنصف عمله ونصف منافع آله ومنها أن يعبر نصف الأرض والبذر من ما وانفردت المخاربة فالقول  
للعامل وعليه المالك الأرض أجرت لها وطريق جعل الفلحة لهما ولا أجرة كان يكثرى العامل نصف الأرض  
نصف البذر ونصف عمله ومنافع آله أو نصف البذر وشريعه العمل والمنافع له شيخ الاسلام والله أعلم

### باب الاجارة

بكسر الهمزة شهر من شهورها وقتها من أجرة بالبدن يؤجر ما يجارا وقال أبو داود في بابه من اجرة بعضهم الجسيم  
وكسرهما أجروهي لتقسيم الاجارة وشريعتا لمصلحة منعه من شروط تأني والاصبل فيها قبل الاجماع أي  
فان أرضن لكم وجه الدلالة أن الارضاع بلا عقد تبرع لا يوجب أجرة وانما وجبها ظاهرا العقدتين

الآن يكون بين  
الخليل وشجر العنب  
بياض وان كثر  
فتصح المزارعة عليه  
تبع المسافة على  
الخليل وان تفاوت  
المشروط في المسافة  
والمزارعة بشرط أن  
يتعدا العامل في  
الأرض والخليل  
ويعسر افراد الخليل  
بالسقي والبياض  
بالمعارة ويقدم لفظ  
المسافة فيقول  
ساقيتك وزارعتك  
وأن لا يفصل بينهما  
ولا يجوز المخاربة

### باب الاجارة



وخبر البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم والصليق رضي الله عنه استأجرا رجلا من بني الدليل فقال له عبد الله بن الأديب وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالزراعة والعنق فيها إلى الحاجة داعية إليها الذليل لكل أحد من كوب وبسكن وخادم فحزنت تلك كالجوز سيع الاعيان وروى البخاري في صحيحه أنه صلى الله عليه وسلم قال أعطوا الأجير أجرته قبل أن يجف عرقه وأركانها أربعة صفيقة واجرة منقعة وعقائد وكلها تعلم من كلام المصنف فأنشأنا إلى العاقبة بقوله (نصح) أي الأجارة (يمن) أي من شخص بالغ عاقل مختار وقد فسره بقوله (نصح يبع) وهو من ذكر لكن لا يشترط هنا اسلام المكسرى لمسلم ونحوهم من مصحف وآلة حزب وتقدم في باب البيع صفة كثر الذي يكرهه مسلم على عمل يجعله بنفسه لكنه يؤمر بإزالة الملك عن منافعه بان يؤجر لمسلم ونصح اجارة السفينة نفسها لا يقصد من عمل كالجم قاله الروياني والموردى لأنه أن يبيع به ولا يصح اكتر اعبد نفسه من سيده وان صح شراؤمته كما في به النووي وأشار للمصنف إلى الصيغة وهي الركن الاول معبر عنها بالشرط لان المراد منه ما لا بد منه فيعمل الركن لان الشرط يشبه الركن من حيث ان كلامهم ما لا بد منه وان كان يفار من حيث ان الشرط يكون خارجا عن ماهية الشيء والركن يكون جزءا من الحقيقة ويجب استمرار كل منهما حتى ان الشرط كالسلامة مثلا وقد قدم مثل هذا كثيرا في كلام المصنف فقال (وشرطها) أي الاجارة أي شرط صحتها (الاجاب) من المكسرى أي لفظ يدل على تلك المنفعة لاعتبارها من المؤجرو ذلك (مثل اجرتك) (مثل اجرتك) هذا الشيء من عقار أو حيوان أي عنه فقد وقعت الاجارة على العين في هذا المثال واجارة العقار لا تكون الاعلى العين بخلاف غيره (أو اجرتك) (منافعه) أي الشيء المؤجر وهذا مثال لوقوعها على المنافع (أو يقول) في الاجاب (أكرتك) هذا البيت أو منافعه أو ملكك منافعه هذا ما يتعلق بالاجاب وأشار إلى ما يتعلق بالقول فقال (وقبول) برفع عطف على اجاب لان الصيغة مركبة منهما واقتضت الاستأجر كاستأجر أو أواكسرت أو قلكت وكلامه يفيد أن كلامنا فظ الاجاب والكر أيا يصح ايراد على العين وعلى المنفعة وأنهما صريحان وهو كذلك والقاهر افعاده بالكتابة مع النية كالبيع والدليل على اعتبار الصيغة ما تقدم في البيع ونقل في المحرر عن المتولي وغيره بيان الخلاف في أنها نصح بالمعاطاة كبيع وشرط في الصيغة عدم التعليق واتصال القبول وأما التأقيت فلا بد منه هنا بخلافه في البيع فإنه يشترط فيه عدمه ويؤخذ من هذا الركن المنفعة وهي الركن الثالث حيث قال اجرتك هذا أو منافعه ولا بد في الصيغة من بيان الاجارة التي هي الركن الثاني فكان عليه أن يقول بكذا أشار إلى الاجارة ثم بعد بيان الصيغة قسم المصنف الاجارة إلى قسمين فقال (وهي) أي الاجارة (على قسمين) أي هي منقسمة إليهما (اجارة ذمة) أي اجارة وقعت على ذمة كاجارة قمو صوفس ذابنوخو والجل مثلا (واجارة عين) أي اجارة واردة على عين كاجارة معين من عقار وورق من قمو صوفس ذابنوخو والجل مثلا (فاجارة الذمة) هي الواردة عليها نحو (أن يقول) المستأجر أي في اجارة الذمة (استأجرت منك دابة) مثلا (صفتها) أي نوعها (كذا) كعمل يخاف أو عراب وذكره أو أوثقه ومن الصفة صفة تفسيرها من كونها مملوكة أو حرة أو قطوف فالان اغراض تختلف بذلك ووجهه في الثالثة أن الذكرا قوي والاتى أسهل (أو) يقول المستأجر في اجارة الذمة (استأجرتك لتفصل في خياطة ثوب) فذكر قوله لتفصل دافعا لكونها اجارة عين من جهة أنه خاطبه بقوله استأجرتك أي فلا يترجم من هذا الخطاب أنها اجارة عين لاجل قوله بعد لتفصل في الخ فلهذا اجارة ذمة لانها واردة عليها لا عينية (أو) يقول استأجرتك لتفصل في (وكوني إلى مكة) مثلا فيقول المؤجر اجبا اجرتك ولو قال أكرمتك خياطة ثوب أو وكوني إلى مكة لكان أظهر في المراد ولا بد في الاستحسان لخطا طاعة التوب من بيان

نصح عن بيعه  
وشرطها اجاب  
مثل اجرتك هذا أو  
منافعه أو يقول  
أكرتك وقبول  
وهي على قسمين  
اجارة ذمة واجارة  
عين فاجارة الذمة  
أن يقول استأجرت  
منك دابة صفتها  
كذا أو استأجرتك  
لتفصل في خياطة  
ثوب أو وكوني إلى  
مكة

المراد من كونه قيصاً أو قياماً أو لباساً والمراد من الثوب المقطع هذا ما يتعلق بأجارة الذمة ثم ذكر ما يتعلق بأجارة  
 العين فقال (وأجارة العين) أي الأجارة الواردة عليها هي (مثل) قوله الشخص (استأجرت منك هذه  
 الدابة) أي العينة المرتبة هذا هو المفهوم من الأشار سواء كان استئجارها للركوب أو للعمل عليها فعمل من  
 قول المصنف هذه الدابة أنها حاضرة في مجلس العقد مرتبة لأن رؤيتهما شرط في صحة أجزائها أجارة عين كما  
 في البيع وتقدم شرط أجزائها أجارة ذمة (أو) يقول المستأجر في الأجارة العينية (استأجرتك لتعطى لي  
 هذا الثوب) الحاضر المعنى المشاهد بالبصر وشح ذلك عما يفيد ارتباط العقد بعمل معين كارتك وفي هذا  
 المثال بيان لحل العمل وهو الثوب الأول للقدرة بالزمان فلو قال لتعطى لي ثوباً لم يصح بل يمين ما ير يد الثوب  
 من قص أو غيره ولا بد أن يبين نوع الحاجة أي رومية أو فارسية إلا أن نطرد عادة نوع فعمل المطلق  
 عليه ولا يصح أن تقدر الأجارة بعمل العمل والزمن معاً كارتك لتعطى الثوب النهار لأن العمل قد تقدم  
 وقد تأخر نعم أن قصد التقدير بالحل وذكر النهار للتجمل فينبغي أن يصح ويصح أيضاً فيما إذا كان الثوب  
 صغيراً بما خرج عادة في دون النهار كارتك السبكي وغيره بل نص عليه الشافعي في البوطي وقال إنه أفضل  
 من عدم ذكر الزمن (وشرط) صحة (أجارة الذمة) الخاص بها (قبض الأجرة في المجلس) أي مجلس العقد لأنها  
 سلم في المنافع والأجرة مثل رأس مال السلم فيجب قبضها في المجلس قبل التفرق كما تقدم في ما به ولا بد أن  
 ولا يستبدل عنها ولا يعالج بها ولا عليها ولا تؤجل وإن عقدت بغير لفظ السلم وشرطاً أيضاً عدم تأجيل لما  
 علم من منع بيع الدين بالدين بخلاف أجارة العين فإنه لا يشترط قبض الأجرة في المجلس معبته كانت  
 الأجرة أو في الذمة كبسج العين (وشرط) صحة (أجارة العين) الخاص بها (أن تكون العين) المستأجرة التي  
 ارتبط بها العقد (معيّنة) أي مشاهدة بالعين مثل البيع (مقدور واعي تسليمها) حساً وشرعاً أي على  
 تسليمها للمستأجر لها كما تقدم في البيع والتسليم ليس بقيدل المدار على التسليم كما مر به (بحيث يمكن  
 استيفاء المنفعة المذكورة منها) أي من العين كل ذلك مقبض على البيع والقدرة على التسليم بشمل ملك  
 العين وملك منفعتها بالبدل المستأجر فإنه أن يؤجر أجزءها ملكاً للنفعة وأما من أقطع له السلطان أرضاً  
 فاقى التوري بصحة أجزائها قال لأنه مستحق لمنفعتيها ولا يمنع من ذلك كونها معرضة لأن يجرحها  
 السلطان بمعنى أنه يتصرف فيها بأخذها منه وإعطائها الشخص آخر أو تكون في قبضته كما يجوز للزوجة  
 أن تؤجر الأرض التي هي صداقها قبل الدخول وإن كانت معرضة للاسترداد بالنساق وأقضى جماعة  
 بالبطان لأنه غير مالك وإنما يبيع له الانتفاع كالستعير بخلاف الزوجة فانها ملك الصدق قال بعض  
 المتأخرين والحق التفصيل فأنه إذا نزل له الامام أو جرى به عرف عام كدبار مصر صحت والأفلا تصح (و) شرط  
 أجارة العين أيضاً (أن حصل استيفاء منفعتها بالعقد) لأن أجارة العين كسعيها أي فأنها باعها على أن لا تسلمها  
 الأبعد ثم لا يصح كذلك أجارة العين (و) أن (لا يضمن) أي لا يستلزم (الانتفاع) بها (استهلاك) أي  
 اهلاك (عنها) أن يعقد (الأجارة) إلى مدة أي زمن (يتق فيها) أي في المدة (العين) المستأجرة (غالباً) أي  
 يمكن بقاؤها وسلامتها من تلف وهلاك لها قبل مقتضى هذه المدة المقدرة لها (ولو) كانت المدة المقدرة (مائة  
 سنة) وهذا يكون يحصل في هذه المدة لكن (في الأرض) بل أن زيدتها ثلاثين سنة وعشر في الدابة وستدين  
 أو سنة في الثوب على ما يلحق به ليلج على التلف حصول المنفعة فما يبق للفرز والحاصل أن الأجارة  
 العينية شرط لا كثرة ذكر المصنف معها هنا سبعة شروط وسبب ذكر زيادة عليها الأجرة في أجارة العين  
 كالتن في البيع فلا يجب قبضها في المجلس كما لا يجب قبض الثمن في البيع ويجوز أن كانت الأجرة في المدة  
 إلا راعها الاستبداد عنها أو أطول أجزائها أو أجلاها وتجهل أن كانت كذلك أو أطلقت وتلك بالعقد  
 مطلقا السكن ملكاً كما راعى يعني أنه كلما مضى زمن عليها على السلامة بان أن المؤجر استقر ملكه من الأجرة

وأجارة العين مثل  
 استأجرت منك  
 هذه الدابة أو  
 استأجرتك لتعطى  
 هذا الثوب وشرط  
 أجارة الذمة قبض  
 الأجرة في المجلس  
 وشرط أجارة العين  
 أن تكون العين  
 معيّنَةً مقدور واعي  
 تسليمها بحيث يمكن  
 استيفاء المنفعة  
 المبذولة كونه  
 وتيسر استيفاء  
 منفعتها بالعقد  
 ولا يضمن الانتفاع  
 استهلاك عينها أو أن  
 يعقد إلى مدة يتق  
 فيها العين غالباً ولو  
 مائة سنة في الأرض

على ما قبل ذلك ان قبض المكري العين أو عرضت عليه فامتنع فلا تستقر كلها الا بمضي الميسر أو انتفع  
المكري أم لا تلف المنفعة تحت يده وشرع المصنف بذلك كحترزات الشروط السابقة فقال (فلا تصح  
اجارة أحد عبدين) وهذا يحترز قوله أن تكون العين معينة للعهد بعين العبد الذي وقع عليه عقدا لاجارة  
فهو اجارة فاسدة (ولا تصح اجارة تنق) (غائب) عن مجلس العقد هذا يحترز قوله معينة أيضا لانه يلزم من  
كونها معينة أن تكون حرة ولا يلزم من الرؤية التعيين كأي أحد العبيدين فانه حرة في غير معين وهذا  
الشرط المعامل من قوله معينة تكون الشروط المذكورة غاية الامر أنه لم يذكر بصريح الرواية (ولا)  
يصح اجارة عبد (أبق) أي ولا مقصوب لغرم هو يده ولا يقدر على انتزاعه عقب العقد هذا يحترز قوله  
مقصودا وعلى تسليمها ومثل الابن استخراعى لحفظ أى حفظ ما يحتاج الى نظره والاجارة على عبته أى  
لعدم القدر على التسليم ساقى جميع ذلك (ولا) تصح الاجارة على أرض لا مالها أى دأما أو غابا  
(و) الحال أنه (لا يكفيا) ماء (المطر) المعتاد ومثله ماء النبع المجتمع الذي يغلب حصوله في معنى المطر وقد  
ظفر به وقوله (الزرع) متعلق بيكن وهذا يحترز قوله يمكن استيفاء المنفعة المذكورة منها الان يقع جميع  
ذلك نادرا لانها منفعة غير مقدور عليها أو كان الحصول غير كاف لمكان حصول الابن وعوده واستد  
بقوله الزرع عملا أو استأجرها للسكنى فانه يجوز سواء كان في محل يصلح لها أم لا كالغداة أما ان كان لها  
ما دام من عين أو ثمر أو غيرها أو كفاها المطر المعتاد أو ماء النواع المجتمع جازت اجارتها لا يمكن الزراعة  
حينئذ (ولا) تصح (اجارة) امرأ أو مسلمة (حائض أو فحشا أو كفن مسجد) لو عير بالخدمة لكان أعم  
هذا يحترز قوله يصل استيفاء منعتا بالعقد لان الحائض والنفساء المسلمين يتعان من البول في  
المسجد فلا تصل المنفعة وهي خدمة المسجد مع أي شرط الاجارة العينية اتصال المنفعة بالعقد (ولا) تصح  
اجارة امرأة (مشكوحة) أى مزوجة (الرضاع) أى رضاع صغير دون الحولين (بلاذن زوج) لها أو لخال  
أن الاجارة عينية كما هو القرض والعقد في ذلك استغراق أو قاتما فنفوت حقه من الفتح (ولا) يصح (استيفاء  
العام المستقبل لغرض المسافر) والعقد هنا هي العلة المذكورة فبقاؤه عدم اتصال المنفعة بالعقد لان  
مدق الاستأجر الاول لم تفرغ (و يجوز) بمعنى تصح اجارة العام للمستقبل قبل فراغ العام الذي فيه (له) أى  
لذلك المستقبل الاول لاتصال المدين وعدم الفصل بينهما واعتراض الغزالي بأنه قد تنصص الاول فلا  
يتحقق الاتصال وأجاب الرافعي بأن الشرط ظهوره ولا يشترط عروض الانقضاء وقد صرح الرافعي بأنه لو  
انفسخ لم يفسد في الثاني وقال فيما لو أجرة دار لم يفسد فاجرها زيد لغيره وثالثا لثالثا لاجارة لثالثا  
بمخلاف اجارة لغيره وقائما على الوجهين ونقله عن البغوي وقضيه صحتها (ولا) يصح (استيفاء الشئ  
للوفاة) وهذا يحترز قوله ولا يتضمن الانتفاع استهلاك عينها لان الشئ لا يتبع عينه عند وفاته بل تنهب  
فالانتفاع بهذه العين المستأجرة هو الشئ حاصل ولكن لا يتبع عينه فلا يصح استيفاء ذلك (ولا) يصح  
استيفاء (ما) أى مؤجر (لا يبقى السنة) مثلا كقول (و) الحال أنه قد استأجره أكثر منها كسنتين  
أو ثلاثا أى أنه لا يبقى ما استأجره أكثر من هذه السنة التي هو داخل فيها (و شرطها) أى شرط الاجارة  
العينية زيادة على الشروط السابقة بالنسبة للثمنه (ان تكون المنفعة مباحة) لا محرمة (مقومة)  
أى لها قيمة ليسن بذلها المال في مقابلتها أو لا يسقها وعينها لا فائده (معلومة) عينا وقد راو منفعة  
لانها يسع وعدم ذلك شرط فيه كما مر المراد أن كلام المتعاقدين يطم ذلك فلهذه ثلاثة شروط لاجارة  
العينية لكنها شروط للثمنه لا لعين وما تقدم من الشروط التماسية فهي العين فالجمله أجد عشر شرط وهي  
ترتيب على ذلك وذلك (كقوله أجزتك الارض ثلاثا (الزرع) فاعلم كذا براملا (أو) أجزتك الحقل (التي) (التي)  
وفي بعض النسخ كان يزرع أو يبنى عليه أى على الحقل أو كلاً أو غيرهما وبين له محله قدره بطول أو عرضا

فلا تصح اجارة أحد  
عبيدين ولا غائب  
ولا آبق ولا على أرض  
لا مالها ولا يكفيا  
المطر للزرع ولا  
اجارة حائض أو فحشا  
أو كفن مسجد ولا  
مشكوحة للزرع  
بلاذن زوج ولا  
استيفاء العام المستقبل  
لغير المستأجر ويجوز  
له ولا استيفاء الشئ  
للوفاة ولا ما لا يبقى  
الاستيفاء وقد استأجره  
أكثر و شرطها أن  
تكون المنفعة  
مباحة متقومة  
معلومة كوله أجزتك  
الزرع أو يبنى

وصفته من كونه منضداً ومجوفاً أو مستمراً بغير أولين أو آخر أو غيرهما قدر جعل العمل لاختلاف  
 الغرض ذلك وإن قدر برزمن لم يمتدح إلى بيان غير الصفة ولو أكرى لجل البناء عليه شرط بيان الأمور  
 المذكورة أيضاً كان على غير أرض كسقف والاقصير الارتفاع والصفة لأن الاجارة تحتل كل شيء  
 بخلاف غيرها وظاهر أن عمل ذلك فيما بين به إذا لم يكن حاضراً والاشهاد به كافية عن وصفه (أو) كقول  
 الشخص (أجرتك الدابة لتعمل) عليها (قنطار حديد) أو (قنطار قطن) أي وكان ذلك (في منفعة معلومة)  
 للتعاقدين كسنة مثلاً (وكانت) الاجارة (بأجرة معلومة) لهما أيضاً جافساً وقدر اوصفة (ولو) كان العلم بها  
 حاصل (بالرؤية بغيرها) أي من جهته فهو منصوب على التمييز من الرؤية أي بشرط العلم بالاجارة ولو بالرؤية  
 من جهة كونها جزاء أي بالمساهمة وإن لم يحصل العلم بقدرها عدداً كالنق في المبيع (أو) كانت الاجارة  
 (منفعة أخرى) أي غير منفعة العين المكثرة كان يجعل أجره الدابة المستأجرة منفعة عبد تخدمه شهراً  
 مثلاً أو سكنى دار شهرين مثلاً وهكذا وإن جازف هو أن يقول الشخص استأجرت مثلاً منك هذه الدار بهذا  
 القدر الذي رأيت فيقول المكري ذلك والحاصل أن الاجارة منفعة والعين المؤجرة منفعة أيضاً وقولت  
 المنفعة منفعة أخرى فإذا جاز أن يعتقد على كل منهما جاز أن يعتقد على أحدهما بالآخر عند اتفاق جنسهما  
 وقد فرع المصنف على ما تقدم من الشروط فقال (فلا تصح) الاجارة (على زرع) أي على التزيم بهذا  
 محترز قوله منفعة مباحة لأن منفعة التزيم محترمة غير مباحة (ولا) تصح الاجارة (على حل خير) ليست  
 محترمة بأن يستأجر شخصاً ليحصل له الخمر من مكان إلى مكان آخر (غير اراقبها) لأن ذلك محرم فلم يحز أخذ  
 العوض عليه كل سنة ما مان كان لاجل اراقبها فإن اراقبها واجبة فيكون الحمل لمنفعة واجبة وهي  
 اراقبها وهذا أي قوله ولا على حل خير مثال آخر لغير المباحة أيضاً (ولا) تصح الاجارة (أجل) كلمة يباع  
 لا كلمة) أي لا مشقة عليه (فيها) أي في هذه الكلمة كان ينادى ويقول هذه السلعة لا تظن لها أو يقول  
 هذا الفيل حال أو يا فلان يا ريان (وإن روجت) الكلمة (السلعة) أي رغبت الناس في شرائها لا يصح  
 الاستئجار عليها لأنها لا تنسب لمالكها ولا شقة في النطق بها على من يقول هذا القول وهذا محترز قوله  
 متقومة أي تقابل بأجرة وليس المراد بالمقومة ما قابل المثلث (ولا) تصح الاجارة (أي اجارة الدابة) لجعل  
 قنطار (لبيع ما هو) أي القنطار هل هو من حديد أو غير الحديد ليجلس المحمول (ولا) تصح الاجارة أي  
 اجارة شيء معين اجارة عين (على أن) سكنى (كل شهر) من بيت مقابل (بدرهم) الحال أنه (لبيع) المستأجر  
 (جدة المدة) الجمل بقدر المنفعة هل هي نصف سنة أو هي سنة مثلاً فقول كل شهر بدرهم مبهم غير معلوم  
 من جهة أنه لا يعلم قدر المدة المحملة للقلة والكثرة وهذا محترز قوله معلومة أيضاً لأن علم المنفعة ما إن يكون من  
 جهة عين الشيء الذي حصلت الاجارة لاجله أو يكون من جهة المدة كلثال الثاني فإن المدقات هي محل  
 استيفاء المنفعة غير معلومة والمثال الأول عين الشيء التي وقعت الاجارة لاجله غير معلوم جنسه (ولا) تصح  
 الاجارة (بالطعمة) أي بالشيء المتقبات (و) (الكسوة) لأن الطعمة بمعنى الطعام غير معلومة القدر وكذلك  
 الكسوة كالألبسة محل ما ذكره وضافي البيع فإن قدر شيئاً من ذلك ووصفه نصفه أو السليم صعب جعله أجرة  
 ومثلاً لاستأجر الدابة بغيرها والدار به أو رتبها (ثم) بعدما تقدم من أحكام الاجارة العينية والسمية (المنفعة)  
 الواردة على العين سواء كانت الاجارة عينية أو نسمية (قد لا تعرف) تلك المنفعة إلا بالزمان كالسكنى الدار  
 مثلاً فقامت الأيمن تقديراً بغيرها معلومة كسنة مثلاً (والرضاع) أي استئجار المرأة الحرة بتأجير زوجها  
 والجارية بتأجير سيدها الرضاع الصغرى فإن المنفعة وهي الرضاعة لا بد من تقديرها ما بالحوالين كاهو المعروف  
 أو ينصف سنة ولتأمية أشهر ويجب تعيين الرضيع بالرؤية لاختلاف الغرض باختلاف حاله وتعيين  
 محل الرضاع من بيت المكري أو من بيت المرضعة لاختلاف الغرض بذلك فهو في بيتها أسهل عليها وبته

أو أجر تلك الدابة لتعمل  
 قنطار حديد أو قطن  
 فيمنعة معلومة وكانت  
 بأجرة معلومة ولو  
 بالرؤية جزاء أو  
 منفعة أخرى فلا  
 تصح على زرع ولا  
 على حمل خير لغير  
 ادائها ولا الكلمة  
 يباع لا كلمة فيها  
 وإن روجت السلعة  
 ولا لجل لبيع ما هو  
 ولا على أن كل شهر  
 بدرهم ولم يبين جلة  
 المدة وبالطعمة  
 والكسوة ثم المنفعة  
 قد لا تعرف إلا بالزمان  
 كالسكنى والرضاع

أشد وثقا (وقد لا تعرف) أي المنفعة (الابالعمل) في ذلك (كالج ونحوه) فتقدر (أي المنفعة) (به) أي  
 بالعمل المذكور لتعيينه طريقا ويصح كدراء شخص لتفصيل هذا العمل وان كان عبادة بدنية لكنها  
 تقبل النيابة وأما العبادة البدنية التي لا تقبل النيابة فلا يصح الاكثر لها كالصلاة وامامتة الانه لا تقبل  
 النيابة (وقد لا تعرف) أي المنفعة (بهما) أي بالزمان والعمل وذلك (كالتجاطة) لثوب (والبناء)  
 للدار مثلا (و) كتحليم القرآن) كالأوبعضا وفي شهر مثلا (ة) ان الاجارة تقدر (بأحدهما) أي بأحد  
 الآخرين لا بجماعهما (فان قدرت) المنفعة (بهما) أي بالزمان والعمل (فقال) المستأجر استأجرتك (لتحيط  
 لي هذا الثوب بياض هذا اليوم لم يصح) الاستئجار للجمع بين الزمان وهو بياض اليوم ومحل العمل وهو  
 هذا الثوب (ولان العمل فيما قد تقدم وقد تأخر قال السبكي عمل ذلك اذا أطلق وظاهر قصد التقديرين  
 بجماعهما فان قصد العمل وذكر اليوم فبجمل الصبح وكذا اذا كان الثوب صغيرا فرغ فعملون اليوم وأيد  
 بنص الشافعي رضي الله تعالى عنه وقد تقدم بعض الكلام على هذا (وتشترط معرفة الراكب) في اجارة  
 دابة الركوب بالاجارة عين أو موقوفه (بمشاهدة أو وصف تام) متعلق بمعرفة كان يصف الراكب  
 بالضمانة أو الضميمة وقيل بالوزن والمقدار وصفه بالوزن ليتبين الفرق ولا يعتبر احصائه باليد  
 ليعلم وزنه تخمين لان العادة لا تحجبه بذلك (وكذا) يشترط معرفة (ما يركب عليه) الراكب سواء  
 كانت الاجارة ضمنية أو عينية ثم بين ذلك بقوله (من يحمل) بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وقوله  
 (وغدير) معطوف على يحمل فهو من جملة البيان نحو الرحل والسرير والا كف (و) شرط (في اجارة  
 النعمذ كجنس الدابة) كابل أو خيل (و) ذكر (نوعها) كجمل بحيثى أو عراب لا اختلاف الغرض بذلك  
 (و) يشترط ذكر (كونها) أي الدابة (ذكر أو أنثى) كل ذلك في الاستئجار (الماجل) (الركوب لا في  
 الاستئجار) فلا يشترط ذكر جنس الدابة وصفتها لان المقصود تفصيل المتاع في الموضوع المنقول  
 اليه فلا يختلف الغرض بحال الحامل وهذا ما قبله اذا حضر المحول أو به تحمله يد كذلك ان كان  
 المحول موزونا فالقول لا أثر له دابة لتصل عليها ما تفرط ولو بدون محاشيت صحح يكون رضاعه بأمر  
 الاختصاص ثم امتنى المصنف من عموم قوله لا للعمل قوله (الان كان) هو أي المحول المفهوم من الجمل  
 وهو اسم كان وقوله (لنوعها) خبر كان أي على زيادة اللام أي الان كان المحول ما ذكره يشترط ذكر  
 الجنس وما بعده وذلك لاختلاف آثاره في الدابة كإثني الخ والذرة وإثني في الزجاج مثله ونحو الزجاج كل  
 ما أسرع اليه الانكسار كالخرف والنخار ونحو ذلك مما يختلف تلفه بتغير الدابة كالسمن والعسل فحينئذ  
 يشترط ذكر جنس الدابة بوصفها صيانة للعمول وفي معنى ذلك كما قال القاضي أن يكون الطريق وحل  
 أو طين لا محال غير هذا فلا يشترط ذكر ما ذكره كما تقدم بخلاف ما مر في اجارة النعمذ للركوب لان المقصود  
 هنا تفصيل المتاع في الموضوع الشروط فلا يختلف الغرض بصلح حامله (وما يحتاج اليه) المبكرى مبتدأ  
 وسبأ في خبره أي الذي يحتاج اليه المبكرى (الماجل) (التمكن) أي تمكن المستأجر (من الانتفاع)  
 بالعين التي وقع عليها عقد الاجارة فهو على المبكرى كما سيأتي في الجار والجور ومتعلق بمحذوف حال من  
 ما فهو بيان لها أو يصح تعلقه بالتمكن وهو أظهر من الاول وقد بين المصنف ذلك بقوله (كلفتاج) لباب  
 الدار مثلا (و) كالأزمام) وهو خيط يجعل في البرة وهي حلقة تجعل في أنف البعير ويربط المقود بالزمام  
 ويسمى الزمام بالخطام بكسر التاء وبالرس وذلك لانه لا يتكمن من الركوب بدون الزمام المذكور  
 (و) كالأزمام) بكسر الميم) وهو ما يجعل في وسط الدابة لاسل أن يربط به البرذعة لتتمكن من ظهر  
 الدابة (و) كالأقرب) بفتح القاف والتاء وهو ما يكون على ظهر البعير (و) كالأسرج) وهو ما يوضع  
 على ظهر الفرس وقد أشاد إلى الخبر بقوله (فهو) أي ما ذكر من قوله وما يحتاج اليه كله يكون (على المبكرى)

وقد لا تعرف الا  
 بالعمل كالج ونحوه  
 فتقديره وقد لا تعرف  
 بجماع كليهما  
 والبناء وتعلم  
 القرآن قبأحدهما  
 فان قدرت بجماع  
 فقال لتقبط لي هذا  
 الثوب بياض هذا  
 اليوم يصح وتشترط  
 معرفة الراكب  
 بمشاهدة أو وصف  
 تام وكذا ما يركب  
 عليه من يحمل وغيره  
 وفي اجارة النعمذ ذكر  
 جنس الدابة ونوعها  
 وكونه ذكر أو أنثى  
 للركوب لا للعمل  
 الان كان لتفصيل  
 زجاج وما يحتاج  
 اليه للتمكن من  
 الانتفاع كلفتاج  
 والزمام والأزمام  
 والقطب والأسرج  
 فهو على المبكرى

لهذه الامور المذكورة وهذا عند اطلاق العقد لان التمكن من الانتفاع واجب عليه وهو متوقف على ذلك ولا فرق فيه كرين الاجارة النعمة أو العينة الا لاحتياجها وأما هو فلا يتصور فيه الاجارة النعمة لان الدار المستأجرة لا تثبت في النعمة وإذا أسلمه الفتح فاضاعها فبإدائه من وظيفة المكري لكن لا يجبر عليه لانه تعدي بانه لا يفقد ان يبيده المكري فلا يكثر الخسار لان من ذكر في هذا الباب ان عليه ضمان الامور المذكورة وغيره الا اذا اراد ان يبيدها من نفسه وظيفته اما اذا قال أكرمتك هذه الدابة عارية بلا كافي ولا حرام لم يبارم شي وما ذكر من كون السرج على المكري هو قياس الاكاف وقطعه بجماعة وقيل لا يبارمه ولم يرجع في الشرع شي وأورع في المنهاج الرجوع الى العادة تبع القول المحرر والاشبه اتباع العرف والحاصل أنه يتبع في نحو سرج وجبر وكل كعب المذكور في كلام المصنف وصح وطعن عرف مطرد في محل الاجارة لانه لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة فنأخذ في طرفه من العاقد من شئ من ذلك فهو عليه وقد أجل المصنف الحكم بالتسليم لبعض المذكورات كالسرج والقبت فانها مبرجنان العرف خلافا له وأما البرذعة فانها كانت على المكري لان العرف اطرد فيها فوجب جسدانها عليه وسواء كانت الاجارة نعمة أو عينة كما مر وما تقدم في كلام المصنف من قوله وما يحتاج اليه التمكن من الانتفاع هو في أصل التمكن المذكور وقد أشار الى حكم الانتفاع بقوله (أو) ما يحتاج اليه (لكمال الانتفاع) هنا معطوف على قوله ما يحتاج اليه التمكن أي والذي يحتاج اليه لكمال الانتفاع لا التمكن وسيأتي خبرا المتقدم بعد العاطف أي فهو على المكري وقد بيته المصنف بقوله (كالحمل) على وزن مسعود ومذهب مسعود مفتوح أي مسعود الميم الثانية المواتنة للجميع في الكسر، مفتوح الميم الثانية المواتنة للها في الفتح وقد تقدم ضبط آخر وهو كسر الميم الاولى وفتح الثانية (و) كذا (القطاء) أي العمل فهو بكسر العين هذا عند الاكثر التركيب هو ما لو كاطلاه بكسر الواو وهو ما يقر في الحمل ليعلم عليه (و) كذا (الحمل) الذي يستحق به الماء (و) كذا (الحمل) الذي يشبه الحمل على الجبل أو أحد الحملين الى الآخر وهما على الارض وأشار الى الخبر عن المته المقدر بعد العاطف كما مر التسمية عليه بقوله (فعلى المكري) أي يكون المذكور ما تعلقه أي أنما لا تنزل المؤخر الذي هو المكري فان أتى بها بلا شرط عليه كان فضلا منه واحدا وانما كان ذلك على المكري لانه لا يتوقف الاستيفاء عليه بما كاله وما ذكر في الدلو وأجل من كونهما على المكري هو فيما اوردت على العين فان وردت على النعمة فهي على المكري (وعلى المكري في اجارة النعمة) للذاتية كغيره ونحوه مما يركب (الخروج معه) أي المكري اعاقته اما بنفسه أو عن يستنيه (و) عليه (التحميل) لشيء المكري لاجله (و) عليه (الخط) عند الزول عن ظهر الدابة وربط بعضه بعضا لاحتضاء العرف ذلك (و) عليه (أو كلب الشيوخ) ان كانت الاجارة المذكورة قار كويوب قرب الما من من تغل لبسل عليه ويمسكهم عنده يده ويضع لهم ركبتهم عند ركوبهم وفي نسخة اركاب الشيخ لا فرق ادعيا تكون الضمان كلها مفردة وكل منهما مع صح (و) عليه (ابرا) أي تبرك (الجبل) بمعنى الامانة للارض (أجل ركوب المرأة) ركوب النخص (الضعيف) بمرض أو بشفقة أو غيرها ومثل المرأة والضعيف الصغير لضعفهم عن الركوب بانفسهم مع وقوف الجبل لاحتضاء العرف كل ذلك وألق بالموردى بالمرأة والضعيف من يجوز الخلف في السن لهذه العلة وهي اقتضاء العرف ذلك أما اجارة العين فليس عليه فيها الاتمكن المستأجر من الجارية اذا لم يقره سوى تسليمها (و) للمكري ان يستوفي النعمة بالعرف أي فليس التوب لها ولا يلبس الى النوم ولا ينام فيه ليل ولا يجوز النوم فيه نهارا وقت القنولة نعم عليه نزع الاعلى في غير وقت التحمل وقوله (أو مثلها) عطفت على النعمة أي اما ان يستوفي النعمة المستأجر لاجلها أو يستوفي مثلها لا عينها وأذن منها والاستيفاء (اما بنفسه أو يبدله) (نخص) (مثله) في الطول والعرض والقصر والوزن

أول كمال الانتفاع  
كالحمل والقطاء  
والدلو وأجل فعله  
المكري على اجارة  
النعمة الخروج معه  
والتحميل والخط  
وأركاب الشيوخ  
وأبراء الحمل للمرأة  
والضعيف والمكري  
أن يستوفي النعمة  
بالعرف أو مثلها  
اما بنفسه أو يبدله

لا أنقل منه ويؤخذ من كلام المصنف جواز ابدال المستوفى والمستوفى به كحصول من طعام وغيره فان شرط  
عدم ابدال المحولي تابع وجاز ابدال المستوفى فيه أيضا كأننا كثرى دابة لركوب في طريق الحقير به بمثل  
الثلاثة أي بمثل المستوفى والمستوفى به والمستوفى فيه أي بدون أي المثل المفهوم بالاولى أما الاول فكانوا  
أكرى ما كثر ما فيه وأما الثاني والثالث فلاما طر يقان للاستيفاء كالأرباب لا معقود عليهما فلا يبدل  
شي من ذلك بما هو قه لا يسكن غير حد او قصار بداد او قصار الزيادة الضربيهما في تقييده لشرط  
المكثري على المستأجر أن ينتفع ويستوفي المنفعة بنفسه دون غيره لا يصح هذا الشرط ويفسد العقد لان  
هذا الشرط يعود على العقد بافساد كالمبيع لان المستأجر أن يستوفي المنفعة بنفسه وبغيره وله أن يوارى  
ما كثره كما تقدم ثم فرع المصنف على ما تقدم من جواز استيفاء المكثري المنفعة بغيره قوله (فانما استأجر)  
الشخص أرضا (الزرع) فيها حنطة زرع مثلها) أي مثل الحنطة نوعا كالعسل والظواهر ان المراد بها جميع  
أنواعها وانما أطلق اجازته للزرع كان قال أجرة الأرض للزرع فيصم وزرع ما بالان اختلاف ضرر  
الزرع غير لازم للزرع فلو انفق المثل في الأرض لزم له من الأضرار بل هو جاز ان الأرض محتاج إلى السقي  
الدائم فيذهب قوة الأرض والقدرة تنشعر وهما في الأرض فتستوفي قوتها وفي بعض النسخ وإذا استأجر  
أرض الخيل والواو فلا يظهر فيها التفريع فيسخة الفاء الأولى بل ذكر الآن يقال ان الواو تأتي للتفريع على فلة  
(أو) استأجر دابة لركب عليها (أركب مثله) في الخضامة والحقاق والطول والعصر ونحوها وأما لركب  
من هودونه في ذلك فهو جاز ولا يجوز أن يركبها من فوقه للضرر (وان جاوز) المكثري في سيرة (المكان  
المكثري اليه) أي تعدها في حال سيرة كأننا كثرى الدابة من مكان إلى جنة فجاوز في سيرة اليها مكانا أبعد  
منها وقطع مسافة بعيدة عن منتهى السيرة (الزعم المسمى) في مقابلة (المكان) التي تنتهي المسافة اليه  
لاستيفاء المقود عليه علا بقبضية العقد كما أشرى طعاما فقبضه وزاد عليه (و) زعمه (أجر ما مثل ل) أجل  
(الزائم) أي بدلا عن المسافة التي زادت على المثل المستأجره وقد أشار المصنف إلى حكم محص بالأجرة  
العينية بقوله (ويجوز تهجيل الأجرة وتأجيلها) كمن المبيع بخلاف الأجرة لان الأجرة لا تقبل التأجيل لانه  
يشترط قبضها في مجلس العقد وقد تقدم ذلك على أن هذا الحكم مخصوص بالعينة وما قاله المصنف من  
جواز التأجيل والتأجيل انا كلفت الأجرة ديناً ما إذا كانت عنا كدابة أو دار فلا تقبل التأجيل هذا  
ان شرط أي التهجيل والتأجيل في العقد فينتج ثم قابل ذلك بقوله (فان أطلقها) أي الأجرة والعاقدة ولم  
يسن كونها مجهولة أو مؤجلة كان قال أجرة هذه الدابة وهذه الدابة بأجرة معلومة لها أو أطلق وفي بعض  
النسخ فان أطلق فشرطه فعلى هذه النسخة يحتمل قراءة الفعل بالناء للفعول ونائب الفاعل يعود على  
العقد أي أطلق عن ذكر الأجرة تهجيلا وتأجيلا أو بالناء مطلقا على أي أطلق العقد العقد عن ذكرها  
كذلك وهذا الوجه قريب من نسخة أطلقها نهاية الامر أنه يكون فيه حذف الفعل ولو ذكره على هذه  
النسخة وكل ذلك صحيح والمعنى ظاهر ثم أشار إلى جواب ان الشرطية بقوله (تهجئت) أي الأجرة كائن في  
المبيع أيضا وملكه للمؤجر بنفس العقد واستحق استيفاءها إذا أسلم العين للمستأجر أي فطالب المكثري  
المكثري بالأجرة عند التسليم للعين ثم ذكر المصنف حكما يختص بأجرة الأجرة فقال (ويجوز في أجرة الأجرة  
تهجيل المنفعة وتأجيلها) لأنه أقل غررا كالأجرة ثم حكى ذلك في مكة غرة شهر كذا كالمثل الموجل لان  
الدين يقبل التأجيل ولا يجوز ذلك في أجرة العين فلا يصح الا كثره المنفعة فالبه كجارية دراسته وأما من  
الفد كسب العين على أن يسلمها غدا (وان تلقت العين المستأجرة) جارية عين (انقضت) بالأجرة (في) الزمن  
(المستقبل) أي بالنسبة للأداء المستقبلة لقوان محل المنفعة فيه حسا كان القوان كلف دابة أو جارية معين  
ما توارى زانته أم أو شرعا كما مر أما كثرته لخدمة مسجدة معينة فخاصة فيها بخلاف الدماء الخاضعة

فانما استأجر لزرع  
حنطة زرع مثلها  
أو أركب مثله وان  
جاوز المكان  
المكثري اليه زعمه  
السعي في المكان  
وأجر ما مثل لزرع  
ويجوز تهجيل  
الأجرة وتأجيلها  
فان أطلقها تهجئت  
ويجوز في أجرة  
الزعة تهجيل المنفعة  
وتأجيلها وان  
تلقت العين المستأجرة  
انقضت في المستقبل

بعد قبض العين فبقاها لقسط من المسمى اذا كان ثلثها أجرة لاستقرارها أي المدة الماضية أي لاستقرار  
 الأجرة بالقبض أي قبض العين المستأجرة فقسط قسطها من المسمى باعتبار أجرة المثل فالو كانت مسدة  
 الأجرة مسدة ومضى فقسطها وأجرة قسطها مثلها النصف الباقي وجب من المسمى ثلثها وان كان بالعكس فثلثه  
 أما اذا كان الثلث قبل القبض فان العقد ينفسخ في الجميع وفي معناه أن يقع القبض عقب القبض وبعد  
 ويكون قوله في المستقبل مراد به كل المدة وبعضها على ما تقدم في الأحوال الثلاثة وما ذكره المصنف من  
 الانفساخ المذكور المترتب على التلف المذكور هو في أجرة العين دون الثمن وأما هي فأنها لا تنفسخ بلف  
 العين المحضرة عما في الثمن بل عليه أن يحضر غيرها إلى أن يستوفي المدة المعينة فيها (وان تعبدت) العين  
 المستأجرة بعيب يؤثر تأثيراً يظهره تفاوت الأجرة كقطع ماء أرضاً كثيراً راحة وعيب دابة مؤثر  
 وغضب وإياها لشيء المكسرى وانكسار دعائم الدار وأعيانها وأنها ببعض جدرانها (تخبر) المكسرى  
 وهو المستأجر سواء كان العيب المذكور سابقاً على العقد أو القبض أو لاحقاً في المدة المستأجرة لان المتنازع في  
 الزمن المستقبل غير مقبوض فهو محل التخيير ما لم يحدد المؤخر إلى الإصلاح في الحال فان وقع ذلك سقط خيار  
 المستأجر واذ خبر نظر فان ظهر العيب قبل أن يمضي من الزمن ماله أجرة فان شاء فسخ ولا شيء عليه وان شاء  
 أجرة بجميع الأجرة وان ظهر في أثناء المدة فجمهوراً أطلقوا القول بان له الفسخ كما قاله الرافعي وحكي عن  
 الثوري فخصلاً يقتضي منع الفسخ فيما تلفت عنده بالنسبة إلى المدة الماضية وجب ما منع الفسخ فله  
 الارش فيعرف أجرة مثله سلماً ومعياناً يدفعه التفاوت بينهما هذا اذا كانت الأجرة عينية ولذلك قال  
 المصنف (فان كانت الأجرة في الثمن) وقد تلفت العين المسئلة (لم تنفسخ) الأجرة ولم يتغير المستأجر اذ لم يرد  
 العقد عليها (بل له) أي للمكسرى (طلب بدله) من المكسرى فان لم يمنع أكثرى الجاه عليه وقوله (يستوفى  
 المنفعة) المقود عليها متعلق بالمصدر وهو طلب (وان تلفت) العين (التي استأجره) أي استأجر الشخص  
 الأجير (على العمل) أي لأجله (فيها) أي العين حال كونها ثابته (في الأجير) المنفرد باليدى التي هي  
 تحت يده وفي قبضته كان استأجر شخص شخصاً لخدمة فطلب فلفق الثوب بقبول العمل فيه في الأجير  
 (أو) تلفت (العين المستأجرة) أي التي وقع لأجلها عقد الأجرة (في الأجير) وقوله (بلاعدوان)  
 متعلق بتلف المدة بعد العاطف أي تلفت بغير تعدمه كان تلفت باقاً فسمو به وقوله (لغيره) أي  
 المستأجر في الصورة الثانية ولا الأجير الذي استؤجر للعمل فيه في الصورة الأولى جواباً عن الشرطية المقدرة  
 بعد العاطف أي أو ان تلفت الخ فقول بلاعدوان يرجع لهما لأن كلاهما أمين على العين المكسرة فلا  
 لا يمكن استيفاء حقه الا بوضع الدعوى على العين التي استؤجر على العمل فيها فلهما كل واحد خرج بانفراد  
 الأجير بالعين المفهوم من قوله في الأجير ما اذا لم يتفرق بالعين كان قعدا المستأجر معه أو أضره في داره ولم  
 يقدمه فقطع الجهور فيه بعدم الضمان بل حكي الاضطري فيه الاجماع على ان العين غير مسئلة اليه  
 حقيقة ويد المالك ثابتة عليها حكماً (وان مات أحد) الشخصين (المستأجرين) أو ماتا معا وهما المكسرى  
 والمكسرى (والحال ان) العين المستأجرة باقية (بجملها) ولم يتغير (لم تنفسخ) أي الأجرة فيستوفى المكسرى  
 مدته ان كان المكسرى هو الذي قدمه وان كان المكسرى هو الذي قدمه فقدمه وارثه مقامه في الاستيفاء  
 المذكور ولا تخيير فيه مع بقائه العين نعم ان مات المكسرى ولم يخلف فله ما منع وارثه من الابقاء فلمكسرى  
 الخيار وإنما تنفسخ الأجرة بموت من ذكر لان عقد الأجر من الجانبين ولا فرق في ذلك بين أجرة العين  
 وأجرة الثمن وأصح الجواز لعدم الانفساخ بموت العاقدان النبي صلى الله عليه وسلم أجزأه خبره بالظن  
 وكان ذلك على عهده بخلافه أي بكرهه من خلافه رضي الله عنهما ولم يذكر أنه ما جلد العقد بعد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (واذا انقضت المدة) أي مدة الأجرة سواء كانت عينية أو زمنية (لم يستأجر

وان تعبدت تخبر  
 فان كانت الأجرة  
 في الثمن لم تنفسخ  
 بل لم يطلب بدله  
 ليستوفى المنفعة  
 وان تلفت التي  
 استأجره على العمل  
 فيها في الأجير أو  
 العين المستأجرة في يد  
 المستأجر بلاعدوان  
 لم يضمنها وان مات  
 أحد المستأجرين  
 والعين المستأجرة  
 باقية لم تنفسخ واذا  
 انقضت المدة لم  
 يستأجر



رد العين) على صاحبها (وعليه) أى على المستأجر (مؤنة الرد) لأنه أئذنه في مسأكه الاستيفاء المنفعتم  
غير استيفاء ولا ادعاء فإذا انقضت المدة وجب عليه الرد مؤنته كالسعر وهذا هو المعنى في التسمية وأورد  
عليه النووي وقال في الروضة أنه أقرب إلى كلام السلفي رضي الله عنه لكن صحح القول بوجوب ذلك  
على المؤجر ومنه في الروضة في العارية قال فحين استعار من المستأجر مؤنة الرد على المالكين رد عليه كما  
لو رد عليه المستأجر وصحها لا تنوى في صحيحه وهو مقتضى ما في المتأجر والمحرم من تصحيح عدم الضمان  
مدة الاجارة بعدها قال السبكي قد يجمع بينهما بما فيها أمانة شرعية فلا ينافيها وجوب الرد وهذا كله حيث  
لم يشترط المؤجر على المستأجر أن شرطه لزمه قاله القاضى أبو الطيب ومنعه ابن الصباغ وقال من لا يوجب  
عليه لا يجوز شرطه ولما قل أن رد مؤنة ما قاله ابن الصباغ هو الظاهر لأن ذلك ان شرط لا في حال العقد فلا عبرة  
به وإن شرط في العقد أدى إلى فساد ما نصير كأنه ضم إلى الاجرة مؤنة الرد وهي مجهولة حالة العقد (وإذا  
عقد) أى أحد المكرين المتقديم كرماسية أو هذا أولى مما ذكره الجوزي بقوله إذا عقد المسلم تاجر لانه  
يجوز أن يقدّر أى مع المكري وتقدر من المستأجر ليس بأولى من المكري وهو صالح للتقدير أيضاً بان يقال  
وإذا عقد المكري وعلى كل حال يجوز أن يقدّر في الجانب الآخر أى مع المستأجر لأن العقد لا يكون من  
واحد فقط ويلزم هذا التقدير على تقديرنا المذكور أيضاً بما فيه ان الاحصاء قد باى واحد منهما ما سبق  
الاعتراض الثاني على حاله وهو ان المستأجر ليس بأولى من المكري والخص منهما أن يقرأ الفعل بالناس  
للفعل والتقدير وإذا عقد أى وإذا حصل عقد الاجارة من كل من المتعاقدين (على مدة معينة) (أو) حصل  
عقدها على (منفعة معينة فسلم) المكري (العين) للمكري (وانقضت المدة) المعينة (أو) مضى (زمن)  
يمكن فيه (استيفاء المنفعة) وان لم يستوفى بالفعل وجواب اذا قوله (استقرت) أى الاجارة على المستأجر  
بهذه القيود المذكورة (ووجب) عليه (رد العين) (المستأجرة) على صاحبها وهذا الحكم المذكور عام  
للاجل من العينية والغنية وقد أطلق تسليم العين عرض المكري العين المستأجرة على المستأجر فلم تسلمها  
حتى انقضت المدة فهذه ان الرفع عن الملهذ وغيره قال وحينئذ تستقر اجرة منفعة العين المعينة واحتمل  
ثلاثة اشياء استيفاء النافع والتكسب من الاستيفاء بان يملك العين اليه مقتضى المدقوه في يده وان يعرض  
عليه العين ويمكنه قبضها ويتركها اختياراً حتى تضي المدة وقول ابن الرقة بمنفعة العين أهله ان  
هذه الثلاثة المذكورة مقصورة على اجارة العين مع ان بعضها وهو الاول والثاني يكون في اجارة النعمة أيضاً  
الا الثالث فلا يكون فيها قلنا لا قيد بالعين ذكره الجوزي (ويستقر) على المستأجر (في الاجارة) الفاسدة  
أجرة المثل حيث يستقر المعنى في (الاجارة) (العصبة) (والمعنى) يستقر في الفاسدة أجرة مثل ما يستقر به  
مسمى في اجارة صحته سواء كانت مثل المسمى أم أقل أم أكثر والله أعلم

### فصل

في الجملة أى مثلثة المليم والاصل في مشروعيتها قوله تعالى وإن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم  
قال في الكفاية وشروع من قبلنا مشروع لنا إذا لم يرد في شرعنا خلافه انتهى وهو وجهه الواضح خلافه وقد  
ثبت في السنة حديث البديع الذي قام الصحابي بالفاقة على قطع من الغنم والان الحاجة تدعو اليها في  
رد مثلها بآتي جوزت للفساد بقوه في القيمة ما يجعل للانسان على شيء يفعله وفي الشرع ما أشار اليه  
المصنف بقوله (إذا قال) شخص مطلق التصرف بكامل عامه بقرئان الكلام سابقاً ولاحقاً في مطلق  
التصرف لان غيره لا يصح تبرعه وتصرفه ومقول القول قوله (من خلى سائطاً) على (درهم أو) قال  
(من ردني آتني) أى عدي الذي آتني وهو يأتني بعد الهمز تبعه ما به (فله) على (كذا) أى درهم  
أو درهمان أو أكثر منهما فكذا اسم لعدد بهم صالح للقليل والكثير ومثل الدرهم غيره ما يصلح محله أجرة  
وتم (فهذه) الصيغ أى الاولى والثانية وباد بالجمع ما زاد على واحد لانه ذكر صيغتين وقوله (جعلته)

رد العين وعليه مؤنة  
الرد وإذا عقد على  
مدة أو منفعة معينة  
فسلم العين وانقضت  
المدة أو زمن استيفاء  
المنفعة استقرت  
ووجب رد العين  
ويستقر في الاجارة  
الفاسدة أجرة  
المثل حيث يستقر  
المعنى في العصبة

### فصل

إذا قال من خلى سائطاً  
فله درهم أو من رد  
في آتني فله كذا فهذه  
جعلته

خبر عن اسم الإشارة أى صيغتها قيسى كل صيغتين هاتين الصيغتين المذكورين فى كلامه باسم الجمالة  
 وأركانها خمسة ملتزم العوض وإن لم يكن مالكاً للشيء الجمال عليه وعامل وهو من يعمل وعوض معان  
 وعمل وإن لم يكن معلوماً وصيغة وكلها تؤخذ من كلامه يؤخذ من قول المصنف (يعتقر فيها) أى الجمالة  
 بمعنى الصيغة (جهالة العمل) الركن الخامس وهو الصيغة حيث أريد من الضمير الجمالة بمعنى الصيغة  
 والركن الرابع وهو العمل حيث أضاف لجهالة إليه يلزم من العمل العدل وهو الركن الثانى ويلزم من  
 العمل أيضاً أجره عليه وهو الركن الأول الذى هو العوض وانما اغتفر فيها جهالة العوض لأن الحاجة  
 تدعو إليها لأن مسافة العبد قد لا تعرف فاعتقر فيها الجهل قال الرافعى وإذا كنا نختصم الجمالة فى القراض  
 لتصل زيادة فلا نختصمها فى الجهالة أولى بخلاف الاجازة فلا بد فيها من العلم بعمل العمل وقوله (دون  
 جهالة العوض) ظرف منصوب على الظرفية متعلق بالعلم السابق وهو يقتضى أى فلا بد من العلم به  
 كالاجازة ولأنه لا حاجة الى احتمال الجهالة فيه بخلاف العمل أيضاً فإنه لا يكاد أحد يرغب فى العمل اذا لم يعلم  
 بالعمل فلا يحصل مقصود العقد فإذا قال من رد عبداً أرضيته أو أعطيه شيئاً فسد العقد واستحق الراد  
 أجره المثل وكما اغتفر فيها جهالة العمل اغتقرت جهالة العمل (أقن) أى الخاطئ فى المثال الأولين قاله  
 ذلك (أورد إليه) العبد الأبق (ولو) كان الراد (جاعة استحق) ذلك الراد المذكور (الجهل) المشروط له  
 لأن رد الأبق أو بئنا المخطئ أو ما فى معناه قد لا يتمكن منه بعينه ومن يتمكن قد لا يكون حاضراً وقد  
 لا يعلم المالك فإذا أطلق الاشتراط وشاع ذلك فسار من يتمكن منه الى فحصل الغرض فاقضت مصلحة  
 العقد احتمال جهالته وأفهم قوله من فى المخطئ أورد الأبق لأنه لا يستحق العمل الا بقرع العمل فاجب  
 فى رد الأبق فقلت على ما بدا له وأغضب وأهرب لم يستحق العامل شيئاً ويستثنى من ذلك ما لو وقع بعض  
 العمل مسلماً الى المالك فإذا قال ان علمت هذا الصبي القرآن قلت كذا فعله بعضه استحق بالقسو والظاهر  
 ان بناء بعض المخطئ كعلمه بعض القرآن وقوله بناء يتناول العبد وغيره بالمكلف باذن وغيره وهو ظاهر  
 كلام الروضة حيث قال شرط العامل عند التعيين أهلية العمل وقال الماوردى فى موضع لو سمعه صبي  
 أو عبده فردد استحق وقال فى موضع آخر لا يستحق الصبي ولا العبد بغير اذن سيده قال فان أذن له استحق  
 وقال ابن الرقعة الاشبه ان العبد لا يستحق شيئاً أو يستحق أجره المثل لا المسمى والصبي والمنجور يظهر  
 أنهم ما من عملان الاول حيث يجوز له ايجارهما استحقا العمل وإن عمل بغير اذنه أو حيث لا يجوز ايجارهما  
 فأجر المثل وهذا اذا قلنا ان الأذن يتناولهما والالم يستحق شيئاً أذن الولي أم لا ياذن وقال السبكي الذى  
 يظهر فى هذه المسائل وجوب المسمى وقوله ولو جاعة يشمل ما اذا قصد كلهم الرضى المالك أو أطلقوا  
 فان قصد بعضهم معاونته فبقية من قصد المصونة لم يستحق شيئاً من العمل ويستحق الا حظه من العمل فى  
 رد الأبق سواء عين العمل المسافة الملم بعينه وهو كذلك لكن لو عين مسافة قد رد منها أو من مثلها استحق  
 العمل أما فى الاول فظاهر وأما فى الثانى فتخصه الخوارزمى وان رد من دونها نقص العمل نسبة ذلك وظاهره  
 أيضاً استحقاق العمل عند العمل سواء كان العمل قلة ثم أو غيره بولاية أو وكالة وكذا بدونهما كما هو ظاهر  
 إطلاق المنهاج واستشكه ابن الرقعة وقال لا يجوز لاحد هذا القول موضع يده على الأبق فكيف يستحق  
 العمل وأجب بان ذلك مقيد بالأذن وقد أشار السبكي الى تقييد عبارة المنهاج بذلك لكن قال الخوارزمى  
 فى الكافي لو قال من رد عبداً فلا نفع له فى دينار أو قال فلا بد من رد على من رد استحق على التذوى انتهى  
 وهو قاضى فى تنبيه ابن الرقعة السابق ومصرح به لافرق فى الاستحقاق بين أن يصرح الملتزم بقوله فى أم  
 لا وظاهره ان صريح التزام فى الحالين وعدم اعتبار الأذن وهو مشكل وقول المصنف فى غنى استحق يفهم  
 أنه لا يعتبر القول بالفتن بل يكفي الاتيان بالعمل وهو كذلك سواء خاطب بمعيه أم لا قياساً على قوله

يعتقر فيها جهالة  
 العمل دون جهالة  
 العوض فمن غنى  
 أورد إليه الأبق  
 ولو جملة استحق  
 العمل

يجماع جواز فسخ العقد لكن هنا قبل الشروع في العمل أو بعده وقبل تمامه وبعضهم قالها على الوصية  
يجماع أن في كل منهما تعليق استحقاق بشرط والوصية يجوز الرجوع فيها قبل الموت ويصح قبلها على  
القرض والشركة أيضاً وفي الوكالة مطلقاً (ومن عمل) عملاً (بلا شرط) شيء لم يل عمل مجافاً (ليستحق شيئاً)  
سواء عرف بذلك العمل أم لا لأنه بذل المنفعة من غير عوض فلم يستحقه وهل يكون ضماناً للعبد لا يبي وضع  
يده عليه ثم لا نقل في الكفاية عن الإمام أنه فيه الوجهين في أخذ المال من الغاصب على قصده رآه المالک  
قال والصحيح منهما حكما كما را في في كتاب اللقطة الضمان وكذا إذا عمل بغير الأذن (فلودفع) شخص  
(قوباً) شخص (غسل فقال) الشخص الدافع (له) أي الغسال (اغسله ولم يسم) الدافع (له) أي الغسال  
(أجره فغسله يستحق) الغسال المدفوع له التوب (شيأ فان قال) الغسال لصاحب التوب أنت (شرطت)  
(على عوض على هذا العمل) فانكر الدافع لذلك وقد أشار إلى جواب الشرط بقوله (فالقول قول المنكر)  
بمعناه لأن الأصل عدم الشرط وبراً متألّفة ولو اختلفا في أن العمل على ردهما أو غيره أو أن العبد رده بنفسه  
أو ورد العامل فالقول قول المالك (ولكل منهما) أي الملتزم والعامل (فسخها) أي فسخ عقد الجعالة لأنها  
جائز من الجانبين أي قبل تمام العمل كما تقدم أعفاً (لكن إن فسخ صاحب العمل بعد الشروع لزومه قطعه)  
أي قسط العمل حال كونه مستقراً (من العوض) المشروط فان كان العمل نصفاً فبشرطه نصف العوض  
وعلى هذا القياس (وفيما سوي ذلك) أي بان كان الفسخ من الملتزم قبل الشروع في العمل أو فسخ العامل  
بعد الشروع وعلى مجاز وقد قبل الفسخ (لأنه) أي للعامل (لأنه) عمل غير طامع أمافي الأولى فلا يلزم عمل شيئاً وأما  
في النامية فلا نه امتنع باختاره ولم يحصل غرض المالك بها عمل أمابعد تمام العمل فلا معنى للفسخ ولا أثره  
لأن العوض المشروط فلهزم والله أعلم

### باب اللقطة

بضم اللام وفيها اتفاق واسع كأنها الشيء الملقط وشراً ما وجد من حق محترم غير محرر لا يعرف الواجد  
مستحقه والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحاح عن زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن  
لقطة الذهب أو الورق فقال اعرف عقابها أو وكلها ثم عرفها سنة فإن لم تعرفها فاستنقها ولكن وديعة  
عندك فإن جازها ما يوصل من الدهر فأذهبها إليه ولا تشككها وسأله عن ضالة الأبل فقال ماله وإهداها  
فإن معها أخذها هو وساقها ثم أهداها ما نزل كل الشجر حتى يلقاها زجرها وسأله عن الضالة فقال خذها فانما هي لك  
أو لا شريك أولئك وأجمع المسلمون عليها في الجمل. وأركانها ثلاثة لقط وملقوط ولا حظ وهي تعلم من كلام  
المصنف ثم عطف المصنف على اللقطة ما يشاركها في بعض أحكامها فقال (واللقيط) فهو بالجر عطف على  
المضاف إليه وفي اللقطة معنى الامتياز والولاء من حيث أن الملقط أمين فيما يلقطه من الشجر ولا يحفظه كالولي  
في مال الطفل وفيه معنى الاكتساب من حيث أن له التملك بعد التعريف والغلب من النائي واللقيط المتبذل  
الذي لا كائل له ويسمى ملقوطاً وسبواً ودعواً الأصل فيه قوله تعالى وانما هو خير وقوله تعالى وتعاونوا  
على البر والتقوى وإن كان اللقط الشرعي لقط وملقوط وكما تعلم من كلامه فما أتى وقد بدأ المصنف في  
الكلام على اللقطة فقال (إذا وجد الحر الرشيد) وهذا هو اللاقط مع شرطه (لقطة) حيواناً أو غنماً أو ثياباً  
(جائز) له (التقاطها) وتر كها فله جواز الجواب لاندفاع علم من كلامه هنا أركانها الثلاثة كما لا يخفى  
ولما لم يزم من الجواز الندي والاستصحاب في اللقط فرع عليه فقال (فإن وثق بامانة نفسه ذهب) لملقط  
لقله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى بل يكره تركه (وإن شاق الخيانة فيها) ما لا هو أمين في الحال (كره)  
اللقط للتأدعوه نفسه إلى الخيانة بعد ما إذا كان خائناً في الحال فإنه يكون دخلاً في حكم القاسق وهو  
أنه يصح منه الالتقاط مع الكراهية كما يصح من غر تدركه معصوم كخدياً في كلامه الذي ذكره

ومن عمل بلا شرط لم  
يستحق شيئاً فلودفع  
قوباً بالغسال فقال له  
اغسله ولم يسم له أجره  
فغسله لم يستحق شيئاً  
فان قال شرطت في  
عوض على هذا العمل  
فالقول قول المنكر  
ولكل منهما فسخها  
لكن إن فسخ صاحب  
العمل بعد الشروع  
لزومه فبسطه من  
العوض وفيما سوي  
ذلك لاشئ للعامل  
(باب اللقطة واللقيط)  
إذا وجد الحر  
الرشيد لقطة جائز  
التقاطها فإن وثق  
بامانة نفسه ذهب  
وإن شاق الخيانة  
فيها كره

والنورى انه اذا لم يبق راحة لنفسه وليس هو في الحال من الفسقة لا يستحب له الالتقاط وهذه الصورة تسمى  
مراد المصنف هو عدم الاحتساب المذكور لكنه قد مر في باب الكراهة فلا يلاقى كلام الشيخين (ثم) بعد  
أخذ اللفظة (يذهب) للقط على ما قاله الأذرى وجوابه على ما قاله ابن الرفعة ان يعرف جنسها من ذهب  
أو فضة أو غيرها والاسم يعرف مقتضى وكسر الراء مخففة أى يعرف الالتقاط حد مقتضى حسن اللفظة  
مخلا (ووصفتها) أهوية أو مروية أم مكسرة أم صحيحة (وقدرها) وزنت أو وكيل أو عددا وذراعا ونحوه  
(ووعاها) من جلد أو خرقة أو غيرها وهو السمى بالعقاص (وكلها) وهو الخطيب الذى ربطت (هى) (٥)  
أى بالخطيب وانما طلبت معرفة هذه الأمور للحدث السابق وما لم يذكر فيه مقيس على ما ذكره ويلعرف  
صدق واصفها وتبين على انه يرتها بجميع ما فيها وان كان حقرا يستحب ان يقيد ذلك بالكاتب خشية  
التيسار ولكل ما يخلط بجماله (و) يذهب (أن يشهد) الالتقاط (عليها) أى على أخذها فلا يجب اذ لم يؤمر به  
في خبر يزيد ولا خبر أى من كتب وجلاوا الأمر بالاشهاد في خبر أى نادر من التقط لقطه فليشهد هذا عدل  
أو نوى عدل ولا يكتفى ولا يثبت على التدب جنابين الاخبار وانما خبر بين العدل والعدلين (ثم) بعد ما ذكر  
يقال هنا في المل الذى أنشئت منه (ان كان الالتقاط) واقعا (في الحرم) المكى زاد الله شرفا لا في حرم  
المدينة كما صرح به الروايات وفي عرفة ومصلى إبراهيم وجهان لانهم من الحل أحدهما لها حكم الحرم  
لانهم جميع الحاج وروى فيهما في مسلم من ثبته صلى الله عليه وسلم عن لقطة الحاج فانهم ليس لها حكم  
الحرم لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه في حق مكفول لا يجبل لقطها الا لمنشأ أى معرف  
والحرم ملحق بها مساواة ما في الفضيلة والتضعف وعرفة ومصلى إبراهيم خارجان عن ذلك وحديث  
مسلم السابق لكان تقول لغيره غير مجرى على ظاهره فانه لا يتعدى الحكم في الحجاج الى منازلهم وطريقهم  
فيجعل ما وافق الحديث الآخر وهو اذا كنا الحاج بالحرم دون غيره جعلا جنما (أو كانت اللقطة جارية  
بجمله) أى للقط (وطورها) بان كانت مسلمة أو كاسية لانه ترتب على جواز الالتقاط التعلق والالتقاط  
كالاتراض فلا يجوز ان يلتقطها التعلق لان لها سدا تهتدى اليه بخلافه الحفظ فانه يجوز وأشار  
المصنف الى سبب حل الوطء قوله (بذلك) أى بسبب التعلق بعد الالتقاط ولو جوز له ذلك (أو) محل وطؤها  
(بشكاح) أى بان يتزوجها مع وجود شرط نكاح الامه ولو جوز له الالتقاط للتعلق (أو) وجعل للقط (في  
أرض بر بخالية) عن العرمان (حيوانا) هو مفعول به لقوله أو وجد يعنى أصاب فهو لا يتعدى الا  
لشعور واحد وقد وصف الحيوان بقوله (يشتنع من صفار السباع) أى السباع الصغيرة كدب وتروى وقد  
يقوموا وعدو أو طير ان قد عمل ليشنع من صفار السباع فقال (كيعبر وفرس) أى يغسل وجمارو بقر  
يقوموا (وأرنب وناقي) بعد وهما (وطير) بطيراته كلها مفعول به وقدا أشار المصنف الى جواب ان الشرطية  
بقوله (فلا يجوز ان يلتقط) الشخص (في هذه المواضع) الثلاثة المتقدمة (الا لمفظة على صاحبها) فهذه  
الجملة المضارعة المقررة لا النافية في محل جزم جواب لان كما علمت أم حرمه اللقطة في الحرم للتعلق فلان  
صاحبها قد يعود اليه من جوارحه لطمه ونظير ان هذا البلد موه الله تعالى لا يلتقط لقطته الا من عرفها وفى  
رواية البخارى لا يخل لقطته الا لمنشأ أى للعرف كما تقدم والعنى العرف أى على الدوام حتى يظهر  
التقصيص والانسان المولاد كذلك فلا تظهر قائمة التخصيص البهنا التقدير ويترك للالطاط اقامته فيه  
للتعرف أو دفعها الى الحاكم أو نفيه والسرف ذلك ان الله تعالى جعل الحرم منة قلنا من يعودون اليه  
والمراد بالحرم حرم مكة لاجرم للخدمة فهو كسائر البلاد في حكم اللقطة وأما الحيوان المتقدم ذكره فقهه  
تقصير فان كان في البرية فيحرم التقاطه من نهب التعلق كما قاله المصنف لانه يصون بالامتناع من أكثر  
السباع مستغن بالرأى الى أن يحده صاحبها لتطلبه لولان طريق الناس فيها اليم من أخذ التعلق ضمنه كما

ثم يثبت أن يعرف  
جنسها ووصفها  
وقدرها ووعاها  
وكلها وهو الخطيب  
الذى ربطت بها  
يشهد عليها ثم ان كان  
الالتقاط في الحرم  
أو كانت اللقطة  
جارية محل وطؤها  
بذلك أو بشكاح أو في  
أرض برية خالية  
حيوانا يشتنع من  
صفار السباع كيعبر  
وفرس وأرنب  
وطير فلا يجوز  
ان يلتقط في هذه  
المواضع الا لمفظة على  
صاحبها

فان التقط للثلاث

حرم وفيها بعد ذلك

فان التقط الحفظ

لم يلزمه تعريفها

وتكون عنده أمانة

لا تصرف فيها أبدا

الى أن يجد صاحبها

في دفعها اليه وان

دفعها الى الحاكم

لزمه القبول ثم

لقطة الحصر مع

كونها للعقود يجب

تعريفها وان التقط

لثلاث يجب أن

يعرف سنة على

أبواب المساجد

والاسواق والمواضع

التي وجدها فيها على

للعادتي أول الامر

يعرف طرف النهار

ثم في كل يوم مرة في

كل أسبوع ثم في كل

شهر مرة بحيث

لا ينسى التعريف

الأول يعلم ان هذا

تكراره بذكر بعض

أوصافها ولا يستوعبها

وان كانت اللقطة

بسيطة وهي مالا

يتألف عليه يعرض

عن غلبا اذا قد علم

يجب تعريفها سنة

بل زمنا ينسب ان

فانها عارض عنها

قال المصنف (فان التقط) شأ من ذلك (لا أجل) (الثلاث حرم) عليه وكان ضامنا لتعديده بأخذ ما ليس عليه ولا به شرعية ولا برأ من الضمان دفعه الى القاضي ولا يرتد الى موضعه وان كان الحيوان في عران زمن أمن أو نهب جاز لقطة لحفظ أو قتل كذا بأخذه حاق فيضع وان كانت المفاضة زمن نهب فيجوز لقطة للثلاث لانه حينئذ يصعب امتداد اليد الى ما ناله وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله (وفيها بعد ذلك) أي في أبعاد ما ذكر من هذه المسائل الثلاث منها كسائر ما يجوز لقطة مطلقا أي من مفازة وعران زمن أمن أو نهب لحفظ أو قتل كسائر ما يجوز لقطة السباع (فان التقط) (اللقطة) لم يلزمه تعريفها (أي اللقطة المفهومة من الأفعال والسباق لان الكلام فيها وما جرى عليه المصنف من عدم اللزوم هو في المنهاج والارض فمواضعها عن الاكثرين قال الرافعي وعلى ما يوجب التعريف انما يجب لتحقيق شرط التملك ورجح الامام والقاضي وجوبه والافقي كمن لم يعرف الحق على الحق قال في الروضة وهذا أقوى وهو المختار وصحفي في شرح مسلم ولو قال المصنف لا غاية لشمأ أخذها للثلاث أو لا اختصاص أو لم قصد خباثتها ولا غيرها أو قصد أحد ما ورنسبه فان أخذها للثلاث فوأمين وقد أشار الى ذلك بقوله (وتكون) أي اللقطة (عنده) أي عند اللقطة المذكور (أمانة) لا يتصرف فيها أبدا الى أن يجد صاحبها في دفعها (أي اللقطة) وأبدا (اليه) أي الى صاحبها كسائر الامانات (وان دفعها الى الحاكم) الشرعي وهو القاضي (لزمه) أي الحاكم المذكور (القبول) أي قبول اللقطة وان لقطها للثلاث حفظها على مالكها باختلاف الودعية لا يلزمه قبولها فقد زعم على ردها وقد التزم الحفظ لانه استثنى المصنف من قوله من التقط الحفظ لا يلزمه تعريفها مسئلة وهي قوله (ثم لقطة الحرم مع كونها للعقود يجب) على لقطتها (تعريفها) لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم لاخل لقطة ما لستد أي أعرف فدل الحديث على وجوب التعريف بقوله لا لستد وأما أخذها للثلاث فمنه وع كاتقدم (وان التقط) النخص (لثلاث) وكذا لو التقط الحفظ ثم بداله أن تملك (وجب) عليه (أن يعرفها) بتحديد الراسع ضم اليها وقد تمت صفة معرفتها لها مع ضبط الفعل وهوانه بفتح اليه مع التفتيش وقدين المصنف مدة التعريف بقوله (سنة) كلمة فهي مقعولة لهذا الفعل وهذا العدد ان كانت اللقطة جسيمة ويحل التعريف قوله (على أبواب المساجد و) في (الاسواق والمواضع التي وجدها فيها) من بلد أو قرية فان كان بصيرا ففي مقصود لا يكلف الدخول الى أقرب البلاد الى موضع من العصر او ان جازت به قافلة تبعها وعرف ولا يعرف في المساجد قال الشافعي الا في المسجد الحرام وانما خصت هذه الاماكن لكثرة طرود الناس فيها فر بما يظهر صاحبها فيها والتعريف المبد كور يكون جاريا (على العادة) بحيث لا ينسى التعريف الاول بل يكون الثاني مؤكدا للاول ومقويا بالتكرار الاول كما يأتي في كلامه وقد بين المصنف العادة بقوله (في أول الامر يعرف طرف النهار) أي في أوله وآخره يكتم على هذا أسبوعا أو أسبوعين ولا يشترط ان السنة لا يعرف ان في عشرتها من اثني عشر سنة مثلا كني (ثم بعد ذلك يعرف) في كل يوم مرة طرفه أسبوعا أو أسبوعين (ثم بعد ذلك يعرف) في كل أسبوع مرة أو مرتين (ثم يعرف) في كل شهر مرة أو مرتين (يجب لا ينسى التعريف الاول) بوجهها ومعنى لانه فيما تقدم (و) بحيث يعلم ان هذا (التعريف) (تكراره) أي الاول لا يجب ان (يذكر) في تعريفها (بعض أوصافها) في التعريف ليستدل بها المالك (ولا يستوعبها) أي الاوصاف الثلاث يعقدها الكاتب فانما يستوعبها ضمن لا بد تعريفه الى من يلزم الدفع والمقتات (وان كانت اللقطة بسيطة) أي حقيرة (وهي مالا يتألف) ماله لا لا يتصرف (عليه) أي على فقهه أي لا يكسرها الحزن والتألف على ذهابها كونه حقيرة (و) يعرض عنه غلبا اذا قد علمه (و) قوله (لم يجب تعريفها سنة) أي على الوجه المتقدم جوابا (ان الشرعية) (بل) يعرفها وجوبا (نما ينسب) (بعض أوصافها) (أن فاقدها عرض عنها) غلبا ولا يجب تعريفها

باختلاف المال قال الرواية خداني القضية تعرف في الحل وداني الذهب يوما أو مومين أو ثلاثة وبذ كبير  
 الضمير في عليه أو لا وفي عنه ثلثا مائة أو لورا على معناها لاث الضمير لأن معناها مائة وثبت وهو اللفظة  
 ولا يقدّر اليسير أو نحو لفظه بقدر سواء كان مقولا أم لا كالانحصار وفي عبارة المصنف علاقة وعدم  
 استقامة حيث قال ويعرض عنه غالبا فإنه أثبت وجوب التعريف زمانا وفيه الاعراض عن الشيء  
 اليسير مع أن الذي يعرض عنه لا يعرف أصلا للاعراض المذكور وكجبة بروز بل يسير وزيبة فإن واجد  
 ذلك يستبدأ ويستقل به في حينئذ أن لا يحتاج إلى ثبوت لانه مما يعرض عنه وما يعرض عنه اطلاقا وأنه  
 على ما لا يخفى قاله ابن قاسم وأما الذي لا يعرض عنه فإنه يعرف التعريف المذكور وعبارة شيخ الاسلام في  
 منته ويعرف حقيرا يعرض عنه غالبا ثم قال وأما ما يعرض عنه فإنه لا يعرف الخ وهي أحسن من عبارة  
 المصنف هنا (ثم أنه إذا عرف الملتقط) الملتقط (سنة) في الكبيرة ودونها في الصغيرة (فيمن حكمه بقوله) (لم تدخل)  
 الملتقط (في ملكه) يعبر مضى التعريف بل تسقير غير موكلة (حتى يختار التملك) لها (باللفظ) لا بالنسبة لانه  
 تملك ما لا يبدل فان تقرر اللفظ كالتملك بالشراء وما في معنى الملتقط كاللفظ مثل الكتابة وإشارة الأخر  
 الفهمه وصيغة التملك هي أن يقول الملتقط تملكها ونحوه بشرط الضمان (فإذا اختاره) أي التملك بالصيغة  
 المذكورة (ملكها) حالا ولا يتوقف على التصرف على الصحيح ومقابلته أنه يتوقف كالتصرف لأن التملك  
 بالاتقاط اقتراض واللفظة أمانة في الملتقط مدة التعريف بعده وقد فرغ المصنف على هذا الشرط  
 والجواب بقوله (حتى لو تملك) أي اللفظة (قبل أن يختار) التملك بالصيغة (لأنه لا يدخل في ضمانه  
 إلا بعد التملك حتى في كلامه تعريفه بمعنى الفاء فكأنه قال فلو تملك بقوله لم يضمنه الجواب لو في هذا  
 الجواب اشكال من جهة العربية وحاصله أنهم قالوا لو أنهما حرف امتناع لامتناع أي امتناع الثاني  
 لامتناع الأول وقالوا إذا كان الجواب منفيا كانها يكون مثبتا وإذا كان مثبتا كان شرطها أن كان منفيا  
 لأن التملك مثبت قبل دخول الوو وحينئذ فيكون المعنى امتنع عدم الضمان وامتناع عدمه يكون ثابتا وهو  
 خلاف المقصود وشرطها وهو التملك بمنع بقاعدته وامتناع التملك يكون بعده وهو خلاف المقصود  
 أيضا لأن المقصود في الضمان لوجود التملك وحصوله وهذا مخالف لأصل وضعه وهو أنها حرف امتناع  
 لامتناع نحو لو جئتني أكرمتك فامتنع الإكرام لامتناع الجيء لأن كلاما من الشرط والجواب في هذا المثال  
 يمنع ثلثا مائة ما لا يظهر أن المصنف لم يلاحظ قاعدة العربية ولو أعدل لو إذا الشرطية أو أن كذلك لا يستقام  
 المعنى فليتأمل ذلك واه آله (وإذا تملكها) أي تملك الملتقط (فتمتصاحبها) أي ظهر وعمل (وإما من  
 الدهر) فهو وصفة ليوما والمراد بالدهر الزمان (أي بعد أخذ الملتقط فيكم ظهوره وعلمه مذكور في قوله  
 (فله) أي لصاحبها المذكور (أخذها) أي اللفظة (يعنيها) أي من غير دليل لها (إن كانت باقية) مع زيادتها  
 المتصلة تركذا المتصلة أن حدثت قبل التملك بما للقطعة وإن لم يرض الملتقط كالعرض بل أولى لأن التملك  
 سلطنة ليست للعرض إذا لم يرض بتملكها عليه وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه إن جاء  
 صاحبها بيوما من الدهر فادها إليه وقد تبرك الشيخ المصنف بعض لفظ الخبر وقوله فله حينئذ يقيدتهم ما لو  
 اتفاقا على رد دليلها لأن الحق لا يبعد وهما لا يشك أنه إذا ردها الملتقط وجب على المالك القبول (والله  
 أي وإن لم تكن باقية (فله) أي لصاحبها أخذها (منها) أي اللفظة أن كانت مثلية بغيره لا لاقط (أو) أخذ  
 (فيمتها) أن كانت متقومة والمعتبر قيمة يوم التملك لانه وقت دخولها في ملكه (وإن) كانت باقية لتكبتها  
 (تعتبر أخذها) أي اللفظة صاحبها (مع) أخذ الأرض (للتقص) بسبب العيب الحادث عنده كإضيئها  
 كلها أن تلفت أو لثالث الرجوع إلى دليلها سلمية ولو أراد اللفظ لا الأرض وإذا مالك الرجوع إلى البذل  
 أوجب اللفظ (ويكره التقاط الفاسق) كراهة تعزيره لئلا يتجسس عليه إلى الخيانة وتقل عن ابن يونس أن

ثم أنه إذا صرف  
 الملتقط سنة لم تدخل  
 في ملكه حتى يختار  
 التملك باللفظ فإذا  
 اختاره ملكها حتى  
 لو تملك قبل أن يختار  
 لم يضمنها وإذا تملكها  
 ثم جاء صاحبها بيوما من  
 الدهر فله أخذها بعينها  
 إن كانت باقية والا  
 فله مثلها أو قيمتها  
 وإن تعبت أخذها مع  
 الأرض ويكره التقاط  
 الفاسق

الكرامة تحرمه العبد المذكور ولأن في اللقطة معنى الولاية والامانة وهو ليس من أهلها (وينزع) أي  
 الشيء الملتقط وفي بعض النسخ تنزع أي اللقطة (منه) أي الفاسق (ويسلم) أي الشيء الملتقط أو تسليم  
 اللقطة على التسميتين السابقتين (إلى ثقة) أي أمين يكون الملتقط عندما احتياطا لحفظه (ويضم إلى)  
 اللقطة (الفاسق) شخص (ثقة بشرف) أي يطلع (عليه) أي يكون المشرف ملاحظا (في) حال (التعريف  
 ثم) بعد التعريف (تلكها الفاسق) باللقطة أو ما هو بعينه كما سبق ويصرف حينئذ في ما يشاء وإذا ظهر  
 صاحبها غير مهاله كان قد تم وانما أظهر في مقام الاختار في قوله وتلكها الفاسق ولم يقل تلكها أو في قوله  
 ويضم إلى الفاسق ولم يقل يضم إليه أي الملتقط المذكور خوفا من توهم عود الضمير إلى الثقة في  
 الجواب وإن كان هذا التوهم بعيدا والاحسن أن يقال قصدنا لظاهر التوضيح للتبدي (ولا يصح لفظ العبد)  
 بغير إذن سيده وإن التقط لانه ليس أهلا لذلك ولا لولاية ولا لانه يعرف سيده لطلبه ببدل اللقطة لوقوع  
 الملاك فله أنه لا يعتد بتصرفه أو ما إذا أدنه السيد في كل حال إذا وجدت لفظه فأتى بها فالمرج في  
 الشرح العصة كما لو أدنه في قبول اللقطة (فان أخذها) أي اللقطة بمعنى التقطها (وأخذها السيد منه) كان  
 السيد ملتقطا لها ولو أخذها من العبد كان لا أخذها هو الا لقط مثل أخذها السيد منه لأن العبد إذا  
 لم يكن يد التقاط كان الحاصل في يده ضائعا ولا يجزي الاخذ منه أيضا كالسيد ويسقط الضمان عن العبد  
 بوصول المال لتائب المالك فان كل من هو أهل لا لتقاط كان العبد تابعا عنه هذا إذا أخذها منه فان  
 أفرها يدم واستحققت عليه العبرة فان كان العبد غير أمين فالسيد متعبد بتصرفه أي يده فيصير كانه  
 أخذها وردها إليه وإن كان أميناً جاز تصرفه لها كالأستاذان به في تصرفها التقطه بنفسه وقياس كلام  
 الجمهور وسقوط الضمان حينئذ عن العبد (وإذا لم يكن حفظ اللقطة) على الدوام (كالبلطج ونحوه) مما  
 لا يمكن زمانا ولا بليل يتغير ويتلف بطول المستدول قصيرة كالمهرسة والرطب الذي لا يتروى بالبول وقوله  
 (تخدير) أي ملتقطه (بيناً ككله) أي بعد التثاق (و) (ين) (يعيه) بنفسه أو نابه إن لم يجدنا كما  
 وبإذنه وإن وجده جواباً إذا (ثم) بعد التخدير وفعل مقتضاه (يعرف) الملتقط الذي كل أو سبع (سنة) إن  
 كان جسمه عظيماً وأقل من سنة إن كان حقيراً يتقلب عنه في صورة يسه (وإن أمكن إصلاحه) وإصلاحه  
 لبق (كالرطب) الذي يثمر نفسه تفصيل أشار إليه بقوله (فإن كان الحظ) أي الاتقع لملكه حاصل (في  
 يسه بعه) الا لقطه بنفسه إن لم يجدنا كما وبإذنه إن وجده كما تقدم قبل هذا آتفا (وإن كان) لاحظ  
 والافزع حاصل (في تحفيقه) أي تشفيه (جفقه) لانه مال غيره وهو فيه المصلحة كولي التيم ثمان  
 نبرع الملتقط بتحفيقه فذا لا الأوسع بعضه لتجفيف ما فيه بمحاطة على المصلحة والفرق بينه وبين الحيوان  
 حيث يساعده ان نفقة الحيوان تسكر رفيقاً إلى أن يأكل نفسه

**فصل** في القبط وهو اسم للطفل الذي يوجع مطروا ولا متعده فهو معنى مقلوط وإليه يشير المصنف  
 بقوله (التقاط التبوذ) أي المطروح (فرض كفاية) هذا الفصل شرح لقوله ما جاز القبط الذي هو  
 الشق الثاني في الترجمة وتقدم هناك وجه التسمية وانما كان لفظ التبوذ فرض كفاية لقوله تعالى ومن  
 أحياها فكلنا أحياء الناس جميعاً ولأنه أدى محترم فوجب حفظه كالمطروا إلى طعام غيره وفارقاً للقطة  
 حيث لا يجب لقطه إيمان القلب فيها جانب لا كتناسل النفس بميل إليه فاستغنى بذلك عن الوجوب  
 كالنكاح والوطء فيكون كلام المصنف يشتمل على المسود المميز وغيره وظاهر إطلاق التبوذ إلى أن في الطفل  
 وأحواله لا فرق بينهما لا احتياج المعز إلى التعهد أيضاً حال السبي والبالغ الجنون في ذلك كالصبي وانما  
 ذكرنا المعنى في كلامهم لانه الغالب (فإذا وجد لقط) بدار الكفر أو بدوا الحرب (حكم بجره) ما لم يقر  
 بالرق أو تقرر بينه لأن الظاهر في الناس الحره يفتي على هذا حتى يظهر خلافه (و) كذا حكم (بأنه لا)

وينزع منه ويسلم إلى  
 ثقة ويضم إلى الفاسق  
 ثقة بشرف عليه في  
 التعريف ثم تلكها  
 الفاسق ولا يصح  
 لقطا بعد فان أخذها  
 وأخذها السيد منه  
 كان السيد ملتقطا  
 وإذا لم يكن حفظ  
 اللقطة كالبلطج ونحوه  
 تخيرين كله ويسه  
 ثم يعرف سنة وإن  
 أمكن إصلاحه  
 كالرطب فإن كان  
 الحظ في يسه بعه  
 وإن كان في تحفيقه  
 جفقه  
**فصل** في التقاط  
 المنوذ فرض كفاية  
 فإذا وجد لقط  
 حكم بجره  
 وبإسلامه

أن وجد في بلد غير مسلم يمكن كونه منه ولو أسير وانتشر أو تاجر أو محتجز إجماعاً على أن لا يملك الإسلام ولا يملك حكمه  
 بالإسلام فلا يغير مجرد دعوى الاستحقاق قال بعضهم في الاجتزاف بدار الحرب لا يكتفي في الحكم على المقيط  
 بالإسلام مجرد الاجتزاف ويؤيد ما قاله روضة حيث اعتبر السكنى في دار الحرب وفي دار الإسلام بالسكون  
 فيها ولم يرد له دار أو غير ذلك من الاجتزاف كلف في دار الإسلام دون الكفر (وان فهاذا المسلم) قبل في  
 نفي نسبة إلى نفي إسلامه تغليباً للإسلام ولم يرد له دار أو قال القوراني تأيد الكفاية الاجتزاف بدار الكفر  
 أنه يكون مسلماً حيث اجتزأ بها المسلم أيضاً أما إذا قامت بالرق بنية أو استلقه كافر بالنية فهو تابع لمن  
 يستلقه بها أو وجد المقيط يعمل منسوباً للكفر ليس به مسلم فهو كافر ويحكم بإسلامه غير لقيط صبي  
 أو مجنون بل على أحداً صوله بأن يكون أحد أصوله ولومن قبل الأم مسلماً وقت العلوقة به أو بعده قبل بلوغ  
 أو اختلفوا أن كان مينا أو الأقر يمينه حياً كثر (فإن كان معه) أي اللقيط (مال متصل به) كأن كان معه  
 دنائره مفرقة تحتها ولو مشيرة أو ثياب ملقوفة عليه أو طبقه أو كان المال موضوعاً (تحت رأسه) أو بدنه  
 أو كان مغطى به كالخافق كذلك الدنانير المنشرة فوقه أو تحتها أو أشار إلى الجواب بقوله (فهو) أي ذلك المال  
 المذكور (ملحوظ له) أي ذلك المقيط لأن له اختصاصاً كالبالغ مثل المال المذكور ما لو وجد المقيط في  
 دار وحده أو معه غيره ففيه في الأول وحده من باقي الثاني لأن له اختصاصاً كالبالغ والاصل الحرية  
 ما لم يعرف غيرها (فإذا التمس مسلم أمين مقيم) أي غير مسافر (أقر) أي اللقيط (في يده) أي الملقط  
 الموصوفين ذمة المصافات (ويذكره) أي الملقط (الشاهد عليه) أي على الملقط (و) الشاهد (على مامعه)  
 من ملبوس وذمة بخسبة الاجداد وضياع النسب والفرق بين هذا وبين القطة حيث يسقط الشهاد  
 ولا يجب ان القصود منها المال والشهاد في التصرفات المالية يسقط وفي القيط يحتاج إلى حفظ النسب  
 والحرية فهو يجب وجوب الشهاد على مامعه بالتابع لوجوب الشهاد عليه وهذا هو الفرق بينه وبين  
 القطة أيضاً (ويستق) الملقط (عليه) أي اللقيط (من ماله) الذي وجد معه (بأنه لما كان) لا ولا المال  
 لا تثبت لغيره أو جرحاً أو هارباً فالاجنبي أولى بعدم شهوده أو لثقت أو اتفاقاً عليه على أدنى الحاکم  
 (فإن لم يكن حاکم اتفق) عليه (منه) أي علمه (واشهد) على الاتفاق خوفاً من الاتكاف بعد كاس (هان  
 لم يكن له مال) خاص (فمن يت المال) يتفق عليه مسلماً كان أو كافر الماروي عن عمر أنه استشار الصحابة  
 رضي الله عنهم في حققة القيط فأجروا على إتهامه (على المال) ولا نال البالغ المعسر يتفق عليه فالقيط العاجز  
 أولى (والا) أي وإن لم يكن يت المال (اقرض) الملقط (على ذمة الطفل) الملقط من ميسر المسلمين أن  
 كان الملقط حراً أو ألعن سببه وهذا مثل المضطر إلى طعام غيره أي فأخذ نفسه أو يعطى له وهذا يقال  
 الاقراض عند فقدهما تقدم بغيره أخذ المضطر طعام غيره في وجوب البذل وإعطائه البذل (وان أخذه) أي  
 الملقط (عبد) بغير إذن سيده ولو مكاتباً (أو) شخص (فاسق أو) أخذه (من ظن) أي يسافر (بمن الحضرة  
 إلى البادية) والمعنى أن الاقراض إذا لا انتقال بمن الحضرة إلى البادية وهي ليست محل الانتفاط فالاول  
 محترز قوله سابقاً فإذا انتقم من الثاني محترز قوله مسلم لأن الفسق يكون بغير الإسلام والثلث محترز قوله  
 مقيم محترز الإسلام والأمانة الفسق وقد صرح المصنف بمحترز الإسلام أيضاً بقوله (وكذا) لو انتقله  
 (كافر وهو) أي اللقيط (يحكم بالإسلامه) كالسبي فإنه حكم بالإسلامه تبعاً لسيده المسلم وأخرج العبد  
 والفاسق لأن كلامهم ليس من أهله الأمانة والولاية والانتفاط طريقه الأمانة والولاية وأيضاً العبد  
 مشغول بخدمته سيده فلا يملكه التفرغ لخدمة القيط والفاق يتخلى متهاناً بخرق الملقط لقلته دينه  
 والكافر من ياب أولى وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً أما إذا كان  
 اللقيط محكوماً عليه بكفره فلا يرجع إلى الكافر الكافر إذا كان الكافر اللاقط عدلاً في دينه وأما من

ان وجد في بلد فيها  
 مسلم وان فهاذا المسلم  
 فان كان معه مال  
 متصل به تحت رأسه  
 فهو مملو له فإذا  
 التقطه مسلم أمين  
 مقيم أقر في يده  
 ويذكره الشاهد  
 عليه وعلى مامعه  
 ويتفق عليه من  
 ماله بذن الحاکم فان  
 لم يكن حاکم اتفق  
 منه وأشهد فان لم  
 يكن له مال فن يت  
 المال والا اقرض  
 على ذمة الطفل  
 وان أخذه عبد أو  
 فاسق أو من يظن به  
 من الحضرة إلى البادية  
 وكذا كافر وهو محكوم  
 بالإسلامه



الاتصال من الحضرة إلى البداية قبل ان يقسم من الاضراءه اذا حضر محل الرفق ومحل التعلم في الدين والدينا  
ومحل الادب والكمال ولاه اربع في حصول التسبب وبعد عن استرقاقه ولعمرة العيش فيه دون البداية في  
جميع ما تقدم وقد ذكر المصنف جواب بان التعقيد في قوله وان اخذ عبد الله فقال (اتزعم) القبط (منه)  
أي من الملتقة المذكور الموصوفين بهذه الصفات (وان التقطه) أي القبط (اشنان) معا (وتنازعنا) فيمن  
يكون عنده (فالوسر المقيم ألي به) من المصور والمسافر بل حصول الرفق بهاتين الصفتين دون حسيدهما فان  
الغنى قد يوسع عليه والمصرر ربما اشتغل بطلب الكسب عن تعهده واصلاحه والاقامة أحفظ لتسببه كما  
مرفى في الاتصال وأنعم عيشان السفر وانساوا في ذلك وقتا ما أقرع بينهما فلا مرجح لاحدهما على الآخر  
ولو ترك أحدهما قبل القرعة انفرده بالآخر وليس لمن خرجته القرعة ترك حقه فلا ترك كالتسبب للفرد  
نقل حقه إلى غيره ولا يجتمعان على حضائنه إلا بخلاف وعدم الاتفاق ولا مهادنة بينهما لعدم الاستقامة  
حينئذ في أمر الطفل والله تعالى أعلم

### باب السابقة

أي على الخيل والسهام وغيرها وهي مفاعلة لانها من السابق يسكون البادواصل فيها قوله  
تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوتهم ورباط الخيل وروى مسلم عن عقبه بن عامر ان القوة التي  
كرها لانها تروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم سابق بينا خيل المضرمين الخيابة بنق الحامو يسكون  
الغائب المدوا والقصر بعضهم يقدم اليها على الفداء فيقول الحيفاء وهي موضع عند المذبة الشريعة على  
خسبة اميال الحثية الوداع وسابق بين التي لم تضرهم من التنية في مسجد في زريق والمسافة ميل وكانت  
العضاء وهي ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق لها امرأى على قعوده فسيها فاشق ذلك على  
المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سقا على الله أن لا يرفع ثيابه من هذه الدنيا الاضعه وروى  
عن سلمة بن الاكوع قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم من بني أسلم يتناضلون فقال لهموا  
بني اسمعيل فان أبأكم مكانا وما يواقل عن ابن الصباغ اجتمع المسلمين على جوازها في الجملة وذكروا  
المصنف في كتاب البيوع مع ان غالب المصنفين يذكرونها في آخر الكتب المصنفة لحصول العوض  
في بعض صورها فاشبهت مسائل البيع في ذلك وذكروا عقب القطة لوجود البر فيها لانها توصل إلى  
معرفة الجهاد وهو عظيم كافي للقطة ولا كسابق كل أيضا والله أعلم وقد أشار إلى بقوله (تجوز)  
أي السابقة (على العوض) من أحد المتسابقين حال كونها واقعة (بين الخيل والبالغ والجبر والابل  
والقسيه بشرط اتحاد الجنس) أي جنس الركوب محذروا جوازها على العوض السابقها من التزغب  
المقتضى إلى التناهب والتميز لقتال الكفار وللسابقة على ماذكر يحصل القشاط وقيل كيفية القتال  
التي هي المقصود بالذات وفي وقعت على عوض تكون لازمة من جهة الملتزم كالأجارية ليس لاحدهما  
فضها ولا ترك العمل قبل الشروع وبعدم هذا اذا كانا متساويين أو كان أحدهما مفضلا واحتمل  
ان يفضل القاضيل ويلحقه فان لم يحصل باز للفاضل الترك ويجوز فيها اشتراط الرهن والتكفيل على  
عوض في الذمة فان كان العوض معينا بضع الرهن هو يجوز ضمان تسليمه أي العوض وهو في يد بانه  
كالكفالة أو ما لم يترجم عوضا قد ينفق فهي أي السابقة جازة في حقه اتفاقا وبهذا كما ظهرت  
للمتسابقة في ذكرها في كتاب البيع وجوازها على هذه الجواب المذكور لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في  
خف أو ستر أو فصل حسنة الترمذي ومعهما بن حبان قال في شغل الابل والقيلة والحافر تحتل القوس  
والبغل والباروقد ذكر المصنف محترزات القيود المذكور في كلامه مفرعا عليها فقال (فلا تجوز) السابقة  
(بين بصير وفرس) لاختلاف الجنس بينهما ولا بين فرس وجار لان المقصود من السابقة الاختيار والتفاوت

اتزعم منه وان التقطه  
اشنان وتنازعنا فالوسر  
المقيم أولى به

### باب السابقة

تجوز على العوض  
بين الخيل والبالغ  
والجبر والابل  
والقيلة بشرط اتحاد  
الجنس فلا تجوز  
بين بصير وفرس

بين الجنسين بعد ايام لكل واحد هوان الفرض أشد عدوان الأبل والجحر ويستثنى من هذا الشرط  
 البغل والجحر فتصح المسابقة بينهما وان اختلفت جنسهما اتفقا فيهما فان كلا منهما كسب شيهما  
 الفرس وشيها من الجحر وهل تصح المسابقة بين البغل والفرس فالظاهر الصحة لقب البغل من الفرس  
 لانه نوع منها خصوصا وقد قوى البغل قوة فرسه من قوة الفرس هذا ما ظهر وصرح في الكفاية بتع  
 المسابقة بين البغل والجحر وحاصل ما تقدم من محرمات اتحاد الجنس أنه لا يصح أن يكون من كروب  
 أحدهما فرسا ومن كروب الآخر بعرا أو جارا أو كذا يقال لا يصح أن يكون من كروب أحدهما فرسا  
 والآخر فيلا (ويشترط) في صحة عقد المسابقة (معرفة المالكين) للتسابقين أي تعيينهما ولو بالوصف  
 لانه لا يحصل مقصودهما إلا بذلك والاكتفاء بمعرفة المالكين وصفاهما وصفا في أصل الرخصة قال  
 الامام لان الوصف مع الاحتياط بعده يقوم مقام التعيين في باب السلم والرافكذاهنا (و) يشترط معرفة  
 (قدر العوضين) وفي بعض النسخ قدرا العوض نظرا لكونه قد يخرج من أحدهما وفي الثانية نظر لاختراجه  
 منها وهذه المعرفة تحصل بالمشاهدة ان كان العوض معينا وبذره ان كان في النعمة أي نعمة التسابقين  
 أو في نعمة أحدهما كافي لا جازة ويجوز أن يكون العوض حالا ومؤجلا (و) معرفة (المسافة) مبدأ  
 وغاية حتى يكون على بصيرة المسابقين في حديث مسلم من المسابقة من الجنين أي ثنية الوداع ومن الثانية  
 إلى مسجد بني زريق ولا بد أن يتبين وصول الفرسين من موقعه حال انتهائهما غالبا ولا بد أن يتساويا في  
 المسافة المذكورة فلا يشترط تقدم أحدهما على الآخر بل يصح العقد لان المقصود معرفة فروسية الفارس  
 وجودة الفرس ولا يعرف ذلك مع تفاوت المسافة لاحتمال ان يكون سبق تقصير المسافة لا لخلق الفارس  
 ولا لفرقه الفرس ولشروط تجري الدابستان إلى الغاية من غير كروب لم يصح لان الدابة حينئذ تعدو  
 ولا تقصد الغاية فيكون من الشروط ركوبها وقد استدرك الامام الرافعي على الفراء حيث لم يذكر في  
 الوحي وقد أشار المصنف إلى أن الركوب شرط فيما تقدم من قوله ويشترط معرفة المالكين لانه اسم  
 مفعول وهو حقيقة ما وقع عليه الفعل بالفعل كسم القاعل وهو التلبس بالفعل حقيقة ولا يقال من كروب  
 المالك كروب عليه بالفعل وإطلاقه من غير كروب مجاز فمرسل علامته الاول أي يؤخذ إلى الركوب عليه في  
 المستقبل على حدائق أرافى أعصر خرا وأما قبل الركوب يقال له حيوان أو دابة فظهر من هذا ان  
 الركوب على الدابة في حال المسابقة شرط في صحة عقد المسابقة (ويجوز أن يكون العوض) المشروط في عقد  
 المسابقة وهو السبق فيما غالبا يحصل (منهما) أي من التسابقين (أو من أحدهما أو) يكون (من أجنبي)  
 وهو صادق بالامام وأعطوا العوض لهما لهما من مال نفسه أو من بيت المال وازدك للمال من الترض  
 والحث على تعلم الفروسية واعداد أسباب القتال ولا يثبت مال في طاعة قال في الكفاية وأنا كان العوض  
 منهما جاز أن يكونا منساوين فيه ومنفصلين وعن الماوردي أنه يجب أن يتساويا في المالين جنسا ونوعا  
 وقد بين الصنف ما جله مفرعا عليه فقال (فان كان) العوض (من أحدهما أو) كان (من أجنبي) جازت  
 المسابقة (من غير شرط) أما في الاولى وهي ما ذكره أحدهما فلا نكل واحد منهما يخرج من على  
 السبق فالخرج حر يص على أن يأخذ ما أخرجه ولا يعرض على الآخر عرض على أخذ عوض صاحبه  
 فيغير ولا يعرض على ما في الثانية وهي ما ذكره أجنبي فلهما من الحث والتريض على تعلم الفروسية  
 وعلى أخذ عوض لم يخرج به كل منهما فلا نكل (من سبق منهما أجزء) وفي نسخة أخذوا الملقى واحد  
 أي أخذوا العوض المذكور كراهه الخرج من أحدهما أو من أجنبي (وان كان العوض منهما) أي من  
 التسابقين كل بشرط كل منهما في صلب العقد على أن من سبق فله على الآخر كذا وجواب ان قوله  
 (اشترط) في صحة عقدها أن يكون (معهما محمل) المتقبل لرواها الخاير وقال جميع الاستاذين قوله صلى الله

ويشترط معرفة  
 المالكين وقد  
 العوضين والمسافة  
 ويجوز أن يكون  
 العوض منهما أو  
 من أحدهما أو من  
 أجنبي فان كان  
 من أحدهما أو من  
 أجنبي جازت  
 غير بشرط من سبق  
 منهما أجزء وان  
 كان العوض منهما  
 اشترط معهما محمل

عليه وسلم من أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن أن يسبقهما فهو قاروان لم يأمن أن يسبقهما فليس بقار حمله  
 قد را حبل لا محمل ولأن معنى القار هو موجود فيه فإن كل واحد منهما جواز القنم ويخالف القنم (وهو) أي  
 الحبل (ثالث) لهما مشاركتهما في المسابقة بشرط أنه أن يكون مستقرا (على مركوب كفه) أي مكافئ  
 (لمركوبهما) في الجنس لا يقطع بسبقه إياهما ولا يقطع بسبقهما إياه أي بل يسبقهما محمل وسبقه إياهما  
 كذلك وهذا معنى الحديث السابق وهو من أدخل فرسا الخوصفة أنه (لا يخرج عوضا) ثم خرج على حكم  
 هذه الثلاثة فقال (فن سبق من هذا الثلاثة أخذ) العوض كله سواء كان أحدا المتسابقين أو الحبل فإن  
 كان الحبل هو السابق لهما أخذ العوض كله الذي أخرجا سواء أعيانا متساويان معا أو بيا على الأصح وإن  
 كان السابق أحدا المتسابقين أخذ العوض الذي أخرجه صاحبه وبقي الذي أخرجه هو في حوزة سواء أعياء  
 الآخر مع الحبل معا وبما أمرت من على الأصح هذا حكم سبق أحدا الثلاثة وأشار إلى حكم الاجتماع فقال  
 (وان سبق اثنان معا بان ياد الحبل مع واحد منهما فما أخرجه هو أرزوه وأبقاه على ملكه وما أخرجه  
 صاحبه ينقسم بينه وبين الحبل فكل منهما غنم ولم يفرغ هذا هو الصحيح المنصوص أو بما أعادون الحبل أي  
 تأخر الحبل عنهما فكل واحد أرزما أخرجه وبقي في حوزة لاثني للكل في هذه الصورة وقد أشار إلى جواب  
 الشرط بقوله (اشتركا) أي الاثنان اللذان بيا معا (فيه) أي في العوض الآخر من أحدا المتسابقين  
 أو من أجنبي في الأولى أو من كل منهما في الثانية فالحاجة إلى الحبل وقد علمت حكم ذلك في التفصيل المار  
 في تنبيه في الاعتبار في سبق الابل بالكند يفتح التام وكسرها وهو جمع الكفتين بين أصل العنق والظهور  
 وعبارة المنهاج بالكف وفي أشبل بالعنق تساوأت أعناقهما أو اختلفت فان استوى الفرسان في طول  
 العنق فمن سبق بعضه فهو السابق فان اختلفا بالقصر والطول فقه تفصيل فان سبق الأقصر عنقا  
 أو الأطول كذلك أكثر من هذا زيادة فهو السابق والا فلا والقبيل كالأبل أي في اعتبار السبق بالكف  
 والبغال والخيول كالبيل أي في اعتبار السبق بالعنق والبارغ المصنف من المسابقة على الغواب شرع بتكلم  
 على المسابقة على غيرها فقال (وتجوز) المسابقة (على التشاب) وتسمى بالسهام العجيبة وأما البيل فهي  
 السهام العربية وكل منهما مائة نصل في طرفه (د) تجوز (على الأرماع) وهي منازرة طول كل رماح  
 العرب في أطرافها النصل (د) تجوز على جميع (آلات الحرب) النافعة وهي التي لها دخل فيها كالرمي  
 بالمنجنق وبالأجبار يد أو مقلاع وكاري بالسلات وهي التي يقال لها الخيط والاروي هي روفة يتحاط بها  
 الشياخ يتخلف بالسلات وهي كبيرة يتحاط بها الشئ الصفيق وهي لغة أهل الشام وتسمى بالخطبة لغة  
 الحجاز لا كطرو صرغ بكسر أوله ويقال بضمه وكرة محجن وهي التي يلعب بها الصبيان والمجنج عنصام موحدة  
 يضرب بها النكر تالد كورة فلذلك أضيفت إليها وشذ عن عموم سباحة وهو علم لا ينبغي بعد تعلمه وهو  
 الخوض في الماء الغزير مع حركة يدي السائم والافترق وشطرنج يفتح وكسر أوله المعجزة المسمى أي يقال  
 بالثين والسين وسام وكيفية المسابقة بان يجعله الشخص على ظهر كفه ويقفز على أصابع يده شيئا  
 فشيئا حتى يجعله في خصره المشر وطد دخوله في مثله كالأيت بعض الناس يلعبون به على هذا الكيفية  
 ووقوف على رجل ومعرفة ما يسلم من شفع ووتر ومسابقة تسفن بان يشترط كل من صاحبي سفينة على  
 الآخر أنه أن سبقت سفينتي سفينتك إلى الحبل القلاقي فعليك كذا تدفعه والقلبي أن أدفع لك و مسابقة  
 على أقدام بفتح الهزرة جمع قدم وهو من أمبلع الزجل إلى الكعنين وهو الواجب غسله في الوضوء بان  
 يشترط جلان أي كل واحد منهما على الآخر اثنان سبق أو سبق أي إلى محل معلوم فله على صاحبه كذا وهو  
 واقع كثير انك في هذا لا يجوز زعي عوض لهما منهما ولا من أحدهما لانه لا تنفع في البري أو ما صار عتبه  
 صلى الله عليه وسلم ركعتي شيء كجاء لهما أبو داود في مراسية فاجيب عنهما بان الغرض أن يريه شدة ليسلم

وهو ثالث على  
 مركوب كفه  
 لمركوبهما لا يخرج  
 عوضا فن سبق من  
 هذه الثلاثة أخذ  
 وان سبق اثنان  
 اشتر كفيه وتجوز  
 على التشاب وعلى  
 الأرماع والآلات الحرب



ولا يوجب وفي رواية البيهقي بسند صحيح فقال تصدق بقره واحبس أصله لاسياع ولا يورث وأركله أربعة  
موقوف وموقوف عليه وصيغة وواقف وكلها تعلم من كلامه وقد أشار إلى الواقف بقوله (هو) أي الواقف  
(قرية) أي تقرب إلى الله تعالى هذا هو الغالب فيه ولا نفد لا يظهر فيه قصد القرية كالوقوف على الأغنياء  
نظرا إلى أن الوقف نكاح كالوصية ودليل القرية ما تقدم من حديث مسلم أن أبا عبد الله عليه السلام قال  
أفعلوا الخير لمسلم فلهن وقوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن نخبركم به ونغير ذلك من الآيات والأحاديث  
الدالة على قبل التقرب إلى الله تعالى (ولا يصح) الوقف (الامن) شخص (مطلق التصرف) في المال أي  
أهل بيعه بان يكون بالغاً عاقل رشيداً وهذا هو الواقف الذي هو أحد الأركان السابقة فلا يصح من الصبي  
والمجنون والسفيه والمكاتب ويدخل في قره مطلق التصرف الكافر فيصح وقفه ولو مسجداً كافي فتاوى  
البيهقي وإن لم يعتقد بقرية اعتباراً باعتقاده ويستثنى من ذلك ما يوقفه الإمام من أراضيه يت المالك على  
ما أقر به الشيخ يحيى الدين الزنوزي وجماعة وما يقفه من أراضيه التي هو ما يوقفه الحاكم من بدل الوقف  
المتأخر المتأخر بقرية أو من ربح اشتراط أن يشتري به شيئا يوقف ثم أشار إلى الموقوف بقوله (في عين) فطالبه  
والجور ومثله يصح وقفه وصلى عليه بقوله (معينة) مما لو كان موقوفاً أو غيره من شيء (تقتضيه) نفعاً  
مباحاً مقصوداً (مع بقاء عينها) وقيل البطل (دائم) أي مدة يصح استيفاءها فيما بين تقابلها من سواء كان  
الاستيعاب في الحال أم لا كوقف عبد وجش صغيرين وسواء كان الموقوف عقاراً أم لا كما أشار إلى ذلك بقوله  
(كالعقار) وهو غير منقول (و) (كالحيوان) أي والحيوان والسلاح والمصاحف والكتب لقوله صلى الله عليه  
وسلم في حديث الصيحين وأما ما لا يقدح أحسن أدراعه وأعتده في سبيل الله وقد دخل تحت الكاف كل  
منقول وتقدم صائب ذلك في كلامه وهو كل منقول والعقار يصح وقفه ولو كان مسجداً ولو مسجداً ولا فرق  
في الحيوان بين كونه عقاراً كالقري ولومدبر أو معلقة اعتقه بصفة أو غيره قال في الرضة كصلها ويعتقان  
بوجود الصفة ويحل الوقف بعتقه ما بناء على أن الملك في الوقف لله تعالى أو الواقف فلا يصح وقف  
منفعة لأنهم ليست عيناً ولا مافي الغنة ولا أحد عبده لعدم تعيينها ولا مافي الواقف ككثير وموصى  
بمنفعته وسر وكل ولو معلقاً لا مستولدة ومكاتب لانها لا يشلان النقل ولا آلة لهو محترمة ولا ذراهم  
للزينة لأن آلة اللهو محترمة وإن شغرت مقصودة ولا مافي بقية نفعاً إلا بقواته كطعام وريحان غير من روع لأن  
نفعه لا يدوم بل يكون في فوائده وسيأتي شكلم المنصف على محترقات القبول المذكورة وإن أخذت بعضها  
هنا تهيأ الآلة وطول الكلام بعد عدم هذه القيود فقد أشار المنصف إلى الواقف عليه بقوله (على جهة معينة)  
كالفقراء مثلاً وقوله (غير نفسه) صفة لله أي جهة مغايرة لنفسه أي فلا يصح أن تكون الجهة هي  
نفس الواقف لتعذر ذلك الإنسان نفسه ملكه لأنه حاصل وينتج تحصيل الحاصل وقيداً للجهة أيضاً بقوله  
(وغير محترمة) هو الجور عطف على نفسه فلذلك أعاد المضاف وهو غير حاصل معنى كلامه يشترط في جهة  
وقف العين الموصوفة أن تسلم أن تكون مغايرة لنفس الواقف على علمت وإن تكون على وجه غير محرم  
كالوقف على الكنيسة لتدبوسياً في الكلام على هذا وقد علم المنصف في الجهة بقوله (لما) بكسر الهمزة  
هي (قرية) وذلك (كلساجد) والمندرس والاربطه (و) كالوقف على (الأقارب) كالوقف على (سبيل)  
أي طريق (الخبر) والاضافة للبيان أي سبيل هو الخبر يظهر المقصود في ذلك ويجوز قرية أن  
تكون مرفوعة على الخبر فيخوف كما علمت ولا يتعين التبعيل على كونها خبراً لتكون كالمشي عليه  
الجورى حيث قال فلا بيان تكون الجهة الموقوف عليها ما قر به الخ ومثل هذا قال في قوله (ولما  
مباحة) بالرفع على الخبر لحدوق كالمعلمت وأصبح التبعيل على الخبرية لتكون مقدرة أي وأما أن تكون

هو قرية ولا يصح الا  
من مطلق التصرف  
في عين معينة ينتفع  
بها مع بقاء عينها  
دائماً كالعقار  
والحيوان على  
جهة معينة غير  
نفسه وغير محترمة  
أما قرية كلساجد  
والأقارب وسبيل  
الخبر ولما مباحة

الجهة مباحة أي لا يظهر فيها قصد القرينة وقد مثله بقوله (كلوقف على الاغنياء) وعلى (أهل الغنى) بناء على أن الملاحظ في الوقف على الجهة العامة التخليك كأي الوصية وقبل لا يصح على الجهة المباحة بناء على أن الملاحظ فيها قصد القرينة كما يكون على الجهة المذكورة يكون على شخص معين أو أشخاص معينين وسبق في كلام المصنف قد أشار إلى تمام الأركان الأربعة وهي الصيغة بقوله (باللفظ) أي بشرط في صحة الوقف أن يأتي في الأوقاف القادر على النطق باللفظ (التجيز) أي الحال وفي معنى اللفظ ما مر في الضمان وغيره فأشاروا إلى ما مر في كلامه متعلق بقوله لا يصح المتقدم في أول الباب أي لا يصح الأمن مطلقا لا تصرف ولا يصح الأبالاظ وخرج بالتجزئة المعلق كوقف هذا على زيد إذا جاء رأس الشهر وخرج الموقوف أيضا كوقف هذا سنة على زيد كما في البيع فيما فلا يصح الوقف حينئذ فلا يوجد لفظ من الوقف لا يصح الوقف كان أذن في الدفن في أرضه لم تصرف بذلك وقضاه في فيها لعدم اللفظ أو في أرضه على هيئة المسجد وصلى فيه لم يصح مسجدا لفقد الصيغة المذكورة نعم إذا اتفق ذلك في موات فأنه يصح مسجدا بالبناء والنسبة كذا كرمان الرقة نعا للموردي وزول ملكه عن الألة بعد استقرارها في مواضعها وأجاب السبكي عن ذلك بأن الموات لم يدخل في ملك من أحيا مسجدا وانما احتج إلى اللفظ لانحراح ما كان في ملكه عنه وأما البنا فصاره حكم المسجد ثم حاولوا استقلاله باعتباره اللفظ وأما الأرض فصيح منه الإشارة بالمفهوم والكتاب كالبسيع واللفظ صريح أو كناية وقد أشار إلى الصريح بقوله (وهو) أي اللفظ قول الواقف (وقفت وجبت وسبيلت) كذا على كذا فكل واحد من هذا اللفاظ صريح في الوقف وكذا ما إذا أخذ منها مثل هذه الأرض موقوفة أو محبسة أو مسيلة لكثرة استعماله واشتهاره في هذا المعنى عرفا وشراعا فالواقف كلامه بمعنى أو وبذلك قوله (أو تصدقت) بكذا على كذا (صدقة لاساع) وهذا اللفظ من جهة اللفاظ السابقة فلما وصف الصدقة بقوله لا يساع تعين أن تكون الصدقة من ألقا الوقف بخلاف ما إذا خلا لفظ تصدقت صدقة عن قوله لا يساع فلا يكون حينئذ من اللفاظ السابقة أي صريح محال يكون كناية فيه ومثل قوله لا يساع لا توجب أو تصدقت صدقة محرمة أو مسيلة أو موقوفة أو موقوفة ومثل هذا قول الواقف جعلت هذا المكان مسجدا وأما الكناية فكبرمت وأبنت هذا للفرادان كلاتهما لا يستعمل مستقلا وانما يؤيد كده كجامع عام في قوله صدقة لا يساع فلا يمكن صريح محال كناية لاحتماله وكصدقت به مع اضافته لجهة عامة كالفراد بخلاف المضاف إلى معين ولو رجاء فأنه صريح في التخليك المحض فلا يصح صرف إلى الوقف ينته فلا يكون كناية فيه وتقدم لأن الرقعة تفلا عن الموردي أن الشخص لو بنى مسجدا في موات فبنيته المسجد أنه لا يحتاج إلى اللفظ ويكون مستثنى من اعتبار اللفظ وتقدم أن السبكي أجاب عنه بما مر قال الانسوى وقياسه اجزاؤه في فهو المسجد كدستور وباط وكلام الرافعي في احيا الموات في مسئلة حفر التربة فيه بدله (وحينئذ) أي حينئذ وجدت الصيغة صريحة كانت أو كناية (نقل الملك في الرقة) الموقوف عن الواقف (إلى الله تعالى) بمعنى أن الملك في ذاته الشيء قبل وقفه تحت سلطة المالك فلما وجدت صيغة الوقف زالت يدو سلطته من تصرف فيه وانتقل الملك فيه إلى الله تعالى فلا يكون الملك للواقف ولا لزوقه عليه كالعتق بجامع إزالة الملك عن الرقبة في كل (وبذلك الموقوف عليه) من الوقف (غلته) أي غلة الوقف ودرهمه (ومستغنته) وبجميع قواشه الخادمة بعد الوقف كجرة وعمرة وأشجار وود ومهر ووطء وبنكاح تصرف الموقوف عليه في هذا المذ كوروات تصرف الملاك لان ذلك هو المقصود فيستوفى منافع نفسه وغيره بعارية وأجار من الظرفات وقف عليه ليكنه لم يكنه غيره ومن جهة ذلك التنازع ثم استثنى العتق من عموم ملك الموقوف عليه المنازع المذ كورة قوله (الأوطى) أي وطء الزوق عليه (ان كانت) الموقوفة (جارية) فلا يملك الموقوف عليه الوطء كالأبنة الواضحة وهذا إذا كان المالك فيه لله تعالى فهو

كلوقف على الاغنياء  
وأهل الغنى باللفظ  
التجزير وهو وقف  
وجبت وسبيلت  
أو تصدقت صدقة  
لاتباع وحينئذ ينقل  
الملك في الرقة إلى  
الله تعالى ويملك  
الموقوف عليه غلته  
ومستغنته لا الوطء  
ان كانت جارية

واضح واما اذا كان الملقية لاحدهما فهو ملك ناقص لم يحدث قصاصه بسبب وطع سابق فلا يقيد حل  
الوطع مخرج بالقيسدا لخير وطه أم الولد كالإبطا الموقوف عليه الجارية المذكوكة ولا تزوجها الا اذا  
اذا قلنا انه عليها فواضح لان الملكية والزوجة لا يجتمعان الا باظهار المنع احتساطا قال الرازي فعلى  
هذا لو وقفت عليه زوجته انفسه فكما هو لزوجه المالك كما يذهب بناعى ان المالك في الموقوف ينقل  
الى الله تعالى ولكن ياذن الموقوف عليه على الاصح لان منافعها فلاذا جربنا على ان الملقية لثلاثة  
زوجه باذنه أيضا واذن بناعى أن الملك فيه للموقوف عليه فهو الذي يزوجه ولا يحتاج الى اذن أحد  
(و ينظر فيه) أى فى الوقف أى فى شأنه وحاله وحفظه (من شرط الواقف) له النظر فى فاعل ينظر والعائد  
مخدوف كما ثبت اليه بقوله وفى بعض النسخ بالجملة الاسمية وفيها تكلف وهي والنظر فيه من شرط  
الواقف فالنظر مبتدأ ومن خبر عنه وبوجه شرط الواقف صله من والعائد مخدوف على كل من التستين  
واليعنى ظاهر عليها وقد فصل المصنف من له النظر بقوله (لما بنفسه) أى اما ان يكون مخدوف والنظر  
فيه حاصل بنقل الواقف بان شرط النظر (أو) يكون الحفظ والنظر فيه حاصل (بالوقوف عليه) بان  
شرط الواقف النظر (أو) يكون حفظه (غيرهما) أى غير الواقف والموقوف عليه بان شرطه لاجنبى  
فينبغ فى جميع ذلك شرط من غير السبلون عند شرطهم لان الواقف هو المتبرع بصدقه فهو أحق  
بامضاءه او صرفها فيما يريد ولا بد من ينظر فيه من العدالة والكفاية كما فى الوصى والقيم سواء كان هو  
الواقف أو غيره وسواء كان الوقف على جهة عامة كالفقراء والأشخاص المعينين ولو فوض الى اثنين لم  
يستقل أحدهما بالحفظ والتصرف (فان لم بشرط الواقف النظر لاجد (فالحال كم) يكون ناظر  
عليه بناعى ان الملقى في الموقوف يكون لله تعالى والحال كم يذهب لان لها النظر العام إذ يتعلق بحق النظر فى  
الوقف على الجهة العامة ووظيفة الناظر العسرة والاجازة وتفصيل الغلة وصرفها (وتصرف الغلة) أى غلة  
ما يخرج من الارض الموقوفة على أشخاص أو شخص واجرة الا ما كن الموقوف على من ذكر كراى تعطى  
الغلة وما تحصل من الاجرة تستحقها حال كونها جارية (على ما) أى على الوجه الذى (شرطه) الواقف  
(من المفاضلة) بين الموقوف عليهم فى قدر الاستحقاق كل بشرط لذلك كضخف الملائنى أو بالعكس  
والنسوية فيه كل بشرط لذلك كمثل الاتى بلا زيادة (و) على ما شرطه من (التقديم) أى تقديم بعضهم  
على بعض فى اخذ الغلة ان كانوا جماعة بوجود شرط الاستحقاق أو الصفة المعترفة فيه كان يقول وقتت  
على بنافى الارامل ان كن ارا مل فيقدم من وجد فيه ذلك على غيره (و) من (الجمع) بينهم كان يقول وقتت  
هذا على أولادى وأولاد أولادى فالعطف هنا اقتضى اعطاء الكل فان كل من وجد بشارة الموجودين  
منهم (و) على ما شرطه من (الترتيب) كوقتت هذا على العلماء فلما قسم بعدهم على الفقراء ثم من  
بعدهم على السادة أو وقتت هذا على زيد ثم من بعده على عمرو أو وقتت هذا على أولادى ثم من بعدهم  
على أولادهم فلا يستحق أولاد أولادى ما دام واحد من الأولاد وهكذا الحكم فى الوقف على زيد  
ثم من بعده على عمرو فإذا مات أحدهما صرف نصيبه لآخر فيما اذا حال ثم الفقراء أى بعد عمرو وعلى ما صحبه  
فى التهباح ونسبه الى النصف وقيل يصرف الى المساكين (وغير ذلك) لم بشرطه الواقف كالا على  
فلا على الأول فالأول والأول فالأول فالأول فبالترتيب ما وقتت هذا على أولادى وأولادى  
فيه والجمع لان العطف والاولى النسوية بين المتعاطفات وان زاد على ذلك ما تناحوا ليعتد به بطن اذا لمزيد  
للتعجب فى النسل وقيل الميز فيه بطن بعد بطن للترتيب وتقل عن الاكثرين وصححه السبكي شعلان  
يونس قال وعليه هو للترتيب بين البطنين فقط فيتنقل بالترضى الثانى لصرف آثران ذكره الواقف  
والا فتنقطع الأثر ويدخل أولاد البطن الثانى ذرية ونسل وعقب وأولاد أولادى حتى لا ينهم الا ان قال

و ينظر فيه من شرط  
الواقف اما بنفسه  
أو بالوقوف عليه أو  
غيرهما فان لم بشرط  
فالحال كم وتصرف  
الغلة على ما شرطه  
من المفاضلة  
والتقديم والجمع  
والترتيب وغير ذلك

على من نسب إلى منهم فلا يدخل أولاً البنات فمن ذكر تظر القصد المذكور كان الواقد رجلاً فان  
كان امرأته دخلوا فيه يجعل الاتساب فيها القبولاً لشرعياً (وان وقف) الشخص (شيأ في الزمة) أي غير  
معين فان شرطية وسيأتي جواباً بذلك كقول عبد أي لم يصح وقف ما ذكر كالأوقف عبد في الزمة (أو)  
وقف (أحد الدارين) المجهول لم يصح كالأوقف وبها وفيه وجه أنه يجوز كالأوقف وعق ويجوز وقف علو  
داريون أسفلها ويجوز وقف الفيل للزوان يصلح باجتماعه لان الوقف قريباً يتحمل فيه ما لا يتحمل في  
المعاوضات وعن هاتين الصورتين أحترز بقوله من عين معينة (أو) وقف شيئاً (مطعوماً) لا يتبع عينه  
(أو) وقف (ريحانة) غير مزروع لم يصح ما عدم صحته في المعلوم إقلاً من منفعة في استئلا كالأوقف ما عدم  
صحته في الربحان فالسرة فساد ما عاشر الوقف ليكون صدقاً بغيره وهذا أحترز قوله شيئاً يتنفع به  
مع بقائه دائماً (أو) وقف شيئاً (مطعوماً) ومعنا (و) لكن (لم يعين) أي لم يبين (المصرف) أي جهة  
الوقوف عليه الذي هو أحد الأركان كالأوقف يستدري عشرة أو رهنها ولم يقل عن أي لم يبين المشتري  
والمترين فإذا قال وقف تدري مثلاً على جماعة أو وقف تدري وسكت لم يصح لجهة الصرف في قوله على  
جماعة فإذا لم يذكر مصرفاً أصلاً كالأوقف الثاني في صورة السكون كان أولى بعدم الصحة مما إذا ذكر  
المصرف المجهول كالأوقف الأول في قوله على جماعة وهذا أحترز قوله شيئاً على جهة معينة أي أنه أشار  
بهذا إلى أن من شرط صحة الوقف - إن مصرفه هو ما عليه لا كالأوقف كذا ذكره الراعي وأحقوا لهذا  
القول بأنه لو قال أو صيت ثلث مالي واقصر عليه صحت الوصية وبصرف هذا الثلث الموصى به على غير  
معين إلى الفقراء والمساكين فقال وهذا ان كان متفقاً عليه فافرقه فيشكل أنه قال في الكفاية وحكي  
المتولى بأنه إذا وصى بثلث ماله لم يبين الجهة كن في صفة الوصية بخلاف المذكور ولا يبرز ذلك اتفاقهما  
في المصحح فيحتاج إلى الفرق وان اختلف في التصحيح قال في الرضة الفرق ان غالب الوصايا بالساكنين فحل  
المطلق عليه بخلاف الوقف ولان الوصية مبنية على المساهلة فتصح بالمجهول والنفس وغير ذلك بخلاف  
الوقف والله أعلم (أو) وقف (على) شخص (مجهول) كرجل أو أمانة ولم يعينه لم يصح لتعذر تنفيذ  
الوقف في مستحقه وكذا لو قال على أحد الرجلين والشيخ أي محمد الجويني احتمال الصحة في هذا قلنا  
ان الوقف على المعين لا يحتاج إلى القبول ولو قال وقف على من شاع زيد كان باطلاً ولو قال على من شئت  
ولم يعينه عندا الوقف فهو باطل وهذا أحترز قوله على جهة معينة (أو) وقف (على نفسه) وقد تمت علة  
عدم صحته وهي تحصيل المصلحة لانه مال له ولا تأني ان الانسان يملك نفسه ومنه ما لو شرط أن يقضى  
من ريع الوقف دينه أو يأكل من ثمره أو يستنفع به فكل ذلك يطل الوقف ولو وقف على الفقراء ثم  
صار فقيراً فهل يأخذ مما عمنه أم لا قال الراعي يشبه أن يكون الأخذ أظهر لكن رجح في الوسيط المنع  
(أو) وقف على مجرم ككسرة كنيسة) لتعديدها أو بعبارة كذا على قتاديلها وحصرها لم يصح  
فيمن الاعانة على المعصية قال الراعي وكذا الوقف على كتابة التوراة والنجيل لا يصح لانهم حرفوا  
وبدلوها وما لا يستغال بك بها حتى غير جائز فيصير من جهة المعصية ولا فرق بين أن يصدر هذا الوقف  
المذكور من مسلم أو ذي غيبطه إذا ترفعوا البناء أماماً وقفوا قبل المبعث على كائنهم القديسة فيقر على  
حاله حيث غفر الكائن القديسة انتهى أما الكائن الذي بقي لزول من عرقها النص وقوله بالجهور جواز  
الوصية بإنشائها قال ابن الفقير يشبه أن يكون كذلك وهذا أحترز قوله أن يكون الوقف على غير نفسه وغير  
معصية (أو على ابتداء وانتهاء) أي على صفة الوقف ابتداء وانتهاء وهما مضمومان بالفعل المذكور  
وقوله (على شرط) متعلق بالفعل المذكور أيضاً وقد مثل لذلك فقال (كقوله) في تعليق الابتداء (إذا جاء  
رأس الشهر فقد وفت) هذا الشيء على فلان (أ) وأشار إلى تعليق الانتهاء بقوله وسمى موقفاً أيضاً فقال (أو)

وان وقف شيئاً في الزمة  
أو أحد الدارين  
أو مطعوماً أو ريحانة  
أو معالماً أو ريحان  
المصرف أو على مجهول  
أو على نفسه أو  
وقف على مجرم  
ككسرة كنيسة أو  
على ابتداء وانتهاء  
على شرط كقوله إذا  
جاء رأس الشهر  
فقد وفت أو  
(أ) قوله وأشار إلى  
هكذا في الأصل  
وحرره معصية



وقفته) أي هذا الموصوف بصفاته الوقف حال كونه مؤقنا (إلى سنة أو) وقفته (على أن يبعه) أو  
 على أن أوجع عنه ميث شئت لم يصح كالعتق والصدقة وكذا الوقف بشرط الخيار فجميع ملأ كمن التعلق  
 والتأنيث بنفسه في صيغة الوقف لأنه يمنع التصرف فيه أما في الصورة الأولى فقبيل ما على الهبة والتبعية ولو  
 قال وقفت دارى على الفقراء بعد موتى فأقضى الاستأذان وأصح وقابله بموت وقوع الوقف بعد الموت كفتى  
 المدير قال الامام وهو تعليق على التحقيق بل زائد عليه فإنه تصرف بعد الموت قال الرافعي هذا كله وصية  
 لقول القفال في فتاويه لو عرضها على السبع كان رجوعا وأما عدم صحة الوقف في الثانية وهي التعليق انتهى  
 فلفساد الصيغة لأن وضع صيغة الوقف التأنيدي لقول الواقف وقفت دارى مثلا سنة من التأنيدي  
 هو المطلوب في باب الوقف لا فرق في عدم صحة الوقف في الأولى والثانية بين المعين وغيره كيد مثلا وهذا معين  
 بالشخص والمعين بالجهة كلقراءة (أو) وقف (على من لا يجوز) أي لا يصح الوقف عليه (ثم على من  
 يجوز) ويصح الوقف عليه (كم) وقفه (على نفسه) هذا راجع إلى لا يجوز الوقف عليه الذي هو الأول وقوله  
 (ثم على الفقراء) راجع الثاني الذي يجوز على سبيل القسوة التبرع والترتب وهذا يسمى منقطع الأول وسيأتي  
 بقية أرقام المنقطع وهما اثنان أحدهما منقطع الوسط وثانيهما منقطع الآخر وسيأتي حكم كل من  
 الثلاثة وقد أشار المصنف إلى جواب إن المتقدمة في قوله سابقا وإن وقف شيئا في الأمانة بقوله (بطل  
 الوقف) في جميع ما سبق من هذه المسائل وقد تقدم شرحها مفصلا وانما هنا على جواب إن فيما تقدم  
 تحيلا للقاعدة ولابد الجواب عن الشرط والافق هذا الجواب عن جميع ما تقدم ثم أشار المصنف إلى بعض  
 شروط الوقف غير ما تقدم فقال (ولو وقف شخص شيئا على شخص معين) وكذا على جماعة معينين  
 فالجواب بقوله (اشترط قبوله) أي الموقوف عليه المعين إن كان أهلا لقبول وليه كإفله أو الرافعي والنووي  
 عن الامام والغزالي أنه لم يمكن ولا يبعد دخول عين أو منفعة في ملكه بغير رضاه أو بغير إرث وعلى  
 هذا ولكن القول متصلا بالاجاب أو بأو لا غير كالبسيع والهبة وقيل لا يشترط كالعتق واستحقاق  
 الموقوف عليه للنفعة كاستحقاق العتيق منقضة نفسه (فإن رده) أي إذا الموقوف عليه المعين الوقف أي  
 لم يقبله (بطل) عقدا لوقف سواء اشترط القبول أم لا كإحدى الوصية وكأولها أنها تبارك وإن لم يشترطها  
 القبول واختار السبكي عدم اشتراط القبول ووقفه عن نص الشافعي وجماعة عن اختيار النووي في السرقة  
 في الرخصة عن ابن الصلاح وسعه الأسنوي ووقفه عن شرح الوسيط قطرا إلى أنه بالقرب أشبه منه بالقود  
 وعلى الاشتراط لا يشترط قبول من بعد البطلان الأول بل لا يشترط عدم الرد وإن كان الأصح أنهم يتفقون من  
 الواقف فإن ردوا قطع الوسط فإن رد الأول لبطل الوقف كما تقدم ولو رجع بعد الرد لم يصفه ويؤخذ من هذا  
 أنه لو رده بعد القول لم يؤثر فإله في النهاية (ولو وقف على زيد ولم يقبل بعده) أي بعد قوله على زيد يصرف (إلى  
 كذا) أي إلى فلان معين ومثل هذا وقف على أولادى ويؤخذ ذلك مما لا يرد (صح) الوقف لأن قصد منه  
 القرية والادام فلا يبين الواقف مصير الوقف في الاستدعاء لمثل ما علمت أدامته على سبيل التبرع وسيند نصير  
 الوقف في صورة ما المصنف منقطع الآخر وهو صحيح لسهولة التبرع بخلاف ما إذا قال تعالى على رجل غير معين  
 ثم على الفقراء فيكون منقطع الوسط وإذا صح منقطع الآخر صح منقطع الوسط بالأولى فخلط لا يقتصر على  
 منقطع الآخر فقط لعدم منقطع الوسط بالأولى في الفحة وقد أشار المصنف إلى حكم كل من منقطع الآخر  
 والوسط فقال (وبصرف) الوقف أي علته ورعيه (بعد زيد) المذكور (لقراءة) آثار الوقف) وفي نسخة  
 لأقارب فقراء الوقف والمعنى واحد لأن كلا من الشخصين مقيد بالفقر إى أن الآثار مقيدة بالفقر  
 وهم الأقارب إلى الواقف رجالا أو نساء أو صرف المذكور من موقوفه زيد ومثل هذا الصورة في التصرف  
 المذكور الصورة الثانية وهي ما إذا كان منقطع الوسط أي يصرف بعد فقده يد إلى أقرب الناس رجالي

وقفته إلى سنة أو  
 على أن يبعه أو  
 على من لا يجوز ثم  
 على من يجوز كعلى  
 نفسه ثم على  
 الفقراء بطل الوقف  
 ولو وقف على معين  
 اشترط قبوله فإن  
 رد بطل ولو وقف  
 على زيد لم يقبل بعده  
 إلى كذا صح  
 وبصرف بعد زيد  
 لفقراء آثار  
 الوقف

الوقف لا ريب فيه انه هو الصحيح في الصور من عبارة الروضه فتح ما الى اقرب الناس الى الواقف وكذلك عبارة التنازع وعبارة المنع وبهذا تعلم ان الاولى للصف التعبير بالاقرب لا الاقارب لانه يقدم الاقرب الى الواقف لا الاقرب البعيد مع وجود الاقرب منه فيقدم وجوبه الى ابن بنت على ابن عم وبنوخذ من هذا جهة اقربهم الى الواقف ان المراد بما في كتب الاوقاف ان الاقرب الى الواقف والمتوفى قرب الدرجة والرحم لا الاقرب الارث والعصبة فلا تترجح جميعها في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة فمن قال لم يرجع علم على خاتمه بل همما مستويان ويعتبر فيهم الفقر ولا يفضل الذكر على غيره فيما يظهر واقتصر على الاقارب لان الصدقة على الاقارب افضل القربات فاذا اعتذر بالوقف تعين اقربهم اليه لان الاقارب مما حاث الشرع عليهم في جنس الوقف لخبر ابي طلحة ارى ان يجعلها في الاقربين وبه فارق عدم تعينهم في نحو ان كل على ان هذه مصرفا عنه الشارع بخلاف الوقف ولو قلنا قاربهم كلهم او كانوا كلهم اغنياه صرف الربيع المذكور لصالح المسلمين كائن على البويطي في الاول (وان وقف) شخص شيئا (على عيذ نفسه) أي على نفس العبد ولو قال المصنف على عيذ نفسه كما قال شيخ الاسلام لكان في غاية الوضوح وقوله (بطل) الوقف جواب ان الشرطية لانه عليك مخير وهو لا عليك فلم يصح كالبيع له (وان أطلق) (الوقف الوقف عليه أي لم يقدم احد من العبد والسيد (فهو) صحيح ويصرف (السيد) كالماله منه والوصية وفي هذا مورد الثلاث يقبل بنفسه ولا يحتاج الى اذن السيد فيها ولا يصح ان يقبل السيد فيها لان الخطاب مع العبد لا معه فيكون قول المصنف فهو لسيد أي بهذا القول (خاتمة) لوصية الشجرة الموقوفة او قلها نحو ربح أو زمت الدابة لم يقطع الوقف حتى المذهب وان امتنع وقفها ابتداء لقوة الدوام بل يقطع بها جذا بأجارة وغيرها وقبل تباع لتعذر الاستفاعة على وفق شرط الواقف فلا يمكن الاستفاعة بها الا باستلامها لغيره ونحوه وصارت ملكا للوقوف عليه كاصحبه ابن الرقة والقمولى وجرى عليه ابن المقرئ في روضه لكنها لا تباع ولا توهب بل ينفق بصحتها كأم الوليد ولم الاخصيه هذا كله في غير حصص السجود وقاديه وجذوعه اذا انكسرت أو اشرفت على الانكسار ولم تصلح الا لأحراق فينبذ ويجوز التصرف فيها ببيع وغيره على الاصح ثلاث قطع ففصل شيء به من غنما يعود الى الوقف اولى من ضياعها واستثبت هذين مع الوقف لحدوثها كالصدقة ويصرف لصالح المسجد غنما لم يمكن شراء حصصا وجذوعه ومقابل الاصح انهما يتبقى أبدا وانصرفه جمع فلا ريب في محل الخلاف في الموقوفة واقفه أعلم

### باب الهبة

تقال لما بع الصدقة والهبة ولما شالهما والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فان طيس لكم من شيء منه نفسا فكلوه منها ثم يثاقوه تعالى وآتى المال على حبه الا متوا خيرا كخير العيصين لا يسمقرن جارة لخارتها ولو تر من شأى نطقها وقدر روى الضاري في كتاب الادب قوله صلى الله عليه وسلم تادوا النجاوا وروى أيضا قوله صلى الله عليه وسلم لودعيت الى كراع لاجب ولوا هدى الى ذراع لقبلت (هى) أي الهبة (مندوبة) للعت على فعلها كما تقدم في الاخبار والآيات (وهي) وفي نسخة كونها أي الهبة (للاقارب افضل) والمعنى واحدا لا أن افضل على الاولى خبر عن المبتدأ وخبر لكون على الثاني والفضل عليه محذوف وهم الاجانب أي من التصديق عليهم أي كون الصدقة واقعة على الاقارب أنضل من نفسها حال كونها واقعة على الاجانب لقيامهم صلة الرحم المرغب فيها بقوله صلى الله عليه وسلم من سده أن غنما له في أجه وبوسع له في رزقه فلصل رحمه وتعرفها على ما بع الصدقة والهبة أن قال هي تملك تطوع في حياته فان ملكه لا احتياج أو لتواب الاستمعة أيضا أو نقله للعب كراماله فهدية أيضا فكل من الصدقة والهبة هبة ولا عكس وكلها مسنونة وأفضلها الصدقة وأركانها المعنى المغاير لكل من الصدقة والهبة ثلاثة وهو المراد

عند إطلاق الالهة صيغة وعاقدان وهو هو بشرط فيها أي في هذه الثلاثة ما عرفت في نظره في البيع ومنه  
 عدم التعليق والتأني وكلها تعظم في كلام المصنف (وتدلب التسوية فيها) أي في الالهة أي الواهب أن  
 يسوى في هبته (بين أولاده) لافرق بين كونهم كورافقط أو أنما لافقط أو البعض كوروا البعض الآخر  
 أنا ناوإلى هذا أشار بقوله (حتى بين المذكورين) اجتماعا واعتراقا كملت أي حتى تدلب التسوية  
 بينهما فحقا بتدلية ولا فرق بين الأارب بالاصل والقروع وغيرهما كالقبض التفاضل بين بعض  
 الأارب كالقروع والعقوق والشصاء والنهي عنه ولا مبركة في الفرع كما في المحصبين في قوله صلى  
 الله عليه وسلم اتقوا الله واعبدوا بين أولادكم لا رعايقع في نفس المفضل ما يمنعه قال في الروضة قال  
 الدارمي فإن فضل في الأصل فليفضل الأم ومحل كراهة للتفضيل عندنا لاستزاع في الحاشية وأعمدها كما قاله  
 ابن الرفعة وقد أشار إلى الواهب المهور من العاقد بقوله (وإنما تصح من) شخص (مطلق التصرف) في المال  
 فلا تصح من محصور عليه ولا بد أن يكون أهلا لا تبرع فلا تصح من مكاتب بغير إذن سيده وقد أشار إلى  
 المهور بقوله (فيها) أي في شيء أو في الذي (يجوز) أي يصح (بيعه) فلا مانع من موصوفة أو اسم وموصول  
 وجه الفعل إما صفة أو صلة والجار والمجرور فلا مانع من الفعل المحصور بما عا أو أشار إلى الصيغة وبها  
 تحت الأركان الثلاثة إجمالا وهي أربعة تفصيلًا لأن المهور لم يداخل تحت قوله عاقد فقال (بإيجاب) أي  
 وإنما تصح من الواهب حال كون الإيجاب متبسا بلقط (متجن) كرهبتك وملكتك ومشتك وأكرمك  
 وعظمتك ونحلتك وكذا أطمعتك ولو في شرط عام كإص عليه أي لا معلق فلا تصح مع التعليق كان قول  
 وهبت هذا الثوب مثلاً إن جاءني شهر رمضان (و) لا تصح (لا) (قبول) من المهور به أي لفظ منه متصل  
 بالإيجاب كالم كل فلان من باب البيع لأن الالهة تملك نازر فاشتهت البيع فيما ذكر كان يقول قبلت  
 ورضيت وبهت وقد تصح هبة من أو لا يصح بيعه كعبي حنطة وكأنت شرط فيها عدم التعليق بشرط فيها  
 أيضا عدم التأني ككسر التعليلات فلم من اشتراط الإيجاب والقبول عدم قيام غيرهما مقامهما من  
 الاعطاء والاختيار ونهما وهذا في غير الالهة الضمنية أما هي فلا يشترط فيها صيغة تصرعها أو الإبهى معتبرة  
 تقديرًا كما قاله الخفي في أول البيع كاعتق عبدك عني فاعتقه المحاطب عن التكلم فدخل في ملكه تقديرًا  
 وبعتق عنه ومطالب المحاطب بعتقه كما تقدم في باب البيع وهو المسمى بالبيع الضمني قال في المطلب  
 وبشبه أن تعتقد بالكتابة كالبيع وهو المتقول في الكفاية ومحل اعتبار الإيجاب والقبول في الالهة الخالصة  
 التي هي قسم من مطلق الالهة وتسميها الصدقة والهدية (ولا تملك) الهبة (الانقباض) مع الأذن فيه أو  
 الانقباض من الواهب لا من مطلق الالهة عليه وسلم كما يحتمل كما أهدى إلى النعاشي مسكافلت النعاشي قبل  
 أن يضل فقسمه النبي صلى الله عليه وسلم وقال بذلك جماعة من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف فكان إجماعا  
 وقاسا على القرض بجماع أن كلامهما عا إذا فاق يقتضيان القول وقيد في المصنف على هذا الاستثناء  
 فقال (فله) أي الواهب (الرجوع) في الالهة (قبل) أي القبض لأن ما بقية على ملكه مدة عدم القبض أو  
 الانقباض وعقد هاجز وصفة القبض في المقار والمتقول قد تقدم الكلام عليها في باب البيع (ولا يصح  
 القبض من المهور به لشيء المهور) (الابان الواهب) أو انقباض ما به كما تقدم وقد فرغ المصنف على هذا  
 النفي فقال (فلو وهبه) أي وهب الواهب المهور به (شيأ) مستقر (عنده) أي عند المهور به بل كان  
 عنده على سبيل الامتداد والديعة أو العارية (أو وهبه) أي رهن الواهب المهور به (الشيء الذي وهبه) (إياه)  
 ثم ذكر جواب لقوله (فلا يضمن الأذن من الواهب) (في قبضه) أي المهور به في الصورتين وإضافة قبض  
 إلى الضمير من إضافة المصدر إلى فاعله أي قبض المهور به (الشيء المهور به) الضمير واقع على الشخص  
 المهور به والمفعول محذوف كما عرفت (ولا يضمن مضي زمن) بعد الأذن من الواهب وقد وصف الزمن بقوله

وتدلب التسوية  
 فيها بين أولاده حتى  
 بين المذكورين  
 وإنما تصح من مطلق  
 التصرف فيما يجوز  
 بيعه بإيجاب متجنز  
 وقبول ولا تملك  
 بالقبض قبل الرجوع  
 قبل ولا يصح القبض  
 إلا بآذن الواهب  
 ولو وهبه شيأ عنده أو  
 رهنه ما به فلا يضمن  
 الأذن في قبضه ولا بد  
 من مضي زمن

(يتأني) ويمكن (فيه) أي في ذلك الزمن (قبضه) أي قبض الشيء الموهوب بأي قبض الموهوب له أباه فهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل بخلاف المصدر السابق فهو يعكس هذا كما مر (و) يتأني ويمكن (المضي) أي الذهاب (إليه) أي إلى الموهوب في ذلك الزمن بأن كان الموهوب في مكان وحصل عند الهبة في مكان آخر فثبت حصول القبض على الآن فيه وعلى مضي زمن يمكن فيه الوصول إليه أن كان الموهوب بعيدا عن مجلس العقد فاذ لمضي ذلك الزمن وقد أذن في القبض عند ذلك قبضا والحال أنه ثبت به (فإذا ملأ) الموهوب الموهوب به الموهوب بما تقدم (لم يكن للواهب الرجوع) فيه ولو بقي تحت الموهوب بل من غير أن يتصرف فيه ثم استثنى المصنف من هذا العموم قوله (إلا أن يب) الأصل وان علا ذكره كان أو أني (ولده) أو ولد ولده وان سفل) أي وان نزل ولد الولد (فله) أي للأصل المذكور (الرجوع فيه) أي الموهوب (بعد قبضه) أي بعد قبض الموهوب له أباه أو أقباض الواهب أباه حال كون الموهوب ملتصقا (بزيادة المتصلة كالسمن) وكعلم صنعة ويحمل فارتد العطية وان انفصل ساء على أن الحمل يعلم وحسب الأرض وتقسيمها كما في البيع لكن بكمولها بالرجوع في عطية لولد ما كان كمن باره عقيقا وهذا في الولد لما لم يأت في فاهية له هبة لسيده والهبة لعبد ولده كالهبة لولده حتى يرجع فيها لأن يكون العبد مكانا أو كان للأصل الرجوع في الكل له الرجوع في البعض ولا بد من لفظ يدل على الرجوع كرجعت فبالموهبة واسترجعت ونحوه ولا يحصل بغير لفظ كالبيع والعق وتوحيها (لزيادة المتصلة) وذلك (كالولد) والكسب وكذا جعل حادث لحدونه على ملك فرعه أي لا يرجع الواهب بها ولو قصص الموهوب رجوع الواهب فيمن غير أرض النقص ودليل عدم الرجوع في الهبة بعد قبضها قوله صلى الله عليه وسلم لا يدل لرجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولده ر واما المسمى والسا كمن ومحصلا ونفس بالوالد كل من له ولادة فعلم من تقبل عدم رد الزيادة المتصلة لأن الرجوع في الهبة يقطع الملك من حيث ذلك لأن أصله كافي للبالغ وبشرط الرجوع بقية الموهوب في سلطنة المذهب وإلغى فرع على هذا فقال (فلو جرح على الولد) بعد الهبة (بفسل أو باع) الولد (الموهوب ثم عاد أي رجع إليه) أي إلى الولد أو أمه أو هبة له من ملكه فلو شرطه وجوابه بقوله (فلأرجوع) للأصل على ولده أن كان باقيا في ملك الفرع وعوده إليه أي إلى الفرع لا يؤثر في جواز الرجوع جرحه على القاعدات المشهورة وهي أن الرائل العائد كالأقل في مثل هذا كما قال بعضهم

وعائد كزائل لم يعد \* في فليس مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي المصدق \* بعكس ذلك الحكم باتفاق

أما عدم الرجوع في صورة الجرح على الولد فتعلق حق الغرامة بكل جهات وأما في صورة البيع فلا تعلق لهبة التي كانت من جهة الأصل وهي الهبة قلنا تنقل وتحوّل إلى جهة البيع فلم يكن الموهوب باقيا على الجهة التي وصلت إلى الولد وهي الهبة ولما كانت الهبة تارة تكون على الثواب أي القابل وتارة لا أشار المصنف إلى ذلك فقال (فان وهب) الشخص شيئا (وشروط) الواهب على الموهوب له في هبته (نوابا) أي عوضا (معلوما) قد مر وجهه إلى آخر ما هو مذكور في البيع وقوله (صح) أي عقد الهبة المذكور (وكان) ذلك العقد (يعا) نظرا لأن في فاهية معروفة وثبت فيه حكم البيع من الشبهة وثبت الخيار ولزم القبض وقيل تكون هبة نظرا لفظ (أو) وهب وشروط نوابا (بجهول بطل) العقد ورجع الواهب فيما وهبه إذ لا يمكن جعله على الهبة في كمال العرض ولا على البيع بجهولته (وان) وهب شيئا (لم يشترطه) أي الثواب المذكور في عقد هبته لم يشترط علمه والمضي أنه لم يشترط نوابا (لا يعلم ولا يجهول) (لم يلزمه) أي الموهوب لشيء سوا وهب لا تدني منه ولا على وألبا

يتأني فيه قبضه  
والمضي إليه فإذا  
ملك لم يكن للواهب  
الرجوع إلا أن يهب  
لولده أو لولد له وان  
سفل فله الرجوع فيه  
بعد قبضه بزيادته  
المتصلة كالسمن  
لزيادة المتصلة  
كالولد فلو جرح على  
الولد بفسل أو باع  
الموهوب ثم عاد إليه  
قبلا لرجوعه فان  
هب وشروط نوابا  
معلوما صح وكان  
يعا أو يجهول بطل  
وان لم يشترطه لم يلزمه

وكانت به شريعة تلك المالكين مع الاذن فيه والله تعالى اعلم **(تنبيه)** لو شئت ولم وجب له هدايا  
 ملكها الاب وقال جرح للاب فيسارم الاب قبولها اعتداء بشقاء المحذور كالايحقي ومنه قدما التقرب للاب  
 وهو نحو قاض فيسج عليه القبول كما يجنبه بعض الشراح وهو ظاهر وعمل الخلاف حيث لم يقصد المهدى  
 واحدا منهم سواء الاقوى لمن قصده بالاتفاق ويجري ذلك فيما يعطاه خادم الموصي فيكون له عند الاطلاق  
 أو قصده ولهم عند قصدهم وله ولهم عند قصدهم أي فيكون له النصف فيما يظهر ومثل هذا ما جرت به  
 عادة الناس من وضع طاسة بين يدي صاحب القرح ليعطوا فيه ادرامهم ثم يقسم على المزين ونحوه ويجري فيه  
 ذلك التفصيل فان قصدا للمزير وحده أو مع نظرائه المعاوين له عمل بالقصد وان أطلق كان ملكا لصاحب  
 القرح يعطيه لمن شاء وبهنا يعلم عدم اعتبار العرف هنا مامع قصد خلافه فظاهر وأما مع الاطلاق فلا أن  
 حله على من ذكر من الاب والخادم وصاحب القرح نظر للغباب أن كل من هو له هو الموصود هو عرف  
 الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما اعرف للشرع فيه فيحكم به ادا فيه وله ان يوزن ولو لم يمت  
 بمال فان قصد عليه لغيره وأطلق وكان على قربة ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لها والا فان كان عنده  
 قوم اعتد قصدهم بالثذر ولو صرف لهم **(تنبيه آخر)** يؤخذ مما تقرر في بعض النواحي أن محل ما مر من  
 الاختلاف في النقوط المعاد في الافراح ما يعتاد أخذه لنفسه ما اذا اعتد أنه للثان فهو وان معطاه انما  
 قصده فظهر الجواب انه لا رجوع للعطى على صاحب القرح وان كان الاعطاء انما هو لاجله لان كونه  
 لاجله من غير دخول في ملكه لا يقتضي رجوعا عليه بوجه فتأمل قاله الرمي مع غش **(خاتمة)** كان  
 على المصنف أن يذكر باب احكام الموات فانه أسقطه واسقط ايضا باب الصلح وباب الاقرار فان هذه  
 الابواب لها تعلق بكتاب البيع والاصل في الاحكام المذكور خبر من عمر أرض ليست لاحد فهو أحق  
 بها وضح انسان احيا أرضا ميتة فهي له ولهذا لا يحتاج في الماشية الى لفظ انه اعطاه مامع منه صلى  
 الله عليه وسلم لان الله قطعها أرض الدنيا كارض الجنة ليقطع منها ما سأل من شاء ومن ثم أتى السبي  
 بكفر معارض اولاد قديم فيما قطعته صلى الله عليه وسلم له ما أرض الشام وأجمعوا عليه في الجلة ويستحب  
 التمسك به للغير الصحيح من احيا أرضا ميتة فله فيها أثر وما أكلت العوا في أي طلاب الرزق منها فهو له  
 صدقة وحقيقته أرض لم تعرف قط أي لم يتيقن علمتها في الاسلام من مسلم أو زني وليست الارض من  
 حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين ثم ان كانت الارض سيلادا للاسلام فلمسلم وان لم يكن مكلفا فلكلها  
 بالاحياء ويستحب استئذان الامام ولا يشترط فيه قصد وليس للذي أن يتكلم وغيره بالاولى وان أذن  
 له الامام تلعب الشافعي وغيره من سلا على الارض أي قديمها ونسب لها قد علمهم وقتهم لله ورسوله ثم هي  
 لكم مني وانما جاز لكافر معصوم نحو احتطاب واصطاد واحتشاش بدارنا لان الماشية تغلب في ذلك  
 وأما احكام الكافر في بلاده فلا يمنع منه لان أرضهم تحت سلطانهم فالأمر فيها لهم لاننا وسلم احياء  
 شئ من أرضهم ان كانت مما لا يدعون أي يدفعون للمسلمين عنها وما عرف من الارض أنه كان معمورا في  
 الماضي وان كان الآن ترابا من بلاد الاسلام وغيرها فلهما السكان عرف ولو نسي أو نجهو وان كان وادنا  
 فان لم يعرف مالكة فهو مال ضائع يرجع فيه الى رأى الامام من حفظه أو بيعه وحفظه عنه واستقرضه  
 على ميت المال الى ظهوره وما لكمان ربحي والاصكان ملكا لبيت المال ولا على الاحياء من معور لانه  
 ملكا للثلاث العور وهو ما من الحاجة اليه لتمام الانتفاع ولا من تكس نحو الخيل ولا مناخ الابل وهو  
 يضم اليه ما يباح فيه ولا مطرح الرما وادوا لقمامة والسريرين ومراح الغنم ومطبخ الصبيان ومسيل الماء  
 وطريق القرية لان العرف مطرد بذلك وعليه العمل خلقا فلو لم يلقوا منه مربي البهائم ومحل الخطب وحر  
 النهر كالنيل ما تيسر الحاجة اليه لتمام الانتفاع به وما يحتاج لاقامه ما يخرج منه غير ما يربح من ماله أو تنظيفه

فيفتح البناء فيه ولو سجدوا بعد ما بنى فيه كأنقل عن إجماع الأئمة الأربعة (فرع) يجوز أحياء سوات  
 الحرم بما يقيد ملكه كما يملك عامر ما يبيع وغيره ولا يجوز أحياء شيء من أرض عرفات وإن لم يكن من  
 الحرم بالإجماع ولا يملكه في الأصح لتعلق حق الوقوف بها كالحقوق العامة من الطرق كمسكن العبد في  
 الحضراء وقد عت السابى بالعملة على شاطئ النيل والخلجان فيجب على ولي الأمر ومن له قدر منع من  
 تعاطي ذلك ومن دلفه ومنى كعرفة فلا يجوز أحياءها لعمراً تنافع خبر قبل بأمر الله الأئمة الك شيئا  
 بنى بظلم فقال لا منى مناع من سبق وقد عت السابى بالبناء بنى وصلو ذلك مما لا ينكر فيجب على  
 ولي الأمر هدم ما فيها من البناء المنع من البناء أو لا يعلق بهما الحصب وباب الأحياء باب واسع فلا  
 تعطيل به فن أراد التطويل فقلبه بعملة الكسب المطولة وقد اقتصرنا على ما ذكر كي لا يتراكم الكلام على  
 باب الأحياء من أساطير والأقرافة الأئمة وشرا الأخبار بحق على المقر فخرجت الشهادة لأنهم الأخبار بحق  
 للغير على الغير والمقر مضربان أحدهما حق الله تعالى كالمسرة والزا والثاني حق الأدي كسد القذف  
 لشخص فحق الله تعالى يصح الرجوع فيه عن الأقرافة كان يقول من أقرا بالزنا رجعت عن هذا الإقرار  
 أو كذبت فيه ويسن لأقرار الرجوع عنه وحق الأدي لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار به وفرق بين هذا  
 والذي قبله بأن حق الله تعالى مبني على المساحة وحق الأدي مبني على الشاحة وبشرط صحة الإقرار  
 ثلاثة شروط البلوغ فلا يصح إقرار الصبي ولو مرأه ولو ولد بن وولي والعقل فلا يصح إقرار المجنون والمغشي  
 عليه وأما السكران فلا يصح إقراره تقيظا عليه والمرأه المتعدية لأنه إذا أطلق انصرف إليه والاختيار فلا  
 يصح إقراره مكره جأ كره عليه وزيد رابع وهو أن يكون المقر رشيدا كان المقر به مالا والمرأه تكون  
 المقر مطلق التصرف فان كان المقر به مطلقا وظهرا فلا يشترط هذا الشرط بل يصح إقراره السفيه المطلق  
 والظهار وإذا أقر الشخص بمجهول بطول بيانه أي المجهول فيقبل تفسيره ولو بشرى فليس بمجهول فليس  
 ولو فسر المجهول بما يقول وهو من جنسه كخبة خبطة وليس من جنسه لكن يحل اقتناؤه بكلمة ميتة وكلم  
 معول وزيل قبل تفسيره في جميع ذلك على الأصح ومنى أقرا بمجهول وامتنع من بيانه بعد أن طوله به حبس  
 حتى سين المجهول فان مات قبل البيان طوله الأورث ووقف جميع التركة ونصح الاستئناف الإقرار إذا  
 وصله أي وصل المقر الاستئناف المستثنى منه وتعلق به مسائل كثيرة فن أراد فعله بالطلقات وقد  
 اقتصرنا على المهم منه **●** والصلح لفقه قطع المنازعة وشرا عتد يحصل به قطع النزاع والمقصود منه  
 بيان شيء من أحكام الصلح كخصته مع الإقرار وعدم جواز فله على شرط وجوزان حكم البيع عليه  
 وما يتبع ذلك من جواز إشراح روشن في الطريق النافذ وعدم جواز نه في الدرب المشتركة الأباذن الشراكة  
 وجوزان تقديم الباب وعدم جواز تأخير الأباذن الشر كانهذه أحكام الصلح وهو سبيل الأحكام  
 لأنه يجري في سائر الأبواب وهو مندوب إليه وهو أنواع صلح بين المسلمين والكفار وهذا الباب يسمى باب  
 الهلثة والجزء في الأمان و صلح بين الأمام والبعاد وهذا الباب يسمى باب البعثة و صلح بين الزوجين عند  
 الشقاق وهذا باب يسمى باب التوزو والقسم بين الزوجات و صلح في المعاملات وهذا هو محمل الكلام  
 عليه في باب البيع والأصل فيه قوله تعالى والصلح خير وهو لفظ عام وقوله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين  
 المسلمين الأصل أحل حراما أو حرم حلالا وأما صلح المسلمين مع جوار من الكفار أيضا لاعتقادهم  
 للأحكام قالها بشرط الضلع سبق خصومة بين المتداعين فلو قال الشخص صالحني من دأول ما لا يملكها  
 من غير سبق خصومة فأجله فهو باطل على الأصح لأن لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة سواء كانت عند  
 ما كأم لا لفظه تجدي للأخوة بالياء أو على ولا تروثن أو بين غالب أو يصح في الأموال مع الإقرار بالمعنى  
 وكذا ما أفضى إليها كن نيت على شخص قصاص قصاصه عن غلى مال بلفظ الصلح فإنه يصح وإن كان باطلا

البيع لا يصح والصلح ينقسم الى قسمين صلح ابرام معاوضة فالأبرام أي صلحه اقتضاه أي الذي من حقه أي  
دنيه على بعضه فإذا صلحه من الألف التي في ذمة شخص على خمسة مائة فكأنه قال له اعطني خمسة مائة  
وأقرأ تلك من خمسة مائة ولا يصح تعليل الصلح الذي هو بمعنى الإبراع على شرط كقوله إذا جاء رأس الشهر فقد  
صالحتك وصلح المعاوضة عدول الشخص الذي عن حقه الى غيره كان ادعى عليه داراً أو نقصاً منها أو قرأه  
بذلك وما لم ينه على معين كتب فإنه يصح ويجزى على هذا الصلح حكم البيع فكأنه في المثال المذكور  
باعه الجارية بالتربيع حيث ثبت في المصالح عليه أحكام البيع كإيداعه ويمنع التصرف قبل القبض ولو  
صالحه على بعض العين المدعاة فهو بمنه لبعضها المتروك منها فيثبت في هذه الهبة أحكامها التي تقدمت  
في بابها ويسمى هذا صلح الخطيئة ولا يصح بلفظ البيع لبعض المتروك كان يبيعه العين المدعاة بعضها  
ومسألة كثيرة تجد في أراد فليراجع في الكتب التي ذكرت هذه الأبواب فيها

### باب العتق

وهو قرينة لا يصح الا  
من مطلق التصرف  
ويصح بالصرح  
بلاية وبالكتابة مع  
التسعة فصرحه  
العتق والخبرية

### باب العتق

انما كالمصنف هذا الباب في كتاب البيع لتعلقه به بالنسبة لبعض أفراد هاته قد يكون بالكتابة وعقدها  
يستدعي ثبوت العوض وقد يحصل بالبيع الضيق ويشارة أضافي الشرط وهو أن يكون كل من البائع  
والمشتري مطلق التصرف كما علم من كلام المصنف وغير المصنف كرمي الأخرى فلا بد أن الله يعتقه من  
النار ولكل وجهة هو المخرج والآخر عن الأدي لا إلى ما لك فتر بالي الله تعالى والأصل فيه قوله  
تعالى فذكر ربة وغيره الصميم أن يعمل الله عليه وسلم قال يا عارجل أعتق امرأ مسلماً استغف الله بكل  
عضو منه عضواً منه من النار حتى الفرج وأركله ثلاثة عتق وصيغة وعتق وكلها نفعل من  
كلام المصنف أشار الى العتق لا وما يقوله (وهو) أي العتق المجزئ من مسلم (قرية) أما الملق فليس  
قرية أي ليس أصل وضعه على ذلك ولكن قد يستره ما يصير قرية كمن عتق عبداً على إيجاده قرية  
كان عليه الضحية فانتحر وأما العتق من الكافر فليس قرية لأن القرية لا تكون إلا من المسلم وهو  
ما خوذ من عتق الفرج إذا طار واستقل بنفسه وقوى على الطيران فكأنه بالعتق قوى على التصرفات  
واستقل بمختلفه قبله وعتق لا يربط هذا العتق وأما عتق فهو متعد (ولا يصح) العتق المذكور (الامن)  
شخص (مطلق التصرف) في ماله لأنه تصرف مالى فأشبه الهبة فلا يصح من الصبي والمجنون والنفسه  
والفلس ويصح من الكافر وإن لم يكن العتق الصادر منه قرية لأنه مطلق التصرف في ماله سواء كان ذمياً  
أو خلاقه وأما الولي فيصح اعتناقه عن مولاه إذا لم يمت كفارة من الكفارات كالصبي والمجنون وصورة زوم  
الكفارة للصبي والمجنون مع أنه غير مكلف لا يؤاخذ بالخطأ والظلم منه غير صحيح كطلاقه ولا تزيمه كفارة  
وطه في جرح بضاعتك بشيء تموتى كفارة القتل إذا كان مكافئاً فإنه لا يقتضيه منه ولكن تزيمه الدية  
لأنهم باب خطاب الوضع وتزيمه الكفارة أيضاً حيث يكفر عنه مولاه بالاعتاق المذكور وأما المجنون  
فصورته ظاهرة وهي أن تزيمه قبل الجنون ثم يطرأ عليه ما عتق التبرع عنها فلا يصح وهذا عمل من قال  
لا يصح عتق الولي عنها وهذا أحد الأركان المذكورة (ويصح) العتق (ما) لفظ (الصرح) ويتقيد ذلك  
(بلاية) أي لا يتوقف نفوقه وحصوله على التوبة وإن أقرت بها كان أعظم أجراً (و) يصح (بالكتابة) أي  
باللفظ المحقق للعتق وغيره حال كونه مقروناً (مع التوبة) ليعتق عن غيره كالإسالة في الصوم فإنه لا بد من  
توبة تميز عن غير الصوم في معنى اللفظ مأمراً في الضمان (فصير بضمه العتق والخبرية) أي ما تصرف عنهما  
وذلك ككاتب عتق أو موقوف أو معتق بصيغة اسم المفعول أو اعتقك أو أنتحر أو عتق بصيغة اسم  
المفعول أو أيضاً خالص من أسرار القابل أو قال أنت تحريراً أو عتاق هكذا بلفظ المصنف في الظاهر كما جاله بعض

المتأخرين أنه كقوله لآ أنت طلاق وهو كناية على الأصح ومثله في بيان ظهر أنت عتق أو سيرة كذا أي  
 بلفظ المصدر لكن لو كان اسمها خرة قبل ذلك فقصدها ما لم تعتق والاعتق وان كان اسمها في الحال سيرة  
 فهو كناية ولا تعتق إلا بالنسبة ولو قال أنت حر مثل العبد أو مثل هذا فنقل الراجح عن ولدك وباني عدم العتق  
 فيما أي الصورتين وقال النووي في الأولى ينبغي أن يفتق المشبه بصيغة اسم المفعول وفي الثانية السواب  
 عنهما وفي المهمات السواب في الثانية عتق الأول دون الثاني لأنهما ساجران مستقلان (وقد ككت وقتك)  
 أي ذاتك من الرق فأطلق الجزء وأيد الكل وإنما كانت هذه اللفظة من صريح العتق لو رويها في القرآن في  
 قوة تعالى فك رقبة فقد أشبه هذا اللفظ العتق والتحرير في الورد المذكور (والكناية) هو قول من يريد  
 العتق (الملك على عتقك ولا سلطان على عتقك) لا يملك عتقك لا سبيل إلى عتقك لا خدمة إلى عتقك أنت ماسة  
 أنت مولاي لا شريك بين العتق والعتق (وأنت لله وحده على غار بكوشه ذلك) من الألفاظ السابقة  
 المزج على المتن وكذلك صفة طلاق صرح به ككت أو كناية هناك فهي كناية هنا ولا يضر خطأ بسند كبير أو  
 تأنيث وقول السيد بعد ما تأنيثك حر ليس كناية عتق هنا بخلاف باب الطلاق فإذا قال الرجل زوجه أنت ملك  
 طالق كان كناية طلاق وقوله العبد ما اعتد واستبرئ رجلا ونفى العتق لم يتعدا لسماعته في حق (ويجوز) أي  
 يصح (تعليقه) أي العتق (على شرط) كان دخلت الدار فانت حرو (مثل) أن يقول (إذا جاءك بذات  
 سر) ومثله إذا هبت الريح أو جاء المطر أو الشهر القلاني (فإذا علق) غمته (بصفة) قياسا على التذبير لأنه  
 تعليق عتق بصفة معينة لاوصية ولهذا لا يقتصر إلى اعتاق بعد الموت وأشار إلى جواب إذا بقوله (يملك)  
 المعلق (الرجوع فيه بالقول) كقصته أو قصته كسائر التعليقات ولا إنكاره أي لا بعد إنكاره لا إطلاقه  
 (ويجوز الرجوع) فيه (بالتصرف) كالبيع ونحوه كالمبيع الهدية مع القبض والتملك (فإن اشتراه)  
 سيده (بعد ذلك) أي بزيادة الملك عنه (لم تعد الصفة) المعلق العتق عليها فإذا وجدت وحصلت بعد عوده  
 إلى السيد لم تؤثر في العتق لأن الملك قد وجد فيه فالتعلق قد زال آثاره وبزواله بطلت الصفة والملك  
 المتجدد غير مبني على الأول والعق علي قبله فلم يقع فيه كالمعلق عتق بعد ملكه (ويجوز) أي يصح  
 التصرف (في العبد) كله بالعتق أي لم يجمع بدنه ومثله الأمانة للحدث المار وإن علم هذا من قوله العتق  
 فربه لكنه أتى به للتوصل إلى قوله (وفي بضعه) قياسا على الكل كالربع والثلاث ونحوهما ولما سألني من قوله  
 صلى الله عليه وسلم من أعتق شقة في مملوك الحديث وحاصل المعنى أنه يصح عتق بعض العبد أو الأمانة  
 كما يصح عتقه كله وهذا قياس أولوي وقد بينا المصنف عتق البعض بالتفريع فقال (فإن أعتق) السيد  
 (بعض عبده) كربع مثلا كان يقول له أعتقت ربعك أو ثلثك أو سدسك وهذا البعض شائع ومثله المعين  
 كعتق بجمع مثلا وأشار إلى جواب أن الشرطية بقوله (عتق كله) ولو كان معصرا بطريق السراية وإن لم يملك  
 شيئا لأن ما موسر بقدر الذي سري له وهل عتق ثلثا لجزء ثم سري أو وقع على جميعه دفعه فيكون قد سري  
 بالبعث عن الكل في ذلك خلاف الأصح الأول هذا إذا كان العبد مملوكا كشخص واحد أو أشار إلى مقابله  
 بقوله (وإن كان) مملوكا (عبد) بشرط أن يكون اثنين فاعتق أحدهما نصيبه (منه) عتق ذلك النصيب موسرا  
 كان ذلك المعلق أو معصرا لأنهما بالتصريف فيه (ثم فصل المصنف في عتق الكل بالنسبة نصيب شريكه  
 فقال (إن كان) المعلق (موسرا عتق عليه) أي على المعلق لذلك النصيب المتقدم (نصيب شريكه) أيضا  
 (في الحال) بطريق السراية (ولزمه) أي المعلق الموسر (قيمه) أي قيمة نصيب شريكه (حينئذ) أي حين  
 ذلك المعلق موسرا فبأنه قيمة ما ليسر بغير نصيب شريكه ككثرت ثلث القيمة أو قلنا بغير عتق من  
 نصيب شريكه بقدر ما ليسر به فإن ليسر بكل مائتي من نصيب الشريك فقد عتق كله وإن ليسر بثلاث  
 مائتي فيعتق ثلث الثلث فقط ويسر الباقي على الرق وعلى هذا القياس ولو كان المعلق مدينا فلا يمنع الدين

وقد ككت وقتك  
 والكناية لملك في  
 عليك ولا سلطانا في  
 عليك وأنت لله  
 وحده على غار بك  
 وشبه ذلك ويجوز  
 تعليقه على شرط  
 مثل إذا جاءك بذات  
 سر فإذا علق بصفة لم  
 عليك الرجوع فيه بالقول  
 ويجوز الرجوع  
 بالتصرف كالبيع  
 ونحوه فإن اشتراه  
 بعد ذلك لم تعد  
 الصفة ويجوز في  
 العبد وفي بعضه فإن  
 أعتق بعض عبده  
 عتق كاموا كان  
 عبدين اثنين فاعتق  
 أحدهما نصيبه  
 عتق ثمان كان  
 موسرا عتق عليه  
 نصيب شريكه في  
 الحال ولزمه قيمته  
 حينئذ



ولمستقرقا السراية كما لا يمنع تعلق الزكاة ومثل الاعتاق المذكور في السراية الاستيلاء فلا كان عنده  
 جارية مشتركة واستولها أحد الشرىكين فان الاستيلاء يقتضى يسرى بالعاقوب من المورس الى ما يسرى به  
 من نصيب شريكه أى بعضه ولو لم يند على التفصيل السابق في الاعتاق وانما اعتبرت القيمة وقت الاعتاق أو  
 العاقوب لانه وقت الاتفاق والاصل في ذلك خبر الصحيحين من أعتق شركا في عبده وكان له مال يبلغ من العبد  
 قوّم العبد عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم وعق عليه العبد والافقد عنه مائة عتق ويقضى بما  
 فيه غيره عمد كره عليه لشرى بكم في مسئلة المستولقة حصته من مهر مثل مع أرض بكرة ان كانت بكرة ههنا  
 ان تأخر الزوال عن تقييد الحشفة كما هو الغالب والا فلا يلزمه حصصه لان الموجبة تقييد الحشفة  
 في ملك غيره وهو منتف وأشار المصنف الى مقابل السراية قوله (فان كان) المقت (معسرا عتق) من العبد  
 المشترك (نصيه) أى نصيب المقتى (فقط) أى لا غير ولا يسرى الى الباقي لفقد الشرط وهو السراية بالكل  
 أو البعض وقد أشار المصنف الى مسئلة المقتى بالبعضية فقال (ومن ملك) ولا يشترط أن يكون من أهل  
 التبرع فمن اسم شرط جازم وجه ملك في محل جزم فعل الشرط وقوله (أحد الوالدين) بصيغة الجمع أي قدس من  
 صيغة التنبيه على قول به فصل الشرط وقوله (وان علوا) بصيغة الجمع أيضا لفعل المذكور وان قرئ بصيغة  
 التنبيه فلا مانع فتقول وان علوا أى الوالدان غاية فهم أو فهمما (أو) ملكا أحد (المولودين وان سفلا) أى  
 وان نزلوا وجواب الشرط قوله (عتق) أى ذلك الأحد وقوله (عليه) متعلق بعق والضمير على من ملك  
 أى عتق المالك من أحد الوالدين أو المولودين بسبب دخوله تحت من ملكه وهما ذاهوا السراية بالعتق القهري  
 بلا صيغة عتق ومن تقع على المذكور المؤنث أى سواء كان المالك ذكرا أو أنثى كان استمرت امره  
 أباهما وأبناهما أو غير ذلك من الأصول والفروع والعليل في الاول قوله صلى الله عليه وسلم لم يجزى ولد  
 والده إلا أن يجده مملوكا فبشره بغيره فبشره بغيره أى بالسراية وامسك في الثاني قوله تعالى وقالوا اقتلوا من ولدا  
 سبها بل عبادكم محرمون وقوله تعالى وما ينبغي لرجل أن يتخذ ولدا الآية فهما ان الاثنان دللتا على امتناع  
 اجتماع الولدية والملكية ولو لم يغير الأصول والفروع من الاقارب لم يعنى عليه بخلاف الاول والولدان  
 بينهما بعضية فكلما يجزى أن ملك الشخص نفسه لم يجز أن يملك بعضه (وان ملك بعضه) أى بعض أحد الوالدين  
 أو المولودين كالنصف مثلا فبشره بغيره بقتل (فان كان) الملك حاصل (برضا) أى برضا المالك  
 كالبيع والهبة وقبول الوصية (وهو) أى والحال أن المالك (موسر قوّم عليه) أى على من ملك ذلك  
 البعض (الباقى) منه أى الجزء الاخر قليلا كان أو كثيرا (وعتق) كله بالسراية كالمالك كله ووجه السراية  
 أن الضمان يجب بالسبب وهذا التعليل سبب العتق (والا) أى وان لم يكن المالك موسرا بقيمة الباقي أو  
 ملكه بغير اختياره كالارث والرد بالعيب (فلا) أى فلا يعنى الباقي أى لا يسرى العتق الى الباقي لفقد الشرط  
 وهو السراية (ولو عتق) المالك الأمة (الحامل) منه أو من غيره (عتقت هي) عتق (حمله) تعالى لانه  
 كالجزء منها ولو استثنى الحمل كان قال أعتقتك دون حمل فلا يؤثر في حقه لقوله بخلاف البيع كالمالك  
 الأم لو أحدا والحمل لا تحرقه لم يسل بعق أحدهما (أو عتق الحمل دون عتق) هو (فقط) بشرط نفع الروح فيه  
 لقوة العتق حينئذ ولا يعنى هي لان ما يتبعه فلا نصرة تامة بخلافه فانه تابع فيعتق بالتبع والاستقلال  
 أما لو عتقه قبل نفع الروح فيه في الروضة عن فتاوى القاضي حسين أنه لغو ولو أعقبها مائة عتقا (ولو  
 قال) السيد لعبد أو أمته (أعتقتك على) أعطاه (ألف أو) قاله (بعثك نفسك ألف) هي الثمن (وقيل)  
 العبد في صورتين (عتق) فيها (وزمه) أعطاه ألف بالسيد في مقابلة الاعتاق أما في الاولى فقياسا على  
 الطلاق وأما في الثانية فكالو قال أعتقتك على مال وخروج الريس قول في هذه أنه لا يعنى ولم يتابع بعضهم  
 وشبهه أن السيد لا يبيع عبده ولو لا في صورتين السيد لانه المقت ولو جعل واقعه أعلم

فان كان معسرا  
 عتق نصيبه فقط ومن  
 ملك أحد الوالدين  
 وان علوا أو المولودين  
 وان سفلا عتق  
 عليه وان ملك  
 بعضه فان كان  
 برضا وهو موسر قوّم  
 عليه الباقي وعتق  
 والا فلا ولو عتق  
 الحامل عتقت هي  
 وحملها أو عتق  
 الحمل دون عتق فقط  
 ولو قال أعتقتك على  
 ألف أو عتقتك نصيبك  
 بألف وقبل عتق  
 وزمه

## باب التدبير

هرفقة النظر في عواقب الأمور وشرعاً تعليق عتق يقع على الرقيق بعد الموت فهو وتعليق عتق بصفة معينة لا وصية ولا هبة لا يقتضي الاعتاق بعد الموت وسمى تدبيراً من الدبر لأن الموت دبر الحياة وقيل الغلب فيه الوصية والأول هو الصحيح بدليل أنه لا يجوز الرجوع بالقول ونقل القاضي أبو الطيب إجماع المسلمين على جوازها والدليل عليه قبل الإجماع خبر الصحيح أن ابن جلد راع غلاماً بلسه غره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فتدعيه بلسه على جوازها وأركه ثلاثة صبغة ومالك ومجمل وشرط فيه كونه رقيقاً غريباً أم ولد لا غيرها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير وشرط في الصيغة لفظ يشعر به في معناه ما في الضمان وهو ما صرح به وهو لا يحتمل غير التدبير وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله (التدبير قرية) من القرب لا خروية (وهو) أي التدبير أي صبغته الشرعية الصريحة بمثل (أن يقول) المالك لمالك كذا كل أو أنبي (إذامت) أنا (فانت حر أو) أن قوله (دبرك أو) أن قوله (أنت حر) فقد تضمن هذا التعريف الأركان المذكورة وهي الصيغة والمالك والمحل وهذا الألفاظ كلها صريحة ومثلها أعتقك بعد موتي أو حررتك كذلك (١) وقيل ليس من التدبير أو أنت مدبر بصريح الخلق لفظ العتق والخبر به كافٍ الكتابة فانه إذا قال كاتبك على كذا أبتكي حتى يقول فاذا أدبت ذلك فانت حر أو يوشيه والفرق الصحيح بين الكتابة والتدبير أن الكتابة تقع على العقد المعلوم وعلى غيره فلا بد من التمييز باللفظ أو بالنية بخلاف التدبير ومن صرح به أعتقك بعد موتي وحررتك بعد موتي والكتابة في صبغة التدبير هي ما يحتمل التدبير وغيره كطبيب حبيبك أو حبسك بعد موتي والحسن بعد الموت معناه المنع من التصرفات فيه (ويعتبر) أي التدبير أي بحسب المدبر (من الثلث) أي ثلث مال السيد المدبر وقد أشار المصنف إلى شرط المالك بقوله (ويصح) أي التدبير (من) شخص (مطلق التصرف) ولو عبر المصنف بالاختيار بدل قوله مطلق التصرف لاستغنى عن قوله (وكذا من مبذر) كما عبر شيخ الإسلام بقوله وشرط في المالك الاختيار واقتصر عليه فعلم أنه يصح من المبذر والمفلس ولم يأت بصبغة القرية التي تشعر بالطلاق في المبذر وأشار إلى محذور الشرط المذكور بقوله (لا من صبي) أي لا يصح تدبيره لانه غير مطلق التصرف وكذلك هو خارج بمسألة الاختيار لأن الصبي لا اختيار له وإن ميزه بعد البيع وغيره ومثل الصبي فيما ذكرنا يجوز ولا يصح من مكره إلا أنا كل الأكرام حتى كان نذر تدبيره فأكراه عليه فانه يصح حينئذ ويصح من كافر ولو صر بما لانه يصح العبارة والمالك ومن سكران لانه كل كلف حكماً وتدبيره تدبيره وإن أسلم بان صحة تدبيره وإن مات حر بعد أن فسدانه (ويجوز تعليقه) أي التدبير (على صفة) وذلك (مثل أن يقول) السيد (ان دخلت) أومتي دخلت (الدار فانت حر بعد موتي في شرط) لصحة التدبير مع التعليق بهذه الصفة حتى يعتق (الدخول) أي دخول الدبر العلق تدبيره على هذه الصفة (قبل الموت) أي موت السيد لانه شرط صحة التدبير على وجود هذه الصفة فإذا وجدت أن تدخل الدار قبل الموت ثم مات عتق والا فلا بد أن مات السيد قبل الدخول فلا يعتق لعدم التدبير ولا يصح مدبراً حتى يدخل نعم قال أن مات ثم دخلت الدار فانت حر أو شرط دخوله بعد موته ويكون على التراخي لتعديه ثم ومن صور والتعليق أن يقول ان شئت فانت مدبر أو أنت حر بعد موتي ان شئت وتشتط المشيئة على الفور فان قال متى شئت فعلي التراخي وكما يصح التدبير مطلقاً يصح مقيداً كان مت في هذا الشهر أو في مرضي هذا فانت حر فان حصل ذلك عتق والا فلا (وإن دبر) المالك (بعض عبده) كالثلث أو النصف منه أو الربع (أو) دبر (كل ما يملكه من العبد المستتر) يهويين غيره كالنصف مثلاً (المبسر) التدبير (إلى الباقي منه) في صورتين لانه كتعليق عتق بصفة أشار بهذا إلى أن شرط السراية السابقة في باب العتق كون العتق مختصاً

## باب التدبير

التدبير قرية وهو أن يقول إذ امت فانت حر أو دبرك أو أنت حر يعتبر من الثلث ويصح من مطلق التصرف وكذا من مبذر لا من صبي ويجوز تعليقه على صفة مثل أن يقول ان دخلت الدار فانت حر بعد موتي في شرط الدخول قبل الموت وإن دبر بعض عبده أو كل ما يملكه من العبد المستتر لم يسر إلى الباقي منه

## (١) قوله وقيل

ليس من التدبير الخ هكذا في الأصل الذي بأيدينا وحرر العبارة أم محبة

لامعلقا والتدبير نوع من التعليق بالصفة فلا سريته فيه كأنه لاسريته في التعليق بصفة غير التدبير ولو كان  
 المال موعرا قبل موته لأن المستعسر (ويجوز الرجوع فيه) أي التدبير (بالصرف) فيه بكل  
 ما ينزل الملك كالبيع والهبة مع الاقياض ويجعله عوضا في اجارة أو سلفا أو فقه في خلع كن نخاع المرأة  
 زوجهما اعطاهما له المذبر أو جعله دلا عن قصاص عند العفو عنه كأن عفاؤا في الدم على اعطاء القاتل لعبد  
 المذبر ومثل ذلك الوقف بأن وقف السيد عبده المذبر أما البيع فلما راما الشئان من بيعه صلى الله  
 عليه وسلم المذبر وأما غير البيع قبل القياس عليه مجملع نقل الملك فإذا علمت ما ذكر ونحوه مما ينزل بل الملك  
 عن المذبر للعبد تعلم أنه لا يعود التدبير وإن ملكه بناء على عدم عود الحنف في الميم أي فيما إذا قال  
 لزوجهما إن دخلت النار فانت طالق ثلاثا ثم خالهها ثم عقد عليها عقدا آخر ثم دخلت في العقد الثاني  
 وفي صدق العينة فإن المعتد أن الحنف لا يعود فلا تطلق وأما إن نفيه على عود الحنف في الميم وهو  
 قول مرجوح فإنه يعود التدبير (لأبدا قول) فكان قال فضته أو نقضته فلا يؤثر رجوعه به بل هو  
 باق على تدبيره بناء على أنه تعليق عتق بصفة كالقيد فإن جعلناه وصية صح الرجوع عنه بالقول ولو استولك  
 أمتا للمذبر بطل تدبيرها ولو أتت المذبر بولد (من المذبر لها) ومن غيره ولو من زنا (لم يتبعها) ولها (في  
 التدبير) بأن طلبته بعده وقد انفصل قبل موت السيد كما في ولد المهرونة وولد الموصى بها والاعتق تبعا  
 لأمه أو ذبحها وهي حامل فكذلك أي يتبعها في التدبير بشرط عدم استثنائه والله أعلم

ويجوز الرجوع فيه  
 بالصرف لا بالقول  
 ولو أتت المذبر بولد لم  
 يتبعها في التدبير

### فصل

في الكتاب هي بكسر الكاف قيل ويفقه لمعناها لغة الضم والجمع وشرا عاقد عتق بلفظها  
 تضمن معاوضة سميت بذلك لأنه يستوثق في عقدها بالكتابة وأنه يضم فيها التحمل في تحم كقيد في معناها  
 القوي واعتقاد الاجماع على جوازها وقال صلى الله عليه وسلم من أعتق كتابا في ذلك رقيقته أعطاه الله في غله  
 يوم لا ظل الا ظله (الكتابة قرينة لقوله تعالى فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وليس الامر بالوجوب اذ لو وجبت  
 الكتابة لتحكمت المالك على المولى ثم وصف المصنف القرينة بقوله (تعتبر) ويحتمل (في) حال الصحة من  
 رأس المال (تعتبر) (في) حال (مرض الموت من الثلث) وإن كانه بمنزلة رقيقته أو أكره أن كسبه أي  
 للسيد فإن خلف مثله أي مثلي قيمته صحت الكتابة في كله أو خلف مثله أي مثل قيمته ففي ثلثيه  
 تصح فيبقى لهم ثلثه مع مثل قيمته وهم ثلاث ثلثيه أو لم يخلف غيره ففي ثلثه تصح فإذا رأى حسن من التجوم  
 عتق وأر كلهم أربعة رقيقين وعوض وصيغة وسيد وكلها تعلم من كلامه وقد أشار إلى ما يستتر في ككل  
 وقد بدأ بالبيع مع بيان شرطه المعتبر فيه فقال (ولا تصح) أي الكتابة (الامن) شخص (جائز التصرف)  
 وهو السيد الذي هو الركن الأخير وقد ضم المصنف إلى هذا القيد قوله (مع عبد بالغ عاقل) أي حال  
 كون ذلك التصرف واقعا معه وهذا هو الركن الأول وهو الرقيق وقوله (على عوض في القيمة) أي خدمة  
 السيد يعني أن العوض يكون دينيا أو عينيا وهذا هو الركن الثالث فلا بد من العوض عينا كأن كانه على  
 شاتين ميتين زل يديدهما في شهرين فلا يصح وإن أمكن أن يشتريهما من زيد بدينار لم يصح لان  
 الاعيان لا تؤجل وقوله في النعمت قوله (معاوض الصفة) ومع قوله (في تحمين) أي وقتن كل منهما  
 صفة للعوض ولابد من كونه معلوم المقدرا أيضا كالسليم فيه وقوله على عوض في القيمة قد فيه ما لو قال  
 كاتبك على أن تخدمني بنسب شهر من الآن وعلى دينار تؤديه بعد انقضاء الشهر يوم مثلاً فإنه يصح  
 لكن شرطه في هذه الصورة أن يخدم منفعة العين على الدينار لانه اجارة العين بشرط فيها اتصال الشروع  
 في الاستيفاء فلو قال على دينار تؤديه بعد شهر وعلى أن تخدمني الشهر الذي بعده لم يصح والتحيم كايطلق  
 على الوقت يطلق على العوض أيضا لكن المراد منه هنا الوقت والمعنى أن العوض يكون مفرقا على وقتين  
 (فأكثر) وأما الذي شرط رابع للعوض بقوله (يعلم ما) أي العوض الذي (يؤدى في كل تحمين) أي في كل وقت

الكتابة قرينة تعتبر  
 في الصحة من  
 رأس المال وفي غله  
 مرض الموت من  
 الثلث ولا تصح الا  
 من جائز التصرف  
 مع عبد بالغ عاقل  
 على عوض في القيمة  
 معلوم الصفة في  
 تحمين فأكثر يعلم  
 ما يؤدى في كل تحمين

من النجوم والمراد بعلم الصفة في العوض كونه مكسرا أو صحيحا كالتف تكون صحيحة لا مكسرة أو تكون  
مكسرة لا صحيحة فلو علم ما يؤتى في كل نجم من النجوم لا يصح عقد الكتابة كما إذا كاسه على مائة يؤدى  
في عشرين لم يجز حتى بين السيد خاصة كل نجم صونا للعقد عن غرر الجاهل ثم أشار المصنف إلى الصفة  
التي هي أحد الأركان فقال (يا حيي) أي من السيد فالجاء والمجوز من شرط عقد رد عليه قول المصنف  
سابقا ولا يصح إلا من جاز التصرف أي ولا تصح إلا بالحيي الخ ثم وصف الأحياء بقوله (مجنز) أي لا معلق  
فإنه التخصيص شرط في كل عقد من العقود وقد تقدم في باب البيع شرط الصيغة ومن جملة ذلك عدم التعليق  
فلو قال إذا جاء رأس النهر أو زيد مثلا من السرقة قد كانت كانه لا يصح العقد لأن العقد إذا بطل السجل  
به لا يصح تعليقه على شرط مستقبل كما في البيع ثم إن الصيغة تكون باللفظ الصريح كما أشار إليه بقوله  
(وهو) أي الأحياء المجنزة نحو قول السيد ليقه (كانت على كذا) كالتف (كنا) كالتف (الدرهم) كالتف (مثلا  
(تؤديه) أي العوض المفهوم من لفظ كذا وقوله (في مجن) معلق بتؤديه أي تدفعه في وقتين معا ومن  
(كل نجم) قدره (كذا) كخمس مائة مثلا فالنجم هنا معناه العوض وبضاف إلى هذا قول السيد لو قوت  
عقدا (فإذا أدبت) ذلك العوض في هذين الوقتين في كل وقت منهما تدفع (كذا) فانت (فلا بد من هذه  
الزيادة في الصيغة لأنهما ركنيهما ونحو كانت كالتف أنت مكاتب على كذا إلى آخر ما تقدم في معنى اللفظ  
المذكور للكفاية إشارة إلى آخر من المفهمة كما مر في الضمان <sup>في</sup> تنبيه ظاهر كلام المصنف أنه لا بد من قوله  
فإذا أدبت فانت مرأى لا بد من التلطف به وليس كذلك بل لو جاء كان كتلفه فان اقتصر على قوله كانت  
ولم يصرح بالتعليق ولو جاء به يصح عقد الكتابة كالتف عليه (ولا يجوز) أي لا يصح كتابة بعض عهد (كالتف  
مثلا وان كان باقية لغرو أدبته في الكتابة لأن الرقيق لا يستقل بها بالرد ولا كتاب النجوم (الأن يكون  
باقيهما) فصنع حينئذ كتابة بعض العبد أي بعض ما في من الرق سواء كان نصفاً أو أقل منه أو أن يدل أنه  
حينئذ يستقل بالكتابة (ولا تصح) الكتابة ولا تسن (الأن) أي رقيق (يعرف كسبه) أي أنه  
معروف بأنه كسوب بحيث يفي بمؤتمه ونجومه والمراد من ذلك قوة عليه (و) تعرف (أمانته) أي أنه معروف  
بالأمانة أي أمانته نفسه بأن يكون رصاعاً ما يكسبه لا ليل أداء النجوم ودليل هذا الاستعجاب قوله تعالى  
فكاتبوهم إن علمتم فمهم خبراً قال الإمام الشافعي رضي الله عنه المراد بالثمن الأمانة والاكتساب فانه ورد  
في الكتاب العزيز بمعى العمل الصالح قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومعنى المال قال الله تعالى وأنه  
سلب الخبير لثمنه قال تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية فاحل علم ما هنا الجواز  
إرادتهم بالقصد ولو توقف المقصود عليهم ما لم يكن كسواً أي لم يقصد على الأداء ولم يكن أميناً بأن لم  
يؤت بقوله فلا تصح بالكتابة حينئذ (والعبد تسخها) أي الكتابة الصحيحة متى شاء وإن كان معه وفاء  
كأنه بالنسبة للزمن فهو جائز من طرف المرحم ولا نه لعقدت لفظ المكاتب لالط السيد وليس  
للسيد تسخها إلا عقد هالازم من جهته (الأن يجوز المكاتب عن أداء النجوم) لسيد عند التحلل ولو عن  
بعض فحينئذ السيد تسخها في هذه الصورة كما يفسح البائع يجوز المشتري دفعاً للضرر (وان مات العبد)  
المكاتب (انفسخت) الكتابة وان خلف وفاء كالتف قبل القبض لغوات العقود عليه قبل  
التسليم وقيل المكاتب كونه سواء كان القاتل أجنبياً أو سيداً (أو) مات (السيد فلا) أي فلا تسخح  
ونجوم الوارث مقامه في قبض النجوم المضروبة عليه فاشبه موت الرهن والبائع أي يقوم وارث كل منهما  
مقامه أي يخطى وارث الرهن ما على مورثه من الدين ويستلم الرهن من المرحم ويقوم وارث البائع  
مقامه في تسليم المبيع للمشتري وقبض الثمن منه (ولزم السيد أن يحط عنه) أي عن المكاتب (بأن  
المال) المكاتب عليه (وان قل) ذلك الجز طالع كور بأن تجوز (أو يدفعه) أي يدفع السيد ذلك الجز (إليه)

ياحيي مجز وهو  
كانت على كذا  
تؤديه في نجمين كل  
نجم كذا فإذا أدبت  
فانت حر ولا يجوز  
كتابة بعض عهد إلا  
أن يكون باقيهما  
ولا تصح إلا  
يعرف كسبه وأمانته  
والعبد تسخها متى  
شاء وليس للسيد  
تسخها إلا أن يجز  
المكاتب عن أداء  
النجوم وان مات  
العبد انفسخت أو  
للسيد فلا و لزم  
السيد أن يحط عنه  
جزاً من المال وان  
قل أو يدفعه إليه

أى إلى المكاتب ويكون أى ذلك الجزئ من جنس الصوم المفعولة عليه وإن كان من غيرهما أى غيرهما قال تعالى وأتوهم من مال الله الذى آتاكم فسر الاتباع أى كمال القصد منه الإعانة على العتق والخطأ أولى من الدفع لأن القصد بالخطأ الإعانة وهي حقيقة فهو موهمة في الدفع أن قد يصرف الدفع في جهة أخرى وما ذكره المنفى في وجوب الاتباع خطأ وقد أشار إلى ما هو الأنسب والالسن فقال (وفي النجم الأخير البقي) وأنسب محابلة لأنه حالة الخلو من أسرار قوم تحقق العتق (وبندب) في أخذ (الدفع) (الربيع) وهو أولى من غيره أى من الجنس والسدس لقول على رضى الله عنه في قوله تعالى وأتوهم من مال الله الذى آتاكم فهو ربيع مال الكتابة والصحيح وقفه عليه الآن مثل هذا يقال من قبل الرأى فيكون في حكم المرقوع فإن لم يتيسر الربيع فالسبع اقتداء بما بين عروضى الله عنهما (فإن لم يفعل) السيد ما ذكر من الخطأ والدفع (حتى قبض المال) المفعول عليه (رد) السيد وجوب (عليه) أى على المكاتب (بعضه) ولو قبله حتى يخرج من الواجب عليه لطاهر الأتموحيث يكون المردود عليه قضاء حيث قبض المال كله ومحل قبض الدفع وظاهر كلامه تعين رتبته من المقصود مع أنه يجوز من جنسه وقد تقدم ذلك لأن الفصل الأعانة (ولا يعتق المكاتب) كله (ولاشئ منه ما بقى عليه شئ) من مال الكتابة أى مدة يقاضى منه فمصدره نظرفة تحسب المكاتب عبد ما بقى عليه درهم في كلامه إشارة إلى هذا الحديث وفي معنى أداء الباقي الواجب الإبراء منه والحوالة به لا عليه (وذلك) المكاتب (بالعقد) أى عقد الكتابة (منافعه أو كسبه) تكون كلها ملكا له لأن الغرض من تحصيل الكتابة تحصيل العتق وهو متوقف على الأداء والاداء إنما يكون باكتساب فيمكن منه جميع جهاته بجحيلة للقصور (وهو) أى المكاتب (مع السيد كالأجنبي) أى يعامل معاملة الأجنبي في البيع والشراء الاخذ بالشفعة وبذل المنافع لأنه صار بعقد الكتابة كما هو مخرج عن ملكه وانما له في ذمته مال (ولا يتزوج) أى المكاتب أى لا يصح عقدا النكاح الا بإذن السيد (ولا يبيع) شيئا ولو شواها لا يتصرف بشئ من أعيان ماله لأنه ليس من أهل التبرع فهو محجور عليه مدة الكتابة لأجل وفاء السيد بشيئ من الكتابة (ولا يعتق) لأبعوض ولا غيره (ولا يحاجي) في المعاملة بأن يرد في الثمن أكثر مما للبائع زيادة على ثمن مثله ولا ينقص من ثمن البيع أنما ع شيأ بأن يبيع ما يساوى عشر من ثمنه عشرة مثلاً لأن ذلك يؤدى إلى الهز عن أداء التبرع لعدم تحصيلها بسبب ههنا مذ كوراث وقوله (الا بادن السيد) راجع إلى هذه المسائل الداخلة تحت قوله ولا إلخ أما النكاح فلقوله صلى الله عليه وسلم أيعابد نكح بغير إذن سيده فهو عاهر أى زان وهو عبد ما بقى عليه درهم ولحق النكاح أن يضمن التزام المهر والنفقة وإطلاق المصنف يشهل الامتوهو كذلك لخطر الطلاق وقصمان القيمة وأما الهبة فجاءا باللفظ لمن التبرع وأما ذات الثواب فلأن الشئ الموهوب قد وقع اختلاف بين العلماء في قدره فقد يحكم حاكم بأقل من الموهوب ولأن الثواب إنما يستحق بتسليمه بعد تسليم الموهوب وهو مشروع عن التسليم قبل القبض لما فيه من الخطر وأما العتق والحياة فلما فيه ضمان التبرع وما قاله المصنف من وقف بمحنة العتق على الأذن مخالفاً لذكر غيره من أنه لا يعتق ببعوض كالكتابة ولا بغير عوض وإن أذن السيد فإن العتق والكتابة يستعقبان الأول والمكاتب ليس أهلاً لنسب الولاية كالقن فليظ ما يمنع من التبرعات بغير إذن السيد (١) كانه يحسب من الثلث في مرض الموت (ولا يجوز) السيد (بيع المكاتب) لأن الكتابة عقد لازم من جهة السيد يمنع من استحقاقه الكسب وأرض الحنابلة فيمنع البيع فالإضافة في كلامهم من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل (وتبقي) إذا أرضى المكاتب بالبيع كان رضاه فنجأها كاتقوله النبي عن نض الشافعي وذكره القاضي حسين قال في المهمات وهي مسئلة نفيسة (ولم يجوز) السيد (بيع ما) استقر (في ذمته) أى ذمة المكاتب (من التبرع) هذا يلحق بالبيع المكاتب كالأجنبي فليس

وفي النجم الأخير البقي  
وبندب الربيع فإن  
لم يفعل حتى قبض  
المال رد عليه بعضه  
ولا يعتق المكاتب ولا  
شئ منه ما بقى عليه  
شئ ويملك بالعقد  
منافعه وأكسبه  
وهو مع السيد  
كالأجنبي ولا يتزوج  
ولا يبيع ولا يعتق ولا  
يحاجي إلا بإذن السيد  
ولا يجوز بيع  
المكاتب ولا يبيع  
ما في ذمته من التبرع

(١) قوله كانه يحسب  
هكذا في الأصل  
ولعل المناسب كل  
ما يحسب محرراً  
مضمناً

له التصرف فيما يدين بيع جاريته واعتاق عبده الذي ملكه بعد الكتابة ولا تزوج أمته التي ملكها كذلك بغير إذنه ولما في هذا التصرف من الفراد وهو غير مستقر لقدرة المكاتب على إسقاطه (وولد المكاتب) الحاصل من زوج أو زنا بعد الكتابة يباعها رفاً واعتقاً (يعنى إذا اعتقت) ويرق إذا رقت أي دامت واستمرت عليه بأن عجزت عن أداء الجور والعق يكون بأداء الصوم أما الولد الموجود حال الكتابة فهو باق على ملك السيد **وتنبه** لم يتعرض المصنف للكتابة الفاسدة بالباطل لئلا يكتفى به الاختصار فالتاسدة هي التي اختلفت معها بكتابتها بعض من رقيق أو فساد شرط كشرط أن يبيعه كذا أو فساد عوض كتمر أو أجل كتميم واحدة تكون كالصحفة في استقلاله أي المكاتب يكسبه وفي أنه يعنى بالاداء عليه عند الحمل بحكم التعليق لأن مقصود الكتابة العتق وهو لا يطل بالتعلق بفاسد وفي أنه يتبعه كسبه الحاصل بعد التعليق وفي غير ذلك من أحكام الكتابة الصحيحة والباطل هي ما اختلفت معها باختلال ركن من أركانها ككون أحد العاقدن مكرهاً أو عقدت بغير مقصود كدم فهي ملغاة إلا في تعليق معتبر بأن يقع عن بيع تعلقه فلا تلقى فيه وذلك كقول مطلق التصرف لعبده أن أعطيتي دماً أو مائة فأنت حر فاه العتاق ومثله غيره بقوله كقول مطلق التصرف كاتبتك على رقيدم فإذا أديتهما فأنت حر فإذا أدها عتق واعلم أن الفاسد والباطل عندنا سواء إلا في مواضع منها الحج والعارية والخلع والكتابة والفرق بين الصحيحة والفاسدة أن السيد له الفسخ في الفاسدة بالفعل وبإذنه وإلا فالسليم له العوض وغير ذلك مما يخالف الصحة الفاسدة

وإذا الكتابة يعنى اذا عتقت

### فصل

إذا أوله جاريته أو جارية يملك بعضها أو جارية بانه فالولد حر والجارية أم والولد فتعتق ويمنع بيعها

**فصل** في بيان حكم أمهات الأولاد إذا أولد الشخص (جاريته أو) أو ولد (جارية بعضهما) فليسا كان ذلك البعض أو كثيراً ولا يولد المذكور يحصل ما وطئه واستدخل مائه ويسرى في صورة ملك البعض عند وطئه التي نصيب شريكه إذا كان مومراً بيمينه نصيب شريكه (أو) أو ولد الحر (جارية بانه) أو بقدر دخوله في ملكه قبل المواقىة وليست مستولدة لولد (فالولد) في هذه المسائل (حر) فنسب نسب الوالدين لها ما في الأولى فقله عليه الصلاة والسلام في الحديث أن تلد الأم تربيها أي سيدها فأقام الولد مقام أبيه والابن فكذا هو وأما الثانية فالصحيح الحرية لأنه وطئه لا يجب فيه الحد لأجل الشبهة فأنعقد الولد فيه حراً لوطئه شبه بسبب الملك وإن كان حراً ما وذلك كوطئه أمته المملوكة وأما في الثالثة فلا نه وطئه لا يجب فيه الحد لأجل الشبهة فأنعقد الولد حراً لوطئه جارية الغريبة وهذه الشبهة شبهة ملك قال صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبى ما إذا كان الأب رقيقاً فالولد رقيق لرقاؤه وإن كانت مستولدة قلان لم نصبر مستولدة للأب لأن أم الولد لا تقبل النقل (والجارية) الموطوءة منها المذكور تسمى (أم) ولده فتعتق) هذه المستولدة بعون السيد الوالدين لها وولدت الولد استدخل مائه المحترمة في فرجها ولو كان الولد المذكور سراً ما بسبب حبض أو فحاش أو حرام أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبرائها أو لكونه محرماً له نسب أو رضاع أو مصاهرة أو لكونه من زوجة أو معتقة أو مجوسية أو مرتدة أو مسو أو موضوعة أو ولد حياً أو ميتاً أو مافيه غرضة فتصفه فيها صورة آدمي يظهره أم خفية أخبرهم القوابل ولو استجلبت أم الولد بعون السيدين قبلته فتكون مستتنة من فاعل من استجلب بشئ قبل أو أنه عوقب بجرمانه لتشوف الشارع إلى العتق والاحاديث الواردة في العتق تم تقبل في الموت فهي عامّة مثل قوله عليه الصلاة والسلام أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر من عوام ابن ماجه والحاكم وصححه استاده ومثل خبر أمهات الأولاد ليعن ولا يوهن ولا يورثن يستمتع بها السيد هاهنا دامت حياتها فإذ ماتت فهي حرة ورواها البارقي والبيهقي وصحها وقفه على ابن عمر رضي الله عنهما وحالهما ابن القطن فحصر رفعه وحسنه وقال رواه كلهم ثقات وسبب عتقها عتقها بوجوب انعقاد الولد حر إلا لجمع ونسب الصحيحين أن من أشرط الساعة أن تلد الأمة ربتها كما حر وفي رواية ربيها أي سيدها (ويمنع بيعها

وهبتها لأنها لا تنقل النقل وأما رواه أبو داود عن جابر كتابه سراجاً أمهات الأولاد والتي صلى الله عليه وسلم حاضر لآري بذلك بأساً جيب عنه بأنه منسوب لآري صلى الله عليه وسلم استدلالاً وأنها قد تقدم عليه ما نسب إليه قولاً ونصاً وهو نهيته صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الأولاد كما هو والمراد بقوله يتنص بها وهبتها أي لغير نفسها وأما بيعها من نفسها بعوض منها فيصح كما أفق به الفقهاء في البيع ومثله غيره مما يتأق كالهبه فيها نفسها والقرض كان يقرضها نفسها فاعتق وتأتى بأمتثلها بدلها أو أماً الوصية بعقبتها فلا تصح لأنها تنفق من غير اعتاق ولا يصح رهنها لما فيمن التسلط على بيعها أو تقدم امتناعه (ويجوز) السيد (استخدامها وأجارها) أي لغير نفسها لأنها مال كرها وما لا منافعة غير أنه ممنوع من بيعها لثا كحق العتق والدليل على ثبوت ملكه لرقبتها استحقاقه لعتقها على قائلها (و) يجوز (زوجها) ولو لم يغير رضاها لا يجبر لها كما في الفقه أي خاصة الرق ولا نهى عن أجارها فملك تزويجها ولو أنه يحل له الاستمتاع بها فزوجها كلابرة وإذا تزوجها انقطع حل الاستمتاع بها ولا تنقطع عنه بذلك علقها الملكية فيجوز للسيد استخدامها (وكسها) يكون (السيد) ومهرها كذلك وله وطؤها قبل أن يزوجه أو له أرض جنايتها عليها وقتها إذا قبلت لبقائه ملكه عليها وعلى منافعتها كلابرة كاهن (وسوا مولد نكاحاً أو ميتاً) هذا التميم في استحقاقها العتق بالمولد وكان الاتسب كزلف عنقه فإذا أولها بغيره لم يلح ولا يشترط في ثبوت الاستيلاء انقصال الكامل بل يشترط أيضاً باقائه المضغة التي ظهر فيها خلق الأذى أو ظهر فيها التعطيل لكل أحد والقوابل وقوله (لكن لو لم يصرفه) أي في الولد (خلق أذى لم تصرف أم ولد) استدراك على قوله أو ميتاً لا يزوجهم أمه لو كان مضغة ميتة لم تخلق أنها تفتق بسقوطها وتصرف أم ولد وذلك أخرجهما بقوله لكن الخ وقد أشرت إلى ذلك فيما تقدم في التميم السابق وهذا بخلاف انقضاء العدة قتل ذلك لأن منى انقضاء العدة على فراغ الرحم وبالقائه ذلك يفتق فراغه عانة (ولو أولها بغيره أحسن نكاح) لها بأن تزوجهما بالشرط المذكور في جواز نكاح الأمه (أو أولها بغيره) بأن زنى شخص أحسن بغيره أحسنه وقيداً أشار إلى جوابه بقوله (فالولد) الحاصل من ذلك الولد المذكور (ملك للسيدة) فلا تصير أجنبية المذكور مستقلة وهذا محتمل زفوها بغيره بالضافة إلى ضمير نفسه (أو أولها لأجنبي) (بشبه) كأن ظن أنها جارية منه الملوكة له أو زوجته الحرة فتبين أنها جارية بغيره (فهو) أي الولد الحاصل من الشبهة المذكور (حر) للواطي وعليه فبتمه السيد هاتفت قوله بطلان المذكور ولو ظن بالشبهة أن الأمه زوجته الملوكة له فالولد رقيق وهذه الشبهة والتي قبلها تسمى شبه الفاعل وشبهة الطريق هي التي قال بها عالم كالتزوج بلا ولي عند الشافعي ووطئها على مذهب الحنفي فلا يحد الواطي لأنه قال يجعله عالم فله شبهة فيكون الولد الحاصل من هذه الشبهة رقيقاً لا يتفاضل من الزوجية والمالك بخلاف شبه الفاعل فببطلان الزوجية أو الملكية وقوله (فالملكها) أي الجارية المذكور أي ملك الواطي بالشبهة المذكور الموطوءة هذا نظري على قوله أو يشبهه وقوله (بعد ذلك) أي بعد الوطء والولد فهو من تعلقات التفريق المذكور وقوله (لم تصرف أم ولد) هو جواب لو وذلك ما اشتراها أو وهبها ودخلت في ملكه لعدم العلق بالحريفة في ملكه أم عدم صبر ربتها أم ولد في الأولى والثانية فلا تامة الولد تثبت تعلقه بالولد والولد في هذه الحالة رقيق وأما في الثالثة فلا تنها علقته به في غير ملكه فاشتبهت بالوعلقة به في نكاح والله أعلم

### باب الوصية

اتخذ كرها المصنف هنا قبل الفرائض نظر إلى أن الشخص بوصى ثم يموت تركه فنهى عن نقله بانه كان له التمسيد كرها عقب الفرائض كما هو لبعض المصنفين وشبهتهم أن قبولها وردها لا يعتبر بعد الموت ومعرفة قدر الثلث ومن يكون وارثاً كذلك ولكل وجهة وهي لغة الإيصال من وصى الشيء فكذلك وصيته

وهبتها ويجوز  
استخدامها وأجارها  
وتزويجها وكسها  
للسيد وسوا ولدته  
حياً أو ميتاً لكن لو لم  
يصرفه خلق  
أذى لم تصرف أم ولد  
ولو أولها بغيره  
أحسن نكاح أو  
بغيره أو ميتاً  
أو بشبهة فهو حر فالولد  
ملكها بعد ذلك  
لم تصرف أم ولد

### باب الوصية

لان الموصي وصل خبره بنه بغير عقيله وشرا لا بمعنى الا بصا متبرع بحق مضاف ولو تقدير الما بعد الموت  
 ليس بتدبير ولا تطبيق عتق وان التقطها احكاما كالتبرع الخبز في مرض الموت أو الملق به والا صل فيها  
 قبل الاجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وأخبار كثير الصحبة ما حق امرئ مسلم له شيء  
 يوصي فيه يبيت ليلته أو ليلتين أو لوصيته مكتوبه بقصد أو أجمع المسلمون على مشروعتها و كانت  
 الوصية في صدر الاسلام واجبة لجميع الاقربين لقوله تعالى كتب عليكم ان تاتوا من الموت ان تتركوا  
 خبر الوصية الاية ثم نسخ ذلك بما في الموارث أركانها لا بمعنى الابناء أربعة موص وموص له وموصي به وموصي  
 وصيفة وكلها تعلم من كلام المصنف وقد أشار الى الموصي بقوله (تصح) أي الوصية (من) الشخص  
 (المكلف الحر ولو) كان (مبذرا) أي محجور عليه بحرقه أو فلس ولو كان كافرا لكانت اوصيته غير  
 واجبة عليهم في الثواب والافرق في الكافرين كونه نكاحا أو غيره لكن بشرط أن لا يوصي في جهة المعصية  
 كافي المسلم واحتياجه في الثواب تخفيف عذاب غير الكفر عنه والا فالكافر في النار أوصى أو لم يوص  
 فلا فائدة في وصيته الا التصفية المذكورة فلا تصح من صبي ومجنون ومنع عليه وريقين ولو مكاتب  
 ومكره كسائر عتقهم ولعدم ملك الرقيق ولم يصرح المصنف بشرط الاختيار لانه غير خاص بهذا الباب  
 بل هو عام في جميع العقود ثم ان الرقيق ان أوصى ومات على الرق أي قبل العتق لغت وصيته وان عتق ثم  
 مات فكذلك على الظاهر لانه لم يكن أهلا عند الوصية وان كان المعترف في القبول والاداء ما هو بعد الموت  
 والسكران المتعدي كالكاف فتصح وصيته تغليظا عليه (ثم الكلام) على الوصية متعصر (في فصلين)  
 أي في مدة أمين أي ان الكلام على الوصية من جهتين جهة الابناء وصحة الوصية وقد شرع في الكلام على  
 الجهة الاولى حيث قال (أحدهما) أي أحدا الفصلين ثابت وحاصل (فانصب الوصي) أي نصب  
 المريض الوصي أي أقامته على أمر ماله وصغار أولاده وتنفيذ الوصية وقيامه عليه من الدين وبفض ماله  
 على الناس ففي كلامه إضافة المصدر الى المفعول بعد حذف الفاعل وبسمي هذا بالابناء يقال في صيغته  
 أوصيت فلان بكذا أو وصيت اليه وصيته واجبه وصيا وقد أوصى ابن مسعود فكتب وصيته الى  
 الله وإلى الزبير وابنه عبد الله ورواه البيهقي بإسناد حسن (و) هذا أي نصب الوصي (شرطه التكليف)  
 أي بشرطه أن يكون مسلما بالغاعلا (و) شرطه أيضا (الحرية والعقل والاعتدال الموصي به)  
 فلا يصح الابناء لمن فقد شرط من ذلك كلاباء الصبي والمجنون لانهم ما يحتاجان الى من يتعهد أمرهما  
 فلا يمكنهما القيام بأمر غيرهما ولان في الابناء معنى الامانة والوالة من حيث ان الموصي اليه يفوض  
 اليه الامر من الموصي ويصير وليا على الموصي عليه وكل من الصبي والمجنون مفقودت هذه المعاني  
 المذكورة فظهر من ذلك عزمنا عن التصرف لانفسهما فكيف يمكنهما التصرف عن غيرهما ولا فاسق  
 لانه غير أمين والمطلب في الابناء الامانة والجهول لا يعلم حاله الكمال والامن يرق لان الرقيق مشغول  
 بخدمته سيده سواء كان كامل الرق أو مبذرا أو مكاتباً ومثل الرقيق المذكور أو الولد فلا يصح الابناء  
 لها لانها مشغولة بخدمة سيدها أيضا ولا الى من لا يمتدنى الى القيام بأمر الموصي عليه لانه عاجز والقصد  
 تعهده بخدمة من يكون وصيا عليه كال كبير الهرم والبقية لعدم الاهلية المذكورة وشرط العدالة  
 يعني عن شرط الاسلام لانه يلزم من كونه عدلا كونه مسلما والمراد بالعدالة عداة الاسلام فلا يصح  
 ابناء المسلمين في الكافر مطلقا لعدالة المذكور ولانه ولاية على أهل الاسلام ويصح أن يوصي  
 الذي لا دين ان كان الذي عدا في دينه كما يجوز له أن يولي أمر أولاده ويمكن أن تفعل العدالة في كلامه  
 على الأعم فتشمل عداة الكافر في دينه وعدالة المسلم في دينه ويجوز أن يجعل الذي المسلم وصيا على  
 أمر أطفاله كما يجوز شهادة المسلم على الذي وقد ثبتت له الولاية على الذي يدل له بنا ولاية الامام على

نفع من المكلف  
 الحر ولو مبذرا  
 ثم الكلام في فصلين  
 أحدهما في نصب  
 الوصي وشرطه  
 التكليف والحرية  
 والعدالة والاعتدال  
 للموصي به



القيمت عند التزويج فزوجه بطريق الولاية (ولو أوصى) شخص قبل الموت (الشخص غير أهل)  
 للإبصار بأن كان عند الإبصار غير أهل (فصار عند الموت) أي موت الموصي (أهلاً للإبصار بأن  
 صار كاملاً متصفاً بالشروط المذكورة وسائق الجواب في كلامه (أو أوصى) الشخص (لجماعة)  
 معينين (أو) أوصى (زيد) أي جعله وصياً على أمر أطفاله وعلى ما يلزم لمن تقييد الوصايا وفضلته  
 الدون التي عليه أو استيفائها من هي عليه (ثم) أوصى (لغيره) من بعده كذلك (أو جعل) أي فوض  
 الموصي (للموصي أن يوصي) عنه (من يختاره) الوصي من شخص عدل حر إلى آخر ما تقدم من الشروط  
 السابقة في الوصي الأصلي وأشار المصنف إلى جواب الشرط المتقدم بقوله (صح) أي صح ما ذكره المصنف  
 بقوله فلا وصي الخ وإنما اعتبرت الشروط السابقة في الوصي عند الموت لا عند الإبصار ولا بينهما لأنه وقت  
 التسلسل على القبول ولا يضر الوصي كونه أعمى لأنه متمكن من التوكيل فيما لا يمكن منه ولا يضر كونه أعمى  
 لما في سنن أبي داود أن عمر أوصى إلى حفصة والام وأولى من غيره إذا حصلت الشروط فيها عند الموت  
 لو فور شفقتها وخروجها من خلاف الاصطغري فإنه يرى أنها تلي بعد الأب والجدة وفي الصورة الثانية توهي  
 ما إذا أوصى لجماعة اثنين كما قرأنا من بشرط الموصي الاتفراد بالتصرف لكل واحد على حدة بل بشرط  
 الاجتماع عليه ما أو أطلق وجب عليهم ما أو علموا بالتعاون في الموصي عليه ولا ينفرد أحدهما بالعمل والمخطف  
 والتصرف والمراد بالاجتماع على ما ذكره ردو الشئ من رأى الجميع وليس المراد أنهم عند عقد البيع  
 مثلاً يتلفظون بمقابل إذا حصل الرضا والاذن منهم بأن يتولى أمر الشئ واحد منهم ويأمره كان كافياً  
 قال البغوي ومحل وجوب الاجتماع في غير رد الودائع والغصب والعوارى وتشميد وصية معينة وقضاء  
 دين في التركة خمسة ما إذا كان شئ من ذلك فلكل الاتفراده فان لصاحبه الاستقلال بأخذه قال  
 الرافعي ومقتضاه وقوع المدفوع موقعه أم يجوز الأقدام على الاتفراد قليل واتخاذهم شيئاً أو لا نعم لم  
 يتصرفوا أو تصرفوا بالإبصار فيمكن الأقدام بحسبها وفي كلامهم ما هو كالصريح في ذلك فليجئ فيه  
 الأحوال المذكورة في ما أو التصرفات انتهى وإن مات واحد من ذكر أقيم بده إلا أن بشرط الموصي  
 استقلال من يقي بالتصرف ولا فرق بين أن يقع الإبصار معاً أو هرماً كما إذا أوصى إلى زيد ثم إلى عمر وفان  
 قتلها فماتت وكان وليس لأحدهما الاتفراد بالتصرف وإن قبل أحدهما دون الآخر انفرد بالتصرف  
 ولو أوصى إلى زيد ثم قال ضممت إليك عمر أو قال لعمرو ضممتك إلى زيد فان قبل عمرو دون زيد لم ينفرد  
 بالتصرف لكن يضم القاضي إليه أميناً لأنه لم يتقدم بالإبصار بل جعله مضموماً إلى غيره وذلك يقتضي  
 الشك وإن قبل زيد دون عمرو قتل الرافعي عن المتولي والغزالي في الوسيط أنه يتقدم بالتصرف لأنه أفرد  
 بالوصاية إليه ثم قال وبشبهه أن يقال إن ضم عمر إليه سلب استقلاله لأن الضم بشرع يعدل الاستفتاء  
 بالمضموم إليه وإذا كان كذلك فليصير عمرو شر يكازيد وإن قبل جميعاً قال الرافعي فلفظ الوسيط  
 أنهم ما شريكان ثم قال وبشبهه أن يقال زيد وصي وعمرو مشرف ثم ان قول المصنف منع الواقع جواباً لو  
 يحتاج للبيان أمحاجة الإبصار في الصور الأولى ما أثرت إليه عند جواب بقوله وإنما اعتبرت الشروط  
 الخ ولا عبرة بوجود الشروط قبل الموت كما لا عبرة بقبول الوصية قبله وأما محته في الثانية وهي الإبصار  
 للجماعة فلا أن الموصي هو الذي أوصى إليهم أو أوصى إليهم ورضي جميعاً وأما محته في الثالثة وهي ما إذا أوصى  
 زيد ثم بعده لعمرو وكان قال أوصيت لزيد بالثمن وعمر فإذا قدم فهو الوصي أو أوصيت إلى زيد سنة فإذا  
 مضت فعمرو الوصي فهذه الصورة قد شغلت على التعليق والتأقيت فلا أن الوصية تحتل التعليق كما  
 تحتل الخطر والحيالات وأما محته في الرابعة وهي ما إذا فوض الموصي الوصي أن يوصي من يختاره فلا أن  
 الموصي إليه أن يوصي أنه لا يستتبع في وصايته كافي الوكالة وأيضاً فلا أنظره لا طفل بعد الموت

ولو أوصى لغير أهل  
 فصار عند الموت أهلاً  
 أو أوصى لجماعة أو  
 زيد ثم لعمرو أو جعل  
 للوصي أن يوصي  
 من يختاره صح

منسحق بلبيل أتباع شرطه فيما إذا أوصى إلى رجل حتى يبلغ ابنه هنا إذا جعل الوصي أن أوصى من يختار ولم يكن فان عين كان قال للوصي أوص بتركى إلى زيد مثلاً فأولى بالوصية لأنه قطع نظر الوصي واجتهاده فصار كالوفاة وأصبحت بعد ما في غلات وقد أشار المصنف إلى الصيغة فقال (ولا تتم الوصاية بالقبول) وفي نسخة ولا يتم الإيصاء للمعنى واحد ولا مخالفة الألتان ذكر والتأنيث والعبرة بالقبول من الوصي أن يكون (بعد موت الموصي ولو) كان القبول حاصل (على التراخي) ولا يشترط فيه القورية كافي العقود فإنه يشترط فيها اتصال القبول بالإيجاب كالبيع والسكاح لارتباط القبول بالإيجاب فيها دون الإيصاء لأن القبول لا يكون إلا بعد الموت كما عرفت (ولكل منهما) أي من الوصي والموصى (الغزل متى شاء) أي كل منهما لأنه عقد بائز من الطرفين كالوفاة قال في الروضة الآن تبين الوصي أو يغلب على ظنه تمام المال باستتلافاً لمظالم عليه من قاض وغيره فليس له الرجوع أي يحرم عليه ولو عزل نفسه لم يعزل لكن لا يلزم ذلك مجازاً بالاجرة والأوجه أنه في هذه يلزم بالقبول (ولا تصح الوصية) بمعنى الإيصاء (الا في) أمر (معروف) أي شير (وبر) فهو عطف تفسير على قوله معروف لأن البرهان المعروف بالخبر وقد مثل المصنف لذلك بقرينه (كقضاء دين) لأنه من أقران المعروف (ودج) كذلك والمعروف يشتمل الواجب والمنسوب فضاء الدين من المعروف الواجب وأما الحج فان كان فرضاً فكذلك والافهم من المعروف المنسوب (والنظر في أمر الأولاد) الصغار والجماعين وهذا من المعروف الواجب أيضاً لأنه لا بد من شخص يدير أمرهم (وشبهه) أي شبهه ما ذكر من الأمثلة كتفويض الوصاية لولد أو لغيره والوصوب وغير ذلك من التصرفات المالية تخرج مالم يكن تصرفاً مالياً كترجى الأولاد وليس له التصرف في بناء كنيسة أو تعبد به أو لأغراض دينية وصومعة أو راب ولا في كتب كتبهم بل في ذلك من المحبة وهذا الأخير معطوف على ما ذكر من الأمثلة وفي بعض النسخ ينقطع الكاف ويكون معطوفاً على معروف وتكون الأمسطة على هذه المعاني أي الأفي معروف والأفي قضاء دين والأفي حج والأفي أمر الأولاد ولكن القليل أنسب لأنه ذكر أمره كالمعروف المعروف فيحتاج حينئذ إلى توضيحه بالثال (وليس له) أي الوصي (أن يوصي) أي أن يقيم وصياً (على نحو الأولاد) من الجماعين (والحال أن) الجداً أب الأب يلمن الجدهو (ح) وهو (أهل الولاية) بالشروط المتقدمة لأن ولايته ثابتة شرعاً ولا إيصاء له كولاية فليس للوصي نقل الولاية عنه لهذا الملة كولاية التزويج وهذا في غير قضاء الدين وتفويض الوصاية له نصب غير الجدد ويكون غيره أولى منه حينئذ تنبيه على الإيصاء المذكور لأنه يكون سنة إن لم يعجز عن قضاء الحق حالاً أو يعجز ولا يهويه وحينئذ يجب الإيصاء مسارعاً بغير تأخيرته وأطلاق المتأخرين إلى الإيصاء من على هذا التفصيل فان لم يوص به نصب القاضي من يقوم به (الفصل الثاني) من الفصلين المذكورين أول الباب وهو مبتدأ وقوله (في الوصية) خبر عنه وقد بينه المصنف بقوله (تجوز) أي تصح الوصية لأبجي الإيصاء كما علم مما مر في أركنهم وقوله (ثلث المال فما دونه) أي أقل منه متعلق بتجوز بمعنى تصح وأما اعتبار التصرف بالثلث فقط لأن البراءة من معروف وأوصى للثبي صلي الله عليه وسلم ثلث ما له فقوله وردت على ورثته ولا فرق بين كون الوصي يعلم قدر ما عنده من المال أو تجهله فلا ريب عليه لا بد من الإيصاء بالثلث المطلقين التصرف وقد أشار إلى ذلك المصنف حيث قال (ولا تجوز) أي لا تصح الوصية (بأكثر من ثلثه) أي على الثلث لخبر المحققين الثلث والثلث كثير والزائدة عليه قال المتولي وغيره ومكرهه والقاضي غيره كالبندي مجزئة وهو مفهوم التيسير ونقل ابن حزم الإجماع على أنه لا يجوز لمن تركه وأراد أن يوصي بأكثر من الثلث لأفي حصته ولا في مرضه وقال السبكي إن قلنا الحاجة الزائفة تبدأ عطية حرمت الوصية قال الله عليه لأنها عقد قصد به تحقيق حكم غير مشروع وإن قلنا تنفذ

ولا تتم الوصاية إلا  
بالقبول بعد موت  
الموصي ولو على  
التراخي ولكل منهما  
العزل متى شاء  
ولا تصح الوصية  
الأفي معروف وبر  
كقضاء دين ودج  
والنظر في أمر  
الأولاد وشبهه  
وليس له أن يوصي  
على شخص أو الأولاد  
والجد أب الأب  
أهل الولاية

الفصل الثاني  
في الوصية

تجوز ثلث المال  
فأدونه ولا تجوز  
بأكثر من ثلثه عليه

فكسب الفضل وهو حرام والوارث ابطالها (والمراد من قوله ثلث المال ثلثه) الخاصل (عند الموت)  
 لا بد له ولا بعده لان الوصية تمليك بعد الموت فلا ورثي ولا رقيق له ثم ملك عند الموت رقة تعلقت  
 الوصية به وكذا الورثي ولا حال له ثم استفاد الماتعة الوصية به (هان كانت ورثته) أي ورثته الموصي  
 (أغنياء) بالمعنى المذكور في باب الزكاة (دببة استيفاء الثلث) أي سبب حيث لا ورثي أن لا يتقص عن  
 الثلث بل يستوفيه بالوصية (والا) أي بان لم تكن ورثته أغنياء بان لم يكن لهم مال أصلاً أو لهم ولكن  
 لا يغنيهم ولا يكفيهم الثلثان الباقيان لهم فلا يتدب لاستيفاء الثلث أي بل يتدب له النقص عنه ليوافق  
 ما في التسمية وأقره عليه في التصحيح ومضى عليه في شرح مسلم المقتضب من قوله صلى الله عليه وسلم انك ان  
 تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة أي فقراء يتكفون الناس لكن أطلق في الروضة تبعاً لاصحابها  
 أن الأحسن أن يتقص من الثلث شيئاً لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم السابق والثلث كثير (فان)  
 زاد الموصي (عليه) أي على الثلث (بطلت) الوصية (في الزائد) لم يكن له وارث) خاص لان الحق للسلطان  
 فلا يجزى (وكذا ان كان له وارث خاص مطلق التصرف (و) الحال أنه قد رد الزائد) فان الوصية تطل فيه  
 فقط لانه حقه فان كان الخاص غير مطلق التصرف فالتأثير كما قال شيخ الاسلام أمان وقعت أهليته وقف  
 الأمر اليها وبطلت وعليه يحمل ما في السبكي من البطان (فان اجازته) أي أجاز الوارث الخاص  
 المطلق التصرف الزائد على الثلث (صح) الزائد على الثلث وكانت اجازته تنفذ الوصية (ولا تصح  
 الاجازة) بان زاد على الثلث (و) (لا) (الرد) لمن الوارث المذكور (الابعاد الموت) أي موت الموصي فلا حق  
 للوارث عليه فاشبه ما لو عفا الشفع عند البيع والان الاجازة والرد انما يحصلان وارث وهو قبل الموت  
 ليس وارث ويمكن أنه متعطل ولا يصير وارثاً بان تصف بمقتضى الموانع (وما وصي به) الموصي وهو  
 مبتدأ أو قوله (من التبرعات) بيان لما فهم متعلق بمحذوف منصوب على الحال من ما على طرفه من اجاز  
 الحال من المبتدأ وقوله (يعتبر من الثلث) هو خبر عن المبتدأ وذلك كوقف وهبة وغيرها من التبرعات  
 كصدقة التطوع والبيع بالمحاباة والعق لا عن الكفارة وسواء وصي به في الصحة أو في المرض لاحتواء  
 الكل في وقت اللزوم وهو حال الموت (وكذا) ما وصي به حال كونه (من الواجبات) أي فيعتبر من الثلث  
 أيضاً لانه قصده الرقي بالورثة فاعتبر قصده فان لم يوف التبرعات من الثلثين كالفن وإذا فرض  
 الحج والزكاة والكفارة والصدقة اللازمة في الصدقة وهذا الجمله المأخوذة من كذا الخ معطوفة على جمله  
 ما وصي به من التبرعات ثم أشار إلى تفصيل الواجب الذي وصي به بقوله (ان قيده) أي قيد الواجب المفهوم  
 من الواجبات أو ان الضمير عائداً على ما وصي به (بالتثنية) متعلق بقيد (فان أطلقه) أي أطلق الوصية به ولم  
 يقيد بالثلث (فمن رأس المال) يحسب كل وصية يتقيد أم لا لان هذا الاشياء في الأصل تحسب من رأس  
 المال وإذا لم يصر فهاهنا بقيت على الأصل وكانت الوصية بها محمولة على التاكيد والتذكير كما في أمثال التذ  
 المتر في المرض فهو من الثلث قطعاً صرح به الحارثي (ولم تجز) الموصي (في حياته) حال كونه مستقراً  
 (من التبرعات) وذلك كالوقف والعق والهبة وغيرها أي غير هذه الثلاثة كلباح في البيع والشر أو صدقة  
 التطوع في أي كلامه مبتدأ أو خبر محذوف تقديره بفصل فموقداً أشار إلى تفصيله فقال (فان فعله) أي  
 فعل ما تجزى في حياته توفي أسخفة فان فعله أي المذكورات فكل من النسخين صحيح فالأفراد مع التذكير  
 باعتبار ما أوجع مع التثنية باعتبار الألف والذ كونه وقوله (في الصحة) متعلق بفعلها وأفعليها أي تجزها في  
 حال صحته قبل موته وأشار إلى جواب الشرط بقوله (اعتبر) تبرعه (من رأس المال) لانه ملكه ولا حق  
 له حذوفه فلا يفرق فيه كله فلا حرج عليه وكذا أم وللمتجز عقها في مرض موته فانها تحسب من رأس  
 المال لانهم استحقوا العق في الموت من رأس المال أيضاً (وان فعله) أي فعل المذكور من التبرعات (في مرض)

والمراد ثلثه عند الموت  
 فان كانت ورثته أغنياء  
 تدب له استيفاء الثلث  
 والا فان زاد عليه بطلت  
 في الزائد ان لم يكن  
 له وارث وكذا ان  
 كان ورد الزائد فان  
 اجازته صح ولا تصح  
 الاجازة والرد لا بعد  
 الموت وما وصي به من  
 التبرعات يعتبر من  
 الثلث وكذا من  
 الواجبات ان قيده  
 بالثلث فان أطلقه  
 فمن رأس المال وما  
 تجزى في حياته من  
 التبرعات كالوقف  
 والعق والهبة  
 وغيرها فان فعله في  
 الصحة اعتبر من رأس  
 المال وان فعله في  
 مرض

الموت (أو فعله) (في حال التمام الحرب) (أو فعله في حال (تجوج) (أي ارتفاع (البحر) (أي هيجانه وكبره) (أو فعله في حال (التقديم للقتل) (بأن أريد قبل المتبرع عذرك) (أو فعلته المرأة في حال (الطلاق) (أي وجع الولادة) (أو فعلته) (بعد الولادة وقبل انفصال المشيمة) المسماة بالخالص (و) قد (انصلت هذه الأشياء بالموت اعتبر) هذا التصرف في هذا الاحوال (من الثلث) أي لأنه - هذا الامر ملحقة بالمرض الخوف وأمثلته كثيرة لا تحصى كلحي الطبقة والفالج والاسهال الدائم ومن الخوف القوايج بضم القاف وفتح اللام كسرهما وهواناً وتعقداً خلط الطعام في بعض الامعاء فلا يتزل ويصعب سيبه البخار الى الدماغ فيؤدى الى الهلاك وغير ذلك من الامراض الخوفة فان خرج ما تبرع به من الثلث نفذ نصبر فموا الا فان زاد ما تبرع به رد الزائد على الورثة وان نقص فلا يزاد عليه شيء حيث لم يوص بتمام الثلث كما سيأتي ذلك مفصلاً بقوله فان عجز الثلث وقول المصنف (والا) شرط مدغم في لاناثة أي وان لم يقع ذلك التبرع في مرض الموت ولا في حال من الاحوال المتقدمة أو وقع في هذا الاحوال ولم يصل بالموت ثان تراخي عنه فلم يعتبر حيث تدل الثلث بل يقع من رأس المال لان حكمه في هذه الحالة حكم النسخة وقد علمت حكمه وقد أشار الى ذلك بالجواب بقوله (فلا) أي فلا يحسب ما تجز من التبرعات من الثلث كما لو فعله في حال العصة (فان عجز الثلث عما) أي عن شيء أو عن الذي (يجز) الموصى (في المرض) وكانت هذه التبرعات مرتبة (بني بالاول) من هذه التبرعات في اعتبارها من الثلث أي في زاد على ما تبرع به حتى يوفي بالثلث وقوله (فالاوّل) معطوف على لفظ الاول وهكذا الى تمام الثلث وشروط ما بقي على اجزائها الورثة هنا مع الترتيب المذكور وقد أشار الى ضده بقوله (فان وقعت التبرعات دفعة) واحدة كان قال لعنده اذا تمت فانتم أحرار دفعة واحدة وفي هذه الصورة المتبرع به جنس واحد وقد يكون متعدد في الجنس كان قال لشخص وكلكت في عتق عبدي وكل شخصاً آخر في بيع شيء من أمواله بحماة وكل شخصاً آخر في الهبة فلا فرق في ذلك كله أو قال فسلم وبكر وغنم أحرار بغير ترتيب أو قال بلعامة لم يستكم هذه المائة ريال مثلاً أو كان أوصى لربيعائة ريال مثلاً أو كان أوصى لزيد بثمانية واهرو وبخمسين وبكبر وبخمسين ولم يرب (أو) لم تقع التبرعات دفعة لكن (عجز الثلث عن الوصايا) التي صدرت منه في حال المرض (قسم الثلثين الكل) ووزع عليها كما تقسم التركة على الفون اذا ضاقت عن الوفاء لتساويهم في الاحتفاق وعدم المرجع وهذا في التبرع الناجز والوصايا بالجمعة ظاهر والحكم فيما ذكره المصنف من القسمة بين الكل (سواء كان ثم) أي هنالك أي في الوصية المذكورة (عتق) محض كما حر في المثال الاول (أم لا) كلثال الثاني فيقرع في مثال العتق ثم خرجت به القرعة عتق منه ما بقي بالثلث ولا يعتق من كل شقص وفي الوصية بجمال يعطى لزيد بخسون ولكل من بكر وعمر وخمسة وعشرون وإذا اجتمع عتق وغيره كان أوصى يعتق سالف الوقت بمائة ولا يديعها لغيره بربيعون ثلث مائة فيهما مائة قسم الثلث على الجميع أي على العتق وغيره باعتبار القيمة ففي هذا المثال يعتق من سالف نصفه ولزيد بخسون (وتأزم الوصية بالموت) ثم يفصل بعد ذلك في مثل الموصى به في القبول وعدمه فقال (ان كانت الوصية لغيره من كلفقره) فانهم على كون الموصى به ولا يتوقف ذلك على القبول لانه غير ممكن منهم لانهم غير محصورين (فان كانت الوصية (لغيره) وان تعدد (فالمالك) أي ملك الموصى (له) المذكور للموصى بقبول القبول (موقوف على القبول) منه (فان قبل بعد الموت) ولو كان القبول متراجحاً ومتباعداً (حكم به) أي الموصى به (ملكه) أي ملك الموصى به (من حين الموت) وقيل ملكه بالموت لانه استحقاق بالوفاة فكان كالأثر وقيل بالقبول لانه تعليق بعقد فيترقب المالك فيه على القبول كما في البيع وعلى هذا فالمالك قبل القبول هل هو الوارث أو حتى يشفيه ويجهان أحدهما الاول قاله الرافعي وخبني على هذا الخلاف المذكور (١) أن الزوائد الجالبة بعد الموت وقبل القبول فان قلنا بالاحقة فهي موقوفة ان قبل الوصية فهي له والا فلا وان قلنا بملكه

الموت أو في حال التمام الحرب أو تجوج البحر أو التقديم للقتل أو الطلاق أو بعد الولادة وقبل انفصال المشيمة وأفضل حسنة الأشياء بالموت اعتبر من الثلث والا فلا فان عجز الثلث عما تجز في المرض بدئ بالاول فالاول فان وقعت التبرعات دفعة أو عجز الثلث عن الوصايا قسم الثلث بين الكل سواء كان ثم عتق أم لا وتأزم الوصية بالموت ان كانت لغيره معين كالقراض فان كانت له من فالمالك موقوف على القبول فان قبل بعد الموت حكم بانه ملكه من حين الموت

(١) قوله أن الزوائد الخ كذا في الاصل وحرره معصمه

بالموت فهي للموصي لقبول الوصية أو ردّها وان قلنا عليكما بقبول فلا تكون الزايدة قبل الوصية أو ردّها  
 لانها حدثت قبل حصول المالك و ترتب على ذلك الحكم حصول فوائد الموصي له الموصي له كالنسل والنسل  
 والتمرة وغير ذلك وانما تعتبر القورية في القبول بعد الموت لانها لا تشترط الا في العقود الناجزة التي يعتبر  
 فيها ارتباط القبول بالاجتناب كعقد البيع وعقد النكاح (وان ردّه) أي رد الموصي له العين للموصي به  
 وفي نسخة وان رد بلا ضمير فهي مناسبة لقوله فان قبل بلا ضمير والصك في ذكر الضمير اوضح بحتمل أنه  
 محذوف من الأول لانه لا الثاني وان كان لا كثر العكس ويكون المعنى على حذفه من الأول وان قبله بعد  
 الموت أي قبل الموصي له الموصي به وجواب ان الشرطية قوله (حكم بالمالك الوارث) وتكون منافعة له لانه  
 تحت يد مولى يخرج عن ملكه (وان قبل) أي الموصي له الموصي به (ورده قبل القبض) أي قبل قبضه اياه  
 أي وبعد القبول له (سقط المالك) أي ملك الموصي له الموصي به لانه يثبت بالقبول لكنه رد قبل قبضه  
 فسقط بعد ثبوته لانه تملك من جهة آدمى غير بدل فصع ردّه بعد القبول وقبل القبض كالقوله قال  
 الرافعي الاظهر المنع لان الملك حاصل بعد القبول وبعد القبض فلا يرتفع بالرد كجلى البيع فقول المصنف  
 بسقوط الملك وجهه مرجوح ولهذا قال في تهذيبه وينسخ الرد بعد القبول والقبض وكذا ينهى في الاربع  
 وفي بعض نسخ المتن وردّها وعليه فاضمير الموت الوصية بمعنى الموصي به الذي الكلام فيه (أو ردّه) (بعده)  
 أي بعد القبض أي وبعد القبول (فلا) أي فلا يسقط الملك فلا عبرة برده حينئذ (وبجوز تعليق  
 الوصية على شرط) واقع (في) حال (الحياة) كان دخل زيد ارفلان فقد أوصيت به بكذا من مالى (أو)  
 واقع (بعد الموت) كان دخل زيد ارفلان بعد موتى فقد أوصيت به بكذا من مالى وانما صححت الوصية  
 مع التعليق المذكور لانها تصح بالمجهول فافترسها على شرط كالطلاق ودخل في قوله على شرط ما لو قال  
 أوصيت به بكذا ان شاء الله وقد نصوا على أنه لا يصح (وتصح) الوصية (بالمنافع) فقط دون العين وفي  
 بعض النسخ ويجوز بالمنافع فيكون الجواز بمعنى الصحة وذلك كأوصيت بمنفعة هذا العبد لفلان فملك  
 الموصي لمنفعته فليس باحة ولا عارية لزم وما بالقبول وعلى مالك الرقبة مؤنة العبد الموصي بمنفعته  
 (و) تصح الوصية (بالاعيان) أيضا فقط والعين والمنفعة معا لاثنين كأوصيت بهذا العبد لفلان فملك  
 الموصي له بالقبول بعد الموت وكان أوصى لشخص بمنفعة عبد لشخص آخر رقبته وعليه أي الآخر  
 مؤنة حتى فطرته (و) تصح الوصية (بالعدوم) سواء كان معلوما أو مجهولا فالأول كان قال أوصيت  
 له بعشرة شياه مما تصب عنه غنى التي هي من النوع الفلاني والثاني كان أوصى له بالحل الذي سيحدث وقيل عمل  
 المصنف لذلك بقوله (كالوصية بما تملك هذه الجارية أو) تحمل (هذه النشرة) من التمرة قبل وجودها  
 لان العدوم يجوز ويصح أن يملك بالساكنة أو الجارية فجاز أن يملك بقصد الوصية لانها أوسع بآمان غيرها  
 (و) تصح الوصية (بالمجهول) أي من كل وجه كشيء أو من بعض الوجوه كان يكون مجهول القدر وذلك  
 كاللبن في الضرع أو كأوصيت به بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر أو كانت مجهولة الجنس كحب أو النوع  
 كصاع حنطة أو الصفة كعمل الدابة أو العين كأحد عبيدى وملك تعلم أن الوصية بالمجهول كما حد عبده  
 صحيحة لانها تحمل الجهالة كشيء فلا يورثها الا بهام والتعيين في ذلك الوارث وانما أحفل فيما ذكره  
 بالناس (و) تصح الوصية (بما لا يقدر على تسلمه كالعبد (الآبق) والطير الطائر (و) تصح (بما لا  
 يملكه الا) أي عند الوصية ثم ملكه عند الموت لان العبرة به لانه محل القبول كلف درهم لعلكم كما  
 ملكها عند الموت سواء كانت معينة أو غير معينة كما صرح به الرافعي وكذا بعد لا يملكه سواء قال عند  
 الوصية ان ملكته أو لم يقل (و) تصح الوصية (بما يجوز الانتفاع به من النجاسات) وذلك (كالكلب المعلم)  
 للصيد (و) كالأرذلة الجنس) أي التي أباسته نجاسة وكلاب ورماد وبكل نجاسة قابل للتدبير ومبينة لطعم

وان ردّه حكم بالملك  
 الوارث وان قبل ورده  
 قبل القبض سقط الملك  
 أو بعده فلا ويجوز  
 تطبيق الوصية على  
 شرط في الحياة أو بعد  
 الموت وتصح بالمنافع  
 وبالاعيان وبالعدوم  
 كالوصية بما تملك  
 هذا الجارية أو هذه  
 النشرة وبالمجهول  
 وبما لا يقدر على  
 تسلمه كالأبق وما  
 لا يملكه الا ان وما  
 يجوز الانتفاع به  
 من النجاسات  
 كالكلب المعلم والزيت  
 النص

الجوارح (لا تصح الوصية بحال لا تنفع به) حال كونه كائناً (منها) أى من العاصات وذلك (كالخمر) غير  
 الخمر وما هو أفصح الوصية به (و) كذا (الخمر) لانه يحرم الانتفاع به ولا يقر العبد له فلا يجوز نقله الى الغير  
 واطلاق المصنف الخمر يشمل المسترمة وغيره ما هو طريفة العرايين والذي عليه الروضة كاصحابها والمحتاج  
 بجواز الوصية بالمخمر فهو طريفة الماروذة وابن الرقعة والمحرمة هي التي عصرت بقصد كونها خلاً وغير  
 المحترمة هي التي عصرت بقصد كونها خيراً (وتجوز) بمعنى تصح (الوصية) لا كافر (الخبر) في صورته أن  
 يوصى له بدو هو حر في الواقع أو من تدبخل مالاً أو وصيت لخلان الحر أو والمرتب لا يصح لأن تعليق  
 الحكم بالمشق يؤذن بحالة مأمومة الاشتقاق فكانه قال لحر أنه أو رده فيكون القصد منه العصبة كما أنه  
 يجوز البيع والهبة وقيل لا يجوز كالوقف عليه (و) تجوز الوصية (للذی) بالاولى لانه ملزم لاحكام المسلمين  
 بخلاف الحر في وصيته الذي لا خلاف كما يجوز التصديق عليه ولا يخفى أن جعل العصبة في هذه والتي قبلها  
 فيما يجوز له قبله فلا تصح الوصية للاول بالاسلام ولا يصح لهما بالاسلم والمحقق كالا  
 يجوز تخليهما ذلك (و) تجوز (للزید) كالحري لكن بالتصوير المتقدم (و) تجوز الوصية (لقاتله) أى  
 قاتل الموصى بحق أو غيره كالهبة لكون صورته القاتل يفرح أن يوصى له رجل فقبله بخلاف  
 مالاً أو وصى لمن يقتله بغير حق فانه لا تصح لانه جعل على العصبة (وكذا) تصح الوصية (لوارثه) الخاص حتى  
 يعين هي قدر حصته وقوله (عند الموت) متعلق بوارثه بمعنى أنه يعتبر كونه وارثاً عند الموت لتحقيق ارثه  
 حينئذ أو ما قبله فيقبل موته قبل موت الموصى فلا يكون وارثاً وقوله (ان أجازها بقية الورثة) المطلقين  
 التصرف هو قيد في صحة الوصية للوارث الخاص سواء ادعى الثلث أم لا بالخبر السابق باسناد صالح لا وصية  
 لوارث إلا أن يحجز الورثة أما إذا لم يحجزوا فلا تنفذ الوصية فان أوصى لوارث عام كان كل وارثه يستألف  
 فالوصية بالثلث أقل صحيحة دون ما زاد ولا تصح الوصية لوارث بقدر حصته لانه يتحق به بالوصية وانما  
 صحته بدعي هي قدر حصته كما لا خلاف الاغراض في الاعيان (و) تصح الوصية (للعبد) قديماً (حينئذ  
 بان) أى أولى ولو وصيا بعدا لافضل لانه هو الذي يتوب عنه في القبول سواء كان اهل من زوج أو سيد أو  
 وعشيرة أو زناً لانها أوسع ما من الارث ألا ترى المسكتين والكافران فانه لا يرثان وتصح الوصية لهما ثم  
 وصف الولي المفهوم من من يقوله (علم وجوده) أى اهل عند الوصية أى تحقق عند العلم بوجوده  
 وذلك باختيار القابلة أنه كان موجوداً عند الوصية وقيد المصنف وجوب الدفع اليه بقوله (إذا انفصل) كان  
 كونه (حياً) حاشية مستقرة كما صرح به الرافعي والنووي في أثناء مسئلة الوارث الجدل وتعرف الحياة المستقرة  
 بالصراخ والكلام والعطاس والتثاؤب وامتناع اللسان وحكي الرافعي والنووي عن الامام أنه حكى في  
 الحركة والاختلاخ اختلاف قول وان ليس موضع القولين ما اذا قبض اليد وبسطها فان هذا الحركة تدل  
 على الحياة قطعاً والاختلاخ الذي يقع مثله لا تضغط وتقلب عصب فيما أعلن وانما الاختلاف في جليبين  
 هاتين الحركتين والتأخر من هذا الاختلاف أنه لا بد من الحياة فلا يفضل متاولو مجتهدو جيب الغيرة  
 لا يتعين تقدير الحياة الا ترى الى قول الاصحاب ان الغرق لم يجز لرفع الجاني الحياة مع ترو الجاني لها  
 ولو خرج بعضه حياً ومات قبل تمام الانفصال فهو كالخروج ميتاً كما في الارث وسائر الاحكام ثم حذر المصنف  
 انفصال الجاني حياً بقوله (بان تلبس) (أسمه) (لدون ستة أشهر) حال كون ذلك الدون محسوراً من وقت الوصية  
 العلم نانه كان موجوداً عندها (أو) منصوراً بان تلبس (فوقها) أى فوق الستة أشهر (ودون) أى أقل من (أربع  
 سنين) أو أربع من الوصية (و) الحال أنها (لا زوج لها) أى لم تكن فراساً له (ولا منهاك) (سيد يطؤها)  
 أمكن كون الحمل من أى من الزوج أو السيدة لان الظاهر وجوده عندها لندروقه الشبهة وفي تقدير  
 وطأ الزنا استغن عن لم تكن فراساً لم تصح الوصية كما نقل عن الاستاذ في منصور فان كانت فراساً له

لا يجب لا ينتفع به منها  
 كالحمر والخمر ويجوز  
 الوصية للحري والذي  
 ولزيد وقاتله وكذا  
 لوارثه عند الموت  
 ان أجازها بقية الورثة  
 والعمل فتدفع لمن  
 علم وجوده اذا انفصل  
 حياً بان تلبس دون  
 ستة أشهر أو فوقها  
 ودون أربع سنين  
 ولا زوج لها ولا سيد  
 يطؤها

أو انفصل لا كثر من أربع سنين لم تصح الوصية لاحتمال حدوث مسميتها أو بعدها في الأولى ولعدم وجوده  
عندها في الثانية ولا يخفى أن الأمانة لا تصدق رشا إلا باعتراق السيد بوطها وقد صرح بها في الحصر والبيان  
(وأن وصي) بشئ (العبد) أي رقيق موهأ كان ذكراً أو أنثى ولو مكاتباً (فقبل) العبد الوصية بعد الموت في  
في حال رقبة (دفع) ذلك الشيء الموصى به (إلى سيده) أي سيد العبد عند موت الموصي كما لو احتطب أو اصطاد  
واستاد القبول إلى العبد يقتضي أنه لا يرد قبول السيد لأن الخطاب مع الرقيق ولا يصح أن يقصد به بيان  
بقصد الموصي أن العبد يتملكها بنفسه فإذا حصل هذا القصد لم تصح الوصية كتقدير في الوقف قاله ابن  
الرقيقة واعتماداً على زيادة الضمة وإذا قبل العبد لا يحتاج إلى إذن السيد أما إذا عتق العبد قبل موت الموصي  
فالوصية لا للسيد وإن عتق بعد موته ثم قبل بغير ذلك على الأقوال السابقة في ملك الوصية وقد تقدمت  
موضحة (وأن وصي) الشخص بشئ من مال أو عين (ثم يرجع عن الوصية) بما ساق من اللفظ الدال على  
الرجوع عنها كقتضها أو بطلانها أو هنا أو أرى (صريح الرجوع) عنها وبطلت الوصية لأنها عتق بعد رجوعه  
القبض به فاشبه اليمين قبل القبض وأيضاً فإن القول بالاعتراض في الوصية إنما هو القبول بعد الموت وكل عقلم  
يقترن بإيجابه القبول باعتباره موجب الرجوع فيه وحكي الاستاذ أبو منصور الإجماع على جواز الرجوع  
عن الوصية ولو قبل المصنف وإن وصي خرج عنه التبرعات المتخذه في المرض فلا يرجع عنها وإن كانت من  
الثلث والفرق بينهما ظاهر وهو أن المقتضى للرجوع في الوصية كون التخليك لم يتم توقفه على القبول بعد  
الموت والتبرعات المتخذه عقد تام بإيجابه بقبول فاشبه البيع كما يجوز الرجوع عن جميع الوصية يجوز  
عن بعضها كما لو وصي بعبد ثم يرجع عن نصفه وكما يحصل الرجوع باللفظ السابق كذلك يحصل بفصل  
بشعر بقصد التصرف وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله (وإزالة الملك فيه) أي في الموصي به بالفصل وهذا  
مبتدأ أو ساق في الخبر في كلامه بعد وقد مثل المصنف لإزالة الملك في الموصي به بالفعل بقوله (كالبائع والهبة)  
للموصي به ولو فاسدته تظهر وصرفه بذلك من جهة الوصية وفي معنى البيع والهبة الأصداق والاعتاق  
وجعله أجرة في جارة وعرض في خلع وإنما كان ذلك رجوعاً عنه نافذاً التصرف لمصادقته خالص ملكه  
والوصية تخليك عتق الموت فإن لم يبق في ملكه ما يقذفه الوصية بطلت كإلوهة الموصي به وبطلان الوصية  
بالحقيقة يد بالقبض للهويب والأقباض من الواهب للذهب لأنه لا تكون من إزالة الملك إلا حينئذ وقد  
أشار المصنف إلى ما يلحق بإزالة الملك فقال (أو تعرضه) أي تعرض الموصي (لرؤاه) أي زوال الملك الموصى  
به فالصدوق الأول مضاف إلى فاعله وإزالة معنى الغياب ناشئ عن التعرض فيكون أثره قد صور  
التعرض بقوله (بأن دبره أو كاسه) أي العبد الموصى به بأن قال للعبد الموصي به أنت بعد موتي أو قال  
له إن دفعت لي كدمان الدرهم في شهرين مثلاً في كل شهر منهما نصف الجعل مثل اختلافه حرفاً نادف ذلك  
على ما شرط عتق العبد وبطلت الوصية بمن حيث الوفاة بالشرط فلا ينافي في بطلانها من جهة أخرى وهي  
الكتابة لأنها سبب مستقل في بطلانها وكذلك إذا مات الموصي المذبح للعبد الموصى به عتق وبطلت الوصية  
فالتدبير أقوى من الوصية لأن فيه نشوء فإلى العتق بالموت ولأنه لا يحتاج إلى القبول بخلاف الوصية  
والكتابة مقيسة على التدبير يجتمع التوصل إلى العتق (أو دبره) ولو بلا قبول وبالأولى عدم القبض  
لأشعاره بقصد التعرض للبيع أنما عجز الرهن عن الوفاء لحق الرهن متعلق بالرهن (أو تعرضه) أي  
الموصي به (على البيع بالفعل) (أو وصي) الموصي (ببيعه) أي الموصي به بأن قال الموصي لشخص أو صديق  
بأن يبيع هذا العبد الموصى به فهذا الوصية بطل الوصية الأولى وتكون الوصية الثانية رجوعاً عن الأولى  
وفي بعض النسخ أو ذكر فيه أي البيع ولا حاجة إلى هذا الزيادة لأنها عين الوصية بالبيع فلذلك سقطت من  
بعض النسخ ومثل العرض على البيع في إبطال الوصية والرجوع عنها العرض على الهبة يجامع أن كلا

وأن وصي لعبد فقبل  
دفع إلى سيده وإن  
وصي ثم يرجع عن  
الوصية صرح الرجوع  
وبطلت الوصية  
وإزالة الملك فيه  
كالبائع والهبة أو  
تعرضه لرؤاه بأن  
دبره أو كاسه أو دبره  
أو عرضه على البيع  
أو وصي ببيعه

منها وسيلة الى الامر الذي يحصل بالرجوع (أو أزال اسمه) أي اسم الموصي به هذا ما وقع له مما يتعلق  
بالفعل غاية الامر أن هذا النوع فيه تفسير لاسم الموصي به وما قبله يبقى على حاله وقدمت الالف المصغرة ليرى  
اسم الموصي به بقوله (بان طيس التميمي) الموصي به وكذا اتخذ منه موقعا أو بذره في أرض للزراعة (أو بعن  
الديق) الموصي به وانما كان ذلك رجوعا عن الوصية لبطان اسم الموصي به قبل استحقاقه والوصية  
كانت متعلقة بهذا الاسم فلما زال الاسم زال الاستحقاق لان الوصية لا تملك الا بعد الموت فلو كان الوصي  
يأقبل على قصده لاول لاستدام الموصي به على حاله وهذه التصرفات مشعره بالصرف عن الموصي به فان  
الخطبة تلحن والديق يهين للأكل والاستلام (أو نسي الغزل) الموصي به ومثله غزل القطن الذي وصي  
به لاشعار ذلك بالاعراض عن الوصية والصرف عنها الى غيرها كإمارة وقطع الثوب الذي وصي به بمصاوبناؤه  
وغیره بأرض وصي بها فكل واحد من هذه المذكورات مشعر بالاعراض عن الوصية والصرف عنها  
(أو خطبه) أي الموصي به (انما كان معينا غيره) ولو كانا وجود من الموصي به كان خطبا برأ أدون يبرأ على منه  
أو خطبه يبرأ أدون منه لانه أخرجه بذلك عن امكان التسليم وخطبه صبرة وصي بصاع منها باجود منها  
لانه أحدث زيادته تناولها الوصية بخلاف ما لو خطبه بتمثلها لانه لازمة أو بأدون منها لانه كالتعصيب بقوله  
(رجوع) هو خبر عن قوله وأزاله الملك الخ أي كل واحد من المذكورات رجوع عن الوصية (وان مات  
الموصي له قبل موت الموصي) أو معه (بطلت) الوصية لانها ليست لازمة ولا آيلة الى الرجوع (وان مات  
الموصي له بعده) أي بعد موت الموصي (وقبل القبول) أي قبول الموصي له (فلو ارثه بقوله) أي الوصية  
(ورثها) كالشقة فكان الوارث يث المال فالقبول بالارث والارث هو الامام (تنبيه) ملك الموصي له العين  
للموصي به الذي ليس باعتقاد بعد موت الموصي وقبل القبول موقوفان قبل بان آله ملكه بلوث وان رد  
بان آله للوارث وتنبيه في الوقت القواندا لمخالفة من الموصي به كغرة وكسب والمؤنة ولوفطرة ويطلب  
موصي له أي يطلبه الوارث أو الرقيق الموصي به أو القائم مقامهما من ولى وصي بها بالموثقة ان توقف  
في قبوله وورثان أراد خلاص ردا ما لو أوصي باعتاق فالملك فيه للوارث الى اعتاقه فالموثة عليه والله اعلم

أو أزال اسمه بان طيس  
التميم أو بعن الدقيق  
أو نسي الغزل أو  
خطبه انما كان معينا  
بغير رجوع وان مات  
الموصي له قبل الموصي  
بطلت وان مات بعده  
وقبل القبول فلوارثه  
قبولها

كتاب الفرائض

### كتاب الفرائض

أي مسائل قسمتها لوارث أي المسائل التي تقسم فيها الموارث كالسئلة التي تكون من غنية مثلا  
كزوجة وقت وعزم كالتي تكون من ستة فلس المراد بالفرائض الانصاف والفرائض جمع فرضة بمعنى  
مفروضة أي مفقودة وهذا هو المعنى اللغوي للفرائض وأما اصطلاحا ما هنا فهو نصيبه بقدر شرع للوارث  
وسميت مسائل قسمتها لوارث بالفرائض لسبقها من السهام المقدرة فغلبت أي الفرائض على التعصيب  
وسميت مسائل التعصيب بالفرائض تغليبها أي الفرائض عليها أي على مسائل التعصيب لغزولها  
وشرعها بسبب تقدير الشارع لها فاندفع ما يقال الاولي أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب لأن مسائل  
قسمتها لوارث شاملة له والاصل في كتاب الفرائض أي في موضعه وذكر مسائل قبل الاجماع أيات الموارث  
والاخبار أما الآيات فكثيرة فعلى ما يصحكم الله في أولادكم الخ وكثيرة تعالى وان كان رجل يورث ثلاثة  
أوامر أو ألع أو أم أو أخت أو غيرها من الموارث بالفرائض باهلها فليكن فلا ولى رجل ذكر وطفلة ذكر  
بعدد ذكر رجل دفع ما يورثهم ان المراد رجل ما قبل الصبي وهو غير مادل المراد ما قبل المرأة (تنبيه)  
قد وردت على تعلم علم الفرائض كحديث ابن مسعود هو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا  
الفرائض وعلموها الناس فاني امر ومقبوض وان هذا العلم سبق قبض وتطهر الفتن حتى يختلف الرجلان  
في الفريضة فلا يجدان من يفضل منهما صححه الحاكم وغيره وحسنه المتأخرون وروى ابن ماجه بسند  
حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض فانهم يرسدكم



وانها نصف العلم ولله اقل علم ينزع من أمي وقال بعض العلماء هو أفضل العلوم أي بعد أصول  
 الدين والمراد بالترفع الماخوذ من الحديث أن ثبت أهله لأنه ينزع من أهلها لوردي الحديث ان الله  
 لا يرفع العلم انتزاعا وانما يرفعه بموت العلماء وعلم الفرائض يحتاج الى معرفة الحساب ومعرفة  
 النسب وأما علم الفتوى فلا يحتاج اليه في علم الفرائض بان يعلم نصيب كل وارث من التركة ولما كانت  
 الفروض المقدرة تحتاج الى مقدمة بين المصنف ذلك بقوله (يبدأ من تركه الميت) وبجواب (عون  
 تجهيزه) من عن ماعمله وأجره مفصلة وكفنه وعن جنوط يوضع في الكفن وأجرة حامل وغير  
 ذلك لمخالط ماله الفصل من الصاوين والسدر ولوقال المصنف يبدأ من تركه الميت بمون تجهيزه  
 بمونه لكان أهم لان تجهيزه بمونه يشمل نفسه وغيره عن يجب عليه مؤنتهم ولو كان المون كالأول  
 اجتمع معه بمونه بأن مات هو ومات بمونه ولم تف تركته الا بأحدهما فالأوجه تقديم نفسه لتبين  
 بجزءه عن تجهيز غيره أو واجتمع مع مونه ومال ودفعه قدم من يخشى قصوره ثم لا بد من حرمة ثم الام  
 لان لهار جاعا ثم الأقرب فالأقرب قوله (ودفعه) يحتمل أنه معطوف على مؤن والمعنى يبدأ بدفعه ويحصل أنه  
 معطوف على تجهيزه لان دفعه مؤن من أجره من يحضر القبر وأجره من يمسسه وما يتبع ذلك من حشيش  
 يوضع على الجنازة وأذخر كذلك وهذا أظهر من الأول والمعنى يبدأ من تركه الميت بمون تجهيزه بمون دفعه  
 (قبل) الخراج (اليون) وفي نسخة بالافراد وفي ترجع الى نسخة الجمع يجعل الى الدين النفس (و) قبل  
 (الوصايا) قبل اعطاء الارث) والفرق المذكور في كلامه متعلق بالفعل السابق ولكن لمخالط الكلام  
 بين المتعلق والمتعلق صرح بتقبل الطرف في تنبيه المراتلز وجمعة مؤنة تجهيزها على الزوج وان كانت  
 مؤنرة وتعلم من كلام المصنف أن الدين مقدم على الوصية وان كانت الوصية مقدمة في كلام الله على  
 الدين ذكر الاحكام وانما قدم الله الوصية على الدين مع أن الدين مقدم عليها لكونها قرينة لتسليم الوارث  
 وأما الدين فنفس الورثة مطعون فاعطاه ودفعه لمصلحة لانه حق لازم والوصية قرينة من القربى يعامل  
 بها الوارث فلذلك قدمها الله في الذر فقط دون الحكم عساه بشأنها وما ذر كالمصنف من تقديم ما تقدم  
 على الدين مقيد بقوله (الا أن يتعلق بعين التركة) وذلك (كل تركه) أي كمال وجبت فيه لانه  
 كالمهرين بما يعني أن عين التركة صارت كلها في تعلق الزكاتها فلا يمكن أن تصرف بشئ من التركة  
 متعلقا قبل إخراج الزكاتها وقرض الكلام ان الزكاة وجبت عليه قبل الموت ثم مات ولم يفرجها وهذا  
 جرى على القول بان الزكاة تتعلق بعين وهو المذهب (و) كالأرهن) كان يرهن عسلا مثلا ثم مات فان  
 الدين متعلق بعين الرهن (و) كالأجاني) كان يحنى العبد بما وجب عليه ثم مات السيد فارتب الجناية  
 متعلق برقية العبد الجاني (و) كالمبيع اذا مات المشتري مقلبا بمنه ولم يتعلق به حق لازم ككتابة متعلق  
 حق فسخ البائع فان تعلق بالمبيع - حق لازم كالكتابة تقدم حيث لمون التجهيز وكذلك اذا تعلق بالتركة  
 حق الغرماء بسبب الجبر بالفسخ فلا يبدأ به بمقتضى بل عون التجهيز كانه في الرض من الاصحاب وقد نه  
 المصنف على أن الواقع بعد الامن المستثنان مقبضون بمقتضى فقال (فان حقوق هؤلاء) أي المذكورين  
 بعدا (لا تقدم على مؤنة التجهيز) تقدم (على الدين) وقد سبق الكلام على هذا العطف وكأقدم هذه  
 الحقوق المذكورة على مؤنة التجهيز بعد الموت تقدم على حاجته في حياته وانما المصنف بالكافي في قوله  
 كل تركه بعدد الرضايط ليعتد عدم انحصار صور في السنة كوراث والا فلا تناسب لذكر الرضايط لالانسان  
 بالمثل ليوضح الرضايط كالمعروف والمقرر عندهم في تعريف المال هو أنه شيء يذ كر لياض الرضايط أو  
 القاعده وقد علمت التمسك في ذكر الكاف ومن الصور التي لم تذكرها واقتضى ومات ولم يخلق سوى  
 ما اقتضى فلا يقتضى قرض يعالى المذهب أخذه بعينه ومنها وأصدقها عيناتم طلقها قبل الدخول وماتت

يبدأ من تركه  
 الميت بمون تجهيزه  
 ودفعه قبل الدين  
 والوصايا والارث الا  
 أن يتعلق بعين التركة  
 حق كل كذا والرهن  
 والجاني والمبيع  
 اذا مات المشتري  
 مقلبا فان حقوق  
 هؤلاء تقدم على مؤن  
 التجهيز وعلى الدين

وهي باقية فله نفقها ومنه أو أنفق المال المال القراض بعد الرجوع لميقن الا قدر حصه للعامل ومات ولم يترك سواء تمين للعامل ومنها ما لمات سيدا المكاتب ولم يترك الا قدر ما يجيبه بآؤه أى دفعه له الكتاب أو حطه عنه فتمين أن يدفع هذا المثل المكاتب حتى يستعين به على الحق (ثم بهذا) أى أى يعمدون التجهيز ان لم يتعلق بالتركه ما ذكر (تقضى دينه) المتعلقة بالدين من التركه فانها امره بدينه ان لم يمتد إلى حق عالمه غير ما لاقى في تقديم الدين على الوصايا بين الدين الذى يودى الله تعالى (ثم) بعد القضاء المذكور (تتقد) أى يخرج (وصاياه) من ثلث ما بقى بعد الدين ويكون التنفيذ المذكور قبل قسمه التركه على الورثه وما لاقى بالوصايا كذلك كحق على الموت وتبرع بخير من مرض الموت وهذا الترتيب موافق للحكم الشرعى فان قضاء الدين يعمدون التجهيز بتقديمه على تنفيذ الوصايا وان كان مخالفا لآية في تقديم الوصية في ذلك وقد اشترنا فيما تقدم الى نكتة تقديم الوصية في الذكر فى الآية (ثم) بعد تنفيذ الوصايا (تقسم تركه) أى المبت (بين ورثته) على ما يأتى من التفصيل والتركه ما يتركه المبت من مال أو ما يؤل إليه فان تارك خراوصا خلا أو نسب شبكة ووقع بعد موته فيها صد دخل في التركه وورثه مثل المال الخلق الماله حتى الخيار والشفعة وكذلك الاختصاصات التى ينتفع بها كالكلاب ولو واحد أو السرحين وجلد الميتة فقد صرح النووي في مجموعه فى باب البيع أن الكلاب تورث بلا خلاف وغير ذلك كذا فى كشاف والقصاص وقد اشار المصنف الى طرقة ضبط الورثه على سبيل التميز بين المذكور والاناث وهى أسهل من طريقة خلطهما والفرصين عاززان فى طريقة التميز عبارة متوسطة وعبار مختصرة وقد بين المصنف العبارتين ومن يرث من الرجال والنساء افرادا واجتماعا وقد بدأ المصنف الاول فقال (والوارثون من الرجال) المجمع على أنهن بالاختصار (عشرة) وبالبسط خمسة عشر فى مختصر يطلق ومن يسقط يزيد العدد بحسب التفصيل الا فى فان نظرت الى الاطلاق تجد العدد عشروا نظرت للتفصيل تجد خمسة عشر وصريح كلامه طرقت الاختصار حيث بينى العدد عليها قوله (الابن وابنه وان سفل) أى ابن الابن كان ابن ابن وهكذا فى التزول (وأبوه وان علا) أى اب الاب كآب أب وهكذا فى العلوى فهو غايه كما أن قوله وان سفل غاية فى التزول فالابن وابنه من أسفل النسب والاب وأبوه من أعلاه والاخ وما بعده من حواشى النسب فطريق الاختصار والمسط لا يختلف فى هؤلاء كفى الاخيرين وهما الزوج والمعتق وانما يختلف فى الاربعه المتوسطة فقوله (والاخ) المختصرون بعدونه واحدا وهل البسط بقصل فيه يزيد العدد بحسب التفصيل وقد اشار الى ذلك بقوله (شقيقا كان) الاخ (أو) كان منسوب (الاب أو) كان منسوب (الام) بمن اختصر جعل الاخ بانضمامه لمقلبه خامسا ومع التفصيل تكون الجمله تسعة لانه تقدم أربعة الابن وابنه والاب وأبوه والاخ الشقيق والاخ والاب والاخ لانه خمسة وكذا يقال فى قوله (وابن الاخ الشقيق أو) ابن الاخ (الاب والم الشقيق أو) الم (الاب) والم الشقيق هو أخ الابن أبه وأمه والم للاب هو أخ الابن أبه فقط فابن الاخ الشقيق هو السادس والم الشقيق هو السابع وابن الم هو الثامن والزوج والمولى المعتق تمام العشرة والخمسة السابقة تؤخذ من الاخ لاب والاخ لأم وابن الاخ لاب والم لاب وابن الم لاب (والزوج والمعتق) وقد مر أنهما لا يختلفان بعدا والاختصار والمسط فهذه جمل الوارثين من الرجال بطريق الاختصار وبطريق البسط (تتبعه) أى اتبعه الابن وابنه على الأب أو أبه مع ان الاب واباه مقدمان عليهما فى الزوج ولحقتهما فى الارث لان كلام الاب والجمله السدم مع كل منهما والاباى بعد ما أخذ كل من الابن وابنه هاتما يتلق بالرجال وقد اشار الى مقابلة فقال (والوارثات من النساء) المجمع على أنهن بالاختصار (سبع) وبالبسط عشرون قوله (البنت وخت الابن وان سفلت) وفى بعض النسخ وان سفل بالثد كرو وهذا التسعة أولى وان كانت الاولى هى فى المهر وفى الشرحين لراعى لان النازل هو ابن الابن

ثم بعد ذلك قضى  
دونه ثم تذلوصاياه  
ثم يقسم تركته بين  
ورثته والوارثين  
من الرجال عشرة  
الان واثبه وان مفل  
وايه وان علا والاخ  
شقيقا كان اولاب  
اولام وابن الاخ  
الشقيق أو اولاب  
والع الشقيق أو  
لاب والارح والعنق  
والوارثات من النساء  
سبع البت وفت  
الان وان سفلت

ولثلاثه منهم اثبات التام دخول بنت بنت الابن وذلك كبنات ابن ابن وهكذا في التزول كما مر وهما  
من أسفل النسب وقوله (والام) معطوف على البنت وهذه لثلاثه اتفقت فيها عبارة الاختصار  
والبسط لاختلافها (والجدة أم الام وأب الاب وان علت) أي الجدة الملتزمة على أم الام أو أم الاب فالوقال  
وان علت أي أم الام أو أم الاب كان أنسب لان الرجوع لثلاثه كما لا يخفى وعبارة غيره كشخ الاسلام وان علتنا  
والام والجدة من أعلى النسب (والأخت شقيقة كانت أو) كانت (لاب أو) كانت الأخت منسوبة  
(لام) فمن يختص بعد الجدة والأخت فثنتين فيضمان الى البنت وبنت الابن والام فتصير الجدة خمسة  
وساتين والزوجة والمعتقة فتصير الجدة سبعة ومن بسط طريق البسط فيعتنا الجدة من قبل الام والأخت  
من الام فتصير الجدة عشرة والأخت باقسامها من حواشي النسب (والزوجة والمعتقة) وتقدم أنا الثلاثة  
الاولى لم يختلف عبارة الاختصار والبسط فيها وكذلك الزوجة والمعتقة فانها لم يختلفا والمعتقة بكسر التاء  
اسم فاعل أي التي تمت بعق رقة ذلك المتعوق أو أختي فلم تعتقه لارث الولاء كما ساقى الكلام عليه ان  
شاء الله تعالى **في تبيينه** فلما اجمع المذكور فالوارث أب وابن وزوج لان غيرهم محجوب بغير الزوج ومستلهم  
من اثنى عشر ثلاثة لزوجة واثنان للاب والباقي للابن أو اجمع الاناث فالوارث بنت وبنت ابن وأخت  
لابن وبزوجة وسقطت الجدة بالام ذوات الولاء بالأخت المذكرة كما سقطت الأخت للاب وبالبنت  
الأخت للام ومساكن من اربعة وعشرين ثلاثة للزوجة واثنان للبنت وأربعة لكل من بنت الابن  
والام والباقي للأخت أو اجمع الممكن اجتماعهم ما من الصنفين فالوارث أب وابن وبنت وأحد  
زوجين أي الذكر ان كان الميت اثنى والا توأمان كان الميت ذكرا والمستلهم لاولى أصلها من اثنى عشر ونصف  
من ستة وثلاثين والثامنة من اربعة وعشرين ونصف من اثنى وسبعين اه شيخ الاسلام هذا حكم الاطراب  
من الوارثين والوارثات وأما حكمهم غير الوارثين وغير الوارثات فقد أشار اليه بقوله (وأما ذوى الارحام وهم)  
كل قريب غير المذكورين وان شئت فقل هم كل من ليس لفرض ولا عصبة وهم عشرة أصناف الاول  
(أولاد البنات) ذكورا كانوا أو إناثا (و) الثاني (بنو الاخوة للام) الثالث (أولاد الاخوات) كذلك  
أي ذكورا كانوا أو إناثا وقد أشار الى هذا العموم بقوله (وبنوهن) أي بنو الاخوة للام وبنو أولاد البنات  
وبنو أولاد الاخوات (وبناتهن) أي بنات أولاد البنات وبنات الاخوات الاناث فالاول للام ذكور  
والثاني للاناث وكلهم أو كلهن من ذوى الارحام (و) الرابع (بنات الاخوة) مطلقا أي أشقاء أولاد أولام  
(و) الخامس (بنات الاعمام) مطلقا سواء كان الاعمام أشقاء أولاد (و) السادس (العم للام) أي أخ الأب  
لامه فهو غير وارث (و) السابع (أولام) وان علا (و) الثامن (اخال) أي أخ الام (واخالة) وهي أخت  
الام (و) التاسع (العمة) وهي أخت الأب (و) العاشر (من أدنى بهم) ذكورا كانوا أو إناثا يدخل في هذا  
كله كل جدة ساقطة وهي التي تدعى بابي الام وقد ذكر المصنف جواب ما سبقوه (فلا يرثون عندنا) معاشر  
الشافعية (بطريق الاصالة) لما روي الحسن بن علي بن حماد عن اسناد من قوله صلى الله عليه وسلم في حق العمة واخالة  
ان لا ميراث لهما وما غفرهما مقدس عليه ما روي عنه صلى الله عليه وسلم ان الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية  
لوارث قال سليم ووجه الدلالة على عدم ارثهم عدم ذكرهم في القرآن واحتج البيهقي على عدم ارثهم بحديث  
جابر دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أن أمي بضقت فقلت اغارني كرامة فكيف المرأت فانزل الله  
تعالى آية القران ثم ضرب بعن عدم ارث ذوى الارحام فيما تقدم فقال (بل يرثون اذا قسدت المال)  
بان يمكن هالك امام أو كن لكنه غير منظم وعدم تنظيمه بعدم عدلته بان لم يعط كل ذي حق حقه  
وسبب صفة نورث ذوى الارحام قال القاضي حسين والتورث بالرحم تورث بالعصبة بتدليل انه راجع  
فيه القرب ويفضل فيه الذكوري الاتي ويجوز المنقرض منهم جميع المال وقد استفيل من كلام المصنف فيها

والام والجدة أم  
الام وأم الاب وان  
علت والأخت شقيقة  
كانت أو لاب وألام  
والزوجة والمعتقة  
وأما ذوى الارحام  
وهم أولاد البنات  
وبنوهن وبناتهن  
وبنات الاخوة وبنات  
الاعمام والعم للام  
وأولام واخال  
واخالة والعمة ومن  
أدنى بهم فلا يرثون  
عندنا بطريق الاصالة  
بل يرثون اذا قسدت  
ميت المال

تقدم من ذكر الوارثين من الرجال والوارثات من النساء ثلاث أسباب وهي مختصرة في ثلاثة وهي القرابة  
والنسك والولاء أو ما شاع من هذه إلى السبب الرابع وسبب في سببه في كلامه آخر الباب حيث قال فان لم  
يكن لليت آثار ولا ولادة عليه استقل ما له إلى بيت المال انما للسلين ثم ذكر ما نفعه فقال (وموانع الارث  
أربعة) أيضا والمراد به انذو جسد شخص فيه سبب الارث لكنما تصف بوصف مانع منه فلا يرث لوجود  
المانع المذكور في قوله (الاول) منها (القتل فن قتل مورثه لم يرثه) لما صحح من عبد البر بن قوله صلى الله  
عليه وسلم ليس للقاتل من الميراث شي وقال بعضهم وان كان في سنده مقال الا ان العلماء تنقوه بالمقول  
والمعنى في ذلك ان المورث انما للقاتل لم يؤمن من شخص وارثان بقتل مورثه تجهيلا للارث فاقضت المصلحة  
حرمانه وقد دعم المصنف في هذا الماتر بقوله (سواء قتله بحق كالقصاص) لانه يخفى القتل والترك فاذا قتل  
فقد يترتب قصد جلب الميراث (أو) قتل الامام مورثه (في الحد بالرجم) لاجل الزنا أو في محاربة للاطلاق  
السابق وقيل ان هذا الاوجب الحرمان لان الامام مورثه ويجوز عليه وقيل ان ثبت بالافراد فلا يجرم  
لانه غير منهم فالذي يرد اذ القارضة قالت الاصم المانع مطلقا لانه قاتل (أو) قتله (بغيره) أي غير الحق وغير  
الحد ثم عظم في هذا الغريب حيث قال (خطأ كان) القتل (أو) كان (عمدا) أو كان شبه عمد ثم عظم تبعيا آخر  
بقوله (مباشرة) كان ذلك القتل بان يشر قتله بنفسه كان يرث سيدا فأما ما مورثه (أو) كان القتل (سببا)  
فيه وقد تمثل المانع لهذا السبب بقوله (مثل أن يشهد) أي الوارث (عليه) أي على مورثه الذي قتل  
بسبب هذه الشهادة (بما وجب القصاص) هذا مماثل من أمثلة السبب وقد أشار إلى مثال آخر من أمثله  
أضافه قال (أو) مثل ان (حفر) أحد الورثة (بثرا وقع) أي المورث (فيها) أي في هذه البئر فقاتل فلا يرث  
الحافر ممن وقع في هذه الحفرة لان الحافر وان لم يشر القتل فقد تسبب فيه فكأنه مباشر وعود الضمير مؤثرا  
في قوله فيما على البئر المذكور لكونه بمعنى الحفرة فيجوز ذكر كبر الضمير باعتبار اللفظ وتأنيشه باعتبار المعنى  
ومثل حفر البئر المذكور ووضع الوارث بجر في الطريق فتعثر بمورثه وسواء قصد ذلك مصلحة كضرب  
الاب والمعلم والزوج فالتأديب أو لا (والحاصل انه) أي القاتل المذكور في هذه المسائل كلها (لا يرثه) أي  
المقتول (مضى كنهه) أي القاتل (مدخل في قتله أي طريق كان) من أنواع القتل المتقدمه سواء كان ذلك  
بالمباشرة أو بالسبب أو بالقصاص أو غير ذلك للضمير الترمذي وغيره بسند صحيح ليس للقاتل شي من الميراث  
ولتهمة استحصال قتله في بعض الصور كالقتل عمدا وسد الباب في الباقي كالقصاص والسبب ولان الآلات  
للوالد والقاتل قطعها وأما المقتول فقد يرث القاتل بان يجرحه أو يضربه ويموت هو أي القاتل قبله ومثل  
الاسباب المتقدمه ما لو سقي الوارث مورثه دواء أو ربط جرحه للعلاج فمات منه المانع (الثاني الكفر) بالافواحه  
وغدق عاصم على مفهوم هذا المانع فقال (فلا يرث مسلم من كافر ولا كافر من مسلم) وان أسلم قبل قسمة  
التركة للمانع ونسب الخصم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولا يرث على عدم الارث المذكور كوجهة  
نكاحنا باهم كالميراث النصارى بالشروط المخصوصة في بابها كما سبأ في ان شاع الله تعالى لان ذلك يرجع  
إلى شرفهم بقرابة خاتمهم أي بشر فون يتناسب نكاحنا باهم بخلاف الارث فإنه يرجع إلى الموالاة  
والنصرة ولا موالاة بيننا وبينهم ولا يرث أيضا على هذا الموالاة كافر عن زوجة حاملته فأسلمت ثم ولدت حيث  
يرثه والولاء مع أبا نكحنا باسلامه لانه كان محصيا ككافر بموت أبيه ومن ثم قال بعض المحققين ان لنا  
جدا دايك وهو الحامل ولو نطقه واستحسنه السبي قال الله مري وفيه نظر اذا جلد المالك بسبيحان ولا كان  
حيوانا ولا أصل حيوان فانطقة ليست جادا لانها أصل حيوان وأوجب بان الجدا يختلف باختلاف  
المواضع فالمراد به هنا ما ليس فيه روح فانطقة جلد هذا المعنى (ولا يرث الكافر الحربي الا من) الكافر  
(الاجري) سواء كالماتقي الدارين أو مختلفيها كزوم والهند ولا يرث الحربي من التني والمعاهد والمستامن

وموانع الارث أربعة  
الاول القتل فن قتل  
مورثه لم يرثه سواء  
قتله بحق كالقصاص  
أو في الحد بالرجم أو  
بغيره خطأ كان  
أو عسدا مباشرة  
كان أو سببا مثل ان  
يشهد عليه بما وجب  
القصاص أو يضرب  
بثرا وقع في الحفرة  
انه لا يرثه متى كان له  
مدخل في قتله بأي  
طريق كان الثاني  
الكفر فلا يرث مسلم  
من كافر ولا كافر من  
مسلم ولا يرث الكافر  
الحربي الا من الحربي

لما فيه من قطع الموالاة بينهم (وأما) الكافر (الذي والمعاهد والمستأن قيتوارثون) أي يرث (بعضهم من بعض) وأنا اختلفت ملاهم ودارهم) صك اليهودي من النصراني النصراني من الجوسي لأن الكفار على اختلاف فرقهم كالنفس الواحدة في معاداة المسلمين وقد قال تعالى لكم دينكم وفي ديننا شعير بان الكفر كلهمة واحدة وتصور أن يرث اليهودي من النصراني بالمولاة والنسب فبما كان أحد أبيهم يهوديا والآخر نصرانيا ما سكاخ أو وطء شبهة فانه يحسب بينهم ما بعد بلوغه كما قاله الرافعي قبل نكاح المشرك فلو مات يهودي ذي من أبناء أحد هاتهما والآخر نصراني ذي وآخر يهودي معاهد وآخر يهودي حر في المال بينهم سوى الأخير والحاصل أن جميع الميراث في البطلان كطلالة الواحدة كما قال تعالى فماذا بعد الحق إلا الضلال والولاية السابقة وهي لكم دينكم الخ أمر من هذه الآية في الدلالة على الميراث والميراث بالمال المذكور كونه محل سكاخهم (وأما) الكافر (المرد) ونحوه كيهودي نصر (فلارث) من أحد هاتين ليس بينهما وبين أحد الموالاة الذين لا هرتة دينا كان يقر عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل اليه (ولا يورث) أي لا يرثه أحد بل للعقود المذكورين ما له لبيت المال في قال الرافعي وكذا الحكم في المرتبة الثانية وهو الذي يحق الكفر وتقبل بالاسلام أي باظهاره بين الناس المانع (الثالث) من موانع الإرث (الرق) على ما ياتي (هاريق) ولومدبر أو مكنا (الارث) من أحد (ولا يورث) أي لا يرثه أحد لنفسه ولا لورثه للموت واللازم وهو المالك باطل وانما بطل اللازم المذكور بطل اللازم وهو المالك وهو المطلوب القول بأنه عيبك بغيره سيده فهو ملك غير مستقر فهو يهودي السيد إذا زال ملكه عن رقبته كما إذا عزم (ومن بعضه) (ولا يورث) من أحد أذ يورث لكان بعض المال الباقي وهو أجنبي عن الميت ولأنه ناقص يارث في الطلاق والنكاح والولاء فلم يرث كلتن (لكن) البعض المذكور (يورث) عنه (ب) سبب (ما جاعه) من الاموال (بعضه الحر) لتسام ملكه عليه ولا يورث سيده منه لاستيفاء حقه على كتبه يارثه ويحصل في ارث البعض المذكور البعض المذكور كونه ورثته ووجه ومعتق بعضه وقبل يسقط ما يملكه بغيره على مالك البعض والورثة بقدر رقبته فان كان نصفه راقصا نصف ذلك لورثته ونصفه ملكا بقية لان الموت حل جميع البدن والبدن ينقسم الرقبه ورة المانع (الرابع) من موانع الارث (استبهم) أي ابهام تاريخ (وقت) أي من (الموت) وفي عددها من الموانع خلاف فهم من عددها معا ومنهم من منع ذلك وقد قال ابن الهائم في شرح كلفته الموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور وما زاد عليها فاستبهم ما منعها من الاستبها في نفسها استبها الارث فيه بمعنى المانع بجماع منافاة كل الحكم وأطلق الثاني على الاول استبها تصريحية أصلية فظهر من هذا التقرير أن استبها الارث مع الاستبهم المذكور لانه مانع من بل استبها الشرط أي شرط الارث وقد أوضح المصنف هذا كمن الاستبهم المذكور بالتفريع فقال (فإذا مات متوارثان) كاثنتين شقيقتين معا (ب) سبب (عرقا أو) ما ماتا معا (هـ) جبار عليهما (ولم يعلم السابق منهما) وهذا صادق بالموت معا وصادق بالسبق ولكن لم يعلم عن السابق منهما وجواب إذا قوله (لم يرث) أحد هاتين (الآخر) شي لأن كل واحد منهما لم يتحقق حياته عند موت صاحبه فلا يرث منه كلتن إذا انفصل ميتا بعد موت مورثه ولا لولا ذلك لكانت كل واحد منهما من صاحبه فقد حكينا باننا بقينا أو ورثنا أو جسدنا فقط فيان الحكم وحيث قد قيل في حق كل واحد أنه لم يتحقق الآخر فيكون مال كل منهما مملوءا مثال آخر أخ وأخت غرقا وخلف الآخر زوجة فبنا فيجعل كان الآخر مات عن زوجة بنت لأخيه والأخت عن زوجة بنت لأخيه وبقي من الموانع الدور والحكم وهو أن يارث من يورث شخص علمه كالوفاة أو الأخت يارث لأخيه الميت فانه ثبت نفسه ولا يرث انما يورث لغيره من الأخت عن كونه مقر الان شرط صحة الاقرار كونه من جميع المال وانما بطل الاقرار بطل نسب وحيث لا يرث فأي ارثه الى عدم لورثه

وأما الذي والمعاهد  
المستأن قيتوارثون  
بعضهم من بعض  
وإن اختلفت ملاهم  
ودارهم وأما المرتد  
فلارث ولا يورث  
الثالث الرق فارق  
لا يرث ولا يورث ومن  
بعضه لا يرث لكن  
يورث بجماعه بعضه  
الحر الرابع استبهم  
وقت الموت فإذا مات  
متوارثان بغير أو  
هدم ولم يعلم السابق  
منهما لم يرث أحدهما  
من الآخر



(أو) مع عدم (ولداً له) أي لازوج وقوله (وارث) قيد فمخرجه غير الوارث كالقاتل والرقيد ذكر  
 كان كل من الولد وولد الابن أو أختي واحداً أو متعدد القول تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن  
 ولد وولد الأب لم يقسم على الولد ونحو تولد الولد ولدت فلا يحجب الزوج من الربع إلى الثمن لأنه غير  
 وارث فلا يرث به كالتقدم التنبيه عليه غير مرة (و) يفرض (لها الثمن مع) وجود (الولد أو) أومع وجود  
 (ولداً له) سواء كان كل منهما مائتها أو من غيرها القول تعالى فإن كان لهن ولد فلهن الثمن ولا يمين  
 تقسيم الولد وولد الابن بالوارث كما تقدم ولم يشيد منها اعتماداً على ما قبله والزوجة بالنساء قليلة جرت  
 على السنة وهي حسنة للفرق بين الذكور والمؤنث ولو قال المصنف ولها الثمن معهما لكانت مقتصرة  
 بتقديم ذكر الميراث على غيرها لا سيما لأنهم أظهر ما يوضح هذا حكم الزوجة المنفردة ما إذا كانت متعددة  
 فقد أشار إلى حكمها بقوله (ولزوجتين والثلاث والاربع) يحذف الثامن الثلاث والاربع لأن المعداد  
 وهو الزوجات مؤنث والبادواجور ومعلق مخوف خبر مقدم وقوله (مألاً واحدة) اسم موصول مبتدأ  
 مؤخر وقوله (من الربع والثمن) بيان والمعنى ما ثبت للزوجة الواحدة ثابت للزوجتين والاكثر منهما  
 حال كون ذلك الأكثر من ثمنها إلى الربع وقوله من الربع أي عند عدم الفرع الوارث وقوله والثمن أي  
 عند وجود مسواه كان ذكر أو أنثى منفرداً ومتعدداً وهذا يجمع عليه إلا أن المقدمة فأنما صرح بحقيقتها  
 (وأما الأب) يفرض (له السدس مع) وجود (الابن أو) مع وجود (ابن الابن) والواو بمعنى أو وكذا يستحقه  
 مع وجود البنت وبنت الابن لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد وأما  
 اقتصر المصنف هنا على الابن وابن الابن ولم يذكر البنت وبنت الابن مع أن حكمهما معاً كذلك لاقتصاره  
 على بيان الفرض فقط وأما مع البنت أو بنت الابن فله الفرض والتعصيب وهذا غير مردود أن كان الحكم  
 كذلك (فإن لم يكن معهما ابن ولا ابن بنت) أي الأب حينئذ (عصبه) أي بنفسه فقط أي فإما خذ جميع  
 المال إذا انفردا وما بقي بعد أصحاب الفروض فالأول كان مات الشخص عن أب فقط والثاني كان كان  
 معه صاحب فرض كزوجة أو أم أو أجدة فله الباقي بعد الفرض بالعصبة أما الأول فلأن الله تعالى جعل  
 للأخ جميع المال عند عدم الولد فالأب أولى فأن الأخ قد أدلى به أو الثاني فلقوله تعالى فإن لم يكن له ولد  
 وورثه أب أو أجدة فله الثلث فإضافه إلى الثلث المأمور خاص بالثالث فانتضى الظاهر أن ما بقي للاب فيكون  
 عصبه (كسباقي) الكلام عليه أن شاء الله تعالى فإن قبل لأشك أن حق الوالدين أعظم من حق الولدان  
 الله تعالى قرن طاعته بطاعته ما فقال تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً فإذا كان  
 كذلك فما الحكمة في أنه جعل نصيب الأولاد أكثر وأجابه الامام الرازي حيث قال الحكمة أن الوالدين ما بقي  
 من عمرهما إلا القليل أي غالباً فكان احتياجهم إلى المال قليلاً وأما الأولاد فهم في زمن الصبا فكان  
 احتياجهم إلى المال أكثر فظهر الفرق (وأما الأم) فهي صاحبة فرض ولها ثلاث مالات (أي حالة  
 يفرض (لها الثلث إذا لم يكن معها ولد ولا ولد ابن ذكر أو كان) الولد أو أنثى ولا يكون معها (انثان) فأكثر  
 (من الأخوة) لم يكن معها عدد من (الأخوات) قال تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أب أو أجدة فله الثلث  
 وقدم المصنف في الأخوة والأخوات بقوله (سواء كانوا) أي الأخوة أو كن أي الأخوات كلهم أو كلهن  
 (أشقاء) أي من الأب والأم (أو) كانوا كلهم منسويين أو منسويات (لأب) أي أخوة أو أخوات من الأب فقط  
 أي دون الأم وسواء كانوا كلهم ذكر أو أنثى أو أنثى فقط أو أنثى فقط أو أنثى فقط أو أنثى فقط  
 أخذها الثلث على عدم التعدد من الفريقين فاشترط ذكر الاثنين مع سائرهما بالجمع في قوله من الأخوة  
 والأخوات إلى أنه لا يشترط الجمع الصوري وهو ثلاثة فأكثر بل يتحقق بالأثنين كما هو اصطلاح الفريقين  
 (و) كذلك ترث الأم الثلث فيما (إذا لم تكن) واقعة (في مسألة زوج وأبوين) بالبيت فيها الزوجة (ولا)

أو ولداً له وارث  
 ولها الثمن مع الولد أو  
 ولداً له ولزوجتين  
 والثلاث والاربع  
 مألاً واحدة من  
 الربع والثمن وأما  
 الأب فله السدس  
 مع الابن وابن الابن  
 فإن لم يكن معهما ابن  
 ولا ابن بنت فهو  
 عصبه كما سبق  
 وأما الأم فله الثلث  
 إذا لم يكن معها ولد  
 ولا ولد ابن ذكر أو أنثى  
 ولا أنثى  
 من الأخوة والأخوات  
 سواء كانوا  
 أشقاء أو آباء وأبائهم  
 تكن في مسألة  
 زوج وأبوين ولا

واقعة أى لام في مسئلة (زوجة وأبو بن) وقد أشار المصنف الى محترزات القمود السابقة بقوله (فان كان معها) أى الام (وليد أو) كان معها (ولان) ذكرنا أى (أو) كان معها عدد (اثنتان) فاما كرمحال كونه غائبا من (الاخوة) من (الاخوات) يستدعى فرض (لها) أى اللام (السدس) في هذه الصور كلها لقوله تعالى فان كان له اخوة فلا لام للسدس والمراد بهما اثنتان فاما جاعا قبل اظهار ابن عباس اختلاف وهذه هي الحالة الثانية وأشار الى الحالة الثالثة فقال (وان كانت) أى الام واقعة (في مسئلة زوج وأبو بن أو) كانت واقعة في مسئلة (زوجة وأبو بن) يفرض (لها) أى اللام (ثلاث عاين) وهو واحد من ثلاثة وذلك (بعد فرض الزوج) والمبت فيها الزوج هو هي المسئلة الاولى (أو) بعد فرض (الزوجة) والمبت فيها الزوج هو هي المسئلة الثانية (والباقي) وهو اثنتان (للارب) والباقي هو النصف في هذه المسئلة وثلاث في الاولى في مسئلة موت الزوجة وإلى هذا أشار بقوله (فياخذ الزوج في الاولى) وهي ما اذا كان المبت الزوجة (النصف) وذلك على سبيل الفرض وانما أخذ النصف لانه لم يكن معه فرع وارث (و) يفرض (لها) أى اللام فيها (السدس) لانه ثلاث عاين والباقي وهو اثنتان للارب تقصيا (و) في المسئلة الثانية وهي ما اذا كان المبت فيها الزوج (أخذ الزوج الرابع) لانه لم يكن لغيره فرع وارث وهو واحد من أربعة (و) تأخذ (الام) فيها (الرابع) لانه ثلاث عاين وهو من ثلاثة وهذا يسمى ربما أيضا أى كما يسمى ثلثا (والباقي) اثنتان هما (للارب) تقصيا فالمسئلة الاولى من ستة لان فيها نصفها للزوج ونفرجه من اثنتين وفيها سدسها للام وهو من ستة ووجه كونه من ستة هو انظر بين الفرخين مخرج السدس ومخرج النصف ويخرج النصف ما داخل واذا كان كذلك فكتبتى بالاكثر كسرا وهو مخرج السدس فلذلك كانت من ستة فمأخذ الزوج النصف وهو ثلاثة كسرا وتأخذ الام ثلث الباقي وهو سدس في الحقيقة ويبنى اثنتان هما للارب كسرا والمسئلة الثانية من أربعة لان فيها ربعا للزوجة وهو من أربعة فمأخذ الزوج ربعا والربع وهو واحد من الاربع فمأخذ الام ثلث الباقي وهو واحد من الثلاثة الباقية فمأخذ الارب الباقي وهو اثنتان تقصيا وهاتان المسئلان تسميان بمسئلة لقراو بن لشهرهما انشبا لهما بالاكوكب الاغر وتلقيا بالعمريتين اقضاء عمرهما بما ذكره والفرقيتين لغريتهما (واما البنت المفردة) عن زوجها كليهما وعن فردجتها كأختها (يفرض (لها) حيث (النصف) لقوله تعالى وان كانت واحدة فلهما النصف وقيل أشار الى محترز المفردة بمعنى المفردة كها في بعض النسخ فقال (ولكن البنتين فصاعدا) أى فاكثر من مافهم ومنصوب بمحذوف على انه حال من فاعله أى ذهب السدس ساعدا أى زائدا على الاثنين يفرض لهما أولهن (الثلاثان) فهو فرع على أنه مبتدأ مؤخر والجار والمجرور خبر مقدم ودليل كلامه أنه صلى الله عليه وسلم أعطى ابني سعد بن الربيع الثلثين وحكى ابن المنذوفيه الاجماع وقيل ساعدا الاختين ومثل الاعراب المتقدم بمر ب قوله (ولبنت الابن فصاعدا) أى ان الجار والمجرور خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر وتقدم اعراب قوله فصاعدا وقوله (مع بنت الصلب المفردة) حال من بنت الابن أى حال كون بنت الابن مصاحبة لبنت الصلب وقوله (السدس) هو المبتدأ المؤخر عن الجار والمجرور وقوله مع بنت الصلب قصد فرث بنت الابن السدس وكذلك قوله المفردة وقوله (تلكه) (الثنتين) حال من السدس أى حال كون السدس مكمل لهما فلكل اسم مصدر لكل والمصدر التوكيد ودليل لارت البنات أو بنات الابن الثلثين قوله تعالى فان كن نسافوق اثنتين فلهن ثلثا من هذا فظاهر في الجمع حيث قال فان كن نسافوا أما البنات وبنات الابن فهما مقيستان في الاستدلال على الاختين في ارضهما الثلثين في قوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك هذا اذا قيل ان لفظ فوق أصلية وأما اذا قيل انها مقعمة أى زائدة فلا حاجة الى التفسير المذكور في ارض البنتين وبقي الابن على الاختين فانهما حينئذ داخلتان في قوله نسافا ويكون قوله اثنتين بدلا من قوله نسافا بدلا من كل ويكون المعنى فان كن نسافا اثنتين فاكسروا فنهيم

زوجة وأبو بن فان  
كان معها ولدا أو ولد  
ابن أو اثنتان من  
الاخوة والاخوات  
فلهما السدس وان  
كانت في مسئلة  
زوج وأبو بن أو  
زوجة وأبو بن فلهما  
ثلث عاين بعد فرض  
الزوج أو الزوجة  
والباقي للارب  
فياخذ الزوج في  
الاولى النصف ولها  
السدس وتأخذ  
الزوجة الربع والام  
الربع والباقي للارب  
واما البنت المفردة  
فلهما النصف والبنين  
فصاعدا للثلاث  
ولبنت الابن فصاعدا  
مع بنت الصلب  
المفردة السدس  
تلكه الثلثين



كلام المصنف أنه لو كان يتناصب فاكثراً لاشي الاحتمين بنات الابن في درجة واحدة فلو كان مع بنات  
الصلب بنات ابن وبنت ابن بن فالسبس للاولى فقط (وأما الاخت الفردة) قيد للاخترا من الاختين  
(الشقيقة) يفرض (لها النصف) والفردة هي المفردة عن أخيها أو عن أختها لقوله تعالى وله أخت فلها  
نصف ما تركه ونقل ابن الرمة الاجماع على ان المراد الشقيقة والاخت للاب وقد أشار المصنف إلى المحترز  
الفردة بقوله (وللاثنين فصاعدا الثلثان) لقوله تعالى فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان ولا يخفى عليك  
اعراب الجارو الجرو وما بعده من كونه خيراً مقدماً والثلثان مبتدأ مؤخر كما مر وتقدم أن صاعدا منصوب  
محذوف على أنه حال من فاعله أي فذهب العددها كونه صاعداً أي إذا تداعى المقصود المنطوق به (وان  
كانت) أي الاخت ليست شقيقة بل كانت (من الابوة) يفرض (لها) حينئذ (النصف) أيضاً بقيد  
الانفراد عما تقدم ولم يقيد هاهنا ذلك لعله مما تقدم بدليل محترزه المذكور بقوله (وللاثنين) من أختي  
الاب (فصاعدا الثلثان) ولو قال المصنف فيما تقدم وأما الاخت الفردة الشقيقة أو الاخت الفردة للاب  
ليكان أخصراً واستغنى عن قوله وان كانت من الاب والجدليل ارث الاختين الشقيقتين أو لاب الثلثين قوله  
تعالى فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان عمرته لثلاث في سبع أخوات جبار حين مرض ودا عن أرهن منه  
فدل على أن المراد منها أي الأخت للاختنا فأكروفاً أشار إلى بعض من يرث بالنصيب وهو العصة مع الغير  
فقال (والاخت من الاب فصاعداً) أي فأكثر منها حال كونها مستقرة (مع) الاخت (الشقيقة الفردة) أي  
المفردة عن بعضها (فلها) أي للاخت المند كوت حينئذ (السدس) لقيد المذكور وهو وانفرادها عن  
تقدم كره أي أنه يفرض لهما ان كانت واحدة أو لهن ان كن متعديتان اثنتين فأكثروا (تكملة للثلاثين)  
حال من السدس وهذا بطريق القياس على بنات الابن مع بنت الصلب ولو كانت الاخت أو الأخوات  
للا سبع الشقيقتين سقطت أو سقطت لانقسامها الثلثين ثم ان الجارو الجرو في قوله (والاخت) خبر  
مقدم وقوة مع الشقيقة حال من الاخت أي حال كونها منصوبة مع الشقيقة وقوله فلها جارو جرو خبر  
مقدم أيضاً عن قوله السدس والقاد المداخل على الجارو الجرو وهي مقدمة من تأخير وحقق الدخول على  
المبتدأ وتقدير الكلام فالسدس مفروض للاخت من الاب حال كونها منصوبة مع الاخت الشقيقة  
بشرط الانفراد المتقدم وفي هذا الاعراب قلافة من حيث أن الجارو الجرو وعن الثاني وأحد ما يغني  
عن الآخر ولو حذف المصنف الفاعل مع ما بعدهما من الجارو الجرو وكان أخصراً وأوضح وبصر المعنى  
فالسدس مستقر للاخت من الاب حال كونها منصوبة مع الاخت الشقيقة وهو في غاية الحسن  
والاختصار وهذا الفاء ليست تفرعية ولا واقعة في جواب بشرط ولا واقعة في خبر مبتدأ غام لأن شرط  
زيادتها في الخبر ان يكون المبتدأ عاماً وما هنا ليس كذلك وعلى هذا الاعراب الحاجة إلى تقدير في الكلام  
وما لا يحتاج إلى تقدير وتكلف أولى مما يحتاج إليه ما على كلام المصنف فيكون قوله (والاخت من الاب  
خيراً مقدماً والسدس مبتدأ مؤخر) كما تقدم ولها متعلق بما قبلها خبر والتقدير والسدس كائن لها كائن  
للاخت من الاب ولا يخفى ما فيه من التافه والقلقة كما مر ويمكن أن يعرب على غير هذا الوجه ولكن  
يكون فيه تكلف وهو أن يقال فلها متعلق محذوف والتقدير يفرض لها أي السدس وهو في  
كلام المصنف مبتدأ مؤخر عن قوله (والاخت من الاب) فاعل يفرض يعود على السدس المؤخر  
لنقلنا الفاء على هذا واقعة في جواب شرط مقدور والتقدير فإذا وجد هذا القيد يفرض لها السدس هذا  
مخلص من مظهره في أعراب هذا الجملة والله أعلم وقد ذكر المصنف مثالا لا يصح مع الغير بالنسبة للاختين مع  
البنات فقال (والأخوات الأشقاء) اثنتان فأكثر حال كونهن مستقرتان (مع البنات) اثنتين فأكثر  
والأخوات مبتدأ والخبر قوله (عصبة) قياس على الأخوة الأشقاء وروى البخاري أن ابن مسعود قال

وأما الاخت الفردة.  
الشقيقة فلها النصف  
وللاثنين فصاعداً  
الثلثان وان كانت  
من الأب فلها  
النصف وللاثنين  
فصاعداً الثلثان  
والأخت من الأب  
فصاعداً مع  
الشقيقة الفردة فلها  
السدس تكملة  
الثلثين والأخوات  
الأشقاء مع البنات  
عصبة

في بنت وبنت ابن وأخت أقضي فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن  
 السدس وللأخت الباقي وحكم الواحد والثنيتين من كل منهما حكم الجميع أي فالجميع ليس بقيد (فإن  
 فقدن) أي الأخوات الشقيقات (فالأخوات من الاب) يقين مقاهمهن في التعصيب المذكور أي حكم  
 الأخوات من الاب مع البنات أو بنات الابن كالأخوات الشقيقات معهن في التعصيب ولو قال من أول  
 الأمر والأخوات الشقيقات أولاب لاستغنى عن هذا التطويل لكن قصديه الانضاح لأمثالنا ونظم أن  
 المراد بالجميع ما فوق الواحد وما ذر ما المصنف من أن حكم الأخوات من الاب مع البنات حكم الأخوات  
 الشقيقات يكون بطريق القياس على الأخوة للاب أي فأنهم عصبه كالأخوة لاشقاء وقدمثل المصنف  
 لمصاحبة الأخوات الشقيقات البنات فقال (مثله) أي مثال وجود العصبه مع غيره بالنسبة للأخوات مع  
 البنات (بنت وأخت) لا يورن أولاب من الشخص عنهما فالمسئلة من اثنين لو جود مخرج النصف وكل  
 مسئلة فيها نصف وما بقى فهي من اثنين (البنت النصف) فرضا وهو واحد (والباقي) وأخذه (للأخت)  
 سواء كانت شقيقة أو لاب كأمه وقدر كرمثال آخر للعصبه المذكورة فقال (بنتان وأخت شقيقة وأخت من  
 الاب) مات الشخص عنهن فالمسئلة من ثلاثة لو جود مخرج الثلث (للبنين الثلثان) اثنين من ثلاثة هما  
 فرضهما (والباقي) وأخذه (للأخت) (الشقيقة) لأنها عصبه معهما (ولاشي الأخرى) وهي الأخت  
 للاب لأنها محجوبة بالشقيقة وهي أقوى منها وقد أضاف المصنف ثمانية للعصبه مع الغير لكن الأول المصعب  
 والمصعب واحد والثاني المصعب سبعة اسم الفاعل متعدد وهو البنات والمصعب بصيغة اسم المفعول  
 واحد وهي الشقيقة وقد فصل الانضاح بعد المثال ولم يفرغ المصنف من الفروض وذوهم من بعض  
 ما يتعلق بالتعصيب شرع في الكلام على أرثا لجدويان أو أحوا مع أصحاب الفروض والأخوة فقال (وأما  
 الجسد) فله أحوال (فتارة يكون معه أخوة وأخوات) سواء كانوا أشقاء أو أم أولاب والمراد بالجميع ما فوق الواحد  
 كأمه ليتجمل ما إذا كان معه واحد أو اثنين (وتارة لا) يكون معه ذلك (فإن لم يكنوا معه) فقد ذكر حكمه في هذه  
 الحالة بقوله (فه) أي الجسد (السدس) حينئذ (مع) وجود (الابن أو) مع وجود (ابن الابن) ومثل الذي كرفي  
 ذلك الاتي من البنت وبنت الابن قياسا على الاب في ذلك ولكن انما أراد المصنف الحالة التي لا يكون الجسد  
 فيه عصبه ويومع البنت وبنت الابن لعصوبته فإن يأخذ فرضه ثم يأخذ ما بقى بعد أصحاب الفروض (ومع  
 عدمهما) أي الابن وابن الابن (هو) أي الجسد يكون (عصبه) بنفسه فيأخذ التركة كلها إذا لم يوجد لغيره  
 أحد غيره وعند وجود البنت وبنت الابن يكون عاصبا وصاحب فرض كأمه (وإن كان معه أخوة  
 وأخوات) كلهم (أشقاء أو لاب) ففي هذا الجواب تفصيل أشرف الميقوله (فتارة يكون معهم) أي الأخوة  
 والأخوات (ذو) أي صاحب (فرض وتارة لا) يكون معهم ذلك وقد قرر على الشق الثاني على سبيل اللب  
 والشر المتشوش قوله (فإن لم يكن معهم ذو) أي صاحب (فرض فاسم الجسد) في هذا الحالة (الأخوة وعصبه)  
 أي الجسد (أنهم) أي الأخوة وهذه الأناث هن الأخوات وهذا التعصيب يسمى عصبه بالغير أي أن الثاني  
 ثلثا للذكر الثلثين ولو كانت الثاني متعددة فبأخذ الذكركدها وقدرهن مرتين لأنه في رتبة الأخوة  
 وأغايها قياس المذكور بعصب الأناث فيذكر (ما لم يتقصص ما يخصه بالمقامه) له اسم وبالله صيب لهن  
 (عن ثلث جميع المال) سواء سلوى الثلث أو زاد عليه ويستويان في ثلاث صور وضابطها أن  
 يكونوا أمثاله وقوله ما لم يتقصص يقتضي أنه في حالة الاستواء تعتبر المقامه ذنون الثلث والحال  
 أنه لا فرق في الحقيقة بينهما غاية الأمر أن الفرضين يرون العصب بالثلث أولى لكونه أسهل في العمل  
 وستأتي الصور الثلاث في كلامه (فإن نقص) أي ما يخصه ذلك عمداً كفقدين حكمه بقوله (فإنه  
 يفرض له) أي الجسد (الثلث) ولا يتقدم في هذه الحالة لأن الثلث خيرة (ويجعل الباقي) بعد إخراج

فإن فقدن فالأخوات  
 من الاب مثله بنت  
 وأخت للبنت النصف  
 والباقي للأخت  
 بنتان وأخت شقيقة  
 وأخت من الاب  
 للبنين الثلثان والباقي  
 للشقيقة ولاشي  
 للأخرى هو أم الجسد  
 فتارة يكون معه أخوة  
 وأخوات وتارة لا  
 فإن لم يكنوا معه فله  
 السدس مع الابن  
 أو ابن الابن ومع  
 عدمهما هو عصبه  
 وإن كان معه أخوة  
 وأخوات أشقاء أو  
 لاب فتارة يكون  
 معهم ذو فرض  
 وتارة لا فإن لم يكن  
 معهم ذو فرض فاسم  
 الجسد الأخوة  
 وعصب أناتهم ما لم  
 يتقصص ما يخصه  
 بالقسمة عن ثلث  
 جميع المال فإن  
 نقص فانه يفرض  
 له الثلث ويحصل  
 الباقي

الثالث (الأخوة والأخوات) ولا تقتصر صرنا أخذنا لحد الثالث في هذه وضابطها أن نبدأ على مثله وانما  
أخذنا الثالث حينئذ لأن الأم والجد إذا جمعا أخذنا لجدنا لما أخذناه الأم لأنها لا تأخذ إلا الثالث والأخوة  
لا تقتصرن إلا عن السدس فوجب أن لا يقتصر الجدة عن ضعف السدس وانما أخذنا أكثر الأمرين لأنه  
اجتمع فيه جهة الفرض والتعصيب فأعطينا ما خبره ما وقد صرح المصنف بقسمة الباقي بينهم فقال (لذكر  
مثل حظ الأنثيين) لأنهم يأخذونه بالعصبة مثله) أي مثال كون القاسمة أحسن للجد والخال أن نصيبه  
لن يقتصر بالقاسمة عن ثلث المال سواء زادت القاسمة أو ساءت وقد ذكر المصنف للقاسمة يشعرون بالأخوة  
عامة أمثلة فقال (أجدواخت) مات الرجل عنهما فالحمد بحسب أبيه والأخت برأس واحد فالأخت  
من ثلاثة على عدل رأس القاسمة تزيد على ثلث المال فهي خيرة من الثلث وهي منقصة فلها اثنتان  
والأخت واحد للذكر مثل حظ الأنثيين (أو) جد (واختان) مات الشخص عنهم فهي من أربعة على عدد  
الرأس أضافا أخذ اثنين ولكل واحدة من الأختين واحد ولو أخذنا لثالث لا أخذوا أحدا ويا (أو) جد  
(وثلاث) أخوات فهي من خمسة لأنهم أسين يضممان إلى ثلاث أخوات تصير إجماله خمسة فبأخذنا حين  
من خمسة ولكل واحدة من الثلاث خمس (أو) جد (وأربع) أخوات فهي من ستة للجد اثنتان ولكل واحدة  
من الأربع أخوات واحد (أو) جد (واحد) وهي من اثنين فلها واحد وللأخت واحد (أو) جد (وأخوان) فهي  
من ثلاثة للجد واحد ولكل واحد من الأخوين واحد والظاهر أن هذا المثال يصلح لأخذنا لثالث أيضا (أو)  
جد (وأخت) فهي من خمسة لأن الجدة برأسين والأخت كذلك والأخت برأس واحد فالإجمالية خمسة  
فللجد اثنتان وللأخت كذلك وللأخت واحد (أو) جد (وأختان) فهي من ستة للجد اثنتان ولكل  
واحدة من الأختين واحد وللأخت واحد فالإجمالية خمسة فتحصل من هذه الصور والمذكورة أن القاسمة في  
بعضها خبر للجد من أخذنا لثالث كما أشاره المصنف بقوله (في قسم) أي الجدة والأخوة والأخوات (في هذه  
الصور الغاية) أي لا في الكل وفي بعضها القاسمة والثالث سواء لا فرق فيها بين الجدة والأخت الواحدة  
والمتعددة سواء كانت الأخوات مع الذكر أو منفردات عنهم كما مر في ذكر الأمثلة السابقة في كلامه  
وتكون القاسمة للمذكر كونه (لذكر) لأن الأنثيين أي أن الجدة مع جنس الأنثاء الواحدة والمتعددات  
مثل ما لا تأتي كالأخوة معهن هذا حكمه إذا لم يكن معه ذكور وفيه وهو الشق الثاني التقديم وقد أشار إلى حكمه  
وهو ما إذا كان معه ذكور وهو الشق الأول بقوله (وإن كنتم مع ذكور) وفي نسخة (وإن كان معهم) نصير  
الجمع أي مع الجدة والأخوة وهي بمعنى الأولى لأن قوله ذكور في صافي بالأحد والمتعدد فرجع نسخة  
معهم إلى هذا النسخة وقد تقدم صاحب الفرض وهو من أبيه بالعصبة فقط وقد أشار المصنف إلى  
جواب الشرط بقوله (فرض لذي) أي صاحب (الفرض فرضه) وفي نسخة (لذي الفرض فرضه) فيكون  
الجد والجد والجد على هذا النسخة خبر مقدم وفرضه مبتدأ مؤخر أعلى هذا النسخة تكون جملة الجواب  
اسمية والفائدة دخل فيه حيث ذكر في نسخة المصنف وهي جملة ما ضويع لا يحتاج إلى القاء وهي أولى من  
الثانية لا حاجة لها إلى التقديم والتأخير ولا ياء القاء ولا يحتاج إلى أولى عما يحتاج كما هو معلوم ومعنى  
قوله فرض الخ فقد فهم معنى التقدير والجعل والفرض الآخر بمعنى التصديق المعنى أنه قد وجه له صاحب  
الفرض فرضه أي نصيبه (ثم) بعد أخذنا صاحب الفرض فرضه (يعطى الجدين الباقي) بهذا الفرض المذكور  
(الأوفر) أي لا حظ (له) وهو حاصل (من ثلاثة أشياء) وقد فصلها بقوله (أما) هو (القاسمة) أي بعد أخذ  
أصحاب الفرض حظها ونصيبها (أو) هو (ثلث ما بيني أو) هو (سبب جميع المال) أما القاسمة فمساواة  
أياهم وتزلة منزلة أو أو ماثلت ما بيني فلا نه لم يكن صاحب فرض لأخذنا لثالث جميع المال فاذن جئنا  
الفرض مستحقا أخذنا لثالث الباقي وأما السدس فإن النفع لا يقتصر على نفع السدس فالأخوة أولى

## للاخوة والاختوات

لذکر مثل حفظ

### الأشهر بمشاهدة

آخت آوو آختان آوو

## وثلاث أوو أريم

وَجَدُوا أَخَاهُمُ إِبْرَاهِيمَ يَكْفُلُ لَهُمْ فِي ذُرِّيَّتِهِ لَبَّى إِبْرَاهِيمَ بِكَلِمَاتٍ طَوَّاتٍ

أَوِاخْ وَأَخْتْ أَوِ

## أخروا ختان فمقاسم

هذه الصورة الثمانية

الذکر من قبل حفظ

## الاتمنى وان كان

معہ نو قرض

### فرض لذي القرض

فرضه شمیله علی ایلمد

من الباقي الاوقرة

من ثلاثة أشياء

## المقاسمة أو ثلث:

ماينق اوسسدش

جميع المال

(مثال) أي مثال ما إذا كان معدوق فرض وياخذ الحد الأوله بعد الباقي من المقابلة أو ثلث ما بقي أو سدس  
جميع المال وقد شرع المصنف في أمثلته على سبيل القسمة والتسوية الرب فقال (زوج ووجدوا) المسئلة  
من اثنين لوجود مخرج النصف فما أخذ الزوج نصفه وهو واحد فيبقى واحد على اثنين لا يقسم ويبيان  
في ضرب اثنين في اثنين باربعة فياخذ الزوج اثنين وبقى اثنين بن الحد والآخر لكل واحد منهما واحد منها  
فالأحسن له في هذا المثال (المقاسمة) لأنها (أخيرة) مثال آخر (بنتان وأخوان) شقيقان وأولاد (ووجد) في  
بعض النسخ سدس جميع المال أخيرة فيكون أصلهما من ستة لوجود مخرج السدس فليعدوا أحدهما من ستة  
وليبنتين الثلثان أربعة لكل واحد ثلثان يبقى واحد على اثنين لا يقسم في ضرب اثنين في أصل المسئلة  
فتقسم من اثني عشر فالجدة اثنان والبنات ثمانية واثنان الآخر من وعلى هذه النسخة شرح الجوزجى والى  
وقع شرحنا عليها أقل علاوة كلناهما صحيحة والاختصار بأولى من التطويل (١) وذلك فالمسئلة من ثلاثة لوجود  
مخرج الثلثين فبالثلثان وهما اثنان للبنين فيبقى واحد وهو لا يقسم بين الجد والآخرين في ضرب ثلاثة  
في ثلاثة فتسعة فليبنين الثلثان وهو ستة فيبقى ثلاثة فالجد ثلث ما بقي وهو واحد ولكل واحد من  
الآخرين واحد مثال آخر (بنتان وأب) ووجدوا أخوة ثلاثة فأكبرها السدس وهو واحد والجد السدس  
فأربعة للبنين ولكل واحدة ثلثان وللأم السدس وهو واحد والجد السدس أيضا وقد صرح المصنف بهذا  
فقال (للبنين الثلثان وللأم السدس والجد السدس) ولو عاقلنا كيعلم من التثليل أنه ذو فرض فيرجع إليه  
عند الضرورة (ونسقط الأخوة) أي لاستغرق ذوي الفروض التركة وفي بعض النسخ مثال زاد على هذه  
الإسئلة وهو زوجة وثلاثة فزوج واحد أصلهما من أربعة لوجود مخرج الربع فلزوج واحد وهو واحد  
من الأربع فالجد كورين في ثلاثة ثلثها واحد يأخذها الجد وهو أخيرة يبقى اثنان على ثلاثة أخوة لا يقسم  
ويبين في ضرب ثلاثة في أصل المسئلة وهي الأربعة فتقسم من الضرب ثمانية فلزوجة ثلاثة وبقي  
ربع الأربعة عشر والجد ثلث الباقي وهو ثلاثة من تسعة يبقى ستة تقسم على الأخوة فلكل واحد اثنان  
ومثال ما إذا لم يقض شيء بعد أخذ أصحاب الفروض حقوقها بنتان وأب وزوج ووجدت أصلهما من اثني عشر  
لوجود مخرج الربع فياخذ الزوج ربعها والبنين الثلثان ثمانية لكل واحدة أربعة وللأم اثنان فيعمل  
لها واحد ويعال الجد السدس وهو اثنان فتصير الجدة خمسة عشر وقد علفت تقسيمها على الورثة  
الجد كورين ومثال ما إذا فضل دون السدس بنتان وزوج ووجدت أصلهما من اثني عشر لوجود مخرج الربع  
فليبنين الثلثان وهو ثمانية لكل واحد منهما أربعة فزوج الربع ثلاثة فيبقى واحد وهو دون السدس  
فيعال له واحد فتكون المسئلة من ثلاثة عشر بالمول وقد علفت تقسيمها هذا حكم اجتماع الأخوة الأشقاء  
مع الجد وأما اجتماع الشقيقين فبعد أشار إلى المصنف بقوله (وان اجتمع معه) أي الجد (الأخوة الأشقاء  
والأخوة لأب) معاً والمزاد من الجمع ما زاد على الواحد كاعلم بما جاز في الجد على الأمرين أي الأكثر من  
ثلث المال والمقامة إذا لم يكن معهم ذو فرض ويجوز في الأمور الثلاثة أن كان معهم صاحب فرض كما إذا لم  
يكن معه إلا الجد السنتين وانما زاد هذا التقسيم لوجود تعدد الأخوة الأشقاء والأخوة لأب على الجد  
وان كانوا مجموعهم وقد أشار إلى هذا بقوله (فان الأشقاء عند المقاسمة) أي مقامتهم مع الجد (يعتدون  
للأخوة من الأب) أي بحسبهم عليه لأجل كثرة الأشخاص على الجد وان كانوا مجموعهم بالأشقاء كما  
قال الصدوق كلامه مبني على الحساب لا العدد يقال عدت المال بفتح حبة بالفتح وبابه نصر وكسب (ف)  
يعتد عليهم عليه (أخذون) أي الأشقاء (تصيرهم) أي نصيب الأخوة لأب فيهم بنهم لان الأخ الشقيق  
والأخ لأب بالنسبة إلى الجد سواء أفي بعد الأخ الشقيق إلا لأب على الجد وأخذ حصته فكان الأخوة  
يزيدون الأم من الثلث إلى السدس والأب يحجبهم ويأخذ ما من الأم فإزاً أن يحجبها عنه وارث وغير

منه الزوج ووجدوا  
المقاسمة أخيرة بنتان  
وأخوين ووجدت بنتان  
وأب ووجدوا أخوة  
البنين الثلثان وللأم  
السدس والجد  
السدس ونسقط  
الأخوة وإن اجتمع  
معه الأخوة الأشقاء  
والأخوة لأب فان  
الأشقاء عند المقاسمة  
يعتدون للأخوة من  
الأب ثم يأخذون  
نصيبهم

(١) قوله وذلك فالمسئلة  
كذلك في الأصل وإعرج  
أه مصححه

وارث فأنهم جميعاً من الثلث أخوان وارتان ومحبهما أب عند اجتماعهما معهما ومع الأم (مثاله) أي مثال اجتماع الفريقين (جد وأخ شقيق وأخ لاب) فالمستلزم ثلاثة على عدد الرؤس (الجد الثلث منها (و) يبقى (الثلاثان) وهما اثنان منها يكونان (للأخ الشقيق) فأحد الثلثين هو (الثلث الذي خصه بالقسمة) فأنهما (الثلث الذي هو نصيب الأخ من الأب) بسبب عدده على الجد وقد اختار الشيخ هنا طريقة الفرضين حيث عبر بالثلث فإنه استوى هذه الثلث (أ) وهذا منتهى على المقابلة ليه على جواز الأمرين إذ لا فرق في الحقيقة وإنما أخذنا الثلث من الأخ للاب (لأن الشقيق محببه) كما علم ذلك مما تقدم (فيعود نفعه) من الأخ للاب (إليه) أي الأخ والأخ الشقيق بسبب عدده على الجد بلا حاجة ليعود عليه هذا إذا كان الشقيق ذكر أو قد ذكر مقابله بقوله (فإن كان الشقيق أختاً) لست وقد صفاها بكونها (قردة) أي واحدة فقط وقد صرح بجواب الشرط بقوله (كل لها الأخ من الأب النصيب) أي أخذته بسبب إضمار الأخ معها أولاً لا أخذها من الشقيق لاختلافها وأخذت ثلثاً وأخذوا هذا المستلزم من خمسة على عبد الرؤس فأخذ الثلثين والأخت واحد والأخ للاب اثنين فأجله ما ذكرنا أخذ الجسد من والأخت سبها واحداً والأخ للاب سبهمين فبذلك على الأخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبقى في يد الأخ نصف فأمكنسرت على مخرج النصف بضرب اثنان وهما مخرج النصف في أصل المسئلة وهي خمسة فيحصل عشرة ومنها صاع فتعطي الأخت خمسة وهي نصف المشرى وأخذ الجد أربعة لأن اثنين في الأصل فهما مخرجوا في اثنين وهما مخرجوا إليهم فيحصل أربعة فالباقي من العشرة واحد يأخذ من الأخ من الأب لأنه عاصب والعاصب يأخذ ما بقي بعد أصحاب الفروض وذلك قال المصنف (والباقي) أي بعد أصحاب الفروض (له) أي للأخ من الأب بعد العمل السابق وقول المصنف والباقي له أي للأخ للاب أي إن أم يمكن أن يبقى أو شئ فإن لم يبق له شئ فيسقط كما هو معاصم لأنه عاصب وموصوفه جود زوجة وأم وأخت شقيقة وأخ للاب فالمستلزم من اثني عشر لوجود مخرج الربع ومخرج النصف من بين المخرجين توافق فرد أحد المخرجين إلى وقته ويضرب في كامل الأخر فتضرب ثلاث في أربعة وأربعة في ثلاثة فيحصل ما ذكرته على الزوجة الربع ثلاثة والأم السدس وهو اثنان فيضرب في خمسة لا يتقسم ويبين وأنجبهم إلى الأخ للاب والأخت الشقيقة لأن الجد رأسين وكذلك الأخ للاب رأسين أيضاً لأنه محبب على الجد وإن كان ساقوا السبعة لا يتقسم أن ثلاثة فتضرب في أصل المسئلة بستين فالزوجة له ثلاثة في الأصل تضرب في خمسة إلى هي عوا إليهم بخمسة عشر وهي ربع الستين وللأم السدس اثنان في خمسة عشرة وهي سبهم باقي خمسة وثلاثون تنقسم بين الجد والأخت والأخ للاب أن ثلاثة فيأخذ الجد أربعة عشر وهي ثلثها المخرج في واحد وعشرون وهي أقل من نصف الستين فتأخذوا لثاني للأخ المذكر كونه عاصباً ولم يبق له شئ لأن له نصفاً فاهو لم يبق (ولا يرضى للأخت) لعدم أم وهي الأخت الشقيقة والأخت للاب (مع الجد) وأعمال يرضى لها معه لأنه يعصها وذلك لا يكون (الأخ) مستلزم بل يقرب (لا كدريه) وجوبه على التكديز ما على زوجه من غيرها القواعد وقيل لتكديز قول العجاية في ما قبل لأن سائلها إسمها كدريه وقيل غير ذلك كدريه شيخ الإسلام في شرح الفصول (وهي) أي هذه المسئلة المتقدمة هذا الأب (زوج وأم وأخت شقيقة) أولاً فالمستلزم ستة لوجود مخرج السدس وقد نزع المصنف على هذا المخرج فقال (فلزوج النصف) ثلاثاً منها (ولأم الثلث) وهو اثنان منها أيضاً والجسد السدس) فأنجم خمسة وقوله (استغرق للاب) معناه غرق ولم يبق منه شئ والمغنى إن أصحاب الفروض من استغرقوا التركة فلم يبق من قبل منها شئ (و) الحال أنهم ليس هناك من محبب للأخت عن فرضها في تكميلها على الولي لا يلزم إلا ذلك قال (فتعزل السائلة) نصفها وهو نصيب الأخت فتنقسم المسئلة

مثاله جد وأخ شقيق  
وأخ للاب الجد الثلث  
والثلاثان الأخ الشقيق  
الثلث الذي خصه  
بالقسمة والثلث  
الذي هو نصيب الأخ  
من الأب لأن الشقيق  
يحبسه فعود نفعه  
إليه فإن كان الشقيق  
أختاً قردة لها  
الأخ من الأب النصف  
والباقي له ولا يرضى  
للأخت إلا في الكدريه  
وهي زوج وأم وجد  
وأخت شقيقة  
فلزوج النصف  
ولأم الثلث والجد  
السدس استغرق  
الباقي وليس هناك  
من محبب للأخت  
عن فرضها فتعزل  
السائلة وتضرب  
الأخت فتقسم

(أ) قوله استوى  
هناك الثلث هكذا  
في الأصل ولعل  
الناصح أسقط أحد  
المستويين وهو  
المقاسم كما هو ظاهر  
اه متحبه





كاتب بقيد انفرادي وقدم انه انما تعدد الاخ للام ثمان فاكثرفهما اولهم الثلث مشتركة ولأخى التكلام على من يرث الفروض شرع في الكلام على من يحجب من أصحاب الفروض فقال

فصل في الحجب وهو من الأبواب المهمة في الفرائض وهو في اللغة المنع وفي الشرع منع من قام به

سبب الارث بالكلية أو من أوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان وهو قسمان حجب الشخص وحجب

بالوصف والثاني حجب نقصان وقد شرع المصنف في بيان فقال (لا يرث الا من مع الاعم) وجود (أربعة) أي

واحد منها أحدها (الولد) ثانيها (ولها لآخر ذكر) كان كل منهما (أو أنثى) ناشها ورثها بحجب الاخ للام

:(الابو) (الجد) فإذا وجدوا حجب هذه الاربعة حجب الاخ للام (ولا يرث الاخ الشقيق مع) وجود

(ثلاثة) من الورثة أي واحد منها أحدها (الابن) ثانيها (ابن الابن) ثالثها (الاب) فإذا وجدوا حجب

هذه الثلاثة حجب الاخ الشقيق (ولا يرث الا من مع الاعم) أي مع وجود واحد منها أحدها

وثانيها وثالثها (ولها لثلاثة) أي الذين تقدم ذكرهم وهم الابن وابن الابن والاب لأنهم يحجبون الشقيق فهو

أول (و) رابعها (الاخ الشقيق) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث حسنة الترمذي يرث الرجل أخاه لاسيه

وأمه دون أخيه لاسيه ولأنه أقوى لانه يلى بأصلين واختلاف يحجبها لولاء الاربعة - وكل واحد منهما يحجب

أصحاب الفروض المستغرة كاخت لاوين وزوج وصحبا أيضا بالترتيب الاخت الشقيقة هذا في الحواشي

وقد أشار إلى الفروض فقال (ولا يرث ابن ابن فسافلا) أي نازلا في النسب (مع الابن) وقد فسر المصنف قوله

فسافلا بقوله (ولاعم ابن ابن اقرب منه) أي لا يرث ابن ابن ابن مع وجود ابن اقرب منه وهكذا نازلا سواء

كان أباه أو جده لانه يلى به لانه عصب اقرب منه وذلك كبن ابن ابن ابن ويحجب أيضا باستغراق أصحاب

التركة الفروض كبنين وأبوين للبنين لثلاث ولكل من الابوين السدس فلا يرث ابن الابن (ولا يرث

الجدات كلهن من أي جهة كن) سواء كن من جهة أب أمهن جهة أم وسواء أذن بعض الاناث أو بعض

الذكور أو بعض الاناث التي تخص الله كوروهذا كما يحجب الاب كل من يرث بالاولاد قال الرافعي قال العلماء

كل الجدات يرثن السدس الذي تسقطه الام فإذا أخذته فلا يرثن وإن وقوة (مع وجود الام) فبقي عدم ارث

الجدات أي ان الجدات أم الام لا يرث مع وجود أم الميت فهي محجوبة بالام لأنهم أدلت الى الميت بواسطة

وهذا على قاعدة قولهم كل من أدلت الى الميت بواسطة حجبها تلك بواسطة (ولا يرث الجد هو أب الاب

(و) لا (الجد) التي هي (من جهة الاب مع وجود الاب) لادلائهم بانهم كذلك كل أحد يحجب أم نفسه

وابائهم ولا يحجب أم من هو دونه والاب والجد لا يحجبان الجد من جهة الام قرية كانت أم بعيدة الاجاء

(وانما استكتلت البنات) أو البنات لا يمتنع لیس يقيد أي إذا أخذنا أو أخذنا (الثلثين ليرث) حينئذ

(بنات) أو بنتا (ابن) نسبا لاستغراق أصحاب الفروض للثلثين وانما إذا أخذنا أو أخذنا السدس نسبا

الثلثين بشرط انفراد البنات وأما مع تعددها تسقط بنات الابن الواحدة والمتعددة (الا أن يكون في

درجتين) كخمس أو ابن عمهن (أو) يكون (أسفل منهن ذكر) كبن ابن ابن مع بنت ابن أو بنت ابن (فانه

بعضهن) أي يكون (قد كرم مثل حظ الاثنتين) ويسمى الاخ للبارك لانه لا يملك قط بنات الابن وقد

وضع المصنف الشرط الذي كور مع جوابه وما يستعمل من الاستنباط المثال فقال (مثاله) أي مثال حجب بنات

الابن مع أكثر من بنت (فكانت بنتان) مات عنهن الشخص المسألة من ثلاث فلو وجد خرج لثلاث

فالبنتين الثلثان وهذا ثمان منها فلكل واحدة واحد فبقي واحد فان كان معه ما عاصبت فهو له والا فبقي

عليها بالسوية وهو لا ينقسم على اثنين وبيان فبضرب اثنين في أصل المسألة وهي ثلاثة فيحصل ستة فيعطى

البنات الثلثين وهو أربعة لكل واحدة ثمان ويبقى ثمان لكل واحد فبقي واحد على طريق الردها بها

بالسوية وحينئذ (الشيء البت الابن) لبقوطها بالثلاث وقدره المستغنى عن الاستنباط المتقدم في قوله

فصل في الحجب

لا يرث الا من مع الاعم

أربعة الولد فولد الابن

ذكر أو أنثى والاب

والجد ولا يرث الاخ

الشقيق مع ثلاثة

الابن وابن الابن والاب

ولا يرث الاخ مع

الاب مع أربعة هؤلاء

الثلاثة والاخ

الشقيق ولا يرث

ابن ابن فسافلا مع

الابن ولا مع ابن ابن

اقرب منه ولا يرث

الجدات كلهن من

أي جهة كن مع وجود

الام ولا الجدات بالجد من

جهة الاب مع الاب

وإذا استكتلت البنات

الثلثين ليرث بنات

الابن الا أن يكون

في درجتين أو أسفل

منهن ذكرناه بعضهن

لذكر مثل حظ الاثنتين

مثاله ثمان وثنت

ابن لاشي لثلاث الابن



الآن يكون في ذمهما الخ قوله (فلو كان معهما) أي مع بنت الابن (ابن ابن) وهذا ما لم يكن في ذمهما  
وقد قبل لقوله أو أسفل بقوله (أو ابن ابن) أي أو كان مع بنت الابن ابن ابن وجوابه لو في ذم الثاني  
قوله (كان الباقي) حينئذ (لهما) نعصبا وقد فسروا بين كون الباقي لهما بقوله (لذلك كمثل حظ الاثنين)  
ولا يسلطن حينئذ لوجود العصب لهن أو لهما هذا حكم الفروع وأشار إلى حكم الماشي بقوله (وإذا استكمل  
الاخوات) أو الاختان (الاشقاء) أو الشقيقتان باخذ فرضهن أو فرضهما أعني (الثلاثين) وجواب إذا قوله  
(لم ترق الا اخوات) أو الاختان (من الاب) لسقوطهن أو سقوطه ما بالاشقاء كافي للبنت وبنت الابن وهنا  
لا يعصب الاخوات الا الاخ المساوي لهن مثله اختان لآوين وأخت لاب وابن أخ لاب فالحصة من ثلاثة  
لو يوجد مخرج الثلث فالبنتين الثلثان اثنتان من ثلاثة يبقى واحد لابن الاخ المذكر ولا شيء للاخت من الاب  
والفرق بينه وبين ابن الابن حيث يعصب عنه أن ابن الابن يعصب أخته فمعصية ابن الاخ لا يعصب  
أخته لانها لا ترق فلا يعصب عنه ذلك (ومن لا يرث) بحال (أصلا) كمن قام به مانع من الارث كالقاتل فإنه  
قام به مانع وهو القتل كالعدالة قام به مانع وهو الرق كالسكران فالحصة الكفر كاعلم مما مر في قام به مانع  
شرط جوابه قوله (لا يعصب أحدا) من الورثة عن ارثه بحسب حرمان الاجماع ولا يجب تقصص قياسا عليه  
فلو مات عن ابن رقيق وزوجة وأخ حرم لا يعصب الابن المذكر الا المذكر ولو لم تقصص فرض الزوجة بل  
لها الربع والاخ الباقي فالحصة من أربعة لو يوجد مخرج الربع فلزوجة الربع واحد من أربعة يبقى ثلاثة  
فهو الاخ المذكر ولو لا شيء لابن الرقيق لو جرد الملق من ارثه وهو الرق والزوجة لم تقصص عن ربعها  
لو جرد هذا الوارثين لعدم ارثه (ومن يرث) بان لم يقم به مانع من موانع الارث المتقدمة وذلك كالاخوة  
للأم كباقي في كلامه ثم استدل على قوله ومن يرث قوله (لكنه محجوب) أي بحسب حرمان لتقدم غيره عليه  
فن شرطه بجوابه قوله (لا يعصب غيره أيضا) أي كأن من لا يرث أصلا لا يعصب أحدا (بحسب حرمان)  
أي بان يحرم من الارث بالكلية أي بل يرث ولذلك أشار إليه بقوله (لكنه يعصب غيره بحسب تقصص)  
أي من أوفر الخلفين وقرأ قل لهما وذلك (مثل الاخوة من الأم) مع وجود (الأم) فانهم  
(لأبوين) لانهم محجوبون بالاب بحسب حرمان (و) مع ذلك هم (يعصبون الأم من الثلث إلى السدس)  
لانهم عديمون الاخوة وكل عديم منهم يحصيان الاكثر الاقل وان كانوا اخوة للأم وهم محجوبون بالاب  
بحسب حرمان كاعلم وقد شرع الصنف في بيان العول فقال (ومن زادت الفروض) أي أصحابها (على  
السهام) أي الانصبا بان يبق له واجب الفروض شيء من المسئلة أعليت أي المسئلة أي زيد في سهامها  
التي أن يبلغ المطلوب فلذلك قال (بالجزء) الزائد قليلا كذا ذلك الجزء ما وكثيرا وحينئذ يدخل التقصص على  
جميع الورثة بقدر فرضهم كايدخل التقصص على أرباب الدين عند ضبط التركة عن حقوقهم والعول  
ثابت باجماع العصاة في فرض عررضي ابته عنه وذلك (مثل مسئلة المأهله) من البهل وهو المعلن والمأقضى  
فيما عر ذلك خالفه ابن عباس بعدمه فعمل للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت ما بقى ولا عمل فقيل  
له الناس على خلاف رأيك فقال ان شأوا قلندع انما ماؤناهم ونسأناؤناهم ونأفئناؤناهم ونأفئناؤناهم ثم  
نبتل ففعل لعنة الله على الكاذبين فلذلك سميت بالمأهله وقد قيل انها أول فرضة عالت في الاسلام  
(وهي) أي هذه المسئلة المذكورة (زوج وأول وأخت شقيقة) ماتت المرأة عنهم فالمسئلة من ستة لو جرد  
مخرج النصف ومخرج الثلث فيضرب مخرج أحدهما في كامل الآخر فيحصل ستة وهي أصل المسئلة  
وقد بين تقسيمها بقوله (فلزوج النصف) لعدم الفرع الوارث (والأخت الشقيقة النصف) أيضا لعدم  
التعديدها الذي هو شرط في أخذها له وقوله (استغرق المال) معناه حصل الاستغراق أي ان أصحاب  
الفروض استوفوا بقسمه عليهم ولم يبق شيء (وبقيت الأم) وهي لا تعصب بحسب حرمان كالتعديدها

فلو كان معها ابن  
ابن أو ابن ابن كان  
الباقي لها وله لذلك  
مثل حظ الاثنين وإذا  
استكمل الاخوات  
الاشقاء الثلثين لم  
ترث الاخوات من  
الاب ومن لا يرث  
أصلا لا يعصب  
أحدا ومن يرث  
لكنه محجوب  
لا يعصب غيره أيضا  
بحسب حرمان لكنه  
يعصب غيره بحسب  
تقصص مثل الاخوة  
من الأم مع الأب والأم  
لا يرثون ويعصبون  
الأم من الثلث إلى  
السدس ومن زادت

الفروض على  
السهام أعليت  
بالجزء مثل مسئلة  
المأهله وهي زوج  
وأول وأخت شقيقة  
فلا زوج النصف  
والأخت الشقيقة  
النصف استغرق  
المال وبقيت الأم

(في فرض لها) حيث (الثالث فتعال) هذه المسئلة يفرض الام وهو الثالث فتلخ بالعول ثمانية فلذلك قال  
 (فتقسم) أي المسئلة (من ثمانية للزوج ثلاثة) عاثة (وللاخت ثلاثة) (واللام) الثالث (اثنان)  
 تنقص من نصيب الكل بقدر ربه لأن نسبة ما عالت به المسئلة إلى مبلغها بالعول الرب وقد أشار المصنف  
 إلى بعض أمثلة العول وهو هذه المسئلة ولم مسائل شي وقد تقدم لك نص به فلا عول ولا عاثة في علم أن أصول  
 المسائل سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وأثنا عشر وأربعة وعشرون وزاد المتأخرون أصليين  
 آخرين في مسائل الجدوالاخوة وما عاينة عشر وستة وثلاثون ثم إن هذه الاعداد قسمان تام وناقص  
 فالتام هو الذي إذا اجتمعت أجزاؤه الصحة كانت مثله أو أزيد وذلك كالسنة فإن لها نصفاً وثلاثاً وسدساً  
 فإذا جمعت هذه الأجزاء مجداً مساوية لتمام السدة فتقسم النصف وهو ثلاثة والثالث وهو اثنان  
 والسدس وهو واحد فالجميع ستة فهذا هو العدد التام ويسمى أيضاً بالعدد المساوي لأن الأجزاء مساوية  
 لأصل العدد وهو الستة ومثال ما إذا زادت أجزاؤه على عدده الاثنا عشر فإن لها سدساً ونصفاً ربعاً وثلاثاً فإذا  
 جمعتها زادت على أصل العدد فإذا جمعت السدس وهو اثنان والثالث وهو أربعة والنصف وهو ستة والرابع  
 وهو ثلاثة زادت هذه الأجزاء على أصل العدد وهو الاثنا عشر والناقص هو الذي لا تساويه أجزاؤه ومثاله  
 الاثنان فإن لها نصفاً فقط وهو واحد وهو ناقص عن الاثني وهما أصل العدد والثلثة ليس لها الاثالث  
 والاربعة لها اربع ونصف فالرابع واحد منها والنصف اثنان فالجميع ثلاثة تبقى ناقصة عن الاربعة  
 والناحية لها ربع وهو اثنان ونصف وهو أربعة وعشرون واحد منها فالجميع سبعة وهي ناقصة عن الثمانية  
 فالناقص لا يعول والتام هو الستة ونصفها وهو الاثنا عشر ونصف نصفها وهو الاربعة والعشرون هو  
 الذي يعول فالسنة تقول أربع مرات السبعة كزوج وأختين أصلهما من ستان فلها نصفان اثني  
 وثلاثين من ثلاثة وبينهما التباين فيضرب أحدهما بالتبني في كامل الآخر فيحصل ستون هي أصل المسئلة  
 فيعطى الزوج النصف ثلاثة ويبقى ثلاثة والاختان لهما أربعة وهي ثلثا الستة فتعال واحد فتصير الجلة  
 سبعة والى ثمانية كمال المصنف الذي ذكره في مسئلة المبالغة تقول إلى تسعة كمالو كان مع هؤلاء مخ  
 لام أي في صورة المبالغة فالأخ لأم السدس واحد فتصير الجلة تسعة بزيادة هذا السدس وتقول إلى عشرة  
 كمالو كان مع هؤلاء مخ لأم آخر لان لهما حيثما الثلث وهو اثنان من الستة العاثة لهما إلى الثمانية فتصير الجلة  
 بزيادة هذا الثلث الكاثر للاخوين لأم عشرة ومثي عالت الستة إلى غير السبعة فلا بد أن يكون الميت أنثى  
 بخلاف عولها إلى سبعة فقد يكون الميت ذكر أو قد يكون أنثى كالأخلف أما وأختين متبقيتين أو لأب  
 وأختين لأم والاثنا عشر تقول ثلاث مرات إلى ثلاثة عشر كزوج وأم وبنتين فهى من اثني عشر لو جود  
 مخرج الرب ومخرج الثلث وبينهما تباين فيضرب مخرج الرب في مخرج الثلث أربعة في ثلاثة أو ثلاثة  
 في أربعة فيحصل من ذلك اثنا عشر للزوج منها ثلاثة وهي الرب وللبنتين الثلثان ثمانية فيبقى واحد واللام  
 لها السدس فيعمل لهما واحد تأخذ اثني واحد من أصلها واحد عاثة لاقصارت الجلة ثلاثة عشر فهذا  
 العول والى خمسة عشر كمالو كان مع هؤلاء مخ لأم فيزاد اثنان أيضاً لانه السدس إذا انفرد وهو اثنان من  
 اثني عشر ولم يبق من الاثني عشر الا واحد فيعمل بثلاثة واحد للام واثنين للاخ لأم فتصير الجلة خمسة  
 عشر للزوج ثلاثة وللبنتين ثمانية واللام اثنان وللأخ لأم أيضاً كما تقدم والى سبعة عشر وهي  
 المسماة بالارامل وهي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وعنان شقيقات فالمسئلة أصلها من  
 اثني عشر بلا عول ومن سبعة عشر بالعول ففيه الرب للزوجات والسدس للبنتين وبين الأخريتين وأب  
 فيخرج السدس إلى ثلاثة ويضرب في مخرج الرب وهو أربعة فيحصل اثنا عشر أو تضرع بمخرج  
 الثلث في مخرج الرب كذلك فللبنتين السدس اثنان وللزوجات ثلاثة وللأرب أخوات لأم لهن

في فرض لها الثلث  
 فتعال فتقسم من  
 ثمانية للزوج ثلاثة  
 وللأخت ثلاثة  
 واللام اثنان

الثلاث أربعة فالمجموع تسعة وللشقيقات الثمانية الثلاثان ثمانية فتضم الثمانية إلى التسعة فتصير الجاهة سبعة عشر بماثلة فهذه صورة من صور عولها إلى السبعة عشر ولها صوراً أخرى تطلب من كتب القرائض وتقول الأربعة والعشرون مرة واحدة إلى سبعة وعشرين زوجة وبنين وأبوين فالسبعة من أربعة وعشرين لوجود مخرج النحر والسدس بينهما أو اقضي بغير مخرج النحر وهو ثمانية في نصف مخرج السدس وهو ثلاثة أو بالعكس فيحصل أربعة وعشرين فلبنتين الثلاثان ستة عشر وللأبوين السدسان وهو ثمانية لكل واحد أربعة ونخص إلى ثلاثة لزوجته فتقول المسئلة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين فتدعالت بقنها وليس لها أزدمن هذه المرو تسمى هذه بالنبرة لأن عبد الرضى اقله عنه مثل عنها وهو على المنبر قال أبو نوحاً لا صار عن المرأة تسعاً والله أعلم

### فصل في العصبات

وهي ثلاثة عصبية

بنفسه وعصبية بغيره

وعصبية مع غيره

والعصبية من يأخذ

جميع المال إذا

انفرد أو ما يفضل

عن صاحب القرض

إذا اجتمع معه فإن لم

يفضل عن صاحب

القرض شيء سقطت

العصبات وأقر بهم

الأبوين ثم ابن الأب وإن

سقط ثم الأب

ثم الجدوان علان

والأخ لأبوين ثم

للأب ثم ابن الأخ

للأبوين ثم ابن الأخ

للأب ثم الم ثم ابنته

ثم عم الأب ثم ابنته

وهكذا

**فصل في** (في) بيان ارث العصبات وترتيبهم وهي جمع عصبية ويسمى بها الواحد وجميع والمذكر والمؤنث كما قاله الطبري (وهي ثلاثة) أقسام (عصبية بنفسه) كذا ذكر (وعصبية بغيره) كلبت مع أخيه (وعصبية مع غيره) كالأخوات مع البنات أو بنات الابن أو كالأخت الواحدة مع من ذكر ولا فرق في الأخت بين الشقيقة وأولاد وقد أشار إلى القسم الأول بقوله (والعصبية) بنفسه هو (من يأخذ جميع المال إذا انفرد) عن صاحب القرض (أو) يأخذ (ما يفضل عن صاحب القرض إذا اجتمع) أي العاصب (معه) أي مع صاحب القرض فأخذ حيثما بقي بعد أخذ صاحب القرض نصيبه هنا انما فضل شيء عن صاحب نصيبه المقدرة ثم انما ذكر ما المصنف من أن العاصب هو من يأخذ المهر بيان لحكمه وليس نعر فلو احتاد الأثر الم دور فيكون معرفة كونه عاصباً متروكة على كونه حائراً ومعرفة كونه حائراً متروكة على معرفة كونه عاصباً وقد أشار المصنف إلى محتمل زوجه أو يأخذ ما يفضل بقوله (فإن لم يفضل عن صاحب القرض شيء سقطت العصبات) وجميع ليس بقيد ولو كان العاصب واحداً ونكح زوجاً وأم وولدت أم وعم فلا شيء للم والم دليل على أن حكم العصبية ما ذكره قوله تعالى إن امرؤ وهلك ليس له ولداً له أخت فله نصف ما ترك وهو ثم انما لم يكن لها ولد فورث الأخ عند عدم الولد جميع المال وقاض الباقي من العصبية عليه وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه ما ثبت القرائض فلا ولي رجل ذكر هذا حكم العاصب وأشار إلى ترتيب العصبية فقال (وأقر بهم) أي أقرب العصبات إلى الميت (الأبوين) لقوله تعالى ويصيةكم الله في أولادكم كذا ذكر مثل حظ الاثنين قبل أب ذكر الأولاد والعرب تبدأ بكر الأهم ولأنه تعالى أسقط تعصيب الأب بالولد بقوله ولا يورثه لسل واحد منهما السدس مما تركه إن كان له ولد وإذا سقط تعصيب الأب به من عدله أو لى (ثم ابن الأب وإن سفل) أي وإن نزل وإن كان بعيداً عن الميت ومنه ومنه ينفون كثيراً لأن حكمهم الابن مع الأب في سائر الأحكام فيكون كذلك في التعصيب (ثم) بعده (الأب) لأن الملبت بعض منه وثبت له الولد عليه بنفسه ولأن من عدله على مكان مقدماً عليه لقوله (ثم) بعده (الجد) أب الأب (وإن علا) في النسب كجد الجد وهكذا في العلو (و) بعده الجد (الأخ لأبوين) وهو الأخ الشقيق وهو مع الجد في درجة واحدة إذا اجتمعوا تقدم في الكلام على الجدوا الأخوة (ثم) بعده الأخ (للأب) وهو مع الجد في درجة واحدة أيضاً لم يكن أخ لأبوين (ثم) بعده (ابن الأخ لأبوين) وهو ابن الأخ الشقيق (ثم ابن الأخ للأب) لأن كلاهما مالان لا في الميت وإنما سقط بنوا الأخوة بالجد الأدنى كذلك يسقطون بالجد الأعلى ثم بنوا الأخوة لأبوين ثم بنوا الأخوة لأب (ثم) بعده ابن الأخ للأب (الم) لأبوين أي أخ الأب من أمه وأبيه وهو الم الشقيق (ثم ابنته) أي ابن الم لأبوين في كلامه أجل حيث أطلق الم ولم يبين أمه الشقيق أو غيره وكذلك الم للأب أي أخ الأب من أمه ثم ابنته فأنه لم يسمه أيضاً فكان عليه أن يذكر لأنه وارث (ثم) بعده الم المتقدم (عم الأب) أي عم أبيه لا عم الم (ثم) بعده (ابنته) أي ابن عم الأب (وهكذا) أي يقدم ابن عم الأب وإن سفل ولا يدل على عم الجد لأن فقد ابن عم الأب

وان سفل حتى لو كان ابن ابن ابن عم لاب قدم على عم الجد هذا اذا وجد لغير عصبان نسب على هذا  
 الترتيب المتقدم وقد اشار الى المفهوم بقوله (فان يكن له) أى البنت (عصبان نسب) أى عصبان نسب  
 الى الميت (فصصان الولاء) يرجع اليه عند فقد عصبان النسب وذلك بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره  
 وروى حمز سلا أنه صلى الله عليه وسلم قال الميراث للعصبة فان لم تكن فالولى المقت وقد فرغ المصنف على  
 عصبان الولاء فقال (فن عتق عليه عبد) أو أمة هو شامل لافواع العتق فلذلك فصله بقوله (اما باعناق) منه  
 أو من غيره عنه بانه والمعنى أن عتقه المذكور ناشئ عن الاعناق الذى هو المقتى المصدري أى بان ينجز مالك  
 الرقيق عتقه (أو) حصل العتق بواسطة (تدبير) بان قال مالك الرقيق أنت حر بعد موتى ثم مات المدبر  
 بصيغة اسم الفاعل وهو السيد (أو) حصل العتق بواسطة (كتابة) كان قال لعبد كاتبتك على مائة درهم  
 في شهرين في كل شهر تدفع لي خمسين منها فاذا أدبت ذلك ماتت حر فعتق العبد اعطاها ما حصل عليه عقد  
 النكاح (أو) حصل العتق بواسطة (استيلاد) كان أحبل السيد برة فولدت (منه) أى من سيدها فصارت  
 حيث ذمصة للعق موت السيد من رأس المال فلا يتخذها بيع ولا غريم من أنواع التصرفات (أو)  
 حصل العتق (بغير مذكر) كالتمليك بصفة (فولاه) أى فولاه العبد الذى عتق على سيدى جميع هذه الصور  
 حاصل (هـ) أى لسيد الذى كان سيادى عتقه وتخلصه من الرق الى الحرية أما نبوت الولاء فبما اذا بشر  
 العتق بنفسه وهى الصورة الاولى فلقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه انما الولاء لمن أعنت  
 وأما نبوته في باقى الصور فبالقياس عليه بجماع - صول العتق في كل (فأفادات) وفى نسخة فان مات والمعنى  
 واحداً لان كلاهما مفيد للتعلق وقوله (هذا العتق) أى الحر ن فاعل بقوله مات (و) الحال أنه (ليس له)  
 وارث (ذو) أى صاحب (فرض ولا وارث هو) عصبته بقوله (ورثه) حيثئذ (المعتق) له (الولاء) أى  
 بسببه جواب انما تقدم من الاجماع والحديث (فان كان المعتق) له (ميتاً) انتقل أى النجس وانصب  
 (الولاء الى عصباته) المتحصين بأنفسهم فان المتبادر عند إطلاق العصبية هم لا غيرهم من باقى اقسام  
 العصبية (دون سائر) أى باقى (الورثة) كالبن والاخت لان الولاء أضعف من النسب المتراخي وإذا  
 تراخي النسب نورث المذكورون الا انى كنى الم دون أخواتهم أى ودون العصبية بغيره أو مع غيره كما تقدم  
 وذلك كنيته مع عصبها واكتنه كذلك واكتنه مع بنته لانها ليست بعصبة بنفسها كما يقال في تبيين  
 (يقدّم) منهم الى الميت المعتق (الاقرب) اليه (فالاقرب) والقرب معتبر بيوم موت العتق وهذا  
 يجري (على الترتيب المتقدم) في النسب أى فيقدم ابن المعتق ثم ابن ابنة وان نزل ثم أبوه ثم جدوه وان علا  
 فلولاء العتق وخلفا بنين ثم مات أحدهما وخلفا بنات ثم مات العتق عنهما فلولاه لابن المعتق لان ابن  
 البعير شرط في عصبه المعتق أن يكون نوعي دين العتق عنه مونه فلو عتق مسلم كافراً ثم مات العتق  
 الكافر عن ابنين للعتق وأحدهما كافراً الآخر مسلماً فلولاه للعتق لولاه الكافر لانه على دين العتق والمسلم  
 ليس له شئ لانه مخالف لدين العتق والعكس بالعكس فلو عتق كافراً مسلماً ولان أحدهما  
 مسلماً والاخر كافراً ثم مات العتق المسلم عن هذين الولدين فلولاه للمسلم لانه على دين العتق وليس للكافر  
 شئ لمخالفته لدين العتق كما عتقت ثم استثنى المصنف من هذا الترتيب قوله (الآن الاخ) في باب النسب  
 (بشارك الجد هنا) أى في باب الابن بالولاء (الاخ يقدم على الجد) سواء كان الاخ شقيقاً أو لابن كذلاً لانه  
 مقدم عليه بشارك أى في هذا الباب بخلافه في الارث بالنسب فانه يسقط بالجد وانما كان الاخ هتاهم قد ماعلى  
 الجد لان تعصبيه يشبه تعصيب الابن لادلايه بالنسب لانه يشبه تعصيب الاب لادلايه بالانوة فلو  
 اجتمع الاب والابن قدم الابن وكان القياس أن يخفى مثل ذلك في النسب أى بان يقدم الابن على الاب لانه  
 صدمه عن ذلك الاجماع فصرف اليه الولاء فلذلك قدم الاخ هنا على الجد لانه لما علمه لان الابن مقدم على الاب

فان يكن له عصبان  
 نسب فعصبان الولاء  
 فن عتق عليه  
 عبد اما باعناق أو  
 تدبير أو كاه أو استيلاد  
 من له أو بغير مذكر  
 قولاه له فاذا مات  
 هذا العتق وليس له  
 ذو فرض ولا عصبية  
 ورثه المعتق بالولاء  
 فان كان الميت ميتاً  
 انتقل الولاء الى  
 عصبته دون سائر  
 الورثة يقدم الاقرب  
 فالاقرب على الترتيب  
 المتقدم الا ان الاخ  
 يشارك الجد وهذا  
 الاخ يقدم على الجد



لا تكلموا إلا فان كانت المال غنم متظلم لانه يصرف في غير محله (فان لم يكن) السلطان عادلا) كذا (رد  
 الفاضل) من التركة (على ذوى الفروض) من الورثة حال كونهم ثمانية (من غير الزوجين) الظاهر أن من  
 النافذة على الزوجين ثلاثة وغير منصوب على الحال وهي بمعنى مغاير وانما أولناها من هذا المعنى لاجل  
 الاشتقاق لاننا لم نل الا في معنى ذلك إما تحقيقاً أو تأويلاً وانما أخرج الزوجين عن برء عليهم لانهم  
 ليسا من الأتارب والاربع مخصص بهم وانما يكون الرد (على قدر فروضهم) ونسبتهم كالم ونبأ أصلها من ستة  
 واحد دلام وثلاثة لثبنت فترجع الى أربعة فتكون الاربع مأمول المسئلة ويقسم المال على الاربعة فكانها  
 من أربعة من أول الامر فلام الربع ولثبت ثلاثة ارباع ويرد عليهم ما فضل نسبة فرضهم ما هنا كله (ان  
 كان ثمناً) أى صاحب (فرض والا) أى عوان لم يكن صاحب فرض في المسئلة بان لم يولد وارث أصلاً  
 وجوابان المدعى في لاناثة ما أشار اليه بقوله (فصرف) المال حيثئذ (الى ذوى الارحام فقام كل  
 واحد منهم) أى من ذوى الارحام (مقام من يدعى به) وانما قدم رد على ذوى الارحام لان القرابة اقرب  
 لاستحقاق الفرض أولى لان الأتارب يأخذونه بطريق الارث وذوو الارحام أحد عشر وصفاً جاد  
 وجد تساقطان كلهم أم وأب أى أم وان عليها هذا صنف وأولاد بنات لصلب أولان من ذكور واناث وبنات  
 اخوة لابوين أولاب أولام وأولاد اخوات كذلك وبنو اخوة لام وعم لام أى أخ لأب لامة وبنات أعمام  
 لابوين أولاب أولام وأولام وبنات وأخوال وخالات ومن أدنى هؤلاء أى بعد الأول اذ يبق في الأول من  
 يدعى به لانه يشمل جميع الاحداد والجدات حيث قيل في شأنها ما وان عليها من اقرب من ذوى الارحام  
 المذكورين خارج جميع المال ذكرنا أنى وفى كيفية ارث ذوى الارحام مذهبنا أحد ما هو الاصح  
 مذهب أهل التنزيل وهوان ينزل كل واحد منهم منزلة من يدعى به والى هذا إشارة فيما تقدم بقوله في مقام  
 الخ وقد قدر على بقوله (فيجعل ولد البنات) سواء كن بنات صلب أو بنات ثاب (و) يجعل (ولاد اخوات)  
 سواء كن شقيقات أو لأب أو لام (كما مهلتهم) فيكون أولاد البنات كالبنات وأولاد بنات الاب كبنات  
 الابن ويقدم منهن من سبق الى الوارث (و) يجعل (بنات الاخوة بنات الاعمام كما بناتهم) يجعل (أب  
 الام) أى الممنعن جهتها (و) يجعل (انثال) أى أخوال (و) يجعل (انثالة) أى أخت الام فقول  
 المصنف وأب الام مرفوع على النيابة عن الفعل التقدير بعد الاول وهو المفعول الاول وأشار الى المفعول  
 الثانى بقوله (كلام) فهو راجع الى المفعول الاول وهو النافذ عن الفاعل أى ان أب الام مثل الام وما  
 بعده مثله فيكون اباً لمار والجرور في محل نصب مفعولاً ثانياً ليعمل المذكورة بعد الوارث في المعطوف  
 والمعطوف عليه والمعنى ويجعل أب الام مثل الام أى ينزل منزلتها ويجعل النحال الذى هو أخ الام كالام  
 وانثالة التى هى أخت الام منزلة منثاله ايضاً فاذا انفرد كل واحد منهم أخذ المال فرضاً ورداً كما تأخذ الام  
 وانما جميع أب الام ونحال وانثالة فالملاب الام كالوامات الام (والام للام) مبتدأ (والنفة) كذلك  
 بطريق المعطف وقوله (كالات) هو الخبر عن المعطوف والمعطوف عليه والام هو أخ الأب المخصص من  
 أممقط لامن الابوين ويصح تقدير فعل بعد الوارث كسقي فمما قبله أى ويجعل الام للام الى آخر ما تقدم والامة  
 هى أخت الاب يعنى ان الام للام والامة منزلة الاب وليد كالمصنف مثلاً لذوى الارحام فى أنهم وفى  
 كسقيته ولند ك بعض أمثله توضيح المقام فى بنت بنت بنت بنات المال على الاول وهو مذهب أهل  
 التنزيل فيهما أرباعاً فى فرضا وداو وجهه أن بنت البنت تنزل منزلة ابنت بنت بنت بنت بنت الابن  
 تنزل منزلة بنت الابن فلهذا السلس فالمسئلة من ستة يبق بعد فرضها اثان يردان عليها باعتبار نصيبها  
 لبنت بنت الابن ربعها وهو نصف لان نسبة نصيبها وهو واحد لاربعة ربع ونسبت لبنت واحد ونصف  
 فيجعل الكسر على مخرج نصف فيضرب فى أصل المسئلة وهو ستة يحصل اثنا عشر لبنت البنت تسعة

فان لم يكن عادلا رد  
 الفاضل على ذوى  
 الفروض من غير  
 الزوجين على قدر  
 فروضهم ان كان ثمناً  
 فرض والا فيصرف  
 الى ذوى الارحام  
 فقام كل واحد  
 منهم مقام من يدعى به  
 فيحصل ولد البنات  
 وولد الاخوات  
 كلهم هم وبنات  
 الاخوة بنات الاعمام  
 كما بناتهم وأب الام  
 وانثال وانثالة كلام  
 والم للام والامة كالات

افرض اورداً وهي ثلاثة ارباع والاخرى ثلاثة فرضا وردا وهي ربع الاثنى عشر وترجع بالاختصار الى  
 ان يعقوب المال على المذهب الثاني وهو مذهب أهل القرابة كله بنت البنت لقرتها من البنت وفي بنت أخ  
 شقيقان كانت مفتردة أخذت المال كله وان كان معها أخت لأب فهي محجوبة بغيرها وان كانتا شقيقتين  
 أخذت المالين وفي أبي أم فهو كلام فانما انفردت أخذت المال كله وفي بنت ابن بنت وبنت بنت ابن المال  
 الثانية بانفاق المذهبين أما على مذهب أهل التزويل فلان بنت بنت الابن أقرب من بنت ابن بنت بنت وأما  
 على المذهب الآخر فلانه المعتبر عندنا سواء انفردت أو انفرد كل واحد من الملام والعمة أخذت المال  
 فرضا وردا وانما جمع ثلاث عمت متفرقات كان المال بينهما على خمسة للشقيقة ثلاثة وللعمة لأب واحد  
 وللملام واحد وقد أشار المصنف الى من يرث بالنصيب وأنه أقسام ثلاثة وقدم الكلام على ما قال (ولا  
 يرث بالنصيب أحد وشم) أي هذا العاصب (أقرب بعنقه) لقوله على أنه عليه وسلم أخفوا الفرائض  
 بأهلها فانما في ذلك رجل وفي رواية عصبه كرو قد فسر الأولى الواقف في الحديث الأقرب وقيل ما أخذ  
 من الأول وهو الأقرب بدعي كل فهو دليل لقول المصنف وتم أقرب من ذلك كالأخ الشقيق مع الأخ للاب  
 وكأب ابن بنت مع الابن وهكذا فانما الشقيق أقرب للبنت من الأب فهو الوارث دون ذلك الابن فهو أقرب من  
 ابن الابن فهو الوارث دونها أيضا وهذا القسم الأول من أقسام العصبية يسمى عصبية بنفسه وأشار الى  
 العصبية بالغري بقره (ولا يعصب أحد) من الورثة (أخته الا الابن) فانه يعصب أخته كما يعصب عمة في  
 كلامه (و) الا (ابن الابن) فانه يعصب من في درجته كان ابن وأخته وهي بنت ابن فانه يعصبه للذكر  
 مثل حظ الانثيين (و) الا (الأخ) فانه يعصب أخته وهذا يسمى عصبية بغيره وأشار الى حكمه بالتفرع  
 فقال (فانهم) أي هؤلاء المالكين كورين (يعصبون أخواتهم) ويكون الارث فيه (لذكر مثل حظ الانثيين)  
 يعني أن الذكر يأخذ قدر ما تأخذ الانثى مرنين أما الابن فلقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ  
 حظ الانثيين وأما ابن الابن فياقتضيان على الابن ان يرثه لابن ابن براديلان الابن بلا واسطة وأما اذا  
 دخل فيه وشبهه فلا حاجة الى القياس بان يراد منه الابن حقيقة أو مجازا فيكون الابن مستغلا في حقيقته  
 أو مجازا وأما الاخ سواء كان شقيقاً أو لأب فلقوله تعالى وان كانوا اخوة جلا لا فاعل ذلك كمثل حظ  
 الانثيين (ويعصب ابن الابن) زيادة على تعصبه لأخته وهي بنت الابن المساوية له وقوله (من يجازيه)  
 مفعول به للعلم قبله وقوله (من ينات عمه) بيان لمن فهو متعلق بمحذوف حال من من (و) كذلك (يعصب)  
 أي ابن الابن للذكر كور (من فوقه) فهو على نسق ما قبله في الاعراب فن مفعول به للفعل المذكور وقوله  
 (من عمة) حال أي متعلق بمحذوف هو في محل نصب على الحال من من والضمير المضاف اليه التلطف عائداً  
 على ابن الابن وعمة من أخوات أبيه كل يختلف شخص ولد ابن ذكر أو أنثى ويختلف لذلك ولد هو ابن ابن  
 ابن ثم عمت ولد الابن الأول وهو أخو الابن ويترك أخواته ولو لها بنه فهو لا ما أخوات عمت لهذا الولد  
 لانهم أخوات أبيه فهو يعصبهم وقوله (وبنات عم أبيه) مفعول على عمة فهو من جهة البيان السابق أما  
 تعصبه من يجازيه من بنات عمه فلا ين في درجته فأشبهن أخواته وأما ماته صميم من فوقه فلا يمكن  
 إسقاطه لانه عصبه كرو على قاعدة العاصب وهي أنه يسقط اذا استوفت أصحاب الفروض التركة وقبلا  
 يسقط فكيف يجوز حرمان من فوقه وكيف يفر بالبررات مع بعدهم فحينئذ يعصب من فوقه من  
 عمت أبيه ولو كان في درجته لم يفر بالارث أيضاً فمع قوله وهذا لا يعصب من هو أسفل منه ومثال  
 تعصبه أمهات أبيه يفر بخلف عمرا وخلفه هما أخوان وتلك بنات ولعمرو ولد ثم ماتت خالدة بناته وعن  
 ولدهم وفوقه البنات بنات عم ولد عمرو فهذا الولد المذكور يعصب بنات عم أبيه لذكر مثل حظ الانثيين  
 وهذا (انما يمكن لمن) أي لبنات عمه أو بنات عم أبيه انما كن جمعاً أولها انما كانت مفتردة (فرضه) هو

ولا يرث بالنصيب  
 أحد ثم أقرب منه  
 ولا يعصب أحد  
 أخته الا ابن وابن  
 الابن والاخ فانهم  
 يعصبون أخواتهم  
 للذكر مثل حظ  
 الانثيين ويعصب  
 ابن الابن من يجازيه  
 من بنات عمه  
 وبنات عم أبيه  
 انما يمكن لمن فرض

ولا يشارك عاصب  
ذا فرض الا في المشرقة  
وهي زوج وأم أو  
جدة أو ثائن فأكثر  
من الاخوة للام وأخ  
شقيق ط كذا للزوج  
النصف وللأم أو  
للجدة السدس  
وللاخوة للام الثلث  
ينازكها فيه الشقيق  
ومتى وجد في شخص  
جهن فرض وتصيب  
ورث بهما كابر عم  
هو زوج أو ابن عم هو  
أخ لأم

السدس والا فلا ينصبها أو يعصبها إن كان لها أولهن ماذ كره مثله بنت وبنت ابن وابن ابن لابن بنت  
الابن لأماعة فان كان ابن أخيها أو بنت عم أيمان كان ابن عمها فالنصف للبنت والسدس لبنت  
الابن والباقي لابن الابن لان المسئلة من ستة ونثال آخر بنت صلب مع بنت ابن وابن ابن ابن وبنت ابن ابن  
فالمسئلة من ستة أيضا فلبنت الصلب النصف ولبنت الابن السدس تكله الثلثين فبقي اثنتان بين ابن ابن  
الابن وبنت ابن الابن اثلاثا مثال آخر بنت ابن وبنت ابن وابن ابن وبنت ابن ابن فالمسئلة من ستة  
أيضا فلبنت الابن النصف ولبنت ابن الابن السدس معها تكله الثلثين فبقي اثنتان يأخذهما من ابن الابن  
ولا تثنى لبنت ابن ابن الابن لزوجها عنه لانه لا يعصب من تحته كإم (ولا يشارك عاصب ذا) أي صاحب  
(فرض) في مسئلة من المسائل (الافى) المسئلة (المشرقة) يفتح الراء المسئلة وقد تكسر وتسمى الحاربة  
للقول الاخوة لا يشاعرا جعل أبانا حاربا وتسمى بالحربة والجمية لقولهم أيضا جعل أبانا حاربا لم يفتح في الم أي  
البحر وتسمى المنيرة فوقع السؤال عنها على المبروقا أو التسمان أم واحدة (وهي زوج وأم أو جدة)  
عدد (اثنتان) فأكثر من الاخوة للام وأخ شقيق فأكثر فالمسئلة من ستة (للزوج والنصف وللأم والجدة  
السدس وللأخوة للام الثلث يشاركها) أي الأخوة للام (قيد) أي الثلث (الشقيق) فهو مرفوع على  
الفاعلة ليسا يشاركها وأنت الضمير في هذا الفعل وإن كان عائدا على الاخوة وهي مذكرة باعتبار ما رواه  
بالجماعة فصدق على العاصب الذي هو الأخ الشقيق أنه يشارك صاحب الفرض الذي هو الاخوة للام في  
فرضهم وجعلوا الاب كالعديم وكانهم كلهم من الام ولا يسقط الشقيق ووجهه انهما فرضت بهما  
من الابوين والاخوة من الام فورثا الصفة ان معا (ومتى وجد في شخص جهن فرض وتصيب) أي سببان  
كل منهما مقتضى الارث (ورث بهما) أي جهذين السبين وذلك (كأب عم هو زوج) فالزوج والنصف  
بازوجه والباقي بالتعصيب أي ماتت الزوجة عن زوجها هو ابن عمها (أو) كزبان عم هو أخ لأم أي  
ماتت المرأة عن ابن عمها هو أخوها من أمها كان تزوج بغيرها أفقأ في نفسها بنت ولزوجة المذكرة  
ولمن أخى زيدا فهذا الولدان عمها وأخوها من أمها بنت السدس بفرض أخوة الام والباقي بالتعصيب  
ولو بحيث أخذت بطهنتين ورثت بالآخرى ولو خلف بنتا وابن عم أحدهما أخ لأم لبنت النصف والباقي بين  
ابن عمها على الاصح ولو خلف أخ لأم هو ابن عمها شقيقا فله أخوة لأم السدس والباقي للشقيق ولو لم يكن  
يخمس أو مسلم يشبهه بنته فأولدها بنتا ثم ماتت الكبرى وخلفت الصغرى فهي بنتها وأختها من أبيها وقد  
علم عاصم أنا أننا لا نخت مع بنت عصبه ومع هذا تراث بالشبهة فقط لانها أقوى بسبب ذلك كونه ماقرا بين  
بورث بكل منهما عدا انفراد فورث بأقواهما ولم يورث بهما كالاخت للاب والام لا تراث النصف بأخت  
الاب والسدس بأختة الام بالجماع والله تعالى أعلم وأعلم أن المصنف لم يتكلم على ما يتعلق بتصحيح  
المسائل اذ وقع فيه الكسر على فرقة أو فرقتين أو ثلاثة أو أربعة ولم يتكلم أيضا على ميراث الفقود والجل  
واختفى المشكل ولم يتكلم على ما يتعلق بالنماضة وقصد بذلك الاختصار ونحن نتعرض لبعض ما ذكر  
فقل أول المسائل سبعة وهي اثنتان وثلاثون أربعة وستة وعشرون وأربعة وعشرون ومنها  
ما يعول كالسنة والاثني عشر والأربعة والعشرين ومنها ما لا يعول كالاثنتين والثلاثة والخمسة ولينذكر  
التي تقول فتقول المسئلة تقول الى السبعة نحو زوج وثلاث أخوات لابوين أصلها ستة نحو جد يخرج النصف  
وهو اثنتان ويخرج الثلث وهو ثلاثة وهما متباينان فرض بخرج أحدهما في مخرج الآخر فصل ماذكر  
للزوج والنصف ثلاثا تقول للاخوات لابوين الثلثان وهو أربعة وقد بقي من الستة بعد فرض الزوج ثلاثة فعاد  
بواحد على الثلاثة الباقية فتصير لأم أربعة تعطي للاخوات الثلاث فوقع الكسر على فريق واحد وهو  
الاخوات لآبنا أربعة غنى ثلاثة لا ينقسم ويباين في ضرب العدد للكسر عليهم وهو ثلاثة في المسئلة



بعولها فتبلغ أحد وعشرين الزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة ولكل أخت أربعة هذا المثال وقع المكسر فيه  
 على فريق واحد واحتجنا فيه لصريح رؤس الفريق المذكور في أصل المسئلة بعولها وقد لا يحتاج إلى  
 ضرب الرؤس فيه وذلك كما إذا خلف خمس جدات وخمس أخوات لام وخمس أعمام أصلها من ستة لوجود  
 مخرج السدس وهو الجداث الخمسة يباين عددنهم ولا أخوات الثلث سهمان يباين عددهم والباقي ثلاثة  
 للأعمام يباين عددهم فالرؤس كلها متماثلة فاضرب عدد رؤس إحدى الفرق وهو خمسة في أصل المسئلة وهو  
 ستة فتصمم من ثلاثين من ضرب إحدى الفرق وهو خمسة في ستة فالجدات لها من واحد خمسة وخمسة لكل  
 واحد منهم ولا أخوات لام سهمان في خمسة بعشر لكل واحد منهم ولا أعمام الباقي وهو خمسة عشر  
 لكل واحد ثلاثة ولو ضرب بنا فيها الرؤس بعضها في بعض ثم الحاصل في أصل المسئلة فحصلت من سبعائة  
 وخمسين وإذا كانت المسئلة تصح من عدد قليل فتخصها من عددا كثر منه خطأ في الصناعة الحسابية  
 وذلك كان وقع المكسر على فريق واحد وكلت السهام بباين رؤس الفريق المكسر عليه كام وخمسة  
 أعمام فاصلها ثلاثة لوجود مخرج الثلث فلازم واحد من الثلاثة فيبقى اثنان على خمسة لا ينقسم ويباين  
 فتضرب خمسة وهو عدد رؤس الأعمام في أصل المسئلة فتبلغ خمسة عشر لزام واحد في خمسة فتبقى  
 عشرة على الأعمام الخمسة لكل واحد اثنان هذا إذا كانت السهام مائة للرؤس فإن كانت توافق الرؤس  
 فأريد الفريق الموافق إلى وقعه واضرب في أصل المسئلة أن كان المكسر عليه مفر بقا يحصل المطلوب وذلك  
 كام وستة أعمام أصلها من ثلاثة لوجود مخرج الثلث فلازمهم واحد من ثلاثة منقسم عليها ويضل  
 سهمان على ستة لا ينقسم ووافق فترة الستة إلى وقفها وهو ثلاثة واضرب في أصل المسئلة وهو ثلاثة  
 فيحصل تسعة لزام واحد في ثلاثة يتلوا فيبقى ستة على ستة الأعمام لكل واحد واحد وتقول الستة أيضا  
 إلى غاية كزوج وأم وأختين لغيرها فالسلة من متلو جود مخرج السدس فلزوج النصف ثلاثة ولا أخنتين  
 الثلثان أربعة وقديني ثلاثة بعد فرض الزوج فعال واحد على الثلاثة الباقية للأختين لغير الأم ثم يعال  
 الواحد أيضا للام فتصير الجلة ثمانية وتعمل إلى تسعة كزوج وأم وثلاث أخوات متفرقات فالسلة  
 من ستة أيضا لوجود مخرج السدس فلزوج النصف ثلاثة وثلاث حقيقة من الثلاث أخوات المتفرقات  
 النصف أيضا فكلت الستة يعال ثلاثة للاخت للام واحد واحد للاخت لأب واحد وللام واحد واحد فهذه  
 تسعة وتعمل إلى عشرة كزوج وأختين لأم وأخت شقيقة وأخت لأب فهى من ستة لوجود مخرج  
 السدس وهو للاختين لأم مع الأخت الشقيقة فلزوج النصف ثلاثة واثنان للاختين لأم وللشقيقة  
 النصف ثلاثة أيضا ولاخت لأب واحد واحد وللام واحد واحد فبالجدة عشرة والاثنان عشرة تقول ثلاث ممرات  
 على وإلى الأفراد إلى ثلاثة عشر وإلى خمسة عشر وإلى سبعة عشر فتقول إلى ثلاثة عشر كبتين وأم وزوج  
 فلزوج الربع ثلاثة والبتين الثلثان غيبة فالجدة أحد عشر واثنان لأم لانهما السدس فاثان على  
 أحد عشر تصير الجدة ثلاثة عشر وتعمل إلى خمسة عشر كبتين وزوج وأبوين فالبنتين الثلثان غيبة  
 وللزوج ربع ثلاثة وللأبوين أربعة فالجدة خمسة عشر والسبعة عشر كزوج وأم وأولدين واخنتين  
 لغيرهما فلزوج ربع ثلاثة وللام السدس اثنان وأربعة لأم وأربعة لأم وغاية ثلاثين فالجدة تسعة  
 عشر وتعمل إلى أربعة والعشرون ممرات واحدة بينهما إلى سبعة وعشرين كل ربع بنات ابن وأربع جدات  
 وجدو ثلاث زوجيات فلا ربع بنات الابن الثلثان ستة عشر وللاربع جدات السدس وهو أربعة  
 وأربعة لجدو ثلاثة فلزوجيات الثلاث فالجدة تسعة وعشرون فعالت بنتها وهو ثلاثة فلزوجيات الثلاث  
 هذا ما يتعلق بالعلو وهو نقصان من الانصباء بزيادة في السهام وتقدم بعض أمثلة التصحيح فيما إذا وقع  
 الانكسار على منصف واحد من غير تطويل في الحساب ومثال ما وقع فيه الانكسار على منصفين من الزوجة

أن تقول مات الشخص عن اثني عشر رجلة واثني عشر عملاً المسئلة من ستة لوجود مخرج السدس  
فلعلنا السدس وهو من ستة وهو بيان عدد من الخمسة الباقية على اثني عشر عملاً تنقسم  
وبيان والصنفان ممتلآن فيضرب أحدهما وهو الاثناعشر في أصل المسئلة وهو ستة فيحصل اثنان  
وسبعون ومنها تصح سدس الاثناعشر لجدات لكل واحد قسم يقع ستون لاثني عشر عملاً لكل واحد  
خمس ومثال الانكسار على ثلاثة أصناف جدتان وثلاثة أخوت لأم وخمس أعمام فالمسئلة من ستة  
لوجود مخرج السدس فلجدتين السدس واحد على ما لا ينقسم وبيان واثان للاخوة لأم لا ينقسم  
وبيان أيضاً في ثلثة على خمسة لا ينقسم وبيان فالأصناف كلها متباينة فاضرب بعضها في بعض  
فكان ضرب خمسة الأعمام في ثلاثة الأخوة فيحصل خمسة عشر ثم ضرب الخمسة عشر في الجدتين يحصل  
ثلاثون ثم ضرب الثلاثين المتحصلة من الضرب في أصل المسئلة وهي ستة فيحصل مائة وعشرون ثلاثون  
لجدتين لكل واحدة خمسة عشر وستون للاخوة الثلاثة لكل واحد عشرون وللأعمام الخمسة تسعون  
لكل واحد منهم ثمانية عشر ومثال الانكسار على أربع فرق أربع زوجات وعشرون لأم الخمسة تسعون  
عشر أخالام وأربعة أعمام فاصلها الاثناعشر لوجود مخرج الربيع وهو أربعة ومخرج السدس وهو ستة  
ويشهما التوافق قدر الستة إلى وقفها وهو ثلاثة وضرب في الأربعة فيحصل ما ذكرنا وضرب الأربعة  
في الثلاثة فيحصل ما ذكرنا فافلز زوجات الأربع ثلاثة لا ينقسم عليهن وبيان والجدات السدس اثنان  
على ثمانية لا ينقسم ووافق وأربعة لستة عشر أخالام لا ينقسم ووافق قدر الثلاث جدات إلى وقفها  
أربع وكذلك الستة عشر تدل على ربعة أربع فز صمها أربع لثلاث الحفظونات فاضرب أربع  
في أصل المسئلة فيحصل ثمانية وأربعون فلزوجات ثلاثة في أربعة ياتي عشر لكل واحدة ثلاثة والجدات  
اثنان في أربعة ثمانية لكل واحد واحد وأربعة للاخوة الستة عشر في أربعة ستة عشر لكل  
واحد واحد ياتي اثناعشر للأعمام الأربعة لكل واحد ثلاثة وهذا الباب واسع جداً فقتصر على  
ما ذكرناه وهذا بعض ما يتعلق بأصول المسائل على سبيل الاختصار والله أعلم وأما يتعلق بمهمات المفقود  
والجمل والغني المشكل فنقول إذا مات إنسان وبعض ورثته مفقودان غاب عن وطنه أو أسر وطالب  
غيبه وجهل حاله فلا يدري أي هو أم ميت فالحكم فيه أن يقسم المال بين الحاضر بن على الأقل المتيقن  
وذلك بأن تقدر حياته وتنتظر فيها وتقدر موته وتنتظر فيه فنختلف نصيبه بموت المفقود أو حياته أعطى  
أقل النصيبين ومن لا يختلف نصيبه يعطاه في الحال كاملاً ومن يربث بتقدير دون تقدير لا يعطى شيئاً ولا  
يعطى لورثة المفقود حتى لا يحتمل حياته جلاليه في الكل ووقف الباقي إلى أن يظهر حاله أو يحكم فاض  
بموتها اجتهدا مثله مات الشخص وخلف ابنين أحدهما مفقود والآخر الحاضر النصف لا احتمال حياة  
المفقود ووقف النصف الآخر ولو خلفت زوجاً وأولاً أو أخاً وأولاً أو أماً أحدهما مفقود وللزوج  
النصف كاملاً وللأخ الحاضر السدس سواء كان شقيقاً أو أماً ولأم لم يعدم اختلاف نصيب الزوج ونصيب  
الأخ ولأم السدس لا احتمال حياة المفقود ووقف السدس الباقي فان ظهر المفقود حياً ساقط له وأميناً  
ففيولأم وإذا مات إنسان وخلف ورثة فهم غنثي مشكل بين الأشكال أي ظاهري فاعمل هو ومن معه  
من الورثة بالاضرم من كورما الغنثي وأوتته فاعطى كل واحد الأقل المتيقن جلاليه ووقف الباقي إلى  
اتضح حال المشكل فاعمل بحسبه أو إلى أن يسطمروا فلو مات عن ابن وولد غنثي مشكل فتقدير كورة  
الغنثي يكون المال بينه وبين الابن بالسوية لكل واحد منهما نصف المال وتقدير أوتته يكون الغنثي  
الثلاث والابن الثلثان فيقدر الغنثي في حق نفسه اثني فباخذ الثلث فقط ويقدر كرا في حق الابن فأخذ  
الابن النصف لانه متيقن به ووقف السدس الباقي بينهم حتى يتضح حال المشكل أو يسطمروا قال سبط

الماردين شارح الرحبة وعلم من مفهوم كلام المصنف أنه لو لم يختلف نصيب الخنثى أو لم يختلف نصيب  
 غيره عن معين الورثة يعطى نصيبه كملاله الأقل فالوختلف أو اختلفوا ولأدأ خنثى مشكلا كان له  
 السدس قرصا لا لا يختلف كورثه وأتوته وللشقيق الباقي ولو خلف بنتا أو ابنا أو بن أو ابلا أو بنتا  
 مشكلا فليتب النصف قرصا للخنثى الباقي تعصينا لأنه إما عصبة بنفسه أو عصبة مع غيره ولو خلف  
 زوجة أو ابلا أو بنتا خنثى مشكلا أو ابنا قلزوجة الثمن وللأد السدس لأن قرصها لا يختلف كورثه الخنثى  
 ولا ابنته والخنثى ثلث الباقي وللأبن نصف الباقي ووقف سدس الباقي منها خنثى كورثه تصح من  
 ثمانية أو ربعين ومثله أو ثلثه تصح من اثنين وسبعين والجامعة لهما مائة وأربعة وأربعون ثلثا أو ثلثا  
 ثلث الثمن للزوجة منها ثمانية عشر وللأد أربعة وعشرون والخنثى بتقدير أو ثلثه أربعة وثلاثون وللأبن  
 أحد وخمسون بتقدير كورثه الخنثى والموقوف بينهم سبعة عشر (تنبيه) فاقبل في إرث المفقود تعال في  
 إرث الحمل أي فوقه نصيب الحمل حتى يظهر حاله بانفصاله حيا أو ميتا وعدم انفصاله وبما يلحق الورثة  
 بالأشهر من تقدير عدم الحمل ووجوده وموته وحياته كورثه وأتوته وافراده وتعددته يعطى كل واحد  
 من الورثة اليقين ووقف الباقي إلى ظهور رسل الحمل مثله خلف زوجة حاملها بتقدير عدم الحمل  
 وانفصاله ميتا الربع ولها بتقدير انفصاله حيا كيف كان الثمن فتعطا ووقف الباقي فان ظهر الحمل ذكر  
 أو ذكر أو أنثى أو لم يولد كملته أو لهم على عدد رؤسهم إن تعضوا ذكر أو أنثى أو لا يولد كمل كل حظ الاثنين  
 وإن ظهر أنثى واحدة فلها النصف أو اثنين فأكثر فلها أولهن الثلثان والباقي لبيت المال المنتظم أو يرد  
 عليهن وهذا كله بشرط أن يفصل الحمل كله بسلامة مستقرة فالظاهر أن لأجل أو ظهر ميتا أو انفصل بضمه  
 وهو حي قبل قبل تمام انفصاله أو انفصل كله بحياة غير مستقرة لم ير شيئا في جميع هذه الصور ووجوده  
 كعلمه فكل للزوج الربع ويكون الباقي في هذه المسئلة لبيت المال المنتظم أو لنور رحمه ورسققة  
 المناخضة في اصطلاح الفرضين أن يكون شخص وقبل قسمته كنه موت أحد أو رثته فينبغي أن يقال فصح  
 مسئلة الميت الأول وأعرف سهام الميت الثاني من مسئلة الميت الأول وأعمل له مسئلة أخرى بأن يصح  
 مسئلة موثقه أو أقسم سهام هذا الميت الثاني من مسئلة الأول على مسئلة يعنى ما يخص من الميت  
 الأول يقسم على ورثته فان انقسمت هذه السهام على ورثته فالأمر واضح لانها لا تحتاج إلى عمل  
 مثله مات امرأه عن زوج وأم وعلم سهام الزوج عن ثلاثة بنين أو عن أبوين فمسئلة الميت الأول تصح  
 من أصلها ستة لو جرد مخرج النصف وهو اثنان ومخرج الثلث هو ثلاثة وينقسمان بين ضربا أحسن  
 المخرجين في كل ال آخر فيحصل ما ذكر قلزوج منها النصف وهو ثلاثة وللأد الثلث وهو اثنان فيبقى  
 واتخذ هو لم العاصب ومسئلة الميت الثاني من ثلاثة على عدد رؤس الورثة وهم ثلاثة بتبين هذا في الصورة  
 الأولى ومثلها الصورة الثانية وهي أن مات عن أبوين ووجه كونهما من ثلاثة لو جرد مخرج الثلث وهو الألام  
 وأما الأب فهو في كل ما عاصب ليس له فرض وسهام الزوج من المسئلة الأولى منقسمة على مسئلة خنثى  
 ضررتها ما في صورة البنين فلكل واحد سهم وفي صورة الأولين فللأد الثلث من ثلاثة وهو سهم الباقي  
 سهام فهمه للأب فصحت المناخضة من ستة فإذا لم تنقسم سهام الميت الثاني من الأول على مسئلة فاربع  
 إلى الوفاق بأن تنظر بين سهام الميت الثاني ومسئلته موافقة أو مباينة فلا يحتاجان كان بينهما موافقة  
 أي بان وافقت سهام مسئلة فتوقف مسئلة واضر نف في المسئلة السابقة التي هي مسئلة الميت الأول على  
 قاعدة ضرب الوفاق فالحاصل بعد الضرب أقسمه كما سأتى كيفية قسمته وإن لم يكن بين سهام الميت الثاني  
 من الميت الأول وبين مسئلته موافقة بأن تباينها ضربت مسئلته جميعها في المسئلة السابقة على قاعدة ضرب  
 الباينة وهو ضرب الكل في الكل فينبغي فصل في الحالين جميع المناخضة مثله والمسئلة الأولى وفي بيانها



اعتباراً بالتصحيح عشرة أو عارضها على مسئلتها وهي أربعة تجبدهم موافقة بالصف فاضرب نصف  
الأربعة وهو اثنتان في الثلاثين تحصل ستون ومنها تصح ثمان مائة عن عشرة بنين فخصهم بالم وهو عشرة  
باعتبار التصحيح واقسمها على مسئلة لكل واحد منهم واحد فتصحب المناصفة الجامعة للسائل الأربع كلها  
من ستين فاقسمها كما علمت فلو رثة الزوج ثلاثون لكل واحد منهم ستة ولو رثة الأم عشرة لكل واحد منهم  
خمس ولو رثة الم عشرة لكل واحد منهم سهم واحد ولطريق آخر في العمل بأن تقسم مسئلة المستأول  
وهي ستة على السائل الأربع فالزوج منها ثلاثة على مسئلته وهي خمسة تباينها فابن خمسة والأم  
اثنتان على مسئلتها وهي أربعة فواقفها بالنصف فردا الأربعة إلى نصفها اثنين وأربعتهما بالم وهو واحد على  
مسئلته وهي عشرة تباينها فابن العشرة فصارت المئتان خمسة واثنين وعشرة فجزهم بها عشرة  
للتداخل فاضرب في أصلها ستة تصحب من ستين الزوج من ستة ثلاثة في العشرة فله ثلاثون فاقسمها بين  
الخمس والأم اثنتان من ستة فاضربها في العشرة فلهما عشرين فاقسمها بين أخوات الأربع والم واحد من  
ستة في العشرة فله عشرة فاقسمها بين بنه فحصل لكل واحد من زوج والأم والم ما قدمناه وفي هذا  
القدر كفاية وبالجملة واجه واسع بعد انطباع الجاه ومقوم ومسطر في محله فلا حاجة إلى التظويل من هنا  
الباب واقفه أعلم

### كتاب النكاح

﴿كتاب النكاح﴾

من احتاج إلى  
النكاح من الرجال  
ووجد أهبة نديه  
ومن احتاج وفقد  
الاهبة نديه تركه  
ويكثر شهوته بما أضرم

هولقة الضم والوطء يطلق على العقد أيضاً قال الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري قال  
الإنهري أصل النكاح في كلام العرب الوطء وقيل للزوج نكاح أي على هذا الأصل لأنه سبب الوطء  
يقال نكح المطر الأرض ونكح الناس عنه أصلاً قال الواحدي وقال أبو القاسم الزجاجي النكاح في  
كلام العرب الوطء والعقد جميعاً قال وموضع نكاح على هذا الترتيب في كلام العرب الزوم الشيء  
الشيء إذا كاعله هذا كلام العرب الصحيح فإذا قالوا نكح فلان فلانة نكحها نكاحاً وتزوجها  
وقال أبو علي الفارسي فرق بين العرب بينهما فرة الطيفاً فإذا قالوا نكح فلانة نكحها أو أعتقه أو أداها وعقد  
عليها وإذا قالوا نكح امرأته أو زوجته لم يردوا إلا الوطء لأن ذلك أمرأته وزوجته يستغنى عن ذكر العقد  
قال الفراء العرب تقول نكح المرأة بضم النون بضعها وهو كناية عن الفرج فإذا قالوا نكحها أرادوا أصاب  
نكحها وهو فرجها وقيل ما يقال نكحها كناية عن ما ضاعها هذا آخر ما نقله الواحدي وقال ابن فارس  
والجوهري وغيرهما من أهل اللغة النكاح الوطء وقد يكون العقد ويقال نكحتها ونكحتني أي  
تزوجت ونكحت زوجته وهي نكحت أي ذات الزوج واستنكحها تزوجها بهذا كلام أهل اللغة وأما  
حقيقة النكاح عند الفقهاء ففيها ثلاثة أوجه أحدها بانكاحها القاضي حين من أعضائها في قطعته  
أعضائها حقيقة في العقد مجاز في الوطء وهذا هو الذي خصه القاضي أبو الطيب وأطلب في الاستدلال له  
وبقطع التولي وبغيره وبما قرآن والأحداث والسلف أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد وبه قال أبو  
حنيفة والثالث أنه حقيقة فيما بالاشترار وانما جعل على الوطء قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره من غير خي  
تزوجي عسلته والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء خبيراً تغيير  
تأكلوا أكثر وأرواه الشافعي بلا غاف في رواية ثنا كروا تناسلوا (من احتاج إلى النكاح) بمعنى التزوج  
تزوجته أو وطئها كونه (من الرجال) الخال (وهو) (وجد) أي من احتاج إلى (أهبة) كبر (أهبة) بضم الهمزة من  
مهور وكسوة فحصل التكنيد وتفقه موعوداً بمن قوله (نكاح) (له) أي لمن احتاج فحصل أنه يسواء  
كان مشتقاً بالعبادة أم لا (ومن احتاج) إليه (و) الخال أنه قد فقدا لأهبة) المذكورة (نكاح) (نكاح) (نكاح) (نكاح)  
شيء الإسلام فتركه أولى وهي مشعرة بعدم التدب (ويكثر) (المشتاق إليه) (شهوته) (ارشاداً بالصوم) (نكاح)



الحسنات التي تسببها الفاسد بالشجرة الفاسدة التي تلبس في مطاوع البحر (نسبية) أي طيبة تشبه بتغيرها  
 لنطقهم وما خالجهم وصحبه بل تكره بنت الزنا وبنت الفاسق قال الأديبي وشبهه أن يطرحهما القيطعة  
 ومن لا يعرف لها أب (ليست قرابة قريبة) لمن يزوج بها انتهى عن نكاح القرصة المذكرة يعني بأن  
 تكون الأجنبية أو ذات قرابة بعيدة والحكمة في ذلك ضعف الشهوة في القرصة فيجب الولد الخفيف والعدة  
 أولى من الأجنبية وذات القرابة القريبة هي التي تكون في أول درجات الخلو والعمومة كانت الخال ولخاللة  
 وبنت الم والممة فلا يرتزج على كرم الله وجهه، فاطمة لأنها بنت ابن عم فهي بعيدة ونكاحها أولى من  
 الأجنبية لا تتفاضل المعنى مع حنوز الرحم وتروجه صلى الله عليه وسلم بزغب بنت جحش مع كونها بنت  
 عمته لمصلحة حل نكاح زوجة النبي وهو زيد بن حارثة بن عبد الله العاص مع أنها بنت خالته أي  
 العاص بتقدير وقوعه بعد النبوة واقعة حال فعليه فاحتمل كونه لمصلحة بنته لمصلحة كذا صاحب البحر  
 والبيان أنا الشافعي نص على أنه ليس له أن لا يزوج من عشرته لأن الغالب حينئذ على الولد الحق فليعمل  
 فيه على عشرته إلا الدين **تنبيه** والاولى أن تكون في هذا الموضع روافدة العقل وحسنه الخلق وأن  
 لا تكون ذات ولد من غير الأمهلة وأن لا تكون طرية مهزلة انتهى عن نكاحها ومحل رعاية جميع  
 ما مر حيث لم يتوقف العفة على غير متصقة بها والانهي أولى قال الشيخ ابن حجر في شرح المنهاج  
 ولوقامت عليه تلك الصفات فالذي يظهر أنه تقدم ذات الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم الولادة  
 ثم النسب ثم البكارة ثم الجاهل ثم ما لمصلحة فيه بحسب اجتهاده انتهى والذي جزم به في شرح الارشاد تقدم  
 الولادة على العقل وشديد الأول عرض لمصلحة على ذوى الصلاح وليس أن ينزوي بالنكاح السقوصون  
 دية وانما يشاء عليه ان تصدق طاعة من مخوفة وولدها وأنها تكون العقد في المصداق يوم الجمعة  
 وأقول التاروق شول الوان يدخل فيه أيضا (واذا عزم) الرجل (على نكاح امرأة) فالسنة أن ينظر إلى  
 وجهها وكيفية ظهورها بظلال الوجه يدل على الجاهل والدين على خصم البدين وروى الترمذي عن  
 المغيرة أنه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انظر إليها فإنه أحرى أن يؤتمن منكأى يثوم  
 يشكأ أودة والافرة واما الترمذي وحسنه ويؤتمن بضم اليا معني الجهول فهو من الدوام أي طول المدة  
 وأما به يثوم قدمت الواو على الدال وهو ممت أي جعل عليها همة وقيل لا تقديم وانما هو من الادام  
 ما خرم من ادم الطعام لأنه لا يطيب إلا به أي اذا نظر إليها لم يحبته م عيشه ما وكايس له النظر إليها يس  
 لها النظر إليه وجوار النظر المذكور لكل منهما مشروط بقصد النكاح ومراعاة الخطب في الخبر عزم على  
 خطبتهما الخبر أي داود وغيره اذا أتى في قلب امرئ خطبة امرأته فلا بأس أن ينظر إليها وجوار النظر المذكور  
 انما يكون (قبل أن يخطبها وان لم تأذن) الخطوبة (له) أي الضابط (في ذلك) أي في النظر المذكور وانما  
 يشترط الاذن في النظر اكتفاء من الشارع ولا يترن النظر إليه فيقوت غرض النظر وانما يجوز النظر  
 قبل الخطبة ولو جاز النظر إليها بعد الخطبة لعارض الخاطب عن متظوره فيؤديه (وله تكرير النظر)  
 لما عتد حاجتها اليه ليعين هيئة متظوره فلا يثمد نكاحه وله امثلة (ولا ينظر) منها (غير الوجه) غير  
 (الكفين) لأنه ليس في معناهما ولا حاجة اليه وان لم يتيسر له النظر فبعث امرأة أمينة تنظر هالو هي  
 ترى منها أكثر ما يرى هو ولها أن تصفها له ويكون مستثنى من هي وصف الأجنبية لا حتى الحاجة  
 وجسمه ما ذكر في حق الرجل فكذلك هي (ويحرم أن ينظر الرجل) الأجنبية (الخشع من) المرأة الأجنبية  
 مرة كانت أمانة ولا فرق في الشيء المذكور بين الوجه والكفين أو غيرها كالشعر ولو تمصلا  
 منها هو الراد إلى ما كان جزأ منها لا كنهها من نحو مرقع أو علة الرمي وخرج الشئ مثله فلا يحرم  
 نظره في نحو مرقع كآفتي به جمع لأنه لم يرها وليس الصوت منها فلا يحرم سماعها إلى يفتحه منه فهو كذا

نسبية ليست قرابة  
 قرصة وإذا عزم على  
 نكاح امرأة فالسنة  
 أن ينظر إلى وجهها  
 وكيفية ظهورها  
 وان لم تأذن في ذلك  
 وله تكرير النظر  
 ولا ينظر غير الوجه  
 والكفين ويحرم أن  
 ينظر الرجل إلى شيء  
 من الأجنبية مرة  
 كانت أمانة

لواتذبه على ما يحسنه الزركشي ومثله في ذلك الامر ذقال تعالى قل للؤمنين بغضوا من ابصارهم وقد نقل  
 الاتفاق على منع التسامع الخروج سافرات الوجوه ولا فرق بين خوف الفتنة وعبدتها وهوعند خوفها  
 يجمع عليه والمراد من خوف الفتنة ما يدعوا الى الجماع ومقدماته ولا فرق في هذا بين الامة والحرة  
 لا شرا كهما في الاثمة وهو ما حصه النوراني عند المصنف في اساسي الصحيح الرافعي ولا فرق في الحرمة  
 المذكورة بين الكبير والصغير والنحس ومثلهما العتق ويمنع الصغير المراهق من اطلاقه على العورات لانه  
 ينقل العورة لان النظر مظنة الفتنة ويحرك الشهوة فاللائق بحاشي الشرع سد الباب والاعراض عن  
 تفاصل الاحوال كالخلو فيها والحرمة في المراهق متوجه على وليه أي يحرم عليه تمكنه من النظر كما  
 يحرم عليها ان تكشفه لتطوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى أو للطفل الذين لم  
 يظهرهم على عورات النساء وقوله (والامرء الحسن) مجرور بالعطف على البيان أي ويحرم أن ينظر  
 الرجل الاجنبي الى شيء من الامرء الحسن وفي نسخة أو الامرء الحسن وهي بمعنى الواو ويصح أن تكون  
 أو للتقسيم أي من يحرم النظر اليه ينقسم الى المرأة الاجنبية والامرء الحسن وقوله (ولو بلا شهوة)  
 غاية الرادعي من حاله لا يحرم الا اذا كان بشهوة أو عند خوف فتنة وان كان هذا هو العمد وما مشى  
 عليه المصنف من الحرمة مطلقة ضعيف ونزج بالنظر اليه فيصير وان حل النظر لانه أحسن وغير محتاج  
 اليه قال الرمي وقد نقل المصنف في تعميم الحرمة قال أن النظر اليه مظنة الفتنة فهو كالأرءل أعظم منها  
 بدليل أنه يحرم الاختلاص بما حرم بالاجنبيين لانها لا توافقان على فعل القامشة أي انه ان  
 فعل واحدة ما يقتضي القامشة لا تسكت الاخرى على فعلها بخلاف الامرءين فانهما توافقان  
 عليهما مع وجودهما وانما الرمي الامرء بالاحتياط عن الناس مثل المرأة أجمع أنه أشد منها كما علمت  
 للشفقة عليه بل تركه ويحلى سبله لتفصيل أسباب معاشه ولو يجب لتعطلت عليه حال في الروضة أطلق  
 صاحب التهذيب وغيره ما يحرم لغرض حاجة وعمله في المذهب يخوف الفتنة وتقيده بالحسن تبع فيه  
 القاضي حنينا والمتنوى والتوروي في رياض الصالحين ولم يقيدوا النساء بذلك لان لكل ساقطة لاقطة  
 ومثل النظر الى الامرء المذكور بشهوة غير ممن كل منظور اليه وفائدة ذكره في الامرء بتعريضه  
 الرافعي وضبط في الاحياء الشهوة بان تأثر بجمال صورته بحيث يدرك من نفسه فرقا منه وبين المعنى  
 وهذا نزج الى عذر من قال بان ينظر فلنذكر ليس المعنى أنه بمجرد نظر محرم ولم يقل به أحد بل المراد أنه  
 يعرف الفرق مع تأثر ذهنه وقلبه بجمال صورته وضابط الامرء هو من لم تثبت له شهوة ولم يصل الى أو ان  
 انبها خالها أي وكان بحيث لو كان تتصغره اشتبهت وحسنه وجماله بحسب طبع الناظر وقال الرمي هو  
 ذو الوصف المحسن عند ذوى الطباع السليمة ويشترط في حرمة النظر اليه أن لا تكون محرمة ولو برضاع  
 أو مصاهرة وأن لا يكون ملوكا أي مع العفة من كل مفسق من كل منهما كما هو قياس المرأة أجمع ملوكا  
 وهذا ان القيدان يرجعان الى الغاية وهي قوة ولو بلا شهوة على قول من لم يشترطها تقدم أن المعتمد أنه  
 لا يحرم الا اذا كان على وجه الشهوة والا فالنظر بشهوة لا يتقيد بحرمها الامرء بل ولو للجمادات فخلاص  
 بما لو وعن محرمتها الا لزوجه أو أمها أو ما مع الحاجة فلا يحرم لافرق بين المرأة الامرء كعامله يبيع أو  
 غيره ومنه ادخلت محلا واداء وتعلم لما يجب أو سن في نظر في المعاملة الى الوجه فقط وفي الشهادة الى ما يحتاج  
 اليه من وجه وغيره وفي اراشده امرئ ماعدا ما بين السر والركبة هذا كله ان لم يخف فتنة والا فان لم  
 يتعين ذلك لم ينظر والا نظر وضبط نفسه وانما في جميع ذلك كالنظر وقول المصنف (مع أمن الفتنة) فهو  
 من جهة الغاية أي ولو مع أمن الفتنة وتقدم أن هذا ضعيف أيضا والمعتمد أنه ان أمن الفتنة لا يحرم النظر  
 اليه ثم قابل التعيم السابق بالنسبة للامرء بقوله (وقيل يجوز ان ينظر من الامة) الاجنبية (ماعدا عورتها)

والامرء الحسن  
 لو بلا شهوة مع أمن  
 الفتنة وقيل يجوز  
 أن ينظر من الامة  
 ماعدا عورتها



أى من فوق السرة إلى أسفلها ومن تحت الركبة إلى قدميها فهي على هذا كنظر الرجل إلى الرجل ولكن  
 (عند الامن) المذ كورث ذكر كحترز الاجنبية بقوله (و ينظر) الرجل (الزوجته) إلى (أمنه) التي يجوز  
 له الاستمتاع بها بان لم تكن من وجدة أو معتلة فنه كانت أومدرة أو أم ولد وقد أخذنا المصنف جواز النظر  
 إلى العورة فانه قتال (حتى) أى إلى (العورة) نه لان له الاستمتاع بثلك فالتنظر أولى وما ورد أنه صلى الله  
 عليه وسلم قال النظر إلى القرب يورث الطمس ان صح محمول على الكراهة والكراهة في باطن الفرج أشد  
 أم التي لا يجوز الاستمتاع بها بان كانت من تداء أو مجوسية أو وثنية أو من وجدة أو مكانة أو مشركة  
 فهي كالامة الاجنبية على طريقه لرافعي في حرمه ما ذكر وقد أخذنا المصنف في تقييد الامانة السابقة  
 في كلامه بقوله (لكن يكره لكل من الزوجين النظر إلى فرج الآخر) وكذا السيد بالنسبة إلى أمنه التي  
 يجوز له الاستمتاع بها لقوله صلى الله عليه وسلم اذا جامع أحدكم زوجته أو جارية به فلا ينظر إلى فرجها فان  
 ذلك يورث العي قبل في الناظر وقيل في الولد أخرجه البيهقي وقال ابن الصلاح انه يجسد والتقييد فيه  
 بالجامع قديما لأنه لعلة الرؤى بحيث لا يكون بشرط بل النظر اليه مكره ومطلقا جامع أو لا وقيل الذي يرى  
 أن النظر إلى حلقه ما قبل حرام قطعا لأنه يستعمل استمتاع وهذا النقل ضعيف بل يجوز النظر إليها  
 لأنها محل الاستمتاع والتلذذ بالجملة هذا اذا لم يتعمها من نظرها إلى فرجها والا فلا يجوز لها النظر إليه  
 حينئذ بخلاف ما إذا منعته فله النظر مع منعها لأنها محل تنعمها (وينظر العبد إلى سيده) لكن بشرط  
 العفة من كل منهما ولو كان العبد مكاتباً على النص (و) ينظر (المسوح) وهو من ذهب منه ذكر أو أنثى  
 (إلى المرأة) (الاجنبية) بشرط عدم بقائه الشهوة ويحل نظرها اليه بشرط عدتها ما بشرط اسلامه فيها  
 لو كانت امة مسلمة (و) ينظر (الرجل إلى محرمه) نسباً أو رضاعاً أو ماهرة (و) تنظر (المرأة إلى محرمها)  
 وبشرط في حل نظر ما ذكر في هذا المسئل الأربع أن يكون مستقراً (فيما عدا ما بين السرة والركبة)  
 أما جواز النظر في المسئلة الأولى فلقره تعالى وأما ملكت أيعلمن قال في زيادته الروضة وهو المتصوص  
 وظاهر الكتاب والسنة وقال القاضي حسين فان كانت به فليس يحرم لان المكاتب يعامل مع سيده معاملة  
 الاجنبى وتقدم ان شرطه العفة والعدالة وكانت المرأة ثقة كذا كرم المهدوي في تفسيره وقد تقدم ان الخلق  
 بمن ذكروا معنى النظر وقد صرح بجوازها صاحب المذهب والبيان وكذلك السفر بها يخرج بالعبد أى  
 كامل الرقبه الملبس فهو كلاجنبى وأما جواز النظر للمسوح سواء كان عبداً أو حرّاً فظاهر قوله تعالى  
 والتابعين غير أولى الأربع من الرجال وهذا هو الأصح في المنهاج وعزاه في الروضة إلى الأكرين وقال السبكي  
 المصنف عتق أن نظراً للمسوح كنظر الفحل وتقدير جوازه فينبغي تقييده بعقود عملة للنظر إليها كما  
 تقتضي جواز النظر عتق المرأة وقال المتولي ان كان لمسلم إلى التسلم والافتكاك في الهرم وأما الجيوب  
 وهو من قطع ذروتي أو ثيابه وانضى وهو من سلت أثابه وبقي ذكره وكذا العين وهو من لا يقدر على  
 الوطء لضغى أو أنه عفا ففحل في حرمة النظر وأما جواز النظر المحارم فاقسامها فلقوله تعالى ولا يدين  
 زنتن الا معلومين أو آتاهن الاة ولان الحرمة في جبرمة المناكحة إذا فساكن الناظر والمنظور فيها  
 كالرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة أى يجوز لاعداء ما بين السرة والركبة (وأما نظرها) إلى المرأة (إلى)  
 رجسها (غير زوجه) غير (محرمها) فحرام كنظرها إليها كما يحسه النووي في زيادته الروضة والمنهاج لقوله  
 تعالى وقولن للؤمنات ليعضن من أبصارهن ولقوله صلى الله عليه وسلم لا معة ومونة رضى الله عنهما  
 أفتيا وان آتينا ذلك حين دخل عليهما إن أم مكره وأمرها بالاحتجاب منه والنهى في الروضة كأصلها  
 حل نظر الفحل إلى زوجها المرأة لاجنبية فنها (وقيل لها أن تنظر منه) أى من الرجل الاجنبى (أعدا  
 عورته) أى الرجل المذ كورث قد تقدم أن عورته ما بين السرة والركبة وهذا (عند الامن) من الفتنة هذا ما

عند الامن وينظر  
 إلى زوجته وأمنه  
 حتى العورة لكن يكره  
 لكل من الزوجين  
 النظر إلى فرج الآخر  
 وينظر العبد إلى  
 سيده والمسوح  
 إلى الاجنبية والرجل  
 إلى محرمه والمرأة  
 إلى محرمها فاعدا  
 ما بين السرة والركبة  
 وأما نظرها إلى غير  
 زوجها ومحرمها  
 فحرام كنظرها إليها  
 وقيل لها أن تنظر منه  
 ما عدا عورته عند  
 الامن

صرح به الراقعي قال وليس كتنظر الرجل للمرأة لأن بينهما عورة في نفسه ولذلك يجب ستر في الصلاة ولا تنها  
 واستنوا بالاحرام وبالاحتجاب كلتساء قال ومن قال بهذا يجعل الحديث السابق على الاحتياط وكل ذلك  
 عند الامن المذكور (ويحرم عليها) أي المرأة (كشف شيء من بدنهما) ووجهها وكفها (الراقعي) هو الغلام  
 أنا قارب الاحتلام (أو) كشفها شيء منه (لامرأة كافر) وفي نسخة التعريف في المرأة والكافرة هي لا  
 تناسب المعطوف عليه وهو الراقع لأنه بالتسكير فكذلك يكون المعطوف مشلولاً بمحمل أن آلاف واللام  
 زائدتان من التامع لامن المصنف وقدرغ المصنف على حرمة كشفها للمرأة الكافرة فقال (فليحترز النساء  
 المسلمات (في) حال دخولهن (الحمامات من ذلك) أي من كشف شيء من المسئلة بحضرة واحد من  
 الكافرات كما يقع لكثير من النساء لادخالهن في الحمامات مع اختلاطهن بهن فإنه يبدو ويظهر عند  
 الدخول فيه ما زاد على الهيئة كإظهار العادة من خلخع الثياب ويسترن ما بين السرة والركبة وربما كشفت  
 المرأة فيه جميع بدنهما سواء كانت الكافرة حرة أو مملوكة أو مملوكة معنى المصنف أن المسئلة لا يمكن الكافرة  
 من النظر إلى شيء من بدنهما ويحرم على الكافرة النظر إليها أيضاً أي فيلزم المسئلة الاحتجاب من الكافرة لأنها  
 إذا مكنتها من النظر فقد أعانتها على معصية هذا إذا قلنا أن الكفار يخاطبون بقدر وع الشريعة وأما إذا لم  
 يقل ذلك انحصر التحريم بالمسئلة وذلك لقوله تعالى أو نسائهن والكافرة ليست من نسائها المؤمنات ولا تنها  
 ربحاً تحكي الكافرة المسئلة للكافرة ثم يجوز للكافرة أن تنظر من المسئلة ما يبدو منها عند المعهنة وهو الوجه  
 والكفان فخطوه هذا في الروضة كاصطفاً والوجه ما مرس به القاضي وغيره أن الكافرة مع المسئلة  
 كالاجنبي كما أوضحه شيخ الاسلام في شرح الروض فالحرم بالنسبة للمرأة الكافرة تقتصر على المسئلة  
 المحكمة الكافرة بخلاف الحرمة بالنسبة لكشف شيء من بدن الراقع فهي مختصة بها لا مشتركة  
 بينهما لأن الراقع لا يلحقه تحريم لأنه لم يكف والاحكام التكليفية مختصة بالكف ومثل الراقع  
 الجنون في ذلك فيختص بدار المرأة لا احتجاب عن الراقع والجنون لأن كلامه مناجي العورة فكبير  
 كذا ذكره الراقعي وقال النووي إذا جعلنا الصبي كالبالغ لم يلزم أن يمنع من النظر كما يمنع من سائر  
 الحرمات وفيه من كلام المصنف أنه يجوز للمسئلة النظر للكافرة حيث اقتصر على حرمة كشف شيء  
 للكافرة سواء قلنا أن الذي يحرم نظر الذميمة لمن المسئلة جميع بدنهما كإحرام قضية كلام شيخ الاسلام في  
 شرح الروض أو هو ما لا يدع عند المعهنة والخدعة (ومنى حرم النظر) إلى شيء مما لا يباح النظر إليه (حرم  
 المس) لأن المس أخفى ومثله الشهوة بدليل أنه لو لم يطل بطل صومه ولو نظر فأنزل لا يطل على تفصيل  
 فيه فيصير على الرجل ذلك فتنزل بل بلا حائل وقد يحرم المس دون النظر كقصر الرجل ساق محرمه أو رجلها  
 وعصمته بلا حجة فيصير مع جواز النظر إلى ذلك ثم إن المصنف عبر عني وهي الزمان وليس مقصوداً  
 فلا حسن التعبير بحيث كلفه عبارة التحرر وتعمه شيخ الاسلام واعتراض على عبارة التهاج المخالفة  
 لعبارة التحرر وعبارة المصنف حوافرة لعبارة التهاج والمعنى على المكان أن كل جزء من نظره محرمه وليس  
 المراد أن كل وقت حرم فيه النظر حرم فيه المس ولكن المصنف هنا لم يرض هذا الاعتراض وكنه جعل  
 الزمان مقصوداً أيضاً كما أجاب عن هذا الاعتراض عني فقال بل يكون الزمان مبرداً إذا اجنبية يحرم  
 منها ويحل نكاحها ويحرم بعد طلاقها وقبل نحو من معاملة يحرم ومعه يصل (وبنسان) أي النظر والمس  
 (لقد صوداوات) ومثل القصد إلى موعود علاج غيرها المعالجة إلى ذلك ولكن بشرطه وهو اتحاد الجنس  
 أو تقديم حضور نحو محرم وقدم مسلم في حق مسلم والمعالج كافر فلا تعالج امرأته حرام وجود رجل  
 يعالج ولا عكسه ولا رجل امرأته لا عكسه عند التقيد بالحيضة ونحو محرم ولا كافر أو كافر مسلماً ومسلمة مع  
 وجود مسلم أو مسلمة معالجان ثم إن المعالجة في الواجد والكف فيمكن فيها المعالجة المحجوزة للنظر ويعتبر في

ويحرم عليها  
 كشف شيء من بدنهما  
 لراقع أو لامرأة كافرة  
 فليحترز النساء في  
 الحمامات من ذلك  
 ومنى حرم النظر حرم  
 المس وببنا  
 أقصد ومدواة

غيرها نأكلها وهو ما يبيح التيمم وفي الفرج من بدنا كدها وهو ما لا بعد الكشف هناك للروء كان ينظر  
لفرجها للشهادة وثأها أو ولادة أو عيالة أو التام اغضاعا وكان ينظر لثديها لاجل رضاع (وبياح النظر) فقط  
(الشهادة) عليها تحمله أو ادعاء وان تسر وجود نسائه أو محارم يشهدون على الاوجه لانهم يسمعون ما يمتثلون  
التعليم فانه لا يجوز النظر اليها مع وجود من يعلمها من المحارم ولو عرف الشاهد المرء من النقب حرم  
الكشف حينئذ ينظر الشاهد الى ما يحتاج اليه من وجهه (وغيره) (ومعامله) (الاجنبى) له وغير ذلك كل ما يد  
نكاحها أو شرعها ولو حصلت معرفته ببعض الوجه اقتصر عليه كما لو عرفت من فوق النقب لا يجوز كشفه  
وكل ذلك عندنا من الفتنة فلو خافها اقل الرافي في الشهادات انه يشبه أن يقال ان لم يتعين لم ينظر وان  
تعين نظرو ويضبط نفسه (و) بياح النظر (التعليم صفة) وقد فقد فيها الجنس والمحرم المانع ولم يمكن من  
وراء حجاب ولا خواتم محرمة في كلام ابن حجر وظاهر أن هذه الشروط لا تعتبر الا في المرأة كما عليه الاجماع  
الفعل ويغيبه اشواط العدالة في الا مرد والمرأة أو معها كل ما لو بل أو في قوله (وغوها) أى الصنعة  
كتعلم واجب أو مندوب كالنقطة والسورة قد أشار المصنف الى أن حوازل النظر في المواضع السابقة  
مقدر (بقدر الحاجة) فلا يجوز تجاوزها كان يكتفى في النظر للوجه ببعضه فلا يجوز حينئذ النظر الى  
باقه لانها تدعى قدر الحاجة وكذلك اذا كان يعرف المرأة فيكشف النقب فلا يجوز كشفه لانه لا حاجة  
الى كشفه وهكذا وقد دخل تحت الحاجة لذلك كورة النظر الى الفرج لاجل الشهادة عليها بالزنا والنظر الى  
ثديها لاجل شهادة الرضاة وغير ذلك وقد تقدم بعض الكلام على جواز النظر لذلك كالمصنف المذكور فولا  
فرغ المصنف من الكلام على حكم النظر المناسب للخطوبة ذكرناه متعلق بخطبة فقال (ويحرم) على  
الرجل اجامعا (ان يصير) أو يعرض بخطبة المرأة (المعتدة) أى التلصص بها حال كون العدة المفهومة  
من المعتدة واقعة (من غيره) أى غير من يصير أو يعرض بالخطبة (اذا كانت) المعتدة مطلقة (رجعية)  
لانها حينئذ في معنى الزوجة وقد صرح بمقتضاه فقال (وأما المعتدة البائن) من زوجها (بثلاث) أى من  
الطلاق (أو) البائن منه (بخطبة) أو بفسخ أو اقصاخ (أو المعتدة عن الوفاة) فيصير التصريح  
بخطبتها في الثلاث (دون التعريض) فبالخطبة يكسر لنا معنى التماس الخطيب النكاح من جهة  
الخطوبة وانما حلت في البائن وما بعده لعدم سلطنة الروح عليها قال تعالى ولا جناح عليكم فيما  
عرضتم ممن خطبتم النساء وهي وارد في عدة الوفاة أما التصريح لها فهو اجماعا كما ذكره المصنف  
والتصريح بما ينقطع بالرغبة في النكاح كما يدان أن نكحها وإذا انقضت عهدها فكذلك نكحت والتعريض  
ما يقتضي الرغبة في النكاح وغيرهما ممن يخدم تلك وإذا حلت فاذنبي وأما راعب فسك  
وأنت بجسلة ولست تجبر غوب عنك فهذه الالفاظ لا تستلزم الرغبة في النكاح بل تقتضي الرغبة  
في غيره في الصريح وما كذب في انقضاء عهدها بغيره وأما الكناية فهي الدلالة على الشيء  
بذكر لا بمقتضى نفسه ما يفيد التصريح فصرح بقوله أن تنق عليك نفقة الزوجات وأنت ذلك فان  
حذف أى لذلك لم يكن صريحا ولا تعريضا وحكم جوابا بالخطبة حكم الخطبة فلا حرم ما ما صاحب العدة  
الذى محل نكاحها فلا خطبة لها بغير رضا أو تصريح (ويحرم) على الرجل (الخطبة) على خطبة الغير (باعتبار)  
كان ذلك الغير أو ذميا لكن بشرط أشد لبعض المصنف بقوله (اذا صرح) أى بذلك الغير (بالاجابة  
الاباذنه) أى اذن ذلك الغير أن له أن يخطب التي خطبها هو وبشرط أن يكون الخطيب الثاني عتده علم  
وبشرط أن تكون الخطبة الاولى جائزتان كانت مكرهة والظاهر أن الخطبة ليست بعقد وان قيل  
أنها عقد فليس يلزم بل جائز من الجانبين قطعا قاله السويعي ومثل الاذن في جواز خطبة الثاني اعترض  
الخطيب الاول أو اعراض الزوى عن الخطيب وذلك لغير الشيخين واللفظ الجائز لا يخطب الرجل على

وبياح النظر  
لشهادة ومعاملته  
ولتعلم صفة  
وغوها بقدر الحاجة  
ويحرم أن يصير  
أو يعرض بخطبة  
المعتدة من غيرها  
كانت رجعية وأما  
المعدة البائن  
بثلاث أو بفسخ أو  
المعدة عن الوفاة  
فبصرم التصريح  
دون التعريض ويحرم  
الخطبة على خطبة  
الغير إذا صرح به  
بالاجابة الاباذنه

خطبة أخيه حتى ينزل الخطاطب قبله أو يأذن له الخطاطب والمعنى فيه ما فهم من الذا أموصر مع الاجابة أن  
 قول المرأمة جئتكم الى ذلك وأذن لولي في التزوج عن خطبها هي عن خطبها هو من يعتبر وانها لو احسن قراءة  
 المناسخ في يحرم بالثاء وان كان التائب والتذكري في التائب المجازي الظاهر جائز من لكن الاحسن  
 التائب بخلاف التائب مع المجازي الغائب فهو واجب كما هو معلوم في بابها وقوله الخطبة على الخطبة قيد  
 أول في التصريح خرج بما اذا لم يوجد خطبة أصلاً وخرج بقوله اذا صح له وهو القيد الثاني فيه ما اذا لم يصح  
 له وهو صادق بالرد أو بالاجابة لكن تعريضاً مطلقاً لا يحرم اذا اجيب قصر بمحاول لم يعلم الثاني بالخطبة أو علم  
 بها ولم يعلم بالاجابة أو علم بها ولم يعلم كونها بالصرح أو علم كونها بالصرح ولم يعلم بالحكمة أو علم بها وحصل  
 اعراض عن ذكرها وكانت الخطبة الاولى غير جائزة كان خطب في عدة غيره فلا يحرم خطبة الثاني في هذه  
 المحترقات اذ لا خلاف في الاول في الاخيرة ولسقوط حقه في التي قبلها والاصل الاباحة في البقية فكان على  
 المصنف أن يصرح بالقيود التي أشرنا اليها فلذلك ذكرنا محترقاتها واعتبر في التصريح أن تكون الاجابة من  
 المرأمة ان كانت غير مجبرة ومن وليها المجهول ان كانت مجبرة ومنها مع الولي ان كان الخطاطب غير مكف عن السيد  
 ان كانت أمه غير مكاتبه ومنه مع الامه ان كانت مكاتبه ومع المعبضة ان كانت غير مجبرتها ولا يقع عليها ومن  
 السلطان ان كانت مجنونة بالغة ولا يولاه احد. وقد ذكر المصنف محترقات الشرط المذكور في كلامه بقوله فان  
 لم يصرح بالاجابة أي الخطاطب الاول وتقدم انه صادق بالرد أو بالاجابة لكن تعريضاً وقوله (جائز) أي غير  
 الخطاطب الاول خطبته على خطبة الاول التي قد شرطها المذكور يصرح هنا المنع مبنى الجهول أي  
 لم يصرح الولي ولا الزوج بقوله السلطان فمن لا ولي لها ولا يقبل تناؤاً للفاعل أي لم يصرح من حصل معه  
 الخطاطب وكذلك قوله فيما تقدم اذا صرح فانه البناء للفاعل وهو الاقرب الى الفهم ويحتمل انه البناء  
 للفاعل أي اذا صرح من خطب بالخطبة وهو صادق بالزوج والولي وبالسلطان ويجوز انه الجرم على  
 الخطبة لمن لم يدبرها خطبت المرأمة أو اجيب الخطاطب أم لا لان الاصل الاباحة كما تقدم وفي معنى ان الخطاطب  
 الاول الثاني من جهة اباحة الخطبة ما تولى الاول أو طال الزمان بعد ايجابته بحيث يعدونه معرضاً كما  
 غير آتفاً وغلب من اجل حصول الضرر أو رجوعاً عن ايجابته أو كان في عصمتهم من يحرم الجمع بينهما وبين  
 الخطوبة ففي هذه الصور يجوز الخطبة للخطاطب الثاني والحاصل ان قول المصنف يحرم المعتقد بقيد تسعة  
 بعضها في التزوج بعضها لم يصرح بها وقد مرحت بها سابقاً الاول قوله خطبة فهي قيد أول وقد علمت  
 محترقاتها سابقاً وصرح له قيد ثان وقد علمت محترقاتها سابقاً بالاجابة متعلق بصرح وقوله الاذانه قيد ثالث  
 لان هذا يكون عند عدم الاذن وقول سابقاً فاعلم انه على المتن جائز تقدير ابع وقد علمت محترقاتها سابقاً وهو  
 ما اذا كانت معتقة من غيره وقول ويشترط أن يكون الخطاطب الثاني يعلم أن هذه المرأمة قد خطبت قيد ثبته  
 أربعة قيد فتمضم الى الاربعة السابقة فتصريحاً بوجوه هذا الاربعة أن حذف المعلوم يؤذن بالعموم أي  
 عنده علم بالخطبة وبالاجابة وبصرحاً واحتوا بجرمة الخطبة على الخطبة وقد علمت محترقاتها سابقاً فاذا اتفق  
 قديم هذه القيود التسعة حلت خطبة الثاني وسكون الكرم ملحق بصرح بالاجابة لكن هذا في غير المجبرة  
 هكذا قاله شيخ الاسلام وقد ناقشه بحسبه بأنه خلاف للمعتد به لان المصنف لا يصرح ولا يكفي في كونه  
 كالصرح أو ما السكون منها كالصرح مخروص في الاستئذان في السكاح لان الحياض هناك أقوى فلذلك  
 كان سكوتها هناك دليلاً على الرضا أو ما السكون في الخطبة لا ينزل منزلة الاجابة الصريحة حتى يحرم على  
 الثاني خطبتها والله تعالى أعلم (ومن استشير) أي من طلب منه المشاورة (في) شأن (خطب) للسكاح  
 كما هنا أو استشير شخص في شأن من يجتمع على غيره لاجل معاملته أو غيرهما من طلب علم على يد عالم من  
 العلم مثلاً فقد أشار المصنف الى جوابين بقوله (فليذكر) أي المستشار رأى التي طلبت منه المشورة

فان لم يصرح بالاجابه  
 جاز ومن استشير في  
 خطب فليذكر

(مسأله) أي عيونه جمع مسوي بمعنى العيوب والزلات أي عيوب من أرباب الاجتماع عليه أي الشخص  
الاجتماع عليه بصيغة اسم المفعول وظاهر الأمر الوجوب كما عبر به النوي في الأذكار (صدق) متعلق  
بذكر كرواياه للابسة أي ذكر كماله تصديق فكون الحار والحرور متعلقا بحذف صفة لصدر محذوف كما  
علمت وذلك واجب أو حائز على اختلاف العلماء فيه بدلالة النصيحة حتى يحذر المستشير بصيغة اسم المفعول  
من الاجتماع على من أراد الاجتماع عليه فالخاطب في كلامه ليس قيداً وهي عبارة المنهج ولو قال ومن  
استشير فممن أراد الاجتماع عليه لشم الخاطب وغيره وليس ذكر العيوب حيث تضمن القية المحرمة وهذا  
أحد الأمور المستثناة من تحريم القية وقد قلدها بعضهم في قوله

القدح ليس بقية في سنة \* مطلم ومعرف ومحمد

ولمظهر نسفاً ومنعت ومن \* طلب الاعانة في إزالته منكر

فإن تدفع يدويمان لم يجمع إلى ذكرهما أو احتج إلى ذكر بعضهما من كثرته منها في الأول وثني من البعض  
الآخر في الثاني (ويندب) لكل من الخاطب والمجيب أي بدكر خطبة يضم الخاطب وهي كلام  
مفتوح بحمد الله ختم بدعاء وعظ كان يقول مخاطباً ما روى عن ابن مسعود وموقوفاً وهو نوعان الحمد  
لله بحمده ونسبته ونسبته فقوله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن  
يضل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى  
آله وأصحابه وآلهم الذين آمنوا بقوله الحق وقامه ولا تتركون إلا وأنتم مسلمون يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي  
خلقكم من نفس واحدة إلى قوله رقيباً وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة ثم إن قول المصنف ويندب  
أن الخطبة الخ يحتاج إلى حمل التركيب بيان أعرابه فالفعل الأول مبني للفعل والفعل الثاني مبني  
للقاقل وأن الفعل في تأويل مصدر في محل رفع نائب عن فاعل الفعل قبله وفاعل الخطبة يعود على  
ما أشرت إليه في محل الفعل الأول أي كل من الخاطب والمجيب وقوله (عند الخطبة) أي قبلها وهي  
بكرات الخ كما مر فإن أراد اختصارها فيقول الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أو سيحكم يتقوى الله جنتكم شاطيا كريتكم فلا تنه فيخطب الولي كذلك يقول  
لست بمرغوب عنكم وما أشبه هذا (ويندب خطبة أخرى (عند) أي قبل (العقد) سواء خطب الولي أو  
الزوج أو أجنبي ودليل استحباب الخطبة قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الحسن كل أمر ذي بال لا يبدأ  
فيه بدكر الله وفي رواية يتسم الله وفي رواية بالحمد لله وأقطع أو أتراً وأجندم أي قبل الصلاة أي أن تم  
حسناً لا يم معنى وفي بعض الروايات كل كلام لا يبدأ فيه الحمد لله أو أتراً أو أجندم أي قبل الصلاة أي أن تم  
شرف الخ بدليل ذكره في بعض الروايات حتى يخرج الكلام المشغل على سبيل ما لا يرى خبباً فلا  
يطلب له تأملاً وعموماً وصية يتقوى الله (ويقول) أي الولي قبل العقد الزوج ندياً (أزوجه على أمر الله) أي  
على ما أمر الله به وقد بينه بقوله (من أمثال) يعرف أو تسمى بحسان) فتدري ذلك عن ابن عمر رضي  
الله عنهم ومعناه أن كل ذي زوج مؤاخذه من جهة التبرع بان يحسن طبعه يعرف أو تسمى بحسان وإنما  
استحب قبل العقد ذلك حتى لا يقع شرطاً فاقيد الولي كلامه بذلك فقال الزوج حكاها على أن تمسكها يعرف  
الخ قبل الزوج مطلقاً أو شرطاً تأملاً ما شرط عليه فالأصح عند الراغب في الصحة أن كل زوج مؤاخذه  
بعتق الذين تملك في ذكره إلا أنه عرض على مقتضيه العقد وقال الإمامان أجزأ من شرط طاعة الوجه الطلاق  
أو وعظاً فلا أو طلق فالقصة مقتضى الوعظ ثم إن الفعل المتعارف في قوله يقول منصوب بطريق العطف  
على قوله أن يخطب أي ويندب أن يقول الولي الخ لأن هذا القول مندوب كما روى عن ابن عمر فيما تقدم  
(ولو خطب الولي) أي من تولي العقد ولو غيره في العصة (عند الإيجاب) تترك متعلق بقوله يخطب (فقال)

مسأله يصدق

ويندب أن يخطب

عند الخطبة وعند

العقد يقول أزوجه

على أمر الله من أمثال

يعرف أو تسمى بح

بأحسن ولو خطب

الولي عند الإيجاب

فقال

(الزوج) ومثلها الاجنبى (المجددة والصلاة على رسول الله) صلى الله عليه وسلم (قبلت) النكاح (صح) العقد  
 لان الفاصل يسره ومن مصالح العقد ومقدمات القبول فلا تقطع هذه الخطبة الواقعة من الزوج أو  
 الاجنبى الولاء كالأقامه لمطلب الماهدين صلافي الجمع لكن بشرط عدم طول الفصل (لكنه) أى التناء  
 المذكور وما بعده (لا يندب) خروجا من خلاف من أبطل العقد به وهذا ما صححه النووي بل يسن تركه كما  
 صح به ابن يونس (وقيل يندب) ما ذكره وما صححه الرافعى لا خلافا لخديث السابق وقد وافق النووي  
 في الزوجه الرافعى في نديب ذلك وجعل في النكاح أربع خطب خطبة من الخاطب وأخرى من المنيب  
 للخطبة وخطبتان للعقد واحدة قبل الإيجاب وأخرى قبل القبول أما إذا طالت هذه الخطبة الواقعة من  
 الزوج مثلا قبل القبول أو فصل كلام أجنى عن العقدان لم يتعلق به ولو يسرا فلا يصح العقد لا شعاره  
 بالأعراض (والنكاح أركان) خمسة لا بد في صحة منها الركن (الأول الصيغة الصريحة) المشتملة على  
 الإيجاب من الولي والقبول من الزوج كغير النكاح من المعاملات وشروطها ما شرط في صيغة البيع وقد  
 مر بيانه ومنه عدم التعليق والتأقيت كما سيصرح به المصنف في قوله لا يندب فلا يصح النكاح الخ فالوشر وبإد  
 ولم يتيقن صدق المشر فقال ان كان أنى فقد زوجتكم فاقبل أو نكح إلى شهر لم يصح وكذلك إلى ما لا يتيقن كل  
 منهما له كالمستغنى خلافا للقبني حيث قال إذا أقت عدة أو عمرها صرح لانه نصريح بمقتضى الواقع  
 ورد بان التعليق بذلك يقتضى رفع آثار النكاح بالمولود وهى لا ترتفع به بدليل أنه ان يغسلها فرفعها به  
 يخالف لمقتضاه فلا يصح كل من التعليق والتأقيت كبيع بل الأولى لاختصاصه بمن يداهن أو غيره من أغراض  
 نكاح المتعة في غير الصريحين يعمي بذلك لان الغرض منه مجرد الفتح دون التوالد وغيره من أغراض  
 النكاح ولا يشترط أن تكون الصيغة واقعة باللفظ العربى وبذلك قال (ولو كانت) الصيغة حاصلة (باللغة  
 (المجعية لمن يحسن) اللغة) (العربية) اعتبارا بالمعنى قال الرافعى وليس كلفظ البيع والغلب لا خلاف  
 المعنى انتهى كلامه وللرأى المجعية ما عدا العربى فهو صحيح الترجمة لمن لا يحسن العربى يمين باب أولى لانه  
 لا يتعلق بما عجزا عن كفى بترجمته عندهما العجز كتنكيره لاجرام وقوله (لأن الكتابة) عطف على مقدماى يعتقد  
 النكاح بالصيغة الصريحة لا بالكتابة أى لا ينعقد به لانفقارها إلى التنية والنكاح لا بد فيه من شهود ودخول  
 كما نسأى وهم لا اطلاع لهم على النسبة المعترف بها في الكتابات فظهر من هذا أن الكتابة لا تكفى هنا وصورة  
 الكتابة التى لا تكفى أن يقول الولي للزوج أحلتك لى بخلاف الكتابة الواقعة في البيع فأنه لا تكفى في  
 صحته وبخلاف الكتابة في العقود عليه كقولها زوجتك لى فقبل ويوابعنه فيصح النكاح ما هو قد عرف  
 المصنف على الركن الأول الذى هو الصيغة من جهة شرطها كما مر أعفا فقال (فلا يصح النكاح) في حال  
 من الأحوال (الآل) في حال كونه واقعا (بإيجاب) أى من الولي والافى حال كونه هذا الإيجاب (معتبر) أى  
 غير معطل لان البيع وسائر المعاولات لا تقبل التعليق فالتكليف مع اختصاصه بضرب من الاحتياط أولى  
 كما مر تفاوت في الزوجه كالمسلمة من البغوى لو شربت فقال ان صدق الخبر فقد زوجته انما هو صرح ولا  
 يكون تعلقال هو تحقيق الخبر كقول شخص لزوجته ان كنت زوجى فانت طالق فتكون ان عني أذى  
 أنت طالق اذ كتبت زوجى وهى زوجته على حلقه تعالى وخافون ان كتبت مؤمينا ويصير قراة معتبر  
 بالجر حصة لا يجب كالمهر في بعض النسخ وهو أولى وأسلم من التكليف المذكور ثم بين المصنف كيفية  
 الإيجاب الواقع من الولي فقال (وهو) أى الإيجاب أى صيغته الصريحة فى قول الولي للزوج (زوجتك)  
 أو (تكتحك) وهذان اللفظان هما الاعتباران (فقط) دون غيرهما من اللفاظ كبيع وهبة وتعليق خبر مسلم  
 اقوا الله في النسبة فانكهم أخذتوهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله وهى ما ورد في كلامه من  
 النكاح والتزوج لانهم ماها الواردان فيه والقياس يمتنع لان في النكاح شرطان التجد خلافا للعتبة

الزوج المجددة والصلاة  
 على رسول الله قبلت  
 صح لكنه لا يندب  
 وقبل يندب وللنكاح  
 أركان الأول الصيغة  
 الصريحة ولو كانت  
 بالجمعية لمن يحسن  
 العربية لا بالكتابة  
 فلا يصح النكاح  
 إلا بإيجاب معتبر أو هو  
 زوجتك أو أكتحك  
 فقط

حيث قاسوا عليها ما هو بينك ومملكك وانما لم يصح تغير هذين اللفظين لان النكاح يحيل الى العبادات لتورود  
 الذنب فيه والاذكار التي هي الاركان كالتشهد والتكبير في العبادات تتلقى من الشرع ولم يرعها اللفظين  
 اللفظين فلذلك تعينافيه وهل غيرهما من المشتقات يقاس عليهما كاسم الفاعل والمضارع فقد نقل اللفظين  
 عنهم عدم الصحة في مضارع هذين اللفظين ثم بحث الصحة اذا انسلخ عن معنى الوعد بان قال الزوجك الان  
 وكا ما عرضت ورجك وان لم يقل الان خلافا للفظين في هذا لان اسم الفاعل حقيقة في حال النكاح على الرابع  
 فلا يوهىم الوعد حتى يمتدز عنه بخلاف المضارع **وتنبيه** لو قال جوزتك بالجميد بل الراءى أو أنا حنا  
 بالهمزة تبدل الكاف صح وقال الحلبي هو غلط بالمعنى والتأخر كما قال لانه من الجواز بمعنى المرو لا بمعنى ربط  
 العصاة المطاوعة هنا وان لم تكن لغته على المعقد فانه الشورى والحفى وقوله (وقبول على الفور) معطوف  
 على قوله سابقا فلا يصح النكاح الا بايجاب أى ولا يصح الا بقبول أو ما قوله وهو زوجك الخ جملة متعزتين  
 المعطوف والمعطوف عليه قصد بها بيان الايجاب وانه متعين لفظه وأشار بقوله على الفور الواقع صفة لقبول  
 أن يكون متصلا به أى بغير سكوت ما قبل والقبول بينهما بكلاما جنبي بضر مطلقا واشترط لصحة القبول من  
 الزوج أن لا يرجع الى قبله فلو جنى أو أغمى عليه أو مات لغا ايجابه ثم فسر القبول كالايجاب فقال  
 (و) القبول (هو) قول الزوج بعد الايجاب بالشرط المتقدم (تزوجت أو) هو قوله (نكحت أو قبليت نكاحها  
 أو قبليت (تزوجها) فكما لا بد من أحد اللفظين في الايجاب كذلك لا بد من ذكر أحدهما في القبول وإذا  
 علمت ان حقيقة الصيغة انما تكون واردة على هذا اللفظ تعلم أن غيره هذا اللفظ لا يقع استبعاد النكاح  
 به ولذلك قال المصنف (فانما يقتصر) أى الزوج (على قبليت) في القبول (لم يتعد) وكذلك  
 لا يكتفى قبليت النكاح من غير اضافة اليها وفي الروضة كصلها لم يكتفى قبليت هذا النكاح بل ذكره  
 المصنف وصح النكاح بتقديم القبول على الايجاب واليه أشار المصنف بقوله (ولو قال (الزوج المولى  
 استدام من أول الامر (تزوجنى) بشك فلا نه (فقال المولى على الفور (تزوجتك) اباه (صح) النكاح ومثل  
 هذا بان قال الزوج قبليت نكاح فلانة أو تزوجها أو رزيت نكاح فلانة أو أجبته أو أريدته لان هذا الصيغ  
 كافية في القبول لا فعل ولا بضر من عاى فغى التامو كذا من العالم على المعقد لان اللفظ في الصيغة انما يحل  
 بالمعنى ينبغي أن يكون كلفظا في الاعراب والتذكير والتأنيث وعبارة الرمى ولا يضر فتح تاما النكاح ولو من  
 غير عارف ولا ينافى ذلك عندهم نعمت بضم التامو كسر هاء الخنا محلا بالمعنى لان المدار في الصيغة على  
 المتعارف في محاورات الناس ولا كذلك القرام ومثل ما تقدم من تقديم القبول ما لو قال المولى تزوج  
 بتي فقال الزوج تزوجت ويقوم الاستدعاء لما زعم في الشقين مقام الايجاب والقبول ولا حاجة الى اعاده  
 لفظه ما عرج بالماز ما لو قال الزوج تزوجنى أو تزوجتسى أو تزوجها منى وما لو قال المولى تزوجها  
 أو تزوجها ليصنع النكاح في جميع هذه الصور لعدم الجزم ولو قال المولى تزوج فل تزوجتها لم يصح لانه  
 استدعاء للفظ لا لزوم ولا يشترط اتفاق لفظي الايجاب والقبول بل لو قال المولى أنكحتك فقال الزوج  
 تزوجت أو قال تزوجتك فقال نكحتك جاز كما فهمه عبارة المصنف في الايجاب تزوجتك وأنكحتك  
 وفي القبول تزوجت وأنكحتك على ما في بعض النسخ من ذكر الواو وفي بعضها أو فاعلم على هذا أنها بمعنى  
 الواو أو هي باقية على حقيقتها وتكون قضية منفصلة مانعة عن تزوجك بالجمع وذلك بان تقول تزوجتك فقط  
 أو أنكحتك فقط أو تزوجتك وأنكحتك فكل من هذه الصور الثلاث صحيح وكذلك يقال في القبول الركن  
 (الثاني الشهود) أى أن العقد لا ينفى صحته من حضور شهود عدول في حله وقد كره بعض العلماء كازمنة  
 وأصلها أن الشهود شرط في صحة عقد النكاح بخلاف وجههم عن ماهية النكاح وقد تبخ المصنف الزوجة  
 في اطلاق الركنية هناك على الشهود قال الراغب وقد سألنا في سميتهم ركناً وهذا التماس على طريق

وقبول على الفور هو  
 تزوجت أو نكحت  
 أو قبليت نكاحها  
 أو تزوجها فلو  
 اقتصر على قبليت  
 لم ينعقد ولو قال  
 تزوجنى فقال تزوجتك  
 صح الثاني الشهود





لان كلامهما لا يصلح للنظر والبحث عن احوال الازواج واخبارهم ولسلب عبادتهم ما لا المستثنى من سلب  
 اقوال الصبي واقواله كالان في دخول الدار وبسال الهدية اذا عهد بالامانة ولو تقطع الجنون بالنسبة  
 للجنون لسلبه العبارة المذكورة وتغليب الازواج من الجنون المتقطع فيزح الا بعد في زمن جنون الاقرب دون  
 افاقته وخالف في الشرح الصغير فقال الاشبه ان التقطع لا يزال بالولاية كالانعام ولو قصر زمن الافاقة  
 جذا فهو كالسند كما قاله الامام (و) لا ولاية (لرقيق) لما فيه من التقص فلا تطلق بالولاية لان مقامها  
 عظيم ولعدم تفرغه للبحث عن احوال الازواج فالرقيق منع من الولاية ولو في بعض نفسه ايضا فم لو ملك  
 البعض امة تزوجها كما قاله البلقيني بناء على الاصح من انه تزوج بالملك لا بالولاية بخلاف ما افتى به البغوي  
 وهذا محتمل زقوله (و) لا ولاية (للكافر) على مسلمة ولو كانت عتيقة ككفره لا ينعمن من اختلاف الدين  
 المانع من المودة والارث فيزوجه الا بعد من اولها ما نسب او الولاد فان لم يوجد فلا سلطان ولا يلي مسلم  
 كافر لهذه العلة المذكورة كما ساقى في كلام المنصف ثم لو لم يسلط زوجه من امة الكافرة كالسيد الا في  
 بيان حكمه وللقاضى تزويج الكافرة عند تعدد الولي الخاص وبلى كافر ليرتكب محظورا في دينه ككفره  
 ولو كانت عتيقة مسلمة او اختلف اعتقلاهما في اليهودى النصرانية والنصرانى اليهودية كالارث وقوله  
 تعالى والذين كفروا بعضهم اوليا ببعض وهذا محتمل زقوله سابقا مسلم (و) لا ولاية (للفاسق) غير السلطان  
 الاعظم هذا هو الصحيح في المنهاج والظاهر في المحرر وفي الشرح عن الروايات وغيره انه ظاهر المذهب لكنه  
 قال افتى اكثر المتأخرين لاسما الظاهر اسون ماته بلى وفي زيادة لروضة عن الفزائى ان كان يصح لوسيلته  
 الولاية لا تتقات الى ما كبر تركب ما نفسه به بأقنائه على ولايته والا فلا قال ابن عبد السلام واسيل الى  
 الفتوى بغيره اذا فسق عم العباد والبلاد قال الامام النووي وهو حسن وينبغي العمل به والمعتدل استقالها  
 الى الحكم القاسق وخروج زيادة غير السلطان الاعظم هو فلا يمنع فسقه ولا ينع على الصحيح من انه لا يعزل  
 بالفسق فيزوج ناته وبناته غير بالولاية العامة تفصيلا شأنه واذا تاب الى تزوج في الحال كما قاله البغوي  
 وذكرهم المولى وبحث فسه الراقى بان القياس اشتراط الاستبراء والمقبس عليه هو الشاهد ولا تقتل  
 الشهادتين القاسق الذي تاب الا بعد سنة ومثله المولى على هذا وهو خلاف المعتدل وهذا محتمل زعدل في  
 كلامه (و) لا ولاية (للمفسد) لنفسه باختلال نظره فلا يلى امر غيره وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان  
 يصحرم عليه أم لا وهو ما صححه القاضى بجلى وابن الرفعة وهو ظاهر المختصر واختاره السبكي وقيد المنهاج  
 بان يكون محجورا عليه وهو موافق لبحث الراقى وبعبارة شيع الاسلام مقيدة بالتحريم حيث عطفه على  
 موانع الولاية فقال وينع الولاية بحجسه وصوته بقوله بان يبلغ غير رشيد أو بغيره رشده ثم يحرم عليه لانه  
 لنفسه لا يلى امر نفسه فلا يلى امر غيره وأما حجر الفاس فلا يمنع الولاية لكل نظر وهو الحجر على خلق القراء  
 لا تنقص فيه (و) لا ولاية (لمعتل النظر جهرا أو خيلا) جلى أو عارضى وفي معنى الهرم كثر الاكلام  
 والاسقام المشاغلة عن العلم واضع الحظ والمصلحة أى فيكون عاجزا عن البحث عن احوال الازواج ومعرفة  
 الكف منهم وانحل بسكون الباء الموحدة بالجنون وشبهه كالهوج والبهو بفحها الجنون فقط كما يفيد  
 كلام المصباح فيكون ذكره بعد الجنون على الاول من ذكر العلم بعنا الخاص وعلى الثاني فهو  
 من عطف أحد المترادفين لشدة الاعتناء بماهر الولاية وقال عن انحلل فساد العقل والمشموم وفتح الباء  
 فيه فتقتل الولاية في جميع هذه الصور السابقة في هذه المحترقات لا بعد واستشكل الراقى عدم انتظار  
 زوال الاسقام حيث قال لا يبعد ان يقال سكوت الالم ليس بابعد من افاقة المنى عليه فاذا استظرت الافاقة  
 في الانعام واجب ان ينظر السكون هنا أى سكوت الالم وزوال الاسقام ولا تنقل الولاية لا بعد وبتقدير  
 عدم الانتظار يجوز ان يقال يزوح السلطان لا لا بعد كافي الغائب واجبا بان الرفعة عن الاول بان

ورقيق وسكافو  
 وفاسق وسفيه ومعتل  
 النظر جهرا أو خيلا

الاغماحة أمد يتنظر يعرفه الاطبا فيقول مرذا بخلاف سكون الام وعن الثاني يمنع بقاء الاخلية مع الام اذا  
 لأهلية مع دوام الام بخلاف الغيبة فظهر من هذا الجواب الاول والثاني أن الاسقام والا مائة ممن  
 الولاية وليس لروال ذلك غاية حتى تنتظر ولا يزوج السلطان في هذا الحالة والقاهر من كلام الصنف أن  
 المختل المذكور وما قبله من السفيه هما محترزونه سابقا تام النظر (ولا يضر) في ولاية النكاح (العمى)  
 لأنه يحصل معه المقصود من البحث عن حال الزوج وعن كونه كفوا بالسمع واعماله تقبل شهادة له لعدم  
 العمل منه ولهذا يقبل منه بما تحمله قبل العمى (وبلى الكافر مولاه الكافرة) بشرط أن لا يرتكب  
 محظورا في دينه لأنه أقرب بظن من غيره وتقديم أن اليهودي في النصرانية والعكس والاولا لا ترد على  
 مرئيه لأنها تنقل الى دين لا يقر عليه ولا كافر ولا مسلمة أما اذا ارتكب الكافر محظورا في دينه فترديه  
 كزوج المسلم الفاسق وقد تقدم الكلام على بعض هنا (ولا يلها) أى الكافرة (المسلم) لما سقى ثم استغنى  
 المصنف من قوله ولا يلى الكافرة للم قوله (الا السيدى) شأن (أمته) أى الكافرة كما تقدم لانهما حمل  
 الكلام وتقدم أن هذا منبى على انه يزوجه بالملك ولو فاسقا كسبا في كلامه واذا كان يزوج أمته  
 الكافرة بالملك فزوج أمتها المسلمة بالاولى فقوله فيما ساقى أما الامة المسلمة فزوجها السيد ولو فاسقا  
 مستغنى عنها بما هنا الآن قال ما ذكرهنا من جهة اختلاف الدين وما ساقى من جهة الاتحاد به وان  
 اشترى كافى كون كل منهما مالا يزوج بالولاية هذا ما ظهر والله أعلم وقوله (والسلطان في نساء أهل الغمة)  
 معطوف على المستغنى عنه أى فهو لى لى انما يكن لى ولى كافر ولو بعيدا وقد اشرنا الى هذا سابقا  
 قال الرافعى وانما يكن هنا قاض للملين حكى الامام عن ائمة صاحب التقرير بانه يجوز للمسلم قبول  
 نكاحها من قاضهم قال والقاهر المنع انتهى كلامه (تنبيه) لو كان الحيا كزواج الابداهم لها وقع  
 لا يحفل مثلها عادة كما هو كثير في زمننا المنهج وازوية أمره بالعهد مع وجوده واذا عدم السلطان لزم  
 أهل الشوك الذين هم أهل الحل والعقد ان ينصبوا قاضيا فخذ أحكامه الضرورة المحقة ذلك ولو قالت  
 للقاضى أو غاب وأخلى عن النكاح والعقده تزوجهوا بالاحوط اثبات ذلك وأطلقنى زوجى أومات  
 لم يزوجهما حتى ثبت ذلك وهذا ان عنت الزوج والزوجه (أما الامة المسلمة فزوجها السيد) لانه  
 الذى يملك الاستمتاع بها وتقدم ما فى هذه العبارة وأن تزوجهما بالملك بالولاية لا يفتن ذير زوجها (ولو)  
 كان (فاسقا) كأنه يبيعها كذلك والمكاتب يزوج أمتها باذن السيد ولا يزوج السيد الكافر أمته  
 المسلمة ولا أم ولد المسلمة والفرق بين تزويج السيد المسلم أمته الكافرة المتقدمة فى كلامه وبين عدم  
 تزويج الكافر أمته المسلمة من وجهين كون حق المسلم كدكون المسلم علة الاستمتاع بضع الكافرة  
 بخلاف العكس (فان كانت) الامة التى يراد تزويجها مملوكة (لاحرأة) رشيده (زوجها) أى الامة  
 المملوكة لمن ذكر (من يزوج السيدة) من عصيات النسب والولاء تعالوا لانه على المالك له ان يزوجهما  
 أو هاتم جدها ترتيب الاولياء لكن (باذن السيدة) المالكه نطقا ولا يكتفى سكوتها وان كانت بكر الانها  
 لا تنسحب من تزويج أمها ولا حاجة الى اذن الامة صغيرة كانت أو كبيرة بكرة كانت أو شيعة عاقلة كانت  
 أو مجنونة ثم قابل القيد المحوط وهو الرشيدة بقوله (فان كانت السيدة غير رشيدة) صغر أو جنون أو قسوة  
 (زوجها) لى نكاحها الذى هو لى مالها وهو (أبو السيدة أو جدها) عند قدا الاب ولو عديم لا يستفيد  
 الترتيب كما عير ما شيع الاسلام لان الولاية لا تثبت بالفعل لا بعد قدا الاب ثم بعد قدها تنقل الى الحدان  
 كان ولا ولاية هنا لعدم الاب والجد فلو كانت السيدة عاقلة صغيرة ثلثا امتنع على أبيها تزويج أمها لانه يمنع  
 تزويجها في هذا الحالة حتى تلزم وتأن نطقا و تزويج عتيقة امرأه عند قدا عصياتهم من النسب من يزويج  
 العتقة وهو الاب ثم الجد ثم باقى العصبه ولا يزوجهما بن العتقة كأنه لا يزوج أمه ولا يشترط هنا رضا العتقة

ولا يضر العمى وبلى  
 الكافر مولاه  
 الكافرة ولا يلها  
 المسلم الا السيد في  
 أمته والسلطان في  
 نساء أهل الغمة  
 أما الامة المسلمة  
 فزوجها السيد  
 ولو فاسقا فان كانت  
 لاهر أمه وزوجهما من  
 يزوج السيد فان كانت  
 السيدة فان كانت  
 السيدة غير رشيدة  
 زوجها أبو السيدة  
 أو جدها

أذلا ولايتها وأما العتقة فلا بد من رضاها وبكتي سكوت البكر وإذا ماتت المعتقة زوج ابنها العتقة حينئذ يقدم باعتباري أبيها اهـ من كلام شيخ الاسلام مع الحاشية عليه والمعتقة زوجها مالم يبعثها مع قري بها أو لا يعق معتق بعضها والمكاتبة زوجها سيدها بانها وكذا أمتهالة اماما لأولى وزوج الحاكم أمة أكثر ألسنته أي الكافر والمؤفوفة لا تزوجها إلا السلطان بالذن الموقوف عليهم أن ينحصروا والافان الناطق فيما يظهر كما أفتى به والده رحمه الله تعالى بخلاف العبد الموقوف لا تزوج بحال إذ لا مصلحة في تزويجها ظاهرة وإن انحصر الموقوف عليهم قاله الحلبي هذا كله في غير الحرة وأما هي فقد أشهر اليها المصنف بقوله (وأما الحرة) باعتبار تزويجها فقد صرح به المصنف بقوله (فبزوجها عصبته) من النسب أو من له الولاء عليها كما تقدم لأن الولاية تنبت لدفع العار عن النسب والولاية كلعنة النسب (وأولها) أي العصباء أي أحقها بالولاية (الاب) لأن من عداه يثبى به (ثم الجدة) أوهو أن علا لانه ولا ية وعصوبة في الجدة أي بعد فقد الأب يقدم على من ليس له الأعصوبة فقط (ثم الأخ) لأنه يثبى بالاب فكان أقوى وإنما قدم الجدة هنا وإن سادى الأخ في الارث لاختصاصه بولاية المال بخلاف الأخت فإنه لا يكون وليا لواله بالوصاية ولأنه أعدل اعتمادا بدفع العار عن النسب ولاجل هذا كان الابن الذي هو أولى العصباء في الميراث ولا ية له هنا بالبنوة لعدم مشاركتة في النسب ولا ية لدفع العار عن النسب وكذا الأخ من الأم له ارث في الجدة ولا ية له في ولادة النكاح لعدم مشاركتة في النسب المتعقبة لدفع العار عنه (ثم) بعد الأخ في الولاية (ابنه) أي الأخ لأنه يثبى بالاب (ثم) بعد ابن الأخ (الم) لادلائه بالجد (ثم) ابنه أي الم وكذا بقية عصباء النسب على ترتيب الارث (ثم) بعد فقد العصباء من النسب (المولى المعتق) ثم إن قول المصنف وأولها بصيغة التقصيل إشارة إلى أن الولاية ثابتة للجميع مع الترتيب المذكور لا بامتناع لكل واحد على الترتيب وقوله الأخ أي الشقيق لادلائه بالاب والأم وقد أجل المصنف الكلام وجعل الأخ وليا مطلقا سواء كان شقيقا أو لا لكن على الترتيب المذكور وكذلك يقال في ابن الأخ أي الشقيق وأولاب والم الشقيق وأولاب ثم ابنه الشقيق وأولاب على هذا الترتيب السابق وأجل المصنف الكلام اختصارا لأن الترتيب معلوم باب الميراث وقد أطلق المصنف المعتق هنا وظاهره ولو كان أنثى وليس كذلك لأن جنس الانثى لا يصلح لولاية النكاح لحر من العلة العقلية والاحداث الدالة على عدم ولاية المرأة مطلقا معتقة أو غيرا وتقدم أن عتقة المرأة إذا فقدت وليها المعاص بزوجهما من زوج المعتقة من الاب ثم الجدة ثم الأخ لا يورثون وكذلك إلى آخر العصبية هذا إذا كانت المعتقة حرة ولا تزوجها ابنها وتقدم أيضا أنه لا يشترط رضا المعتقة إذ لا ولاية لها وتقدم أيضا أنه يشترط رضا العتقة وإذا ماتت المعتقة زوج ابنها العتقة من له الولاء على المعتقة بفتح التاء وهو قري بها من أب وجد وغيرهما من باقي العصباء فإذا فقدوا كلهم زوج هذه العتقة يعق العتقة من زوج المعتقة بصيغة اسم الفاعل من ابنها من ابنها ثم أبيها على ترتيب عصبية الولاء لأن تبعية الولاية تنقطع بالموت (ثم) يكون بعد المعتق وليا (عصبته) أي عصبه المعتق رجلا كان أو امرأة على ما تقدم (ثم) بعد عصبه المعتق يقدم في الولاية المذكورة (معتق المعتق ثم عصبته) أي معتق المعتق على نسق ما مر في ترتيب ارثهم أي ارث الولاء أي يقدم ابن المعتق على أبيه وأخوه وابن أخيه على الجد والم وابن الم على أبي الجد (ثم) بعد التقديم بالولاء يقدم في ولاية النكاح (الحاكم) أي في محل ولايته وحكمه فهو كانت المرأة في بلد أو أذنت لها كمن يلد أو خرف تزويجها لم يصح قاله الفرزاني دليل ولاية الحاكم قوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولي من لا ولي له والمراد من له سلطنة وتوسط من الامام لا اعظم الفضلة ونوابهم فولاية السلطان لا تكون إلا بعد تقدم من تقدم ذكرهم وقلنا عير المصنف بتم ولا تزوج أحد منهم) أي من أولياء النكاح (و) (الحالان) (هناك) في البلد (من) أي وليا موصوفا بصفات الولاية السابقة

وأما الحرة فزواجها  
عصبته وأولها  
الاب ثم الجدة ثم الأخ  
ثم ابنه ثم الم ثم  
ثم المولى المعتق ثم  
عصبته ثم معتق  
المعتق ثم عصبته  
ثم الحاكم ولا يزوج  
أحد منهم وهنالك  
من

(هو أقرب منه) أي من زوج لان الولاية من حق استحقاقها الولي بالتعصيب فتقدم فيه الاقرب كالإيراث (فان استوى اثنتان) فأكرم من الاولياء (في الدرجة) والحق أن (أحدهما يبدل) الى من تزوج (بأولئك) والآخر (ببلى اليها) (باب فالولي هو من يبدل) اليها (بالأولئك) دون التي يبدل بالآب فقط (فان) اجتماعه قد (استوى) في الدرجة وفي الولاية كان كل منهما شقيقاً أو لأب وهكذا اذا كانوا أشقاء أو لأب (فالأولى) والاحسن على سبيل التدب كما يؤخذ من عبارة فتح الوهاب (أن يقدم) منهما وأمنه في الولاية المذكورة (استهما) اذ لم يتفاوتا بالأسنان لان السن أكثر تجرية (وأعلمهما) أي أفقههما بباب النكاح لانه أعلم بشرائعه ولا نعمه لم يتفاوتا في ذلك أيضاً (وأورعهما) لانه أشق وأحرص على طلب الحظ قال الراجح فلو تعارضت هذه الخصال قدم الأفقه أي في باب النكاح ثم الأورع لعله المذكورة ثم الأسن لما ذكر أيضاً (فان زوج الآخر) منهما وهو بغير الوصف المذكور (صح) العقد لانه ثابتة فلا بد من فيه لا فرض المسئلة قد أخذت لكل واحد منهما وأمنه (وان قسما) وقد استويا واستويا في الصفات (أقرع) بينهما أو بينهما وجوباً بقطع التنازع (وان زوج غير من خرجت قرعته صح) العقد أيضاً لان القرعة لا تسلب الولاية وانما هي لقطع النزاع والمشاجرة وقد اتحدت في هذه الصور كلها وأما اذا تعددت فائتم التنازع بين زوجين رضاء فان رضيت أحرما لم يتزوج أصلهما كما في الروضة وأصلها عن البغوي وغيره وخرجته في الشرح الصغير (وان خرج الولي عن أن يكون ولياً) بسبب انفاسه (شي من الموانع المتقدمة) انتقلت الولاية عنه (الى من بعده من الاولياء) وهم أبعد منه وفي باب الولاية حتى لو أعققت شخص أمة ومات عن ابن صغير وأخ كبير كانت الولاية للأخ لا لغيره فالن قال ابن النجاشي كره هذا الانتقال الى من بعده بصيرة كالعديم يفرض انه قد مات فلو عادت اليه صفة الولاية ما عاد ولو لا انتقالها على حصول المنصوب مع من البحث وقد تقدم ذلك (وقد دعت) أي طلبت (الحرة في الزواج) (تتكم) بان قالت لوليها زوجي منه (لزمه تزويجها) منه لم تحبها لها سواء كان بالولاء أو بالنسب مجبراً كان الولي وأغير مجبر وسواء عين أم لا كخوة وأعلم كما يجب اطعام الطفل اذا استطاع أي طلب الطعام وسواء كانت الطالبة للزوج بغيره أم نبأ كما هو ظاهر اطلاقه والتبأ الولي بالاجابة وكلامه أيضاً يشمل غير البالغة وهو موافق في ذلك لما نقله الراجح عن بعضهم وهو أن الصغيرة اذا التزمت الزوجية وجبت الاجابة اذا كانت في إمكان النسوة كسنت تسع سنين لان هذا الزمن يحصل لها فيه اشتاء للنكاح لكن الغزالي وصاحب الصحاح قيداه بالبالغة ولعل الصورة التي نقلها الراجح عن بعضهم لا تتوافق التقييد المذكور من حيث ما حيث كانت في سن يمكن فيه الاشتاء كالسن المذكور وحيث لا مخالفة بين من قيد ومن لم يقيد (فان عضلها) أي منعهها الولي الذي طلبت منه أن يزوجهما من الكف وقد ثبت العضل منه (بين يديها) أي لم يحصل عضل أصلاً لكن (كان) الولي (تأبى) في مسافة القصر) أي ولم يملك أحد الزوجين موليته عنه (أو) كان الولي حاضراً لكنه كان (محرمًا) جميع فقط أو بغيره فقط أو محرمًا مطلقاً أو محرمًا مطلقاً وسواء كان إحرامها معها أم فاسداً وقد أشار المصنف الى جواب ابن بقله (زوجها الحالك) حيث في الصور المذكورة لان تزويجها واجب على الولي عند طلبها ما تقدم فاذا امتنع من تزويجها فالحال كما في هذه الصور الثلاث وتقدم أنه يزوج أيضاً اذا عدم الولي أصلاً عند تقدمه وان أراد أن يتزوج الحالك بنفسه لا بد أن يزوجه كما آخر في محل ولا يشترط تزوج الحالك عند إحرام الولي واذا أعفى على الولي فان الحالك هو المزوج له وعند حبس الولي المانع من التزويج يزوج الحالك أمة لمجور عليه وعند واري القادر على التزويج يزوج أيضاً المانع لولا وجوب الكافر وقد تقدم بعضهم الصور التي يزوج فيها الحالك كما يقال يزوج الحالك في صورتها \* متلومة تحكي عقود جواهر

هو أقرب منه فان استوى اشكتان في الدرجة وأحدهما يبدل بأولئك والآخر بوليها باب فالولي هو من يبدل بالأولئك فان استوى فالأولى أن يقدم استهما وأعلمهما وأورعهما فان زوج الآخر ص صح وان قسما أقرع وان زوج غير من خرجت قرعته صح وان خرج الولي عن أن يكون ولياً بشي من الموانع المتقدمة انتقلت الولاية الى من بعده من الاولياء وفي دعت الحرة الى الزواج بكفه لزمه تزويجها فان عضلها بين يديها كما لو كان غائباً في مسافة القصر أو محرمًا تزويجها الحالك

عدم الولي وفقدته ونكاحه • وكذا الغيبة مسافة قاصر  
وكذا النكاح وجب مائع • أنه لغيره ويرى القادر  
أمره وتزويج عضله • اسلام أم الفرع وهي لكافر

والمعتد أن النكاح لا يكون ما تعال ينظر وفي فتاوى البغوي أنه لو تزوج السلطان من غاب ولها ثم حضر  
بعد العقد حيث يعلم أنه كان قريبا في البلد عند العقدتين أن العقد لم يصح وفي فتاوى الفضل نحوه ولو  
زوج الحياكم في غيبته ثم حضر الولي وقال كنت تزوجتها في الغيبة قال لا أصحاب يقدم الحياكم حيث لا يئنه  
ولو باع عبد الغائب في دينه فقدم وقال كنت بعته في الغيبة فمن الشافعي إن بيع المالك مقدم والفرق  
أن السلطان في النكاح كولي آخر ولو كان له أولاد تزوجها أحدهما في غيبة لا أثر تقدم وقال كنت  
زوجتها لم قبل الابينة وقول المصنفين يدي الحياكم بشرط في ثبوت الفضل حتى يزوجه الحياكم  
والحاصل أن الفضل لا يثبت ولا تنتقل الولاية إلى الحياكم إلا إذا حضر الخاطب والمرأة والولي وبأمره  
الحياكم بالتزويج فيقول الولي لا أفعل أو يسكت فينتدب زوج الحياكم لأنه قد ثبت الفضل عنه ونقل الولاية  
عن الشيخ أبي حامد البغوي أن هذا حيث يسرع أن تعذر حضوره ثم دأب وبتوازي المذكور في النظم  
السابق فلا بد من اثباته بالبينة كسائر الحقوق وإنما تعذر التزويج من المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم فيما  
رواه مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح وقول المصنف إلى كفه قيد في وجوب الابينة ولو دون مهر المثل  
من تزويجها بخلاف ما إذا دعته إلى غيرك لأن الولي حقا في الكفاية يؤخذ من التعليل أنهم لو دعته  
إلى محبب أو عين فامتنع الولي كان تعاضلا وهو كذلك إذا سأل في التمتع وكذا لو دعته إلى كفه فقال  
لا أزوجه إلا من هوأ كذا منه وبشرط في نقل الولاية للحياكم عند الفضل عدم تكرره ما إذا تكرر رقن في  
أصل الروضة وليس العزل من الكبار وانما يفتى به إذا عزل ثلاث مرات فأكثر وحينئذ يزوج الأبعد  
لأن السلطان لثبوت الفسوق من الولي الأقرب بسبب ذلك (ولا تنتقل الولاية) بمجرد العزل وما بعده (إلى)  
الولي (الأبعد) لبقاء الولي على كره رده ونظرة في أمر النكاح ولأن الولاية لا يقبله بدل أنه لا ينزل  
وكيفه في زوج وكيل الغائب حال غيبته ووكيل المحرم إذا دل من أمره بالوكالة السابقة ولو كان الأحرار  
يتقلها إلى الأبعد لم يستمر وكيل المحرم على وكالته وهل التزويج من الحياكم في مواضع تزويج بطريق  
النباهة أو الولاية فيه خلاف قال الرافعي في الكفاية لم يتعرض أحد من أصحابنا إلى ذكر ذلك لكن  
الرافعي يرجح أنه من باب الولاية فلذلك يزوج التي هي في محمل ولا يته لا خارجة عنه فلاؤذنت له وهي  
خارجة عن محمل ولا يته ثم زوجها بعد وصولها إليه صح لا قبله فلا يصح وإن رضيت (وإن غاب الولي)  
إلى المسافة هي: (دون مسافة القصر لم يزوج) السلطان حينئذ المرأة التي غاب عنها الولي دون المسافة  
المذكورة (إلا بانه) أي إذا كان الولي يأن يرسل إليه يستأذنه من تلك المسافة فهو فيها كال حاضر وهذا  
كله إذا عرف مكانه وأمكن الوصول إليه فإن كان مفقودا لا يعرف حياته ولا ماله لم يزوجه السلطان لأن  
نكاحه لا يقدح من جهة فاشبه ما إذا عزل وإذا انتهى الأمر إلى تأنيدهم بموته فهو وقسم ماله بين  
ورثته فلا بد من نقل الولاية إلى الأبعد وإن عرف مكانه وتمتدوا الوصول للثقة والخوف في الطريق جاز أن  
يزوج بنفسه إذا نه قاله الروابي (ويجوز للولي) مجبرا كان كلاب والحد في تزويج البكر أو غير مجبر (أن)  
يؤكل بتزويجها) أي تزويجها بإيهافه ومصدره مضاف للقول يعيد حذف الفاعل والمضمر المضاف إليه  
يعود على المولية سواء أذنت له في ذلك التزويج أم لم تأذن لأنه حتى لا يفتننا الاستنباط به كتوكيل الزوج  
في قبول النكاح ولا يجب على الولي إذا وكل قبله أن يعين بالوكيل الزوج لأنه يمكن التعيين في التوكيل  
فتزويج الوكيل مع الإطلاق لأن شفقة الولي تدعو إلى أن لا يؤكل إلا من يثق بمن نظره واختياره

ولا تنتقل الولاية إلى  
الأبعد وإن غاب  
الولي دون مسافة  
القصر لم يزوج إلا بانه  
ويجوز للولي أن يوكيل  
بتزويجها

(ولا يجوز أن يوكل) الولي في تزويج موليته (الامن) أي شخصاً أو الذي يصح أن يكون ذلك الشخص متصفاً بكونه (ولياً) لانه موجب للتكاح فاشبه الولي في اعتبار صفاته (ويجوز أن يوكل أيضاً في القبول) التكاح لانه صلى الله عليه وسلم وكل في تكاح أم حبيبة وكل في قبول نكاح ميمونة رضي الله عنهما واذ لوكل الزوج في ذلك قبله وكل (من) أي شخصاً أو الذي (يجوز أن قبل النكاح لنفسه) في الجلة فلا يوكل صبياً لانه لا يصح أن يقبل الصبي التكاح لنفسه فلا يقبله لغيره بالولي ولا لأمه أو لأخيهما لان كلامهما لا يقبل لنفسه فلا يقبل لغيره أيضاً (ولو كان) الوكيل (عبداً) فانه يصح ولو كلفه القبول ولو قبل بآذن سيده (وليس للولي ولا للوكيل أن يوجب التكاح لنفسه) لانه يلزم عليه اتحاد القابل والموجب وقد سبق في الحديث لا نكاح الا بآربعة خطب وولي وشاهدين (فلو أراد ولياً) موافقاً كان هو القاضى أو من له الولاء أو النسب كأم العمة وقوله (أن يتزوجها) مؤول بصدر فاعل لقوله أراد وقوله (فوض العقد الى ابن عم آخر في درجته) اما أخوها أو ابن عمه هو جواب عن قوله فلو أراد (فان نقصد) من في درجته (فالقاضى) هو الذي يزوجه وان أراد إلخ اكم أن يتزوج من لا ولي لها الا هو تزوجهامنه خطبته أو من فوقه من الولد أو أخرجه الى قاض بلد آخر (وليس لاحد) من الاولياء (ان يتولى الايجاب والقبول في نكاح واحد) كالم تزويج ابنة أخيه أو ابنة الصغرى وقبله لا اتحاد الموجب والقابل (الا الجدل (المجبر) اذا أراد أن يتزوج بنتاً شبهة بان ابنه قبله ان يتولى الطرفين لقوله شبهة ووفور شفقتة) وصورة تولية الطرفين أن يقول زوجت ابنة ابني هذه ابنة ابني هذا ثم عقب فراغته من الايجاب بقول قبلته وأوجب صاحب الاستقصاء أن يقول وقبلته بالولاء فلو تزوجها لم يصح وضعه مازم للصغير تبعاً والاهل الكبير وعلم من قوله المجبر أن غير المجبر لا يزوج وذلك بان تكون موليته ثيباً بالغة فلا يزوجه ولو بالاذن لانه لا أن غير مجبر وغير المجبر لا يزوج بغيره الا بالاذن لا يصير عبداً ولو كبل (ثم) بعد معرفة من يتصف بالولاية ومن لا يتصف يقال (الولي على قسمين مجبر وغير مجبر فالمجبر هو الاب والجد خاصة) أي لا غيرهما من باقي العصابات فليس لهم اجبار (في تزويج البكر) بل هي مقصورة فيه عليها (فقط) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث رواه النار قطني والبكر يزوجه ابوها والجد كالأب لان له ولاية وعصمة وتحجب عليه النفقة وتعتق عليه (وكذا السيد في) نكاح (أمنته) له اجبارها على التكاح (مطلقاً) صغيرة كانت أو كبيرة بكرًا أو ثيباً عاقلة أو مجنونة لانه يمكن من منفعة بعضها فلها يراد العقد عليه ولا يرد على قوله فالمجبر هو الاب والجد خاصة وقوله وكذا السيد لان ظاهر التسمية يقتضى أن السيد يكون مجبراً بالنسبة لأمته وهو غيرهما لان تزويج السيد انما هو المالك فاجبارها مغاير لاجبار أمته فليس عنه (ومعنى) الولي (المجبر) أنه ان تزوجهامن كف بغير رضاها) اذا كان مجبراً للثلى وليس بينهما عداوة وظاهره وانما كان من نقداً للبدن ونقل الرافعي عن القاضي حسين وأقر ما شرط كون الزوج ليس بمعسر وفي المهمات عن الماوردي والروافى انه باق على ولايته مع العداوة بينهما وبين الزوج فقال ولا يخفى انتفاءها والمراد بالسار في اشتراط من شرطه اليسار بالصدق الخلل على المتقدم فخرج المعسر ومنه ما لو تزوج الولي مجبوراً بالمعسر ثيباً باجبار وليها ثم يقع أو الزوج الصدق عنه بعد العقد فلا يصح لانه كان حال العقد معسراً فالطريق أن يجب الاب لابنته قبل العقد بمقدار الصدق ويقبضه ثم يزوجه والحاصل انه يشترط لعلمه التكاح شروط أربعة كماله نصف منها واحداً وهو كون الزوج كفواً والثلاثة الباقية انتفاء العداوة الظاهرة بينها وبين وليها وأن لا يكون يشاهو بين الزوج عداوة وإن لم تكن ظاهرة وأن يكون الزوج حراً مسلماً بالغاً والصدق في فقد شرط من هذه الاربعة كان التكاح باطلاً لهذا ان كان بغيره الاذن ويشترط ثلاثة شروط لجواز المباشرة وهي كونها مجبراً مثلاً ومن نقد البدن كونها حرة لا وقد ظلمها بعضهم بقوله

ولا يجوز أن يوكل  
الامن بصح أن يكون  
ولياً ويجوز للزوج  
أن يوكل في القبول  
من يجوز أن يقبل  
النكاح لنفسه ولو  
كان عبداً وليس للولي  
والوكيل أن يوجب  
النكاح لنفسه ولو  
أراد ولياً أن يتزوجها  
فوض العقد الى ابن  
عم آخر في درجته  
فان نقد القاضي  
وليس لاحد أن  
يتولى الايجاب  
والقبول في نكاح  
واحد الا بمجرى لقوله  
ولا يشاهو بغيره  
ثم الولي على قسمين  
مجبر وغير مجبر فالمجبر  
هو الاب والجد خاصة  
فتزويج البكر فقط  
وكذا السيد في  
أمنته مطلقاً ومعنى  
المجبر أنه أن يزوجه  
من كف بغير رضاها

الشرطي جواز اقدام ورد • طول جهر التل من نقد البلد  
كفافة الزوج يسار وجمال • صدقها ولا عداوة وجمال  
وقد هان الولي ظاهرا • شروط صحة كتمانها

وانما اشترط في الزوج عدم العداوة الظاهرة والباطنة لعاشرتهم ونحوه بالعداوة الكراهة من بخل أو  
نشوة مخلفة فلا تؤثر لكن يكره تزويجها هنا ما يتعلق بالخير (و) أما (غير) الولي (الخير) فانه (لا يزوج)  
البكر (الابرضاء وانها) لما روي الترمذي وصححه من قوله صلى الله عليه وسلم لا تنكحوا النساء حتى  
تستأمروهن وفي إطلاق النكاح على البكر البالغة في هذا الحديث مجاز مرسل علاقته اعتبارا ما كان  
بهرينة حتى تستأمروهن لان الاستئمار لا يكون الا للبالغة لا للتيقة حقيقة فمنع المصنف على الولي الخير  
قوله (فني كانت بكرا) وهي التي لموطأ سواء كانت صغيرة أو بالغة وسواء منقطتة بلا بكارة أو زالت بكارتها  
بنحو مسقطه وصرح المصنف بحواشي بقوله (بأن لا يزوجها) أي البكر (بغير إذن) لما  
من كمال شقيقه عليها والموطأ في البر لا يخرج عن كونها بكرا أو مثلهما من ذلت بكارتها باسمه سمع وحديثه  
حيض فكل هذا داخل في البكارة لانهم لم يخسر الرجال بالوطء وهي على غباوتها وحيايتها  
وتقدم أن أوفى كلامه ليست للتخصير بل هي بمعنى الواو وتكون الولاية للجميع لكن لا يزوج أحد منهم  
بالفعل مع وجود الأقرب والأجدل لا يزوج مع وجود الأب وان كانت الولاية ثابتة ثم استدرك المصنف على  
ما توهم من قوله بغير إذنهم من عدم سنية الاستئذان فقال (لكن يندب) للأب والجد (استئذان) المراد  
(البالغة واذن السكوت) تطبيقا لظاهرها وعليه حل خبره وسلم والبكر تستأمر وفي رواية والبكر  
يستمأرها أيها بخلاف غيره فانه يعتبر في تزويجها استئذانها أما الصغيرة فلا إذن لها وعن الصيرى أنها  
إذا حاربت البلوغ استحب أن يرسل لها نقات يتقرن ما في نفسها (وأما النيب العاقلة لا يزوجها أحد) من  
أولياها (الابن) نطقا (بعد البلوغ باللفظ) الصادر منها ولا يكتفى بسكوتها ولا الاشارة برأس وغيره  
لما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم النيب أحق بنفسها من وليها وفي بعض النسخ بدلها باللفظ بالنطق  
وقد أشرت إلى هذا بقولي نطقا وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث والنيب أحق بنفسها من وليها في  
اختيار الزوج وفي الأذن وليس المراد أنها أحق بنفسها في العقد كما بقوله الخليفة وان كان قوله  
من وليها مع قوله والبكر يزوجها أيها يشهد الخليفة القائلين بأنها تزوج نفسها وهذا الحكم المذكور  
لا يخص بالأب والجد والى هذا أشار بقوله (سواء) فيما ذكر (الأب والجد وغيرهما) وسواء حصلت  
النسوبة بوطء محلال أو حرام أو بوطء شبهة وسواء موطئت وهي مجنونة أو نائمة أو مكرهة والنيب هي التي  
زالت بكارتها بوطء فيقبلها ولو حراما كالغيب ولو من شوق وفي قبلها الأصلي وإن تعدد فواشبهه بغيره فلا بد  
من زوال البكارة منه ما هنا ما يتعلق بالنيب العاقلة بعد بلوغها والى مقابلة أشار بقوله (وأما قبل البلوغ فلا  
تزوج أصلا) وليس القاضي تزويجها لأن ابنه غير معتبر هذا حكم المأهلة والنيب هو العقابله أشار بقوله  
(وان كانت) أي النيب (مجنونة) ففي الجواب تفصيل ذكره قوله (فان كانت صغيرة تزوجها الأب والجد)  
عند فقد الأب للصحة دون غيرها من الأولياء إذ لا حاجة إلى تزويجها غير الأب والجد لا يصح سواء  
كانت بكرا أم نيبا بخلاف العاقلة للنيب لان البلوغ أمدا ينتظر بخلاف الأفاقة (وان كانت) المجنونة  
(كبيرة) تزوجها الأب والجد أو الحاكم لكن على الترتيب المتقدم فالجد مؤخر عن الأب والحاكم مؤخر  
عن الجد كما تقدم أما الأب والجد فلا يورث شقتهما أو ما غيرهما فلا شفقة أو وجود لهن ناقصة وقول  
المصنف وأولها كبر على توهم أنه مثل الأب والجد من كل وجه فلذلك استدرك على هذا التوهم فقال  
(لكن الحاكم يزوجها للعاجلة) فقط (والأب والجد يزوجها) أي المجنونة للمتقدمة كل منهما على الأفراد

وغیر الجهر لا يزوج  
الابرضاء واذن باغني  
كانت بكرا جاز لا اب  
أو الجدة تزويجها بغير  
إذنها لكن يندب  
استئذان البالغة  
واذن السكوت وأما  
النيب العاقلة فلا  
يزوجها أحد الا  
بإذن بعد البلوغ  
باللفظ سواء الأب  
والجد وغيرهما أو  
قبل البلوغ فلا تزوج  
أصلا وان كانت  
مجنونة فان كانت  
صغيرة تزوجها الأب  
أو الجدة وان كانت  
كبيرة تزوجها الأب  
أو الجدة أو الحاكم  
لكن الحاكم يزوجها  
للعاجلة والأب والجد  
يزوجها

للإحسان والمصلحة / وهذا بخلاف الجنون فلا تزوجه الأب والجد إلا للحاجة والفرق أن نكاحها بقيد المهر  
والنفقة ونكاحه بغيره (ولا يلزم السيد تزويج الأمة والمكاتبة وإن طلبتا) التزويج أما الأمة فلا نفقة يشترط  
مقاصد الملك ويقص القيمة سواء كانت من محل له وطؤها أو لا يحرم نسب أو رضاع أو مصاهرة / وأما  
المكاتبة فأنها رعايا عجزت نفسها فتعوز بالله ناقصة ولما فرغ المصنف من بيان الأولياء شرع في ذكر الكفافة  
فقال (ولا تزوج أحد من الأولياء) سواء كان أباً أو جداً أو غيرهما (المرأة من غير كف) لأن الكفافة مربية  
في النكاح دفعاً للعار عن النسب فليست شرطاً في صحته لأنه صلى الله عليه وسلم قال لنا طمة بنت قيس  
أنكحي أسامة فنكحته بعد أن امتنعت وكان نكاحها له بأمره صلى الله عليه وسلم وكان من المولى وهي  
قرشبة وقد طلبها قبله معاوية بن أبي سفيان وأبو جهم فذكرها النبي صلى الله عليه وسلم صفة معاوية  
فقال أما معاوية فهو صعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه فهو كأيمن بكثرة الضرب  
ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم في المراتلثا أنكحي أسامة فاجابت بأرضها وهذا رواية بالفتح ولفظها  
من آخرها فإذا حصلت أي من العدة فأتيني قالت فلما حصلت ذكرت أن معاوية بن أبي سفيان وأبو جهم  
خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو جهم الخ وكذا زوج أو جده فمالها لولاه بنت أخيه  
الوليد بن عبد منقذ عليه والجمهور على أن مولى قرش ليسوا أكفأ لهم وزوج صلى الله عليه وسلم  
بناته من غيراً كفاهوا وإن يكون لأجل ضرورة بقاء نسليهن وماذا كرم المصنف من عدم صحة التزويج  
بغير كف معقيد بقوله (الابن أو ابنته أو ابنته) أي جميع (الأولياء) وهم من ثبت لهم ولا يباح  
العقد كخوثر وسبها أحدهم أو أعلم كذلك فإنه يصح تركهم حقهم بخلاف مال الذي رزقوه وجهوا لولي  
منه فرد أو أقرب كابن أو أخ أو غيره بالأقرب إلا بعد فلا يصح تزويجه ولا يتبع عدم رضاه صحة تزويج من ذكر  
الأخلاق إلا أن في التزويج قال الكفافة معتبرة في النكاح إلا لصحة بل لا تنهاه في المرأة والولي فلهما إسقاطها  
(فإن كان وليها الحاكم لم تزوج من غير كف) أصلاً وإن رضيت) لما فيه من ترك الاحتياط عن هو كالتائب  
فلا بد من ملاحظة الخطأ لها وهو تزويجها من الكف (فإن دعت) المرأة (المرأة) إلى غير كف لم يلزم الولي  
تزويجها) لأنه لا نكاح في الكفافة فلا بد من رضا إسقاطها وهذا بخلاف مال الذي رزقوها بكف بدون مهر مثلها  
برضاها فإنه يصح إذا لاحق للأولياء في المهر (وإذا عينت) المرأة (كفوا وعن الولي) الجبر (كفوا) آخر  
(فإن عنه) الولي (أولى) أي من عينته لأن نظر الولي أكل في تعيينه من تعيينها هذا حكم الجبر أماعه كاخ  
فليس له أن يزوجه من غير من عينته قطعاً (والكفافة) معتبرة في خمس خصال انحصرت في الولي معتبرة (في  
النسب) لأن العرب تفقر بنفسها (و) الثانية معتبرة في (الدين) لقوله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم  
وقوله صلى الله عليه وسلم إذا جاءكم من ترضون أمته فدينه فأنكحوه (و) انحصرت الثالثة معتبرة في (الحرية)  
لأن الحر معتبر لكونها تحت عبود من غير حرية حين عتقت تحت مغب (و) انحصرت الرابعة معتبرة في  
(المنعة) لقوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق (و) انحصرت الخامسة معتبرة في (سلامة)  
العيوب المثبتة للنيار) كجنون وحذام ومرض وسبا في بابها غير السليم منه ليس كفواً السليمة منه لأن  
النفس تعاف بحجة من ينفذ ولو كان بها عيب أيضاً فلا كفاهة وإن اتفقوا ومالها أن تكون للإنسان يعاف  
من غير مهلا يعاف من نفسه ويحل ذلك بمقصود النكاح وفي الحديث قترن المجدوم فراراً من الأسد  
والكلام على عمومته بالنسبة للمرأة أما بالنسبة للولي فمعتبر في حق الجنون والجذام والمرض لا الجنب والعنة  
ثم أخذ المصنف يقرع على مفاهيم انحصار السابقة فقال (فلا يكافي) أي عريضة (لما في الحديث من  
قوله صلى الله عليه وسلم إن الله اصطفى العرب على غيرهم) (ولا يكافي) غير هاشمي ومطلي (وهو من قرش  
هاشمية أو مطلية) بخبر مسلم إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من

للحاجة والمصلحة  
ولا يلزم السيد تزويج  
الأمة والمكاتبة وإن  
طلبتا ولا تزوج أحد  
من الأولياء المرأة  
من غير كف ولا برضاها  
ورضاها إن الأولياء  
فإن كان وليها الحاكم  
لم تزوج من غير كف  
أصلاً وإن رضيت فإن  
دعت إلى غير كف لم  
يلزم الولي تزويجها  
وإذا عينت كفواً  
وعين الولي كفواً  
عنه الولي أولى  
والكفافة في النسب  
والدين والحرية  
والصنعة وسلامة  
العيوب المثبتة  
للنيار فلا يكافي  
أجمعي عريضة ولا  
غير هاشمي ومطلي  
هاشمية أو مطلية



قرئ في هاشم واصطفاه من بني هاشم وبني المطلب أ كفاء كما استقبل من الذين خرجوا من بني  
المطلب شي واحد ثم لوزج هاشمي أو مطلق رقيقة بالنسب أو فائدة ما تنافس هاشمية أو مطلق رقيقة  
للمالكة أمهاته تزوجها من رقيق ودنى بالنسب كما يقتضيه قول الشيخين للسيد زريق أمته برقيق ودنى  
النسب واستشكله الاستنوي وصوب علم زريقها الهاشمي استند في ذلك إلى ما صححه من أن بعض  
الخصال لا يقابل بعض وغير قرئ من العرب بعضهم كذا كرجاعة قال في الر وضو هو  
مقتضى كلام الأكرين وقد علم من كلام المصنف أن غير القرشي ليس كقوله قرشي بالطريق الأولى خبر  
قد موافق يشا ولا تقدمه هارواه الشافعي بلاغا وفهم منه أيضا أن غير قرش من العرب بعضهم كفاء  
بعض وقد حكاه الرافعي عن جماعة وقال النووي أنه مقتضى كلام الأكرين لكن قال الرافعي مقتضى  
اعتبار النسب في الجمع اعتباره فيما سوى قرش من العرب قال النووي وذكر إبراهيم المروزي أن غير كفاءة  
ليس كقوله كفاءة بدليل قوة صلى الله عليه وسلم أن كفاءا صطفى من العرب كفاءة فقوله ولا يكافئ الخ وما  
عدمه من على الخصلة الأولى في قوله كفاءا صطفى من العرب كفاءة فقوله ولا يكافئ الخ وما  
من ذي الحرفة الدينية ونحوها فهل يحسب أم لا والجواب عنه أنه لا يظهر التام للاختصاص لآخر النكاح  
فعلها بالنسب إلى ذي حرفة شرفه وفرض أنهم لا تنسب إلى حرفة شرفه فتزوجها من ذي الحرفة الدينية  
باطل والنكاح يحتاجه قاله ع ش (ولا يكافئ) فاسق عقيقة لقوله تعالى الزاني لا ينسب إلا زانية الآية  
ويكفي في الزوج خلوصه من الفسق وقال ابن الصلاح لا يعتبر كونه عدلا فليس فاسق كف عقيقة وإن  
تاب وحسن فقهه حيث كان فسقه بالزنا بخلاف ما إذا كان فسقه بالزنا لا تنسب من الزنا لا تنسب من  
بخلاف غيره ذكره ابن حجر والذي أفتى به والد الرافعي أن الفاسق إذا تاب لا يكافئ العقيقة وإن كان الفسق  
بغير زنا والرافعية بكافئها فاسق إذا التحد فسقه ما هو قادر أن زاد فسقه أو اختلف فسقه ما هو قادر  
يكافئها والمحجور عليه بالسفه ليس كف موشدة وانما يكافئها عقيق وإن لم يشتر بالصلاحيه شهرتها والواصل  
أنه يشترط في كفاءة الزوج أن لا يكون فاسقا فسق ترتبه شهاده وهذا مفرع على الخصلة الثانية وهي الذين  
(ولا يكافئ) (عبد حره) سواء كانت أصلية أو طارئة بالعق لمسبق من التصير في بريرة لاها تنصير يكونه  
لا ينفق عليها إلا نفقة المعسرين ولا نها تعبره فالرقيق ليس كف عقيقة ولا مبعة وهذا مفرع على الخصلة  
الثالثة (ولا يكافئ) العتيق أو من مس أباه حره الأصل) وكلام المصنف فهم أن الرقيق في الأمهات  
لا يؤثر وقد نقله في الروضة عن نصريح صاحب البيان لانه يتبع الابن في النسب وفي نسخة هي بخط المؤلف  
من مس الرق أباه وهي بعض النسخة المذكورة في كلامه هنا وعبارة فتح الوهاب موافقة لما هنا حيث قال  
في مسه أو من أباه أقرب إلى من أب له ارق ليس كف سليمة من ذلك لانها تعبر به بوضر فماد كان به رقيق  
بانه لا ينفق عليها إلا نفقة المعسرين وهذا من جهة التفريع على الخصلة الثالثة (ولا يكافئ) (ذو أي  
صاحب (حرفة دينية) أي خبسية (بنت من) بفتح الميم أي شخص (حرفته أرفع) أي أعلى من حرفته  
وذلك (كخياط فلا يكون كذا) (بنت تاجر) وكذا لا يكون كقوله أيضا وهذا نقص حرفة كل منهم  
عن حرفة التاجر العرف في ذلك كله والحرفة هي صنعة يرتزق منها بالحرفة الدينية في الأموال الاستهتار  
بالفسق مما يعبر به الأولاد وهذا مفرع على الخصلة الرابعة والعبرة بالحرفة الدينية بحال العقد ثم ترك  
الحرفة الدينية قبله لا يؤثر إلا ان مضت سنة كما أطلقه جمع وهو واضح ان تبلس بغيره بحيث زال عنه  
اسمه اول نسب إليها أصلا والأفلاحي من مضى زمن قطع نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر بها وقد بحث ابن  
العماد والزركشي أن الفاسق إذا تاب لا يكافئ (وصرح ابن العماد في موضع آخر ان الزاني المحسن وإن تاب  
وحسن فقهه لا يعود ككفو) كالأفلاحي دفعته وأفتى به والد رحمه الله تعالى وعلم عاصم من أن العبرة

ولا فاسق عقيقة ولا  
عبد حره ولا العتيق  
أو من مس أباه رقيق  
حره الأصل ولا ذو  
حرفة دينية بنت من  
حرفته أرفع كخياط  
فلا يكون كقوله  
بنت تاجر

بحالة العقدان طرفا الحرفة الدينية لا يشتمل الخيار وهو الاوجه لان الخيار في النكاح بعد صحته لا يوجد  
 الا لاسباب المذكورة في بابها وبالعق تحت رقيق وليس طرف ذلك واحدا من هذين ولا في معناها . وأما قول  
 الاستوى ينبغي الخيار اذا تجدد الفسق فتردد كما قاله الاذوي وابن الجوزي وغيرهما . ثم طرف والعق بطل  
 النكاح (ولا يكافي شخص معيب بيبب بيبب الخيار) مثل الجنون والجنون والبرص والحلب واللعنة  
 (سليمته) أي من هذا العيب المذكور حتى لو وجدته غيبا أو مجبورا به في رضاء أو قرنا فلا يكافئ لان  
 ذلك يثبت الخيار لها على ما نقله عنهم المصنف في نكته وذلك صاحب المنهاج في قوله وقيل ان وجده بمثل  
 عيبها فلا خيار وقد جعلوا منه أن يجدها الجيوب رضاء وقيل لا خيار هنا قطعاً (و) علم كراهه (لا اعتبار)  
 في الكفاءة (بالسار) لان المال نادور رائج ولا يفتقر به أهل المروءات والهماء ولا عبرة بعيوب أخرى منفردة  
 كحصى وقطع وتشو صورة وأنا اعتبرها الروايات وقد اختار التي صلى الله عليه وسلم الفقرو قال عليكم بذات  
 الذين (و) لا اعتبار (بالشيخوخة) خلافا للروايات قال الرازي حكى عنه أن الشيخ لا يكون كفوا للشيخة  
 ولا الجاهل العالمة ثم قال وهذا فتح باب واسع وقال النووي الصحيح خلاف ما قاله الرازي . وكان ينبغي  
 المصنف أن يعبر بالشبو لا بالشيخوخة بمعنى أن الشبو به للمرأة غير معتبر قطع شيخوخة الزوج . واذا علمت  
 ما تقدم من الخصال المعتبرة في الزوج والزوجة (ففي زوجه) الولي (غير كف) بغير رضاها (غير رضا)  
 الاولياء الذين هم في درجته) أي الولي المزوج لها كخوة أشقاء وأولاد أو أعمام زوج أحدهم بغير رضاها  
 وبغير رضاهم (فالنكاح باطل) لما تقدم من اعتبار المكافاة وعدم اسقاط الكفاءة (وان) كان  
 الاولياء الذين هم في درجته قد رضوا بتركه ويحجبوا بغير كف موافق (رضيت) هي معهم بذلك (فليس للأبعد)  
 من الأخاب (اعتراض) في ذلك لان من له الحق قد رضى باسقاطها فلا يبعد ولا ينافيه حيثئذ وحاصل  
 ما تقدم من صفات الكفاءة المعتبرة في الزوج من حيث ذاته أو من حيث أبوه حيث كانت الزوجة  
 موصوفة بتلك الصفات قد جمعت في شتر نسب بلا على من أراد اتقانها وهو مشغول على النسبة  
 المذكورة وهو قوله

شرط الكفاءة خمسة قد حررت • فينبغي عنها بات شعير مفرد

نفسه بدو من حرفة نسبية • فقد العيوب في اليسار تردد

وقال الشيخ مري الخليل رحمه الله تعالى

قالوا الكفاءة خمسة فاجبتهم • قد كان هذا في الزمان الاقدم

أما بنو هذا الزمان فأنهم • لا يعرفون سوى يسار القدرهم

(واذا رأى الأب أو الجد المصلحة في تزويج الصغير) العاقل بقرينة ماسياتي فأشار المصنف إلى جوابها  
 بقوله (زوجه) ولو بأربع زوجات حيث وجدت المصلحة المذكورة في كل واحدة من الأربع لأنها  
 الملائمة والمرصدة في نكاحه وقد يكون فيه مصلحة وعظيمة بخلاف الصغير المجنون وان احتاج نكاحه  
 لأحاجة إلى نكاح فانه يتمتع تزويجه ومثله المجنون الكبير الذي لأحاجة إلى النكاح والمجنونة الكبيرة اذا  
 فقدت الحاجة والمصلحة وفهم من تقيد المصنف تزويج الصغير بالأب والجدان غيرهما لا تزوجه لعدم  
 الحاجة ولا تنقاه كمال الشفقة (وليس له) أي الولي (ان يزوجه) أي الصغير العاقل (أمة) أي أمه لا تفقد  
 شرط من شروط نكاح الابنة وهو خوف العنت (ولامعية) بيبب بيبب الخيار • الجنون والبرص  
 وغيرها لعدم الغبطة في ذلك ونفرة الطبع خصوصا اذا كانت متغصنة بالقرن والرقق ولما فيه من بطل  
 المال بغير فائدة لا يستفيد من بضعها شامع نثره طبع منها أو مع انداد يحمل الجماع (وان كان)  
 الرجل الذي يريد النكاح (سنيها) أي محجورا عليه بسفه أصلي غير طارئ (أو) كان (مجنونا) مجنونا

ولا معيب بيبب  
 ثبت الخصال سليمة  
 منه ولا اعتبار  
 باليسار والشيخوخة  
 فحق زوجه بغير  
 كف بغير رضاها  
 ورضا الاولياء الذين هم  
 في درجته فالنكاح  
 باطل وان رضيت  
 فليس للأبعد  
 اعتراض واذا رأى  
 الأب أو الجد المصلحة  
 في تزويج الصغير  
 زوجه وليس له أن  
 يزوجه أمة ولا  
 معيبة وان كان سفيها  
 أو مجنونا

(مطلقاً) أي مستقراً لا ينقطع (أو) كان جنونه غير مطبق لكنه قد (احتاج إلى النكاح) بأن ظهرت رغبته في النساء أو لم يصحح إلى النكاح بعد عدم ظهور الرغبة المذكورة لكنه احتاج إلى امرأة تتعده وتخدمه والحال أنه لم يوجد حتى في محاربه من تقوم بملازمة رغبة النكاح أخف عليه من شراء أمه وموئنتها وقد صرح المصنف بوجوب الشرط فقال (زوج) أي من ذكر من النسبه وما بعده (الاب أو الأخ) أي أولياء وان علا عند فقد الأب (أو) زوجة (الحاكم) عند عدمه ما لا في ذلك ريباً في أصله كل منهما وحفظاً له فيه ولا تنكح الحابجة بمجرد دعواه بل لابد من ظهورها على الوجه المتقدم بظهور علامات التوقان إلى النساء أما إذا لم يصح عليه وهو المسمى بالنسبه المهرمل بأن بلغ منها فتزوجه كسائر تصرفاته وقد وقع فيه الخلاف أو يجر عليه بسفه طارئاً لوليها القاضي تزوجه وإن لم يصح عليه لأن تصرفه نافذ وانما تزوج النسبه بانه لا نكاحاً به صفة أدهم مكاف وفهم من قوله زوجة الأب أو الأخ أنه عند فقدهما أن الوصي لا يزوجه وهو كذلك وصحة التزوي في مسألة النسبه وفي زوائد الرضة ونقله عن الشيخ أبي محمد وقد فهم من قيد الصغير بأنه أقل أن الجنون لا يغير لا يزوجه وقد تقدم الكلام عليه سابقاً وقد عرفت عليه وهو عدم الاحتياج إليه في الحال وبعد البلوغ لا يدرى كيف يكون الحال واحترازاً لصغير الجنون المطبق عما إذا قطع بان كان يفتق يوماً ويحين يوماً فلا يجوز تزوجه الأباذنه لأنه طائفة استثنى فلا يجوز تقوى بها عليه فأشبهه العاقل النكاح وإذا قبل الولي له النكاح فليقبل به المثل أو بدونه فإن زاد فهو زيادة الأب في نكاح ابنه فصمحه المثل ولا يتعين أن تزوجه الأب أو الأخ عند فقد الأب أو الأخ كما عند فقدهما بل يصح أن يعقد النسبه لنفسه باذن الولي وقد أشار إلى هذا فقال (فإن أدق) أي الأولياء المذكورون على الترتيب السابق ولو قال المصنف ولو أدن أي الولي كان أحسن لأن الأدنى حاصل من واحد فقط لا من الكل ولا يذلل لهذا التعبير أو التي هي للأحد لا لغيره لما كانت الوليات لهم كلهم كانوا أم أولياء وان كانت مرتبة على ما سبق وقوله (النسبه) متعلق بأذن أي أدق أي أدق في عقد النكاح له (نفسه نفسه) أي صح عقد المذكور فإن الأب أو الأخ ثم أخذ عند فقده وعند امتناعه ثم أخا كم عند فقد أخاه أو امتناعه فمما على المراءى في الفصل السابق في باب الأولياء وانما صمحه نكاحه باذن من ذكر كراهه مكاف صحيم العبارة بالنسبة لغير التصرف المالي ولعمدة العبادات عنه وأجر عليه بالنسبة له حتى لا يصح في غير محله وعند الأدنى في النكاح مع تعيين المهر دون المرأة يتفق عنه نصيب المال في غير محله بل انما لوضع في محله لأن الأدنى هو المتصرف في الحقيقة ومصورة تعيين المهر فقط بأن قال أنك عما قسمتلا فينكح امرأة تليق به بأن ينظر لأقل الأمرين من المسمى ومهر المثل فينبغ لأقل منهما فإن كان لأقل مهر المثل فينكح به وإن كان لأقل المائة فإن كان مهر مثلها يزيد على المائة فلا يزوجه عليها فيعين عليه أن يدفع المائة فإذا نكح امرأة وكان مهر مثلها مائة موافقاً لما قبله الولي من المائة أو نكح مهر المثل وكان زاد على المائة صح في صورتين بالمائة فقط دون الزائد وإن كان أقل من المائة صح مهر المثل من المائة ومقتضى الزيادة عن المهر من المائة لأنه إذا دفع المائة لها وهي زائدة على المهر المذكور فإن كان مهر مثلها مائة تنكح تبرعاً زاد عليه وهو ليس من أهل التبرع وإن نكح امرأة بأكثر من المائة وكان مهر مثلها أكثر من المائة لم يصح النكاح لأن الولي لم يأذن إلا بالمائة دون ما زاد عليها هذا كله إذا لم يعين المرأة فإن عتقها أو حال أنه قد عين له المهر بأن قال أنه نكح فلانة بمائة مثلاً وهي مهر مثلها وأقل منه فنكحها بل أو أقل صح النكاح بالمسمى أو نكحها بأكثر من مائة الزائد في الأولى وبطل النكاح في الثانية والأولى هي ما إذا كان المسمى مهر مثلها والثانية ما إذا كان المسمى أقل من مهر مثلها فإن تعيين المرأة كان بالنسبة كان يقول تزوجه فلانة فلا يصح نكاح غيرها اقتصاراً على مجرد الأدنى في المعينة وإن عينها بالزوج كان يقول

مطلقاً أو احتاج  
إلى النكاح تزوجه  
الأب أو الأخ  
الحاكم فإن  
أذن النسبه فعقد  
لنفسه جائز

تزوج من بنى فلان أو واحد بنات زيد فليشك واحد منهن هذا الذاعين المهر والمرأة ذاعين المراتون  
 المهر فبعضهم أن يشكها بمهر المثل أو أقل منه فإن زاد في هذه الصورة صبح النكاح لأن خلل الصداق  
 لا يفسد النكاح ويطل ما زاد على مهر المثل وإن كان الصداق السمي أكثر من مهر مثلها فلا بد من بطلان وإن  
 أطلق الأذن بأن قال تزوج نكح مهر المثل لا تفسد به فإن نكح مهر مثلها أو أقل صبح النكاح بالسعي أو  
 بأكثره الرائد وإن نكح بشرقة يستغرق مهر مثلها لم يصب النكاح كما اختاره الإمام وقطع به الغزالي  
 لاتقاء المصلحة فيه والأذن السقيمة لا يشهد جواز التوكيل ولو قال انكح من شئت بما شئت لم يصب لانه  
 رفع الحجر بالكلية (وإن عقد) السفيه (بلاذن) عن ذكر (ة) النكاح (باطل) كالعبد إذا تزوج بنفسه  
 وحيداً يفرق بينهما فإن وطئ في هذا الحالة فلا شيء عليه لأن الموطوع قد شدة مختارة وإن لم تعلم سفهه  
 لئلا يترتب ترك الصلح وهذا في الطاهر وأما في الباطل فيلزم مهر المثل ونحوه بالرسيد غير هاهنا لزمه المهر  
 المثل نص عليه الشافعي في الأولى وأتى به النووي في الثانية في السقيمة ومثلها الصغيرة والمجنونة (فإن كان  
 السفيه مطلقاً) أي كثيراً المطلق خطأ من صيغ المبالغة وصورة كونه مطلقاً أن يطلق ثلاث مرات  
 ولون زوجتين أو زوجة واحدة فغير عذر ولو قبل الحجر عليه فلا يكتفي بمصالح الثلاث في مرة واحدة  
 وعادة الرائي فإن كان مطلقاً بأن طلق بعد الحرام أو قبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات أو ثنتين وكذا ثلاث  
 مرات ولو في زوجة واحدة فما يظهر والحاصل أنه لا يكون مطلقاً إلا إذا تعذر سواء كانت المطلقة زوجة  
 واحدة أو أكثر ولا يكون مطلقاً إذا قال ثلاثاً أو ثنتين طالق أو أوثم طالق لأنهما لا يمتثلان له لم يتكرر منه حتى يعتد  
 من صيغ المبالغة وما عكاه في الكفاية عن القاضي حسين من أن معنى كونه كثيراً المطلق أن يزوجه  
 وليه ثلاثاً على التدرج فيقطعهن فإن كان مراده يقطعهن على التدرج فظاهر لانه قد تكرر منه المطلق  
 وإن كان مراده مرة واحدة فغير ظاهر لانه حينئذ لم يتكرر منه وقوع طلاق متعددي حتى يصدق عليه أنه  
 مطلقاً أي كثيراً المطلق وقوله (تسرى جارية واحدة) جواب الشرط ولم يزوجه لانه أصح له ولو اعتق  
 الجارية التي تسرى بها لم ينفذ عتاقه لأن تصرفه لاغ لانه محجور عليه والجارية المذكورة لا يقع عليها  
 طلاق فإن تبرم بها أبليت (والعبد الصغير يزوجه السيد) لانه لا يملك التصرف بنفسه فالسيد عزلة  
 ولداً الصغير فهو الذي يتولى أمر من نكاح وغيره وقد تبع المصنف فيه صاحب التنبيه وهو الذي  
 يقتضيه إنزاله في الرضاع ولكن المذهب أنه كالكبير وقد مضى عليه شيخ الإسلام في منعه حيث  
 أطلق العبارة فقال والعبد يشك بأن سيد مولواً نثي لانه محجور مطلقاً كالأذن وأمسيداً بامرأة أو قبيلة  
 أو بلد أو نحو ذلك ثم قال المصنف سأعنه على الضعيف المفرق بين الصغير والكبير (والكبير يزوجه ذاته)  
 أي السيد لأن المنع لحقه فزول بذمه وعليه أن لا يعدل العبد المذكور عما أذن له فيه السيد فلا يجوز له  
 حراة طلق سيده فإن عدل عنه لم يصب النكاح نعم لو قدر لمهر إفراذ عليه أو أطلق فزاد على مهر المثل  
 فالرائد في ذمته يطلب به إذ اعتق لأن الذمة صحيحة مومنه يعلم أن الكلام في عبد رشيده إذا كان المرأة  
 كبيرة فإن كانت صغيرة تعلق المهر برقبته (وليس للسيد إجبار على النكاح) لانه يملك رفع النكاح  
 بالطلاق فكيف يجبر على ما يتمكن من رفعه وقبله إجباره كالأمة والفرق على الأول الصحيح مع أن كلا  
 منهما محجور به وملكه أنه يملك حمل الاستمتاع منها لانه نفوذته على نفسه بالتزويج وذلك يكون بإجبارها  
 بخلافه وأيضاً فإن النكاح يلزم ذمة العبد لا فلا يجبر عليه ولا فرق في إجبار الأمة على نكاحها بين كونها  
 صغيرة أو كبيرة بكرة أو ثيباً عاقلة أو مجنونة لأن النكاح برذلي منافع البضع وهي ملكة لكل من لا يزوجه  
 بغير كف يعيب أو غيرها الأرضها بخلاف البيع لانه لا يقصد به التمتع وله تزويجها برقيق وفيه انساب  
 لأنهم لا ينسب لها وقول المصنف وليس للسيد إجبار أي العبد يشمل الكبير وهو ظاهر والصغير أيضاً

وإن عقيد ابلا  
 اذن قاطل فإن كان  
 السفيه مطلقاً  
 تسرى جارية واحدة  
 والعبد الصغير  
 يزوجه السيد  
 والكبير يستزوج  
 ذاته وليس للسيد  
 إجبار على النكاح

لأن الصغير لا يملك رفع النكاح بالطلاق فلا علة لثباته عليه بحجر السيد عليه وإنما جبر الابن لأن الصغير عليه لانه قد يرى تعين المصلحة والواجب عليه رعايتها (ولا العبد جبار السيد عليه) أي على النكاح لانه يشترط مقاصد الملك وفوائده (تنبيه) ليس للسيد اجبار مكانة ولا معضة على النكاح لانهم مافي حقه كالأجنبيات وتقدم أن السيد اجبار أمته على النكاح وليس لها اجبار على تزويجها وان حرمت في بعض صورها كأن كانت وثنية أو مجوسية فلو طلبت منه تزويجها لم يلزمه لانه يتقص قيمتها وشرفها لا يتع عليه فحينئذ يحل له وتقدم أيضاً أن تزويج السيد الأمة بطريق الملك لا بطريق الولاية وذلك بزواج المسلم أمته الكافرة ولو كان بطريق الولاية لا يمنع تزويج الكافرة بالمملوكة لأن المسلم لا يلي الكافرة وبالعكس

ولا العبد اجبار  
السيد عليه

فصل يجب

تسليم المرأة على

الضرب اذا طلبها

فمنزل الزوج ان

كانت تطيق

الاستمتاع فان سلت

الاستطارة تنطرت

وأكثر ثلاثة أيام

فان كانت أمة لم يجب

تسليمها الا بالليل

وهي بالهار عند

السيد

فصل يتعلق بتسليم الزوجة للزوج وعدمه وما يتبع ذلك وقد بدأ المصنف بالتسليم فقال (يجب تسليم المرأة) الزوجة للزوج (على الفور) بالشروط المذكورة بقوله (اذا طلبها) وقوله (فمنزل الزوج) متعلق بالمصدر وهو التسليم وانما ظاهره أنه قيد أيضاً كالطلب أي أن وجوب التسليم مقدمهذين القيدين الأول الطلب فإذا لم يطلب فلا يجب التسليم أو طلبها لكن في غير منزله فلا يجب التسليم أيضاً والمراد بالليل مكانه الذي هو مستقر فيه ولو بالعارة أو بالاستنارة ومن باب أولى الملك وانما وجب مع وجود هذين الشرطين وفاد بوجه وقد شرط المصنف لوجوب التسليم شرطاً آخر وهو قوله (ان كانت تطيق الاستمتاع) بها والمراد به خصوص الوطء لا مطلقه والا فهي تطيقه ولو صغيرة ونضاف الى هذا الشرط المذكور كونه صكاً صادقاً مقبوضاً ومؤجلاً يحل فلول قبل التسليم في الكبير والحرج والويل يحل ويصح في الصغير أن لها الخبس حتى يقبضه وصوته في الملهات والمخاطب بوجوب التسليم الزوجتان كانت حرة مكلفتين والولى ان كانت غير مكلفة أما ان لم تكن الاستمتاع بها يلحق المذكور لصرفها أو مرضها أو نضوها بكسر التون وسكون الضاد وهو الصفة بحيث يحصل لها ضرر من الوطء مع عدم طاعتها في هذه الحالة فلا يجب تسليمها بل يكروا لولى الصغيرة تسليمها في هذه الحالة إذا كان الضرر قد نفاذوا إذا تحقق الضرر فصرم التسليم الى أن تطيق الاستمتاع ولو قال الزوج لاهل الزوجة سلوها الى وأما تركها من غير غشيان لها فعن البغوى يجب ابى المريض دون الصغيرة لأن المريضة تأمن من الغشيان ولأن الغالب من الرجل أنه لا يغشى المريضة لأن نفسه تعاف من قربانها ولا تنظر الى نفسه تهوى الغشيان ولو لوليهة لأن العبرة بالطبع السليم وقد وجه القول بالاجابة ان كانت مريضة دون ما إذا كانت صغيرة بأن الصغيرة محضتوا الحاشية فلا قرب أولى من الاجابة وهو الزوج لو سلمته وعند القرأى في الوسيط المتع فيها وفي الكفاية أن مؤنة التسليم على المرأة إذا ادعاه الى البلد الذي وقع فيه العقد وأنه إذا ادعاه الى غير بلد العقد فالؤنة تكون على الزوج على ما يأتي تفصيله كان كانت الكوفة وبلد العقد في بغداد والكوفة فوق بغداد فإذا طلبها الى البصرة وهي دون بغداد الى طرف البحر فالؤنة من الكوفة الى بغداد على الزوجة ومن بغداد الى البصرة على الزوج لانها غير بلد العقد وقد طلبها الى غيره (فان سلت) الزوجة (الاستطارة) أي تأخير التسليم بعد طلبها ثم تنظر في نفسها وشأنها وجواب الشرط قوله (استطارت) وجوبه أي يجب على الزوج الاستطارة على الأصح لانها راعى احتاجت الى تهينة أساليبها أو يكون زمن الاستطارة يوماً أو يومين بحسب مرام القاضى (وأكثره) أي أكثر منته (ثلاثة أيام) لانها هي المعتبرة في عرف الشارع ولا تغفل التحصيل من أن كانت هن يله ولا زالوا الحيض أو النفاس اذا لضر عليها في تسليمها كذلك نعم تخاف من مضاجعته الوطء فيها الامتناع عنها الا يجب عليها ذلك وهذا كله في الحر وقد ذكر مقابله بقوله (فان كانت) الزوجة (أمة) لم يجب على السيد (تسليمها) الى الزوج (بالليل) لانه محمل تنعيمها (وهي) تكون (بالهار عند السيد)

استخدامها فحينئذ تكون قائمة بحق الزوج وحق السند معاً اذ حق الزوج الاستمتاع بها وقد علمت وقته وهو الليل غالباً وحق السيد الاستخدام ووقته في النهار غالباً (والسحب) اذا سلمت الزوجة زواجها وهو مبتدأ وقوله (أن أخذ الزوج بناصيتها) وهي مقدم رأسها جملته مؤقولة بمقدور غير من المبتدأ واستصحاب ذلك يكون (أول ما يلحقها) أي يكون عند أول اجتماعهما المسمى عند أهل مكة بالنصوة وهي معرفة عندهم (و) حينئذ يدعو الزوج لها ولنفسه (بالبركة) كان يقول بارك الله لكل منافي صاحبها لان ذلك ابتداء لوصلة بينهما فاستحب أن يدعو الزوج عنده بالبركة وقد ورد الدعاء عند ذلك حديث رواه أبو داود (ويعك) الزوج (الاستمتاع بها) أي بالزوجة (من غير اضرار) بها لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فلا واذى استعماله بها بمجانة السابق وهو الوطء الى ضرر بين بحيث لا تطبقه كإنا كان كبير الالة أو كانت مرضية أو غير ذلك من كل ضرر فيشأن من الاستمتاع بمعنى الوطء فلها منعها منه (وله) أي للزوج (أن يسافر بها) أي بالزوجة (وان كانت حرة) لانه صلى الله عليه وسلم كان يسافر بنسائه رضى الله عنهن ولانه عكس الاستمتاع بها من غير مانع فوجب تمكن من استيفائه حيث شاء كما في العين المستأجرة فلم يجعل استيفاء المنفعة فيستوفيا في أي مكان وفي أي زمن شاء وأما الامة فلا يسافر بها الا رضاسيدها (وله) أي للزوج (أن يعزل عنها) أي عن الزوجة (حرة كانت) الزوجة (أو) كانت (أمة) وصورة العزل الحائز أن يجامع الزوج حتى يقرب الانزال فينزعه لينزل خارج القرح أو أمحوازي في الحر فلا نفعها في الوطء لافي الانزال بدليل سقوط معاليها في الايلاء والعنة بتغيير الخسفة والحال أنهم اقدأذنت في العزل واذا لم تأذن فيه فوجها أن أحجمها بالبحر وأما مجوازه في الامة المزوجة فلا نفع لها غرضاً في أن لا يزوجها أو أمحوازي في الامة المملوكة فلا نفع عليه ضرراً بصبر ورضائها أو له وامتناعيها ثم استدرك المصنف على جوازها المتوهم منه أن فيه فضلاً فقال (لكن الاولى ان لا يفعل) ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن العزل هو الواد الخفي وإذا الموقتة سئل أخرجه مسلم وقد وردت أحداث كثيرة في جواز العزل ومنها حديث أحمد بن المنذر البصري قال أنبا ناز بن الجباب قال أنبا ناعلوه قال أخبرني علي بن أبي طهية الهاشمي عن أبي الزناد عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من كل الماء يكون الولد واذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء قطهر من هذا الحديث أن العزل مكروه عندنا في كل حال وفي كل امرأته أو امرأتين أم لا لانه طريق الى قطع النسل ولهذا جاء في الحديث تسميتهما الواد الخفي لانه قطع طريق الولادة كما يقتل المولود بالواد (وله) أي للزوج ومثلها السيد في شأن الامة (ان يانزها) أي الزوجة ومثلها الامة والباء في يانزها مضمومة فهو من الزمها بالباء لا من زعم وقوله (عما) أي بشئ أو بالذي (يتوقف عليه) حل (الاستمتاع) بها جار مجرور متعلق بالفعل قبله وقد مثل المصنف ذلك الشئ الذي يتوقف عليه الاستمتاع فقال (كالنفس من الحيض) ووجه الزام الزوج امرأته بذلك هو أن التمكن واجب عليها ولو لا يتم على الوجه الاكمل شرعا لانه ما لا يتم الواجب الاله فهو واجب فان لم تفعل غسلها بنفسه واستغفنا الحل وان لم تتوالف للنفس للضرورة فيغيرها على النفس كما يجبر الجنونة المسلمة والتفاس كالحايض في ذلك وله اجبارها على ترك السكر والكذب وبتة ذميمة لانها قد تصل عليه فيختل أمر الاستمتاع وهذا بخلاف القصور من النكاح (وله) ايضاً أن يانزها (عما) أي بشئ (يتوقف عليه) أي على ذلك الشئ وهو مصدوق ما وقوله (كالالفة) فاعل يتوقف وذلك الشئ الذي يتوقف عليه كمالها كائن (كالنفس من) أجل (الجنابة) كذا الاستعداد وإزالة الاوساخ لان كل واحد من هذه الاشياء لا يتوقف عليه أصل الوطء بل يحصل الوطء وان لم يحصل شيء منها لكن فأتى الواطئ كمال اللفة لان اللفة الحاصلة مع هذه الامور أعظم من اللفة الحاصلة من غير مصاحبتها وانما يجب عليها ما ذكر اذا أمرها الزوج به لان

والسحب أن يأخذ الزوج بناصيتها أول ما يلحقها ويدعو بالبركة ويملك الاستمتاع بها من غير اضرار وله أن يسافر بها وان كانت حرة وله أن يعزل عنها كآب أومة لكن الاولى أن لا يفعل وله أن يانزها عما يتوقف عليه الاستمتاع كالنفس من الحيض وبما يتوقف عليه كآب اللفة كالنفس من الجنابة والاستعداد وإزالة الاوساخ

للزوج حق في كمال الاستمتاع فيلزمها ما توقف عليه كمال ذلك والاستعداد ازالة ما حول الفرج من شعر  
الصافيا لانه الحديد وهي الموسى غالبا وقد يكون بغيرها كتنورة ولا فرق في التزام ما ذكر بين كون المرأة  
مسلمة أو كافية

فصل فيما يحرم من النكاح ع برعنه في الزوجة كصلها باب موانع النكاح ومنها وان لم يذكر  
الشخصان اختلاف الجنس فلا يجوز للادعي نكاح جنية كما قلنا في مانع ونس وان عبد السلام لم يكن حوزمه  
القولى والتعريم يطلق بمعنى التأنيث وعدم العفة وهو المراد هنا ويطلق بمعنى التأنيث فقط وبجماع العفة كما  
في نكاح مخطوبة الفير مع بقا مخيطته والتعريم قسمان مؤدو وغير مؤدو المؤدو له أسباب قرابة وضاع  
ومصاهرة وللقرابة ضابطان الاول وهو الشيخ أى اسمع الاسفرا بنى يحرم على الرجل أصوله وفصول أول  
أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الأصل الاول والضابط الثاني وهو الشيخ أى منصور البغدادى قال  
يحرم على الرجل نساء القرابة بغيرة والمخولة والعومة وهذا أوجز وأخصر من الاول وأحسن لتخصيصه على  
الاناث ولجنته على وفق قوله تعالى يا أيها النبي انا جعلنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت  
يمينك مما أفاض الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالتك فذل على أن من عداهن  
من الأقارب ممنوع ثم ان المصنف قد فصل ما دخل تحت الضابط المتقدم بقوله (ويحرم نكاح الام  
والجدات) أى من جهة الام ومن جهة الاب (وان علون) أى الجدات في النسب (والبنات وبنات الاولاد)  
ذكورا كانوا أو إناثا (وان سفلى) (ويحرم نكاح (الاخوات وبنات الاخوة) وان سفلى (د) يحرم نكاح  
(بنات الاخوات) وان سفلى (ونكاح العمات وان علون) والعمات جمع عمه وهي أخت كل ذكر لأمه  
بواسطة أو بغيرها (و) يحرم نكاح (الخالات وان علون) والخالات جمع خالة وهي أخت أمي ولدتك واسطة  
أو بغيرها قال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم ونساءكم وبنات الاخ  
وبنات الاخت وتنبه قد ذكرنا خلافا في الوقف والوصفة في دخول الجدات في اسم الامهات  
ودخول بنات الاولاد في اسم البنات فان من يتناهى القول بالدخول كان في الآية دلالة على الجدات وبنات  
الاولاد ومن يتناهى خلافه في الآية قيلت كاعتدوا ولا تكون على أن التعريم المذكور في الآية  
منصرف الى العقد والوطء جميعا لان التعريم لا يقع على الفوات والاعيان بل انما يقع على الانفعال مثل  
العقد والوطء جميعا ولم يفرغ المصنف من عددهما يحرم بالنسب شرع يذكر ما يحرم بالمصاهرة فقال  
(و) يحرم (الام زوجة جداتها) وان علون (و) يحرم (أزواج آياته) وان علوا (و) أزواج (أولاده) وان  
سفلا (هـ) (والامهات من النسب والمصاهرة) (كلهن يحرم من مجرد العقد) الصحيح دون الفاسد اذا لا يفيد  
الطلى في المتكحمة والطلى في غيرهما فخرج الطلى في امهاتكم ونساءكم وقال تعالى ولا تاتوا  
بناتكم الذين من أصلابكم وقال تعالى ولا تتكسوا ما كنتم أبائكم من النساء (وأما بنت زوجته) وان  
سفلى (فلا تحرم الاب بالدخول بالام) قال تعالى وبناتكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن  
ولا فرق بين أن يكون الدخول في عقد صحيح أو فاسد وذكرنا الطور جرى على القالب ومثل الدخول بالام  
استدخال ما له الحترم بأن لا يخرج منه على وجه الزنا وقد فرغ المصنف على القيد المذكور قوله (فان  
أبان اقبل الدخول بمحلته بنتها) قال تعالى فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم أى ان لم  
تكونوا دخلتم بالامهات فلا حرج عليكم في العقد على البنات حينئذ وكما ثبت التعريم بالعقد الصحيح على  
البنات بالنسبة لغير الامهات أو بالوطء في عقد صحيح بالنسبة لغير الامهات ثبت التعريم في الوطء  
بملك اليمين وقد أشار الى ذلك بقوله (ويحرم عليه) أى الشخصن وطء (من وطئها أحدا آياته) وان علوا  
(أو) وطئها أحد (آياته) وان سفلا سواء كان الوطء المذكور (ملك أو شبهة) أحاق الملك فلان الوطء فيه

فصل فيما يحرم من النكاح  
نكاح الام والجدات  
وان علون والبنات  
وبنات الاولاد وان  
سفلى والاخوات  
وبنات الاخوة وبنات  
الاخوات ونكاح  
العمات وان علون  
والخالات وان علون  
وام الزوجة جداتها  
وازواج آياته وأولاده  
هؤلاء كلهم يحرم  
بمجرد العقد  
وأما بنت زوجته فلا  
تحرّم بالدخول  
بالام فان أبان الام  
قبل الدخول بها  
حلت له بنتها ويحرم  
عليه من وطئها أحد  
آياته أو أبانها بملك  
أو شبهة

نازل منزلة عقد النكاح وله نكاح الجرم بين وطء الاختن في الملك كما يحرم الجمع بينهما في النكاح فان  
 وطئ أحدهما في الملك ولو في الدبر حرمت الأخرى حتى يحترما الأولى بإزالة الملك ولو لبعضها وأما في الشبهة  
 فقباحتها على ثبوت التسبب وجوب العدة وسواء كانت الشبهة بالنكاح القاسداً أو بالسر الفاسد أو بوطء  
 الجارية المشتركة ووطء الأب جارية الابن وسواء أوجعت منها شبهة أيضاً لا <sup>في</sup> تنبيه <sup>في</sup> كان كانت الشبهة  
 منه وحده فهي وجوب عدة المهر من نسب وعدة ما ذل المهر لبي <sup>في</sup> وان كانت الشبهة منها وحده فهي  
 وجوب المهر فقط أي دون التسبب العدة وان كانت منها فهي وجوب الجمع ولا يثبت لها حرمة مطلقاً  
 أي لا للوطئ ولا لاسمائه فلا تحصل نظروا لمس ولا خلوة (و) يحرم على الشخص (أمهات موطأته)  
 سواء كان الوطء المذكور (علاً أو) كان (شبهة) بأقسامها المذكورة وان علون الأمهات (و) يحرم عليه  
 (بناتها) أي الموطوءة وان سفلن لما تقدم من قوله تعالى وربنا بكم الذي في حجركم وتقدم ان حرمة  
 الأمهات بالمصاهرة وكما ثبتت الحرمة في الوطء في النكاح وملك العين تثبت الحرمة في جواز سفر الواطئ  
 بأم الزوجين بنتا وليه وأبنا خلوة بوجهه والمسافر بينهما وأما الوطء بالشبهة فقال الرافعي الأصح عند  
 عامة الأصحاب وحكمه عن نص الاملاء أنه لا يثبتها (كل ذلك) أي المذكور من التعريم المقدم (تعريم  
 مؤبد) أي على الدوام فلا يصل أصلاً وأما غير المؤبد فأقسام سبعة كرها المصنف منها ما هو على وجه الجمع  
 بين اثنين كالاخت مع أختها ومنها الوثنية والجوسية ومنها ما يتعلق باستفاد عدد الطلقات الثلاث  
 وقد بدأ المصنف بالقسم الأول فقال (ويحرم عليه) أي الرجل (أن يجمع) في النكاح (بين المرأة وأختها  
 أو) بين المرأة (وعمتها) وتقدم أنها أخت الأب (أو) بين المرأة (وخالتها) قال تعالى وان تحمضوا بين الاختين  
 الا ما قد سلف وقال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا لعمته على بنت أختها ولا على خالتها  
 ولا على خالة على بنت أختها الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه أبو داود وغيره وقال  
 الترمذي حسن صحيح ولا فرق في الاختين كونهما شقيقة أو لأب أو لأم وكذلك خالتها سواء كانت أمها  
 أو أخت أمها والشابط أنه يحرم الجمع بين كل امرأة وبينها ما قبلها كانت أحدهما ذكراً حرمت  
 المناكحة بينهما والمعنى في ذلك ما فيه من قطعية الرحم لان الجمع بينهما يؤدي الى التبايض والقاسد  
 بسبب إكرام أحدهما دون الأخرى فينشأ غيرة تحصل بسبب ما ذكرناه العادة بين الصغرى ولا يحرم الجمع  
 بين المرأة وبنت خالتها وأختها ولا بين المرأة وبنت عمها وعمتها لانه لو كانت أحدهما ذكراً لم يحرم الأخرى  
 عليه (وان تزوج) الرجل (امرأة ثم وطئها أو) وطئها (ابنة) أي الأب (شبهة) بأقسامها السابقة (أو)  
 وطئ (الرجل) (أمها) أي أم الموطوءة (أو) وطئ (بناتها) أي بنت الموطوءة (شبهة) انفسخ نكاحها أي نكاح  
 الزوجية في هذا المصداق لا للدوام لا ابتداء ولان في وطء الأب زوجة الابن أو وطء الابن زوجة الأب  
 أو وطء أم الزوج أو وطء بنت الزوج معنى وجوب تحريمهما مؤبداً فأنظر أعلى النكاح أبطله كل رضاع  
 وما فرغ من الكلام على ما يحرم بالنسب وعلى ما يحرم بالجمع المتقدم شرع شككم على ما يحرم بالرضاع  
 فقال (وما حرم من ذلك بالنسب) حرمة مؤبدة أو حرمة على جهة الجمع (حرم بالرضاع) لقوله تعالى  
 وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وهذه الآية إنما ألغت تحريم الأمهات والأخوات  
 نصافين وتحريم الباقي بالقياس وتفسير الصحاح يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من  
 النسب وفي أخرى حرموا من الرضاعة ما يحرم من النسب والسبع المحرمات بالرضاع هي الإبهى كل  
 أنثى أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أبا من رضاع وهو الفحل التي هو صاحب اللبن بواسطة  
 أو غيرها والبتة هي الرقيقة بلسنك ولين فروك نسباً أو رضاعاً بنت رضاع وأولادها كذلك نسب  
 أو رضاع والاخت وهي الرقيقة بلسن أحد أبوك نسباً أو رضاعاً أو ولدتها من رضاعك أو غلبها في أخت

وأمها موطأته  
 بملك أو شبهة  
 وبناتها كل ذلك تحريم  
 مؤبد ويحرم عليه  
 أن يجمع بين المرأة  
 وأختها أو عمتها أو  
 خالتها وان تزوج  
 امرأة ثم وطئها أو  
 أو ابنة شبهة أو وطئ  
 أمها أو بنتها شبهة  
 انفسخ نكاحها وما  
 حرم من ذلك بالنسب  
 حرم بالرضاع





المصنف من الكلام على ما يتعلق بالقسم الاول وهو ما يحرم لاجل الجمع وهو التحريم غير المودع عن ذكر ما يتعلق بالقسم الثاني وهو ما يحرم لاجل الكفر فقال (و يحرم على المسلم) تحريم غير مودع (نكاح الجوسية) وان كان لها شهية وقد قيل بذلك وهو انه كان للجوس بنى ازل عليه كتاب فقتله فرفع الكتاب فعني شبهة الكتاب ان لهم كتابا باقيا بحسب ذنوبهم وفي الواقع ليس كذلك لرفعه وقال الرمي والمشهور ان الجوس كتابا منسوب الى زرادشت فلما ابلو و رفع قال عرش قتلان بعضهم وزرادشت هو الذي تدعى الجوس نبوته وهو بفتح الزاي وبالراء المهمل بعد ألف ثم دال مهملة مضعومة وسكون الشين المعجمة ثم تاء مفتاة والقول بعدم الكتاب عليهم موافق لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم سنو لهم سنة أهل الكتاب الا أنه لا توكل ذبيحة ذابحهم ولا تسكين نسائهم (و) يحرم عليه أيضا نكاح (الوثنية) وهي عابدة الوثن وهو الصنم وقيل الصنم ما كان مصورا والوثن غيره قال تعالى ولا تسبحوا للمشركين حتى يؤمن وفي معنى المشرك عابدة الشمس والقمر والنجوم من المصلحة والازنادقة والباطنية وغيرهم (و) لا يحل نكاح (المرتدة) لانها كفر لا تقرر على كفرها فاشبهت الوثنية وكان يحرم المرتدة على المسلم كذلك تحريم على الفتى لبقاء علقته الاسلام وكذلك يحرم على من تمثلها الا لا يثق على ارتداده كهي (و) لا يحل نكاح (من أحد أبويه) ككتابي والآخر مجوسى) سواء كان أحد الابوين هو الاب والام تغلبا للتحريم وفهم من قوله والا يخرج مجوسى جواز نكاح الكاتبة وهو كذلك لقوله تعالى واحصنات من الذين أوفوا الكتاب من قبلكم والافرق بين أن تكون الكاتبة حرة أو ذمية أو مستأمنة لكن بكرة نكاحها ونكاح الحرة أشد كراهة لانها بالقامة تين أهل الحرب فكذلك سوادهم وأيضا يخاف من الميل اليها الفتنة في الدين وهي ليست تحت قهر ولا خوف من ارقاق الولد حيث لم يعلم أنه ولد مسلم ولا قبل قوله بأن أهلها من مسلم والكاتبة تشغل اليهودية والنصرانية دون من تحسب بيسائر كتب الانبياء الا الذين كصف شيت وادريس وابراهيم عليهم الصلوات والسلام وكان زبوروا ختلف في مسيه فقيل انهم انزل عليهم بنظم حتى يدرس ونما أوصى اليهم معانيها وقيل انها كانت حكايا ومواعظ ولم تتضمن أحكاما وشرائع ثم ان تمكن الكاتبة من أولاد يعقوب بن ابراهيم عليهم الصلوات والسلام اشترط في حلها دخول قومها في ذلك الدين قبل نسخه ونحوه وقد علم ذلك بالتواتر وشهادة عدلين أسلم اعتمد القاضى فحينئذ جاز نكاحها بشرطها فيسبغ الي ذلك الدين الموصوف بهذا الصفة بخلاف ما اذا علم دخول قومها في ذلك الدين بعد نسخه بشرعة تنسخه كشرعة عيسى ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم فان شريعة سيدنا عيسى ناسخة لشرعة سيدنا موسى وشرعة نبينا اوصية بجمع الشرائع فلا تحل للسلم وكذلك اذا دخل قومها في ذلك الدين بعد نكح نفسه وتبدله وقبل نسخه فلا تحل أيضا السقوط فضيلة دينها حينئذ بخلاف ما اذا دخل قومها في ذلك الدين بعد نبذته لان نسخه كنبذته من موسى وعيسى من أنبياء بني اسرائيل فانهم لم يحل أيضا واذ تزوج الكاتبة بالشرط المذكور فتكون كالسليمة في حروب النفقة والكسوة والقسم والطلاق بجامع الروحية المقتضية لذلك ولها جبارها على غسل من حدثت كبر كخص وحنايه كالسليمة ويغفر عدم التوبة منها للضرورة كافي المسئلة المجنون فوجبها على تنظيف نفسه لمحو ومحو من نجس ويحرم وباستعداد ونحوه ويجوزها على ترك تناول خبث كخنزير وصل ومسكر ولو شرب التمتع أو كاله على ذلك مما يتعلق بالزوجية وتبسيه تحريم سامرية وصايبته على المسلم أيضا والاولى هي التي خالفت اليهود في أصل دينهم والثانية هي التي خالفت النصارى كذلك مخالفة على اليقين والشك وان وافقت كل من السامرية والصايبية طائفتها في الفروع فانما حصلت المخالفة منهم بالهم في الفروع فلا يحرم لانها مبتدعة فهي كمن تدعى أهل الاسلام فاطلاق الصايبية على الطائفة من النصارى هو المراد هنا وتعلق على قوم أقدم من النصارى يعبدون الكواكب

ويحرم على المسلم  
نكاح الجوسية  
والوثنية والمرتدة  
ومن أحد أبويه  
كتابي والآخر  
مجوسى

السبعة ويضيفون الا انارهاوا يقولون الصانع المختار وهو لا لا يحل منا حكمهم ولا يصحهم ولا يقرون  
 بالجزية (و) يحرم على المسلم حراً كان او عبداً نكاح (الامة الكتابية) لان الله تعالى شرط في صحة نكاح  
 الامة الاسلام حيث قال فما ملكت املاككم من قبلكم المؤمنين وشرط في صحة نكاح الكتابية الحرية  
 حيث قال والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم هذا في الحر وأما غيره فلان المانع من نكاحها  
 كفرها أي مع نفسها بالارق فلا يقابل العلم بوجوده في الكافر والمحرقة تنسأوى غير الحر في الحر في شرط  
 نكاح الامة وهو اسلامها فنع نكاح الامة الكتابية كنكاح المرتدة والمجوسية بجماع النقص في كل  
 لان المجوسية وهي المشبهة بنكاحها وكفرها وعدم وجود كتاب لها والمرتدة نقصها بالكفر وعدم  
 ثبوتها على الرد بل لا بد من رجوعها الى الاسلام وقتلها ولا تنقر على ردتها وفي جواز نكاح اممعة تنسر  
 مبعدة تردت للاسلام لان ارقاق بعض الولد اهن من ارقاق كله وعلى تعليل المنع انقص الشرجان قال  
 الزركشي وهو ارجح ما غير غيره فيلحق نكاح امة كناية لاستوائهما في الدين ولا يفي حل  
 نكاح الحر الكتابي الامة الكتابية من أن يخاف أن يوافقها ولا يفقد الحرية كأنهم ما السبكي من كلامهم (و) لا يحل  
 للرجل الحر ابتداء نكاح (جارية به) ولا نكاح مكاتبته ولا أمم قوفة عليه ولا موصى به بتدبيرها ومن  
 الابن فروعه كان ابنه وان قبل المسابقة في باب النفقات من أن يجب على الولد اعقاف أبيه والاتفاق عليه  
 ومن ثبوت الاستبداد بوطأ أمتهما الرقيق فلا يحرم عليه نكاح ملك ولده لانه لا يجب عليه اعفائه ولا  
 نفقته ولا يثبت استبداده ونحوه بالابتداء المزدعي المتناول نكاح جارية أجنبي ثم لم يكفاه عرف علم بنفسه  
 النكاح لان الاصل في النكاح الثابت الدوام (و) يحرم على الرجل ولا يصح نكاح (جارية نفسه) ابتداء  
 ودواما لان الزوجية والمكية متنافيتان لا يجتمعان فلو ملك الشخص زوجته انفسخ نكاحها لان ملك  
 العين أقوى من ملك النكاح اذ يبع ملك النكاح بالشفقة والرقبة والنكاح لا يملك به الا الانتفاع فيسقط الاضعف  
 وهو النكاح هنا بالاقوى وهو الملك (و) يحرم على العبد ولا يصح نكاح (مالكته) أي سيدها ابتداء ودواما  
 أيضا حتى لو ملكت زوجها بان اشتريه وصحها تمت زواجه انفسخ نكاحها انتفاء المتقدم لان أحكام  
 النكاح مغايرة لأحكام الملك ووجه بانها لو طلبته أن ينافر معها إلى الغريم مثلاً لم يملكها من ذلك بمحكم الملكية  
 وهو اذا طلبها للسفر معه إلى الشرقة مثلاً لم يملكها من ذلك بمحكم الزوجية ومن جله أحكام الزوجية طلبها إلى  
 فراشه ومن جله أحكام الملكية أنها تبعته في أشغالها واذا اجتمع باطل الاضعف وهو النكاح الطارئ عليه  
 ملكه له ونبت الاقوى وهو ملكها هو ملك البعض في صورة ملك الرجل زوجته وكذلك في صورة ملكها  
 زوجها نكاحه كملك الكل في انفساخ النكاح ثم استدلك المصنف على حرمة نكاح المسلم الامة قوله  
 (لكن يجوز) له (وطء الامة الكتابية بملك العين) لانه يتوهم من نكاحها لامة المذكرة نفي حل الوطء  
 لها بملك العين فلذلك أحبه هذا الاستدلال كما هو ضابطه بخلاف المجوسية والوثنية فلا يحل وطؤها  
 بالملك المذكرة واعتبارها بالنكاح فان نكاح المجوسية لا يصح فكذلك وطؤها بملك العين بخلاف الكتابية  
 الخيرة فان نكاحها بالشرط المتقدم صحيح فكذلك وطء الامة الكتابية بالملك المذكرة جائز وان كان  
 نكاحها لا يصح للمسلم من كفرها الخالف لشرط نكاحها ومن جملة ما يحرم على التأديع ما تقدم قوله  
 (ويحرم الملاعة على الملاعن) نظاها واطناسوا كات صدقة في قولها انه لمن الكاذبين فيسار في بمن  
 الزنا وأذنبه لقوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان أبداً وستأق كيفية اللعان في بابها إن شاء الله  
 تعالى ومن جملة ما حرم نكاحها نكاحها بغير رضاها وهو مؤدقوله (ويحرم نكاح المحرمة) أحراماً جميعاً أو  
 فامداً بجم أو عجرة أو هجلاً للمسلم من قوله صلى الله عليه وسلم المحرم لا ينكح ولا ينكح ومن جملة  
 ما يحرم نكاحها على التأديع قوله (والمعتد من غيره) أي ويحرم على الشخص نكاح من هي في عدة غيره

والامة الكتابية  
 وجارية أو جارية  
 نفسه أو ملكته  
 لكن يجوز وطء الامة  
 الكتابية بملك العين  
 ويحرم الملاعة على  
 الملاعن ويحرم  
 نكاح المحرمة  
 والمعتد من غيره

أي قبل فراغ العدة لقوله تعالى ولا تمزوا عدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وهو العدة ولما قيم من  
اختلاط الأنساب ويمنع من على الشخص محرم يغرم مؤدقوله (ويحرم على الخمران جميع) في نكاحه  
(بين أكثر من أربع نسوة) بل عليه الاقتصار على الأربع فادونها لا فإنه نكحوا ما طاب لكم من النساء  
مثنى وثلاث ورباع وقوله صلى الله عليه وسلم لنيلان وقد أسلم ونكحت عشر نسوة أمسك أربعاً وشارك  
سائرهن ورواها بن جابر والحاكم وغيرهما والمراد بالامساك الواقع في الحديث الاختيار ولفظ أمسك  
للموجب كما قاله الأذري وأما لفظ فأرقت في الإباحة وقد اعتمد الرمي واختار السبكي العكس في ذلك  
واعتمد في واحد وجوب أحد الأمرين إذ وجوده تبين الآخر على نظري في ذلك بسطه البصري على فتح  
الوهاب فإن وقع نكاح ما زاد على الأربع دفعة واحدة فالنكاح باطل في الجميع إذا لم يكن الجمع ولا أولوه  
لأحدهن على الباقيات نعم إن كان فهن من يحرم جمعه كاختن وهن خير أوست في حراً أو ثلاثاً أو أربع  
في غيرها اختص بالطلاق بهما وإن وقع من تباعها زاد على الأربع فهو باطل (والأولى الاقتصار على)  
نكاح امرأة (واحدة) عند عدم الاحتياج إلى ما زاد عليها إذا التصديق حصل بها غالباً وخصوصاً إذا لم يقم  
بحقه وهن عند العدد فإذا تحقق عنده عدم الأتيان بإيهن مع عدم الاحتياج إلى ما زاد فيحرم عليه  
حينئذ الزنا لأنه يقترب عليه مضارتهن وهو منهي عنه أما إذا احتج إلى ما زاد على الواحدة فإن كانت  
لأنكفبه الواحدة فإنه ينكح بحسب الحاجة (وله) أي للشخص (أن يطأ تلك البهين) أي بما ملكته عينه  
بشر أو بهيمة أو غيرها ذلك يفعل ذلك (ما شاء) من الإمام من غير حصر لقوله تعالى أو ما ملكت أي ما كنتم  
والفرق بينه وبين النكاح هو أن الزنا يقع على الأربع للأجل لما يترتب عليه من كثرة الأحكام بخلاف  
التسري فإنه لم يترتب عليه شيء إلا وجوب المؤنة على من مك في فلبا كثرت أحكامه قل في العدة والحديث  
المتقدم فإنه إذا بطلان ما زاد على الأربع فاقصر فيه على الوارد وهذا حكم الحرة وأشار إلى حكم العبد بقوله  
(ويحرم على العبد) نكاح (أكثر من اثنين) والليل على ذلك إجماع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والمعص قلن ويمنع من على المحرم يغرم مؤدقوله (ويحرم على) نفسه لعرض قول المصنف (ويحرم على  
الغرنكاح الأمة المسلة) لهنه صلى الله عليه وسلم عن نكاح الأمة على الحرة وهو وإن كان من سلافة  
اعتقد يقول على وجار يرضى الله عنهم ولا رفاق الولد ونكاح الأمة المذكورة مشروط بشرط واحد لكنه  
مقتضى بقوله ثلاثة سيصرحهم المصنف وقد جعلها شيخ الإسلام مشروطاً بحيث قال ولا ينكح الحر من بها  
رق لغیره إلا بشروط الأول العجز عن تصليq للتعف والثاني خوف العنت إن قلب شهوته وتضعف  
تفواه بخلاف من ضعف شهوته وقويت تقواه والثالث سلام الأمة وقد أشار المصنف بقوله نكاح  
الأمة المسلة قس أي أن هذا ليس خاصاً بالحر وقد أشار إلى الشرط القيدية كقول (الآن يخاف)  
الشخص من عدم نكاحها (العنت) وأصلها نكاح المسلة والمراد منه هنا ما أشار إليه بقوله (وهو  
الوقوع في الزنا) فإطلاقه على الزنا من باب إطلاق السبب على المسبب لأن الزنا سبب في المسلة فإطلاقه بالحد  
في الدنيا والعذاب في الآخرة بشرط إلى هذا الشرط قوله تعالى في ذلك لمن خشى العنت منكم وأشار إلى  
القيد الأول والثاني من القيود المذكورة فقال (وليس عنده) أي الخائف المذكور (حرة) مسلة أو كناية  
(تصلح للاستمتاع) فإن لم يجد أصلاً أو وجدت لكنها غير صالحة لقوله تعالى فمن لم يستطع منكم طويلاً  
أي مهر أن ينكح المصنات المؤمنات فما ملكت أي ما كنتم من قبائلكم المؤمنات وذو كرام المؤمنات في صدر  
الأمة جرى على الغالب والأقوال المؤمنات في جواز النكاح لا تشترط لاه يجوز للمسلم أن ينكح الحرة الكتابية  
كسابق والمؤمنات في جوازها شرط لاه يجوز أن ينكح الأمة الكتابية كسابق أيضاً كقوله هاورها فمن لم  
يختص العنت لا يجوز ولا يصح له أن ينكح الأمة أو نكاحه لكنه قد وجد الحرة الصالحة له ووجد طول لها وقد

ويحرم على الحر أن  
يجمع بين أكثر من  
أربع نسوة والأولى  
الاقتصار على واحدة  
وله أن يطأ تلك البهين  
حاشا ويحرم على  
العبد أكثر من اثنين  
ويحرم على الحر  
نكاح الأمة المسلة  
الآن يخاف العنت  
وهو الوقوع في الزنا  
وليس عنده حرة  
تصلح للاستمتاع

رضيته والحرقة الصالحة التي تكون خالصة من كل ما ينقصر من الوطء طبعاً كالجنون والجانم والبرص وغير ذلك وبالبعض التصالح للمنع من الوطء ولم تكن صغيرة لا تطبقه وجهه قول المصنف نسلح للاستمتاع صفة الحرقة فهي تفيد التقيد أيضاً ويخرج منه إذا لم تكن صالحة وقد تقدم الكلام عليه وأما المصنف إلى القيد الثالث بقوله (و) فقد يجز عن صدق حرة) مسئلة أو كما يقول المعنى أتم وجد الحرقة لكنه قد يجز عن صدقها وقد أمر بالية نقلاً ووجد الصداق لكنها لم تر من به في حكم العدم (أو) يجز عن (عن جارية) صفتها أنها تلحق (لاستمتاع) فإذا لم تصط له ولو وجعتها فهي كالعدم ودليل المجز عن الصداق للحرقة وعن الثمن الجارية بالية المتقدمة في قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولاً أن يسكن المصنات الخ وقد تقدم تفسير الطول وقد صح في الرخصة أن القدرة على غير الصالحة كالعدم هنا أما العبد فيجوز له نكاح الأمة المسئلة مطلقاً وقد تقدم أنه لا تحل الأمة السكينة للحر واللعبد المسلمين أي فاسلامها شرط في صحة نكاحها للحر والعبد قال في الكفاية وأما جواز نكاح الأمة فأتى بوجهين سواء كان النكاح عرساً أو غير عرسى وقد نقل صاحب التهذيب حكايته القول عن القديم إن وقد العرسى لا يشترط في قفاه فعل هذا هل يفرض النكاح قيمته لسيد الأمة فيه وجهان (ولا يصح نكاح الشغار) يجز عن آخره والثنى عنه في خبر العيصين وبسبب شغار من قولهم شغار البلد عن السلطان إذا خالعا عنه ملأ عن بعض شرائطه كسأف أو من قولهم شغار الكبير حله لبسول فكان كلامهما يقول للآخر لا ترفع رجل أحتى حتى أرفع رجل أبتك وقد سمر ابن حرر الراوى بأن يقول الرجل لا تزوجك بقي على أن تزوجني ببتك بوضع كل منهما مصادقاً للآخرى فيقبل ذلك وهذا التفسير ما أخو من آخر الحديث الخلل لأن يكون من تفسير النبي صلى الله عليه وسلم وأن يكون من تفسير ابن حرر الراوى أو من تفسير نافع الراوى عنه وهو ما صرح به البخاري فيرجع إليه أي الحد التفسير وإن كان من تفسير الراوى لأنه أعلم بتفسير الخبر من غيره والمعنى في البطالة به التشرية في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأته أو مصادقاً للآخرى فأشبه تزويجها بوضع ثمنين وقيل لثمنه من التعليق (ولا) يصح (نكاح التبعة) بوضوئه الباطلة قول المصنف (وهو أن ينكحها) أي المرأة أو الرجل (إلى مدة) معلومة من الزمن كشر أو مجهولة كقدوم زيد لثمنه عنه في العيصين وقد كان جازاً في صدر الإسلام ثم نسخ ثم أجز من نسخ واستقر نسخاً على إلا والنكاح المذكور مما تكرر النسخ له ومثله القبلية والخمر والوضوء مما عتس النادر وقد تقدم الأربعة بعضهم فقال

وأربع تكرار النسخ لها • جابتها النصوص والآثار

قبله ومتمعة وخمرة • كذا الوضع وعقنس النادر

(ولا) يصح (نكاح المحلل) لكن بشرط يكون مصاحباً للعقد أي لم يصغته غير المصنف حقيقة بقوله (وهو) أي النكاح المذكور (أن ينكحها) أي الزوج الثاني والمراد من النكاح هنا الدخول لا العقد فقط (لصلها) أي المرأة المطلقة (الذي) أي الزوج الذي (طلقها ثلاثاً) والشرط المفسد للعقد كأن يقول الولي الزوج الثاني زوجك فلا تنكح بشرط أن لا تدخل عليها أو بشرط أن تطلقها أو بشرط عليه إذا وطئها لا نكاح بينهما فكل ذلك مفسد للعقد المحلل لأنه مخالف لصدق النكاح وفهم من كلامه في المطلق ثلاثاً على من طلقها حتى تنكح زوجاً غيره ولا بد أن يدخل بها ولا بد من مفارقة الزوج الثاني لها ومضى عتقها منه كما أنه لا بد من مضي عتقها من الزوج الأول قال تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره والمراد الثالثة ولا فرق بين أن تقع الثلاث في دفعة واحدة أو دفعت إلى متفرقات في نكاح واحد أو أكثر قبل الدخول أو بعده وطلبها ثلثة مرات فزاعة لقرن على الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إني كنت عند زفاعة فطلقني فبت طلاقاً ففروجه بعد بعد الرحمن بن الزبير

ومجز عن صدق حرة  
أو عن جارية للاستمتاع  
ولا يصح نكاح  
الشغار ولا نكاح  
التبعة وهو أن  
ينكحها إلى مدة ولا  
نكاح المحلل وهو أن  
ينكحها لصلها  
الذي طلقها ثلاثاً

رضي الله عنهم واغفر لهم مثل هدية النوب يقتسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تريدن أن ترجعي  
 الخرافة إلى أن قالت نعم فقال لها الذي صلى الله عليه وسلم لاحقى تذوق عسلته وذوق عسلتك رواه  
 الشافعي هذا في حق الحر وأما المبدق فلا يملك الاطلاقين فإذا استوفاهما فلا تلحق له زوجة حتى تسكن  
 زوجها غيره كافي الخرساء بسواء ولا أثر لطر والحرية بعد الطلاق (فان عقد) الولي النكاح للذكور  
 (لذلك) أي التجليل (و) الحال انه (لم يشترطه) أي الشرط المذكور في صلب العقد (صح) النكاح بمعنى  
 العقيد يرتب عليه جواز الوطء حينئذ لا ينعى المقدس والله أعلم

فصل فيما يشترطه الخيار من فسخ النكاح من عيب وغيره وأسبابه خمسة الأول عيب النكاح  
 الثاني خلف الشرط الثالث اعساره بالنفقة الرابع عتقه تحت عبد الخامس خلف الطين وصورته ما لو  
 ظنته زواجا من عيبا وهي حر فظنها خيرا على العقد (اذا وجد أحدهما) أي الزوجين المصدق بالزوج أو  
 الزوجة (الآخر مجنوناً) جونا منقطه أو لو حدث بعد العقد الدخول وهو مرض من قبل الشعور من القلب  
 مع بقا القبول والحركة في الأعضاء (أو) وجده مجذوماً (أو) وجده أعمى (أو) وجده يحم منها العضو  
 يسود ثم يقطع وينتثر والثاني ياض شديد يبع فكل منهما ثبت الخيار لقوات كمال التمتع وإن لم يكن كل  
 منهما مستحكما واشترط الاحتكام فيما ينعى قبل يكتفى حكم أهل الخبرة بأنه جذام أو برص كافي الرمي  
 ومستحكم بكسر الكاف بمعنى تحكم يقال أحكم واستحكم أي صار محكما فلهذا المثلثة مشتركة بين الزوج  
 والزوجة وأشار إلى الاختصا بكل فقال (أو) وجدهما أي الزوج (رقاً) وهي التي انسحل الجماع منها بالهم  
 (أو) وجدهما (رقاً) وهي التي انسحل الجماع منها بالهم والاول مفتوح الرأه والثاني مفتوح القفاف  
 مع سكوت الرأه وما الهز وذلك لقوات التمتع المقصود من النكاح (أو) وجده (أي الزوجة) عتياً أي  
 عاجزاً عن الوطء في القبل وهو غير عربي ومجنون لحصول الضرر به (أو) وجده (مجنوناً) وهو المقطوع  
 الفكر بحيث لم يبق شيء أو بقي دون الحشفة لحصول الضرر أيضاً بخلاف ما أنقلب منه ما يمكن أن يوطئ منه  
 قدره أو أشار إلى الصنف إلى جواب إذا بقوله (ثبت الخيار في فسخ العقد) أي عقد النكاح لأنه عقده معاوضة  
 لا قبيل الا لتيسار خياره في بيعه كالبيع ولكن المقصود في البيع المالية فأترفه كل عيب يخل به  
 والمقصود في النكاح الاستمتاع فاعتبر فيه ما يخل به أماً بأن يمنع منه بالكلية كالجرب والرتق أو يفرغه  
 تنفيرا أو يما للفرق على النفس دفعاً عنها أو على المال كالحنون أو لونه بآفة الطبع وخوف السر بان  
 كالجذام والبرص والبلغم وهذا العيب بغيرها مثل الصيانة والحق والجزء الاستحاضة والقروح والسيالة  
 لأنه ليس في معناها ومثل القروح المرص يسمى بالبارك والسجى بالحكمة فلا خيار بذلك وكذلك ضيق  
 المني قد نعم قل الشيخان عن الثوري ثبوت إذا وجدها مستأجرة العين وأقرامه ثبوت الخيار المذكور  
 (على الفور) كخيار العيب في البيع قال الرافعي ولا ينافي كونه على الفور ضرب المدي في العنة فإنها حينئذ  
 تحقق فبعد تحققها بمعنى السنة تدار الزوجة بطلبه عند القاضى حتى يتطرح هو يرتب على ذلك مقتضاه  
 ولا يستقل أحد الزوجين بالفسخ وإنما يحصل (بمجرد الحاك) سواء كان العيب عنه أو غيره على الأقرب  
 عند الرافعي فأشبهه الفسخ بخلافه لأن القاضى يجهم فيه وقيل يستقل بالفسخ في غير العنة كالفسخ  
 بالعيب في البيع ومثل القاضى في ذلك المحكم لكن بشرطه وهو أن يكون مجتهداً ولا قاضى ثم ولو قاضى  
 ضرورة والخيار المذكور ثبت لكل من الزوجين عند القاضى كما تقدم (سواء) كان به (أي بأحد  
 الزوجين (مثل ذلك العيب) بأن اتحد عيبهما يكون كل منهما إذا كانا مقطعين فإنه إن الرفع فلهما  
 اثبات الفسخ حال القطع لأجل الجنون وقال الرافعي لا يمكن إثبات الخيار لأحد منهما ويمكن جعل كلامه  
 على الطين وأيضاً ولو لم يلق الطين إثبات الخيار ويتصور هنا فيما إذا كان الجنون فيهما مقارناً للعقد حتى

فان عقد ثالث لم  
 يشترطه صح  
 فصل إذا وجد  
 أحدهما الآخر  
 مجنوناً أو مجذوماً أو  
 أعمى أو وجده  
 رقاً أو قسراً أو  
 وجده عتياً أو  
 مجنوناً ثبت الخيار  
 في فسخ العقد على  
 الفور عند الحاك  
 سواء كان به مثل  
 ذلك العيب

ثبت للزنى الفسخ أو رخص كل منهما أو أحدهما لأن الإنسان يعاقب من غيره ولا يعاقب من نفسه كما تقدم  
 (أم لا) يكون بمنعها من الاختلاف بينهما كخادم وورص وقد جعلنا من ذلك أن يجدها الجور برفقها (ولو  
 حدث العيب) المثلث الخيار بعد العقد (ثبت الخيار أيضاً) لحصول الضرر واستدراك على مطلق العيب  
 الحادث بعد العقد قوله (الآن تحدث العنة بعد أن يظاها فلا خيار لها) حيث لا تمنع رجائها زوال  
 المانع عرفت قدرته على الوطء ووصلت إلى حقها بخلاف الحب بعد الوطء فلها الخيار لأنه لا يمكن عود  
 الذكور بعد قطعه فلا تبرجى رجوعه فقد حصل لها اليأس من الرجوع بخلاف العنة فانهم مترجى  
 زوال المانع وهو ممكن (وإذا أقر الزوج (بالعنة) عند القاضي أو عند شاهدين وشهدا به  
 عنده على اقراره وثبتت بضامين ردت عليها لا مكاناً طالعها عليها بالقرائن ولا بتصور رؤيتها بالينة لأنه  
 لا اطلاع للشهود عليها فأشار المصنف إلى جواب إذا بقوله (أجله) أى ضرب يثنى العيب بهذا الوصف  
 (سنة) كقوله عمر رضي الله عنه رواه الشافعي وغيره تابعه العلماء عليه وقالوا تعدد الجمع قد يكون  
 لعارض حرارة فزول في الشتاء أو برودة فزول في الصيف أو يسهو في السبع أو يوطئ في زول في  
 الخريف فإذا مضت السنة لم يظاها أنه غير زنى حر كان الزوج أو بعد أسبوعاً كالأمة أمر يتعلق  
 بالطبع فلا يختلف بالرق والحرية والاسلام والكفر كالحائض وتقدم أن التأجيل المذكور يكون بطلب  
 الزوج لا أن الحق لها فلو سكت لجهل أو دهشة أى تخير فلا بأس بتنبهها وبكى في طلبها المذكور قولها  
 انى طالبة حتى على موجب الشرع وان جهلت الحكم على التفصيل وابتداء السنة يجب (من يوم  
 المرافعة اليه) أى القاضي لأن وقت اقراره لأنه يجتهد فيه كما مر وهذا بخلاف مدعى الإيلاء فانها تحسب  
 من وقت اليمين لأنه مقصور عليها وبجر الفلوس والسفينة من وقت قضاء القاضي وبجر الصبي والجنون  
 لا يتوقف على قضاء القاضي وإذا لم يطلب الزوجة بان سكتت فلا يضرب القاضي المدعى ما يكن السكوت  
 دهشة كما مر وإذا مضت السنة المضروبة يتعارف في شأنه (فإذا جامع فيها فلا فسخ لها) لزوال سببه بالوطء  
 (والا) أى وان لم ينافى المدعى لا بعدها (فلها الفسخ) أى بالرفع للحاكم تأييداً إذا أقرب بعدم الوطء  
 فحدث فوراً بعد قول القاضي ثبتت عنه أو ثبتت حق الفسخ أو أنكر وحلفت اليمين بالردود وذلك  
 لا يتوقف على أمر القاضي لها بل تسقط به كاستقلال المشتري بالفسخ إذا وجب بالبيع عيلاً أو أنكر البائع  
 كونه عيلاً وأقام المشتري على ذلك ثبتت عند القاضي وليس لها الاستقلال بالفسخ قبل الرفع إلى الحاكم لأن  
 مدار الباب على الدعوى والأقرار والانكار واليمين فاحتاج الحال إلى نظر القاضي واجتهاده (والمراد  
 بالقول في العنة) أى بالنسبة لها هو دفع أمرها إلى القاضي وذلك انما يكون (عقب) مضى (السنة) للقدرة  
 والمضروبة لأنها تفسخ من غير رفع إلى الحاكم (ومضى وقع الفسخ) بشئ من العيوب المتقدمة سواء  
 وقع الفسخ منه أو منها في الجواب تفصيل أشار إليه بقوله (فان كان قبل الدخول فلا مهر) لها وكذا التمتع  
 لا ارتفاع النكاح على الخلق عن الوطء أو الفسخ سواء قارن العيب العقد أم حدث بعده لأن العيبان كان بهن  
 القائمة وان كان من سبب الفسخ فيها فكانت لها التامعة أيضاً (أو) كان الفسخ (بعنده) أى  
 بعد الدخول (يعيب حدث) به أو بها (بعد الوطء) وجب المسمى لها لتقر به الوطء قبل أن توجد  
 سبب الخيل (أو) كان الفسخ (يعيب حدث قبله) أى قبل الدخول سواء كان قارناً للعقد أم أحاداً بعده  
 وقبل الوطء (فهو مثل) يجب لأنه متعمد عيبه على خلاف ما ظن من السلامة فكان للعقد جري بلا  
 تسمية ولأن قضية الفسخ رجوع كل منهما إلى عين حقه أو إلى بدله أن تلقى فخرج الزوج إلى عين  
 حقه وهو المسمى والزوجة إلى بدل حقه وهو مهر مثلها لقوات حقها بالدخول (وان شرط) الزوج في حال  
 العقد عليها (أنها) أى الزوجة (حرقة فانت أمة) والحال أن المزوج لها هو السيد (وهو) أى والحال

أم لا وحدث العيب  
 ثبت الخيار أيضاً الا  
 أن تحدث العنة  
 بعد أن يظاها فلا  
 خيار لها وإذا أقر  
 بالعة أحده سنه من  
 يوم المرافعة اليه فإذا  
 جامع فيها فلا فسخ  
 لها ولا قبلها الفسخ  
 والمراد بالقول في  
 العنة عقب السنة  
 ومضى وقع الفسخ فان  
 كان قبل الدخول  
 فلا مهر أو بعده  
 يعيب حدث بعد  
 الوطء أو يعيب  
 حدث قبله فهو مثل  
 وان شرط أنها حرة  
 فبانت أمة وهو

أن الزوج كان (من يحصل له نكاح الامة) بأن وجدت فيه شروط حل نكاح الامة وقد تقدم الكلام عليه وجوابان الشرطية بقوة (تخير) في فسخ النكاح لتضرره بنقصان الاستمتاع بسببها لانتمس الزوج بالايلا وهي عند السيدنا والفقهاء السفسر بها وتضرره بأضرار الاولاد فانهم تبع لهافيه وانما يبطل النكاح لان خفي الشرط لا وجوب فساد البيع مع كونه متأثر بالشروط الفاسدة فان نكاح أو في احتياطه بالاضاع ولان المعقود عليه معين لم يتبدل عينه وانما يتبدل صفته وتبدل الصفه ليس كمتبدل العين أمالو كان الزوج الشرطي لم يمتربها عبدا أو أي بابت أمه فلا خيار على المعقود لتكاتها مع تمكن من الفرق بالطلاق وان كان الزوج من النكاح الامة لم يصح النكاح أصلا فلان خيار فرج العاصه ولا صحة هنا (وان شرط) في (المقدار) انما هي فباتت حرة) فلا خيار له ومنه ما لو شرط للسلم أنها كتابة فباتت مسلمة فلا تنقص في الصورتين بل هو خير مما شرط لان الحرية أفضل من الرق والاسلام أعلى وأفضل من الكفاية كما هو معلوم ومنه ما ذكرنا أن شرط ربه والزوجه حرة وأمة فبان عبدا وقد آنه سيد في نكاحه فلها الخيار حينئذ كما أنه ثابت له بخلاف الشرط مع تمكنه من الطلاق فبث لها أيضا بخلاف الشرط بالاولى لعدم تكتها بما ذكر وعما لا يخفى فيه مما أنشأ شرط أنه حرة فبان عبدا وهي أمة وكذلك أنشأ شرط كونه عبدا فبان حرة فلا خيار له لان الحرية أعلى مما شرط وغيره من الصفات المشروطة من قبلها كان شرطت كونه ذا صفة كذا وهي من أهلها فكان كذلك فلا خيار لها لتكاتها وكان شرطت أنه اسكافي فبان خياطا وهي من أهل الاسكافية فلا خيار لها أيضا لانه فوقها وأعلى منها وغير ذلك لا يثبت صفوات المشروط انما هو صحت كان المشروط خيرا من الشرط أو مئله أو كان الشرط من قبله كان شرط أن تكون ذبينة النسب فباتت عاتبة فلا خيار له أو كانت متعلقة بالذم في النسب أو الحرفة كما هو فكذلك أو بان دون ما شرط كان شرط أن تكون ذات حرف فشره بصفة فباتت ذات حرف فخصيصه وكان الشرط مثلها في ذلك أو دونها فلا خيار في جميع ذلك بخلاف ما أنشأ شرط أن تكون يضاء فباتت سودا وهو أسود فلها الخيار وان كان كلام شيخ الاسلام يقتضي عدم ثبوت وكلام المنهاج يقتضي ثبوت الخيار فيمو كذلك اذا كان الوصف المشروط جلا أو كالأول أو كان في المراتب أو الرجل أو نقصا كضد المذكر أو أوالا وتقصا ولا غيره كالبيض والسمرة كما هو فإذا انحرف شرط ماذ كذا لشرط الخيار من ذكر أو في بعده العقد فلها الفسخ ولو بلا فاض انبان للموصوف دون ما شرط والله تعالى أعلم ثم عطف المصنف على قوله وان شرط الحرقه (أو لم بشرط) الزوج (شيأ) بأن تزوج ولم بشرط في صلب العقد شيأ من الصفات الثبته للخيار ولا غيرها (فباتت) الزوجه (أمة) وهو من يحل له نكاح الامة (أو) يات (كتابة) أو طنته كذا فاذن فيه فبان فسقة أو فقه أو دنقا فبثب أو فقه أو أثار المصنف على جواب ان الشرطية المقدره بعد العطف بقوله (فلا خيار) له للتقصير بترك البص والشرط بخلاف ما لو بان عبدا لان الغالب غم السلامة وليس الغالب هنا الكفاية وما ذكرنا لو من أن لها خيار افعالها وان عبدا تبع فيه ماوردى الموصوف في الاوجه خلا لانه قال القسبي وهو المعتمد والصواب وقد اعتقد المحلى على المنهاج ما قاله التووي من أن لها الخيار اذا بان عبد مع علمه أنه حر وقد عدل ما اعتقده فقال فلا تنقص الرق يردى الى تضررها بأشغال سيده كتحقدها مة فلا يتفرغ لها حينئذ وبانه لا يتفق الانفة المعسر من وغيره ولها فرق يسود رقياسه على الفسق بظهور الرق لان الرق مع كونه أشع عار يذوم عاره ولو بعد العلق بخلاف الفسق لا يسا بعد التوبة انتهى وقضية الفرق بعد أن الرق لو كان بان ثابت لها انخير (وان تزوج عبدا) سواء كان مكاتباً أو مملوكاً أو مملقا عتقه بصفه ومنه ما لمعص (أمة فاعتقت) كلها أو أوقها ولو قبل زوجه الرق فاعتت على سيدها أمه أعتقها فصدقها الزوج بالذكور



وأنكر السيد قصد دعيه وتيق على رقبها وثبت لها الخيار لانها حرة في زعمها والحق لا يعدو هما وانما  
 رد قولها في حق السيد الزوج عليه لو فسخت قبل الدخول لم يسقط صداقها لان حق السيد ولو انما  
 فسخته ثم عتق العبد أو أسرا منع نكاحها لانها رقيقة ظاهرا وأولادها تجعل أرقاء (قلها أن تفسخ  
 نكاحه) ولو بلا فاض قبل وطء وبعد لانها تعير بن فيه ررق والاصل في ذلك أن بن برقضى الله عنها  
 عتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدًا فاختارت نفسها وامسلم وبر رقابة  
 لعائشة وخرج بعثتها كلها المفهوم من لفظ عتقت من عتق بعضهم أو كوث أو علق عتقها بصفة أو  
 عتقت معها أو تحت حر ومن عتق ونحته من مارق فلا فسخ لها في هذه الصور والله لان معدا الفسخ  
 والخيار رقية الخبر وليس شيء من ذلك في معنى ما فيه إلقاء النقص في غير الثلاثة الأخيرة والتساوي في أولها  
 ولأنه لا يعبر باستقراض الناقصة ويمكنه التخلص الطلاق في الأخيرة لأن عتق قبل فسختها أو معه أو لم  
 على فسختها ووركن عتقها من بعض قبل الوطء وهي لا تخرج من الثلث إلا بالصدق فلا تخير فيما والخيار  
 المذكور يكون (على الفور) كختيار العيب في المبيع بل أولى بعد النكاح عن الخيار في آخر بعد  
 ثبوت حقه سقط خياره نعم ان كان أحدهما صديداً أو مجنوناً أو أخر خياره إلى كماله أو طلقها زوجها جميعاً  
 أو تخلف إسلامها فلها التأخير وعلم من اعتبار الفور به أن الزوجة لو رضيت بعتة أو أوجلت حقتها بعد  
 مضي المدسقط حقتها وهذا بخلاف النفقة إذا أعسر الزوج ورضيت به فإن لها الفسخ لتحديد الضرر وكذا  
 في الإيلاء وقد تقدم أن الفسخ المذكور يحصل ولو (من غير) امرأة (الحاكم) لأنه ثابت النص  
 المتقدم والواجب أيضاً فاشبهه بالبيع والشقة فإن الأخذ به يحصل ولو من غير رفع إلى الحاكم فتي  
 علم يسع شريكه نصيبه بقول فكلته بما وقع عليه البيع ولا يلزم فيه الرفع إلى الحاكم (وإنما أسلم أحد  
 الزوجين الوثنيين أو المجوسين أو أسلمت المرأة الزوج يهودي أو نصراني أو ارتد الزوجان المسلمان أو ارتد  
 أحدهما) فينظر في هذا الجواب في هذه الصور ويقال (فان كان) إسلام أحد الزوجين المذكورين أو  
 إسلام المرأة المذكورة واقعاً (قبل الدخول) لجواب الشرط قوله (تجملت) أي تجزئت (الفرقة) بينهما لان  
 النكاح حينئذ غير متأكد لانه لم يخلل عداً كدليل أنه يرتفع بالطفقة الواحدة (وان كان) ما حصل من  
 الإسلام المذكور أو الردة حاصل (بعد) أي بعد الدخول (توقفت) أي الفرقة بينهما بمعنى أنها لم تحكم  
 بتعيينها لاجل بل ونقضها (على انقضاء العدة) وليس له في زمن التوقف نكاح نحو أنهما (فان اجتمعا) أي  
 الزوجان بعد ما ذكر (على الإسلام قبل انقضائهما) أي قبل فراغ العدة (دام النكاح) بينهما لما كده  
 بما ذكر (والأى) وان لم يجتمع على الإسلام فيها بل مضت العدة ولم يسلم (حكم بالفرقة) بينهما (من حين  
 تبديل الدين) أما في صورة إسلام أحد الزوجين فللزوجين أو داود عن ابن عباس أن امرأة أسلمت على  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجت فخلع زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله  
 اني كنت أسلمت وعلمت ما أسلمى فانت زعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها التي أسلمت يوردها إلى زوجها  
 الاول وأشار ابن عبد البر إلى الاجماع فيه مع شذوذ الخبي وأما في مسئلة الردة فلانها اختلاف بين طرأ  
 بعد المسيس فيلزم جبا الفسخ في الحال كإسلام أحد الزوجين أو أسلم الزوج سواء كان كتابياً أو غيره  
 والمرأة كتابية دام النكاح بينهما ولو نكاح المسلم لها سداً ولو أسلم الزوجان مع قبل الدخول أو بعده دام  
 النكاح بينهما لم يبرح صحيح فيه وتساويهما في الإسلام المناسب للفرق يختلف ما لو ارتدما كما عمل حماد  
 وقد نقل جماعة عنهم ابن المنذر الاجماع على دوام نكاح من أسلم معاً والمعية في الإسلام تعتبر بأخر لفظ  
 لان به يحصل الإسلام لا بأوله ولا بآبائه سواء فيما ذكر كان الإسلام استقلاً أم بتجعية لكن لو أسلمت  
 المرأة مع أبي الطفيل أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح كما قاله بغوي لتقدم إسلامها في الأولى لان

فلها أن تفسخ  
 نكاحه على الفور  
 من غير إلزام كما إذا  
 أسلم أحد الزوجين  
 الوثنيين أو المجوسين  
 أو أسلمت المرأة  
 والزوج يهودي أو  
 نصراني أو ارتد  
 الزوجان المسلمان أو  
 أحدهما فان كان  
 قبل الدخول تجملت  
 الفرقة وان كان  
 بعده توقفت على  
 انقضاء العدة فان  
 اجتمعا على الإسلام  
 قبل انقضائهما دام  
 النكاح والاحكم  
 بالفرقة من حين  
 تبديل الدين

اسلام الطفل عقب اسلام أبيه واسلامه في الناسقة متأخر فانه قوله واسلام الطفل حكى (وان أسلم الزوج الكافر (على أكثر من أربع) حراً والزوجة المذكورة أو غير محررة على أكثر من اثنين وكانت الأربع أو اثنتين كنيات أو كنياتين كان ذلك قبل الفحول أو بعده أو أسلمت بعد اسلامه في العدة وهن أو هما مذخورين أو هما وتجب العدة من حين اسلامه وأشار المصنف الى جواب ان الشرطية بقوله (اختار منهن أربعاً) ويندفع نكاح من زاد عليهن سواء نكح الجميع معاً أم من ثبأ وله امسألة الاخيرات اذا تكهن من ثبأ واذ مات بعضهن فله اختيار الميتات ويرث منهن وذلك لترا الاستفصال في خبر غيلان الذي أسلم ونحته عشر من النساء ولو امتنع من التبعين عند طلبه ولم يهين جس ليعين فان أصرع على الامتناع عزز قال الاصحاب ويعزز ثانياً وثالثاً وهكذا حتى يختار ويحلى مدة بحيث يبرأ فها من ألم الاول وقد نكح الاصحاب لو غوب الاختيار بورود الامر به في حديث غيلان السابق حيث قال فيه امسك أربعاً وفارق سائرهن وقد مر الكلام عليه

وان أسلم على أكثر من أربع اختار منهن أربعاً

### باب المداق

### باب المداق

يقع الصادق كسرها اسم للال الواجب للرأى على الزوج بنكاح أو وطء أو تقويت بضع قهراً كإرضاع ورجوع شهود يسمى بذلك لانعاده بصدق يأنه في النكاح الذي هو الاصل في ايجابه وله اسماء منها النحلة قال تعالى وآتوهن صدقاتهن نحلة أى عطية من الله تعالى من غير مقابل لانها تستعمل به أكثر من استعماله بها لكون شهوتها أكثر من شهوته ومنها المداق كافي هذه الآية فالصدقات جمع صدقة بفتح أو ثة وتثنية ثابته بضم أو ثة أو فقهه مع اسكان ثابته فيهما بضمهما ومنها العلائق جمع علية بفتح العين وكسر اللام ومنها الخمر بضم الخاء المحجمة وسكون الراء قال تعالى وليس تعفف الذين لا يجدون نكاحاً ومنها الطول قال تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً للشهر فبقيا اسم المهر ومنها الاجراء قال تعالى فآتوهن أجورهن ومنها العقر قال عمر رضي الله تعالى عنه فلها عقر نساءها وقال صلى الله عليه وسلم فان مسها فلها بما استحل من فرجها ومسمى ما تأخذ المرأة من المال في مقابلة وطئها باسم المداق لاشعاره بصدق رغبة بآذنه في النكاح الذي هو الاصل في ايجابه ونظم بعضهم أسماءه فقال

تسن تسميته في المقد

مداق ومهر نحلة وفريضة • سبأ وأجر ثم عقر علائق وطول نكاح ثم خرس غلها • فقر وعشر عقد المواق

والفريضة هي تقويض المرأة أمر عقد نكاحها الى الولي بان يقول زوجتي وتطلق أو زوجتي على أن لا مهر لي فزوجها على ذلك وبعدها ما أن يقرض المهر الزوج وترضى به أو يقرضها لها كم وهذا هو معنى الفريضة كجسائى والاصل فيه قبل الاجماع الآية السابقة وهو قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله صلى الله عليه وسلم لربدا تزوج القبس ولو خاتمتن حديد (تسن تسميته) أى المداق (في العقد) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحل نكاحا عنه ولثلاثيته نكاح الواهية نفسها صلى الله عليه وسلم ولانه أدفع الخصومة وانما يجب لان الغرض الاستمتاع ولو احقه وذلك يقوم بالزوجين فيما كل من نعم الزوج عبد لامتة لا يستحب ذكره في الجديد اذا فائدة كذا في المطلب والكفاية وفي الروضة أن الجديد الاستحباب قال الاذرى والصواب الاول ويسن أن لا ينقص في العقد عشرة دراهم فضة خالصة لان ما خففه رضي الله عنه لا يجوز أقل منها ويسن ترك المغالاة فيه وأن لا يزيد على خمسة دراهم فضة خالصة أصدقة أو واجه صلى الله عليه وسلم ما عدا أم حبيبة وناهى صلى الله عليه وسلم وأن تكون من الفضة للاتباع وصح عن عمر رضي الله عنه في خطبته لاتعوا في صدقة النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا



فإنه قال المصنف ويصح أن يكون الصداق عينا ومنفعة وحالا أو مؤجلا لكان أحسن في سبيل العبارة لأن  
 كلان الحال والمؤجل يرجع لهما (وتلكه) أي الصداق المرأه (بالتمسية) أي ذكر في حلقه المقدس  
 كانت صحيحة أو فاسدة ففي التسمية الصحيحة تلك التسمية بعينه وفي الفاسدة غلظ المهر المثل لان المهر مرجع اليه  
 عند فساد التسمية فهو كالبيع لان المعوض وهو البضع ملك بعد فقيل فيه العوض وهو مهر المثل عند فساد  
 التسمية بالعقد أيضا (وتصرف) أي المرأه (فيه) أي التسمية (بالبس) وغيره من سائر أنواع التصرفات  
 (بالقبض) لانه ملك بعد معاوضة فجاز التصرف فيه بعد القبض وصار من ضمانها كقبض المشتري المبيع  
 وأما قبل القبض فهو في عهدة السقوط كسقوط الثمن إذا تلف المبيع قبل قبض المشتري له وتقدم أن  
 التصرف في الصداق إذا كان عينا قبل قبضها فهو من ضمان الزوج ضمان عقد لا ضمان يدعي المذهب  
 الجديد وهو كالبس قبل قبضه وقد أشار المصنف إلى أسباب تقرر المهر فقال (ويستقر) التسمية (بالقبض)  
 بالزوجه فلا يسقط حينئذ منه شيء والمراد من الدخول وطؤها وان كان حراما كزوجه في حال الحيض أو في  
 دبر وان كانت الموطوءة صغيرة لأنوطا في العادة على ما في الاعيان لا يستقامعها قال تعالى استدل لا على  
 وجوب التسمية بالوطء مكسوف تأخذه وقد أفضى بعضكم إلى بعض والاضاف مفسر الجامع ولان  
 الوطء بالشبهة يوجب المهر ابتداء فالوطء في النكاح أولى في الجاهلية وقد عطف على السبب الاول قوله (أو بعوت  
 أحدهما) أي الزوجين قبل وطء ولو في نكاح صحيح لانتهاء العقد به لان الموت منزل منزلة الدخول (تبيسه)  
 قتل السيد أمته وقتلها بنفسها يسقطان المهر والمراد بتقرر المهر بما ذكر الامن من مقولة كلها الفسخ  
 أو شطر بالطلاق وخرج بالوطء والموت غيرهما كاستدخال ما به وخافوتوما شرقة غير الزوج حتى لو طلقها  
 بعد ذلك فلا يجب الانشطرية وان طلقتهن من قبل أن تمسهن أي تتجامعن وإذا قتلت المرأة  
 زوجها قبل الدخول سقط مهرها أيضا (فرع) ولو أعتق مرض أمه لا يملك غيرها وتزوجها أو أجازت  
 الوثقة العتق اسقط النكاح ولا مهر (ولها) أي الزوجه (أن تتنع من تسليم نفسها) الزوج (حتى يقبضه)  
 أي الصداق (ان كان حالا) أي ليس مؤجلا دينا كان أو عينا دفعا له أو ضررا للبضع خرج بالاحمال  
 المؤجل لا خلاص لها وان حل قبل تسليمها نفسها لوجوب تسليمها نفسها قبل الحلول لرضاها بالتأجيل كما  
 في البيع وما لزوج أم ولد فعتقت بتمتة أو أعتقها أو أباها بعد أن تزوجها لانه ملك له وارث والعتق  
 أو البائع لهما ولو تزوج أمه ثم أعتقها أو أوصى لها بمهر لهما لانهما لهما ملكة بالوصية لا بالنكاح والحس  
 في الصغيرة والمجنونة لوليهما وفي الامة لسيدها ولوليها ولو كان بعض الصداق حالا وبعض مؤجلا فلها  
 الامتناع لقبض الحال ولوقال المصنف ان كان أي الصداق غرم مؤجلا لكان أعم ليشمل الحال والمعين  
 من دين وعين وكلامه فاصر على الذين لانه الذي يصف بالحلول والتأجيل كالمعبر بذلك شيخ الاسلام (فان  
 سلمت) الزوجه الكاهة نفسها بالزوجه (فوطئها) باخعة لمرها (قبل القبض) وهو قادر على تسليم الصداق  
 وامتنع منه (سقط حقها من الامتناع) المذكور لانه تسليم بالاختيار واستقر به المسمى فأسقط المنع كما  
 لو تبرع البائع بتسليم المبيع قبل قبض الثمن فليس له أخذه وحسبه بعد ذلك وخرج بالوطء عدمه فلها  
 الرجوع عن التسليم قبله وطالب المهر والامتناع وحسب نفسها الاستيفاء ولو وطئها مكرهة في لها حق  
 الحبس والامتناع من التسليم على الاصح كالمغضب للمشتري المبيع قبل تسليم الثمن ولو سلم الولى غير الكاملة  
 قبل قبض الصداق فلها بعد البلوغ والافاقه الامتناع أيضا في الاصح لان الحق بعد الكمال لها (وان وردت)  
 أي طرأت (فرقة) في الحياة (من جهتها قبل الدخول بها) أي قبل وطئها وقد صور المصنف الفرقة بقوله  
 (ان أسلمت) بعد كفرها ولو حكا كنعية أحد أبويها وبقي الزوج على الكفر (أو ارتدت) وبقي الزوج على  
 الاسلام أو فسخ بغير منها أو ارتد عنها زوجة غير قومك كماله فهذه الامثلة كلها الفرقة الحاصلة من

وتلكه بالتمسية  
 وتصرف فيه بالبيع  
 بالقبض ويستقر  
 بالدخول أو بعوت  
 أحدهما أولها أن تتنع  
 من تسليم نفسها حتى  
 يقبضها كان حالا  
 فان سلمت فوطئها  
 قبل القبض سقط  
 حقها من الامتناع  
 وان وردت فرقة من  
 جهتها قبل الدخول  
 بها ان أسلمت أو ارتدت

جهتها ومثل ارضاعها وزوجه له الخ ارضاعها بنفسها من أم الزوج أو من زوجته الكبيرة فانه يسقط المهر  
 كما في شرح الرملي وينتسخ نكاحها لمعلاؤه لا يجوزنا لجمع بين الام وبنتها ولومن الرضاع يسقط مهر  
 الكبيرة ويجب للصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة بنصف مهر المثل وان كانت فوتت عليه  
 المضع بنصها واعتبار المايجبة بلوجب عليه ونحرم الكبيرة عليه مؤبد لو كذا الصغيرة ان كان دخل  
 بالكبيرة ثم أشار المصنف الى جواب ان الشرطية بقوله (سقط المهر) جميعه عن الزوج بهذا الفرقه فالصورة  
 بما تقدم لانها ألتفت المعوض على الزوج قبل التسليم فكذلك ما يقابله وهو المهر كالبايع اذا تلف البيع  
 قبل قبض المعوض فيسقط ما يقابله وهو الثمن **وتنبه** قول المصنف من جهتها يشمل ما لو كان  
 العيب قائما لها ونسخ الزوج النكاح بسبب العيب قائم بها فكذلك يسقط المهر أيضا لان الفرقه من  
 جهتها وهو قيام العيب بها ومثله بالأول فانا كان العيب قائمها وبسبب تسببه وعياره المنهاج والفرقة  
 قبل وطئها أو بسببها كفسخه بنسبها يسقط المهر قال الرملي لان فسخه الناشئ عنها كفسخها (أو وردت)  
 وطأت الفرقه (من جهته) أي الزوج (بأن أسلم) وبقيت هي على الكفر (أو ارتدت) هو وحده وبقيت  
 هي على الاسلام أو ارتدت معها ومثل الرد لعاهة وارضاع أمه لها وهي صغيرة أو أمها وهو صغير ومملكها  
 (أو طلق) الزوجه طلاقا تاما ولو باختيارها كان فوض الطلاق اليها فطلقت نفسها أو علقه بقملها  
 ففعلت وسواء أطلقها على عوض أو بدونه وانطلق كالطلاق وان كان لا يتم إلا بالان الملب فيه يجاب  
 الزوج لان المقصود منه الفراق وهو مستقل به ولانه ممكن من الفراق فجمع الاجنبى وأشار المصنف الى  
 جواب ان المقدرة بعدا والعاطفه بقوله (سقط من الصداق نصفه ويرجع) الزوج (في نصفه) ان قبضته  
 وبذفعه لها ان لم تقبضه لان الفرقه في جميع هذه الصور حاصله من جهته فينتصف السمي ان كان أو للمهر  
 ان لم يكن هناك مسمى أو كان لكن كان فاسدا أما في الطلاق فلقوله تعالى وان طلقوهن من قبل أن  
 تحسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم أي تدفعونه لهن وأما في الباقي فبالقياس على الآية  
 الشريفة والمعنى في ذلك أن قضية ارتفاع العقد قبل تسليم المقود عليه سقوط جميع العوض كما في البيع  
 والاجارة الا ان الزوجه كالمسألة الى الزوج بنفس القدم من جهة ففوض صرفا التي عليها النكاح من  
 غير توقف على الوطء فاستقر لئلا لبعض العوض وسقط بعضه لعدم انصاف المقصود وقد أفهم كلام المصنف  
 أن الرجوع النصف الى الزوج يحصل بنفس الفرقه من غير توقف على قضاء فاض وأن الفرقه يحصل بها  
 الرجوع لان الفراق ثبت اختيار الرجوع حتى أنشأ ملكه بالاختيار وأنشأ تركه كالشقة بمعنى أن  
 الرجوع في نصف المهر لا يتوقف على صيغة اختيار للعود والرجوع فيه خلافا لما اشترط في رجوعه  
 وعوده للزوج صيغة اختيار بل يعود لملكه قهرا عليه كما في شرح مرومحل الرجوع في نفسه (ان كان  
 باقيا) بعينه وان خرج من ملكه ثم عاد أو أوصت باعتاقه ولو أصدقت مديته ثم أفسدت في بدله خلافا لما ترفعوا  
 البناء وكان قد طلها قبل الدخول يرجع الزوج الى نصف الخلل لان عين الصداق باقية وانما تغيرت صفته  
 (والأى وان لم يكن المسمى باقيا بعينه كان تلفا) وخرج من ملكه (فالى نصف قيمته) يرجع ان كان  
 منقوضا حال كون النصف المذكور (أقل ما) أي أقل قيمة (كلت) مبتدأة (من وقت العقد) مستمرة (الى)  
 وقت (التلف) أي وقت القبض فيستظر الى أقل قيمته من وقت العقد الى وقت تلف العين فان كانت وقت  
 العقد أقل فالزيادة حصلت في ملكها ان لم يرجع في نصفها وان كانت يوم العقد أكثر ثم نقصت فالتقص  
 فيه فلا يرجع به والذي قطع به صاحب المنهاج وغيره من كتب الرافعي والتودى رجوعه بأقل قيمتي يوم  
 العقد والقبض من غير اعتبار الحالة المتوسطة وما عر به المصنف هن من نصف القيمة تبع فيه التنبيه إلا أنه  
 عبر عن القبض هنا بالتلف وتعبير بنصف القيمة تبع في عبارة الشافعي والاكثرين وفي أصل الرضا فانه

سقط المهر  
 أو وردت من جهته  
 بأن أسلم أو ارتدت  
 أو طلق سقط نصفه  
 ويرجع في نصفه  
 ان كان باقيا أو لا فالى  
 نصف قيمته أقل  
 ما كانت من وقت  
 العقد الى التلف

الصواب اذ قيمة النصف أقل لان التشقيص عيب ووقع في كلام الغزالي الى قيمة النصف ومال المتأخرون  
 كان الرفعة السبكي والاسنوي والبقيتي اليه لان الواجب الزوج بالطلاق نصف الصداق وقد تعذر اخذه  
 فآخذ قيمته وهو قيمة النصف لان نصف القيمة قال شيخ الاسلام والتعبير بنصف القيمة قال الامام فيه  
 تساهل وانما هو قيمة النصف وهي أقل من ذلك لانه يقوم فيها منفردا عن الآخر وذلك يقوم منضملا لآخر  
 وانما كانت قيمة النصف أقل لان التشقيص ينقص القيمة ثم قال شيخ الاسلام وقد تكلمت في شرح  
 الروض على ذلك وذكر ان الشافعي والجمهور وعبر وابل من العبارتين وان هذا منتهى يدل على أن مرادهما  
 واحد بان يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل من النصفين منفردا لا منضمما الى الآخر فيرجع بقيمة النصف  
 أو بان يراد بقيمة النصف قيمته منضمما لا منفردا فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه في الروضة هناك رعاية للزوج  
 كما رويت الزوجة في ثبوت اختيار لها انتهى كلامه هنا كله في الصداق المقنوم وأما المثل فالرجوع  
 فيه الى نصف المثل (فان كان) الصداق (زيادة منصفه) كولو ابن وكسب وثمره (رجع في النصف)  
 منه (دون الزيادة) فهي لها وما حصلت في يدها أم في يد غيره يرجع في الأصل ان كانت الفرق بينهما ومن  
 جهته أم أنقصه ان كانت الفرق من جهته ولان الزيادة غير مفروضة ولا لها زيادة متغيرة حدثت في ملكها فلم  
 تتبع الأصل في الرد كما في الرد بعيب وظاهرا بان كانت الزيادة ولأمة لم يزد على الأمة أو نصفها الى  
 القيمة لحرمه التفریق فيكون هذا امتنع من الرجوع في نصف الأصل لمعاملات (أو) كان الصداق زيادة  
 (منصفه) كسبي وتعلم صنعة (تخون) الزوجية (بين رده) حال كونه (زائدا) فحينئذ يجبر الزوج على قبوله  
 لانه نصف المفروض مع زيادة لا تخير وليس له طلب قيمة (وبين) دفع (نصف قيمته) الى الزوج لان الزيادة غير  
 مفروضة ولا يمكن الرد بنصفها فجعل المفروض كلها ثم اعتبر في القيمة أقل قيمة من يوم الاصل الى يوم  
 التسليم الى الزوجية قال الاصحاب ولا تمنع الزيادة المتصلة بالاستقلال بالرجوع الا في هذه المواضع دون غيرها  
 كما اذا قلس المشتري بالثمن أو رجع الأب فيما يوجب له ولد أو رد المبيع بعيب أو رد الثمن بالعيب والعين  
 زائدة قال في الكفاية وفرقوا بان المثل في هذه المسائل يرجع بطريق الفسخ والفسخ محمول على العقد  
 ومثله هو الزيادة تنصع الأصل في العقود كذلك في الفسخ وعود المثل في الشرط بالطلاق ليس على  
 سبيل الفسخ وانما هو ابتداء ملك ثبت فيملا فرض صدا قالها وليست الزيادة مما فرض هذا حكم الصداق  
 اذا كان زيادتها أشار الى مقابله بقوله (وان كان) الصداق (ناقصا) نقصان منفعته لا نقصان عن وذلك كان  
 كان عبدا فهي أو مرض أو نسي الحرف في يدها (تخير) الزوج (بين أخذه) أي الصداق حال كونه (ناقصا)  
 من غير أن يأخذ أو يرضي النقص كما اذا عيب المبيع في يد البائع (وبين) أن يأخذ (نصف القيمة) وانما خير  
 دفع الضرر عنه ولا يجبر على الأخذ لنقصه وهذا اذا كان متقوما فان كان مثليا انقص مثله بأخذه أما  
 نقصان الجزء كما لو صدقها عبد بن وقبضتها ما قلص أحد هاتين يدها ثم طلقها قبل الدخول فانه يرجع  
 في نصف الباقي ونصف قيمة التالف على الاصح ولو كان النقص بجناية جان وأخذت أرشها فلا يصح أنه  
 يرجع الى نصف الارش مع نصف العين **تبييه** ذكر المصنف الزيادة والنقص في الصداق وفي ما ذ  
 حصل فيه نقص وزيدته فارق الزوج لا يسيبها وذلك ككبر عبد وتخله رجل من أمة أو بهيمة وتعلم صنعة  
 مع برص والنقص في العبد الكبير قيمة يانه لا يدخل على النساء ويعرف الغوائل الى المسكايه كالمسرفين الزنا  
 وغيرهما ولا يقبل التأديب والرباض في الخلقة تان غرتها قل وفي الأمة والبهيمة تضعفها حالها وخطر الولادة  
 في الأية وردا على المثل كونه والارضا في العبد ما أقوى على الشدائد والاسفار وأحفظها لاستحفظه  
 وفي الخلقة بكثرة الحطب وفي الأمة والبهيمة متوقع الولد فكيف ما أن يقال ان رضى الزوجان بنصف العين  
 فذلك لا ينصف قيمتها خالي عن الزيادة والنقص ولا يجبر على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله

فان كان زيادة منصفه  
 رجع في النصف  
 دون الزيادة أو منصفه  
 تخيرت بين رده زائدا  
 وبين نصف قيمته وان  
 كان ناقصا تخير بين  
 أخذ ناقصا وبين  
 نصف القيمة

للتقص **فرع** ولو أصدق تعليمه أقرأ ما أو غيره بنفسه وفارق قلبه تعذر تعليمها قال الرافعي وغيره لانها  
 صارت محرمة عليه ولا يؤمن الوقوع في التهمة والخلو بالمحرمة ولو جوزنا التعليم من وراء حجاب من غير خلوة  
 وليس سمع الحديث كذلك فاننا لو لم نجوز له ضاع والتعليم بدل بعدل اليه انتهى فله شيخ الاسلام وورق  
 بينا وبين الاجنبية بان كلام من الزوجين قد نعلقت آماله بالآخر وحصل بينهما فوجزوا التعليم وجعل السبكي  
 فامتنع التعليم اقرب الفسنة بخلاف الاجنبية فان قوة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم وجعل السبكي  
 وغيره التعليم الذي يبيع النظر على التعليم الواجب كقرائة الفاتحة فاذا كرهه في غير الواجب اذا تعذر  
 التعليم وجب له مهر المثل ان فارق بعد وطء أو نصفه ان فارق لا يسبها قبله ولم يفرغ المصنف من بيان  
 الصداق وضابطه قلوه وكثرة وبيان صحبه وفاسدهم شرع في ضابط مهر المثل حيث وجب في نكاح صغيرة  
 باق منه أو صغرى أو صغرى كثر منه أو عند فساد المسمى فقال (ثم مهر المثل هو ما يرغب في مثلها) أي  
 مثل المتروجة عاقد من التساوي الاولى للصنف أن يأتي بالواو بدل ثم يكون الكلام مستأنفا استئنافا  
 بيانيا وليس في كلامه ما يقتضي الترتيب الا أن يجعل ثم للترتيب في الاخبار أي بعد ما أخبركم ببيان  
 ما تقدم أخبركم الآن ببيان مهر المثل اذا رجع الامر والى عتد فساد المسمى أو غيره كاعلم محاسن ولو قال  
 ومهر المثل الخ كما قال شيخ الاسلام لمكان أحسن لان الاستئناف بالواو أليق ومهر المثل مبتدأ وجه  
 ضمير الفصل مع ما بعده خبر وما وقع في بعض النسخ من زيادة الواو قبل ضمير الفصل غلط من النسخ لانه  
 بصير الكلام على زيادتها مستأنفا فاصبر المبتدأ بالآخر لانه لا رابطة حينئذ ثم فرغ المصنف على هذا  
 الضابط فقال (ثم تبر) أي مهر المثل (بمن يساويها) أي المتروجة والضمير المستتر في يساوي يعود  
 الى من فقد كبره باعتبار لفظ من وان كانت من واقعة على مؤنث وقد يشبه بقوله (من نساء عصباتها) وان  
 مت ولو أثبت المستتر ما عطفنا حاصل بس عرجع الضمير البارز مع المستتر فانت المطابقة بين البيان  
 والمبين لان البيان اسم جمع والبيان مفرد وهو الضمير المستتر فلذلك لا راعى لفظ من دون معناها ونساء  
 العصباء هن اللائي يتسبن الى من تتسبى اليه كالاخوات وبنات الاخوة والعمات وبنات الاعمال دون الام  
 والجدات واخواتهن لان المهر ما يقع التفاهر به فكان كالنكارة في النكاح ويراعى في نساء العصباء قرب الدرجة  
 وأقربهن الاخوات من الاوين ثم من الاب ثم بنات الاخوين من الاوين ثم من الاب ثم العمات كذلك ثم  
 بنات الاعمام (و) كاعتبر مساواتها لهن في قرب الدرجة يعتبر مساواتها لهن (في السن والعقل والجمال  
 واليسار) وانما لم يعتبر المال والجاه في الكفاية لان الملاحظة ههنا التصريح على وجه عار او مد المهر  
 على ما يختلف به الرغبات (و) في (الثبوت والكافة) وسائر الصفات التي يختلف فيها الغرض وتزاد بها  
 الرغبة كالمال والفصاحة والعفة (و) في (البلد) فيعتبر عن قيمتهن نساء عصبتهن اذن وغيره لان عادة البلاد  
 في المهر مختلفة قال الرافعي ولو كان جميعهن في بلد أخرى فلا اعتبار بهن أولى من الاعتبار بالاجنبيات  
 في تلك البلدة (فان اخضعت) المرأة عنهن (يزيد) فضل من الصفات المذكورة (أو نقص) فيها بحيث لم  
 يوجد ذلك في النساء العصباء فان شرطية وجوبها قوله (روى ذلك) أي المذكور من الزيادة والنقص فزاد  
 في مهرها ويقتص منه ما يليق بالزيادة والنقص والمعنى فرض لهن مهر لا ثقل لهن (فان لم يكن لهن عصبتهن  
 النساء) بان تعذر معرفة ما يرغب به في مثلها من نساء العصباء بان فقدن أولم يتسكن أو جهل مهرهن  
 وليس من ذلك مؤنث بل تعتبر بهن وان كن ميبات وأشار الى جواب ان الشرطية بقوله (فبالارحام) لهما  
 يعتبر مهرهما والمراد بهما قربات الام لا المذكورات في الفرائض لان أمهات الام يعتبرن هنا كالجدات والحالة  
 فتقدم الحمة القرى منهن على غيرها وتقدم القرى من الجهة الواحدة كالجدة التي على غيرها واعتبر الماوردى  
 الام لا اختلاها قبل الجدة (والام) أي وان لم يكن لهن نساء ارحام تعتبر بهن (فانما يملأها) الاجانب تعتبر بهن

ثم مهر المثل هو  
 ما يرغب في مثلها  
 فيعتبر بهن يساويها  
 من نساء عصبتهن  
 وفي السن والعقل  
 والجمال واليسار  
 والثبوت والكافة  
 والبلد فان اخضعت  
 بيزد أو نقص روى  
 ذلك فان لم يكن لهما  
 عصبتهن من النساء  
 فبالارحام والافنباء  
 يملأها

ويشبهها وإذا أعسر  
بالمهر قبل الدخول  
فلها الفسخ أو بعده  
فلا فإن اختلفا  
في قبض المصدق  
فأقول قولها أو في  
الوطء فقوله ومن وطئ  
امرأة بشبهة أو في  
نكاح فاسد أو زنى  
بها وهي مكروهة  
لزم مهر المثل وإن  
طأعته على الزنا  
فلا مهر وحيث  
طلقت ونشطر المهر  
لامتعة لها وحيث  
لم ينشطر بأن لا يجب  
لها شيء كلفوضة  
قبل الدخول والفرض  
أو يجب الكل  
كالطلاق بصد  
الدخول وجبت  
لها المتعة

(١) قوله مقابل  
لقوله أما كذا  
بالاصل وتأمله اه  
محضه

(و) تعتبر (من يشبهها) في الصفات المذكورة (وإذا أعسر) الزوج (بالمهر قبل الدخول) بالروحة (فلها)  
الفسخ) لأنه بمنزلة تسليم العوض والمعوض باق بحاله فأشبهه ما إذا أفلس المشتري بالن (أو) أعسر  
(بعدمه) أي بعد الدخول (فلا) فسخ لها لأن البضع بعد الوطء كالمثل فاشبهه ما إذا أفلس المشتري بعد  
هلاك السلطة لأن تسليمها يشعر برضاها بتمت ولا يتم بعد تسليم نفسها غير ممكنة من الامتناع فعدم  
تسليمها على الفسخ أولى وهذا اختيار على الفور ولو قبضت بعضه وأعسر الزوج يحاقب فيه في فتاوى ابن  
الصلاح ليس لها الفسخ ولا يجوز الفسخ إلا بأمر الحاكم لأنه يجتهد فيه (فإن اختلف) أي الزوجان  
أو وارثاهما أو وارث أحدهما أو الآخر (في قبض المصدق) كله أو بعضه مع الاتفاق على المسمى (فأقول)  
قولها) أي فتصلق بينهما لأن الأصل عدم القبض (أو) اختلفا (في الوطء) ولو بعد أن خلاها (فأقول)  
(قوله) لأن الأصل عدم الوطء (ومن وطئ امرأة بشبهة) قامت بها سواء قامت بالزوج أم لا سواء كانت  
تلك الشبهة شبهة الحرام أو البطريق أو الفاعل وتقدم تفصيلها في باب النكاح (أو) وطئها (في نكاح فاسد)  
كإخلاص الولي دون الشهود كما هو مذهب الحنفية أو عن الشهود دون الولي كما هو مذهب الإمام مالك  
أو أقرن به شرط أنفسه (أو زنى بها وهي مكروهة) عليه وجوب من الشرطية قوله (لزم مهر المثل) في هذه  
الصور الثلاث أمارأى في النكاح الفاسد قبل أو ما التزمذى وحسنه والحاكم وصححه من قوله صلى الله  
عليه وسلم أي علم أنه نكحت بفراذن ولها فسخها باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها  
وأما غيره فقباضا عليه بجميع ما استقامتفعة البضع والاعتبار في مهر المثل بوقت الوطء فإن تكرر الوطء  
اعتبر أرفع حاله لا ما لو اقتصر عليه لوجب وهذا حيث لا تحدث الشبهة فإن تعددت كانا ووطئها مرة أو في  
مكره في كل مرة تعدد المهر بتعدد الوطء هذا حكم الكرام أو أشار إلى مقابلة بقوله (وإن طأعته) أي  
الموطوءة (أو على الزنا) سواء كانت مرة أو أمة (فلا مهر) لا للمرة ولا للسبدلته صلى الله عليه وسلم عن مهر  
البيتي ولو كان المهر في صورة الأمانة للسبدلته لا يمنع مقبوضه بفعلها كالأمانة قبل دخول الزوج بها أو  
أرضعت أرضاء فاسدا كان أرضعت الكبرى الصغرى فلا مهر للرضعة بفعلها المذكور ويجب للصغرى  
مهر على الكبرى للرضعة وأيضا قال في ليس منفردا بالفعل بل هي مشاركة له فيه (وحيث طلقت)  
الزوجة قبل الدخول وكذا لو فسخ نكاحها إلا أنها لا يسببها كإسلام الزوج أو بدته أو لعانه (و) الحلال أنه  
قد (تنشطر المهر) الواجب بتسمية صحيحة أو فاسدة في العقد أو بفرض بعد العقد إذا كانت مقبوضة وأشار  
المصنف إلى أن حيث في كلامه بمنزلة إذا الشرطية قلنا في أي بما هو بمنزلة الجواب فقال (لامتعة لها) في هذه  
الصور لا أن الزوج لا يستوفى منفعة بعضها فيكتفي نصف مهره إلا بحاش لأنه تعالى لي جعل لها سوا بقوله  
فمنصف ما نرضى ومن لا متعة لها أيضا إذا كانت الفرقة يسببها كملكها له وردها أو إسلامها أو فسخها بعينه  
وفسخه بعينها أو يسببها كدفعها معا أو ملكها إشراء أو غيره أو بموت سوا وطئ أم لا وكذا لو سببها  
والزوج صغرا أو مجنون أو ذل أو تنافا إلا بحاش ولا يخفى صور مقبوضه وحده متفجعة لاستمر حشة (وحيث  
لم ينشطر) المهر بالفرقة وقد فصل المصنف عدم تنشيطه بقوله (بأن لا يجب لها) أي للفرقة (شيء) أصلا  
وذلك (كالمقبوضة) وهي التي تقول لولها زوجي فزوجها فينتي للمهر أو يدها أو يسكت أو يتكلمها بدون  
مهر المثل أو غير بقدر البلد إذا وقعت الفرقة المذكورة (قبل الدخول) بها (أو) قبل (الفرض) لها ثم عطف  
على قوله بأن لا يجب لها شيء قوله (أو يجب) لها (الكل) من المسمى وأمر المثل إذا لم يكن مسمى أو كان  
لكن كان فاسدا فقوله (أو يجب مقابل (١) لقوله أما وذلك أي وجوب الكل (كالطلاق بعد الدخول) فإنه  
يجب لها حيث كل المسمى الصحيح في غير المقبوضة ويجب به مهر المثل فيها وتقدم أن المصنف نزل حيث  
منزلة إذا الشرطية قلنا لا كزنا ما هو بمنزلة الجواب فقال (وحيث لها) أي للفرقة (المتعة) بالشرط



المذكورة أما وجوبها في الأولى فلقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوا لهن  
فرصة ومعتوهن ولأنه يحصل لها شيء فيجب لها متعة وأما وجوبها في الثانية فلم يرد ولا طلاق متاع  
بالعرف ونصوص فتعالين أمتمكن وأسرحكن سرا جليلا وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد دخل جن  
ولان المهر في مقابلة متعة بضعها وقد استوفاهما الزوج فيجب للإيحاء متعة وفي بعض نسخ المتن حذف  
قوله والفرض ولا يرد في إثباتها والمعنى عليه صحيح أيضا (و) المتعة بضم الميم وكسر هاء التفع أو ما يتبع  
بعضها متاع وهو ما يتبع به من الخواص وفي المختار وتنتع بكذا واستمتع بمعنى والاسم المتعة ومنه متعة  
النكاح والطلاق والحج لانها انتفاع وأمنه الله بكذا ومنه متعة تتبعها معنى (هو شيء) من المال (يقدره  
الحاكم بما يحتاجه) والواجب فيها ما يترضى الزوجان عليه ومن أن لا تنقص عن ثلاثين درهماً وما قيمته  
ذلك وأن لا تبلغ نصف المهر وعبر جماعة بأن تراد على خادم فلاحا للواجب وقيل هي أقل ما يتناول وإذا  
حصل التراضي على شيء قليلا كان أو كثيرا فذلك لا يفيدها لاحتياجها كما تقدم فلا يرجع اليها عند  
التنازع ولا فرق في وجوبها بين المسلم والذمي والحر والعبد والحر والامة وهي لسبب الامتثال في كسب  
العبد والدليل على وجوبها قوله تعالى وكثرة قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره (ويعتبر الحاكم في  
تقديره) (فيه) أي في الشيء الواجب (حال الزوجين) من يسار الزوج وعاسره ونسب المرأة أو صفاتها  
السابقة

وهي شيء يقدره  
الحاكم بما يحتاجه  
ويعتبر الحاكم فيه  
حال الزوجين  
في فصل في ولاية  
العرس سنة والنية  
أن يولي إيشة ويجوز  
بما يتيسر من الطعام

في فصل في الولاية من الولم وهو الاجتماع وهي تقع على كل طعم يقدره لغيره وريث من عرس واملائك  
وغيرهم لمن شتان وقدوم من سفر ان طالع عرف في غير بعض النواحي القريبة خرج بالسرو وما يقدر  
للمصيبة فليس من أفراد الولاية وفي شرح الروض لشيوخ الاسلام أن ما يقدر للمصيبة من أفراد الولاية وأن  
التعير بالسرو جري على الغالب واستعمال الولاية مطلق في العرس أشهر وفي غيره قيد فيقال ولاية شتان  
أو غيرهم يقال في دعواتنا عذار ويقال دعوات الولاية حقيقة وسلامة المرأة من الولادة ترس  
ولقدوم المسافر تقية واحداثا للناحية وكيرة ولما تقتضي المصيبة وضرة ولما يقتضي غير سبب  
مأدية وقد نظم بعضهم أسماء الولاية فقال

ولاية عرس ثم ترس ولادة • حقيقة مولى ود وكيرة بنا  
وضمة موت ثم عذار خاتن • نقصة سفر والماء قبلتنا

والماء دبا لح أي يقال مأدية بسكون الهمزة وضمة الدال نامة يكن لها سبب الائمة الناس عليه وقيل هي  
أن يصنع طعاما لما يتى الناس عليه كقطف قرآن وختم كتاب (ولاية العرس سنة) ومثل ولاية العرس غيرها  
من بقية الولاية في ذلك ودليل السنية نبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا فقد أولم على بعض نسائه  
بمدين من شعر وعلى صفة نمرود من وأقط وقال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أول ولولوا شتا رواها  
البخاري والأصم في الآخر للندب قياسا على الاخفية سائر الولاية وأقلها الأتمكن شتا لغيره ما قدر عليه  
والمراد أقل الكمال شتا لقول التنبية بأي شيء أولم من طعام جائز كما سافر في كلامه (تنبيه) بقية تقديرها  
باعتد الزوجيات والأولاء وان عقد عليهن معا كالأولاء ولا يدب أن يعق عن كل واحد بكنى ولاية  
واحدة بعد تزوج الجميع بصدقه (والسنة أن يولي إيشة) الحديث الآخر وهو قوله صلى الله عليه  
وسلم لعبد الرحمن بن عوف أولم ولولوا شتا ولا بد أن تكون الشاة موصوفة بصفة الاخفية وصرح البخاري  
بندب عدم كسر عظمها كالعقيقة (ويجوز) أن يولي الشخص (بما يتيسر من الطعام) لما تقدم من  
أنه صلى الله عليه وسلم أولم على صفة نمرود من وأقط وفي رواية بسويق وقتر عبارة الخي أولم على صفة  
نحيس والحيس يفتح الحاء من مهملاته القتر والسنن والاقط المخلوطة فبقي بعض الروايات من التصريح

بالثلاثة موافق لعبارة الخلفي من التعبير عنها بالحليب فلا مخالفة في ذلك وذلك بعد أن أعنتها وعقد عليها وجعل عنتها صادقها وهومن خصوصياته صلى الله عليه وسلم (ومن دعى إليها) أي إلى الوليمة فدعى بالبناء للجمهور أي طلب إلى الحضور لها (لزمه الاجابة) نظرا للصحيحين انا دعى أحدكم إلى الوليمة فلما أتوا وفي رواية لمسلم شر الطعام طعام الوليمة دعى إليها الاغتياو وترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله قالوا والمراد وليمة العرس لانها المعهودة عندهم وجعل خبري في داود اذ دعا أحدكم كما شاء فليجب عرسا كان وغيره على التنبه في وليمة غير العرس وأخرجنا لجملة فقهاءه وليس الصوم عذرا في ترك الاجابة فليبر مسلم اذ دعى أحدكم إلى طعام فليجب فان كان مقطرا فليطعم وان كان صافيا فليصل أي فليدع بليل رواية فليدع بالبركة واذا دعى وهو صائم فلا يكره أن يقول في صائم وقد صرح المصنف بهذا فقال (صائغا كان) المدعو لها (أو مقطرا) للغير المذكور (وانا حاضر) من دعا إلى الوليمة (ندبه) الاكل منها) ان كان مقطرا لما تقدم في الحديث المروي عن مسلم (ولا يجب) لقوله صلى الله عليه وسلم اذ دعى أحدكم إلى طعام فليجب ان شاء طعم وان شامرك ولو كان الاكل واجبا لوجب على صائم التفرغ وهو خلاف الاجماع كما نقل عن الروابي ونقل شيخ الاسلام قولنا لا وجوب وهو ضعيف وانك عبره بصيغة التريض حيث قال وقيل يجب وصححه النووي في شرح مسلم وأقله لغة (فان كان) المدعو (صائغا) فليطعم أي يغلا لا فرضا (و) الخالاه (لم يشق على صاحب الوليمة صومه) أي صوم المدعو فصرح المصنف بيجوز ان الشرط بقوله (فانما صومه أفضل) من الاكل لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث وان كان صائغا فليصل ولما بين من المحافظة على عدم ابطال العبادة ثم قابل المصنف عدم المشقة بقوله (وان شق عليه) أي على الداعي وهو صاحب الوليمة (صومه) أي صوم الشخص المدعو إلى الوليمة (فالفطر) له (أفضل) من الصوم لانه صلى الله عليه وسلم حضر دار بعضهم فلما تقدم الطعام أمسك بعض القوم وقالوا في صائم فقال صلى الله عليه وسلم شكفتلك أخوك المسلم وتقول في صائم أقفطر ثم أقض وما مكانه ما صوم افترض فلا يجوز ان يخرج منه ولو موعا كذا مطلق ويشد بكافي الاحياء اذا أكل الصائم أن ينزى بفطره ادخل السرور عليه (ولو وجوب الاجابة شرط) يعني لا يجب على المدعو الحضور إلى الوليمة الا بشرط أحدها (ان لا يخص) الداعي (بها) أي بالوليمة (الاغتيا) ولا غيره بل يوم بعد عنته عشرة أو غيرهاه أو أهل حرفته وان كانوا كلهم أغتيا لم يشر الطعام الوليمة يدعى إليها الاغتياو وترك الفقراء فالتشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص (و) ثانيا (أن يدعوه) أي يدعو الداعي الشخص المدعو للصين نفسه أو نائبه بخلاف ما قال ليحضر من شاء أو فحوه وقوله (في اليوم الاول) متعلق بالفعل قبله (فان أولم ثلاثة) فأكثر (فطعم) أي المعين (في اليوم الثاني) منها (لم يزمه) أي المدعو الحضور وفي بعض النسخ الثالث في الفعل المذكور فالضمر يرجع للاجابة أي لانزاهم الاجابة بلا خلاف ذكرنا في الرافعي ولا يكون استجابته كالاستجابة في اليوم الاول اذ امر بتأجيل القول بالاستجابة (أو دعاه) في اليوم الثالث (كرهت اجابته) أي يكره له الحضور إلى الوليمة روى صلى الله عليه وسلم قال الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني معروفة وفي الثالث دعى أو سمعة ومحل الكراهة في الثالث واستجابته في الثاني اذا قبل ذلك لغير صديق منزل أما اذا قبل ذلك لضيقه وكثرة الناس فلا كراهة وتكون الثلاثة حينئذ كالיום الواحد فكانه دعا الناس إلى وليمة واحدة أو اجابته على من لم يحضر في اليوم الاول الاجابة في اليوم الثاني أو الثالث (و) ثالثا (أن لا يحضره) أي الداعي من أحضر الرافعي والضمر البارز للدعوة والمستد للداعي أي أن لا يحضر الداعي المدعو (أو أجل) (خوف منه) أي من المدعو (أو يدعو لأجل) (طمع في جاهه) أو لأجل أن يعاونه على أمر باطل بل انما يدعو للتقرب أو التودد فان دعاها ما شئ محمدا فلا تزمه الاجابة

ومن دعى إليها زمة  
الاجابة صائغا كان  
أو مقطرا وإذا حضر  
ندبه الاكل منها ولا  
يجب فان كان صائغا  
فقطرنا ولم يشق على  
صاحب الوليمة  
صومه فأنما صومه  
أفضل وان شق  
عليه صومه فالفطر  
أفضل ولو وجوب  
الاجابة شروط أن  
لا يخص به الاغتيا  
وأن يدعوه في اليوم  
الاول فان أول ثلاثة  
فدعاه في اليوم الثاني  
لم يزمه وفي الثالث  
كرهت اجابته وأن  
لا يحضره بخوف منه  
أو طمع في جاهه

(و) رابعها (أن لا يكون ثم) أي هناك أي في موضع الوليمة (من) أي شخصاً (يتأذى) أي المدعو (به) أي بالشخص فالضمر في يتأذى المستتر يعود إلى المدعو كما علت والضمر الجبرور إلى المدعو من الواقعة على شخص (أو) أن يكون هناك من (لا يليق به بحالسته) لقبحه مثلاً كالإذليل والضمير فيه عائداً على من الواقعة على شخص والضمر المضاف إليه المصدر يعود على المدعو فإن كل شيء من ذلك لا يتفق عنه طلب الإجابة لما فيه من التأذي أو القاطلة (و) خامسها (أن لا يكون) هناك (منكر) ولوعند المدعو فقط وقد بين المصنف المنكر بقوله (من زمر وخروفرش) مجرمة لكونها من (حري) والولية للرجال أو كنهها مفصولة أو نحو ذلك (و) من (صور حيوان منقوشة على سقف أو جدار أو وسادة منسوبة أو ستر أو ثوب) فقوله منقوشة صفة لصور وقوله على سقف متعلق بمنقوشة وقوله أو جدار معطوف على سقف وقوله أو وسادة معطوف على سقف أيضاً لأن العطف بأو فيكون على الأول ما لم يكن مجرماً فمرتب كنه أو قاله وقوله منسوبة صفة لصور وقوله أو ستر أو ثوب معطوف على سقف أي أن نقش الصور أمان أن يكون على السقف أو على الجدار أو على الوسادة أي أن الخدم بشرط أن تكون منسوبة لا مطروحة أو تكون الصورة على ستر أو ستارة أو تكون على ثوب ملبوس (أو) كان المنكر من (غير ذلك) فهو معطوف على قوله من زمر وذلك كالآلات الملاحى من العود والطنبور روى الحاشا كونه صحيحه وقال أنه على شرط مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقبل على مائدة يدافعها الخمر ولا لها حضور يصير كراشي المنكر ومقرزاه وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال البيت الذي فيه الصورة لا تدخله الملائكة وروى عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قدم من سفر وقد تشربت على صفة لها ستر فيه الخليل ذوات الاجفحة فأمر بنزعها وفي رواية قطعه وسادتين أو سادة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرتقبها وقد شرع المصنف بذلك محترزات القيود السابقة فقال (وإن كان المنكر) المذكور (يزول بحضوره) أي حضور المدعو (أو كانت الصور) موضوعة (على الأرض في بساط أو) كانت منقوشة (في) (أو مخدعة شكا عليها) قال الرافعي وفي معناها الخوان والقصة (أو) كانت الصور (مقطوعة الرأس أو) كانت الصور (صور الشعر) وجواب الشرط في ذلك كله قوله (فالحاضر) أي المدعو إلى الوليمة ولا يكون ما ذكره أو يقول المصنف وإن كان المنكر الخ وهو محترز قد ملحوظ فكانه قال هذا إذا لم يزل المنكر بحضوره ثم يأتي بفناء التفريع ويقول فإن كان المنكر الخ فيكون ذلك محترزاً لهذا القيد القيد وقوله أو كانت الصور على الأرض محترز بقوله على سقف وما بعده وقوله أو مخدعة شكا عليها محترز بقوله منسوبة وقوله أو مقطوعة الرأس فكذلك أي أو كانت منسوبة لكنها مقطوعة الرأس وقوله أو صور الشجر محترز بقوله صور حيوان ومثل صور الشجر صور شمس أو قمر فكل ذلك لا يمنع طلب الإجابة والفرق بين المرفوعة وغيرها من صور الحيوان أن ما داس منها ولو نظر مع ما منبتدل وصور الشجر والشمس والقمر لا يشبه حيواناً فيه روح بخلاف صور الحيوان المرفوعة فإنها تشبه الاصنام وأما وجوب الحضور إذا كان المنكر يزول بحضوره فلا زالة المنكر وهو واجب على القادر عليه وأما مقطوعة الرأس من الوسادة فلا تنافي مع صور الأشجار (تبيينه) مجرم تصوير حيوان ولو على أرض قال المتولي ولو بلا رأس من غير الجارية أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه ويستقون لعب البنات لأن عائشة كانت تلعب بهما عند صلى الله عليه وسلم واه مسلم وحكته تدبرهن أمر القريية (ولا يكره تزاكر ونحوه) كلفوا هم والغنائير والوزن والحيوان التمر (في الأملاكت) على المرأة لانه فعل بين يديه وأذن فيه وقال خذوا على اسم الله (بل) هو خلاف الأولى ومثل الأملاكت غيره من سائر الأوامر فيما يظهر علماً بالعرف كالثياب وغيرها (والقاطلة) أيضاً خلاف الأولى كالشرب لما فيه من الذناء أو بقاءه وشبهه بالنبي والنور يسب إلى ما يشبهها نعم إن

وإن لا يكون ثم من  
يتأذى به أولاً يليق  
به بحالسته وأن  
لا يكون منكر من  
زمر وخروفرش  
خروفرش حيوان  
منقوشة على سقف  
أو جدار أو وسادة  
منسوبة أو ستر أو  
ثوب أو غير ذلك وإن  
كان المنكر يزول  
بحضوره أو كانت  
الصور على الأرض  
في بساط أو مخدعة  
شكا عليها  
أو مقطوعة الرأس  
أو صور الشجر  
فليحضر ولا يكره نثر  
السكر ونحوه في  
الأملاكت بل هو  
خلاف الأولى  
والقاطلة أيضاً خلاف  
الأولى

عرف أن التنازل يؤثر بعضهم على بعض ولم يقدح الانتقاط في حرمة الملتقط لم يصح التنازل أولاً (تنبيه) ويكره أخذ الثامن الهوا عازراً وغيره فإن أخذ منه أو التقطه أو بسط حجره فوقع فيه ملكه وإن لم يسط حجره لم يملكه لأنه لو جعله قصد ذلك لوافل نعم هو أولى بمن غيره ولو أخذ من غيره لم يملكه ولو سقط من حجره قبل أن يقصد أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو نفضه فهو كالووقع على الأرض والله أعلم

### باب معاشرته لا زواجه

وعبر غير المصنف عن هذا الباب بكتاب القسم والتشوز والمراد بالمعاشرة بيان ما على كل واحد منهما في معاشرته صاحبه ويندرج في باب المعاشرة في عبارة القسم بفتح القاف لأن المعاشرة تستلزمه فبإقراره مساوية لعبارة غيره (يجب على كل واحد من الزوجين المعاشرة) لا حر (بالعرف) قال تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وقال تعالى وعاشروهن بالمعروف وقد فسر المصنف المعاشرة بالمعروف بما عطفه على ما قبله فقال (وبذل ما يلزمه) أي يلزم كلام من الزوجين بأن يبذل الزوج ما يجب عليه من النفقة والقسم ونسلم المرأة نفسها له وتطيعه فيما يتعلق به من حقه وذلك (من غير مطلق ولا إظهار كراهة) فلا اسم بمعنى غير أي ومن غير إظهار كل منهما لصاحبه الكراهة وذلك فسر الإمام رضي الله عنه حيث قال وجاع المعروف بين الزوجين الكف عن المكره وأعطاه صاحب الحق ما وجب عليه من المؤنة لصاحبه من غير إظهار الكراهة في تأدبته فإن كان ذلك مصاحباً لإظهاره فيكون مطلقاً ومطل الغنى ظم والمطل مدافعة الحق مع القدوة على التادية (ويحرم على الرجل سكن زوجين) أو أكثر (في مسكن واحد الأرضها) أو رضاهن لأن جبههما أو جبهتهن فيه مع باغضهن بوله كراهة خاصة وتشويش العشرة ويكره عند الرضاوط أحداهن بحضرة البقية لأنه بعيد عن المروءة ولا يلزمها الإجابة اليه ولو كان في داره حجر أو سفلى أو علو جازاً سكن من غير رضاهن أن تبرز المرافق ولاقت المساكين بين والمسكنة بغير الرضا منها أو منهن ليس من المعاشرة بالمعروف ومثل المسكنة المذكورة الكسوة الواحدة وليس له أن يجبرهما على المناوبة بقها الأرضها (تنبيه) مثل الزوجتين في هذا الحكم السرية فإنه يحرم جمعهما مع زوجة بغير رضاهما كما نقله في المهمات عن الرواية (وله أن يمنعها من الخروج من منزله) لما روى البيهقي من قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تأذن في تزويجها وهو كاره ولا أن تخرج وهو كاره ويحكي الإمام فيه الإجماع حيث كان الزوج يتفق عليها فلو كان الزوج معصراً أو ثبت لها الفسخ فلها الخروج للتكسب ولو كانت مستغنية عنه وكذلك لم يثبت لها الفسخ قال في الكفاية أنه أن يمنع أبو جهنم المخول على منزله لكن الأولى أن لا يفعل وأغلق بالوالد في ذلك الأول (فإن مات لها) أي بالزوجة (قريب يستحب) للزوج (أن يأذن لها في الخروج) إجماعاً على تحصيل القرية ولا أن يمنعها يؤدي إلى التفور وهذا حيث لم يلق على نفسه تعاطياً شيئاً لا يجوز فعله كشر بياضه وثقل الجيب وغير ذلك فإن غلب على ذلك حرمة عليه الأذن لها في الخروج وهذا ما يتعلق بالمعاشرة بالمعروف بغير القسم وأشار إليه المصنف فقال (ومن له نساء) زوجتان فأكثر (لا يجب عليه أن يقسم لهن) ابتداء (بل له الأعراض منهن) بأن لا يبيت عندهن ويحصدنهن الميت فحبه فله تركه كسكنى النار المستأجرة ومن له أن لا يطلعهن بأن يبيت عندهن ويحصدنهن لأن عدله بغيرهن ويرى ما يقضي إلى التفور ويقاس على الواحد تليس تحته غيرها فلا الأعراض عنها ويحسن أن لا يطلعها وأدنى درجاتها أن لا يخطبها كسكنى أربع ليال عن ليلة اعتباراً بمن له أربع

### باب معاشرته الأنواج

يجب على كل واحد من الزوجين المعاشرة بالمعروف وبذل ما يلزمه من غير مطلق ولا إظهار كراهة ويحرم على الرجل سكن زوجتين في مسكن واحد الأرضها بغير رضاهما أو منهن أن يمنعها من الخروج من منزله فإن مات لها قريب يستحب أن يأذن لها في الخروج ومن له نساء لا يجب عليه أن يقسم لهن بل له الأعراض عنهن بلائام

زوجات (و) اذا اراد القسم من الزوجات (فليس له) أى الزوج (أن يتعدى الميت عند احداهن  
 الابقرة) ولو كن كلهن اماء أو البعض اماء والبعض احرارا فلا دخل لاماء غير زوجة فيه وان كن  
 مستولات قال تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أشعر ذلك بأنه لا يجب العدل  
 الذى هو قاعدة القسم فملك المين فلا يجب القسم فيه لكن يسن كيلا يحقد بعض الاماء على بعض  
 ومثل القرعة اذن الباقيات لأن ذلك أعذر أو سلم عن الميل للمنى عنه (فان بات عند واحدة منهن) سواء كان  
 بقرعة أو كان ظلما أى من غير قرعة (لزمه الميت عند الباقى) منهن (يقدره) أى يقدر الميت عند  
 الواحدة ولو قام بهن عذر كمرض وحيف كما سيأتى فى كلامه لأن المقصود الانس لا الوط ولا تحجب التسوية  
 فى التمتع وطه وغيره لكنها تسن كما سيأتى فى كلامه ثم بين المصنف كيفية الميت عند الباقى فقال (فإذا  
 أراد القسم) لمن يقرى وكن ثلاثا (أقرع) يمين (فمن خرجت فرعها) منهن (قلتها) على غيرها بان  
 يبيت عندها ثم أقرع بين الباقيتين فإذا عانت التوبة فخرجت فى القسم راعى الترتيب والعور الأول ان ابتدأ  
 الميت عند الأولى بقرعة أو أذن منهن والأول لا يعود الى أى أياها طالما لم يجب عليه أن يقرع وكان هذا  
 ابتداء القسم من الآن (ويقسم للحاض والنفساء) وغيرهما ممن عرضن لغيره عليه وان امتنع  
 وطوئن شرطا (والمرضة والرقتاه) والرقعان وان امتنع وطوئن طبعوا ويقسم للذكورات كما يقسم  
 للجنونة التى لا يخفى منها والمظاهر منها لما مر من أن الفصل من القسم الانس والقرع من التخصيص  
 الموحش ويستثنى من استحقاق القسم المعتدة عن وطه النسبة كما فى أصل الروضة عن المتولى من  
 غير محالفة وفى الثقة يحرم القسم لها ويستثنى من استحقاق المرضة القسم حال سفر ربائه فتخلت  
 واحدة عن طهر فلا قسم لها وان استحققت الثقة صرح به الموردي وأما الجنونة التى يخفى منها فلا  
 يجب لها قسم (وان كن معهما) أى الزوج امرأته (حرة) امرأة (أمة) كأنها تسكن الأمة بشرط طهر  
 تسكن الحرة أو كان عبدا فترزقهما معا معاتم عتق (قسم الحرة) مسلمة كانت أو ذمية (مثل مال الأمة  
 ممرتين) كإدواءه الماروقطى عن على فى الأمة ولا يعرف له مخالف للمرتلتان والأمة ليلته ولا يجوز لها  
 أربع أو ثلاث والأمة ليلتان أو ليلة ونصف وانما استحقاق الأمة القسم اذا استحققت الثقة بان كانت  
 مسلمة لا لزواج ليلته ونهارا كالحرة أما إذا لم تستحق الثقة وذلك حيث لم تسلم للزوج أصلا أو سلمت  
 نهارا فقط فلا قسم لها والمعضة كالقنطرة كمال وردى وإذا عتقت الأمة قبل فراغ ليلتها انقضت بالحره  
 وإذا عتقت بعد عام ليلتها لا يمت لها بالحره بل يبيت عند الحره ليلتين ثم يسرى بعد ذلك على أحد وجهين  
 فى الروضة وأصلها من غير جريح لكن المسمى عليه فى الحاروى الصغير ونقله عن البغوى أنه  
 لا يكمل الحره ليلتين بل ان عتقت فى أول ليلتها الحره أتم فقط وان عتقت فى الثانية خرج من عند هاتى  
 الحاروى جرى على نحو هذا الشيخ أبو حامد وأصلها من الشيخ أبو اسحاق الشواربى (وأقل) نوب (القسم)  
 وأفضل لمن علمتها (ليلة) فلا يجوز لبعضها ولا لغير بعض أخرى لما فى البعض من تشويش  
 العيش وذهاب الانس وتقسيم ضبط أجزاء الليل ولهذا لا يجوز أن يقسم لواحدة ليلة وبعض أخرى  
 وأما كون أفضل ليلة فلقرع بالمعصم من كلهن (وبتبعها) أى الليلة التى القسم (يوم قبلها) أى قبل  
 ليلة القسم (أو) يوم (بعدها) هذا إذا كانت الليلة هى الاصل فى القسم فالיום المتقدم عليها والمتأخر  
 عنها يكون تابع لها فى القسم وانما جعل اليوم تابعة ليلة لأنه وقت التردد فى المعاش وقتها المصالح والانتشار  
 بخلاف الليل فإنه محل السكن والهدوء كما قال تعالى وهو الذى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار  
 منصرفا وقال تعالى وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا (وأكثره) أى القسم الزوجات (ثلاثة أيام)  
 لأنامة تقريمية العهد منهن فلا يحصل لهن ونسبة فى غيبته عنهن فيها (ولا يزاد على ذلك) أى على

وليس له أن يتعدى  
 الميت عند احداهن  
 الابقرة فان بات  
 عند واحدة منهن  
 لزمه الميت عند  
 الباقى يقدره فإذا  
 أراد القسم أقرع  
 فمن خرجت فرعها  
 قلمها ويقسم  
 للحاض والنفساء  
 والمرضة والرقتاه  
 وان كان معصومة  
 وأمة قسم للحرة  
 مثل مال الأمة ممرتين  
 وأقل القسم ليلة  
 وتبعها يوم قبلها  
 أو بعدها أو أكثره  
 ثلاثة أيام ولا يزاد  
 على ذلك

الثلاثة المذكورة في الزيادة من الإيجاز الباقيات إلا أن فرضين بذلك وعلى ذلك جعلوا أقوال الامام  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه مياومة ومشاهدة ومساكنة أي يوم أو يومين أو شهر أو شهرين أو سنة (وعمد) أي  
 أصل ومقصود (القسم الليل والنهار تابع) له وهذا (لن) أي لتخصيص (معيشته) تكون الواقعة (النهار)  
 كما هو في غالب الناس (فإن كانت معيشته) واقعة (بالليل) بذلك (كل حارس فمدا) أي أصل (قسمه النهار)  
 لأنه وقت سكونه والليل تبع له لأنه وقت معاشته وهذا كله في المقيم وأما المسافر فمدا قسمه وقت النزول ليلا  
 كان أو نهارا لا موقت خافوا (ولا يجب عليه الوطء) إذا قسم بين زوجته لتعلقه بالنشاط والشهوة والليل  
 القهري وهذا لا يتأتى كل وقت ولا يدخل تحت القدرة ومثل الوطء غيره من سائر الاستمتاع (لكن يندب  
 التسوية بينهما فيه) أي الوطء وسائر الاستمتاع إذا أمكنه لأنه أكل في العدل (وإذا أراد) الزوج  
 (أن يسافر) سفر أبدا حطوا ولا أوقصروا أما الطويل فالوود وخبر فيه وقص به القصير بجماع عموم السفر  
 وعلمته الحاجة إلى استصحاب بعضهم بخلاف سفر المعصية فليس له أن يخرج بواحدة منهم ولو قرعة فإن  
 سافرهما الزمة القضاء للتحلفات ومع ذلك يجب على التي طلبها الخروج مع طاعته ولو طاعها بسفره لأنه لم  
 يدعها للمعصية بل لاستيفاء حقها والكلام في سفر غير النقلة أما سفر النقلة ولو قصر فليس له أن يستحب  
 بعضهم دون بعض ولو قرعة بغير رضاها ولا يخلضهن كلهن حذر من الأضرار من لم يأت ذلك من قطع  
 أطعامهن من الواقع فاشبهه بالامتناع من الدخول عندهن وهو حاضر لأنه لا تقطيع  
 أطعامهن من الواقع وإن كان لا واقعهن بالفعل لأنه حقه وله أن يتقبلن كلهن أو يطلقهن كلهن أو  
 يدان بعضا وينقل بعضا فإن سافر بعضهم ولو قرعة قضى الباقيات ونقل بعضهم بنفسه وبعضهم  
 بوكيله المحرم أو التسوية للثقات قضى لمن مع الوكيل لأنه صدق عليه أنه صاحب بعضه دون بعض وقول  
 المصنف (بما أمّنهن لم يجز الإقرعة) متعلق بسافر والفعل المنفي لم جواب إذا (فإن سافر) بعضهم  
 (بقرعة لم يقض) أيام السفر (للقيمة) لا فرق في عدم قضائها بين مدة الذهاب ومدة الإياب والأقامة التي  
 لا تنفع الترخص في البلدة التي يسافر إليها بل أي أقامته مؤثرة أو سفره أو عند وصول مقصده أو قبل  
 وصوله ولو في مدتها ثمانية عشر يوما كما شهده كلامهم بل جزمه في الأوقار لأنه لم يقل أنه صلى الله عليه وسلم  
 قضى ذلك بعد عودته فصار سقوط القضاء من رخص السفر ولأن المعصية بغيره وإن فازت بصحته فقد  
 نعت بالسفر ومشاهدة فإن أقام في مقصده أو غيره بلائيه وزاد على مدة السفر ينقض الزائد (وإن سافر  
 بها) أي بزوجته واحدة منهم (بلا قرعة أثم) بهذا السفر (وزمه القضاء) للباقيات من حين انشائها السفر إلى  
 أن يعود فإن رضى بسفره بواحدة جاز بلا قرعة ولا قضاء للباقيات ولهن الرجوع قبل سفرها وكذا بعده  
 قبل مسافة القصر قال بعض من كتب على شرح ابن قاسم والبعث أن متى شرع في السفر كان جازوا للسور  
 ولو بخطوة فليس لهن الرجوع (ومن وهبت حقها من القسم لبعض ضرائرها بالزوج جاز) لأن  
 التمتع بها حقه فله المنع منها ولا يزمه تركه فلها أقيده المصنف ذلك برضاها وإباحة النكاح من جهة سؤدة يومها  
 وليلتها العائشة رضي الله عنهما (وإن وهبت للزوج جله لمن شاعبه) يعني أنه يحض ليله الواهبة بأي  
 امرأته ممن والى في هذا الأمر وإن لم ترض من يحضها بالان الواهبة جعلت الحق له فنهض حيث  
 شامو يصل بين ليلتها الواهبة والموهوبة أن اتصلتا فإن اتصلتا بان عند هاتين منفصلتين كل ليلته في  
 وقتها خال في الكتابة وإنما يصح ذلك إذا كانت فورة الواهبة متأخرة ما إذا كانت متقدمة وأراد أن يؤخرها  
 ليجمع بين ليلتين فيجبها القطع باليواز تمسكها بعليلهم وهو قولهم ثلاثا تخرج إلى بيتهم - مولان الواهبة  
 قدر رجوع بين اليلتين والولاء بقوت الحق الرجوع عليها حال شيخ الإسلام وقال ابن القيم وكذلك لو أخرت  
 يعني ليله الواهبة فأنزل ليلته الموهوبة إليها برضاها تمسكها بهذا التعليل قوله وقال ابن القيم أي في التبيه

وعدا القسم الليل  
 والنهار تابع لمن  
 معيشته بالنهار فإن  
 كانت معيشته بالليل  
 كلحارس فمدا  
 قسمه النهار ولا يجب  
 عليه الوطء لكن يندب  
 التسوية بينهما فيه  
 وإذا أراد أن يسافر  
 بامرأته لم يجز  
 الإقرعة فإن سافر  
 بقرعة لم يقض  
 للقيمة وإن سافر بها  
 بلا قرعة أثم وزمه  
 القضاء ومن وهبت  
 حقها من القسم  
 لبعض ضرائرها بواحدة  
 الزوج جاز وإن وهبت  
 للزوج جعله لمن  
 شاعبه

لا في العدة وهذا الهبة ليست على قواعد الهبات ولهذا لا يشترط رضا الموهوب بل يكفي بكنى رضا الزوج  
 لان الحق مشترك بينهما وبين الواهبة (فان رجعت الواهبة في الهبة) ولو في أثناء الليل وحيث ينبغي عليه  
 أن يرضخ فمروا من عند الموهوب بلها في أثناء الليل أن آمن فان لم يرضخ قضى من حين الرجوع وجواب  
 ان الشريعة قوله (عادت الى الدور من يوم الرجوع) أي من وقته ومنه ليلا كان أو نهرا ولا ترجع فيها  
 مضى لا تمهلا مستولي عليه الزوج وهو لا يقضى بخلاف الزمن الذي قالت بعد علم الزوج بالرجوع وكذا بعد  
 علم الضرة المستوفية دون الزوج كما قاله بعضهم وارتضاء مهر وسهم ويفرق بين عدم رجوع الزوجة فيها  
 مضى قبل علم الزوج وبين ما لو أباح ما لا يستأن غره لانسان ثم رجع عن الإباحة ولم يعلم المباح به بالرجوع  
 فان ما تلف قبل العلم بالرجوع عليه ضامته على المعتدلان ضمن الغرامات لا فرق فيها بين العلم والمجهول  
 (ولا يجوز للزوج أن يدخل على امرأته من نساءه في نوبة) امرأته (أخرى) أصلا كانت النوبة أم تمها  
 (بلا شغل) أي بلا ضرورة فليست من إبطال الحق لصاحبة النوبة فمن غير حاجة ولا ضرورة (فإن دخل بالنهار)  
 على غير صاحبة النوبة وكن حقه ما لا يلبس (لمباحة) كوضع متاع أو أخذوا عطاء نفقة (أو) دخل  
 عليها (بالليل) التي هو الأصل في القسم من عملها (للضرورة) كرضها الخوف ولو ظنا قال الغزالي  
 أو احتيالا (لا) ما في الأولى فلا راد أو أورد وجهه لها كم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يطوف علينا جاعا فبدق من كل امرأته من غير ميسر أي وطء حتى يبلغ الى التي هي نوبتها  
 فبقيت عندها ما في الثانية فقد دعا للضرورة (والأى) وإن لم يكن دخوله للمباحة في الأولى ولا للضرورة  
 في الثانية (فلا) يجوز لغيره من إبطال الحق لصاحبة النوبة أصلا ونعامن غير حاجة ولا ضرورة كما سبق  
 (فإن أقام) عندهم دخل عليها في غير عدا القسم لمباحة أو في العدا للضرورة (لزمه القضاء) لمن لها  
 النوبة وهذا إذا طال أقامته أما إذا لم يطول لم يقض لكنه يعصى وإن وطئ في عدلة لأهله لم يلزمه قضاءه  
 لتعلقه بالنشاط والحاصل أنما إذا دخل في الأصل للضرورة وطال زمن الضرورة أو أطاله فانه يقضى الجميع  
 وإن دخل في التابع لحاجته وطال زمن المباحة فلا قضاء وإن أطاله قضى الزائد فقط وحكم الإطالة في الأصل  
 القصر وفي التابع الكراهة وتعلم بعضهم المعتد من هذه المسئلة فقال

للزوج أن يدخل للضرورة \* لضرته ليست بذات النسوة  
 في الأصل مع قضاء كل الزمن \* إن طال أو أطاله فأتقن  
 وإن يمكن في تابع لمباحة \* وقد أطاله لثلاث المباحة  
 قضى الذي زيد فقط ولا يجب \* قضاؤه في الطول هذا ما انتقب  
 وإن يمكن دخوله للضرورة \* عصى ويقضى لا جاعا قد عرض

(وإن تزوج) الرجل امرأته جديدة وعنده غيرها واحدة أو أكثر (قطع الدور للعدة) أي لاجلها بالوفاء  
 حق الزفاف سواء كانت بكرا أم ثيبا ثم فصل ذلك بقوله (فان كانت) الجديدة (بكرا) حرة أو أمة (أقام)  
 الزوج (عندها) أي عند البكر (سبعاً) من الأيام متواليه لان ذلك شرع لتحصيل الانس والاحتياط ورفع  
 الحشمة ولا يحصل ذلك إلا بالتوالى (ولا يقضى) لغيرها من الزوجات (وإن كانت) الجديدة (ثيباً) سواء  
 حصلت ثيباً بتناسكح أو بغيره وأودع شبهة بخلافه والهبة بنسبة فهي للبكر وأشار الى حكم الثيب  
 بقوله (فهو) أي الزوج في وقتها حق الزفاف (بالبكر) أي أن قيمه عندها سبعاً ويقضى (للبقيات ما زاد على  
 الثلاث) (أو) قيم عندها (ثلاثاً) (ولا يقضى) لغيرها من الزوجات (في) منعه من سبع البكر وثلاث الثيب وفي  
 العدة من أنس من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم وإذا تزوج الثيب على  
 البكر أقام عندها ثلاثاً ثم قسم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لا مطلقاً ان شئت سمعتك وان

فان رجعت في الهبة  
 عادت الى الدور من  
 يوم الرجوع ولا  
 يجوز أن يدخل على  
 امرأته في نوبة أخرى  
 بلا شغل فان دخل  
 بالنهار لمباحة  
 أو بالليل للضرورة  
 جاز ولا فلا فان  
 أقام لزمه القضاء وإن  
 تزوج جديدة وعنده  
 غيرها قطع الدور  
 للعدة فان كانت  
 بكرا أقام عندها  
 سبعاً ولا يقضى وإن  
 كانت ثيباً فهو بالتالي  
 بين أن يقضى عندها  
 سبعاً ويقضى أو  
 ثلاثاً ولا يقضى

سبعت لث سبعت لتساق وان شئت ثلثت عندك ودرت والعند المذكور واجب على الزوج لتزول الحشة  
 بينهما لهذا سوى بين الحرية وغيرها لان ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية كدالة العنة والابلا موزيد  
 للسكر لان حيائها كدواغا كان العند في البر كسبع لان السبع أيام الدنيا والثلث أقل الجمع (ويندب)  
 الزوج (أن يخبرها) أي التيب الجديدة (بينما) أي بين الثلاث بلا قضا ولا خيرات وسبع قضاءه كما فعل صلى  
 الله عليه وسلم ليلة رضى الله تعالى عنها حيث قال لها ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت  
 ثلثت عندك ودرت أي بالقسم الاول بلا قضا ولا افعال وثلثت عندهن كما قال وسبعت عندهن رواه مالك  
 وكذا مسلم عنه وقد تقدم بعضه وقد اختار التثليث (فان أقام) عندها (سبعاً) من الايام مع البالي  
 (يطالب اقضى) لهن (السبع) لما مر من حديث أم سلمة (أو) أقام عندها سبعاً (بدونه) أي الطلب (قضى)  
 أربعة (أي من الايام في بعض النسخ) قضى أو بما بلا تأمل لعل حذف التأمل في هذا النسخة لكون المعدود  
 مذكراً وهو غير مذكور وشرطه راعا القاعدة أن يذكر المعدود وهو غير مذكور في كلامه وقول المصنف  
 (فقط) يعني دون زائد عليها (وله) أي للزوج (الخروج) من عندها شبه النوبة (نهار القضاء الحاجات) نوبة  
 (الحقوق) ولا يقطع عن هذه الامور حتى الزفاف وذلك كعبادة المريض وتشجيع الحنزة واجابة الدعوى  
 هذا حكم النهار وأما الليل فقالوا لا يخرج لانه محل السكن والقسم أصالة لمن علمته ان لا يخرج لانه  
 المذكور كانت مندوب والمكث عندها ليلاً واجب فلا تترك الواجب لتحصيل المندوب هذا حكم طرأ في  
 القسم وأشار الى حكم الاما بقوله (ومن ملك اماء) جمع أمته وهي الرقيقة التي تحت المبدأ اسم (ام بلزمنه)  
 أي من ملك هذه الاما (أن يقسم لهن) لاقى الاستدلال ولا يعدو طعنهن أمان في الابتداء فلا نال يجب  
 للزوجات القسم ابتداء فلا ما بالاولى والحال ان الزوجات لهن حق الفتح أي فتح الزوج بين دليل الايلاء  
 وليس للامام حق في ذلك وأما عدم الوجوب بعد طموح واحدة من فقوله تعالى فان خفتم أن لا تعدوا  
 فواحدة أو ما ملكت أيما كنكم فقههم منها أنه لا يجب العذل في ملك العين لاقى الابتداء ولا بعد الطوم ويندب  
 له أي الزوج (أن لا يعطيهن من الوطء) حذر من وقوعهن في الفجور وتقدم أن أدنى درجات الواحدة أن  
 لا يعطيهن كل أربع ليال عن ليلة أي اعتبارا بمن له أربع زوجات فانه اذا قسم بينهن لا تخول كل واحدة من  
 ليلة من كل أربع ليال (ويندب أيضاً) (أن يسوي بينهن فيه) حذر من حصول الوحشة بينهن بسبب ذلك  
 وأم الولد كلن هذا ما يتعلق بالقسم ثم شرع فيما يتعلق بالنشوز وكل من هذا داخل تحت المعاشرة بالمعروف  
 لان المعاشرة تشمل القسم وتشمل طاعة المرأة لزوجها وعدم نشوزها فقال (واذا ظهر) للزوج من المرأة  
 (أمارات النشوز) قولاً كانا النشوز كان تحببه بكلامه من بعد أن كان يمين وإذا دعاها الى فراشه لا تحببه  
 بعد أن كانت تحببه أو فعلاً كان يحببها عراضاً وعوضاً بعد لطف وطلاقة وجموعاً جواب ادأ قوله (وعظما  
 بالكلام) بلا هجر وشرب فقلها أن تبدي عذروا الوعظ كان يقول لها اني الله في الحق الواجب على  
 واحذري العقوبة وتبين لها أن النشوز يسقط التفقة والقسم وكان يقول لها طاعتي عليك فرض قال  
 الله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فظلهن (فان صرحت له بالنشوز) كان دعاها الى فراشه فامتنعت  
 عليه بلا عذر بحيث احتاج في ردها الى الطاعة الى تعيب وجواب الشرط قوله (هجرها في القرائن) فلا  
 يضاحكها فيه قال الله تعالى وهجرهن في المضامح (دون الكلام) أي فلا يجهرها فيه فوق ثلاث فففي  
 زيادة الروضة أن القوابل الجزم بنصره وعدم التحريم في الثلاث للحدث الصحيح لا يحل لمسلم أن يجهر  
 أثناء فوق ثلاث هذا ان كان يفرع عذر شرعي فان كان بعذر شرعي بان كان المهجور مذموماً من أجل تركه  
 الصلوات الصوم أو من أجل ارتكاب القواحش كل من أشرى من أجل ارتكاب البسوح أو غير ذلك  
 من أنواع المحرمات وكان في هجره صلاح لدينه فلا خرمه حيث نلنا يقرب على هجره صلاح دينه

ويندب أن يخبرها  
 بينهما فان أقام سبعاً  
 بطلم اقضى السبع  
 أو بدونه قضى أربعة  
 فقط وله الخروج  
 نهاراً لقضاء الحاجات  
 والحقوق ومن ملك  
 اماء يلزمه أن يقسم  
 لهن ويندب له أن  
 لا يعطيهن من الوطء  
 وأن يسوي بينهن  
 فيه وإذا ظهر  
 أمارات النشوز  
 وعظما بالكلام فان  
 صرحت له بالنشوز  
 هجرها في القرائن  
 دون الكلام



وقال بعض المتأخرين الصواب عدم الجزم بالضرر فيمأزاد على ثلاثة أيام في التاشير فانه لعذر شرعي وهو  
 ازالة الضرر لان نشوز زناه معصية وقصد زناه عن هذا المعصية فان قصد به جرحا ردا لحفظ نفسه مرم  
 ما زاد على الثلاثة لانه ليس لعذر شرعي وكلام المصنف يشيد التسوية بين الثلاث وما فوقها حيث أطلقه  
 والثلاث وما دونها لا يجرم قولاً واحداً ثم عطف على قوله هجره اقله (وضربها ضرباً باعمر رج) أى  
 خفيفاً بان لا يكسر عظاماً ولا يجرح لحماً ولا يهرق دماً ودليل الضرب قوله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن  
 فغظوهن طاعواهن ثم على ظهور أمارات النشوز ثم قال ولا يجره وهن في المضاجع وهو مرتب على  
 التصريح بالنشوز وظهوره بالفعل ثم قال واضربوهن وهو لا يقترب على الخوف بل على العلم بالنشوز  
 فيقال في الآية ان الخوف بمعنى العلم فصع عطف الضرب على الهجر المترتب كل منهما على الخوف فهو  
 مستعمل بمعنى التلذذ بالنسبة للهجر بمعنى العلم بالنسبة للضرر بواستعمال الخوف بمعنى العلم واقع  
 قوله تعالى فمن خاف من موص جهن أو أوثاقاً وكان على المصنف أن يقيده بالضرب بالأداة كجلبه قوله  
 غير مبرح أى فلا يضرب اذا لم يقدح في المالك بالضرب فلا يضرب بوجهها ولا غيره مما يشاع عنه الهلاك  
 وضربها لوجهه لا يجوز ولو هزلاً ويكون الضرب يدون نحو ما لا يسطو وعصى ولا يبلغ ضرباً لجره أربعين  
 وغرها عشرين وفي شرح الرملى أنه يضرب بنحو العصا والسوط وليس لئلا موضع يضرب فيه المستحق  
 من منعه حقه الا هذا والعبد اذا امتنع من أدام حق سيده ويضربها (سواء نشزت مرة) واحداً أو  
 تكراراً منها النشوز وهذا ما حكاها في الشرح الصغير ووجه تعلق ابن الصباغ وصاحب المذهب وفي  
 زيادة الروضة أنه اختار الموافق للطاهر القرآن ومحمده في المنهاج (وقيل لا يضربها الا ان تكررت نشوزها)  
 وهو الذي حكاها في الكبير عن الشيخ أبي حامد والمحملى وقال في المحرر رآه الاوى وحكاها لما وردى عن  
 الجديدي لان خباياهم قد تآكلت بالتكرار والله أعلم **تبيينه** لو منعها حقها لم يكم ونفقة الزم  
 القاضى وفاته كسائر المعتنعين من أدام الحقوق أو أذاها بشتم أو نحوه ولا سبب نهام عن ذلك وانما يعززه  
 لان اسماها الخلق تكرير الزوجين والتعزير عليه اورث وحشة بينهما تقتصر أو لا على التبعي لعل الحال  
 يلتمس فيها ثم ان عاد اليه عز ربه بما رآه من طلبته أو ادعى كل منهما ماعدى صاحبه عليه منع القاضى الظالم  
 منهما بما جبر ثقة خبير به مامن ودعا الى ظله فان لم يسمع أحال بينهما الى أن يرجعا عن حالهما فان استند  
 الشقاق بينهما بان دما على التناوب والمضارب بعث القاضى بوجوه بالكل منهما حكما براضاهما ومن كونهما  
 من أهلها ما ينتظر اى أمرهما بعدا خلاصته بحكمها بما بعد معرفة ما عدهما في ذلك من اوصلياً بينهما  
 أو يفرقان عبر الاصلاح كما قال الله تعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماء من أهلها  
 والله تعالى أعلم

وضربها ضرباً باعمر  
 مبرح سواء نشزت  
 مرة أو تكررت وقيل  
 لا يضربها الا اذا  
 تكررت نشوزها

**باب النفقات**

### **باب النفقات**

جمع نفقة والمراد ما يجب الزوج من الحقوق المالية وذكر المصنف معها نفقة القرب والقربى بالتبع  
 لها بالنسبة ذكر النفقات به من بعض البعض وذكرها بفيض المصنفين كاي شجاع وغيره قبل الجنائات  
 وبعد القربى من كتاب النكاح لانها يجب في النكاح وبعد ذلك وجهه ذكر العلامة ان من هجر زوجته  
 المصنف لاختلاف أنواعها من نفقة الزوجة والقربى والقربى ويدخل في القربى الحيوان غير العاقل  
 والنفقة مشتقة من الشقاق وهو الانحراج لانها تخرج من مال من يجب عليه والاصل فيها الكتاب والسنة  
 والاجماع من الكتاب قوله تعالى ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله وقال تعالى وعلى المولود رزقه  
 وكسوتهن بالمعروف ومن السنة ما رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد من قوله صلى الله عليه وسلم حق

الزوجة على الزوج أن يطمعها إذا طاعت وأن يكسوها إذا اكتست والاجماع قائم على الزوج وبدا المصنف  
 بنفقة الزوجة لانها أقوى لكونها معاوضة في مقابلتها التحكين من التمتع ولا تسقط بغير الزمان فقال (يجب  
 على الزوج نفقة زوجته) لاسر من الكتاب والحديث والاجماع وتسحق النفقة (يوماً يوماً) أي بطاوع  
 بغيره أي تجبره وهو ما سعى بذلك فلا يحس ولا يلزم لكن لو طال به وجب عليه الدفع فإن تركه مع القدرة  
 عليه أي تم بصبره من باب عطل الغني ظلم والمراد يوماً يوماً مع ليلته المتأخرة حتى لو نشرت أثناء تلك الليلة سقطت  
 نفقة ذلك اليوم وإذا مكنته أثناء يوم كان نشرت فيه من طلوع غره وجبت من حينئذ بالقسط ونفسه على  
 الليل أيضاً فلو حصل التحكين عند الغروب وجب لها قسط ما بقي إلى الفجر وانما وجبت يوماً يوماً لكونها في  
 مقابلة التحكين الحاصل فيه فتم فصل المصنف بين المعسر والموسر فقال (فإن كان) الزوج (موسر الزمهمدان  
 من الحب المختات في البلد) والموسر هو من لا يرجع بأخراج المدين إلى المعسر بأن يكون الفاضل من ماله  
 بعد التوزيع على العراغال وأوسنة مدين وما ذكره المصنف من لزوم الدين إذا لم تأكل معه فأنارضت  
 بالأكلة مع سقط وجوب المدين وإذا لم يكن في البلد غالب قال الرافعي فيعتبر حال الزوج (وإن كان معسراً)  
 وهو من لا تأكل ما يخرج جمعه من المسكنة ولو مكسباً فالمعسر في هذا الباب من لا مال له وأوله مال ولا يكفيه ولو وزع  
 على بقية عمره الغالب وقال صاحب المنهاج ومسكين الزكاة معسره فإنه إذا فضل دون مده نصف زيادة على  
 ما يكفيه العراغال لبقائه مسكيناً الزكاة كما يؤخذ ذلك من شرح الرملي وابن حجر ومنه العبد والمكاتب  
 والمبعض وإن كثر ماله على الأصح وصرح المصنف بجوابان الشرطية بقوله (فدواحد) يلزم المعسر  
 المتقدم لزوجه إن لم تأكل معه وكانت ورثته هذا حكم الموسر والمعسر وأشار إلى الثالث وهو المتوسط بقوله  
 (وإن كان) الزوج (متوسطاً) وهو من يرجع شكليته مدين معسراً ومسكيناً (فدواحد) يلزمه لزوجه  
 واحتجوا بالأصل التفاوت بأنه لينفق دسعة من سمته واعتبروا النفقة بالكفاية بجماع أن كلامها مال  
 يجب الشرع ويستقر في القعة وأكثروا وجب في الكفاية لكل مسكين مدان وذلك في كفاية الأذى في  
 الحج وأقل ما وجب فيها لكل مسكين مدون في كفاية البين والظاهر وقاع رمضان فاجوبوا على الموسر  
 الأكثر على المعسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تنقروا روايتهم تعتبر كفاية المرأة كنفقة القرب لانهما  
 تستحقها أيام مرضها وشبهها وانما وجب لها ذلك بفقر اليوم لاجتماعه إلى بطنه وطبخته وخبرته ولا فرق في  
 الزوجية بين الحرة والامة ولأين المكتات والمسلطة وقول المصنف من الحب المختات أي أن كانوا يقتاتونه  
 والامام يقتاتونه ولو ألقوا وهو اللبن اليابس فإن بعض البلدان يقتاتونه فلو طلبت غير ما يقتات في البلد  
 تلزمه الإجابة ولو بذل لها غيره لم يلزمها القبول بل يتعين ما يقتاتونه (وإن لم يمتد ذلك) أي مع إعطائها الحب  
 المختات في البلد (أجرة الطمن) الحب المذكور أن كان هو المختات وأجرة بطنه أيضاً (و) أجرة الخبز له وإن  
 اعتادته فغيره للحاجة إلى هذا الأجرة وفارق نظره في الكفاية بأن الزوجية في حبسه (و) يجب على الزوج  
 (الادم) ولو كانت عاتماً أن تأكل الخبز وحده ملائمة لأذنين من المعروف تكفيها الصبر على الخبز وحده  
 وهذا يكون (على حسب عادة البلد من اللحم والدهن) كلزيت والسمن وإن لم تأكله (وغير ذلك) كالتمر  
 والحنبل والخبز إذا ليم العيش الأبهى ويختلف الواجب بالقول فيجب في كل فصل ما يناسبه وقد تغلب  
 القوا كفي وأقامه فقبح وتقدير الامام الشافعي رضي الله عنه بمكة زيت أو سمن أي أوقية حكي الجيلي  
 عن بعض الأصحاب أن الأوقية هي الطاريق وهي أربعون درهماً وهو ظاهر فإن العراقة لا تفتي شامح  
 عند الأصحاب على التريب فأولوا لا يتقدروا لادم بل هو موقوف على فرض القاضي واجتهاده فينظر في  
 جنسه ويفرض منه ما يحتاجه على المعسر وضعه على الموسر ويجعل المتوسط بينهما وينظر في اللحم إلى عادة  
 الضل من أسبوع أو غيره وما ذكره الشافعي من رطل لحم في الأسبوع الذي حل على المعسر وجعل ما يتناول

يجب على الزوج  
 نفقة زوجته يوماً  
 يوماً فإن كان موسراً  
 لزمه مدان من الحب  
 المختات في البلد وإن  
 كان معسراً أخذ واحد  
 وإن كان متوسطاً أخذ  
 ونصف ويلزمه مع  
 ذلك أجرة الطمن والخبز  
 والادم على حسب  
 عادة البلد من اللحم  
 والدهن وغير ذلك





أن النفقة والكسوة عليك لا امتناع بخلاف السكنى فانهم امتنع وعلى كل حال يجب عليها ملازمة المسكن  
الذي أعده وهما الزوجان ولا يشترط أن يكون المسكن مأوى كالزوجة فيمكن الاستئجار والاستعارة وبالأولى  
المأولة (وإن كانت الزوجة عن تخلف في بيت أبيها لزمه) أي الزوج (أخداها) إن كانت حرة سواء كان  
الزوج حراً أو رقياً أو معسراً أو بيت أبيها ليس بقيد بل بيت عمها الموت أبيها في حال صغرها كذلك لأن ذلك  
من العائشة بل عرفت المأمور بها لأن ما صارت كذلك في بيت زوجها ولا فرق في الخادمين كونهن كراجل  
أظفر لها ولوم كترى أو في محبتهم من حرة وأمة ورضى الزوج وصى بمنزلهما أو غيرهما من عموح وحجرهما ولا  
يخدمها بنفسه لأنهم استحق منه غالباً ونعبر بذلك كص الماء عليها وجهه إليها المستحسب أو الشراب أو نحو  
ذلك أما الزوجة غير الحرة فلا يجب أخداها وإن كانت بجلة لتقصها ولا يلزمه عليك الحرة جارية بل  
الواجب عليه الأخدام كاملاً (وبلزمه) أي الزوج (نفقة الخدام أن كان ملكها) لأن من العائشة بالمعروف  
وجنس طعامه وجنس طعام الزوج فدون النوع فلا يلزم أن يكون نوع طعامه نوع طعامها فله مدته  
وثلاث على المور ومدة على غيره من مترطب ومعسر كالخادمة في المعسر لأن النفس لا تقوم بدونه غالباً  
واعتباراً بانثى نفقة الخادمة في المور والمتوسط وقد زاد المذهب الطعام وليكن من جنس آدم الخادمة  
ولا يجب كونهن من نوعه علماً بالعرف ولا يجب الخدام آلة التنظيف لأن اللانثى به أن يكون أشعث لا تمشي  
إليه العين نعم إن كثرة الوسخ وتأت بسببه وجب ما يناله ويجب للخادم قيص وسكب وللذكر خقوق  
وللأنثى مقنعة وخف ورداء لحاجتها إلى الخروج ولكل من الذكر والأنثى جبة في الشتاء لاسراويل ومله ما  
يفرشه وما يغطي به كقطعة لبدو كسافي الشتاء وبارية في الصيف (وإنما يلزمه) أي الزوج (النفقة) بجميع  
أفواعها المتضمنة (إذا سلمت المرأة) البالغة العاقلة (نفسها إليه) بشرطه لا في (أو عرفت نفسها عليه) بأن  
بعثت إليها في مسلة نفسى البك فإن كان حاضراً في البلد وجب لبياوغ الخبر إليه وإن كان غائباً رقت الأجر  
إلى الحاكم وأظهرت له التسليم والطاعة لكتب إلى الحاكم بملء فمضيه وبذلك له الحال فإن توجه إليها كما  
أعلمه أو بعث وكبلاً فسلمها لزمه النفقة من وقت التسليم وإن لم يفعل فإن مضى زمن يمكن فيه الوصول  
إليه فافرض القاضي نفقة في ماله وجعل كالنفس لها لأن الامتناع حاصل منه ومن جهته هذا أعلم بحله  
فإن جهل موضعه كتب القاضي لقضائه البلاد الذين ترد عليهم القوافل من بلدته عادة ليطلب وينادي باسمه  
فإن لم يظهر فرفضها القاضي في ماله الحاضر وأخذ منها كفيلاً بما يصرفه إليها لاحتمال موته أو طلاقه  
(أو عرضها عليها) عليه عند عدم عرضها نفسها أي نفقة (إن كانت صغيرة) أو مجنوناً فلا عرة  
بعرضها نفسها فالدار على التسليم سواء كان عرضها أو عرض وليها ولو سلمت المراهقة نفسها للزوج فسلمها  
ونقلها إلى منزله وجبت النفقة وكذا لو سلمت البالغة نفسها للزوجها المراهق بغير إذن الولي فيها فسلمها  
وجبت النفقة فالخاص أن النفقة لا تجب إلا بالتسليم والتمكين لا بالعقد (سواء كان الزوج كبيراً أو صغيراً  
لا يأتى منه الوطء) لكن الزوجة كبيرة يأتى جامعها فلا تمتنع من جهتها وإنما التحذر من جهته فهو كإذنا  
سلمت نفسها إلى الزوج فهرب ثم استثنى المصنف من وجوب النفقة على الزوج قوله (الأن تسلم إليه)  
أو تعرض عليه (وهي صغيرة لا يمكن وطؤها ولا نفقة لها) على الزوج حينئذ صغيراً كان الزوج أو كبيراً لأن  
المتنع من الوطء من جهتها كانت حينئذ كالناشرة فلا كلل نصفه بخلاف الصغير فأنتم من جهته كاملاً (وشروط  
ذلك) أي وجوب النفقة على الزوج (أيضا) أي كاشتراط وجوب النفقة على الزوج التسليم فكذلك  
بشرط وجوبها عليه (أن تمكنه) من نفسها لا امتناع بها فشرط مبتدأ والمصدر المنسب من أن والفعل  
خبر عنه وأيضاً مصدر منصوب بفعل مجذوف هو آمن وقوله (التمكين التام) مصدر موز كالتجسس وقد صور  
التمكين التام بقوله (يجب لا يمتنع) الزوج (منه) أي التمتع به لمن غير غيره وقوله (في ليل أو نهار) متعلق

وإن كانت عن تخلف  
في بيت أبيها لزمه  
أخداها وبإلزامه نفقة  
الخدام أن كان ملكها  
وإنما يلزمه النفقة  
إذا سلمت المرأة  
نفسها إليه أو عرضت  
نفسها عليه  
أو عرضها ولها إن  
كانت صغيرة سواء  
كان الزوج كبيراً أو  
صغيراً لا يأتى منه  
الوطء إلا أن تسلم  
إليه وهي صغيرة لا  
يمكن وطؤها ولا نفقة  
لها بشرط ذلك أيضاً  
أن تمكنه التمكين  
التام بحيث لا يمتنع  
منه في ليل أو نهار

بالفعل المتخى بلا أي أنه لا يمنع من التمتع بها إلا في ليل ولا في نهار فإذا طلع الممتع لامتعه في جميع الساعات  
والاوقات لأن النفقة إنما وجبت لها في مقابلته التمكن أما إذا وجد لها عذر في عدم التمكن كان كل الزوج  
عليه بقدر العين أي كبير الذم بحيث لا يتحمل الزوج أو كل الزوج من نفقة مرضاضه معه أو طوع أو كانت  
حائضا أو بنفسه فلا تسقط عنها حيث شئت العذر المذكور لأنه إما عذر دائم أو بطر أو بول وهي معدومة فيه وقد  
حصل التسليم ويمكن القتع بها من بعض الوجوه **في تقيده** ثبتت العيلة بأربع نسوة فإن لم تقرب بينه  
فلهما التحية فإنه لا يلزم تأديها بالطوع ولهن النظر **لذلك** كرهنا انتشاره ولقر جهاهل قطيعه أولا لأجل  
أداء الشهادة كما قاله الزبدي وغيره **فإن شئت** الزوجة أي خرجت عن طاعة الزوجة ولو في بعض اليوم  
وان لم تأثم كصغيرة ومجنونة **ولو في ساعة** وخطة من لحظات النهار أو الليل فلا نفقة لها في ذلك من  
تقويت ما جعلت النفقة في مقابلته وهو التمكن ولا توزع على زمان الطاعة والنسوزان نفقة اليوم  
لا لبعض الأثر أي أنها تسلم دفعة واحدة **أو سافرت** بغير إرضاء أي بغير إذن الزوج والحال أنها لم تكن  
معه **أو** سافرت **بإذنه** حاجتها فلا نفقة لها إلا أنها قد خرجت عن قبضته وقد فوّت عليه الاستمتاع  
والإقبالها على شأن غيره إلا إذا كانت معه ولو في حاجته أو بلا إذنه أو لم تكن معه وسافرت بإذنه لحاجته  
ولو مع حاجة غيره فلا تسقط مؤثمه حاله الذي أسقط حقه لغرضه في الثانية وتمكينه في الأولى  
لكنها نصي إذا خرجت معه بلا إذن نعم إن منعها من الخروج فخرجت ولم يقدر على رد هاسطت  
مؤثمه وكلام المنهاج يفهم أن سفرها معه بغير إذنه يسقط المؤن مطلقا وليس مرادها ولو سافرت بإذنه لغرضها  
لأنه يقتضي الرجوع في الإيمان فيما إذا قال الزوجة إن خرجت لغرض الجم وأنت طالق فخرجت له ولغيره  
إنها لا تلحق بعدم السقوط هنا لكن نص الام والمختصر يقتضي السقوط بحيث قال وإذا سافرت بإذنه أو  
بغير إذنه فلا قسم لها ولا نفقة **أو أحرمت** بنسك حج أو عمره أو مطلقا **أو صامت** صوما **أو طوعا** بغير إرضاء  
فيما تظاهر كلام المصنف في هاتين الصورتين أنها تسقط نفقة إلا أنها خرجت عن طاعته وفوّت حقه  
بما تبست به كذا سمع فيه التنبيه وأقره في التصحيح ولكن المصحح في الرخصة في مسئلة الأحرام أن النفقة  
لا تسقط بالأحرام لأنه قادر على تحليها فهي في قبضته إلا أن خرجت وسافرت فلا نفقة لها حيث شئت  
لأنها مسافرة لحاجتها ولم يكن معها وفي صوم النفس إذا أقرها ولم يأمرها بالافطار فلا تسقط نفقتها فإذا  
أمرها بالافطار وامتنعت منه سقطت **أو كانت** الزوجة **أمة** فسلمها السيد للزوج **أو** **الإلا فقط** أي  
دون النهار **فلا نفقة** لها إلا أنها ناقصة التسليم هذا حكم الزوجة **أو أمة** المعتدة فتجب لها السكنى في مدة  
العدة سواء كانت عدتها **أو** **عدة وفاة** أو عدة مطلقة طلاقه **أو** **عدة** في عنها فإحدى فرعية  
بالفداء أئمت أي سعيد الخدري وقد صححه الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم قال إنك في بيتك حتى يبلغ  
الكتاب أجله وأما المطلقة فلقوله تعالى سكنون من حيث سكنتم وهو يشمل الرجعية والباين الحامل  
والحائل وهذا مختص من تحجب نفقتها حال العصمة فخرجت الناشئة الصغيرة التي لاوطأ أو الأمة التي لم تسلم  
تسليما كاملا والمفارقة بفسخ زدة أو اسلام أو رضاع أو عيب كالطقة بجماع أن كلامهم جامع عدة عن  
نكاح بفرقة في الحياة **أو أمة** النفقة فلا تحجب للعدة في عدة الوفاة وإن كانت حاملا لأن الحامل بابت  
بالموت وأثبت المطلقة البائن والحامل أنما تحجب نفقة الأجل الحمل أو بسببه ونفقة القرية تسقط بالموت  
**أو** **وتجب** النفقة **للمرجع** مطلقا مرة كانت أو أمة حائلا أو حاملا لبقاء حبس الزوج عليها وسلطته  
ومثل النفقة الكسوة وجب ما يجب للزوجة إلا أن النفقة لا تمنع الزوج عنه ولو أصدره نهما  
يسقطها فسقط كما سقط في الزوجة وقد تقدم **أو** **تجب** النفقة **للبائنان** كانت حاملا ولو كان بينهما  
بفسخ لا يتوان كن أولات حمل وتقدم أن نفقة الحامل للعمل أو بسببه والمراد بالنفقة في الآية المؤن

فلو شئت ولو في  
ساعة أو سافرت بغير  
إذنه أو بإذنه لحاجتها  
أو أحرمت أو صامت  
طوعا بغير إذنه أو  
كانت أمة فسلمها  
السيد لا فقط فلا  
نفقة وأما المعتدة  
فتجب لها السكنى  
في مدة العدة سواء  
كانت عدة وفاة أو  
رجعية وأما النفقة  
فلا تحجب في عدة  
الوفاة وتجب للرجعية  
مطلقا والبائنان  
كانت حاملا

قشيل الكسوة والجم والادم فلا يقال في الاستدلال بالامسة قصور لانها ما دلت الاعلى النفقة مع ان لها  
 غيرها أيضا والمعتد في ثبوت نفقة الحامل أمها لاسباب الحمل لا العمل لانها لو كانت له لتقدر بقدر  
 كفايتها ولانها تعجب على المورس والمسر ولو كانت له لما وجبت على العسر للحامل معتد عن وطئها أو  
 حامل شكاح فاسد (و) ما يجب للحامل من النفقة (يدفع اليها يوم) لما تقدم من قوله تعالى حتى يضمن  
 حملهن وقيل لا ينفق عليها حتى تضع لتضيق السبب حينئذ (وان لم تكن) المطلقة (البائن طلاقا) بأن  
 كانت حائلا ولو كانت بينوتها بفسخ (فلا نفقة لها) لان نفقة المطلقة الزوج عليها فأشبهت المتوفى عنها  
 زوجها (والكسوة بالنسبة للعتدة) كالنفقة في الوجوب للعتدة الرجعية وعدمه بالنسبة للعتدة الحائلة  
 فلا نفقة لها ولا كسوة (وان اختلف الزوجان في قبض النفقة فالقول قولها) قياسا على رب الدين (وان  
 اختلفا في التكين) فادعوه وأنكر (فالقول قوله) لموافقة الاصل (الا أن يعترف) الزوج (بأنها) أي الزوجة  
 (مكنك) أولاً أي قبل الدعوى (ثم) أي بعد الاقرار والاعتراف بأنها مكنك (يدعي التشوز بعد) أي بعد  
 التكين فبعد كل كلامه طرف مبني على الضم لحذف المضاف المألوف كورسية معناه أي فإذا اعترف  
 بالتكين ثم ادعى التشوز (فالقول) حينئذ قولها) بينهما أنها مكنك لانه لا تشترط استحبابها بالنسبة لغيره  
 التكين وعدم عروض التشوز (ومتي ترك) الزوج (الاتفاق) بمعنى النفقة فقد أطلق المصدر وأراد أنه  
 وهو النفقة لانها أقر ما لم يعطها لها (مدة) من الزمان لا فرق بين كونها نفقة المورس أو العسر أو المتوسط  
 (صارت النفقة) المقهومة من الاتفاق لانها أقره كعالمات (دينا عليه) هو خير لصار والجله من الاسم وانغير  
 جواب مبني وليست كنفقة القريب التي تسقط بعض الزمن من غير اتفاق عليه لان نفقة الزوجة أقوى  
 من نفقة القريب لانها في مقابلة الاتساع بالبيع بخلاف نفقة القريب فانها موصوفة بالادام والادام  
 المصنف بالموته لكان أهم لانها تتناول الكسوة والادم وجب ما يجب لها بخلاف النفقة فانها خاصة  
 بالماكل والشرب وأما قول الجوزي ومثل قوله النفقة الطعام والادم والكسوة الخ فغير مناسب لان  
 المصنف لم يأت بلفظ يشمل الكسوة والادم لان حقيقة النفقة اسم لما يؤكل ويشرب فلا تشمل الكسوة  
 وغيرها مما يجب لها من غير النفقة الاعلى طريق الجواز بان يراد بالنفقة المأونة ومنها خلاف الاصل (واذا  
 أعسر) الزوج (بنفقة العسرين أو) أعسر (بالكسوة أو) أعسر (بالسكنى) فجواب اذا قوله (ميت لها)  
 أي الزوج حقا لا عسارا المذكور (فسخ النكاح) أو أعسر بغير واجب قبل وطئها كذلك أما الاعسار  
 بالنفقة فلما قبل عن عمر وعلى وأقره رة أنهم أفتوا بذلك واقتصر بين الصحا قول يعرفه مخالف وأما  
 الاعسار بالكسوة فلان البدن لا يقوم بدونها فأشبهت الطعام والشرب وأما اعسار بالسكنى فلانها  
 ضرورية أيضا فالعقال فامسك بمعرف أو عسر بغيره أحسن وفهم من اطلاق المصنف ثبوت التسخن لها  
 ولو وجد متبرع بالنفقة وهو غير أبوان علا وغير سيد بالنسبة لبعده فلان تبرعهم من ذك من الابوان  
 علا لوليه أو سيد عن بعده فيلزمها حينئذ قبول التبرع ووجهه في الاول ان التبرع به يدخل في ملك  
 المؤدى عنه فيكون الولي كانه وهب وقيل بخلاف غير الابوان السيد المتبرع لامتداده لا يلزمها القبول  
 لما فيه من تحمل المنفعة ثم لو سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها الزوج لهما لم تنفع لان نفقة المنفعة عليها مرسوخة  
 بها الخوارزمي وثبت لها أيضا الفسخ وجود مال حرام كسر ورقه مفسوب لان وجوده في هذه الحالة  
 كالعدم وعدم من كلامه أنها لا تنفع بغير المورس لها سواء حضر أو غاب لتوصلها إلى حقها بالمال كما  
 ولو كان له مال بمسافة القصير ثبت لها الفسخ بخلاف ما اذا كان دونها لانه في حكم الحاضر ولا فسخ  
 باعتباره بالادم لانه تابع والنفس تقويمه واما الاعسار بالمهر فان كان قبل الدخول قلها الفسخ  
 أو بفسخه فلا واذا ثبت لها الفسخ بما ذكر (فان شئت فسخت وان شئت صبرت) بان أفتت على نفسها

ويدفع اليها يوم  
 وان لم تكن البائن  
 حاملا فلا نفقة  
 لها والكسوة  
 كالنفقة وان اختلف  
 الزوجان في قبض  
 النفقة فالقول قولها  
 وان اختلفا في  
 التكين فالقول قوله  
 الا أن يعترف بأنها  
 مكنك أولا ثم يدعي  
 التشوز بعد فالقول  
 قولها ومتي ترك  
 الاتفاق مدة صارت  
 النفقة دينا عليه  
 واذا أعسر بنفقة  
 المعرسين أو بالكسوة  
 أو بالسكنى ثبت لها  
 فسخ النكاح فان  
 شئت فسخت وان  
 شئت صبرت

من مالها (ويقال لها ذلك) أي ما أعسر به الزوج (في ذمته) وهي بمكة تنقسم آمنه ومسئلة وانما تصبر  
على الاعصار فلا تستقل بالسفر بل لا يمين ثبوت الاعصار عند القاضي فيفسخه أو باذن لها فيه لا يجهد  
فيه وأطلب الامهات جعل ثلاثة أيام ونقصته صبيحة الرابع لأن يسلم نفقته في الخامس هذا حكم  
الزوجة الحرة وأشار إلى مقابلها فقال (فإن كان الزوج عبدا فالنفقة) بمعنى المؤنة واجبة (في كسبه)  
بعد النكاح (إن كان صاحب كسب) سواء كان الكسب معتادا أو نادرا لا منه تدب إليه (والأى وان  
لم يكن صاحب كسب (فقيا) أى فقير وثبت في مال استقرار أو في المال الذي ثبت (في يده) إن كان  
مأذونا له في التجارة من ربح ورأس مال ولا فرق بين الربح الحاصل قبل النكاح أو بعده لأنه لم يمه بقدر  
مأذونه فيه فكان كدين التجارة وهو يتعلق بهار بها ورأس مال فكذلك ما أشبهه (والأى) أى وان لم يكن مأذونا  
له في التجارة فجواب بان المدغمعة في لا النافية قوله (فإن شئت فسمت وإن شئت صبرت) فتتظنه (إلى أن  
يعتق فتأخذ منه) ما وجب له الثبوت ما يديه في ذمته برضا مسخته فيتم على حقها بذمته أيضا ولا تطلق له  
ذمة السيد لأنه لم يلزمه وإن أذن له في النكاح ولم يخرج من الكلام على نفقة الزوجة شرع يتكلم على  
نفقة القريب ومما به من الرقيق واليهجة فقال

**فصل في مؤنة القريب من الأصول والفروع** كورا كانوا أو أباؤا مؤنة ما ملكه من الرقيق والبهائم  
والى هذا أشار المصنف بقوله (يجب على الشخص) الموسر ولو بكسب يلق به (ذكر) إن كان الشخص (أو أنثى)  
إذا كان فاضلا عن نفقته ونفق زوجته يومه وليث له حديثا بدأ بنفسك ثم ين تعول فهو مقدم على غيره  
والزوجة مقدمة على القريب ومثل الزوجة في ذلك مملوكه فيقدم على نفقة القريب أيضا وعبارة الرقيق  
فتقدم الزوجة وخادمها وأولاده فإذا علمت هذا فالأولى للصف أن يذكر الرقيق مع نفقة الزوجة ثم ذكر نفقة  
الاندام معها فلذلك ذكرها المصنف أولا هاتما ما بهي إذا فضل عن نفسه وعن زوجته شئ قليلا كان  
أو كثيرا وجب (أن يتقنه على الأباؤا والامهات) وهم الأصول بشرط أن يكونوا أحرارا معصومين (وإن علوا  
من أى جهة كانوا) وإن اختلفت ملتهم لأن النفقة عليهم من المصاحبة بالمعروف وقد قال تعالى ومصاحبها  
في الدين المعروف فاقترنا الأباؤا والامهات على وجوب نفقة الفرع الثابتة بقوله تعالى وعلى المولود من رزقهن  
وكسوتهن بالمعروف كذا احتج به والأولى الاحتجاج بقوله تعالى فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ووجهة  
أنه لا رزق أجرا رضاع الولد كانت كفايته الرزق والجامع بين القريب وهم الأصول والمقربين عليهم وهم الفروع  
البعضة في كل بل هم أولى لأن سرمة الأصول أعظم والفروع ألبس بالخدمة والتعهد وتقدم أن قوله تعالى  
ومصاحبها في الدين المعروف فادليل على وجوب نفقته على الفروع ويحتمل للأصل أيضا بقوله تعالى ووصينا  
الإنسان والديه حسنا وفي الحديث أن أطلب ما لكل الرجل من كسبه مولده من كسبه وأولاده ملطمة بالوالد  
في ذلك لشمول الجامع السابق لها وبرد الشهادة لها بالعق بالمآل وخرج بقول المصنف فاضلا عن نفقته  
ونفقة زوجته ما إذا يفضل شئ فلا شئ على القريب حينئذ لا ليس من أهل المواساة وظاهر أن الفاضل  
لو كان لا يكتفى أهله أو فرعه لم يلزمه غيره في تنسيبه لو قدر الأصل على كسب لائق به وجبت النفقة له ولا  
يكفى الكسب أعظم حرمة بخلاف الفرع إذا قدر على الكسب فلا يجب نفقته على الأصل بل يكفى  
الكسب والفرع ما مورس صاحبه الأصل بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب مع كبر السن (و) يجب على  
الشخص المذكور أن ينق (على الأولاد أو أولاده وإن سفلوا كورا كانوا) هو الأباؤا (أو) كانوا (أو) كانوا (أو) كانوا  
دليل وجوب نفقته على الأصل في قوله تعالى فإن أرضعن لكم الرزق قد قال صلى الله عليه وسلم لهن ذمت  
عبيتزوج أي سفيان خذ ما يكفك ووليك بالمعروف في تنسيبه فيهم من اقتضار المصنف على الفاضل  
عن قوته وقوت زوجته أنه يباح في هذه النفقة ما يباح في الدين من عتق وغيره وهو كذلك لأنها حق مالى ليس

ويقال لها ذلك في ذمته  
فإن كان الزوج عبدا  
فالنفقة في كسبه  
إن كان صاحب  
كسب والا فقيا  
في يده إن كان مأذونا  
له في التجارة والأفا  
شئت فسمت وإن  
شئت صبرت إلى أن  
يعتق فتأخذ منه

**فصل في**  
يجب على الشخص  
ذكر إن كان أو أنثى إذا  
كان فاضلا عن  
نفقته ونفقة زوجته  
أن يتقنه على الأباؤا  
والامهات وإن علوا  
من أى جهة كانوا  
وعلى الأولاد  
وأولادهم وإن  
سفلوا كورا كانوا  
أو أباؤا



له بدل فأنشبه الذين وفي كفية بيع العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لا لأنه يشق ولكن يفترض إلى أن يجمع ما يسهل بيع العقار وروح النوى في تطبيق من نفقة العبد الثاني فليخرج هنا وقال لا ذريهاته الصحيح أو الصواب قال ولا ينبغي قصر ذلك على العقار خرج بقوله المصنف الأباة والأمهات ويقولونه الأولاد وأولادهم بقية الأباة عري من ذكر كالأخت وبنتها العمة فروعها أو الخالة وفروعها والأخ والأخوة والأعمام وأولادهم فلا يجب على القرب نفقتهم لنفقة الجميع السابق وبالقيود السابق وهو كونهم أحراراً مالوا كانوا أرقاً فنفقتهم على ساداتهم وبالمعصومين مالوا كأولادهم تدن أو سبين فلا يجب نفقتهم فلو كان واحد منهم معصياً فجب نفقته بالقسط والمراد من النفقة المعهمة من أن يتفق في كلامه المؤنة لأنهم أعم من النفقة فلو قال أن عوت الأباة والأمهات لكان أسلم وأما تجب المؤنة للأباة (بشرط الفقر) وهو معترف في الأصول والفروع أي يشترط في وجوب نفقة الأصل على الفرع أن يكون الأصل فقيراً فإن كان غنياً عبال فلا تجب نفقته على الفرع وقوله (والهجز) أي عن الكسب شرط في الفرع دون الأصل فلو كان الفرع يكتسب فلا تنفقه على الأصل بخلاف الأصل إذا كان غنياً بالكسب فجب نفقته على الفرع الغني ولا يكتسب الكسب كالتقدم لاحتراجه وأما اعتبار الفقر في كل منهما التحق الحاجة حيث تدور أسباب الهجز ثلاثة أشتار إليها بقوله (أما) أن يكون (د) سبب (زمانه) وهي معتبرة بما أيضاً وأغنى البغوى بهم المرض والأعماح (أو) بسبب (طفولة) وهذا يختص بالفرع فجب نفقة الصغير الفقير على أمه الغني (أو) بسبب (جنون) وهذا معتبر فيه ما فلو كان الفرع كبيراً فقيراً أو مجنوناً وجبت نفقته على أمه الغني وكذلك الأصل إذا كان فقيراً مجنوناً تجب نفقته على فرعه ولو بالكسب والحاصل أن من له مال تكفيه نفقته لم تجب نفقته على القرب مجنوناً كان أو عاقلاً صغيراً كان أو كبيراً زماناً أو صحيح البدن إذا لم يكن أهلاً للأسوة في هذه الحالة ومن يكتسب ويرغبه كسبه بالنسبة للفرع لا تنفقه على أصله وإذا بلغ الصبي حداً يتأق كسبه عليه فلو لم يكن أن يكفه إلا كسابة ويتفق عليه من كسبه مقدم عليه ثم قال الرافعي لوهر بالولد عن المرفقة وترك الاكتساب في بعض الأيام فعلى الأب الاتفاق عليه وتجب نفقة زوجة الأب على الولد ومنزل زوجته مستوفى فثبت وجبت عليه نفقته وإن كان فقيراً ولو فادراً على الكسب إلى آخر ما تقدم لأنه إذا وجب عليه أن يعفها ابتداءً كإساقى كان عليه أن يتفق على زوجته في استدامة النكاح ولو كان تحت زوجة فإن كثر لم يلزمه إلا نفقة واحدة كالأبائه إلا عفاها بواحدة ابتداءً بتيمه يجب على الأم أن ترضع ولدها الصغير الأب بالهزم والقصر بأبوة وبدونها لا لا يعيش غالباً إلا به وهو اللبن أول الولاد فهو مسند به يبره ثم يصدر رضاعاً للبأ إن أنفردت هي أو أجنبية وجب رضاعه على الموجودتينهما أو وجد تالم تجبر على إرضاعه وإن كفت في نكاح أو يملقونه تعالى وإن تعاسر ثم فسترع له أخرى فإذا رغب الأم في إرضاعه ولو بأجر أو كانت منكوبة أو يه فليس لاسه منها الرضاع لأنها أشتق على الولد من الاحتمة ولينها لأصل وأوفق لأن طلبت لإرضاعه فوق أجره مثل أن تورعت بإرضاعه أجنبية أو رضيت بأقل من أجره مثل دون الأم فلهنهما من ذلك وإذا كانت الأم اللطف ليست منكوبة أو يه بل هي منكوبة فغيره له أي للغير منعهما من ذلك (وإن كان له) أي لأشخص (أباة أو أولاد) الحلال له (لا يقدر على نفقة الكل) بل على البعض فقط (قديم) من الأصول بعد نفسه ثم زوجته (الأم) على الأب إن يادعجزها ولأنها قد أنفردت بحملها ورضاعه وحضنته فكان حقها أكثر (ثم) بعدلهما من الأصول يتقدم (الأب) على سائر الأصول لأنه أكثر بهم وأقواهم ولا ذلهم به (ثم) بعدلهما من الفروع (الابن الصغير) الهجز بسبب الصغر والبنت الصغيرة في معناه ولقوله تعالى فإن أرضعن لكم فآوحن أجورهن (ثم) بعده يقدر من الفروع أيضاً الولد (الكبير) استعجاباً بالحالة الأصلية ولعموم خبره هندو لفره فهو مقدم على ابن

بشرط الفقر والهجز  
أما بزمانه أو طفولة  
أو جنون وتجب نفقة  
زوجية الأب وإن  
كان له أباء وأولاد  
ولا يقدر على نفقة  
الكل قدم الأم ثم الأب  
ثم الابن الصغير ثم  
الكبير

الابن ومن استثنى فوطقربا أو بعدا أو أربا أو عدما أو ذكورة أو أنثوية أو تنقضا عليه بالسوية أو  
تفاوتا في البسائر أو أيسر أحدهما بجمال والاخر بكسب لاستوائهما في الموجب وهو اقترابا فان غاب  
أحدهما أخذ قسطه من ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم يكن له امرأه لم يكن له الحاضر مثلا بالتبوين  
أي بصرف المودة من هي له بقصد الرجوع على الغائب وعلى ماله اذا وجدته فلو كان من تحجب عليه الموتة  
أبواب قدم الابن على الابن صحه في تصحيح التنبيه وفي الروضة وأصلها في ذلك القطر وقيل يقدم الابن  
وقيل يستويان قالوا يحمل الخلاف في البالغ أما الصغير فهو مقدم حرما ولو اجتمعت الزوج مع الاقارب  
والحال انه لم يكن عنده ما يكفي الاو احدا قدمت الزوجة لان نفقتها أثبت وأمكن فلذلك لا تسقط بعض  
الزمن ولا نهما وجبت عوضا ونفقة القربى بمواساة والعوض أولى بالراعي من المواساة (وهذه النفقة)  
الواجبة للقريب (بمقدرة الكفاية) لا بالامسداد كالمدوا والمدين والمدوا النصف فالاول والعسر والثاني الغنى  
والثالث المتوسط فلو استغن من وجبت له النفقة في بعض الايام والاوليات بضاقة أو هدية أو وصية أو غير  
ذلك لم تحجب النفقة لاستغنائه بخلاف ما يستغن بخلافه كقبيط كسوة وسكنى تلحق بجماله وقوتها وادما  
يلحق بجماله وتعتبر رغبته وزهاده بحيث يتمكن معه من التصرف والتردد على العادة ويدفع عنه ألم الجوع  
لتعام الشبع كما قاله الغزالي أي المبالغة فيه وأما شبايع فواجب كصاحب بن بون وغيره وأن يتخذه  
ويدوا به ان احتاج وان يدل ما تلف بيده وكذا ان تلفه لكنه يرضيه بعد يسار وان كان شيدا كما قاله  
الاذري ولا تقبل رشفة تكرار الابدال بسكر والاتلاف لتقصير بالدفع له لانه كان متكلما انفاقه من غير  
تسليم وما يضطر الى تسليمه ككسوة متمكن من وكيل وقبيلته ممن اتلافها (ولا تستقر) هذه  
النفقة المذكورة (في القيمة) أي ذمها المنفق من أب أو ابن وان علا الاب وان سفل الابن بل تسقط بعض  
الزمن وان أم المنفق بهذا المضي كان تعدي بتركه الاتفاق مع حضور المنفق عليه ومطلبه لها من تحجب  
عليه وانما تستقر لانها من باب المواساة والموتى والاتفاق فانما كانت هذه الحاجة الناجزة فالتنفقة في  
هذا الزمن الذي مضى ولذلك قال الامعة لا يجب فيها التحليل لانها من باب الامتاع والمواساة وما كان كذلك  
لا يجب فيه صيغة ويستثنى من عدم الاستقرار في القيمة وعدم صبر ورتها ينال مع مضي الزمن بلا نفقة ما اذا  
فرض فاض أو أدنى في الاستمرار من لقيمة أو امتناع من المنفق في تضييد تصير ينال عليه (وان احتاج الوالد)  
وان علا وهو معسر الى النكاح (ثم لو لموسر اعفاقه) حتى لا تعرض للقواحش لان الاعفاف من  
المصاحبة المأمور بها في قوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا والاعفاف يحصل (بالتزوج) بأن يسلمها  
مهرها لو كانت كفاية أو يقول من وجب عليها الاعفاف وهو الوالد انكسر أو اعطى المهر (أو) يحصل  
(بالنكاح) وهو ان يملكه كجارية لم يوطأها الوالد أو يعطيه مثلها ولا يجوز أن ينكح شوهاء أو عجزا أو كالا يجوز  
أن يطعمه طعاما فاسدا ولا أن ينكح أمة لانه مستغن عن نكاحها بجمال وللمو شرط نكاح الامة فقد  
المهر هذا كله في الاصل الحر وأما الاصل الرقيق وهو محترق الفيد الذي ردنا في أول الفصل فقد تقدم  
الكلام عليه ولان نكاحه بغير إذن سيده لا يصح وبانه يقتضي تعلق المهر والنفقة بكسبه ان كان له  
كسب وبنقته ان لم يكن (ومن ملك رقيقا أو دواب) جمع دابة وهي ما دب على الارض سيدها ورجلها أو  
برجلها فقط فخراب الشريطة قوله (لزمته النفقة والكسوة) فالمراد بنفقة الرقيق مؤتمنه ومنها أجرة  
الطبيب وعن الدوا ومما يظهره في التبيان احتياج الى ذلك وقد صرح المصنف بل يوم الكسوة للرقيق  
سواء كان عبدا أو أمة أو مديرا أو أم ولدزمتا كان أو لا ولو كان أبقا أو مستأجرا أو مستحققة متاعه بنحو  
وضعية أو كانت الجارية من زوجة تسلم زوجها بالبلاد وانها ودليله قوله عليه الصلاة والسلام في حديث  
مسلم للمألول طعامه وتسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق وتعتبر كفايته من نفسه وان زاد على كفاية

وهذه النفقة  
مقدرة بالكفاية  
ولا تستقر في القيمة  
وان احتاج الوالد  
الى النكاح لزم الولد  
الموسر اعفاقه بالتزويج  
أو بالتسري ومن  
ملك رقيقا أو دواب  
لزمته النفقة  
والكسوة

أما هو يستثنى من الرقيق المكاتب فلا يحب نفقته ولو كانت كاتبة فاسد فلا يحب له على سيده الذي  
 كاتبه شي لأنه معه كالاجني وان كان يطلق عليه أنه رقيق اذ لم يوف بنجوم الكتابة فهو حينئذ مستقل بثقة  
 نفسه وثقة الرقيق تسقط بعض الرمن كنفقة القريب والعلة ما هو وهي أنهم اموال الحاجة فانماضت  
 الحاجة فانت الثقة ولا يجوز أن يقتصر السيد على كونه على ستر العور لأن هذا يقتصر واذلال وفي  
 كلام القرأى ما يقتضي جواز ذلك حيث جرت عادة بلدهم بالاقصر على ستر العور وهو حسن أه خصوصا  
 في أرض السودان **وتنبيه** يجوز تخارجة السيد رقيقه من غير اجبار أحدهما الآخر لانهم عقد  
 معاوضة ولذا اعتبر فيها الصيغة من الجانبين وان صرح بها خارج جرك وما اشتق منه وان كانت باذلتك  
 على كسبك بكذا ونحوه يعني أن السيد يعل خراجا على رقيقه لا بطريق اجبار الرقيق بل برضاة والرقيق  
 ذلك وضاياه بأن يجعل السيد على الرقيق خراجا معلوما بزيادة كل يوم أو أسبوع أو شهر أو سنة بما يكسبه  
 على حسب ما يتفق عليه في العيصين أنه صلى الله عليه وسلم أعطى أباطية صاعين أو صاعا من تمر أو  
 أهله إن يحفظوا عنه خراجهم وروى البيهقي أنه كان لزيد ألف مملوك يؤدون الخراج لا يدخل يشتم  
 خراجهم شي بل يصدق بجميعه مع ذلك بلغت تركه حين ألقاها لمواتي القرد واما البيهقي ويترط  
 أن يكون له كسب مباح دائمي بالخراج فاضلا عن نفقته وكونه ان جعلها فيه فان زاد كسبه على ذلك  
 فالزيادة تروى وتوسع من سيده وأن يكون ممن يصع تصرفه لنفسه لو كان حرا كما هو ظاهر ولو خارج على  
 ما لا يتحمل له يجوز وبزعمه الحالك كعدم معارضته فقد روى الشافعي بسنده عن عثمان أنه قال في خطبته  
 لا تكفوا الصغر فسرقت ولا لامة غير ذات الصنعة فتكسب بفرجها وكذا واما البيهقي هذا حكم الرقيق  
 وأما الدواب المحرمة الروح وفي العيصين ان امرأته تعدت في هرأ مسكتها حتى ماتت جوعا وفي بعض  
 الروايات لا هي أطلعها ولا هي أرسلتها أن كل من خشا الأرض بفتح الخاء كسر ها أي هوامها ويقوم  
 مقام الاتفاق على الدواب بخلاف التري وترد المامان اكتفت بذلك والافعية أن يضيف اليه من العلف  
 ما يكفيها قال الرازي ويطر دخلك في كل حيوان محترم انتهى ولا تكلف الرقيق عملا لا يطبق على الدوام كان  
 يكلفه مال العمل لئلا ونهارا فان أطاعه يجوز تكليفه اياه ويقع في تكليفه ما يطبقه العادة كإراحته في  
 وقت القيولة والاستمتاع وفي العمل طرفي النهار وادأ حتم العمل ما في الليل ان استعمله نهارا أو في النهار  
 ان استعمله ليلا وان اعتادوا خدمتها لارقامهم لمرامع طرفي النهار اتبع عادتهم فعمل أنه لا يجوز أن يكلفه عملا  
 لا يطبق على الدوام لخبر مسلم للمملوك طعامه وكونه ولا يكلف من العمل ما لا يطبقه فلا يجوز أن يكلفه  
 عملا على الدوام بقدر عليه وما أو يومين ثم يخرج عنه فعمل أنه يجوز أن يكلفه الاعمال الشاقة في بعض الاوقات  
 ولو كثر رقيقه ما لا يطبقه أو جعل منعه القصاد أجبر على بيع كل منهما ان تعين طر فاني خلاصه كما  
 فيه الاذرى ويجب على الرقيق بذل جهده في العمل وترك الكسل فيه (فان امتنع) المالك (من الاضاق  
 على الرقيق) والدواب (أزيمه الحالكه) أي الاتفاق صيانة وحفظ الروح عن الهلاك وتلبس العيصين  
 المار في شأن الهر فعدا ان كان له مال كانهم من قوله امتنع وأشار الى عقابه بقوله (وان لم يكن له مال)  
 وقد صرح المصنف بجواب فقال (أكرى) أي المملوك من الرقيق والحيوان وأما أعنة الصمير في  
 أكرى على المملوك لأنه عام شمل الرقيق والدواب وهو أقبل من عوده على الرقيق فقط لا اشتراكهما في هذا  
 الحكم ثم ان قول الشيخ الجوزي قبل قوله أكرى أو كان ولم يفعل يعني أو كان له مال ولم ينقل لا يصح لان  
 فرض المسئلة أن له مالا وأزيمه لنا كما لا يتفق فكيف تصور أن يكون له مال ولم يفعل أي لم يتفق مع  
 الارباب الاتفاق فاما كان كذلك فلم يحصل الزام مع أنه فرض المسئلة وعبارتها هي وان لم يكن له مال  
 باع لنا كماله أجزأهم عليه فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها فان تعذر في السنين كتطهير

فان امتنع من الاضاق  
 على الرقيق أزيمه  
 الحالكه وان لم يكن  
 له مال أكرى

في الرقيق فدل كلام الرسل في النهاية على أن كلام الجورجى في قوله أو كان ولم يفعل غير مستقيم لما  
 علت فيه تضييع كلام المصنف مقصور على صورتين الأولى وجود المال مع الاستئذان من الاتفاق  
 والثانية عدم وجود المال المصرح به فيما تقدم بقوله فان لم يكن له مال فأنما علت هذا القول اسقاط قول  
 الشارح أو كان ولم يفعل لما علت من حصول التنافي بين الأثرام وعدمه وقول المصنف (عليه) ضمه  
 يرجع للمالك والخيار والمجرور متعلق بالفعل قبله وهو موقوف للجهول أي أرى الحماكم المملوك من رقيق  
 ودواب على المال فقهر الاجل الاتساق عليه من أجله لكن هذا الكراء مقيد بقوله (ان أمكن  
 والام) أي ان لم يكن الكراء فان شرط مدغم بلا التافيه جوابه قوله (يسع) أي المملوك المتقدم (عليه)  
 أي على المالك وفي كلامه اجمالاً ما الرقيق فالخاكم مخبر فيه بين البيع والاكرام ان أمكن وأما الحيوان  
 فان كان ما كولا فبغيره الحماكم ما على البيع أو الاجارة أو العلف وأذبح حصون الحيوان عن التلف لان  
 في التلف اضعاف مال وهو لا يجوز وأما غير المالك كولا فبغيره ما على بيعه أو اجارته أو علفه لما ذكر من صونه  
 عن التلف والله تعالى أعلم بتيسره كما لا ريب له كقناة دار لا يجب عازتها على المالك أو علفه المتولى بان  
 ذلك تنمية للمال ولا يجب تنميته بخلاف البهائم يجبر على علفها لان في تركه اضرارها بغيره بجمرة  
 الروح قال في الاستقصا ولو لم ياتم تنمعه فضل الماعن الحيوان ولا ياتم تنمعه عن الزرع ونقل النخيل عن  
 المتولى كراهة تركه لحقه مخرب وكذلك يكره ترك سقي الزرع والاخبار عند الامكان لنفسه من اضعاف  
 المال قال الاسنوي وقضيه عدم تصرفه باضعافه لكن ماصرفه في مواضع يضر بها كالقفا المتناع في الصر  
 بلا خلاف فالصواب أن يقال يضر بهان كل سببها أعمالا كالقفا المتناع في الصر وبعد يضر بهان  
 كل سببها تركه أعمالا لانهما قد نشق ومنه تركه سقي الاشجار المرهونة بتوافق المتعاقدين فانه جائز خلافا  
 للرواية التي منى من مردها بقتل

عليه ان أمكن والا  
 يسع عليه  
 فصل في حق  
 الناس بحضنة الطفل  
 الام ثم أمهاتها  
 المسليات بأنات

وقيل في الحضنة بفتح الحاء لغة الضم مأخوذ من الحزن بكسر الحاء وهو الجانب لضم الحضنة  
 الطفل اليه ومناسبة هذا الفصل لباب النفقات ظاهرة وهي وجوب نفقة القرع على الاصل والعكس  
 وحقيقة ما شرعا القيام بحفظ من لا يميز ولا يستقل بأمر نفسه طفلا كان أو مجنونا كبيرا وترتبهما يصلحه  
 كان يتعهد به فبذل جسده ونيابه ونهته وكفله ويط الصغر في المهد ويحجر يكمل لتمام ووفاته عاين له كونه يضره  
 وفيها نوع ولا ية وسلطنة وتنبئ لكل من الرجال والنساء لكن التساهل في التحضون أشق وعلى  
 القيام بها أصبر وأمر الترية أبصر وأشد ملازمة للاطفال والكلام أولافي مستحق الحضنة وترتيبهم  
 ثم في صفات الحاضن والتحضون وقد شرع في القسم الاول فقال (أحق الناس بحضنة الطفل) عند  
 التنازع في طلبها (الام) فكلامه اشتمل على مبتدأ وخبر كما هو ظاهر وانما كانت الام أحق بهم القربى ولو نود  
 شفقتها والكبير الجنون في معنى الطفل كما هو ولحديث ان امرأة قالت يا رسول الله اني بهذا كان يلعني  
 له وعا وندي به سقاء ويجري به حواء وان اياه أطلقني وأراد ان ينزع عني فقال أنت أحق ما لم تنكحي  
 وتنتهي الحضنة في الصغير بالتمييز وما بعد ما إلى البلوغ تسمى كفالة قاله الماوردي وقال غيره تسمى حضنة  
 أيضا (ثم) بعد الام في استحقات الحضنة (أمهاتها) المسليات بأنات خلص لشارك كهن لهن في الارث والولادة  
 ويستثنى من ذلك ما اذا كان الحاضن زوجة كبيرة والعضون تزوج كبير ولا حدهما استمتاع بالآخر  
 قال زوجة الروح أولى بالحضنة أو الكفالة على الخلاف في التسمية بين الماوردي وغيره من جميع الآراء  
 حكاه في الروضة وأصلها عن الرواية وسبقه اليه الماوردي ويستثنى أيضا ما اذا كان الحاضن رقيقا لحضنته  
 لسيده ما لم يذكريه اثنين كأم أب فلا حق لهن في الحضنة لادلائها من لاحق به في الحضنة وقنعت  
 أمهات الام على أمهات الاب لقولهم في الارث فانهم لا يسقطن بالاب بخلاف أمهات ولان الولادة في

محققة وفي أمهات الأب مضمونة وقد أشار المصنف إلى الترتيب في ذلك فقال (يقدم منهن (القرى) فالقرى)  
 كما تقدم (ثم) بعد أمهات الأم يقدم (الأب) على سائر الجندات من جهة لأنهن يلدن به فيبعدن أي يقدمن عليه  
 (ثم) يقدم بعد الأب (أمهاته) لادلائهن به وقوله (كذلك) تشبيه في تقديم القرى منهن أي أمهات الأب  
 بتقديم القرى فالقرى من أمهات الأم فرع لو كان الحضور بنت قدمت في الحضانة على الجندات ذكره  
 في الروضة عن ابن كج أن لم يكن له أبوان (ثم) يقدم بعد الأب (أبوه) أي أو الأب (ثم) يقدم بعد الأب  
 (أمهاته) أي أمهات الأب وهو الجد وقوله (كذلك) تشبيه في تقديم القرى من أمهات الأب بتقديم  
 القرى من أمهات الأب أي تقدم القرى فالقرى من أمهات الأب كما تقدم القرى فالقرى من أمهات  
 الأب (ثم) بعد أمهات الجد تقدم (الاخت الشقيقة) وانما قدمت الجندات على الاخت الشقيقة لان الجندات  
 لما كن وارثات أشبهن الأمهات والأمهات مقدمات عليهن فكذلك الجندات وشقيقة الجندات أكثر من شقيقة  
 الاخت الشقيقة وأقوى في ما بينهما من جهة أن الجندات يعقبن على الفرع بخلاف الاخت المذكرة (ثم)  
 بعد الاخت الشقيقة (الاخ الشقيق) وان استوفى في الدرجة لمسبق من أن الحضانة لتساه ألق ومثلها  
 في ذلك بنت أخ شقيق وإن أخ كذلك فالأقوى وأصبر على التعهد والخلمة كما علم من قول المصنف  
 (ثم) يقدم بعد أولاد الأبوين وهم الاخوة الاشقاق مع الاختلاف في المذكرة والأبوة وعند الاتحاد في  
 المذكرة فقط أو الأبوة فقط بقرع بينهم وبينهن عند تنازع وذلك كلخون شقيقين أو أختين كذلك  
 وحكم الجمع كلثني في ذلك فيقدم في الحضانة من خرج له القرعة على غيره وانثني كذا كغلا يقدم على  
 الذكر ولو ادعى الأبوة صدق بيمينه وقول المصنف (من الأب) بفتح الميم هو نائب عن الفعل الواقع بعده  
 يعني يقدم بعد الاشقاق من كان أشلاب (ثم) من كان أشا (الأم) وتقدم قربان الأنثى ألق من الذكر  
 عند الاختلاف بينهما (ثم) يقدم بعد الاخوة مطلقا (الثلاثة) على أولاد الاخوة لأنهم تاتى بالأم فيمنزها  
 وأولاد الاخوة يلدون بالأب والأب مؤثر على الأم في الحضانة والمراد من أولاد الاخوة بنت الاخت وبنت  
 الاخ والعمة والأرعد على تعليبهم بأنهم تاتى بالأم بنت الاخت الشقيقة وبنت الاخ كذلك وألثين من الأم  
 فقط فبنتهم تاتى بالأم أو ان كان واسطة لان المراد بالأب بالأم وبلا واسطة فلا يرصد كما هو الامة فأنما تاتى  
 بالأب مطلقا أي فهي مقدمة على بنت الاخت وبنت الاخ من الأب فقط وتقدم الخالة الشقيقة على الخالة  
 من الأب وانثالة من الأب على الخالة من الأم (ثم) بعد الخالة في التقديم المذكرة تقدم (بنات الاخوة  
 اللاويين ثم) يقدم (بنوهم) أي بنو الاخوة اللاويين يعني أن بنات الاخوة الاشقاق تقدم على بنات الاخوة  
 للأب فقط لان الاخ الشقيق مقدم في الحضانة على الاخ للأب فكذلك بنته لانها بمنزلة بنته فلهذا تقدم على بنات الاخ  
 للأب وتقدم أن الأنثى ألق من الذكر في هذا الباب فلذلك قدمت بنات الاخوة على بنات الاخوة وكل من  
 الفرع بقين شقيق وهم بنات الاخوة اللاويين على بنات الاخوة للأب كما تقدم الاخت على الاخ لعله  
 السابقة وهي قوة القرب لان المذكرة اللاويين أقوى من المذكرة بالجد هما (ثم) يقدم بعد بنات الاخوة  
 اللاويين بنات الاخوة (للأب ثم) يقدم (بنوهم) أي بنو الاخوة للأب يعني أن البنات ومن بنات الاخوة  
 المذكرة كورين يقدم من الحضانة على بنات الاخوة للأب وان استوفى القرب فالبنات تقدم على المذكرة كورين  
 السابقة كما تقدم الاخت من الأب على الاخ منه وكان تقدم بنت الاخوات من الأب على بنات الاخوة منه  
 لان كلامهم منزل منزلة من أدليه فبنات الاخوات منزلة منزلة الاخوات وبنات الاخوة منزلة منزلة  
 الاخوة فأنما اجتمعت الاخت من الأب والاخ منه فهي مقدمة عليه فكذلك ما كان بمنزلة الاخت وهو بنت  
 الاخت وبنت الاخ بمنزلة الاخ (ثم) تقدم بنات الاخوات (الأم) على بنات الاخوة لها والعل في هذا ما هو  
 فلا تغفل وبنات الاخوات للأم تقدم على العمة لادلائهن بقرابة الأم ولادخل لبنات الاخوة للأم في الحضانة

يقدم القرى  
 فالقرى ثم الأب ثم  
 أمهاته كذلك ثم  
 أبوه ثم أمهاته كذلك  
 ثم الاخت الشقيقة  
 ثم الاخ الشقيق  
 ثم الأب ثم الأم  
 ثم الخالة ثم بنات  
 الاخوة اللاويين ثم  
 بنوهم ثم الأب ثم  
 بنوهم ثم الأم

ولابني الاخوات مطلقا لضعف القرابة فيهم ولا حضنة لبيت عم لام لانها أدلت بـ كزغروارث والفرق بينها وبين بنت الخال حيث كان لها حظ في الحضنة مع أن كلا منهما أدلى بـ كزغروارث أن بنت الخال أبوها أقرب للام من أبي بنت الم لا م وسبب ضعف قرابة بني الاخوات مطلقا أنهم لا ولاية لهم ولا يرث لهم ولا يتحصون العقل أي الدية فكذلك ما نحن فيه فلا تثبت لهم حضنة ولا حضنة للخال ولا لابن الام ومثلها الم للام واقامت الحضنة للخال لانضمام الاثوثة الى القرابة فالأخي حضنتها هم ما عا كل واحد على انفراد فلا تثبت للقرابة بلا أثوثة وذلك كالحال وبني الاخوة للام والخال والم للام كما مر وكذلك الابن بلا قرابة لاحظ لها في الحضنة كاللثقة (ثم) بعدما تقدم من الترتيب السابق تقدم (العمة) الشقيقة أولاب يعني أن أخت الاب الشقيق أو أخت من أبيه فقط أو أخت من أمه لها الحضنة بعد فقد بنات الاخوات للام المقدمات على بنات الاخوة للام (ثم) يقدم في الحضنة بعد العمة (الم) الشقيق أولاب على بنات الخالة لان الم بمنزلة الاب وهو مقدم على الخالة وعلى بناتها بالاولى لقربه وادلا وهو عصو به فكذلك كان بمنزلة وهو الم الشقيق أولاب لكنه مقدم على بنات الخالة لاعلى الخالة وتقدم ان الم للام لا حضنة له (ثم) يقدم بعد الم بضميه (بنات الخالة) سواء كانت الخالة شقيقة أو لام لا لاهن المحضون بقرابة الام على بنات الم للابوين أو أولاب لادلاهن بقرابة الام وقرابة الام مقدمة على قرابة الاب ولا حضنة لبيت الم للام كالحضنة لادلاهن بـ كزغروارث وهو الم للام ولا حضنة لبيت الخال كالحضنة له (ثم) يعلمن ذلك تقدم (بنات الم) على ابن الم وان تساووا في الدرجة لان الاثوثة مع قوة القرابة فيهن أثبت لهن الحضنة (ثم) بعد فقد بنات الم يقدم (ابن الم) للابوين أو لأب على غيرهن العصباء كان عم الاب وابن عم الاب والبنات الم بضميه مقدم على من ذكر من العصباء لقربه وان كان ذلك أو تقدم غيرهم فإن الم للام لا حضنة لهن فاما البنات الم بضميه فيسببها بل تسلم الى ثقة يعينها كبنته وبفهم من اطلاق المصفان بنت الم لأب بعد عدمه على ابن الم الشقيق حيث أتى بهم التي للترتيب وابن الم المذكور واقع بعد بنات الم هذا كله عند التنازع أما عند عدمه فيمطرق في أمر الحضنة فعند من يكون المحضون فان تراضى المستحقون في كونه عند واحد منهم فالأمر ظاهر وان نوا كلوا في أمره وشأمان كان كل واحد يكل أمره الى الآخر فيجعل عندهم وجبت عليه نفقته وهو اما الأصل أو الفرع لان الثقة لا تلحق الاعيان ما حصل ما تقدم أنه لا حضنة لكزغروارث سواء كان محرما كالحال أم لا كبنه وانه لا حضنة لائق محرم أدلت بـ كزغروارث وارث كالم أبي أم والم فرغ عن يستحق الحضنة ومن لا يستحقها شرع في ذكر شروطها فقال (وشروط الحاضن العدالة) فلا يكون الفاسق حاضنا لان الحضنة قولها مع الفاسق ليس من أهلها واداف شرط في كلامه الجنس وهي ثم فلا بد أنه ذكر شروطا لشرط افضية اشتراطه العدالة أنه لا بد من ثبوته بوجه صريح النوى في فتاويه في الام اذا نازعها الاب أو غيرهن المستحقين وصرح به البقوي وقال المالوري والروائي لا يشترط ذلك بل تكفي العدالة الظاهرة حتى يتبين الفسق وفي زيادة الروضة ما وافقهما فانه حكى وجهين ثم قال وبني الاكتفاء بالعدالة الظاهرة ويمكن الجمع بين من اشترط العدالة الباطنة التي يشترط ثبوته باعتدالها كالم الشرعي وبين من تكفي العدالة الظاهرة فن قال بالاشتراط لضعفه على التنازع بين المستحقين كالام والاب مثلا ومن قال بعدم الاشتراط بل تكفي العدالة الظاهرة لتحمله على عدم التنازع بتبينه **لو كانت الام فاسقة بترك الصلاة فلا حضنة لها لان المحضون يجب ان يسب على طهرتها فيترى عندنا على حاله فبقيت من ترك الصلاة لان العيبة تؤثر** ولذلك قال بعضهم **عن المر لا يسأل ومن عن قرينه** فكل قرن بالقران يقتدى

ثم العمة ثم الم ثم بنات الخالة ثم بنات الم ثم ابن الم وشرط الحاضن العدالة والعقل

للمجنونة أطلق جنونها فان قل جنونها كبريم في سنة لم يطل حق الحضانة بذلك وانما يطل مع الجنون لانه يحتاج الى من يحفظه ويتعهد بالحاضن مثل المحضون في التعهد والخلمة في معنى الجنون الاجراماض الشاغلة عن التدبير والحال انه لا يرعى زوالها (والحرية) فلا حضانة لرقبة وان أذن لها سداها في الحضانة والرقبة يشعل من فيسهرق ولو كما سالان في الحضانة فروع ولاية والرقبة ليس من أهلها الحضانة الولد الحر حينئذ يخل بعد الام الرقيقة عن الحضانة وان كان الولد رقبة فالحضانة على سيد الامه كان يتزوج شخص الامه بالشرط التي مرت في باب النكاح فالولد يكون حينئذ رقبة بالامه في الرق وهل السدد نزعه من الاب وقسليه لغيره قال الرافعي فيسوجهان بناء على القولين في جواز التفريق انتهى وبناء على جواز التفريق لا يصح لاهل ابوجدا زالة ملكها وانما غير مرفوع بمن الاب حفظ وما قالوه من جواز التفريق وعلمه مفروض في ازالة الملك بالسهم او غيرهم من انواع التصرفات التي فيها نقل للمالكين خدمة الى ذمة اخرى وهما ليس كذلك (وكذا الاسلام) بشرط وايضا في الحاضن (ان كان الطفل) والجنون الكبير لانه في معنى الصغير (مسلم) فلا يكون الكافر حاضنا او احدهما لانها ولاية والكافر ليس من أهلها واللاحق له في تربية المسلم لانه لو ثبت له الحضانة عليه والتربية له لب الولد على خصال الكفر والقهال انما الطبع يعمل الى احوال من يربيه ويربها فتمت في دينه واما عكس هذا وهو ثبوت حضانة المسلم للكافر فلا مانع منه وهو الصحيح وكذلك حضانة الكافر للكافر لا يمنع الكافر منها والحاصل ان الصور اربع تثبت الحضانة في ثلاث منها تثبت للمسلم على المسلم والكافر على الكافر والمسلم على الكافر وتتم في واحدة وهي امتناع حضانة الكافر للمسلم وكلام المصنف قاصر على صورة واحدة وهي حضانة المسلم للمسلم ولو قال المصنف بشرط اتحاد الحاضن والمحضون في الدين لدخل فيه حضانة الكافر للكافر وحضانة المسلم للمسلم وحضانة المسلم للكافر تثبت بالقياس الاول والاربعة متعقبة بنزع نيبا والذي وصف الاسلام من آثاره الفين وان لم يصح اسلامه احتياطاً لمحرمة كلمة الاسلام ويحضنه المسلمون وان لم يكونوا من آثاره فهو متعقبة في ماله ان كان له مال والا فعمل من عليه نفقته ان كان والا فعلى بنت المال ثم على ميسر المسلمين لاهم من المحلوج (ولاحق للآراء في الحضانة اذا تكلمت) لان النكاح يشغلها بحق الزوج ويتعهمان القيام بخدمة المحضون ولا اثر لرضا الزوج كالا اثر لرضا السيد بخضانه الامه وقد يرجع كل منهما عن الاذن في الحضانة فيحصل ضرر على المحضون ويشكدر عليه امره وشأنه (الان تكلمت من الحضانة) على الولد بجد الطفل لايه او عه أو ابن عموان لم يكن من محارمه لانه اذا كان صاحب حق في الحضانة فقد شققتة فحصل على رعاية الطفل فيتم ما واثان على كفايته بخلاف الاجنبي فلاحق له في الحضانة ولو رضى بها كما تقدم لانه لا شققة كشققة القريب ومحل ما قاله المصنف اذا رضى النكاح بخضانهه فان ابي فله المتع وعليه الامتناع وصورة نكاح عم الطفل لاهم هي ان يطلقها الوالد اخ فتزوجت المرأة المذكورة بعد انقضاء العقد نكاح الاب وهو عم الطفل وصورة نكاح ابن عم الطفل كان يطلقها أو الطفل ولد ابن اخ فتزوجت بعد انقضاء عتبات ابن اخ الاب وهو ابن عم الطفل وتقدم انه ليس من محارمه وحمل عبد الملك المقدسي الهمداني وهو من أقران ابن الصباغ من الموانع الهي لكن ذهب صاحب المهمات الى بقاء حضانة عم العبي لانه لا يلزم من عمي الحاضن مباشرته للعضون بل يستتبع من هو اهل مباشرته وانه يجوز ايجارة الاعلى للحفظ اجارة خدمه وحمل ما تقدم من تقديم الاعلى غيرها في حضانة الطفل حيث كان غير محرم وقد صرح المصنف بجهوم هذا فقال (واذا بلغ الصغير حدا يعز فيه) أي الحد واليمن المقدس التميز وهو يحصل غالباً من السبع أو الثمان من السنين وما قاله المصنف من اطلاق الحد غير مقيد بزمن هو الصحيح خلافاً لمن فيه سبع سنين أو ثمان منها لان التمييز يحصل باقل من هذا الزمن أو بما كثر منه الا ان يحمل تقيدهم بكلف على الغالب كما قاله الشيخ

والحرية وكنا  
الاسلام ان كان  
الطفل مسلماً ولا حق  
للأب في الحضانة اذا  
تكلمت الآن تكلم  
من الحضانة واذا بلغ  
الصغير حدا يعز فيه

المجرب جرى والتميز يحصل بان يأكل وحده ويشرب وحده ويتام وحده ويقضى حوائجه وحده ويستحي وحده وهكذا وقد صرح المصنف بجواب اذا بقوله (خيرين أوبه) فأيهما اختاره ترلث عنده تصديره صلى الله عليه وسلم غلامين أتيه وأمه حسنة الترمذي ولا فرق في التصير المذكور بين الغلام والجارية وإنما يخير بين الابن من اذا اجتمعت شروط الحضانة فقيهما فان فقدت الشروط كلها أو بعضها من أحدهما فلا تصير لان من فقدت فيه الشروط كالعدم فلم يكن من أهل استحقاقها ومثل التصير بين الاب والاب غيرهما ممن هو على حاشية النسب كالإخ والعمة ثم فرغ المصنف على قوله خير قوله (فان اختار أحدهما) أي أحد الابن (سلم) المحضون الخ (اليه) أي إلى الواحد كذا كان المحضون أو أثنى لان هذا الشرط المذكور هو فائدة التصير فاذن لا فرغ على ما قبله ثم استدرك على قوله سلم اليه فقال (لكن لو اختار الابن أمه كان عتداً اليه بالنهار ليعلمه) الصانع (ويؤتبه) بتعليمه صنعة العلم مثلاً وان لم تكن صنعة أتيه كأن كان أبوه جاراً لكنه عاقل حذق جيداً فاللاتي بالولد أن يكون عالماً مثلاً وان كان أبوه عالماً لكنه بليد جداً فإلى يلق به أن يكون جاراً مثلاً فيؤتبه بالذي يليقه فن أتب ولده صغيراً سر به كبيراً ويقال للادب على الآباء والصالح على الله ويؤتبه بالدين ويعلمه القرآن وقير ذلك من شروط الصلاة لاجل أن يشب على ذلك فيعتاد العباد فلا يتركها ويكون عتداً له لئلا يهمل الراحة وان اختار الاب لم ينع من زيارة الأم ولا يجوزها إلى غير ذلك بانه فيهرم عليه المنع لانه يكون سبباً وسعياف العقوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج لانه ليس بعورة وانذاره لم ينعها من الدخول عليه وان اختارت الانثى الاب فله منعها من زيارة الأم وإذا أدانت الأم أن تزورها فخروجها أولى من خروج البنت لكبر سنها وتصغيرها وصغر سن البنت وعدم اعتمادها بالخروج لانها لو خرجت البنت لصار الخروج عاذتها وهذا لا يليق وان اختارت الأم كانت عندها ليلاً ونهاراً والاب يزورها لان الخروج للرجل البقي وأنسب من خروج الانثى لانها مبنية على الستر ما أمكن وهذا الحكم بطرفي الصغير إذا كانت الأم مقدمة في الحضانة وإيبلغ المحضون الصغير من التميز فاللاتي في حق الاب أن يخرج بزيارته ويتبع في الزيارة والعرف والعادة فيكون مرفق الدور لاني كل يوم ومتى مرض الولد سواء كان ذكراً أو أنثى فالأم أولى بالتريض فانها أشفق عليه وأصبر من الرجل وانارضى أن تعرضه في بيته فالأمر ظاهر ويقرر من الخلق المحرمه بها وان لم يرض فلنقل الولد إلى بيتها ويجب عليه أيضاً التصر من الخلق بها **في تنبيه** قد بقي من صور الاختيار ما لو اختارهما ما حينئذ يفرع بينهما أو سلم أن خرجته القرعة منهما وما لو لم يختار واحداً منهما فالأم أولى لان الحضانة لها ولم يختار غيرها وله بعد اختيار أحدهما اختيار الآخر لانه قد ظهر له الأمر على خلاف ما ظنه فكان يظن أن في الاب خير افظهر له أن ليس مشراً أو يغير حال من اختياره أو لا يعمل إلى من اختاره فلما وهكذا حتى اذا فكر ومنه ذلك نقل إلى من اختاره وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله (فان عاد) أي يرجع عن اختيار من اختاره (واختار الآخر) وجواب ان الشرط بقوله (دفع) أي المحضون الخ (اليه) أي إلى من استلاره ثانياً (فان عاد) أي يرجع عن اختيار هذا الثاني (واختار الأول) الذي يرجع عن اختياره (أعيد) أي المحضون المذكور (اليه) أي الأول وقد مر تفصيله وأمثله لان المقصود شبهة فقد تبدت في المقام عن أحداهما في وقت وعند لا ترق وقت كما تبدت في المقام في وقت ويتردد فيه في وقت آخر وقد قصد مرعاة الجانبين وقد المصنف حوازيته من واحد إلى واحد بقوله (الآن يظهر منه) أي من الخير بصيغة المفعول (بهذا التقل ولع وخبيل) يدل ذلك على قلته تميزه فلا يشع اخباره بل يترك عندهم من كان عنده قبل التميز وكذلك بلغ وهو متصف بالتقصان والتخيل والله أعلم

خيرين أوبه فان  
اختار أحدهما سلم  
اليه لكن لو اختار  
الابن أمه كان عند  
أبيه بالنهار ليعلمه  
ويؤتبه فان عاد  
واختار الآخر دفع  
اليه فان عاد واختار  
الأول أعيد اليه إلا  
أن يظهر منه هذا  
التقل ولع وخبيل



### كتاب الطلاق

هو لغة حل القيد مطلقا سواء كان القيد حسبا لقيد المهمة أو معنويا كالعصمة ومنه فاقعة مطلقة أى مفكوكه من قيدها الحسى فهي رخص حيث شئت وشرعاً حل قيد النكاح باللفظ الآتى والأصل فيه الكتاب والسنة وأجماع الأئمة بل سائر الملل أما الكتاب فقد قال الله تعالى فيه الطلاق مرتان وأما السنة فلتبيرا للصبر ليس شئ من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق وفى رواه صحيحه أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق والمراد من البغض فيه زيادة التفسير عنه للاحقيقته لمنافاتها لمصلحة من ثم قالوا ليس فيه مباح وقال شيخنا العلامة الباجورى والمراد بالحلال فى هذا الحديث الشرع المكروه فانه حلال بمعنى جاز لكنه مبعوض لله لانه نهى عنه نهى تنزيه والطلاق بالنظر للكره ومنه من جهة الحلال يصح الكره ولكنه أشد بغضا إلى الله من غيره من المكروه لما فيه من قطع النكاح الذى يطلبه الشارع فاندفع بذلك استحكال الحديث بأنه يقتضى أن الحلال مبعوض لله والطلاق أشد بغضا منه مع أن الحلال لا بغض فيه والمراد من البغض فى حقه تعالى عدم الرضا به وعدم المحبة كاعتد تمسيرا بالتفسير وهو ما لا واجب كطلاق قول لم يرد الوطء وحسين وداما على وكنتماعن الزوجين ورأيا ما أى وجوب الطلاق أو مندوب كل يحجز عن القيام بمصروفه ولو علم الميل إليها وتكون غير عفيفة لم ينقض التبرورا ويستأنطق بحيث لا يصير على عشرتها عادة فيما يظهر والاثنى توحيدها مرة أخرى حيث أنطلق وفى الخبر الشرع المراءاة الصالحة فى النساء كالغراب الاعصم كناية عن ندرته وجودها إذا اعصم وهو أى الجناحين وقيل الرجلين أو أحدهما كذلك أو يأمر به أحد والديه أى من غير قنعت كما هو شأن الحق من الآباء والأمهات ومع عدم خوف قنعة أو مشقة بطلاقها فيبأنظر أحوام كاليدعى أو مكروه بان سلم الحلال عن ذلك كله وأركانه خمسة مبيعة ومحل وولاية عليه وقصد مطلق وأشار المصنف إلى الصيغة وإلى المطلق وهو الذى سمع شرطه فقال (يصح الطلاق) وهذا هو الصيغة التى هى الركن الأول وقوله (من كل زوج) هو الركن الآخر وهو المطلق وقوله (بالتعاقل مختار) هو شرط فيه ويلزم من الزوجان زوجة وهى المحل ويلزم منه أيضاً أنه الولية عليه ويقهر من لفظ الطلاق أن المطلق يكون فاصداً أن هذا اللفظ مستعمل فى معناه وهو حل العصمة غالباً فإذا لم يقصد هذا المعنى بأن سبق لسانه إليه أو حكي هذا اللفظ عن الغير أو بتكليفه لأجل التعليم يقع عليه الطلاق لكن لا يقبل دعوى سبق اللسان منه فى الظاهر إلا بقرينة مثبتة تصدق ولو قصد اللفظ ولكن لا لعناه كان كأنهما باطلا فقال باطلاً وقصد التنازع فطلق فإن قصد الطلاق وقع وإن أطلق ولم ينو شافى فى الكفاية بالشبهة الجلى على التنازع ومثله فى التهذيب وهو الأصح فى الروضة أى فلا تطلق ومن ذلك ما إذا نكح أى أنى الجمعى لفظ الطلاق بغير لفتة فقط به وهو لا يفهم معناه فلا يقع أذى بقصد المعنى ولو قال قصدت معناه فكذلك لأنه إذا لم يفهم معناه فكيف تصور قصد ما به ومن ذلك على ما هاهنا النووى فى مسئلته الواقعة القائل لحاضرى مجلسه وقد تضرع منهم طلقكم ثلاثاً أو كانت زوجته فهم فاهم بقصد معنى الطلاق وقد حكى الفزائى عن شيخه الامام أنه أتى به بالواقع وأنه قال فى القلب بمن شئ قال الرافى وينبى أن لا تطلق لأنه إذا لم يعلم أن زوجته فى القوم كل مقصود غير هاتشبه ما لو حلف لانسلم على زيد فسلم على قوم هو فهم واستثناء بقلبه فانه لا يبحث وتجب عن كلام الرافى فانه فى مسئلة اثنين علم زيد واستثناء وهذا لا يعلم بزوجته ولم يستنها أو تعجب عن كلام الامام لما تقدم وهو أنه لم يقصد معنى الطلاق ولا يقال قد نسأوى الصريح والكفاية فى اعتبار القصد لأننا نقول الكفاية قد تترت عن الصريح بقصد الإيقاع بنبالة اللفظ الذى هو كناية وإن لم يقصد معنى ذلك اللفظ فى نفسه بخلاف الصريح فانه لا بد فيه من

### كتاب الطلاق

يصح الطلاق من كل زوج بالغ عاقل مختار

قصد اللفظ لغناه كما تقدم والله أعلم وقد شرع المصنف يذكر محترزات الشروط السابقة في المطلق على سبيل  
 التفريق التشرع المرتب فقال (فلا يصح طلاق صبي ومجنون) لا تحيز أو لا تعليل فالرفع انقلبهما كما في الحديث  
 المشهور فإذا قال المراهق فإذا بلغت فانت طالق أو المجنون إذا أفقت فانت طالق فبلغ الصبي أو أفق  
 المجنون لم يقع الطلاق المطلق على ما ذكر (و) لا يصح طلاق (مكره) على الطلاق (بغير حق) لما صححه الحاكم  
 من قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق في اغلاق أي أكرهه في الحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما  
 استكرهوا عليه فإن كان بحق وقع وصوابه كما قال جمع أكرهه القاضى للوقوع بعد هذا الإيلاء على الطلاق  
 بشرط ألا أكرهه بقدر المكره بكسر الراء على تحقيق ما ههنا المكره بقصها ولا يه أو تغلب ويجز المكره بفتح  
 الراء عن دفع المكره بكسر هاءه بمرنه أو استغاثته بنخله أو شؤذلك وقلته إن كان امتنع عما أكره عليه  
 فعل مأخوذة به ويحصل ألا أكرهه التصرف وذلك (مثل أن هتد) أي المكره بفتح الراء فيكون الفعل مبنيًا  
 للفعل ويحتمل أن يقرأ بالبناء للفاعل أي هتد المكره بكسر الراء والمفعول محذوف تقديره المكره بفتح الراء  
 والاحسن أن يكون مبنيًا للمفعول لأن التديد واقع على المكره أي هتد المكره على الطلاق ومثل الطلاق  
 غيره من سائر التصرفات كالبيع والعقود والنكاح والاقراء وغير ذلك فلا تصح تصرفاته إذ لم يظهر منه  
 قربة واختيار في إرادته ما أكره عليه والافتقار منه بخلاف محو الرضاع فإن أكرهه لا يرفع ما يوجب من  
 التصريم لا يخرجه عن كونه محرما لتعلق التصريم فيه بوصول اللبن إلى الجوف ولا عبرة بالقصد وقوله  
 (بقتل) أي لنفس (أو قطع عضو) من أعضائه كاليد والرجل (أو) (بضرب مبرح) أي شديد وقوله  
 (وكذا شتم أو ضرب يسير) جملة من مبتدأ مؤخر وخبر مقدم قدسها التنبيه بما تقدم من القتل والقطع  
 أي وشتم كائن كذا أي مثل القطع والقتل والضرب الشديد أي أنه يحصل به ألا أكرهه كذا يقال في  
 الضرب اليسير (و) الحال أن الشخص المهتد بصيغة اسم المفعول (هو من ذوى) أي أصحاب (المروءات و)  
 من ذوى (الأقارب) بفتح الهمزة جمع قد يفتح القاف وسكون الدال أي أهل الأعيان والرب العالمة  
 فهو بمعنى ما قبله وهم أهل المروءات حينئذ يصير الشخص مكرها وينبئ للمكره أن يورى مثل أن يريد  
 بقوله طلق فاطمة غيرة زوجته أو يورى الطلاق من أوقات وهو المعنى اللغوي أو يقول سرا إن شاء الله  
 أو يورى بطلت الأخبار كذا ولورثا لورثة قد هسه أو غيرها لم يقع الطلاق لأنه مجر على اللفظ ولا  
 فيه تشهير بالاختيار والمراد من التديد بما تقدم الحصول بالفعل لا بالوعد أو بالوعد بشئ مما ذكر  
 المستقبل بأن قاله إن لم تطلق زوجتي الآن لا لاقتلتك في غمنا فلا تطلق في الحال وقع عليه الطلاق  
 (ومن زال عقله بسبب) صفة أنه (لا يعذربه) أي السبب الذي زال عقله فيه وذلك (كالسكران)  
 وفسره الشافعي بأنه الذي اختلط كلامه المنظوم وانكشف سره المكتم نفقه الكفاية وتقتل فيه ما عن  
 ابن سريج إن الرجوع فيه إلى العادة فإذا انتهى إلى حالة من التغير يقع عليه اسم السكران فهو موضوع  
 الكلام وهذا هو الأقرب عند الرازي (ومن شر بدوا من قبل العقل بلا حاجة) إلى شره كالنداء  
 به وصرح المصنف بجواب من الشرطية بقوله (يقع طلاقه) لأن السكران وإن كان غير مكلف لكنه يعامل  
 معاملته تغليظا عليه كآفته في الرخصة عن أصحابنا وغيرهم ولأن محتمنه من قبل ربط الأحكام بالاسباب  
 كما قاله الغزالي في المستصفي وأجاب عن قوله تعالى ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الذي استند إليه  
 الجوني وغيره في تكليف السكران بأن المراد به من هو في أوائل السكر وهو الممتد في أي الممتد في  
 أوائل السكر لبقاء عقله وانتفا تكليف السكران لاتفا الفهم الذي هو شرط التكليف والكلام في  
 السكران المتعدى لأنه المراد عند الإطلاق بخلاف غير المتعدى فلا يقع عليه طلاق ولو قال السكران  
 بعد الطلاق انما شربت الخمر مكرها أو غير عال بأنه خمر صدق بيمينه والحاصل أنه وقع خلاف في السكران

فلا يصح طلاق صبي  
 ومجنون ومكره بغير  
 حق مثل أن هتد  
 بقتل أو قطع عضو  
 أو ضرب مبرح وكذا  
 شتم أو ضرب يسير  
 وهو من ذوى المروءات  
 والأقارب ومن زال  
 عقله بسبب لا يعذر  
 فيه كالسكران ومن  
 شرب دواء من قبل  
 العقل بلا حاجة يقع  
 طلاقه

فقبل هو مكافئ لما هو رأى الجوفى ومن تبعه وعليه ظاهر الاتفاق والمعتمد أنه غرض مكافئ ولكن تصرفاته نافذة وأقواله المعمول بها انقلبتا عليه كالمسبق ولارتداد الالة لانها محمولة على أوائل نشوء المسكر فليست من محل الخلاف بخلاف من زلزل عقله وسوا صلا من طمأنينة لا من أطلق عليه التكليف أراد أنه بعد محرمه مكلف بقضاء ما فاته أو أنه يجري عليه أحكام المكلفين والارام محبة فهو صلاته وصومه ومن شرب ما يزيل عقله بحاجة الندوى فهو كالمجنون فلا يقع طلاقه (وله أى الزوج (ان يطلق) زوجته (نفسه) بالإجماع قال تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء وفي حديث عمر فان شاء أن يطلقها وان شاء أن يقبها (وله أن يوكل) من يطلقها اذا كان ممن يصح منه الطلاق لكن يكون التوكيل المذكور بالتخيير لا بالتعليق لأن الطلاق رفع عقد كالرد بالعيب فإذا التوكيل فيه (ولو) كان الوكيل امرأة) كان يقول لها طلقى أو أبني نفسك فإذا قالت المرأة طلقت نفسها جاز وقوع الطلاق وتفيض الطلاق الى الزوجة اما لو كبل أو عليك كما سألنا في الزوج علة التطليق بنفسه فله التوكيل فيه والزوج أهمل للتوكيل بان كانت مكافئة رشيده وكذلك التوكيل وهو القول الجدي بدو خرج التخيير التعلق فلا يصح تعليق التفويض بان يقول الزوج اذا جاء رمضان فطلقى نفسك على القولين لأن تفويض الطلاق في معنى اليمين فلا يصح تعليقه على ما تقدم في الوكالة وقال في المنهاج ولو قال اذا جاء رمضان فطلقى نفسك لغاى التعليق المذكور على قول التمسك قال في النهاية لا يصح تعليقه ويصح على قول التوكيل لما مر فممن أن التعليق يطل خصومه لا عموم الأذن وقول الشارح يعنى المحلى وتقدم في الوكالة أنه لا يصح تعليقه باشرط اطلاق الاصح وأنه اذا خرجت هاو شرط طلاق تصرف شرط طلاق فليست بأسأل الجمع بين ما هنا وما هناك فله إشارة لذلك هذا خبر عن قوله فيما تقدم وقول الشارح لانه مبتدأ انتهى من النهاية مع زيادة (ولو كبل) أن يطلق متى شاء ما لم يعزله الموكل قبل ايقاع الطلاق الموكل فيه وبالتخالف الوكيل الموكل فيما وكله فيه من عديد الطلاق فلاو كله في ايقاع طلاقه فطلق تنبئين أو أكثر يقع الاما وكله فيه وهو العلة الواحدة أو وكله في تنبئين فطلق ثلاثا لم يقع الا التثنتان وظاهر كلام المصنف كما في التنبيه انه لا فرق في وكالة الطلاق بين أن يقبل الوكيل على التورأيم وهو مقتضى ما مر في باب الوكالة من انه لا يشترط في صحة الوكالة القبول لفظا بل يكفي في صحتها الفعل أو القول من أحد الطرفين ولا يشترط في كل منهما القبول بل يكفي القبول مع التراخي وكذلك الفعل ويدخل في قول المصنف حتى شامرن الحيز فظاهر ما به يصح الطلاق فيه وهو كذلك غاية الامر أنه بدعة محرمة متحالة لما قاله صاحب التنقيح من أنه لا يستفاد تحرره لأن التحريم لا يلزم منه عدم صحة الوقوع ثم قال ويحتمل تنفيذه كطلاق الموكل فلاو كالم يطلق في الحيز فيظهر أنه لا يصح لظهور قصد المانعصة وتقدم لك أن المعتمد فيه الصحة والحيز لا يمنع الوقوع بدليل حديث ابن عمر المطلق فلو كان الطلاق غيبه غير وقع لما أمر بالمراجعة حين أن قال النبي صلى الله عليه وسلم لسيدها عمر مره فالمرابحها ولما كان قول المصنف ولو كبل أن يطلق متى شاء ما ملا لزوجة والا حذى أخرج الزوجة المفوض اليها الطلاق بالاستدراك المذكور وقوله (لكن اذا قال لزوجته طلقى نفسك فقالت على الفور طلقت نفسى طلقت) لأن هذا تعليق يتعلق بغرضه فترى منزلة قوله ملكتك طلاقا فيلزم فيه القبول فوراً بخلاف وكالة الاجنبى فيه فلا يلزم فيه القبول كما مر في باب الوكالة (فان أخرت) القبول بعدد ما قطع عن الاجب ان طلقت فلا يقع الطلاق وتقدم أن التوكيل وهو الزوج الرجوع قبل أن تطلق نفسها كما يجوز في سائر التوكيلات قبل القبول وتقدم أن تعليق التعليك لا يصح فلا يستفاد الرجوع تطليق نفسها في رأس الشهر المعلق عليه لانها هذا التعليق كما يلفظ التعليك في قوله اذا جاء رأس الشهر ملكتك هذا المبدؤ ولو قال لها طلقى نفسك من غير تعليق منه فقالت طلقت نفسى اذا جاء رأس الشهر لم يقع الطلاق اذا

وله أن يطلق نفسه  
وله أن يوكل  
ولو امرأه ولو كبل  
أن يطلق متى شاء  
لكن اذا قال لزوجته  
طلقى نفسك فقالت  
على الفور طلقت  
نفسى طلقت فان  
أخرت

جاء رأس الشهر لانه لم يملكها التعليق وتقدم أنه لا يصح التوكيل في تعليق الطلاق لاقترافه أى الطلاق  
بالإيمان وهو لا تقبل التعليق منه كذلك الزوجة لا تعلق الطلاق بالتبعية عنه لانه بمنزلة العين وهو لا تعلق  
للابتناء بقوله لا تغيره ولا فرق في عدم صحة تعليق التفويض بين أن يقول الزوج طلق نفسك اقصر اعل هذا  
اللفظ أو بآتي بقوله له ان شئت ان آخره بالاولى ان قدمها لانه يكون تعليقا والتعليق لا يقع به طلاق قاله  
القليوبى على المحل وان كان في تأخيرها لهذا اللفظ تعليقا أيضا لكنه لما أخره وكان التأخير منوطا بمشيئتها  
في الواقع كلن كالعدم لان زوم الفور في قبول التلبيكات لا فرق بين أن يصرح الموجب بجواز تأخير المشيئة  
أم لا وقد تقدم أن تفويض الطلاق الى الزوجة تليق وهو القول الاظهر الجديد وقيل هو لا كيل كما لو فوضته  
الى الاجنبى وحيداً فبأن في فيه ما تقدم في طلاق الوكيل من عدم اشتراط القبول أى بالقول وتقدم في بابها  
أيضاً أن المدا على عدم الزود هل يجب الفور على هذا القول أم لا وجهان أحدهما لا تطلق متى شئت  
توكيل الاجنبى وهو ظاهر كلام المصنف فيما تقدم وهو الصحيح والوجه الثاني نعم أى أنه يشترط في القبول  
أن يكون الطلاق على الفور وتطلق على الفور أيضاً فان توكيل المرأة بشعر تليقها نفسها باللفظ بآتي به  
وذلك يقتضى جواباً عاجلاً وخلاف المذكور في اشتراط الفور في توكيلها الطلاق وعدم الاشتراط اذا كان  
التوكيل بغير متى شئت فان كان به ايمان قال لها وكنك في طلاق نفسك متى شئت أو لم تكنك طلاق نفسك  
فلا يشترط الفور في وقوع الطلاق على القولين وقد أشار المصنف الى ذلك على طريق الاستئناس من عموم قوله  
لكن اذا قال الزوج (زوجته) الى آخر كلامه فقال (الآن يقول طلق نفسك متى شئت) لكن هذا الاستئناس  
من وقوع الطلاق على الفور على القولين بالتفويض المذكور راجعاً لتليقك لعل القبول بانه توكيل لانه  
لا يشترط فيه الفورية على خلاف في ذلك (ويحك) الزوج (الحرم) والمراد بالمر في كلامه كامل الحرية لان من  
يعرفه ولو بسبب مخالطة الاطرافين كما سياتى وقد عرفت اننا نوهو رقيق كذا طلق زوجته طلقين ثم التحق  
بدار الحرب وجارياً واسترق فانه عليك عليها الطلقة الثالثة لانها لم تقصر عليه بالطلاقين وطرقاً ان لا يمنع  
الحل السابق فاذا أراد نكاحها بدين سيده حلت على الاصغر وعليك عليها الثالثة بخلاف ما لو طلقها طلقة  
ثم استرق فانها تعود بطلقة واحدة لا فرق قبل استيفاء عدد طلاق العبد وانما عليك الحرة على زوجته  
حرة كانت أو أمية (ثلاث تطلقات) لان العبرة عندنا بالزوج لانه المالك للعصمة بخلاف الاية خيفة رضى  
الله تعالى عنه وبدل انما روى ما السيق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق بالرجال والعبد بالنساء وانما  
ملك الحرة ثلاث تطلقات لقوله تعالى الطلاق من ان فامسك بعرفه أو تسريحاً بحسان وقد قال صلى  
الله عليه وسلم كما يحصيه ابن القطن حين سئل عن الثالثة هي قوله أو تسريحاً بحسان ولا يحرم جمع الطلقات  
الثلاث على العبد كما سياتى في كلامه اتصريحاً بالكرامة (و) عليك (العبد) عليها (طلقين) فقط حرة كانت  
الزوجة أو أمية والبعض والمكاتب والمذبر كالعبد الذين فلا عليك عليها الثالثة لما روى المارظني من فوطا  
طلاق العبد طلقين والعبرة بالزوج لا بالزوجة لان العصمة بيده كما مر في الزوج الحرة تسيبه لو طلق  
كل من الحرة والعبد دون ما علقه ثم راجعاً أو جسد عادت له بما علق من الطلاق وان اتصلت نازواً وإذا  
استوفى ماله ثم جسد نكاحها بعد اتصالها بزوج آخر عادت له بما علقه لانها زوجة جديدة (وبكره) أى الطلاق  
(من غير حاجة) لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري كونه صحيح اسناده أبغض المباح الى الله تعالى الطلاق  
ومن الحاجة أن لا تكون الزوجة مرضية الصفات والاخلاق ونقل ابن الرفعة عن العلاء أنهم قسموا  
الطلاق الى ما عدا المباح من الاحكام وتقدم الكلام عليها ولا بأس بإعادة الكلام منسوطاً فمضلاً زيادة  
على ما مر فالواجب طلاق المولى أى الخالف على زوجته أنه لا يوطئها مدة تزيد على أربعة أشهر فاذا مضت  
المدة المذكور فوجب على الزوج اما القسمة والبرصوع الى الوطئ ويكفر عن عبته واما الطلاق فاذا امتنع منه

الآن يقول طلق  
نفسك متى شئت  
وعليك الحرة ثلاث  
تطلقات والعبد  
طلقين وبكره من  
غير حاجة

أمره الحاكم بالطلاق على سبيل الوجوب فأى شيء فعل من الأمرين أما الطلاق وأما الفسقة وقع وأجبا  
 والمستحب كذا كانت غير عقيمة واستدل على استحبابه بقوله عليه الصلاة والسلام قال إن امرأته  
 لا تريد لأمس طلقها قال أى ابن الرقة والدليل على أن الأمر فيه التنب لا الوجوب قوله حين قال لها فإني  
 أحبها أمسكتها وأحرام طلاق البدعة وسيأتي وقد مذكرنا المكروه في كلام المصنف وفي الحديث أنه يكون  
 مباحا لم يصوره قال وأصل صورته تحصل علانا كان الزوج لا يهرأها فإنه لا كراهة في الطلاق والحالة هذه  
 صرح به الإمام وقد أشار المصنف إلى ما قلنا مما يقابل عدم حرمة جمع الطلقات الثلاث فقال (والثلاث)  
 أى جمعها وإيقاعها معا (أشد) كراهة من إيقاع الواحدة لأنه رعله لم يعدم تمكنه حينئذ من الرجعة  
 (وجمعها) أى الثلاث وإيقاعها على الزوجة (في طهر واحد أشد) كراهة من تفرقها على الأقرام خلا فلان  
 جعل ذلك بدعة محرمة ووجه الجواز ما في قصة الجحافل في أنه لما لعن زوجته طلقها ثلاثا ولم يسكره النبي  
 صلى الله عليه وسلم لينزع عن قطعه والدليل على وقوع الثلاث ما رواه ابن جابر وصحبه أنه صلى الله عليه  
 وسلم حلف بكثرة طلق زوجته البينة ثم قال ما أردت إلا واحدة فنهى صلى الله عليه وسلم على ذلك وردعا  
 عليه ولم تقع الثلاث لبك في الحلف فأدته البينة أصل الطلاق في أنها لا يمين إقرارها بكل  
 اللفظ أو بعضه **ف** فرغ لو قال أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب ففيه خلاف والذي يصبه أن نوى بذلك  
 شدة العناية بالتكثير وقطع العلائق وحسم تاويلات المذاهب في رد الثلاث عنها وقع الثلاث وإن نوى  
 التعليق بأن قصدا بإيقاع طلاقا اتفقت المذاهب على وقوعه لم تطلق إلا أن اتفقت المذاهب العتد بها على  
 أنها من يقع عليها الثلاث حال التلفظ بها وإن طلق فلتنظر فيه بحال والمتبادر لأغلب من فائى ذلك قصد  
 المعنى الأول فليصم الاطلاق عليه ولما فرغ من الكلام على كراهة الطلاق شرع في تقسيمه إلى سنى  
 وبدعى وبعضهم زاد ولا إلى لاسنى ولا بدعى كآزاده المصنف فقال (ثم الطلاق) بالنسبة للذكر (على)  
 ثلاثة (أقسام) قسم (سنى) قسم (بدعى) أى (محرم) وقسم (خال عن السنة والبدعة) وتقسيمها  
 الاختيار قال الراعى أنه المشهور والمستعمل ومنهم من جعله قسمين فقط سنيا وهو الجأز وبدعى وهو  
 المحرم وعلى هذا فالثالث داخل في السن لأنه لا راديه ما فيه فإبوان قاله البرماوى قال ابن قاسم أنه  
 حينئذ يكون فاصرا على الطلاق المتدوب كطلاق غير مستقيمة الحال دون العكس وه كطلاق مستقيمة  
 الحال كلبا في المرأه البدعى فيه الحرام كالأول والمراد ببلأول ما ليس سنيا ولا بدعى كطلاق الصغيرة  
 والأيسة والحامل وغيرها مما ساقى في كلامه والمصنف قدم على جعل القسمة ثلاثة كجعلت فيكون  
 السنى هو المتدوب والبدعى هو الحرام ولا ولا مندوب ولا حراما وقد فصل المصنف الأقسام بقوله (أما  
 السنى فهو أن يطلق) الزوج وجنموه مدخول بها فإمر الحامل والمتعلقة وهذا غير الجأز بالمعنى المقابل  
 للتدوب وقوله (في طهر لم يجامعها فيه) متعلق بطلاق وهذا هو ضابط السنى وذلك لخبر ابن عمر في الصحيحين  
 وهو أنه طلق زوجته في الحيض فقال صلى الله عليه وسلم لا عهر عهره فلما رجعها تم أمسكتها حتى تطهر ثم  
 تحيض ثم تطهر ثم أمسك وان شاء طلق فثلث العلقا قالى أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء بشرأى  
 قوة تعالى نطقوهن لعنتهن أى الوقت الذى بشرن في الصدقة فيه (والبدعة المحرمة) هو (أن يطلق)  
 الزوج الزوجة (في الحيض) خرج بقوله أن يطلق في الحيض تطبيق الطلاق في بدعة فلا يحرم لكن إن  
 وجدت الصدقة في الطهر سمى سنيا وإن وجدت في الحيض سمى بدعى لأنه لا ثم فيه إلا أن أوقع الصدقة فيه  
 باختياره كان قال إن دخلت الحائز فانت طالق ثم دخلها فاختار في الحيض فإثم ذلك لأن إيقاع الصدقة  
 باختياره في الحيض كآشاء الطلاق فيه وقول المصنف (بلا عوض) متعلق بطلاق ضاع عن غير عوض  
 تدفعه الزوجة في مقابلة الطلاق ويسمى اقتداء فان كان الطلاق في مقابلة تدفعته الزوجة فلا يكون

والثلاث أشد  
 وجمعها في طهر  
 واحد أشد (ثم)  
 الطلاق على أقسام  
 سنى وبدعى محرم  
 وخال عن السنة  
 والبدعة أما السنى  
 فهو أن يطلق في  
 طهر لم يجامعها فيه  
 والبدعة المحرمة  
 أن يطلق في الحيض  
 بلا عوض

بدعيانها راضية بتطويل العدة على نفسها ولأن بذلها المال يشعر بالضرورة والحاجة الشديدة إلى  
 الخلاص ولو اختلعا لاجنبى وسئل الطلاق من غير مال فالأظهر كونه بدعيًا وقوله (أوفي حيض جامعها  
 فيه) معطوف على قوله في الحيض أي وأجامعها في حيض قبله سواء جامعها في القبل أو في الذر لأن الوطء  
 في الذر كالوطء في القبل في وجوب العدة وإن كان لا يثبت به النسب على المعتمد واستدخال المني المحترم  
 كالجامع فيكون بدعيًا مع الاتمان على استدخاله والافلاخ وانما كان في ذلك بدعيًا بخلافه في إذا  
 طلقها في الحيض لقوله تعالى فطلقوهن فان زمن الحيض لا يحسب من العدة فتتضرر بطول المدقة ولأنه  
 إلى التدم فيما إذا طلقها في الطهر الذي جامعها فيه وأوفي حيض قبله لو ظهر رجل فإن الإنسان قد يطلق الخائل  
 دون الحمل وعند التدم قد لا يمكنه التدارك بأن يكون الطلاق ثلاً فاقترض رهو والولد يترتب عنه غير  
 أبيه والجامع في حيض قبل الطهر لا يدل على براءة الرحم لاحتمال كونها بما دفعته الطبيعة أو لايتها  
 للخروج ومن البدعي قسم ليدكره المصنف وهو أن يقول الزوج في زوجته أنت طالق مع آخر زمن طهره  
 وإن لم يطلها فيه والمعنى فيه أن يضاروم تطويل العدة بنام على أن الانتقال لا يحسب قرأ وهو الصحيح فيكون  
 الحيض غير محسوب من العدة فيكون الطلاق بدعيًا وهذا بخلاف ما لو قال أنت طالق مع آخر زمن  
 حيضك مثله ما لو طلقها طلقه في الطهر ثم في الحيض أخرى فإنه يكون سنياً أيضاً لأنها لا تستأنف العدة  
 الطلاق الثاني بل تبني على ماضى فهذا طلاق في الحيض وليس بدعيًا ومثل ذلك ما لو علق سيدة الأمة عتقها  
 على طلقها كان قال أن طلقك زوجك اليوم فأنت حرة وكانت حائضاً فطلقها زوجها لاجل العتق لم يحرم  
 فأن دوام الرق أضرب من تطويل العدة وقد لا يسمح به السيد بعد ذلك أو يموت فديم الرق عليها فهذا  
 طلاق واقع في الحيض وليس بدعيًا بل هو سني لا يستأنف الطهر المحسوب والشرع وع في العدة ويستأنف  
 فيستثنى هذان من كون الطلاق في الحيض بدعيًا كما يستثنى ما قبله من كون الطلاق في الطهر سنياً ولو أن  
 بني بدل مع في هاتين المورتين فقال أنت طالق في آخر زمن طهره أو في آخر زمنه من حيضه كما لو أن  
 جمع عند الجهو ورخلافاً لتولى حيث جعل ما في آخر الطهر سنياً وخروج قول المصنف أن يطلق ما إذا رأى  
 الحائض مكان الطلاق في الحيض أو القاضى الطلاق على المولى فلا بدعة فيه الحاجة إلى قطع المنازعة  
 والمخاصمة في ذلك وأما ما أطلق المولى بنفسه فكذلك لأن ما طلقه والمرافعي فيه بحث (فإذا فعل) أي طلق  
 الزوجة طلاقاً بدعيًا (نذهب) أن يراجعها) أن لا يستوف عدة الطلاق وانما تدب له المراجعة لما تقدم في  
 حديث ابن عمر من قوله مره فلما راجعها وإذا راجعها بعد الطلاق فهو له أن يطلق في ذلك الطهر التالي لتلك  
 الحيضة في موهان أصحهما لأنه أن وطئها في الطهر الأول حرم الطلاق فيه والافكا أنه راجع لمجرد  
 الطلاق وهو منهي عنه كما صلب التكاح فليس كما حتى تحيض وقطر مره أخرى لتجتم من الاستمتاع في  
 الطهر الأول والمخفى من السني والبدعي ذكر القسم الثالث وهو لا ولا فقال (وأما الطلاق الخالي عنهما) أي  
 عن السني والبدعي (ه) هو طلاق (الحامل) و) طلاق (الزوجة) (غير المدخول بها) أما الصغرة والأيسة فلأن  
 عدهما بالاشهر فلا تختلف المدقة بها ولا يظهر التدم بسبب الوطء لمدعه وأما الحامل فلأنه إذا نظر رجلها  
 لم تختلف المدقة عندها لم يظهر التدم بسبب الوطء لوجوده وأما غير المدخول بها فلا بدعة عليها ولا ولها  
 فانتفى عن الاربع المذكورة وتسبب كون الطلاق بدعيًا رما هو والتضرر بتطويل العدة وكذلك انتفى  
 عنهم سبب كونه سنياً بناء على المشهور في تضيئه من أنه طلاق المدخول بها التي ليست بمحامل وليست  
 صغيرة ولا أيسة ويقهر من قوله أن يطلق أيضاً أن الفصح لا يوصف بكونه سنياً ولا بدعيًا فإنه يشترع  
 لدفع ضرر زائد فلا يناسبه تكليفه امرأته الأوقات وفي زيادة الروضة عن الماوردي لو أعقق أم ولد له  
 أو أمته الموطوعة في الحيض لا يكون بدعيًا وإن طلقه زمن الاستبراء لأن مصلحة تمييزه العتق أعظم وقديم يحرم

أوفي حيض جامعها  
 فيه فإذا فعل نذهب  
 أن يراجعها وأما  
 الطلاق الخالي عنهما  
 فالحامل وغير  
 المدخول بها

الطلاق بسبب آخر غير الحيض وهو أن يطلق من كان يقسم لها قبل نوبتها فمعه هذا الطلاق لم تكن  
بسبب الحيض بل لأجل ترك نوبتها من القسم ولما فرغ من أحكام الطلاق شرع في بيان اللفظ فقال عليه  
وهو ما صرح أو كناية فقال (والاقتضا التي يقع بها الطلاق قسمان) القسم الأول ألفاظ هي (صرحة و)  
القسم الثاني ألفاظ هي (كناية) ثم فرق المصنف بينهما فقال (فالصرح) ما يقع به الطلاق (مطلقا سواء)  
نوى به الطلاق أم لا) لا شهارة فيه وعدم احتماله لغيره ولو قال المصنف سواء نوى أي الطلاق به أي بهذا  
اللفظ لكان أحسن لأن عبارته فيها الاظهار في مقام الاضمار كما هو ظاهر أما وقوعه باللفظ الصريح فلان  
اللفظ الطلاق كله موضوعه وأما وقوعه بالكناية فبالاجماع على ما حكاه الرافي (ولا يقع) الطلاق  
(بالكناية) أي باللفظ المحتمل له ولغيره (الآن سنبه) أي باللفظ المحتمل (الطلاق) لاحتماله لغيره فلذلك  
نوقف وقوع الطلاق فيه على النية وإذا علمت أن الصريح لا يحتمل غيره وأن الكناية لا يحتمل غيره  
(فالصرح لفظ الطلاق) أي المشتق منه كلفظك وأنت مطلقة وغير ذلك وأما الطلاق نفسه فإن كان  
مبتدأ كـ «الطلاق» أو مفعولا كما وقعت عليك الطلاق أو فعلا كـ «نيتي الطلاق» فصرح بالاكناية كما  
يؤرخن من درو الشيدى قال الرمي ومن الصريح على الطلاق خلا فليجمع كما أتى به ما لو ادعى الطلاق  
يلزم إذا خلا عن التعليق كما رجح إليه آخرافي فتاويه أو طلاقا لازما أو واجب على لأفعل كذا  
لأفرض على الأربع ولا الطلاق مافعل أو ما أفعل كذا فهو ولو حوت لاسمة والفرق بين قوله فرض  
وواجب حيث كان الأول كناية والثاني صريحا أن الواجب يطلق على الثبوت والطلاق لا يكون فرضا  
لاشتمار الفرض في العبادة اهـ ولو أبدل الكناية بـ «كان كناية على المعتمد كما سبق في الخاتمة في آخر الباب ولو  
لمن هي لفتة بل قال بعضهم لا يقع به شيء وإن نوى لاختلاف المادة لأنه من التلافي بمعنى الإجماع والطلاق  
معناه الفراق اهر ماوى والزبدي وقال ابن حجر إن كانت لفته فصرح بالاكناية فهو موجب اهـ وهو المعتمد  
ولو قال أنت طالق ثم قال فلا تأودق فصل أو كثر من سكة النفس والتي كفا والتي فينبغي اعتداله أنه لم  
يقصدا كثر محذو كثر مطعنا وان فصل بـ «لا» ولم تنقطع نسبه عنه عرفا كان كناية كان نوى أنه من تمة  
الأول أو بيان له أو لا فإن انقطعت نسبه عنه عرفا لم يؤثر مطلقا كما لو قال لها ابتداء ثلاثا هـ ع ش على  
مروا عما كان لفظ الطلاق صريحا لتكرره في القرآن واشتهاره في معناه في الجاهلية والاسلام وعليه أطيع  
معظم الخلق ولم يختلف فيه أحد من العلماء ثم عطف المصنف على المضاف إليه قوله (والفراق والسراح)  
فهما من ألفاظ الطلاق الصريح لو روي الشرع عما وتكررهما في القرآن بمعنى الطلاق قال تعالى أو  
فأفرقهن معروف وقال تعالى وإن فترقوا فبني الله كلام من سعة وقال تعالى فسرحوهن فرأى جابلا  
وقال تعالى حتى أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم فتعالين أمتعن وأسركن سراجا جلا وتقدم  
أنه يشترط في التصريح قصد لفظ الطلاق لعناه أي معرفة معناه وهو محل العصمة وهذا الشرط يجزئ في  
الكناية أيضا وهو أنه لا بد من قصد اللفظ لعناه وأما في الإيقاع فإنها تشترط في الكناية دون الصريح فانه يقع  
وإن لم ينو الوقوع لأنه لا يحتمل غير الوقوع بخلاف الكناية فانه لا يحتمل غير الطلاق فلذلك احتاجت إلى النية  
كما تقدم الكلام عليه مفصلا والسراح في السراح مفتوحة ومن الصريح في الطلاق لفظ الخلع والمفاداة  
وإغالبه كرهه لا سيما كره في بابه ولكن صراحته ما اعتما تكون مع كمال أو نيته وهذا هو المعتمد  
وقال في أصل الروضة الخلع مع عدم المال كناية في الأصح والمراد بصراحة اللفظ السابقة ما شق منها  
من الفعل أو يحذف على الثالث كـ «المال» واسم المفعول دون ألفاظها تنقسم كما تقدم تفصيله في لفظ  
الطلاق ويحذف عليه لفظ الفراق والسراح فلو قال أنت فراق أو الفراق أو السراح فلا يكون صريحا وقد  
فرع المصنف على اللفاظ الصريحة حال كونه مبتدأ لها (فإذا قال) (الزوج) زوجته (طلقك) أو فارقك أو

(والاقتضا التي يقع  
بها الطلاق قسمان)  
صرحة وكناية  
فالصرح يقع به  
الطلاق سواء نوى  
به الطلاق أم لا ولا  
يقع بالكناية إلا أن  
ينوى به الطلاق  
فالصرح لفظ  
الطلاق والفراق  
والسراح فإذا قال  
طلقك أو فارقك أو

سرحتك) بهذه الصيغة المشتقات من المصادر (أو) قال لها (أنت طالق أو) أنت (مطلقة) بصيغة تاسم  
 الفاعل في الأول واسم والمفعول في الثاني المشتقان من المصدر وهو الطلاق (أو) قال لها أنت (مقارفة أو)  
 أنت (مسرحة) بصيغة اسم المفعول فيهما ما وقع في الجورى من ضبط الال وباسم الفاعل والثاني باسم  
 المفعول فالظاهر انه قصر عن النسخ فكل من الاول والثاني باسم المفعول ولورق الاول بصيغة اسم  
 الفاعل لصارت المقارفة مستندة اليها فيكون حيث تضمن الكتابة لاسم المصريح مثل فارقني وان كل مستندا  
 من الفراق الذي هو المصدر لانه لا يكون صريحا لاننا استند اليه بدل الملقاة عبارة ان "تأ" فاجبت  
 قال فيها والظاهر ان مقارفة ومسرحة بصيغة اسم الفاعل كما بان لاسم يحتمل بخلاف صيغة اسم الفاعل  
 من طالق فهي صريحة والفرق بينهما ظاهر وعلم من اقتصر المصنف على ما ذكره من الالفاظ الصريحة انه  
 لو اشترى لفظ في الطلاق كالحلال والحرام ونحوهما فلا يصح بل يكون كاتمة وهو الاصح عند النوى  
 وترجمة ما اشتق من الطلاق بأي لغة كانت صريحة لشهره واستعمالها في معناه عند أهل تلك اللغة شهرة  
 استعمال العربية عندها ولها في فرق بينهما وبين عدم صراحة حقها أنت على حرام عند النوى بانها موضوعة  
 للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وان اشترى فيه والعقد الفرق بين ترجمة الطلاق وغيره وفصل الزيادة فيقال  
 المعتمد في الروضة ان ترجمة الطلاق صريحة بخلاف ترجمة الفراق والسراح فانها كاتمة لا لترجمتها بعيدة  
 عن الاستعمال وترجمة الطلاق بالجمية سن بوش فسن انت بوش طالق ولما فرغ من الالفاظ الصريحة  
 شرع يذكر الالفاظ الكاتمة فقال (والكلمات قوله) أي الزوج (لو جته) أنت خطية) فعبارة بمعنى فاعله أي  
 خالية من الزوج كونه مطلقة وهو حال منها لو الالفاظ الكاتمة لا تنحصر لانها كل لفظ احتمل الطلاق وغيره  
 وهذا ضابط به جميع الالفاظ الواردة عبارة ابن الرقعة في الكتابة هي كل لفظ احتمل الفراق ولم يشع استعماله فيه  
 لاشرا ولا عار فلو سأل المصنف بشرى الى عدم الاشخاص بقوله ونحو ذلك (و) قوله لها أنت (برية) بمعنى ما قبله  
 أي بريم من الزوج من البراءة أي انخلو (و) قوله لها أنت (بنة) من البت وهو القطع أي مقطوعة الوصلة  
 لا وصلة يعني وينك وتشكرك البتة تجوز الفراق لاكثر على انه لا يستعمل الا معصرا بالامم ومع ذلك همزة  
 هجر تقطع على خلاف القياس قال ما فعلته البتة بالقطع والمصنف استعماله على خلاف الاكثر بلا  
 تعريضنا كلمة ما قبله من الالفاظ المنكرة (و) قوله لها أنت (باتن) من البين وهو الفراق (و) قوله لها أنت  
 (حرام) أي لا يطلقتك وان اشترى في الطلاق خلافا لرافعي في قوله انه صريح (و) قوله لها (اعتسدي  
 واستبرقي) رجعك لاني طلقك سواء في ذلك المدخول بها وغيرها (و) قوله لها (تقني) أي البسني المتقنة لاني  
 حرمتك بالطلاق (و) قوله لها (الحق) بكسرا وله وقع ثلثه وقيل عكسه وقوله (بأهلك) متعلق بالمفعول  
 المذكور لاني طلقك (و) قوله لها (حبلك على غايك) أي خلت سبيلك كما يعني البعري الصراة وزمعه على  
 غايته وهو ما تقدم من الظاهر وادفع من العتق ليري كيف شام (ونحو ذلك) أي من الالفاظ الكاتمة نحو لا يده  
 سربك أي لا همت شأنا لو السرب بفتح السين وسكون الزاء الابل وما ربح من الحيوان غير الظباء وبقر  
 الوحش وأنداء جرو واعزى يجهله ثم رأى أي من الزوج واغري بهجة ثم راء أي صيرى غريسة بلا زوج  
 ودعيني بتخفيف المال من ودع يعني ترك أي اثر كيني لاني طلقك ودعيني بتشديد المال من التوديع أي  
 لاني طلقك وأشركك مع فلا نفوق قد طلقت منه أو من غيره وتجترى أي من الزوج وترزى واخرى  
 وسافرى لاني طلقك وأما طالق أو نوى طلاقها لان عليه حجر من جهة ما حيث لا ينسج معها أشتبا  
 ولا رعاها ما فصحت حل إضافة الطلاق اليه على حل السبب المقضي لهذا الحرج مع التيقظ لفظ من  
 حيث اضافته الى غير محله كاتمة بخلاف قوله لعده أنا منك ليس كاتمة لان الطلاق يحصل النكاح وهو  
 مشترك بين الزوجين والعتق يحصل الزرق وهو مختص بالعبدان لم ينوطا فقام يقع سواه نوى أصل الطلاق

سرحتك أو أنت طالق  
 أو مطلقة أو مقارفة أو  
 مسرحة والكلمات  
 قوله أنت خلية  
 وبرية بنة وبائن  
 وسراح واعتسدي  
 واستبرقي وتقني  
 والحقي بأهلك  
 وحبك على عاربك  
 وقصودك



أم طلاق نفسه أم لم ينو طلاقاً لا استبرأ رجي منك أو أباعتك فليس كناية فلا يقع به الطلاق وإن نواه  
لاستحاته في حقه ومن الكناية الرعي الطريق لا الطلاق عليك الطلاق ومنها كل ما شري على العبد لانه  
يحمل كل ما شري من مائة الفراق وليس منها ما يحمل الفراق به من غير أن يغتسل الله أو قعدى وقوى  
زودني وأحسن الله عزامك وكذا على السخام لأفعل كذا فليس كناية لأن لفظ السخام لا يحمل الطلاق  
كأن عس على م روماني هذا اللفظ في النخاعة وبالمطمة بصغافيم المفعول مثل مسخمة ومنها سلام  
عليك وأنتولية تنفك ولو حالته أو نامطة فقال أفسره كان كناية في الطلاق والعديد فيظهر فإن نوى  
الطلاق وحده أو أوال عدد وقع ما نواه أو أخذ من قول الروضة وغيره في أنت واحدة أو ثلاث أنه كناية ومثله مالو  
قيل له هل هي طالق فقال لا فلا يفرق بينهما وبين قوله طالق حيث لا يقع مني وإن نوى أنت بأنه لا قرينة  
هنا فظنية على تقدير أنت والطلاق لا يكتفي فيه بمحض النية بخلاف مسلتسان فان وقوع كلامه جواباً  
لكلامها يوجب صحة نيته بخلاف ذلك فتمحض النية للإيقاع في فرع لو طلق رجعيام قال به علمنا لا لا يقع به  
شي وإن نوى على المفدة وغير ذلك مما هو في الطولات ومن الكناية تنويض الطلاق لها كان قال لها ما تنويض  
فقلت أنت طالق ثلاثاً فان نوى التفويض إليها هو تطبيق نفسه على طلق والا فلا ومن الكناية أطلقك  
وأنت مطلق لعدم اشتراكه أو نفي بعضهم في تكرير طالق من غير أنه لاشرط بأنه لغو فلا يقع به شيء لا حال ولا  
ما لا ورد ما نفي خبر بأن قوله من غير أنه لاشرط غير صحيح لأن لفظ طالق وحده لغو وإن نوى أنت والإيقاع  
فكذلك مكرره هذا ما تلخص من بعض ألفاظ الكناية وقد عجزت عن استقصائها لأنها لا احصرها كما تقدم  
وأنه أعلم (ولو قال أنا منك طالق أو فوض الطلاق لها) كان قال طلقني (فقلت أنت طالق) فلو شرطية  
وسباني جوابها وهذا الفرع حق أنه لا يرد قوله ونحو ذلك لأنه من جملة الكناية وإنما كان هذا من  
الكناية لأن ما أخذ الصراحة الورود في القرآن أو الأشاعة في الاستمال في بعض الالفاظ ولم يوجد واحد  
من هذين العظمين فيه ومظاهر كلام المصنف أنه لا يشترط في هذا أن ينوي إضافة الطلاق إلى الزوجة أو كفاه  
نية الطلاق التي تقتضي الكناية ونقله في الكناية عن اختيار القاضي قال وهو القياس لكن المذهب أنه لا بد  
أن ينوي إضافة الطلاق إلى الزوج وقوله وجه أن الزوج ليس محلاً في العادة لإضافة الطلاق السوءن ألفاظ  
الكناية ما ذكره بقوله (أو قيل له) إلى الزوج (أو الزوج) فقال في جواب هذا الاستفهام (لا) فهذا أيضاً لا يقع  
به الطلاق إلا إذا نواه لأن قوله لا محتمل أن يكون عنده زوجة وقد طلقها فذلك حال لا يحتمل لعدم وجود  
زوجة أصلاً فلا طلاق ويحتمل لوجود زوجة ولم ينو طلاقها بقوله لا بل نزلها منزلة العبد لعدم نفعها لعدم  
استقامتها والظاهر من كلام المصنف أن هذا اللفظ كناية في الطلاق كما هو مقتضى عدم ألفاظ الكناية وفي  
التصحيح أنه الأصح الذي في الرافعي عن نص الامام وكثير من اصحاب لا يقع وإن نوى ولا بأس بفرق بين أن  
يكون السائل مستتراً أو معلنًا انشاء الطلاق كما في نعم وهل هو كناية في الأقرار أو صريح وجهاً والاشبه  
الاول ومن ألفاظ الكناية ما ذكره أيضاً قوله (أو كتب) الزوج (لفظ الطلاق) سواء كان وقت الكناية آخر  
أو أوطافاً حاضراً أو غائباً سواء كتب لفظ الصريح أو لفظ الكناية لأن الكناية تحتمل غير الطلاق وهو أنه يرد  
امتنان القسم أو المولد أو يحاكتها لخط أي شابهته تخط أو يرد بمجرى يد الخط وقائه أو غير ذلك مما يقبل  
ضرب اللفظ عن ظاهره فان نوى به الطلاق وقع وقد صرح المصنف بجوابه بالسابقة فقال (فإن نوى  
جميع ذلك) أي بجميع ما ذكر من هذا الصيغ المحتملة للطلاق وغيره (الطلاق) هو مفعول به  
لقوله قوي وجواب إن قوله (وقع) أي ثبت وحصل الطلاق بهذه الية الملاحظة عند التلفظ بهذه الالفاظ  
ويضاهيها في الاشياء وقد صرح المصنف به فقال (وإن لم ينو يقع) شيء لما تقدم من احتمال اللفظ لطلاق  
وغيره ولو كتب التام في لفظ الطلاق وتلفظ بما كتبه حال الكتابة أو بعده أو وقع الطلاق لانه تلفظ بصريح

ولو قال أنا منك  
طالق أو فوض  
الطلاق لها فقلت  
أنت طالق أو قيل له  
أنت مطلق فقال لا  
أو كتب لفظ الطلاق  
فإن نوى بجميع  
ذلك الطلاق وقع  
وإن لم ينو يقع

الطلاق \* فزع لو كتب اذاملك كذا فانت طالق ونوى الطلاق فانت طالق يطلق ما وقع ان كان فيه صيغة  
الطلاق كنهه الصيغة بأن أمكن قراءتها وان انحلت لانها المقصود الاصل بخلاف ما عداها من السوانق  
والواوحي فان انغمى سطر الطلاق فلا وقوع وقد اشار المصنف الى بعض اللفاظ الصريح بقوله (وان  
قيل له) أي الزوج على سبيل التماس الطلاق وانشائه (طلقت امرأتك فقال) في جواب السؤال  
(نعم طلقت) وان لم ينو لان الواقع في السؤال كانه مذكور في الجواب فكأنه قال نعم طلقته وطلقت في  
كلام المصنف بفتح الطاء وضم اللام والتماعلة التائب فهو جواب لان وجواب السؤال محذوف  
أغنت عنه فمفعلي عن زلة الجواب وهي تقر للسؤال اثباتاً ونفيها هذا اذا قال له السائل التماساً كما  
أي على سبيل طلب الطلاق وانشائه أما اذا قال له على سبيل الاستخبار فقال في الجواب نعم فالاصح عدم  
وقوع الطلاق لأنه محتمل للاخبار عن طلاق سابق فان قال أريد طلاقاً ما ضياء ولكني راجعت مصدق  
بيمينه ولو أشعب بالطلاق كذا فيقيد ويحتمل له وجهه باطن هذا بالنظر للسائل وكلام المصنف في حديثه  
فاحكم عليه بالطلاق بالنظر لظاهر الجواب لأنه اقرار بالطلاق لان نعم تقييد تقر بما قبله اثباتاً أو نفيها  
كما مر آنفاً وأما باطناً فحين فان كان اقراره على وجه الكذب فلا اجتماع وان كان صادقاً فقد طلقت  
(وان قال) الزوج لزوجه (أنت طالق ونوى به طلقتين) حراً كان أو عبداً فمما في هذا سواء لان  
العبد على كمالها (أو) نوى به (ثلاثاً) وهو حر (وقع ما نوى) أو لا أو لا يلبس حديثاً وكذا السابق لان لفظ طالق  
يحتمل لهذا الحد يدل على أنه يأتي به على وجه التفسير ويكون مصداقاً لمينا للعدد كضرب ضربتين فكأنه  
قال أنت طالق طلقتين أو ثلاثاً اذا كان اللفظ الصادر منه محتملاً لهذا العدد وقع ما نوى (وكذا سائر) أي  
بأني (ألفاظ الطلاق) أي الألفاظ المشتقة منه كما مر وقوله (صريحها) قد تقدمت وهي الطلاق والفرق  
والسراح بفتح السين أي المشتق منها وقد علمت مما مر آنفاً لا يعود ولا عادة وكذلك قوله (وكتابتها) فمما تان  
الكلمات منجوراً بلامن ألفاظ الطلاق واصله صريح وكتابه الى الضم على معنى من أي الصريح  
من الألفاظ والكتابة منها لا يصح أن تكون من إضافة الصفة لموصوف لان الضمير لا يوصف وان كان  
المعنى عليها لان المعنى وكذا سائر ألفاظ الطلاق الصريحة والكتابة والله أعلم يعني أنه ثبت ببقية ألفاظ  
الطلاق الصريحة والكتابة هذا الحكم وهو العمل بما نوى من قوله وكتره سواء في ذلك المدخول بها وغيرها  
ولم يذكر وفي هذا الحكم خلافاً كما ذكر وفي نظيره من الاعتكاف كان قال الشخص لله على أن اعتكف  
ونوى أي ما فاتهم قد حكموا في ذلك خلافاً فقبل يلزمه اعتكاف ما نواه وقيل لا يلزمه الا قد وما يسمى لينا  
وفرق بينهما بان الطلاق يدخله الكتابة بخلاف الاعتكاف ولو قال أنت طالق واحداً فالتعصب بنوى عبداً  
وقع ما نواه كما يصح في الروضة والشرحين وقبل واحدته صحه في التنازع وهو الظاهر يستحب الطلاق  
واحدة صفة لموصوف محذوف فكأنه قال أنت طالق طلقة واحدة فاللفظ غير محتمل لعدد مني لان  
الوصف المذكور يأتي العديف بينهما متانف فالحكم بالكثرة نافية المتطوق به ولو قال أنت واحد ونوى  
عدا وقع النوى والفرق بين هذين والى قبله ان الأولى قد تلفظ بها في قوله طالق واحدة وهذه تلفظ  
فهباشي فكأنه قال أنت واحدة في اقرارك عن التماس وعليك طلاق متعدد فلا منافاة بين قوله أنت  
واحدة وبين ما نواه هذا ما ظهر لي في الأولى والثانية والله أعلم (وان أضاف) الزوج (الطلاق الى بعض  
من أبعاضها) المتصلة بها سائمة ككت وذلك (مثل أن قال نصفك طالق) أو غيرها ثلثة كان قال بذلك  
أو شراً أو سناً أو ظفرك طالق ومثل النصف في الشروع والاتصال الربع والبعض كان قال ربعك  
أو بعضك طالق (طلقت) طلقة واحدة بطريق السرية من النصف والجزء الى الباقي أما في الجزء فلا اجتماع

وان قيل له طلقت  
امرأتك فقال نعم  
طلقت وان قال أنت  
طالق ونوى به طلقتين  
أو ثلاثاً وقع ما نوى  
وكذا سائر ألفاظ  
الطلاق صريحها  
وكاتبها وان أضاف  
الطلاق الى بعض  
من أبعاضها مثل أن  
قال نصفك طالق  
طلقت

وأما في غيره فبقيا ساعليه ولان الطلاق لا يتبعض فكانا ضافتهما الى الجزء كلضافتهما الى الكل وسواء في هذا الحكم كان البعض ظاهرا كامثلا أو باطنا أصليا أو زائدا ومثل البعض الروح ولو أشار الى شعر من شعرها طلقت ومثل ما ذكر في الجزئية الدم فأذا قال له ادمك طالق طلقت لان تطلق الجزئية يسرى الى الكل كما في سابقه ووجه كون الدم جزءا أن به قوام البدن كالروح والنفس يسكون القاء لانها بمعنى الروح بخلاف النفس بالتبع والبقع الطلاق بالفضلة كريق وعرق ودمع على الاصح لان البدن طرف له فالطلاق يتعلق بها حل يتصور قطعه بالطلاق فان قيل الدم من الفضلة فكيف أوقع به الطلاق وينع القول بأنه فضلة مطلقا لما حرر من التعليل السابق ولو أضاف الطلاق الى الشحم طلقت بخلاف السمن على ما في الروضة تبع البعض نسخ الشرح الكبير وان سوى كثير من بينهما وصريحه غير واحد جزء به ابن المقرئ وهو الواضح وبذلك له ايجاب ضمائه في الفصيص وان السمن العائد غير الاول وعلى القول بعدم وقوعه بقرين الشحم جرم شغل به الحبل وعدمه والسمن ومثله سائر المعاني كالسمن والبصر معنى لا يتعلق بذلك وهذا واضح وبه يعلم أن الواضح في حياته عدم وقوعه شئ به ما لم يقصد به الروح بخلاف ما لو أراد المعنى القائم بالحي وكذا ان أطلق في ظاهره وبهذا يتضح ما يحسنه الجلال البلقيني وصرح به البغوي في تعليقه أن علقك طالق انغور لان الاصبع عند المتكلمين والفقهاء له عرض وليس بجوهر ومن الفضلة التي والابن والعرق فأذا قال منك أو لبنتك طالق فلا يقع لان الفضلات ليست بأعضاء متصلة بالبدن وان كان أصل المعنى والابن دما فقد تبا للفرج والابن اتصاله كالبول وهذا هو الاصح ومقابلته بحكمه بالوقوع كالدم لانه أصل كل واحد منهما وتقدمه لافرق في الاعراض بين كونها ظاهرة كأمثل أو غير ظاهرة كالنكيد والقلب والطحال وغير ذلك من الأعضاء الباطنة وغيره بقيد المتصلة سابقا لأعضاء المنفصلة فلو قال لقطوعة عين أو أذن أو غيرهما من الأعضاء المنفصلة وان التمسكت بمحلها عينك طالق فلا يقع لفقدان الجزء الذي يسرى منه الطلاق الى الباقي كافي العتق وكافي العقوقن القصاص فان الفروعون البعض يسرى الى الكل والحاصل أن اضافة الطلاق الى الجزء الشائع أو غير الشائع كالدم المتصلة وغيره من الأعضاء الظاهرة والباطنة يسرى فيها الطلاق الى الكل الا المعاني القائمة بالحبل كالسمن والبصر والكلام وغيرهما من الضحك والبكاء والفرح والنم والسكون والحركة والحسن والقبح والنفس بغير القامو تقدم أن النفس يسكونها معناه الروح ومثل هذه المذكورات في عدم وقوع الطلاق مع الاضافة اليها الفضلات المتقدمة كالسمن والريق والعرق في تنبيهه هل يقع الطلاق مع الاضافة المذكورة سابقا بطريق السراية من الجزء للكل أو يقع على الجملة ابتداء بكون من باب التعبير عن الكل ووجهان والمغنى الاول (وكذا ان قال) زوجته (أنت طالق نصف طلبة أو ربع طلبة طلقت) لان الطلاق لا يتبعض فوقع الطلاق ههنا من حيث تنصيفه وفيما علم من حيث اضافة الطلاق الى الجزئية فهاهنا شبهه بجانبين والجامع بينهما مطلق التكيل وان اختلفا في اللغات فالتكيل هنا الطلاق والتكيل هناك الموضع عليه الطلاق وتقدير الكلام وطلقت الزوجة بتنصيف الطلاق أو تجزئته وقوعه على الجزئية أن كلاهما يكمل لان الطلاق لا يتبعض كما لا يقع على الجزئية حفظ بل برأيه الذات اما السراية أو باقاعه على الجملة بتماها كأمرك ذلك وانما حكينا بعدم التبعيض وأوقعنا طلبة كلمة لان العبد على التصرف من الحر وجعل له طلبة ولو كان الطلاق يتبعض لكان له طلبة ونصف لانه على النصف من الحر في جميع أحكامه والحر جعل له ثلاث تطلقا فكان القياس على هذا أن يجعل العبد طلبة ونصف والمبايعا له طلقتين كاملتين دل على أن الطلاق لا يتبعض فلذلك حكينا هنا وقوع طلبة كلمة لعدم تبعيضه فكان بمنزلة إيقاع الطلاق على جزء المرأة فقدرت لجزءه من الكل فأوقع الطلاق على الثابت بتماها لان

وكذا ان قال أنت طالق نصف طلبة أو ربع طلبة طلقت

العلاق لا يضر حتى يقسم على أعضاء المراتب ولا من مقتضى ما أوقعه من نصف طلاق أو ربعها الصريح  
ومقتضى ما لم يوقعه من النصف الآخر الخلل والفرج اذا دار بين الصريح والخلل غلب جانب الصريح ولا يحتاج  
في وقوع هذه الطلقة المكلمة إلى نية لانها بطريق السراية أو بطريق التعبد ببعض عن الكل مجازاً في  
ذلك خلاف وتقدم أن الرجاء بطريق السراية كسراية العتق من الجزاء إلى الكل ولم يفرغ المصنف  
من ذكر بيان الطلاق الصريح والكيفية بشرط المطلق ومن يقع عليها الطلاق شرعاً كالعلاق مع أدوات  
الاستئناس وهي تارة تمتع وقوع العدد وتارة ترفع أصل الطلاق فالأول له ثمان أدوات وهي الأول وغيره سوى  
وخلاد وعلا وحاشا وليس ولا يكون وهناك قاعدة وهي أن الاستئناس من النبي أثبات ومن الأئمة في ولا  
يصح الاستئناس الإشرطين ذكرهما المصنف في باب الأيمان الأول أن يكون المستثنى متصلاً بالمستثنى منه  
والثاني أن يوهبه اللفظ به قبل فراغ المستثنى منه فلم يصل المستثنى بالمستثنى منه بأن حصل بينهما  
فواصل أجنبي أو سكوت طويل زائد على سكتة التنفس والتي أو اتصل ولكن لم يوهب الأبعد الفراغ من  
المستثنى منه فلم يرفع الاستئناس حينئذ وأما السكوت بقدر التنفس أو اللفظ فلا يضر في صحة الاستئناس والنية  
بعد الفراغ من المستثنى منه لا تفيد شيئاً وبشرطه أيضاً أن لا يستغرق فان استغرق كان قال أنت  
طالق ثلاثاً ثلاثاً فلا يتبعه الاستئناس حينئذ وبشرطه أيضاً أن لا يجمع المفرق في الاستغراق والثاني  
وهو الذي يرفع أصل الطلاق كقوله لزوجته أنت طالق إن شاء الله تعالى وتسمية هذا استئناساً سمى لأن  
حقيقة الاستئناس ما كان الأدوات المشهورة وقد علمنا بما تقدم أن هذا التعليل يسمى هذا التعليل ما لم يدخل  
المفارق أنت طالق ولكن لما كان في التعليق بها صرف الكلام عن الجزم والنسب حالاً من حيث التعليق بما  
لا يعلمه إلا الله سمي استئناساً فإذا علم الشخص الطلاق بالمشيئة سواء تقيمت أو تأخرت نحو أنت طالق إن  
شاء الله أو إن شاء الله أنت طالق فلا يقع شيء لأن المشيئة غير معروفة فالطلاق المعلق عليها لا يقع وبعبارة فتح  
الوهاب ولو عقب طلاقه الجزم أو المعلق كنت طالق أو أنت طالق إن دخلت البار بان شاء الله أي طلاقك  
أو إن يمشي الله أي طلاقك أو إن يمشي الله أي طلاقك وقصد تعليقه بالمشيئة أو بعد ما علمه من افتقار دلالة  
المعلق عليه من مشيئة الله أو عدمها غير معلوم لأن الوقوع بخلاف مشيئة الله محال ولو قال أنت طالق إن  
شاء الله أو لم يمشي الله طلقت قاله العبادي انتهت وسيأتي هذا الفرع في كلام المصنف وهذا كذا أقصد  
التعليق بما كان قصده من التبرك أو لم يقصد التعليق بأن سبق ذلك إلى لسانه لتعويده أو أن كل شيء بمشيئة  
الله تعالى أو لم يعلم هل قصده التعليق أو لا أو أطلق قائمه أطلق وإن كان وضع ذلك لتعليل لا تتأخر مقصده كما أن  
الاستئناس موضوع للأخراج ولا بد من قصده كما يمنع التعقيب بل لا انعقاد كل عقد وحل كعقود مجزأ أو  
معلق وبين وندو يسع ونسخ وصلاة ثم أشار المصنف إلى مسائل الاستئناس بقوله (وإذا قال الرجل  
لزوجته) أنت طالق ثلاثاً لا طلقتين طلقتين لا ثلاثاً أخرنا طلاقاً من ثلاث يبقين اثنتان تعان  
(أو) قال لها أنت طالق ثلاثاً لا طلقتين طلقت طلقت لا ثلاثاً أخرنا اثنتان من ثلاث يبقين طلاقاً هي  
الواقعة (أو) قال لها أنت طالق ثلاثاً لا ثلاثاً لا طلقت ثلاثاً لا ثلاثاً شرط من شروط الاستئناس وهو أن  
لا يستغرق الاستئناس بكافة هذا المثال وحقيقة الاستئناس كما تقدم إخراج بعض ما أتوا به للمستثنى منه فتقول  
جاءني اليوم الآخر فإذن زدي بعض ما دخل في اليوم السابق فبعض ما رجعه منه فإذا استغرق خرج عن  
حقيقته وصار فاعلاً بوقعه من الطلاق ورفع الطلاق بعد ما يقع لا يشيد وهذه الفرع الأخير يترز  
الشرط المزيد على الشرطين وهو أن لا يستغرق وتقدم أيضاً أنه يشترط في الاستئناس أن لا يجمع المفرق  
في الاستغراق فلو قال أنت طالق ثلاثاً لا طلقتين وواحدة فواحدة تقع ثلاثاً بناء على أنه لا يجمع المفرق  
في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فهمه فيلقو قوله وواحدة لحصول الاستغراق بها وهذا مثال لعدم جمع

وإذا قال أنت طالق  
ثلاثاً لا طلاق طلقت  
طلقتين أو ثلاثاً لا  
طلقتين طلقت طلاقاً  
أو ثلاثاً لا ثلاثاً  
طلقت ثلاثاً

المستثنى فلو جمعه كان قال أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا فلو قعت الثلاث يعني لا يجمع المقر هنا لاجل تحصيل الاستغراق ولو قال أنت طالق اثنين وواحدة فالواحدة قسلا تفع لانتان لان الاستغراق حصل بضم الواحد على اثنين ويلغوه الا واحدة فالوجهات الاستغراق يعني لا يجمع المقر في المستثنى منه لاجل دفعه لانه لو قال أنت طالق ثلاثا فالواحدة تقع ثنتان والمقصود الاستغراق وعدم جمعه فيهما كقوله أنت طالق طلقين وواحدة فالواحدة واحدة وواحدة قسلا ثلاثا للاستغراق لان الاستثناء من الواحدة فالوجه المستثنى منه وقعت واحدة كان يقول أنت طالق ثلاثا فالواحدة واحدة فهم مستثنيان من الثلاث فتبقى واحدة وهي الواقعة وهذا الجمع منهي عنه لدفع الاستغراق هذا حكم الاستثناء في الطلاق وأما حكم التعليق بالمشيئة فقد أشار إليه المصنف بقوله (ولو قال الرجل زوجته (أنت طالق إن شاء الله) أي طلاقك (أو) قال (إن يشاء الله أو) قال (إن شاء الله) طلاقك وقد قصد التعليق في كل منها (لم ينعقد) أي لم ينعقد الوقوع في الصورة الاولى فله عليه الصلاة والسلام فيما حسنه التبري عن صحبه الحاكم من حلف ثم قال إن شاء الله تعالى فهو استثناء وهذا عام في الأيمان وغيره لانه لما جاز تعليق الأيمان ونحوها من اعتناق طلاق وغيرهما بالشروط والصفات فكان تعليقها بمشيئة الله تعالى كذلك أي بالشروط والصفات وقد تقدم عليه وقوع الطلاق الملحق على المشيئة وهي عدم العلم بها وقد ذكر الشيخ الجوزي عليه أخرى لعدم وقوع الملحق عليها هي أن هذا التعليق بالمشيئة يقتضي مشيئة جديدة ومشيئة الله تعالى قديمة وأذا لم تصور المشيئة الملحق عليها الطلاق لم يقع لان الأصل بقاء النكاح كما لو قال أنت طالق إن شاء الله فمات زيد لم تعلم مشيئته وأما عدم الوقوع في الثانية فلان عدم المشيئة غير معلوم لان الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال فأنسب بما لو قال أنت طالق إن جعتين السودا والبياض وأما عدم الوقوع في الثالثة فلانه تعليق الوقوع بعدم المشيئة أيضا فهي كالثانية وهذه العلل يعني ما تقدمت سابقا فإعادة الأمر أن اللفظ لا يختلف المعاني متحدة والمقرع من التعليق بالمشيئة وحكمه شرع بذكر تعليق الطلاق بالشروط فقال (و يجوز تعليق الطلاق على الشرط) أي وعلى الصفات من زمان أو مكان أو غيرهما (فإذا علقه على شرط ووجد ذلك الشرط) الملحق عليه الطلاق أو الصفة الملحق عليها في حال استمرار الزوجة وأشار إلى جواب إذا بقوله (طلقت) قياسا على صحة تعليق العتق فإن الشارع أمر على جواز التدبير وهو تعليق العتق بالموت والطلاق بمقاربه في كثير من الصفات فصح تعليقها بالقيام عليه ويستأنس له بقوله المؤمنون عند أقوالهم وقبل عند شروطهم قالوا والمعنى فيه أي في التعليق أي الحكمة في حصته أن المرأة قد تتخالف ولم يجب طلاقها من حينئذ مفضول الله تعالى فأحتاج إلى الطلاق بما تتخالف مقامه أن تمنع من فعل الملحق عليه فيحصل غرضه ولا تمنع فتكون هي اختارة الطلاق وقدمت المصنف تعليق الطلاق على الشرط مقرر فاقال (فإذا قال الرجل زوجته (إن جعت خات طالق بغير رؤية الدم) في زمن إمكان الحيض وهو الزمن الذي يحكم عليها فيه بأنه حيض وهو تسع سنين فربما لا تأكل منها فإذا رآته في هذا الزمن يحكم عليها بالطلاق لوجود الشرط وهو رؤية الدم وإن حمل كونه دم فساد بعد ذلك لعدم بلوغه زمنه المحدد له شرعا بأن تقطع قبل بلوغه اليوم والليله لان الظاهر من رؤيته أنه دم حيض ولا تعتبر لهذا الاحتمال في ابتداء الأثر أي أنهم أقوم بترك الصلاة والصوم ثم إذا تقطع قبل أن يبلغ أنه تسع سنين عدم وقوع الطلاق لانه لا يسمى حيضا (فإذا قالت) من علق طلاقها بحيضا (حضت فكسبها) الزوج ولم يصحبها (فالقول قولها مع غيرها) لأنها أعرف بحيض نفسها منه ولا نها. وثمة عليه لقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكمن ما خلقن الله في أرحامهن وتعتذر فأقامة البيئة عليه فإن الدم وإن شوه لا يعرف أنه حيض بل يجوز أن يكون مستحاضة كذا ذكر ما راها في شرحه موصو حبه في كتابه وينقله عن ابن أبي الباغ

ولو قال أنت طالق  
إن شئت الله أو إن شاء  
الله أو لا إن شاء  
الله لم ينعقد  
تعلق الطلاق على  
الشرط فإذا علقه  
على شرط ووجد ذلك  
الشرط طلقت فإذا  
قال إن جعت خات  
طالق طلقت بمجرد  
رؤية الدم فإذا قالت  
حضت فكسبها  
فالقول قولها مع غيرها

والبغي وفي الخلاف فيه وكما قبل قولها في حيثها يمينها قبل مشه في كل ما يعرف الامن جهتها  
 كيقضها ومحبها وغيرهما كنيتهما وانما حلفت لئتمتها في ارادة تخلصها من النكاح اما اذا صدقها زوجها  
 فلا تخلف (وان قال ان حلفت فضررتك طالق فقالت حلفت فكذبها فاقول قوله) مع عينة فلا تصدق  
 لانه لا دليل الى قبول قولها من غير عين والعين منه متعذرة لانها لو حلفت بالارز الحكم على غير الخالف  
 يمين الخالف والحكم على الانسان بخلاف غيره محال فجر يناعي الاصل وصدقنا المنكر وهو الزوج لعدم  
 تصور اليمين منها (و) حينئذ (لم تطلق الضرر) لعدم وجود الشرط المعلق عليه الطلاق ولو قال له زوجته ان  
 حلفت انما تطلقا فخر عتاما اي الحيز وصدقها الزوج فيه طلقا ولو جردا لوصفه المعلق عليها باعتبارهما  
 وان كنهما مقيما فخر عتاما صدق بيمينه ولا يقع الطلاق على واحدة منهما لان الاصل عدم الحيز وبقاء  
 النكاح نعم انما حلفت كل منهما بيمينه بحيثها وقع صرح به في الشامل ووقف فيه ابن الرقعة لان  
 الطلاق لا يثبت بشهادتين ويشهد به قول الرافعي لو علق الطلاق ولادتها فشهد النسوة بما يقع وقول  
 الاذري انما قاله ابن الرقعة ضعيف لان الثابت بشهادتين الحيز واذا ثبت قرب عليه وقوع الطلاق  
 ممنوع اذا لزم ماذ كر موقع الطلاق المعلق على الولادة عند ثبوتها بشهادتين وان كذب واحدة منهما  
 طلقت المكذبة فقط انما حلفت انها حاضرت لوجود الشرطين في حقها الثبوت حيثها بيمينه او حيز ضررها  
 بتصدق الزوج لهما ولا تطلق المصدقة لانه لا يثبت حيز ضررها بيمينها في حقها لان اليمين لم تؤثر في حق غير  
 الخالف فلم تطلق وتطلق المكذبة فقط بلا عين في قوله من حاضرت منك فصاحبها طالق وادعائه وصدق  
 احدهما او كذب الاخرى لثبوت حيز المصدقة بتصدق الزوج ولو قال انما حلفت انما حيز ضررها  
 مستأنف ولا بد من استدعائه زمنا ولو قال ان حلفت فانت وضرتك طالق فقالت حلفت صدقت بيمينها  
 وحكم بوقوع طلاقه المعلق على حيثها ولا يقع الطلاق على الضرر لما تقدم انفقوا اليمين من الخطابة  
 بالطلاق اثر في حقها الى حق ضررها لان الانسان لا ينوب عن غيره في اليمين (وان قال) الرجل زوجته  
 (ان خربت الا) اي (يغير) (اذني فانت طالق) ثم اذن لها في الخروج مرة (فخرجت) في مرة الاذن  
 (ثم خرجت) مرة (اخرى بعد ذلك) اي بعد مرة الاذن وقوله (بلاذن) متعلق بخرجت وجواب ان  
 الشرطية قوله (لم تطلق) بالخروج الثاني الحاصل بغير الاذن لان لا تقتضي تكرار انصار كالوقال ان  
 خرجت مرة بغير اذن فانت طالق ولا فرق بين ان تعذر الاذن ولا تعذر اليمين ان تكون صغيرة أو كبيرة عاقلة  
 أو مجنونة (وان قال) لها (كل من خرجت الا) اي بغير (اذني فانت طالق) فاي مرة خرجت بغير اذنه طلقت  
 أي في كل مرة من المرات خرجت يقع عليها الطلاق حتى تستوفي عدد الطلاق ولو كانت المرة التي  
 خرجت فيها بسيرة عملا يقتضي التكرار الى استفاد من كلفها اذا اراد ان يخلص من هذا اليمين فيقول  
 لها اذنت لثاني فخرجت حتى شئت ولو اخرها شخص بانه اذن لها فخرجت لم يقع الطلاق وان تبين كذب  
 المخبر بعد ذهابها ولو قال كما وقع طالق عليك فانت طالق فطلق هو او وكيله ثلاثا في محسوسة ولو في الدبر  
 ومستدله ما عاهه المهر عند وجود الصفة ولا تطير الحالة التعليق لاقتضاء التكرار فتقع ثابته بوقوع الاولى  
 وثابته بوقوع الثانية فان لم يصبر بوقوعه بل باوقعت أو بطلقتك طلقت ثنتين فقط لا ثالثة لان الثانية  
 وقعت لانه اوقعها ويقع في غير المدخول به المطلقة واحدة لانها بانبت بالاولى ولو علق بان كان قال لا ربع  
 نسوة عند ان طلقت واحدة من نسائي فبعد من عسدي حر وان طلقت ثنتين فبعد ان سران وان طلقت  
 ثلاثا فثلاثة حرار وان طلقت اربع فاربعة حرار فطلق اربعها معا او مرتباعتق عشرة واحدا بالاولى  
 واثنان بالثانية وثلاثة بالثالثة واربع بالاربعة وتعين المعتقين اليه ويبحث ابن النقيب وجوب تميزين  
 يعتق بالاولى ومن بعدها اذا طلق مرتب بالثبعهم كسبهم من حين العتق ولو ابدلوا او بافضله او ثم لم يعتق

وان قال ان حلفت  
 فضررتك طالق فقالت  
 حلفت فكذبها  
 فالقول قوله ولم تطلق  
 الضرر وان قال ان  
 خرجت الا باذن  
 فانت طالق ثم اذن لها  
 في الخروج فخرجت  
 ثم خرجت اخرى بعد  
 ذلك بلاذن لم تطلق  
 وان قال كلما خرجت  
 الا باذن فانت طالق  
 فاي مرة خرجت  
 بغير اذنه طلقت



لا يقيم المحرز ولا المعلق للدور ونقل عن النص والاكثرين واشتهرت بان سر بجلاله الذي اظهرها لكن  
 اشتهر انه رجع عنها التصريح في كتاب الزادات بوقوع المحرز فقط ويؤيد رجوعه مخفئة المورد من  
 نقل عنه عدم وقوع شيء وقد نسب القائل بالذوق في مخالفة الاجماع والى ان القول به في عالم وزلات العلماء  
 لا يجوز تقليدهم فيها ومن ثم قال البلقيني كان عبد السلام بنقص الحكم لانه خالف الملقوا عند الشرعية  
 ولو حكم بها كم يقلل الشافعي لم يبلغ درجة الاجتهاد حكمه كالمعذور يؤيد بقول السبكي الحكم بخلاف  
 الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما ازل الله قال الروابي ومع اختياره لا وجه لتعليمه للعوام  
 وقال غيره الوجه تعليمهم لان الطلاق صار في انهم كالطبع لا يمكن الانفكاك عنه فكأنهم على قول عالم  
 اول من الحرام الصرف ويؤيد الاول قول ابن عبد السلام لانه لم ينفذ في عدم الوقوع فسوق وقال ابن الصباغ  
 احتكاما لم يوقع الطلاق خطأ فاحشا وابن الصلاح وددت لو حجت بهذا المسألة وابن سر بجرى مع ما نسب  
 اليه وقال بعض المحققين المطلعين لم يوجد من يقتدى بقوله في صحة الدور بعد السجدة الا السبكي ثم رجع  
 والاستوى وقوله انه قول الاكثر منقوض بان الاكثر على خلافه وقد قال الدارقطني خرق القائل به  
 الاجماع **تنبيه** ومن أمثلة التعليق بالصفة ما اذا قال لها أنت طالق ثم اشرى كذا أو في أوله أو رأسه  
 أو غيره أو هله وقع الطلاق بول جزمته من الليلة الاولى أو أنت طالق في آخر شهر كذا أو في سلطه أو فراغه  
 أو تمامه وقع الطلاق بآخر جزمته أو أنت طالق في ثم اشرى كذا أو في أول يوم منه طلقت بغير اليوم الاول  
 منه أو أنت طالق في أول آخر شهر كذا طلقت بول اليوم الاخير منه لا أول آخره أو أنت طالق في آخر أوله  
 طلقت بآخر اليوم الاول منه لانه آخر أوله أو أنت طالق في نصف شهر كذا طلقت بغروب خامس عشره  
 وان نقص الشهر أو في نصفه فما الاول طلقت بطلوع فجر النسل لان نصف نصفه سبع ليل ونصف  
 ليله وسبعة أيام ونصف يوم والليل سابق النهار فاخذنا نصف الليلة الثامنة التي كان نصفها نصف الثاني  
 وأعطينا النصف الاول وأخذنا نصف اليوم من السبعة أيام ونصف وأعطينا نصف الثاني فقابلنا  
 نصف ليله نصف يوم فحصل ليل والى وسبعة أيام ونصف ليل ونحوها أيام نصف آخر ولو علق بما بين  
 الليل والنهار طلقت بالغروب بان علق بنهار أو بالغير ان علق ليل لان كلامهم ما عبارة عن مجموع جزم من  
 الليل وجزم من النهار اذا لا فصل في الحقيقة بينهما ومن التعليق بالصفة ايضا ما لو قال انت طالق طلقة  
 حسنة أو طلاقا حسنة أو طلقة قبيحة أو طلاقا قبيحا وليس في السنة في الاول ولا في حال دعة في الثاني  
 فتطلق اذا وجدت الصفة قبيحا بخلاف ما اذا كانت في وقت سنة في الاول أو دعة في الثاني فانها تطلق  
 في الحال ولو علم من ذلك ان التعليق في الصفة معنوى لانه لا بات فيه باداة تعليق بخلاف التعليق بالشرط فانه  
 انطلى ولو جرد اداة التعليق في صيغته فقد ظهر الفرق بين التعليق بالصفة والتعليق بالشرط (ومن علق  
 الطلاق بفعل نفسه) كان قال ان دخلت الدار وكلت زيدا فزوجي طالق (فعل) المعلق عليه بان دخل  
 الدار أو كلت زيدا حال كونه (ناسيا) ليعين (أو) فعله حال كونه (مكرها) على الخول أو التكليم (لم يقع)  
 عليه الطلاق لما مر من قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فوجود  
 الفعل أو القول حينئذ منه كلا وجوده وتقدم ايضا حديث لا طلاق في غلق أي اكره (وان علق) الطلاق  
 (بفعل غيره) سواء كان الزوجة أو غيرها وذلك (مثلا) أن يقول الزوج (ان دخلت زيدا فارت طالق  
 قد دخلها) زيد (قبل علمه بالتعلق أو دخلها) (بعده) أي بعد علمه بالتعلق حال كونه (ذا كراهه) أي بالتعلق  
 (أو ناسيا) وفي بعض النسخ حذف من ناسيا وهي أولى لتقديم كراهه فيكون فيه الحذف من الثاني  
 دلالة الاول عليه وهو اول من العكس لوقوع الاول في مكره وهو من البدع لكن المصنف قصد  
 الايضاح لمثل (وكان) ذلك الغير المعلق عليه الفعل (غير مبال بحسنه) يعني انه لا يشق عليه حسنه ولا يجرى

ومن علق الطلاق  
 بفعل نفسه ففعل  
 ناسيا أو مكرها لم يقع  
 وان علق بفعل غيره  
 مثل ان دخل زيد  
 الدار فانت طالق  
 قد دخلها قبل علمه  
 بالتعلق أو بعلمه  
 ذا كراهه أو ناسيا له  
 وكان غير مبال  
 بحسنه



عليه لعدم صداقة بينهما والعداوة من باب أولى وذلك نحو السلطان والجريح وجواب الشرط قوله (طلقت)  
والراجح أن الزوج من شأنه أن يبالى بحسن زوجهما أي يشق عليه ما حنت زوجها فان فعلت المحلوف عليه  
ناسية أو جاهلة لم يقع وان لم يبال بالفعل نظر اللسان وقيل بجري فيها تفصيل الاجنبى والصورة المذكورة في  
كلام المصنف ليس فيها تعليق في الحقيقة لانها من باب ما تعلق به حنت على الفعل أو منع منه (وان علم) من  
علق الطلاق على دخول الدار (بالتعلق فدخل) حال كونه (ناسيا) أى (و) الحال انه (هو) كائن بمن يبالى  
بجنته) أي يحزن على فراق زوجته الخالف بسبب الطلاق وشق عليه مشقة عظيمة ويحصر على عدم  
وقوعه لصداقته وجواب ان قوله (لم تطلق) للعلية السابقة فيما اذا علق بفعل نفسه وظاهر كلامه كالتهاج  
انه حيث كان مبالا لحنت ولم يعلم بالتعلق وقوع الطلاق وهو مشكل لانه أولى من التالى بعدم الحنت قال  
السكى والصواب ان عبارة التهاج محمولة على ما اذا قصد الزوج مجرد التعليق ولم يقصد اعلاما للتعنت وقد  
أشار الدارقاني الى ذلك حيث قال هو والنوى في الروضة ولو علق بفعل الزوجة أو اجنبى فان لم يكن لم يعلق  
بفعله شعور بالتعلق ولم يقصد الزوج اعلامه قال في قوله ولم يقصد الزوج اعلامه ما يرشد الى ذلك (فان)  
قال) زوجته (ان دخلت الدار فانت طالق ثم باتت) أى ان فصلت (منه) أى من زوجها المعلق طلاقها على  
دخولها الدار وينتهي منها (اما) أن تكون حاصلة (بطلقة واحدة قبل الدخول) أو بعد بعض أو غير  
عوض بأن انقضت عندها (أو) باتت منه (بثلاث) طلاقات (ثم) بعدا ليلتزم منه (زوجهما) بعد ذلك  
(دخلت الدار) في النكاح الثانى وجواب الشرط قوله (لم تطلق) لان التعليق انما كان في النكاح الاول وقد  
اوقفه بالبنوة ولانه لو قال لاهى أن ان شتمى ونكحتك فانت طالق فدخلت الدار بعد البنوة والنكاح  
لم يقع الطلاق (فختامه في بعض الفاظ تعلق بالكاتب) وهى لو قال لها التالى التاموا الكاف فيجتمعا  
أن يكون كاتبة لانه انما أضعف من الاقفاط السابقة ثم انه لا معنى له محتمل ولو قال التالى التام والى الكاف فهو  
أضعف من التالى مع انه معانى محتملة منها الماطلة للفرج ومنها المساحة يقال تدا لك المراتن أى  
تساحتان فيكون كاتبة فلفظ المساحة والحاصل أن هنا الاقفاط بعضها أقوى من بعض فأقواها تالى ثم  
دالت وفي رتبها طالت ثم تالت ثم التوى أبعداها \* مسألة قال رجل زوجته الطلاق باينى ثلاثا  
ان أدبني يكون سبب الفراق بينى وبينك فاختلست نصف فضة فبايع عليه \* فالجواب عن هذا انه  
بطلقة حيث أنه طلاقه فغير آمن حلقه فان لم يفعل يقع عليه \* مسألة حلف شاهد بالطلاق لا يكتب مع فلان  
في ورقة رسم ثم ادفعه لكتاب الخائف أو لأم كتب الاخر بايع عليه في هذا المسئلة \* فالجواب ان لم  
تكن أصل الورقة مكتوبة بخط المحلوف عليه ولا ينهى عن الواقعه وأطو ولا علم أنه يكتب فيها لم  
يحنت **فرع** لو طلق رجعيًا ثم قال جعلتها ثلاثا فلا يقع بها شيء وان نوى على التعبد **فرع** لو قال  
أنت طالق بالثاني المعقود نقر بمن الكاف كما تلفظ بها العرب فلا شق في الوقوع فلا بد منها كما  
صرح به فبالطال فيمكن أن يكون كالمقال نال لأنه ينص عنه بعدم الشهرة على السنة قالظاهر أنه  
كذلك بالال لأنه لا معنى له محتمل والتاموا اتفاق الكاف كثر في اللغة أى ابدال بعضها من بعض  
وقرى وإذا السماء كسطبت وقسطت **فرع** قال ابن حجر لو قال طالق فهل هو من ترجحة الطلاق  
أو كاتبة أو لكل محتمل والاقرب الثانى ويفرق بينهما بين الترجحة بان مقدار كل من الترجحية وعنه واحد  
بخطافه فان مقدار الفرق المقطعة الحروف المنتظمة وهى التي بها الايقاع تختلف بالقدان فان قلت  
فضية هذا ترجيح الثالث قلت لو قيل به لم يعد لكن ذلك اللفظ الموقع مفهوم مما تعلق به فصبح قصدا لايقاع  
**فرع** وقع السؤال في الدرس عن قال زوجته ان كان الطلاق بيدى طلقني فبانت أنت طالق هل  
هو صريح أو كاتبة فالجواب عنه بأنه لا صريح ولا كاتبة لان العصية بيد رجل فلا تملكها هى بقوله لها

طلقت وان علم  
بالتعليق فدخل ناسيا  
وهو بمن يبالى بجنته  
لم تطلق فان قال ان  
دخلت الدار فانت  
طالق ثم باتت منه  
اما بطلقة واحدة  
قبل الدخول أو  
بثلاث ثم تزوجها  
ثم دخلت الدار لم  
تطلق

ذلك بمسئله فحين قال زوجته تكوفي طاقا هل تطلق أم لا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح أو كناية إذا قلت بعد وقوعه في الحال فتي يقع البعض خطئه أم لا يقع أصلا لان الوقت مهم والجواب الطاهر أن هذا اللفظ كناية فان أراد به وقوع الطلاق في الحال طلق أو التعليق احتياجا الى ذكر المعلق عليه والافهوه وعد لا يقع به شيء ثم بحث فيه باحث في هذه المسئلة فقال الكناية ملاحقه الطلاق وغيره وهذا ليس كذلك فقلت بل هو كذلك لانه يستعمل انشاء الطلاق والوعد فقال اذا قصدنا الاستقبال فينبغي أن يقع بعد مضي زمن فقلت لانه لم يصرح بالتعليق ولا بدق التعليق من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه قال هو مذكور في الفعل وهو تكوفي فانه يدل على الحدث والزمان فلت دلالة عليه ليست بالوضع ولا تفظية ولهذا حال النجاة ان الفعل وضع لحدث مقترن بزمان ولم يقلوا انه وضع للحدث والزمان وقد صرح ابن جني في النجاة انصر بأن اللالات في عرف النجاة ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية وصرح ابن هشام بالنظر اوي بان دلالة الافعال على الزمان ليست لفظية بل هي من باب دلالة التضمن والالتزام وهي لا يعمل بها في الطلاق والاقرار ونحوهما بل لا يستعمل في الامدلول اللفظ من حيث الوضع والدلالة اللفظية قال ع ش وتكون في المذكور في السؤال بصنف التوهم على لغة حذفها من غير ناصب ولا بزم ووقوع الطلاق في اللفظ الصريح أو الكناية لا يفرق فيه بين المعلوم أو الموعود وان كان المراد لتكون على تقدير لام الامر فيكون انشاء فتطلق المرأة في الحال **فرع** في قسم على ابن حجر لو كتب لها طلق نفسك كان كناية فتوبض **فرع** قال في العباي لو قال لها أنت طالق مل السموات أو مل الارض فثلاث قال ابن قاسم على ابن حجر مانصه ولو قال أنت طالق مل السموات وقعت واحدة فقط كافي الاثوار ومثله أنت طالق مل السموات الثلاثة قطع واحدة كما وجد ضبط الشهاب الرمي خلافا لما في العباي من وقوع الثلاث ويؤيد ما قاله شخصنا مستلفا لاثوار المذكور في مراه وفي حج وفي قبوله باطنوا جهان أصحهما لا ذكره القبول وغيره وكتب عليا بن قاسم مانصه المحقق عند شخصنا الشهاب الرمي القبول باطنا فقد سئل عن شخص تشابه هو وزوجه في أمر فرفعه فأما في كتمه قال ان فعلت هذا الامر فانت طالق مخايليد فهل يقع عليه الطلاق أولا فأجاب بما نصه يقع الطلاق المذكور ظاهر اوي بن كمال قال حفصة طالق وقال أردت أجنبية اسمها ذلك بل الضمير أعرف من الاسم العلم اه وجرى عليه في شرح الروض اه كلام ابن قاسم على ابن حجر وقياس قول ابن قاسم ويدين التدوين في مسئلة العصال المذكور في في النهاية وهي لو خاصته زوجته فأخذ عصا ليدمها قال هي طالق ثلاثا هي بذلك العاصو قعن ولا بدق كافي الجواهر جرى على التدوين في شرح الروض فيقول أو شارب بأصبعه وقال أردت الاصبع ولا ينافيه ما في الروضة فحين لمز وبيان فقال مشر الى احدهما امرى طالق وقال أردت الاخرى من طلاق الاخرى وحدها لا يبرح الطلاق هناعن موضوعه بخلافه ثم **فرع** في شرح الخطيب على المنهاج لو قال أنت طالق طلقة قبلها وبعد طلقة وقع اثلاث لان هذه الطلقة التي أو قها سابقها بعض طلقة وأخر عنها بعض طلقة فتشكل الطلقتان **فرع** لو قال ان لم يكن في الكيس عشرة دراهم فانت طالق فلم يكن فيمشي فتم طلق ووقع السؤال كبراء عن حلف بالطلاق انه لا يكلم فلانا الا في شرم تخاصما وكلمه في شرم هل يحسد اذا كلم بعد ذلك في خير والفي أفتي به الواجد رحمه الله تعالى عدم الحث بكلامه في الخبر بعد كلامه في الشر لا يحلل له بكلامه الاول اذ ليس فيها ما يقتضي الشكر ارفصار كالموعد هذا كلامه في غير ذلك الاستثناء يقتضي النفي والاثبات جميعا واذا كان جهتان ووجدت احدهما اتجهل التمين بدليل ما لو حلف لا يدخل اليوم النار أولا كن هذا الرغيف فان لم يدخل النار في اليوم بر وان تركه أكل الرغيف وان أكله بر وان دخل النار وليس كالموعد لان خروجك لا يسهو بر فانت طالق فخرجت غير لائبة له

لا تنحل الميعة حتى يحضها الروح لانه لا يسهل لان الميعة لم تستحل على جهتين وانما علق الطلاق  
بمخرج مقيده فاذا وجد وقع (مسألة) قد وقع السؤال عن شخص حلف لا يسافر الا مع  
زيد فثبت زيد وفي شخص آخر حلف أن لا يسافر الا في مركب فلا يفسد كسركم مركبه ولم  
يجد غيرها فقصته الحث اذا سافر بعد موت زيد أو سافر في غير المركب الميعة (فرع)  
وقع السؤال عن رجل قال لزوجته تكوني طالق لا نالوا أخشى الله تعالى لكسر من قبله هل  
يقع عليه طلاق أم لا والجواب عنه أن الظاهر عدم الوقوع لان تكوني طالق ليست مصيغة طلاق  
بل هي اخبار بأنهم تكون طالق في المستقبل والقائل ذلك لم ير هذه المعنى واعتبر ادعاه عندهم معنى  
الحلف ككأنه قال على الطلاق لا نالوا أخشى الله الخ (فرع) لو قصد السائل بقوله أطلقت  
زوجتك الانشاء فتنه الروح مستحبرا أو بالعكس فنبش اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك من  
(فرع) علق طلاق زوجته على تأمر البستان فهل يكفي تأمر بعضه كما يكفي في دخول في البيع أو  
الادمن تأمر الجميع فيه نظروا بوجه الثاني (فرع) علق شافعي طلاق زوجته الخفية على صلاة  
فصلت صلاة فصع عندها دون الزوج فالتحريم الوقوع لغيرها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج قاله ابن تيمية  
على ابن حجر (فرع) وقع السؤال عن قبله طلق زوجته بصيغة الامر فقال نعم قال عرس وبلغني أن بعضهم  
أفتى بعدم الوقوع محضاً بان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير يتم طلقها  
بمعنى الانشاء فالوقوع محتمل قريب جداً اهـ سم (فرع) لو قال الزوج لولي زوجته زوجة هو  
اقرار بالطلاق (فرع) لو قال رجل يا زيد فقال أي زيدا أم أزيد طالق لم تطلق زوجته الا ان أرادها لان  
التمسك لا يدخل في عموم كلامه كذا في الروضة وفيها لو قال كل امرأتى السكة طالق وهي فيها لم تطلق  
وأفتى ابن الصلاح في ان عتبت عنهن سنة فأنها الهازم وجب له اقرار بزوال الروضة بعد عتبه السنة فلها  
بعد عتبهما وانقضت عتبهما أن تزوج غيره ويؤخذ من قول الرمي سابقاً ان التمسك لا يدخل في عموم كلامه  
جواب حادثة وقع السؤال عنها في الدرس وهي أن شخصاً أغلق على زوجته الباب ثم حلف بالطلاق أن لا يفتح  
لها أحد وغاب عنها ثم رجع وفتح لها هل يقع الطلاق أم لا وهو عدم وقوع الطلاق لما ذكره الشيخ الرمي في  
العدة السابقة (فرع) وقع السؤال عن رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق ثم سكت سكتة طويلة  
وقال لها زودك أنت طلق ولم يقصد طلاقاً هل يقع عليه الطلاق رجعي فقط أم ثلاث والجواب عنه بأنه  
حيث لم يقصد بقوله الثاني زودك الطلاق لا يقع الا طلاقاً واحداً فرجعية بقوله الاول أنت طالق وله  
مراجعتها ما دامت العدة باقية ولم يكن سبقها طلاقاً (فرع) وقع في الدرس السؤال عما لو قال شخص  
على السخام ومثله الطام لا أقل كذا هل هو صحيح أو كناية للجواب عنه بأنه لا يصح ولا كناية لان لفظ  
السخام لا يحتمل الطلاق غاية أن من يذكرها يريد بها التباعد (فرع) لو حلف على زوجته أنها لا بد  
من دخولها الدار في هذا الشهر أو أنها تقضي أو تعطيه دينه في شهر كذا ثم أبان قبل انقضاء الشهر وبعد  
تمكثها من السخول أو تمكثه محله كثر ثم تزوجها هو في الشهر ولم يوجد الصفة قاله بحث كما هو به ابن  
الزعة ووافقه البايجي وأفتى به الواجد في الله تعالى وينبغي بطلان الخلع كالجواب لأن كمال الطعام غدا  
فتلف في الغد بعد عتبه من أكاه أو تلفه وكالجواب أنها انصلى اليوم النظر فاعتقت في وقته بعد تمكثها  
من فعله ولم يفسل وكالجواب ليس من هذا الكوز فالصعب بعد امكان شربه فانه يحتمل أنه تعلق في كلام  
الاعتة والفرق بين هذين المسائل وبين مسألة ان لم تقضى الليلة من هذه الدار ومسألة ما لو قال لزوجته ان  
تأكل في هذا التفاحة اليوم فانت طالق وقال لأمته ان تأكل في التفاحة الاخرى فانت طالق التفاحان  
وايع التفاح في اليوم ثم وجدوا شترى حيث ينظر ونحوهما واضح فان المقصود في المسائل الاول الفعل

وهو ثابت جزئي وله جهة بروحي فله وجهة حشيشة السلب الكلي الذي هو مقتضيه والحنث يتحقق بمناقضة  
 البين وتغريم السب إذا عكس منه ولم يفعل حنث لتغريمه باختباره وأما المسائل الأخر فالتصديق فيها  
 التطبيق على العدم ولا يتحقق إلا بالأخر فإذا صادفها الآخر بانتمائها لطلق وليس هنا الوجهة حنث فقط فانه  
 إذا فعل لا يقول بر بل لم يحسن لعدم شرطه إلى آخر ما في الرمي (فرع) لو قال أنت طالق لا دخلت الدار  
 وكنت لغته التعليق بلا مثل إن كان بعدد بين طلق والدخول كره صاحب الرض قال في شرحه ما لم  
 ليس لغته كذلك فطلق زوجته اه ثم قال في الرض وقوله أنت طالق لا أدخل الدار تعليق قال في شرحه  
 فظاهره أن الحكم كذلك وإن لم تكن لغته بلا مثل إن وهو مخالف لمصلحة في أنت طالق لا دخلت ويمكن  
 الفرق بأن المضارع على أصل وضع التعليق الذي لا يكون إلا بمستقبل فكان ذلك تعليقا مطلقا بخلاف  
 الماضي اه والمفهوم من سياقه أنه تعليق بالدخول اه ابن قاسم على ابن حجر (فرع) وقع السؤال في  
 الدرس أيضا عن حلف لا يكلم فلا يؤم الجمعة سنة فهل يحنث بكلامه عقب الحلف في أي يوم كان جمعة  
 أو غيره قبل مضى السنة أو لا يحنث بكلامه في غير يوم الجمعة ويحمل على أنه ما لم يقعه من يوم الجمعة خاصة  
 فيه نظر والجواب عنه بأنه يحتمل الأول لأن هذا التعميد به التحميم فكانه قال لا يكلم يوم الجمعة بل لا يكلمه  
 سنة ويحتمل وهو الظاهر أن يراد لا يكلم يوم الجمعة خاصة مدة سنة أو لوقت الحلف فلا يحنث بشكلمه في  
 غير يوم الجمعة من أيام السنة (فرع) قال ابن قاسم على حجر وقع السؤال عن شخص كانت عنده أخت  
 زوجته وأرادت الانصراف خلف بالطلاق أنها إن راحت من عنده ما سألني أختها على عصمتها فراح  
 فظهر لي أنه يقع عليه أن تترك طلاق أختها عقبروا جهابها من معنى عقبه ما سألني أختها على عصمتها فراح  
 على الفور وخلافا لمن يحتمل أنه لا يقع إلا بالأمس ثم رجع السؤال للشخص الرمي فاقى بمقتضاه وذكر  
 عن الشهاب الرمي أنه قال القضية محمولة على معنى الترتل فمضى إن خليت أو ما خليت إن تركت أو ما تركت  
 ثم رأيت الشارح قال في باب الأيمان أو قال له خليك تفعل كذا حل على نفي عكس منه اه فليتأمل  
 أقول وهل يبرح فرجها عن عصمتها بالطلاق الرجعي أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأن العصمة حيث  
 أطلقت جلت على العصمة الكاملة الموجهة للوطء (فرع) لو قال على الطلاق من فرسي أو نذري أو حوزة  
 حلقي أو قوسي أو نحو ذلك أم لا فسألته أه قال لا يستثنى كالأقبي به الوالد درجة الله تعالى فلا يقع بها شيء إن نوى ذلك قبل  
 تمام اللفظ وعزم على الاتيان بقوله من حوزتي ونحو ذلك قبل تمام اللفظ الطلاق والأقبي صريحه فيقع  
 عليه قبل اتيانه بنحو حوزتي والعالم في ذلك سواء (فرع) لو قال عند التراب فواحدة كالأقبي به  
 الوالد درجة الله لا بأس باسم جنس أفرادى أو عدد الرمل ثلاث لأنه لم يسم جنس جنى أو عدد شعر ألبس فواحدة  
 على المختار وليس تعلقا على صفة فقال شككت في وجوده بل هو تميز بطلاق رطل العبد بشئ شككتا  
 فيه فتوقع أصل الطلاق ونفى العبد فان الواحدة ليست بعدد أو قال بعدد ضارطه وقع ثلاث (فرع) لو  
 قال يا مائة طالق أو أنت مائة طالق وقع الثلاث تضمن ذلك اتصافها بما يقع التثنية بخلاف أن كانت  
 طلاق لا يقع إلا واحدة كالأقبي به الوالد أيضا رجاء الله جل للتشبيه على أصل الطلاق دون العدول له  
 المتيقن (فرع) في ابن حجر لو لموطأ أنت طالق كالحال حرمت وقعت واحدة إن أراد تكرار  
 الحرمة تكرار الطلاق فيقع ما تواتر (فرع) لو علق الطلاق بمسحبل كان معدن السماء فأنت طالق لم  
 يقع الطلاق لعدم خوصصة التعليق عليها واليمين منعقدة فعدم وقوع الطلاق لا يقتضي عدم انعقاد  
 اليمين وترتب على ذلك أنه لو حلف بالله أنه لا يحلف حنث بما تقدم لأن يمينه منعقدة هذا إن علق بآيات  
 فان علق بمسحبل فبما كان قال إن لم تصدق السماء فأنت طالق فانه يقع الطلاق حالا كالأقبي مسئلة

الهاون على العقد تحت هذه الفروع والسائل المتعلقة بآب الطلاق وآبها من عرس ومهر وغيرهما والله أعلم

**فصل في الخلع** يضم الخلع من انطاع بقصتها وهو الزرع لان كلام من الزوجين خلع الآخر قاله تعالى من لباس لكموا نتم لباسهن فكأنه بخلافه الآخر زرع لباسه وذكر المصنف بعد الطلاق نظرا الى أنه نوع منه وقد ذكره غيره قبله نظر الى أن الطلاق يشأ من الشقاق غالبا فيحصل الخلع بعد مولى كل وجهة وهو فرق على عوض يرجع الى الزوج فيدخل فيه ما إذا خالعهما على ما ثبت لها عليه من قصاص أو دين أو نحوهما والاصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى فان ختم أن لا يقيم احدودا لله فلا جناح عليهما فيما اتفقت به وقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا الآية فان المعنى والله أعلم فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وفي مقابلته فك العصمة فدللت الآية على المدي وزيادة كلهما الهدية ولكن الآية الاولى اصرح في الدلالة عليه والامر به في خبر الضلوى وهو أن أم حبيبة بنت سهل الانصاري جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت لها رسول الله ان ثابت بن قيس ما أعجب وفي رواية ما أقنع عليه في خلقه ولادين ولكي امرأأ كما الكفر في الاسلام أي كقران نعمة العشر لان الزوج لا يخلو عن نعمة على الزوجة فلا تقوم بشكرها غالبا فقال لها ادين علي عليه حديثه أي بستانه وكان صدقها اياه فقالت نعم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديث بقطعة من طليقة وهو أول خلع وقع في الاسلام وأما كانه خسر زوج وملة من العوض وبضع وعوض وصيغة وقد أشار المصنف الى الركن الاول فقال (فقال بضع انطاع من بضع طلاق) أي بالاجماع وهو البالغ العاقل المختار قابلا كالأمة وساقا القابل كان قال الزوج لشخص خالعت زوجتي على ألف فيمنك فقبل والممنس كان قال الاجنبي بسد اعماع زوجك على ألف في ذمتي فقبل خالعتا على ذلك وأصل الخلع الكراهة كالطلاق لاسر في بابه من قوله صلى الله عليه وسلم ابغض الخلال الى الله تعالى الطلاق وقد أشار المصنف الى كراهته بقوله (وبكره) أي الخلع لما فيه من قطع النكاح الذي هو مطلوب الشارع ويستثنى من كراهته صورتان وقد أشار اليهما المصنف بقوله (الا في حالين أحدهما أن يخاف) أي الزوجان (أو يخاف) أحدهما أن لا يقيم احدودا لله (أو يخاف) أي ما اقترضه مالي عليهما (ماداماعلى الزوجية) أي ممتدودا مهمات متصفين بالعصمة قال الله تعالى ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيأ الا أن يخاف أن لا يقيم احدودا لله وأحدهما كما مر ويعلم بالمفهوم انتفا النكاح كراهة (و) (الحال الثاني أن يخلف) الزوج (بالطلاق الثلاث على ترك الفعل شيء) وهو محتاج الى فعله كالاكل والشرب ونحوهما مما يحتاج الى الحاقه اليه (ثم) بعد الخلف (يحتاج الى فعله) فلا يتخلص من اليمين الا بطلان بحيث (يخالفها) ليخلصه من الطلاق الثلاث وذلك في الخلف على التي المطلق كقبوله عليه الطلاق لا فصل كذا وأما المقيد كقوله عليه الطلاق لا تفعل كذا في هذا الزمير أو الاثبات المطلق كقوله عليه الطلاق الثلاث لا تفعل وأما الاثبات المقيد كقوله عليه الطلاق الثلاث لا تفعل كذا في هذا الشهر فقيم خلاف والمعقد أنه يتخلص فيه أي يضابطرط أن يخالعهوا السابق من الوقتين بضع فصل الخلو في عليه والايتهه قطعوا قال بعضهم لا يشعه ان فعله بعد التمكن من فصل الخلو في عليه فان خالعه بعد ذلك وقتي الوقت ولم يفعل الخلو في عليه تبين أنه وقع عليه الطلاق ولم ينفعه الخلع لانه وقتا البر باختياره وعلى الاول فلا يقع عليه الاطلاق الخلع لانه يتقص عدد الطلاق على الرجوع وهذا الأمر بصفة صفة بأنه فيسح فلا يتقص عدد الطلاق بشرط أن يكون بلفظ الخلع أو المقادع أو أن لا يقصده الطلاق (ثم) بعد الخالعة (يتزوجها) بعد جسد ومهر جديد وشهود عدول (ثم) بعد التزويج والعقد عليها (فعل الخلو في الخلو) وفعله قبل التزويج أولى كما قاله شيخ الاسلام لا تحلال اليمين في حال اليمينونة فانها لا تتناول الا الفعل عليه

**فصل في بضع**

انطاع من بضع طلاقه  
وبكره الا في حالين  
أحدهما أن يخاف  
أو أحدهما أن لا يقيم  
حدود الله مادام على  
الزوجية والثاني  
أن يخلف بالطلاق  
الثلاث على ترك  
فعل شيء ثم يحتاج  
الى فعله يخالعهما ثم  
يتزوجها ثم يفعل  
الخلو في عليه

الاول وخروجه من خلاف من شرطه في المحلوف عليه قبل العقد الثاني ولا بدع من انقضاء عقد الخلف  
 بعد الخلع ولا بد أن يكون العقد الثاني على مذهب الامام الشافعي فان عقد الوكيل أي وكيل الاجنبي  
 كما يقع الا أن على مذهب الحنفي فلا يصح بل يلحقه الطلاق في العصمة الثانية اذا وجد المحلوف عليه لأن  
 شرط صحة الخلع أي شرط كونه مختصا من وقوع الطلاق الثلاث عند الحنفي العسر الى انقضاء العدة وفعل  
 المحلوف عليه بعد انقضائها ثم يعقد فليحذر مما يقع الا أن من الخلق قاله الشيخ السجيني الكبير لانه اذا فعل  
 المحلوف عليه قبل انقضاء العدة وقع الطلاق الثلاث عنده كما هو مذكور في كتبهم واذا وجدت شروط  
 هذا الخلع على هذا الوجه (فانه لا يقع عليه) حينئذ الطلاق (الثلاث) التي حلف بها او تقدم أنه لا فرق في  
 صحة العقد بعد الخلع بين أن يفعل المحلوف عليه قبل العقد أو بعده لا تحلل العين (كاسبق) أي في باب  
 الطلاق ومن فروع هذه المسئلة ما لو قال ان لم تخرجي اليه من النار فانت طالق ثلاثا ثم خال مع اجنبي في  
 البسطة وجسد ولم يخرج لم تطلق ولو قال كما تقدم في باب الطلاق ان لم تأكل هذه التفاحة السم فانت  
 طالق وقال لانه ان لم تأكل التفاحة الاخرى فانت سوا خال مع ابنته وجسد واشترى نخلس لكن قال  
 السبكي عن ابن الرفعة والباقي انه بحثت فيمكن من الفعل ولم يفعل وقول المصنف (وان كان الزوج سفيها  
 صح طلاقه) لاحاطة اليه لانه اخبار عامين محاسبي في كلامه أوّل الفصل حيث قال يصح الخلع من يصح  
 طلاقه وهذا من أقراده لانه اذا صح طلاقه بجانبا لغيره أو بغيره ولا يقال انما ذكره لأجل قوله (ويُدفع  
 وأما نكاحه فيتوقف على اذن الولي وسواه خلع غيره المشمل أو بغيره ولا يقال انما ذكره لأجل قوله (ويُدفع  
 العوض الى وليه) لان الكلام الا أن في صحة الخلع لا في دفع العوض ولو قال المصنف واذا خالع السفيه  
 فمدفع العوض الرجوع الى وليه لكان أسلم من هذا وأخصر كأن سائر أمواله تكون تحت يده وله  
 الرافعي والنووي عن ترجيح الحنطاي أنه يكفي دفعه اليه باذن الولي وذكر بعض من تكلم على التنبيه أن  
 صورة المسئلة أن يقول طلقت على ألف فتقبل أو ما لو قال ان دفعت لي ألفا أو ان دفعت هذا الشيء فانت  
 طالق فيجوز اهداف ذلك اليه بدون وليه والفرق من وجهين أحدهما انه كان مالكا للمال في الغنة قبل الدفع  
 بخلاف هذا الثاني أنها لو دفعت هذا الى الولي لم تطلق لعدم وجود المعلق عليه قال في تحرير الفتاوى  
 وصرح بقبوله الماوردي والروائي والعبد كالسفيه فيما ذكر فيصبح خلع ويدفع المال المخلع عليه الى سيده  
 أو وليه باذن سيده نعم المكاتب هو في استقلاله كلاجنبي فمدفع العوض اليه بلا خلاف ولا توقف على  
 اذن السيد الا في قول وتقدم في باب الطلاق بيان من لا يصح طلاقه وقد أشار المصنف الى الركن الثاني  
 وهو الماتزم للعوض فقال (ولا يصح خلع السفيه) وهذا محقق في عدم قدر في كلامه فكانه قال وشروط الماتزم  
 وهو الركن الثاني اطلاق التصرف فالسفيه أو السفيه كل منهما لا يصح التزامه العوض الزوج لفقد الشرط  
 المذكور فذا صدر منهما التزام عوض في مقابلة ذلك العصمة ولو باذن الولي بطل الخلع أي بالتزام المال ووقع  
 الطلاق رجوعا ان قبلت الزوجة العوض المشروط عليها لكن اذا قال للسفيه ان أبرأتني من صداقتك  
 فانت طالق فقال حالاً أبرأتك فقد تنصل الخوارزمي عنهم أن الطلاق لا يقع لان الصفة المعلق عليها وهي  
 الابرار لم توجد فلو قال له ان أعطيتني ألفا فانت طالق أبرأتني فيه بعض المتأخرين احتمالين أحدهما عنده  
 انها لا تطلق بالايعاء فانه لا يحصل به الملك وليست كالامنة لان تلك يازمها مهر المثل بخلاف السفيه  
 والاحتمال الثاني أن ينسلخ عن معناها في معنى الاقباض فيقع رجوعا اه كلامه واختلاعه المحجور وخرج  
 فلس يصح بعض في ختمها فان اختلعت بعين من ماله فكالمقصوب فيقع بانها مهر المثل في ختمها واختلاعه  
 الرمي بضيقه تفصيل فان كان المهر من مرض الموت صح اختلاعه او يحجب عن الثلث ما زاد على مهر مثلها  
 لان التبرع انما هو بالزاد فقد دبر المثل من رأس المال والرائد محسوب من الثلث فان لم يسهه الثلث

فانه لا يقع عليه  
 الثلاث كاسبق وان  
 كان الزوج سفيها  
 صح طلاقه ويدفع  
 العوض الى وليه  
 ولا يصح خلع السفيه

ففسخ السعي ورجع لهما المثل (وليس الولي) أيا كان أو جذا أو غيرهما من حاكم أو قبيح (أن يتخالف امرأتان)  
 الزوج (الطفل) لو هو دون البائع لم ينفذ من نفوته ورضه وقد ورد الطلاق لمن أخذ الساق (ولا الولي)  
 أيضا (أن يتخلف) الزوجة (الطفلة) أي التي هي دون البائع من زوجها الكبير ومثلها الزوجة السفينة  
 والمجنونة وقوله (بها) متعلق بيفلح لاني ذلك من إسقاط حقها من زوجها ولو نكح كالنقعة والكسوة  
 والاستئجار المسترتب ذلك على الزوجية فإذا زالت زال هو فلا حظ لها في الاختلاف وأولى بالتصرف إلا  
 بالصلحة فإن خالف الأب بعمالها وصرح بالاستقلال وقع الطلاق بانتهاء المثل وفسد السعي كالمخالع على  
 انضمام برائة الزوج من المهر سواء قال مع ذلك أن طولب أم لا وإن خالف عدا كره على انهم من مالها ولم يصرح  
 بنسابة والاستقلال وقع رجعا وإن ذكر كره أن يطر من النسابة أو ولو كلة وهو كاذب يدفع ويصح بلفظ  
 الطلاق) لما تقدم في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم ثابت بن قيس قبل الحديقة وطلقه تطليقة  
 وقول المصنف (ولفظ الخلع) معطوف على لفظ الطلاق وتقدير الكلام يصح الخلع بلفظ الطلاق ويصح  
 الخلع بلفظ الخلع ولا يخفى ما في هذا التعبير من القلاقة والركاكة ولو عير بغير هذه العبارة كان يقول هو  
 فرقة تصح بلفظ طلاق ولفظ خلع لمن هذه القلاقة ولهذا عبر صاحب متن المهر بقوله هو فرقة يعرض  
 الخلع بغير التوريق في المباح وقد علم الشيخ الجوزي صحته بلفظ الطلاق فقال لانه موضوعه فالتظاهر  
 عود الصبر في لانه على الخلع والضيق في على الطلاق والمقادة المشتق منها كخلع في أن لفظها صريح  
 في باب الخلع أن ذكر المال أقوى خلافا للحنلي وأما الخلع فهو صريح في بابها ولم يذكر العرض لوروده  
 وشيوعه عرفا واستعمالا للاق مع ورود معناه في القرآن فلا ويرى معها بالاذكر عرض من نسبة التماس  
 قبولها كان قال خالعتك أو فادبتك أو فادبتك وقوي التماس قبولها فهو مثل يجب لأطرافه بغير بيان  
 ذلك يعرض فيه جمع عند الإطلاق في مهر المثل لانه المرد كخلع بمجهول فإن جرى مع اجتنبي طاعت مجبانا  
 كالمو كان معه والعرض فاسد ولو نفي العرض فقال لها خالعتك بلا عرض وقع رجعا وإن قبلت ونوى  
 التماس قبولها وقدم مثل المصنف لما قال على سيد القفا والنشر المرتب فقال (مثل) أن يقول الزوج (أنت  
 طالق على ألف) هذا مثال لصحته بلفظ الطلاق (ومثل أن يقول (خالعتك) أو فادبتك (على ألف) فإن  
 قالت) فهو ماعلى الفور (قبلت بآت) لانها إنما بذلت المال في مقابلته خلاصها من رقة أي أسر السكاح  
 (ولزمها ألف) أي بذلها في مقابلته ما فاته من دوام العصمة وانتفاعه بالبيع وهذا المثال لصحته بلفظ  
 الخلع ومثله المقادة كما عرفت ولا يشترط في صيغة الخلع التعليق بأدوات الشرط كما في مثاله فلنكح أعقب  
 عدا المثل الخالي من التعليق بأمثلة معصومة بأدوات التعليق إضافة إلى عدم الفرق فقال (وكذا أن قال  
 الزوج) لها (إن أعطيتي أنا فانت طالق) أو أنت طالق إن أعطيتي ألفا (فأعطته) الألف على الفور  
 والتورية مفهومة من الاتيان بالقول لانها تنفي الفور في قوله فأعطته وجواب قوله إن أعطيتي قوله  
 (بآت) أي طلقت منه عقب الاعطاء وإنما اشترط الفور لانه مقتضى القسط مع العوض بخلاف ما إذا كان  
 التعليق حتى أو متى ما أو أي وقت أعطيتي كذا فانت طالق فلا يشترط فيه القبول لفظا لان صيغته  
 لا تقتضيه وكذلك لا يشترط فيه الاعطاء فور ذلك ومثل أن في اقتضاء التورية أنامع المال أيضا وأنما  
 تقتض متى القورية لانها صريحة في جواز التأخير لانها التمهيد في الزمان المستقبل فإذ مضى زمن ولم تعط  
 لم تطلق وقيد المتولى القورية بالحرفة فلا تشترط في الامه لانه لا يدل لها ولا ملك قال في فتح الوهاب وقضية  
 التعديل الحاق المصعة والمكاتبه بالحرفة وهو ظاهر ومثل أن أنصافا تقدم ولو لا ولو ما منه ثلاثة تضم  
 لأن وإذا قصير خمس أدوات وكلها تقتضى القورية في الاثبات لكن مع قوله إن شئت أو أن أعطيتي أو أن

وليس الولي أن يتخالف  
 امرأتان الطفل ولا  
 أن يتخلف الطفلة  
 بعمالها ويصح بلفظ  
 الطلاق ولفظ الخلع  
 مثل أنت طالق على  
 ألف وخالعتك على  
 ألف فإن قالت  
 قبلت بآت وزمها  
 الألف وكذا أن قال  
 الزوج إن أعطيتي  
 ألفا فانت طالق  
 فأعطته بآت

ضمتلى وأما بدون واحد من الثلاث فقلت رأتى كثيرها هنا وأما فى النقي جميعها للفرق إلا أن ونظم بعضهم ذلك بقوله

أدوات التعليق فى النقي لأنو • دسوى إن وفى الثبوت وأوها

للتراخي إلا إذا ن مع الما • لو شئت وكملا كرروها

(وكذلك إذا طالت) الزوجة ابتداء للزوج (طلقى على ألف) أدفعها لألف فى مقابلة ذلك العصة منك (فقال) الزوج لها فوراً (أنت طالق يا بنت) أى طلقت لانها ملكت بضعها فى مقابلة ما بذلته من العوض الذى كور (ولزمها) إعطاء (الألف) لها لما قام من الاتضاع بالبضع والاستمتاع بها وما ذكر المصنف من الأمثلة المتقدمة من بداءة الزوج بقوله لها أنت طالق على ألف أو ناله منك كذلك وما بعده من التعليق بأن وفيما إذا

طلبت الزوجة منه الطلاق على الألف مثلاً أسأله أنى أنه لا فرق بين أن يبدأ الزوج بصيغة معاوضة كالشأن الأول وهذا لما وضعت به بتعليق فالمعاوضة لا حذماً لألف فى مقابلة ذلك العصة والتعليق لتوقف وقوع الطلاق على القبول وحينئذ الرجوع قبل قبولها انظر لجهة المعاوضة وبشرط أن يكون القبول متصلاً بموافقة كثر عقود المعاوضة لكن إذا قال طلقت ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بألف وقع الثلاث لأن الزوج يستقل بالطلاق والزوجة إنما يعتبر قبولها بسبب المال وقدوافقتة فى قدره وماذا اختلف القبول والأيجاب كان يقول لها طلقتك بألف فقبلت ما لقن أو عكسه أو طلقتك ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلثة أى الألف فخلو كفى البسيع أو يتنقضى بطلب الطلاق كذا كرم المصنف فى المثال الثالث فيكون معاوضة أو من جانبها لأنها غلقت بضعها فى مقابلة دفع المال للزوج مع شوب جعله لأن مقابل ما بذلته وهو الطلاق يستقل بالزوج كالمعامل فى الجملة فله الرجوع قبل جوابه لأن ذلك حكم المعاوضات والجعلات ولو طلبت ثلاثاً على كل واحدة بألف فطلقت واحدة سواء أقال بثلثة أو سكنت عنه فثلث الألف يلزمها تفليس الشوب بالجعله فإنه لو قال فهل رد عيى الثلاث فقلت ألف فردوا أحداً استحق ثلث الألف أما إذا

كان لأبى الثلاث فطلق ما جعله كالألف ولما فرغ المصنف من صيغة الخلع وما يتعلق به أشعر بذكر ضابطا للعوض فقال (وما جاز أن يكون صداقاً من كونه عوضاً مقصوداً كنية وقودها عليه قليلاً كان العوض أو كثره أو كان راجعاً لجهة الزوج أو لصدده ولو كان العوض تقديراً كان خالها على ما فى كنها وهما عالمان بالله لا شئ فيه فيصير المثل إذ قوله فى كنها صله لما أوصفه لها غائبه عنه وصفه بصفة كنية فتلفو نصير كأنه خالها على شئ مجهول وكذا على البراءة من صداقها ولا شئ لها عليه ويؤخذ من اكتفائهم فى العوض بالتقدير خمسة ما أفتى فيه جمع فمين قال لزوجته قبل السخول أن أبرأ منى من مهرى فانت طالق فأبرأه فإنه يصح الإبراء يقع الطلاق لأنها مالكة لله رجال الإزواج أو ما أصح لا يرتفع وان ذهب آخرون إلى عدم الوقوع لأن من لازمه رجوع النصف إليه فلم يبرأ فى الجميع فلم يبرأ من العوض من الإبراء من كنه ولأن المعلق بصفة يقع مقارناً لها كذا كروى فى تعليق الطلاق يقتضى لفظه أما الخلع بلا عوض أصلاً أو بعوض لكن غير مقصود كدم ومقصود لكنه راجع لغيب من مر كان على طلاقها على إبرائها يدا عملها عليه فإنه لا يكون خلعاً بل يقع رجعياً وجواباً بالشرطية أن كانت شرطية أو خبرها أن كانت اسم موصولاً أو تكرر موصوفة قوله (جاز أن يكون عوضاً فى الخلع) لهوم قوله تعالى ولا جناح عليكم ما فيما اقتصدت به ولا نه عقد على منفعة البضع بخلافه ما ذكر كالكساح لأن قضية قساق العوض رجوع العوض إلى مستحقه وهو الزوج لكن لا يمكن رجوعه بعد الفرقه فوجب ردده وهو مهر النسل كفى فساد الصداق ولذلك فرغ المصنف على قوله وكل ما جاز أن يكون الخ فقال (فأنت المجهول أو خال) (غير) متول كالحجر) والمتقوم لهما ما لو خالها على مؤجل مجهول وجواباً لقوله (بانت) منه (مهر النسل) أى

وكذلك إذا قالت

طلقى على ألف فقال

أنت طالق يا بنت

ولزمها الألف وما

جاز أن يكون صداقاً

بأن يكون عوضاً فى

الخلع فأنت المجهول

أو غير متول كالحجر

بانت بمهر النسل



يرجع الزوج عليها في هذا الخلع الى طلب مهر المثل لقصد العوض لانه المراد له عند قساد العوض كافي  
قصد الصداق فالمرؤان كان مقصودا للكنه لا يقابل بحال بخلاف ما اذا اناها على دم فانه يكون طلاقا  
رجعيا لا مال (فهو) أي الخلع ان جرى وحصل بلفظ الطلاق صريح) وتقدم ما في هذا التركيب  
من الغلظة والركاكة والاحسن التعبير بلفظ الفرقه كما عبر غيرهما حتى لا يرد عليه ما ذكره وحينئذ  
ينقص عدد الطلاق والعتقانه صريح ان ذكر فيه المال أو ترى كما تقدم تفصيله واذا ما يذكر المال ولم ينو  
فهو كما يقولون قضية طلاق المصنفانه صريح مطلقا ومثله ما في المنهاج من الاطلاق وتقدم أيضا أن لفظ  
المفاداة وما اشتق منها كالمطاع في الاصح فيكون صريحا مع العوض وكناية بدونه في الاصح ولفظ الفسخ  
كناية فيه واقفه أعلم

**فصل في الشك في الطلاق** أي في أصله وعدمه وعبارته الزبدي وهو أي الشك في الطلاق ثلاثة  
أنفس شك في أصله وشك في عدمه وشك في محله كن طلق معينة ثم نسيتها وقد أشار المصنف الى القسم  
الأول منها فقال (من شك هل طلق أم لا) كان قال ان كان هذا الطائر غرايا فانت طالق فطار ولم يعلم (لم  
تطلق) لان الأصل عدم الطلاق وبما انك كاح وشك في أصل الطلاق الشك في كون الطلاق محملا  
ومعاقفا لا اصل أنه غير متجزئ بل هو معلق بقبح وجود الصفة ولا يقع حالا وتظهر هنا استحباب التصريح في  
الشك في النكاح فالأصل عدمه واستحباب أصل الطهارة عند الشك في الحدث واستحباب الحدث عند  
الشك في الطهارة وقد نقل عن المحامي حكاية الإجماع على ذلك والمناسك ذكر هذا الفصل في باب الطلاق  
كما صنع شيخ الإسلام وكافي المنهاج واتخذ ذكره هنا لمناسبة قوله (والورع) في مثل ذلك (أن يراجع)  
زوجته ان أمكنت الرجعة بان كانت مدخولا بها أو الطلاق درجي فان لم تكن كذلك فالورع ان  
يجتنب النكاح ان كان له في رغبة وكان الطلاق باثنا دون الثلاث والاحتياط فلا يتيقن حلها الفسيرة  
ودليل ذلك كلفه قوله عليه الصلاة والسلام مع ما ريك اني مالاي ريك رواه الترمذي وصححه واليا في ريك  
مفتوحة فتح ما هو أقصر وأشهر من ضمها وقوله الى مالاي ريك متعلق بمحذوف أي وانتقل الى مالاي ريك  
وأشار الى القسم الثاني وهو الشك في عدد الطلاق فقال (وان شك هل طلق طلبة أم كزوج الاقل دون  
الزائد عليه لان الأصل عدمه ولا يقال قد تحققنا التصريح وشككنا في رافعه والأصل عدم الرافع أي فلا  
يرتفع التصريح مع الشك فيما رفعه كالتصريح ببعض ثوب أو بدن وجهل فانه يغسل جمعه لا ناقول بتحقيق  
مطلق التصريح ممنوع بل التصريح المطلق هو ما يزيل الرجعة والزيادة غير متحققة بل مشكوك فيها والقياس  
على الخاصة خال عن الجامع لان يغسل بعض الثوب لا يرتفع يقين الخاصة فوجب استحبابها الى يقين  
الطهارة لو انها أسهل الطلاق من واحد أو اثنين معلوم فيستحب أصل عدمه فيسأوا من ذات الخاصة في  
مسئلتها ان تحققت في طرف من الثوب وشك في اصابته طرفا آخر منه فلا يجب غسل المشكوك فيه ولم  
ذكر المصنف القسم الثالث ومثاله أن يقول الرجل لاحدى زوجتي معنة كان هذا الطائر غرايا  
فزوجتي هندو طالق وان لم يكنه فزوجتي دعدا طلق احدهما لو وجودا حتى الصفتين ولم يسمع  
اعتزاله عنهما الى حين الحال لاشتباه المباحة بغيرها بحث عن الطائر ويان لزوجه ان أمكن أن يتضح  
له حال الطائر بعلامة فيه يعرفها يعلم المطلقة من غيرها فان لم يمكن لم يزمه بحث ولا يان تحت الأقسام  
الثلاثة المذكور فوه بهذا القدر كفاية وشيت أمثلة أخرى مذكور في المطولات فن أن أراد زيادة على هذا  
فليتفرغ الوهاب والنهاية واقفه تعالى أعلم (ومن طلق) زوجته (ثلاثا في مرض موته) ومات (لترثه  
المطلقة) لان الزوجة التي هي سببا لارتقاء الطلاق وانفصلت بالحيوة والمطلقة بعد دون الثلاث قبل  
الدخول أو بعده على عوض كالمطلقة ثلاثا في ذلك أما المطلقة طلاقا رجعيا فبأنى أنهم اترث وتورث ولا

فهو بلفظ الخلع  
طلاق صريح  
فصل من  
شك هل طلق أم لا لم  
تطلق والورع أن  
يرجع وان شك  
هل طلق طلبة أم  
كزوج الاقل  
ومن طلق ثلاثا في  
مرض موته لترثه  
المطلقة

محل في هذه المسئلة هل ان كلامه في الشك في الطلاق وهذا ليست كذلك والله تعالى اعلم  
 فصل في الرجعة هو بفتح الراء اقضي من كسر هاء عند الجوهري والكسر كتر عند الازهرى  
 وهي لغة المومن الرجوع وشرعا للمراة في النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص  
 وكثر عقب الطلاق لانها سبب ما خرج من يمينه والاصل فيها الكتاب والسنة واجماع الامة  
 فمن الكتاب قوله تعالى وبعلوثن احو بردهن في ذلك أى في العدة ان ارادوا اصلها أى رجعة وقوله  
 تعالى وانا طلقتم النساء فليكن أجلهن فامسكوهن والمراد بلوغ أجل مقابلة نقضاء العدة والام  
 يكن للزوجة سبيل الى الانفكاد ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر السابق مره  
 فليراجعها وقوله صلى الله عليه وسلم اثنى جبريل فقال يا محمد راجع حصة فانها صومعة فوامعة وانها  
 زوجتك في الجنة وأركانها محل وصيغة ومربع (انطلق الخ) زوجته كانت أامة (طلقة أو)  
 طلقتها (طليقتين أو) طلق (العبد) زوجته كانت أامة (طلقة) وكان الطلاق المذكور (مصد  
 المحلول) وكان (بلا عوض) بخواب اذا قوله (فله) أى الزوج (قبل أن تنقضي العدة) أن راجع (الطلقة  
 المذكورة) وان طلق على أن لا رجعة له أو أسقط حقه من الرجعة لا طلاق الادلة السابقة (سواء مضيت  
 الزوجة الحرة أو رضى سيد الامتبار رجعة) (أم لا) لقوله تعالى وبعلوثن احو بردهن وخرج بالمر الزين  
 فليس له مراجعة بعد الثانية لانه لا عاك على زوجته كانت أورةقة الاطليقتين وخرج بقوله بعد  
 الدخول ما اذا طلقها قبل الدخول فليس له أن راجع بل يجدد العدة مع الطلقة والطلقتين وخرج بقوله  
 بلا عوض ما اذا كان الطلاق بالعوض فبين منه فليس له المراجعة بل يجدد قبل استيفاء الطلاق الثلاث  
 وخرج بقوله قبل أن تنقضي عدها ما اذا مضت العدة فليس له أن راجع في هذا المخرج كما عرفت وسيأتي بذكر  
 المصنف بعض محترقات هذه القيود وقول المصنف أنه أن راجع اشارة الى الركن الاخير وهو المرجع  
 وشرطه مع الاختيار للعالمين كتاب النكاح أهلية نكاح بنفسه وان توقف على اذن فتصير رجعة سكران  
 وعبد وسقي ومحرمة لا مرد ووجه ادخال المحرم أنه أهل للنكاح وانما الاحرام مانع ولهذا هو طلق من قته  
 حر وأامة صحت رجسته لهما مع انه ليس أهلا لنكاحها لانه أهل للنكاح في الجملة فلو لم يحرر وقدر وقوع  
 عليه طلاق رجعة حيث روجه بأن يحتاج اليه كاهن (والزوج المطلق الطلاق الرجعي له أن يطلقها)  
 أى الى رجعية التي لم يرض عدها لانها في حكم الزوجة (وان مات أحد هما ورثه الآخر) أى اذا مات  
 الزوج ورثته الزوجة المذكورة وبالعكس ثم استدل على قوله وان مات أحد هما ورثه الآخر لانه يورثهم  
 أنها زوجة من كل وجه فقال (لكن لا يحل له وطؤها) لان العدة انما وجبت لعرفة براءة الرحم ولا يراعى  
 الوطء ولو عا المصنف رجعة التمتع لم يشمل ما ذكره بعد واستغنى عنه كما حال صاحب فتح الوهاب وحرم  
 عليه تمتع بها بالرجعة وطء وغيره لانها مفارقة كالبائن فهي أعمن عبارة المصنف لانها قاصرة على  
 الوطء ولا يان من حرمة الوطء من غير من التمتع واذا اعتقد حل فلن عز ولا قضاء على مصيبة عنده  
 فلا حد عليه وطء شبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة وعليه بوطء مهر مثل وان راجع بعد لانها في  
 تحرر الوطء كالبائن فكذلك في المهر بخلاف ما لو وطئ المرتد زوجته في الردة ثم أسلم المرتد لان الاسلام يزول  
 أثر الردة والرجعية تزول أثر الطلاق ثم عطف المصنف على تحرير الوطء قوله (ولا يجوز) (النظر اليها ولا  
 الاستمتاع بها) ولو بالأس (قبل المراجعة) لان الطلاق صيرها كالأجنبية في هذا الحكم لانه اذا حرم الوطء  
 حرمت مقدماته ثم اشار المصنف الى محترقات القيود السابقة فقال (وان كان الطلاق قبل الدخول أو)  
 كان (بعده) بعوض فلا رجعة) لازم حيث هنا محترق قوله سابقا طلق الخ بعد الدخول بلا عوض لان  
 الله أثبت الرجعة في العدة ولا علة على من طلق قبل الدخول واذا بطلت الزوجة العوض في مقابلة ذلك

فصل في اذا طلق  
 الحر طلة أو طليقتين  
 أو العبد طلة بعد  
 الدخول بلا عوض  
 فله قبل أن تنقضي  
 العدة أن يراجع  
 سواء رضيت أم لا وله  
 أن يطلقها وان  
 مات أحد هما ورثه  
 لا آخر لكن لا يحل له  
 وطؤها ولا تنظر اليها  
 ولا الاستمتاع بها  
 قبل المراجعة وان  
 كان الطلاق قبل  
 الدخول أو بعده  
 بعوض فلا رجعة

العصمة وحصلت الخالعة الصحيحة ملك المرأة نفسها فلس له الرجعة عليها وتقدم أن ذكرنا محترز قوله قبل انقضاء العدة وإلا لا رجعة له عليها إلا أن الزوجية قد زال أثرها بالكلية بعد انقضاء العدة وقوله تعالى فإذا بلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا كان لزوح حق الرجعة بعد هلم قال أن ينكحن أزواجهن لأن النكاح هو العقد والرجعة لا تنسئ نكاحاً أي عقد إلا أن صيغة مخصوصة غير صيغة الرجعة ولاية تدل على جواز نكاحهن لغیر أزواجهن ولو كان حق الرجعة باقياً لم يمنع نكاح غير الزوج تمنع حينئذ أنه باقضاء العدة زال حق المراجعة ولم يخرج من الكلام على جواز الرجعة وعلى شرطها شرع يتكلم على ما يتعلق بصفتها فقال (ولا تصح الرجعة إلا باللفظ فقط) أي لا يبر من القتمات والوطء إلا الرجعة أصحها بضع مقصود فل يحصل بغير القول مع القدرة عليه كالنكاح والفرق بين ما هنا حيث لا يعد الوطء رجعة وبين وطء البائع الأمانة في مطلقاً لما رحبت بعبده وبقد فسخ عقد البيع و يعود المثل للبائع وكان له يخرج عن ملكه أن الوطء موجب للعدة فلا يكون فاطعاً لها والثاني الواحد لا واجب ضدين وأما الآخر فنقص رجعتهم بإشارة المفهومة وتقدم أن الصغير كمن من الاركان وشرطها اللفظ كما صرح به المصنف أو ما في معناه من في باب الضمان وهو ما صرح بكذ كره المصنف بقوله (يقول في) صيغة المراجعة (باجعته) أو رجعتاً أو أوجعته (أو أمسكتها) أو رددته إلى هذا إذا كانت غائبة أو باني بكافي الخطاب إن كانت حاضرة فيقول رجعتك الخ وإنما كانت هذا لاختلاف صيغة ورودها في الكتاب والسنة وفي معناه ما سألنا من مصادرها كانت مراجعتها وما كان العجبة وإن أحسن العربي فيسن في ذلك الإضافة كمن يقول إلى أو إلى نكاحي إلا رددتك فإنه يشترط فيه ذلك كما عرفت لأن الرد وحده المتبادر منه إلى الفهم ضد القول فقد يفهم منه الداء أهلها بسبب الفرق فاشترط ذلك في كونه صريحاً بل في ورودها في الكتاب بقوله تعالى ويؤتىن أحق برتحن وقوله تعالى أمسك عليك زوجك ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم في حديثين عن عماره فليراجعها وعلم من الأمثلة المذكورة متساوياً أنه لا بد من اتصال هذا اللفظاً بما يصير الفسحة أن كانت غائبة وأما بضمير الخطاب إن كانت حاضرة فإما ما سألنا من يقول راجعت زوجتي خبيثة مثلاً إلى نكاحي إلى آخر ما تقدم وأما كناية كزوجتك وتبكتك لأنها صريحان في العقد فلا يكونان صريحين في الرجعة لأن ما كان صريحاً في شيء لا يكون صريحاً في آخر كالاتفاق والظهار وعلم عمار أن صريح الرجعة منحصرة فمما ذكر به صريح في الرضة وأصلها اختلاف كتابتها وشرط في الصيغة أيضاً تميز وعدم نوبت لفظاً والراجعتك إن شئت قلت أو راجعتك شهر لم تحصل الرجعة (ولا يشترط) في صحة الرجعة (الاشهاد) بل يسن خروجاً من خلاف من أوجب وإنما يجب لانها في حكم استدامة النكاح السابق وإنما قالوا في حكم الاستدامة ولم يقولوا إنها استدامة نكاح لا خلال أمر النكاح بالطلاق والافهي استدامة حقيقية والامر في قوله تعالى فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن محمول على الذنب كافي قوله تعالى وأثم مدواذا تابعتهم وإنما وجب الاشهاد على النكاح لا لبيان الفرض وهو ثابت هناك لكون الاشهاد ليس شرطاً في صحة الرجعة صحت بالفاظ الكتابة ولو كان الاشهاد شرطاً لمع صحتها بالكتابة لأن الشهود ليس لهم اطلاع على التنية (وإذا راجعها) الزوج (عادت إليه بما بين من عدد الطلاق) وكذا تعود به بما بين من عدد الطلاق إذا حدد نكاحها ولو بعد زوج آخر فقد قال به جماعة من العصاة ولم يعرف لهم مخالف وأصابه الزوج الثاني لا أثر لها كإصابة السيد ثم أخذنا المصنف في محترز قوله طلقين فقال (أما إذا طلق) الحر زوجاً (ثلاثاً أو) طلقها (العبد طلقين) سواء كان قبل الدخول أو بعده في نكاح واحد أو أكثر دفعوا حدة أو أكثر (حرمت) الزوجة (عليه) حرمة مسقرة (حتى) أي إلى أن (تسكن زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً) وفي هذا ما تقدم في أول الفصل إشارة إلى الركن الأول وهو المحل

ولا تصح الرجعة إلا  
باللفظ فقط فيقول  
راجعتها أو أمسكتها  
ولا يشترط الاشهاد  
وإذا راجعها عادت  
إليه بما بين من عدد  
الطلاق أما إذا طلق  
ثلاثاً أو العبد  
طلقين حرمت عليه  
حتى تسكن زوجاً غيره  
نكاحاً صحيحاً

وقد استوفى شرطه من كونه زوجة موطوءة ولو في البر معينة قابلة لحل مطلقة مجازاً لم يستوف عدداً لطلاتها  
وكالموطوءة استدخال الماطوعة تحت زنتها ويشترط في حل المطلقة ثلاثاً لأول بعد نكاحها زوجاً آخر أن  
يطلقها الزوج الثاني وأن تنقضي عدتها منه بعد الطلاق كما قال الله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد  
حتى تنكح زوجاً غيره ولا فرق في صحة نكاح الثاني بين كونه حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً إذا كانت الزوجة  
خمساً وكان نكاحها لعندهم صحيحاً بحيث لو تزافعا التنازل لهما على نكاحهما ولو لاين أي يكون  
عاقلاً أو مجنوناً بالغاً أو مراهقاً أو قريلاً بالبلوغ والمراد بالنكاح في الآية الموطوءان كان يطلق في بعض  
الأماكن على العسيلة لكنه ليس مراداً أن يضال المراد به الموطوءة كما عطل بديل قوله صلى الله عليه وسلم في  
الحديث الصحيح لأمير المؤمنين أن ترجى إلى رفاعة لا حتى تذوق عسيلته وذوق عسيلتك ذكره  
الكفاية يعني أنها جابت لما قال لها تريد أن ترجى إلى رفاعة بنع فقال لها لا حتى تذوق الخ أي لا يمكن  
أنك ترجى إليه حتى الخ وقد قالت لساناً أنه يرجع إليه أن زوجي هذا أي الثاني ما عنده الأمل هدية  
الثوب يعني أنه لم يتشرد ذكره وقد أشار المصنف إلى صحة نكاح الزوج الثاني بقوله (وطؤها) أي الزوج  
الأخر (في الفرج) وهو القبول لا الدبر وإن كان يطلق عليه في بعض الأماكن لأنه مأخوذ من الانفراج  
وهو الانفتاح لكن المراد منه هنا القبول فقط لا غير فإن التحليل لا يحصل بالموطوء في الدبر وقد قال النبي صلى  
الله عليه وسلم في الحديث السابق حتى تذوق عسيلته والبيان في الدبر لا يحصل به ذوق العسيلة وقوله  
المصنف (أذناه) أي أفه الذي يحصل به التحليل ولا يكتفي مادونه مبتدأ وقوله (تغيب الحشفة) أي قفدها  
من فادهاها وغير ذلك (بشرط انتشار الذكركر) ولابد أن يكون ممن عكن منه الجماع لا نحو طفل فإذا لم  
يتشرب لها أو شرب فلا يحصل منه ذوق العسيلة التي هي شرط في التحليل التي قد نص عليها الشارع قال  
السبكي ولا يشترط انتشار بالفعل ولم يقل به أحدوهذا كله في الثيب فإن كانت بكرًا فافقه أي الموطوء  
الانتقاض بآيته وفي الكفاية أن الماحلي حكمه عن الامتناع التنازل لثنتين لا يحصل إلا بعد الانتقاض  
وعند الامتناع أن المتفرق المقطوع قدرا حشفة التي كانت لهذا الذكر وظاهر إطلاقه تغيب الحشفة ولو لم  
لف خرفة ونحوها على الذكركر وهو الصحيح في الروضة والظاهر أن العسيلة تحصل مع القلب المذكور وخرج  
بقوله حتى تنكح زوجاً غيره الموطوءة على البين والصحيح الفاسد ووطء الشبهة فلا يحصل التحليل بشئ منها إلا أن  
الله تعالى علق الحل على وطء زوج في نكاح حيث قال حتى تنكح زوجاً غيره والنكاح إذا أطلق  
لا ينصرف إلا إلى الصحيح وخرج ما لو طلقها قبل الدخول أي قبل تغيب الحشفة أو غيرها لكن من غير قوة  
الانتشار لأمير فلا يحصل به التحليل أيضاً فقد العسيلة المتقدمة فرع لو طلق زوجته الأمة ثلاثاً ثم  
ملكها قبل أن تنكح زوجاً غيره لم يحل له وطؤها على المين على المذهب لأن كل امرأ مكرم نكاحها حرم  
وطؤها بالملك والله تعالى أعلم

فصل في الإيلاء بالدهولقة الخلف وكان طلاقاً في الجاهلية فغيره الشرع حكمه وخصه بمائتي آية  
الذين يؤثرون نساءهم فهو شرعاً حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر  
والأجل فيه الآية السابقة وذكر المصنف بعد الطلاق لأنه كان طلاقاً في الجاهلية وعقب الراجعة لأن  
الموت منها طارئة جنة فيمنعها من جهة امتناع من قربانها أو ركنه ستة شهور فيموت بحال في عليه ومدة  
وصيفة وزوجان وقد أشار المصنف إلى حكمه فقال (الإيلاء جرم) لما فيه إيذاء الزوجة بسبب الامتناع من  
وطءها بالخلف التي ذكره وأبلا وصلى الله عليه وسلم من نساؤه رضى الله تعالى عنهم ليس من ذلك لأنه كان  
شهرًا وأشار المصنف إلى أحد الأركان بقوله (وهو) أي الإيلاء أي صورته وحقيقته (أن يحلف الزوج) أي  
الذي يصح طلاقه وهو البالغ العاقل المختار وأطلق المصنف يشعر بأنه لا فرق فيه بين السلم وغيره وبين الحر

وطؤها في الفرج  
أذناه تغيب الحشفة  
بشرط انتشار الذكركر  
فصل في الإيلاء  
سواء وهو أن يحلف  
الزوج

وغيره المربوض وغيره ولو سكران وخصيا وشرطه أن يتصور منه الوطء فلا يصح من المحبوب ولا من الأشل  
ولم يرق من المحبوب قدر واحدة لقوات قصدا ثم اذا زوجة بالامتناع من وطئها الامتناع في حد ذاته ولا من  
غير الزوج ولو نكح من حلف على الامتناع الزوجية من الحالف والمحلوف عليه غاية الامر أن يجنبه منعقدة  
توجب الكفارة ولا يمين لا يصح طلاقه وهو الصغير الذي لا يملكه الجماع والمجنون والمكره ومقدم في الرحة أنه  
يصح الايلاء من الرحة لانها في حكم الزوجية في خمسة أشياء في التوارث ولحق الطلاق والايلاء المذكور  
هنا والظهار واللعان الآتين في خبرنا من قصور الوطء في حق الحالف بالنسبة للرجعية وقوعه بعد  
الرجعة وسياق الكلام على الزوجية وأشار إلى الركن الاول وهو المحالوف به فقال (بأنه تعالى) أو  
يصح من صفاته تعالى فالبار والمجرور متعلق بصرف (أو) بعلق الامتناع من الوطء (بالطلاق)  
أي يربطه بكفوله في الاول والله أو الركن لا أطول وفي الثاني يسمى تعليق طلاق كفوله ان وطئت  
فأنسا أو فضررت طان ثلاثا لئلا يلازمه من جنس الوطء بما علقه به وهو وقوع الطلاق (أو) بعلقه (بالعق)  
كان يقول ان وطئت فعبدي حر (أو) بعلقه ويربطه بالترام صوم) كان يقول ان وطئت فلي صوم هذه  
الستة وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر (أو) بعلقه ويربطه بالترام (صلاة أو) بعلقه (بغير ذلك) كالخلع  
والعروا والصدقة وغير ذلك من أعمال الخير ووقوعه (عينا) مفعول مطلق مؤ كد للعلل السابق أي يحلف  
الزوج بما تقدم حلفه (ينزع الجماع في الفرج) أي يمتنع الحالف بسبب الحالف المذكور من الوطء في الفرج  
(أكثر من أربعة أشهر) وظاهر كلام المصنف أن الايلاء لا يختص باليمين بالله أو بصفة من صفاته حيث  
عطف المذكور رات على قوله بالله وقد علمت أنها تعليلات والزام ما يلزم بنذر كاذب كروشح الاسلام في قوله  
وشرط في المحلوف به كونه اسما من أسماء الله أو صفة من صفاته تعالى أو كونه التزام ما يلزم بنذر أو تعليق  
طلاق أو عتق قسمي معاذ كريمة ليجاز جميع الامتناع من المحالوف عليه في كل شيء كره المصنف هو حقيقة  
الايلاء فيرجع عنه الامتناع من الوطء بلا يمين فلا يشترط حكم لعدم الائداء المتقدم سواء كان هناك عذر  
من الامتناع من الوطء أم لا وخرج عنه ما إذا لم يحلف تلك التعيل قص عنها كان يقول ان وطئت فقله على  
ان أملي هذه الليلة وهذا الأسبوع أو أصوم هذا الشهر أو شهر جلدى الاولى أو وجب مثلاً أو زمنا  
ينقص عن أربعة أشهر من وقت اليمين والفرج في كلامه هو القيل فقط لا ما يشمل الدبر فلو حلف على ترك  
الجماع في الدبر أو فجدادون الفرج فليس مولى لان الايلاء هو الحلف على ترك الوطء الذي ترجوه الزوجية  
وتتضرر بتركه ولم يوجب ذلك ودخل في قوله أكثر من أربعة أشهر ما لو أطلق الامتناع وحينئذ يحلف على  
التأييد كفوله والله لا أطول أو يشرط كفوله والله لا أطول أو يشرط زيادة على الاربعة كفوله والله لا أطول  
خمس أشهر أو يقيد بجمعة بعد الحصول فيها كفوله والله لا أطول حتى ينزل عيسى عليه الصلاة والسلام  
أو أموت أو توفى أو يموت فلان فكل ذلك داخل في الايلاء فمما لا يوافق الله تعالى لا أطول خمسة أشهر فإذا  
مضت فوافقه لا أطول سنة كذا يلازم فيها المطالبة في الشهر الخامس يجوز الايلاء من الفدية  
أو الطلاق فان طالته وقامزج عن موجب وباتقضا الخامس تدخل مدة الايلاء الثاني فلها المطالبة بعد  
أربعة أشهر منها عوجه كما مر فان لم تطالبه في الايلاء الاول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تعال به  
لا تحمله وكذا ان لم تطالبه في الثاني حتى مضت سنة (فانما حلف) (الزوج المذكور) (كذلك) أي على الزوجية  
المتقدم (صار) الحالف (مولى) قال الاصحاب وانما قدر الايلاء بهذا المدة لئلا توجه المطالبة اذا حلف على  
الامتناع أربعة فلو لم يمتد لان المرأة تصبر عن الزوج خمسة أشهر وبعد ذلك ينفق صبرها وبشر عليها  
الصبر وروى أن عمر أسلم أن تم تصبر المرأة فقتل ذلك فكتب إلى أمراء الاجناد في رجال غابا عن نسائهم  
أن تتركهم وروى أنه سال عن ذلك حفصة فأجابته بذلك قال الامام ولا يعتبر ان تكون الزيادة ثمان

بأنه تعالى أو بالطلاق  
أو بالعق أو بالترام  
صوم أو صلاة أو  
بغير ذلك عينا يمتنع  
الجماع في الفرج  
أكثر من أربعة أشهر  
فانما حلف كذلك  
صار مولى

المطالبة في مثلها بل ولو كانت الزيادة لحظة وفائدة كونه مولى جامع عدم تأني الطلب فيها لانحلال الابلاء  
بعضها بالآخر المولى بالذات أو بأسماء من الوطء تلك المدة ونزاعه بعض المتأخرين في ذلك ونقل عن نص الام  
وانتصره أنه لا يكون مولى بالانحلاف على ما فوق أربعة أشهر بزمان تأني فيه الرفع الى الخا كره المطالبة  
قال وصرح به الماوردي وقال ان هذه الاشهر هلالية فلو حلف لا يطوء امرأة عشرين يوماً لم يحكم عليه  
في الحال بأنه مولى فإذا مضت أربعة هلالية ولم يتم هذا العدد نقص الالهة وبعضها اثنين حينئذ كونه  
مولى قال ولم أرض تعرض له واتخذ كره المصنف قوله وإذا حلف مع أنه مفهوماً من تعريف الابلاء المتقدم  
لاجل الدخول على قوله (فتضرب) أي تقدر (له) أي للمولى (مدة أربعة أشهر) ويحويها ولا فاض  
وابتداءها من الابلاء ومن زوال الرتبة والمانع من الوطء كصغر الزوجة ومضها أو من رجعة لا من ابلاء  
منه ما لاحتمال أن تبين واتم لم يتج في الامل الى فاض لشبوه بالآية السابقة بخلاف العنة لانها لا يمتد  
فيها فتضرب بهذا المدة للزوج مطلقاً كما كان أو رقيقاً وهي كذلك لتأخر قوله تعالى للذين يؤمنون  
نسائهم ولأن هذه المدة شرعت لا مبرجلى وهو قوله الصبر عن الزوج وما يتعلق بالجلبة والطبع لا يختلف  
بالرق والحرية كافي العنة (فإذا انقضت) المدة المذكورة (ولم يجامع) الزوج (نيموا) الحال أنه (لما منع)  
حاصل (من جهتها) كمرض وجنون ونشوز وتلبس بفرص مخصوص كاعتكاف واحرام فرضين فالوطء  
ممنوع معه امتناعاً عما تقدم أن اذني قوله وإذا مضى الخ شرط جوابه قوله (فلها بعد) مضى (المدة)  
أن تطالبه ما بالطلاق أو بالوطء هذا إذا لم يجامع في المدقة فان جامع فمجامع عدم المانع منها سقطت المطالبة  
وإذا لم يجامع فقيام المانع من جهتها كالمرض وما بعده فيما تقدم مشرعاً كان المانع نحو حيض كنفاس  
أو حسياس كالصغر والجنون والنشوز والمرض المانع منه والمانع الشرعي غير نحو حيض كالصوم  
والاعتكاف والمفروضين فإذا كملت هذه الموانع مقابلة لبدء المدة فانه يقع حسياسها من أصلها وإذا  
طارت عليها في أثناء المدة قطعت احتلاق الصوم والاعتكاف إذا كان كل منهما حائلاً فلا يقطعان المدة ولا  
يعتبران لانها منمكن من وطئها في الحال وأما نحو الحيض كنفاس فلا يمنع المدونة لقطعها التكرار كما يحصيه  
الرافعي والنسوي لان الوطء معه ممنوع شرعاً ويقطع المدة وقتئذ لو من أحدهما وبعد المدة لا ارتفاع النكاح  
أو اختلاله بما فلا يحسب زنيها من المتقوان أسلم المرتضى العتق ولو إلى من زوجته ثم طلقها طلاقاً خارجاً  
فان المدة تنقطع لاختلال النكاح وظاهر كلام المصنف أنه ترد الطلب ما بالطلاق أو بالقية وهو الموافق  
لكلام النجاشي وهو القى في الروضة كاصلاحاً في موضع وهو محال فليذكر ما الرافعي من البسادة بالقية تبعاً  
لتأخر النص وقد صرح به الزركشي وغيره بوجه شيخ الاسلام حيث بدأ بالقية ثم بالطلاق ان لم يفي للآية  
الكريمة ولو تركت حقها فان لها مطالبة بذلك لتجدد الضرر وليس لسيد الأمة مطالبة لانها تقع حقها  
وتنتظر بلوغ المراهقة ولا يطالب وله الفلح وقيد المصنف مطالبته بعدم الممانع (إذا لم يكن به) أي  
بالزوج (ماتع) يمنع من القية طبيعياً كان أو شرعياً (ينع من الوطء) فالمانع الطبيعي هو المرض الفنى  
لا بقدره على الوطء أو خيف من الوطء بزيادة العلة أو بطول البهر والشرعي كالظهور والصوم والاحرام  
فان قيامه بالمانع المذكور فطالبه بالقية باللسان أو بالطلاق والقية باللسان بان يقول ان اقدرت فئت ثم  
ان لم يفي مطالبته بالطلاق لأنه الذي يمكنه لمرمة الوطء فان عصي الوطء ولو في الدبر أي ولم يقصد ابلاءه ولا  
بالقبول لم يطالب لانحلال البين وإذا طوب بالقية أو بالطلاق (فان جامع فذلك) أي فالامر ظاهر وقد  
حصل وهو غاية المقصود (والا) أي وان لم يجامع ولم يطلق (طلق عليه الحالك) طلقوا واحدة لا حق بوجه  
عليه وهو مما تدخله النيابة فإذا امتنع نأب عنه الحالك كفضاء الدبر وكان عاضل فنبوب عنه الحالك في  
التزوج لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر ينافي عدم حصول القية بالوطء فيه لا ناقول ممنوع ذلك إذا

لا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفسقة كالزوطى مكرها أو سايجهل إذا استعمل وما أقبل بغيره لان  
مدعى الإلا صدقة بأربعة أشهر فلا تراد عليه بأكثر من مدته لتكن من الوطعة عادة كروا لنعاس وشبع  
وجوع وفراغ صيام ولزمه وطئه في مدته بالإثبات كقارعة عين أن كان حلقه بالله فإن حلقه بالترام بالزعم فإن  
كان بغيره بقرمه ما التزمه أو كقارعة عين أو كان الحلق بطلاق أو عتق وقع وجود الفسقة (ومضى حلق على  
أربعة أشهر فادونم أو كان الزوج عينا أو) كان (مجبورا فليس يقول) أما فى الأولى فلما تقدم وأما فى  
الثانية فلأنه حلق على تركه لا يقدر عليه بجمال فلم يصح كالحلق لا بعد السجدة فإنه لا يتحقق منه  
قصدا لا ذموا الاضرار لا امتناع الوطء في نفسه والله أعلم

فصل فى الطهارة ما عوذ من الطهارة لان صورته الاملية أن يقول لزوجته أنت على ككظهر أى  
وخصوا الطهارة لانه موضع الكوب والمرأة من كوب الزوج فكان طلاقا فى الجاهلية كالإلا بغير التسرع  
حكمه ان يحصر بها بعد العود لزوم الكفارة كسبا فى الغلب فيه معنى العين لأن فيه شبهة بالعين من  
حديث لزوم الكفارة وشبهها بالطهارة من حيث ترتيب التصريم عليه فلذلك صح وقتية كسبا فى نظر الاول  
وقطعية نظر الثاني وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج بزوجته فى الحرمة مجرمة كإي حذمن قول المصنف  
(الطهارة شرعا أن يشبه الزوج) الذى يصح طلاقه (أمر) أنه يظهر أمه وغيره لهما من محارمه (والاصل فيه قبل  
الاجماع أنه والذين يظاهرون من نسائهم وسبب زولها أن زوجة أوس بن الصامت رضى الله عنه وهى  
نحوه بنت حكيم وقيل بنت ثعلبة لما ظهر منها ما سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه فقالت  
يا رسول الله انظر فى أمرى فإن معنى صديقة أن ضممت اليه ضاعوا وان ضممت لى جاعوا فقال لها لم من  
عليه فكررت وكرر فلما است منه شكنت أمرها حث قالت أشكوا أمرى فوافقنى الى الله فقلت سورة  
الجدلة وهذه السورة فى كل آية منها اسم الله مرة أو مرتين أو ثلاثا فليس فى القرآن سورة تشابهها وهى  
نصف القرآن باعتبار العدد وعشر باعتبار الاجزاء وقد ألف بعضهم بقوله

ما قول من فاق جميع الورى \* ودون العلم بأنه كاره  
فى أى شئ نصفه عشره \* ونصفه تسعة أعشاره

ويحكى أن عمر رضى الله تعالى عنه مر به فى زمن خلافته فاستوقفه من أطول ولا وعظته فقالت له يا عمر  
كنت تدعى عبدا ثم صرت تدعى عمر ثم قبل لك أمير المؤمنين فاق الله يا عمر فانه من أين بالوث خاف الموت  
ومن أين بالحساب خاف العذاب وهو واقف بسبع كلامها قبل له يا أمير المؤمنين أتقف لهذه الجور فقال  
والله لو أوقفنى من أول النهار الى آخره ما زلت الا للصلاة ألدرون من ههنا قالوا لا ههنا لى مع الله  
كلامها من فوق سبع سموات أسمع الله قولها ولا أسمع عمر اه وهو حرام من الكبار لقوله تعالى وانهم  
ليقولون منكر من القول وزورا وأركانه أربعة مظاهر ومظاهر منها ومثبه به موصفة وكلها تؤخذ من  
قوله فيما تقدم الطهارة الخ فقد اشتمل هذا التصریف على المظاهر وهو الزوج بطريق الزم وهو أعوذ من  
أن يشبهوا المظاهر منها وهى المرأة المصروع بها أو الشبه به وهو الام وغيره أو الصيغة فى قوله أنت على كظهر  
أى مثلا المفهوم ذلك من كلامه بشرط المظاهر الذى هو الركن الاول كونه زوجا يصح طلاقه ولو بعد أو  
كافرا أو غيبا أو مجنونا أو سكرانا فلا يصح من غير زوج وان نكح من ظاهره ولا من صبي ويجنون  
ومكره بشرط فى المظاهر منها ككونها زوجة ولو صغرى أو مجنونة أو مريضة أو رقعا أو قرا أو كافرنا أو  
رجعية لأجنبية ولو مختلعة أو أمة كالطلاق فالقول لأجنبية اذا نكحتك فانت على كظهر أى أو قال  
السيد لانه أنت على كظهر أى لم يصح بشرط فى المشبه به كونه كل أنفى محرم أو جزء أنفى محرم حسب أو  
رضاع أو مصاهرة لم تكن حلالا لزوج كبنته وأخته من نسب أو مريضة أو أمه أو زوجة يعلاتى نكحها

ومضى حلق على  
أربعة أشهر فما  
دونم أو كان الزوج  
عينا أو مجبورا فليس  
يقول  
فصل فى الطهارة  
شرعا أن يشبه  
الزوج أمر أنه يظهر  
أمه وغيره لهما من  
محارمه

قبل ولادته بخلاف غير الاتقي من ذكر وحشي لانه ليس محل التمتع وبخلاف أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لان تصرفهم ليس لغريمته بل لشرفه صلى الله عليه وسلم وبخلاف من كانت حاله كزوجة ابنه وملاسته لطره وتحريمها وشروطها الصبيغة لفظ يشعر بالظهار وفي معناه ما حرم في الضمان وهو ما صرح به كانت أو رأيت أو وليك ولو بدون على كظهر أي أو يكسها أو ويدها لا يشتر هذا الصبيغ في معنى ما ذكره ومثل على معنى أو عتدي أو عتدي وكذا كنت أي أو عتيتها أو غيرها بما عدا كرامة كراهته وروحها لا احتمال الظهار وغيره وصح وقته كانت كظهر أي يوما أو شهرا تغلبا للمين فانت كظهر أي خمسة أشهر ظهار مؤقت لذلك وإبراء لا متناعه من وطئه فوق أربعة أشهر وصح قطعيه لانه يتعلق به التحريم كالطلاق والكفارة كالمين وكل منهما يقبل التعلق فلو قال ان ظاهرت من ضرتك فانت كظهر أي كظهر منها فظاهر منها علم لا يقتضي التحيز والتعلق أو قال ان ظاهرت من فلانة فانت كظهر أي وفلانة أجنبية أو ان ظاهرت من فلانة الأجنبية فانت كظهر أي فظاهر منها فظاهر من زوجته ان نكحها أي الأجنبية قبل ظهار منها أو أراد الله أي ان تعلقك بالظهار منها لوجود المعلق عليه بخلاف ما إذا لم ينكحها قبل ظهار منها ولو برد المعلق فلا ظهار لا تنقاع المعلق عليه وهو الظهار الشرعي أو قال ان ظاهرت من فلانة فهي أجنبية فانت كظهر أي فظاهر منها قبل النكاح أو بعده فلا يكون مظاهرا من زوجته لا تنقاع اجتماع ما علق به ظهارها من ظهار فلانة وهي أجنبية إلا ان أراد للفظ وظاهر قبل نكاحها فظاهر من زوجته ولو قال أنت طالق كظهر أي ونوي بالثاني معناه ولومع معنى الأول بان نوي بالاول طلاقا أو أطلق والثاني ظهارا ولومع الآخر أو نوي بكل منهما ظهارا ولومع الطلاق أو نوي بالاول غيرهما أو بالثاني ظهارا ولومع الطلاق والطلاق فيها ربي وقعا لصحة ظهارا الرعية مع صلاحية كظهر أي لان يكون كما فيه فانه اذا قصدت قدوت كلمة لخطاب مع وبصر كله قال أنت طالق أنت كظهر أي أو الابان أطلق فيهما أو نوي بكل منهما الا نرا والطلاق أو نواهما أو غيرهما بالاول ونوي بالثاني طلاقا أو أطلق الثاني ونوي بالاول معناه أو معنى الآخر أو معناه أو غيرهما أو أطلق الاول ونوا الثاني أو نوي بهما أو بكل منهما أو بالثاني غيرهما أو كان الطلاق باثنا فالطلاق يقع في هذه الصور التسعة تحت الاثنتان بصريح لفظه دون الظهار ولا تنقاع الرعية في الأخيرة ولعدم استقلال لفظ الظهار مع عدم نيته بلفظه في غيرها ولفظ الطلاق لا ينصرف الى الظهار وعكسه كما مر في الطلاق قال الراجعي فيما اذا نوي بكل الآخر وقد اشار المصنف الى الحكم المترتب على الظهار فقال (فاذا قال الزوج ذلك) أي ما تقدم من الالفاظ الصريحة في الظهار والكناية التي بصريح الزوج مظاهرا (ووجبا العود) وسأني بيانه أنه الامسألة بعد الظهار بمن يسع الفرق ولم يشارك على التفصيل الا في وجوب اذا قوله (لزمته الكفارة) وسأني الكلام عليها أيضا وقوله (ويحرم على الزوج (وطؤها) ويسقرها التحريم حتى يكفر) علقه منه من التحريم المتقدم ودليل لزوم الكفارة قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتصرون ربة من قبل أن يتلبسا وظاهر كلامه أنه لا يحل له الوطء ما عدا عن اتصال الثلاث وجوز به بعضهم له اعذره وان لم يثبت عليه تركه ونوقفه الشراعي المسمى وقال القياس منعته حتى يكفر وان عجز وهذا في الظهار غير المؤقت أما هو فانتما يحصل العود بالوطء في المدة فإذا عدا بالوطء فموجب عليه التزعم الاول لا يجوز الوطء بعد ذلك حتى يكفر أو تنقضي المدّة مثل الوطء في التحريم قبل التكفير أو مضى المدّة في المؤقت التمتع عين السرة والركبة كما في الحيض فيصير التمتع بوطء وغيره بما بينهما فقط لان الظهار معني لا يحل بالملك أي ملك الانتفاع ولانه تعالى أو جوب التكفير في الاية قبل التماس حيث قال في الاعتناق والصوم من قبل أن يتلبسا ويقتدر مشله في الاطعام حلالا لطلق على المفيد وروى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل ظاهرا من امرأته

فاذا قال ذلك ووجد  
العود لزمته الكفارة  
ويحرم وطؤها حتى  
يكفر



وواقعها الاثر بها حتى تكفر وكلت كفر مضى مدته الموقت لانها تسبها كما كفر رجل التمس هنالسه  
الظهار بالحيض على التمتع بما بين السرة والركبة كما كفر ومن جملة على الوطء الخوف به التمتع بغيره فيما  
يتمها به بغيره القاضي ونقل الرافعي ترجمته عن الامام ورجحه في الشرح الصغير بخلافه فيما بعد ذلك  
فيصور عليه يجعل اطلاق الاصل تبعاً لا كثرين تصحح جواز التمتع وفرع لظاهر من أربع بكلمة كانت  
كظهر أي فظاهر منه من وجود لفظه الصريح فان امسكهن فأربع كفارات لوجود سببها وظاهر منه  
أربع كلمات ولو متواليها فاعاد من غيراً أحدها ما في المتواليه فلا مسك كل منهن زمن لظاهر من وليها فيه  
وأما في غيرهما فظاهر فان امسك الرابعة فأربع كفارات والاقتلا وقدين المصنف معني العود المتقدم  
فقال (والعود) المقرب عليه وجود الكفارة وحرمه التمس قبلها (هو أن يسكها) المظاهر بعد الظاهر زماناً  
يمكنه أن يقول لها فيه) أي في زمن الامسك (أنت طالق) لكن (ليقل) ذلك هذا هو معني الامسك  
واحتجوا بذلك بأن العود للقول عبارة عن مخالفته يقال فلان قال فلا ثم عاد فبوعاده أي خالفه ونقضه  
قال الرافعي وهو قريب من قوله بما في هيت بمقصودنا لظاهر وصف المراجعة بالرجوع والعود لا يحلها  
وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود شرط أو بالعدول لا الجزاء الأخير أوجه والأوجه منها الأول ثم قابل  
الامسك بقوله (فان عسب الظاهر بالطلاق) أي لفظه بما يدل على الفراق عسب الظاهر رسوا كان بلفظ  
أنت طالق أو بلفظك من غير نظر إلى خصوص لفظ معين ولو أيدل المصنف لفظ الطلاق بقرعة بأن يقول  
فان عسب الظاهر بقرعة لكان أمع لانه مثل غير الطلاق من موت أحدهما أو موتها أو فسخ نكاح  
بعبها أو عبها أو فسخا خبريتها أو برده قبل الدخول أو بعدد واستمر على الردة حتى انقضت العدة فاد  
أسلم في العدة لم يصبر عائد بالاسلام بل لا يصبر عائد إلا ان مضى بعد الاسلام زمن يسع القرعة ولم يفارق  
بخلاف ما لو رجع من ملقها عقب ظهاراً طلاقاً رجعيّاً وظاهر منها وهي رجعية ثم رجع فاد بصير  
عائداً بالرجعة والفرق أن مقصود الاسلام الرجوع إلى الدين الحق والخل تابع لفصل بعده ومقصود  
الرجعة أصل نفسه فيحصل به أو جواباً بان الشرطه هو قوله (طلقت) منه (و) في هذا ملحقه (لا كفارة)  
على الظاهر لان المظاهر منها ملق بالاثبات بلفظ الطلاق ومثل القرعة بما تقدم ما اذا اتصل جنونه أو  
انحوائه بظهاره فلا يصبر عائد التعتد للفراق ولا تصور العود الا اذا أمكن الفراق وهو غير ممكن من الجنون  
والنهي عليه لعدم محبة فراقهما وفي صورتها الموت قد فأت الامسك قبها وانتقام الامسك في مسئلة الطلاق  
ومثله الفسخ والانتفاخ كما علم مما مر وتقدم أن العود في الرجعية يكون بالرجعة وفي الظهار الموقت  
يكون بالوطء في المدة لا بالامسك لصوره الخافعة لما عاهدون الامسك لا حلال ينتظر به الحل بعد  
المدة وتقدم أنه يجب عليه اذا عاهد بالوطء التزاع كما لو قال ان قال وطلقت فانت طالق وهذا نوع من  
تقدم والمنازع المصنف من بان معنى العود المترتب على الظاهر شرع في بان ما ترتب على العود قبل  
(والكفارة) الواجبة في الظهار بعد العود (هي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب التي تقصر العمل  
والكسب) والكفارة ما خوة من الكفر وهو السر لا نه استر الغيب ومنه الكافر لا نه استر الحق وشرط في  
صحته الكفارة النية بان ينوي الاعتاق أو الصوم أو الكسوة في بعض أنواعها مثل كفارة تامين  
عن الكفارة لتعين غيرهما كذرف لا يكتفى الاعتاق أو الصوم أو الكسوة أو الاطعام الواجب عليه وان لم  
يكن عليه غيرها وذلك علم أنه لا يجب اقترانها بشئ من ذلك بل يجوز تفديدها وهو ما قل في المجموع في باب  
قسم الصدقات عن الاصحاب وصححه بل صوبه وقال انه ظاهر النص لكنه صححه تعالى الرافعي هنا انه يجب  
اقتنائها في غير الصوم واذا قدمها واجب اقترانها بعزل المال كإلى الزكاة ولا يجب تعيينها بان يقد  
بظهار أو غيره فلا كون عليه كفارة اقل وظاهر وأعتق أو صام بنية كفارة وقع عن احدهما أو انما شرط

والعود هو أن يسكها  
بعد الظهار زماناً  
يمكنه أن يقول لها  
نفسه أنت طالق ولم  
يقبل فان عسب الظهار  
بالطلاق طلقت ولا  
كفارة والكفارة  
هي عتق رقبة مؤمنة  
سليمة من العيوب  
التي تقصر بالعمل  
والكسب

تعيينها في التوبة بخلاف الصلاة لأنها بعظم خصالها نازعة إلى الغرامات فأكتفى فيها بأصل التوبة فإن عين  
فيها أو خطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه إلا كفارة تطهار لم يجز والكافر كالسليم في الاعتاق والاطعام  
والكسوة لأن أن ينهه التمسر لا للتقرب ويمكن ملكه رغبة مؤمنة كان يسلم عبده أو عبد مورثه فملكه  
أو يقول يسلم أعنت عبدك عن كفارتى فيحسبه وأما الصوم فلا يصح منه لمحضه شر وبلا لا يقتل عنه إلى  
الاطعام لقدرة عليه بالاسلام وإذا لم يملك وهو مظهر موسر رغبة مؤمنة لا ليجل لوطوط فملك فتركه أو  
يقاله أسلم ثم اعتق ولا محجب نية الفرض لأنها لا تكون فرضاً أو الكفارة أنواعاً مخيرة ابتداءً من حيث انتهت  
بمعنى أن الخلف مخير بين خصال ثلاث الاعتاق والاطعام والكسوة وهذا في كفارة العيين وما لحق بها  
من عين الإيلاء والعان وإن لم يكن فيه كفارة وتندر وبلحاج كالمى معرفة في محالها ومعنى ترتبها أنه بعد  
يجز عن انحصار الثلاث فنقل إلى الصوم وهو ثلاثة أيام ومرتبة ابتداءً من حيث انتهت وهي كفارة الظهار  
وجامع رمضان والقتل وخصال هذه الكفارة في هذه الثلاثة الاعتاق ثم الصوم ثم الاطعام والاعتاق يكون  
لذكر والاثني بالقيود المذكورة سابقاً وهي مؤمنة وملكه من العيوب التي تضر بالعمل والكسب فلا  
يجزى الكافرة لأن الله وصفها بالإيمان حيث قال مؤمنة فالإيمان شرط في صحة الاعتاق عن الكفارة  
وهذا النص قد ورد في كفارة القتل ويقاس عليها غيرها بجامع حرمة سببهما من القتل والجماع في رمضان  
والظهار أرحم لالمطلق على التقيد كما جعل المطلق في قوله تعالى وأنت شهدوا أنهم دين من رجالكم على  
المقصد في قوله وأنت قد أودى عدل منكم ويشترط في صحة الاعتاق أيضاً أن يكون بلا عوض فإن كان  
بعض كالتحرع عن كفارتى أن أعطيتي أو أعطيتي زيد كالم يجز يضم الباء عنها لأنه لم يجز الاعتاق لها  
بل ضم اليها فمدا العوض وخرج بقول المصنف سليمة من العيون المضرة بالعمل والكسب ما إذا انصفت  
الرغبة بشئ من العيب المذكور كرامة أو فقد رجل وخضرم وبصر من بدوا حدلان المقصود تكميل حاله  
ليتفرغ للمعبود وظائف الأحرار وأنما يحصل عند استقلاله وقيامه بكفايته لأن من ليس كذلك يصير  
كالا على نفسه وغيره ويختلف ما هنا عيب المبيع حيث اعتبر فيه ما ينقص المصلحة أذهى المقصود في  
المعاملات وفهم من قوله تعالى عتق رغبة أنه لا بد أن تكون كلمة فلا يجزى عتق بعض رغبة كالم يجزى  
اعتاق المستتلة والمكاتب ويجزى اعتاق المدير لأنه يجوز بيعه ومعلق العتق بصفة بمعنى أنه يجزى عتق  
المدير بنية الكفارة ويعتق المعلق على صفة قبل محيى الصفة أو يعلقه بنية الكفارة بصفة أخرى ويجزى  
قبل الأولى وذلك لثبوت نقص رغبة كالأول غير معاق عتقه بصفة ويشترط كونه عند التعليق بصفة الإجراء  
فلو قال العبد الكافر إذا أسلمت فأنت عتق كفارتى فأسلم لم يجز وقد عطف المصنف على عتق الرغبة  
بجوف الترتيب فقال (فإن لم يجز) المكفر الرغبة أصلاً أو وجدها تباع بفن أو لم يجز عنها أو لا ما نصروه  
فيه أو وجدها وهو محتاج إلى الكفاية نفسه وعياله نفقة وممكن وكفى وغير ذلك مما يحتاج إليه من الامتعة  
أذا لبطقة نصرف ذلك إلى الكفارة ضرر شديد أو غايته نوع فإهية قال الرافعي وسكون تقدير  
مدة ذلك ويجوز أن يقدره المير القالب وأن يقدر بسنة وفي الروضة الصواب تقدير النفقة والكسوة بسنة  
لأبالم القالب وقيضته أنه لا تقل فيباع أن منقول الجهور الأول وجزم البغوى في خلافه بالاعتاق على قياس  
ما حرم الرزق ولا يكلف بيع ضيقة أى عار ورأس مال التجارة وعلمنا لا تفصل عن كفاته وما شاة  
كذلك لما في ذلك من المشقة ولا يكلف أيضاً عسكن وعبد كذلك أنب كلامهما في مقارفة المأوف  
من المشقة والعسر والخرج والمعتري اليسار والأعصار وقت أداء الكفارة وجواب أن الشرطية قوله  
(فصيام شهرين) يازمه ويشترط في صحة صومه ألا يوافق التوبة عن الكفارة قال في كذا لا بالاصوم  
لأنه معسر إذا عتق ثياباً السيد وليس له منع من الصوم أن أضر به الأفي كفارة التطهار لتضر به وام

فإن لم يجز فصيام  
شهرين

التحرير وقد وصف المصنف صوم الشهرين بقوله (متتابعين) يعني بغير فصل بين الشهرين وبين الأيام بعضها ببعض وهذا هو معنى الولا في عبارة من عبده كما سبق وقد عذر المصنف بالتتابع اقتداء بالآية ويقطع التتابع صوت يوم ولو بعد ركض أو غيره فحسب الاستئناف ولو كان الفاتح اليوم الآخر أو اليوم الذي نسبت النية فيه الآية الكريمة لا يجوز حوض وجنود من نفاس وأعمال مستغرقة لثلاثة كل منها الصوم ولا للحوض لا لخلوصه ذات الأقران في الشهرين غالباً وألحق به النفاس والتأخير إلى سن اليأس فيه خطر (فإن لم يستطع) الصوم المذكور أو ما لهم أو لم يرض بدوم شهرين ظناً أي بالنظر للمستطاع من العادة في مثله أو من قول الأطباء وأولئك بالصوم مشقة شديدة وأخاف منه زيادة مرض (فاطعام مسكيناً) يلزمه عند العجز عاصم والمسكين هنا هو مسكين الزكاة وهو يشمل الفقير كما أن الفقير يشمل المسكين إذا انفرد كل منهما عن الآخر وإن اجتمعا في ذلك فمقتضيان في التعريف كما مر ذلك في باب الزكاة وعبر المصنف بالمسكين ناسياً للكتاب العزيز ونسج بقيد أهل الزكاة لا يرد على المتن غيره فلا يجزئ دفعه الكافر ولا له أشهى ومطلى ولا مال ولا مالين تارمه مؤثته ولا لرفق لانهما حق الله تعالى عايرين بصفات الزكاة وأما خبر أطعمه أهلها المتقدم في باب الصوم فيقول بنا ويلات منها أن المراد بأهلها الذين لا تارمه مؤثته ومنها ما قاله العلامة الألباني أن المكفر هو الذي من عندهم الرجل المذكور فتاب عنه في التفرقة فيختلج بجزءه أن يفرق من على عباده الذين تارمه نفقتهم ومحل منع دفعها لهم إذا كانت من عندهم وقد بسط الكلام على بقية التأويلات في شرح الإسلام في شرح الروض ثم إن المصنف كيفية الإطعام المتقدم فقال (وبما) من وجبت عليه هذه الكفارة (كل مسكين مداً) للتتابع والمراد من الإطعام التملك ولعبر المصنف به لكان أولى بأن يقول ويملك كل مسكين مداً إلا أن أخرج ما لو غداهم وعشاهاهم بذلك فإنه لا يكتفي ولا يكتفي التفاوت في الأمد الذي تعلى للمسكين ويجب أن يكون المداً (من قوت البلد) يجوز ثانی القطر من بر وشعر وأقطاب ولا يجوز أن يعلو ودقيق وسويق ويشترط في حصة الكفارة وأجزائها أن تكون متبسة (بالتبسة) كما تقدم التبسة عليها سابقاً لأن الكفارة من باب العمل والأعمال تتوقف على التبة كما في الزكاة وتقدم الكلام عليها مفصلاً فإن عجز عن جميع خصال الكفارة لم تسقط عنه بل تبقى في ذمته إلى أن يسد على شيء منها لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي أن يكفر بمد دفعه مع انجاءه بهجته فسد على أنها باقية في النعمة حيث نفذها فإذ رعى خصله من خصالها فله أن لا يتبع بعض العنق ولا الصوم بخلاف الإطعام حتى لو وجد بعض مداً أخرجه لأنه لا يدل له حتى الباقي في ذمته

### باب العدة

ما خوذ من العدد لاشتهاله عليه غالباً وهي مدة تنبرص فيه المرأة لفرقة راسخها والتعبد أو لتفريقها على زوج كسابقاً والأصل فيها قبل الإجماع الآيات التي في الباب كقوله تعالى والمطلقات ينبرصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقوله تعالى واللاقي ينبرص من الحيض من نساكم إن اردنتم فعدنهن ثلاثة أشهر واللاقي لم يحضن وأولات الأجل أجلهن أن يضعن حملهن وقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويتركون أزواجاً ينبرصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً والاشجار الآية أيضاً وأعلم أن المدة الحالية على إرادة الرحم تتعلق بأعمالها من حصولها لا ابتداء وزوالها لا انتهاؤها ويشترط في اسم الاستبراء غيباً وإما بالنكاح ووطء الشبهة ويشترط هذا باسم العدة وهذا تارة تتعلق بفرقة تحصل بين الزوجين والزواج حتى كرهه الطلاق والفسخ والفسخ ويشترط هذا بعدة الطلاق فهو أظهر أسباب الفراق وعدتوطء الشبهة تلحق بهذا وتارة تتعلق بفرقة تحصل بعون الزوج وهي عدة الوفاة وشرعت العدة أصالة صواباً لتسبب عن الاختلاط

متتابعين فإن لم يستطع  
فاطعام مسكيناً  
ويطعم كل مسكين  
مداً من قوت البلد  
حسب البنية

### باب العدة

وكررت الاقراء الحق بها الا شهر مع حصول البراءة بواحد استظهارا واكتفى به اجماعهم الا تشييد بين برائة  
 لان الحامل تحيض لكونه نادرا ومن المصالح ان العدة لا تحب الا ان حصلت الفرقة في الحيض بعد الدخول  
 دون ما اذا حصلت قبله وقديما المصنف بالنوع الاول من انواع العدة السابقة بالتشديد المذكور فقال  
 (من طلق امرأته قبل الدخول فلا عدة عليها) قال تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم  
 طلقنوهن من قبل ان تشوهن فالحكم عليهن من عدة تعتدنها (وان طلق الزوجة (بعده) أي بعد  
 الدخول (لزمها) أي المطلقة (العدة) بالاجماع والفسخ ملحق بالطلاق كما مر واستدخال المرأة في  
 الزوج يقوم مقام الوطء في وجوب العدة ولذلك ألحقوا الوطء بالحاصل من هذا الاستدخال بصاحب المني  
 ان كان على وجه الحمل بان كل من الماء عتبرا وكذلك استدخال ما من نطفه الزوجة زوجها فهو يقوم مقام  
 وطء الشبهة في العدة والنسب والسبب في ذلك ان مكان اشتغال الرحم به ولا عية يقول الاطباء ان المني اذا  
 ضربه الهواء لم يقع منه الولد اذ غايته الطن وهو لا يتأق الا مكان والحكمة في وجوب العدة برأه الرحم كما  
 مر فلا بد في وجوبه من مكان اشتغال الرحم بالوطء وذلك يحصل بمجرد النكاح فاعتبر الشارع عريان  
 سبه في الجملة وهو الدخول أو ما ألحق به من الاستدخال المذكور ولم يعتبر الاشتغال وحده نكاحا جريا  
 على القاعدة المستقرة في الشرع من الاعراض عن تعليق الاحكام بالحكم الخفية أو غير المنضبطة وبرهانا  
 بالاوصاف الظاهرة تاتي هي فان الحكم كما في تعليق احكام الاسلام بالكلفة الظاهرة ولو لمع الا كراهية للرب  
 دون الاعتقاد الصحيح الذي هو المطلوب به النكاح من المصالح الخفية وقدرت المصنف وجوب العدة على  
 الدخول أو ما هو بمنزلة ولهذا قال (سواء كان الزوجان صغيرين أو لومرا اهقين (أو) كانا (بالغن أو) كان  
 (أحدهما بالغاً والأخر صغيراً) لان الوطء شاغل للرحم في الجملة ولا تنظر الى كونه في سن ورن ولا يولد  
 ولذلك أطلق في النكاح وهو من سلبت خصيتاه وبقي ذكره زوجته وجبت عليها العدة لاحتمال العاوق منه  
 على أن يلحقه الولد في الظاهر بخلاف المحبوب وهو من قطع ذكره وبقيت خصيتاه فلا يوجد منه الدخول فلا  
 يجب على زوجته عدة طلاق فان ظهر بها حمل فهو ملحق بها عليها العدة بوضع الحمل أما الممسوح الفيل  
 يبق له شيء فلا يتصور منه دخول فلا يجب عدة طلاق على زوجته ولو أنت بولاد يلحقه منك حكم المأثوق  
 حتى أن أبا عبد بن حرون قد قضاه مصر وقضى بطوق الولد الممسوح وكل من يجتهد في الفتوى فعله  
 قد اقول المرحوم حقه له الممسوح على كفتيه وطاف به الاسواق وقال انظروا الى هذا القاضي  
 يلحق اولاد الزنا بالحكم وفي نعيم المصنف بقوله سواء كان الزوجان صغيرين أو أحدهما بالغاً والأخر  
 صغيراً الصادق بكون الزوج صغيراً والزوجية كبيرة نظراً بالنسبة لثبوت العدة المترتبة على صحة  
 الطلاق فان الصغير لا يصح طلاقه فكيف تعتد الزوجة منه عدة طلاق وقد فرض المصنف كلامه في  
 الطلاق الآن يجعل التحريم المذكور بالنسبة لبراءة الرحم كلن على الطلاق على براءة الرحم وقد وجدت  
 أو كان الوطء في حال الصغر والطلاق بعد البلوغ فقد وجدت البراءة المذكورة لكون الوطء في حال  
 صغرها أو صغرها أحدهما (والمراد بالدخول) الذي يجب بسببه العدة هو (الوطء) ولو في دبر ولو كان الذكر  
 أشل خلافاً للبقوى وما في معناه وهو استدخال الماء المحترمة لانه كالوطء في وجوب العدة ووطء الولد أولى  
 منه لانه أقرب الى العاوق من مجرد الوطء بخلاف غير المحترمة بان ينزل الزوج حميمه برأه نكاحاً للزوجة  
 فربما المأثوق يجب عدة ولا يلحقه الولد الحاصل من هذا المني (فالوطء) الزوج (بها) ولم تدخل  
 ما سألته كور (ثم طلقها فلا عدة) عليها في الجملة بل هو قول تعالي ثم طلقنوهن من قبل تشوهن  
 فالحكم عليهن من عدة وما جا من على وعمر رضي الله عنهما من وجوبه ما منقطع والقول القديم مقام الظاهر  
 مقام الوطء (فأذا وجبت العدة) على المرأة بطلاق أو فسخ ففما تفصيل أشار اليه بقوله (فان كانت حاملاً

من طلق امرأته قبل  
 الدخول فلا عدة  
 عليها وان طلق بعد  
 لزمها العدة سواء  
 كان الزوجان صغيرين  
 أو بالغين أو أحدهما  
 بالغاً والأخر صغيراً  
 والمراد بالدخول الوطء  
 فالوطء هو ما يطأ  
 ثم طلقها فلا عدة  
 فأذا وجبت العدة  
 فان كانت حاملاً

انقضت عدتها (بوضع) أي الحمل المقهور من قوله حاملا لقوله تعالى وأولات الأجناس أجلهن أن يضعن  
 حملهن وإن لم يظهر الحمل إلا بعد عدتها أقراء أو أشهر لأنهم جادلان على البراءة فطناوا الحمل بدل علمها فطعا فلهذه  
 الآية مخصوصة لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولأن القصد من العددة معرفة براءة  
 الرحم وهي حادثة بوضع الحمل وانقضاء العدة بوضعه مشروط (بشرطين أحدهما أن يفصل جميع الحمل)  
 فالخرج بعض الولد لم تنقض به العدة لأنه لا يحصل به إراءة قال رحمه الله لا يصدق عليه وضع الحمل فلا أثر لفصل  
 بعضه منفصلا كان أو منفصلا في انقضاء العدة وكذا في غيرها من ما ترا أحكام الجنين نعم إذا خرج الجنين  
 وبقى شعره منفصلا لم ينقض بخلافه متصلا ومثله التفرق واستثنى من ذلك وجوب القرعة على الجاني على أمه  
 بنظر ورشي منه وجوب القودا إذا حزن بان رقبته وهو حي وجوب البية على الجاني إذا خفي على أمه ومات  
 بعد صياحه بسبب الجنابة وإذا لم تنقض العددة بخرج البعض ثبت له الرجعة في الطلاق الرجعي ولو  
 طلقها وقع عليها الطلاق ولو مات أحدهما ورثه الآخر لقاء حكم الزوجية وأما قوله أن يفصل جميع الحمل  
 أنه إذا تعدد حملها فلا تنقض العددة حتى يفصل ما تعدد ولأنه قال (حتى لو كان) الحمل (ولدين أو) كان  
 (أو أكثر) ثلاثة أو أربعة كإسبا في كلامه وجواب قوله (الشرط) في انقضاء العدة (انفصال الجميع) خفي  
 في كلامه تغر بعبية على الشرط الأول فإذا كانت رجعية وولدت أحدهما فلا رجعة إلى أن تلد الثاني وإذا  
 طلق لحقها الطلاق لم يأنقأ من أن لها حكم الزوجية في هذه الحالة وانفصال جميع الحمل شرط في انقضاء  
 العددة (سواء انفصل) الحمل في حاله كونه (حيا أو ميتا) أي لا فرق في توقف انقضاء العدة على انفصال جميع  
 الحمل بين كونه الحمل حيا أو ميتا فإذا وضعته على هذا الوصف ولو بدوا انقضت عدتها وإذا بقي كاجتمع لبعض  
 الحوامل فإنه قد عويب الولد في بطن المرأة وتركين فيه فلا تنقض عدتها إدام في بطنها ولو طالت المدة كاجملت  
 قال النووي وقد وقعت هذه المسئلة استفتينا عنهما فأجابنا عنهما بذلك وإن اختلف العصر بين فيها وولد  
 لذلك قوله تعالى وأولات الأجناس أجلهن أن يضعن حملهن والتي أرتهن حملها في بطنها من هذا القبيل  
 وسواء فمأذرة كان الحمل (كامل الخلقة) أي نامها (أو) كان (مضعف لم يتصور) لكن (شهد القوايل)  
 استبان فأكثر جمع فإله وهي السمات عند العوام بالناية سميت بالقابله لأنها تقابل الولد وتتلفا عند نزوله  
 وصله شهد بقوله (أي) المضعف (مبدأ خلق آدمي) وقالوا إنها لو بقيت تصورت ومثلها المضعف التي لم تكن  
 فيه بصورة لا ظاهرة ولا خفية ونقصت على غير القوايل فتشع في جميع ما ذكره لوصول براءة  
 الرحم بذلك وهذا المسئلة تسمى مسئلة النصوص لأن فيها ثلاثة نصوص للشافعي رضي الله عنه فانه نص  
 فيها على أن العدة تنقض بها ونص على أنه لا يجب فيها القرعة ونص على أنه لا يثبت فيها الاستبراء والفرقان  
 العدة تنقض ببراءة الرحم وقد جلت والأصل براءة الغفلة في القرعة وأمومية الولد إنما ثبت بما يسمى ولدا  
 وهذه لا يسمى ولدا وأما العلة وهي دم غليظ يعلق فلا تنقض بها العدة لأنها لا تسمى حلالا لكن يثبت لها  
 ثلاثا أحكام القطر يخرجهما ووجوب الفصل به وأن الدم الحار يخرج بعد هائس في نفسا وثبت هذه  
 الأحكام الثلاثة للصفة وتزبدكونها تنقض بها العدة بالشرط المذكور وأما يحصل بها الاستبراء من يد  
 الولد عن سمايته يثبت بمائة الولد ووجوب القرعة بخلافهما ثم إن نص المصنف بقوله وشهد القوايل  
 ينقض أنه بشرط عند أخباره الاتيان بلغة الشهاد مع أنه لا يشترط الاعتدال كما هو ظاهره عما ذكر  
 لا توقف على الرغف على القاضي فالوجه باخبر بدل شهد كان أولى لمأملت وتقدم لك أن العدة تنقض  
 بانفصال جميع الحمل وأن الانفصال جميعه بعد جلا واحدا بخلاف ما إذا لم يكن كذلك ودين المصنف  
 ما يعقبه جلا واحدا فقال (ومتي كان بين الولدين) اللذين ألقتهما من حين (دون ستة أشهر) من زمن الالتقاء  
 وبالأولى ما إذا ألقتهما معا وصرح بجواب متى بقوله (فهو) أي ذلك الحمل المشتهى على الولدين (وأما من)

انقضت وضعه  
 بشرطين أحدهما  
 أن يفصل جميع  
 الحمل حتى لو كان  
 ولدين أو أكثر شرط  
 انفصال الجميع سواء  
 انفصل حيا أو ميتا  
 كإسبا للخلقة أو  
 مضعف لم يتصور وشهد  
 القوايل أنه مبدأ  
 خلق آدمي ومتى كان  
 بين الولدين دون ستة  
 أشهر فهو ولأمان

تنبه لو أم اسم الواحد كرجل نوأم واحرأة ثومة وهذا مهموز وأما غير المهموز فهو واسم لجميع الحيوان  
بلفظ واحد والذي شئ هو الأول والثاني وحشد فلا يرعى المصنف ويقال كيف شئ لفظ نوأم مع أنه  
لا تشبه له فن قال أنه لا يثنى فقد جعله على الثاني وقد عرفت الفرق بينهما متى كان بينهما شئ أشهر فثانوها  
فكل من الولدين حل مستقل لان هذه المدة مدة الحمل كالمسألي (ولا حد للعدد للحل) في الكثرة في يجوز أن  
تضع المرأة في حل واحد أربعة أولاد أو أكثر من ذلك) فتدعي القاضي حاشي أنه وجد خمسة أولاد في  
بطن واحد وقال الشافعي رضي الله عنه أخبرني شيخنا ابن أنه ولد له خمسة أولاد في بطن واحد وعن  
بعضهم أنه قال في امرأة من الأنبار ألفت كسافيه اثنا عشر ولدا وحكي في المطلب عن محمد بن الهيثم عن  
زوجة كانت لسلطان بغداد وضعت كسافيه أربعين ولدا وأنهم عاشوا وركبوا الخيل وكانوا مع أبيهم  
(و الشرط الثاني) من الشرطين في انقضاء العدة للحل (أن يكون الولد منسوبا إلى من له العدة) أما ظاهرها  
وهو واضح أو احتمالا كقول المصنف بالأعان فإذا لا عن الحمل وفي الحل ثم وضعت انقضت امدته وإن اتى  
الولد عنة فظاهر إلا أنه يمكنه لحوقه بان يكذب نفسه والقول في العدة قول المرأة عند الامكان ومنه مالو  
ادعت أنها أسقطت ما تنقض به العدة وقد ضاع السقط فالقول قولها ما أنال يتصور كون الولد منسوبا  
إلى من له العدة فقد أشاره المصنف بقوله (فلو حلت) أي المرأة (من زنا أو) حلت (من وطء شبهة) أو حلت  
في نكاح قاسم ثم طلقها الزوج في هذه الصور (لم تنقض عدة المطلق بعد الوضع) وتنقض عدة الوطء  
المذكور بوضعه وتكمل عدة الطلاق بعده لان الحمل غير منسوب إلى المطلق وكذا إذا مات عنها وهو صغير  
وقد حلت فلا تنقض عدة بها الوضع لاذ قبل تكمل عدة الوفاة (بل في) صورة (حل وطء الشبهة) وفي  
صورة الحمل من أثر العقد القاسم (تستقبل) المطلقة الموطوءة بالشبهة والموطوءة بالعقد القاسم (عدة)  
الزوج (المطلق) أي تنصرف في تكميل عده بان وقع الحمل في ثمانية اعدة الطلاق لان عدة الحمل تقدم على  
عدة الطلاق ويكون التكامل المذكور واقعاً (بعد الوضع) وتنقض عدة وطء الشبهة بوضعه (وكذا)  
تستقبل المطلقة (في) صورة (حل الزنا) عدة الطلاق بعد وضعه أي حل الزنا أي تكملها بعد الوضع كما  
سبق في عدة وطء الشبهة لكن هذه الصورة ضعيفة فلذلك عرّفها بصيغة التريض والعهد فيها أنها تكمل  
عدة الطلاق ولا تظن لحل الزنا وقوله (ان لم تحض) قيد في تكميل الحمل من الزنا عدة الطلاق بعد وضع  
الحمل منه على ما مشى عليه المصنف وهو أن ما تنقض بوضع الحمل ويكون مقدما على عدة الطلاق وقد عرفت  
ما فيه وان الزنا لا حرمه وان عدته تنقض بثلاثة أقران كانت من ذوات الاقراء لان الصحيح أن الحمل  
يخص أو بثلاثة أشهر ان لم تحض كالمسألي في كلامه وما الزنا غير معتبر ولهذا لو نكح حامل من زنا صحيح  
نكاحه قطعاً وجاز ولو طء حامل وضعه على الأصح ولو حمل حال الحمل حل هو من الزنا ومن وطء الشبهة حل  
على أنه من الزنا كما نقله الشافعي عن الروابي وبه أفتى الفقهاء وجرم به صاحب الاقار وقال الامام يحمّل  
على أنه من الشبهة تحسناً للظن وبجرم صاحب التيجيز وجع بينهما يحمل الاول على أنه من الزنا في أنه  
لا تنقض به العدة والثاني على أنه من الشبهة فلا يلزمها الحد وقول المصنف (على الحمل) متعلق بمحذوف  
صفة لموصوف محذوف وعلى معنى مع أي حضاه معجوباً مع الحمل بناء على أن الحمل يخص فحشد  
تستقبل أي تكمل عدة المطلق بعد الوضع المذكور على الوجه الضعيف وعدم الحبض في الحمل ما بان لم  
ترد ما أصلاً أو أنه مؤقتان دم الحمل ليس يخصص كما صرح به القوي في التذنب وهو واضح لكن عبارة  
الروضة وأصلها في هذه المسئلة توهم انقضاء العدة في هذا الحالة وهو كذلك كما تقدم وهو ان الزنا لا عبرة  
به بل تنقض عدته بعض الأشهر مع وجود الحمل كما قاله شيخنا العلامة الباجوري كما هم اتفاقاً ثم أخذ يذكر  
مقابل القيد المذكور في قوله ان لم تحض فقال (فان حاضت) أي الحمل من الزنا (على الحمل) أي حاضت

حصصه مع الجمل كامل وذلك بان رأيت دما في حال الحمل بشرط كونه في زمنه وفي وقته المحذور منه شرعا  
 كأمير في بابه وقتئذ ان الحمل تحيض (انقضت) عدتها (ثلاثة أطهار) محسوبة (منه) أي من الحيض  
 المضمون من الفعل ولا نظر الى حمل الزنا لعدم اعتباره لا يمنع انقضاء العدة او تقدم أم لا فالنقض  
 فعدتها بالاشهر لا يوضع هذا الحمل ولما فرغ المصنف من الكلام على عقد الحمل وما يتعلق به شرعا بين  
 أقل الحمل وأكثره وقاله فقال (وأقل مدة الحمل) للولد الكامل (سنة أشهر) أي عينية كما قاله الباقين  
 والاشهر جمع شهر ما خوذ من الشهرة وهي الظهور لشهرته وظهوره لقوله تعالى ورجله وفساله ثلاثون  
 شهرا فلما أتت بفالحل الى الفصال في كلام الله تعالى علم منه أن الحمل مدته ستة أشهر لان الفصال يكون  
 في سنتين كما قال الله تعالى وفساله في عامين وهما أربعة وعشرون شهرا وبإضافة مدة الحمل اليها تصير الجمله  
 ثلاثين شهرا منها أربعة وعشرون للفصال والباقي وهو ستة أشهر يكون للحمل حيث قال ورجله وفساله  
 وقد قيل ان عبد الملك بن مروان ولد لسنة أشهر ولما ذكر الأقل في مدة الحمل ذكر ألا كثر فيه أيضا فقال  
 (وأكثره) أي أكثر مدة الحمل من جهة الزمن (أربع سنين) وانما قلنا المضاف اليه وهو مدة لان الضمير  
 عائذ على الحمل فيكون المضاف وهو أكثر بعض المضاف اليه وهو الضمير الرابع على الحمل وحيث ذكرنا  
 الاخبار بالزمن عن الحشة وهو أكثر المضاف الى الحشة وهو لا يبرح فلها قدر المضاف اليه المذكور كما  
 ذكره المصنف أولا لقوله وأقل مدة الحمل واجتنب ليكون الاكثر ما ذكر كما قال الرازي بان عمر رضي الله عنه  
 قال في امرئ الملقود تدبر بص أربع سنين ثم تعبد بذلك لافراة لانها من ذواتها وسبب التقدير بأربع  
 سنين أنها نهاية مدة الحمل وقد أخبر بوقوعه لنفسه الامام الشافعي وكذا الامام مالك وحكي عنه أيضا  
 أنه قال بارتقاء امرئ القيس ووزوجها رجل صدق جلت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة تحمل كل بطن  
 أربع سنين وورد هذا عن غير تلك المرات أيضا هنا ما يتعلق بالعدة الحامل وقد شرع فيما يتعلق بغيرها  
 فقال (وان لم تكن) أي من فورقت (حائلا) ففيها تفصيل ذكره بقوله فان كانت أي المفاصلة المذكورة  
 (عن تحيض اعتدت بثلاثة قروء) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ويجمع جمع قروء  
 بالضم والقروء هو يطلق على الحيض وعلى الطهر على سبيل الاشتراك اللفظي لا المعنوي فمن اطلاقه على  
 الطهر قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر وقد طلق زوجته انما السنة أن يستقبل بها الطهر ثم  
 يطلقها في كل قروء طلقه ومن اطلاقه على الحيض قوله صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت جحش دعي  
 الصلاة أيام أقرئت وفي رواية للنسائي ترك الصلاة أيام أقرئها وقيل القرم حقيقه في الطهر مجاز في  
 الحيض وقيل بعكسه ويجمع على أقروا قروءا وأقروا قروءا وقدمت المصنف على أن القرم هو الطهر حيث قال  
 (والقروء هو الطهر) وفي بعض النسخ والقروء والامهار والمعنى واحد لا يخالفه الا بالافراد والجمع واستدل  
 لهذا بقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في زمنها وهو زمن الطهر لان الطلاق في الحيض حرام كأمير  
 ولو كان القرم هو الحيض لكلام مورين بالحرام وهو باطل لان الله تعالى لا يأمر به فدل الدليل على أن المراد  
 بالقروء هو الطهر وزمن العدة يعقده من الطلاق فاللام في الآية بمعنى في أو بمعنى وقت أو عند أي في  
 الشروع أو في وقت الشروع أو عند الشروع في العدة وهذا الوقت هو وقت الطهر والمعنى متقارب في  
 الإشارة ومن الله يوم أن الطهر يكون واقعا بين دمي حيض أو دم حيض ونفاس أو نفاس بان كانت حاملا  
 من زنا ومن شبهة ثم طلقها وهي حائض ثم وضعت ثم جلت من زنا أيضا ثم وضعت فان الطهر بينهما بعد  
 قرأتها بعد ذلك فقرأين فالعبر كون الثاني من زنا فقط (و) من تعبد بالقرء (بحسب لها بعض الطهر  
 طهرا كاملا) سواء وطأها فيه أم لا ويجوز أن يسمى بعض القرم قرأين تامين ثلاثة قروء كما في قوله تعالى  
 الحجب أشهر معلومات والمراد سؤال ونوا القعدة وبعض ذي الحجة فقد أطلق على الشهرين والعشرين ذي

انقضت ثلاثة أطهار  
 منه وأقل مدة الحمل  
 ستة أشهر وأكثره  
 أربع سنين وان لم  
 تكن حائلا فان كانت  
 من تحيض اعتدت  
 بثلاثة قروء والقروء  
 هو الطهر وبحسب  
 لها بعض الطهر طهرا  
 كاملا

الجنة أشهر وهو جمع أقله ثلاثة لكن على سبيل التغليب (فإذا طلقها) في أثناء الطهر (فحاضت بعد طلقة  
انقضت) العدة (بعض طهرين آخرين مع بعض الحظية التي طلقت فيها فانها تحسب طهر اول ولو اتصل الى  
مدة الطهر وهو خمسة عشر يوما) (و) (الشروع في الحضيثة الثالثة) تحقق كل الطهرين مع الحظية السابقة  
بهذا الاعتبار (فان طلق) وفي نسخة ولو طلق (في الحيض) فالشرطية حاصلة على كلا النسخين وان لم يبق  
من زمن منشيء والبولاب على النسخين قوله (فلا بد) (من مضي) ثلاثة أشهر هلا لم يبق (بعد فراغها من  
الحيض) (فإذا شرعت في الحضيثة الرابعة) انقضت عدها بحيث تحقق ثلاثة أشهر كوامل وذلك بشرعها  
في الحضيثة الرابعة لتوقف حصول الاقراء الثلاثة على ذلك وزمن الطهر في الحضيثة تليس من العدة بل  
يتبين به انقضاءها وخرج بالطهر الواقع بعد حيض طهر لم تحض ولم تنفس فلا يحسب قرأ وعدة  
حرمة متعبرة ولو منقطعة الدم طلقت أو لم شهر كان علق الطلاق عليه ثلاثة أشهر هلا لم يبق (بالا بعد اليا من  
لاحتيال كل شهر على طهر وحيض غالب عظم مشقة الصبر الى سن اليأس أما لو طلقت في أثناءه فان بقي  
منه أكثر من خمسة عشر يوما لحسب قرأ الاشتغال على طهر لا محالة فتكمل بعده شهرين هلا لم يبق وان  
بقي منه خمسة عشر أو أقل لم يحسب قرأ الاحتمال أنه حيض فتعتمد بعده ثلاثة أشهر هلا لم يبق (ولا فرق) فبين  
تعددا لا اقراء (بين أن يتقارب بحيضها أو يتباعد) لا طلاق الآية (فقال التقارب أن تحيض يوما واوليلة)  
وهو أقل الحيض (وتطهر خمسة عشر يوما) وهو أقل الطهر (فإذا طلقت) هذه المذكورة (في آخر الطهر)  
وهو آخر اليوم من هذا الزمن بحيث بقي منه لحظة وجواب اذ قوله (انقضت عدها باثنين وثلاثين يوما)  
وهما اشتعلان على طهرين فيضاق اليهما الحظية التي فيها الطلاق وحظية الشروع في الحضيثة كما صرح به  
المصنف بقوله (ولخطتين) احداهما محسوب من العدة وهي الحظية التي وقع الطلاق فيها والثانية ليست  
منها بل يتبين بها انتضاء اللعبة بالشروع فيها كما تقدم (أو) طلقت من تقدم ذكرها (في آخر الحيض) اي في  
آخر لحظة من زمنه (ثم قضى عدها) (سبعة وأربعين يوما وخطتين) لانها مشتملة على ثلاثة قراء وخطبة  
عشر الحاملة بعد الحيض الذي وقع الطلاق فيه قرء ثم تحض بعد مومأ واوليلة ثم تطهر كذلك ثم تحيض يوما  
ووليلة ثم تطهر كذلك فقد تمت ثلاثة قراء ومخمسة وأربعين يوما ثم شرع في الحيض بعده مومأ واوليلة فقد تمت  
السبعة والاربعين يوما والحظية التي وقع فيها الطلاق لا تحسب من العدة وهي الحظية الاولى من الخطتين  
والحظية الثانية هي الحضيثة الرابعة الواقعة بعد الاطهار الثلاثة وهي ليست من العدة كما مر بل يتبين بها  
انتضاء العدة (و) المذكور (هو أقل الممكن في الحرمة) طلقت طاهر أو ما تضاعفني أن انتضاء العدة تاما أن  
يكون باثنين وثلاثين يوما وخطتين ان طلقت في الطهر ولو في آخر لحظة كما تقدم وهذا هو أقل الممكن واما  
أن يكون بسبعة وأربعين يوما وخطتين ان طلقت في الحيض ولو في آخر لحظة منه كما مر وهذا هو أقل الممكن  
فيها ايضا هذا عند تقارب بالحيض بان يكون حاضها مومأ واوليلة كما مر وهو معنى التقارب وأشار الى التباعد  
في الحيض فقال (ومثال التباعد أن تحيض) الطلقة ذات الاقراء (خمس عشرة يوما) وهو أكثر الحيض  
(وتطهر لسة مثلا) أي أمثل بالسنة مثلا ولا حاجة الى قوله مثلا استغناء عنه بقوله (أو أكثر) أي من  
سنة لان الأكثر يعنى معنى التمثيل بها أو يحذف قوله أو أكثر ويستغنى عنه بما قبله وهو الانسب لان  
الاول وقع في مركزه وانما كان الطهر ههنا المدة وأز يدانه لاحده (ولابد) لهما المظلة الموصوفة بهذا  
الوصف (ومن) وجود (الاطهار الثلاث) حتى تنقضى عدها لانها من ذوات الاقراء (وان قامت) على  
انتضاءها لا نقضها عدها (سنتين) عديدة وكان على المصنف أن يذكر التام في اسم العدد وهو ثلاثة لان  
العدد وهو الاطهار المذكور فاعتدنا المذكورة عدا كرامر محتمر ولو كان الرحيم ربنا من الجمل كان علق  
الزوج طلقها على يقين برأى رجبها وهذا ظاهر اطلاق المصنف فان العلق طلقها على يقين برأى الرحيم

فإذا طلقها فحاضت  
بعد طلقة انقضت  
بعض طهرين آخرين  
والشروع في الحضيثة  
الثالثة فان طلق في  
الحيض فلا بد من  
ثلاثة اطهار كوامل  
فإذا شرعت في الحضيثة  
الرابعة انقضت عدا  
فريقين أن يتقارب  
حيضها أو يتباعد  
فقال التقارب أن  
تحيض يوما ووليلة  
وتطهر خمسة عشر  
يوما فإذا طلقت في آخر  
الطهر انقضت عدها  
باثنين وثلاثين يوما  
وخطتين أو في آخر  
الحيض فبسبعة  
وأربعين يوما وخطتين  
وهو أقل الممكن في  
الحرمة ومثال التباعد  
أن تحيض خمسة  
عشر يوما وتطهر  
لسة مثلا أو أكثر  
ولابد من الاطهار  
الثلاث وان قامت  
سنتين



تطلق عند تبين الرأفة وتجب عليها العدة إذا كانت مدخولاً بها اعتباراً بهذا الوصف وهو الدخول المذكور  
وأعراضاً عن الرأفة فكذلك اعتبر بالسفر في الترخص وإن تحقق انتفاء المشقة وعلا بوجوبه قوله تعالى  
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وإن طالت أو استجملت الحيض بدوامها ما يتعلق بنوات  
الأقراوم قد مرح المصنف يحكم من لم تكن من ذوات الأقراوم فقال (وإن كنت المطلقة) (عن) لا تحيض  
أما الصغرى وأياس اعتدت بثلاثة أشهر) هلالية لقوله تعالى واللاتي ينسن من الحيض من ناستكنهن  
أرتبتم فعدتهن ثلثة أشهر واللاتي لم يحضن أي فعدتهن كذلك كما قاله أبو القاسم في إعرابه والقييد المذكور  
ليسان الواقع لأنهم كانوا يرون فيما تعتد به الآية ولم تحض فين الله ذلك لهم وما تقدم من قبيد الأشهر  
بالحال بسبب ما إذا انطلق الطلاق على أول الشهر فإن طلقت في ثامن شهر كتمته من الرابع ثلاثين يوماً  
سواء كان الشهر تاماً ناقصاً والصغرى هي التي لم يطررها الحيض وإن طلقت منه وهو تسع سنين ومن  
اليأس هو اثنتان وستون سنة على الأصح وقيل خسون وقيل ستون سنة ثم بعده تعدياً بشهر المذكور  
ولا بسبب طول المدة عليها وذلك يعلم عدم محتمة ما يقوله بعض جهلة فقهاء الأرباب من تزويجهن إن انقطع  
حيضها العارض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسمونهم بغير الداء لانقطاع آيسه ويكفون بعض ثلاثة أشهر  
ويستغفرون صبرها إلى بلوغ سن اليأس ثم الاعتداد بثلاثة أشهر ويقولون كيف صبر حتى تصير عجزاً  
فليحضر من ذلك لأن الأشهر انما جعلت للتي لم تحض أصلاً ولا آيسه وهذه غير ما ولو كانت من انقطع  
حيضها رجعة استمرت رجعتا ونفقت أو كسوتها وكما إلى انقضاء العدة ولا عبرة بتضرر الزوج بذلك في  
طول المدة كالمال كانت حاملاً لمات في بطنها وتعذر خروجها وأبو القاسم وطالت المدة وهذا هو المذهب كما  
نقله الشيخ عطية عن الشيرازي مسمى خلافاً لما نقل عن الرافعي من أن ذلك بالنسبة للعدة وأما في الرجعة  
والنفقة وقولها ما اعتد إلى ثلاثة أشهر فقط ولا تسترحى ببلوغ سن اليأس لما يلحق الزوج في ذلك من المشقة  
والضرر وهذا ضعيف والأول هو الصواب (فإن كانت) من فوطت (عن) تحيض وانقطع دمها العارض  
(رضاع ونحوه) كنفاس ومرض وفاء باطن (أو) انقطع (بلا عرض ظاهر) وهذا من قول شيخ الإسلام  
بلا عدة وفي نصب النبي في كلامه وكلام المصنف على قوله تعرف بظاهر فلا ينافي أن الانقطاع لأجله  
من علق في الواقع وكذلك يقال هنا فلا بد في الانقطاع من العارض في الواقع لكنه غير ظاهر وجواب الشرط  
قوله (صبرت) (وحوالاً) (إلى) حصول (من اليأس) (الحسوب) (من الحيض) ثم بعد حصوله ولم ترجع (اعتد  
ثلاثة أشهر) ويسمى ذلك إلى أن تحيض حينئذ تعدياً بالأقراء أي أن كلاماً الآية والتي انقطع حينئذها  
بلا عارض ترجع إلى الأقراء بنزول الدم لأنها حينئذ من ذوات الأقراء ولأنها الأصل في العدة وقد قدرت عليها  
قبل الفرغ من دليها وهو الأشهر فتنتقل إليها كالنسيم إذا ودد الملقى أثناء النسيم فإن حاضت بعد الأولى لم  
يؤثر لأن حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بأنها اعتدأ بها بل الأشهر من اللاتي لم يحضن أو اللاتي تعدياً  
تفصيل وهو أنه إن حاضت بعد دليها ولم تكن زوجاً آخر فاعتد بالاقراء حينئذها البتة آيسه فإن  
تكتح أو فلا شيء علم لا القضاء بعد تظاهرها مع تعلق حق الزوج به والشروع في المقصود كما إذا قدر النسيم  
على الماء بعد الشروع في السلاوة لم تنف في اليأس يأس كل النساء بحسب ما يبلغن من الحيض ولا طوفن نساء  
العالم ولا يأسن عبيتهن فقط وتقدم أن أقراء اثنتان وستون سنة إلى آخر ما تقدم من مقدم كله في الحر وتعلم  
غيرها بالنسب عليها وحاصله كسباً في كلام المصنف أن غير المرأة إن كانت من تحيض ولو بمصصة أو  
مستحاضة غير متغيرة فعدتهن أقراء لانها على النصف من الحر في كثير من الأحكام وإنما كتبت القراء الثاني  
لتعذر بعضها كالمطلقات إذا نظهر نصفه لا يظهر وكذا فلا بد من الانتظار إلى أن يعود فإن عتقت في عدة  
رجعة فتكمل ثلاثة أقراء من الرجعة كزوجة في أكثر الأحكام فكأنها اعتدت قبل الطلاق بخلاف

وإن كانت من  
لا تحيض أما الصغر  
أولاً يأس اعتدت  
ثلاثة أشهر فإن  
كانت من تحيض  
وانقطع دمها العارض  
رضاع ونحوه أو بلا  
عارض بظاهر صبرت  
إلى سن اليأس من  
الحيض ثم تعدياً  
بثلاثة أشهر

ما اذا اعتقت في عدة شئونها لانها كالاخنية فكانت اعتقت بعدا نقصا ما العدة وعدة غير حرة معتبرة بشرطها السابق وهو ان تطلق اول شهر فان طلقت في أثناءه والباقي أثمان من خمسة عشر حسب قرأ فكذلك بعده بشهر هلائي والايام بحسب قرأ فتعقد بعده بشهرين هلالين على المعتمد خلافا للبهرزي في اكتفائه بشهر ونصف وعدتها بالجل بالوضع مثل الحرة كالمساكن في كلامه (هذا كله) أي ما تقدم من عدة الحمل وعدة الاقرا في الايسة وغيرها من انقطع حبسها حاصل وثابت (في عدة الطلاق) وغيرها مما هو في معنىه وتقدم الكلام عليه **تبيينه** لومسح الزوج حيوانا فهو كفرقة الحلية بخلاف ما لومسح بجملاته كفرقة الموت ثم شرع المصنف بفصل عدة غير الطلاق فقال (فان توفي عنها) أي الزوجة الحرة وذلك في النكاح الصحيح (ولو) كانت وفاته حاصلة في خلال أي أثناء عدة الرجعية قال المصنف ففقه تفصيل أشار اليه بقوله (فان كانت حاملا اعتدت بالوضع) للعمل بالشرطين السابقين وقدم بينهما وقد أشار الى ذلك المصنف بقوله (كما تقدم) أي اعتدت بالوضع للحمل هناك العدة المتقدمة في غير الوفاة فان العدة بالحمل لا تختلف بالطلاق والموت والحرة وغيرها ولا فرق بين أن يتجمل الوضع أو يتناولت في الصحيح عن سبعة الايسة أنه لو نبت بعد وفاته زوجها نصف شهر قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أحملت فانكحي من شئت وعن عير رضي الله عنه أنه قال لو وضعت زوجها على السرير جلت (والأى) وإن لم تكن المتوفى عنها زوجها حاملا منه بأن كنت زوجة صغيرا ومسوح (ق) تعقد (بأربعة أشهر هلالية عشرة أيام) بلياليها قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وسواء الصغيرة ذات الاقرا وغيرها والاولا بمحمولة على الغالب من الحرائر والمخالات والحق بين المخالات من ذكر وكونه اعتبار الاهلة ما أمكن وبكامل المنكسر بالعدد كتنظير الرواية المذكورة عامة كما تقدم فتشمل المدخول بها وغيرها ولا يخصص بالمدخول بها بخلاف قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء حيث يخصص بالمدخول بها لقوله تعالى ثم طلقوهن من قبل أن يمسوهن الآية ولا يقاس المتوفى عنها على المطلقة حتى لا تجب عدة الوفاة الاعلى المدخول بها لانه لو يؤمن أن تنكح المرأة المدخول حرم صاعلى الزوج وليس ما هنا من ينازعها فيفضي الامر الى اختلاف الماهوى في المطلقة صاحب الحق ينازعها فلا تنكح على الانكار وأيضاً فرقة الموت لا اختيار لها فيها فمرت بالتخييم واطهار الحزن لفرار الزوج ولذا وجب الاحتداد فيها وفرقة الطلاق تتعلق باختيار المطلق وقد جفاء بالطلاق فلم يكن فيها انطهاد والتخييم والحزن **وفرع** لو كانت الزوجة المتوفى عنها محبوبة لا تعرف وقت الاستعمال اعتدت بالايام وهي مائة وتلاثون يوما وانقصا عدة المتوفى عنها زوجها كما ذكر متحصص في غير ذات الحمل والطلاق أي بصيغة التسوية في غيرها فقال (سواء كانت من تحيض) حيث لا يجري على عاذة من الاقل والاكثر مثلا (أم لا) لاطلاق الآية السابقة والاصل بقاها العام على عمومها وخروج تقييد النكاح بالصحيح النكاح القاسد فانكحها نكاحا قاسدا ثم مات عنها قبل الدخول فلا عدة عليها وان تلبس بالمدخول ثم مات فتعقد للدخول كما تعتد عن وطء الشبهة وعدة الوفاة من خصائص النكاح الصحيح وأما ان كانت مطلقة طلاقا تابنا كتبت عدة ولها النفقة ان كانت حاملا ولا تنقل الى عدة الوفاة لانها اخنية لا تدخل تحت اسم الزوجة فلا تتناولها الآية بخلاف الرجعية وتقدم الكلام عليها (هذا كله في) الزوجة (الحرة) سواء كان الزوج حرا أو عبدا (أما اذا كتبت زوجة أمة ولو) كتبت الأمة (مبعدة) أو مكاتبه أو أم ولد سواء كان حرا أو عبدا فان عدتها تكون على تفصيل ينال المصنف بقوله (فالحامل) لا يختلف حالها لا فرق بين اباين الحرة والامة ولا بين الوفاة والطلاق فعدتها بوضع الحمل وتقدم الكلام عليه تفصيلا (وغيرها من تحيض بطهرين وغيرها) من لا تحيض تعقد (بشهر ونصف) وهذا هو

هذا كله في عدة الطلاق فان توفي عنها ولو في خلال عدة الرجعية فان كانت حاملا اعتدت بالوضع كما تقدم والافبارعة أشهر هلالية وعشرة أيام سواء كانت من تحيض أم لا هذا كله في الحرة أما اذا كانت زوجة أمة ولو مبعدة فالحامل وغيرها من تحيض بطهرين وغيرها بشهر ونصف

المعقد وفي قول شهران لانها في الاقراء تعتد بقرآن في الشهر وتعتد بشهرين لكونها مبدل لاعتبار القرآن  
 وكلام الغزالي يفتقر حجه لمصلحة من وجبه وفي قول عنتها ثلاثة أشهر وهو الاحوط كما قال  
 الشافعي وعليه جمع من الاصحاب (و) تعتد من قبض وغيرها (في الوفاة) شهرين وخمسة أيام لانها على  
 النصف من الحرة في كثير من الاحكام (ومن وطئت بشبهة تعتد من الواطئ كالمطلقة) لان وطئ الشبهة  
 كلنكاح الصحيح في التسب وغيره فكذا في وجوب العدة والاعتبار بظنه أي الواطئ فان وطئ أمة على  
 ظن أنها زوجه الحرة اعتدت عدة الحرة وان كانت حاملا فالوضع وان كانت غير حامل فان كانت  
 من ذوات الاقراء اعتدت ثلاثة قروء كما مر وان كانت صغيرة اعتدت ثلاثة أشهر (أو انقطع حبضا)  
 أو كانت أيسة اعتدت بعد وصولها إلى سن البأس ثلاثة أشهر أيضا وان ظن الموطأ زوجه الحرة فتبين  
 أنها أمة الغزالي اعتدت عدة الحرة كما نظر إلى ظنه اذ العدة انما تحبس لحقه فوجب اعتبار اعتقاده وظنه  
 لكن محل اعتبار ظنه ان اقتضى قطعا بخلاف ما اذا اقتضى تحققا على المعقد فالوطئ حرقة ظنه أمة  
 أو زوجه الأمة اعتدت ثلاثة أقراء علا بما واقع لان ظنه لاقتضاء التحقيق وجعل الشك ان الشبهة  
 خلاف ذلك أي من حيث القياس على اعتبار ظن الواطئ في الأولى والوطئ أمة غيره يظن أنها اعتدت  
 بقروء واحد وعبار بعضهم ولو وطئ أمة يظن أنها غير ما اعتدت بقروء واحد ويلحقه الولدان كلنا ولا أثر  
 لظنه ففساده كالموطئ زوجه يظن أنها الأجنبية فلا يحسد ذلك لانه ليس زنا حقيقة ولا يعاقب في الآخرة  
 عقاب الزنا بل دونه فيسقط ذلك وهكذا كل فعل قدم عليه يظن معصية وهو غير دال ولا يدقو لهم اعتدت  
 بقروءات برء بقروء فمواستبراء لا عدة ففي نصبرهم باعتدت تسامح (ويلازم المعتدة) عن طلاق بائن أو  
 رجعي وعن نسخ نسيب أو لعان أو عن وفاة أو عن وطئ الشبهة أو عن نكاح فاسد وان لم تنسحق السكنى  
 على الواطئ في الشبهة والناكح في الفاسد وأشار إلى فاعل يلزم بقوله (ملازمة المنزل) الذي هو فرقته  
 فليس للزوج ولا لاهلها اخراجها منه ولا أن يخرج قال تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن  
 ولو أفاقه الزوج على خروجها منه غير حاجه لم يخرج وعلى الحاكم المنع منه لان في العدة حق الله تعالى وقد  
 وجبت في ذلك المسكن قال في المطلب ونصر عليه في الامور في الحاي والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين  
 أن لا تزوج أن يسكن الرجعة حيث شاء لان في حكم الزوجية ويخرج النوى في نكته ثم ان وجب عليها  
 ملازمة المنزل للعدة يجوز لها أن تخرج للساحة وتعود اليه وقد نزل المصنف ذلك فقال (فاما الرجعة ففي  
 حكم الزوج) وقهره (لا يخرج) من منزله (الابانة) لان عليه القيام بكفايتها وكذا الحكم في الجارية المشتراة  
 والمسيبة في زمن الاستبراء كاتقها الراقي عن التمتع وهو واضح (ويجوز للبائن) بطلاق أو نسخ (والمتوفى  
 عنها زوجها) أن تخرج (من منزل عنتها) بالانطلاق والليل لقضاء حاجتها) من شرائطها أو قطن أو بيع غزل  
 وغير ذلك من قضايا دين وروبعة ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها المنزل وحديث ونحوها بشرط أن  
 ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج أيضا اذا خافت على نفسها أو ولدها كما سألني في كلامه وليس من  
 الحائجة إلى الزنا والعبادة ولو لا وجه العزم عليها الخروج لانها لو عادت لم يجرى عليها ما عادت ولا وليه  
 والمصلحة حتى قرروا زوجها المستويحرم عليها الخروج للتمتع لاستئصالها ما لها ونحو ذلك ثم لها الخروج  
 للحج أو عرفة ان كانت بذلك قبل الموت أو الفراق ولو تغيرا منه وان لم تخف الفراق فان كانت أحرمت  
 بعد الموت أو الفراق فليس لها الخروج في العدة وان تحققت الفراق فلا انقضت عده فأتت عمرتها و  
 حجتها ان بقي وقت الحج والاحكامات يعمل عزه وعليها القضاء يوم الفوات (وتجب العدة) أي أمضاؤها (في  
 المسكن الذي طلقت فيه) لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم ويقاس على الطلاق الفسخ ما نواحه  
 فيجعل فرقته الكساح في الحياة ونحوه في بعضهم الفاء بنت مالك في الوفاة أن يزوجه اقتل فبالت رسول الله

وفي الوفاة بشهرين  
 وخمسة أيام ومن  
 وطئت بشبهة تعتد  
 من الواطئ كالمطلقة  
 أو انقطع حبضا  
 ويلزم المعتدة  
 ملازمة المنزل فأما  
 الرجعية ففي حكم  
 الزوج لا يخرج الا  
 باذنه ويجوز للبائن  
 والنوى عنها زوجها  
 أن يخرج بها بالتمتع  
 لقضاء حاجتها وتجب  
 العدة في المسكن  
 الذي طلقت فيه

صلى الله عليه وسلم أن ترجع إلى أهلها وقالت إن زوجي لم يتركني في منزل بل عكس ذلك فأنزلها في الرجوع  
 قالت فأنصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد طأ في مكان مكشوف في بيت حتى يبلغ الكتاب أجله  
 قالت فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشر أصححه الترمذي وغيره وقول المصنف تجب العدة في المسكن الذي  
 طلق فيه هذا إذا كانت أمة متافيه فانه ولو انتقلت من مسكن إلى مسكن فغيره إذا الزوج ثم طلقها أو  
 مات عنها فليعلم أن تعود إلى الأول وتنفذ فيه ولو أذن لها بعد الانتقال في الإقامة فيه أو انتقلت إلى أن ثم  
 طلقها أو مات فتعتد في المنزل اليه فانه المسكن عند الفراق وإن طلقها وهي في الطريق قبل أن تصل إلى  
 المأذون فيه فالأصح أنها تعتد في الثاني للأذن فيه ولو أذن لها في الانتقال إلى بلد آخر ثم طلقها أو مات فكيفها  
 حكم الانتقال من مسكن إلى مسكن آخر فهو على التفصيل السابق ولا بد أن يكون المسكن الذي فارقتها  
 فيه لا تقام فيه فإن كان غير لائق بها تخيرت بين الاستمرار فيه وطلب النقل إلى لائق بها وإن كان فقيداً تخيرت  
 بين أقامته ونقله إلى لائق بها وتصري الأقرب إلى المقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه  
 واستبداله الغزالي وترد في الاستصحاب (و) كالجواب عليه المصنف المذهب وقضاؤه في منزل الطلاق (لا يجوز)  
 الزوج ولا غير من أهله أو أهلها (نقله عنه) إلى المنزل آخر وليس لها الانتقال وقد علمت فيما تقدم أنه  
 مقيد بكونه لا تقام أو تقدم دليل عدم الجواز وهو قوله تعالى لا تخرجوه من بيوتهم (الأية (الضرورة)  
 اقتضت النقل أو لعلوا فخرجت بنفسها عصمت لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما لا يصح للمرأة أن تبيت  
 ليلة واحدة إذا كانت في عدتة وفاة أو طلاق إلا في بيتها أو الضرورة المبيحة والمجوزة للخروج هي (أما) أن  
 تكون (خلوف) على نفسها أو مالها من هدم أو حريق أو غرق أو شغل هذا ما إذا كان هنالك فسقة خافت  
 على نفسها منهم (أو) تكون الضرورة العامة تلزم بها حاجة (لتمنع مالكة) أي المنزل الذي هو محل  
 الفراق إن كان المنزل المذكور به دار الزوج وقد فرغت منه العارية أو كان الزوج مستأجره وقد فرغت  
 مدة الاجرة فلا مال للتمنع من سكناها فيه بعد فراغ المدة فينتقلها للخروج منه لأجل منع المالك من  
 الاعتدافه صيانة لحقه (أو) تكون الضرورة المبيحة للخلل حاصل (الكثرة تأذيها بغيرها) (أو) لكثرة تأذيها  
 (أو) فأرب زوجه (أو) تكون لكثرة (تأذيهم بها فتنتقل) حينئذ من منزل طلقها (أو) أقرب مسكن (اليه)  
 قال تعالى لا تخرجوه من بيوتهم (لا يجوز) إلا أن يأتين بفاحشة مبينة والفاحشة مقصورة بذلك  
 والاضافة في قوله يوتن لسكان فيها أو أقاليم أو بلاد أو زواج وفسر ابن عباس الفاحشة بأن تبدو على أهل  
 زوجها حتى اشتد أذاها ومثل أهله زوجها بغيرها فإذا اشتد أذاها بغيرها جازها مكاناً إذا اشتد أذاها  
 بهم جاز خروجها بخلاف ما لو طقت بيت أبيها أو تأذيها بها أو هملها لأن الوحشة لا تطول بينهما  
 ولولا منها العدة في دار الحرب كان عليها أن تهاجر وتخرج إلى دار الإسلام لا تقيم هناك هكذا حال الرافعي  
 ثم نقل عن التولي أنه قال الآن تكون في موضع لا تخاف على دينها ولا على نفسها فلا يخرج حتى تعتد  
 انتهى وقد يصدق في هذا الاستئذان دار الحرب مظنة الخوف والفتنة فلا ينبغي أن تقيم بها العدة مطلقاً  
 (و) يحرم على المطلق (زوجته) (الخطوبة في العدة) كما يحرم عليه الخطوبة بالاحنية بل هذا أشنع من الاحنية  
 لحصول الاتية السابقة فهي إلى الفتنة أقرب من الاحنية وقال الشيخ أبو حامد يكتفي عندى في جواز  
 المنحول على المعتدة حضور المراقب والنسوة الثقات كغيره يكتفي بحضور واحدة التقية أيضاً على الأصح  
 وقد ذكرنا صاحب رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن يتجاوز حلالاً باهراً ويحاور حلالاً باهراً أن يفتن لأن  
 استحباب المرأة من المرأة أكثر (و) يحرم على المطلق أيضاً (مسكنها) في الدار التي تعتد فيها لأنه يؤدي إلى  
 انقضاء الحرمة (الآن يكون كل منهما في بيت منفرد) (بمراقبته) من المطيع والمستأجر والبر والمصدق  
 يسطح فيجوز لهما كعدارين متجاوزين وفي الروضة وأصلها عن البغوي والتولي أنه يستترط أن

ولا يجوز نقلها منه  
 الاضروية أما خلوف  
 أولئح مالكة أو  
 لكثرة تأذيها بغيرها  
 أو تأذيها بزوجها  
 أو تأذيهم بها فتنتقل  
 إلى أقرب مسكن  
 اليه ويحرم على  
 المطلق المطلق بها في  
 العدة ومسكنها  
 الآن يكون كل منهما  
 في بيت بمراقبته

لا يكون محرماً أحدهما على الآخر ويغلق ما بينهما من باب يستثم قال وهو حسن واستتم له بعد كراهة الأمة  
من أن الدار أو السعة التي ليس فيها إلا بيت واحد والباقي حقة لم يجز أن يساكنها فهو من كل معهما محرم  
لأنه لا يتميز من السكني بوضوح (ويجب على المرأة (الأحداد) وسأقي بيانه في كلام المصنف فالأحداد من  
أحد ويقال فيه الأحداد من أحد ويقال في الأحداد على الأول أحدث المرأة أحداداً ويقال في الأحداد  
المأخوذين حيث حدثت المرأة أحداداً ومعنى الجميع لقلة المنع لأنها تمتنع من الزينة والترفه وإنما يجب في  
عدة الوفاة لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الخصيحين لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتحد على  
ميت فوق ثلاثة أيام إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الأعلى زوج  
مستثنى من قوله لا يحل وظاهره لا يقتضي إلا الجواز قال الراعي لكنهم أجعوا على أنه إذا طلق جوب وأنه  
استثنى الزوج من الحرام المفهوم من النهي وأيضاً إن ما جاز بعد امتناع بصدق بالوجوب كالمهر  
القاعدة وعبارته فتح الوهاب أي يجب للأحداد على إرادته أي إرادته التي له فهو ممدود مضاف للقول بعد  
حذف الفاعل (ويبد) الأحداد (في) عدة (البائن) أي المطلقة طلاقاً أو لا يجب قياساً على المطلقة  
طلاقاً خارجاً لئلا تنافى في وقت إطلاق فهي محفوفة أو يفسخ فالتصريح منها أو يلغى فيها فلا يلزم فيها  
يجب الأحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها والأحداد على المعتد من وطء الشبهة والتكاح الفاسد ولا  
على أم الولد لأن غير معتدات عن نكاح والأحداد لأهل الحزن على الزوج وكل واحدة علة كذا يسمى  
زوجاً والزوجة النسية والصغيرة والمجنونة كغيرهما في الأحداد وهو قضية إطلاق المصنف على الصغيرة  
والمجنونة معهما من التزين والترفه في عدة الوفاة وجوباً وغيره أجوازاً كما تمتنع بالصفة العاقلة وفيد  
شيخ الإسلام الصغيرة بما تقتضي الوطء والأحداد عليها كالأهنة لها ومنها أمة لا تنقض لها بان أو لم  
لزوجها البلاء وإن أفلا يجب عليها الأحداد (ويحرم) الأحداد (على ميت غير الزوج) من قريب لها أو  
أجنبي (أ كمن ثلاثة أيام) لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق لا يحل لأمرأة تؤمن  
بالله واليوم الآخر أن تتحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا على زوج يخافه يقتضي أجوازاً لثلاثة ومنع ما زاد  
عليها في غيره (و) الأحداد الموعود به سابقاً (هو أن تترك المعتدة الزينة) بمعنى التزين في البدن أي بان  
لأنه ليس بالمصروع ولو صيغ قبل نسبه من غير الخصيحين عن أم عطية كذا ينبغي أن تتحد على ميت فوق ثلاث  
الأعلى زوج أربعة أشهر وعشراً وأن تكفل وأن تنطبل وأن تلبس فوباً بمصوباً بخلاف غير المصروع  
صككتان وأبر بسم لم تحدث فيه زينة كتمش وخلاف المصروع لأنه لا زينة بل لمصيبة أو احتمال وسخ  
كالأسود والكحل لا تنفاد الزينة فيه وقوله (ولا تلبس الحلي) هذا ما بعدهما في قوله ولا تستعمل طيباً  
من عطف الخاص على العام لأن الصلي وما بعده من أفراد الزينة والتقديراً وأن تترك التوفى عنها زوجها  
ليس الحلي الخ ولو أبطل الواو بالقاموس لم تفرعاً على قوله هو أن تترك المعتدة الزينة تنكحاً كان أو وضع من  
العطف لأن يجعل الواو للترجيع على ضعفها ويحتمل أن هذا تحريف من الساخ والحلي المنع  
ليس كالتخلل والسوار والقلو والمصروع من ذهب أو فضة غير السوار والتخلل من خاتم وخمرة  
والمصروع من غيرهما كبحاس إن موتهما أو كانت المرأة ممن تحلى به في الشهر دون الليل بخلاف  
ليس المصروع ليلاً والتطيب فإن كلامهما يمنع مطلقاً والفرق بينهما كما يؤخذ من الرمي أن المصروع  
وما معه محرماً للشهوة مطلقاً بخلاف الحلي فإنه لا يحرم كنهها بالإنهارة وصريحه القليوب على الحلال  
حيث قال قوله وليس بمصروع أي ولولاه ومستورا غير ميسرة دليل حرمة القلي وغيره في خاود  
وغيره ويجوز الصلي بغير الذهب والفضة كالصلي بخاص ورمضان عشرين عاماً وتقدم أن حرمة الصلي  
انحصرت في النهار وأما الليل ففي أئمة الكراهة أن كان بغير ميسرة أو ما معها فلا (ولا تختضب) من

ويجب الأحداد  
ويستحب في البائن  
ويحرم على ميت  
غير الزوج أكثر  
من ثلاثة أيام وهو أن  
ترك المعتدة الزينة  
ولا تلبس الحلي ولا  
تختضب

حرم عليها الاحداث نحو الحناء (ولا تستعمل باعد ونحوه) كالاصفر وهو الصبر يفتح الصاد وكسر الباء على  
الاشهر ويجوز ساكن النامع فتح الصاد وكسر هافيه ثلاث لغات سواء كان أبيض أو سودا لا يمنع احسان  
الصورة ولو طمت وجهها بالاصفر حرم لانه يصفر الوجه فهو كالخطاب ولا يجوز الا كحل بالبتوناء اذ لا زينة  
فيها ويجوز عليها استعمال الاسفيداج والجرقة في الوجه واليد لانهما محل الزينة فتقدم حرمة الخطاب  
بالحناء والاسفيداج بنال محجة وهو ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه والجرقة السمانية الدمام بضم الميم  
وكسر هاء ورويهما الخد والخصب يستعمل في اليد بين والرجلين والوجه لاما كان تحت الثياب هذا ما في  
الروضة كاصلها عن الروائي لكن صحح ابن يونس بان ذلك في جميع البدن وفي معنى ما ذكره فربا صابها  
وتصف شعرها أي ناصيتها على جبهة وتجمع شعر صدغها وتسو بد الحاجب الكحل وتصفه ويحلف  
وهو ازالة شعر ما حوله وشعر أعلى جبهة وهو المسمى بالخصف (فان احتاجت الى الكحل) لرمده ونحوه  
(في اللال) رخص لها في استعماله بحسب الحاجة (وتزيله النهار) ويجوز لغيره ورتبه ان يزيله لغيره في داود  
انه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حلة على أبي سلمة وقد جعلت على عينها صابرا فقال ما هذا يا أم  
سلمة فقالت هو صبر لا يطيب فيه فقال اجعله بالليل وامسح بهما نهارا وتقدم ضبط هذه الكلمة (ولا تلبس)  
الثوب المصبوغ (الصافي) اللون وقد بين ذلك بقوله (من أزرق وأخضر وأحمر وأصفر) ناعما كان الثوب  
المدكور أو خشنا لا يوصل لينة فدخل في هذا النوع الديباج المتش والحرير المزين وتقدم أن  
المصبوغ لغير زينة لا يحرم ليه (ولا تزيل الشعر) سواء كان في الرأس أو في الجسم سواء كان الدهن الذي  
تزال به ناطب أو لا (ولا تستعمل طيبا في بدن وما كحل) وقد سبق تفصيل الطيب في كتاب الحليم  
ونسختي الحاضر فتستعمل القليل من القسط والأظفار في حال الطهر للعاجة البهروى أو داود والنسائي  
بما صدق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للثوب عناه زجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا الممشق  
والأطلى ولا الخشب والممشقة المصبوغة بالمسك بكسر الميم وهو المخرق بفتحها يقال طين أحر يشبهها  
(ولها ليس الأبريسم) اذ لم يكن فيه زينة كالكان وغيره وتقدم الكلام عليه أيضا (و) لها (غسل الرأس)  
التنظيف (وتقليم الأظفار) لانهما ليست من الزينة في شيء ويجوز لها التزين في الفرس والبسط وآلات  
البيت لان الاحداث في البدن لا في الفراش والماكان (واذا راجع) الزوج (المعتد) عن طلاق في أثناء عدته  
(ثم طلقها) ناسا قبل الدخول (بها) (تستأف) الطلاق الثاني (عدته جديدة) لانها بالجمعة عادت الى التكاح  
الذي مضى به وظاهر كلامه أنه لا فرق بين الحامل والحائض في وجوب الاستئاف وهو كذلك (وان تزوج  
من خالها في عدته ثم طلقها قبل الدخول بنت على العدة الاولى) لان تكاح جديد طلق فيه قبل الميس فلم  
يلزمها به عدة أخرى كالأبازم فيه الانصف المهر وان طلقها بعد الوطء فتستأف ولا فرق فيها أيضا بين الحامل  
وغيره اذ ذلك لان الحامل تعد بوضع الحمل اذا طلقه لدواء وطئها أو لا لان ما بين بطنها أن يكون عدة مستقلة  
(ومنى ادعت المرأة قضاء العدة) بغير الاشهر سواء كان بالقرام أو بوضع الحمل وكان ذلك (فترين يمكن  
انقضاءها فيه) وتقدم أول الباب بان أقل زمن تنقض به العدة بوضع الحمل والافرا هو سبب بقوله  
(قبل قولها) لانها مؤمنة على ما في رجها حال تعالى ولا يصل لهن أن يكن من خلق الله في رأسهن من الولد  
أو الحصى وسواء كان ما ادعيته من الافرا جارية على عادتها أو على خلافه لان العادة قد تتغير أم لا اذ ادعت  
انقضاءها من غير أن يمكن انقضاءها فسيقبل قولها أم المعتد بالاشهر سواء كان لصرا أو بأس فلا يقبل  
قولها فيه فاذا ادعت انقضاءها لم يأنكر الزوج ما تقول قوله يمينه ويرجع هذا الاختلاف في الحقيقة الى  
وقت الطلاق وهما الواو يختلفان في أصل الطلاق كل القول قوله فكذلك في وقتها وهو بعد المصغر رجها الله  
في عدم التقيد بغير الاشهر ولو قال طلقك في رجب فقالت بلى في شعبان فقد غلظت على نفسها فواخذ

ولا تستعمل باعد  
ونحوه فان احتاجت  
الى الكحل فبالليل  
وتزيله النهار ولا تلبس  
الصافي من أزرق  
وأخضر وأحمر  
وأصفر ولا تزيل  
الشعر ولا تستعمل  
طيبا في بدن  
وما كحل ولها ليس  
الأبريسم وغسل  
الرأس وتقليم الأظفار  
واذا راجع المعتد  
ثم طلقها قبل الدخول  
تستأف عدة جديدة  
وان تزوج من  
خالها في عدته ثم  
طلقها قبل الدخول  
بنت على العدة الاولى  
ومنى ادعت المرأة  
انقضاء العدة في زمن  
يمكن انقضاءها فيه  
قبل قولها

بقولها ولودعت المتدعة عن الوفاة لا قضاء بالاشهر وأتكر الوارث صدق ويرجع هذا الى الاختلاف في وقت الموت على نظير ما تقدم (و) المتوفى عنها زوجها (انما يطعمها خمره بعد مضي أربعة أشهر وعشرة أيام) من موه (فقد انقضت العدة) لان علمها بموته ليس شرطاً في انقضاء العدة والقرض تربص هذه المدة وقد حصل كالوطيها مالا له بعد مضي العدة فأنه لا عدة عليها والله أعلم

**فصل في الاستبراء** هو في الامة كالعدة في الحرة وانما يخص بسم الاستبراء انه اكتفى فيه بأقل ما يدل على براءة الرحم من الحيض وشهر في ذوات الشهور بخلاف العدة فإنه لم يكتف فيه بالملك نفقت باسم العدة أخذ من العدة ولا شتمها عليه غالباً كما هو والاصل فيه الاحاديث الكثيرة لقوله صلى الله عليه وسلم في سبها أو طمس بضم الهمزة أقصع من فحشها ويمنع الصرف العليم والنائب باعتبار البقعة أو بالصرف باعتبار المكان وهي اسم وامن هو اذن عند حنن إلا لاوطأ حامل حتى تقضي ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة وألحق الشافعي رضي الله عنه من لم تحض أو أبستين من تحيض في اعتبار قدر الطهر والحيض غالباً وهو شهر أو فاس بالسببية غيرها بما جمع حدوث الملك وما رواه البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال وقع في سحى جارية من سبي جلولاء فظنرت اليها فإذا عنقها كبريتي الفضة والمراد به السيف هي بذلك لتدبير بقعه ولعنه فلم تأمل أن قبلتها والناس يتطرون اليها وجلولاء بنوخ الجبر والد فرية من نواحي فارس فحقت يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة وبلغت غنائها من الامة عمانية عشر ألفاً والنسبة اليها جلولاء على غير قياس لان القياس جلولادى كصحرادى في النسبة الى صحراء وهو لغة طلب البراءة وشهر عازر بص المرأفة بسبب حدوث الملك فيها وزواله عنها بعد ولبراءة زوجها من الحمل فحدث الملك سبباً أول وزواله سبب ثان وقد بدأ بالصف السبب الاول فقال (ومن ملك أمة) بشراء

لاختيار فيه أو بارت أو وصية أو هبة أو غير ذلك من طرق الملك لها ولم تكن زوجته (حرم عليه) أى على من ملك (وطؤها) أى المملوكة المفهومة من الفعل وتقدم الدليل على حرمة وطء السبي وغيرهما كما ذكره بالقياس عليها ولا فرق في حصول الملك بين أن يكون ممن يتصور وطؤها أو لا كسبي وامر أو نحوهما ولانين أن تكون الجارية صغيرة أو أيسة كما تقدم أو غيرهما ولانين البكر والتيب ولانين أن يستبرأ بها البائع قبل البيع أو لا لان غير المتقدم مطلق عن التقيد بشئ مما ذكر مع حصول العلم بأن فحين أنكرا وعمايز ولا يجب على بائع الجارية استبرأؤها أو وطؤها أو لم يطأها ولكن تسحبان وطئها لتكون على بصيرة عند البيع (د) كما يحرم وطؤها قبل الاستبراء عزم أيضاً الاستمتاع بها حتى يستبرأها ان ملكها بغير السبي بقرينة السياق لا في لانها قد تكون حاملة من سبها أو من وطء الشبهة فتكون أم ولد لغیره وتبين أن المشتري لم يملكها لان بيعها حيثئذ لا يصح وإذا كانت حائضاً وطهرت من الحيض حل الاستمتاع بها ما يقع تحريم الوطأ والقسلة وأما المصيبة فسيذكرها المصنف والامة الموهوبة بتاتت استبرأ بعد قبضها) ولا عند أدب قبل القبض لتوقف الملك في الهبة على القبض وظاهر كلامه أن المملوكة بالشراء كذلك وهو وجهه والاصح لان الملك تام لازم فاشتت ما بعد القبض ولو ملكها بالارث كنى الاستبراء قبل قبضها لان الملك بالارث من كذا نازل من ذمة المقبوض وان لم يحصل القبض حساً الا ترى انه يصح بيعه وفي الوصية لا اعتداد بما يقع قبل القبول ويعتد بما يقع بعده وقبل القبض لتام الملك والاستقرار وقول المصنف (بالوضع) متعلق يستبرأ أى يستبرأها به (ان كنت حاملة) ولون الزنا كما في المصيبة الحامل من الكافر لان كلامه من ماء الزنا وماء الكافر لا حرمة له ولذلك قال في الحديث الا لاوطأ حامل حتى تضع وانما اكتفى هنا بوضع الحمل ولون الزنا ولم يكتف به في العدة لاختصاصها بالنا كيد بليل استبرأه التكرار فيهدون الاستبراء ولان الحق فيها لزوج فلم يكتف بوضع حمل غيره والحق في الاستبراء

وإذا بلغها خبر موه

بعد أربعة أشهر

وعشرة أيام فقد

انقضت العدة

**فصل في ومن**

ملك أمة حرم عليه

وطؤها والاستمتاع

بها حتى يستبرأها

بعد قبضها بالوضع

ان كانت حاملاً

له وحمل بوقفه على وضعه ما لم يحض فان حاضت كفت خيضة ولا عبرة بالجل ولو كانت من ذوات الشهور  
ومضى شهر فكذلك والحاصل أن الاستبراء في الحامل من الزنا يحصل بالاسبق من الوضع أو بالخضفة فمن  
تحض وبالاسبق من الوضع والشهر في ذات الشهر (و) يكون الاستبراء (بالحيض اذا كانت حائلا)  
لقولها في الحديث السابق والاحتال حتى تحيض وتختلف العدة فانها بالاطهار على ما تقدم لان الاقراء تتكرر  
هناك فيعرف بشكر بالحيض برأه فالرحم وهما لا يتكرر في عدة الحيض الدال على البراءة (والا) أي وان  
لم تحض أصلا أو كانت أيستوجب أن الشريطة قوله (بشهر) واحد يكون استبراءها لانه قائم  
مقام القرع في عدة الحرة فكذلك في الامة (وان كانت زوجة أمه فاشترها انفسخ النكاح) كما تقدم في  
بابه أنه لا تجتمع الزوجية والملكية لان أحكامهما متناقضة (وحلت) أي حلت الامة المزوجة لشترى  
الذي هو زوجها (بملك العين من غير استبراء لان الاستبراء) انغلسر لحفظ الماء والماء حله وأولوا آخر  
ولكن يستحب الاستبراء لثبوت الزوجية من ولما الملكية لانه في النكاح يتقدم على كونه يعق بالملك وفي  
ملك العين يتقدم على انفسخ الامة المذكورة وأم ولد (ومن زوج أمه أو كتبها) كتابة صحيحة (نزال النكاح)  
فقط فيما إذا كان قبل الدخول أو زال وانقضت العدة فيما إذا كان بعده (و) زالت (الكتابة) في صورتها  
وزوالها المذكورة يكون بفسخها أو بغيرها عن أداء التزوج وقوله (ليطأها حتى يستبرئها) أما في الأولى  
وهي زوال النكاح فقط فاستناع الوطء قبل الاستبراء مضي على أن الموطوءة للاستبراء في المملوكة حدوث  
حل الاستمتاع لانه حدث فيها حل لم يكن وأما عدم جواز الوطء في زوال الكتابة فلان المانع منه زوال  
ملك الاستمتاع بها وصارت في حالة الوطء والاستحقاق المهر فاشترها ما إذا باعها ثم اشترها ما إذا اشترها ما إذا كانت  
فلا يجب استبراء بعد زوالها لانه لم يزل ملك الاستمتاع بها فيها (وله) أي لى حدثت ملك الامة (الاستمتاع  
بالمسيبة في عدة الاستبراء بغير الجلاء) لان ابن عمر رضي الله عنهما قبل مسيبة نالها من بعض الغنم ولم يشكر  
عليه أحد وخالفت المسيبة غيرها في ذلك لان غايتها أن تكون مستولدة ترضى وذلك لا يمنع المثل بل هي  
والولد يملكان بالسبي وانحرم وطؤهما صيانة للمسلم لئلا يحتفل بجماع الحرة وهو لا رحمه ولما غرم  
الكلام على السبب الأول شرع شكك على السبب الثاني فقال (ومن وطئ أمه حرم عليه أن تزوجها حتى  
يستبرئها) لان مقصود النكاح الوطء فينبغي أن يستعقب الحل وأن تقدم عليه ما يطلب الحل من فراغ  
الرحم وهذا يختلف في بعضها فانه يجوز أن لم يستبرئها لان الشراء قد يقصد للوطء وقد يقصد لغيره فعادة الامر  
أن المشتري في هذه الحالة يستأط ان قصد الوطء واحتج الاصحاب بتعريض الموطوءة قبل الاستبراء بأنه وطئ  
لوائت بولم يتم وأقر به ثبت نسب فوجب التبرص لوطء الشبهة وتدخل في الامة في كلام المصنف أم الولد  
جرنا على الاصح من جهة تزويجها فلا تزوج قبل الاستبراء السابق ولو استبراء موطوءته ثم اعتقها تزوجت  
في الحال من غير استبراء ولو اعتق مستولدة وكذا موطوءته فلذلك كاحبال الاستبراء في الاصح كما يشكم  
المعتد منه ومقابلته لان الاعتاق يقتضي الاستبراء فتوقف نكاحه عليه كزوجه الغنم كزواج الحرة على  
متن النكاح وان اذامات سيد أم الولد وليست تزوجه ولا في عدة نكاح أو اعتقها ومثلها المدبرة لانها تعتق  
بموته كالم ولد يجب الاستبراء في هذه الزوال القراض كتجب العدة على المفارقة في النكاح لزوال القراض  
أما إذا كانت في زوجة أو عدة نكاح فلا استبراء عليها لانها حينئذ ليست فراضا للسيد حتى يقال قد زال  
القراض عنها بالعق بل مشغولة بحق الزوج من الزوجية أو عدة النكاح بخلاف عدة وطء الشبهة لانها  
لم تصر فراضا لذلك لغير السيد فقد صدق عليها أنزال عنها القراض بالعق فيجب عليها الاستبراء بعد قضاء  
عدة وطء الشبهة والامة التي مات عنها سيدها تستبرئ نفسها بنفسها لانها صارت حرة كآل الامة تستبرأ  
بعضى كاستبرائها اما خيضة أو شهر أو بوضع حل والفرق بين المستولدة اذا مات عنها أو اعتقها حيث يجب

وبالحيض اذا كانت  
حائلا ولا انفسخ وان  
كانت زوجة أمه  
فاشترها انفسخ  
النكاح وحلت  
بملك العين من غير  
استبراء ومن زوج  
أمه أو كتبها نزال  
النكاح والكتابة لم  
يطأها حتى يستبرئها  
وله الاستمتاع بالمسيبة  
في عدة الاستبراء بغير  
الجلاء ومن وطئ  
أمه حرم عليه  
أن يزوجه حتى  
يستبرئها



الاستبراء من الموطوءة إذا استبرأ أهلها أن تنزوح في الحال أن المستبرأة تشبه المنكوبة فقوى فراشها فيجب عليه الاستبراء بزوال الفرائض ولا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفرائض وغير المستبرأة لا تشبه المنكوبة فيعتد بالاستبراء الواقع قبل العقد ولا استبراء عليها بعده والله أعلم

فصل في من

أنت أمته ولو كانت

أمة وطؤها لحقه سواء

كان يعزل عنها أم لا

فإن لم يكن وطؤها

لم يلحقه الولد ومن

أنت زوجته ولد

لحقه نسبه إن أمكن

أن يكون منه بان

تأني به بعد ستة أشهر

ولحظة من حين

العقد وكون أربع

سنتين من حين

الاجتماع معها إن

أمكن وطؤها ولو على

بعد وإن لم يعلم أنه

وطئ بخلاف ما سبق

في أمته بشرط أن

يكون للزوج تسع

سنتين ونصف لحظة

تسع الوطء فإن لم يكن

أن يكون منه بان أنت

بملون ستة أشهر أو

لا أكثر من أربع سنين

أو مع القطع ما لم

يطأها وكان للزوج

من السن دون

ما تقدم أو كان

مقطوع الذكر

والاثنتين جميعاً لم

يلحقه

فصل في من يلحق من النسب وما يلحق (من أنت أمته بولد) لمن يمكن أن يكون منه فني جواب من نظر وتفصيل أشار إليه بقوله (قانت) بقرارة (أنه وطؤها لحقه) وإن لم يستلحقه أو لم يحكم به منه (سواء كان يعزل عنها) بان يلحق المصنف بالفرج (أم لا) لأن المصنف قد سبقه ولا يحس به يؤد لحوقه كون الأم مقراً شاقولاً على إقامته عليه وسلم الولد للفراش والظاهر الخرفانه أنت الفرائض والحلق به الولد من غير استلحاق وقال عمر رضي الله عنه لا تأتني أم ولد يعرف سيدها ما بعد إلا الحلق به ولها فأرسلوهن أو أمسكوهن فاعتبرا الاعتراف بالام لا غير (فإن لم يكن وطؤها لم يلحقه الولد) لأنها لا تصير إناشيداً للملك وانتهى خلاها أو أمكن أن يكون الولد منه بخلاف النكاح حيث يكتفي في الحقوق بمجرد الامكان لا بمقتضى النكاح هو الاستمتاع والولد ملك العين قد سبقه غير ذلك من الخدمة والتجارة أما إذا لم يكن أن يكون منه بان أنت به لاق من ستة أشهر من الوطء ولا أكثر من أربع سنين لم يلحقه (ومن أنت زوجته) سواء تزوجها بعقد صحيح أو فاسد (ولد) كامل لحقه نسبه بالاجماع (إن أمكن أن يكون منه) وذلك بان تأني به بعد ستة أشهر ولحظة من حين العقد (عليها) ودون أربع سنين (أي أقل منها) ونحوه بالنسبة المذكورة (من حين) امكان الاجتماع معها وهذا معتبر (إن أمكن وطؤها ولو على بعد) أي مع ما سبق في محترقات هذه القبور في كلام المصنف وأما الولد ناقص فلا يشترط في حقوقه نسبه هذه المدة فوجب على حامله فالقت حينئذ لا وستة أشهر فانه يلحقه وتكون الفرائض المأخوذة به لا وهو كذا إذا أحضرت بغير حناية فهو يلحقه وقلمه مؤتمنة تجهيزه غير المصنف لحوقه به بقوله (وإن لم يعلم وطئ) الزوجة وهذا (بخلاف ما سبق في أمته) حيث اشترط المصنف فيها ثبوت الوطء بما تقدم من الأقارب وقد تقدم الفرق بين الزوجة والامة وهو أن القص من النكاح الاستمتاع بحصول الولد والقص من الامة الخلع قبلها وبما احتمل الاصران فليس أحدهما أولى من الآخر ويؤيد هذا الفرق أنه يكلف المين من لا يحل له وطؤها وليس له أن ينكح من لا يحل له وطؤها وما ذكر من لحاق الولد هو مقتضى (بشرط أن يكون للزوج) من السن (تسع سنين ونصف) سنة وهو ستة أشهر (ولحظة) موصوفة بطلها (تسع الوطء) انه أقل الممكن بما على الصحيح أن امكان البلوغ يكون باستكمال التسع و ينص على أن أقل مدتها لجل ستة أشهر ولو لم تعتبر ساعة الوطء لم أن يقع الزوال قبل استكمال التسع وهو لا يصح بطل ما أتى إليه وهو عدم اعتبار لحظة الوطء مع شرطها وإذا بطل هذا ثبت تقضيها واعتبارها وهو المطلوب (فإن لم يمكن أن يكون) الولد حاصل (منه) وذلك معصود (بان أنت بملون ستة أشهر) من العقد هذا محترز بقوله بان تأني به بعد ستة أشهر (أو) أنت به (لا أكثر من أربع سنين) وذلك من آخر اجتماعها وهذا محترز بقوله ودون أربع سنين (أو) أنت به (مع القطع) والخبر (بأنه لم يطأها) وهذا محترز بقوله إذا أمكن وطؤها ولو على بعد وذلك كما إذا نكحها ووطئها في المجلس أو غاب عنها غيبة بعيدة لا يحتمل معها وصول أحد ههنا إلى الآخر ويرى العقد وأحد الزوجين بالشرط والآخر بالقرب وأنت بولادة ستة أشهر من وقت العقد (أو) أنت به (كل للزوج من السن دون) أي أقل (ما تقدم) من تسع سنين وستة أشهر ولحظة وهذا محترز بقوله بشرط أن يكون للزوج تسع سنين ونصف لحظة (أو) أنت به (كان) الزوج (مقطوع الذكر) والاثنتين جميعاً وهذا إذا نكحها ما تقدم والظاهر أنه محترز بشرط ملحوظ وأما قال ولحق الولد للزوج مشروط بكون الزوج سليماً أي ليس بجويماً ولا مقطوع الاثنتين وجواب الشرط قوله (لم يلحقه) أي لم يلحق الولد الزوج في هذه المحترقات ما في الأخيرة فلانه لا ينزل ولم تحجب



على الفور كما هو والتأخير سقط فيه عنه كالأمر بالصلاة وإن أخر بعد ذلك لم يجز له أن يجزئها أو تعذر الوصول إليه أو بلغه أخيراً لا فصر حتى يصبح ثم الصلاة بقصدتها أو كان جامعاً أو جامعاً نافعاً كل أو ليس التوبة أو كان مريضاً وغير ذلك من الأعذار السابقة في الرد بالعيب لم يبطل حكمه التأخير وإن أمكنه الشهادة فعليه أن يشهد أنه على النقي والابطال حكمه (وان أراد نفيه) أي نفي الولاية التي لحقه (على الفور أجنباً إليه) أي إلى ما أراد من نفي التمسك بما لا يضر عنه بخوفه وقد علم مما سبق شرح الضمائر المذكورة هنا ومحل ما ذكر من الفور هو في غير الجمل وأما هو فله تأخير نفيه إلى الوضع لاحتمال كونه رجلاً ونفاخاً فإذا أخر النقي إلى الوضع وقال أنوث لا يتحقق الحال كان له النقي ولو قال عرفت أنه ولد ولكني أخوت طمعاً في الإجماع والاسقاط بطل حكمه التأخير مع القدرة والعلم وقضية إطلاقه أنه لا فرق في نفي النسب باللعان بين كون المتن نسباً حياً وميتاً وهو كذلك لأن نسباً لا ينقطع بالموت بل يقال مات فلان فلان فلان وهذا أجزان فلان ولأنه قد بقصد نفيه اسقاط مودة التجهيز والدفن وأنه لا فرق بين أن يخلف الولاية في مات ولد بان غاب الزوج إلى أن كبر الولد وله ولد ولو بين أن لا يخلف وهو كذلك وفهم من كلامه أيضاً أنه إذا أقر بنسبه لم يكن له النقي وهو كذلك لأن الولد لا يحق أن يقره بمقتضى التزم تلك الحقوق ومن أقر بما وجب عليه حقان حقوقاً لا تمين لم يتمكن من الرجوع ولا فرق في الإقرار المذكور بين الصريح كقوله هو وادعي وأخبر أولم يكن صريحاً كقوله لم قال لم تملك الله ووليك أو جعلك ولداً صلحاً أمين أو نكحاً أو استحباب الله منك فهذا كله متضمن للإقرار به بخلاف ما لا تضمن الإقرار به كقوله جزاك الله خيراً أو بارك الله عليك وأشهد الله كل خير وروى ذلك الله مثله والله أعلم

وان أراد نفيه على الفور أجنباً إليه  
فصل في من  
فسد زوجه  
بأنه لا يطول بحد  
القذف فله أن  
يسقطه باللعان

فصل في القذف واللعان ع انما قدم المصنف القذف فيما سبأ في على اللعان لانهما من جنسهما فانه سبه والسبب سابق على المسبب والاصل فيما قوته تعالى والذين يرمون أزواجهم بالآيات وسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرين من صمته بتقديم الحاشية على الميم مع المد كما هو الصواب وان وقع في عبارة بعضهم صمته بتقديم الميم على الحاشية فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو حذفت ظهره فقال يا رسول الله أيجد أحدنا مع امرأته رجلاً وينطق بلفظ البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره عليه ذلك فقال هلال والنبي بعثك بالحق نبياً إلى لصديق لينزل الله ما يرى ظهري من الحسد فقلت الآيات وقيل ان سبب نزولها أن عويمراً العجلاني قال يا رسول الله أربأ بماذا وجد أحدنا مع امرأته رجلاً ماذا صنع ان قتله قتلتموه فكيف بفعله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي من أحبتك قرآناً فذهب قلت بها فأتاها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حاشية من أن يكون كل منهما ميساباً لنزول وبعضهم جعل أن المراد حكم واتهمك تبين عائلته في الواقعة هلال ولم يقع بالمدينة الشر بيقعة لعان بعد اللعان الذي وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم إلا في الأمر من عبد العزيز رضي الله عنه واللعان في اللغة مصدر لاعتن وهو الطرد والابتعاد لكل منهما عن الآخر فلا يجتمعان أبداً وفي الشرع كملت معاونة جعلت حجة للضطر إلى قذف من لطخ فراشه وألقى العار به وأولى نفي ولد وصميت لعاناً لاشتمالها على كلمة اللعن المستغربة استعماله في مقام الحجج من الشهادات والاعتناء لم يراع في التسمية لفظ القذف لانه من جانب المرأة وجانب الرجل أقوى وأثبت لعانه يسبق لعانها وقد يتفكر عن لعانها ولما كان اللعان يستدعي سبق القذف أشار المصنف إلى تقديمه ولأنه سبب والسبب يقدم على المسبب كما هو فقال (من قذف زوجته بما زنا) صريحاً كقوله ليا زانية أو كتاباً كقوله لم أجبدك عذراً بخلاف الترميض كقوله أما أنا فلست بران وقوله (فلو لبجد القذف) معطوف على جملة فعل الشرط وقوله (فله أن يسقطه) أي الحد المذكور (واللعان) لقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم

يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهداء أحدهم أربع شهادات بالله أنه لا به وحمل ما ذكره حيث يجوز له  
 القذف الموجب للحد وذلك إذا تيقن زناها أو غلته ظننا مؤكدا أو يدخل في قولهم من قذف زوجته القذف  
 الموجب للحد والموجب للتعزير لكن المراد تعزير الكاذب بالكذب وهو الذي بشرع في حق الراي والكاذب  
 ظاهرا كأنه يكذب بما يجري عليه كما إذا قذف زوجته القسمة والرفقة والصغيرة التي لا تقبل الوطء  
 بخلاف التعزير ولأن الكذب هو تعزير من يكون كذبه أو صدقه معلوما فعزير تكذيبه بل تأديما لا يعود  
 إلى السب ولا يؤذى كتعزير من قذف الصغيرة التي لا يوطأ مثلها والتي ثبت زناها بالبينّة أو الاعتراف به ولا  
 ينافي ذلك قوله فطوبى لبد القذف لأنه جرى على الغالب وأن المراد بالحد العقوبة فيمثل التعزير والمعنى  
 على الأول فطوبى لبد القذف أو تعزيره وعلى الثاني فطوبى بالعقوبة الشاملة للحد والتعزير وقوله فلأن  
 يسقطه اللعان ظاهر أنه لا فرق بين ما إذا أمكنها إقامة البينة أولا وأنه في الحالين جائز لكن في الكفاية قد  
 يظهر وجوب اللعان إذا لم يمكنه إقامة البينة انتهى وقيل النصر يحرم معن الشيخ عز الدين بن عبد السلام  
 وانما يصح اللعان (يشترط أن يكون الزوج بالغا قافلا) فلا يصح من الصبي والعاجون ولا يقضي قذفا  
 اللعان قبل البلوغ والأافاق نعم به زوال الميز على القذف وأن يكون (مختارا) فلا يصح من المكرم  
 الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي انطأ وألقتسيان وما استكرهوا عليه ولو اعتقل أي  
 ارتبط ولم يقدر على النطق وكان زواله مرجوحا فتنظر ثلاثه أيام ولا يكتفى بالإشارة ولو قال المصنف يشترط  
 في القذف أن يكون زوجا يصح طلاقه لكان أنحصر وهو ركن من أركان اللعان وهي ثلاثة الأول هذا  
 والثاني لفظ أي مخصوص والثالث قذف سابق على اللعان (ولا يشترط لعنة اللعان) أن تكون الزوجة  
 عفيفة) أي عن ثبوت زناها وسأقي معنى العفة في حد القذف وقد وصف العفيفة بقوله (يمكن أن يوطأ)  
 أي يشور وطؤها بان تطبيقه وقد أخذت محزنا بهذا بقوله (فالقذف من ثبت زناها) اما باقرارها أو بالبينة  
 وهي أربع من الرجال العدول بان نظروا إليها وقت زناها أو أذكر الزاني في فرجها وهذا محذور قوله  
 عفيفة وسأقي جوابا (أو قذف طفلة) لا يمكن أن يوطأ لمعلمها (كبت شهر) ناشأ إلى جواب  
 لو بقوله (عز) لتأديب كما سبق (ولم يلاعن) لفقد الشرط أما عدم اللعان في الأولى فلا ثم انه ما طلب  
 لظهار الصدق وإثبات الزنا وهو ثابت باقرارها أو بالبينة والصدق ظاهر فلا معنى للعان وأما عدمه في  
 الثانية فلأن كذب القاذف مقطوع به فلا معنى للعان ثم أشار المصنف إلى كفيته بقوله (واللعان) الذي  
 يأتي به الزوج هو (أن يأمره الحاكم) أو من يقوم مقامه (أن يقول) لللاعن (أربع مرات أشهد بالله  
 أني فلان الصادق في علمي متبها من الزنا) أي إن كنت غائبة عن محل اللعان بان كان المحل مسجدا وهي  
 حائض أو هي كافرة ولا بد أن يميزها باسمها ويرفع نسبها وإن كانت حاضرة فالزوج حتى هدموا أشار إليها  
 بإشارة حسنة ويقول في كلمات اللعان (وإن هذا الولد) الذي ولدته إن كان حاضرا وإن كان غائبا قال وإن  
 الولد الذي ولدته من الزنا (ليس مني إن كان هنالك ولد) وأراد نفقه وبكى في نفقه الولد لاقتصار على قوله من  
 الزنا وإن لم يقل ليس مني جلا لفظ الزنا على حقيقة وهذا ما صححه في أصل الروضة كالشرح الصغير وعن  
 الأكثرين لا بد منه لاحتمال أن يعتقد أن الوطء شبهة زناه وقضية كلام المنهاج وأما الاقتصار عليه  
 فلا يكفي لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه خلقا وخلقوا أو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج في نفقه  
 إلى إعادة اللعان ولا يحتاج المرأة إلى إعادة لعناتها (ثم) بعد فراغه من الكلمات الأربع (يقول في المرة  
 الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) أو نائبه (ويحرقه بالله) تعالى ويذكره من عذاب الآخرة أشد من عذاب  
 الدنيا فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم له لال اتق الله فإن عذاب الناس أهون من عذاب الآخرة وقيل  
 عليه قوله تعالى إن الذين يشكرون بعد الله وإيمانهم شاكلي لا يتوبون كقوله صلى الله عليه وسلم

بشرط أن يكون  
 الزوج بالغا قافلا  
 مختارا ولا أن تكون  
 الزوجة عفيفة يمكن  
 أن يوطأ أو قذف  
 ثبت زناها أو قذف  
 طفلة كبت شهر  
 عزز ولم يلاعن  
 واللعان أن يأمره  
 الحاكم أن يقول  
 أربع مرات أشهد  
 بالله أني فلان الصادق  
 في علمي متبها من الزنا  
 فصار ميتا به من الزنا  
 وأن هذا الولد ليس  
 مني إن كان هنالك ولد  
 ثم يقول في الخامسة  
 بعد أن يعظه الحاكم  
 ويحرقه بالله

للمتلاعنين حساب كما على الله أحد كما كاذب فهل منك من تأثم (ويضع يده على فيه) لعلي يترجم ويتبع  
وقوله (وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين) أي فيما رمت به من الزنا وبذكر اسمها ونسبها ان كانت  
غائبة وبشير اليها ان كانت حاضرة أي هذه كما تقدم ذلك في الكلمات الأربع (فأذا فعل) (الروح) (ذلك)  
أي لآعن وأني بالكلمات الخمس (سقط عنه حد القذف) فلا يتر واتقني عنه نسب الولد وباتت منه  
وحرمت عليه (على التأيد) لأنه صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين وأحق الولد بالمرأة وفي حديث  
آخر المتلاعنان لا يجتمعان أبدا (ولزمها) أي الزوجة المقدوفة (حد الزنا) لقوله تعالى ويبدأ عنها العذاب  
الخ فأنما دخلت على وجوب الحد عليها بلعانه وعلى سقوطه بلعانه هذا إذا كان الزنا مضافا إلى حالة الزوجية  
أما إذا قذفها بامتناع مضافا إلى ما قبل الزوجية ولا عن تلقى النسب فظاهر كلام الراعي أن الأصح عدم وجوب  
الحد عليها ولا يصح أنه لا يلاعن وكلام المصنف شامل للسلسلة والقيسة بناء على وجوب الحكم بينهم إذا  
ترافعا إلى النكاح أو الأصح وفهم من قوة هذا فصل ذلك سقط الخ ثبتت هذه الأحكام بغير دلالة الزوج من  
غير توقف على لعانها ولا على قضا القاضى وهو كذلك (ولها) أي لللاعنة (أن تسقطه) أي الحد (عن  
نفسها) وقد صور المصنف أمقاط لعانها بقوله (باللعان) لا بالساقية (فتقول) هي أيضا (بأمر الحاكم)  
أو قاتبه (أربع مرات أشهد بالله أنه لم يركبني الكاذبين فيلزماني به من الزنا) هذا كما تقول القول الأول  
(ثم تقول في) المرة (الخامسة بعد الوعظ أو التوقيف) كما سبق في الروح (وعلى غضب الله ان كان من  
الصادقين فيلزماني به من الزنا) فهذا أيضا ما قول لقوله ثم تقول (فأذا فعلت ذلك) وهو قولها المذكور  
والمراد بفعلت قالت الكلمات الخمس وجواب إذا قوله (سقط عنها الحد الزنا) ولا يحتاج إلى ذكر الولد لان  
لعانها لا يؤثر فيه وان تعرضت به بان قالت وهذا الولد لم يفعل ولا يلحقه مع دوام نفيه ويشترط في صحة  
لعانها تأخير عن لعانها لان لعانها لا يسقط العقوبة وانما يلحق العقوبة عليها بلعانه أولا فلا حاجتها إلى  
أن تلاعن قبله ويشترط تأخر لفظي العن والغضب عن الكلمات الأربع لأنه لا يصح تقديمها على شيء من  
الكلمات الأربع لان المعنى ان كل من الكاذبين في الشهادات الأربع على موجب تقديمها أو أذا تفسير  
العنان بما ذكرنا صرح به النووي في المنهاج من أنه لا يسدل لفظ شهادة أو غضب أو لعن بغيره كان يقال  
أحلف أو أقسم بالله أتباعا للنظم الآيات السابقة ويشترط ولا الكلمات الخمس فيفضل الفصل الطويل أما  
الزوال من لعانها الزوج فلا يشترط كما صرح به الخارج ويشترط أيضا تلقين قاض كلمات العنان فيقول  
له قل كذا أو له قل كذا فلا يصح العنان بغير تلقين كسائر الأيمان والسيد في ذلك كلقاضى لأن له أن يقول  
لعان رفيقه وصح العنان بغيره وان عرفها لان العان يمين أو شهادة وهما في اللغة سواء فان لم يحسن  
القاضى وجب ترجان وصح العنان من شخص آخر بشارتة مفهومة أو كتابة كسائر تصرفاته وليس ذلك  
كالشهادة منه لضرورته اليه دونها لان الناطقين يقومون بها ولا يلزم الغلب في العنان معنى اليقين دون  
الشهادة ومثله القذف فيصح بغير العريضة من تعليظ العان كتعليظ اليقين بتعدد أسماءه تعالى ومن  
لا يتقبله لا تعليظ عليه وذلك كالزندق والهرى ويغلب بالزمان كل يلاعن بعد صلاة العصر لان  
اليقين الفاجرة حيثما أقبلت عقوبة تلزم جافية في الصحيحين وبعد صلاة عصر يوم الجمعة أو لى انفق ذلك أو  
أمهل لان ساعة الاجابة فيه عند بعضهم ويعلم بالمكان وهو أشرف ببلد العان فمكة بن الركن الاسود  
والخام أي مقام ابراهيم وهو السمي بالحطيم وبابها أي بيت المقدس عند الضرورة بغيرهما من المدينة  
وغيرها يكون على النبي بالخامع إلى غير ذلك مما هو في المطولات وقد اقتصرنا على بعض ما يطلب للاختصار  
والله أعلم

ويضع يده على فيه  
وعلى لعنة الله ان  
كنت من الكاذبين  
فأذا فعل ذلك سقط  
عنه حد القذف  
واتقني عنه نسب  
الولد وباتت منه  
وحرمت على التأيد  
ولزمها الحد الزنا  
لأن تسقطه عن نفسها  
باللعان فتقول بأمر  
الحاكم أربع مرات  
أشهد بالله أنه لم  
يكرهني الكاذبين فيلزماني  
به من الزنا ثم تقول  
في الخامسة بعد  
الوعظ كما سبق وعلى  
غضب الله ان كان  
من الصادقين فيما  
رمانى به من الزنا فإذا  
فعلت ذلك سقط عنها  
حد الزنا

### باب الرضاع

يقبح الرأمو كسرها والاصل فيه قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وخبر  
 الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وخبر الارضاع الا ما كان في الحولين وسبب تحريمه ان لبن  
 المرضعة يشبه منها وقد صرحوا بأن الرضيع ويؤثر تحريم النكاح ابتداء ودواما وجواز النظر والخلوة  
 وعدم نقض الزوج والمال واجبا بغير المهر فيما لو أرضعت الكبرى الصغرى فتقرم الكبرى للزوجة نصف  
 مهر المثل كالمثل للصغرى عليه نصف مهرها اعتبارا لما يجبه به ليجب عليه وان كان مقتضى كونهما  
 أن تلقت كل البضع وجوب مهرها كله وسقوط المهر فيما لو أرضعت الصغرى من نائمة أو منقطعة سائمة  
 فيسقط مهرها لان الانقضاء حصل بسببها قبل النحول وذلك يسقط المهر دون سائر أحكام النسب  
 كالأب والجد والعم والخال وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك وسأني بصرح المصنف ببعض  
 هذه الأحكام آخر الفصل والرضاع لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشرطا وصول لبن آدمية مخصوصة بلحوظ  
 آدمي مخصوص على وجه مخصوص وأركانه ثلاثة من وضع ورضيع ولبن وكلها تؤخذ من قول المصنف  
 (إذا نزل أي ظهر (لبن) تسع سنين) بالاهلة (لبن من) أجل (وطء) نكاح صحيح (فأرضعت) أي البنيت  
 الموصوفة بماء ذكر (طفلا) مضي (له) من انفصاله (دون الحولين) خمس رضعات متفرقات (أو جواب إذا قوله  
 (صار) الرضيع (ابننا) فقد اشتمل كلامه على الأركان الثلاثة فأشار إلى المرضعة وهي التي انفصل عنها  
 اللبن بقوله لبنيت تسع سنين وأشار إلى اللبن بقوله لبن من وطء وأشار إلى الرضيع بقوله طفلا وشرط  
 المرضعة مآذ كره يابؤها تسع سنين فإذا نزل اللبن قبل هذا السن فلا يؤثر تحريمها وأشار إلى شرط  
 الرضيع بقوله له دون الحولين لأن جملة له دون الحولين صفة لطفلا وهي تفيد التقيد وأشار إلى شرط  
 آخر وهو قوله خمس رضعات فخرج به ما إذا كان أقل منها فلا يؤثر أيضا في التحريم وأشار إلى شرط  
 ثالث به بقوله متفرقات والتفرق في وجه العرف فلو كانت بقدر رضعة واحدة فلا يؤثر أيضا في التحريم  
 والحاصل أنه يعتبر في المرضع بكسر الصاد ثلاثة أمور الأول كونه أنثى فلو ذكر لم يخلو بل لم يتعلق به تحريم  
 لأن اللبن من أنثى الولادة وهي تختص بالنساء وأيضا لن الرجل لم يخلق لغذاء المولود فلا يتعلق به تحريم  
 كسائر المخلوقات وخرج لاختلاف المشكل فهو ملحق بالرجل فليسه لا يؤثر في التحريم أيضا فلو أرضعت صغير  
 خمس رضعات فيتوقف التحريم على تبين الحال فان بان أنثى حرم والأقلا الأمر الثاني كونه الانثى  
 المرضعة وفيهم هذان قول أرضعت لأن الارضاع يستلزم كون المرضع حية فلو حلب لبن المرأة  
 بعد موتها أو جرح اللبن المحبوب الصبي أو أرضعت من ثدي ميتة لم يتعلق به التحريم كلبان المنفصل من  
 الرجل ولأن لبن ضعفت حرمته بعون الاصل ولأنها حية منفصلة منفكة عن الحلب والحرمه قصارت  
 بكنة البهيمة ولأنه وصل اللبن إلى جوف الصبي الميت لم يثبت به تحريم فكذلك إذا انفصل منها بعد  
 موتها قياسا لاحد الطرفين على الآخر لكن لو حلب منها في حياتها أو جرح الطفل بعد موتها لم يتعلق به التحريم  
 لأنها انفصل عنها وهو حلال يحترم الأمر الثالث كونه الانثى محملة للولادة واللبن فرع الولادة وهذا  
 يؤخذ من قوله لبنيت تسع سنين فالظاهر لبن بن ستهاد وذلك وأرضعت منه الولد لم يتعلق به تحريم لأنها  
 لا تحتمل الولادة وقد تنقضى أن اللبن فرع الولادة وتظهر هذا ما إذا رأته ماقبل كمال تسع سنين لا يحكم  
 عليها بالبلوغ ومضى بلوغها تعلق به التحريم وإن لم يحكم يابؤها باللبن لأن احتمال البلوغ قائم والارضاع  
 تناول النسب في كفي فيه الاحتمال كالنسب وأقهرهم إطلاقه أنه لا فرق بين كونها في حال الارضاع

### باب الرضاع

إذا نزل لبن تسع  
 سنين لبن من وطء  
 فأرضعت طفلا له  
 دون الحولين خمس  
 رضعات متفرقات  
 صار ابنها

نافذة أو متقطعة ولا ين كونه الطفل ناعماً أو متقطاً وهو كذلك ولو أسقط المصنف قوله من وطء كان أولى  
 لأن ظاهره أن اللبن لا يحرم الامن أجل وطء مع أنه لا يشترط بل لا فرق في التحريم بين أن تكون المرضعة  
 خلية من الأزواج أو ذات زوج ولا ين أن تكون بكراً أو نبياً لاحتمال الولادة فيمن ذكر كوالبن فرعها  
 لكن في التسمية ما يؤم التشديد بالوطء فانه حكى قولين فيما إذا نزلها اللبن من وطء من غير جمل وأنكره النووي  
 عليه وغيرهما بالصواب ووافق أنكاره قوله في الكفاية لم أره قبل وقت عليه واعتذر عنه في المطلب  
 بالابن ولو تغير اللبن بعد انفصاله من الثدي بالحوضة أو غيرها وشربه الرضيع ثبت التحريم ولو اختلط  
 بغيره غالباً كان أو مغلوباً وإن تناول بعض الخاطو وغلطه على الخلط بأن يبقى فيه ولو لم يطعمه ويحرم مغلوبته  
 بأن يرول منه طعمه ولو نوري يحسم أو تقديره بأن يفرض له الخائف الاشتداح حال أنه يمكن أن يأتي منه خمس  
 دفعات لو صول عين اللبن إلى الجوف وحصول التغذية وكذا لو رقبه طعماً أو عجن به دقيق وخبز وليس  
 المراد باللبن كونه خالصاً بل مثله الخيض والقشطة ومثلهما المغيرة بالحوضة قبل شربه كأمه وإن كان ظاهره  
 كلامه يخالف هذه التعميمات والليل على اعتبار الحولين صلى الله عليه وسلم لارضاع الاوافق  
 الامعاء وكان قبل الحولين وفي رواية لارضاع الاما كن في الحولين رواه الدارقطني وغيره ولا يوافقوا الدات  
 برضن أولادهن حولين كاملين لأن أرائان يتم الرضاعة وما ورد في مخالفة في خمسة الفمقصوص به  
 أو يقال أنه منسوخ وبما صل قصته وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر زوجته سيدة أن تصدقها ما مولى  
 أي حذيفة وهي سبعة بنت سهل كافي عن مسلم وشرى الروض والبهجة أن ترضعوه ويرجل ليصير بها  
 فيجل أنظر هالان كان يدخل عليها كثيراً فإراها فسكت ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها بذلك  
 واستشكل بأن الحرمة المجردة للنظر اغتاصت بتمام الخامسة فهي قبلها أجنبية يحرم نظرها معها  
 فكيف جاز لالم الارضاع منها المستزعم عادة للس والنظر قبل تمام الخامسة إلا أن يكون ارضع منها مع  
 الاحتراز عن اللس والنظر يحضر من تزول الخلق بحضوره أو تكون حلت خمس مرات في أنموذجها  
 منه أو حوزة ولها النظر واللس إلى تمام الرضاع خصوصاً لهما كخصاً بتأثير هذا الرضاع فانه مم على  
 ابن جرير وعش على الرمي وهذا يدفع ما قاله الشوري أن المرضعة (٢) عائشة لانها هي الراوية للعديد  
 لا المرضعة أو تبدأ الحولين من وقت انفصال الولد بتملمه ويعتبر بالالهة فان تكسر الشهر الأول كحل  
 باله من الخامسة والعشرين ويعتبر في الرضعات كونها خمساً القول عائشة فيماروا مسلم كن فيما أنزل  
 الله عشر رضعات معاومات يحرم ثم نسخ بخمس معاومات فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مما  
 بقراً من القرآن قال الراقي وحل ذلك على فراستها كما ويشترط في الرضيع أن يكون حياً حياً مستقرة  
 فلا تزال رضاعاً ليستخرو جميعاً عن التغذية ولا ين وصول اللبن أو ما في معطن من جن وغيره جوفاً من  
 معدة أو ما غسوا دارضع نفسه أو حلب أو أوجر في حلقه حتى وصل الدماغ بالصب فلا يوصل إليه على  
 هذا الوجه ثبت التحريم ولو ارضع وتغلب في الحال حصل التحريم وتقدم أن التفرق في النجس  
 رضعات من جهة العرف فتى تخطى فصل طويل تعتدت ولو ارضع ثم قطع عراضاً أو اشتغل بشئ  
 آخر وأرضع فمارضعات ولا يحصل التعدد بلقم الثدي ثم يعود إلى التمام في الحال ولا بان يقول  
 من ثدي إلى ثدي آخر أو يتحول للثدي في الثدي الأول ولا بان يلجئ عن الاتصال والثدي  
 في فيه ولا بان يقطع المص للتنفس ولا بالتخلل بالثومة الحقيقية وتقل في الرضعة وأصلها أنه يعتبر ذلك  
 بمرات الا كل فإن حلف شخص لا يأكل في اليوم الا مرة واحدة فأكل لقمه ثم أعرض واشتغل بتخلل  
 طويل ثم عادوا كل حث لانه بعد في العرف أن التالى غير الاول ويصدق انه أكل مرة ثانية ولو طال  
 الا كل على المائدة وكان قد قل من لون ويصدق في أثناء الاكل ويقوم وما في بالغيب عند نقاد لم بحث

(٢) قوله أن الرضعة  
 عائشة الخ كذا  
 بالاصل وليعبر  
 من عبارات الشوري  
 اه معصية





أى أخوات الأب وأخوته لأن أخوات الأب عماته وأخوته أمه من النسب والرضاع ونسبت الحرمة بين الرضعية وبين أولاد أختي صاحب الدين وأولاد أخواته فأنهم أولاد عمهم وأولاد عماته وقوله من زوج احترز به عن اللبن النازل على ولد الزنا فلا حرمة فلا يحرم أن يشكك الصغير في أروضة من ذلك لكن بكرة قال الرافعي وقد حكى في النكاح وجهان أن الرافعي يحرم عليه نكاح بنت الزنا فبشبهه أن يجيء ذلك الوجه من انتهى ولو في الزوج ولما بالغان وأرضع اللبن النازل عليه صغيرة لم ينسب الحرمة فيه وبينهما لم ينسب اللبن كما لا ينسب الولد ولما أرضعت ثم لا عن الزوج اتنى الرضيع كائنتي الولد أو استطلق الولد بعد ذلك لم ينسب الرضيع ولما أطلق المصنف التحريم في قوله فيحرم عليها في قوله فيحرم عليه أراد أن بين المعنى المراد منه وهو حرمة النكاح فقال (فيحرم النكاح) ودليل ذلك ما تقدم من الكتاب والسنة وكانت الحرمة المذكورة تثبت الحرمة (ويحل النظر) إلى الرضيع (والخطوة) به (كالتب) أى محل طهرها للفسب المحرم وانما هو (دون سائر أحكامه كالإيراث والنفقة) ودخل تحت الكافي بقية الأحكام السابقة في أول الفصل وتقدم أنه لا يقض بسبه وهذا مستفاد من ثبوت الحرمة المعروفة من حل النظر إلى ما قلناه علم

### كتاب الجنائيات

فيحرم النكاح ويحل  
النظر والخطوة  
كالتب دون سائر  
أحكامه كالإيراث  
والنفقة

### كتاب الجنائيات

يجب القصاص على  
من قتل انسانا عمدا  
مخضا عدوانا لكن  
لا يجب على صبي  
ومجنون مطلقا ولا  
على مسلم يقتل كافرا  
معاهدا أو ذمى أو  
حرى أو مريدولا  
على حر يقتل عبدا

جميع جنابة الشاملة الجنائيات بالجراح وبغيره كسحر ومثقل فهي أعم من التعبير بالجراح أو القتل بغيره حق من أكبر الكبائر بعد التكفير نص عليه الشافعي في المختصر قال تعالى ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم سئل أى الجنابة أكبر عند الله فقال أن تجعل لثقتك ما هو خلقك قتل ثم أى قال أن تقتل ولدا مخافة أن يطعم منك وفي الحديث قتل مؤمن عند الله أعظم من زوال الدنيا قال تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص (وقال صلى الله عليه وسلم لا يهل دم امرئ مسلم يشدان إلا الله إلا الله وفي رسول الله إلا إحدى ثلاث الشيب الرافى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة) (يجب القصاص على من قتل انسانا قتلًا) (عدا مخضا عدوانا) فالمدقّد أول خروجها لخطأ أو الخوض عدا الخطأ أو بالعدوان أو لو قتله بحق كالقصاص وهذه القبود الثلاثة قيود لوجوب القصاص من حيث الفصل وله شروطه أخرى من حيث الفاعل وقد أشار المصنف لها بقوله (لكن لا يجب) أى القصاص (على صبي) (ولو مراهقا) (ولا على مجنون) (لرفع القلم عنهم ولعدم أهليتهم لالتمام الأحكام لأن شرط القصاص التكليف وقوله (مطلقا) صفة لموصوف محذوف أى وجوبه مطلقا أى سواء كان مسلما أو كافرا من حرين أو عبيدين والذى جنونه متقطع فهو كفاعل في وقتا فاقتموه كالطريق في وقت جنونه فيكون داخل في حكم المجنون ومن وجب عليه القصاص وقتل جن بعد الوجوب استوفى منه في حال جنونه أو ثبت موجه بالينة أو بالقرارة بخلاف من ثبت عليه جبا قراره ثم جن فإنه لا يستوفى منه في جنونه لأنه يصح رجوعه عن الإقرار في الحسد لا في القصاص وقتل السكران كطلاقه ولا قصاص على الثام إذا انقلب في نوبة على انسان قتله فهو كمن زلقت رجلاه فوقع على انسان قتله فيكون داخل في قتل الخطأ (ولا يجب القصاص على مسلم يقتل كافرا معاهدا أو مريدولا) (ذمى أو حرى أو مريدولا) (مقتل) أى أن المسلم هو القاتل لو أحسن هذا للأفراد فهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل أى يقتله الكافر المعاهد أى ولو كان المسلم زانيا معصيا أو نكاحا غير التجارى لا يقتل مسلم بكافر وإن ارتد المسلم لعدم الكفارة حال الجنابة إذا عبرت بالعقوبة بها لافقد طهره ليس على أن المسلم لا يقتل بكل فرد من هذا لافراد لا معام (ولا على حر يقتل عبدا) أى من فمردق ولو كان ثوبا أو مديرا أو معاقا بغيره بغيره أو مبعضا أو أم ولد وسواء كان رقيقا لا جنسي أو لقاتل لعدم المكافأة



نادرا كضرب غير متوال في غير مقتل وشدة حر أو برد بسيط أو عصي خفيفة من لمن يفعل الضرب به  
فقتله فنبه على وجهه أيضا خطأ عمد وخطأ ونطاشه عمد فقد علم من هذا أن الجنان مختصون في  
هذه الأقسام الثلاثة ولذلك جمع المصنف الجنابة بهذا الاعتبار والجنابة متصدرا لا يفي ولا يجمع وإذا  
علت هذه التسمية في هذا النوع الأخير تعلم أن قوله وخطأ بالاضافة لا يوصف وقد عرف المصنف كلا  
منها فقال (فالخطأ) بالوجه (مثل أن يرمى إلى حائط سم ما قصب انسانا) وكذا لوري انسانا فأصاب غير (أو)  
مثل أن يرتق من شاطئ فيقع على انسان وضابطه (أي ضابط هذا النوع وهو الخطأ) أن يقصد (الخطأ  
(الفعل ولا يقصد الشخص) الذي أصابه الجنابة كافي المثالين الأولين (ولا يقصدهما كافي المثال الأخير)  
والحكم فيه هو الخطأ فإن الذي رزق من شاطئ الجبل لم ينسب إليه فعل فضلا عن كونه خطأ ولوري إلى من  
ظنه شجرة فإن انسانا فهو خطأ وكذلك لوري إلى مهد رقص قبل الامابة تنزل بالطر وقته أو العصية  
منزلة طر وأصابه من لم يقصد فهذا المثال ومقابله من الخطأ وإن كان تعريف المصنف للخطأ عاذا كغير  
شامل لما ذكرناه لم يقصد من وقعت الجنابة عليه فقط الخطأ غير صادق على هذين لأن الخطأ هو أن  
يقصد الفعل دون الشخص وفي المذكور قصدهما معا فيكون تعريف المصنف لغير جامع لخروج هذين  
من تعريف الخطأ وحاصل الجواب عن المصنف أنه نزل خلف الظن منزلة خلف الشخص ونزل في الثاني  
تبدل الصفة منزلة تبدل الفئات (وعمد الخطأ) هو (أن يقصد) الخطأ (الجنابة) على انسان (على الأقل  
غالباً) على المدخل وقد مثل المصنف لا يقتل بالاقبال (مثل أن يضربه بعض خفيفة في غير مقتل)  
وقوله (وشعوه) لا يصح عود الضمير فيه على غير المقتل لأن غير نحو المقتل هو ما عدا المقتل ينال اتحاد الغير  
والنحو ولا يصح عود الضمير على المقتل لأن حكمه مختلف ويمكن عطف نحوه على عصي وعليه يقال ذكر  
الضمير في المخطوف باعتبار تأويل العصي بالوجه مثلا ولا كان عليه على هذا الوجه أن يقول ونحوهما  
(و) المقتل (المهد) هو (أن يقصد) الجاني (الجنابة) على انسان بعينه (على الأقل غالباً سواء كان) ما قبل به  
(مقتلاً أو) كان (معداً) لا كالو غر زائرة في مقتل كدماغ وعين وحلق وخاصة فئات الخطر الموضع وشدة  
تأثره أو غر زاهية لا يقتل كالتيه ونفذ وتأثم مات تلهو راً لجنابته وسرايتها إلى الهلاك فإن لم يظهر  
أثروما حالاً فنبه عمدان مثله لا يقتل غالباً ولا أثر لغر زاهية لا يؤثم كجملته عقب فلا يجب بعونه عنده  
قود لا غير الجنابة لم يمت به والموت عقب موافقة قدر كمن ضرب بقل أو ألقي عليه خرق ففئات ولومعه طعما  
أو شراً ما يطلبه حتى مات ففي هذا المنع تفصيل فأن مضت مدة يموت فيها غالباً لجوعاً أو عطشاً فبعد المظهر  
قصده الهلاك هو أن تمض المدد المأذ كورقة فقه تفصيل أيضاً فإن لم يسبق منعه فلا يجمع أو عطش  
فنبه عمدانه لا يقتل غالباً وإن سقى وعلم المنع فمعدوان لم يعلمه فنصفه شبهه لأن الهلاك حصل به وجماع  
قبله فإذا علقت هذه الأقسام الثلاثة ظهر لك تعريف المصنف وتفصيله المذكور في قوله (فإن كانت الجنابة  
عمداً واقعة على النفس) أي على الذات بقوله (أو) كانت واقعة (على الأطراف) جواباً الشرطية  
قوله (وجب) حيث تدل على الجنائ (القصاص) فيها وهو القودوسى القصاص قوداً لا تم بمشردون  
الجنائ بجبل وغيره وذلك قوله تعالى كتب عليكم القصاص وقوله صلى الله عليه وسلم لا يجل دم امرئ  
مسلم إلى آخر ما مر وأخرز بقوله عمداً عمداً كان خطأ أو شبهه عمد فلا قصاص فيها بل هو جبه الدية  
لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتمن رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فإن جبه الدية ولم يتعرض  
للقصاص وإذا انتفى القصاص في النفس في هذا فتمتدونه من الأطراف الأولى ولا للقصاص فيمعدون  
النفس من الشروط المتعلقة المذكورة في قصاص ولما كانت الأطراف مشاركة للنفس في وجوب  
القصاص فيها وفي الشرط السابقة فمن المصنف على ذلك فقال (فوجب) أي القصاص (في الأعضاء) وإن

فالخطأ مثل أن يرمى

إلى حائط سمها

فيصيب انساناً أو

يرتق من شاطئ

فيقع على انسان

وضابطه أن يقصد

الفعل ولا يقصد

الشخص ولا يقصد

كافي المثال الأخير

وعمد الخطأ أن يقصد

الجنابة على الأقل

غالباً مثل أن يضربه

بعض خفيفة في

غير مقتل وشعوه والعمد

أن يقصد الجنابة بما

لا يقتل غالباً سواء كان

مقتلاً أو محدداً

فإن كانت الجنابة

عمداً على النفس أو

على الأطراف وجب

القصاص فيجب في

الأعضاء

لم تكن أطرافاً (حيث أمكن) استيعاب القصاص فيها (من غير حيف) بأن لا يزيد على أحد الأجزاء  
والتي أمكن استيفاءها بالقصاص من الأجزاء وهو ما كان له مقطعاً واحداً مضبوطاً أو كان ذا مفصل من  
المفاصل والمراد بالصل موضع انفصال العضوين العضو كترقوة وكوع ومفصل القدم والر كبتة حتى أصل  
الفتحة والمنكب فيصيب في هذه المفاصل إن أمكن بلا إجابة وإن لم يكن إلا بإضافة فلا قصاص سواء أاجفة  
الخاصة أم لا نعم إن مات الجنى عليه بذلك قطع الجنى وإن لم يكن إلا بإضافة والعضو يكسر العين وضهما هو  
واحد الأعضاء كيدور رجل ويسمى العضو طرفاً أيضاً وهو أعين من الطرف والمفصل يقع الميم وكسر الصاد  
وأما المفصل بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان لأنه يفصل الكلام كافي الاختار وقدمثل المصنف للقصاص  
في الأعضاء فقال (كالعين والحنق ومارن الألف وهو مالان والأذن واللسان والشفة) وهذه  
الأمثلة كلها ما كان من الأعضاء له مقطع وله حد مضبوط وقدمثل الثاني وهو ما كان ذا مفصل من  
المفاصل فقال (واليد والرجل والأصابع والأظفار والذكروا لاثنين والفرج) فهذه الألفاظ مجرورة  
بالعطف على العين وأراد بالفرج الشفرتين المشغل عليهما من إطلاق العلم وأراد أن الخاص وقوله (وتشعر  
ذلك) مجرور أيضاً بالعطف على الجرو وبقوله وذلك كالعين وكذلك كورساقين المرفقين والركبتين وإنما  
يجري القصاص في هذه المذكورات (بشرط المائتة) وهو المساواة ويعبر عنها بالاشتراك بالاسم الخاص  
وقد فرغ المصنف على هذا الشرط فقال (فلا تؤخذ عين من يدور رجل أو عين أو منخر (يسار منها) ولا  
تؤخذ (أعلى) من جفن أو أنملة من أصبع يدور رجل أو سن (بأسفل من المذكورات) وبالعكس) أي  
لا يؤخذ يسار يمين والأسفل بأعلى لاتسقاء الاشتراك والمائتة والمساواة في جميع ذلك لا اختلاف المتافع  
بأختلاف الحال لا يؤخذ بجميع كل من الأعضاء (بعض) (أش منها) وإن رضى الجنى لأن العضو الأش  
مسلوب المنفعة وهو الذي لا عمل له أما اليد الشلاء فتقطع بالعصية على المشهور لأن يقول إعلان من  
أهل الخمر فإن الشلاء إذا قطعت لا يقطع اليد بل تنقطع أفواه العروق ولا تنسد بالحمى وبشرط مع هذا أن  
يقطع بهامة وفيها ولا يطلب أرشاً للشل ومثل العضو الأش في عدم قطع العصية بالحكمة البصرة لا تؤخذ  
بالعياء ويستثنى من ذلك الأنف والأذن فيؤخذ العصية منها بالسحق كصرح به الشيخ المصنف في  
التنبيه بليقاً بمنفعتهما من جمع الصوت والريح وسكنت المصنف عن العكس ليعلم عنه أنه يجوز أن يقطع  
الاضعف بالأقوى وتقطع الهيأ بالعصية لأنها دون حقه لكن بشرط انقطاع الدم فإن لم يقطع فلا مائة  
من استيفاء النفس بالطرف (ولا قصاص في) كسر (عظم) لعدم الوقوف بالمائة فيه لأنه لا ينضبظم  
إن أمكن في كسر (السن) يقول أهل الحيرة وجوب القصاص بنحو منشار أو مجرد ولو كان هناك مفصل  
قبل محل الكسر فله القصاص منه (فلا يقطع البدن وسط الفراع) وأقطعهما من وسط العضد (أقصى منه  
من النكف) فيقطع من الكوع في الصورة الأولى لأنه أقرب بموضع من محل الكسر ويقتض منه في  
الصورة الثانية من المرقق (و) تجب (في الباقي حكمه) وفي جزئ من قدر من الدية لتعذر القصاص وله أن  
يعفو في المستثنين أو يعده إلى المال ولو طلب أن يقطع من الكوع في المسئلة الثانية فيمكن من ذلك على  
الأصح في المنهاج وأصله وقد تقدم أن المائة لا تعس في الذكورة والأونة أي فيجب القصاص في النفس  
وفي الطرف لا فرق بين كون الجنى عليه ذكراً أو أنثى ولا بين العالم والجاهل إلى آخر ما مر وقد أشار المصنف إلى  
هذا بقوله (ويقتض الاثنين من الذكر) لأنه صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه إلى أهل اليمن إن الله قد يقتل  
بالأثنين (و) يقتض (للمغرمين الكبير والوضيع) أي الخسيس (من الشريف) وهو الكبير والعظيم بخامه  
وكبره ماله ومثله العاوي والسيء المنسوب يليق هاشم وبني المطلب ويكون القصاص المذكور (في النفس و)  
في (الأعضاء) لقوله تعالى كتب عليكم القصاص وهو لم يفصل يل هو عام باق على عمومته ومثله باقي الآلة

خبت أمكن من غير  
حيف كالعين والحنق  
ومارن الألف وهو  
مالان والأذن واللسان  
واللسان والشفة  
واليد والرجل  
والأصابع والأظفار  
والذكروا لاثنين  
والفرج وتعود ذلك  
بشرط المائتة فلا  
تؤخذ عين يسار  
ولأعلى بأسفل  
وبالعكس ولا يصح  
أش منها ولا قصاص  
في عظم السن فالو  
قطع اليد من وسط  
الذراع أقصى منه  
من النكف وفي  
الباقي حكمه  
ويقتض الاثنين من  
الذكور والصغيرين  
الكبير والوضيع  
من الشريفين  
النفس والأعضاء

السابقة (ولا يجوز) لاحد (أن يستوفي القصاص) نفسا وطره (أو البهضة السلطان أو ثابته) أي أنه  
يستوفى على اذن أحد هما إلى استيفائه بنفسه من الخطر وعدم المعرفة فيحتاج فيه إلى نظر الحاكم  
واحتياطه فلا يستوفاه بغير اذنه وقع الموقع وعزز لقيامه على السلطان لأن القصاص من وظيفته واختصاصه  
فيه لا يتولى فيها التعدي عليه وهو لا يجوز ويستثنى من عدم الاستقلال في القصاص البدانة فيقيم على  
عبد القاصر ويستوفيه منه ولا يحتاج إلى السلطان وهو مقتضى تصحيح الرأى والنوى في باب السرقة  
وهو أنه يقيم عليه حد السرقة والمحاربة ويستثنى أيضا ما لو كان المستحق للقصاص مضطرا فله قتله فصاحا  
وأكله قاله الرافعي قال ويجوز أيضا قتل المرتد والرافعي المحسن وتارك الصلوات والمحارب بالملك (فإن كان  
من سبق له القصاص) في النفس وأراد الاستيفاء (يحسنه) بأن كان رجلا قويا عارفا بكيافته (ممكن منه)  
أقوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا ولكل له التثنية فان شرطية ومن اسم كان والجار والمجرور صلة لمن  
وجعله يحسنه في محل نصب خبر لكان وجه ممكن منه في محل جزم جواب إن الشرطية أما القصاص  
في الطرف فلا يمكن منه اذ لا يؤمن فيه من الحيف (والأ) أي وأن كان لا يحسن الاستيفاء كالشيخ والزمن  
والمرأة (أمر التوكيل) ليس إلى سقم من غير حيف ولو قتل ذى نسيان أسلم القاتل استوفاه الإمام فقط  
بطلب المصطفى لئلا يسلط الكافر على المسلم وكذا لو جرح ذى نسيان وأسلم الجرح من ثمة الجرح  
بالسراية (وان كان القصاص لاثنتين) أو أكثر وأراد الاستيفاء لم يجز لاحدهما أن يتفرد به (لثانيه من  
الاعتناء على الآخر وتقويت حقه لا ملاكتش) وإن اتفعا على أن أحدهما يستوفي القصاص جاز وكان  
وكلا من الآخر ولا يستوفيهما معا لأن فيه تعديا للقتص منه وبؤس منه أن لهم ذلك إذا كان القود ينص  
إغراق وجهه بالطين وأغاب استوفيه واحد منهم بتراض منهم أو بقرعة بينهم إذا لم يتراضوا بل قال  
كانا استوفيه وقتلا على المصنف بقوله (وان تشاحا) أي الاثنان فأكثر أي تناظفا في القصاص بأن قال  
كل منهما أو كل منهم أنا استوفيه قول المصنف (فحين يستوفيه) أي القصاص منهما أو منهما متعلق بالفعل  
قبله وبيان للتشاح فيه وقوله (أقرع بينهما) أو بينهما جواب الشرط إذا مزى به لاحدهما على الآخر  
خرجت القرعة استوفاهما اثنان الآخر وهل يدخل في القرعة من ليس أهلا لاستيفاء كالشيخ والمرأة لأنه  
صاحب حق أم لا بهز وعدم أهليته للاستيفاء وهو أن الحق في الرخصة عن تصحيح الكثرين وهو المحدث  
الثاني والمرجح في المنهاج الأول وعلى هذا إذا خرجت القرعة استتاب وهذا فائدة القرعة ولا يسقط جقه  
بمجهز لأن المستحقين هنا هم المستحقون في باب الأثر بالعرض والتعصيب فأصحاب القروض يستحقون  
بحسب أرزهم المال سواء كان الأثر بسبب أم بسبب كالأرجين والمعتق فكلا لا يسقط حقهم هناك لا يسقط  
هنا (ولا يقتص من حامل) في نفس أو طرف (حتى تضع جملها ويستغنى الولد) التي تضعه (بغير غيرها) من  
أذى أو يجهز في ذلك من حلال الجفون ولا يمن أراضها ما لا يلب أن الغالب أن الولد إذا رضى له يعيش  
ومعرفة الجمل يكون من جهتها بأن أقرت أنها حامل وأمكن صدقها في خوالى الوضع والا كان كلفت أيسة  
فلا تصدق في دعواها للجل ولا فرق بين كون الحمل من حلال أو من زنا أو ما أحدث بعد وجوب العقوبة أو  
قبله تصدق في جملها أو من قوله ويستغنى الولد بغير غيرها إذا لم يرضعوا ولو جدهم ولكن  
لا يعيش بلبها أن أمه توفى عن حق نرضعها ولو نزلت وقطعه لانه إذا وجب تأخيرها للعمل عند عدم تحققه  
فلا احتياط بعد تحققه وجوده وحياة أولى بالتأخير (ومن قطع اليد) أي يذخص (ثم) بعد القطع (يقتل)  
أي يقتل الشخص المقطع الشخص المقطع ففاعل قطع يعود إلى من واليد مفعول به وكذلك فاعل قتل  
يعود إلى من وللقول محذوف كجاءت جواب من الشرطية قوله (تقطع يده) أي يذال لمقطع (ثم يقتل)  
مطلب الآية فلا تعالى من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم (وان قطع اليد) أي من شخص

ولا يجوز أن يستوفى  
القصاص إلا بمحضرة  
السلطان أو نائبه  
فإن كان من سبق  
له القصاص يحسنه  
ممكن منه والأمر  
بالتوكيل وإن كان  
القصاص لاثنتين  
لم يجز لاحدهما أن  
يتفرد به وإن تشاحا  
فحين يستوفيه أقرع  
بينهما ولا يقتص  
من حامل حتى تضع  
جملها ويستغنى  
الولد بغير غيرها ومن  
قطع اليد ثم قتل  
تقطع يده ثم يقتل  
وان قطع اليد

(فإن المقطوع (من ذلك) النطق بالسراية (قطعت يده) أي القاطع (فانما) الجاني الذي قطعت يده  
سبب قطعها أي فالامر ظاهر وهو المطلوب من مراعاة القصاص (والا) أي وان لم يبت بقطع يده (قتل)  
لتحق المماثلة بالقصاص ويهيم كلام المصنف أنه ينتظر وجوب ابعاد القطع هل جوت سراية أم لا فله  
بعد ذلك المبادر إلى حرز بقية وله خرها ابتداء حكم في المسئلة الأولى لاستحقاقه (ومنى عفا مستحق  
القصاص) عنه (على الذية سقط القصاص) عن الجاني (ووجب) عليه (الذية) سواء كان الواجب القود  
عينا أو كان الواجب أحدهما لا بعينه وسواء رضى الجاني أم لا لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق  
عليه من قتل له قتل له قتل فهو بخير النظرين ما ما أن يودى أو يقاد وتقدم أن مستحق القصاص هو جميع الوزنة  
العصية وغيرهم وظاهر كلامه أن سقوط القصاص سرق على عفو جميع المستحقين وليس كذلك ولذلك  
أضرب المصنف عن هذا التوهم فقال (بل وعفا بعض المستحقين) عن القصاص مجازا أو على الذية وسأني  
الجواب ومثل ذلك بقوله (مثل أن يكون للقتول ولا دفعا لبعضهم) عن القصاص على الذية (سقط القصاص)  
عن الجاني لأنه لا يبعث وجهه يسقط جوابا لو وأذا سقط بعضه سقط كله وهذا اختلاف التقدي فإنه  
لا يسقط بعفو بعض المستحقين لأنه لا بدل والقصاص له بدل (ووجب) لهم (الذية) لقتلهم بغير ذلك وقد  
حكى فيه المتوفى الإجماع ولو عفا أحدهم عفو مطلقا سقط حقه ووجب الباقي للمستحقين حقه من الذية  
(ومن قتل جماعة أو قطع عضوا من جماعة) فإن قتلهم مرتبا (واحد بعد واحد اقتصر منه) في النفس أو  
الطرف وقوله (للاول) حال كونه (منهم) متعلق بقوله اقتصر (والباقي الذية) في تركه لتعدد القصاص  
عليهم (وان جنى عليهم) فقتلهم أو قطعهم (دفعه أقرع) وقلته من خربت له القرعة ولو قتل غير من خرجت  
له القرعة عصى ووقع قتله قصاصا والباقي الذيات لتعدد القصاص عليهم وانما تجب القرعة في صورة  
المسئلة عند السائر فإذا أراضوا بتقديم واحد منهم من غير قرعة جاز ولهم الرجوع إلى القرعة قبل القصاص  
ولو أقر بسبق بعضهم اقتصر منه وليه ولغيره تحليه إن كذبوا ولو قتلوا بهم دفعة واحدة أو ما وقع القتل  
موزعا عليهم ولكل منهم ما بقى من ذية موزنة فلو كانوا ثلاثة حصل لكل واحد منهم ثلث حقه ويرجع ثلثي  
الذية والعبرة بدية المقتول لا بالقاتل (وان اشترك جماعة في قتل شخص) (واحد قتلوله) لما روى مالك أن عمر  
رضي الله عنه قتل نفر خمسة أو سبعة برجل قتلوله غيلة أي حيلة وقال لو لا عليه أهل صنعاء لقتلهم  
جميعا ولم يذكر عليه أحد فصاذا جاعا ولأن القصاص عقوبة للواحد على الواحد فوجب للواحد على  
الجماعة ولأنه لو لم يجب عند الاشتراك لكان كل من أراد قتل شخص استعان بغيره واتخذ الناس ذلك  
ذريعة لتسليق العما فوجب القصاص عند الاشتراك لحقن الدم وان تفاوتت جرائمهم عددا أو خشا أو  
أرشا أو تفاوتت ضرباتهم كذلك سواء متاوتوا بمعدن أو عتقل أو ألقوا من شاهق جبل أو قبح بشرط أن  
يكون كقولهم كاسر والو على عفو عن بعضهم على حصته من الذية وقتل الباقين وله عفو عن جميعهم على  
الذية فإذا أزال الأمر إلى الذية وزعت عليهم باعتبار ما أزال ومن في الجراحات لا تأثرها لا ينصط بل بذكرها  
المخرج الواحد على جراحات كثيرة وفي الضرب على عدد الضربات لانه اتلاف الظاهر ولا يظلم فيه التفاوت  
فلو كانوا ثلاثة وضرب واحد ضربة واحد ضربين واحد ثلاث ضربات فعلى الأول سدس الذية وعلى  
الثاني ثلثها وعلى الثالث نصفها الآن يجمع الضربات ست فتوزع الذية عليهم بنسبة ما لكل من الضربات  
إلى المجموع وقد أشار المصنف إلى التعميم السابق فقال (سواء) في وجوب القصاص على الجميع (استوت  
جناياتهم) عددا أو خشا أو أرشا (أو تفاوتت) كذلك (حتى) تفرعية بمعنى القاف فكأنه قال ولو جرحه  
واحد منهم (جراحة) واحدة (وبجرحه شخص) (آخر مائة جراحات) من الواحد مائة (وكانت تلك  
الجراحة المفردة) أي الواحدة (أو) كانت (تلك الجراحات) المائة (عما) أي من جراحة واحدة أو جراحات

فإن من ذلك قطعت  
يده فان مات واقتل  
ومنى عفا مستحق  
القصاص على الذية  
سقط القصاص  
وووجب الذية ولو  
عفا بعض المستحقين  
مثل أن يكون  
للقول أولاد دفعا  
بعضهم سقط القصاص  
وووجب الذية ومن  
قتل جماعة أو قطع  
عضوا من جماعة  
واحد بعد واحد  
اقتصر منه للأول  
منهم والباقي الذية  
وان جنى عليهم  
دفعه أقرع وان  
اشترك جماعة في  
قتل واحد قتلوله  
سواء استوت  
جناياتهم أو تفاوتت  
حتى لو جرحه  
واحد جراحات أو  
مائة جراحة ومات  
وكانت تلك الجراحة  
المفردة أو تلك  
الجراحات عما

متعددة كشال المصنف مثلا (وانفردت) كل منهما (لقتلت) وأشار الى جوابه التي بعد حتى فقال (لزمهما) أي صاحب الجراحة والمائة (القصاص) مطلقا أي سواء أوطؤ أم لا نذب جرحه نكاحا في الباطن أو كثر من جرحه فإن كان فعل كل واحد منهم لا يقتل وانفرد في صورة الضربات السابقة لكنه تدخل في القتل ففيه تفصيل فإن أوطؤا قتلا والا فلا يقتلون وتجب الدية لانه شبه عد ووزع بعد ضرر بلتهم وإن كان فعل بعضهم يقتل وانفرد فعل البعض الآخر لا يقتل وانفرد لكن تدخل في القتل فلكل حكمه فصاحب الاول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل إن أوطأ مع الباقي في صورة تعددهم ومع الباقي في مثال المصنف لانه فرضه في اثنين والا فلا يقتل وتجب عليه حصته من الدية وأما في صورة الجراحات فلا يعتبر فيها التواطؤ بل يقتلون مطلقا لانه يقصصهم الهلاك غالبا وخرج بتقيد شيخنا الجوزي لكن تدخل في القتل ما لو كان خفيفا بحيث لا يؤثر في القتل أصلا كضرب بخرقه مثلا فانه لا شيء على صاحبه فلا تدخل له في قصاص ولا دية وموته موافقة قدر كاهن والفقهاء استدرك المصنف على قوله لزمهما القصاص فقال (الاهم) أي لكن فاللفظ الشرعي يؤيد بالاستدراك تبركاه فكانه قال نعم (الآن يقطع) الجاني (الثاني) بجنايته (جناية) الجاني (الاول) بأن يقطع (الاول) من الجني عليه (يدمحوها) كرحله (ويقطع الثاني) منه (رقبته) أو يقطعه (لصغين) (قال الاول جرح) عليه قصاص اليد والرجل أو ديم (والثاني قاتل) لا يقطع جناية الاول وأزحق فعله القصاص فثمة الاشتراك مقروضة بالجراحات بقبوه المذكورة وتقدمت توضيح مسألة الضربات (ولو شارك العاقد) في الجناية على النفس أو الطرف (مخفي) فلا قصاص على أحد) منهم حالان هرقا النفس وأقطع الطرف حصل مجموع الجنايتين أحدهما توجهه الأخرى تشبهه فغلب الثاني للشبهة في فعل المتعد وليس المجموع عمدا فيجب على ماله أن يخطئ نصفه بدخول الخطأ في مال العاقد نصف دية العبد وان قصبت جراحه القصاص وجب كإعالم من الاستدراك السابق (ولو شارك الاجنبي) في الجناية (أب) (الجني عليه) (أقص من الاجنبي) فقط وهو شرك الاب في قتل فرعون لم يقصص من الاب لان اشتغال القصاص عنه لم يخلو عن الفعل وهو لا يقصص سقوطه عن الشرك الآخر وان وقع من الاب عمدا كالوفاة عن أحد الشركين والفرق بين شرك الاب وشرك الجاني أن الأولين مصادفات لعل واحدا لا موصفة في نفس الاب لا في الفعل وذات الاب متميزة عن ذات الاجنبي فلا تؤثر شبهة في حقه (ويجب القصاص أيضا) زيادة على ما تقدم (في كل جرح انتهى) ووصل الى عظم من غير كسر وذلك (كلو خفة الوجه والراس) وهي التي تصل الى العظم أي تكشفه بعد خرق الجلد لانه ليس يضبطها واستغنفا مثلها (و) كجرح العضد (جرح) (الساقي) (جرح) (الفخذ) فهذه الثلاثة معطوفة على مدخول الكفاية أي يجب القصاص فيما ينتهي من الجرح الى عظم كلو خفة وكبح العضد والفخذ وانما وجب القصاص في هذا الجرح لانه ليس استغنفا لوان خالف هذا الجرح في سائر البدن الموصوفة في الوجه والراس فانه قاتلها أرض مقدرة بخمسة أبعرة وأما في غيرهما ففيها الحكم بمقتل غيرهما من باقي الجراح الا أن ذكرها وقوله (انما انتهى الجرح الى العظم) ذكره وان فهم على سبق ليشيد أن قوله جرح العضد والساقي والفخذ مقيدة بوصول الجرح الى العظم بسبب عطفها على الموصوفة المشروطة فيها خرق الجلد ووصول الجرح فيها الى العظم مع أن وجوب القصاص فيها مقيد بوصول الجرح الى العظم ولما يفهم المراد من قول المصنف سابقا وجب القصاص في كل جرح الى آخره من المراد منه فقال (والمراد بالوصفة) أي الكفاية في الوجه والبدن وهو ميتة أو سياف خبره وقوله (انما الجرح) أي في غيرهما معطوف على المحرور في لاهي والمراد انما خالف وقوله (الى العظم) متعلق بالصدر قبله وهو الانتهاء وقوله (أن يصل) أي الجراح (وصول السكين) هو ان يخرق وقوله (أو وصول المسلة) معطوف على السكين والمسلة أي المخط

وانفردت لقتلت  
لزمهما القصاص  
الاهم الآن يقطع  
الثاني جناية الاول  
بأن يقطع الاول به  
ويجرحها ويقطع الثاني  
رقبته أو يقطعه الاول  
جرح والثاني قاتل  
ولو شارك العاقد  
مخفي فلا قصاص  
على أحد ولو شارك  
الاجنبي أب القصاص  
من الاجنبي ويجب  
القصاص أيضا في  
كل جرح انتهى الى  
عظم كلو خفة في  
الوجه والراس  
وجرح العضد  
والساقي والفخذ اذا  
انتهى الجرح الى  
العظم والمراد  
بالوصفة ان يمتد  
الجرح الى العظم أن  
يصل وصول السكين  
أو المسلة

المحروف والمسلقة أهل الشام ومثلها الأبر في الحكم المذكور وقوله (مثلاً) معمول المحذوف أي أشل  
بالسلة مثلاً وعمل ذلك حصل بسبب الجناية الواصلة إلى العظم (من غير كسر على ما تقدم) (لا) يشترط في  
وجوب القصاص فيها (ظهور العظم ورؤيته) وأقهر كلاماً أنه لا قصاص فيما عدا الموصفة من  
الجرافات العشرة كالخارصة بمجلات وهي التي تشق الجلد قليلاً نحو الخدش ودامية تدميه وباضعة  
تقطع اللحم وملاحة تغوص فيه وسحاق تبلغ إلى بين اللحم والعظم وموصضة توضع العظم من  
اللتيم وهاشمة تكسر العظم سواء أوصفت أم لا ومنقلة تنقل العظم من مكان إلى مكان آخر ومأمومة تبلغ  
خريطة الدماغ المسماة أم الرأس ودامية يغين مجعته تحرق تلك الخريطة وتصل إلى أم الرأس والله أعلم  
﴿فصل﴾ في الديات (إذا كان القتل خطأ أو عسداً أو الال في العبد الموقر) أي بسببه أو  
بوجود ما تمن من القصاص كأي بعض الصور السابقة في اجتماع التقضي والمتع فيما إذا شارة المتعمد  
مخلفاً فإن القصاص فيها يمنع وقوله (إلى الدية) متعلق بالوقوله (وجبت الدية) جواباً إذا الشرطية أما  
وجوب الدية في قتل الخطأ وعسداً خطأ وهو شبه العبد لما مر من الأدلة وأما في صورة العقر في العبد على  
الدية ففقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين (ودية الحر المسلم  
الذكر) أي غير الجنين (مائة من الإبل) بالإجماع خرج بإسراء الرقيق وخرج بالسلم لكانت بأقواسه وخرج  
بالذكر الأثني وسبقنا الكلام على هذا المفهوم وخرج بغير الجنين هو نفسه عزة عبد أمانة ولوا في المصنف  
بالتأويل الواو لكان أولى لأن المقام للتفرع ثم فصل المصنف في الدية فقال (فإن كان القتل (عداً) فهي  
مغلطة من ثلاثة أوجه) أحدها (كونها سالوة) ثانياً كونها (على الجاني) ثالثاً كونها (مغلطة)  
ومعنى التثنية أن تكون (ثلاثين حقة وثلاثين جذعة) وسبق معنى الحق والجذعة في باب الزكاة (و) أن  
تكون (أربعين خلفة أي حوامل) فهي يفتح الخلف المجع وكسر اللام وبالفق ومعنى كونها حوامل  
أولادها في بطونها ويثبت حملها بقول أهل الخبرة بالإبل وروى الترمذي وقال حسن غريب قوله صلى الله  
عليه وسلم من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول فإن شأواً اقتلوا وإن شأواً أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة  
وثلاثون جذعة وأربعون خلفة (وإن كان القتل (شبه عد) فهو له بر عنه فيما تقدم بعد الخطأ (هي  
مغلطة من وجه) واحد هو (كونها مغلطة) و (مخففة من وجهين) وهما (كونها مؤجلة) و (كونها  
على العاقلة) أما التثنية فلما تقدم في الحديث السابق من قوله صلى الله عليه وسلم ألا نديت به العبد  
ما كان بالسوط والعصا فيه مائة من الإبل منها أربعون خلفة في بطونها وأولادها وأما الوجوب على  
العاقلة فلما روي البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن امرأتين اقتلتا خذفت أحدهما الأخرى بجمع  
فقتلتا وما في دهنها فمطبت جنباً فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة القاتلة وفي  
الجنين بغير عدا أمانة وأما التأجيل فلأنها تحملها على وجه المساواة للاق بها التأجيل وأما كون  
التأجيل في ثلاث سنين فقول الشافعي رضي الله تعالى عنه لا خلاف بين أحد فاعلم أنه إن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قضى بها في ثلاث سنين (وإن كان القتل (خطأ) فهو) أي الدية (مخففة من ثلاثة  
أوجه كونها مؤجلة) (و) كونها (على العاقلة) و (كونها (مخففة) ومعنى تخفيفها أن تكون (عشرين بنت  
مخاض وعشرين بنت لبون وعشرين بنت لبون وعشرين حقة وعشرين جذعة) أما وجه كونها مخففة  
فلما له المألوف من الإجماع عليه وأما التأجيل وكونها على العاقلة فلما سبق قبل واختلف لأصحاب  
في المعنى الذي من أجله كانت الدية مؤجلة في ثلاث سنين لكونها بدل نفس وقيل إنها دية كاملة وهذا هو  
الاشبه كما قال الرازي وقدا استدرك المصنف على كون دية الخطأ مخففة ما ذكره بقوله (اللهم الآن يقتل ذا  
رحم محرم) بدون محرم الرضاع والمباهرة وذو الرحم الذي ليس بمحرم (أو) يقتل (في الحرم) الذي أذهو

مثلاً إلى العظم لا  
ظهور العظم ورؤيته  
﴿فصل﴾  
إذا كان القتل خطأ  
أو عسداً أو الال  
الحر في العبد الموقر  
إلى الدية وجبت الدية  
ودية الحر المسلم الذكر  
مائة من الإبل فإن  
كان عداً فهي مغلطة  
من ثلاثة أوجه  
كونها سالوة وعلى  
إبلها ومثلثة ثلاثين  
حقة وثلاثين  
جذعة وأربعين  
خلفة أي حوامل  
وإن كان شبه عد  
فهي مغلطة من  
وجه كونها مغلطة  
مخففة من وجهين  
كونها مؤجلة وعلى  
العاقلة وإن كان خطأ  
فهي مخففة من  
ثلاثة كونها مؤجلة  
وعلى العاقلة ومخففة  
عشرين بنت مخاض  
وعشرين بنت لبون  
وعشرين بنت لبون  
وعشرين حقة  
وعشرين جذعة  
اللهم الآن يقتل ذا  
رحم محرم أو في الحرم



المراعى عند الإطلاق دون حرم المدينة بناء على الأصح أن حصيد غير مضمون ولا فرق بين أن يكون القتال والمقتول فيه أو أحدهما فيه أو الآخر خارجا عنه وان خرج منها الجرح ومات خارجا عنه بخلاف عكسه نظير ما صرف في صيد الحرم ومن ثمة يتأني هنا كلما ذكره ثم كاقضاء كلام الروضة فلورى من بعضه في الحبل وبعضه في الحرم أو روى من الحبل أنسا نافعا لمقر السهم في هوا الحرم غلظا ولا تغلظ بقتل الذي كما قاله المتولي وغيره ومنه في الأنوار لأن سبب التغلظ ثبوت زيادة الأمن والذي غير ممكن من دخول الحرم ولا يخص التغلظ بالقتل فان الجراح في الحرم مغلظة وان لم يمت منها أو مات منها خارجا عنه بخلاف عكسه فمما يظهر كما تقدم (أو) بقتل (في الأشهر الحرم وهي) أربعة (ذو القعدة وذو الحجة) يقع القاف وكسر الحاء على الأصح فيما (والحرم ورجب) وما مشى عليه المصنف من عدها على هذا النسق وهو البداة بذى القعدة ثم بذى الحجة ثم بالحرم ثم رجب هو الأدب ثلاثتها متوالية وواحد قد هو رجب وهذا مذهب إليه الجمهور ومنهم أهل المدينة وجاءت به الأحاديث الصحيحة وذهب الكوفيون إلى الاستدعاء بالحرم لتكون كلها من سنة واحدة وتظهر فائدة الخلاف في الندوة والتعلق قلنا قال في سؤال مثلثات طلق في أول الأشهر الحرم طلقت على الصحيح بدخول أول القعدة على الثاني بدخول الحرم وانما خصوص الحرم بالتعريف اشعار بأنه أول السنة كذا أقبل والظاهر أن اللفظ في المسئلة لا للتعريف وخصوه بال والحرم مع تحريم القتال في جميعها لأنه أفضلها التحريم فيه أغلظ وقيل لأن الله تعالى حرم الجنة فيه على إبليس وقوله (فإنها) أي المدينة في هذه الصور والداخلية تحت الاستدراك (تكون مثلثة خطأ كان) القتل (أو عبدا) وتساكلا أصحاب التغلظ في هذه الصور (أروى ردت عن عمر وعثمان وابن عباس) (ولا يؤخذ في الأبل) التي هي الدية (معيبة) يعيب ردي البيع ولو كانت بل الجاني معيبة لأنها بدل متلف فكان من شرطه القيمة والسلامة كسائر المتلفات وفارق ذلك البديل أن الكاتبة حيث يجوز فيها أخذ المريض من المراض والمعيبة من المعيبات لأن الكاتبة استحقاقا حرم من عين المال فتعين ذلك الحزم من العين كأنما كان بخلافه بل الدية قائم وأجبة في ذمة الجاني فاعتبر في الصحة والسلامة من العيب (فان تراصوا على) أخذ (العوض) وعدوا له بدلا (عن الأبل جاز) لأنها حق مستقر في القيمة فجاء أخذ العوض عنه كسائر المتلفات قال صاحب البيان كذا أطلقوه ولو لم يكن مبنى على جواز الصلح عن الأبل الدية الأصح منع عملها لصفيتها وقضية أن صفتها لو غلظ صحت الصلح وبصرح القزالي في بسطه وعليه جرى من الرفعة فيصبح الصدول حينئذ وما قرى من أنها تؤخذ من غالب بل محله عند عدم بل هو ما في الأصل والمذهب والبيان وغيرها والذي في الروضة ونقله أصلها عن التهذيب التصريح بتمامها بظاهر ما تقر بأن بل هو كانت معيبة أخذت القيمة من غالب بل محله قال الزركشي وغيره وليس كذلك بل تخفى نوع الإبهام سلما كما قطع به الماوردي ونص عليه في الام (ودية المرأة) في النفس وغيرها نصف دية الرجل) أما في النفس فقد اشهر عن جماعة من الصحابة غير مخالفة فكان اجتماعا أو أمادهم فاعتبارا لا جازا باعتبار جملتها وانجسني المشكل كل آراء لأن وجوب النصف محقق والزيادة مشكوك فيها روى البيهقي خبر دية المرأة نصف دية الرجل وما دون النفس ملحق بالنفس كما علمت وأحق انجسني (أو دية اليهودي) دية (النصراني) كل منهما (ثلث دية المسلم) وقد روي ثلاث وثلاثون بصرا وثلاث بعير (ودية المجوسي) ثلث عشرة دية المسلم) وهو ستة أبعرة وثلاثا بعير وبغيره بالحساب بثلاث خمس وبهذا التقدير أبت ما جاوزت من حديث حمص البيهقي في مسنده عن عبد بن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم قال دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف والمجوسي ثمانمائة درهم (ودية العبد) أو ألامر فقتله بالغما ملغيت من غير فرق بين القن والمذبذوب والمكاتب) وأما الولد لانه مال فاشبهه بأثر الأموال (وأعضاءه وحرانته) أي العبد يجب فيها (ما نقص منها) أي من القيمة بسبب الجناية عليه ففي جراحات الحرق في الأرض له مقدار

أو في الأشهر الحرم وهي  
ذو القعدة وذو الحجة  
والحرم ورجب فإنها  
تكون مثلثة خطأ  
كان أو عبدا ولا يؤخذ  
في الأبل معيب فإن  
تراصوا على العوض  
عن الأبل جاز ودية  
المسرة في النفس  
وغيرها نصف دية  
الرجل ودية اليهودي  
والنصراني ثلث دية  
المسلم ودية المجوسي  
ثلث عشرة دية المسلم  
ودية العبد قيمته بالغما  
ما بلغت من غير فرق  
بين القن والمذبذوب  
والمكاتب وأعضاءه  
وحرانته ما نقص  
منها

الحكومة فكذلك ما أشبهه وهو الرقيق والحكومة جزء مقدر من الدية بالنسبة للحر وقال في الرقيق جزء مقدر من القيمة نسبتها إلى القيمة نسبة ما نقص منها وهذا حيث لم يكن له أرض مقدر من الخرفان كان كذلك قالوا حين من القيمة غير نسبتها إليها كسب ما وجب في ذلك العضو المقدر من الدية ففي يده قيمته وفي أحداهما نصفها وفي جفنه ربع قيمته وفي أصبعه عشرها وفي موشحته نصف عشر قيمته وفي أظفله ثلث عشرها (ويجب) على من خشي على الرأس (فيما إذا ضرب بطنها) أو ضرب غيرهما من أعضائها أو أخافها بالاضرب (فألفت) بسبب ذلك (حينئذ) ما ذكرنا كان أو أي أو خشي كامل الأعضاء أو ناقصها معلوم النسب أو مجهول انفصل بعدموتها أو في حياتها أو قوله (غرة) فاعل يجب المقدرة والنظر لكلام المصنف تكون مبتدأ مؤخر أو الجار والمجرور خبر مقدم والتقدير وغرة واجبة فيما إذا ضرب بطنها وقوله فألفت عطف على ضرب عطف مسبب على سبب على كل من التقديرين (و) الغرة (هي عبداً أو أمة مسلمة) من عيب ثبت به الرد في البيع وتقدم أنا لنبي صلى الله عليه وسلم قضى وحكم في جنين المرأة الحنلية بغرة عبد أو أمة كافي للصحين وفيها ما أيسر أن عمر رضي الله عنه استشار الناس في شأن جنين قد جنى على أمة فألقته ميتة فقال عمر رضي الله عنه من سمع مني صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة عبداً أو أمة فقال المغيرة شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيها بغرة عبداً أو ولد فقال اتفق بيني وبينه على أن لا يبعدها من سلمة فشهد معه بذلك وفعل عمر رضي الله عنه ذلك ليس رد الخبر الواحد بل تبيين الاحتياط والغرة لغة قسم للخيار من الشيء والعيب ليس بخيار ولذلك قيد المصنف بكونها مسلمة ولا بد في الجنين من كونه حراً ولم يصرح بهذا لفهمه من قوله في صفة الغرة أنها تكون (بقيمة نصف عشر دية الأب أو عشر دية الأم) ويختلف ذلك بحسب كفره كالمسباني والرقيق لا يجب فيه دية بل الواجب فيه قيمته على ما تقدم فيكون في الجنين الرقيق عشر قيمة أمه والمغبر أكثر قيمته من الجنانية إلى الإجماع كاحصه في الروضة وأما اقتصر المصنف على ضرب بطنها لأنه السبب في الإجماع غالباً واحتراز بقوله متاعاً إذا بقيت فيه حياة مستقرة بأن صاحبه مات ولو قبل الانفصال التمس فإن الواجب فيه الدية لا الغرة وخبره بقوله فألفت حياً ما لو ماتت هي ولم ينفصل منها جنين فإنه لا تجب فيه الغرة إذا لا تجب بالملك وكذلك لو كانت متنفذة البطن أو كانت تحت حركة في بطنها فزال الانتفاخ وانقطعت الحركة بسبب الجنانية لجواز كون ذلك رجحاً وقوله ألفت جري على الغالب وهو أن الضرب المذكور ثبت أمنه إسقاط الجنين ومن غير الغالب أنه لو ضرب بطنها خرج رأس الجنين وماتت الأم أو فسد أو شو هذا الجنين في بطنها ولم ينفصل وجبت الغرة فيه وإن لم يكن القاتلتين وجوده وتناول إطلاقه ما لو ضرب بميتة فألقته ميتة أو به قال القاضي أبو الطيب لأنه قد بقي في جوف الميتة حياً والاصل بقاء حياته وقال البغوي لأشئ في هذه الحالة ولم يرجع في الروضة منهم ما شاور في بعض المتأخرين مقال البغوي لأن الإجماع لا يكون بالملك قاله قول الأول الاصل بقاء الحياة ممنوعاً لا بالاعمال حياته حتى تقول الاصل بقاءها انتهى وفي الأقوي أن مقالة أبي الطيب أوفى انتهى وينبغي أن يقال في تعمله استحباباً حال الإجماع لأن الاصل بقاؤه على حاله لأنها لو كانت حية ألقته بالجنانية ميتة واجبت الغرة فيستمر ذلك ما لم يتحقق من قبل ولا يعلل بقاء الحياة ذلك لا بد ما هاله بعض المتأخرين وهو أن لم يتحقق حياته حتى تستحيها وتقدم في الروضة عن الأصحاب أن الغرة انعمت لوجوبها في الجنين لدفع الجنان الحية عنهم ثم هو الجنين لها وهذا قد صدق مقال البغوي وشمل إطلاق الجنين المسلم فغرة كانهة واليهود والنصارى وغرتهم ثلث غرة المسلم كأن ديتهم ما ثبت دية المسلم فتكون غرتهم ما بقية يعبر والمجوس غرة ثلث خمس عشر دية المسلم وهو ما ساءى ثلث يعبر ويختلف الأولين كثيرهما لأن الضمان يغلب فيه جانب التعليظ والمراد بسلامة الغرة فيما أقتسم سلامتها من عيب يثبت به الرد في البيع لأنه المراد عند الإطلاق ولهذا

ويجب فيما إذا ضرب بطنها فألفت جنيناً مستغرة وهي عيب أو أمة مسلمة بقيمة نصف عشر دية الأب أو عشر دية الأم

استحق عن وصفها بالتمييز لان من لا تميز له معيب وسن التمييز ما سبع أو عثم ويختلف ذلك باختلاف حال الولدان وهذا بخلاف الكفارة حيث يجوز فيها اعتاق عبيد لا يحل بالمال لان الكفارة وحق الله تعالى والغرض من الادعى وحق الله تعالى بحق على المساهلة (والعاقلة) التي تحمل دية الخطيئة شبه العمدى (العصبات) من النسب والولاء أما عصبات النسب فقد قال الشافعي العاقلة العصبية وهي القرابة أى رجالها ولا أعرف مخالفا لهذا وقتنم خبر العصبين وهو أن امرأته حلفت أخرى بحجر فقتلتها وما فى بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية حنتها غرة عبد أو أمة وقضى دية المرأة على عاقلها واسم المرأة الضاربة أم عطية وقيل أم عطيف واسم المضر وبه عليه وأما عصبات الولاد وهم الذكور فلقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لجة كلمة النسب وهو عاقلة لعقلهم الابل بقناعها والسحق ويقال لتمامهم عن الخافى العقل أى الدبق يقال لتمامهم أى الدبة عنه والعقل المنع ومنه سمي العقل عقلا لتمامه صاحبه من الفواخس ويستحق من العصة ما ذكره المصنف بقوله (ماعداد الاب والجد) وان علا (والابن وابن الابن) وان سفل يعنى أن أصول الخافى وفروعه لا يعقلون ومثل ما ذكر فى الاستثناء أصول العتق وفروعه ولو كان فرع البانية ابن ابن عمها فلا يعقل عنهم وان كان ابلى تكاها لان البنية هاتمتهم وغير مقتضية لامانة فاذا وجد مقتض وغير مقتض زوجيه أى أن البنية فى باب التكاح ليست مائة من التكاح بخلافها هاتفتهم مائة من تحمل الدية واستدلوا على أن أبعاض العتق لا تحمل بان عمر رضى الله تعالى عنه قضى على عى رضى الله عنه بان يعقل عن مولى مقيمة بنت عبد المطلب وقضى بالبراث لانها الزير بن العوام ولم يضرب الدية على الزبير وانما ضربها على عى لانه كان ابن أخها واشتهر ذلك بين العصابة من غير تذكر وقدم من العصة أقرب فاقرب فزوج عى عدده الواجب من الدية آخر السنة كسافى فان عى شئ من الواجب فعلى من يلى الأقرب يزوج الباقي عليه وهكذا والأقرب الاخوة ثم بنوهم وان زلوا ثم الاعمام كالآرث وقدم مدلى يورث على مطلب كالآرث فان عدم عصبه النسب أولى ما عليهم بالواجب عتق فعصبته كذلك وهكذا فان عدم العتق وعصبته فعتق أى الخافى فعصبته كذلك فان عدم عتق الخافى وعصبته فعتقه فعصبته كذلك (ولا يعقل فقير) ولو كسوا بالان العقل مواساة أو الفقير ليس من أهله فلا يعقل الا المومنة أو المتوسطة والمراد بالمواسرة هنا من عتق فاضلا عن مسكنه وثيابه وما يؤكل يكف به فى الكفارة لشراء الرقبة عشرين ديناراً وبالتوسط من عتق فاضلا عما ذكر دونهما ونوق ما يؤخذ منه الذى هو ربع الدينار كسافى ويؤخذ من هذا اعتبارا لمصلحة العقل الرقيق لان غير المكاتب من الارقاء لا ماله والمكاتب ليس من أهل المواسرة (ولا يعقل صبي ولا مجنون) ولا امرأتون عتق لان سبق العقل على النصرة ولا نصرتهم (ولا يعقل) كالفرع من مسلم وعكسه (اذلا موالاة بينهم فلا نصرتهم يعقل اليهودى عن النصرة) والنصرة عن اليهودى لان الكفر كله مائة واحدة ولما لا يرث بعضهم بعضا والمعاهد كذا فى فضيل أحد ههنا الا آخران زادت مدة العهد على أجل الدية ولا يحمل الحرى عن الذى وبالعكس لا لقطع الماصرة بينهما ولم يخرج من بيان من يعقل ومن لا يعقل شرع فى تفصيل الدية التى تحملها العاقلة فقال (فحب عليهم) أى العصبه الذين يحملونها (دية النفس الكاملة) بالرفع صفة الدية والدية الكاملة فى النفس هى فى النمر الذكرا المسلم وقد قسمه المصنف بقوله (أعنى المائتين الابل) وهذه الدية الكاملة لا تجب الا لمن اتصف بهذه الاوصاف المذكورة وتؤجل (فى ثلاث سنين) واستدلوا لطلاق التأجيل بان العاقلة لا تحملها على وجه المواساة فوجب أن تكون مؤجلة قسما على أن لا تكون التاجيل فى ثلاث سنين ثابتا بالاجماع وقد بين المصنف ما يجب على كل من التنى والمتوسط فقال (فحب على كل عتق عند) آخر (الحول فى كل سنة نصف دينار) أى يقال ذهب خالص لانه أقل ما وجب فى الزكوة وتقدم

والعاقلة العصبية  
ماعداد الاب والجد  
والابن وابن الابن  
ولا يعقل فقير ولا  
صبي ولا مجنون ولا  
كافر عن مسلم  
وعكسه فحب عليهم  
دية النفس الكاملة  
أعنى المائتين  
الابل فى ثلاث سنين  
فحب على كل عتق  
عند الحول فى كل  
سنة نصف دينار

تفسير الغنى وكل من التفرغ والحار بعده متعلق بالفعل قبله ونصف دينار مرفوع على الفاعلية بالفعل  
 المذكور (و) يجب (على كل متوسط) عند آخره (ربع دينار) والتفسير به لانه تقدم المرجع كما  
 في عبارة شيخ الاسلام والمراد مقدارهما لا بينهما لان الابل هي الواجبة وما يؤخذ بصرفها والشيخ ان  
 لا يأخذ غيرهما وانما شرط كون الدون الفاضل عن حاجته فوق الربع فيما تقدم في حق المتوسط لئلا يصير  
 بدفعه فقيرا او باعتبار آخر الحول علم أن من أعسر آخر لم يجب له شيء وان كان موسرا اقبل أو أسير بعد أن  
 من أعسر بعد أن كان موسرا آخر لم يسقط عنه شيء من واجبه ومن كان أولا فقيرا أو صيبا أو مجنوناً أو  
 كافرا أو صا في آخر السنة بمسقة الكمال لا يدخل في التوزيع في هذه السنة ولا فيما بعده لانه ليس من أهل  
 التصرف في الأبداء بخلاف الفقير وتقدم أنه اذا بقي شيء من الواجب فيكون على من يلي الاقرب فاذا فقد  
 من يلي الاقرب فقد أشار المصنف الى حكمه فقال (فان بقي) أي من الواجب آخر الحول (شيء) ولو لم يجد  
 من يتصله من العاقلة (أخذ) أي ما بقي من الواجب (من بيت المال) اذا كان الخاني مسلما لان المسلم  
 اذا مات ولم يكن له ورثة ورثة بيت المال فكذا يتصل عنه أموال الذي فلا يعمل عنه بيت المال لانه اذا مات  
 ولم يكن له وارث فله في مبيعت المال لارث وقد علم هذا مما تقدم في كلامه حيث قال ولا يعمل كافر عن  
 مسلم وعكسه أما اذا وفي الاقرب بون الواجب لكونه قليلا أو لكثرته فلا يعدل عنهم الى من يليهم (وان كان  
 الواجب) بالخانة دية هي (أقل من دية النفس الكاملة) فان شرطية وسيا في جوابها بالتفصيل وقد مثل  
 المصنف لذلك الاقل بقوله (كواجب الجراحات ودية الجنين ودية المرأة) والخشني (ودية الغني) ودية  
 الجوسي وجواب ان الموعود به قوله (فما كان) محذرا (قد زلت) دية الكامل كدية الخائفة من مأمومة  
 ودافعة بالخائفة جرح يتقبل بخوف باطن محيل للعداء والدواء أو طريق للعيل كبطن وصدر وثغرة  
 خصر وجبين أي داخل المذ كورات فان خرق فقصا مع الثلث حكومة ومثل الخائفة في الاقل المذ كورية  
 اليهودي والنصراني (أو) كان الواجب (أقل) من قدر الثلث كإرش الموضوعة ودية الجحوشي ودية  
 الجنين وجواب الشرط الثاني جعله قوله (في) آخر (سنة) يؤخذ في الاقل المذ كوري في الصورين (وان كان)  
 الواجب في الاقل المذ كور (الثلثين) أي قدرهما وذلك كدية جراحة فخذت من بطنه وخرجت من ظهره  
 وهي الخائفة المتقدمة غاية الأمر أنها أخذت من البطن وخرجت من الظهر ولا يختص اسم الخائفة بما وصل  
 الى البطن فوصلها الى البطن يسمى جائفة فقيم الثلث بخروجها من الظهر يسمى جائفة أخرى ففيها  
 الثلث أيضا فالجموع ثلثان وأقطعت الجراحة طرف المارن مع الحاجب بين المارين لان الاتصاف مشتمل  
 على مارن وحاجب بينهما في كل واحد على انفراد ثلث دية فاذا اجتمع أخذ المارين مع الحاجب بينهما في  
 ذلك ثلثان ثلث لاحد الطرفين وثلث للحاجب وانما قطع الطرفان مع الحاجب فقيمة دية كاملة ويتدرج فيها  
 حكومة المقصبة (أو) كان الواجب (أقل) من الثلثين كدية العين الواحدة والأذن الواحدة أو احدنوهي نصفها  
 وجواب قوله ان كان الثلثين الى آخره قوله (فالثلث) من ذلك في الصورين يؤخذ (في) آخر (سنة)  
 والباقي (من هذا الاقل في الصورة الاولى ثلث وسدس في الثانية يؤخذ في) آخر السنة (الثانية فان زاد)  
 الواجب (على الثلثين) كدية ثلاثة أحضان وهي ثلاثة أرباع لان في كل جنين ربع دية وهي أكثر من  
 الثلثين وكدية أربعة عشر ستان في كل من خمسة أبعرة فالحمسة في أربعة عشر وسبعين وهي أكثر من  
 ثلثي الدية وجواب الشرط قوله (فالثلثان) من ذلك الزائد عليها يؤخذ (في سنتين) أي آخر كل سنة ثلث  
 (والباقي) في الاول تسع أبعرة الثلثين لان ثلاثة أرباع الدية خمسة وسبعون فانما آخر حنامها خمسة وستين  
 وثلثين يبقى ما ذكره هو أكثر من الثلثين بهذه الزيادة وفي الثاني بعد اخراج ثلثي الدية وهو ستة وستون  
 وثلثان يبقى أربعة أبعرة لثلاثين بعير من سبعين بعيرا وهو أكثر من ثلثي الدية بهذه الزيادة يؤخذ بهذا

وعلى كل متوسط  
 ربع دينار فان بقي  
 شيء أخذ من بيت  
 المال وان كان  
 الواجب أقل من  
 دية النفس الكاملة  
 كواجب الجراحات  
 ودية الجنين والمرأة  
 والذي فما كان قد  
 ثلث أو أقل في سنة  
 وان كان الثلثين أو  
 أقل فالثلث في سنة  
 والباقي في الثالثة  
 فان زاد على الثلثين  
 فالثلثان في سنتين  
 والباقي

الباقى المذكور (في آخر السنة الثالثة) لما تقدم من التأجيل السابق في دية انطواشما الصمد وهو على حسب الدية الكاملة وغيرها وكثرة واقه اعلم (وكل عضو مفرق فيه جبال لصاحبه ومنفعة) كلسان الناطق والذراع العاقل (اذ قطع له) الجاني (وجبت عليه) فيه (أي بسبب قطعه) دية كاملة ليسا في وهذه الدية أي دية العضو الموصوف بمذكره (مثل دية صاحب ذلك العضو) قلة وتكررة (لوقته) فيجب في لسان المرء خمسة فوهو كما يهوديتها خسون فكذلك هو وفي لسان اليهودي والنصراني ثلاثة وثلاثون وثلاث وفي لسان الهومي ستة وثلاثان لان دية كل من ذكر هو هذا القدر فكذلك العضو المذكور منه (وكل عضو من جنس) واحد كيد من ورجلين وهكذا (ففيها الدية) الكاملة لان في كل عضو نصف دية كماله المنصف (وفي أحدهما) أي أحد الضو (ينصفها) عناية في تقسيمه ولا يتعد العضو المذكور فيصيب فيه بحسبه انفرادا واجتماعا وذلك لاجتماع الاربعه فيها جميعا لدية وفي كل واحد ربع الدية كما مر ومثل ذلك ما لو كانت أجزاء متقاصلة كالأنف المشتمل على مازين وحاجز بينهما في كل واحد ثلث وفيها كهادية كلمة كجاء ايضا (وكذا المعاني والطاقف) هي بمعنى المعاني فالعطف هي ادعى أي ففيها الدية الكاملة كما سجد كره المنصف بعينيه عن هذه الطائفة بالنافع وهي عقل وسمع وبصر وشعر ونطق وصوت وذوق ومضغ وامنا واحبال وجاع وانفسا وبطش ومشي وفي عدل انفسا من المنافع نظرا لاهم الأجزاء ولذلك قال هر في شرحه أي المنافع ثلاثة عشر واسقط عدل انفسا وقد عرّف المنصف على ما ذكره فقال (في كل معنى منها الدية) ثم رجع للصنفين كرتفصل ما يجب فيه كمال الدين من الأعضاء والمعاني وأول آخر قوله في كل معنى في آخره بعد التفرع الآتي لكان أنسب يكون التفرع الآتي راجعا إلى جميع ما تقدم من الأعضاء والمعاني فقال (في قطع الأذن الدية) وفي أحدهما نصفها (لحديث ابن حزم) بل ر. واه أوداود وغيره وفي الأذن الواحدة خسون من الذل ومن المعلوم أنه لما يجب فيها خسون ففيها دية كلمة وقد قال بأن في الأذن الدية الكاملة عمن الخطيب وعلي بن أبي طالب لا يخالف لهما ولا ثم ما ينس من الأعضاء ومضمون فيضين بكال الدية كيديين والعينين ولأنه أدخل منهن ما ينفع دفع الهوام بالاجسام وقطعهما من أصلهما كتقطعهما (ومثلهما) في ذلك الحكم (العنان) ففيها الدية وفي أحدهما نصفها لغيره من حزم هذا رواه مالك لو كانت العين عين أو حول وهو من في عينه خلل دون بصره أو عور وهو قادر بصر إحدى العينين وأعمش وهو من يسيل دمه على السمع ضعف بصره أو كان بالعين ماض لا ينقص ضوهها لأن المنفعة باقية بأعينهم ولا تضر إلى مقدها فهو بمنزلة الأعور وتفرع الجناية على عينه السليمة ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة في هذا الحكم بل ينقص الضو فقط من جهة أي من النصف فيهما ان أنسب والإحكومة فيها وبقريدين الأعورين عين الأعمش بل البياض ينقص الضو فقط من جهة أي من النصف كان في أصل الخلقة وعين الأعمش لم ينقص ضوهها كما كان في الأصل حاله إلى المقدر ثم عذبه كما قال الأديري وغيره أن العيش لو لم يكن أفة أو جناية لا تشكل فيه الدية (والشفتان) ففيهما الدية وفي أحدهما نصفها سواء كانتا صغيرتين أو كبيرتين غلظتين أو رقيقتين وأحدى الشفتين كانتا في عرض الوجه إلى الشفتين وفي طوله مائة لثة ولو جنى علفا شفتان أو نصفين من شفتين لا تنقص أو من قبضة لا تنقص بل وجبت الدية وفي حديث محمد بن حزم وفي الشفتين الدية وقد تقدم أنه يحجب عن حبان ورواه النسائي وغيره أيضا (والعنان) بنفع اللام وهما العظامان اللذان تنبثق عليهما الأسنان السفلى وميلتا هما الذنن ففيهما الدية بمثل ما فيهما من الجبال والمنفعة وفي أحدهما نصفها ولا يدخل في دية ما أروش أسنان لأن كلا منهما من مستقبل قوة بل مقدر (والكفان بأصابعهما) ففيهما الدية وفي أحدهما نصفها فالأصابع بأصابعهما قد يتهدأ خلة في دية الكف (والقدمان بأصابعهما) ففيهما الدية ودية الرجليين مثل ما تقدم في أصابع

في الثالثة وكل عضو مفرق فيه جبال ومنفعة اذا قطعه وجبت فيه دية كلمة مثل دية صاحب ذلك العضو لوقته وكل عضو من جنس جنس ففيها الدية وفي أحدهما نصفها وكذلك المعاني والعطف في كل معنى منها الدية وفي قطع الأذن الدية وفي أحدهما نصفها ومثلهما العنان والشفتان والعنان والكفان بأصابعهما والقدمان بأصابعهما

الكف في الدخول روى أبو داود في حديث عمرو بن حزم وفي إحدى البدن حنسون وروى التستاق في حديثه أيضا في إحدى الرجلين نصف اليد وإذا وجب في إحدى البدن أو الرجلين نصف اليد فقد وجب فيهما جميعا اليد الكاملة على أنه ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجلين اليد وقدين الشارع أن اليد هي الكف في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فقد قديمين الشارع المراد من اليد هو الكف والقدم من الرجل عبارة الكف فان قطع فوق كف أو كعب حكومة تجب لانه ليس بتابع بخلاف الكف مع الأصابع كما روى البدو والرجل الشلاو من حكومة ولولقط الأصابع وحدها أو بقي الكف أو القدم وجبت اليد كاملة فقد روى الترمذي وقال حسن صحيح غريب أنه صلى الله عليه وسلم قال يدب أصابع اليمين والجلين عشر من الإبل لكل أصبع والواجب في الكف أو القدم على انفرداها حكومة لكنم لا تدخل في يد الأصابع ثم لو قطع شخص الأصابع ثم عاد وقطع الكف أو القدم قبل الإدمال أو بعده وجبت حكومة الكف مع يد الأصابع ولا تدخل في يديها (والإلتان) وهما التان من اللحم المشرف في آخر الظهر من الجانبين ففيهما كمال اليد وفي أحدهما نصفه لأن فيهما جالا ومنفعة وسواء في ذلك الرجل والمرأة لا تفر لاختلاف القدر الثاني واختلاف الناس كاختلافهم في سائر الأعضاء ولولقط ألبته فثبت الصبي موضع القطع قال البيهقي لا تسقط اليد على المذهب (والإثنان) ففيهما اليد كما ورد في حديث عمرو بن حزم السابق وفي أحدهما نصفه لسواء كان صاحبه صغيرا أو كبيرا عينا أو مجسوما لا إطلاقا لغير المذكور (والاجفان) الأربعة ففيها كمال اليد لأن كل ذي عديم من الأعضاء تكمل فيه اليد تؤخذ بالنسبة كاليمين والجلين وسواء في ذلك الجفن الأعلى والأسفل وجفن الأعشى والأعشى وغيرها ولا يد في الجفن المستصفي وانما فيه الحكمة ولو جنى عليه فاستصفي لم يمتد اليد وتولقط الاجفان والعينين ليمد يديهما (ولحنا) اليد (المرأة) والحلته هي رأس اليد ففيها كمال اليد وفي أحدهما نصفها لأن فيهما جالا ومنفعة ولولقط اليد مع الحللة لم يجب إلا اليد ويدخل في حكمها اليد أما حللة الرجل واختلفت فيها حكومة لانه اختلاف جال فقط (وشقراها) الضم وهما البعتمان المشرفان على منفذ الفرج المغطين له المضمن عليهما من جانبيه كالشفتين في غطاء الفم والجفون في غطاء العينين ففيهما كمال اليد لما فيهما من المنفعة المقصودة وفي أحدهما نصفها سوا اللثة والكبر والرقاء والمجنون وغيرها (ومارن الأثف) وهو ما لا ينمو خلا من العظم ففيه اليد لما في حديث عمرو بن حزم وهو كما تقدم يشتمل على ثلاث طبقات الطرفين والوتر الطرية بينهما وتوزع على هاتين الثلاثة وتقدم أن في كل طرف ثلثا وفي الجاه ثلثا وفي الجميع اليد الكاملة (واللسان) من الناطق ففيه اليد لما في حديث عمرو بن حزم السابق من قوله صلى الله عليه وسلم وفي اللسان اليد وقاله جماعة من الصحابة ولم يخالفهم أحد ولأن فيه جالا ومنفعة وخفاف من سائر أعضائه فكملت فيه اليد ولا فرق بين لسان الكبير والصغير والصبي والأكبر ولا فرق بين الذكر والأنثى والمكتمل والعريته وغيره ولو قطع لسان صغيره فأن عرف ما يدل على سلامة منقطه بعض الحروف فذلك والا ففيه حكومة أن يبلغ زمن النطق والتعريف والأفاد اليد أخذنا بظاهر السلامة أما لسان الأخرس ففيه حكومة سواء كان غرسه أصليا أو عارضا لأن يذهب الذوق بقطعه أو كان قد ذهب قبل قطعه أما لذهب الذوق بقطعه ففيه اليد وبعضهم عير عن الكلام لسان فقالوا يجب دية في إزالة كلامه قال أهل الخبر فإن لم يحسن صاحبه بعض حروف والمعنى واحذف العبارتين لانه يلزم من قطع اللسان إزالة الكلام وتوزع دية على ثمانية وعشرين حرفا غير في إزالة بعضها أقسطه منها في إزالة نصفها نصف اليد وفي كل حرف ربيع سبعها لأن الكلام يتركب من جميعها هذا إن بقي في الباقي كلام مفهم أو الواجب كمال اليد لانه لا منفعة الكلام قد فاتت ولولقط نصف لسانه فزال ربع كلامه وعكسه أي قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه

والإلتان والأثنان  
والاجفان ولحنا  
المرأة وشقراها ومارن  
الأثف واللسان

فصحية اعتبارا بابا كثر الامر من المضمون كل منهما بالدية ولوقطع النصف فخصه بغيره وهو ظاهر  
 (والخشفة) ففيه الدية وان لم يقطع أصل الذكركلان معظم منافع الذكروهلثة المباشرة تغلظهم او مدار  
 أحكام الوطء عليها فاعداها منه تابع لها كالكسع الاصابع وفي بعضها قسطه منها لامن الذكركلان الدية  
 تكمل بقطعها فقصت على أعضائها فان اختل بقطعه ما جرى البول فلا أكثر من قسط الدية وحكومة قساد  
 الجريذ كرفي الروضة كصلها كعض مارن وحلقة فضه قسطه منها لامن الأعضاء والسدى (وجميع  
 الذكر) ولو صغير وشيخ وخصي وعين حيث لاشل في قطعه الدية لافي كتاب عمرو بن حزم المذكور ومن  
 قوله صلى الله عليه وسلم وفي الذكر الدية أما لاشل فليس فيه الا الحكومة (وكذا نجب) الدية (في شلل هذه  
 الاعضاء) أي كنجب في اطلاق كل عضو من هذه الاعضاء المتقدمة يعني اذا نجى شخص على عضو من هذه  
 الاعضاء فاشلته نجب عليه الدية لقوات المقصود منه فكأنه قطعه (و) كذا نجب الدية (في الاضام) وهو ان  
 ينزل بوطئه الحار بن القبل والذرفصير على الفائط ومدخل الذكركشا واحدا فقد روى عن زيد بن ثابت  
 في الاضام وجوب الدية ولو حصل الاضام المذكور باصبع أو حصل بوطء عرام أو شبهة وقيل الاضام هو  
 رفع ما بين مدخل الذكروخروج البول وهو ما جرى به في الروضة كصلها في باب خيار السكاك فان لم يستسك  
 البول فحكمه مقيم الدية فلي التفسير الاول في الثاني حكومة وعلى الثاني بالعكس وقال الماوردي وعلى  
 الثاني نجب الدية في الاول من باب أو على الاول نجب في الثاني حكومة وصح المتن أن كلامهما اقتضا  
 موجب للدية لان الفتح يحتل بكل منهما ولان كلامهما يمنع اسماء الخارج من أحد السيلين فلا يزال  
 الساجز من زمر مدنيان وهذا الاضام في المرأة أو ما في الخنثى فضه حكومة فان لم يكن وطءا ليه فليس  
 لزوجه وطءا ولا اقتضاها الى الاضام الحرم ولا يلزمها تمكينه فلا يزال الزوج بكارتها ولو بالذكركلا فلي عليه  
 لانه مستحق لزالته وان اخطأ طريق الاستيفاء بنجسة أو فحواها أو زالها غيره فيغزو كره حكومة نعم ان  
 أزالها بأكرو جب القود أو بالذكركر شبهة منها أو فحواها كرام وجنون فهر مثل نيا وحكومة فان كان زنا  
 بطاوعها وهي حرة فهدر (و) كذا نجب الدية (في سلخ) جميع (الجلد) لانه كالجلد الواح من الاعضاء ولا  
 يعش بعد ان لم يثبت له وفي فيه حياة مستقرة فمات بسبب من غير السالغ كهدم أو منه واختلفت  
 الجنائتان عدما وغيره فمات بسبب من غير السالغ ولم تختلف الجنائتان عدما وغيره فلو اوجب دية النفس (و)  
 كذا نجب الدية (في كسر الصلب) اذا فاته الماء والجماع أو المشي لان كلاما من الما المشي منفعه مقصودة  
 فان ذهبت تلك المنفعة المقصودة وجبت الدية في فواتها فان لم يفت بكسر مشي من ذلك فلا يجبه الا  
 الحكومة وقد حكى الرافعي والنووي من غير مخالفة عن المتن أن لو كسر صلبه وشلته لزمه دية  
 لقوات المشي وحكومة الكسر بخلاف ما اذا كانت الرجل سليمة لا يتبع عليه الدية حكومة لان المشي  
 منفعته في الرجل وهي سلامة وجميع ما تقدم متعلق بالاعضاء وما هو قائم مقامها وقد شرع به كرماتعلق  
 بالمعاني فقال (و) كذا نجب الدية في (اذهاب العقل) وهو معنى من المعاني فقد رواه عمرو بن حزم في كتاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن ونقل ابن المنذرية الاجاع ولا يجبه فيه قصاص لعدم الاكسان  
 والمرادن العقل ما يرتب عليه التكليف بخبر السبق بذلك وهو أشرف المعاني وكان ينبغي تقديمه على  
 جميع المعاني للاعتناء به لان مدار التكليف عليه والاصح أن يحل القلب لانه ليسم قلوب لا يفتقون  
 به اولة اتصال بالماغ وقيل يحلحله الدماغ وله اتصال بالقلب وهو عرض خاص بالانس والجن والملائكة  
 وهو كلي مشترك لا متواطي لتفاوته في آخراده ومحل وجوب الدية ان يرجع عودا فارجع عودا يقول أهل  
 الخبر وفي مدة يظن أنه بعش اليها اسطر فان مات قبل العود وجبت الدية كيصرو مع وفي بعضها ان  
 عرف قدره قسطه والاحكومة أما العقل المكتسب وهو ما به حسن التصرف فيه حكومة ولا يزال

والخشفة وجميع  
 الذكر وكذا نجب في  
 شلل هذه الاعضاء  
 وفي الاضام وفي سلخ  
 الجلد وكسر الصلب  
 واذهاب العقل

شيء على دية العقل انزال على الأرض له كان ضرب رأسه أو لطمه فان زال بجأله أرض مقدر أو غيره مقدر  
 وجب مع دية وإن كان أحدهما أكثر لانها جناية أبطلت منفعة ليست في محل الجناية فكانت كما  
 لو أفضه فذهب جميعه أو بصرفه فاقطع يديه ورجليه فزال عقله وجب ثلاث ديات أو أفضه في صدره  
 فزال عقله فدية وحكومة فان ادعى وفى الجنى عليه زواله بالجناية وانكر الجاني اختبر عقله فان لم ينظم  
 قوله وفعله أعطى الدية بلا حلف لان حلفه ثبت بخبره والمجنون لا يحلف (و) تجب الدية في ذهاب  
 (السمع) لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث روى البيهقي وفي السمع الدية ولقضاء عمر رضي الله عنه بذلك  
 من غير مخالفة ونقل ابن المنذر فيه الاجماع ولو أبطله من أحد الأذنين وجب نصف الدية على الصحيح وفي  
 ازالته مع أذن من دنان لان السمع ليس في الأذنين ولو ادعى الجنى عليه زواله فانزعج لصباح مثلاً في غفلة  
 كنوم حلف بيان أن سمعه باق لا احتمال أن يكون ارتجاعه اتفاقاً (أو) ذهب (الضوء) من العينين معاً فان  
 زال ضوءاً أحدهما وجب نصف الدية فقدر روى عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم قال ولو الصر الدية ولو فاق عينيه  
 لم تجب الدية كقطع يديه بخلاف ما لو قطع أذنيه فذهب سمعه فانه يجب دنان لان السمع ليس في الأذنين  
 وإن ادعى الجنى عليه زواله فهو انكر الجاني سئل أهل الخبر عما فهم اذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس  
 ونظروا في عينه عرفوا أنه الضو غائب أو قائم بخلاف السمع لا يرجعون فيه الا لظن بقى الى معرفته ثم ان لم  
 يوجد أهل الخبر أول من يلهي شيئاً متعين يتقرب نحو عقرب الحديد بمن عينه بغفلة وتقرأ ينزعج أم لا فان  
 انزعج حلف الجاني والا فالجنى عليه (أو) ذهب (الطق) جميعه كان يقطع طرف لسانه فقد نقل الشافعي  
 رضي الله عنه الاجماع وأيضاً ان اللسان عضو مضمون بالدية كما هو قبض من منفعة بها ولو حنى عليه  
 فأبطل صوته مع بقا اللسان على اعتداله وتمكنه من التقطيع والاسترداد وجبت الدية أيضاً لانه من  
 المنافع المقصودة في عروض الكلام وانما تؤخذ في الطق اذا قال أهل الخبر أنه لا يعود فان أخذت فعاد  
 استردت ولو ذهب بالجناية بعض الحروف وزعت الدية عليها سواء ما خفف به على اللسان أو ثقل (أو)  
 انخاب (الشم) بالجناية على الرأس أو غيره فاساعلى جناية السمع والبصر على أنه قدر وفي حديث عمرو  
 ابن حزم وفي الشم الدية ولو ذهب شيئاً من أحد الخمرين وجب نصف الدية ولو ساق المنفذ بذكر الشم وقال أهل  
 الخبر بالقوة باقية وجبت الحكومة فقط كما تقدم في السمع ولو قطع المارن وأذهب الشم وجبت دنان كما  
 في الأذن والسمع (أو) ذهب (النوق) بالجناية على الرقبة واللسان أو على غيره فاساعلى سائر الجوارس  
 أى بان لا يفرق بين حلقه وحمض ومرو ملح وعذنب والنوق عصب الحكاء آلة متينة في العصب المقروش  
 على جرم الانسان يدرل بها الطعام بمضالطة لعاب الفم بالطعوم ووصولها للعصب وعند أهل السنة انه  
 الادراك المأذ كور بمشقة الله ووزع الدية على هذبا مدر كلت فان زال ادر الواحد منهن وجب خمس  
 الدية فان عرف قدره فقسطه من الدية والا الحكومة (و) يجب (في كل اصبع) سواء كانت الابهام أو غيرها  
 من يد أو رجل (عشر) بفتح العين (من الابل) لانهم اعشرو دية صاحبها لخبر عمرو بذلك رواه أبو داود وغيره ولو  
 قال عشر بضم العين لكانت أخصر (وفي كل سن) أصلية تامة مشغورة (خمس) من الابل وهي نصف عشر  
 الدية وهن في الخبر المثل لخبر عمرو بذلك رواه أبو داود وغيره وخرج بالاصلية الزائدة ففيها حكومة وتكمل  
 دية السن بكسر ما ظهر منها وان بقي السن بخاله ولو قطع السن مع السنخ وجب أرش السنخ فقط ولو كسر  
 الظاهر رجل وقطع السنخ آخر فعل الاول دية والسنخ بكسر الملهمة وسكون النون وباعمال الظاهر هو أصلها  
 المستر بالهم والرائد فهي الخارجة من سمات الاسنان وخرج بقيد التامة ما لو كسر بعضها فافقه قطعه من  
 الارش بالنسبة الى ما بقي من الظاهر دون السنخ على المذهب وخرج بقيد المشغورة غير المشغورة بان قطع سن  
 صغير أو كبير لم يفرق في نظر فان بان فساق فكالمشغورة وان لم يبين الحال حتى مات ففيها حكومة هذا كله

والسمع أو الضوء أو  
 التطق أو الشم أو  
 النوق وفي كل اصبع  
 عشر من الابل وفي  
 كل سن خمس



في غز الجراحات وقد أشار إلى الجراحات فقال (وأما الجراحات) التي تقع في البدن بالحنية (فالحكومة) واجبة وليس فيها أثر مقدّر لعدم ورود مقيد ولا قصاص أيضاً إن لم تنته إلى عظم لعدم انقباضها (وأما الجراحات الحاصلة) (في الرأس والوجه) بالحنية فمفصل فيها يقال (خبا) كأنها (دون الموضحة) أي لم تنته إلى العظم كالخارصة والدامية والباضعة والمتلاخعة والسحق وتقدم تفسيرها ومعناها تخافي كلامه اسم موصول مبتدأ ودون الموضحة فعلها وقوله (فيه الحكومة) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر خبر عن المبتدأ ويقدر الكلام خبا استقر وثبت دون الموضحة أي لم يصل إلى حدها كالكامل السابقة الحكومة واجبة فيه دون القصاص لعدم انقباضها دون الدية لعدم ورودها (وأما الموضحة) وتقدم نعر بها وأعاد المصنف توضيحاً بقوله (رهي ما) أي جراحة (أو وضعت العظم) أي كشتمه بسبب الجراحة ولم تكسر وحجاب ما أقوله (ففيها خمس من الابل) أي فهي على نصف عشر دية صاحب الدية السلم المذكور الحربية كاملة فالحكمة المذكورة هي نصف عشرها ودية غيره بحسبه ووقال المصنف فيها نصف عشر دية صاحب الشمل الحروب وغيره والمسلم وغيره وقد ورد في كتاب عمرو بن زمرية الموضحة فلذلك وجبت الدية فيها (وبقيت جنائيات أخر) كالهائشة والمقتولة والمأمومة والدامية وتقدم تفسير كل منها قال المصنف وقد (أثرت تركها) أي الجنائيات الأخرى اخترت تركها على ذكرها (لئلا يطول الكلام) المبني على الاختصار لانه قد أخبر أن لا بد من هذا المؤلف مختصر فلا يترك فيه الطويل تسهيلاً على المبتدئ مع عدم مسس الحاجة إليها خصوصاً أن القصاص ترك في زمانها هذا في زمان المؤلف ولم يبق في زماننا إلا الهامس التنظيمية والجلات المبتدعة في الهامس الاسلامي فأنقله وأنا إليه راجعون ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (ولا تجب الدية بقتل الكافر) (الحربي) لأباحتهم (و) لا يقتل (المرتد) لانه مهذّب لهم أيضاً ودخل في قوله لا تجب الدية بقتل المرتد ما كان القاتل له حراً تداسوا مقتله خطأ وأعد خطأ أو عداً وعقالي مال وإن كان يقتل إذا لم ينف عنه على الدية وهو الطاهر (و) لا يقتل (من وجب وجهه) لثبوت زنا (بالبنوة أو بقتل من) أي شخص (انحمت) أي ختم قتله في المحاربة وهو من قتله مكافئه وذلك كقتل باغ عادلاً في وقت الحرب وبالعكس لأن دمه لا مهدر وكلام المصنف يشمل القاتل المائل والمرتد والعصبي خلافاً لبشع الذي والمستامن والمنقول في الرافعي والروضة أن الرافعي الحصن معصوم عليهما ويظهر أيضاً أن الذي ختم قتله في المحاربة معصوم عليهما وقوله بالبنوة يخرج ما لو ثبت زنا ما قرأه في قتله وهو ما صححه المصنف في تصحيح التنبيه وهذا مراد بديالاق الرافعي والروضة أنه لو قتل الرافعي الحصن مسلم ليس مثله فالأصح المنع وفرد أيضاً بما عايناه في حنا الرافعي لو رجع عن إقراره وقوله مسلم قال ابن كعب الأصم انه لا قود لا اختلاف للعلاف حدم (ولا تجب الدية) (على السيد بقتل عبده) لانه لو رجع لو جبت له والشخص لا يجيب على نفسه شي بوالله أعلم

فصل في كفارة القتل وتقدم الكلام على كفارة الطهار (تجب الكفارة على من قتل من يجرم قتله لخلق الله تعالى متعلق بتجيب خطأ كان القتل) (أوعداً أو عد خطاً) وهو شبه العمد وهو أولى بكأسراً وجوبه في الخطأ فلو قتله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فخر ربيعة لا يتوأم في العمد أو عد الخطأ في القياس الأولوي (وسواء) في لزوم الكفارة على القاتل (لزمه القصاص) كالو قتل مكافئه (أو) لزمه (دية) فقط (كالو قتل ولده أو لم يزمه شي) كالو قتل نفسه ويستوفى وجوب الكفارة من بياض القتل وغيره كالو قتل نراً في محل تسمى في حقه وقته وأنصب شكه فهلك بها انسان وأضر بساملاً فالتجنيب لا كفارة على الجلاذيل لا لمسيب الامام وآله سياسة وخرج بقوله من قتل من قطع طرفاً أو جرح فلا كفارة عليه وأروا النص بها في القتل دون غيره ويدخل فيه كل قاتل حتى الصبي والمجنون والعبء الذي لا حربي فلا

وأما الجراحات في البدن فالحكومة  
وأما في الرأس والوجه  
فدون الموضحة فيه  
الحكومة وأما  
الموضحة وهي  
ما أوضعت العظم  
ففيها خمس من  
الابل وبقيت  
جنائيات أخر أثرت  
تركها لئلا يطول  
الكلام ولتجب  
الدية بقتل الحربي  
والمرتد ومن وجب  
رجعه بالبنوة أو بقتل  
من ختم قتله في  
المحاربة ولا على  
السيد بقتل عبده  
فصل في تجب  
الكفارة على من  
قتل من يجرم قتله  
خلق الله تعالى خطأ  
كان أو عداً أو عد  
خطأ وسواء لزمه  
القصاص أو دية كما  
لو قتل ولده أو لم يزمه  
شي

تجب عليه كفارة قتل ولا غيرها لانه غير ملتزم للاحكام ولو اشترك جماعة في القتل وجب على كل منهم كفارة  
كلمة لانهم لا يتبعض بدليل أنها لا تنقسم على الاطراف وما لا يتبعض اذا اشترك جماعة في سببه وجبت  
على كل واحد بكاملها كالقصاص ولما فيه من معنى العباداة والعبادة الواحدة لا تنوع على الجماعة وقد بين  
المصنف خصاها بقوله (وهو) أي ما يكفر به (عقوبة) مؤمنة والقياس وهي لان الرجوع مؤث لكن  
المصنف ادعى المعنى وهو النسي الذي يحصل به التكفير (فان لم يجد) ما يصرفه للعقوب مما يقبل عن حاجته  
مليوا ومساوكمسا ونفقة وغير ذلك مما يحتاج اليه هو أو عياله الذين تازمه نفقتهم كما مر في كفارة الظهار وفي  
زكاة الفطر وتقدم الخلاف في الكفارة هل هي سنة أو هي الجهر الغالب وجواب ان الشرطية قوله (فصيام  
شهرين متتابعين) لا لا كركية ولم يذ كر لانه لا يطعم فافر بما يفهم من عدم الاطعام عند الهجر عن  
الصيام المالكين وألعدم صبر عن النكاح أو لغرض ذلك وهو كذلك لانه يقتصر فباع على مورد النص والنص لم  
يعد الاعتاق والصيام ولا فرق في الترتيب لانه كورين المسلم والكافر وتصور من الكافر العتق عن  
كفارة بان يسلم عبده فيعتقه عن كفارة أو يقول لسل أعتق عبدا عن كفارة فانه يصح على الاصح  
وكذلك لا فرق في الترتيب بين المكاف وغيره كالصبي والمجنون فيعتق عنه ما لو لم هو ما صرح به في الروضة  
وأصلها هنا تعال الدعوى كما يخرج من ماله ما لاز كذا الفطرة وهذا فحين حرم قتله حتى الله تعالى (فلا يقتل)  
شخص (نسأه أهل الحرب وأولادهم فلا كفارة) يقتلهم (لانهم وان حرم قتلهم لكن) حرمتهم (لأن الله  
تعالى بل خلق الفاتحين) من جهة تقويت التليك عليهم وكذا لا كفارة بقتل المرتد فاطم الطريق والرائي  
الحسن اذا قتلهم غير الامام ولا فرق فيمن تجب عليه الكفارة بين أن يستوفي منه القصاص أم لا وقيل  
لا يجب اذا استوفى القصاص والله أعلم

وهو عتق رقبة فان لم  
يجد فصيام شهرين  
متتابعين فاقول  
نسأه أهل الحرب  
وأولادهم فلا كفارة  
لانهم وان حرم قتلهم  
لكن لأن الله تعالى  
بل خلق الفاتحين

فصل في قتال البغاة جمع باغي من البغي لغة تعدى وبجأ وزالحدأى ما حمله الله وشرعه من الاحكام  
خروجهم عن طاعة الامام الواجبة ومنه سميت الزانية بغية تدفع الصائل والاصل في البغاة اية وان  
طاقتان من المؤمنين اقتتلا وليس فيهذا كراخروج على الامام صريحاً لكانها اشتمله لغو ما هو مقتضيه لانه  
اذا طلب القتال لبغي طائفة على طائفة فلبغي على الامام أو لو قد قاتل الصديق رضي الله عنه ما نفي الزكاة  
وليس البغاة فقتلتا أو بلهم ولذلك قبلت شهادتهم قال الامام الشافعي الآن يكونون بمن يشهدون ولو افقهم  
بتصديقهم لانهم يقولون المسلم لا يكذب فلا تقبل شهادتهم الا ان ينشأ السبب كان قالوا أقرضه كذا فتقبل  
لاستفاء التهمة حينئذ وانك أيضاً قبل قضاء فاضيم فيما يقبل فيه قضاء فاضيناجتلاف ما لا يقبل ذلك كن  
حكم فاضيم بما يخالف النص أو الاجماع أو القياس الجلي فلا يقبل ويحل قبول شهادتهم وقضائهم ما لم  
يستحوا وما نأوا أو موالاتوا الا لا تقبل شهادتهم ولا قضاءهم لا استفاء بعد التهم حينئذ نعم أن العدالة شرط في  
الشاهد والقاضي ولو كتبوا لتأديبهم فلتا تنفذ ما وبسماح ينة فلتا الحكم بها لكن مذنب لنا عدم  
التنفيذ وعدم الحكم استغفار عليهم ويعد بما استوفى من حاد أو غير أو خارج وزكاة وجز بقائهم عدم  
الاعتداد بذلك من الاضرار بالريعية ويتنجز قرومن سهم المرتقة على جندهم لانهم من جند الاسلام  
ولان رعب الكفار قائم بهم ويستأنس لدفع الصائل بقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعذوا عليه بثل  
ما اعتدى عليكم وأيضاً التام يتبع من ظلمه هو نصرة في حقه لقوله صلى الله عليه وسلم فيمأروى الجناري  
انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً (اذخرج على الامام طائفة من المسلمين) عادلا كان أو جارا كما صرح به  
الفتاوى وبواقع ما في شرح مسلم للنووي من حكاية اجام المسلمين على حرمة الخروج عليهم وقتالهم  
وان كانوا فسقة ظالمين ولكنه توفش في حكاية الاجماع بخروج الحسن على يزيد بن معاوية وابن الزبير على  
عبد الملك بن مروان ومع كل منهم خلق كثير من السلف وقد يقال ان الاجماع متأخر عن ذلك كأجواب

فصل في اذا  
خرج على الامام  
طائفة من المسلمين

ابن حجر بأن الراداجاع الطبقة المتأخر من التابعين فمن بعدهم أو أن من خرج على من ذكر لا يرى امامته  
ثم اذنا خرجوا على الامام وكن لهم تأويل باطل ليس قطعي البطان (وراموا) أى قصدوا الخروج  
عليه (خلعه) أى دفعه من الامامة بان كانت لهم شوكة وقوة يمكنهم مقاومتها وكان الاولى للمصنف  
أن يقول ورامت أى الطائفة ويكون جارا على القياس من وجوب تأنيث الفعل اذا كان الفاعل ضميرا  
عائدا على مجازى التانيث كالشمس طلعت وهكذا يقال فيما بعد من قوله أو منعوا الى آخر كلامه فالتقياس  
تأنيث الافعال وأما قوله اذنا خرج بكى الفعل فهو جاز لان الفاعل المؤنث اسم ظاهر وان كان الاحسن  
التأنيث أيضا فيقول اذنا خرجت كفى طلعت الشمس الان يجب عن المصنف في نذكر الضمير بأنه  
لاحظ معنى الطائفة وهنم الرجال الخ وبعبارة غيرهم قوم خرجوا وهى أحسن مما هنا ولا تحصل هذه  
الشوكة كما قاله الامام الاجتنب مطاع وان لم يكن اماما لهم (أو) ويرمونه ولكن (منعوا) حقا شرعا  
طلبه منهم وهو واجب عليهم سواء كان من حقوق الله تعالى (كان كذا) أو كان من حقوق الامم  
كالقبوليات والقرامات وفى فقه شرط من شروط الخروج على الامام قربت على أفعالهم مقتضاها لانهم  
ليسوا بفاعلا لانفسهم متمهم وفلا بد ان يكون لهم شوكة أو كانت ولكن لم يكن لهم امام مطاع أو كان لهم كما  
ذكر ولكن لم يكن لهم تأويل في خروجهم على الامام كمنع الزكاة عن اعدائهم فانه ليس له تأويل أصلا وأولهم  
تأويل باطل قطع ليس بمتأويل في خروجهم على الامام كمنع الزكاة عن اعدائهم فانه ليس له تأويل أصلا وأولهم  
بالمصطفى الا فى حياته وأما بعد موته فلا يجب علينا الايمان به فذا قطع بطلانه حتى منعوا ما تقدم  
ووجدت الشروط السابقة في كونهم بغاة (وامتنعوا) من الطاعة وخروجوا على الامام (بالحرب)  
أى قصدوه وطلبوه (بعث اليهم) أى أرسل اليهم رجلا أميناً فطنا عارفاً بأحوالهم عن عيبا متناهيهم  
وخروجهم عن الطاعة فان ذكرنا ماطلة بكسر اللام وقصها أنزالها للامام وان ذكرنا وشبهه فكذلكها وقوله  
(وأنزل عليهم) أى أنزل عليهم رجلا أميناً فطنا عارفاً بأحوالهم عن عيبا متناهيهم  
شياء وأمرهم بالعودة الى الطاعة حتى تتفق كلمة المسلمين فقد  
أرسل على ابن عباس رضى الله عنهم الى أهل النهروان فرجع بعضهم الى الطاعة (فانابوا) وامتنعوا  
من الرجوع (فألقاهم) اذا كان عندهم عسكر فاقومهم بقوله تعالى فقاتلوا حتى تبغي حتى قتل على أمر الله  
فان طلبوا منه الامهال انظرهم لعل أن يظهر لهم الحق فيرجعوا بلا قتال الا اذا طلبوا منه الامهال  
وخط اجتماعهم على حربه فلا يجعلهم ولا يستطرحهم بل قاتلهم (بما لا يبرئهم) من آلات القتال كالنار  
والجنيق وارضاء السيول عليهم لان القصد كقتلهم لا اهلا كهم لان احاطوا به ويجهدون الجوزهم الى  
المسافة بذلك وقائهم به فحينئذ يجوز للامام وعسكره أن يقاتلهم بمذاكرهم الشمرهم (ولا يبيع  
مديريهم) ان كان غير مضر في القتال أو متخيرا في فتنة فريسة (ولا يقتل برحيمهم) فقدروا على قتالهم  
مضادى على رضى الله عنه يوم الجمل لا يبيع مديريهم ولا يفرج برحيمهم اللهم الا ان يلتم القتال فلا يجتمعوا  
يحتشدوا برحيمهم لم يتركهم وكذا من ولى مضر في القتال أو متخيرا الى فتنة فله في الحقيقة غير مديريهم (وما  
ألقاهم علينا أو ألقاهم عليهم) بالقتال (في الحرب) دعت ساحة القتال الى اتلافه (لا ضمان فيه)  
في الحالى ان حال اتلافهم حقتنا واتلافنا حقهم لانه لم يقتل أن أحدنا طالب أحدنا بذلك وقعة صفين  
والجمل مع معرفتهم وأيضا فانما مرون بقتالهم وهو يستلزم ذلك فلم يجب الضمان (وأحكام الاسلام  
جارية عليهم) فانهم لم يرتكبوا مكررا حتى يحكم عليهم بالكفر وليسوا بفسقة بل أطلق الاحكام كما ذكره  
الرافعي والنزوى القول بأن البغى ليس بفسق فحكمهم مجنون في تأويلهم ومن الاحكام من يسميهم فسادا  
ولا يبيعهم ففسقنا كل معصية فيجب القس على هذا فان شديدا الوارد في الخروج على طاعة

وراموا خلصه أو  
منعوا حقا شرعا  
كان كذا وامتنعوا  
بالحرب بعث اليهم  
وازال عليهم ان  
أمكن فأنابوا فالتهم  
بما لا يبرئهم كالنار  
والجنيق ولا يبيع  
مديريهم ولا يقتل  
برحيمهم وما ألقاهم  
علينا أو ألقاهم  
عليهم في الحرب  
لا ضمان فيه وأحكام  
الاسلام جارية  
عليهم

الامام كونه عليه الصلوة والسلام من فارق الجماعة قد شرب فقد خلع ربة الاسلام من عنقه وقوله عليه الصلوة والسلام من جل علينا السلاح فليس منا محمولة على من خرج من الطاعة وفارق بلا عذر ولا تأويل (ويقدم من حكم قاضيه) ان لم يقتل دماء أهل العدل (ما) أى المحكوم به الذى يتقدم من حكم قاضينا) خافا على يتقدم لتقديم معنى أن المحكوم به الذى يتقدم من حكم ما كنا نصبر فنقدم من حكم ما حكمهم وعبارة شيخ الاسلام اطلق من هذه العبارة وهى وبقبل قضاؤهم فيما لى فى الشيء الذى يقبل قضاؤنا فيه للتأويل المتقدم ولأنهم من أهل الاسلام لكن بالشرط المذكور وأما اذا علمنا أنهم مستحقون دماؤنا وأموالنا فلا تقبل شهادتهم ولا يقبل قضاؤهم لانتفاء العدالة فى هذه الحالة وشرط قبول الشهادة وصحة القضاء العدالة وخرج بقول المصنف ويتقدم من حكم قاضيه ما يتقدم من حكم قاضيه غيره كان حكوا بما يخالف النص أو الاجماع أو القياس الجلى فلا يقبل وكما تقدم حكمه فيما مضى بكتابه الى قاضى أهل العدل سماع البيهقيون الحكم ولشهادتهم عدل قبلت شهادتهم ما لم يكن من الخطايا الذين يشهدون لموافقيهم فى العقيدة اعتمادا على أنه لا يكذب لان الكذب عندهم كفر (وان لم يتبعوا بالحرز) أنه قد الشكوك التى يحصل بها مقاومة الامام لهم (لم يقاتلهم) اذ ليسوا بغاة حتى لو اتفقوا والحالة هذه نفسا وأموالا لا يقطع الاضمان ودخل فى كلامه ما لم يظهر قوم ورأوا الخروج على الامام ولم يحاربوا فان الامام لا يضر من لم يضرهم ويكون حكمهم كهلل العدل فيما لهم وعليهم فى النفس والمال ومثل ما ذكر حيث لم يضرهم بهم المسلمون فان تضرروا منهم فعرض لهم حتى يزول الضرر والخوارج صنف من المبتدعة وهم قوم يكفرونهم تركب كبيرة ويتركون الجماعة وقد يعتقدون خلوا المتركب تلك الكبيرة فى النار ويحبط عمله وان دار الاسلام نظروا اليك ان تصير دار كفر ولما قرع من الشق الاول فى الترجمة شرع فى الشق الثانى وهو دفع الصائل فقال (ومن قصده مسلم) ولو صيا وجئنا (يريد) القاصد (قوله) أى المقصود وهو مصدوق من أى يفرق ولا يمكنه التخصص منه برب واستثانة ودفعه ونحو ذلك كما ساقى فى كلام المصنف وجوابين قوله (جازه) أى لمن قصده المسلم (دفعه ولا يجب) عليه الدفع المذكور اقتداء بعثمان رضى الله تعالى عنه ولان طلب الشهادة من الاغراض الصحيحة وما ذكر فى الصبي والمجنون من جواز الاستسلام لهما ومقتضى ما فى الرخصة واطلاق المسلم بشكلى تحتون الدم وغيره كالرائى المحسن وتارك الصلاة ومن تختم قتله فى قطع طريق لكن تقبل بعض المتأخرين عن القاضى والامام والفرائى تقيده بكونه محقون انما اذا أمكن هرب ونحوه مما مر فالذهب وجوبه (وان قصده كافر) حرب أو مرتد أو بهيمة وجب على من قصده (دفعه) أى دفع الصائل المذكور لان المرتد والحربى لا حرمة لهما والدفع تبطل حرمة بالصلال ولا ينفع الاستسلام للكافر لانه فى الدين والاسلام يعاون ولا يعلى عليه واليهمة مذمومة لا تحفظ المصلحة والدفع عن نفس غيره كالدفع عن نفسه وجواب وجواز (وان قصد) الصائل (ماله) أى أخذ ما وتلافه (جازه) (الدفع) عنه وان قل الحديث المتضمن من قتل دون ماله أى عند أى لاجل الدفع عنه فهو شهيد (ولا يجب) أى الدفع لان باجته الغيرة جازية وهذا لما يكن المال حيويا أو أماليا الحيوان فيجب الدفع عنه كالموتى يشدخ رأس حمار (وان قصد) الصائل (حريمه) أى حريم المصلى عليه كزوجته وولده وبفاحشة (وجوب الدفع) عنه لانه لا يباح بالاباحة وهذا اذا لم يخف على نفسه كما قيده البغوى وما قرأه الرافعى ولوأمة (ودفع الصائل) سواء جاز الدفع أو وجب بالاسهل فالاسهل فهو متعلق يدفع وهو أنواع فيقدم الاختف بالاختف يدفع أو لا بالتدبير الكلام ثم بالضرر بالصالح بالوسط فان لم يدفع بهذا قل أن يضطره بالسلاح وهو أشد من غيرهم فالدفع بالاختف فلا يدفعه بالأصعب فاذا دفعه بالأصعب ضمنه حيث ذوقه شار الى هذا بقوله (فان عرف) (الدفع) (الله يدفع)

و يتقدم من حكم قاضيه ما يتقدم من حكم قاضيه وان لم يتبعوا بالحرز لم يتألفهم ومن قصده مسلم لا يقطع الاضمان وله دفعه ولا يجب وان قصده كافر أو بهيمة وجب دفعه وان قصد ماله جاز الدفع ولا يجب وان قصد حريمه وجب ويدفع الصائل بالاسهل فالاسهل فان عرف أنه يدفع

بالصباح فليس له ضرب به باليد أو عرف أنه يدفع (باليد فليس له العصا أو) عرف أنه يدفع بالعصا فليس له  
السيف أو) عرف أنه يدفع (يقطع اليد) أو غيرها من الأعضاء فليس له قتله (لما قيل ذلك من العدل من  
الاسم إلى الأصعب ولوقدر الموصول عليه على الهريل من لم يجره الوقوف والضرب مخالفة على التدرج  
في الدفع وقال الماوردي هذا التدرج في غير الفاحشة أمان أو لم في الفرج الحرم فيصير أن يبدأ بالقتل  
فانه في كل لحظة مواقع (فان تحقق) الدافع من حال الصائل (أن لا يدفعه لبقته) فله عليه (ولا شيء  
عليه) لانه هو المتعدى والمردا بالتحقق غلبة الظن (واذا دفع) الصائل بشئ من وجوه الدفع (حرم التعرض  
له) لعدم الحاجة اليه ويضمن كماله يدفع بالانقباض عدل إلى الأصعب ومن ذلك ما لو ضرب الصائل وضربه  
فانت واقه أعلم

فصل في الردة والعياذ بالله وهي أقبح أنواع الكفر وأغلظها وهي لغة الجوع من الشئ إلى غيره وفي  
الشرع كقهر من يصح طلاقه عزما أو قولا أو نه لا استهزاء كان ذلك كان قبل له قصر أو شاركه فانه سنة ففصل  
لأفعله وان كان سنة أو ولو جاني التي ما قبلته ما لم يرد المألفه في تبعية نفسه أو مطلقا فان التبادر منه  
التبعية كما أتى بذلك والدار إلى ربه الله تعالى تعالى التسبب في فانه ليس من التقيص قول من شئ في شئ  
لو جاني جبر بل أو التي صلى الله عليه وسلم ما فعلته أو عناداً أو اعتقاداً بخلافه الواقف من ما يخرج جعفر  
الردة كما جهاد أو سبق لسان أو حكاية أو خوف وكذا قول الولي في حال غيبته ما قاله لكن قال ابن عبد  
السلام انه يعز فلا يتبدل الاستهزاء وما عطف عليه بالقول وان أو همه كلام المنهاج والاصل فيه ما قوله تعالى  
يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه الآية وقوله ولا تردوا على أدياركم وقوله صلى الله عليه وسلم فيما  
رواه البخاري من بدل دينه فاقتلوه وهي محبة للأعمال إذا اتصلت بالموت لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن  
دينه فميت وهو كافر فلو أنك سبغت أعمالهم وقوله ومن يكفر بالآيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من  
النافسين إذا لا يكون خاسراً في الآخرة إلا ان مات كافر فلا يجزأ عاده عبادته أو أوقعه من قبل الردة خلافاً  
لأبي حنيفة رضي الله عنه أما احباط أفعال الاعمال بجبر الردة فتعفى عليه وقد علم أن احباط التواب غير  
احباط الأعمال بدليل صحة الصلوة في الأرض المصونة وقد ذكر المصنف حكم المرتد بقوله (من ارتد عن  
الاسلام وهو بالغ عاقل مختار استحق القتل) لقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه كجرام أما الصبي  
والمجنون فلا تصح ردتهم إلا اعتدوا بقولهم أو عقداه ومن ارتد من جن لم يقتل في جنونه لا احتمال أن يعود  
إلى الاسلام وعقل ولو أقر بالزنا من فانه يسوف في جنونه لانه لا يسقط بالرجوع كجرائم عليه  
خنة بارناو السكران حكمة حكم غيره في محبة رده كطلاقه وان لم يكن مكلفاً تظليماً عليه وقد افقت  
أصحابنا على مؤاخنة بالقدف قتل على اعتبار أقواله وفي قول لا تصح رده وقطع بعضهم بغيره وفي قول  
لا يصح اسلامه وان صحت رده وقطع بعضهم بعدم صحة اسلامه والأفضل تأخير استبانته لأفانته لآبائي  
باسلام مجمع على محبته وأما المكروه على الردة فلا تصح منه إذا كان قلبه مطمئناً بالآيمان واللفظ بكلمة  
الردة شرط الملة كزور ولا يجب والأفضل التمسك ثم لو أكرهه على التلفظ فاعتقد ذلك بقلبه صحت رده  
قال تعالى ولكن من شر ما أنكر صمد الآية ويوجب على الامام استبانته لانه كان مختاراً بالاسلام  
ومعاصرته شبهة فيجب السعي في إزالته أو الردة تعالى ما كان عليه (وان رجح إلى الاسلام قبل منه) قال  
تعالى قل للذين كفروا ان يغفروا لهم فأدسلف (وان أبي) وامتنع من الرجوع إليه (قتل) لقوله صلى  
الله عليه وسلم في الحديث السابق من بدل دينه فاقتلوه قوله (في الحال) أي من غير إسهال متعلق بقتل (فان  
كان) المرتد كزور (حرام لم يقتله إلا الامام أو نائبه) فمثل ذلك لانه قتل مستحق لله تعالى فأشبهه بجم  
الزاني والمكاتب كالحرام لاستقلاله وكذا البعض إذا ولا به للسيد على بعضه الحر (فان قتله) أي الحر (غيره)

بالصباح فليس له  
ضربه باليد أو باليد  
فليس له العصا أو  
بالعصا فليس له  
السيف أو يقطع  
السيف فليس له قتله  
فان تحقق أنه لا يدفع  
الابتلاء فله ولا شيء  
عليه وإذا دفع حرم  
التعرض له

فصل في الردة  
عن الاسلام وهو  
بالغ عاقل مختار  
استحق القتل وان  
رجع إلى الاسلام  
قبل منه وان أبي  
قتل في الحال فان  
كان حرام لم يقتله إلا  
الامام أو نائبه فان  
قتله غيره

أى غير الامام أو نائبه (عز) لاقبائه وتعتد به على السلطان لان هذا من وظيفته (ولاديه عليه) أى على  
 القاتل المتبى على الامام ولا كفارة أيضاً لانه قتل مستحق وهو غير معصوم بالنسبة الى قاتله أما الوقت له مرئ  
 مثله فالذهب وجوب القصاص كما سبق هذا حكم الجرح ومن في معناه من المكاتب والبعض (وان كان  
 عبداً) ولو مدبر أو معلقاً بعتقه بصفقة كذا المستولة (فلسيدته) فبما سأل حذرنا بجامع أن كل منهما  
 قتل مستحق فله تعالى (وان تكررت ذنوبه) بتجدد اسلامه (قبل منه) الرجوع الى الاسلام بالله السابقة  
 ويكون حاصله بالنطق بالشهادتين (ويعز) يمنع من الكفر ويكشف عنه في تنسيه في أمور يحصل بها  
 الردة والعياذ بالله منها والمصنف لم يذكر شيئاً منها بل اقتصر على حكمها منها الصمود لصم سواء كان على جهة  
 الاستزاء أو الفناد أو الاعتقاد لكن اعتقد حدوث الصانع ومثل الصم الشمس والقمر ومثل الصود الركون  
 لغرائقه فيكفر به ان قصد تعظيمه كعظيم الله والاحرم ومنها به الكفر ولو في المستقبل كان ينوي أن يكفر  
 غداً أو في قابل فيكفر في الحال ومثل نية الكفر التي تدفعه فيكفر به أيضاً والقول المكفر هو أن يقول الله  
 ثالث ثلاثة أو يقول الله المالم يسبق اليه لسانه أو يقول حكاية عن غيره أو يقوله الولي في غيبته والأفلا  
 يكفر ولا يعز خلافاً لقول ابن عبد السلام انه يعز لانه لا يؤخذ بذلك في حال غيبته كما هو القرض ومنها  
 مسببة الله من يسهله ومنها انكار وجود الله أو قدمه أو بقائه وكذلك انكار الصفات المجمع عليها ومنها  
 الاختلاف باسم الله أو امره أو نهيته أو وعده أو وعيدته أو جحداً بانه من القرآن مجمعا على شئ مالا كالجملة  
 غير التي في سورة الفاتح أو زائد فيه أية ليست منه ومنها ما لو قال لا أدري ما الايمان احتقارا أو قال لا نحوق  
 لأحوال لا تخفى من جوع أو قال التلاميذ يقول المطاوع هنا بتقدير الله ما أفعل بغير تقدير الله ومنها ما لو كفر  
 مسلمين غيرنا أو بل بكفر التهمة ومنها ما لو طلب شخص تلقين الشهادتين من شخص فلم يلقنه ومنها ما لو  
 أشار بالكفر على مسلم أو كفر أراذلا اسلام ومنها ما لو جحد بمجعله معلوماً من الدين بالضرورة بلا عذر  
 كسلامة أو ركن من الصلوات الخمس كما قال صاحب الجوهرة

عز ولاديه عليه  
 وان كان عبداً فلسيد  
 قتله وان تكررت  
 ذنوبه قبل منه  
 الرجوع ويعز  
 فصل

ومن لم يعلم ضرورة بحمد من يتأقتل كفر ليس حد  
 ومنها ما لو كذب رسولاً من رسل الله أو نبياً من أنبيائه أو أنكر رسالته بان قال لم يرسله ومنها غير ذلك وهذا  
 باب لا ساحل له بحجاة الله تعالى وجميع المسلمين منه والله تعالى أعلم  
 فصل في الجهاد وهو قتال الكفار فتاسبه ذكره في الفصول السابقة غيب الجنائيات لوجوه مطلق  
 القتل فيها وان كان السبب المحصل له مختلفاً وهذا الفصل كذلك والجهاد ما حرم من الجهاد وهي المقاتلة  
 لأهامة الدين وهذا هو الجهاد الأصغر وأما الجهاد الأكبر فهو مجاهدة النفس فالتك كل صلى الله عليه  
 وسلم يقول اذا رجع من الجهاد رجعت من الجهاد الأصغر الى الجهاد الأكبر والاصل فيه قبل الاجماع ان  
 كونه تعالى كتب عليكم القتال وقوله تعالى فاقتلوهم حيث وجدتموهم وقوله تعالى قاتلوا المشركين  
 كافة توهي آية السيف وقيل هي آية انقراض الخلفاء وتقال وأخبار كثير المحققين صلى الله عليه  
 وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وسمعوا الصلوة ويؤثروا  
 الزكاة فاذا قالوا هذا صموا متى ما صمهم وأموالهم لا يبق الا بفتح الاسلام وحسابهم على الله وخبرهم مسلم القعدة أو  
 روضة في سبيل الله خبيرين الدنيا وما فيها واللام للتقسيم والغدو والمرتمى الغدو وهو الذهاب في أول النهار  
 من طلوع الفجر الى الزوال والروحة المرتمى الرواح وهو الذهاب في آخر النهار من الزوال الى غروب الشمس  
 وتفصله متفق من غير صلى الله عليه وسلم في غزواته وبعثه فالأولى ما خرج فيها بنفسه الشريفة وكانت  
 سبع وعشرين وقيل تسع وعشرين ولم يقاتل بنفسه الا في ثمانية أحاديث وروى الحسن بن علي بن فضال  
 وقرن بظن وخبر وخبرين والطائف ولم يقتل مسلماً الكرية الا واحداً وهو أبي بن خلف في غزوة أحد والثانية

لم يخرج فيها بنفسه بل يبعث من يقاتل مع بقائه في المدينة الشريفة وتسمى سرايا وكث سبعا وأربعين  
 (الجهاد) على المسلمين الذكور البالغين العقلاء الأصحاء الأحرار كسبا في كلامه (فرض كفاية) لقوله  
 صلى الله عليه وسلم من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا ومن خلف غازيا في أهله وماله فقد غزا لا يملو  
 فرض على الأعيان المتعلقة بالمعاش وقد قال الله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر  
 والمجاهدون في سبيل الله عالمو الهمم وأنقسم فضل الله للمجاهدين بأموالهم وأنقسمهم على القاعدن بدرجة  
 وكلا وعد الله الحسنى فذكر فضل المجاهدين على القاعدن ووعد كلا الحسنى وهي الجنة والعاصي لا يوعده  
 بها وقال تعالى فاولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة أي ومكنت طائفة تليق بفقوه أو أي لما تكون في الدين  
 وليندروا قومهم اذارجعوا اليهم فحث على أن تنفر طائفة وعمكت طائفة فدل على أن الجهاد فرض كفاية  
 لا فرض عين ومن شأن فرض الكفاية أن يعم الخطباء الكلفين الذكور الأقارب منهم دون غيرهم كسبا في  
 في كلامه والمقصود حصوله في الجبل بحيث (إذا قام به) أي فرض الكفاية (من فيه الكفاية سقط) فعمله  
 (عن الباقيين) كما هو صانع فرض الكفاية فإن لم يقم به من ذكر ولم يحصل أصلا ثم كمن لم يعرفه  
 مع القدرة على القيام به وكذا من جهل ذلك إذا كان مقصرا في الجبل من جهة ترك البحث عنه قال الراعي  
 وهذا دليل على أنه لا يجوز للأعراض عنه والاهمال تركه التخصيص وقيل سقط جواب لأن ادواهي  
 متعلقة بفرض الكفاية ومن فاعل بقوله قام وهي واقعة على رجل مكلف إلى آخر ما تقدم ذكره كان الأمر به  
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض كفاية بعد الهجرة وأما بعده فالكفار لان أحدهما  
 أن يكونوا يلاذ بهم فالجهاد فرض كفاية وهذا هو المراد بقول المصنف سابقا للجهاد فرض كفاية أي  
 على المسلمين في كل سنة والحال الثاني أن يدخل الكفار بلده من بلاد المسلمين أو ينزلوا في بلادهم فالجهاد  
 حينئذ فرض عين عليهم فإن لم يهل ذلك البلد دفع الكفار عما يمكن منهم كسبا في كلامه وهو وإن كان  
 فرض كفاية كالخالد الأول قد يصير فرض عين كما قال (يعني على من حضر الصف) اذا لم يزد  
 الكفار على الضعف قال تعالى أيها الذين آمنوا اذا قاتلتم الذين ~~كفروا~~ حقانا فلا تولوهم الادبار وقال  
 تعالى اذا قاتلتم فئة فانتبوا وحمل ذلك مع القدرة على القتال كما أشركنا اليه سابقا فان عجز عن القتال لمرض  
 أو لوت فرسه ولا يستطيع القتال راجلا أو يبق مع سلاحه الانصراف أما اذا زاد الكفار على  
 الضعف جاز الانصراف قال تعالى الا أن يخفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة  
 يغلبوا مائتين الآية ~~إك~~ لا يجوز أنهم زام مائة بطل عن مائتين واحد من ضعف الكفار على الأصح  
 لأنهم يقاومونهم أن يبنوا وأعمالهم العدد عند تفاوت الأوصاف وعلى هذا يجوز أن مائة من ضعفاء  
 المسلمين عن مائة وتسعة وتسعين من أبطال الكفار على الأصح نظرا للمعنى لأن سورة الصمد ومقابل  
 الأصح وقف مع ظاهر الآية ورأى أن اعتبار الأوصاف يعسر فعلق ~~الضعف~~ بالعددية وعكس الحكمين  
 السابقين فيجوز الانصراف في الأولى دون الثانية فيبقى اذا نظر إلى المعنى أن لا يقتصر في النظر إليه على  
 الصورتين السابقين فقط ونظرا إلى زيادة اثنين أو أكثر أو نقصهما ولم يذكره وليس من الانصراف المحرم  
 أن ينصرف ليكن في موضع ويجهم أو ~~يكون~~ في مضيق فينصرف ليشبه العدو في موضع متسع  
 سهل للقتال أو يرى المصلحة في التوجه إلى المضيق أو يتحول من مقابلة الشمس والريح إلى موضع سهل  
 عليه فيه القتال وبسي متغير للقتال ولأن ينصرف على قصد أن يذهب إلى طائفة ويستعينها في  
 القتال قريبة كانت أو بعيدة قليلة كانت أو كثيرة وبسي متغيرا إلى فئة لأنه ليس منصرفا إلى المعنى وإن  
 وجد منه صورة الانصراف قال تعالى ومن يولهم يومئذ بغير امرهم فالتأويل في القتال أو متغيرا إلى فئة فقلبه  
 بغضب من الله وتغير المصنف بالصف يخرج ما لو في مسلم مشركين فإنه لا يفرار عنهم لأن ذلك ليس

الجهاد فرض كفاية  
 اذا قام به من فيه  
 الكفاية سقط عن  
 الباقيين يعني على  
 من حضر الصف

يصغ سواء طلباه أو طلبهما كما صححه في الروضة وأصلها أن فرض وجوب الثبات والجهاد إنما هو في الجماعة وتولي التسليم يأتي لأنهن لسن من أهل الفرض في الجهاد كما لا يخفى على ضيق ومغلوب على عقله إذا ولي كل منهما ولو يأتم السكران وإذا حضر عبد القتال العائد سيده فلا يحرم عليه القرار (وكذا) تبين الجهاد (على كل أحد) مثل تعينه إذا حضر الصف سواء كان الأحيد كرا أو أتى كبيرا أو صغيرا أو مطبقا له حرا أو عبدا ولا يحتاج إلى إذن السيد كما أن المرأة لا تحتاج إلى إذن الزوج في ذلك ولا بمن قدرته التي على القتال حيث نزلوا فلا يحضر ثلثا نورثا لضعف فينا وذلك يكون (فيما إذا أحاط بالمسلمين عدو) من كل جانب وقد دخلوا أرضه ولو كانت خرابا أو برية أو جبلا لأن دخول الكفار دار الإسلام أمر عظيم لا يمكن إهماله فلا بمن الجذب والاجتهاد في دفعه بكل ما يمكن وهذا إذا احتمل الحال اجتماعهم ونأهيم واستعدادهم للحرب وإن لم يحتمل الحال ذلك بان غشهم العدو بحيث لم يتمكنوا من التأهب والاستعداد الحرب يقف عليه كفر وعلم أنه يقتل أن أخذت عليه أن يمنع نفسه عما يمكن ويستوى في ذلك الحر والعبد والمرأ والأعزج والمرضى ولا تكليف على الصبيان والمجنون وإن لم يعلم ما تقدم بيان كان يجوز أنه أن أخذ قتل ويجوز أنه لا يقتل بأن يؤسر وعلم أنه أن امتنع من الاستسلام قتل فلا يستسلم وقتل وأمنت المرأة فاحشة أن أخذت قتلها الاستسلام وقتل أيضا فإن علم أنه أن أخذ قتل أول يعلم أنه أن امتنع من الاستسلام قتل أول أن من المرأة فاحشة أن أخذت تعين الجهاد ولا يجوز الاستسلام ولو أسروا مسلما وإن لم يدعوا إدارته الرضا السعي في خلاصه تدعى بأن كانوا قريبين منا كما يترتب في دخولهم دارنا دفعهم عنها لأن حرمة المسلم أعظم من حرمة الجاهل فإن أبرج بان غشوا في بلادهم تركناه للضرورة وقد أشار المصنف إلى شرط وجوب الجهاد بقوله (ويخطب به) أي بالجihad حيث كان فرض كفاية (كل حرز كرا بالغ عاقل مستطيع ولا يجاهد المدينون المورس إلا بالذن غريمه ولا العبد إلا بالذن سيده ولا من أحد أبويه مسلم

وكذا على كل فيما إذا أحاط بالمسلمين عدو ويخطب به كل حرز كرا بالغ عاقل مستطيع ولا يجاهد المدينون المورس إلا بالذن غريمه ولا العبد إلا بالذن سيده ولا من أحد أبويه مسلم



كل منهما (الاياذنه) أي الاحدلان برمتين والجهاد فرض كفاية ويقوم غيره بمقامه ولا نه صلى الله عليه وسلم اسنأذنه شخص في الجهاد فقال أحيى والمالك قال نعم قال نعم ما في الجهاد ولا فرق في الأصل المسلم بين الحر والرقيق أما الأصل الكافر فلا يستأنذ للثمة وحاصل ما ذكره من الاعتذار الماتعة من وجوب الجهاد أن يقال كل عديم منع من وجوب الحج منع من وجوب الجهاد وذلك كقتل زاذ وأرحله فلا جهاد على معذور على منع وجوب الحج الا خوف طريق من كفاراً وأوصوص مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لان منسأه على ارتكاب المخالف فيقتل فيه ما لا يحتمل في الحج والا لو لم يفسد استئذان أصوله في الحج ولا يجب بخلاف الجهاد وأما الدين فهمانيه سواء وقول المصنف ولا يجاهد الدين الا بذن الدائن الظاهر انه داخل في مفهوم الاستطاعة لان من عليه دين وهو موسر ولم يستأنذ صاحب الدين فهو غير مستطيع شربها فهو عاجز من جهة الشرع وأما ان كان معسراً وكان الدين مؤجلاً فهو كالج في الخسروا حنا كافي الحج كلمه وقوله ولا يجاهد العبد وهو مفهوم قوله رسول يذ كبرية مفاهيم الفيوذ السابقة لظهورها الاما مكررة في باب فذلالت الاستغنى عن ذكرها وقد ذكرناها فيما تقدم وما ذكره المصنف من وقف الجهاد على الاذن في ههنا الصور الثلاثة مستمر حكمها اذا كان الكفار في بلادهم واما اذا خرجوا أو توجهوا الى أرضنا وداننا فقد أشار الى حكمه وهو عدم توقف من ذكر على الاذن فقال (الاذا أحاط العدو) بالسلمين على الوجه الذي مر (فيصور) أن يجاهد كل من مر (بلاذن) ممن ذكر وهو المدولان والاصل فلا توقف وجوب الجهاد حينئذ على استئذان أحد حتى المرأه الصا اذا كان لهما استطاعة وقوة عليه فلو لم ترخص للهواة ويخوهم في القتال بغير اذن لتفرض شاة العدو وأذلنا وأهاننا وهذا أمر خطر لا يليق بالسلمين (ويكره الفزدون) أي بغير اذن (الامام) أو نائبه لان الغزو يكون على حسب الحاجة والامام أعرف بما لا يحرم لانه لم يكن فيه أكثر من التفرغ بالنفس وهو جائز في الجهاد (ولا يستعين الامام في الجهاد بشرك الا ان يقل المسلمون) بحيث يحتاجون الى الاستعانة فيصور حيث يصلح المسلمون لمقاومة الكل ولو انضموا الى المستعان بهم بان يكون المستعان بهم من الكفار وخسب المسلمون ما يؤمنون وكن الكفار ما تشين فاذا استعان المسلمون بخسب من الكفار جاز لان الحسن لو انضموا الى الكفار قاومهم المسلمون لعدم زيادتهم على الضعف (و) الا (أن تكون نيته) أي نية المستعان به (حسنة) لا رديئة السلمين والمراد أن تؤمن غايته وخيائنه ولا منافاة بين الحاجة الى الاستعانة ومقاومة الجنيح كما قال النووي لان المراد أن يكون المستعان بهم فرقة لا يكثر العدد بهم كثر فظاهره وجواصله أن احتياجهما الى الحسنين لاجل استواء العددين لاجل المقاومة وواجب ايضاً بان الحاجة تكون معتبرة من غير ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة وقيل كره هذا العراقي (و) مقاتل) الامام الكفار (اليهود والنصارى والمجوس) ويستمر ذلك (الى أن يسلموا أو يؤذوا الجزية) عمداً بقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يخرجون من مآمر الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أووا بالعصيان حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ويحمل هذا قبل نزول عيسى عليه السلام أما بعده فلا يقبل منهم الا لاسلام لان أخذ الجزية منهم مغيا لنزول عيسى عليه وعلى نبيها أفضل الصلاة والسلام وهما هوشر على الله عليه وسلم فترول عيسى عليه السلام ليس بشيء غير مستقل بل كما بشره صلى الله عليه وسلم وأما قوله صلى الله عليه وسلم أنا لعاقب الانبي بعدى فلا ينافي نزول عيسى عليه السلام لانه لا يحكمه الا انجيل بل هو تابع لمصلى الله عليه وسلم كملت (ويقاتل من سواهم) أي سوى من تقدم ذكرهم وذلك سوى خمس لا كتابه ولا شبيه كتابه ويستمر قتالهم (الى أن يسلموا) ولا يفرهم بالجزية لعدم كتاب لهم فليسوا بمخترين ولا يفر بالجزية بالامن كما مختار بكتابه (ولا يجوز قتل السامو) لا قتل (الميدان) النبي عنه وفي معنى الصبيان المجانين وفي معنى النساء الجفائات

الاياذنه الا اذا أحاط  
العدو فيصور بلاذن  
ويكره الفزدون  
والامام ولا يستعين  
الامام في الجهاد  
بشرك الا أن يقل  
المسلمون وأن تكون  
نيته حسنة للسلمين  
ويقاتل اليهود  
والنصارى والمجوس  
الى أن يسلموا أو يؤذوا  
الجزية ويقاتل من  
سواهم الى أن يسلموا  
ولا يجوز قتل النساء  
والصبيان

(الآن يقاتلوا) فيجوز قتلهم دفعا لشركهم (و) لا قتل (الدواب) لحرمتها (الآن يقاتلوا عليها) كقتل  
 فيجوز أن تلافها دفعهم أو لظفرهم كما يجوز قتل الذراري عند الترس بهم بل أولى وكشي غنما وخفنا  
 رجوعه إليهم وضرره يود علينا فيجوز أن تلافه دفعا لضرره فإذا كانت دوابهم غير محتمة فيجوز بل بسن  
 أن تلافها مطلقا (أو) لم يقاتلوا عليها الكنتنا (نستعين بقتلها عليهم) فيجوز حينئذ أن يضاقتلها دفعا لضررهم  
 (ويجوز قتل الشيوخ) جمع شيخ هو من جاوز الأربعين (و) قتل (الرهبان) جمع راهب وهو العالدين  
 النصارى ويجوز قتل الأعمى والزمن والأجير وإن لم يكن فيهم قتال ولا رأى لهم قوله تعالى افتادوا المشركين  
 (ومن) مبتدأ اسم موصول ونكرته موصوفة وجعله قوله (أمنه) صلة أو صفة لمن أى والشخص الكافر  
 الذى أو شخص كافر أمنه حال كون ذلك الشخص كائنا وهو كائن (من الكفار) بوقوله (مسلم) فاعل  
 بأمنه وقد وصف المصنف المسلم بقوله (بالغ عاقل مختار) غير أسير ومغشوع جاسوس (ولو كان) المسلم المؤمن  
 له (عبدا) للكافر وقاسق فلا يصح الأمان من الكافر لأنه منهم ولا من الصبي ولا من المجنون ولا من المبرك  
 كسائر عقودهم ولا أمان أسير أى مقيد أو مجبوس لأنه مقهور بأيديهم لا يعرف وجه المصلحة ولا  
 الأمان يقتضى أن يكون المؤمن آمنا وليس بأمن أما أسير الدار وهو المطلق يلاذ بهم المشرك من انخروج  
 منها فيصح أمانه قال الماورى وإنما يكون مؤمنا آمنا دوابهم لا غير إلا أن يصح بالأمان في غيرها  
 وأما المصنف الذى خبر من الموصولة بقوله (حرم قتله) أى المؤمن سواء كان واحدا أو أكثر بشرط أن يكون  
 عددا محصورا وأن لا يكون فى تأمينه ضرر على المسلمين كالجاسوس والأصل فى الأمان أنه وإن أحسن  
 الشركين استجارا وغير المحجيين ذمة المسلمين واحدة تسمى بهم أذناهم فمن أخفهم مسلما أى نقض عهده  
 فعليه لعنة الله الملائكة والناس أجمعين والمرجع لاشتراط قبول المؤمن بصيغة اسم المفعول كفى المتهاج  
 وسكوت المصنف عن ذلك يقتضى عدم اشتراط القبول لفظا وإن السكوت يكتفى فى كونه مؤمنا وقطع  
 الغزاة بالشرط القبول واكتفى بغوى بالسكوت وعليه ظاهر كلام المصنف ويكتفى فى الإيجاب من المؤمن  
 بصيغة اسم الفاعل والقبول من المؤمن بصيغة اسم المفعول الإشارة المفهمة قولهم قادر على التطوع وكما يفيد  
 الأمان منع القتل بقيد منع الاسترقاق ويتبع أخذ ماله التى معه فى دارنا فهو مؤتمن فيه أيضا ودخل  
 فى أمانه من كان معه من أهله من ولده الصغير والمجنون وزوجه بشرط أن يكون من ذكركمعه فى دارنا  
 وكذا يدخل فى تأمينه ما معه من مال غيره ولو بلا شرط دخوله أن أمنه أمامه فان أمنه غيره لم يدخل فى أمانه  
 أهله ولا ما لا يحتاجه من ماله إلا بشرط دخوله ما عليه يحمل كلام المتهاج وأما ماله وأهله فى دار الحرب  
 فلا يدخلان فى أمانه وقال فى الروضة لو دخل الكافر دارا بأمان أو ذمة كان ماله من المال والولد فى أمان  
 فان شرط الأمان فيه ما فهو وكيد ورجح فى المهمات هذا يعنى أنهم ما يدخلان بلا شرط فان شرط دخوله ما  
 فهو وكيد للدخول (ومن أسلم قبل الأسر) وفى حال الحصار وقرب الفتح (حقن) أى منع (دمه) أى سفكه  
 وأراقته لكونه من مرمصوم بالاسلام (و) حقن اسلامه أيضا (ماله) من نهبه وأخذ ذلك ولو عقارا لقوله  
 صلى الله عليه وسلم فى الحديث المتفق على صحته أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن  
 محمد رسول الله فإذا قالوا عصموا منى دماءهم وأموالهم وأحقت كما تقدم معنا المنع لمنع الاسلام بقتل ماله  
 (وصان) الاسلام أيضا (صغاراً) ولاد من السبي والاسترقاق ويحكم بإسلام صغار الأولاد واولادهم واولاد  
 الجناين تبعاً له ولو بلغ عاقلًا ثم جنّ وولد الولد كالأب ذلك فإسلام الجاني بدمه ولو فى حنة الأب وكذلك  
 أسلامه بصون ويحفظ غيبته من السبي والاسترقاق ولا يصح زوجه من ذلك والفرق أن العتيق لو جاز  
 استرقاقه بطل ولادته والولا بعد ثبوته لا يمكن بطلانه ولا رفعه لأنه لحمة كلمة النسب بخلاف الزوجة فإنها  
 ترتفع بأسباب ومن جعلها الرق ويعلم من امتناع استرقاق عتيق الحرب بإسلامه امتناع استرقاق عتيق

الآن يقاتلوا والدواب  
 الآن يقاتلوا عليها  
 أو نستعين بقتلها  
 عليهم ويجوز قتل  
 الشيوخ والرهبان  
 ومن أمنه من  
 الكفار مسلم بالغ  
 عاقل مختار ولو كان  
 عبدا حرم قتله ومن  
 أسلم قبل الأسر حقن  
 دمه وماله وصان  
 صغاراً وولاده عن  
 السبي

المسلم اذا كان كافرا والتحق بدار الحرب من باب أولى واسلام المرأة قبل التطهر بها يصح أيضا لنفسها  
وما لها ولولدها الجنود والصغير وعتيقها (ومنى أسرمهم صبي أو امرأة أو فرق بنفس الاسر) وكذا الجنون  
والعديم فملك كل منهم نفس الاسر والاستيلاء كسائر الاله والمغنومة (و) المرأه اذا سبت (ينفسخ  
نكاحها) اذا كانت حرة لا بعد زوال ملكها عن نفسها فلو ول ملكه عنها من باب أولى ولا فرق في الزوجية  
هذا الحكم بين الصغيرة والكبيرة ومثل المرأة فهاذا كراي زوج الحرة اذا سبت لكن اذا كان كيرا فاعلم ينفسخ  
نكاحها اذا استرق بخلاف ما اذا من عليه باطلا فهاذا واقتدى بنفسه فانه لا ينفسخ نكاحه بل تستمر الزوجية  
ولا فرق في الحاليين ما قبل الدخول وما بعدهم والمراد بقر العيدين استمراره لا تحجده ومثل الرقيق الكامل  
الرق المبيع تغلبا لحق الدم وما قاله المصنف من انفساخ النكاح أى نكاح المرأة من زوجها اذا سبت أو  
سبي هو اذا كانا حريين فان كانا رقيقين فغتهما أو أحدهما ينفسخ النكاح على الاصح اذ لم يحدث رق عليهما  
أو على أحدهما غاية الامر ان الملك انتقل من ملك شخص الى ملك شخص آخر كافي البيع وغيره علمه ان الله  
ملك عن الشخص كالمه والوقف والصيغة هذا حكمهما اذا كانا رقيقين وأما اذا كان أحدهما رقيقا والآخر  
حرا كان كانت حرة أو الزوج رقيقا فقال بعض المتأخرين ان سبت واحداه أو معه انفسخ النكاح أيضا  
ا لطلاق الاخبار يجعل السبايا والعكس كذلك وهو ما اذا كان الزوج حرا وهي رقيقة فقد عطف المصنف على  
قوله صبي قوله (أو بالغ) فهو مقابل لهو التقدير ومنى أسرم الكفار بالغ عاقل حر نفس الحكم فيه ما حرر  
حكمه ما أشار إليه بقوله (تخبر الامام فيه) أى فى البالغ العاقل الحر (بالصلوة) للاسلام والمسلمين وقوله (بين  
القتل) يضرب عتق طرف فستعقب بقوله خبر (والاسترقاق) له أى ضرب الرق عليه (والمن عليه) بلا مقابل  
(والقدام اعمال أو) بفك (أسرم مسلما) وأسيرى فالتقيد بالسلب جرى على الغالب فقد نقل كل من الاتصال  
الاربعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل يوم بدر عقبته من أى معيط والنضير الحارث ومن على أى  
عز قاطع على أن لا يقال لهم فلم يفوقا فل يوم بدر وقتل يومئذ وقد فسد يوم بدر أسرا كبيرة وإذا لم يظهر ما  
فيه المصلحة من هذه الحاصل في الحال حبس من أسره أى أن يظهر له المصلحة فيفعله (فان أسلم) من ذكر قبل  
أن يختار الامام فيه شيأ من هذه الاتصال المذكورة سقط قتله ومن انتقض عهده (بشيء مما يقتضيه نقض  
العهد ما مطلقا وعند الشرط وجواب من قوله (تخبر الامام فيه) الاتصال الاربعة) المذكورة لكائنة  
(فى الاسير) بوهي القتل والاسترقاق والمن والقتال لانه كافر لا أمان له كالحرى بخلاف من آمنه صبي حيث  
يلتج المأمون لانه يعتقل لنفسه أمانا وهذا قد فعل باختياره وأوجب اتفاق الامان وهذا فحين انتقض  
عهده بغير قتال فماذا انصبوا القتال وصاروا يحاربوننا فى دارنا فلا بد من دفعهم والسعى فى استئصالهم كما  
فى الروضة وأسلفنا أسلم من انتقض عهده قبل الاختيار متنع رفقه بخلاف الاسير والفرق أن له أمانا  
مقدمام يكن الاسير فصار أحق بالامان منه وكايسقط الاسترقاق كذلك يسقط القتل بالاولى والمعادة  
ذكره الزركشى واشهد بعبارة ما لوردي حيث قال سقطت عنه الامور الاربعة لم يجز أن يتروك فبادى  
بعد الاسلام انتهى ولا يسل أمان الصياد تعال بطلان أمان البالغ لانهم لم يوجدهم مخافة افضة فلا  
يجوز سبهم ويجوز تتر برهم فى دارنا فان طلبوا الرجوع الى دارنا لم يجب التسامدون الصياد ان لا  
أترقوله قبل البلوغ لكن اذا طلبهم قبل البلوغ من يستحق حضانتهم يجب دون غيره فان بلغوا وبذلوا  
البلوغ قبل ذلك والابطال فلو ادا الحرب هذا ما يتعلق بالجزية وأما الامان فضايله أن يتعلق بمحصور من  
الكفار غير أسير وضو جاسوس واحدا كان أو أكبر كاهل قرية صغيرة فسلم بخيار غير صبي ومجنون وأسير  
ولوا مرأه وعبدان فاسقا وشعبا أمان حرى بمحصور غير وضو جاسوس واحدا كان أو أكثر كاهل قرية صغيرة  
فلا يصح الامان من كافر لانه منهم ولامن مكروا وصغيرا ومجنون كسائر عقودهم ولامن اسراى مقيدا أو

ومنى أسرمهم صبي  
أو امرأة أو فرق بنفس  
الاسر وينفسخ نكاحها  
أو بالغ تختار الامام فيه  
بالصلوة بين القتل  
والاسترقاق والمن  
عليه والقتل بحال  
أو أسرم مسلما أسلم  
قبل أن يختار الامام  
فيه شيأ من اتصال  
الذكر وسقط قتله  
ومن انتقض عهده  
تخبر الامام فيه بين  
اتصال الاربعة فى  
الاسير

محبوس لانهم قهروا بديهم لا يعرف وجه المصلحة ولان الامان يقتضى أن يكون المؤمن آمنا وليس بأمن  
 أما سائر الدار وهو المطلق بدارهم المنوع من الخروج منها فيصير أمانه قال الماوردي وانما يكون مؤمنا آمنا  
 بدارهم لا غير الا أن يصير بالامان في غيرها ولا أمان حربي غير محصور كما هل ناحية وبلد مثلا فسد الجهاد  
 قال الامام ولو آمن مائة منامة منهم فكل واحد لم يؤمن الا واحدا لكن اذا ظهر الاتسار دبار جميع قال  
 الرافعي وهو ظاهر ان آمنهم دفعة فان وقع حربي فاقبني صحة الاول فالاول الى ظهور الظلل واختاره  
 التتوي وقال انه مر اذا الامام ولا أمان أسيرى وأمنه غير الامام لانها لا سرت فيه حتى لا يوقد الماوردي  
 بغير من أسره أمان من أسره فيؤمنه ان كان باقي في يده لم يقضه الامام ولا أمان نحو جاسوس كطليعة الكفار  
 نحو سرب لا ضرر ولا ضرار قال الامام وبقى أن لا يستحق تسليم المأمن ومدة الامان تكون أربعة أشهر  
 فأقل فلو أطلق الامان يحمل عليه ويبلغ بعدها المأمن ولو عد على أن يدمنها ولا ضعف يتأصل في الزائد  
 فقط تفرق بالصفحة أما الزائد فعن النوط بنظر الامام فكيف في الهدنة لانه لا يتحمل ذلك في الرجال أما  
 النساء ومثلهن الخائف فلا يتقدم بعدة لان الرجال انما منعوا من سنة ثلاث كره الجهاد والمرأة والخائف  
 ليسا من أهله وصيغة الامان الصريحة كما مشتك أو أجزتك أو آنت في آتاني والكافة كتبت على ما تحب  
 أو كن كيف شئت ولا يشترط فيه القبول بل للمدعى علم الكافر بالامان بان بلغه ذلك ولو ردوا الا فلا فينكز  
 يكون الكافر آمنا فصولا ولا يدخل فيه جميع من كان معه بداره ولو مال غيره ان آمنه الامام ويدخل فيه من  
 لم يكن معه لكن شرطه الامام لا غير ما في غير ذلك من أحكام الامان وبهذا القدر كفاية والمصنف لم يتعرض  
 له وذلك اقتصر فيه على ضابطه وبعض أحكامه والله أعلم وأما ما يتعلق بالهدنة فيذكرها المصنف أيضا  
 والله تعالى يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وهي لغة المصلحة وشرعها مصلحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة  
 بعض أو غير بعض وتسمى مودعة ومهادنة ومصالحة والاصل فيها قوله تعالى يراه من الله ورسوله الآية  
 وقوله وان جبنوا نسلم فاجنح لها ومهادنة صلى الله عليه وسلم فريضا عا لما حدى به بكرهه الله تعالى وهو  
 سائر ولا وجبة انما يقدرها بعض اقليم كقاتر واليه ولو نائبه أو امامه ولو نائبه وغيره من الكفار كهم  
 أو كفار اقليم كهند وروم امامه ولو نائبه لانهم من الامور العظام التي عليهم ترك الجهاد مطلقا أو في جهة  
 ولانه لا بد فيها من رعاية مصلحة فاللاقي تفويض الامام مطلقا أو من فوض اليه الامام مصلحة الا فاليم  
 فيجوز ما ذكره كرفيه هو ما في المتأخر وغيره وقضيته أن والى الا فاليم لا يهادن جميع أهله بل صرح الماوردي  
 لكن صرح المهراني أنه لا خلاف في المصلحة في المهادنة فلا يكفي استقامة المفسدة قال تعالى فلا تهنوا  
 وتدعوا الى السلم وأنتم الاعلن والمصلحة التي تكون شيئا في الهدنة كضعة متباعدة عدد أو أهبة أو ربياه  
 اسلام أو بدل مال ولو لا ضعف فيها فان لم يكن تناضع سبازت ولو بلا عوض الى أربعة أشهر لاية  
 تسبوا في الارض أربعة أشهر ولاه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر عام الفجر ربه  
 اسلامه فاسلم قبل مضيا قال الماوردي ومحل في النفوس أما أموالهم فيجوز العقد عليها مؤبدا وان كان سببا  
 ضعف فالى عشرين سنة ملحابة ولاه صلى الله عليه وسلم هادن قريشا هادن قريشا هادن قريشا هادن قريشا  
 منها الا في عقود متفرقة وشروط في كل عقد أن لا يزيد على عشرين شهرا والى غير ذلك الكافر البنا  
 بامان له مباح كلام الله فاستمع في مجالس يحصل بها البيان لهم بل أربعة أشهر خطرت في مرضه وبهذا القدر  
 كفاية خصوصاً وأن المصنف لم يتكلم عليها وانما اقتصر فيها على بيان تعرضها ومدتها قاله وتكرره وهو المصنف  
 وحكمها مع الامن من عقد الجزية وقدر حياته وهو أنه يازمنا عتدها الصحيح التكف عنهم حتى تنقضي  
 مدتها أو تنقضي قال تعالى فأقوا اليهم عهدهم الى مدتهم وقال فما استقاموا اليكم فاستقيموا اليهم والله أعلم



وغير المحسن إن كان  
جراجلد فأنه جلدة  
وعرب ستة إلى  
مسافة القصر وإن كان  
عبدًا جلده خسن  
وعرب نصفه ومن  
وطئ به أمة أو امرأة  
ميتة أو حية فمما  
دون القرح أو  
جارية يملك بعضها  
أو أخته المملوكة  
له أو وطئ زوجته في  
الحبس أو في الدبر  
أو استنى يده أو  
أنت المرأة المرأة  
لاحد عليه من زنى  
وقال لا أعلم تحريم  
الزنا وإن كان غريب  
العهد بالاسلام أو  
نشأ بادية بعيدة  
لا يحسد وإن يكن  
كذلك لا يحسد  
في حر ولا يرشد دين  
ولا من يرى برؤه  
حتى يسب أو لاقى  
المسجد تعظيما له  
عن ذلك ولا يحسد  
المرأة في الحبس  
حتى تضجع  
ويزول ألم الولادة  
ولا يحسد بسوط  
جديد ولا بل يجلد  
بسوطين ولا يعد ولا  
يشد ولا يبالغ في  
الضرب ولا يمزج  
ويفرقه على أعضائه  
ويتوقى المقتاتل

لأنه مختص بكل الجهات وهو السكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كل حل حتى لا يرجع من وطئ وهو ناقص  
ثم زنى وهو كحل ويرجع من كل كاملا في الحالين وإن تغلبها ناقص كجنون ورق فاعلم بالكمال في الحالين  
ولو كان أحد الزائنين محصداً ولا تخربهم المحسن وجلد لا تخروهم من تعريف المحسن أن الاسلام ليس  
من شروط الاحسان حتى يرجع الذي أذا زنى المرتد (وغير المحسن إن كان حرا جلده فأنه جلده وغرب سنة)  
ولادة الزانية والزاني مع أخبار المحصنين وغيرهما المذنبين التغريب على الاتي فليكن التغريب (الى  
مسافة القصص) لأن المقصود ما يحاشه بالبعد عن الأهل والوطن ولتتم الوشحة لحدوثها لأن الانخيار وتواصل  
حيث لا ترتيب بينهما بل لحد لحد لكن تأخير عن الجلد إلى فأن رأى الامام تغريبه أكثر من مسافة القصر  
فقد فقدت أن عمر غريب إلى الشام وعثمان إلى مصر وعليه إلى البصرة وتعيين الجهة التي رأى الامام فلو  
طلب الزاني غير ما عينه الامام لم يجب إلى ما طلب لأن اللاتين والزجر عدم الاجابة إلى ما طلب والمسافة إذا زنى  
في الطريق غريب إلى غير مقصده (وان كان عبداً) أو أمة (جلده خسن وغرب نصفه) لقوله تعالى  
فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب سواء الفن والمذنب والمكاتب وأم الولد والمبعض ولو كان بينه  
وبين سبعة منها (أو من وطئ به أمة أو امرأة ميتة) لا حد عليه إذا تشبه طبعاً بل الطباع السبعة تنفر منها  
وأذا كان الطبع السليم يفر عنه فلا يحتاج إلى الزجر عنها بل حد كسب البول (أو) وطئ (أو) حبة فمما  
دون القرح (أو) وطئ ذكراً فملا دون الدبر لم يحد لا تشافاً إلا بالاج في القرح (أو) طئ (جارية يملك بعضها)  
أو يملك جميعها وهي من زوجة أو معتدة (أو) وطئ (أخته المملوكة له) وكذا سائر المحارم بنسب أو رضاع أو  
مصاهرة لم يحد لقيام الشهوة قال صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات (أو) وطئ زوجته في الحبس (أو)  
النفاس والأحرام والصيام أو وطئ أخته قبل الاستبراء لم يحد لأن القرح في هذه الصورة ليس لعين الإيلاج  
بل لا موزعة (أو) وطئ زوجته أو أخته (في الدبر) لقيام الشهوة أو استنى يده أو أنت المرأة المرأة لاحد  
عليها) فيها ولا كفارة (ومن زنى وقال) حين أقدم الحد عليه (لا أعلم تحريم الزنا وإن كان غريب العهد بالاسلام  
أو نشأ بادية بعيدة) عن العلماء (لا يحد) لاحتمال صدقه في ذلك (وان لم يكن كذلك) بأن مضى عليه زمن  
في الاسلام يمكنه التعلم أو نشأ بادية قريبة من العلماء (احسد) حينئذ لظهور كذبه فيما ادعاه (ولا يجلد)  
الزاني (في حر ولا يرشد دين) فيجب تأخيرها إلى اعتدال الوقت (ولا) في (مرض يرجى برؤه) بل تؤخر  
(حتى يبرأ) منه ثلاثاً لئلا يستمتع ما ذكر مع الجلد (ولا في المسجد تعظيماً له عن ذلك ولا يجلد المرأة في)  
حال (الحبل) بل تؤخر (حتى تضجع الولد) ويؤزل ألم الولادة (حفظا للعينين ولألمه ثلاثاً لئلا يجتمع الجلد مع  
ألم الولادة (ولا يجلد) في الحد (بسوط جديد) لم يقم من زيادة الألم (ولا) بسوط (بال) لأنه لا يؤلم فيه فوت  
مقصود الزجر (بل يجلد بسوطين ولا يحد) الجلود (ولا يشد) بل تركل يدها مطلقتين حتى يما (ولا يسالغ)  
الجلد (في الضرب) برفع يده بحيث ينهر الدم أو نحوه (ولا يجرد) من ثيابه بل تركل عليه قصصه رجلاً  
كان أو امرأة لا يمسك بل يترجع ما عليه من فروة وجهه مخشوة (ويفرقه) أي الضرب (على أعضائه) ولا  
يجمعه في موضع واحد (ويترقى) في حال الضرب (المقاتل) كغتره وأخبر والفروج (والوجه) لأنه  
يجمع الحسن وأثر الشين فيه فيفسد وفي الحديث إذا ضرب أحدكم فإنيك الوجه ولا يترك الرأس فقد  
قال الصديق رضي الله عنه لجلد الدق رأسه فأنفسه شيطانا (و يضرب الرجل قائماً) فضرب (المرأة)  
جالسة مستورة) بثوب ملفوف عليها لئلا تستر لها (فإن كان) الجلود (خميضاً) شديد الهزال (أو) كان  
(مرضا لا يرجى برؤه) كلسا والرمم والمجدوم (جلد بعشكال النخل) بكسر العين ألصق من فتحها  
وبالثلاثة أي عيون عليه مائة غصن أو تحسون في المائة يضرب ضربة واحدة وتوقى المحسن يضرب  
منين يجلده مع مس الأغصان له أو انكباس بعضها على بعض لئلا يله بعض الألم فأن اتنى ذلك أو شك

والوجه ويضرب الرجل قائماً والمرأة جالسة مستورة فأن كان خميضاً أو مرضاً لا يرجى برؤه جلد بعشكال النخل فيه

فيه يسقط الحد وقارنوا لايمان حيث لا يشترط فيها ألهاها مبنية على العرف والضرب غير المؤبد يسمى ضربا بالحد ومبنية على الزجر وهو لا يحصل الا بالام (و) ضرب (باطراف الثياب) وفي أصل الروضة ولايته من التشكال بل لا يشترط بالتحال وأطراف الثياب كذا حكاه ابن الصباغ والروافى وغيره انتهى (وان كان الحد الزجرى) الذى وجب عليه الحد (ولو فى حر أو برد) مفروطاً لكل منهما (أو) فى (مرض من حر أو زوال) ولا يؤثر فى اعتبار الزمان ولا زوال المرض لأن نفسه مستوية فلا فائدة فى التأخير ولا يحذور فى الهلاك لا بقلة النفس وبخلاف الحد فإنه يؤثر كالحمل (ولا ترجم الحمل حتى تضع ويستغنى الولد بلبن غيرها) صانعة لها ولا فرق بين أن يكون من حرام أو حلال ولا بين أن يحدث بعد استحقاق العقوبة (وللسيد) وأولاً مرة فاسقا ومكاتباً بفتح التاء (أن يقيم الحد على نفيق) ذكرنا كان أو أتى ولو تعلق بحق المتق كالتسوية ومعلق العتق بصفة والمدر بالصلى الله عليه وسلم أقموا الحد على ما ملكت أي أياكم ويستثنى من ذلك المكاتب بغير وجهه عن قبضة السيد واستقلاله والبعض اذ لا ولاية للسيد على بعضه والحد متعلق بجملة

وباطراف الثياب  
وان كان الحد  
الرجم رجم ولو فى  
حر أو برد أو مرض  
من حر أو زوال ولا  
ترجم الحمل حتى  
تضع ويستغنى الولد  
بلبن غيرها وللسيد  
أن يقيم الحد على  
ريق

فصل فى حد القذف وهو بالذال المعجمة لغته الرى وشعرها الرى بالثاني معرض التعبير وهو من الكسار وفى الحد ثبت احتنبوا السبع الموبقات وذكر منها قذف المحصنات (اذ اذقن البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذى أو من تد أو مستأمن) ذكرنا كان أو أتى وقوله (محصنا) هو مفعول بملقوله قذف وسياق بيان الاحصان وقوله (النس) أى القذف المذكور (والله) أى للقذف شرط لا فائدة له على الفاسق وقوله (بالزنا والواط) متعلق بقذف والقذف المذكور (بالصريح) وقوله (أو بالكناية مع التوبة) قبل كونه قذفاً لم يستأنف بيان الصريح والكناية وقوله (زمنه الحد) جواب لاذنى أول الكلام وذلك أى الزم المذنب كورد الأجاص قال تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأو باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فلا تعد على الصبي والمجنون لعدم تكليفهما لكن يؤذيان إذا كان لهما فوج عتيق ولا على المكره بفتح الراء لأنه موضوع عنه وكذا الحد على المكره بكسر الراء والفرق بينهما القتل أنه يمكن أن يد المكره كالألة بأن يأخذ دميقتل به أو لا يمكنه أن يأخذ لسان غيره فيقتل به ولا يجد الحرفى لعدم التزامه الاحكام ولا بالابن فينصف ولده وكذا سائر الاصول كالاحصان عليه (والمحصن هنا) معرف به (هو) الحر البالغ العاقل المسلم العفيف) عن وطه يصحده كوطه أمقر وجهه ووطه المرتين الجارية المراهونة مع العلم بالتحريم بخلافه فى الباب السابق وعقف عن وطه المحارم وان لم يوجب الحد كوطه بماله كنه التى هى أختمه من الرضا أو أمه منه أو أمه زوجته مع العلم بالتحريم لأنه أخفى من وطه الزنا وأدل على قلة المبالاة والتحصن على المحرمات ولا تبطل العفة بغير ذلك من الوطه الحرام كوطه زوجته المعتدة عن وطه النسبة وأمه المعتدة والزوجة أو المرتدة أو الممونة حال الاستبراء أو لا بوطه المظاهر منها قبل تمام التكفير ولا بالوطه فى الصوم والأعتكاف والحيض والنفاس وقوله ذلك فى ملك الانتفاع فى الجمل ولا بوطه أجنبية بنسبة ولا بوطه جارية الامن ولا بوطه الامة المشتركة ولا بوطه فى نكاح فاسد كالنكاح بلاولى أو بلاشهود أو كوطه فى الاحرام ونكاح الشغار ولا بوطه الصبي التى على صورته الزنا ولا بوطه الرجعية فى العدة لأنه لا يثبت به النسب ولا يتعلق بها الحد فأنشبه الوطه الواقع فى الملك وظاهر أن مقدمات الوطه كالقوله والنسب لا يثبت به أثر لها فى ابطال العفة ولا يجد قاذف الصبي والمجنون والعبد والكافر وغيره العصف لعدم الاحصان بل يعزى للإذابة وتوجب الحد فيجلدا ثمانين جلدة للأمة ويجلدا العبد أربعين جلدة لأنه حديث بعض قاضيه حد الزنا وقدمر أن القذف ما صرح أو كناه وقد أشار إلى ذلك بقوله (فالصريح) من ألقاظ القذف أن يقولوا قاذف القذف (زيت) أولت أو زنى فربك) فهنا لا فائدت لكلامه صريحاً لشهرته ورفقه

فصل فى حد القذف  
ذكرنا كان أو أتى  
أى القذف المذكور  
متعلق بقذف والقذف  
المذكور (بالصريح) وقوله  
(أو بالكناية مع التوبة)  
قبل كونه قذفاً لم  
يستأنف بيان الصريح  
والكناية وقوله (زمنه  
الحد) جواب لاذنى أول  
الكلام وذلك أى الزم  
المذنب كورد الأجاص  
قال تعالى والذين يرمون  
المحصنات ثم لم يأو باربعة  
شهداء فاجلدوهم ثمانين  
جلدة فلا تعد على الصبي  
والمجنون لعدم تكليفهما  
لكن يؤذيان إذا كان لهما  
فوج عتيق ولا على المكره  
بفتح الراء لأنه موضوع  
عنه وكذا الحد على المكره  
بكسر الراء والفرق بينهما  
القتل أنه يمكن أن يد  
المكره كالألة بأن يأخذ  
دميقتل به أو لا يمكنه أن  
يأخذ لسان غيره فيقتل به  
ولا يجد الحرفى لعدم  
التزامه الاحكام ولا  
بالابن فينصف ولده وكذا  
سائر الاصول كالاحصان  
عليه (والمحصن هنا) معرف  
به (هو) الحر البالغ العاقل  
المسلم العفيف) عن وطه  
يصحده كوطه أمقر وجهه  
وطه المرتين الجارية  
المراهونة مع العلم  
بالتحريم بخلافه فى  
الباب السابق وعقف عن  
وطه المحارم وان لم يوجب  
الحد كوطه بماله كنه  
التى هى أختمه من الرضا  
أو أمه منه أو أمه زوجته  
مع العلم بالتحريم لأنه  
أخفى من وطه الزنا وأدل  
على قلة المبالاة والتحصن  
على المحرمات ولا تبطل  
العفة بغير ذلك من  
الوطه الحرام كوطه  
زوجته المعتدة عن  
وطه النسبة وأمه  
المعتدة والزوجة أو  
المرتدة أو الممونة  
حال الاستبراء أو لا  
بوطه المظاهر منها  
قبل تمام التكفير ولا  
بوطه فى الصوم والأعتكاف  
والحيض والنفاس وقوله  
ذلك فى ملك الانتفاع  
فى الجمل ولا بوطه  
أجنبية بنسبة ولا  
بوطه جارية الامن ولا  
بوطه الامة المشتركة ولا  
بوطه فى نكاح فاسد  
كالنكاح بلاولى أو  
بلاشهود أو كوطه فى  
الاحرام ونكاح الشغار  
ولا بوطه الصبي التى على  
صورته الزنا ولا بوطه  
الرجعية فى العدة لأنه لا  
يثبت به النسب ولا  
يتعلق بها الحد فأنشبه  
الوطه الواقع فى الملك  
وظاهر أن مقدمات الوطه  
كالقوله والنسب لا يثبت  
به أثر لها فى ابطال  
العفة ولا يجد قاذف  
الصبي والمجنون والعبد  
والكافر وغيره العصف  
لعدم الاحصان بل يعزى  
للابذابة وتوجب الحد  
فيجلدا ثمانين جلدة  
لأمة ويجلدا العبد أربعين  
جلدة لأنه حديث بعض  
قاضيه حد الزنا وقدمر  
أن القذف ما صرح أو  
كانه وقد أشار إلى ذلك  
بقوله (فالصريح) من  
ألقاظ القذف أن يقولوا  
قاذف القذف (زيت) أولت  
أو زنى فربك) فهنا لا  
فائدت لكلامه صريحاً  
لشهرته ورفقه

فربك

(ونحوها) أى نحو هذه الالفاظ بالنصب عطفًا على محل هذه الالفاظ لانها جل في محل نصب مقول القول  
المقتدر كجعلت أى وكان يقول ونحوها كقولها زانى أو زنى قبل أو دبرك أو ذكرك لاضافة الفعل الى  
محلها وآله والجن بالذكير والتأنيث لاعتصم الصراحة كقولها للرجل يا زانية أو زنت بكسر تاء الخطاب  
لحصول الخطاب فيه للجن مذكرا كان أو مؤنثا كقولها لاسمه أو حرت ولعبد ما أتت حرة وكذا قولها زنى  
بذلك لاضافة الزانى الى جهة الشخص كقولها لذيت بخلاف ما لو قال زنى عينا ويدك وربك لان المفهوم  
من اضافة الزانى الى هذه الاعضاء النظر والس والمنى (والكناية نحو) قول القاذف للرجل (يا فاجر يا خبيث)  
أو يا فاسق أو يا ولوى كاصرح به ارفعى لكن في ذياتنا لوضحة الصواب الجزم به صريح ويزعم صاحب  
التنبه وان كان المعروف في المذهب أنه كناية وكذا قوله للرجل يا فاسق ولاهرا يا فاجرة يا فاسقة يا خبيثة  
وأنت تحين الخ لآفة أو الظلمة أو لا تردين بدلا من كناية وكذا قوله يا فاسق ولاهرا يا فاجرة يا فاسقة يا خبيثة  
ككناية واختلاف في قوله يا ولوى هل هو صريح أو كناية والعبد أنه كناية لاحتمال أن يريد أنه على  
دين قوم ولو بطحلاف قوله بالآلة فانه صريح وكذا قوله يا خبيثة فهو صريح كما في ابن عبد السلام وهو  
العبد خلا في جعله كناية ولو قال يا فاجر فهو كناية لاحتمال أنه يريد أنه كثير البغي بمعنى مجاوزة الحد واحتمال  
أن يريد أنه كثير البغاب بمعنى الزنا وكذا لو قال يا مخنث فانه كناية على العبد خلا فان جعله صريحا نظرا  
للعرف فان أنكر الشخص في الكناية أراد القذف صحت بيمينه لكن معز لا يذاه اذا خرج لفظه  
مخرج السب والذم والافلا تمزير وقد المصنف لفظ الكناية بالنسبة فقال (فان قوى القذف) في اللفظ  
المحصل له وبغيره (حدوا فلا) كما هو شأن الكناية (والقول) عند انكاره القذف (قول القاذف) لكن  
بصدق بيمينه كما مر انفا قوله (في النسبة) متعلق بالقول أى يصدق ويعمل بقوله فانه لو قيل القذف  
لانه أدري بحال نفسه (فان قال) لشخص (أنت أذن للناس أو) قال به أنت (أذن من فسلان) ولم يكن  
القائل عالما بنبوت زنا فلان بالافرا أو بالبينه (فهو) أى اللفظ الصادر من القاذف (كناية) انليس في  
اللفظ ما يقضى باثبات الزنا للناس ولا لفلان صريحا ولفظ الناس يشاير الجميع أى أن معناه متعددا وان  
لم يكن له مفرع في لفظه ومعناه أن كل الناس لم يكونوا زناة حتى لو قال الناس كلهم زناة وأنت أذن منهم  
لا يكون قافيا أى صريحا يعلم بكذبه بخلاف ما لو قال أنت أذن للناس وفيهم زناة (أو) قال القاذف (فلان)  
زنا وأنت أذن مني) فهو (صريح) في قذف المخاطب وفي قذف فلان أيضا لاحتمال كلامه على نسبة  
الزنا اليهما (وان قذف جماعة عتقت أن يكون كلهم زناة) وذلك (كقوله أهل مصر) وأهل بغداد (كلهم  
زناة عزير) ولم يجعله كذبة فلا يلحق المذدوف عار بهذا اللفظ هذا اذا استبح وصف الجميع بما ذكر وقد  
ذكر مقابله بقوله (وان لم يمتنع) كون المذدوفين جهارا ذم ذلك (كقوله) أى القاذف (بنوفلان) كلهم  
(لما نازله لكل واحد) منهم (حد) للحاقه العام به وكان كالجوف ذك كل واحد على انفراد لا تقول  
على نسقته بنوفلان بالبالا لانه لا وجه له لوان كنت بخط المصنف (ولو قذفه من) ولم يجد بينهما (ازمه  
حدوا حد) علامتا داخل قلنا الى اتحاد جنس المذدوف به كالجوف حتى لم يجد بينهما (وان قذفه)  
بزنا (بجد) فذمه ثانيا بملك الزنا) الذى قذفه أولا (أو بغيره عزير قط) فلا يلحق المذدوف العار به (ولو  
قذف شخص) شخصا (محصنا فلم يحسب القاذف) يعنى لم يقيم عليه الحد (حتى زنى المحصن) المذدوف (مقط  
الحد) عن القاذف بخلاف ما اذا زناه لانه لا يسقط حد القذف عن القاذف والفرق ان الزانية كتم فافا  
ظهوره فالبسب يسبق مثله لان الله تعالى كريم لا يهتك السر أو حره والردة عقبة ودين والاديان لا تنكح  
نجالا ونظروها لا يدل على سبق مثله أو ايضا فالركن الاعظم في الاحصان العفة عن الزنا وحد القذف  
لصيانة العرض فان زنى المذدوف وانتهك عن ضمة تعدرت صيانه واعتبار الاسلام في الاحصان سيده سبيل

ونحوها والكناية نحو  
يا فاجر يا خبيث فان قوى  
القذف حدوا فلا  
والقول قول القاذف  
في النسبة فان قال  
أنت أذن للناس أو  
أذن من فلان فهو  
كناية أو فلان زنا  
وأنت أذن مني  
صريح وان قذف  
جماعة يمتنع أن  
يكون كلهم زناة  
كقوله أهل مصر كلهم  
زناة عزير وان لم يمتنع  
كقوله بنوفلان زناة  
لانه لكل واحد  
حد ولو قذفه من  
ازمه حد واحد  
وان قذفه بحد ثم  
لذمه ثانيا بذلك  
الزنا أو بغيره عزير  
قط ولو قذف شخص  
محصنا فلم يجد  
القاذف حتى زنى  
المحصن سقط الحد



الشرط فلا يراى الا في حال التقف فإذا زنى من سقطت حصانته لم تعد اليه باصافه بالعفة والصلاح  
 وحينئذ لا يجد قاذفه ولكن يعزى لانيته (ولا يستوفى) حد التقف (الابحضره الامام) أو ناسبه  
 لا حاسبه الى النظر والاجتهاد في شأنه وحراد المصنف بقوله بمحضرة الامام أنه لا يستوفى ولا يقبه الا  
 الامام أو نائبه لا أحد الناس فلا يفتي أن حضور الامام عند الاستيفاسنة كحضور الشهود سواء أثبت  
 الزنا بالالقرار أم بالبينه ولا يجب عليه الحضور لأنه صلى الله عليه وسلم أمر برجمه عاز والغامضة ولم يحضره  
 (د) لا يستوفى الا بال (مطالبة المذوف) لا تمسحه (فان عقا) المذوف عن الحد (سقط كغيره) من الحقوق  
 المتروكة على طلب مستحقها (وان مات) المذوف (انتقل حقه) في الحد (لورثته) كانتقال المال (ولو)  
 قال لرجل اذني فقذفه لم يجد القاذف كالا يجب على الشخص قصاص اذا امره شخص بقتل نفسه  
 فقتله لانه بأمره (ولو قذف) شخص (عبد اثبت له) أي للعبد (التعزير) دون سيد فان مات العبد  
 انتقل الى سيده على الاصح كما ينتقل المملالك (عاقبة) اذا سب شخص آخر فلا تثر أن يسبه  
 بقدر ما سبه ولا يجوز سب أيهما موافق لسيده بما ليس فيه كذب ولا قذف تخوياً حتى باطلاً ولا يكاد  
 أحد ينفل عن ذلك وإذا انصرف بسبه فقد استوفى غلامته ويرى الاول من حقوقي عليه اتم الابتداء  
 والاعطى الله تعالى والله أعلم

فصل في حد السرقة بفتح السين وكسر الراء يجوز ان ساكنها مع فتح السين وكسر هاء الاصل في  
 القطع قبل الاجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقطع النبي صلى الله عليه وسلم بالمرأة  
 الخزيمية واثابة الحد في السرقة من اضافة المسبب الى السبب وحدها قطع اليد كسبا في أي حدمسب  
 عن السرقة ولما شكك أبو الهلال المصري في كون الحد على أهل الشريعة في الفرقين يفة اليد بمخمسامة  
 دينار عند فقد الاصل على القول القديم القائل بأنه ينقل في الدية الكاملة إلى ألف دينار وقطعه في السرقة  
 بربيع دينار بقوله

يد بخمس مئين عسيب دويت \* ما بالها قطعت في ربيع دينار

أجاب القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله

وقاية النفس أغلاها وأرضعها \* وقاية المال فانهم حكمة الباري

عز الأمانة أغلاها وأرضعها \* ذل الخيانة فانهم حكمة الباري

ويروى

وقال ابن الجوزي المستل عن ذلك لما كانت أمينة كانت خبينة ولما كانت هانت وأركان السرقة ثلاثة  
 سارق ومسرور وسرقه لا يقال يازم من جعل السرقة ركناً للسرقة أن يكون الشيء ~~مكتسباً~~ لنفسه لانا  
 نقول المجرع له الاركان السرقة الشرعية والمجول وكذا السرقة للغير بمعنى مطلق أخذ الشيء خفية وكلمها  
 تؤخذ من كلامه وقد أشار الى المساروق بقوله (اذا سرق البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذمي أو مرتد)  
 وقوله (نصاب من المال) مفعول به لقوله سرق وقوله (وهو ربيع دينار) خالص (أو) أي أو سرق  
 (ما) أي شيئاً (قيمه بربيع دينار) جملة اسمية قصد بها بيان قدر النصاب فهي في محل نصب صفه وقوله  
 (حال السرقة) حال من قيمته أي أو سرق شيئاً قيمته بربيع دينار حال كونها معتبره حال السرقة فالبالغ الخ  
 هو الركن الاول وربع الدينار أو ما قيمته بربيع دينار هو الركن الثاني والركن الثالث قول المصنف اذا سرق  
 فاذا وجد هذا الاركان وتحقق قطع يد السارق حينئذ لكن بشرط أن يكون المسروق مأخوذاً من  
 حرز من له (د) بشرط أنه (لا شبهة) أي السارق (فيه) أي في النصاب المسروق وقد أشار المصنف  
 الى جواب اذا المذكوكة في أول الكلام فقال (قطعت يده العيني) لالة لذلك وكونه قدين النبي  
 صلى الله عليه وسلم المراد من حين أي بسارق قطع عينه وقد استثنى من عمومها الصبي والمجنون والمكره

ولا يستوفى الا بمحضرة  
 الامام ومطالبة  
 المذوف فان عقا  
 سقط كغيره وان  
 مات انتقل حقه  
 لورثته ولو قال لرجل  
 اذني فقذفه لم  
 يجد ولو قذف عبداً  
 ثبت له التعزير  
 فصل في حد السارق  
 البالغ العاقل المختار  
 وهو مسلم أو ذمي أو  
 مرتد نصاب من المال  
 وهو ربيع دينار أو  
 ما قيمته ربيع دينار  
 حال السرقة فمن  
 حرز من له ولا شبهة  
 فيه قطعت يده  
 البقي

لحديث دفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفقه وحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان  
وما استكرهوا عليه والحرى لعدم التزامه بالأحكام والمعاهد كالحربي ودليل كون التصابر مع دينار  
أو ما قيمته ذلك مافي الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لا تقطع بالسارق الا في ربع دينار وما في  
الصحيحين ان يمان من حديث ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قطع في محن قيمته ثلاثة دراهم وكانت اذن ذلك قيمته  
ربع دينار فلو سرق ربعا يسير من الذهب لا تساوي ربعا مضربا أو سرق خاتمان من الذهب قيمته ربعا  
بالمنعة ولا يبلغ وزنه ربعا فلا قطع ولو سرق ما قيمته ربع حال السرقة ثم تقصر بعد الانحراج من الحرز لم يسقط  
القطع لان هلاك المسروق لا يسقطه فنقصه أولى ثم ان البدائع تقطع من الكوع وهذا مجمع عليه وهذا  
ما يؤيده من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وينبغي أن يعد الكوع مدا عنيقا الخلع ثم يقطع بحديثه ما مضى  
والمقطوع جالس ويضبط حتى لا يتحرك (فان سرق ثيابا) بعد قطع البدالين (قطعت رجلاه اليسرى) من  
مفصل الساق والقدم (فان عاد) وسرق بعد قطع رجلاه اليسرى (قطعت يده اليسرى فان عاد) الى السرقة  
بعد قطع يده اليسرى (قطعت رجلاه اليمنى) لقوله صلى الله عليه وسلم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا  
رجلاه (فان عاد) الى السرقة بعد قطع أطرافه الاربع (عز) لان لم يثبت في ذلك شيء والسرقة معصية فيعتين  
حينئذ التعزير لانه لم يثبت له عوض (فان لم يكن له عين) وقد سرق (قطعت رجلاه اليسرى وان كانت له) عين  
(ولم تقطع) في السرقة (حتى ذهب) بأفقه مما يراه (سقط القطع) لانه تعلق بغيره فقدر الت بسقوط يسقط  
محل (فاذا قطع السارق غنم) موضع القطع من البدن والرجل (زيت حار) وفي بعض النسخ جسمه بالزيت  
والجسم الكي بالنار وكان له الموضوعة في الزيت المغلي بالنار حصل له كي ولولا هذا الغنم أو الجسم لهلك  
المقطوع لانه لا يقطع تنفخ أفواه العروق فلا تنسد الامعاء (فان سرق دون نصاب) هذا محترز قوله نصابا  
(أو) سرق (من غير حرز) هذا محترز قوله من حرز مثله (أو) سرق (ما) أي شاة (أو) أي السارق (قيم) أي  
الشيء وهو مصدق ما (شبهة) هو مبتدأ مؤخره ولو خبره قدم والجمله في محل نصب مفعولها الواقعة منه ولا  
يسرق المقدرة وذلك (كم سرقة مال بيت المال) اذا كان السارق لم يسلم ولو غشيانا لانه فيه حقان كان  
غنيا لانه قد يصرف في عارة الساحد والقناطر والباطات فينتفع الغني والفقير من المسلمين بخلاف  
الغنيين فيقطع الذي يسرق ذلك ولا تنظر لاتفاق الامام عليه من بيت المال عند الحاجة لانه انما يتفق  
عليه للضرورة وبشرط الضمان واستفاعة بالقناطر والباطات من حيث انه فاطن بدار الاسلام بطريق  
التبعية لنا لان له حقانها ولا يقطع المسلم بسرقته ما يفرش في المسجد كالحصير والبسط والبلاط  
ولا يسرقه قناديله المعدة للسراج ولا يسرقه المنبر والدكة والمنارة لان ذلك كمال مصلحة المسلمين فله فيه  
حق ويقطع بالقناديل المعدة للزينة وكذا الحصير المعدة لها كما قاله ابن القري وبالجذوع والجدران والباب  
والسواوير والسقوف والتأثير ويستتر المنبران خط عليه ومثله سائر الكعبة ويقطع الذي يجمع ذلك  
لعدم الشبهة (أو) سرق قال جل (مال ابنه أو) مال (أبيه أو) سرق القريب مال (ماله) وهو سببه  
(لم يقطع في الجميع) أي جميع هذه الصور لان السارق أصلا أو فرعا أو رقبته شبهة في مال المسروق منه  
لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات فان كان له محرز فخافوا سبيله وفي رواية ادروا الحدود  
عن المسلمين فالتقيدهم في هذه الرواية يخرج محرز الغالب كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع  
أحدكم على بيع أخيه فذكر الاخراج على التصريح المذكور والمراد بالاخوة فيه اخوة الاسلام وهي ليست  
بقدر النبي عن البيع المذكور وتقدم ان الغني ليس شبهة في مال بيت المال ولا في غيره مما تقدم  
ذكره (وحز كل شيء) يكون (بجسبه) أي الشيء (و) لهذا باختلاف الحرز باختلاف المال والبلاد  
يكون بحسب (عدل السلطان وجوره وقوته وضعفه) وانما تختلف الحرز باختلاف افاض كلاله

فان سرق ما يباع قطع  
رجله اليسرى فان  
عاد قطع يده اليسرى  
فان عاد قطع رجلاه  
اليمنى فان عاد عزز  
فان لم يكن له عين  
قطعت رجلاه اليسرى  
وان كانت له  
ولم تقطع حتى ذهبت  
سقط القطع فاذا قطع  
السارق غنم زيت  
حار فان سرق دون  
نصاب أو من غير حرز  
أو ماله قيمته شبهة  
كالمال والمال  
ابنه أو أبيه أو ماله  
لم يقطع في الجميع  
وحز كل شيء بحسبه  
ويختلف الحرز  
باختلاف المال  
والبلاد وعدل  
السلطان وجوره  
وقوته وضعفه

لا ضابط له شرعاً ولا لغة وما كان كذلك فخرجه العرف كالقبض في باب البيع وأحياء الموات وضبطه  
 الفرائض على الأربعة صاحبها مضاعفة وذلك يختلف مجازاً كمالصنف وقد فتح على الاختلاف المذكور  
 فقال (حزب الثياب والتقود والجواهر الصندوق) والخزير والخزيرة كأن كل من الصندوق  
 والخزير والخزيرة داخل بناء محصن أو لم يلاحظ يبال به السارق لو أطلع عليه لقدرة على منعه ولو باستغاثة  
 بخلاف سلاخطة الصغرى والمجنون والضعيف الذي لا يبالى به السارق مع بعد الموضع عن الغوث (حزب  
 الأمتعة) للبياعين والبرائزين (الدكاكين المقفلة عليها وتم) أي هنالك (حارس) إذا كان دلو لم يكن الحارس  
 داخلها فإن كان داخلها لم يشترط قفلها إلا أن نام وأما في التهاون فكانت مقفلة لم يشترط حارس وإن  
 كانت مفتوحة كفي لحاظ الجيران كذا في الحاوى الصغرى ونظمه وشرعها ولا يتنافى مع الروضة من قوله  
 وأمتعة العطارين والبقايا إذا تكرر كعالم في باب الحافوت ونام فيه أو غلب عنه فإن ضم بعضها اليه بعض  
 وربطها بمجسمل أو عاق عليها الشبكة أو وضع لوحين في باب الحافوت متصافين كان ذلك سراجاً بالتهارن  
 الجيران والمارة ينظرون وأن تكرر كما مفرق ولم يفعل شيئاً من ذلك لم تكن محرمة ثم قال والثياب على باب  
 حافوت القصار والصباغ كأمتعة العطارين لأن الأمتعة قريبن كون المتاع في الحافوت كونه على باب الحافوت  
 فهما من شأنين بينهما فرق ظاهر فلا يشكل حكم أحدهما بما لاخرى وإنه تعالى أعلم (و) حرز (الدواب)  
 وإن كانت نفيسة كثيرة الهبة (الاصطبل) وليس هو حرز الثياب والتقود (و) حرز (الواني) وثياب البذلة  
 (مسة البيت) بوعصيته بخلاف الثياب النفيسة والتقود وكل ما كان حرز النوع فهو حرز لدونه لا لما فوقه  
 ويكون الأحرار المذكور جاري (بجسب العادة وحرز الكفن) الشرعي (القبر) أما الأثر الذي على الكفن  
 الشرعي كسب سادس أو غير الكفن إذا وضع في القبر فليس بجزء (ولواشترك إنسان في إخراج نصاب فقط)  
 بأن حلهما معا أو خرج كل منهما بعضه (لم يقطع واحدهما) لأن كل واحد لم يسرق نصاباً وكذلك لو  
 سرق زائداً على النصاب ولم يبلغ مسروقهما صابين ولم يميز فعل أحدهما عن الآخر فإن تميز قطع من بلغ  
 مسروقهما (ولا يقطع) السارق (الحرر) إلا بالامام أو نائبه (تعلق حتى الله تعالى به) (ويقطع العبد بسيد)  
 كما يقطع الامام حديث أقوم الجسد وعلى ماملكت أي عاتكم (ولا قطع على من انتهب) وهو الذي يعتمد  
 القوة (أو اختلس) وهو الذي يعتمد الهرب (أو خان) فيما استؤمن عليه من ودعة وشعورها كأن أكلها  
 (أو جحد) قال صلى الله عليه وسلم ليس على المنتهب والختلس والناشئ قطع صحبه الترمذي وسيأتي

حرز الثياب والتقود  
 والجواهر الصندوق  
 القفل وحرز الأمتعة  
 الدكاكين المقفلة  
 عليها وتم حارس  
 والدواب الاصطبل  
 والواني صفة البيت  
 بجسب العادة وحرز  
 الكفن القبر ولو  
 اشترك إنسان في  
 إخراج نصاب فقط  
 لم يقطع واحدهما  
 ولا يقطع الحرر إلا  
 بالامام أو نائبه  
 ويقطع العبد بسيد  
 ولا قطع على من  
 انتهب أو اختلس أو  
 خان أو جحد  
 فصل من شهر  
 السلاح وأخاف  
 السبل وجب على  
 الامام أو نائبه طلبه

تقرير الختلس والمنتهب في فصل قاطع الطريق  
 فصل في حد قاطع الطريق في الأصل في الباب قوة تعالى أنعاجاً الذين يجارون الله ورسوله ويسعون  
 في الأرض فساداً الآية قال طائفة الفقهاء نزلت في قطاع الطريق وانعقد الإجماع على أصل حده سبعة مائة  
 ذلك لا امتناع للناس من سلوك الطريق خوفاً منهم وقطع الطريق هو البرز ولا خيالاً أو قتل أو إرباب  
 مكاره اعتدوا على القوم مع العذع الغوث كما به لما يوافق وقد أشار المصنف إلى تقريره فقال (من شهر  
 السلاح) أو ما في معناه من جرح وعصا قال الامام أنه يكفي القهر وأخذ المال بالوكو والضرب بجمع الكف  
 (وأخاف السبل) أي الطريق رجلاً أو امرأة في قرية أو بلد والمراد أخاف من يتر في الطريق لقوته  
 وشوكته وقوته (وجب على الامام أو نائبه طلبه) جواب بلن شهر سواء أخذ المال أو قتل نفساً وأخاف فانا  
 تليقوت شوكته وذكر قساده وبنى من قيود قاطع الطريق كونه مختاراً ودخول في قوله من شهر السلاح  
 الذي الملتزم بدخول فيه أيضاً السكران ووقع في عبارة المنهاج والروضة وأصلها تقصيد قاطع الطريق بالسلم  
 ولم يقبده شيخ الإسلام به لكونه ضعيفاً وبفهم من أخاف السبل أنه يقاوم من يعرضه بان يساويه أو يقلبه  
 بحيث يعدمه غوث بعد عن المارة وأضغى في أهلها وإن كان البارز هو واحد أو اثنين أو بلا سلاح

ودخل في المقاومة البالغ العاقل لانه يلزم من الاخافة أن يكون مكلنا بخلاف ما إذا لم يكن كذلك فإنه لا اخافة له ولو عبر بالكيف لكان أوضح لان التعارف يؤقنهم اللابضاح وفي تعريفه قصور وخفاء كما علمت بخرج بالقيود المذكورة متساوياً وشراحاً ضد ما فليس المتصف بها أو بشئ منهما من حربي ولو معاهد أو وصي ومجنون ومكره ومختلس ومنتهب قاطع طريق والمختلس هو الذي يتعرض لاختفاء القافلة ويغتنم الهرب وليس له شوكه والمنتهب وإن كان له شوكه وقوة لكن مع الغوث لا مع البعد ولو دخل جمع لليل داراً ومنعوا أهلها من الاستغاثة مع قوة السلطان وحضوره فقطع وقيل مختلسون فمن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب ولا قتل عزربحس وغيره لا ارتكاب عصبية لأجله ولا كفارة كما في مقدمات الزنا والسرقه وقد أشار إلى ذلك المصنف بقوله (فإن وقع) منه ما ذكر من شهر السلاح واخافة الطريق (قبل جنابه عزرب) كما تقدم من الجنس والضرب والتغريب بكل ما رواه الامام ويؤتى العاجته فيه ولا يكمل ما أخذ وهو دون نصاب عا لمعنفه غيره (وإن سرق نصاباً بشرطه) وهو أن يكون من حرزته ولا شبهة في مال المسروق منه (قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى) لقوله تعالى أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ويؤاى بين قطعهما ولو كان فائدة اليمنى اكتفى بقطع الرجل اليسرى وإذا سرق قاطع الطريق نأى بقطع العضوان الآخران للآية السابقة وانقطع من خلاف لما سرق في السرقة وقطعت اليد اليمنى للآية كالسرقة وقيل للضرورة والرجل قبل للآية والمجاهرة تنزل بالآية لمنزلة سرقة نأى وقيل للمجاهرة كآل الحارثي وهو أشبه (وإن قتل نفساً) ٤٤ أي برحى من غير أخذ مال (قتل) حتماً لا يقولانه ضم إلى حياته اخافة السبيل المتقصة زيادة العقوبة ولا زيادة هذا لا يحتم القتل فلا يسقط كآل السديني ومحل تحتمه إذا قتل لأخيه المال والأقلام تحتم وكلمة أوفى الآية التفصيل والتسوية لا للتخصيص مثلها في قوله تعالى وقالوا كوفوا هوداً وأنصارى تمهدوا يعني وقالت اليهود كوفوا هوداً وقالت النصارى كوفوا أنصارى فتكون العقوبات المذكورة نأى منها منزلة على الأحوال السابقة والحق والله أعلم بقوانين قتلاهم وصلوا إن أخذوا المال وقتلوا وقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن أقصر وأعلى أخذ المال وقدرى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما (وإن عافوا في الدم) مطلقاً أو على مال وجب المال وقتل القاتل حداً الصم قتلته وتراعى المائنة ثم القتل به كحرق في فصل التودد وفي هذا القتل معنى الحد لتعلق استيفائه بالآدم ولا يصح فيه قتل وصلب كان قطع يده فأنزل لأن الصم تغليظ لحق الله تعالى فأخص بالنفس كالكفارة (وإن سرق) النصاب (وقتل) النفس (قتل) لما تقدم (ثم صلب ثلاثة أيام) ليشتبه الحال والنكال ولا يقدم الصلب على القتل لأن فيه تعدياً والغرض من الصلب بعد القتل التنكيل ورجل الغريم أنه أعيا صلب بعد أن يغسل ويكفن ويصلى عليه وينزل بعد الثلاث ولو قبل سيلان صديدهم كتباً بما حصل من النكال ولو خيف التغيير لحوشده حرق الثلاث أنزل فيها حينئذ أه وفي الروضة عن الشيخ أبي حامد أنه لو مات قبل قتله لا يصلب بعد موته لسقوط التابع بسقوط المبتوع (وإن جرح) قاطع الطريق (أو قطع طرفاً اقتصر منه) الجرح أن أمكن كلوة (من غير جرح) حتى لو عني عنه سقط لأن الصم تغليظ لحق الله تعالى فأخص بالنفس والكفارة ويقام عليه الحد بمحل محار بتملشاهدة من ينزجره فإن كانت جفافة فبأثر بعمل اليأس هذا الشرط وتسقط بتو قبل القدرة عليه لا بعدها عقوبته يقتصر من قطع يد ورجل ويقتل وصلب لا في الثلاثين بل أو ما من قبل أن تقدر على علم فلا يسقط عنه ولا عن غيره بل قد ولو مال ولا باقي الحد ومن حذرنا سرقة وشرب وقذف لأن العمومات الواردة في الم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعد ها بخلاف قاطع الطريق ومحل عدم سقوط باقي الحدود بالتوبة في الظاهر أما فيه وبين الله تعالى فسقط والله أعلم

فصل في حد الشرب وشرب الخمر من الكفار وسواهم قبلها ووصفها قال تعالى اتعابوا الخمر والميسر

فإن وقع قبل جنابه عزرب وإن سرق نصاباً بشرطه قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى وإن قتل نفساً قتل وإن عافا في الدم وإن سرق وقيل قتل ثم صلب ثلاثة أيام وإن جرح أو قطع طرفاً اقتصر منه من غير جرح

فصل

والانصاب والا لزام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوا ان تقبلوا الا جماع على محرهما ( كل شراب أسكر  
كثيره حرم قليلة خيرا كان أو نبيذاً وغيرهما ) لما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل  
خمر حرام ( فمن شرب وهو بالغ عاقل مسلم مختار طام به وبصره لم يمهله أحد ) لقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه  
الامام أحمد والحاكم من شرب الخمر فاجلدوا منفرج بالشرب غيرهم من الاسعاط والاحتقان فلا جد على من  
فعله كذلك لان الحد انما يخلع للزجر ولا جرح على من فعله على هذا الوجه وفي معنى الشرب كل التفتين  
منه والدرى وهو ما بقي أسفل ما يسكر لكن هذا اذا لم يستصبر والا فان استصبر ولم يسكر لم يجرم أي من  
حيث الاسكار وان حرم من جهة التباسه ويحرم أيضا تناوله ليعطش ولم يجد غيره ويحرم أيضا تعاطيه  
للدوا أو كلة بالخمر وطبخا للعبه وخرج الصبي والمجنون لرفع القلم عنهما والكافر بأقواعه لطلعه في دينه ولو  
أطلق الخمر جرى في استخراج مفهوم المسلم لكان أولى بل صوابا لأنه قال في عبارته وخرج الذي لأنه لم يلزم  
ترك ما يخل في دينه من باب أولى الحرب لأنه لم يلزم شي من الاحكام أصلا فمفهوم كل منسبها هذا انما يلزم  
الاحكام بمنع من الشرب بل يمهله الحد وليس كذلك سواء ائتم الامام لم يلزم الا يمنع ولا عليه ان يمنع  
الفتي من انظارها لخر كما في باب الجزية وخرج المسكر على شره فلا جد عليه وخرج من شره بغنا أنه ليس  
بمسكر ثم يبين بعد شره أنه خمر ولو قال الخمر جرى فغانا أنه غير خمر لكان أسلم لعبارة نوههم انه غير مسكر لقلته  
مع أن قلته وكثيره في الحكم سواء كان من ادب غير المسكر غير الخمر فالمراد لا يدفع الا براد ظاهر او هذا  
مفهوم قول المصنف طام به أي ماته خمر وخرج الماهل بالتصريح كان أسلم قريبا وادعى انه لا يعلم حرمته  
أو نشأ بعد اذن العلماء ومن شرب بقلعة ولم يجد غيره فلما ساعته بالضرورة أو ما عند وجود الغر ولو لم يخطو  
كسب فيقيم عليه فانما شره بلا ساعته فليعلمه الحنيفة ومدون الحد فقولهم ولا يجد غيره ليس في ذلك الحذف  
فرق بين وجود عدم الغير أو وجوده في الحد المشبهة كافي مسئلة لتدوى الآية في كلامه فانه لا يجد  
وان وجد غيره وعبارته شيخ الاسلام لا يتناول لتدوا وعطش فلا يجد غيره وان وجد غيره كقوله الشيطان عن  
جماعة واختاره النووي في مصححه وصححه الأدرعي وغيره مشبهة قصدا لتدوى وما نقلها الامام عن الأئمة  
المعتبرين من وجوب الحد بذلك ضعفه الرافعي في الشرح الصغير وأما الحرم مقل شرع لها لم يقتض  
حديث ما سأل الله شفاعة مني من النصيب يعني الخمر انه لا يخل لتدوى وهو مظهر كلام المصنف والحديث  
عامة يشمل وجود الغير وقد وانما الحد الحنفى يتناول النبيذ وانما يقتضيه لقوة أدلة تحريمه ولان الطبع  
يدعو اليه فيحتاج الى الزجر عنه فان قيل الحد اعظم من رد الشهادة فكيف يصح رد الشهادة لانه لو طعن  
الخدم وكول الى الامام فاعتبر فيه اعتقاد ورد الشهادة ينظر فيه الى عقيدة الشاهد الا ترى انه لو طعن في  
على ظن أنه مني بها فاذا جازيته ردت شهادته ولو طعن على أنها جازية فاذا جازيته ردت شهادته لانه لو طعن في  
الحد بل في شره النبيذ بناسه الزجر ورد الشهادة لعدم الثقة بقول الشاهد واذا لم يقتض التحريم لم يقتض  
الثقة أي فانه ثقة فقبل شهادته فان قيل ما الفرق بين شارب النبيذ والواطي في النكاح بل لا في حيث  
حددا ولا ردون الثاني مع اعتقادهما أخذ أحجب بان أدلة تحريم النبيذ أظهر ولان الطبع يدعو اليه  
فيحتاج الى الزجر بخلاف الوطعي في النكاح بل لا في فاقه ثبت فيه أحكام الجميع من ثبوت النسب وغيره  
لقيام المشبهة فلم تحقق فيه الفساد وأما البغ والحشيش فهما وان حرم تناوله لما لكن لا يحتمل تناوله لما  
لكن يعزرون من تناول كل منهما والخمر فانه قد وردت حكمها حكمكم الخمر المذاب نظر الاصلها والحشيشة  
المذاب لا يحتمل انظر الاصلها أيضا وقد بين المصنف مقدار حد الشرب فقال ( وهو ) أي حد الشرب  
( أربعون جلدة للرجل ) ففي مسلم عن أنس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يشرب في الخمر  
بالرجل يدو النعال أربعين وعن علي رضي الله عنه جلدة النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلدة الرجل أربعين

كل شراب أسكر  
كثيره حرم قليلة خيرا  
كان أو نبيذاً أو  
غيرهما فمن شرب  
وهو بالغ عاقل مسلم  
مختار طام به وبصره  
لم يمهله أحد وهو  
أربعون جلدة للرجل

وعشر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى (وعشرون) بجلدة (العبد) ولو لمعضا وغيره على النصف من الحر  
 كقنطرة ولو قال وعشرون لغیره لشمّل المعض والمدر والمعلق عتقه وأمّ الوفا إذا كان حده عشر ين  
 على النصف لانه قد يقصر فينصف عليه كما تقدم في حد الزنا ويكون الجلد المذکور (بالأيدي والنعال  
 وأطراف الثياب) كما مر في حديث مسلم وفي البخاري أني يسكران فأمر بضربه فنهمن من ضربه بيده ومنهم  
 من ضربه بعله ومنهم من ضربه بشو به وقول المصنف وأطراف الثياب تابع في إطلاق الحد في قوله  
 ومنهم من ضربه بشو به والمراد أنه يضرب بأطراف الثياب أي بعد قتلها حتى تشد ولا بد من صكون  
 الأربعين والعشرين متواليه بحيث يحصل زجر وتكثير فلا تفرق على الأيام فإن حصل حينئذ بالإم  
 قال الإمام فإن لم يقفل ما زول به إلا لم الأول كفي والا فلا ويجوز الحد بالرجل قائما أو المراسية كما مر في حد  
 الزنا وتقدم أن المرأة يكون عليها ثيابها وكلها لما تخفى فيما يظهر لكن يحتمل أنه لا يختص بلف ثياب المرأة  
 (ويجوز) الجلد (بالسوط) المعتدل على ما تقدم من صفته في باب حد الزنا لأن الصحابة رضي الله عنهم  
 جلدوا به وقيل لا يجوز بالجلد به وهذا القيد محمول على الضعيف والأول محمول على القوى السليم (لكن  
 إذا مات بالسياط) الجلود (بالسياط) جمع سوط هو المصنوع من الجلد وجرى ناعلي القول الضعيف القائل بعدم  
 جواز الجلد به (وجبت دته) لأن الضرب به ممنوع ولكن العبد يجوز الضرب ولا يخفى أن الجمل المذکور  
 وعلى الصحيح فلا ضمان وظاهر كلام المصنف الضمان حيث أتى بالاستدراك ولا يفصل بين المعتد وغيره  
 (فإن رأى الإمام أن يزيد في جلد) (الحر) فيبلغ بالزيادة (الثمانين) جلدة كما فعل عمر رضي الله عنه (وأن  
 يزيد في جلد العبد) إلى أن يبلغ به (إلى أربعين) جلدة (وجواب أن في قوله) فإن رأى المولى (جاء) أي  
 ما زاد الإمام على الشرع في الحر والعبد اقتداء بعمر رضي الله تعالى عنه حيث استشار الصحابة وجلد  
 الحر ثمانين والعبد أربعين على النصف منه والزيادة على الأربعين فمن رعى ذلك لا كثر من إذلو كانت حدا  
 لما يترتب عليها واعترض بأن وضع التعزير النقص عن الحد فكيف يساو وواجب بيان هذا التعزير  
 الجنائيات ولقد تم التشارب كما قال علي رضي الله تعالى عنه إذا ضرب يسكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أقرى  
 وحسن الاقتراحون قال الراعي وليس هذا الجواب شافيا فإن الجنائيات لا تصفح حتى يعزروا الجنائيات التي  
 تتولد من الجنح لا تنصرف فليخص الزيادة على الثمانين وقد منعوها قال وفي قصة تلبس الضرب ثمانين أنفا  
 مشهورة بأن الكل حدو عليه الحد أنشأوب بخصوص من بين سائر الحدود بأن يحتم بعضه ويتعلق بعضه باجماع  
 الإمام ثم استدرك المصنف على جواز هذا الزيادة بقوله (لكن لو مات) الجلود فوق الأربعين (من) أجل  
 (الزيادة عليها ضمن) الإمام دته ويكون الضمان مستقرا (بالسوط) فالضرب به واحد أو أربعين (سوطا) ثمان  
 من ذلك ضمن جرأ من واحد أو أربعين جرأ) كأن ذلك الجزم ومحسوبا (من دته) فأما ضرب ثمانين ومات  
 ضمن نصف الدية علا بقصة التقسيط ولو أضر الإمام الجلد بضرب ثمانين في الشرب فزاد الجلد عليها  
 بجلدة ثمان على الجلد جرء (ومن زنى) وتكررت له (دفعات) أي مرة بعد مرة فهو بكر (أو ثوب) (أو ثوب)  
 المسكر (دفعات) كذلك أو برك كذلك (ولم يحد جرأ لكل جنس) من هذه المذكورة (أو واحد) لأن  
 سبها واحد فقد أحلت قال في الروضة وهل يقال يجب حدود ثم تعود إلى حد واحد ولا يجب الحد واحد  
 والزيادة بعد تكرره في زينة واحدة ذكروافه أي في جواب هذا السؤال احتمالين (ومن وجب عليه حد) من  
 الحدود السابقة بأن فعل ما يقتضيه كزنا أو السرقة أو شرب الخمر في اسم شرط جازم بعد أو جله قوله  
 (و) قد (تاب منه) أي الحدود الكلام على حذف مضاف أي تاب من موجب الذي هو واحدا من الأمور  
 السابقة من الزنا وما بعد فعله الحالية من فاعل وجب والجواب قوله (لا يقط) الحد عنه لا غلا في الأدلة

وعشرون للعبد  
 بالأيدي والنعال  
 وأطراف الثياب  
 ويجوز بالسوط لكن  
 إذا مات بالسياط  
 وجبت دته فإن رأى  
 الإمام أن يزيد في  
 الحر إلى ثمانين وأن  
 يزيد في العبد إلى  
 أربعين جاز لكن  
 لو مات من الزيادة  
 عليها ضمن بالقط  
 فالضرب به واحدا  
 وأربعين ثمان من  
 ذلك ضمن جرأ من  
 واحد أو أربعين  
 جرأ من دته  
 ومن زنى دفعات  
 أو ثوب دفعات ولم  
 يحد جرأ لكل  
 جنس حد واحد  
 ومن وجب عليه  
 حدود تاب منه لم يقط

البدالة على وجوب الحدود والشامل لما قبل التوبة وما بعدها ثم استثنى من عدم إسقاط حد من الحدود  
 الشاملة لحد قاطع الطريق فقال (الأحد قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة) عليه (فيسقط عنه جميع  
 حده) أي حد قاطع الطريق بجميع أنواعه وهي القتل إذا قتل والقطع إذا أخذ المال والصلب إذا قتل  
 وأخذ المال وأخاف الطريق قال الله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور  
 رحيم أما إذا تاب بعد القدرة عليه فلا يسقط الحد عنه عملاً بما في الآية من التقيد والفرق من حيث أنه  
 بعد التفرقة فيه تهمة بقصد دفع الحد عنه بالتوبة وتفرقة قبل التفرقة بعدة عن التهمة قريبة من الحقيقة  
 (ولا يجوز شرب المسكر في حال من الأحوال لا للتداوى) (ولا للعطش) كما تقدم التنبيه عليه لعموم أدلة  
 النهي وفي مسلم أنها أي الخمر داه وليست دوا وقد مر ما في معنى هذا من قوله صلى الله عليه وسلم ما جعل  
 الله شفاء أمة من الخس وتقدم أن المراد من الخس الخمر فلا شفي جواز التداوى بالخس غير الخمر وشربه  
 للعطش بجميع الحرارة وشربه أو يذوق العطش كما هو معروف عند أربابه ولا يجوز أن يضر به فلا بد من الجوع  
 لأنه يضر كبد الجائع وقد استثنى الصنف من عدم جواز شربه في حال من الأحوال قوله (الآن ينص  
 ببقاء ولا يجنب ما يسبغها به) غير الخمر فيجوز حينئذ أن يسبغها به فقط ابتداءً من حال من الهلاك وقد مر  
 الكلام على كل من مسئلتا تداوى أو لا ساغة وما ذكر من منع التداوى أو الشرب للعطش بخلاف صرفها  
 بخلاف ما إذا خلطت بغيرها أو سهلكت بحيث لم يبق لها طعم ولا لون ولا ريح فإنها يجوز تحنن

**فصل في** التعزير وهو من العزاي أي المنع والفرق بينه وبين الحد من ثلاثة أوجه أحدها اختلافه  
 باختلاف الناس الثاني جواز الشفاعة والعفو عنه بل استحسان الثالث التالف به مضمون خلاف الثاني  
 خفيفة والمال وهو يعلق في اللغة على التأديب وفي الشرع على ذنب لا حقيق ولا كفارة غالباً كما يؤخذ  
 مما يأتي في كلامه والأصل فيه قبل الإجماع آية واللذان يخافون نشوزهن فعلنه صلى الله عليه وسلم رواه  
 الحاكم في صحيحه وقد أشاء المصنف إلى ضابطه التعزير بقوله (من أتى مصيبة لا حد فيها ولا كفارة ومنه) أي  
 ومن هذا الضابط (شهادتارود) وقوله (عزير) أي غالباً جواب لمن أتى الخسواء كانت المصيبة حقة الله  
 تعالى أم لا تدعى كمباشرة أو خفيفة في غير النرج وسب ليس يذهب وضرب بغير حق بخلاف الزنا لا يجاب بالحد  
 وبخلاف التمتع بطيب ونحوه في الأحرار لا يجاب بالكفارة والتعزير على المصيبة الناجمة تحت الضابط  
 المذكور ثبت بالأجماع أيضاً وقد عرى عن الخلفاء الأشد من يقاس على الآية السابقة في الاستدلال  
 سائر المعاصي لأن الآية قصت على مصيبة خاصة وهي النشوز ولا حاجة إلى تأويل المصيبة بالنشوز لأرجاع  
 الضمير في منه عليها بهذا التأويل وأن الضمير في منه عائداً على الإنسان المفهوم من أتى كما قاله الجرجاني  
 في معجمل الضمير عائداً على الضابط المفهوم من سياق الكلام وهو أسهل من ارتكاب التكليف المذكور  
 ومنه غير مقدم وشهادتارود مبتدأ مؤخر والجملة اعتراضية بين الشرط وجوابه خرج بقوله لا بالمال  
 مصيبة فيه ومع ذلك التعزير ركن اكتسب بالهوا الذي لا مصيبة معه وقد ينقضي التعزير مع انتفاء الحدود الكفارة  
 كافي صغيرة صدرت من ولى الله تعالى وكافي قطع شخص أطراف نفسه وقد يجتمع التعزير مع الحد كافي  
 تكرار الذرة وقد يجتمع مع الكفارة كافي الظهار واليمين الغموس وافتساد الصائم وما من رمضان بجماع  
 حليلة ولا تعزير على من وطئ حليلته في دبرها في أول من وطئها انتهى عن مثل هذا ما عاذر وللتا حصل  
 النفرة بينهما من أول من وطئها بغير من كاف عبده ما لا يطبقه أول من وطئها وينهى عن ذلك هذه المسائل كلها  
 من غير الغالب ويكون التعزير مستقراً (على حسب ما يراه الحاكم) من حبس وضرب جلداً أو مضاعفو هو  
 الضرب بجميع الكف فيجهد الامام ويقبل ما يراه من الجمع بين الحبس والضرب أو يقتصر على أحدهما  
 وله الاقتصاد على التوزيع بالناس وحكي الامام عن الأصحاب أن الحاكم يراه التوزيع والتدريج كجراح

الأحد قاطع الطريق  
 إذا تاب قبل القدرة  
 فيسقط عنه جميع  
 حده ولا يجوز شرب  
 المسكر في حال من  
 الأحوال لا للتداوى  
 ولا للعطش الآن  
 ينص ببقاء ولا  
 يضر به  
 يجنب ما يسبغها به  
 فصل في من أتى  
 مصيبة لا حد فيها  
 ولا كفارة ومنه  
 شهادة تارود وعزير  
 على حسب ما يراه  
 الحاكم

دفع الصائل فلا يرقى الى مرتبة وهو يرى مادونها كافيها أو آقره في الروضة وأما قدره فأشار إليه المصنف بقوله (ولا يبلغ) الحاكم (هـ) أي التعزير (أدنى الحدود) أي أدنى حد الشخص المعزوف قد منه المصنف مقرر عاقل (فلا يبلغ) تعزير الجائر (أذا جلدته (أربعين) جلدة (ولا يبلغ) تعزير العبد عشرين) ويتقص في التعزير بلطيس أو النقي عن سنة في الجور في غير بلطيس أو النقي عن نصف سنة من بلطيس حد في غير حد فهو من المعتدين رواه البيهقي وقال المحفوظ أرسلوه كما يجب نقص الحكومة عن الدية والرضخ عن السهم وحدت لا يجلد أحد فوق عشرة أو سواط منسوخ وقد زادت العصاية على ذلك من غير تكبر (وان رأى) الحاكم (تركه) أي ترك التعزير (جائز) أن يتركه إذا كان الحق لله تعالى فإنه موكول إلى اجتهاده أما إذا كان خلق الآدمي وقد طلبه فلا يجوز له تركه وإذا عفا المستحق للتعزير عنه جاز للعالم أن يعزير لما تقدم أنه موكول إلى اجتهاده وقطره فجاز أن لا يؤثر فيه إسقاط غيره (فسرع) للاب وان علا تعزير رمولية بارتكابها بالبلطيق قال الرافعي وبشبه أن يكون للام مع صبي تكفله كذلك والسيد تعزير رقيقة لمقه وحق الله ولزوج تعزير زوجته لمقه كشوزو لعلم تعزير بالتعلم منه

### باب الامين

جمع بين والاصل فيها قبل الاجماع آيات كآية لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم وأخبار كثيرة البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لاومقلب القلوب واليمين والحلف والأبلاء القسم ألفاظ مترادفة وسمى الحلف باليمين لأن العرب كانوا إذا تحلفوا أخذ كل واحد بيمينه ويمين صاحبه ويتعقد اليمين على الممكن كقوله والله لا أدخلن الدار وعلى المستع كقوله لاقتلن زيد الميت بخلاف الواجب كقوله والله لا مؤمن لأن الواجب محقق في نفسه فلا معنى لتصفقه وأيضاً فإنه لا يتصور فيه الحلف بخلاف الممكن والمستع ولذلك رجع عدم انعقاد اليمين فيما لو حلف لا يضمه السجدة وانعقاده فيما لو حلف لا يقتلن فلا ناهيه ميت وقال الرافعي وقد يفرق بين ما لا يتصور فيه الحلف في نفسه عدم انعقاده وبين ما لا يتصور فيه اليمين في نفسه الانعقاد وأركان اليمين ثلاثة الحالف والمخوف به والمخوف عليه وأشار إلى الأول بقوله (انما تصح اليمين من كل بالغ عاقل مختار) فلا تصح من الصبي أي لا تعتقد مثله المجنون لعدم صحة عبارتهما ولا المكرم لاسباب (قاصداً لليمين) مسلماً كان أو كفراً (فن سبق لسانه إليها وقصد الحلف على شئ فسبق لسانه إلى غيره لم ينعقد) عينه (وذلك) أي المذكور من سبق اللسان إلى غيره ما قصده هو (لغو اليمين) قال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم وقال صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان فما استكرهوا عليه وإذا حلف ثم قال لم أقصد اليمين صدق فيقبل منه ذلك كجاء في الروضة كاصلها وأما إذا قال أردت بغيره الله تعالى فلا يقبل منه أرادته بذلك لا ظاهره ولا باطنه لأن اليمين بذلك لا يحتمل غيره وفي الطلاق والعاقبة والأبلاء لا صدق في الظاهر يتعلق حق الغيبة وأشار إلى الركن الثاني بقوله (ولا تعتقد) اليمين التي تتعلق بالكفارة عند الحنابلة (الاباسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته) لحاق الحديث المنفرد عليه من قول صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى بها كم أن تحلفوا بأسمائكم من كان حالفاً فيحلف بالله تعالى أو ليصمت فلا تعتقد الثاني ولا بالكعبة ولا يقول القائل إن فعل كذا فهو يهودي أو نصراني أو يبري من الله ورسوله أو من الإسلام أو نحو ذلك فلا تحجب الكفارة بالحلف فيه ثم ان قصد القائل بتعبد نفسه عن ذلك الشيء لم يكفر وان قصد العباد بالله الرضا اليهودية أو النصرانية وما في معناها من الأديان الباطلة إذا فعل ذلك الفعل فهو كفر في الحال وقتل النوى في الروضة عن الاصحاب أنه إذا لم يكفر في الصورة الأولى فليقل لاله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله عز وجل ويستبدل بما ثبت في

ولا يبلغ به أدنى الحدود فلا يبلغ تعزير الجائر أربعين ولا تعزير العبد عشرين وإن رأى تركه جائز

### باب الامين

انما تصح اليمين من كل بالغ عاقل مختار قاصداً لليمين من سبق لسانه إليها وقصد الحلف على شئ نسبق لسانه إلى غيره لم ينعقد وذلك لغو اليمين ولا تعتقد الا باسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته



الصالحين أنه صلى الله عليه وسلم قال من خلق بالآلة العزى فليقل لآلة الآلة (ثم بعد أن علمت أن  
 العين لا تتعدى الاسم من أسماء الله أو صفة من صفاته وهو مجمل وقصر في قصده وبماه فقال إن)  
 من أسماء الله تعالى ما لا يسمى به غيره وهو المختص به كآله والرحمن والمهيمن) فإن هذه الأسماء مختصة  
 به تعالى ولم يسم بها أحد ولو كانا مختص به تعالى مستقلا فمردا كالاسمين الآخرين أو جامدا كالاول أو  
 مختصا مستقلا مضافا لغيره من غير أسماء الحسن كخالق الخلق (وعلام الغيوب) ومن المفرد ليس من  
 أسماء الحسن قول القائل والذى أعبدته أو الذى نفسى يدهم والذى أصلى له ومن المضاف المختص  
 ما لا يتوهم له من زور بالعين (هذه الأسماء كلها) فتعديها العين مطلقا سواء قصد به الله تعالى أو أطلق  
 ولو قال قدمت غير الباري لم يقبل ظاهرا وكذا ما لا يذلل لايصل اللفظ لغيره إلا في قوله ورب العالمين وقال  
 أردت بالعالم كذا من المال ورب ما لك قبله من لأن ما له محتمل فله الشئخ عن علي مر (ومنها) أى من  
 أسماءه تعالى (ما يسمى به غيره) أى يطلق على غيره تعالى باعتبار الوصف القائم به وقد أشار المصنف إلى ذلك  
 بقوله (مع التقييد) وليس الراد التسمية بهذا الوصف ولكن إطلاق ذلك الوصف على غير الله تعالى يكون  
 مقيدا بالضاف إليه وذلك (كل رب الرحيم والقادر) والخالق والرازق فانه يقال رب الدار ورب الدواب  
 وغير ذلك فانه بمعنى صاحب يقال رحيم القلب أى رقيقه وقادر على المال وخالق الاذن والكذب ورازق  
 الجيش قال تعالى وتخلقون فكما قال هارزقوهم منه وأشار المصنف إلى حكم هذه الأسماء المشتركة  
 بقوله (فتعديها العين) بأن أراد الله أو أطلق إذا لفظ عندنا لا إطلاق بضرب الله تعالى (الآن ينوي) بهذه  
 الأسماء (غير العين) فلا تتعدى (ومنها ما هو مشترك) بينه وبين غيره سواء لا يغلب استعماله في أحد الطرفين  
 (كلهى والموجود والبصير) والعالم والمؤمن والكريم والفتي وتعدى ذلك (فلا تتعديها) أى بما ذكر (العين)  
 إذا أطلق أو أراجه غيره تعالى لعدم انصراف اللفظ إليه تعالى (الآن ينوي بها) أى بهذه الألفاظ فتذكر  
 الضمير أو لامع أقر باعتبار التأويل بما ذكر كما علمت وتأنيته تأنيها باعتبار تأويله بالألفاظ وقوله (العين)  
 مقعول به للعلم قبله بأن يريد بالألفاظ المذكورة أنه تعالى فتعدي العين حينئذ لا اسم يطلق على الله  
 تعالى وقد فواها بضمها أطلقت هذه الأسماء عليه وعلى غيره سواء أشبهت الكتابات هذا ما يحسنه النووي في  
 زيادة الروضة قال وبه قطع الراغب في الحرر وصاحب التبيين والحر جاني وغيرهم من العراقيين وقوله لهم  
 ليس لاسم مردود وهذا حكم الأسماء (وأما صفاته تعالى) ففيها تفصيل أيضا ذكره بقوله (إن تستعمل في  
 مخلوق فهو عزة الله تعالى وكبريائه وقبائه والقرآن) وعظمة الله وجلاله (فتعديها العين مطلقا) سواء نوى  
 بها العين أو أطلق لانه تعالى لم يزل موصوفا بهذه الصفات ولا يجوز وصفه بأضدادها فصار يشتمل العين  
 بالاسم وظاهر كلامه أنه لا يصح أن يراد بهذه المذكورات غير صفة الله تعالى حيث قال فينقد العين بها  
 مطلقا وهذا ما ذكره المصنف في التبيين وأمر في التصحيح ولكن الصحيح في الروضة أن العين بهذه الصفات  
 مثل العين فيما إذا كانا مخلوق به صفة من صفات المعاني كما أشار إليه المصنف بقوله (وإن كانت الصفة)  
 التي حلف عليها (قد تستعمل في مخلوق) وذلك (فهو عزه وقدره وحقه فتعديها العين) أيضا أو قصد  
 الحالف العين أو أطلق لانه تعالى لم يزل موصوفا بها ولا يجوز وصفه بأضدادها فاشبهت الكبرياء (الآن)  
 ينوي بالعالم المخلوق وبالقدر المقدور) ينوي (بخلق العباد) فلا تتعدي عينه حينئذ لأن ذلك محتمل فارت  
 فيه التنية وأهنا يقال في الدعاء اللهم اغفر لنا لك فينا أى معلومك ويقال لقلنا في قدرته تعالى فينا أى  
 إلى مقدوره وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله من حلف على العباد وقصر بالعباد أو أضافها  
 على الصلح فالروضة أن العين في النوع الاول مثل العين في النوع الثاني فالنوعين هما بل أراد بالكبرياء  
 والعزّة آثارها ليست عينها الاحتمال الذي لها بالكبرياء والعظمة هلاك الجارية وأثر العزّة بالعجز عن

ثم إن من أسماء الله تعالى ما لا يسمى به غيره كآله والرحمن والمهيمن وعسلام الغيوب فتعديها العين مطلقا ومنها ما يسمى به غيره مع التقييد كارب والرحيم والقادر فتعديها العين الآن ينوي غير العين ومنها ما هو مشترك كلهى والموجود والبصير فلا تتعديها العين الآن ينوي بها العين وأما صفاته تعالى لم تستعمل في مخلوق فهو عزة الله تعالى وكبريائه وقبائه والقرآن فتعديها العين مطلقا وإن كانت الصفة قد تستعمل في مخلوق فهو عزه وحقه فتعديها العين الآن ينوي بالعالم المخلوق وبالقدر المقدور وبالخلق العباد



أو بيت جلم أو غار جبل (فلا) يحث لأن هذه المذكورات ليست للسكنى والاولاد (أو) حلف على غير  
 ما ذكر كان قال (و) الله (لا) كل هذه الخطة (أو) لا كل منها وفي بعض النسخ اسقاط أو قبل ولا كل  
 والاقتصار على أو والقسم والمقسم به محذوف كما عرفت وهذه النسخة ظاهرة ونسخة أو عاطفة على ما تقدم  
 من الأفعال السابقة والمعطوف بها محذوف كما عرفت وقوله (فجعلها ديقا) جعلها معطوفة على جملة الشرط  
 المقدر بعد أو والعاطفة والتقدير أو إذا حلف الخ ومثل هذه الجملة في العطف المذكورة بالجملة السابقة في  
 قوله أو إذا حلف لا يدخل يتأخر فيدخل بيت شرع وكذلك الجملة اللاحقة في كلام المصنف فكلمها العطف  
 على جملة الشرط وليست القاء في مثل هذه الجمل التعقيب بل فيها معنى السببية من حيث الحث لأن  
 المرتب على الدخول هو الحث لا مجرد الدخول فقط (أو) جعلها (خبرا) أي طين الخطة وجعلها خيرا أو  
 أنى دقيقة هالي حاله من غير خبز وعند جعله خيرا أو كما أو كل منه وقد صرح المصنف بجواب أن قال (لم  
 يحث) في هذه الصورة كلها أو زال اسم الخطة وصورتها لانقلاب صورتها من الحث إلى التحقيق ومن الدقيق  
 إلى التحيز وهذا كما لو قال لا كل هذه الخطة ثم زرعها أو كل حثيها أو قال لا كل هذه البيضة فصار  
 فزعا أو كما لو قال لا كل هذه مشيرا إلى خطة ولم يذكر اسمها حثيا كما دقنا وخبزنا للإشارة إلى أنها  
 وقد كل عين المشار إليه (أو) قال (واقه لا كل منها فأكله) حال كونه محتلويا في عسيدة ونحوها  
 مما يؤكل محتلويا باليمن كالكاثة والنخيز (وهو) أي السمن (ظاهر) أي متخيزا بالجملة حاله متظهرا برؤية  
 جرمه (فيها) أي في العسيدة فجواب إذا التقدر بعد العاطف على نسق ما قبله قوله (حث) كائن عليه  
 الشافعي رضي الله عنه لأنه صدق عليه أنه فعل الحلف عليه أي أو كونه زيادة فصار كالحلف لا يدخل على  
 زيد فيدخل عليه وعلى عمرو وإن استثناءه بلفظه أو نيت له وجود الدخول في تطهير من السلام ولو في الصلاة  
 فإنه يحث بالسلام المذكور لظهور اللفظ في الجميع أن لم يستثنه فإن استثناءه بالفاء أو بالنية لم يحث وفارق  
 ما قبله بان الدخول لا يتبعه بخلاف السلام ونقص أيضا على أنه لو حلف لا يشرب بخلافه لم يحث  
 بفتح السين والكاف وسكون النون وفتح الجيم وبه سدها بما هو محذوف أو مستثنى من تحت وثون بعد السهو  
 مر كمن نخل وعسل أو سكر فحينئذ لا يحث بشرب له أو زال اسم النخل ومثله السمن إذا استعمل لم يقترأ أو  
 شر هذا ثباته لا يسمى أو كلاً ولو قال في حلقه لا أكمل سو يقاسفه أو تناوله بأصبع أو غيرها أو قال  
 لا كل مائعا أو لبنا فأكله في خبز حث هذا وما قبله لأن ذلك بعيد أو كلاً لأن شرب السويق في مائع أو  
 المائع أو اللبن فلا يحث لأنه لم يأكله أو قال لا أشرب به أي السويق أو المائع فيالعكس أي يحث في الثالثة  
 دون الأولى فيهما (أو) قال والله (لا) أشرب من هذا النهر أي من الماء الجاري فيه لأن النهر هو الحفرة كما  
 هو معروف (فشرب مائعي كوز) أي عرف من ماء النهر ووضع في كوز ثم شرب فيه فجواب إذا قوله  
 (حث) لأن الشرب من النهر غرأ يكون مغروفا بشي من مائه ولو يكفه فالعين معطوفة على الشرب وهو  
 يحصل بأي شيء كان كما عرفت هذا كله في المشروب وقد كرمنا يتعلق بالما كقول فقال (أو) قال والله (لا) كل  
 لجأنا كل شئما غير شعم ظهر (أو) كل (كلمة) بضم الكاف (أو) كل (كرا) بفتح الكاف وكسر  
 الراء يجوز أسكتها مع فتح الكاف وكسرها وهو الصواب أن لا يجره في المعنى من الإنسان (أو) كل (كبا)  
 أو قلنا أو طملا (بكسر الطاء) (أو) كل (ألية) بفتح الهمزة (أو) كل (سكا أو جرادا) فجواب الشرط  
 في هذه المسائل كلها قوله (حث) فيخالفه هذه الأشياء لعدم الاسم والصفة لأنها لا تفهم من لفظ حرم عرفا  
 وأما من الظاهر والجنب فيدخل في العلم لأنه لم يحرم عند الهزال (أو قال) والله (لا) أشرب  
 (زبدو باقوه) زبداء أو اشتراء (زبد) بطريق أو كلة ولبسه (فلا حث) لأنه صدق عليه أنه لم يلبس ثوبا  
 زبداء في صورة الثوب غير عن كونه لا في صورة الثوب كذلك فله ما ليس الا في ما عدا كلة بواسطة الثوب

فلا أو لا كل هذه  
 الخطة فجعلها ديقا  
 أو خبزا لم يحث أو  
 واقه لا كل سمن  
 فأكله في عسيدة  
 ونحوها وهو ظاهر  
 فبحسب حث أو  
 لا شرب من هذا  
 النهر فشرب مائعي  
 كوز حث أو لا كل  
 لجأنا كل شئما أو  
 كلمة أو كرا أو كبا  
 أو قلنا أو طملا أو  
 ألية أو سكا أو جرادا  
 حث أو قال لا أشرب  
 زبدو باقوه فريد  
 فلا حث

فزيد سقر يحض لاملكه فالعبرة بوقت اللبس لا بوقت الخلف (أو) قال شخص والله (الأهية) أى زيد  
مثلاً (تصدق) الخالف (عليه) أى على الشخص صدقة تطوع (حنت) لان اسم الهية يشمل الصدقة  
والهدية لان كل واحد من الهية والصدقة يطلق عليه أنه تلك بغير عوض في حال الحياة وكذلك  
الهدية أما صدقة الفرض التي هي الزكاة فلا تبحث بها على الأصح لانها لا تسمى هبة لانها واجبة فلم تدخل  
تحت اسم الهية (أو أعاره) أى أعار الخالف الشخص الخوف عليه (أو وهبه فلم يقبل) الهية (أو قبل) الهية  
(فلم يقبض) الشيء الوهوب (فلا) حنت اذ لا تخلف في ذلك والاعارة والهبة لا يحصلان الا بالهبة قد المر كمن  
الايجاب والقبول ثم بعده توقف المالك على القبض وهو لم يحصل ولا يبحث الخالف في هذه الصورة فالوصية  
له ولا تضاعف ولا توقف لعدم صدق الهبة على كل فرد من هذه الاشياء (أو) قال والله (لا أنكم فقرأ  
القرآن) أو ذكراته باى نوع كل من تهليل أو تسبيح أو تكبير أو دعاء وسأني الجواب بعده هذا وهو انه لم  
يبحث لان المتبادر من نفي الكلام هو الكلام الواقع في زيادة أو نفي عن شرح التخصيص للقول انه لو قرأ التوراة الموجودة  
القرية فهو محسب ما قبله او نفي في زيادة أو نفي عن شرح التخصيص للقول انه لو قرأ التوراة الموجودة  
اليوم لم يبحث لان الشك في أن النفي تفرقه هل هو بديل أم لا انتهى وقضية هذا التعليق انه لو قرأ التوراة  
كلها أو الا بحيل كالحنت لان فيها المبدل بقينا ان نفي كلامه الجورجى وعندي انه لا شك في انه لم يبق فيما  
شي من كلام الله أصلاً لان بقي شيء منه وشككنا فيه وما قاله الشيخ الجورجى ومن قبله كان بحسب زعمهم  
لانه ربما يكون من اليهود أو النصارى من يحفظ شيئاً منهم ما غير مبدل وأما في زماننا فهو سنة ١٣٠٧ لا شك  
انه لم يبق شيء فيهم سامن كلام الرب العالمين وقد رأيت التوراة اسمها لا حقيقة ولم أجدهم باسم من كلام الله  
وقال العلامة ابن حجر لوقيل ان أكثرهما ككلها أى فى الحنت لم يعدوا عنه أعلم (أو) قال والله (لا) كلم  
فلا تانارسله) أى أرسله برسولاً (أو كاهه أو أشار اليه) فجواب الشرط السابق واللاحق قوله (لم يبحث)  
فهو راجع الى قوله لا أنكم والى قوله لا كلم فلا تان لان كلام الرسالة والكتابة والاشارة لا بعدد كلاماً  
حقيقة قال تعالى قلن أكلهم اليوم انسيا فاشارت اليه فقد ثبت الكلام مع ثبوت الاشارة وقال الشاعر

أشارت بغير العين خيفة أهلها \* أشارت محمرون ولم تتكلم

فقد نفي الكلام مع الاشارة سواء كان المشرع ناطقاً أو أخرس وسواء كانت الاشارة بآس أو بالعين كما حفرى  
كلام الشاعر فالكلام لا يتناول هذه المذكورات لان الكلام يحمل على الكلام العرفي والایمان تنزل  
على العرف والاصطلاح (أو) قال والله (لا أقصدمة) أى فلا نأكره مثلاً (نقدمه وهو) أى الخالف  
(ما كنت) فالجواب (لم يبحث) لان حقيقة الاستفهام طلب الحقيقة ولو وجد (أو) قال والله (لا أتزق) (أو)  
قال والله (لا أطلق) ذوبجى (أو) قال والله (لا أبيع فوكل غيره) في التزويج والتطليق والبيع (ففعل)  
الوكيل كل ذلك (لم يبحث) سواء برت عادته بالتوكيل في فعل ذلك أم لا لان الخوف عليه هو فقهه بنفسه ولم  
يقض الاقيا الوصف لا يتكبح فيمنع بقبول وكيله له لا بقبوله هو لغيره لان وكيل في قبول النكاح سفير  
محض لا يله من تسخيم الموكل وهذا اذا طلق في حلقه أما لو أراد لا يفعله هو ولا غيره في مسئلة البيع وفي  
الزواج لا يتفعله ولا غيره فبحث علاميته (أو) قال والله (لا أكل هذه القرعة فاخطلت) تبركاً فقرأ (كاه) كاه  
ولم يبق منه (الانتمرة واحدة لا يعلمها) لم يبحث لاحتمال أن تكون هي الخوف على عسداً ككلها أو الاصل في  
الكفارة عنه وان كان له أن يكفر لاحتمال أن تكون القرعة الخوف على ادا حله فمما كاه (أو) قال والله  
(لا أشرب ماء النهر) كاه فشراب بعضه لم يبحث لانه قيد اليمين بشره كاه ولو لم يجد فاشبهه ماء وقال لا أشرب ماء  
الكوثر فشراب بعضه (أو) قال اخباراً عن شخص والله (لا) كلمه زماناً وحسباً بآدى) أى باقل (زمن) يعنى  
لم يكلفه فيه وفاقاً كلمه بعدم لم يبحث لانها يطلقان على القليل والكثير (أو) قال والله (لا أدخل النار مثلاً

أولا أهيه فتصدق  
عليه حنت أو أعاره  
أو وهبه فلم يقبل أو  
قبل فلم يقبض فلا  
أنكم فقرأ القرآن  
أولاً كلم فلا تانارسله  
أو كاهه أو أشار اليه  
لم يبحث ولا استخدمه  
فخلفه وهو سكت  
لم يبحث أو لا تزوج  
أو لا أطلق أو لا أبيع  
فوكل غيره ففعل لم  
يبحث أو لا أكل  
هذه القرعة فاخطلت  
بقر كثير فألا  
تخرو واحدة لا يعلمها  
أو لا أشرب ماء النهر  
كاه فشراب بعضه لم  
يبحث أو لا كلمه زماناً  
أو حسباً بآدى  
زمن أو لا أدخل  
النار مثلاً

فدخسل ناسيا) المين (أو دخلها) جاهلا) انها الخاف عليها (أو دخلها) مكرها) على النحول بتهدية  
والكره مالم يفسد قدر على انجاز ما هدته وقدر ما يشروط الا كراهي باب الطلاق (أو دخل) به حال كونه  
(محو لا) أي بان حله انسان بغير اذنه (لم يحنث) لان حله بغير اختياره واذنه لانه لا نسب الفعل اليه والنحول  
مع النسيان أو مع الجهل المذكور أو مع الاكرام غير معتبر ففعله لا يغفر له تعالى ليس عليكم جناح فيما أخطأتم  
به ولكن ما تعمدت فلو بكم ولحديث ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والمكر ما إذا  
حنث لا ينقض عيمه فكذلك اذا فعل الخلو فعمله مكرها لا ينقض عيمه لان كلامهما أحسن وسي وجوب  
الكفارة وظاهر اخلاقه عدم الحنث فيما اذا دخل به محمولا وأنه لا فرق بين من يقدر على الامتناع ولم يتنح  
أو لا يقدر وهو ما قاله الرافعي واقتضاه كلام الماوردي حيث قال فمن حلف لا يدخل دار فلان وأدخل  
بغير امره أنه لا يحنث أما اذا أدخل على ظهر انسان بلفظه فإنه يحنث فالفعل حينئذ منسوب اليه حيث  
وبعد الاذن منه (واليمين) في صورة دشوه ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو أدخل بغير اذنه (باقية لم تقبل) فلو  
فعله مرة أخرى غفر ففعله الذي لا يعتد به ذكرا على اختياره لا يحنث لتناول الفعل الخلو عليه للفعل المعتد به  
دون غيره قال في الروضة ولو حلف لا يدخل الدار طائعا ولا مكرها ولا ناسيا حنث مع الاكرام والنسيان ولو  
حلف لا يدخل الدار فاقبل في يومه فحلف في الدار لم يحنث لان الفعل في حال التزم غير معتبر والمعي أنه  
حلف لا يدخل الدار باختياره وهذا يشبهه الا كراهي مكانه دخل بغير اختياره وجب ما ذكرنا في الحلف  
بالطلاق على الصحيح وقال القفال يحنث في الطلاق ولو جود الصفة دون اليمين قال في الروضة وهو مذنب  
ضعيف (أو) حلف (لما كان هذا) الرغبة أو هذا الطعام (غدا فأكله) كله أو بعضه (في يومه) أي  
قبل الغد لئلا كان أو نهارا (أو أنلقه) كله أو بعضه بغيره لا كل قبل الغد أو فيه (أو تلق) كله أو بعضه  
بنفسه أو مات الخالف وقوله (من الغد) ليس بقيد والمدار على الائلاف ولوقبل الغد كما في شيخ الاسلام  
وقوله (بعدا مكاناً) كله متعلق بتلق وقوله (حنث) جواب لقوله أوليا كل هذا الخ الحنث من  
الغيب بعد مضى زمن عكسه لانه يمكن من البري صورة أو كله في صورة الائلاف وفوت البري صورة التلف  
باختياره بخلاف ما اذا تلف هو أو أنلقه غيره قبل التمكن فلا يحنث كالمكره وقد صرح المصنف بضمهم  
التلف من الغد بقوله (وان تلف) أي الرغيف ومثله الطعام (في يومه) أي قبل الغد المراد قبل التمكن  
سواء تلق في يومه أو في غد كما هو وسواء كان التلف ليلاً ونهاراً وموت الخالف قبل الغد أو بعده وقبل  
التمكن كالتلف بنفسه قبل التمكن والجواب قوله (فلا يحنث) به (أو) قال واقله (لا أسكن هذه الدار)  
وهو فيها (فخرج منها) حالا (بنية التحول ثم دخلها) النقل القماش والامتنع (لم يحنث) وان قدر على  
استقامته من نقله لان النحول فيها لا جمل ما ذكرنا لا يصح في وفي الروضة أن النحول فيه الزيادة والعبادة  
والصلاة كالدخول لنقل المتاع وانما احتاج الى الميثاق في السلسلة لحفظ متاع صهي بن كج عدم الحنث  
واذا مكث لجميع المتاع أو لأجزاء أهله أو ليس قريباً أو غلق باب أو منع من خروج أو خوف على نفسه وماله  
أو عجز عن الخروج بل مرض أو زمانه لا يقدر معهما على الخروج ولم يجد من يخرج معه يحنث في جميع هذه  
الصور وقضية كلامه كالتيه أنه لا يمتنع نية التحول حتى لو خرج من غير نية حنث قال في الكفاية  
ليكن لم أر نصراً بهذا وفي التنبيه أن الشائني صاحب الاقتضاء قد استدل بحكمه الشيعي في التنبيه  
وكذا ان الصلاح في مشكله وقال يقع الفرق بينهما بين الساكن الذي من شأنه أن يخرج ويعود وأن  
ينزل المني قال لو أحدث النية بخروج لم تقسم انتهى أما لو حلف على عدم سكني الدار وهو خارجها  
ثم دخل لم يحنث النحول ما لم يحنث والاحتمال لا أن يشتغل بحمل متاع كما في الانتداء (أو) قال واقله  
(لا أسكن كن زيدا) وأطلق (تسكن كل منهما في بيت من دار كبريتو) الحال أنه قد انفرد كل واحد بسباب

فدخسل ناسيا  
أو جاهلا أو مكرها  
أو محمولا لم يحنث  
واليمين باقية لم تقبل  
أوليا كل هذا غدا  
فأكله في يومه أو أنلقه  
أو تلق من الغد  
بعدا مكاناً كله  
حنث وان تلف في  
يومه فلا يحنث أو لا  
أسكن هذه الدار  
فخرج منها بنية  
التحول ثم دخلها النقل  
القماش لم يحنث  
أولاً أسكن زيدا  
فسكن كل منهما في  
بيت من دار كبريتو  
وانفرد كل واحد بسباب

ومرافق) كالسهم والمطبخ والمرق وغير ذلك مما يحتاج اليه كل واحد على انفراد كالباوعة (لم يبحث)  
سواء كان البناء متلاصقين أم لانه لا يعد مساكنه يخرج وصف الدار الكبير الدار الصغيرة وان كان  
لكل منهما باب وغلق لقار بينهما فيعد كلسكن الواحد ولو كنهما في الاصل متحدين فيهما فيعدان  
فكما كتبت عر فخرج بقوله وانفرد كل واحد باب عده بان اتحاد في الباب أو وجد لكل واحد باب لكن  
لم ينفرد كل واحد عر فاق مستغنيين اتحادهما فيختص بالمساكنة جميعا حيث ذوم مثل الدار الكبيرة البيتان  
من خان ولو صغيرا فلا يبحث عما كتبه لانه لا يعد مساكنه ايضا وان اتحدت في المرق وتلاصق البيتان  
من اثنان المذكور بخلاف الدار المذمومة لا بد فيها من الغلق لكل بيت ولا بد لها من المرافق كما هو ولا  
يشترط ذلك في الختان لانه كالدرب وبوته كالدور كروشيح الاسلام في شرح الارض وخروج بالاطلاق  
ما اذا قيد المساكنة أودار أو نحوها فانه يبحث عما كتبه مما قبله لا غير والتعبير بالواو كما في بعض  
النسخ في هذه المسئلة المذمومة والقي قبلها سهوم من التنازع أو قال واه (الأنيس هذا) الثوب (وهو  
الأنيسه أو) قال واه (الأنيسه هذا) الفرس (وهو كبد أو) قال واه (الأنيسه هذا) الدار وهو فيها  
فاستدام (الأنيسه في الاولى والركوب في الثانية والخول في الثالثة) (بحث) في هذا المسائل المذمومة  
بالاستدامة فيها اذا أمكنه نزح الثوب والنزول عن الفرس وانفرد عن الدار لانه يسمى لانسورا كما  
وأنه دخلها بالاستدامة فيها لان كل واحد يتقدر عدة قد قال ليست الثوب وبوركت الفرس وما وقت  
في الخارج منها وأما اذا قصد دخول الدار معناه وهو الاتصال من خارج الى داخل لم يبحث بالاستدامة  
اذ لا يوجد فيها فلا يصح أن يقال دخلت شهرام هذا المعنى وانما يقال دخلت من منتهى (أو) قال  
واه (الأنيسه وهو متزوج أو) قال واه (الأنيسه وهو متطيب أو) قال واه (الأنيسه وهو متطهر  
فاستدام) التزوج أو التطيب أو التطهر (فلا يبحث) لان استدامة هذا الاشياء لا تجري بجري ابتدائها في  
الاسم ولهذا لا يقال تزوجت شهرام ولا تطيب شهرام ولا تطهر شهرام لان من منتهى والحاصل ان كل ما لا  
يتقدر عدة كالصلاة والصوم والوطء الغصب اذا حلف لا بفعلها فاستدامه فلا يبحث لعدم وجود الخلو في  
عليه والعلة فيها ان استدامها ليست كاستدامها (أو) قال واه (الأنيسه هذا) الدار فعد على سطحها من  
خارجها) ولو كان نحو طامن جميع جهاتها لم يسقف (أو) خرجت بجنت (صار عرصة فدخلها لم يبحث)  
لانه لا يعد داخلا وان السطح في الخارج من الحرف والبرد فاشبه الحائط وهو اذا وقف على عتبة الدار في ذلك  
الحائط لم يبحث وبطلان اسم الدار فيما لو صارت عرصة وعدم تصور الدخول لكن بالمعنى المذمور  
سابقا بخلاف ما اذا سقف كله أو بعضه ونسب اليها بان كان يصعد اليه منها كما هو الغالب لانه حيث  
كطبيعة منها (أو) قال واه (الأنيسه دار زيد فدخل مسكنه بكرة أو عارية لم يبحث) لان الاضافة تقتضي  
الملك فلم تدخل الدار التي استأجرها زيد لا المستعرة لانها ليست داره على سبيل الملك المقهور من  
الاضافة وهذا عند الاطلاق فلا يبحث الاداري ملك لزيد وانما كانت الاضافة تقتضي الملك المالك بجهة  
الافراد في قول الشخص هذه الدار زيد فانه يحكم بها لانه هذا اقرار من المقر بالملك لزيد والاضافة في مثل  
هذا الغير من ملك كالدار العادة والمساكنة عرصة مجازية كان يقال دخلت دار زيد دليل بجهة التي عنه كان  
يقال هذه الدار ليست زيد بكنهه يسكنها واذا قيل هي له صح أن يجاب بالنفي أيضا يقال لا شيء ليست مملوكة له  
وان كانت ساقطها وانما استدلت الشافعي على الملك بالاضافة في قول النبي صلى الله عليه وسلم حين فزع مكة  
من دخل دار فلان فهو كمن من دخل دارا في شيان فهو آمن واليمين في هذه الصور رقيقة قد حق بشئ  
الدار فاذا دخلها بعد اليمين يبحث ولا يشترط وجود الملك عندها كما قالوا في باب الوصية تصح في شئ لم يكن  
ملكه عندها ثم ملكه عند الموت ثم استثنى المصنف من مستثناها الاضافة المذمومة قوله (الأنيسه) بقوله

ومرافق لم يبحث  
أولا ليس هذا هو  
الأنيسه أو الأركب  
هذا وهو كبد أو  
أدخل هذه الدار وهو  
فيها فاستدام بحث أو  
أنزوج وهو متزوج  
أولا أنطيب وهو  
متطيب أولا أنطهر  
وهو متطهر فاستدام  
فلا يبحث أولا أدخل  
هذا الدار فعد على  
سطحها من خارجها  
أو صارت عرصة  
فدخلها لم يبحث  
أولا أدخل دار زيد  
فدخل مسكنه  
بكرة أو عارية لم  
يبحث إلا أنيسه

دار زيد (ما يسكنه) أى المكان الذى يسكنه زيد فينتلي بحث دخوله فى أى مكان سكن فيه زيد سواء كان  
 باجارتا وعارية لان الشرع ورد باستجماله فى ذلك على سبيل المجازة فارت فيه النية كفى قوة تعالى لا  
 يخرجوه من بيوتهم ولا يخرجون والمراد بيوت الأزواج فان قلت الاضافة هنا موجودة وتقدم القول  
 بان الاضافة تقتضى الملك فان أجبت بان الامم موجودة هناك وهى القرينة على الملك لان الملك من جهة  
 معانيه افعال الامم هنا مقترنة فلم يخرج الاضافة عن الملك قلت القرينة الصارفة عن الملك فى الآية  
 معنوية وهى أن الغالب فى البيوت التى تسكنها النساء أن تكون للرجال لا للنساء ولو بالاجارة والعارية  
 وليس لهذا السؤال والجواب تعلق بكلام المصنف من الحنفى وعدمه بل ما ورد الاعلى الاضافة المجازية  
 والله أعلم (وإذا حلف) الشخص (على شئ) مستقبلا اثباتا كان أو نفيا (فقال ان شاء الله) وأن أراد الله أن  
 ان لم يرده الله أو ان اختار أو ان لم يختار (وكان) الاستثناء بجميع هذا اللفظ (متصلا باليمين) وهذا الاستثناء  
 وان كان فى الحقيقة تعليقا لكن اشتهر فى عرف الفقهاء أنه يسمى استثناء فلذا شرطوا فيه ما شرطوا فيه  
 الاستثناء فى الاقرار والطلاق من كونه متصلا بالمستثنى منه فافصل بينهما بكونه شرطية أو بكلام أجنبي  
 لم يضل منه الاستثناء المذكور وان فقدت عينه ونفقت سكة النفس والى ولا تتم الاتصال قال الامام  
 والاتصال المستبرهنا أبلغ مما بين الإيجاب والقبول لانها صادرة من شخص وقد يحتمل الفصل بين  
 كلامي شخصين ما لا يحتمل بين أبعاض كلام شخص واحد فاذا وصله بالكلام على الوجه المذكور (و)  
 الحال أنه كان الحالف قصد الاستثناء قبل فراغه من اليمين سواء كان قصده أو لم يكن إلا كحصوله  
 النوى فى باب الطلاق وأما المصنف الى جواب اذا بقوله (لم يحسن) كاحصه التزمى وحسنه الحاكم  
 من قوله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فقال ان شاء الله فلا حنث عليه وفى الحديث دلالة على اشتراط  
 الاتصال لا بانه بالقضاء بل بالالتصاق على التعقيب وهل انقضت عينه مع الاستثناء أو منع العقدان وجهان  
 ولكن لما كانت الشبهة غير معلومة لم يحكم بالحنث على الاول وعلى الثانى من باب أولى لانهم لم ينفق  
 (وان جرى الاستثناء على لسانه) جرى على عادته (والحال أنه لم يقصده رفع اليمين أو قصد رفع اليمين لكن  
 (فانما رأى ظهرا) (له) الاستثناء (بعده الفراغ من اليمين لا يصح الاستثناء) وأما فى الاول فلا ينافى والاستثناء  
 فلا يصح كالا يصح لغو اليمين قياسا عليه وأما فى الثانية فلا ينافى بغيره ثبت حكمه فلا يرتفع بالاستثناء  
 كالطول القصص والله أعلم

وفصل فى الكلام على كفارة اليمين سميت بذلك لانها تكفر الذنب أى تستر من الكفر وهو السر كما  
 نص عليه أهل اللغة ومن قبل الكفار كافر لانه يخطئ نعم الله تعالى عليه وهى محبة ابتداء من توبة انتهاء كما  
 يعلم مما بين (إذا حلف) الشخص بالله تعالى (و) الحال أنه (قد حنث) فى عينه (لزمته الكفارة) لقوله تعالى  
 ولكن يؤخذ كما عاقبتم الايمان الى قوة تعالى ذلك كفارة أيمانكم ان حلفتم وقد يفهم من ترتيب  
 الكفارة على الحلف والحنث أنهما سببان لها وهما الاظهر لانه لو كان السبب مجرد اليمين وجبت الكفارة وان  
 لم يوجد الحنث وقيل بسبب وجوب اليمين لانها تنوق على الحنث كما يجب الزكوة على النصاب اذا حال  
 الحول وقيل يجب بالحنث وحده واذا لزمته الكفارة قطرى حال المكفر وانما فى بقاها التفصيل  
 والتفريع على قوله لزمته الكفارة فقال (ان كان يكفر للمال) لوجود الدار (جازه) التكفير به (قبل  
 الحنث) به (وبعد) سواء كان الحنث معصية كمن حلف أنه لا يركى أو لم يكن أما بعد فبالإتفاق وأما قبله  
 فله ولصلى الله عليه وسلم فى الحديث المتفق عليه لعبد الرحمن بن سمره اذا حلف على عين فرأيت غيره  
 خيرا منها فأكفر عن عينك ثم أتى الذى هو خير وأما فان الكفارة حق مالى يتعلق بسببين فجاز تجديده بعد  
 وجود أحد السببين كتحليل الزكاة بعد وجود النصاب والاولى أن يؤثر التكفير عن الحنث للفرق بين

ما يسكنه وإذا حلف  
 على شئ فقال ان  
 شاء الله وكان متصلا  
 باليمين وقصد  
 الاستثناء قبل  
 فراغه لم يحسن وإن  
 جرى الاستثناء على  
 لسانه على عادته ولم  
 يقصده رفع اليمين  
 أو ابتداء به بد  
 الفراغ من اليمين  
 لا يصح الاستثناء  
 فصل إذا  
 حلف وقصد حنث  
 لزمته الكفارة  
 فان كان يكفر  
 بالمال جاز له قبل  
 الحنث وبعد

الخلاف (وان كان) يكفر (بالصوم) امتنع الانسان به قبل الحنث (لم يجز) أي الصوم (الابعد) أي بعد الحنث وهو يضمن اليامن أجزأ يجزئ أي لم يقع الموقوع ويجب عليه اعادته وان قرئ بفتح الياء فيكون المراد لم يجز أي لم يصح أيضا فقدم جواز الصوم لكونه عشا وهو لا يجوز لعدم الصحة لكونه في غير وقته لأن وقته بعد الحنث كما صرح به المصنف فضمن الياء فصح وأولى ويلزم من عدم الإبراء عدم الجواز بخلاف فتح الياء فيحتاج إلى تقدير لانه لا يلزم من نفي الجواز نفي الصحة لانه قد توجد مع الصحة كالمصلا في أرض مفصولة عنها تصح ولا يجوز أي تحرم من حيث الغصب وغير ذلك وتقدير الواو قبل لم يمان للعق وحل له لبيان اعراب فلا يبقى أن قوله لم يجز هو الجواب للشرط ذكر الواو رابط للجواب بما قدرته أو لاوه بما تعلم ما في عبارة الجواب من اقتصاره على قوله امتنع قبل الحنث أي امتنع الصوم قبله فصرح بها أن الفعل الذي قدره هو الجواب مع أن الجواب الفعل الثاني في كلامه ولا يصح جعلهما جوابين لأن الشرط يطلب جوابا واحدا إلا أن يجعل كلام المصنف بدلا من قول الشارح امتنع ولكن يلزم عليه أن البدل من شخص والبدل منه من شخص آخر وهذا غير معهود في العربية فالأولى حذف عبارة من أصلها حتى يستقيم اعراب أوزيد الواو قبل الفعل الثاني ويجعله معطوفا على هذا المقدور يكون حل بمعنى لاحت اعراب كما قدرته لو حنث يكون عطف تفسير على قوله امتنع في الظاهر وفي الواقع هو الجواب فلا اعتراض حينئذ والله أعلم وانما امتنع الصوم قبل الحنث لانه عبادة بنية فلا تقدم على وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان وشرح بغير حاجة الجمع بين الصلاتين تقديرا ولا يجوز التكفير قبل اليامن قطعا (د) الكفارة (هي عتق رقبة) تكون (صفها) هنا (كصفة) رقبة كفارة (الظهار) من الايمان والسلامة من العيوب الخلقية والعمل وقد سبق في بابها وبنت هناك وقدم اثنا أن كفارة العين مخيرة ابتداء من رتبة اتهام أي يتخير الخالف بين أن يعتق رقبة بالسفك المذكورة (أو يطعم عشرة مساكين كل مسكين رطلا وثلاثا) ويقدر ذلك (بالغددادى) لانه الرطل الشرعي وهو ملو قد تم في باب ركة الفطر أنه نصف قدح بالكيل المصري وقول المصنف أو يطعم بالنصب عطف على المصدر الخالص من التأويل بالفعل وهو عتق رقبة على حدة وليس عبادة تفرع عن وقته تعالى أو يرسل رسولا بالنصب عطف على المصدر وهو وحيا في الآية كما هو معروف وعشر مفعوله الأول وكل مسكين بدل كل من كل أو بدل مفصل من محل والضمير الرابط محذوف أي كل مسكين منهم ورطلا مفعول ثان للفعل المذكور وتقدير الكلام يطعم عشرة مساكين يعطى كل واحد رطلا والبدل منه في رتبة الطرح والمراد بالاطعام التخليك لاطعامهم طعاما يان يتقربهم ويعشيم كما هو مذهب الحنفية ويتعين أن يكون المأخذ كور (حيا) لادقيا وقد تبسب المصنف التنوير في تعبيره بالحب حيث قال هناك عند حب وهو ليس بقيد بل المدار على ما يكتفي في الشطرة ويجزئ فيها وان لم يكن جوازا يرجع فيها إلى غائب قوت بلد المأزكي وكذلك هنا يدل على ما قوله (من قوت البلد) كما مر في بابها أيضا (أو يكسوهم بما يطلون عليه اسم الكسوة) مما يعتاد لاسم كعرقية ومنديل وغير ذلك من كل ما يسمى كسوة لأن الشعر عند ورد بالكسوة يعلم بينهما ولا جنسها ولا عسلدها ولا عرف فيها حتى يرجع إليه تعين ما يطلق عليه اسمها (ولو) كان (متزنا) بكسر الميم وسكون الهمزة وهو الأزار وما في معنا من الخمر والمثقة والطيلسان وهذا محليل على أن الكسوة لا يشترط قيم أن تكون مخيطة وهو كذلك (د) لو (مغسولا) ومبوسا ثم ذهب قوته ولو لم يصلح للغوة كتنصيص صغير وعمامة وازاوسر أو به لكبيروس ير لرجل وان حرم على الرجل لبسه لكنه يكتفي في الكفارة لا خوف مما لا يسمى كسوة كدرع من خديعة ونحوه وقيل من وهما ما جعلان للبدن ويحشيان بقطن كما مر في الحية ومثقة وهي ما تشد في الوسط فلا تجزئ هذا المذكوران لانها لا تسمى كسوة عرفا ثم شبه المصنف بقوله (بمخير) أي الحالف (بين الاقوال الثلاثة) على أن أو

وان كان بالصوم  
لم يجز إلا بعده  
وهي عتق رقبة  
صفها رتبة الظهار  
أو يطعم عشرة  
مساكين كل مسكين  
رطلا وثلاثا  
بالغددادى جامن  
قوت البلد أو يكسوهم  
بما يطلق عليه اسم  
الكسوة ولو متزنا  
ومغسولا يجزئ  
الاقوال الثلاثة



السابقة في قوله عتق رقبة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم أنها التخيير لا التعمير من بقية المعاني لسهولة  
 الإباحة والشك والإيهام لا يقال ضابط أو التي التخيير لأن بسبقهما طلب ومافي الآية ليس كذلك لأننا  
 نقول وإن لم يكن هنا طلب لفظا لكنه مقدر والتقدير فإن كان الحالف يكفر فليكفر أما بالعق أو  
 بأطعم عشرة مساكين أو يكسوهم فأو التي التخيير مثل أو التي للإباحة في هذا الضابط لأن الآية لا تباحة  
 تجوز الجمع بين الأقسام بخلاف التي للتخيير فيمتنع الجمع فيها بين الأشياء كأنها فأنه لا يجوز الجمع بينها على  
 وجه أنها كفارة بخلاف ما إذا قصد أن واحد منها يكون كفارة وتعمل الاثنين الباقيين على وجه الصدقة أو  
 الهدية للفقراء فلا يمتنع قال الله تعالى استدل لا على وجوب الكفارة على الحالف فكفارة إطعام  
 عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فلو أطعم خمسة فقط أو كساهم  
 لم يجز بضم الساء أي لم يكف في إسقاط الكفارة بلزم من عدم الجرا عدم الجواز إذا كان يعلم الانخفاض  
 المذكورين في الآية الشرع بصفة وهم العشرة لأن فعله حيث نسب والعتب لا يجوز تعاطيه كما إذا  
 كان يفعل العبادات السادة وهو يعلم فسادها ولو أطعم خمسة أو كساهم أو تحرر رقبة فذلك لا يجزئ  
 كما تقدم لأن التخيير بين انحصار المذكورة في غيرها وكذا لا يجوز أن يعق نصف رقبة ويطعم أو يكسو  
 خمسة فلو جمع على الشخص ثلاث كفارات فطعم عشرة وكساء عشرة وعتق رقبة ولم يعن أجزاء  
 ولا ينسقط التعيين في كفارة (فان عجز عن جميع الأنواع الثلاثة) المذكورة بأن لم يجد لها أصلا  
 أو وجد بعض نوع فقط أو بعض نوع من كل نوع (صام ثلاثة أيام) ولا يخرج البعض أو الألباض  
 لأنها لا تتبع كإمر أو قوله تعالى من لم يجد فصيام ثلاثة أيام يفرغ من كان له أن يأخذ من صوم الفقراء  
 والمساكين في الزكاة والكفارات فلما يكفر بالصوم لأنه من الفقراء في الأخذ فكذلك في الأضلاع وقد  
 يملك الشخص نصا ولا يني دخله بغيره فعليه إخراج الزكاة وله أخذها فان قلت ما الفرق بين الكفارة إذا  
 كان يأخذ من صوم الزكاة والكفارات ومع ذلك فتنقل إلى الصوم في هذا الحالة وبين من ملك نصا الزكاة  
 فله أخذها ويجب عليه إخراجها كالمصاب الذي ملكه ولم تسقط الزكاة عنه حينئذ قلت الكفارة لها  
 بدل وهو الصوم بخلاف الزكاة فليس لها بدل (والأفضل) في صوم هذه الثلاثة الواقعة في كفارة العين  
 (والأخبر) وهو صيام من أوجه (ويجوز) صيامها حال كونها (مفرقة) لأن الآية مطلقة غير مقيدة  
 بالتتابع وما استدل به على وجوب التتابع من القراءة الساذقة هي فصيام ثلاثة أيام متتابعات فأنها  
 كثير الواحد في الاحتجاج بها قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب ومن القياس على كفارة القتل والظهار  
 ومن موافقة أصل الشافعي رضي الله عنه وهو جعل المطلق على المقيد بخلافه كافي الرمي بأنها نسخت وأما  
 القياس على كفارة القتل والظهار فلا يصح لأن تغليظ التتابع تأميم لتغليظ الصوم زيادة الصلح فلا يمكن  
 وجوب التتابع أصليا بل لتغليظ عارض فلا يكون جهة ولما خفف الصوم هنا وجعل ثلاثة لعدم غلظ أسبه  
 خفف بجواز التفريق فيه وهذا الجواب يرجع إلى الفرق بين الفرع والأصل أي بين القيس وهو كفارة  
 العين وبين القيس عليه وهو كفارة القتل والظهار وأما ذكره القائل بوجوب التتابع من قاعدة  
 الشافعي فإن الأطلاق هنا مرددين أصليا يجب التتابع في أحدهما وهو كفارة الظهار ولا يجب في الآخر  
 وهو قضاء رمضان فلم يكن أحد الأصلين أولى بالتتابع من الآخر انتهى قال الجوزي بحثنا عنده وقلت  
 أن تقول لما قبله بصيام الكفارة أولى لاتحاد النوع وان اشتركت في الوجوب اه كلامه قلت وليس مراده  
 باتحاد النوع النوع المطلق بل المراد به الاشتراك في الاسم أي اسم الكفارة وإن كان نوعها ونخصها  
 مختلفا وقول المصنف ويجوز صيامها مفرقة يعني عنه قوله والأفضل وأنها لا يعلم بطريق الجواز المذكور وما  
 فأنتم التصريح قال الجوزي لعل فأنتم الإشارة إلى نفي الكراهة لأن الجواز إذا أطلق يحمل على مستوى

فان عجز عن جميع  
 الأنواع الثلاثة  
 صام ثلاثة أيام  
 والأفضل نواها  
 ويجوز مفرقة

الطرفين انتهى كلامه قلت ويقال له من الاشارة الى كونه غير مسلم لانه اذا كان التوا الى عند وياو افضل فيكون خلافا لما خلافا الاولى او مكرها خصوصا وان في التوا براعة للذمة فراعاض عليه قيل فراغه اتبقى ذمته مشغولة فبقى الجواز حيث عدلى ظاهره وفيما الاشارة الى الكراهة لان المكروه يقال فيه انه جائز والله اعلم هذا كله في الحر وأشار الى عقابه بقوله (والعبد) اذ ارادته كفارة (لا يكفر بالمال الا باذن سيده وان اذن له السيد) في التكفير لانه لا يملك ولو ملكه سيده على الاصح ومقابله انه يملك بتقليدك اياما (يل) يكفر (بالصوم) فلو كفر عنه سيده بغير صوم لم يحجز ويحجز بعدمونه بالاطعام والكسوة لانه لا يرق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه سيده بما بذنه وللمكاتب أن يكفر بما بذنه سيده والايمان كانت تحمل لسيدها لم تقصر الا باذن سيدها وان لم يضرها الصوم في خدمة السيد لم يطق التمتع بكفرها من أمة لا تحل له وعبد الصوم يضرم في الخدمة وقد حثت بلائذ من السيد فانه لا يصوم الا بذنه وان اذن له في الخلق لم يطق الخدمة فان اذن له في الحنت صام بلا اذن وان لم ياذن له في الخلف فالعبرة بالصوم فيما اذا اذن في أحدهما بالحنث ووقع في الاصل ترجيح اعتبار الخلف لان الاذن فيه اذن فيما يرتب عليه من التزام الكفارة والاقر هو الاصح في الروضة كالشرحين لان الخلف مانع من الحنت فلا يكون الاذن فيه اذا في التزام الكفارة فان لم يضره الصوم في الخدمة لم يمتحج الى اذن فيه ومن بعضه (ومن بعضه) لاخر رقيق (يكفر) بالاطعام والكسوة لانه يملك بعضه الحر (دون العتق) فلا يكفر به لعدم اهليته للولاء

والعبد لا يكفر بالمال  
الا باذن سيده وان اذن  
له السيد يل بالصوم  
ومن بعضه حر يكفر  
بالاطعام والكسوة  
دون العتق

### باب الاضحية

جمع قضاها بالذ كطاء وأعطية ورداه أو رده والقضاء في الاصل يطلق على احكام الشيء وامضائه واصطلاحا الحكم بين الناس والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وان احكم بينكم بينها ام ائزل الله وقوله فاحكم بينهم بالنسب وأخبار كثير الصححين اذا اجتهدوا لم يوافقوا في اجزائها أصاب فله اجزاء وفي رواية صحيح لما كان سادها فله عشرة اجزاء وما جاء في التصدير من القضاء كقوله من جعل قاضيا يجمع بغير يمكن محمول على عظم الخطر فيه أو على من يكرهه القضاء أو بحرم كقوله شيخ الاسلام ووقش فيه بالنسبة للكراهة بانها لا توجد بهذا الوعد الشديد اه وأجيب عن هذا المناقشة بأن الوعد المذكور يحمّل على الزبر والتهديد على حدّ اذ لم تنسخ فاصنع ما شئت فاذا ظن أو توهم بالاولى أنه لا يقوم بوظائف القضاء بكره له حيث لا يجوز له ان يتحقق وعلم أنه لا يقوم بوظائفه وأنه لا يحكم الا بالرشوة يحرم عليه ويكون الوعد حيث عدلى ظاهره روى الحاكم والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للقضاء ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة وهو الذي عرف الحق وقضى بهو للذات في النار أحدهما رجل عرف الحق فجأز في الحكم والثاني قاض بين الناس على جهل والقاضي الذي يتخذ كونه هو الاول ودونه الثاني والثالث (ولا يعلق القضاء فرض كفارة) في حق الصالحين في الناحية والمراد ولا يتبعه قوله أما قوله الامام لاحدهم ففرض عين عليه وسند فرض الكفارة ما تقدم من الآيات والخبر وأيضا فالظلم من شيم النفوس ولا بد من حاكم ينصف الظالمين من الظالمين ولمافيه من الامر بالعرف والهي عن المنكر (فان لم يكن) أي لم يوجد (من يصلي) للقضاة في ناحية (الا واحد تعين) طلبه ولو سبذل المال أو خاف من نفسه ولا تعذر بسبب الخوف المذكور ولا من قبوله اذا وليه وعليه التعرّض ما أمكن للخاصة اليه فيها (فان امتنع أجبر) على التولية وامتناعه منها تأويل فلا يثبت عصيانه جزما وان انحط تأويله كما يجب ذلك النوى فقط امتثال بعضهم بأن اشتبا عن مع تعنته مسفق والفاسق لا تصح وليته وقال الرافي يمكن أن يقال يؤمر أولا ثم يولي وانما يلزمه القبول والطلب في ناحية فلا يلزم منه في غيره لان ذلك تعذيبا لغيره من ترك الوطن بالكعبة

### باب الاضحية

ولا يعلق القضاء فرض  
كفارة فان لم يكن  
من يصلي الا واحد  
تعين فان امتنع أجبر

لان عمل القضاء لا يات له بخلاف سائر فروع الكفاية المحوجة الى السقر كلها دون علم العلم (وليس لهذا)  
 المتعين للقضاء (ان يأخذ عليه) أى على القضاء والحكم بين الناس (رتقا) من يتل المالك تعينه عليه كالا  
 يجوز ان يعنى الرتبة الواجبة عليه فى الكفاية يعوض (الآن يكون محتاجا) فحصل له بيت المال  
 ما يكفيه لنفسه ونفقة عياله من غير اسراف ولا تقتير لانه يلزمه تضييع حاله وحال أهله لاجتماع غيره  
 ومن لم يعين عليه يات له ان يأخذ عليه من يتل المالك قياسا على عامل الزكاة ان لم يتبرع غيره وان احتسب  
 فهو افضل يعنى ان تبرع بالقضاء تطوعا كان أجره على الله وهو افضل من أخذ الاجرة على القضاء (ويجوز)  
 ان يكون (فى بلد واحد) فاضا من فاكث (ويخص كل واحد بمكان أو زمان أو نوع من الاحكام) كان يحكم  
 أحده ما فى غيره من الاموال والاشرفى الدماء والفروج أو نوع ولاية كل واحد زمانا ومكانا وحادثا لأن  
 ولاية القاضى انما فكتة بحسب الاستنباط كالأوصاية هذا ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم  
 والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف فى محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل ان عدم الجواز يخل فى غير  
 المسائل المتفق عليها وهو ظاهر وقيد الماورى جواز التعدد بقوله ما لم يكثر وفى المطلب يجوز ان يشاط  
 بقدر الحاجة (ولا يصح) القضاء من شخص واحد فيه باجتماع الشروط فيه دون غيره (الابتنوية الامام  
 أو) نوكية (نايته) لانهم المصالح العظيمة وقول المصنف سابقا ولاية القضاء اشار الى القبول فلا بد ان  
 سكت عنه ولا تصح التولية الا به وقد اشار المصنف الى المستلزم الحكيم بقوله (وان حكم) بتشديد الكاف  
 وقوله (الخصمان) فاعل حكم (رجلا) مقول به (يصح للقضاء) باجتماع شروط القضاء فيه فاجله صفة  
 لرجلا وجواب ان قوله (جاز) وقوع ذلك من جميع الخصامى غير تكرار وهى فى غير حدود الله تعالى  
 ولو لم يوجد فاض أو فوجد أو نكاح وخرج بقوة يصح للقضاء ما لم يكن أهله فلا يجوز تحكيمه مع وجود  
 الادل والا جاز حتى فى عقد نكاح امرأه لاولى لها خاص وخرج بغير حدود الله حدود من حد وتقر بقر  
 يجوز التحكيم فيما ليس له اطلب البعير ويؤخذ من هذا التعليل ان حق الله تعالى المالى الفنى لاطالبه  
 مفسين يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وقضية كلامهم ان الحكم ان يحكم بعلمه وهو ظاهر وان زعم بعض  
 المتأخرين ان الرأى خارج خلافه وقوله (ولزم حكمه) نية منعطوف على جواب ان الشرطية (وان لم يراضا) أى  
 الخصمان (به) أى بما حكم (بعدها الحكم) كفى حكم الحاكم (لكن ان رجع فيه) أى فى التحكيم (أحدهما)  
 أى أحد الخصمين (قبل ان يحكم) الحكم بينهما كان أهله الذى شاهد من فقال للمدى عليه الحكم عز ذلك  
 وجواب ان الواقعة بعد الاستدراك قوله (امتنع) عليه الحكم حيث لا نزاله ولما عرغ المصنف من بيان  
 التولية للمذكورة من بيان من يصلح ومن لا يصلح شىء عذر شروط القاضى فقال (ويشترط فى صحة قضاء  
 القاضى الذى ذكره) فلا تصح ولاية امرأه لانه لا يلقى بحاله المجلس الرجال ورفع صوتها بينهم والقاضى  
 لا يستغنى عن ذلك واغتنى كل رأيه (والحرية) فلا تصح ولاية الرقيق بأنواعه لانه ليس من أهل الولاية  
 لنفسه ولا يقر لصلح المسلمين لا شغلة بجمعة سيده (والتكليف) فلا تصح وكية صبي ومجنون فلا يتعلق  
 بقوله على نفسه حكم فعل غيره بالاولى (والعدالة) فلا تصح نوكية فاسق كالا تصح منه لانه فلا يكون آمينا  
 على أحكام الله تعالى (والعلم) بالاحكام الشرعية بطريق الاجتهاد لا بالتقليد لقوله تعالى ولا تتف ما ليس  
 لك به علم ولان المقاد لا يصلح لادعاء فللقضاء اولى لانه يحتاج الى ما يحتاج اليه الحق وزيادة واهلية الاجتهاد  
 تتوقف على معرفة أحكام القرآن والسنة والقياس مع معرفة أنواعها فن أنواع القرآن العام والخاص  
 والمجمل والمبين والمطلق والمقيد والنص والظاهر والناسخ والنسوخ ومن أنواع السنة المتواترة والآحاد  
 والمتصل وغيره ومن أنواع القياس الاولوى والمساوى والاذون كقياس ضرب الزاد على الناقص وقياس  
 احراق مال النبي على كله فى التعر فيهما وقياس التفاح على البرى باب الزايم جامع الطعم والمراد بعض

وليس لهذا أن يأخذ  
 عليه رتقا لأن يكون  
 محتاجا ويحسوزنى  
 بلد فاضا من فاكث  
 ولا يصح الا بتولية  
 الامام أو نايمعان  
 حكم الخصمان  
 رجلا يصح للقضاء  
 جازوا حكمه وان  
 لم يراضا به بعد  
 الحكم لكن ان  
 رجع فيه أحدهما  
 قبل أن يحكم  
 امتنع ويشترط فى  
 القاضى المذكورة  
 والحرية والتكليف  
 والعدالة والعلم

ما يتعلق بالقرآن والسنة والقياس لا يجمع معرفة كتاب الله وجميع أحكام السنة وجميع أحكام القياس بل ما يتعلق بالقضاء ولا يجمعه من معرفة حال الزمان وقصور وضعف ما يقدم عند التعارض الخاص على العام والمقيد على المطلق والنصر على الظاهر والحكم على المشابهة والتام والتقصي على مقابلها ولا يجمع معرفة قسطنطين العرب بلغة وشعر وأوصاف وبلاغة وأقوال العلماء أجماعا واختلافا فلا يحتاج فهم في احتضاد فان فقيدا لشرط المذكور فولى سلطان ذو شوكة مسلما غير أهل كفاية ومقلد وصي وأمر أنه يفتد حكمه وقضاؤه والضروة أن لا تتدخل مصالح الناس ومن المعلوم أنه يشترط في غير الأهل معرفة طرف من الأحكام (والسمع) فلا تصح تولية أصم لأنه لا يفرق بين المقر والمنكر (والبصر) فلا تصح تولية أعمى لأنه لا يعرف الخصوم والشهود (والنطق) فلا تصح تولية أخرس مطلقا لأنه لا يقدر على تنفيذ الأحكام ولم ينفه المصنف على شرط الإسلام والظاهر أنه اكتفى بوصف العدالة عنه لأنه يلزم من عدم صحة تولية الفاسق المسلم عدم صحة تولية الكافر بالأولى قال الماوردي وما جرت به العادة في الولاية من نصب حاكم من أهل النفس فهو تقليد رياضية وزعامة لا تقليد حكم ولا قضاء ولا يلزم منهم فهمها ولا ينفه عليه كون المتولي فيه الكفاية فلا تصح تولية مغفل اختل رأيه وتطرأ بكبر أو مرض وكلهم رأى أن هذا داخل تحت اشتراط العلم وهو ظاهر لأن من أتصف بجدة زال عنه وصف العلم بما تقدم لأنه يلزم من اختلال نظر وعقله عدم إتصافه بالعلم فلا يرد على المصنف أنه أهله ولا يشترط في القاضي أن يحسن الخط (ويندب) في المتولي لما ذكر (أن يكون شديدا) قويا ولما كان يفهم من الشدة التشديد على الناس في ذلك بقوله (بلاغف) ومفهوم الشدة الانعفاء أي يندب القاضي أن لا يكون ضعيفا بل يكون قويا شديدا لأنه إذا كان ضعيفا لم يوف حيله هيبه وإذا كانت كذلك فلا يتأتى له تنفيذ الأحكام وهذا غير المطلوب في هذا الشأن (و) أن يكون (لينا) أي ساهيا حسن الخلق ولما كان يفهم من كونه لينا ضعفه في ذلك بقوله (بلاغف) حتى لا تحتقر وتستهفه المنصوم وإذا كان كذلك فضعف الحقوق على أربابها ويندب أيضا أن يكون وافر العقل حليذا فافطنه في عقد كمال الحواس والأعضاء ما يبلغه الذين يقضي بينهم برئاسات العداوة والطمع نارا وسكنة ووقار (و) احتياج القاضي إلى (أن يستغنى في بعض أعماله) وأحكامه (لكنه) عليه (استغنى) القاضي حينئذ بغیر أن الامام فيما يجز عنه منها وذكر المفعول بقوله (من) أي شخص (يعطي) له لوجود الشرط فيه لاقتضاء العرف ذلك (و) أن لم يجز (إلى الاستغناء) (فلا) يستغنى (الأن يؤخذ) فيه فيستغنى بحسب الأذن قال في الكفاية ولا اختلاف في جواز الاستغناء إذا صرح فيه قال الأصحاب والمستحب للامام التصريح به انتهى (و) احتياج القاضي (إلى) اتخاذ (كاتب) جزاء اتخاذ الحاجة إليه ولأن القاضي لا يتفرغ للكتابة قالوا وقال القاضي أبو الطيب وغيره ما نهى عنه لأنه صلى الله عليه وسلم اتخذه من الخفمن يكتب عنه وإذا اتخذ كتابا فليكن متصفا بشرط استدراك وحاصلها ترجع إلى شروط الشاهد وقد أشار إليها المصنف بقوله (فليكن) أي الكاتب الذي يتخذ القاضي (مسلم) لقوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم لا تخذوا عدوي وعدوكم أو لياهم عدلا في الشهادة لتؤمن حياتهم (عقلا) لتلاخذه لعدم اعتدائه الخشوع (فهي) بما زاد على ما يشترط من أحكام الكتابة لتلاؤم في من قبل الجهل والمراد من كونه فقيها أن يكون عارفا بكتابة محاضر ومجلات وكتب حكيمة ليحكم صحة ما يكتبه من فساد وهذا لا ريبه لا يكتفي في الكاتب فنهى شروطه والمحضر يفتح الملم ما يكتب فيه ما جرى للأحكام في المجلس فإن زاد عليه الحكم أو تنفيذهم بجلاوة فيطلق على ما يكتبه من شروط الكاتب كونه ذكرا حرا أو قد زاده مسلما على الإسلام على المتهاج (ولا يتخذ) القاضي (حاجبا) عند جلوسه للحكم أن لا يكن ثمرة حجة لاني الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم من ولي من أموري أمي شيئا فاحتجب عنهم بحجة الله تعالى يوم القيامة

والسمع والبصر  
والنطق ويندب أن  
يكون شديدا بلا  
صف ولينا بلا ضعف  
وان احتياج أن  
يستغنى في أعماله  
لكنه استغنى  
من يصلح وان لم يجز  
فلا لأن يؤخذ  
له وان احتياج إلى  
كاتب فليكن مسلما  
عدلا عقلا فنهى ولا  
يتخذ حاجبا

وهو مكروه (فان احتاج) الى اتخاذ لرجة أو لم يكن وقت جلوسه للحكم فلا كراهة في اتخاذ المجاعة وإذا اتخذ فقشر طفيه شروطاً كهذا المصنف بقوله (فليكن) أي الحاجب الذي اتخذ القاضى (عدلاً أميناً) بعيداً عن الطمع ليؤمن من الجور والفساد (ولا يحكم) القاضى (ولا يولى) أحداً يحكم عنه (ولا يسمع البينة) بل ولا الدعوى (في غير محله) فإذا فعل ذلك لم يعتد به لانه لا يملكه فاشبهه سائر الرعية (ولا يقبل القاضى هدية) من أحد من أهل عمله إلا إذا كانت له خصومة لأنها تدعو الى الميل اليه وينكسر بسببها قلب خصمه وكذا أن لم يكن له خصومة إذا أهدى اليه في شغل ولا يته ولم تكن له عادة في الأهداء اليه لأن منبها العمل ظاهر وقد ورد في الحديث هذا المال غلول وورد أيضاً صحت رواه باللفظ الاول البيهقي باسناد حسن (الاعمى) كان بهاديه قبل الولاية ولم تكن له خصومة (الحال انه) لم تزد هديته بعد التولية على هديته قبلها فيقبلها حينئذ لأنها ليست بسبب الولاية فإذا زادت هديته بعد الولاية على ما كان يهديه قبلها صارت هدية حينئذ كهدية من بعدهم وقضيت بحرم الجميع وقال في المهمات القياس تخصيص ذلك باعداد ويخرج هذا على فريقين الصفة وحينئذ نصر الهديه مشتركة فان زادت في المعنى كان كانت عاده انهاء الكائن فاهدى غيره فقبل بطل في الجميع أم يصح فيها بقدر قيمة السكان فيه ونظر في الواجبه الاول انتهى ومثل الهدية في هذا الحكم الضائفة والغاية ان كانت لمنفعة تقابل باجرة كسكنى دارور كوابداه وكذلك الصدقة وغير ذلك من بقايا المنفعة (ومع هذا) المذكور من وجود شرط جواز قبول الهدية يقال (فالافضل) للقاضى (أن لا يقبلها) ويبنى اذا قبلها في هذا لحالها أن يشب عليها سداً للباب ولاه بعد عن التهمة وحيث حرمت لا عليها الهدى اليه لانه لا يقبل محرماً فلا يشبهه الملتصق لم يخرج عن ملك مالكها فيصيردها اليه ان عرفه فان لم يعرفه وضعها في بيت المال والا تم عليه لاي من يأخذ من بيت المال من لم يربح به هذا حكم الهدية وأما الرتبة وهي العطفية لاجل الحكم فبها تفصيل حاصله فان كانت لاجل الحكم بغیر الحق أو لا امتناع من الحكم بالحق فحرام مطلقاً على كل من الدافع والا اتخذ لغيره ان اقبل امرئ والمرتب في الحكم وان كانت لاجل الحكم بالحق فحرام على الاخذ لانه لا يجوز اخذ مني على الحكم سواء أعطى شأ من بيت المال أم لا فإيا اخذ من الموصول حرام مصنف خصوصاً في ما تأتينا به على القاضى من أخذ المال على كتابته لغيره فان لم يصر فحرام مصنف ومثل هذا أخذ المال على تزكية الشهود ينبغي تعقب ولا كافة قبل هذا داخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم قاضيان في النار اختلفا في البائل ليصل الى حقه وتفسيره فداء الاسير (ولا يحكم) القاضى (ولائه) وان سفل (ولا) يحكم (ولائه) وان علا لانهم أبعاضه فاشبهوا بنفسه بل يحكم عليهم لعدم التهمة في الثاني دون الاول (ولا) يحكم (لرقبته) ولو كان كاتباً أو معلقاً عنه بصفة أو مديراً أو أمراً للقب من التهمة وكما يقضى برقبته بأفواعه لا يقضى لشريك في الامر المشترك ولا فرعه وأصله انما حكم أحد بهما مع الآخر أو مع أحدهما ولا يحكم لشريك كل واحد من ذكر ولا لشريك مكانه للتهمة في ذلك ولا يقضى لنفسه مطلقاً أي لابعله ولا يغيره (ولا يقضى) القاضى (وهو غضبان) قال بعضهم اذا أخرج الغضب عن الاستقامة (ولا يقضى وهو خائف) جوعاً مفرطاً (ولا) يقضى وهو (عطشان ولا) وهو (مهموم) أي خج وبن أصابه وهو خائف مصيبةً أو غيرهما (ولا) وهو (فرحان) أي فرحاً مفرطاً ومثله الهم (مفرطاً ولا) وهو (فصان) أي عند غلبته عليه كما قد ينزل في الروضة (ولا) وهو (مريض) مرضاً مؤلماً وقد قيد في الروضة بالام (ولا) وهو (خجران) وهو الملل من الشيء والسامة منه (ولا) وهو (تفان ولا) وهو (شبعان ولا) وهو (حاقن) بان غلب عليه المرح ومنه غلبة البول والغائط (ولا) يقضى (في) حال (حز) عز ولا في حال (برد) مؤلم ولا بعد القضاء في هذه العوارض تشويش الفكر وعدم النظر في أحوال الخصوم والشايط الخافع

فان احتاج فليكن  
عدلاً أميناً بعيداً عن  
الطمع ولا يحكم ولا  
يولى ولا يسمع البينة  
في غير محله ولا يقبل  
القاضى هدية الا  
من كان بهاديه قبل  
الولاية ولم تكن له  
خصومة ولم تزد  
هديته بعد التولية  
ومع هذا فالافضل  
أن لا يقبلها ولا يحكم  
ولائه ولا ولائه ولا  
لرقبته ولا يقضى وهو  
غضبان ولا يقضى  
وهو خائف ولا عطشان  
ولا مهموم ولا  
فرحان ولا فسان ولا  
مريض ولا خجران  
ولا تفان ولا شبعان  
ولا حاقن ولا في حال  
حز ولا في حال

لما تقدم وغيره أنه يكره للقاضي القضاء في كل حال يسوءه مخلقه (فان فعل) أي حكم مع شيء مما ذكر  
(نفذ حكمه) مع الكراهة لان هذه الاشياء المتقدمة لا تمنع أصل الاجتهاد (ولا يجلس) القاضي (في المسجد  
الحكم) صوفاته عن ارتفاع الاصوات والقطاوا قعين يجلس القضاء عداقولا نه قدي يحتاج الى احضار المجانين  
والصبيان ومن كانت حاشيته والكفار فالجلوس في المسجد لأجل الحكم مكر وملا علت فالتنهي في كلام  
المصنف للتزيد لا للتقصير والكراهة في إقامة الحد في المسجد أئذ من كراهة القضاء فيه خوف من التلويث  
مع شد ترقع الصوت فيه (فان اتفق) للقاضي (جاءه فيه) أصلاً أو اعتكافاً وانتظار جماعة (وحضر  
خصمان) فأكثر (حكم بينهما) أو بينهما فيمن غير كراهة لورود القضاء في المجلس عن النبي صلى الله عليه وسلم  
(و يجلس) القاضي الحكم (سكنة ووفار) لانه أعظم لهيئته وأدعى اطاعته وفي الكفاية عن الماوردي  
ولكن قاض الطرف كثير الصحة قليل الكلام يقتصر على سؤال الجواب وحينئذ يحصل له الهيئة وتزجر  
الناس بكلامه ويقلل الحركة والاشافة ويقفل في الروضة وأصلها عن بعض اصحاب ابن جرير وغيره أنه  
يستحب أن يكون موضع جالوسه مرتفعاً كذلك ونحوها ليسل عليه النظر الى الناس وقد سئل عنهم المطالب  
قال وحسن أن يوضع له فرش يوضع له وسادة فيكون أهيب وان كان من أهل الزهد والتواضع العاجل الى  
فوق الرهبة والهيبة ومن ثم كره جالوسه على غير هذه الهيئة ذكره الرمي وغيره ويستحب أن يكون  
مستقبل القبلة ولا يشك ومن عندنا خلاف وجوه النظر وتعارض الآراء في حكم أن يشاور الفقهاء  
الامنا ولدونه لقوله تعالى وشاورهم في الامر وقتلاً شاراً إلى ذلك المصنف بقوله (وحضر الشهود والفقهاء)  
وفي هذا العبارة تلاقة وعدم استقامته وذلك أنه لا معنى لاحضار الشهود بعد الجلوس للحكم فالاولى الاقتصار  
على المعطوف كإلى عبارة شيخ الاسلام لان المقصود من احضار الفقهاء طمأنينة النظر في المسئلة وهذا مختص  
بالفقهاء ولا يدخل للشهود فيه وان حمل على شهود التولية لأجل أداء الشئ اذ فعلها فلا معنى لاحضار  
الفقهاء الامام عليهم لفظ الشهادة على التولية وهذا غير ادليل ما يأتي في كلامه بعدم المشاورة  
فالاولى للمصنف حذف الشهود والاقتصار على المعطوف وأما احضار الشهود لاثبات الحق فجميع احضار  
الفقهاء يمكن حمل كلامه على هذا هو الاول لان المصنف دقيق النظر فلا يتوجه له الاعتراض عليه وان  
كان في بعض الاحيان يختلف عليه حسن السبيل وهذا لا يخلو من أجل رحم الله جميع المؤلفين وحسننا  
معهم مع السابقين بحرمه سيد المرسلين وفي بعض نسخ المتن الاقتصار على احضار الشهود وهذه النسخة  
أضرم من الجمع بينهما لان المشاورة لا تناسب الشهود أصلاً وقد جعل الشيخ الجوري احضار الشهود  
على ما اذا وقع بعد الحكم أمر يحتاج فيه إلى البينة وهذا يناسب نسخة الاقتصار على الشهود ولكن تنافيه  
قوله (لشاورهم فيما) أي في الشيء (يشكل عليه) لان هذه المشاورة مختصة بالفقهاء أو أهل الفتوى والقضاء  
كما مر ولعلك أصح عبارة يجعل لشاور متعلقاً ومرتباً بمقتدره بقوله ويحضر أيضاً يجلسه الفقهاء  
واقه أعلم وانما طلب الله للمشاور من نبيه صلى الله عليه وسلم لاقتداء امرأته صلى الله عليه وسلم ولانها  
أبعد عن التهمة وأطيب نفوس الخصوم وأما ما لا يشكل لكونه معلوماً لبعض الاجماع أو قياساً على فلا  
مشاورة فيه وما اشار فيه اذا اتضح أمر حكمه (فان لم ينضج آخره) أي أن ينضج فيكم به (ولا يقلد غيره)  
وان كان أعلم منه قال تعالى فان تنازعتم في شئ فمن الامر فردوا الى الله والرسول وقال تعالى وما اختلفتم  
فيمن شئ شككتم الى الله ولان القاضي مجتهد واجتهد لا يقلد مجتهداً خصوصاً اذا كان ذلك الغريب مجتهداً  
فعدم تقليد بالاولى وما قاله المصنف من عدم تقليد غيره محمول على غير من نصبه في الشوك وأما هو فيصح  
الحكم منه بالتقليد وعبارة شيخ الاسلام واذا حكم قاض باجتهاد وتقليد فبان حكمه بنى لا تقبل شهادته  
أو خلافه من كتاب أوسنة أو نض مقلداً واجماع أو قياساً بان أن لا حكم كلياً في كلام المصنف

فان فعل نفذ  
حكمه ولا يجلس في  
المسجد للحكم فان  
اتفق جالوسه فيه  
وحضر خصمان  
حكم بينهما ويجلس  
بسكنة ووفار  
ويحضر الشهود  
والفقهاء ليشاورهم  
فما يشكل عليه  
فان لم ينضج آخره  
ولا يقلد غيره

فخص شيخ الاسلام على حجة تقليد القاضى غيره وقد علمت أن هذا يحمل على ما اذا اول ذم وشكره فمعه أهل  
 كفاسق ومقلدون ومي واحداً ونفذ حينئذ حكمه للضرورة ولا تعطلت مصالح الناس هذا كلام شيخ  
 الاسلام (وبعداً) عند اعادة الحكم (في النصوص) أى فيما يتعلق بهم والحال أنه قد علم سبق بعضهم فاذ كانوا  
 متعددين وقد اجتمعوا فيه أى في فصل خصوصتهم (بالاول فالاول) لان الاسبق أحق بالتقديم على غيره  
 كالسبق الى محل مباح فهو أحق بمن غيره فلا يجوز لاحد تخييمه منه سواء مجلس هو قيام لاوهذا  
 التقديم واجبواذا قدم السابق المذكور فليقدم (في خصوصه) واحداً (فقط) والمراد بالخصوصه الدعوى  
 كما عبر بها شيخ الاسلام وزقدا لا نرى فى أن المراد بالدعوى فصلها أو مجرد دعائها مع جوابها بالخصم  
 واستقر به أنها اذا كان لازم على فصلها تأخيرها بان توقف على احضار شئ أو نحو ذلك أنه يسلم غير ما في مدة  
 احضار نحو البينة ذكره الرشيدى على م ر وكلام المصنف محمل لهما وظاهر كلامه أنه اذا كان التقديم  
 بالقرعة لا يكون في خصوصه واحدة فقط مع أنه ليس كذلك بل يشترط في خصوصه واحدة فقط مع القرعة  
 وعبار شيخ الاسلام أوضح من عبارة المصنف وهى وانما ازدهم مدعون يقدم سبق علم من أحدهم فان لم  
 يعلم سبق بان جهل أو جازاً معاً فتم بقرعة والتقديم في صورتين بدعى واحدة أى فقط فاشترى بقوله  
 بدعى واحدة على أنها واحدة فله القرعة أيضاً وقد ذكر المصنف هنا مسألة القرعة بقوله (فاذا استؤوا)  
 أى بالنصوص في الجى بان جازاً معاً أو يعلم سبق كما هو قوله (أقرع) بينهم جواب الشرط من خرجت القرعة  
 له قدم لانه تعين وهى المصلحة لتقديمه على غيره كمن أراد السفر بعض نساءه فأتى بخروج لها القرعة يسافر  
 به لكن يسبق بتقديم المسافر من المستوفزين وقد شدوا الراسال ليخرج جوامع رفقتهم على مقبين وتقديم  
 نسوة على غيرهن من الثمين طلباً للبرهن وان تأخر المسافرون والنسوة في الجى على القاضى هذا ان قالوا  
 وينبغي كفى الرخصة كاصله أن لا يفرق بين كونهم مدعين أو مدعى عليهم فان كثر أو عسر الأقرع  
 كتبت أسماءهم في رفاع وصوت بين يدى القاضى لياخذها واحدة واحدة ويسمع دعوى من خرج اسمه  
 فان لم يكتر أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالتقديم بالسبق أو القرعة كلفى قبله أو نسوة ومسافرين  
 قدموا عليهم والازدحام على الفتى والمدرس كالازدحام على القاضى ان كان العلم فرضاً ولا افتادى قال الفتى  
 والمدرس (ويسوى) القاضى وجوباً بينهما أى بين الخصمين اذا حضرا عنده (في المجلس) بأن يجلسهما  
 ان كانا شريفيين يدين به أو أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره (و) كجاءوى بينهما في المجلس يسوى بينهما  
 أيضاً (الاقبال) أى اقباله عليهما والقيام لهما والنظر اليهما والاستماع لكل منهما وطلاقة الوجه لهما  
 (وعبر ذلك) من سائر وجود الأكرام بجواب سلام منهما ان سلاماً فاولم أحدهما فلا بأس أن يقول للاخر  
 سلم أو بصريح يسلم فجميعهما قال الشخان وقد شوق في هذا اذا طال الفصل وكانهم احتلوه  
 محافضة على التسوية ثم استثنى من وجوب التسوية بينهما قوله (الا أن يكون أحدهما كافراً والاخر مسلماً  
 (فيقدم المسلم عليه في المجلس) وغيره من سائر وجود الأكرام كان يجلس المسلم أقرب اليه كاجلس على رضى  
 الله عنه يجتنب شرع في خصوصه لمع يهودى وقال لو كان خصمى مسلماً لمجلس معين يدين ولكن سمعت  
 النبى صلى الله عليه وسلم يقول لاتساووهم في المجلس رواء البقي وشريح هذا تابعي كان تابيعاً على  
 رضى الله تعالى عنه كما قاله هر ولم ادعى اليهودى على على قال على أدبت فقال شرع بمشاهدة أمير  
 المؤمنين فلما سمع اليهودى ذلك أسلم وقال والله ان هذا الهو الدين والخاصة بينهما كانت في شأن من درع  
 اشترا على من اليهودى كما يؤخذ من كلام السابلي لكن المذكور في شرع الخطيب على أى شعاع أن التزاع  
 في نفس الدرع حيث ادعاه على (ولا يصف) القاضى (أحدهما) أى أحد الخصمين ثلاثين سكر قلب  
 الآخر (ولا يلقنه) أى لا يلقن القاضى أحد الخصمين محبة بان يقول له قل كذا وكذلك في ثلاثين اظهار

ويبدأ في النصوص  
 بالاول فالاول في  
 خصوصه فقط فاذا  
 استؤوا أقرع  
 ويسوى بينهما في  
 المجلس والاقبال وغير  
 ذلك الا أن يكون  
 أحدهما كافراً  
 فيقدم المسلم عليه  
 في المجلس ولا يصف  
 أحدهما ولا يلقنه

الميل الى اللحن أما استفسار الخصم كان يدعى شخص قتلا على شخص فيقول القاضى للذى قتله عدا أو  
خطأ ومثل عدم تلقين الخصم حجة عدم تلقينه الشهادة كجزء منه في الروضة بخلاف اللحن في  
ادعاء المنع منه فلهذا انتقل نظر من منع التلقين الى منع التعرض بالكيفية أداء الشهادة ويندب للقاضى  
دعاء الخصم الى صلح يرجي ويؤخر له الحكم وما يؤمن رضاهما وقد أشار الى ذلك بقوله (وله) أى للقاضى  
(أن يشفع) الى خصمه أى أن يطلب من الخصمين أن يصطلحا وهذا هو معنى شفاعته للقاضى وهى لا تكون  
الا بعد ثبوت الحق وحيث ينفي الميل اليه (ويؤدى عن أحدهما ما رزمه) للآخر من الحق وأحدهما هو  
المدعى والاخر هو للذى عليه لان هذه الشفاعة لا تكون الا بعد ثبوت الحق وفي هذه الشفاعة والاداء  
المدكور نفع الخصمين قال الرافعي ويقل القاضى على الخصمين بطلاقة الوجه وعليه السكنة والوفار كما  
مر ولا يميز أحدهما ولا يفاضل ولا يساررو ولا ينهرهما ولا يصح عليه اذا لم يقتض التأديب (ويظهر)  
القاضى (أول كل شئ في المحسوسين) لان الحبس عذاب مستقر فان أقر بحق فعل به مقتضا فان كان الحق حدا  
أقامه عليه وأطلقه وأقرم تراوى اطلاقه فعل أو ما لا أمر بمداه فان لم يؤد ولم يثبت عساره أدام حبسه  
والا تؤدى عليه لاحتمال خصم آخر فان لم يحضر أحد أطلق ومن قال ظلمت بالحبس فعلى خصمه حجة فان لم  
يقمها صدق المحسوس بینه فان كان خصمه غائبا كتب اليه ليحضر هو أو وكيله عاجلا فان لم يفعل حلف  
وأطلق لكن يحسن أن يؤخذ منه وكيل (ثم) بعد فراغ من المحسوسين ينظر في شأن (الانعام) جمع يتم  
وهو من لأب له بخلاف من فقد أمه يسمى مقطوعا ومثل ان يتم الجانين والسفهاء وفي أمر الاوصياء عليهم  
بأن يحضروهم اليه فن ادعى وصاية بحث عنها هل ثبت بینه أولا وعن حاله وتصرفه فيها فن وحده عدلا  
أقره أو فاسقا أو شك في عداله ولم يعمله الحاكم الاول أخذ المال منه أو عدلا ضعيفا الكثرة المال أو لسبب  
آخر عضده جميع يتقوى به (ثم) بعد النظر المذكور ينظر (في) أمر (القطعة) أو المال الضال وفي الوقت العام  
وقد تقدم من ذلك مفصلا والله أعلم

**فصل في حجة القضاء** (إذا ادعى الخصم) على خصمه (دعوى غير صحيحة) لفقد شرط من شروطها  
الالتية وجواب انقوله (لم يسمعها) القاضى فلا يترتب عليه سؤال الخصم الذى هو المدعى عليه لعدم صحة  
الدعوى من المدعى ويقول له صح دعواك (وان كانت) دعواه (صحجة) بأن وجدت شروط صحة الالة  
وذلك بأن يقول المدعى في دعواه ما يزمه التسليم أو ما يقره مقامه من وجوب الرد وجواب الشرط قوله  
(قال) أى للقاضى (اللاخر) وهو المدعى عليه بعد فراغ المدعى من دعواه الصحيحة وان لم يسأله المدعى لان  
المقصود فصل الخصومة ويقول له (ما تقول) فيما يدعيه عليك لتنفصل الخصومة أما بثبوت ما يدعيه المدعى  
بأن أقر المدعى عليه بما يدعيه المدعى أو أنكرو به بینه أو لم تكن وحلف المدعى عليه أو بحلف ورذالين  
على المدعى وحلف كسأني الكلام عليه وهذا ما نهى في الروضة عن ابن الصباغ وقال انه قوي ونقل عن  
أبي سعيد أنه لا بد أن يطلب المدعى جوابه كان يقول وأنا أسألك السؤال بأن تطالبه بالجواب ثم قال فعلى الثاني  
طلب الجواب بشرط في صحة الدعوى وقد فهم عمدا كأن الزام الدعوى لا يتوقف على طلب الجواب فانه قد  
تكون ملزمة كان يقول ويلزمه التسليم الى وهو يتنعمه ولا يطلب الجواب وإذا طلب القاضى من المدعى  
عليه الجواب (فإذا أقر) بالمدعى (لم يحكم) القاضى (عليه الا بطلب المدعى) لان الحق لم يتوقف على  
طلبه فيقول القاضى قد أقرت بالحق فماذا تريد في الاقرار به إشارة الى أن الحق قد ثبت وهو كذلك فلا  
يتوقف ثبوت الحق على القضاء بخلاف ثبوت البينة فلا بد من الحكم والفرق أن دلالة الاقرار على الحق  
ظاهرة اذا انزلت على بصيرة بما يقر به فلا يقر الشخص بشئ الا وهو صادق بخلاف البينة فان ثبوت  
الحق بهما أمر تلحق يحتاج الى النظر والاجتهاد والتعديل (وان أنكرو) المدعى عليه فقل (فان لم يكن) للذى

وله أن يشفع ويؤدى  
عن أحدهما ما رزمه  
ويظهر أول كل شئ  
في المحسوسين ثم في  
الانعام ثم في القطعة  
**فصل** اذا ادعى  
الخصم دعوى غير  
صحيحة لم يسمعها وان  
كانت صحيحة قال  
للاستماع قول فاذا  
أقر لم يحكم عليه الا  
بطلب المدعى وان  
أنكر فان لم يكن  
لدى



بينة فاقول قول المدعي عليه بيمينه ( في غير دعوى الدم لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الحسن البينة  
 على المدعي واليمين على من أنكر ) أما في الدعوى حيث ظهر لوث فاقول قول المدعي ( ولا يحلفه ) أى لا يحلف  
 القاضي المدعي عليه ( الا بطلب المدعي ) فلو حلفه قبيل طلب المدعي التحليف لم يعتد به وكذا لو حلف  
 المدعي عليه بعد طلب المدعي وقبل تحليف القاضي كما صرح به القاضي حسين وعن من كلامه بالاولى  
 انه لا يجوز للقاضي الحكم على المدعي عليه قبيل طلب المدعي منه الحكم عليه وهو كذلك على الاصح في  
 الروضة ( فان امتنع ) المدعي عليه ( من اليمين ) كان قال بعد عرض اليمين عليه لا يحلف أو أنا ما كل ردها  
 على المدعي ان كان الحق له لم يروا ما لنا كم وقال صحيح الاسناد انه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب  
 الحق أما اذا علم ان حكومته هشة أو غياوة لم يحكم عليه بالنكول وإذا لم يكن الحق له كانا كان مسمى أو  
 يجوز أن يوقفه وادعى له بالاولى أو وصى أو قيم لم يحلف عين الرد على الاصح وان ادعى شبهة مباشرة بل  
 يؤخر اليمين الى كمال المولى عليه لان الحق لا يثبت لشخص يمين غيره فان حلف الولي على جريان العقد  
 بينه وبين المدعي عليه صح وثبت الحق تبعوا ولا يحلف مدعي صبا ولو احتمل بل يهمل حتى يبلغ نعيدي عليه  
 ويحلف بعد ذلك الا لو كان كثر المسمى انفى بنبته عاتنه وقال تجلبت الالباب فيحصل لسقوط القتل وانما  
 لم يحلف فيما عدا المستثنى لان حلفه يثبت مصله وصباه يطل حلقه في تحليفه بطل تحليفه ( فان  
 حلف ) المدعي عين الرد ( استحق ) المدعي به وهذا هو قائدة الرد والاستحقاق المذكور بشرطه بأنه لا يتوقف  
 على حكم الحاكم وهو ظاهر ان كانت اليمين المردودة كالقرار وأما اذا كانت كالنبذة فلا تثبت الاتيحكم  
 الحاكم بقوله في الكفاية وبعبارة الشيخ الباجوري وعين الرد كالقرار لا كالنبذة على الصحيح وتوقف على  
 الخلاف أن الحق يثبت بمجرد اليمين من غير افتقار الى حكم ولا يسمع بعدها حجة بمقتضى كلامه وأما ما اعلى  
 أنها كالقرار فريها فان قلنا أنها كالنبذة لا تخرج الى حكم ومعت بعدها الحجة بالسقوط ومقتضى ما تقدم  
 من أن الاقارب بالحق ابتداء يثبت به ولكن لا يحكم عليه الا بطلب المدعي أن يكون هنا كذلك وهو أنه اذا  
 حلف المدعي عين الرد يثبت بالحق ولكن لا يحكم به القاضي الا بطلب المدعي ويمكن أن يكون كلام  
 المصنف هنا محمولا على طلب المدعي الحكم به فقط فله استحقاق أى المدعي بيمين الرد المدعي به بعد طلب  
 الحكم فيكون موافقا لما تقدم على أنه قد صرح في الروضة بأنه لا يحتاج بعد اليمين الى القضاء به وقال  
 الرمي في شرح قول النهاج وقضى له أى يمكن منه وبهذا يكون كلام المصنف استحقاق أى المدعي باليمين  
 المردودة المدعي به أى بلا قضاء فيكون موافقا لما في الروضة ( وان امتنع المدعي من اليمين المردودة صرهما )  
 القاضي عن مجلسه لان الحق لا يثبت الا باقرار أو بينة ولم يكن النكول واحدا منهما ولا معنى لمقامهما  
 عندهم حيث هذا ان امتنع من غير استمهال فان استهل أمهل كاتمة حجة وسؤال فقيه ومراجعة حساب  
 ثلاثة أيام لانهم مدمعة فشرعوا ولا زاد عليها الا طول مدافعتهم وبقار حوز تأخير حجة أي بانها  
 قد لا ساعده ولا يحضر معه واليمين موكولة اليه وهذا بخلاف المدعي عليه اذا استهل فإنه لا يعمل الا برضا  
 المدعي والفرق بينهما أن المدعي عنده ما يعمل به ويرجع اليه بخلاف المدعي عليه فانه محجور على الاقرار أو  
 اليمين وأيضا فالمدعي مختار في طلب حقه فله التأخير ( وان سكت المدعي عليه ) عن جواب الدعوى ولم يقر  
 ولا ينكر ( فليقل ) أى القاضي ( ان أوجب ) المدعي باقرار أو انكار فالامر ظاهر ( والا ) أى ان لم يجب  
 ذكر ( رددت اليمين عليه ) أى على المدعي تنبيهه على الحكم ويستحب أن يعرضها عليه فلا وهو في حال  
 السكون كما دلت عليه من جهة جعل حكم النكول وجوب عليه ثم يقه بان يقول له ان نكولك موجب حلف  
 المدعي وانه لا تسمع منك بعد ما راء أو نحو هذا فاحكم عليه ولم يعر فنهذا هو المقصود بعد تعلم حكم  
 النكول ( فان لم يجب ) بضم الباء بعد قول القاضي له ذلك ( رددت اليمين على المدعي فيحصل ويستحق المدعي به )

بينة فاقول قول  
 المدعي عليه بيمينه  
 ولا يحلفه الا بطلب  
 المدعي فان امتنع من  
 اليمين فان حلف  
 استحق وان امتنع  
 المدعي من اليمين  
 المردودة صرهما وان  
 سكت المدعي عليه  
 فليقل ان أوجب  
 والا رددت اليمين  
 عليه فان لم يجب  
 رددت اليمين على المدعي  
 فيحصل ويستحق  
 المدعي به

قال في المذهب لانه اذا اجاب اما ان يقر او ينكر فان اقر فقد قضى عليه بما يجب على المقر وان أنكر فقد حصل انكاره بالنكول فيقضى عليه بما يقضى على المنكر اذا نكل عن العيى ولو كان سكونه المصم أو خرس فان كنت اشارة مفهومة فهو كالتناقض وان لم تكن كذلك ففي الكفاية من الحاصل انه كالتائب أى فيحكم عليه بحكم المذنب عليه الغائب وقال في النهاية فهو كمنشون أى فتكون الدعوى على وليه ثم أشار المصنف الى مسئلة الحكم بالعلم فقال (وان كان القاضي يعلم وجوب الحق) على المدعى عليه ففي هذا الجواب نظر وتفصيل أشار به بقوله (فان كان ذلك) الحق (في حدود الله تعالى وهو الزنا والسرقه والحاربة والشرب) الخمر فجواب ان قوله (لم يحكم به) أى بعلمه بما ذكر لا تفاهم من المدعى فيها وانما لم يحكم بعلمه في حدود الله لانه ما مورست أمساها وقد روى عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال لو رأيت رجلا عليه حدث لم أحكم حتى يشهد عندي شاهدان (وان كان) ماعله القاضي واقعا (في غير ذلك) أى في غير حدود الله كالسارق والتكاح والقصاص وحدقنف (حكيمه) أى بعلمه فيه سواء علمه في زمان ولايته أو مكاهم لانه اذا قضى بشاهدتين أو بثلاثة عين وذلك انما يفيد الظن في العلم وان شغل الظن أولى وشرط الحكم به أن يصح مستنده فيقول علمت أن له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلي قاله الموردي والرواى ومثله لا ائتمه بالمدعى عليه بما لم يدر وقد رآه أقرضه قبل او سمعه أقر به مع احتمال الاراء والحكم بالعلم شرطه الاجتهاد أما قاضى الضرورة فيجتمع عليه القضاء حتى لو قال قضيت بحجة شرعية أو جئت بالحكم بذلك وطلب منه بيان مستنده لم يمه ذلك فان امتنع رددناه ولم نعلم به كأقبحه وبالمرالى رحمه الله تعالى تباع بعض المتأخرين والمراد بالظن فيما تقدم الظن القوي فلا يردان البينة تفيد الظن فلا تظهر الاولى فان احتل شرط من شروط القضاء بعلمه لم يتفحكه كالشاهد يتنبرق انسان وهو يعلم حربه أو كشاح امرأه وهو يعلم نيتوتها أو بعلثى وهو يعلم عمله لانه قاطع بطلان الحكم حينئذ والحكم بالباطل محرم ولا يجوز القضاء في هذه الأمور بعلمه لمعارضة البينة مع عدالتها ظاهرا والحاصل ان هذا اقامت البينة بخلاف علمه لا يقضى به العلم بخلافه لانه لا محل قيام البينة فيعرض حينئذ عن القضية كما اذا علم فسق الشهود واذا لم يعرف القاضي لسان الخصم كان يكون عرييا والخصم أعجميا فانه يعرض عن الحكم لانه قد تقدم بأنه بشرط أن يكون القاضي مجتهدا ومن ضرورة ذلك أن يكون عالما بلغة العرب فان الشريعة عربية وقد يقال اذا كان القضاة بالشوكه وتعذر الاجتهاد جاز أن يكون حينئذ أعجميا (واذا لم يعرف) القاضي (لسان الخصم) أو لسان الشاهد (رجع فيه الى عدل يعرف) تلك اللغة للضرورة في فصل الخصومات وقيل المصنف الرجوع المذكور بقوله (بشرط أن يكون) العدل المترجم (عددا) اثنين فأكثر (ثبت بهذا الحق) لان المترجم ينقل الى القاضي قول من لا يعرف القاضي لغته من خصم أو شاهد فاشبه الشاهد فان كان الحق مما ثبت برجل واحد أو اثنين قبلت الترجمة من رجلين ومن رجل اثنين أو لادن من أربعة كافي الشهود فظاهر كلام المصنف أنه لا بد من أربعة حيث قال عدل ثبت به الحق لكن كلامه لاروضة وأصله انصح الاول فانهما قالوا فيه قولان كاشهادة على الاقرباين أو الجيران يكون المترجم أعمى لان الترجمة تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج الى معانية بخلاف الشئادة (واذا حكم) القاضي (فوجد النص) من الكتاب أو السنة المتواترة وهي الاحاديث التي رواها متعددة (أو) وجد (الاجماع) (أو) وجد (القياس الجلي) وهو ما قطع فيه بنى تأثير الفارق بين الاصل والفرع أو بعد ثانوي ويعبر عنه بموافقة الفرع للاصل ويسمى الاول بالقياس الاول والثاني بالمسئوى وقوله فوجد النص جملة معطوفة على جملة حكم وقوله (بخلافه) أى النص الخ متعلق بمحذوف حال من النص ومعنى وجد صادف

وان كان القاضي يعلم وجوب الحق فان كان ذلك في حدود الله تعالى وهو الزنا والسرقه والحاربة والشرب لم يحكم به وان كان في غير ذلك حكمه وانما لم يعرف لسان الخصم بجمع فيه الى عدل يعرف بشرط أن يكون عددا ثبت به ذلك الحق واذا حكم فوجد النص أو الاجماع أو القياس الجلي بخلافه



للسلطان الظاهر نعم ما هو معلوم القدر كالدينار والدرهم لا يحتاج الى بيان قدر وزنه كما جزم به في أصل  
الروضة (أو ادعى عينا يمكن) أي يسهل (تعينها) كان كانت دارا (عينا) أي فصحها المدعي وبالغ فيه  
بان تعرض للناحية والبلدية والحلة والسكة وبين الحدود كل ذلك في العقار الذي لا يمكن نقله وأشار الى  
المقول بقوله (والأ) أي وان لم يمكن تعيينها بان تكون العين منقولة وهي ثابتة عن البلد لا عن مجلس الحكم  
فقط ولا يجيب احضارها ان سهل لتقوم بالحجة بعينها وجواب ان المدعى في الانافية قوله (ذكر صفاتها) أي  
صفات العين المدعى بها المعترفة في باب السلم سواء كانت العين باقية أو تالفة وهي مثلية فان كانت تالفة وهي  
منقومة ذكر قيمتها دون صفاتها لانها الواجبة عند التلف هذا اذا انضبطت صفات السلم فان لم تنضبط  
بالصفات كالخواهر واليوافق وجب ذكر القيمة كافي الكفاية عن القاضي أي الطبيب والبدعي وابن  
الصباغ فان ادعى عقدا ماليا كبسع وهبة وصفه وجوبه بالصحة ولا يحتاج الى تفصيل كافي السكاح لانه اخف  
حكيمته ولهذا لا يشترط فيه الاشهاد وأدعى نكاحا فكذا أي وصفه بالخصه مع قوله نكحت ابني وشاهدين  
عدلين ورضاهما شرط بان كانت غير محيرة فلا يكفي فيسهل الاطلاق ويزيد الخرج جوابي نكاح من بهارق  
العجز عن تعطل القتع وخوف الزنا واسلامها ان كان مسلما لانها مشروطة في جواز نكاحها وقول في نكاح  
الامة زوجه ما لكها الفقه انكاحها أي ونحوه وفي دعوى القتل يذكر أنه قتله عمدا أو خطأ أو شبهه عد  
وذكر في غيرهما انفراد به أو مشاركته لغيره ولما أفهم كلامه فيما سبق أن جواب المدعى يختصر اما  
في الاقرار أو في النكار وصرح بحكم كل واحد منهما اخذنا بين كيفية النكار الذي يقع جوابا للمدعى  
وبين ما يترتب عليه في بعض المسائل فقال (فان أنكر المدعي عليه) ما ادعاه المدعي كان ادعى عينا فقل في  
الجواب ليست له أو ادعى شيئا في ضمنه فقل ليس له في ضمن ذلك ولا يستحقه وجواب ان قوله (صح الجواب)  
الطابق للمدعى (وكذا) يصح الجواب (ان قال لا تستحق على شيئا بأنه لا يزمي ما تدعيه) وهذه العبارة  
ساقطة من بعض النسخ وعبارة شيخ الاسلام وأدعى شفعة أو ما اضاف السبب كقولك كنت في الجواب  
لا تستحق على شيئا ولا يزمي تسليم شي اليك لان المدعي قد يكون صادقا أو يعرض ما يسقط المدعي به ولو  
اعترف وأدعى مسقطا طول بالينة وقد يهمل عنها فادعت الحاجة الى قول الجواب المطلق نعم لو ادعى عليه  
أوديعة لم يكف في الجواب لا يزمي التسليم اذ لا يزمي تسليم وانما يزمي التخلية فالجواب الصحيح لا تستحق  
على شيئا أو ان ينكر الادعاء أو يقول هلكت أوديعة أو ردتها وحلف كما يجب ليطابق الحلف الجواب فان  
أجاب بنفي السبب حلف عليه أو بالاطلاق فكذلك ولا يكلف التعرض لنفي السبب فان تعرض لنفيه جاز  
١٥ (فان كان المدعي بعينا في هذا أحدهما) ولا يئنه (فالقول قوله) أي قول من هي يده (ببينه) لان اليد  
تدل على الملك فيحلف على أن الشيء الذي في يده بطريق الملك (فان كان) المدعي به (في يدهما) معا ولا يئنه  
أولم يكن فيما أحدهما بان كان في يده ثالث (حلفا) أي حلف كل واحد عينا على نفي كونه لآخر بان يقول  
واقفه ان هذا الشيء ليس لي (وجعل) المدعي به (بينهما نصفين) بالسوية يعني يقسم بينهما نصفين لقضائه صلى  
الله عليه وسلم بذلك كما يحسنه الحاكم على شرط الشيخين ولا تنويعا في السدي الأولى وعدمها في الثانية  
ولو أن المصنف بالواو بدل الفاق في قوله فان كان الخ لكان أنسب لانه لا يحمل للفاء لان هذا مقابله لما قبله وما  
قبله بالفاء كافي عبارة أي خيما وهذا عند عدم اليئنه كما مر فان وجدت فاعمل عليها وعبارة الشيخ الباجوري  
وغيره من المصنفين ولو أضافا يئنه ربح بتاريخ سابق كان شهدت يئنه لو أحدهما كمن سئل أن التوبة  
أخرى لا تستحق كمن أكرمها كستين فترجمه بئنه لا كثر تاريخا لان الأخرى لا تعارضها فيه فثبت الملك  
بها لمن شهدت له ولو أجزرت بئنه فترجمه بئنه كمن أكرمها كستين فترجمه بئنه لا كثر تاريخا لان الأخرى لا تعارضها فيه فثبت الملك  
المسح بيد البائع قبل القبض فلا أجزرت عليه للشيء على الاصح وان صحح البليغي خلافه (ومن له حق

أوعينا يمكن  
تعينها عينا والذكر  
صفاتها فان أنكر  
المدعي عليه صح  
الجواب وكذا ان  
قال لا تستحق على  
شيئا بأنه لا يزمي ما  
تدعيه فان كان  
المدعي بعينا في يد  
أحدهما فالقول قوله  
ببينه فان كان في  
يدهما خلفا وجعل  
بينهما نصفين ومن  
له حق

على منكرفه) أى لصاحب الحق (أن يأخذه) أى الحق (من ماله) أى مال المنكر (بغير إقائه) أن نظره به سواء كانت به ذلك الحق بينة أم لا ما إذا لم يكن له بينة فليحزم حيث ذنوبه عليه مجرد الاختصاص ببدعه مستقلا كما يستقل بالاختصاص في الرفع إلى الحاكم من المؤقتة المشقة وتضييع الزمان وعليه في الاختذار أن يقدم جنس حقه فإن كان كذلك قلده وان كان غير جنس حقه اشترى به جنس حقه ثم عكسه ولا يأخذ فوق حقه فإن أمكن الاقتصاء عليه فإن لم يمكن أخذ فوق حقه ولا تضمن الزيادة للعذر ويأخذ منه بقدر حقه إن أمكن تجزئ به والإباح الكل وأخذ من غنمه قدر حقه ورد الباقي بصورة هبة ونحوها وله أخذ مال غريم غريمه إن لم ينظر حال غريمه وكان غريم الغريم غنمته أيضا وله فعل ما لا يصلح له إلا به ككسر ياب ونقب جدار وقطع ثوب ولا يضمن ما فوته بذلك ومجمله أن كان ما فعل به ذلك ملكا للدين ولم يتعلق به حق لازم كرهن وإجارة وما ذكره من أدنى أماد من الله تعالى كركه المنع المالك من أدائها فليس للسحق الأخذ من ماله إذا نظره له لتوقفه على النية والمنفعة أن كانت واردة على عين فهي كالعين فله استيفاء ما منها بنفسه إن لم يخش من ذلك ضررا أو الأذى من الرفع إلى الحاكم وان كانت واردة على غنمه فهي كالدين فإن كانت على غير غنم طالبها ولا يأخذ شيئا من ماله بغير مطالبته وان كانت على غنمته وقدر على تحصيلها بأخذ غنمته من ماله فله ذلك بشرطه وقد أشار المصنف إلى غير المنع بقوله (فإن كان) من عليه الحق (مقرا) يأخذ من ماله بغير إقائه لأن للدين أن يؤدبه من حيث شاء وتقدم الكلام على هذا مفصلا والله أعلم

### كتاب الشهادة

وفي بعض النسخ بالجمع وأكثرها بالافراد والاولى لأولى لأنها الشهادة متنوعة ومتعددة بحسب المشهود عليه وهي أخبار عن شيء يلفظ خاص والاصل فيها آيات كآيات الشك في الشهادة أخبار كثير الصريحين ليس لك إلا شاهدان أو اثنين وأزكاهما شاهد ومشهود به ومشهود عليه ومشهود به وصيغة وكما تعلم مما يأتي وآخرها المصنف عن الدعوى نظر إلى تأخرها عنها وشيخ الإسلام قدم الشهادة على الدعوى نظرا لتصلها أولا وأشار إلى ذلك بقوله (تجعلها وأدأها فرض كفايه) لقوله تعالى ولا ياب الشهادتان مادام دعوا وقوله تعالى وأقيموا الشهادة لله وقوله ولا يضار كاتب ولا شهيد وحفظ الحقوق على أصحابها وإن كان ذلك فرض كفايه لأنها التوثيق وإظهار الحاجة الذي هو مقصود الشهادة يحصل بفعل فكان كليلها ورد السلام ولم يأت في شهادة بالجمع من المشقة (فإن لم يكن) هنالك من يصلح للتصديق والاداء وقوم به الكفاية في ذلك (ال) هو) أما فقد غيره وأما لكونه غرضاً وكن الحق ثبت واحد عين أو لم يكن إلا اثنين والحق ثبت جمعا (تعين عليه) في الأولى فعمل على الثانية وهكذا فيما ثبت بأكثرهما أى فيصير كل من العمل والاداء فرض عين على هذا التعين لما ذكره كثير الشاهد من فروض الكفاية فلا بد واحد أو اثنين مع الاستعانة بالآخر وقال للدعي احتلف معه عني لأن من مقاصد الشهادة التورع عن المين (ولا يجوز) لعند تعينه للقيام به هنا الفرض أن يأخذ عليه أجرة حيثئذ من المشهوده كالاجورين يعقن عبدان الكفارة أن يأخذ عليه عوضاً (فإن لم تعين عليه) ما ذكر (فله الأخذ) أى أخذ الأجرة على ذلك ككاتب الوثيقة إذا لم تعين عليه كتبها ولا يصح عند الرافعي والنووي حوازا لأخذ على العمل وإن تعين ومنعه على الاداء وإن لم تعين ويحل الأخذ على العمل حيث لم يكن له رزق من بيت المال فإن كان فلا يجوز وكذا حكم كاتب الصلح وقد ذكر المصنف شروط من يشهد بقوله (ولا تقبل) الشهادة (الامن) كامل الحرية فلا تقبل عن نفسه رقبته لنفسه (مكلف) فلا تقبل من صبي ولا مجنون ولو في الجراحات الواقعة بين الصبيان في العباد فلا يقبل إقراره على نفسه في الأولى عدم قبوله على غيره في الشهادة وفي قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم

على منكرفه أن  
يأخذه من ماله بغير  
إقائه فإن كان مقرا فلا

### كتاب الشهادة

تجعلها وأدأها  
فرض كفايه فإن  
لم يكن الأهوتعين  
عليه ولا يجوز أن  
يأخذ عليه أجرة  
حيثئذ فإن لم تعين  
عليه فلا الأخذ ولا  
تقبل الامن هو  
مكلف

ما يفرج الصبيان (ناطق) فلا تقبل من الآخرس ولو فهمت اشارته اذ لا يفصح عن المقصد ووجه تصريفاته  
 بالاشارة لاجل الحاجة وشهادته لاحاجة اليها لوجود غيره (متيقظ) لما سألني ولا بد من شرط الاسلام  
 لقوله تعالى من رجالكم وسكت عن التصريح به كما سكت عنه في التنبيه لما في قوله (حسن الديانة) من  
 الاشعار به فان الرابطة العدل لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والكفر أشد أنواع الفسق فلا حاجة  
 الى التصريح به (ظاهر المروءة) فهو بالمر من حلة القيد والجور وروى لا حاجة لتقدير الجور بقوله ولا بد  
 مع وصف العدالة من كونه ظاهر العدالة لانه يلزم عليه تفسير اعراب المصنف من الجرائم النصب بالغامل  
 المقدور والمعنى ظاهر على كل من الجور والنصب والمروءة هي التخلق بخلاق أمثاله في زمانه ومكانه أي اتصاف  
 الانسان بأوصاف أمثاله وعبارة شيخ الاسلام والمروءة قولي الانسان عرفا بمن راعى مناهج الشرع وآدابه  
 وقد سرع في أخذ عزرات هذه القمود الأخيرة فقال (فلا تقبل) الشهادة (من مغفل) وهو من كثر غلظه  
 ونسيانه لعدم الوثوق به وقيد في الكفاية بما إذا أطلق الشهادة فإن أدامها ملة أو وصف زمان التحمل  
 ومكانه وهو عدل لا يظن به اعتدال الكذب فانها تقبل وعبارة الروضة فلا تقبل شهادة المغفل الذي لا يحفظ  
 ولا يضبط فان شهد بمفسر أو بين وقت التحمل ومكانه فزالت الرخصة عن الشهادة فبليت ثم قال وأما الغلط  
 اليسير فلا يقدح بالشهادة فإنه لا يسلم منه أحد انتهى وهذا محترز قوله متيقظ (ولا) تقبل الشهادة (من)  
 رجل (صاحب) معصية (كبيرة) لانعدام العدالة والكبيرة هي ما ورد فيها وعيد شديد بنص كتاب وأوسنة  
 ولا يقدح في ذلك عدهم كبار ليس فيها ذلك كالتظاهر أو كل علم انقضى وقيل هي كل جرعة تؤذي بقله  
 ا كثرات مرتكبها بالدين أي اعتنا به ورقعة الديانة وقيل هي ما يوجب الحد وكل منهما معترض أما الاول  
 فشمله الصغار والخسة وأما الثاني فلعدم شموله الأصرار على صغيرة ولأن كرشا من أفراد الكبيرة وذلك  
 قتل وزنا وقذف وشهادة زور وأصرار على صغيرة وغير ذلك فبارتكاب كبيرة أو أصرار على صغيرة من  
 نوع أو أنواع تتنى العدالة الآن تغلب طاعات المصير على ما أصر عليه فلا تتنى العدالة عنه والصغيرة بضد  
 الكبيرة وهي التي لم يرد فيها ولا يعلو إلى آخر ما مر فيها كالعيب يتردى ليربى في داود من لعب بالنرد فقد عصي الله  
 ورسوله ولعب بشطرنج بكسر أوله وقصه معجها ومهملات شرط فيه مال من الحائنين أو أجدعها لانه في  
 الاول قله وفي الثاني مسابقة على غير آلة القتال ففاعلمها متعاط لعقد فاسد وكل منهما حرام وإن أوهام كلام  
 المهاج أنه مكروه في الثاني وإذا لم يشترط فيه مال كره لان فيه صرف العراي لا يحدس وإذا لعب مع معتقد  
 التصريح بهم وكره غناه بكسر الغين والمبدل آلة واستماعه كذلك لما في من اللهوا ما مع الآلة فصرمان  
 وغير ذلك من الصغار ومن الصغيرة ما لو عزم على فعل الكبيرة غدا فإنه لا يصير بذلك فاسقا لان العزم على  
 الكبيرة صغيرة وأما العزم على الكفر غدا فيكفر في الحال كما في الجور ومن الصغار استعمال آلة مطربة  
 كالتبوير بضم الطاء وعود وصغير يفتح أو لو يسمى الصفاة بين وهما من صفر تضرب اسداهما بالآخرى  
 وغالب من يستعمل ذلك أهل الفارق ويضربونهم ضرب الدفوف فيضلط الحرم بالآخر المستحسن لان  
 ضرب الدف جاز بل مسنون لما هو سبب لظهور السرور وكعرس وتختان وعيد وقد وعثا بولوكا  
 الدف بجلاجل وهي صنوج صغار لها شنة توضع في خرق دائرية تالف وضرب في من مارع راق وهو بكسر  
 الميم ما يضرب بمفع الاوتار وتجرم الشبابة أي التزني بها فهذا لما ذكرنا كراهيا فتردهم  
 الرافعي حل الشبابة وما لا اله البقي وغيره لعدم ثبوت دليل معتبر يصح بها والشبابة تسمى النزاع وتجرم  
 الكوبة وهي طبل طويل ضيق الوسط ويحرم استماع كل آلهة مثل المزمار المذكور لأنهم ممن شغل  
 الشربة وهي مطربة وروى أبو داود وغيره خبر أن الله حرم النجر والمسر والأكوبة والمعنى فيه التشبه بمن  
 يعتاد استعماله وهم المختشون (ولا) تقبل الشهادة (من) شخص (مدمن) أي مصر ومداوم (على)

ناطق متيقظ حسن  
 الديانة ظاهر المروءة  
 فلا تقبل من مغفل  
 ولا من صاحب كبيرة  
 ولا من مدمن على

صغيرة) لانها صارت ملحقة بالكبيرة بخلاف ما اذا لم يصبر عليها والصغيرة هي التي لم يرد فيها لو عود شديد الى  
 آخر ما تقدم في الكبيرة أي فهي ما عدا الكبيرة (ولا) تقبل الشهادة (عن لامر وعله) بفتح الميم وضها  
 وبالهمز وزنه مع ابدالها واولا ملكة نفسانية وفي المضاجح والمرأه آداب نفسانية تحمل مرعاتها الانسان  
 على الوقوف على محاسن الاخلاق وجبل العادات وهي لغة الاستقامة وشرا عاوق الانسان عرا لانها  
 لا تنضب بل تختلف باختلاف الأشخاص والاحوال والاما كن فيسقطها كل وشرب وكشف رأس  
 وليس فيسقطه قباه أو قلنسوة بمكان لاعادته أن يفعلها فيه كان يفعل الثلاثة الاول غير سوقي في سوق ولم  
 يغلبه في الشرب والاكل جوع أو عطش ويقبل الرابع قسبه في بلد لا يتقدم له ليس ذلك فيه وقبله حليته  
 من زوجة أو أمة بحضرة الناس الذين يستصامون في ذلك أو كانوا يضحك منهم أو كانوا يربطون شطر  
 أو غشاء أو ورقص بخلاف قليل الخمسة الاقليل ثلثها في الماروق ويقاس بهما في معناه كالقهاوى أي فان  
 القليل يحمل بالمرور فندبة بالهمز تحجم وكس ودينغ بمن لا تليق هذا المذ كوراته لا لاشارها  
 بالخمسة وغير ذلك من أمثلة خام المر وعله كونه في فتح الوهاب وغيره وقد ذكر المصنف بعض أمثله من  
 لامر وعله بقوله (ككاس وقيم حلم) يعنى من يقوم بخدمته (وتخوذك) عما تقدم شرحه (وتقبل  
 شهادة الاعي فيما تحمله قبل العي) أي والمشهدود والمشهدود عليه معروف الاسم والنسب فتقبل حينئذ  
 لحصول العلم بانه المشهدود عليه لان تحمل شهادة في مصر بعد العي كما ساق في كلامه بلوا از اشتباه  
 الاصوات وقديحا كى الانسان صوت غيره فينتسبه به (ولا تقبل) شهادته (فيما) أي في شئ بمصر (تحملة)  
 أي يعمل الشهادة عليه (بعده) أي بعد العي (الا بالاستفاضة) بين الناس بان يكون المشهدود بهما ثبتت  
 بالاستفاضة أي التسامع وهو الاشهاد أي اشهاد سبب الملك بان يكون انا وعبارة الرمي وصوره استفاضة  
 الملك ان يستفيض أنه ملك فلان من اضافة السبب الى السبب فان استفاض سببه كلبس لم يثبت  
 بالتسامع الا الارث وصوره الشهادة بالاستفاضة التي لاتصح ولو مع سبب الملك كان يقول أشهد ان هذا  
 باعه فلان فلان وأنه ملكه أو أنه وهبه له وأنه ملكه فان كان السبب نا محض قبلت لان الارث يستحق  
 بالنسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع فانه حينئذ كلبس (أو) (أن يقال) أي يذكر (في اذنه)  
 أي الاعي (شئ) كطلاق أو عتق أو مال الرجل معروف الاسم والنسب أي الاب والجد (فيملك) الاعي  
 الشخص (القائل) أي المنفقط (ويحمله) أي يأخذمو يجره بيده (الى القاضى ويشهد) الاعي (بما قال)  
 القائل أي بما سمعه في اذنه (ويقول في شهادته) (هذا) أي المقريه هو (ه) أي لفلان المشهدود لحصول العلم  
 بالشهدود عليه بهذا السماع مع علم بكل من المشهدود والمشهدود عليه بالاستفاضة كما تقدم فتقبل شهادته  
 حينئذ بما سمعه وتقدم أن شهادته مقبولة في الترجمة حيث لم يعرف القاضى لسان المحصم أو لسان الشاهد  
 والظاهر أن قوله أو أن يقال الخ معطوف على مدخول الباء بخدا الواحذف الجار قبل أن وحذفه قياسي  
 قبلها والمعنى لا تقبل شهادة الاعي بعد العي الا في هذين الشئين والامقيدة قبل ان علت (ولا تقبل شهادة  
 الشخص لو له) وان سفل (ولا) تقبل شهادته (لوالده) وان عللا لله بولان كلام من الاصل والفرع بعض  
 الاخر فمهادته له كشهادته لنفسه وتقبل شهادة كل منهما على الاخر بشرى الاتفاضة المتهمة ولا ترشهادة  
 الزوجة لزوجها والعكس ولا ترشهادة الاخ لاخته ومديقه للعلة كورة ويستثنى من قبول شهادة  
 الزوج زوجته ما لو شهد الزوج أن فلانا قذف زوجته لم يقبل على أحد وجهين في النهاية واشتهر كلامها  
 بترجيحه ووجهه البليغي ولو كان يثنويين بعضهم عدا وقتي قبول شهادته عليه خلاف وجرم في الاقارب بعدم  
 قبوله له وعليه (ولا تقبل شهادته من يجبر نفسه) بشهادته (تقعا) له (ولا) تقبل شهادة (من يدفع عنها)  
 أي النفس بالشهادة (ضررا) كان شهده ليقعه ولو سكتا وغرم له مات وان لم تستغرق كنهه الموت أو جبر

صغيرة ولا عن لامر وعله  
 له ككاس وقيم حلم  
 وتخوذك وتقبل  
 شهادة الاعي فيما  
 تحمله قبل العي ولا  
 تقبل فيما تحمله بعده  
 الا بالاستفاضة أو  
 أن يقال في اذنه شئ  
 فيملك القائل  
 ويحمله الى القاضى  
 ويشهد بما قال ويقول  
 هذا ولا تقبل شهادة  
 الشخص لو له ولا  
 لوالده ولا تقبل شهادة  
 من يجبر نفسه تقعا  
 ولا من يدفع عنها  
 ضررا

عليه بنفس الهممة . وروى الحارثي على شرط مسلم خبر لا يجوز شهادة ذى النية ولا ذى الحق والطمعة التهمة والنية العداوة بخلاف حجر السفه والمرض وبخلاف شهادة لغريمه المومنين وكذا المعسر قبل موته وأما الحجر عليه لتعلق الحق حينئذ بتمتعه بأمواله (ولا) تقبل (شهادة العدو على عدوه) وهو من يفر طرزه ويجوز لغريمه التهمة ولذا تقبل شهادته لو يضاف للصدى السابق في الاستدلال على عدم صحة شهادة العدو على عدوه وقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة ذى غمر على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد حسن والخبر بكسر الغين المجهية القتل والسفود بالفتح ما يفكر من الماء وبالضم الرجل الجاهل ففرق بين الثلاثة وقد تكون العداوة من الجانبين فترشده كل على الآخر كما هو الغالب وقد تكون من أحدهما فيقتصر برشده على الآخر والمراد العداوة الدنياوية الظاهرة ولو لم يبدل عليها من المصالح الخاصة فوضوحها كما قاله البلقيني ناقلا عن نص المختصر بخلاف الباطنة التي لم يبدل عليها قرينة لانه لا ينطبع عليها الأعلام الغيوب وقال صلى الله عليه وسلم كافي معجم الطبراني في مسأله قوم في آخر الزمان أخوان العلانية أعداء السرية وبخلاف العداوة الدينية فأن الأوجب رد الشهادة فتقبل شهادة المسلم على الكافر دون العكس وتقبل شهادة النسي على المبتدع وأما شهادة المبتدع فإن كان لا يكتفر بصدته كالذى يسكر صفات الله وخلقه أفعال عباده وجوارز ويتهوم للقيمة قبلت لا عقده أنه مصيب في ذلك لثلاث أقسام عدا من الشبهة نعم لا تقبل شهادة خطاى لشبهه اعتمادا على قوله لا اعتقاد أنه لا يكتذب فإن ذكر فيها ما ينقح احتمال اعتداده على قوله كان قادرا شبهه أقرضه أو مبعته بقر له قبلت وكذلك شهادة خطاى الفلن والى المانع وإن كان يكفر بصدته كالذى يسكر علم الله تعالى بالخزائيات وحديث العالم والحشر للإجماع لم تقبل شهادة له كقوله بذلك لا تكلمه ما علم على حال الرسول به ضرورة ولذلك قال بعضهم

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا \* إذا نكر وهما هو حقا شبهته

علم يحرق حديث عوالم \* حشر لأجساد كانت شبهته

(ولا) تقبل شهادة (التخصص على فعل نفسه) كالحاكم يشهد على حكم نفسه والقاسم على القسمة والمرضة على الرضاة كأن يقول أشهد بأنى حكمت بكذا أو قسمت كذا أو أراضعت للتممة ومجعله في الرضاة إذا طلبت أجره أما إذا لم يطلبها فتقبل لانتفاء التهمة بخلاف القاسم والقاضى فإنهما متماثلان في إثبات عدا التهمة مقتضى هذا الإطلاق أنه لا تقبل شهادة بهلال رمضان بقوله أشهد أنى رأيت الهلال وبه صرح ابن أبي الدم لكن صرح الرافعى في صلاة العيدين لا كتمان ذلك وما تقدم في كلامه كله بالنسبة للقبول وعدمه وأما بالنسبة لتصابية الشهادة فقد أشار إليه بقوله (فيغيب) في الشهادة (في المال) أى فيما يتعلق به (وما يقصد منه المال) عينا كان أو ديناً أو منفعة كذا كقولك (كالبيع) ويخو من كل عقد مالى أو فسخه أو سحق مالى ومنه الحوالة لأنها تسع دين دين وأقاله وتضمن وتضاريا أو رجل وقتل خطاؤه وقوله (رحلان) أو رجل واحد أو شاهد مع عينا المدعى فاعل بالفعل المتقدم وذلك لعدم ما يؤمنه واستشهدوا شهيد من من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل واحد وأنما الختنى كالرأفة ولا يقصد منه المال كالنكاح والحدود) بأنواعها والطلاق والرجعة وأقرار بنحو الزنا وموت وكلة وصاية وشركة وقرض وكفالة وشهادة على شهادة وما في قوله لا يقصد منه أو قوله (لم يقبل) في شهادة تذاكر (الشاهدان ذكران) خبر عن المبطلين لأن ذلك لا ينظر إلا للرجال غالباً ولأنه نص على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية وتقدم في خبر النكاح الأبوى وشاهدى عدل وروى بإسناد عن الزهرى مضت السنة بأنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقس بالذكور ما عدا ما يشاركها في المعنى المذكور والكلالة والثلاثة بعدها وإن كانت في حال القصد منها والولاية والسلمة لكن لذكران الرقة باختلاف فهم في الشركة والقرض قال

ولا شهادة العدو على  
عدوه ولا الشخص على  
فعل نفسه فيعتبر في  
المال وما يقصد منه  
المال كالبيع ورحلان  
أو رجل واحد أو شاهد مع عينا المدعى  
وما لا يقصد منه المال  
كالنكاح والحدود  
لم يقبل الشاهدان  
ذكران



ويبقى أن يقال إن ما مدعيهما اثبات التصرف فهو كقول كبر أو اثبات حصن من الرمح فثبت أن رجلا  
 وأمر أن ينظر في المقصود منه المال ويقرب منه دعوى المرأة النكاح لاثبات المهر وأشطره أو لا يثبت  
 برجل وأمر أن ينظر في ثبوت النكاح مما في هدم (ولا يقبل في الزنا واللواط واثبات البهيمة إلا بأربعة دكور)  
 ولو قلنا هاتوا فمما قبله إلا بأربعة رجال لكان أولى لأن المذكرة عام تشمل الصغير وهو لا يقبل شهادته وإن أعجب  
 عنه ما به مخصوص لأن ما لا يحتاج للعباب أولى مما يحتاج إليه وقد عرّج الشيخ الإسلام بقوله أو مدعي  
 الرجال يشهدون أنهم ذرأه أدخل حشفته أو قد عرّجهم من فاقدها في فرجها بالزنا ونحوه أي فهو هذا اللفظ  
 قال تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم عشرين جلدة وقال تعالى فاستشهدوا  
 عليهن أربعة منكم وقال تعالى ولا جناح عليكم بأربعة شهداء في شأن الزنا أما اللواط واثبات البهائم فلا  
 في كل منهما بل لا يح فرج فرج فاشبهت الشهادة عليها الشهادة على الزنا ولا يكتفي في شهادة الزنا بالطلاق  
 كما هو لأن الشاهد قد ينظر أن مثل المفاضة قزما وقد جاء في الخبر العبدان تزيان وكفى قول الشاعر

انسانة فتاة \* بدر الحى منها بخل \* وإن زنت عني بها \* فبالجمع تغفل

ولا يقبل في الزنا  
 واللواط واثبات البهيمة  
 إلا بأربعة دكور  
 ويقبل فيما لا يطلع  
 عليه الرجال كولاية  
 رجلان أو أربع  
 وأمر أن أو أربع  
 الصوم شوبه بواحد  
 والله سبحانه وتعالى  
 أعلم بالصواب

فلابد أن يقول الشهود تشهد أنه أدخل فرجه في فرجها كما هو في عبارة شيخ الإسلام وأما قولهم كل رور  
 في النكاح فلا ينزله هو ولا يحيط (ويقبل فيما لا يطلع عليه الرجال) ويطلع عليه النساء (كولاية)  
 والبكارة والحض والرضاع وعيب امرأة تحت ثوبها كالتقرب والرقى (رجلان أو رجل وأمر أن أو أربع نسوة)  
 أو أربع نسوة) روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضى السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيره  
 من ولادة النساء وغيرهن وقيل بذلك غيره مما يشترك في المعنى المذكور وإذا قبلت شهادتهن في ذلك  
 منفردات فتقبل الرجلين والرجل والمرأتين أولى وفيه مسئلة الرضاع قديمه القفال وغيره إذا كان الرضاع  
 من الثدي فإن كان من إمام حليفه بالزنا قبل شهادة النساء بولكن قبل شهادتهن بأن هذا اللبن من هذه  
 المرأة لأن الرجال لا يطلعون عليه غالبا ولو قبل في هذا النوع شهادة النساء لتعذر إثباته لأن الفرض أنه  
 لا يطلع عليه الرجال وخرج عيب امرأة تحت ثوبها والمراد به ما لا يظهر غالباً عيب الوجه والكفين من  
 الخرق فلا بد من شوبه من رجلين أن لم يقصد منه مال وكذا فيما يبدو عند مئة الأمة إذا قصد به فسح النكاح  
 مثلاً ما إذا قصد به الرضا بالعب فثبت برجل وأمر أن أو رجل وعين إذا قصد منه حيل المال وشهادة  
 الواحد لا تثبت إلا في حال الرضاضة كما قال المصنف (وتقدم في باب الصوم شوبه بواحد) وهي المسألة التي  
 الحسبة ومثله الشهادة في حق الله تعالى كصلوة كصوم يوم كقوله يوم يشهد الشاهد المذكرة قبل الاستدعاء  
 أي من غير طلب فيقول في شهادتهما ذكر أشهد بالله أن فلان فلا تترك الصلاة أو الزكاة أو الصوم (والله سبحانه  
 وتعالى أعلم) أي من كل ذي علم حاله تعالى فوق كل ذي علم عليم أي حتى ينهى الأمر إلى الله سبحانه وتعالى  
 فهو أعلم من كل علم وكان المصنف قصد بذلك التبري من دعوى الاعسلة ولا نظر للأشعار به أن بذلك  
 للإعلام بختم الكتاب وأختم الدرس إذا قاله الدرس عقب الدرس لأن فيه غاية التفويض المطلوب في باب  
 العلم من صحيح البخاري في قصة موسى مع الخضر عليهم السلام علينا فينا أفضل الصلاة وأتم التسليم ما يقتضي  
 طلب ذلك حيث سئل موسى عن أعلم الناس فقال أنا فغضب الله عليه إذ لم يركع الله إليه أي مكان يقول  
 الله أعلم وفي القرآن العظيم الله أعلم حيث يجعل رسالته ويسئل من سئل عما لا يعلم أن يقول الله ورسوله  
 أعلم وأما ما في البخاري من أن عمر رضي الله عنه سأل الحصة رضي الله عنهم عن معنى سورة النصر  
 فقالوا اللهم أغضب فبقول قولنا علم ولا تعلم فتعني الله على من جعل قوله الله أعلم وسيلة إلى عدم أخباره  
 عما سئل عنه وهو يعلم وبالجملة فلا ينبغي أن يقصد بها الإعلام بختم الكتاب وأختم الدرس مثلاً وقوله  
 (بالصواب) متعلق بفعل التفضل وهو أعلم أي بما وافق الحق في الواقع من القول والفعل وهو ضد الخطأ

وهل الحق في الواقع واحداً ومتعدد خلاف والحق أنه واحد فمن وافقه من الأئمة مرضى الله عنهم فهو  
 المصيب وله أجران أجر على اجتاده وأجر على أصابته ومن لم وافقه فهو مخفي وله أجر على اجتاده وهو  
 معذور في خطئه وهذا في الفروع وأما في الأصول فالخطي آثم للعترة وكل من خالف أهل السنة  
 والجماعة وسجان اسمه مصدر لازم للاضافة منصوب بمعدوف واجب الحذف والمعنى أن الله تعالى تزيها  
 لا يلق به وتعالى أي ارتفع عما يليق بمعنى تزيها أيضاً وذكر هذا اللفظ في سبيل الاستعباب والاديب مع ذكر  
 اللفظ الشريف وقد ختم المصنف كتابه بالدعوى والشهادات تزيها أن يكون له حجة يوم تقال فيه الزلات  
 والعترات ونحى فيه السبيات وتنازل الدرجات وهذا آخر ما يسر الله لنا وضعه على مختصر العالم  
 العلامة أبي العباس أحمد الشهروري ابن النقيب المصري المسمى بعمدة السالك وعدة الناسك على مذهب  
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقد جاء بمحمد الله شرحاً بديع الاتقان مشيداً بالحكام بالفكر  
 والامعان يسر المحبين الناظرين من حيث اشتماله على جل البراهين من الكتاب والسنة واجمع أئمة  
 الدين مذلاً بأنواع القياس مع ذكر الفرع والأصل فقد حلت شمس معانيه مادن من الوصل والفصل  
 فهو باب لازمة ولا عنان ومسلك فسيح تجول فيه ضفاف الفرسان ومصاب غيشه منهل وهطال فيروى  
 منه كل طالب ولو لسان الحلال فأسال الله تعالى أن يديم التفع به في سائر البلدان ويجعله صالحاً من شأبه  
 النقصان ويكون في ولاخواف وأخفاف سبباً في دخول الجنان وأن يسبل علينا حلل القبول والرضوان  
 وعن علينا بفقران الذنوب ويقللنا من عثرات اللسان يجامسنا محمد سيد ولد محمدان وأرجو من اطلع  
 على هذا المختصر ورأى خيالة ظلم ليس لها تكل ولا أثر أن يصلحها بالتأمل وامعان النظر من غير قيل  
 ولا قال ولا عور فان الانسان محل السمو والله يان وليس بمصوم من خطا الجنان كما قال الشاعر

يا ناظر افي كتابي ان تجد غلطا \* أصلي بفضل ما يدوم ان تخطل

لا تفترض أبدا ان كنت ذا كرم \* واعذوقست بمعصوم من الزلل

الهم لمن شرف الفتن وعافنا من البلا والحن وأعق من التيران رقابنا واجعل الى الجنة مصيرنا  
 وما تبنا وسهل عند سؤال المليكين جوابنا ونقل عند الوزن حسناتنا وثبت على الصراط أقدامنا  
 واجعل ما قصدناه من الصالحات لهنا واجعل جملة لنا لاجة علينا حتى نبقى أئاماً كتبنا وما قرأنا ونحتم  
 الكتاب بما بدأنا به من حمد الله الذي يسدي يوم العيد والصلاة والسلام على نبيه المخصوص بعلوم الشفاعة  
 يوم الوعيد ونعوذ به من الجور وقسرة الأمل البعيد ونسأله الفوز يوم يقال فيه فلان شقي وفلان سعيد  
 وقد وافق الفراغ من جمع هذا المختصر على يد فقير غفوريه وأسرو صمته عمر بركت ابن المرحوم السيد  
 محمد بركت الشامي الأزهرى علما المكي أقامته ومجاورة البقاع منشأه وولادة غفر

الله ذنبه وستر عيبه بتاريخ يوم الثلاثاء سلج بحدادى الاولى سنة

سبع وثلثمائة بعد الالف من الهجرة النبوية على

صاحبها ألف تحية من خالق

البرية في البصرة

والعشية

آمين

يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة الزاهية الزاهرة بيولا قمصر القاهرة الفقير إلى الله تعالى  
محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني

بحمد الله تم طبع هذا الشرح البديع الصنع الحسن الوضع السمي (فيض الاله المالك في حل  
ألفاظ عمدة السالك وعتة الناسك) في الفقه على مذهب سيدنا ومولانا الامام الشافعي رضي الله عنه  
وأرضاه ومن كوث من مشاهدته سقاء فآرواه الا في لنا هذا الشرح الجليل من الاحكام الشرعية بأهمها  
وأجلها والمبين للطلبة من عقل المشكلات الفقهية أدقها وأخفها مهذب المباني سحر المعاني  
تحتاج اليه أذكيا الطالبين وتستفيد منه أساتذة الراغبين

كتاب انظرت اليه تلقى \* ثمين المرتقم في فضل

تري حللا على خود حسان \* تبدي التمدد في شعاع

تري الاحكام فيه موضحات \* مؤيدة الادلة في اختصار

تأليف العلامة الاكل وتصنيف الفهامة لامل الخازن من مجاورة الحرم المكي الشريف أجل  
البركات الاستاذ الفاضل الشيخ عمر الباقر بركات \* بالطبعة الكبرى البهية بيولا قمصر العزيزة  
على نعمة كل من الهامين الكاملين والتابرن الشهيرين بمكة المشرفة حضرة الشيخ عبد الله  
الباز والشيخ أحمد النصوري حفظهما الله تعالى في ظل الحضرة الفقيهة الجديوة وعهد  
الطبعة المماورية العلمية من بلغت بهر عنه غاية الأمانى حضرة أفندينا المعظم عباس باشا حلي الثاني  
ملفوظا هذا الطبع الجليل تنظر من عليه أخلاقه تفي حضرة وكيل المطبعة

الاميرية محمد بك حسني في العشر الثاني من جمادى الثانية عام

اثنى عشر بعد ثمانمائة وألف من هجرة من خلقه الله على

أكل وصف على الله عليه ولم وعلى آله

وهبه وشرفه وكرمه



فهرست الجزء الثاني من فيض الاله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك وعقده الناسك

صفحة	صفحة
١٠٢ السلم	٢ (كتاب البيع)
١٠٣ باب العتق	٦ فصل في بيع شروط خمسة
١٠٦ باب التدبير	٩ فصل في الربا
١٠٧ فصل في الكتابة	١٩ فصل في خيار التقصية
١١٠ فصل في بيان حكم أمهات الاولاد	٢٢ فصل في بيع النمار
١١١ باب الوصية	٢٤ فصل في أحكام البيع قبل القبض
١١٤ الفصل الثاني في المواريث	٢٦ فصل في اختلاف المتبايعين
١٢٠ (كتاب القراض)	٢٨ باب السلم
١٢٦ فصل في مبررات أهل القروض	٣٠ فصل في أحكام القرض
١٢٦ فصل في الخبز	٣٢ باب الرهن
١٢٩ فصل في العصبات	٣٥ باب التفليس
١٤٩ (كتاب التكاح)	٣٧ باب الطهر
١٧٣ فصل يتعلق بتسليم الزوجية للزوج وعلمه	٤٠ باب الحولاة
وما يتبع ذلك	٤١ باب الضمان
١٨٢ فصل فيما ثبت به التحريم فسخ التكاح	٤٥ باب الشركة
٢٨٦ باب الصداق	٤٨ باب الوكالة
١٩٣ فصل في الولية	٥٣ باب الوديعة
١٩٦ باب معاشرته الا لأزواج	٥٦ باب العارية
٢٠١ باب النفقات	٥٩ باب القصب
٢٠٨ فصل في مؤنة القريب	٦٣ باب الشفعة
٢١٢ فصل في الحضانة	٦٦ باب القراض
٢١٧ (كتاب الطلاق)	٦٩ باب المساقاة
٢٢٣ خاتمة تتعلق ببعض ألفاظ الكناية	٧١ فصل في المزارعة والمخابرة
٢٣٧ فصل في الخلع	٧٤ باب الاجارة
٢٤١ فصل في الشك في الطلاق	٨١ فصل في الحلافة
٢٤٢ فصل في الرجعة	٨٣ باب القسطة
٢٤٤ فصل في الايلاء	٨٧ فصل في القبط
٢٤٧ فصل في النظهار	٨٩ باب المسابقة
٢٥١ باب العلة	٩٢ باب الوقف
٢٦٣ فصل في الاستبراء	٩٨ باب الهبة
٢٦٥ فصل فيما يلحق من النسب وما لا يلحق	١٠١ خاتمة في أحياء الموات
٢٦٧ فصل في التدفيع واللعان	١٠٢ الاقرار

صفحة	مصحف
٢٧٠ باب الرضاع	٣٠٧ فصل في حد طاع الطريق
٢٧٣ (كتاب الجنائات)	٣٠٨ فصل في حد الشرب
٢٨٠ فصل في الديات	٣١١ فصل في التعزير
٢٨٩ فصل في كفارة القتل	٣١٢ باب الايمان
٢٩٠ فصل في قتال البغاة	٣١٤ فصل في الكلام على الركن الثالث من أركان
٢٩٣ فصل في الردة والعيادة بالله تعالى منها	اليمن وهو المحلوف عليه
٢٩٤ فصل في الجهاد	٣١٩ فصل الكلام على كفارة اليمين
٣٠١ باب الحدود	٣٢٢ باب الاقضية
٣٠٣ فصل في حد القذف	٣٢٨ فصل في صفة القضاء
٣٠٥ فصل في حد السرقة	٣٣٣ (كتاب الشهادة)

وتمت



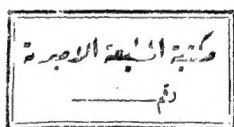




مكتبة المطبعة  
رقم ٢٤٧  
نعم

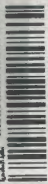








Bibliotheca Alexandrina



0501703